

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232397

UNIVERSAL
LIBRARY

فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ

کتاب ربّ شہید المہاسنے
و تجرّی شدہ آغیان المہاسنے
کے کو چشم سے بر کشا یہ
زیبے نور حسین اللہ یا بہ

الجزء الاول من المجلد الاول من
الدرر النيرة في شرح الحديث
المشهور
عبدی شرح ہدایہ
حامل المتن

من نحو مئتي الف شيخ العلامة علي بن عيان المتفرد بالاصناف والادب والدين والادب والادب والادب
شرح الله عليه شا رحمة الله تعالى في شرح الحديث المشهور في فضائل علي بن ابي طالب عليه السلام

قَطْبُ فِي الْمَطْبَعِ الْوَقْفِيِّ الْإِسْلَامِيِّ
قَطْبُ فِي الْمَطْبَعِ الْوَقْفِيِّ الْإِسْلَامِيِّ

فهرس المحتوي من المجلد الاول من عيني شرح الهداية حامل المتن من كتاب الطهارة الى باب قضاء الفوات

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٥١٢	فصل في الاوقات المكروهة	٢٣٧	خطبة
٥٢٨	باب الاذان	٣٥	كتاب الطهارة
٥٤١	باب شروط الصلوة	١١٨	فصل في نواتض الوضوء
٥٨٨	باب صفات الصلوة	١٥٢	فصل في الغسل
٦٩١	فصل في القراءة	١٨٣	باب الماء الذي يجزيه الوضوء
٦١٥	باب الامامة	٢٣٨	فصل في البير
٦٥٥	باب احدث في الصلوة	٢٤٠	فصل في الاساءير
٦٦٣	باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها	٢٩٢	باب التيمم
٦٩٣	فصل في العوارض	٣٣٨	باب المسح على الخفين
٨١٣	فصل في اكرامه استقبال القبلة بالفرج في الخلاء	٣٤٢	باب الحيض
٨١٤	باب صلوة الوتر	٣١٣	فصل في استحاضة
٨٣٨	باب النوافل	٣٢٢	فصل في النفاس
٨٣٩	فصل في القراءة	٣٣٣	باب الانجاس وتطهيره
٨٤٢	فصل في قيام شهر رمضان	٣٤٥	فصل في الاستنجاء
٨٤٢	باب احكام الفريضة	٣٤٤	كتاب الصلوة
٨٨٤	باب قضاء الفوات	٣٨٠	باب المواقيت
	تمت	٣٩٤	فصل في اوقات المستحبة

و طبع في المطبع في الواح في المعزى

وهو ما يقبل عليه التائيد وقال المفسر ان الباء تكون للتعجب يدركه لقيت يز يد بجا وانما سمي بجا
 لانك اذا قلت زيد ابحر كانك لقيت زيدا وهو جوفه فانه قلت احركت بني وحق البسناد
 السكون قلت لا ينافي الابداء بها فان قلت حق احركت الواحد الفتح فنه نحو واولا لعطف وفأيد
 سين الاستقبال وغيره قلت لا شئ بهما احركتها بحركه معمولها فاسمها فان قلت الكاف حرف وبها
 مع ذلك ففوت قلت الكاف يدل على معنيين معنى الاسم ومعنى احركت فبالاولى ان يحرك بنفسه الحركات
 وعلى من ابى على بن عباس ان الباء انما حركته ليتوصل الى التثنية بها ولو فتحت او ضمت لجاز ايضا بعين
 العرب لفتح نه الباء وهي الفتح قليلا ولفظ الاسم احد الاسماء المشترقة التي يوزن او انما على اسكون
 فافوا فاعطوا ايها المستعدين زادا وانهما ليل الفتح الابداء بالساكن وهو من الاسماء المحذوفة والاعجاز كيد
 واصله سمو وشتقاقه من اسمعند البصريين قال الكوفيون من وسم بسم وقال البصريون لو كان كذلك
 لقالوا في تصغيره وسم وفي جملة اسماء فلما قالو سمي واسماء دل على ان اصله سمو ويقال اسم
 وسم بالكسر فيها واسم وسم بالفتح فيها وقال البرقي است العرب لقولهم وسمه وباسمه وسمه
 وانما سقطت هجره اسم في الله لانها بمنزلة وصل كما في ابن وبنهم ونحوها وسقطت في الخط ايضا
 الكثرة الاستعمال ولفظه الله اسم علم للباري جل جلاله والختار ان ليس شقيق وهو قول تحليل وسيدويه
 واكثر الاصولييين والفقهاء وذلك لانه لو كان مشتقا لكان معناه كليا لا يمنع نفس تصور مقهور
 من وقوع الشر كونه جدي لا يكون قولنا الله موجبا للتوحيد المحض وحيث اجمع الفقهاء على ان هذا
 موصوف محض علمنا انه اسم علم موضوع لتلك الذات اليمينة وليت من الالفاظ المشتقة كما ذهب
 اليه سيدويه واخرون ثم اختلفوا في اشتقاقه فبقل من اليه بالفتح العين فيما بالسر اس
 عبادة والاله على وزن فعال بمعنى مفعول اي مالهو اي معبود ثم لما كان اسما عظيما ليس كمثل شي ارادوا
 تنقيحها بالترديد الذي هو الالهم افروده لانه الاسم دون غيره فقالوا الاله وشتقاقه المعتز في كلمة
 يكثر استعمالهم فيها فخرها ثم ادغموا اللام في اللام فصلا الله كما نزل في القرآن وقيل من اليه
 بالسر والنامي والفتح في الغابر لما يفتح الفاء والعين اي سكننا انما سمي الله لما يسكن الخلق اليه

وهو ما يقبل عليه التائيد وقال المفسر ان الباء تكون للتعجب يدركه لقيت يز يد بجا وانما سمي بجا لانك اذا قلت زيد ابحر كانك لقيت زيدا وهو جوفه فانه قلت احركت بني وحق البسناد السكون قلت لا ينافي الابداء بها فان قلت حق احركت الواحد الفتح فنه نحو واولا لعطف وفأيد سين الاستقبال وغيره قلت لا شئ بهما احركتها بحركه معمولها فاسمها فان قلت الكاف حرف وبها مع ذلك ففوت قلت الكاف يدل على معنيين معنى الاسم ومعنى احركت فبالاولى ان يحرك بنفسه الحركات وعلى من ابى على بن عباس ان الباء انما حركته ليتوصل الى التثنية بها ولو فتحت او ضمت لجاز ايضا بعين العرب لفتح نه الباء وهي الفتح قليلا ولفظ الاسم احد الاسماء المشترقة التي يوزن او انما على اسكون فافوا فاعطوا ايها المستعدين زادا وانهما ليل الفتح الابداء بالساكن وهو من الاسماء المحذوفة والاعجاز كيد واصله سمو وشتقاقه من اسمعند البصريين قال الكوفيون من وسم بسم وقال البصريون لو كان كذلك لقالوا في تصغيره وسم وفي جملة اسماء فلما قالو سمي واسماء دل على ان اصله سمو ويقال اسم وسم بالكسر فيها واسم وسم بالفتح فيها وقال البرقي است العرب لقولهم وسمه وباسمه وسمه وانما سقطت هجره اسم في الله لانها بمنزلة وصل كما في ابن وبنهم ونحوها وسقطت في الخط ايضا الكثرة الاستعمال ولفظه الله اسم علم للباري جل جلاله والختار ان ليس شقيق وهو قول تحليل وسيدويه واكثر الاصولييين والفقهاء وذلك لانه لو كان مشتقا لكان معناه كليا لا يمنع نفس تصور مقهور من وقوع الشر كونه جدي لا يكون قولنا الله موجبا للتوحيد المحض وحيث اجمع الفقهاء على ان هذا موصوف محض علمنا انه اسم علم موضوع لتلك الذات اليمينة وليت من الالفاظ المشتقة كما ذهب اليه سيدويه واخرون ثم اختلفوا في اشتقاقه فبقل من اليه بالفتح العين فيما بالسر اس عبادة والاله على وزن فعال بمعنى مفعول اي مالهو اي معبود ثم لما كان اسما عظيما ليس كمثل شي ارادوا تنقيحها بالترديد الذي هو الالهم افروده لانه الاسم دون غيره فقالوا الاله وشتقاقه المعتز في كلمة يكثر استعمالهم فيها فخرها ثم ادغموا اللام في اللام فصلا الله كما نزل في القرآن وقيل من اليه بالسر والنامي والفتح في الغابر لما يفتح الفاء والعين اي سكننا انما سمي الله لما يسكن الخلق اليه

الذي اعلم معالم العلم واعلامه

هم الذي تشبهه اسم موصول مع صلتته في محل الخبر لانه صفة الله تعالى واختلافه فيما يعمل في
 قد جيب جماعته منهم سيبويه والمازني وابن كيسان والزجاج الى ان العامل فيها هو العامل في القول
 ونذهب الانخش الى ان العامل في الصفة كونهما صفة وان الوصف يجري على ما قبله وليس يحفظ
 عمل فيه وانما يعمل فيه كونه وصفًا فذلك هو الذي يرفعه وينصبه ويجره كما ان المبتدأ اسم منه الاله
 والابتداء معنى عمل فيه ليس لفظًا فذلك هذا فان قلت لم يبي الذي على السكون قلت لانه يشبه الحرف
 حيث انه لا يمتثل بنفسه فان قلت لم اعرب في حال التثنية قلت بالتثنية نزول الشبه اذا شئنا
 الحروف فيقول الى اصل استحقاقه في الاعراب ومنهم من يشدوايه ويخففونه ايضا من غير وجه الظاهر
 اياه مع صلتته فقالوا الذي ينفذ الياوشم الذي ينفذ الحركة ثم حذفوه راسا واخبروا عنه باللام و
 في نحو الضارب اياه زيد واسم الفاعل ههنا في معنى الفعل ومعناه الذي ضرب اياه ماعلاش
 ماخوذ من الاعلا وثما شيع على يعلو يقال علاني المكان يعلو علوا وعلى بالكسرى الشرف يعلا علوا بالفتح و
 يقال ايضا علوا بالفتح علوا هم معال لم يعلم شئ كلام اضافي مفعول على والجملة صالحة الموصول به جمع
 معلوم فتح الميم وهو موضع العلم والمعنى رفع موقع وكل العلوم واراد بها اصول اشرع لكونها مذكر معلوم
 اشرعي وقيل اراد بها العلماء على معنى انهم مواضع اخذ العلوم واما علما الله اياهم فظا به قال الله تعالى
 يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اتوا العلم درجات حيث خصهم بالذكر ثانيا بعد دخولهم في قوله الذين امنوا
 اظمارا للزيادة درجاتهم عندهم واما علامه شئ عطف على المعال وهو جمع علم متعقبات هو جليل واراد به علما
 تشبيها لهم بالرجال لكوننا اوتاد الارض وجلا استعاره ان الجبال تنبع الارض من اتحرك التماثل فذلك علما
 بين نظراني الامة بن خيرون منهم من لم يسمهم عن ليل الى الزيف والعناد يعني قيام امور متبهم
 اقوالهم على مناسج العدل في الشئ يكون منهم ويقال المراد من الاعلام اشبات الاحكام الشرعية

الذي تشبهه اسم موصول مع صلتته في محل الخبر لانه صفة الله تعالى واختلافه فيما يعمل في
 قد جيب جماعته منهم سيبويه والمازني وابن كيسان والزجاج الى ان العامل فيها هو العامل في القول
 ونذهب الانخش الى ان العامل في الصفة كونهما صفة وان الوصف يجري على ما قبله وليس يحفظ
 عمل فيه وانما يعمل فيه كونه وصفًا فذلك هو الذي يرفعه وينصبه ويجره كما ان المبتدأ اسم منه الاله
 والابتداء معنى عمل فيه ليس لفظًا فذلك هذا فان قلت لم يبي الذي على السكون قلت لانه يشبه الحرف
 حيث انه لا يمتثل بنفسه فان قلت لم اعرب في حال التثنية قلت بالتثنية نزول الشبه اذا شئنا
 الحروف فيقول الى اصل استحقاقه في الاعراب ومنهم من يشدوايه ويخففونه ايضا من غير وجه الظاهر
 اياه مع صلتته فقالوا الذي ينفذ الياوشم الذي ينفذ الحركة ثم حذفوه راسا واخبروا عنه باللام و
 في نحو الضارب اياه زيد واسم الفاعل ههنا في معنى الفعل ومعناه الذي ضرب اياه ماعلاش
 ماخوذ من الاعلا وثما شيع على يعلو يقال علاني المكان يعلو علوا وعلى بالكسرى الشرف يعلا علوا بالفتح و
 يقال ايضا علوا بالفتح علوا هم معال لم يعلم شئ كلام اضافي مفعول على والجملة صالحة الموصول به جمع
 معلوم فتح الميم وهو موضع العلم والمعنى رفع موقع وكل العلوم واراد بها اصول اشرع لكونها مذكر معلوم
 اشرعي وقيل اراد بها العلماء على معنى انهم مواضع اخذ العلوم واما علما الله اياهم فظا به قال الله تعالى
 يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اتوا العلم درجات حيث خصهم بالذكر ثانيا بعد دخولهم في قوله الذين امنوا
 اظمارا للزيادة درجاتهم عندهم واما علامه شئ عطف على المعال وهو جمع علم متعقبات هو جليل واراد به علما
 تشبيها لهم بالرجال لكوننا اوتاد الارض وجلا استعاره ان الجبال تنبع الارض من اتحرك التماثل فذلك علما
 بين نظراني الامة بن خيرون منهم من لم يسمهم عن ليل الى الزيف والعناد يعني قيام امور متبهم
 اقوالهم على مناسج العدل في الشئ يكون منهم ويقال المراد من الاعلام اشبات الاحكام الشرعية

الذي تشبهه اسم موصول مع صلتته في محل الخبر لانه صفة الله تعالى واختلافه فيما يعمل في
 قد جيب جماعته منهم سيبويه والمازني وابن كيسان والزجاج الى ان العامل فيها هو العامل في القول
 ونذهب الانخش الى ان العامل في الصفة كونهما صفة وان الوصف يجري على ما قبله وليس يحفظ
 عمل فيه وانما يعمل فيه كونه وصفًا فذلك هو الذي يرفعه وينصبه ويجره كما ان المبتدأ اسم منه الاله
 والابتداء معنى عمل فيه ليس لفظًا فذلك هذا فان قلت لم يبي الذي على السكون قلت لانه يشبه الحرف
 حيث انه لا يمتثل بنفسه فان قلت لم اعرب في حال التثنية قلت بالتثنية نزول الشبه اذا شئنا
 الحروف فيقول الى اصل استحقاقه في الاعراب ومنهم من يشدوايه ويخففونه ايضا من غير وجه الظاهر
 اياه مع صلتته فقالوا الذي ينفذ الياوشم الذي ينفذ الحركة ثم حذفوه راسا واخبروا عنه باللام و
 في نحو الضارب اياه زيد واسم الفاعل ههنا في معنى الفعل ومعناه الذي ضرب اياه ماعلاش
 ماخوذ من الاعلا وثما شيع على يعلو يقال علاني المكان يعلو علوا وعلى بالكسرى الشرف يعلا علوا بالفتح و
 يقال ايضا علوا بالفتح علوا هم معال لم يعلم شئ كلام اضافي مفعول على والجملة صالحة الموصول به جمع
 معلوم فتح الميم وهو موضع العلم والمعنى رفع موقع وكل العلوم واراد بها اصول اشرع لكونها مذكر معلوم
 اشرعي وقيل اراد بها العلماء على معنى انهم مواضع اخذ العلوم واما علما الله اياهم فظا به قال الله تعالى
 يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اتوا العلم درجات حيث خصهم بالذكر ثانيا بعد دخولهم في قوله الذين امنوا
 اظمارا للزيادة درجاتهم عندهم واما علامه شئ عطف على المعال وهو جمع علم متعقبات هو جليل واراد به علما
 تشبيها لهم بالرجال لكوننا اوتاد الارض وجلا استعاره ان الجبال تنبع الارض من اتحرك التماثل فذلك علما
 بين نظراني الامة بن خيرون منهم من لم يسمهم عن ليل الى الزيف والعناد يعني قيام امور متبهم
 اقوالهم على مناسج العدل في الشئ يكون منهم ويقال المراد من الاعلام اشبات الاحكام الشرعية

الى سنن سننهم وعين

يخرج الى الله تعالى لا خلف مفعولان أحدهما ضمير عنى هم والآخرة هو قوله علماء والمعنى جبل العلماء خلفاء والآخرة
عليهم السلام وورثتهم وقال الشيخ قوام الدين الانزاري رحمه الله وخلفهم علماء ومن قوله لم خلفت الثوب
اصحته وجعلت موضع الخلفان خلفانا وهذا التفسير غير مرضي بل التفسير الصحيح ما ذكرناه لان مراده بيان
العلماء خلفا وعن الانبياء وفي بيان الشرع فيمنع لا يفسر قوله وخلفهم الامن قوله لم خلفت زيد عمر واذا
فعلية الامن خلف الثوب اذا اصلحته يقال خلف فلان اذا كان غليظة وخلفه في قوم غلظته ومنه قوله
وقال موسى لاشية يارون اخفى في قومي واخلفه غيره اذا جمل غليظة له وكذلك تخلفه هم الى سنن سننهم
ش الجار والجار ومثلهم بدعيين والسنن بفتح السين والنون مفرد بمعنى الطريقة يقال استقام فلان على
واحد وايقال مضى على سننك اى على ذلك شيخ عن سنن كهل اى عن وجهه وقوله سننهم بضم السين ففتح
النون جمع سننه وهى الطريقة المسلوكة الرضية وقال الجوهري السنة السيرة قال ابن ابي عمير يخطب ابان
فلان يخرج سننه انت سرتها وقال راض سنة من يسير بالثوبين السنن والسنن تخبين محرف وهو من حلة
محاسن الكلام وقال الشيخ قوام الدين علوقا قال بضم السين فى الموضوعين ليكون تخبينا تاما لان
الا ان الرواية بالمقنوع خاصة لان المضموم فى معناه قليل الاستعمال قلت الذى ذكره اولى وبلغ
لان اختلاف الحركات تحصل زيادة رونق فى الكلام وانواع التخبين كلما من محاسن الكلام ولم يرج منها
على غيره والتخبين التمام ان يتفق اللغزان فى النوع والحروف وهما شتا نحو الحركات والسكنات وفى تنزيها
مع تقدير بعض الحروف على بعض فاما غيره عنه وان اختلفا فى هيئة الحروف فقط سمي التخبين محرفا قوله وابن جمع
واعرج عوته خلافا اذا صحبت به واستدعيته يستعمل باللام وعلى والى نحو دعوت الله ودعوت عليه ودعوت
الى الطعام وهو من هذا القبيل وقوله دا عيني داوين من الصفات المادحة فان قلت ليس يجوز ان يكون
الصفات الكاشفة قلت لا لانه فى الصفات الكاشفة يكون الموصوف فيه نوع غموض فيكون الموصوف جنة كما

[illegible]

فيما لم يشر عنهم مسلك الاجتهاد

فذلك المفعول بخلاف الصفة المادحة وبهذه الصفة ليس في موصوفها ذلك على ما لا يخفى كما في سائر المسائل التي
 وبينها خمسة عشر مذكور في مسالكنا من حيث هو شأنه الاول ان يكون صفة لهم الثاني ان تكون حالاً عنهم فان قلت
 لا يقع عندها الحال قلت النكارة الموصوفة كما لمعرفة فتقع عندها الحال متاخرة وهذا قد اقصفت العلماء بقوله
 الثالث ان يكون بياناً كان قايلاً يقول كيف وعوتهم الى سننهم فقال يسلكون هم فيما لم يشر عنهم
 فان قلت ما موضع هذه الجملة في الاحوال الثلاثة قلت اما في الاول فالنصب لان الموصوف منصوب على المفعولية
 واما في الثاني فالنصب على الحالية واما في الثالث فلا محل للماني الاعراب للسم اذا اؤدنا عبثاً ومخيراً
 يسلكون فحينئذ يكون موضع يسلكون من الاعراب رفعاً على الخبرية وقد علم ان الجملة لا تكسب شيئا من الاعراب
 الا اذا وقعت موقع المفعول فحينئذ عراب محلا ويسلكون من سلك الشيء في الشيء فان سلك اسمى او جنسية فيه فخل
 ومصدره سلك بفتح اللام واما السلك بكسر السين وسكون اللام فهو الخط والمعنى ههنا يخلون فيما لم يشر
 عنهم اى عن الانبياء عليهم السلام وهو على صيغة المجهول اى فيما لم يشر عنهم واصله من اشرت الحديث اشر
 اشر اذا ذكرته عن غيرك ومنه حديث ما تروى من سلفك عن سلف قال الاعشى ان الذين في قبورهم
 يبين للسامع والاشرا والاصل فيه العزلة وقد تكلم في التخييف وكلمة موصولة ولم يشر صلتها من سلك الاجتهاد
 من كلام اضافي منصوب على المفعولية اى طريق الاجتهاد وهو اسم مكان من سلك الاجتهاد وبذل الوسع
 والجمود وكذلك الاجادة واصله من اجهد وهو الطاقة وكذلك الضم الجهد يقال اجهد بالضم بالضم بالضم والاجتهاد
 الفتى واستقرخ الفتية وسعة تعصيل الظن بكسر شمر على قيل الاجتهاد وبذل الجهد المصنوع وفيه اشتراك
 الى انهم لا يخرجون عن الماثور عن الانبياء عليهم السلام ويتبعونهم فيه ولا يلزمون الى الاجتهاد الا فيما لم يرد
 عنهم فحينئذ يحددون في ذلك طريق الاجتهاد وهو ايضا في نفس الامر علم بالاشراك في حقته معارضى الله
 اى قال لما بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال كيف تقضى ان عرض قضاء قال قلت اقضى بما في

الذي هو نصب على المفعولية
 قوله فان قلت
 قوله لا يقع
 قوله الثالث
 قوله فان قلت
 قوله واما في
 قوله يسلكون
 قوله اشر
 قوله يبين
 قوله من سلك
 قوله الاجتهاد
 قوله وبذل
 قوله والجمود
 قوله الفتى
 قوله الى انهم
 قوله اى قال

حجوه مسائل من كل حيلة ووفيق غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع

مقال في الهندسة ثمانية وثمانين الف وثمانية وثلاثين اصلافي العبادات وثمانية واربعين اصلافي الحمايات
 وقال غيره ان ابا عبيدة وضع ثلاثا في اصل كل اصل يخرج منه عشرة من الفروع وذهب قوام الدين وغيره
 من قوله او اهل المستبطين الى ان المراد منه ابو عبيدة وصاحبه نظر الى ان في الكتاب في بيان مذاهب
 ابي عبيدة فلذلك خصه به ولكن لا يلزم من ذلك التخصيص بل انما بهر منه فقها الصحابه والتابعين او
 سائر المجتهدين من الفقهاء لعموم الكلام قوله بالتوفيق يتعلق بقوله خص وهو حسن عما يشهد
 لبعده وقال بعض اهل الكلام التوفيق خلق الله قدرة الطاعة واخذ لان خلق قدرة المعصية
 هم حتى وضعوا مسائل من كل حيلة ووفيق شس حتى للثانية بمعنى الى والمسائل جميع مسئلة وهو موضع
 السؤال كذا قال بعضهم وليس كذلك بل المسئلة معده وقال الصاغاني مسئلة اشئ ومسئلة من اشئ
 بعد الا ومسئلة قوله من كل حيلة كل من البيان وموضعها التخصيص على الوصفية تعد به مسائل
 جملية وواقعية واجلي الظاهر وهو نقض الخفي واراد به اسائل القياسية لظهور ادراكها وقال
 صاحب النهاية لظهور اذا وقعت البعرة في البعير فيه قياس واحتمال فالقياس ان تفقد
 الماء ولو وقع النجاسة في الماء انقلبت به دليل ظاهر دركه والاحتمال ان لا يفسد لان ابا القلو
 ليس لما روى من صافرة والمواشي بجرحها وتليقها الریح فيما فعل القليل عند الضرورة معذرة ولا ضرر في
 اكثره ونه دليل خفي دركه قلت تخصيص اجلي بالمسائل القياسية في نظر لانه قد تكون مسئلة قياسية في
 غاية الله مسئلة احتمالية في غاية الجمل والظهور قوله وواقعية من دق اشئ به قد قد اى صار
 واقعية وهو خلاف الظاهر والدقاق بانهم والدق بالكم مثل الدقيق هم غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع
 شس هذا استثناء من قوله حتى وضعوا وديفات الى قوله وهو اسم ملازم للمنافاة في الهندسة
 من يجوز ان يكون مسئلة الشكرة نحو قوله تعالى فقل سبحان الله من كان يعمل او لمعرفة قومية منها نحو

قوله وذهب قوام الدين وغيره من قوله او اهل المستبطين الى ان المراد منه ابو عبيدة وصاحبه نظر الى ان في الكتاب في بيان مذاهب ابي عبيدة فلذلك خصه به ولكن لا يلزم من ذلك التخصيص بل انما بهر منه فقها الصحابه والتابعين او سائر المجتهدين من الفقهاء لعموم الكلام قوله بالتوفيق يتعلق بقوله خص وهو حسن عما يشهد لبعده وقال بعض اهل الكلام التوفيق خلق الله قدرة الطاعة واخذ لان خلق قدرة المعصية هم حتى وضعوا مسائل من كل حيلة ووفيق شس حتى للثانية بمعنى الى والمسائل جميع مسئلة وهو موضع السؤال كذا قال بعضهم وليس كذلك بل المسئلة معده وقال الصاغاني مسئلة اشئ ومسئلة من اشئ بعد الا ومسئلة قوله من كل حيلة كل من البيان وموضعها التخصيص على الوصفية تعد به مسائل جملية وواقعية واجلي الظاهر وهو نقض الخفي واراد به اسائل القياسية لظهور ادراكها وقال صاحب النهاية لظهور اذا وقعت البعرة في البعير فيه قياس واحتمال فالقياس ان تفقد الماء ولو وقع النجاسة في الماء انقلبت به دليل ظاهر دركه والاحتمال ان لا يفسد لان ابا القلو ليس لما روى من صافرة والمواشي بجرحها وتليقها الریح فيما فعل القليل عند الضرورة معذرة ولا ضرر في اكثره ونه دليل خفي دركه قلت تخصيص اجلي بالمسائل القياسية في نظر لانه قد تكون مسئلة قياسية في غاية الله مسئلة احتمالية في غاية الجمل والظهور قوله وواقعية من دق اشئ به قد قد اى صار واقعية وهو خلاف الظاهر والدقاق بانهم والدق بالكم مثل الدقيق هم غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع شس هذا استثناء من قوله حتى وضعوا وديفات الى قوله وهو اسم ملازم للمنافاة في الهندسة من يجوز ان يكون مسئلة الشكرة نحو قوله تعالى فقل سبحان الله من كان يعمل او لمعرفة قومية منها نحو

وقد جرت العادة في عهد أبيه أن استرحها بتوفيق الله تعالى شرها رسمه بكفاية المنقح

من السبع والاربعون الباقية وقوله على ما ذكره في الاحكام مخفي نثار كنه في هذا المعنى قلت هذا الكلام بعيد جدا عن المعنى
الذي ذكره في الايام من اذ انصرفت على ما ينبغي على الفطن وانظار ان المراد من هذا الكلام والذي قبله انه اراد بهذا
اعظم فممن بجهة المتصنف لان ذلك بالا اعتبارا بالاشكال والوقوف على ماخذ الاحكام ولكن لما جرى الوجود
منه في سبيل بداية المبتدئ في شرح رسم كنهية المثنى على ما صرح به في المتن شرع فيه لاجل وفائده بوجده وان كان
لا يجرى نفس من جال غير المبدأ وان اشار به الى ان ماخذ الاحكام والوقوف عليها لا يحصل الا بمعاينة الشدة
في ذلك مع هو معنى قوله في بعض ما ياتي على الناخذ بالواجب والمضام في المواضع كناية عن الاحكام والافتقار بعد
انصباء العين الشخص ان اراد شدة الاخذ ببعض المواضع حتى اذال المعجم جمع ماخذ وهو اخر الاضراس في الانسان
اربعه فواجبه في أقصى الانسان بعد الارحام يسمى ضرب العلم لانه يثبت بعد البلوغ وكما ان العقل ويقال ضحك
حتى بدت فواجبه اذا استغربه فيه وفيه من السبع المظنون وقبيلها فيما مضى هم وقد جرى على الوجود في سبيل
بداية المبتدئ ان اشرهما بتوفيق الله تعالى شرهما اسمه بكفائته انتهى شمس هل جرى من الجواب فيقال
جرى المأد وغيره جريا وجريا باء اجريته انا والماضين جريهما معنى وروى على وعلى وفعل ماض وفاعله
الوجود وكما في قوله للتحقيق والمبدأ والفتح اليعلم موضع المبدأ والبداية لمسه الباء مصدر براء فيقال براءت
بالشيء براء ابتدأت بوجبات الشيء فعلته والمبدأ او فاعل من الابناء او قوله اشرهما اي بان اشرهما وهو مفعول
بالوجود وان مصدرية والتقدير وقدر جرى على الوجود لا محاب بان اشر براءة المبتدئ الباء في
توفيق الله تعالى باشرهما ومعلما انصب على العمل تقديره تسليسا بتوفيق الله تعالى وهو تيسير على ذلك
قوله اشرهما شرهما انصب على المصدرية قوله رسمه جملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل انصب
على انما صفة شرهما من رسم الشيء اذا علم عليه رسم عليه اذ اكتسب والمعنى ههنا اسمية فان قلت المراد
في وقدر جرى ما جرى قلت يجوز ان يكون عاطفة عطية جملة ويجوز ان تكون حالية فان قلت كيف وجه ذلك

[illegible]

لانی الا سنیات
والجین الیاتی
علیہم السلام
مولانا

[illegible]

باب الاستخارة

تَبَيَّنَتْ فِيهِ نِيَّةُ مَنْ الْأَطْيَابُ حُسْنِيَّتَانِ يَجْعَلُ لِحَالِهِ الْكُتَابَ نِعْمَتًا عَنَّا لِحَايَةِ الْإِلَهِ إِلَى شَرْحِ آخِرِ مَوْسَمٍ بِالْهَلِيقَةِ

قوام الدين فيه نظر لانه مبدئي يكون معناه افزع عنه فزع افزع وهو كما ترى فاسد من العبارة بحيث
عندي انه من باب التقديم والناخية انكاه افزع عنه اي على الشرح وهو الكفاية وتنبه على ذلك الشيخ
اكمل الدين بكون ان يقال التضمن صحيح والافزع يكون بمعنى الفاعل كما يقال جل عدل بمعنى عدل للباغية فلا يلزم
ما ذكره من التحد في معنى فيه بهذا من الاطباء فثبت ان سيجر لاجل الكتاب شس اي علمت فيه
بكذا فسه الشرح وهل معناه انظر يقال بان الشئ بيان الفاعل فمبين وكذلك بان الشئ مفعول وانته
انا اي اوضحته واسمها الشئ فلهذا في اما بتقديره ان الشئ انما لا يتعدى والتبيين الالهيانح و
انما يشرح وفي المثال قد بين كذا بين اي تبين قوله فيه اي في الشرح المذكور قوله بان الفاعل المثل
وسكون الابد الموصدة وفي اخره ذال المعجزة اي تبين اي قال اصاب الاضرب في اسن بطر اي شال لعل الاطباء
من اطلب في الكلام اذا بلغ فيه وفي الاصطلاح الاطباء اذ المقصود بكثر من العبارة المتعارف بها
قوله ان سيجر اي ترك قال الجوهري اجرا اي ترك قوله لاجل اي لاجل الاطباء قوله ثبت ما لم في قوله صرح له
انكاه جملة تجز كما هو قوله انكاه افزع كلام اضافي منصوب على المصدرية قوله بدأ مفعول ثبت وقوله
ان سيجر في محل المنصب على المفعولية وان مصدرية ثبت ان سيجر لاجل الكتاب اي ترك لاجل الاطباء
هم فمفوت اعان والعناية شس الفاعل للسيبية ومفوت من العرف هو المراد يقال من الفاعل انك اذا راى
رود والمعنى ههنا وجبت اعان بالكثر مفعول مفوت وهو في الاصل عان الفرس مكن اراد به هنا عان
خاطره والعناية اسم من عنى بمعنى من باب ضرب لغرب يقال علمت بالقول انك اي اردت ويقال عنى عناية
معينا وسناه ومعنى لعين عناه او عينا عناه فضع والمعنى ههنا عناية القلب ويقال اراد بالانسان انكاه به بالعناية
ويقال اراد بالانسان العلم بالعناية القلب هم الى شرح آخر موسوم بالمداينة شس الى متعلق بقوله مفوت واخر
على وزن افعل غير منفرد بالمفعلة ووزن الفعل موسوم اي يسمى وهذا الجريدة الشرح وموسوم من وسلم سوما

والناس فيها يعشقون مذاهب الفن خيرة كله

ما ينبغي من مدح من يحب الديار لا الهما والناس فيها يعشقون مذاهب فنهم بيت وقيل ومن عاود
 حب الديار لا هلسا ومن قصيدة بائنة من الطويل قالها ابو فراس واسمه همام قيل: عيسى بالتصنية ابن
 غالب التميمي وفردوق لقبه لقب به لانه كان جهم الوجه والفردوق في الاصل قطع المعين واحدا منها فردوق
 وقيل لقب به لفظ وقصره شبه القنينة التي يشبه بها النساء وهي الفردوق والاول جمع لانه اصابعه
 في وجهه ثم براسه فتميزت به جمعا منتظما توفى بالبصرة سنة عشرة ومائة واشتا بهذا البيت الى ان الناس
 لهم احوال مختلفة ولهم فاني يكون اليه مذاهب وطرق مختلفة في كل فن من الفنون ولهذا اشار اليه بعد ذلك
 بقوله ومن الفن كغيره من اراد به كل فن من اى فن كان الذي سئل اليه الشخص هو غير غيره في
 زعمه وان كان غير غير غيره لانه ذكر ان الناس لهم احوال مختلفة وهي فنون كلها غير ما ينسب الي
 ما في زعم اصحابها الا ترى كيف قال الفردوق ومن عاود حب الديار لا هلسا حيث جعل حب الديار
 الاجل اصحابها ماله وعادة وذلك غير له بالنسبة الى ما في زعمه وان كان ذلك غير غير غيره وقد قال
 الشراح ههنا انه لما قال من سمعت همتي الى مزيد الوقوف الى آخره حرص بعد ذلك بقوله والفن غير غيره
 قال علم الفقه كغيره فان شئت فارغب في الاطوار الاكبر شفا وناصيلا وان شئت فارغب في الاقصا
 حفظا وتصيلا ومعناه حسن العلم فارغب في ذا وفي ذاك او معناه حسن العلم فارغب في اى نوع شئت
 الذي وعاهم الى هذا كنهم جعلوا قوله والفن خيرة مترطبا بقوله من سمعت همتي الى آخره والذي يليه في المتن
 بشرط البيت الذي ذكره فكانه حرص بذلك الى تحصيل فن من الفنون لان الفنون كلها غير ولكن القصة
 الحامية والقالية ولست على ان اوده ترجمه وترغيبه في فن مخصوص متن وهو علم الفقه لانه صدره بيا
 تفاهم ثم الفن واحدا الفنون وهي الانواع والافا لاساليب وهي اجناس الكلام وطرقه وقوله خيسر
 يفتح انما وسكون اليا يقال جبل غير وغيره كذلك امرادة غير فخير وهذا الايراد به افضل فان

فظهره ولبنه والاكف والغسل الاعضاء الاربعة تخفيف وفي وجعها قص بالاربعة وعدم جواز السمس
 طمارة جميع البدن بالبناسة الحقيقية وفي الاصح اختلاف عندهم فقال اشافني العموم وقال النوبدي وغيره
 الاختصاص رجحه النوبدي فان قلت ما الحكم في تخصيص الاعضاء الاربعة في الوضوء قلت لان تسع لما في
 آدم عليه السلام في الجنة عرق بان تلك الشجرة وتناولها صارت هذه الاعضاء الاربعة نذبة من الجليل المشين
 اليد والبطش ومن العبد التوبة اليها فلما علم آدم عليه السلام بذلك وضع يده على ام راسه لما اصابته من الغم وسقط
 الحلى واكمل فعين الله هذه الاعضاء الاربعة لنزول عنه ما اقترنت بهذه الاعضاء فان قلت كان ينبغي ان
 المضمضة ايضا لان الغسل حصل منه ما حصل قلت آدم عليه السلام ما كان ممنوعا من الاكل انما كان ممنوعا من
 القربان اليها بقوله ولا تقربا بهذه الشجرة ولم يحصل من القربان بخلاف الاعضاء المذكورة وقيل فعل الغسل
 بعد حصول ما حصل من دم فلم يكن له ذنب وقيل انما لم يجب غسل الغم لان مطهر الابدان قاطره وهو قول
 لا اله الا الله محمد رسول الله وطمارة جميع الاعضاء بالغسل واللسان الا ترى ان الكافر اذا لم يقبل بكلمة
 بنسب القول تقع انما المشركون بنسب فان قلت ما الحكم في تخصيص الاعضاء الثلاثة بالغسل والراس بالمسح فالتسليم
 لم يحصل منه شيء في قضية القربان فلم يمتد له الغسل ولذا اختص بالمسح باليد المفترقة اليه وذلك كما ذكرنا
 وضع يده على راسه لما اصابته من الغم وقيل انما اختصت هذه الاعضاء الاربعة اما الربعة فلانه حسن الاعضاء
 واما اليدان فلان سائر حيوانات ليست لها يد باطشة ولا اخذه بل اخذها الاشياء وبفسها حتى لا تمير بغير
 والطيب اما الرجلان فلان الله تعالى خلق بن آدم خلقه مستوية وخلق سائر الحيوانات خلقه منكوسة
 فامر بغسل هذه الاعضاء وشكر الماصنع واما الراس فقد رفع عنه سيف والجزية بدين الاسلام فافى
 بالمسح شكرا على ذلك وقيل لما كانت الصلوة مناجاة ومحل القرب امرهم بتطهير هذه الاعضاء والكرامة
 وقيل انما لم يغسل هذه الاعضاء الثلاثة لما اتركوا بها من الحرام لان مباشرة العبد لا يكون الا
 بهذه الاعضاء واما الراس فلانه مجمع الخواص فلهذا خص ايضا بالتطهير وكفى فيه بالمسح لان
 الغسل ربما يضره وقيل ان العبد اذا شرع في العمل فلهذا يجب ان يجرد عن طافة دايه بالتقسية
 الاعضاء التي تكشف كثير من الخصال بها نظافة القلب او نظيف النظا به لوجوب تطهير السباطن

باسم الله الرحمن الرحيم اولاً الثالث اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف نحو الله يقطع العزة ويولمها
وكلاهما مع اثبات الغما وهذا الرابع قلت اي في النداء نحو يا ايها الرجل وهو في هذا ووجهه للتبعية على
انه المقصود بالنداء ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا الذين اسم هو موصول بموضوع الجمع الذي لان
الذين عام الذي العلم وبغيره والذي تخصيص يذري العلم ولا يكون الجمع انفس من مفردة فمن هذا قوله قوام الذين
في شرحه ان الذين جمع الذي صادر من غير تحقيق والذي لا سيما وان كان يكون مفردة لاي ويكون موصوفاً
تقديره يا ايها الناس الذين آمنوا يا ايها القوام الذين آمنوا ونحو ذلك لان الموصولات نوبت بملء الى المعارف
بالعمل اي ليس بمفردة فلا يكون الذي مفردة فان قلت كيف يكون الذي مفردة لاي ومفردة اس هو المفرد
من الناس او القوم قلت المبروع كلمة هو مفردة اي الا المقدر ووجهه ولا الموصول ووجهه فمن هذا سقط
الشيخ قوام الدين رحمه الله على الشيخ حافظ الذين انفس في قوله الذين اسمو مصففة
لاي لانه ليس كذلك لان مصففة اي هو المقدر من القوم الناس ثم اسمو مصففة لتلك الصفة المقدرة كما
بواسطة الذين قوله اسمو فعل ماض للجمع المذكور الغائبين من من يرون اي انا ووجهه جلية من الفعل المفعول
ونعت ملاءة للموصول لا محل لما من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد ووجهه فعل الشرط وقوله فاعلموا
بجوالب بشر فاذا ذلك قلت الفاء ثم اعلم ان القياس في قوله اسمو ان يقال اسمتم لان من حق المنادي
يكون مخاطباً ان يعبر عنه فيقال يا اباك يا انت او يقتضيه الحال في الخطاب ان يعبر عنه بضميره لكن لما كان
النداء لطلب الاقبال لم يخاطب بعده بالمقصود والمنادي اذ اهل عن كونه مخاطباً بنزل منزلة الغائب
فيعبر عنه بضميره الذي هو الغائب ليكون انفعى لحق البيان ولما جاز الاختلاف بقوله اسموا وانتم ذهب
بمضمم الى ان هذا من قبيل الاتفاقات لان اسمو للغائب وانتم مخاطب ومن قال انك الشيخ حافظ الذين انفس
في المستغنى شرح المنافع وشنع عليه الشيخ قوام الدين في شرحه وذهب في ذلك الى الغلط وقال ليس
الامر كذلك لان الاتفاقات لا يكون الا فيما اذا كان حق الكلام بالنية وذكر الخطاب او بالعكس ولم يقع
الكلام في الآية الا في الموضع الذي اقتضاه قلت على تقديره كلام النفس صحيح والخطا عليه مردود
بغيره ذلك من التفسير الذي سبق بل الصحيح ان منع الاتفاقات هنا سبني على ان اسموا اصلية الذي الموصولة

عن ابن أبي عمير عليه السلام قال من غسل يوم الجمعة غسل الجليل في الساعة الاولى فكما تقرب
 بوقت من راح في الساعة الثانية فكما تقرب بوقت من راح في الساعة الثالثة فكما تقرب بوقت من راح في
 راح في الساعة الرابعة فكما تقرب بوقت من راح في الساعة الخامسة فكما تقرب بوقت من راح في الساعة السادسة
 حضرت الملكة لبيبة بن النعمان المذكورة الفاضلة على جوار الوضوء للصلاة قبل دخول الوقت بها لان الامام
 يوم الجمعة لا يخرج من ان يخرج قبل الوقت او بعده واي الامرين كان يظهره المخرج من كل
 النمار كان قبل وقت الجمعة لما شك قوله فاعلموا يقتضي ايجاب الغسل وهو اسم الامار الماء على
 الموضع اذا لم يكن هناك شمس فانت فاعلموا ان التماسا بالامار الماء او لا يقوم مقامه وليس عليه ذلك التمس
 بيده وانما عليه امرار الماء حتى يجري على الموضع وقال ابو بكر الرازي رحمه الله وقد اختلفت في ذلك على ثلاث
 اوجه فقال الملك بن النعمان عليه السلام في ذلك الموضع به والامام كمين غاسلا وقال اصحابنا وعامة الفقهاء عليه
 امرار الماء عليه وليس عليه ذلك به دروي شمام عن ابي يوسف انه ان مسح الموضع بالماء كما مسح باليد كما اوضح
 وفي الفتحة الغسل تيميم الماء على الموضع وال مسح امراره عليه فقد مسح باليد في الغسل به وفي البدل
 او يتيميم الماء من غير اشارة كالتميم به لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يجوز على هذا الوجه
 بالتميم ولم يقطع من شي لا يجوز لوقطع قطران او كذا جاز لوجود الاسانة في الذخيرة وما روى عن
 ابي يوسف ان سال من المصنوع قطرة او قطران ولم يدارك في الاحكام لابن بريده نصف الغسل
 في الاعضاء المعسولة ان يبله المصنوع بالماء بانه وقال ابو يوسف اذا مسح الاعضاء مسح الدين يجوز
 وقال بعض التابعين لمعنا هم يطهرون وجههم بالماء وجماعة العلماء على خلاف ما قاله ابو يوسف لان
 تلك الميتة التي قال بها لا تسمى بالماء غسل الميتة قوله وجعلكم جمع وجهه وعلى الفراء في الوجه وجهي الا وجه
 وقال ابن السكينة ويصلون ذلك كثير في الواو اذا نصبت والوجه في الملقحة ما خوذ من المواجعة
 روى الحقايلة وحده في الطويل من سبعة عشر الجبهة الى منتهى اللين وهاهنا انك وشميان الكثرة
 وعليها منابت الانسان السفلى ومن الاذن الى اللذان قال ابو بكر الرازي في قطع حده من قصاص الشعر الى
 اسفل الذقن الى شدة الاذن على ذلك ابو الحسن الكوفي عن ابي سعيد البردعي وقال

الرازي ولا يعلم خلافا بين الفقهاء في هذا المعنى ولذلك يقتضي ظاهر الاسم اذا كان انما هو شي مما يطهره
ولانه بوجه الشئ ويقال به وهذا الذي ذكرنا من تحديده هو الذي يواجه الانسان ويقال به من غيره
فان قول من في ان يكون الاذن من الوجه لهذا المعنى قيل له لا يجب ذلك لان الاذن من لينة الالبانة
والعلمسنة والازار وسخا وفي البداية لم يذكر الوجه في ظاهر الرواية وذكر في غير روايته الوصول كما ذكره
في الكتاب وقال في حديث صحيح مستخرج في الغين والالف والفهم وصول شعر الحاجبين والعمية
والشارب ليم الذباب ودم البرغوث بخروج من الوجه قال ابو عبيد الله البجلي لا يسقط به قال الثاني
في العمية والفرني والبور وسحاق بن راهوية مطلقا وكل الرافي قولا وقال في البسوط العمين غير
دخل في غسل الوجه كما في الصال الماء اليها جرح لانه شحم لا يقبل الماء ومن تكلف من الصحابة كيف
يهو في آخر عمره كان عباس وابن عمر رضي الله عنهم وفي كتاب الغناية للسري عن احمد بن ابراهيم
ان من غنص عينه في غسل الوجه غصا شدا يد الا يجره الموضوء وقيل من ردت عينه فرصعت الماء واجتمع
رصاصا تكلف الصال الماء الى الاما في التفتية وفي المعنى الوجه من منابت شعرا الى التمدن
العمين والمذوق الى الوصول الاذن ولا يعبر كل واحد بنفسه بل لو كان اصله يبرع شعوره عن مقدم راسه
الى منابت الشعر في الغالب والاشراع الذي ينزل شعوره الى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل من
حد الغالب وفي الاحكام لابن بريدة الوجه حد بطول او عرضا فحد طول لاس من منابت الشعر المتدالي للذن
وقولنا المتدالي من الاعم والافرج واختلف المذهب في حده عننا على اربعة اقوال فقيل من الاذن
الى الاذن وقيل من العذرا الى العذرا في حق المتدالي من الاذن الى الاذن في حق اللود فقيل للراي ان غسل الياس
الذي بين الصاع والاذن سنة انتهى والعمية يجعل ان يكون من الوجه لانها مواجئة المقابل و
لا تقطع في الاكثر كما هو الوجه فيقتضي ذلك وجوب غسلها وتعمل ان لا يكون من الوجه لان الوجه هو الوجه
من شبره ودون الشعر النابت عليه كانت البشرة ظاهرة وذن فلذلك اختلفوا في غسل العمية و
تحليلها وسما على ما ذكره انشاء الله تعالى وما ذكرنا من حد الوجه يدل على ان المقصود هو الا تشاف
في غيره وجبين لمن قال سبابا لاية اذ ليس داخل الالف والفهم من اذها غير موافقين

لمن قالها فن قال باسما فقد زاد على الكتاب وهو غير جائز وقولنا غسلوا اجزاءكم يقتضي جواز الصلوة بوجود
 الغسل سواء كانت الزينة او لم تكن فانه وذلك لان الغسل اسم شرعي مفقود انتهى في اللغة وهو امر الماء
 على الموضع وليس عبارة عن الزينة فمن شرط فيه الزينة فقد زاد على النص وسيبغ فيريد الكلام فيه في موضعه انشاء
 الله تعالى قوله وايدكم في المرفق اى واغسلوا ايدكم والامر يدل على ضرورة غسل اليدين والايدي
 جمع يد واصلها يدى على وزن فعل يسكون العين ويدل على هذا الجمع ويجمع على يدى ايضا واصله
 يدوى على وزن فليس اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون وابتدت الواو وايد
 واو غمت الياء وفى الياء وقد جمعت الايدى فى الشعر على ايدى قال جنداب بن الشثري به كازر بالضم
 الانجل قطن شجاع بايد غزل به وهو جمع الجمع مثل الكوع والكاوع ولغته لغت العرب ايدى غزل الياء
 من الاصل مع الالف واللام كما يقولون فى المتمدى المتمدى لغتهم لغت عربى مثل حى وثني على هذا اللغة بيان
 مثل حيان يقال فى التبريدى كما يقال حوى ثم ايدى اسم يقع على هذا العضو من طرف الاصابع الى النكبة
 والدليل على ذلك ان عمار بنى الله عن عمار الى النكبة قال تيمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النكبة كان
 بعوم قوله فاسموا اجزاءكم وايدكم منه ولم تكسر عليه من جهة لغة بل هو كان من اهل اللغة فكان عنده
 ان الاسم للعضو الى النكبة فثبت بذلك ان الاسم تينا دل الى النكبة فاذا كان الاطلاق يقتضى ذلك ثم
 ذكر التمديد فعمل المرفق غايته لان ذكره للاستفاضة او اداء معنى الكلام فيه في موضعه انشاء الله ثم علم ان يجب
 غسل ما كان موكبا على اليدين من الاصابع الزائدة والكف الزائدة على التقية الذى ذكرنا وان خلق على العضد غسل
 ايسا حذى محل الفرض لا ما فوقه وفى المعنى وان خلق له من زائدة او زائدة فى محل الفرض وجب عليه غسل ما مع الالة
 وان كانت فى غير محل الفرض كما لو عضد النكبة لم يجب غسلها سواء كانت طويلة او قصيرة فاقول بن جابر وابن
 عقيل وقال القاضى ان كان بعضنا ايسا حذى محل الفرض غسل ايسا حذى منها والاول اصح واختلف اصحاب الشافعى
 فى ذلك كما ذكرنا وان تعلقت جلده فى غير محل الفرض حتى تدلت فى محل الفرض وجب غسلها لان اصلها فى
 محل الفرض فاستثبت الاصح الزائدة وان تعلقت فى محل الفرض غسلها فقصيرة كانت او طويلة باطلافا
 وان تعلقت فى احد اليدين يجب غسل ايسا حذى محل الفرض من ظاهرها وباطنها وغسل ما يجب من محل الفرض وفى

وفي المصلحة يعلق اليدان على الكفين احداهما فاعلم بهى الاصلية وانما قصته زائدة فان
ما ذكرى منها محل الفرض جب غيبته عننا وانشأ في من وسما بين قال لا يوجب كلما سأل في الثانية من ثلثت
يده اليسرى ولم يجد من يصيب عليه الماء والماء جاريا لا يستغنى بيديه او مع وجودك لم ينجى به. وانما قلت يداه مسح
يديه بالارض وجهه بالاعطاف واليدع الصلوة وروى الحسن عن ابي حنيفة عن النضر ان قطع اليد من المرفقين
والزولين من الكفين بوضوء وجهه ومسح اطراف المرفقين والكفين بالماء ولا يجزئ غير ذلك يقول ابى يوسف
وفي الدررانية توطعت يده من المرفق الا فرض عليه وفي الغنى وان قطعت من دون المرفق غسل باقي من محل الفرض
وان قطعت من المرفق غسل العظم الذي هو فوق الوضوء وان كان من فوق المرفقين سقط الغسل لعدم محله و
ان كان قطع اليد من فوجد من يوفيه تبرع بالزمنه ذلك لانه قادر عليه وان لم يجد من يوفيه بالاجرة بقدر
عليه لزمه ايضا كما لا يبره شر الماء وقال ابن عقيل يحتمل ان الميزنة كما لو عجز عن القيام لم يلزمه استئجار من لم يتبرع
ويقيم عليه وان عجز عن الاجر ولم يقدر على من باجره او لم يقدر على من باجره على حسب ما كعادته الماء والار
وان وجد من يوفيه ولم يجد من يوفيه لزمه التعمد هذا مذنب الشافعي ولم اعلم غير هذا فافواه بسوء ما قال الاستسكان
يسحب البصائل الماء الى تحت الجبين والطين في الاطفار دون الدرر لانه منه وقال الصفا يوجب البصائل
الماء الى تحت ان طلل الطغور والاطلا في النوازل يجب في حق المعري لا القروي لان في اطفار المعري هو ستر
تسحب البصائل الماء الى تحت وفي اطفار القروي طين لا تسحب ولو كان غلاب او بن من مصوغ جان يمتنع وصول الماء
لم يجزئ وفي ديم الزباب والبرغوث جاز وفي جامع الاصغر اذا كان واسع الاطفار وفيها طين اعمى من او لم
تفنع الشفوي جاز واما ما في القروي والمذني اذ لا يستطاع الاستئاع منه الا يخرج قال الدجوسي وهذا صحيح
وعليه الفتوى وفي فتاوى اورد الشرنوبقي من موضع الغسل قدر دس ابرة او لصق باصل ظفرو طين
بالس لم يجزئ وتوطع يده بخره او حجاب وفي المعنى اذا كان تحت اطفاره وسح مسخ وصول الماء الى تحت
تقال ابن عقيل لا تقع طهارة حتى يزيله ويحتمل ان الميزنة ذلك لان هذا السيرة عادة وفي الاحكام لاس
يزنيره اذا طالت الاطفار فقد اختلفت العلماء هل يجب غسلها للناس اليدين حسابا لاطلاقا ومكلا ومن العلماء
من يوجب غسل الزايد على المتعاد ولم يوجب لبعض العلماء غسل الاطفار اذا طالت وفي المعنى لا يجب

واحد في ماله واحدة لانه لم يقل باحد من السلف ولا نه يودي الى تكرار المسح لان النفس تتضمن المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار ولا يتعمله جعل في حالتين فيحمل قراءة النصب ما اذا كانت الرجلان بايديين يحمل قمره او رجل واحد اذا كانتا المستورتين بالتفخين توفيقا بين الفرائدين عملهما بما بقدر الممكن قد يقال ان قراءة من قرا وحكمه بالخض معارضته لمن نصبها فلا حاجة اذن لوجود المعارضة فان قيل نحن نحمل قراءة الرجل على انما منصوصة الحمل فاذا حملناه على ذلك لم يكن بينهما تعاضل بل يكون معناهما النصب وان اختلف اللفظ فيها انتهى ان الجمع لم يحجز الحمل على التعارض الاختلاف والدليل على جواز الحطف على الحمل قوله تعالى وقول الله الذي تسالون به والارحام وقال الشاعر الاحمدي عثمان عمرو بن عامر اذا ما تلقينا من اليوم او غدا فغضبنا على الحمل ويحجب بان الحطف على الحمل خلاف السنة واجماع اصحابنا رضي الله عنهم اما السنة فحديث عمر وعنه الذي اخرجه مسلم وفيه ثم غسل قدميه الى الكعبين الحديث واما الاجماع فهو ما رووه عاصم عن ابي عبد الرحمن السلمي قال بنينا يوما ونحن بقراة على رضي الله عنه وجلس قاعد الى على ياريزه فسمع قارا يقرأ وادركه ففتح عليه باخض فقال على ونزجه انما هو فاعلموا ووجهكم وغسلوا الرجلين في القرآن تقديم للتخفيف وانه وكذا كان عروة ومجاهد وحسن ومحمد بن علي بن الحسين في عبد الرحمن بن الاعرج واصحابك وعبد الرحمن بن عمرو بن غيلان وزاد البيهقي وعطاء ويعقوب الحضرمي وابراهيم بن زيد التميمي وابي بكر بن عباس وذكر ابن الجاربي في المآل انما نصيب الاستيناف وقيل المراد بالمسح في حق الرجل والنفس ولكن طلق عليه لفظ المسح للثبوت كقولنا مع وجز استينافه ثلها وقيل انما ذكرنا لفظ المسح لان الاجل من بين سائر الاعضاء مظنة اسرف الماء بالصب فحطف على المسح وان كانت مغسولة للتنبية على وجود الاقتصار في الصب بالمسح وحي بالغاثة فحتم الى الكعبين الماطة لظن طمان بحسبها انها ممسوحة اذ المسح لم تعرف له غاية ثم علم ان النصب له وجهان احدهما ان يكون معطوفا على وجهه فيشاركهما في حكمها وهو الغسل وانما اخرعن المسح بعد المغسولين لوجه ثانيم غسلهما عن مسح الراس عند قوم ولا استحبابه عند آخرين الوجه الثاني ان يكون عالما مقدرا وهو غسله لا بالحطف على وجهه كما تقول اكلت اخيرة اللبن اسي وشربت وان لم يتقدم الشرب بذكره وهما تقدم للغسل وذكر فكان اولى بالاضمار ومنه قوله علفتها ثوبا وما باردا هي سقيتها وقال ورايت زواجك في

الوجه انما جرت على انما جازة رؤسكم وان كانت منصوبة كقولك تع والى الخاف عليكم عذاب يوم اليعر على علم
وان كان صفة للغلب وكقولكم نهج حرسب خرب بحر خرب وان كان مرفوعا فان قلت بحر اصب خرب من حجرة
ضباب خرب لم حجرة الخليل في التثنية واجازة في الجمع واشترط ان يكون الآخر مثل الاول واجازة سيوية
في اكل الجواب الثاني انما عطف على الرؤس لانها تغسل لصب الماء عليها فكانت منطقة لا سرف الماء
المنفعة عن الاتساع ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها فجي بالناتية ليعلم ان حكمها مخالف
لحكم المعطوف عليه لانه لا غايته في المسحوق قال صاحب الكشاف والجواب الثالث انه محمول على المسحوق
الخفف والنصب لغسل عن علامته روى همام بن الحرث ان جبرين بن عبد الله قال ثم توفوا ووسع على
تفصيل لانت تغسل هذا قال وما يعني وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسله وكان معهم جريح
رضي الله عنه لان اسلامه كان بعد نزول المائدة قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال ابن العربي اتفق
الناس على صحة حديث جبرين وهذا النصير وما ذكره فان قيل روى محمد بن عبد الواقدي ان جبرين
في سنة عشرة في شهر رمضان وان المائدة نزلت في شهر ذي الحجة يوم عرفة قيل هذا لا يثبت لان الوجود
ضعيف روى بالكذب وانما نزلت يوم عرفة اليوم اكملت لكم دينكم الجواب الرابع ان المسحوق ليس بجي
الخصيف يقال مسح على اطرافه اذا توفوا قال ابو زيد وابن قتيبة واليو على الفارسي وفيه نظر وما ذكره
ابن عباس قال محمد بن جبرين سناوه ضعيف والصحيح الثابت عنه انه كان ليده اوارجكم بالنصب يقول
عطف على المفعول بهذا رواه البخاري عنه منهم القاسم بن سلام والبيهقي وغيرهما وثبت في صحيح البخاري
عنه انه توفوا وغسل عليه وقال بهذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم واما قوله تع يا جبال
او بي معه والطير بالنصب على المحل فمنع لانه مفعول معه ولو سلم العطف على المحل فانا يجوز
ذلك عند عدم اللبس نقل ذلك عن سيوبه وهما ليس فلا يجوز واليهيت فغير سلم فانه ذكره في
ان سيوبه يغلط فيه واما قاله الشاعر بالخفض والعصيدة كلها مجرورة فكان مضطرا الى ان نصبها
البيت ويحتمل بحيلة ضعيفة قال معاوي انا بشر فلما خرج فاستأجر الجوزيل ولا الجديده اكتمر ضنا

وجعلوا قمرناه قمل من قاتم أو من حصيدة الطبع في الخلود أو أهلكناه وليس لنا ولا لك من فلوده قمل
 هما قصيدتان مجرورة ومنعوتة وفيه بعد فإن قلت ان القرآنين النصب والجر فعلمنا الأمانة تلقينا من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والاختلاف ابل للغة ان كل واحدة من القرآنين محمولة للمسح لعظما على الرأس
 ومحمولة للغسل لعظما على المغسول قلت لا يخلو القول من أحد معان ثلاثية اما ان يقال اول المراد بهما
 مجموعان فيكون عليهما ان مسح الغسل او يكون احدهما على وجه التخييل فيعمل المتوضي ايها شاذ ويكون
 ما يفعله هو المفروض ويكون المراد احدهما بعينه لا على وجه التخييل فلا يسيل الى الاول للاتفاق كالمسح على
 خلافة وكذا السيل الى الثاني اذ ليس في الآية ذكر التخييل ولا دلالة على تعيين الوجه الثالث ثم يحتاج
 في ذلك الى طلب الدليل على المراد منهما فالدليل على ان المراد الغسل من المسح اتفاق الجمع على انه
 اذ غسل فقد اوى فرضه واتى بالمراد انه غير ملوم على ترك المسح فتبين ان المراد الغسل وايضا هو صا
 في حكم الحمل المتقصر الى البيان فيما ورد وفيه من البيان عن الرسول صلى الله عليه وسلم من فعل وقول
 علمنا انه مراد لندتم وقد ورد البيان عنه بالغسل قولاً وفعلًا اما فعلاً فهو ما ثبت بالنقل المستفيض
 والنصوص المتواترة انه عليه السلام غسل رجليه في الوضوء ولم يخفف الامه فيه وآما قولاً فخارواه
 جابر وابو هريرة وعائشة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الحارث بن خزيمة بن شريك بن عبد الله عن
 حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ويل للعراقيب من النار واخرجه الطحاوي والفظه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قدم رجل
 لسعة لم يمسكها فقال ويل للعراقيب من النار واخرجه ابن ماجه من طريق ابن ابي شيبة واما حديث
 ابني هريقة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعت ابا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 محمد بن زياد قال سمعت ابا هريرة وكان يبرئنا والناس يتوضئون من المطهرة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 فان ابا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للعراقيب من النار واخرجه مسلم ايضا واما حديث عائشة
 رضي الله عنها اخرجته مسلم من طريق سالم قال سمعت ابا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

خروج النبي صلى الله عليه وسلم يوم توفي سعد بن أبي وقاص فدخل عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما فقال
 يا عبد الرحمن اسرع الوضوء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مل للاعقاب من النار واخرجه
 ايضا وامامه يث عبد الله بن عمرو فاخرجه ابو داود وقال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا
 عن بلال بن بشار عن ابي يحيى عن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم رمى قوما واعقابهم لم يخرج فقال
 ويل للاعقاب من النار وسبقوا الوضوء وذهبا السناد وصحيح رجاله ثقات والوكيعي اسمه مضع مولى عبد الله
 بن عمرو روى له الجماعة سوى البخاري واخرجه النسائي وابنه ابي جابر ايضا واما حديث عبد الله بن الحارث
 بن جزء الترمذي فاخرجه احنوف مسنديه وقال حدثنا جرون قال حدثنا عبد الله بن جابر بن خنيس بن جابر
 شيخ ابيه في عروة ابن مسلم عن عبد الله بن الحارث بن جزء الترمذي وهو من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مل للاعقاب واطون الاقلام من النار وسناد حسن
 وثقه الطحاوي والطبراني ايضا فتقوله ويل للاعقاب من النار وعيب لا يجوز ان يخاف الا تبركوا
 ونهوا يوجب استيعاب الرجل بالغسل وفي العناية واما وظيفة الرجليين فبعد ما اربعة مذاهب الاول يقول
 الائمة الاربعة وغيرهم من اهل السنة والجماعة ان وظيفة الغسل والايته بخلاف من قال ذلك الثاني
 هو مذهب الامامية من الشيعة ان الغرض من مسحها الثالث وهو مذهب الحسن بن محمد بن جابر الطبراني
 والابن علي الجعفي انه من مذهب اهل السنة والجماعة الرابع مذهب اهل الظاهر وهو رواية عن ابن ابي عمير
 بينهما وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما غسلا من وسحاه وعة ما امر الله بالمسح لئلا ينزل
 وروى ان الحجاج حط بالاهوار في الزواجر فقال اسلموا وجوهكم وادبركم واسموا ابروسكم واسموا
 ليس شيء من ابن آدم اقرب من جنبه من قذية فاعسوا بطونهم وعلوهم واسموا ابروسكم واسموا
 النش بن مالك رضي الله عنه فقال صدق الله وكذب الحجاج فقال صدق واسموا ابروسكم واسموا
 وكان عسكته يمسح رجليه ويقول ليس في الرجلين غسل وانما هو مسح وقال الشعبي نزل جبريل عليه السلام
 بالمسح وقال قتادة فرض الله غسلين ومسحين ولان قراءة الحجر مخلف في المسح لان المعطوف يشتر
 المعطوف عليه في الكلمة لان العامل الاول ينصب عليها الفصالة واحدة لواء اسطة الواو وعنت

سيدويه وعند البصيرين اي قدر الشان في جنس الاول والنص تحيل العطف على الاول على بعد فان ابا على
 قال قد اجاز قوم النصب عطفاً على وجه حكم وانما يجوز في الاشبه في الكلام المعتبر في ضرورة الشعر وما يجوز
 على مثله مجيء المعنى وظلمة اللبس والتقديره اعطز به او عجزوا ووجه التزجها ومركبها وخالفها في بيان الكلام
 في هذا اي ليس اقوى من هذا ذكره المسمى حاكياً عنه في روى الظمان وتحيل العطف على محل بروكهم
 لقوله تعالى يا جبال ادبي معه والطير بالنصب عطفاً على المحل لانه مفعول به وقد ذكرنا الجواب عن هذا عن
 قريب ووروني الاحاديث المستقيمة في صفة ونحو النبي صلى الله عليه وسلم انه غسل عليه وهو جالس ثم
 رضى الله عنه المتفق على صحته وحديث علي وابن عباس ع الى هريرة وعبد الله بن زيد والربيع بنت معوذ
 ابن غفر او عمرو بن عنبسة وثبت انه عليه السلام راي جماعة يتوضئون ولقيت اعتابهم لمع كسيها
 الماد فقال دليل الاعتقاد من النار ولم يثبت عنه عليه السلام تسح عليه بغيره في محضه ولا تسح
 واما الثاني للعب فسياتي عن قريب انشاء الله تعالى وليتفاد من الآية الكريمة قوله الاول يدل على
 ان الغسل مرة واحدة اذ ليس فيها ذكر العدد فلا يوجب تكرار الفعل فمن غسل مرة فقد ادى الفرض
 وقد وثقت الآثار بالمرة والمربعين والثلاث على ما سياتي بيانه انشاء الله تعالى الثانية ان الامر في
 هذه الآية لا يدل على وجوب الترتيب ولا على المودة لاطلاق النص على ذلك على ما ذكره انشاء الله تعالى
 انشاء الله تعالى ان التسمية على الوضوء ليست بعموم لانه اباح الصلوة بغسل هذه الاعضاء ومسح الرأس
 من غير شرط التسمية على ما يجي بيانه انشاء الله تعالى الرابعة تدل على ان الاستنجاء ليس بفرض ان الصلوة بها
 تبرك اذ لم يقدر الموضع بيان ذلك ان معنى قوله اذا تمتم الى الصلوة اذ تمتم وانتم محدثون كما ذكرنا وقال في انشاء
 الآية اوجبا واحداً من الغائط او الاستسقاء او الماء فتمتموا فتمت هذه الآية الدلالة من حيثها على
 ما قلنا احداً بما يجاب على المحدث غسل هذه الاعضاء وواجبة الصلوة به وموجب الصلوة الاستنجاء
 فرض مانع من الآية وذلك لوجوب المسح وهو غير جائز الوجه الآخر من دلالة الآية اوجبا واحداً منكم من
 الغائط الى آخره فوجب التيمم على من جاز من الغائط وذلك كناية عن قضاء الحاجة فاباح
 صلواته بالتيمم من غير استنجاء فدل على ذلك على انه غير فرض الخامسة استدلال بعض الناس بقوله وارسلوا

الاية ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة
صم الراس كذلك بهذا النص

الى المكسبين في قراءة البحر على جواز المسح على الخفين والسنة واسموا بالرجل في حال استئصال الخف وانما ترك
ذكر الخف كليا ليوهم جواز المسح على الخف بدون اللبس من الالية شس يجوز فيه الماوجه الثلاثة بطريق
على انه مبتدأ ومخزون الخبر اى الالية مقرونة بما فيها ويجوز ان يكون مرفوعا على تقدير لقراءة الالية بتماها
والنصب على انه مفعول والتقدير اقراء الالية ونحو ذلك والبحر على تقدير الى آخر الالية ونحو هذا ضعف الوجه لان
فيه حذف الحرف وحذف المضاف من غير ضرورة فمفروض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الراس
كذلك بهذا النص شس ففرض الطهارة كام اضافى مبتدأ وغسل الاعضاء الثلاثة كذلك خبره ومسح الراس
خبره كذلك عطف عليه وفي القضية الحكمية لا بد من رابط وقدر بين والتقدير يغسل الاعضاء والظاهر ان
التعقيب او التفسير بالسببية فالاول ذهب اليه الشيخ قوام الدين الشيخ الكامل الدين وقال لا كمال لنا
دخلت على الحكم بعد ذكر الدين قال القوم لانها تدخل على الحكم لما ان تعقب لعلنا في قولك ضرب فاجع
واظهر فاشيع والثاني ذهب اليه صاحب النهاية وصاحب الدرر اية فقال الاول لما كان في الالية
المتنوعة ذكر المسح والغسل فلهما تميزا للامام والابانة الكلام وقال الثاني ان الامر في الالية بتل الوجوب لهذا
ففسره بالوجوب كما فسره في آية التيمم لقوله فامسحوا بالوجوه لان التيمم محصل والثالث ذهب اليه بعضهم وهو ان
يكون الكلام الواقع بعد الفاء نتيجة للكلام الواقع قبله ولم يذكر اكثر اهل اللغة الفاعل النتيجة والظاهر انه
اصطلاح والفرض ههنا بمعنى المفروض كضرب الامة يعنى مضروبه ونسج فلان بمعنى تنسوجة والاضافة
فيه بمعنى اى المفروض في الطهارة هو غسل الاعضاء الثلاثة ونحو من قبيل قوله تعالى بل كملس
والنصار اى كفى في الليل وقد انكر بعضهم هذه الاضافة وهو غير صحيح ولكن الاكثر ان تكون
الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من كقولك غلام زيد وضا ثم فضة اى غلام لزيد وضا ثم
فضة وقال صاحب النهاية الاضافة ههنا للبيان لان الفروض قد يكون من الطهارة ومن غير

وتبعه على ذلك الشيخ الاكمل قلت الكلام في الطهارة ولا يذهب لوجه هناك الى ان المفروض قد
تكون من غير الطهارة حتى يقال ان الاضافة هنا للبيان وعلى قولها تكون الاضافة بمعنى من نحو
خاتم فضة ويكون المعنى المفروض من الطهارة من غسل الاعضاء والشاة وآراد بالطهارة الموضوع
قبيل ذكر الكحل والارادة الجوز او من قبيل ذكر العام والارادة الخاص ولو قال فرض الطهارة كان او
واحسن لان العرول عن حقيقة بلا دلالة لا يحسن والفرض في اللغة ياتي لمعان كشيء بمعنى القطع
يقال فرض اغياط الثوب اى قطع وفرضت القرآن تشعبه بالقراءة منه جزاء قال الجوهري
الفرض الجوز في الشيء يقال فرضت الشريد السواك وفرض القوس هو الجوز الذي فيه الوتر بمعنى
التقدير قال الله تع فصفت ما فرضتم اى قدرتم بمعنى التفصيل قال الله تع سورة انزلنا
وفرضنا باى فصلنا وبمعنى البيان قال الله تع قد فرض الله لكم تحاة اياكم اى بين الله لكم
الغارة اياكم لمعنى الحد قال الله تع لا تتخذن من عبادك نصيبا مفروضا اى محدوا منه المخرج
بكس الميم وهو الحدة التى يحدها وبمعنى التحريك كما في قوله سورة انزلنا وبفرضنا بالتشديد بمعنى
حررنا بالكم كذا في بعضهم وقال الجوهري التعريض التحريك بمعنى التعظيم وبمعنى عطية يقال صبت
منه فرضا ولا فرضا اى عطية وقال الجوهري الفرض العطية الدينية وفرضت للرجل فرضت
اذا عطيت وقد فرضت لى الديوان وبمعنى التكبير يقال فرضت البقرة تفرض فروضا اى كبرت
وطعنت فى السن ومنه قوله تع لا فارض ولا بكر ومعنى العظمى كعبته فارضته اذا كانت عظمته وقال
الجوهري الفارض الضم في كل شئ والفارض معنى الرئيس قال خنجر العين المشددة ابو عبدة قد فرضت
لرسول مع البرية قلت الكلف فرضا حقيقة وفى اصطلاح الشرع ما ثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه
كما في كتاب السنة المتواترة اذ اهل البيت مخصوص وكما لاجماع اذ اهل البيت بطريق الاحاد وكما لقياس المفسر
عليه والمعاني اللغوية تجرى فى معنى الشرع لان الذى فرضه الله على عباده ومقطوع وتقدروا
مفصل وبين من محدود ومحرور وغير ذلك من المعاني المذكورة فان قلت كيف قال الاعضاء والشاة والاعضاء
التي يجب غسلها فى الموضوعات قلت الاشياء والكثرة اذا دخلت تحت خطاب واحد تجعل كاشى الواحدة

والغسل هو الاسالة المسح هو الاصابة

فجعلت اليدان كيد واحدة وكلا الرجلان كرجل واحدة واكفان الرقبة في الحقيقة فان قلت فعلت هذا ينبغي ان
يجوز غسل اليدين يد الى اخرى ومن رجل الى رجل اخرى في الوضوء كما يجوز ذلك في الغسل قلت القياس ان الغسل
باطل في ذلك لان البدن شئ واحد حقيقة فكان في الغسل في حكم شئ واحد بخلاف اليدين والرجلين في الوضوء
لانها مختلفة وانما عدت شيئا واحدا محكما لا حقيقة لغيرها لما تحت خطاب واحد كما ذكرنا قوله بهذا النص اشارة
الى التلمذ من قوله يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة الالبية فان قلت الباء تتعلق بما اذا قلت
يجوز ان يتعلق بقوله فمض الطهارة والمعنى فثبت فرض الطهارة وهي الاعضاء الثلاثة مسح الراس
بهذا النص ويجوز ان يتعلق بمسح الراس اى فثبت مسح الراس بهذا النص وذلك ليلياتهم ان فرضية المسح
باليدين والنفس من لففت الشئ رفعتة وضعت اليدين استخرجت منها واستخرجت بالكتيف سرفوق سيرا
المشاهدة ومن اقسام اللفظ باعتبار ظهور المعنى فهذا الاعتبار يصير في الرقبة اقسام الظاهر والنفس والمفرد المحكم والظاهر
في الظاهر لظهور المراد سواء كان سوفا له او لا وفي النفس كونه سوفا للمر او سوفا للغسل او لا وفي الحكم
عدم احتمال شئ من ذلك هم والغسل هو الاسالة شئ هو لفتح العينين بمصدر من غلقت الشئ غلما وبفتحهم
الاسم وكبفتح العين الغسل به الراس من خطمي وغيره وتفسيره بالاسالة تفسير لغوي ومعناه الشرعي اسالة الماء
على العضو والقطا ليس بشرط وفي المبسوط من الى جنسفة لیسال الماء على الاعضاء ولا تقاطع شربة لان
الاسالة تحصل به وان لم تقاطع وقال الصليح الغسل الاذ اسال الماء الى احد التقاط لانه قبيل التقاطه وحين
الاصابة بالاسالة فلا يحصل اليقين بالغسل هم والمسح هو الاصابة شئ الى الى الموضع الذي يسمى وقدم الكلام
فيه ستوفي فان قلت كان الداعي الى تغير الغسل والمسح هنا قلت لما كان في الآية ذكرهما فسرهما تنبيها للبيان
وقيل في تفسير المسح دفع لما يوجب اليد الشاخص من تكرار مسح الراس سمياة مختلفة وفيه ثبوت المسح والشارح
ادب المسح وفي تفسير الغسل دفع لما روى عن ابن يوسف في الليل في المنسولات حفظ الغرض

وحد الوجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن والى شحمتي الاذنين لان المواجعة تقع
بهذه الجملة وهو مشتق منها والمرفقان والكعبان يدلان على الغسل عند

صم وجه الوجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن والى شحمتي الاذنين هذا القسم الوجه من حيث الشرع والا
قال الوجه في اللغة هو العضو الميم من بني آدم وغيرهم وقصاص الشعر حيث ينبغي بينه من مقدمه ومؤخره
واقفات ثلثة والفهم اعلا والذقن يفتح الذال المجمة واقفات وهو مجتمع الحية وشحمة الاذن معلق
الفرط وقد سبطنا الكلام عن قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم لان المواجعة تقع بهذه الجملة شش اى
انقبالة تقع بهذه الجملة واسارا الى ما ذكر من مدا الوجه طولا وعرضا هم وهو مشتق منها شش اى
الوجه مشتق من المواجعة فان قلت الوجه ثلثا والوجه ثلثا والوجه ثلثا لا يكون مشتقا من
المزيد قلت هذا لشرط الاشتقاق الصغير والما فى الكبير والاكبر فلا يشترط ذلك بل مجرد التناسب بين اللفظ
والمعنى كان سبجلاف الصغير شبيه طافية تناسب فى الحروف والترتيب والناسبة فى اللفظ والمعنى
كان سبجلاف الصغير شبيه طافية تناسب فى الحروف والترتيب والناسبة فى اللفظ والمعنى والتخاير
فى النسبة نحو ضرب فاشترى من الغرب لغرس النضر فلا يقال الذى يشترى من الغرب ولا ذهب احد
المتقين من زسب الما منى من الذاب واما الاشتقاق الكبير فيجوز فيه ان يكون الثلثا مشتقا من المزيد
فتقد ذكر الدرس شش فى الفايق ان الدبر هو النخل وهو مشتق من التدبير والجس من الاحتباب
وهو الاستتار وذكر الكائنات ان الليم مشتق من الليم وهذا لان غرضهم من هذا الاشتقاق بيان حقيقة
معنى تلك الكلمة فجاز ان يكون المزيد أشهر واقرب الى الفهم من الثلثا لكثرة استعماله كما فى الدرس مع التدبير
واما الاشتقاق الاكبر فيجوز فيه وجود الناسبة فى المخرج فى الحروف نحو نفع من النفع وقد شتم الشيخ قوام
الدين ههنا على الشيخ حافظ الدين النفسى بغير تامل ثم تصدى للجواب وهو فى الحقيقة تحصيل ما قاله الشيخ
حافظ الدين ولعل ذلك عند التامل هم والمرفقان والكعبان يدلان على الغسل شش قد مر
تفسير الفرق وساقى تفسير الكعب هم عندنا شش اى عند اصحابنا الثلثة وهم ابو صيفه وابو يوسف

خلافا لغيره وهو يقول ان الغاية لا تدخل تحت المعنا كما لليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لا تسقط ما وادها اذ لو لاها لاستوعبت الوظيفة كلها في باب الصوم ولم يحكم بها اذ الاسم على الاسم

ومحمد بن محمد بن النعمان قال الشافعي وحمد والكل في روايته هم خلافا لغيرهم في التمسك فخره لا يدخل النفل والكسبان في الغسل وبه قال الكل في روايته هم وهو يقول ان الغاية لا تدخل تحت المياش اى زفر يفرغ في الوضوء اى ان الغاية اى الحد لا تدخل تحت المياش اى في المحذورهم كالليل في الصوم ش اى كما لا يدخل الليل في الصوم في قوله تعالى واتموا الصيام لليل بخلاف قوله تعالى حتى يظهر من حيث دخلت الاية الغاية في الاية انما لم تدخل اذ كانت عينا او وقتا وهما الغاية لا عين ولا وقت بل فعل والفعل لا يوجد بنفسه العمل فلا بد من وجود الفعل الذي هو غايته للنهي لانتفاء النفي في الفعل دخل في النفي ضرورة وذكر غير المصنف كزفر تحاير الاشتباه وهما من الغايات ما يدخل كقوله قرأت القرآن من اوله الى آخره ومنها لا يدخل كما في قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسره وقوله ثم اتموا الصيام الى الليل وهذه الغاية تشبه كلامها فلا تدخل في الشك هم ولنا ان هذه الغاية لا تسقط ما وادها اذ لو لاها ش اى لغيره لو لا ذكر الغاية هم لاستوعبت الوظيفة الكل ش اى لاشتماله وطيفة الغسل كل اليد وكل الرجل بيان لك ان الغاية على نوعين غايته اسقاط وغايته اثبات يعلم ذلك بصريح الكلام فان كان صدر الكلام مثبت الحكم في الغاية وما وادها قبل ذكر الغاية فذكر الاسقاط وما وادها او لا فلا تدخل الحكم في تلك الغاية والغاية في صورته النزاع من قبيل الاسقاط وفي المقياس من قبيل الاثبات فلا يصح القياس هم وفي باب الصوم لمدا الحكم المياش بواجاب عن قول زفر كما لليل في الصوم قوله اى الى الغاية هم اذا الاسم يطلق على الاسم ساعة ش اى اسم الصوم يطلق على الاسم اى في ساعة حقيقة ونحو حتى لو حلفا لا يصوم بحيث لا يصوم ساعة كذا قوله ثم اتموا الصيام فتقضى صورة ساعة ومنى كان قبل ذكر الغاية تناول زيادة على الغاية تدخل الغاية في الحكم ويكون المراد بها خروج ما وادها الغاية من بقا الغاية لا تدخل في الحكم واسم اليد تناول من نوس الاصابع الى الاطراف واسم الرجل تناول الى اعلى الفخذ وكان ذكر الغاية

لا يخرج ما رواه واسطاسن الايجاب فبقيت الغاية وما قبلها داخل تحت الايجاب واوردا على هذا سلة وهو
ان لو حلف لا يكلم فلانا الى رمضان يدخل رمضان في اليمين مع انه لو لا الغاية كانت اليمين مثابة
ولم يكن ذكر الغاية سقطا لما رواه الكايد في اليمين قال فواهم زاده لادبه لمخرج هذا النقص الا
بالتمشي على رواية الحسن عن ابى يوسف وقال رضی الدين النيسابوري هذه الغاية كد اليمين لا لا سقاط
لان قوله لا اكلم لعمال فكان من العمال لا لا بد قلنا هذا ممنوع فان المضارع مشترك بين العمال
والاستقبال والاستقبال يعبر في النفي حتى لو حلف لا يكلم سواي فلان تيناول الاعلى والاسفل ذكره
في الوصايا العديدية وغيره وعلى هذا قال البصيفتي لو شرط النجار في البيع والشراء الى غدا فله الخيار في الغدا
كله لانه لو اقتصر على قوله اني بالنهار تيناول لا بد فيكون ذكر الغدا سقاطا وانه انما وجه ظاهر واياته
في اليمين في العرف وتبنى الايمان عليه حتى لو حلف لا يكلمه الى عشرة ايام يدخل اليوم العاشر وهو قال
ان تزوجت الى خمس سنين دخلت السنة الثامنة في اليمين وكذا الواساير والاربعون سنين دخلت
انما سنة فبما قبل ان لا يفي مع قاله فلعلم وغيره من اهل المنة واجتمع القول تعالى ولا تأكلوا مما لم يؤمركم
وكقولهم الذود الى الذود ابل وقد ضعف فانه يجب غسل الفصد لا شمال اليد عليه وعلى المرفوع انما نسخ ان
يكون فيها استنشاء بمعنى مع لان سني الالية ولا تأكلوا مضمومة الى اسوالم او لا تقصموا الى اسوالم اكلم اكلين لها
وكذا الذود ومضمومة الى الذود ابل وقيل ان الحمد يدخل تحت الحمد واذ كان الحمد يرشاه الحمد والمحدود
وقال سيوريه والمحدود غيرهما بعد الى ان كان من نوع ما قبلها دخل فيه واليد عند العرس من روى الصالح
الى المتكلم ولما في اوقات تلك هذه الاشجار من هذه الى هذه دخل الحمد ويكون المراد بالغاية اخراج ما رواه الحمد
فكان المراد بذلك المرفق والاكيمين واخراج ما رواه وقيل ان الى تفيد الغاية ودخولها الحكم وفردجا
سنة يدور مع الدليل فقوله تعالى فظنوا الى مسرة ما لم يدخل فيه لان الاعتبار علة الانفاز فيه ولما قبل
عليه وكذا الدليل في الصوم لو دخل وجوب الصوم وما فيه دليل الدخول فلو لم تحفظت القرآن
من اوله الى آخره وقطعت بذلك من التخصر الى السبانية فالحمد يدخل في الحمد واذ كان الدخول و
عدم الدخول يفت على دليل فقد وجد دليل الدخول هنا بوجوه ثلاثة الاول حديث ابي مسرة

والكعب هو العظم الناقى

انه توضع في يدي حتى اشترع في العضدين غسل جلديه حتى اشترع في الساقين ثم قال بهذا است
عليه السلام يتوضا رواه مسلم ولم يقل تركها فكان قوله عليه السلام بياناً انه ما يدخل قوله اشترع
المعروف شرع في كذا اى دخل وروى حتى سلع في العضد وحتى سلع في الساق الوجه الثاني ان
الرفق من عظمي الساعد والعضد وجانب الساعد وروى العضد وقد عذر الترمذي فيها قلت دخل فوجب
غسل المرفقين لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب الوجه الثالث انه قد وجبت الغسل في يديه
والطهارة شرط لمعوضها فلا تقطع بالشك هو الكعب هو العظم الناقى شئ اى الناقى في مفصل القدم
والناقى بالهزة في آخره ومعناه المرفع عند ملتقى الساق والقدم وانما الاسمى قول من قال انه في ظهر
القدم نقل عن الجوهري وقال الزجاج الكعبان العظمان النائيان في آخر الساق مع القدم
مفصل لانهما فم فم الكعب الا ان هذين اللعبين ظاهران عن يمين القدم ويسرة فلذلك لم يخرج ان
يقال الكعبان لانهما من جنسهما كذا وكذا واني اخصه في كل رجل كعبان وهما طراف عظمي الساق وملتقى
القدمين قال ابن جنبي وقول ابى كثير واذا انشبه من النمام ايتته عن ثوب كعب الساق
ليس بمنزل يدل على ان اللعبين هما النائيان في أسفل كل ساق من جنبها وليد الشاخص في ظهر
القدم وفي الترمذي عن الجوهري عن ثعلب الكعبان الشجان النائيان قال هو قول ابى عبد الله
والاصمعي وفي كتاب المنتهى وجامع القرآن الكعب الناقى عند ملتقى الساق والقدم وكل رجل كعبان و
الحج كعوب وكعاب وقالت الامامية وكل من ذهب الى مسح ارضه فمستد يرش كعب الغنم والبق موضوع
تحت عظم الساق حتى يكون مفصل الساق والقدم عند معتد الشكر وقال فخر الدين الخطيب اختار
الاصمعي قول الامامية في كعب قال الطوفان النائيان يسميان النجمن وهو خلاف ما نقله عنه الجوهري و
الجوهري ولو كان الكعب ما ذكره كان في كل رجل كعب واحد كان ينبغي ان يقول الى كعبان لان

هو الصميم

الأصل انما وجد من خلق الانسان مفردا فثبته بلفظ الجمع كقول تع فقد صنعت قلوبكم وبقول ر أيت
الزيدين انفسا وتي كان ثني فثبته بلفظ التثنية فلما لم يبق الى الكعبات علم ان المراءى بالكعب ما اوردناه
وايضا انه شئ غني لا يعرف الا المشحون ما ذكرناه معلوم لكل احد ومناط التكليف على الظهور دون الخفاء
وايضا حديث عثمان رضي غسل رجله ليمني الى الحسين ثم اليسرى كذلك اخرج مسلم فدل على ان
في كل رجل كعبين وحديث النعمان بن بشير في تسوية الصفوف فقد رايت الرجل يصبق الكعبين
صاحبه ومنكبه بكعبه رواه ابو داود والبيهقي باسناد جيدة والبخاري في صحيحه تعليقا ولا تحقيق ايضا
الكعب فيما ذكره وحديث طارق بن عبد الله اخرج اسحاق بن راهوية في مسنده وقال حدثنا
الفضل بن موسى عن زيد بن زياد بن ابي الجعد عن جامع ابن شداد عن طارق بن عبد الله
الحاربي رضي قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سوق ذي الحجاز وعليه جبة حمراء ورجلاه
يايتها الناس قولوا لا اله الا الله فليخروا رجل يتبعه يرميه بالحجارة وقد ادى عرفاه وكعبه به يقول
ايها الناس لا تطيعوه فانه كذاب فقلت من هذا فقالوا ابن عبد المطلب قلت فمن نذر الله
يتبعه بالحجارة قالوا هذا عبد الغري ابو لمب ونذر ايدل على ان الكعب هو العظم النابت في
جانب القدم لان الرمية اذا كانت من وراء الماشية لا تصيب ظهر القدم هو الصحيح
احترز به عماري عن هشام بن عبد الله الرازي انه في ظهر القدم عند مفصل الشراك قالوا ان في
سهم من هشام في نقله عن محمد بن الحسن رحمه الله لان محمد اقال في مسئلة المحرم اذا لم يجد النعلين
حتى يقطع خفيه اسفل الكعبين وشارحه محمد بيده الى موضع القطع فنقله هشام الى باب الطهارة
وقال ابن حجر في شرح البخاري قال ابو حنيفة الكعب هو عظم الشاخص في ظهر القدم قال
واهل اللغة لا يعرفون ما قال قلت هذا جمل منه لمذهب ابى حنيفة فان ما ذكر ليس قول الاول

ومنه الكاعب قال والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس

عنه احد من اصحابه فكيف يقول قال ابو حنيفة كذا وكذا ونزاجرة على الاثمة منه هم ومنه الكاعب
ش اى ومن المكعب اشتقاق الكاعب وهى الجارية التى يمدون بها اللندور وكذلك الكاعب
بفتحين بمعنى الكاعب وقد كعبت كعوب بالضم كعوبا وكعب بالتشديد مشدداً واشارت بذلك الى
تأنيده قوله المكعب والمكعب هو الناقى لان وجوه الاشتقاق يدل على ذلك ولذا يقال للنواشر في
اطراف الانابيب كعوب ومنه الكعبة لا ترفعها على سائر البيوت ويقال لربها فرج لو قطعت جليبه
وبقي بعض الكعبة بحسب غسل التيمية وموضع القطع وكذا في المرفق هم والمفروض في المسح مقدار
الناصية ش اى المقدرة على جبهة المفريضة في مسح الرأس مقدار الناصية الالة واللام فيه للمصدر
يعنى ذلك المسح الذى ثبت بالنص لا بخبر الواحد عندنا واراد به الفرض اللغوى لا الشرعى فان
الاية مجملة والفرض لا يثبت بخبر الواحد ويجوز ان يراد به الفرض الشرعى على الرواية التى هى انه
متدرج بكمالاته اصابع لان دخول الالة تحت النص بطريق الاقتضار يكون ثابتاً بمقتضى النص
لا بخبر الواحد فان قلت لو دخلت الالة تحت النص كان ينبغي ان لا يتاوى المسح به وان الالة
وهى اكثر اليد وقد يتاوى باصابعه لا بمطرب الاستعمال اليد وقد نص في المبسوط واخلاصة وغيرهما بذلك
فان ثبوت الالة بطريق الضرورة لا بطريق القصد فان من امر بالصعود على السطح دخل نصب السطح
تحت الامر ضرورة لا قصد احتى لو حصل الصعود من غير قضية سقط اعتبارها لكونه غير مقصود وهو
الرأس ش اى مقدار الناصية ربع الرأس وليست الناصية ربع الرأس على الحقيقة لان هذا لا يوجب
الى تكسره ومساحة حتى يمين انما ربع الرأس على الحقيقة وانما هى مقدار الناصية قال ابن فارس القامة
قصاص الشعر ثم فسره القصاص بانه نهاية يثبت الشعر من مقدم الرأس فهذا اعظم من ان يكون
ربع الرأس على الحقيقة او باعتبار ان احد الاركان الاربعة وهى التقفا والناصية والقودان والتقاليل

لا القذال ايضا بفتح القاف والذال المعجمة وقال الجوهري القذال جمع مؤنث الراس وهو مقدر للذال
 من العرس خلف الناصية ويقال القذالان ما اكتنفا ما بين القفا من بين وشمال ويجمع اذلة وقذل
 والقودان بفتح الفاء وسكون الواو وثنية قود وقال الجوهري قود الراس جانبته ثم اعلم ان للفقهاء
 في هذه المسائل ثلاثة عشر قولاً ستة عن المالكية حكاهما ابن العربي والقرطبي قال ابن مسلمة صاحب الكفاية
 يجزئ مسح ثلثه وقال شهاب ابو الفتح يجزئ الثلث قد روى الرقي عن شهاب يجزئ مقدم ربه وهو
 قول الاوزاعي والليث نطاهر بن شهاب كلك الاستيعاب عنهم يجزئ ادنى ما يطلق عليه اسم السطح والسادس مسحا
 ويعني عن ترك شئ يسير منه يعزى الى الطلوس وللشافعية قولان صح اكثرهم بان مسح شعرة واحدة يجزئ
 وقالوا يتصور ذلك بان يكون ربه مطليا باسما بحيث لم يبق طاهر الا شعرة واحدة فامريده عليها وهذا ضعيف
 جدا فان الشعر لا يرد بالصورة النادرة التي يكلف في تصور ما وقال ابن القاضى الوجه ثلاث شعرات
 وهذا اخف من الاول ويحصل انصاف ذلك بغسل الوجه وهو يجزئ عن المسح في الصحيح والنية عند
 لعضو ليست بشرط بل اختلاف عندهم ودليل الترتيب ضعيف وعندنا في المقدروض منه ثلاث روايات
 في طاهر الروايات ثلاث اصابع ذكره في المحيط والمفيد وهو رواية هشام عن ابى حنيفة روى في رواية
 الاخرى والطحاوى مقدار الناصية وذكر في اختلاف زفر عن ابى حنيفة روى ابى يوسف انها قال لا يجزئ
 الا ان مسح مقدار ثلث راسه او ربعه قد روى بن يحيى بن اكرم عن محمد بن اعظم ربع الراس وقال ابو بكر
 عندنا اعني في رواية اتيان الربع واثلث اصابع وبعض المشايخ صح رواية ثلاث اصابع
 وبعضهم رواية الربع احتياطا وفي جوامع الفقهاء عن الحسن بن محبوب مسح اكثر الراس وعن احمد بن حنبل مسح
 جميعه وتحت يمينه مسح بعضه والمرة يجزئها مسح مقدم ربه في طاهر قوله وفي المعنى لا خلاف بين الروايات
 في وجوب مسح الراس وقد نص الله سبحانه وتعالى عليه بقوله واسحوا برؤوسكم واتخلف في قدر
 الواجب قد روى عن احمد وجوب مسح الجميع في حق كل احد وهو ظاهر كلامنا في هذا ما لك و
 الرواية الثانية يجزئ مسح بعضه قال ابو ارحم قلت لاحد فان مسح بره وترك بعضه قال يجزئ ثم قال ومن
 يكنه ان ياتي على الراس كله وتقل عن سلمة بن الاكوع انه كان يمسح مقدم ربه ابن عمر يانفخ ويمن قال

يسمى البعض بحسن الثوري والاداعي والثاني سماه بالرائي الا ان الظاهر عن احمد في حق الرجل وجوب الاستيعاب وفي حق
 المرأة يجوز ما تقدمه الراس قال بالجمال العمل في مذمبب ابى عبد الله انما ان سمحت مقدم راسا اجزا او قال هنا
 قال احمد ارجو ان تكون المرأة في مسح الراس اسهل واعلم ان قول المصنف والمفروض في مسح الراس مقدار النكتة
 اشارت الى ان الناصية لا تتعين حتى لو مسح القذال او احد الفدين جاز ولا يجوز في مسح الاذنين عنه لان كون
 الاذنين من الراس احتمالا لثبوتة بجز الواحد فان شبه التوجه الى العظيم كما ذكره وفيه نظر لان العظيم من المسجد الحرام
 قطنا وقد امرنا بالتولية بوجوبها شرط المسجد الحرام بقوله تعالى قول وجعل الآيات لعلكم تتقون الكعبة بالاجماع وهو
 من باب ذكر الكل وارادة الجزرهم لما روى المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ان سبابة قوم
 فبال وقوضارو مسلح على خاصية وخفيش الكلام في علم اربعة انواع الاول المغيرة بن شعبه بن كسرة بن شعبه بن ابي
 عامر بن سعد بن صعب بن ميمون وبالثانية من فوق وباربعة بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عمرو بن
 قيس ابن ميمون وهو ثقيف بن بكر بن هذيل بن منصور بن مكرمة بن حفصة بن قيس بن خيلان بن النضر بن زكريا بن ابي
 ويقال ابا عبيد الله ويقال ابو محمد اسلم عام الخندق وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ياتيه وثمة ولما كان
 حديثا القضاة تسعة والنجاري حديث واسلم حديثان - روى عنه جماعة منهم عروة بن الزبير وابو ادريس النخعي
 والشعبي وروى عنه بنوه عروة وحمزة وعقار بنو المغيرة ومولاه وزادات بالمدينة سنة خمسين وقيل سنة احدى
 وخمسين وروى له الجماعة اثنان ان هذا الحديث مركب من حديثين رواهما المغيرة بن شعبه جعلها المصنف حديثا
 واحدا وقيل في ذلك بالاحسن القدوري رحمه الله وقال الشيخ الاكمل الدين قيل هذا حديث واحد وقيل حديثان
 جمع القدوري بينهما قلت هذا غير ظاهر منه حيث صح بقوله قيل هذا حديث واحد وهذا القول غير صحيح والقول الثاني
 هو الصحيح ومع هذا لم يبين كيف روى الحديثان ولا التفت اليه والعجب منه ومن نظرائه الذين قصدوا التاليف
 الشرح على مثل المدائنية كيف قصروا فيها متعلق بالاحاديث التي يستدل بها في هذا الكتاب وعلى معنى هذا العلم الا عليها
 وليس بناؤها على شفا جوف بالفخر فبين ذلك بعون الله وتوفيقه اما الحديث الاول الذي فيه ذكر السباطة والبول
 فافخر به ابن ماجه في سنة حديثنا اسحاق بن منصور حديثنا ابو داود حديثنا سعيد بن عاصم عن ابى داود عن المغيرة بن
 شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سبابة قوم فبال فاسما قال شعبه قال عاصم بن ميمون ورواه البخاري
 وسلم عن الامش عن ابى داود عن حذيفة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ان سبابة قوم فبال فاسما ثم روى
 بمار فحذيفة ثم قوم فاسما وسلم مسح على خفيه ورواه الشيخ علاء الدين العراقي في هذا الحديث بعد ان حكاه بلفظ البخاري ورواه

لما روى

المغيرة بن

شعبة النجاري

صل الله عليه

وسلموا في

سبابة قوم

فبال وقضاه

ومسح على

ناصيته

وخفيه

مسلم أخرجه وليس كذلك بل انفرد مسلم فيه المسح على الخفين وصرح بذلك عبد الحق بالجمع بين الصميمين وقال لم يذكر البخاري فيه المسح على الخفين ورواه المنذري أيضا فخره أو ال المنفق وتبع في ذلك ابن الجوزي فوجهه وتلقبنا بن عبد الحماد المازوني من تصحيح عبد الحق وأما الحديث الثاني ففيه ذكر المسح على الناصية والخفين فخرجه مسلم عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم فخره بوضع يده على الخفين ثم رواه أبو داود وأبو داود والنسائي وابن ماجه مطولا فخره وأخرجه الطحاوي من حديث الرزيق بن سليمان المودون قال حدثنا يحيى بن حبان حدثنا حماد بن زيد عن أبيه عن ابن سيرين عن عمرو بن وهب الشافعي عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخره بوضع يده على الخفين ثم رواه الطحاوي وأخرجه البيهقي من هذا الطريق في كتاب المعرفة وأخرجه الطبراني في حديثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو والشافعي حدثنا محمد بن بكارة حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب الشافعي عن المغيرة بن شعبة قال مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناصية وعامة مسج على خفيه وأنا أشاهد ذلك وأخرجه أحمد أيضا في مسنده مطولا ورواه الشيخ علاء الدين الأصفهاني في الحديث حيث جعل الحديث الذي ذكره المصنف مكبا من حديث المغيرة الذي فيه المسح على الناصية وعلى الخفين من حديث حماد بن زيد في حديثنا السباط والبول وليس كذلك بل هو مركب من حديث المغيرة كما ذكرناه وأضما النوع الثالث أن السباط بضم السين لكناسه وهي المكنوسة من التراب غيره وأريد به المكان الذي تلمسه فذكرنا بطريقين المطلق اسم حال على الحمل ثم الأضافة فيه قيل للاختصاص وقيل للمكانت مواتا سبابة وقيل لما مات في القبر وقيل كانت للناس علة وأضيفت اليهم فخرها منهم وتباح عموما لكل ماله وقيل خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم لأنهم كانوا يكرهون ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرم على الأذن في ذلك النوع الرابع أن هذا الحديث صحيح لا نزاع فيه لأحد وهو حجة لمن يقول بأن الفرض في مسح الرأس مقدار الناصية فإن كانت الحديث يقتضي بيان نية الناصية والمذبح ربع غير بعيد فهو مقدار الناصية فلا يوافق الدليل المذكور قلت أحاديث يحتمل تعيين بيان الحمل وبيان المقدار فخره الوارد في بيان الحمل الكتاب الإجمال في المقدار دون الحمل لأن الرأس وهو معلوم فلو كان المراد منه العين لم يزم نفع الكتاب بخلافه فإن قلت لا نسلم أن الإجمال في المقدار لأن المراد منه مطلق البعض بل ليل الباري في الحمل والمطلق لا يحتاج إلى البيان قلت المراد ببعض مقدار السباط المقدار موجود الأول أن المسح يطلق على الذي ما يطلق عليه الاسم وهو مقدار شدة غير ممكن الإبداء غير معلوم وأثنى أن الله تعالى انفرد بالمسح بالذكر ولو كان المراد بالمسح مسح مطلق البعض فهو حاصل في ضمن النسل لم يكن بالمراد بالمراد فائدة والثالث أن المخصوص في سائر الأعضاء غسل فقد تركناه في هذه الوظيفه فكان مملا في حق المقدار فيكون غسلا

عليه السلام ما إذا انحسرت عن المذكرة في الأحاديث المذكورة الأيمان إلى سبابة قوم البول فيما تأمروا بالتوضي والمسهل في التيمم
 وانخفض في العامة قديم من قريب فإن قلت قد روي الأربعة أنه عليه السلام إذا أراد حاجته أبعده فكيف بال في السبابة التي في البول
 قلت لعلو كان مشغولاً بأمر المسلمين في النظر في مصابيح طلال عليه السلام حتى فرغ من البول فلم يملكه التيمم بعد ولما بعد كان قد فرغ
 ارتداد السبابة له سماً وكان خديفة يقربه يسيرة من الناس مع أنهم كانوا يوشرون ذلك ولا يكرهون بل يفرجون به من
 كان هذا حال جاز البول في أرضه والأكل من الطعام والاستعداد من مجرته وإنما ذكره علماءنا من دخل بستان غيره وباح الأكل
 من الفاكهة كالمبة إذا كان بينه وبين صاحب البستان انبساط ومجته وأما البول فأنما فخره النجاسة وسلم من حيث عاين
 عن أبي داود عن خديفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سبابة قوم فبال فأنما السبابة وجوه الأول لما كان
 وجع الصلب وذلك والثاني ما رواه البيهقي برأيه ضعيفة أنه عليه السلام بال فأنما العلة سبابة والمراد به سبابة
 بعد العيم ثم ما يوسعه وبما بط في الركبة والثالث أنه عليه السلام لم يجد مكاناً للتعبد فاضطر إلى القيام كونه الطهر الذي يمين
 السبابة كان غالباً لم ينعوا إلا في ذكره القاضي عياض ويؤكد البول فأنما حاله يوم من فيها خرج أسدث من السبابة
 في الغالب بخلاف حاله القعود وكذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنما سبابة أنما عليه السلام فعله بال الجواز في هذه المرة
 وكانت عادة المستقرة البول فأيدي عليه حديث عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول
 فأنما فلا تصدقوه ما كان يبول إلا قعداً وأما أحمد والنسائي والترمذي بإسناد جيد وقد روي في المعنى عن البول فأنما حاشاً
 ثبت ولكن حديث عائشة رضي الله عنها ثبت وإنما قال العلماء بركه البول فأنما لا يحدوه من كراهية تنزيهه لا تحريم قال ابن المنذر
 اختلف في البول فأنما فثبت عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن عمر وسهل بن سعد رضي الله عنهم أنهم كانوا يقولون
 عن أنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ففضل ذلك ابن سيرين وعروة بن الزبير وذكره ابن سعد والشعبي وأبو هريرة وأبو
 وكان ابن أبي عمير لا يجر شدة من بال فأنما وقال ابن المنذر في قول الثالث أنما كان يتطهر الميم للبول شئ فهو كونه وإن كان
 لا يتطهر فلا بأس به وقول مالك قال ابن المنذر البول جالساً حبلى وقأنما مباح وكل ذلك ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال الطحاوي رحمه الله لا بأس بالبول فأنما وأما تعريفه عليه السلام فيجوز أنما الشارح الله تعالى وأما المسح على العانة فثبت
 فيما لم يقدح في جوازها عن الصادق قال بين فأنما المصاريح والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن الجعفي والشافعي وأبو داود
 أحمد وأما ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت ما وجدته في جواز المسح على العانة أنما الشارح عليه السلام بعد كمال الطهارة كما يفيد
 يرد المسح على العانة من وجوه ثلاث قال المسح على العانة التي تجعل تحت الذقن إلى المسح على العانة أكثر الفقهاء وما يؤول إلى المسح على العانة
 على معنى ما كان يقصر على المسح على العانة فلا يجب كلفه في غيره ولا يخرجه عما عرفت من أنه لا يقصدهما وجوباً غير الميم من شدة كلفه لغيره وهذا

وضوءه ثم قال وسبح بناحية وعلى عاتقته فوصل سح النامية بالعلمة انما وقع او الواجب من مسح الرأس مسح النامية
او من الرأس وحدها والنامية تعالى كما روى انس سح اسفل الخف واعلاه ثم كان مسح الواجب في ذلك مسح اسفل الخف
وعلى اسفل الخف والنامية التي رواه احمد في مسنده ورواه عنه ابو داود وثوبان رضي الله عنه قال بولس رسول الله
صلى الله عليه وسلم سرتة فاصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحسوا على العصايب والاشنان
فتاويله ان يجوز ان يكون من قبيل ذكر المال وراوة الحل وذكر عاصب واراو ما يجوز العصايب مجازا او العصايب
العاميم بحيث بذلك لان الرأس تغيب بها وكلما عصبت به راسك من عاتق او منديل او خنجره فهو عصابة والاشنان النصف
وقيل واحد من الشان او اثنين وذكر خنجره الاصبها في ان الشان فارسي معرب تسكان واما الحديث الذي رواه ابو داود
عن ثوبان عن عبد الله بن مسعود قال حدثنا شعيب عن ابي بكر يعني ابن جعفر بن سعد بن ابى عبد الله عن ابي عبد الرحمن
السلي انه شهد عبد الرحمن بن خوف سال بلال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج فيفرض حاجته فاقامة
بالا فيقومها فيسح على عاتقه وسوقية فالجواب عندنا ان المراد به مسح اتحة من قبيل اطلاق اسم الحال على الحل واول بعض
اصحابنا ان لا يكون بيده من النبي صلى الله عليه وسلم مسح النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنع العامة من راسه فظن بلال ان مسح
على العامة وفي النامية وبذلك المسح على العامة تاويلان احدهما ان المسح عليها لم يكن بمن قبيل مسح النبي صلى الله عليه وسلم
اذا مسح على البعض على الرأس عامة الثانية فيمكن ان يكون تركه مسح على عامة ثانيا للنية بعد مسح الواجب يدل على ذلك فتدبروا على مسندهم
وذكر المسح على عاتقه في حديث رواه ابو داود وعن انس رضي الله عنه انه عليه السلام توضأ وعليه عاتق قطرية فادخل يده تحت
العاتق ومسح مقدم راسه ولم يقض العاتق والقطرية بكبر العاتق وسكون الطاء الملهمة وكبره انشباب حمير بها اعلام فنبش على قطرة من
بين ثان وسف الجوز بكبر السنين وسكون الياء آخر الحروف وهو ساعده وقال الا وهو في بعض الاحاديث الاقتصار على ذكر
العاتق والجواز في بعضها على عاتقه وخفيه اخرجه البخاري وفي حديث المنيرة منهم النامية قال المنطاب واليه في الجواب
ما يحصل ان المحتل يحل على الكرم واذا حذف الراوي النامية في بعضها لان بعضها معلوم مقدمه فلا بد ان الله تعالى فرض مسح الرأس
والعامية ليست من الرأس فلا يترك اليقين بالتحقق وقيا ساعا على الخف بيده لانه يثبت تركه هم والكتاب يحمل فالتحقيق بياناه
به اجاب عن سवाल مقدرة تقديره ان يقال حديث المنيرة من اخبار الاحاد فلا يزاو به الكتاب وتقرير الجواب ان هذا ليس
من باب الزيادة على الكتاب بل الكتاب يحمل فالتحقيق الخبر بياناه اى بالكتاب اذا التقدير بالتحقق فعل النبي عليه السلام بياناه
والجمل ما دومت فيه الساعا واشتبه المراد به اشتباه لا يدرك فعل العبارة بل المرجح في الاستفسار ثم اطلب ثم اتساع فان
احتسنت لم ان الكتاب يحمل لان الجمل لا يمكن العمل به الاقبيان من الجمل والعمل بهذا النص يمكن بحمل على الاقل اليقين على العلم

والكتاب

محمل

فالحق

بياناه

ان العمل به قبل ايتيان في الجمل والاقاد يكون اقل من شعرة والمسح عليها لا يكون الا بزيادة عليها وما لا يكون الفرض
 الا به فهو فرض والزيادة غير معلومة فتصح الاجمال في المقدار فان قلت سلمنا ان الجمل والخبر بانه ولكن الدليل ان من
 المدلول فان المدلول مقدار الناصية به يبرج الراس والدليل يدل على تعيين الناصية وشمله لاضيف المطالب قلت لبيان كفاية الاجمال
 فكما كانت الناصية بيا للمقدار لا للجمل المسحى به هو الناصية للاجمال في المحل فكان من باب ذكر اني مر ارادة العام وهو مجاز شائع
 فكما استساو بين في العموم فان قلت لا نسلم ان مقدار الناصية فرض لان الفرض الخاص ما يثبت دليل قطعي وخبر الواحد لا يقيد
 القطع ونسب سلمنا ولكن لازمه وهو كفاية الجمل في دفعه فتصح الملازمة قلت الاصل في هذا ان خبر الواحد لا يثبت بيا للجمل كان
 الحكم كعدمه ومضافا الى الجمل ودون البيان والجمل من الكتاب والكتاب دليل قطعي ولا نسلم انقطاع الاصل لان الجاعل من لا يكون
 مؤولا وموجب الاقل والجمع فتناول مستدشبه توية وقوة الشبهة تمت التكفير من الجانبين الا ترى ان اهل البع لا يكفرون
 بما سمعوا ما دل عليه الدليل القطعي في نظير اهل السنة تساو عليهم وقال السفاتي فان قيل الفرض هو الذي يوجب العلم عقدا
 باعتبار اياته ما ثبت دليل قطعي فيه فلهذا لا يكفر جاحده وكفر الجاحد غير ثابت بذاتي حق ابي في حق المقدار فكيف يكون فرضنا
 قلنا ان لم يكن ثابتا في حق المقدار لكن الثلاثة اعني الوجوب العلم وكون الدليل مقطوعا به وكفر الجاحد كلها ثابتة في حق اهل
 المسح فمسح المقدار باسم المسح المطابق للاصل المتضمن على النفس لا بالمقدار المشبه به المسح فتناول التفسير والا لا يكون تفسيره فيقول
 الفرض مسك فلو عين قطعي وهو ما ذكره وطني وهو النفس من على رعم الجسد كاستجابا الطهارة بافصده والمجاسة عند استحبابنا
 فانهم قد يكون تخلف عليه الطهارة عن ارادة الصلوة او تقول يطلق اسم النفس من على الوجوب كما يطلق
 اسم الوجوب على الفرض في قوله الزكوة واجبة والنج واجب لاكتفايهما في منتهى اللزوم على البدل وقال صاحب
 الاختيار الاجمال في النفس من حيث انه يحتمل ارادة الجمع كما قال مالك ويحتمل ارادة الربح كما قلنا ويحتمل ارادة
 الاقل كما قال الشافعي وهذا ضعيف لان في احتمال ارادة الجمع تكون الباقى بروكهم زائدة وهو بمنزلة الجاهل
 لا يعارض الاصيل كما ذكرنا في الاصول والعمل هنا ممكن بماي بعض كان فلا يكون النفس بهذين الاحتمالين محملا
 وقال ابو بكر اري رحمه الله في الاحكام قول قلنا في اسحوا بروكهم يقتضي مسح بعضه وذلك انه معلوم ان هذه الادوات
 موصوفة لا فائدة المعاني وان كانت قيد يجوز دخولها في بعض المواضع فليكون لغاية ويكون وجودها وحدها مسكول ولكن
 لما كان اسما لها هنا على وجه الغاية لم يجز ان يغفل عنها فلهذا قلنا انها للبعث والدليل على ذلك انك قلت مسحت بك بالباطل كان
 المفعول محاسبا بعضه ووجه قولك مسحت بالباطل كان المفعول من جبهه دون بعضه فوجه الفرق بين او قالها واستقاماني لوجه
 والفتة فاذا كان كذلك تحمل الباء في الآية على اللبعض مستوقفة لعماد وان كانت في الاصل لا لاصاق

ثلاثا فادب يديه الى المرفقين مدة ثم ادخل يده في التوسيع راسه فاقبل بها وادبر مرة واحدة ثم غسل رجله اخذه الجماعة كلهم من حديث مالك رحمه الله واما ذهب اليه اصحابنا وحدث الميزوني ما مضى فان قلت كان ينبغي ان يكون الفرض مسح جميع الراس بمقتضى حديث عبد الله بن زيد كما ذهب اليه مالك قلت لما روي عنه عليه السلام الاتصاف على الناحية دل على ان ما فوق ذلك مسنون ونحن نقول به فقد استعملنا الخبز ومن جعلنا المفروض مقدار الناحية اذ لم يرو عنه انه مسح اقل منها وجعلنا ما زاد عليها مسنونا ولو كان المفروض اقل من قدر الناحية كما ذهب اليه الشافعي لاقتصر النبي عليه السلام في حال مسحه على مقدار المفروض كما اقتصر على الناحية في بعض الاحوال هم وفي بعض الروايات قدره اصحابنا بثلاث اصابع شذوه رواية عن محمد بن ابي عمار في نواذره انه اذا وضع ثلاث اصابع ولم يدها جاز في قول محمد بن الراس وانخفض جميعا ولم يعرفه قول ابي حنيفة وابي يوسف حتى يدها بقدر ما يعيب البلية ربع راسه وهما اعتبر المسوح عليه محمد بن الحسن بن سريج بن عوف عشرين اصابع وبعثنا ايضا لان لا يصح الوضوء الا بحمل المفروض قدر ثلثة اصابع وقال الشيخ قوام الدين في تفسير قوله وفي بعض الروايات الى آخره وهو ظاهر الرواية لانه المذكور في الاصل فكان ينبغي على هذا ان يقول على ظاهر الرواية لان لفظة بعض الروايات تشمل في غير ظاهر الرواية وقال الشيخ الكليني قيل هي ظاهر الرواية لكونها المذكورة في الاصل فكان ينبغي ان يقول على ظاهر الرواية فثبت ظاهر الرواية يكون في مسح الراس هو مقدار الناحية والرواية التي فيها التقدير بثلاث اصابع هي رواية النوادر وهي غير ظاهر الرواية حتى يروى ما ذكره فرغ اذا وضع ثلاث اصابع ولم يدها جاز عند محمد لكونه لو اعدا اصبع واحد الى المات ثلاث مرات جاز وكذا الوضوء باصبع واحد بجوابنا المربعة لان ظاهرها وباطنها ليقومان مقام مبعين وجانبها مقام اصبع واحدة وقال الحسن بن الاصمعي عن ابيه انه لا يجوز وفي البداية والوسطى ثلاث اصابع مسنونة غير موضوعة ولا ممدودة ثم ذكرنا لانه لم يأت بالمفروض ولو يدها حتى يبلغ المفروض لم يجز عندنا خلافا لروى في المحيط ان كان الماء متقاطعا جاز كانه اخذ ما جدد او بلة وكذا الوضوء بالابهام والسبابة وبينهما مفتوح يجوز كذا في المجتبى وفيه ايضا مسح شمس راسه وفي شرح الوجيز المسح على بشرة الراس يجوز ولا يفرق كوننا تحت الشعر وقال بعض اصحابنا لا يجوز الانتقال الفرض الى الشعر ولو غسله بل المسح قيل لا يجوز لانه ما مور بالمسح والاصح انه يجوز لان الفصل مسح وزيادة ثم ان يكره غسل بدل المسح قيل يكره لانه شرف كالغسله الاربعة والاطهر انه لا يكره ولو يدها راسه ولم يدها يدها فيه قولان صحهما انه يجوز وقال القفال لا يجوز ولو قطرت على راسه قطرة لم يجز فان جرت كفي وفي معنى الحنابلة اذا وصل الى بشرة الراس ولم يمسح على الشعر لم يجز وان روي هذا نزل وعقده على راسه لم يجز المسح عليه ونزل من منبته ولم ينزل عن محل الفرض مسح عليه بزاوه ولو قصب سببا تسره او طينه لم يجز المسح على الخشب الطين نعم عليه حمد في الخطاب

وفي بعض الروايات قد روى بعض اصحاب بثلاث اصابع اليه اكثر ما هو الاصل في المسح قال

يدل عليه فعله وجوبه بعد ما لا يجزئ والثاني يجوز في لو حصل على راسه ما لم يطرب عليه الانسان ثم مسح بقصد ذلك الطهارة اجزا
وان عمل الماسح على راسه من غير قصد اجزاء او ابعثا وان مسح راسه تحت ثوبه قبل ان يفرغ من اجزاء على احد الوجهين وان وضع على راسه
خرقة قبل ان يفرغ من راسه بما او وضع خرقة ثم لم يمسح بها حتى تامل شعرة لم يجز ولو علق راسه او حشيت باليد المسح اجماعا وكذا ان قلم الخضر
وكذا الخنف وعند بعض النشائية يجب إعادة المسح بعد علق الشعر وقال السرخسي ولو علق راسه بعد الوضوء او بغيره لم يجز ان يمسح به
او شعره لا إعادة عليه وقال ابن جرير عليه الوضوء وقال البراء عليه امر الماسح على ذلك الموضع ومسح الخنف قبل منه قبل
مستحب مسح الملقوم بدمه ولو سوت المرأة على غارها فصل الما الى راسها يجوز ما لم يتكون الما ولو كانت الدواب منسوبة
فوق راسه كما يفعلها الفرس مسح على راسها الدواب لم يجز عند العامة وبعضهم جوزها اذا لم يمسح على راسها الا على موضع من الخنف
او الوفاية لم يجز وان وصل الى الشعر وقيل نه قبل غسل الخناب وقيل هذا اذا خرج الما من كونه معلقا وفي نظم قال مائة معلما
ان وصل الى الشعر يجوز والا فلا مسح راسه ببل بقیه كنه لم يجز هم وسنن الطهارة غسل الكفين قبل ادخالها الاناء مسح لما فرغ
من بيان فرائض الوضوء بشرح في بيان منه وتقديم الفرائض لكونها اقوى والاضافة فيلبس ان الماسح في اول الامر والمراد من الطهارة
الوضوء وانما ذكر الفرض باليد والوجه والاسنن قبل غسل الكفين والكثير يستعني عن مسح الخناب والسنن فاما
احمد واما افراد فوجب انهم اذا ادبوا فيهم ليس بجمع منه وهي في اللغة الطريقة مطلقا وكذلك السنن تفصيلين يقال استقام فلان على سنن
واحد ويقال مضى على سننك اي على وجهك وتخرج عن سننك اي عن وجهه وعن سنن الطريق وسنة وسنة ثلاث فئات ومنه سنة
مع فتح النون وضعته السنين دفعة النون وضعت معا والسنة السيرة ايضا يقال سنة العمر اي سيرة تمام السنة ايضا ضرب من التمر باليد
وفي الشريعة ما اوجب النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يتركه الامامة او من تركه كذا في المحيط وذكر في الفقيه والمزيد السنة ما اوجب عليه النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يتركه الا لغيره والادب ما فعله مرة ومرة ثم تركه قلت مراده ادب شانه واما في النافع قال خواصه زاده
وهو السنة ما فعله عليه السلام على سبيل المواجهة ويؤد بها ما يؤد على تركها وفي البداية السنة ما يوجب على اتيناها ويؤد على تركها
وهي يتناول القواية والفتاوية وقال الاثر ازمى السنة ما في فعله ثواب وفي تركه عقاب ثم قال واما قلت في تركه عقاب
اترأى من فعله واما قلت في تركه عقاب اترأى من الواجب والغرض هذا التعريف ابدعه خاطري في هذا المقام وقال الاكمل السنة هي الطريقة
المسكوك في الدين وحكمها ان ثياب في الفضل وتسمى الملامة في الترك وكل من التعريفين ناقص لا يغني عن انهما تعريفات الاتزان في
ادعى انه من ابدع خاطره فليس بشيء من الاول ان في قوله ان في فعله ثواب مثل الفرض والنفل ايضا وقوله في تركه عقاب
لا يخرج الفرض لان العقاب نوع من العقاب وليكن سلبا ان العقاب غير العقاب فيخرج السنن المسكوكه التي هي
في قوة الواجب فان في تركها عذابا ايضا البنا في ان تعريفه هذا يدل في سنة غير السنة صلى الله عليه وسلم ان

وسنن

الطهارة

غسل

اليدين

قبل

ادخالها

الاناء

النكاح في رواية ابن ماجه فان احدكم لا يزوج في غير ما يده وكذا في رواية الطحاوي وفي صحيح الروايات عدم التعرض الى البعد
 ان في رواية البخاري وفي رواية البخاري فليفسخ يده قبل ان يدعها في وضوءه وفي رواية لم يفسخ يده في النكاح وفي رواية ابن
 عباس يده وفي وضوءه وفي رواية ابى داود ومثل رواية سلم وفي رواية الترمذي حتى يفرغ عليها من فرغت النكاح اذا كانت
 ماضية وكذا فرغت ففرغها او لم يفرغ حتى يعيب على يد مرتين او ثلثا ما في سنن الكرخي الكرخي حتى يعيب عليها بعتة او صبيحتين في حساب
 عيبه لا بد من عيب واحد على صاحب مالك حتى يفسخ يده او يفرغ فيها فانه لا يدرى حيث باتت يده وفي عمل بن عاتم المراد في غير
 على يد مرتين ثلاث فرغات وفي لفظ كثير من عبيته من انما وعنه ان لا يفسخ من واية احسن من ابى هريرة فرغها فان غمس يده في
 قبل ان يفسخها فليرق ذلك المراتك انكر ابن عدي على علي بن الفضل الذي روى في الحديث عن الربيع ابن صبح عن الحسن
 عن ابى هريرة زيادة فليرق ذلك المار واحد في حديث منقطع عنه الاكثرين بعد مائة احسن من ابى هريرة ثم الحكم في عيبه على انواع
 الاول استدلال به اصحابنا على ان كل الميدين قبل الشروع في الوضوء سنة بيان ذلك ان اول الحديث يقتضي وجوب الفسخ
 عن احوال اليد في النكاح قبل الفسخ واخره يقتضي استحباب الفسخ لتعجيل بقوله فانه لا يدرى اي من باتت يده في مكان طاهر من
 او برئت كما اتفق الوجوب للماني لتعجيل المنصوص ثبتت السنة لا لما دون الوجوب فان قلت كان ينبغي ان لا يفسخ في العمل
 منه السنة لانما كانوا يتوضؤون من النكاح فاذ لم يفسخ عليه السلام لم يلزم قبل او لما لانما كان في النكاح فانه لا يفسخ
 ذلك قلت السنة لما وقعت سنة في الابتداء بيقوت ودوام وان لم يفسخ ذلك المعنى لان الاحكام انما يحتاج الى اسبابها
 حقيقة في الابتداء وجوده لانها في ابتداءها لان الاسباب تبقى كلما وان لم يفسخ ذلك المعنى للثبوت والولاية لايجاد والاعلام فجلت الاسباب
 الاثرية بمنزلة اجزاء في بقائها كلما لانها في الازل في الطواف ونحوه وفي الاحكام لابن بريزة واختلف الفقهاء في فسخ الميدين
 قبل ادخالها النكاح فذهب قوم الى ان ذلك من سنن الوضوء ويقتل به استحباب وبه بعد بن غلاب في شرحه وقيل بايجاب ذلك
 مطلقا وهو ذهب داود واصحابه وقيل بايجابه في نوم الليل دون نوم النهار به قال احمد وقال بل يفسخان مجتمعين او متفرقين
 فقيه قولان مبنيان على اختلاف لفظ الحديث الوار في ذلك ففي بعض الطريق يفسخ يده مرتين مرتين ذلك يقتضي الافراد
 وفي بعض طرقه يفسخ يده مرتين ذلك يقتضي الجمع وقال السروجي احتسب الفقهاء في فسخ الميدين قبل او بعد قبيل انه سنة
 باطلاق وهو المشهور كما ذكره في الحديث والمبسوط ويبدل عليه السلام لم يفسخ فاقطع الا غسل يده وحديث عثمان بن عفان
 متفق عليه ومثله في التخييف والحواشي المنافع وفيه تغاير غلما الى الرنينين سنة تنوب عن الفرقة كما لا فاشتهر تنوب عن الجواب
 وفرض القارة وقيل انه مستحب للتاكيد في طهارته وموسى عن مالك وقوله انه واجب على المنوبة من انوم بالليل الى النهار
 لم يدرى الترمذي وابن ماجه بقوله من الليل ونحن نقول ان قيد الليل باعتبار الغالب والا فالحكم ليس بمصنوع بالقيام من الليل

بل التبرع بالشك في نجاسة اليد من شك في نجاسته ما كره له او قالنا في الاثنا عشر قبل سوا تمام من يوم الليل او من يوم النهار
 في نجاسته في غير يوم ذهابه حسب الجبر وروى احمد بن حنبل ان قاسم بن ابي اذكرته تحريره وان قاسم بن يوم النصار كره كراهته تنزيه ووقته
 واودع الطاهر في اعتقاد على لفظ الحديث النوع الثاني ان هذا النسي نسي تنزيه لا تحريره حتى لو نسي يده ولم يفسد المار ولم ياشم الفاسل
 وعن الحسن البصري واسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري رحمهم الله انه يخبر ان قاسم بن يوم الليل النوع الثالث ان قوله
 في الاثنا عشر على ما اذا كانت الانية صغيرة كالكون او كبيرة كالجب ومعه آنية صغيرة اما اذا كانت كبيرة ولم يست مع انية
 صغيرة فانما يحول على الاذغال على سبيل البانعة وتام الكام قد مر النوع الرابع في تنقيده ان المار القليل يوش فيه النجاسة
 كالتعطين بوقوع النجاسة فيه وان لم يغيره والاملاكيون فائدة النوع الخامس تنقيدها ومنه سبحانه في غسل النجاسات ثلاثا لا اذ انما
 في قوله تنقيده في المتن قوله اولي ولم يرد شي فوق الثالث الا في وقوع الكلب كما سيجي انشاء الله تعالى النوع السادس ان النجاسة
 المتوهمه تنجب في الغسل ولا يؤثر فيها الرش لما عليه السلام قال تنه ليعلمها ولم يقل حتى يرشها عليها النوع السابع في مسح اليد
 بالاعتياد في ابواب العبادات النوع الثامن يستدل به اصحابنا على ان الاثنا عشر من وقوع الكلب ثلاث مرات وذلك
 ان النبي عليه السلام امر القام من الليل بافراغ المار على يديه مرتين وثلاثا وذلك انهم كانوا يتنوبون وتبولون ولا يستنجون
 بالماء وربما كانت ايديهم تغيب لموضع النجس فاذ كانت الطهارة تحصل بهذا العدد من البول والغائط وما غلط النجاسات
 كان اولي احرى ان يحيل كما ذكرناه من النجاسات النوع التاسع ان المار ينجس بورد النجاسات عليه وبها بالاجماع ولما روى
 على النجاسة فانك عننا ما قالنا لاشي وقال الشيخ محي الدين النووي رحمه الله في هذا الحديث الفرق بين رود المار على النجاسة
 ورودها عليه اذا وردت عليه تجسه واذا ورد عليها اذ المار بغيره انه قد نسي عن او قال اليد في الانار لا احتمال النجاسة
 وذلك ليقضي ان رود النجاسة على المار يوش فيه واما فليعلم بافراغ المار عليها للتطهير وذلك ليقضي ان ملاقاتها على المار على وجه
 غير مفيد مجرد الملاقة لا ضرورة ولكن لا ينظم انية في طاهر بعد ازالة النجاسة وقال النووي في هذا وفيه دلالة ان المار القليل اذا
 وردت عليه نجاسة تجسه وان قلت ما لم يغيره فان نجسه لان الذي يتعلق بالي ولا يري قليل جدا وان كانت جاذبهم استعمال
 الاواني الصغيرة التي تقرب من الثاثير بل لا تقارب وقال القشيري وفيه نظر عندي لان مقتضى الحديث ان رود النجاسة على المار
 يؤثر فيه ومطلق الثاثير اعم من الثاثير بالنجس ولا يلزم من ثبوت الاسم ثبوت الاخص المعين فاذا سلم انهم ان المار القليل يوقوع
 النجاسة فيكون مكرها فقد ثبت مطلق الثاثير ولا يلزم ثبوت خصوص الثاثير بالنجس النوع العاشر في استعمال الكنايات
 في المواضع التي فيها استيجاروا لهذا قال عليه السلام فانه لا يدري اين بات يده ولم يقل فسل يده وقعت على يده او ذكره
 او نجاسته ونحو ذلك وان كان هذا المعنى قوله عليه السلام وهذا اذا علم ان السامع فيهم بالكاناتية المقصود بان لم يكن كذلك فلا بد

من التصریح بتعین اللبس المتوقع في خلاف المطلوب وعلى ذلك ما جاء من ذلك مع ما لا ينوع احد عشر قول في الامارة ان كان
 عالما لكن القرينة دلت على انه ان المار يدل على ما في الرواية الاخرى في وضوئه وهو الماء الذي يتوضأ به ولكن الحكم لا يختلف بينه وبين
 غيره ومن الاشياء الرطبة النوع الثاني عشر ان قوله فلا يغسل يده يتناول ما اذا كانت يده مغلقة او مسدودة بشئ او في جراب او
 كون ان لم يحس به او يد له لم يكن لمعولم اللفظ النوع الثالث عشر ان قوله احدكم خطاب للعقل البالغين المسلمين فان كان القائم
 من النوم صبيا او مجنونا او كافرا فذكر في الغنى ان فيه وجوب احدهما انه كالسالم البالغ العاقل لانه لا يدري ان يات يده
 والثاني انه لا يدري غيره شيئا لان المنع من العمل انما ثبت بالخطاب لا خطاب في آخره بوجه لا ينوع رابع عشر ان قول المصنف
 ان الاستيقظ المتوضئ يدل على انه كان نياما على الوضوء وهو لا يسكن في حقه غسل يديه قبل ادخالها الماء فكيف عد ذلك من سنن
 قلت قد مر جوابه عند قوله في استيقظ المتوضئ وفي الجنب والجماعة فصل المصنف فسلما بالتي قطعه كما باللفظ احيى وبه والاشارة
 شاملة للتي قطعه وغيره فانه ذكر في الحوط والتفتة وغيره ان مسلما في الابد استتة على الإطلاق وفي البداية قوله في الاستيقظ
 اتفاقا وعين خمس الائمة المذكورة في كتمة الشريعة بحري على حقيقة تسمى لم يسن اذ المتيقظ وتبعد في الايضاح في شرح مختصر الكفر
 وسائر شروح المقدور في ان كونه سنة للتي قطعه من نومه فحسب لان النوم مظنة واليد لواقعة على البدن فلعلم
 ان يقع على موضع النجاسة لكن هذا مراد من قام بتبجيلها بالارادة لا حاجته الى غسل اليدين او الامة النوع الخامس عشر
 انه اذا اراد غسل يديه بعد غسل وجهه لم يغسل فراجه الا غيرا من غسلها من الاماكن فذكر في الاصل غسل الذراعين
 الا غير تقدم غسل اليدين الى المرسخ مرة وقال الشرح على ما ذكره في الذخيرة المباح من ان يغسل اليدين
 ظاهر بهما وطلما لان الاول كان سنة فاشترط الوضوء فلا يوجب من فرض الوضوء وهو مشكل لان المقعد وهو التطهير
 لم يوجب كان جعل فلا معنى لاعادته هم ولان اليد الالة التطهيرين البداية للبارتشاف هذا الجاهر يدل على الوجوب
 باعتبار ان ما لا يتم الواجب الا بوجوبه ولكن طهارة العضو حقيقة وحكما تدل على عدم الوجوب فنثبت السنة في الاستيقظ
 وغيره فان قلت كيف طهارة العضو حقيقة وحكما قلت اما حقيقة فظاهر واما حكما فلا بد لو ادخل يده في الماء لا يغسل على قول
 من يقول بسنية هذا الفعل واما على قول من يوجب ذلك فالما يتبين وقال تاج الشريعة فان قلت اليد الالة التطهير
 فلا يتوصل الى الطهارة الا بما يفرض غسلها قلت هذه الالة كانت ظاهرة بيقين لان الظاهر من جعله متوضئا اذ هو سنة
 والمستحب وقد شككنا في تجسيما فلا تخمس بالشك وقال اليف في قول المصنف فتسن البداية بظهر ما في عند
 التباس عالما ليلامو والى تخمس غير فانه لما كان كذلك يكون تركه مكروها او الكراهية لاحتمال النجاسة فاذا كان
 تركه مكروها يكون البتة ان يسنه اذ السنة اعدام المكروه اذا المكروه لاحتمال النجاسة فاذا كان تركه مكروها

ولان اليد
 آلة التطهير
 فتسن البداية
 بتنظيفها

ثم هذا الفصل من اشارة الى غسل اليدين قبل ادخالهما الى الرسخ لغرض الرأى ومكون السنين المعلقة وفي اخره من مجموعته وهو انتهى الكون عند الفصل وفي معنى انما يلبس بعد اليد الما شوبها من الكون لان اليد المطلقة في الشرع متناول ذلك دليل قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واما قطع يد السارق من مفصل الكون هو لم وقوع الكفاية به في التظيف من غسل اليدين الى الرسخ وقد قلنا ان هذا الغسل ينبو عن الفرض لان محذوقا في الاصل ثم غسل ذراعيه ثم وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء بشي هذا بالرفع عطف على قوله غسل اليدين لانه خبر لقوله في الطهارة وقوله تسمية الله خبر بعد خبر ويجوز ان يكون قوله وسنن الطهارة اشارة الى غسل اليدين والثاني في تسمية الله والثالث السواك وكذا يقدر الى اخر ما ذكره من السنن واما قد التسمية بقوله في ابتداء الوضوء لانه اراد به ان قبل شراعه في الوضوء لتقع جميع افعال الوضوء فرضها وتسميتها فان قلت لاولا ان عليه في الحديث المذكور وقلت لما ثبت انها من الوضوء على ان مجملها ابتداء الوضوء ليشمل الجميع كما ذكره لقوله عليه السلام كل من وضوء بال لم يبر فيه بسم الله فوايبر فان قلت دل حديث صاحبين منقذ ان سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ويؤمننا فلم يرد عليه فلما فرغ منه قال انه لم يعني ان ارد عليك الا اني كرهت ان اذكر الله عن غير طهارة انه عليه السلام قوضا قبل التسمية قلت التسمية من لوازم كمال الوضوء فكان ذكرها من تمامه والذاكر لما قبل وضوءه مضطرا الى ذكرها لا قامت بهذا التسمية للكلمة للفرض فخصت من عموم المذكور مطلق الذكر ليس من ضرورات الوضوء وقد حكى التحصير في الاذكار المقولة على اعضا الوضوء لانه من كلماته اقول يعارض هذا ما ثبت عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يترك الله في كل حين لا يجوز فبنته ترك الفصل اليه عليه السلام والعجب من الاكمل انه اجاب عن التعارض بين حديث التسمية وحديث الاصلوة الابفاحة الكتاب وبما نسب الى مالك في انكاره التسمية في اول الوضوء ثم قال وذلك كما ترى يدل على انه عليه السلام قوضا قبل ان يذكر الله وسكت على هذا مضمي هم لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسلم الله في هذا الحديث بهذا اللفظ لم يخرج احد وانما اخرجه ابو داود وغيره لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وقدر صاحب الكتاب هذا الحديث وغراده الى ابى داود وبلفظ المصنف وليس كذلك وانما المذكور في سنن ابى داود وغيره لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ثم اعلم ان هذا الحديث روى عن احدى عشر صحابيا وهو ابو هريرة وسعيد بن زيد وابو سعيد الخدري وهمل بن سديد الساعدي والشمس بن كلف البوسيرة وام سيرة وابن عمر وعلي بن ابي ربيعة وعائشة رضي الله عنهم اما حديث ابى هريرة فراه ابو داود وقال حديثا عتيقة بن سعد قال حدثنا محمد بن موسى عن يعقوب بن سلمة عن ابيه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لا وضوء له

وهذا الغسل

الى الرسخ

لوقوع

الكفاية

به

في التظيف

قال

وتسميته الله

تعالى في ابتداء

الوضوء

لقوله صلى الله

لا وضوء

لمن لم

يسلم

منہی شرح و تاریخ

کتاب الطہارۃ

[illegible]

فأما قوله ليس له وجه لما ذكرنا من الأحاديث ولما روى الخطيب عبد القادر الزبائدي في أربعين من حديث البربر
رضي الله عنه كل امرئ بال لا يدبر فيه بذكر الله أو بسم الله الرحمن الرحيم قطع وصحها أبو عذبة وابن جبان و
قال صاحب البدائع قال مالك إن التسمية فرض إلا إذا كان ناسيا فيقام التسمية بالقلب مقام التسمية باللسان
وفما أخرج واتجه له بالحديث المذكور فإن قلت هذا غير صحيح لأن مذهب مالك أن التسمية سنة كمنهنا على أن نقلنا
عن القدر روى أنه نقل عنه أنه ذكرنا أيضا وقد قال صاحب الجواهر واما فضيلة أي فضائل الوضوء
فأخرج التسمية وروى الواقدي أن ذلك فيما يؤمر به من شأه قال ذلك ومن شأنه لم يقله وروى علي بن زيد الكلابي
واما فضيلة التسمية فقال الخطابي رحمه الله المنقول عن السلف في تسمية الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين
وقال الأكل فيه أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قلت هذا غير صحيح لم يبين من فعه واه من الأئمة المعبرين
وكذا قال البخاري هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغيرين بالمتواتر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله الحديث وقد مر عن قريب وعن الديلمي أن الفضل بن يعقوب السلمي
الرحمن الرحيم وعنه ينفذ في ابتداء الوضوء بسبيل وفي المتعبد لوقال بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله
على دين الإسلام فحسن كورد والاشارة قال صاحب المحيطة وكو قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله والحمد لله او
الله ان لا اله الا الله بغيره تعالى التسمية قلت هذا كما ترى كل واحد من الأئمة هؤلاء الكبار يذكره حديثا أو اثر المتيقن
مخرجه والاعمال من العجمة والضعف والآفة في ذلك من التقليد هم والمراد بفي الفضيلة شئ هذا جواب عن سؤال
مقدر تقديره ان يقال انكم ذكرتم التسمية في سنن الوضوء واتفقتم عليه بالحديث المذكور فالحديث بظاهره يدل
على الوجوب وتقديره ان الجواب ان الحديث محمول على فضيلة لا على الوجوب الزيادة على إطلاق الكتاب بخبر الواحد
وظهير ذلك قوله عليه السلام لا صلوة بغير الحمد الا في المسجد فان قلت الحديث المذكور نظيره قوله عليه السلام لا صلوة
الا بفتح الكتاب في كون بغير الحمد فكيف اختلف حكمها في السنة والوجوب قلت قد اجاب اكثر الشرح بانما سلم
انها نظير ان في كونها خبر الواحد بل خبر الفاتحة اشهر من خبر التسمية فقد ورد مرسل على حسب مرتبة العلوية وهذا
فيه نظر لان ابا كل ان يقول اذا كان خبر الفاتحة مشهورا كان تعيين الفاتحة فرضا بخلاف الزيادة على النص بالخبر المشهور
والاحسن ان يقال فان خبر الفاتحة موطئة النبي صلى الله عليه وسلم عليها من غير ترك فهذا دليل الوجوب بخلاف
التسمية حيث لم تثبت عليها الموطئة ويرد عليه التكبيرات التي تحلل في أثناء الصلوة واجواب القائلين ان يقال

والمراد به

نفى الفضيلة

خبر القاسم متفق على صحته وخبر التميمي ليس كذلك حتى روى عن احمد رحمه الله انه قال حين سئل عن اهل العلم فيها حديثا
صحيحا اتوى فاذا كان الامر كذلك فمن اين المعارضة حتى يحتاج الى الجواب ولانه عليه السلام علم الاعرابي الوضوء
ولم يذكر التيمية وهو باطل احكام الوضوء فكانت شرط العتية لاسنوي فيها العمل والنسيان كتحريمية الصلوة فان
روى في حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام سمي كما ذكرنا عن البراءة قلت فبعضهم قال ابن عدي
عن احمد انه نظر في جامع السلي بن راهبويه فاذا اول حديث اخرجه هذا الحديث فاكره جدا فقال اول حديث يكون
في الجامع عن حاشية وكان في مسنده حاشية بن محمد وهو ضعيف روى عن احمد انه قال هذا زعم انه اختار صحيح
في مسنده وهذا ضعف حديث ولكن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه عليه السلام سمي باعتبار الوجوب بل باعتبار انها
مستحبة في ابتداء جميع الافعال كما في قوله عليه السلام كل امرئ بال الكديث وقيل جعل بعضهم قوله عليه السلام
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه على انه الذي يتوضأ الوضوء لا يتوضأ وضوء للصلوة ولا غسل للجنابة كما
رواه ابو داود وحديثنا ابن السرح قال حدثنا ابن ذهاب عن الدراودي قال ذكر ربيعة ان تفسيره حديث رسول الله
صلی الله علیه وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه انه الذي يتوضأ الوضوء لا يتوضأ وضوء للصلوة ولا غسل
للجنابة وذلك لان النسيان محله القلب فوجب النسيان يكون خلا للذكر الذي يفاد النسيان في ذكر القلب انما هو
النية هذا توجيه كلام ربيعة عن عبد الرحمن المدني شيخ ملك والديت والاداعي قلت الذكر الذي يفاد والنسيان
بعض الذنات والذكر بالكسر يكون باللسان والمراد بالذكر المذكور في الحديث هو الذكر باللسان فكيف لم يستعمل
كلام ربيعة وفيه تعسف وتاويل بعيد لا تدل على قرينة من القرائن اللغوية ولا من القرائن الالهية فلا حاجة
الى هذا التكلف اذا علمناه على نفي الفضيلة والكمال قيل ان حديث المهاجرين متفيدة ثبت النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يتوضأ فقلت عليه فلم يرد فلما مضى قال انه لم يفي ان ارد عليك الا اني علمي وضوء اخرجه ابو داود واثبت
في صحيحه احكام في مستدرکه وقال انه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه ثقات اعايدت التيمية في الجواب عن ذلك
من وجهين احدهما انه معلول والاخر انه معارض لما كونه معدولا فقال ابن قتيق العبد في الامام سعيد بن ابى عدي الذي
يرويه عن قتادة عن الحسن عن الحسن بن النضر عن المهاجرة قال كان اختلط في اخر عمره فراح في سماع من سمع
قبل الاختلاط قال ابن عدي قال احمد بن حنبل زيد بن نزيع سمع منه قويا قال وقد رواه النسا في من حديث شعبة
عن قتادة به وليس فيه انه لم يفي آو ورواه حماد بن سلمة عن حميد وغيره عن الحسن عن المهاجرة منقطعاً فيها ثلاث
سئل فان قلت روى ابو داود وسنن في صحيح بن ثابت العبدى حدثنا نافع قال افلقت مع عبد الله بن عمر

في حادثة أبي ابن عباس فلما قضى حاجته كان من حديثه يومئذ ان قال مر النبي صلى الله عليه وسلم في سكة من سكاك المدينة
وقد خرج من غايط او بول او سمل عليه بل فلم ير عليه السلام ثم انه ضرب بیده الارض وبیدیه الحائط فخرج وبه سحاً
ثم ضرب نربة فخرج راحية الى المقيمين وقال انه لم يغمي ان ارد عليك الا اني لم اكن على طهارة قلت قال النودي في هذا
محمد بن ثابت العبدي ليس بالقوي عند اكثر المحققين وقد انكر عليه البخاري وغيره فرفع هذا الحديث وقالوا الصحيح انه
موقوف على ابن عمر قال الخطابي وحديث ابن عمر ولا يصح لان محمد بن ثابت العبدي ضعيف جدا لا يثبت به شيء
وقال ابن معين ليس بشيء وقال البخاري يخالف في بعض حديثه وقال النسائي يروى عن نافع ليس بقوي واما كونه
معارضاً فروى البخاري وسلم من حديث كريب عن ابن عباس قال ثبت ليلته عند غلاتي ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
فاضطجعت في عرض الوسادة فاستطج رسول الله صلى الله عليه وسلم في
طوله لما قام عليه السلام حتى اذا اتعتفت الليل او قبله او بعده القليل استيقظ فعمل مسج النوم عن وجهه بيده ثم قرأ العشاء
انما اتيم من سورة آل عمران ثم قام الى قربة معلقة فتوضأ وضوءاً فحسن وضوءه ثم قام فسطا الحديث فغنى هذا ما يدل على جواز
ذكر اسم الله وقراءة القرآن مع الحديث ولكن وقع في الصحيح انه عليه السلام تيمم اذ السلام انما جاءه عن ابي التجم قال
اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو برخم فلقية بل فسلم فلم ير عليه حتى اقبل على العبد فخرج وجهه وبیدیه ثم ردد
عليه السلام ولم يعيل مسلم سنده به ولكنه روى من طريق الضحان بن عثمان عن نافع عن ابن عمر ان جللاً رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يقول فسلم فلم ير عليه السلام لم يذكر فيه التيمم ورواه البزار في مسنده من حديث ابي بكر بن عبد الله بن عمر
بن الخطاب رضي الله عنه عن نافع عن ابن عمر في هذه القضية قال فرو عليه السلام وقال انما روت عليك خشية ان تقول
سلت فلم ير علي فاذا رايتني هكذا فاستسلم علي فاني لا اريد عليك ورواه عبد الرحمن في احكامه من جهة البزار ثم قال ابو بكر
فيما اعلم ابو عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الخطاب وروى ذلك ملك وغيره باسناد لا بأس به ولكن حديث عثمان
بن الضحاك لا يصح فان الضحاك يوثق من كبره فداو لعل ذلك كان من مضمين وتلقبه ابن القطان في كتابه فقال من اين له
انه هو ولم يصرح في الحديث باسمه واسم ابیه وجده قلت قد جاز لك مصرعاني من سنده السراج فقال حدثنا محمد بن ادریس
حدثنا عبد الله بن رباح حدثنا سعيد بن سلمة حدثنا ابو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب من نافع عن
ابن عمر فذكره وروى ابن عاصم في مسنده من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان جللاً
مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه فقال عليه السلام اذا رايتني على هذه الهيئة فاستسلم علي فانك لن تفعل ذلك
لم اذ عليك ورواه البزار وقال فلم ير عليه السلام ولا يصح انها من اسم التيمم ثم تجوز وان سماه في الكتاب سنة شمس القدر

ولا صحها
مستحبة
وان سماها
في الكتاب
سنة

وقيل المبسو وليس مسح لان المنعوص فيه على الاستنجاب فان قلت اين جواب ان التي هي للشرط قلت بعد سمي
 ان الوصلته وهي مستغنية عن نجاب بدلالة ما قبل الكلام عليه وتقديره في الاصل وان سألنا في الكتاب سنة فمى تتجبه ويجوز
 ان يكون موقوفاً على المحذوف تقديره والاصح من المذهب ان التسمية مستتبه ان لم يسجدوا وان سجدوا ثم ان الشرح صلوا
 ذلك بقوله لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه ان يغسل يديه لان عثمان وعلي رضي الله عنهما كبا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم يتصل عنهما التسمية فكيف يكون الاصح انما مستتبه مع ورود الاحاديث الكثيرة في الدلالة على انها مستتبهات في التيمم واليدان
 التي ذكرنا على انما لم نذكرها لما المعاصرة باحاديث غير با ايها كان مقتضاهما وجوب التسمية على ما ذهب اليه طائفة من فكرنا فيما
 منه فاذ لك انفس على نيتنا في الحديث وشخص فخر الكوفي والاحتجته والغنية والجامع والقدير في قول ابن المظني اني هو الصحيح
 ايضا وقال الاكل وغيره ما روى انه عليه السلام سمي فومن باب قوله عليه السلام كل مرؤى بال لا يدبر فيه ثم الله ثم الله
 قلت هذا جواب عن الحديث الذي فيه انه عليه السلام سمي عند الوضوء فكانت سنة وتقديره انه عليه السلام سمي لانه سنة
 تختص بالوضوء بل انه فعل من الافعال والمستحب سائر الافعال البدائية بهسم الله لقوله عليه السلام كل مرؤى بال الحمد
 قلت هذا لا يساهم لان قوله عليه السلام كل مرؤى بال كاد ان يدل على وجوب التسمية عند كل فعل مطلقا لان فيه
 مانسية الوعيد على ترك التسمية وذلك انه عليه السلام اشار الى ان الفعل الذي لا يدبر به اسم الله ابراهيم المذابة ويرى قطع ويرى
 اجزم وادنى ما فيه الدلالة على التسمية هو يسبي قبل الاستنجار وبعد وهو الصحيح ش احترزه عما قيل انه يسبي قبل الاستنجار
 سنة الوضوء فيسبي يقع جميع افعال الوضوء وبعدها قيل يسبي بعد الاستنجار لان قبالة حال الخشاش العمرة وذكر الله تعالى
 في تلك الحالة فيسبى بغيره على اسم الله تعالى وفي جملة الفقه وسيدار بالتسمية بعد الاستنجار وهو المختار والاصح
 اجمع بين القولين فقال ليس يسبي قبل الاستنجار وبعد قلت ينبغي ان يكون الاصح قول من قاله يسبي قبل الاستنجار
 لتعجيل الذي فكره لان ولان الاستنجار من الوضوء والبدائية شرعت فيه بالتسمية نفس عليه في الحديث فان قلت الدليل
 من السنة على ما اختاره والمصنف رحمه الله من التسمية تكون مرتين مرة قبل الاستنجار ومرة بعد وفي ابتداء الوضوء قلت
 يمكن ان يكون حديث ابى هريرة كل امرؤ يبال بالحديث وليلا على مدعا وذلك لان الاستنجار امر من الامور فيجب فيه
 بذكر الله تعالى والوضوء ايضا امر آخر فيجب فيه ايضا ليكون ماعلا بالحديث في كل الاحوال فان قلت فعلى هذا ينبغي
 ان يكون عند غسل كل عضو من كل عضو احد من ذلك ام على حدة قلت الوضوء كلام واحد لانه عمل واحد بخلاف كثرة
 الاستنجار والوضوء قائمان على ان مختلفان على انه لو سمي عند غسل كل عضو لا يمنع من ذلك ولا يكره بل هو مستحب م والسواك
 ش بالرفع عطف على قوله تسمية الله تعالى والمعنى والاستعمال في المضاف فيه محذوف لان السنة مستتبهات السواك

ويسبي

قبل الاستنجار

وبعد

هو الصحيح

والاستعمال

وأفقر السواك ليس بنسبة قال ابو جهمي السواك المسواك وقال ابو زيد السواك جميع على سوک کتاب وکتب قال المشاء
انظر الدنيا انهم اثنان منجبه سوک التعليل قال ابو عبيدة اللغوي رجا هم سوک وسوک فاه سوکيا واذا قلت هتاك
او سوک لم يذكر لغوه وقال ابن الاثير في النسائية السواك بالکسر والمسوک ما يدلك به الانسان من العيد ان يقال ساك فاه
يسوکه اذا دلكه بالسواک فاذا لم يذكر لغوه قلت اتاك وفي الحكم السواک هم السو ويزيد في ويزيد وفي التمهيد في المعربة
او كرهه يقال اتاك اذا تاملت في استطلاع من المصنف ثم لانه عليه السلام كان يرفع يده على شئ اى اللان السبى
من الله عليه وسلم كان يواظب على استعمال السواک والعجب من المصنف رحمه الله انه ذكر ان استعمال السواک ثم استحق
على ذلك ابو عبيدة السبى صلى الله عليه وسلم مع هذا لم يذكر شيئا من الاحاديث الواردة على المواظبة وقد علم ان مواظبة النبي
عليه السلام على فعل شئ يدل على ان ذلك واجب وقد اعتمدت على الشرح بان المواظبة مع ترك دليل الشئ وبدونه دليل
الوجوب وقد دل على تركه حديث الاعرابي فانه لم ينقل فيه تعليم السواک فلو كان وجبا لعلمه قال الاكلس ويدل ترك التعليم
على تركه وفعلا التعارض فان عدم الاكراه يدل على الوجوب وترك التعليم على عدمه فكان مترافعا فقلت ادعوان مواظبة
عليه السلام على السواک كان مع التردد وهو دليل الشئ ثم اتجهوا على ذلك بحديث الاعرابي وفيه نظر من وجب الاول
انهم لم يأتوا بحديث فيه تصريح بانه عليه السلام تركه في الجملة وانما في في التمهيد على ذلك بحديث الاعرابي لا يتم الا استعمال
السواک بل هو من سنة الدين او من سنة الصلوة وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم ان من سنة الدين لا يمتنع
الصلوة لعدم اجتماعه بذكره في المفيد وقال بعضهم هو من سنة الوضوء وفيه عاديث صحيحه ما رواه مالك عن ابى الزناد
عن الاعرج عن ابى هريرة قال قال عليه السلام لو لانا ان شئنا على امتى لامرهم بالسواک مع كل وضوء قال ابو عمر هذا
يدخل في السنة لا اتصاله من غير ما وجد وهو معروف من جهة بشر بن عمرو بن جادة صحيحه عن مالك بن اسد بن مرفوعا
ورواه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي والدارقطني مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم السواک مع كل وضوء وعن شعبه
اخر من تعليم السواک مع كل وضوء ورواه الكشي من حديث شعبه مع كل وضوء فذكره في الامام وخرجه احمد ايضا ورواه
البیہقي من حديث مالك بن انس من ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن مجع عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لو لانا ان شئنا على امتى لامرهم بالسواک مع كل فرض واكثر رواه عن مالك بن اسد بن مرفوعا ورواه الطحاوي ايضا عن ابن مرفوعا
عن ابن عمر عن مالك بن نويرة والدارقطني من حديث انس بن مالك بن اسد بن مرفوعا ورواه الطحاوي ايضا عن ابن مرفوعا
عن ابن عمر عن مالك بن نويرة والدارقطني من حديث انس بن مالك بن اسد بن مرفوعا ورواه الطحاوي ايضا عن ابن مرفوعا
عن ابن عمر عن مالك بن نويرة والدارقطني من حديث انس بن مالك بن اسد بن مرفوعا ورواه الطحاوي ايضا عن ابن مرفوعا

لانه
عليه
السلام
كان
يواظب
عليه

سج

انه يرضى الرحمن بغيره وليس عمن مملوته مسبقه وسبعين مفاد يورث السنة وانه وليها النكته وشبهه الله في ذلك المعدل
 وبه يربح الفرض لقصده المصلحة له وجه تبرق سنان وذكر كبريتها وقد اخرج الطحاوي في معاني الامار حديث السواك عن ستة اشخاص
 واخرجه في شرحه عن العيين صاحبها انهم ارادوا الوقوف عليها فعلقهم بحجة لغيره فبواذ وبقي الحكم من السواك من جوهه من رضى اول
 وقت استعمله في الوضوء وذكره في المحيط وشرح مقدمه في المعاني والتمهته والنافع وغيره او قال في شرح الطحاوي انه سنة في رطبها
 مسبو لا بالمار ولا في جميع الاوقات على اى حال كان وذكر في مسبو طيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة الاستياك فهذا
 يدل على ان وقت وقت المضمضة وتلك اكثر اصحابنا الا ان المنقول عن ان في يفتح انه من سنن العيين فحينئذ يتوسى في كل الاحوال
 والا استحباب استياك فيه عند تغيير الثوب وقال ابو عمر فضل السواك مجتمع عليها لاختلاف فيه الصلوة عند جميع ففضل منها بغيره وتحم قال الكا
 بوطر الوضوء وتياك لطلب عند اداء الصلوة وعند الوضوء وقررة القرآن الاستيقاظ من النوم وعند بغير الفهم وتيتب بين كل
 كعتين من مملوته الليل في يوم الجمعة قبل النوم وبعد التور وفي السحر وفي الدابة ثم وقت عند المضمضة تليها الامانة وكذا في مسبو
 شيخ الاسلام وفي كفاية المنتقى والوسيلة والاشفا استياك قبل الوضوء وعند الشافعي جهنسة للقيام الى الصلوة وعند الوضوء وعند
 كل حال تغيير الثوب او جبه الثاني في كفاية الاستياك عند الاطوال عند مضمضة الوضوء وفضل عليه في النونية واخرج ابو نعيم عن حديث
 عائشة رضي الله عنها قالت كان عليه السلام يستياك عند الاطوال في سنن الى داود او انكتم فاستاكو وعناو في ثوبه واستياك
 على سنان وسنة وقال ابو موسى اثبتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرائض استياك على سنانة تنقي عليه قال عليه السلام استاكو
 عرضا وادبهوا وغبوا واخلوا وترانتم في اخرج الطبراني بسنده الى بهلة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستياك عرضا وادبهوا
 البصيرة بسنده الى سبعة بن كثر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستياك عرضا ويشرب معصا ويقول دوامها وامر او عن الم
 عن اصحاب الشافعي انه يرب السواك على طول لسان عرضا فان اتقه على احد جانها عرض اول وقال غيره من اصحابه يستيا
 سواك اطول الكذا في شرح الوجيز وروى البخاري ومسلم وابوداود والنسائي عن حديث خزيمة بن ابيان شفي الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام تيمم بشيؤ فاه بالسواك ويقال الشوف رض السواك بان استياك طولا والاصح ان
 الشوف هو التنقية وقال ابو عمر الشوف غسل والتنظيف يقال شوف فاه بالسواك ويقال الشوف به الذي يلك سنان
 بالسواك وهذا اهم من ان يدلك طول او عرضا ولا تقدير في السواك استياك الى ان يطبق قلبه برب وال النكته ومعناه السوف طولا
 باليمين واليسار في ثلثة اشبار ويكون في خلفه خضر طول شبر الوجه الثالث في استياك به والي استياك به في الدابة وتيتب
 ان استياك بعد ورس اراك يا سب قندي بالمار وتكون ليسنا وقد روى حديث ابى سيرة الاستياك بالاراك وذكرنا ايضا عن
 من حديث معاوية السواك الزبيريون احمد في روى الحارث في سنة عن حمزة بن بندب سيش قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال علي بن الحارث بن عوف بن مهران في غزل الجانية والودود: لا بالموافقة لانا نقول انه عليه السلام كان يؤاخذ في العبادات على ما فيه
 التحصيل الكامل كما كان يؤاخذ في كتاب الله تعالى وما عليه اعصا عنه ودنه والزيادة على النص لا تجوز الا بائنة
 الفسخ وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاء الى الوضوء ولم يذكره بائنة مع ان ابن عباس رضي الله عنهما قد اوردوا في قوله ما فرفنا من الجانية
 في الوضوء كذا في المطبوعة التي لم يبق من احد القليلين لا روى عنهم القوام والاكمل فانما قد راني قول صاحب المبدأ
 مع الترك وكيف يثبت ذلك وقد روى صفته وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من اصحابه ثمانية وعشرون نفر او هم عبد الله بن
 بن عاصم وعثمان بن عفان ابن عباس المغيرة بن شعبه وعلي بن ابي طالب المقدام بن معد كريك الربيع بن جندب مسعود
 وابو بلال الاشعري وعائشة وابو هريرة وابو بكر وداود بن جرير بن جهميم الكندي وابو امامة واش بن كعب بن جهميم
 وابو ايوب الانصاري وعبد الله بن اوفى والبراء بن عازب ابو كامل وعبد الله بن ابيس والمغيرة بن عبد الله بن جهميم
 بن ضمرة رضي الله عنهم وكلهم حكوا فيه المصنفات والاستنساخ كحديث عبد الله بن يزيد عن الاميرة العترة وحديث عثمان بن عفان
 عند البخاري ومسلم وحديث ابن عباس عند البخاري وحديث المغيرة عند البخاري ايضا في كتاب اللباس وفيه المصنفات والاستنساخ
 وحديث علي رضي الله عنه وعند الاربعة ابى داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وحديث القاسم عن ابي داود وحديث
 عند ابي داود ايضا وحديث ابى مالك الاشعري عند الرزاق في مصنفه وفي طريقه واد الطبراني في معجمه واحمد
 وابن ابي شيبة في مسنده واختر بن ابو ثوب في مسنده واسم ابى مالك بحديث وعائشة رضي الله عنهما عند النسائي في الكبرى وفيه
 المصنفات والاستنساخ وحديث ابى هريرة عند احمد في مسنده والطبراني في معجمه والوسطى ابى يعلى في مسنده وحديث ابى بكر عند البزار
 في مسنده وحديث واختر بن جرير عند البزار ايضا وحديث بغير ابى جهميم عن ابى جهميم في صحيحه والباقين في مسنده وحديث ابى امامة
 عند احمد في مسنده وحديث الفس عند الدارقطني والباقين في مسنده وحديث كعب بن عمر وعبد الله بن داود في مسنده وحديث ابى ايوب
 عند الطبراني في معجمه واحسن بن ابو ثوب في مسنده وعبد الله بن عدى في الكامل وحديث ابى كامل واسمه قيس بن عامر عند الطبراني
 في معجمه وحديث عبد الله بن الحسن عند الطبراني في معجمه وحديث طلحة عن ابي عيسى عن عبد الله بن داود وفيه قرآن تفصيل بين المصنفات
 والاستنساخ وحديث لفيط بن جبر عن الاشعري واحمد وابو داود وابن خزيمة وابن حبان في مسنده والباقين في مسنده وحديث ابى جهميم
 وفيه وبالف في الاستنساخ الا ان يكون سائحا وقول قوم الدين الدليل على الترك ما روى عائشة رضي الله عنها في ما روى
 النسائي عنها على ما ذكرنا فاجب منه انه يدعى علم الحديث ولم يذكره من حديث موسى بن عيسى بن مسلمة فانما ذلك فنعنا ما
 اختصرت في احادي روينا وكذلك في حديث الاء ابى لم يبين من موسى بن عيسى بن مسلمة فانما ذلك فنعنا ما
 مسبقنا في قول تعالى لا تقال بالموافقة بل على الوجوب مع تحصيل الكامل في الصلاة ان ائمة عليه السلام على عبادته

وہ

فتنہ

يعالج

بالاصح

۴۵

عليه السلام

فعل کذا لک

والمضمضة

والاستدشاق

لأن النبي

عليه السلام

فصل

1.

1.1

2. 1.

تَحْصِيلُ الْكَمَالِ نَكِيسٌ كَذَلِكَ فِي مَوَاقِفَةٍ عَلَى شَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى الْوَجوبِ مَعَ تَحْصِيلِ الْكَمَالِ نَكُوتُ الْمَصْنُوعُ مِنَ الْقِيَدِ الْمَذْكُورِ
عَلَى أَنَّ الْمَصْنُوعَةَ وَالْإِسْتِشْقَ سَنَتَانِ يَكُونُ تَأْنِيسُهُ الْمَوْكُودَةَ فِي قُوَّةِ الْوَجوبِ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْصُلُ الْإِسْأَدُ وَتَرَكُّهَا سَوَاءٌ كَانَ عَادِلًا
أَوْ نَاسِيًا كَمَا فِي تَرْكِ الْوَجوبِ غَيْرَ أَنَّ فِي تَرْكِ الْوَجوبِ كَيْفَ يَكُونُ نَاقِضًا وَفِي إِشْطَاقِهَا سَنَتَانِ قَوْلُهُ فَاِنْ تَرَكَ كَمَا يَأْتِيهِمْ وَقَوْلُ الْإِسْفَانِي
فِي كِتَابِ اللَّهِ إِسْرَافَهُ لَا يَزِيدُ مَثَلًا مَا دَامَ عَيْنًا فَرَضِيَّةً الْمَصْنُوعَةَ وَالْإِسْتِشْقَ وَالَّذِي ذَكَرَهُ أَنَا لَمْ يَزِدْ مِنْ شَيْءٍ فَرَضِيَّةً مَا وَقَوْلُهُ مَعَ
أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَأْخُذْ مَا فَادَا قَائِدَهُ جَدِيدًا لَمَّا دَعَاهُ لَنَا الْقَوْلُ أَنَّهُ لَيْسَ الْبَسْمُوتَيْنِ مَعَ هَذَا مَوْجِدٌ نَعِيفٌ هُمُ وَكَيْفِيَّةُ
شَيْءٍ أَيْ كَيْفِيَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَصْنُوعَةِ وَالْإِسْتِشْقِ هُمُ أَنَّ مَعْضُومًا يَأْخُذُ كُلَّ مَرَّةٍ مَارِجِدِيَّةً تَمْتَشِقُ كَذَلِكَ شَيْءٌ أَنْزَلَ
فِي الْقَوْلِ الشَّافِعِي فَاِنْ مَعْنَاهُ الْأَفْضَلُ أَنَّ تَمْتَشِقُ فَلَيْسَ تَمْتَشِقُ بَكْفٍ وَاحِدًا بَارِئًا وَاحِدًا وَتَمْتَشِقُ الشَّافِعِي بَارِئًا وَوَاحِدًا الْبَخَارِيُّ وَاسْلَمُ
مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ جَعْفَرٍ وَاسْلَمُ وَلَمْ يَرْقُ مِنْهَا فَمَعْضُومٌ تَمْتَشِقُ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ فَعَلَّ كَذَلِكَ ثَلَاثًا وَفِي لَفْظِ الْبَخَارِيِّ فَمَعْضُومٌ
وَتَمْتَشِقُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا غُرْفَةً وَفِي رَوَايَةِ الْهَامِ فَمَعْضُومٌ وَتَمْتَشِقُ وَتَمْتَشِقُ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ وَفِي ابْنِ عَبَّاسٍ فَمَعْضُومٌ وَتَمْتَشِقُ ثَلَاثَ رَوَاتٍ
مِنْ ثَلَاثَ حِثَاةٍ وَفِي لَفْظِ الْبَخَارِيِّ فَمَعْضُومٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَعَ تَمْتَشِقُ فِي الْمَوْجِدِ شَيْءٍ الْبَخَارِيُّ وَالْأَفْضَلُ أَنَّ تَمْتَشِقُ وَتَمْتَشِقُ ثَلَاثَ
غُرَفَاتٍ كَمَا فِي الصَّيْحِ وَغَيْرِهَا وَوَجْهٌ ثَانٍ يَسْبِغُ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ فَمَعْضُومٌ نَهْمًا ثَلَاثًا تَمْتَشِقُ نَهْمًا ثَلَاثًا وَفِي ابْنِ عَبَّاسٍ الْعَنْبَرِيُّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْلَمُ عِنْدَ ابْنِ خَلْفَةَ وَابْنِ جَبَانَ وَوَاحِدًا أَيْضًا وَابْنُ بَنٍ حَجَرَ أَخْرَجَهُ الْبَزْزَارُ بِغُرْفَةٍ وَوَاحِدَةٍ كَيْفَ فِيهَا بِغُرْفَةٍ وَهُوَ أَنَّ
تَمْتَشِقُ مِنْهَا تَمْتَشِقُ شَيْءٌ ثَانِيَةً كَذَلِكَ شَيْءٌ ثَالِثَةً رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ شَيْءٌ ثَانِيَةً
وَرَبِيعَةً فِيهَا بِغُرْفَتَيْنِ فَمَعْضُومٌ مِنْهَا ثَلَاثًا تَمْتَشِقُ مِنَ الْآخِرَةِ ثَلَاثًا وَخَامِسَةً فِيهَا بِغُرْفَتَيْنِ فَمَعْضُومٌ مِنْ غُرْفَةٍ ثَلَاثًا
وَتَمْتَشِقُ مِنْ آخِرِ ثَلَاثًا وَفِي الرُّوْفَةِ وَفِي كَيْفِيَّةِ وَجْهَانِ الصَّحَابَةِ فَمَعْضُومٌ مِنْ غُرْفَةٍ ثَلَاثًا وَتَمْتَشِقُ غُرْفَةً وَتَمْتَشِقُ وَتَمْتَشِقُ
الشَّافِعِيُّ وَتَمْتَشِقُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَوْطَأِ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ لَنْ أَحَدًا يَغْرِفُ غُرْفَةً وَوَاحِدَةً لِقَوْلِهِ أَنْفَهُ وَالْأَفْضَلُ
تَمْتَشِقُ ثَلَاثًا فِي غُرْفَةٍ وَتَمْتَشِقُ ثَلَاثًا فِي غُرْفَةٍ فَقَالَ هَذَا اخْتِيارُ مَلَائِكَةِ الْأَوَّلِ بِاخْتِيارِ الشَّافِعِيِّ وَاشْأَلَ الْمَصْنُوعَ إِلَى ذَيْلِ الصَّحَابَةِ
بِقَوْلِهِمْ هُوَ الْحَكِيُّ مِنْ تَعْدِيلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَيْءٌ الْحَكِيُّ سَيَتَعَلَّقُ فِي رَوَايَةِ الْفَعْلِ فِي الْمَرْدِيِّ فِي رَوَايَةِ الْفَعْلِ قَالَ سَابِقُ الدَّرَايَةِ
عَلَى عُمَانَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَتَعْدِيلُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَلِكَ نَسَبُهُ إِلَى الْحَبِيطِ وَلَمْ يَسْبِغْ مَعْدِيَّةً كَيْفَ جَاءُوا مَا قَوْمُ الدَّرِينِ
قَالَ رَأَيْتُ أَنَّ الْأَلْفَ وَالْفَرْعَ وَابْنُ مَعْرُوفَانَ فَلَا يَسْبِغُ بَيْنَهُمَا بَارِئًا وَوَاحِدًا كَسَارَ الْأَعْفَادِ أَمَّا تَمْلُكُ الدَّرِينِ فَانْهَ قَالَ كَقَوْلِهِ قَوْمُ الدَّرِينِ
وَأَمَّا الْإِسْفَانِيُّ فَانْهَ قَالَ بَعْدَاجْتِمَاعِ الشَّافِعِيِّ يَارُوسِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ تَمْتَشِقُ وَتَمْتَشِقُ بَكْفٍ وَاحِدًا وَلَمْ يَزِدْ مَا وَلِيْنَا
أَحَدًا أَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ فِي الْمَصْنُوعَةِ وَالْإِسْتِشْقِ بِالْيَدِ كَمَا فِي عِلَالِ الْوَجُودِ الثَّانِي أَنَّ فَعْلَهُمَا بِالْيَدِ أَيْ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ سَيَتَعَلَّقُ
فِي الْإِسْتِشْقِ الْيَدِ الْيَسْرَى لِأَنَّ الْأَلْفَ مَوْضِعَ الْأَذَى كَمَا مَوْضِعُ الْإِسْتِجَارِ ثُمَّ نَسَبُ إِلَى الْحَبِيطِ فَانْهَ قَالَ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ الْعَجِيبُ بَلْ لَمْ يَزِدْ

في باب من يحب قول ابن القطان يوم ما ذكره ابن السكن ابن مرويه ان مائة بن صرف كذا ذكره يعقوب بن سفيان في تاريخه
وابن ابى قتية ايضا واخره في كتابه بيت صرف فقد قال الذي في نسخة تذيب الكمال وثقة ابو زرعة ثم في تقديمه في نسخة اخرى
اختيار ربيعة المارسة كما يكون ضوفا لا يجوز بسبب التغيير لان اللون شاهر من الانتقار الراسية والحكم وقيل الاستشاق بالاشا
لان ابو المارسة قد رادوا له الخطا باليد اليسرى وفي المصنفى لوفى المارسة كعت واحدة للمصنفه جاز والاستشاق لا يجوز
بغيره المارسة ما وافي جامع قاضيه في المحيط المبالغة فيما شته اجماعا لقوله عليه السلام للقيظ ابن صرة بالغ في المصنفه
والاستشاق الا ان يكون ما يوافق رواد الائمة انجسته وصح الترندى والمبالغة في المصنفه والغرزة وفي الاستشاق ان
بمخرجه حتى يعيد المارسة الى ما شته من الالف هم وفسح الاذنين ش بالرفع مطع على يقابله التقدير ومن سنن اللؤلؤ
مسح الاذنين هم وهو ش اى مسح الاذنين هم سنة جاز الراس عندنا ش اى عندنا صما بخلافنا ش اى متعلق بقوله جاز الراس
لا بقوله سنة فانه عنده ايضا وقال قوام الدين متعلق بمسح سبع قوله سنة جاز الراس لا بسنة وصد بول جاز الراس صا كذا
بعض اشارتين قلت اراد به السفنا في ومن تبعه وهذا عجيب منه لان خلافا في موضع واحد فكيف يتعلق بالمصنفين فخلافا
منعوب على انفعول بظهور فعله تقديره نحن في هذا الخلف خلافا لاشا اى او نه المذكور في معنى يخالف
خلافا لاشا اى وكان مصداقها مضمون الجملة لقوله على الف درهم اعترافهم بقوله عليه السلام الاذنان من الراس
ش اكثر الشرح لم يغيره هذا الحديث من جهة التخريج والتقيح ونحوها فنقول بهذا الحديث روى عن ثمانية انفس من الصحابة
وهو ابو امامة وعبد الله بن زيد وابن عباس وابو هريرة وابو موسى والنس ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم فحديث ابى امامة
عند ابى داود والترمذى وابن جبر عن ابى امامة توفى هذا الحديث صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ثلثا ويديه ثلثا وقال
الاذنان من الراس لفظ ابن ماجة وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الراس قال ابو داود والترمذى
قال قتبية قال حماد لا ادرى بهذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم او من قول ابى امامة لعنى حديث الاذنين قال الزهري
حديثه ليس كذلك القاعم ورواه الدارقطني في سنة وقال رفعه وهم شرب جن شرب ليس بالقوى وقد رفعه سليمان بن حرب
وهو ثقة ثم اخرجه عن سليمان بن حرب حماد ورواه ابن عدي به وفيه قال ابو امامة الاذنان من الراس قال ابن تقي العبد
في الامام وهذا الحديث معلول بوجهين احدهما بشهر بن حوشب الثاني بالشافى في رفعه قلت شهر وثقة احمد ويحيى والعلم
ويعقوب بن سبيد وسان بن ببيعة اخرج له البخارى وصح حديث شهر الترمذى عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم
فشر على الحسن والحسين صلى الله عليه وسلم كسا وقال هو لار اهل بيتي ثم قال هذا حديث حسن صحيح وقال شهر ثقات
حديث حماد بن زيد عن سنان بن ابن ببيعة عن شهر بن حوشب عن ابى امامة وكان حماد يشك في ربيعة وكان سليمان بن حرب

ومسح
الاذنين
وهو سنة
بما
الراس
خلافا
للشافى
عليه السلام
الاذنان
من الراس

بما

يقول هو من قول ابن ابي امامة قلت قد اختلف فيه على حماد فوقف ابن حنبل عنه ورفضه بل لم يسمع واذا رجع ليقدم شيئا ووقفه
 آخر وقبلها شخص واحد في فريدين يرجح الرفع لانه اتى بزيادة ويجوز ان يسمع الرجل حديثا فيقف عليه في وقت ويرفعه في وقت
 آخر وهذا اول من نقله الراوي وحديث عبد الله بن يونس بن عبد الله بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فنان
 من الراس اسناده مثل اسناده لاهل السنة وثقة روايته وقواه المنذري وابن قتيق العبد وحديث ابن عباس عن ابي الدرداء
 قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الا فنان من الراس قال ابن القطان اسناده صحيح لاهل السنة وثقة روايته فان قلت
 اعلم الدارقطني بالانطراب في اسناده وقال ابن سبويه وهم وانما هو مسل قلت لا يقدح ذلك ما يمنع ان يكون فيه حديثا
 منه ومسل قال البزار اسناده حديث ابن عباس حيد فانظر كيف اعرض المصنف عن حديث عبد الله بن يونس حديث ابن عباس
 المذكور في شغل حديث ابي امامة وزعم ان اسناده اشبه اسناده هذا الحديث وترك نهين يحيى بن جهمان مثل ومنه في الحديث
 تحامله وحديث ابى هريرة عن ابن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فنان من الراس اخرجه الدارقطني
 في سننه وفي اسناده الجعفي بن عبد الله بن موسى بن عبيد بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فنان من الراس
 كلاهما يعقان حديث ابى موسى عند الدارقطني والطبراني في اسناده عن الحسن بن موسى قال الدارقطني الحسن بن موسى
 من ابى موسى ثم اخرجه موقوفًا وحديث النس عند الدارقطني من طريق عبد الحكم عن انس بن مالك عن عمر بن الخطاب
 من طريق واعل جميعا وحديث ما يشتهر في اسناده عن الدارقطني ايضا وقال الاصمعي انه موقوف وفي اسناده محمد بن زهير
 وكذا به احمد ثم ذهب الشافعي رحمه الله ان الاذنين ليسا من الراس لان الوجه نقله النووي في شرح المذهب ياخذهما
 مارجد يا ولوا مسك بعض اصابعه عليه المار الذي انذه للرأس فمسح به اذنيه صح وفي الرواية قال الشافعي يمسح اذنيه بظهر
 وباطنهما مارجد يد ثلثا واخذ اصابعه مارجد يا ولوا موقوف ابى ثور وقال مالك الاذان من الراس لا ويسمى مع الراس
 على رواية الاستيعاب يجرى مسهما بما رشح الراس قال الشعبي الحسن بن صالح ما قبل منهما من الوجه فيغسل معه وما دونهما
 من الراس فمسح معه وعن ابن شريح انه كان يغسلهما مع الوجه ويسمى من الراس استيقا في العمل بهذا ربه العلماء وقد غلط
 ابن غلط زاعما ان الجمع لم يقل به احمد فان الشافعي استحسب غسل الاذنين مع الوجه وانما يسميان مع الراس قال ابن المنذر
 روايتان للاذان من الراس عن ابن عباس عن ابن عمر وروى ابى موسى وروى قال عطاء بن السائب الحسن بن عمر بن عبد الله بن
 وانضم في ابن سيرين الحسن بن جبر وروى في ذلك وهو قول اصحابنا وقال ابو عيسى الترمذي وهو قول اكثر العلماء من الصحابة فمن
 بعدهم وروى قال السدي وابن المبارك واحمد وروى عن اسحق بن ابي حنيفة ان مروان بن الحكم لما وقع صلوة عن الشعب لا يمسح بها
 هم والراوي بيان الحكم دون الخلقة ش ابي هريرة النبي صلى الله عليه وسلم من قوله الاذان من الراس بيان الحكم الاذان

والمراد
 بيان
 الحكم
 دون
 الخلقة

وون تلقاها لانها متبادلة والمبعض عليه السلام بعث لبيان الاحكام وون تلقاها الاشيار قال سئس النخعي عن سئس النخعي عن سئس النخعي
 اما ان يكون حقيقة وهو مشاهد لا يحتاج اليه وانما مسوختان كالراس وبالبعد لان اتفاق العضوين في وطيفة الواجب
 احدهما ان الآخر فحينئذ هما مسوختان بالمراد الذي مسح بالراس قال شيخ الاسلام خواهر زادوه ان النبي عليه السلام حمل الاثنين
 من البعض الراس كما حيث قرنا بكم من لو كان من البعض الراس حقيقة ليس هما بواحد فكذا اذا كانا من البعض حكما
 اذ الحكمي يلحق بالحقيقة ووجه ثالث ان تتبعنا بالراس المسح بار واحدة ولا يتم به فيها حيث حملنا من الراس فقلت فليكن
 ينبغي ان يخرج من مسحا مع مسح الراس قلت كون الما من من الراس ثبت بخر الواحد فلا يقع مجزعا ما ثبت بالكتاب كما ان
 الى العظيم لا يخرج من لان كونه من البيت ثبت بخر الواحد والتوجه الى البيت ثابت بالكتاب فلا يخرج من البيت بخر الواحد
 الى ما لا يخرج من البيت وقوله عليه السلام فينا في من ذلك لا يقتضي انما كونه في كل واحد من سائر الاول الثاني في ذلك
 قوله عليه السلام ليمان من البيت وقوله ان يولي القوم منهم لم يولد ان سئل انما كونه في كل واحد من البيت في كل واحد من البيت
 ولان في القوم انما سئل لا يكون من غير سائر الناس من البيت فاما كونه في كل واحد من البيت في كل واحد من البيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في بيت مسلمان كذا من طاعت في شيء على قولنا في كل واحد من البيت في كل واحد من البيت
 الحديث بيان على ان لطيفة المسح لا الغسل من غير اثبات القبة في مكان احد بيت بيان انها من المسح قلت لا يلزم من كون
 وطيفة الشيء المسح كونه من الراس كخف فان قلت اذ كانا من الراس فغسل في السقط فرض مسح الراس في مسح اذنية قلت
 المسنون لليقوم مقام المفروض في الملبس وون راسه لم يخرج وقال خواهر زادوه الراس من الحلقوم الى فوق
 الا انه تعالى فصل في الاحكام جعل وطيفة الوجه الغسل وطيفة الراس مسح فاشبه الما من ان لطيفةهما من ايها
 فغير عليه السلام بقوله الا زمان من الراس ان لطيفةهما من الراس عليه السلام بعث لبيان الحقائق ووجه آخر في الاستدلال
 ان كلمة من لبعض فوجب ان يكون بعض الراس حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة وحكم الراس من كذا المسح فكذا انكهما حكم كيفية
 مسحا ذكر في الحقيقة مسحا بالبيتين اظلهما والاهما بين خارجا وفي الاصل يسح واهلهما مع الوجه فوقهما مع الراس في تحت
 هو الاول وعن الحواشي في شيخ الاسلام خواهر زادوه يدل على ان المسح في ضام الما من من كذا كذا ان افضل النبي صلى الله عليه وسلم
 واطهر ان الشافعي يستدل بقوله ان يخذ لكل واحدة من الاثنين ما يريد به حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنهما في قوله
 وحكم تيمنا وانه لا يذرية ما يريد به حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنهما في قوله تيمنا وانه لا يذرية ما يريد به حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنهما
 الباقي انما عليه السلام اخذ لاذنية ما يريد به ولان الما من مع الراس كالفهم والافتح الوجه ثم يخذ لهما ما يريد به حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنهما
 عن الاول انه يحمل على انه لم يبق في كفة بل فلهذا اخذ ما يريد به الدليل على ما رواه ابو داود ومحمد بن حنبل في حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه

انه سئل عن الوضوء فدا جباراه وفيه فاخذ ما نزع براسه اوفيه وفي الغاية لاسرجه وناويل حديث عبد الله بن مائة عليه السلام انه
 خلاص المار الذي اخذ لراسه انه لم يستعمله ويكس على الجواز لان السنة لا تثبت بجملة واحدة وهذا يكون جوازا عن الثاني ولنا حديث
 اشبل من الكثر فخرج ابن مسعود وابن خزيمة في صحيحهما والحاكم في مسنده كنه حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال لا خير لكم بوضوء رسول الله
 فاخذ غزوة فمسح براسه اوفيه واخرجه ابن عريان في صحيحه ولفظه ثم غرغ غرغ فمسح براسه اوفيه واما الجواب عن قوله واما ان الاذن
 مع الراس الى اخره وان الفم والالاف وان كان من الوجه في وجهه ولكننا خصنا جابر بن ليحيى في الامتياز بينه وبين الوجه عن غسل الفم في حصة
 كما يحصل الامتياز في فرض المسح عن فرض الغسل في حصة لهذا الارتفاع الثالث فيما اذا جاز به في فرض المسح الرقبة فله في وضوءه
 من اصحابنا المتقدمين قال في شرح الطحاوي كان الفقيه ابو جعفر في حقه اذ اتبعنا لما روى ابن ابي عمير كان مسح غزوة في حقه
 انتساف الشاة في مسح الرقبة قال ابو بكر الاشعث انه سئل وقال ابو بكر الاسكاف انه ادب فان قلت قال محمد بن الحبحر في وضوء النبي
 صلى الله عليه وسلم قال غسل الرقبة امان من الغسل ثم قال ولم يوجبه من ائمة الحديث اسناده فيحصل التردد في ان هذا الفصل سنة
 او اوجب وتلقبه الامام با حمله انه لم يوجب الا مسح الرقبة في حقه مع تعقيب الحديث الذي يدل عليه قلت القاضي الطيب
 لم ترد فيه سنة ثابتة وقال القاضي ابو الحسين لم ترد فيه سنة وقال الغزالي لم ترد فيه خبر واورده الغزالي في الوضوء وتلقبه ابن
 قتال هذا الحديث غير معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم واما ما يقول بعض السلف فقال النعماني في شرح المذهب هذا حديث
 موضوع وليس من كلام النبي عليه السلام وزاد في موضع آخر لم يصح عن النبي عليه السلام فيه شيء وليس هو سنة بل هو باطل
 يذكره الشافعي ولا يجهلوا اصحابنا قال ابن القاضي وطائفة اسيمة وتلقبه ابن الرفعة بان النعماني من اهل الحديث
 قال باستحبابه ولا مانع لاستحبابه لا لجزاره وشرحه القضاة واه احمد ابو داود ومن حديث طلحة بن مصرف عن ابي هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم من اصل العنق كذا قاله الجوهري في غيره والقضال ففتح القاف والذال المعجمة جماعة مؤخر الراس
 وهو معتقد الغزالي من الفرس خلف الناصية فاذا كان كذلك كيف يكون حديث طلحة بن مصرف في مسح الرقبة وكلام بعض السلف الذين
 ذكره ابن الصلاح تحتل بان يريد به ما رواه ابو عبيد في كتاب الطهارة عن عبد الرحمن بن حمدي عن الحسن بن القاسم عن ابن
 عن موسى بن طلحة قال من مسح قفاه مع راسه في غسل يوم القيمة قلت هذا وان كان موقوفا فله علم الرفع لانه لا مجال فيه
 للاراء وروى النعماني في تاريخ صبهان بسنده الى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قضا وضوءه مسح عقبه وتوفي الغزالي في القيمة
 وفي البحر للرواية لم يذكر الشافعي مسح العنق وقال اصحابنا هو سنة ثم تحليل النجاسة بالرفع عطف على ما قبله من فوات
 وتفسيره ان يدخل اصابع يديه في غسل النجاسة وهي الفخذ التي بين الشرح لان النبي صلى الله عليه وسلم امره جبريل عليه السلام بذلك
 احيى تحليل النجاسة على ما روى ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع حدثنا الشيم من حماد بن ابان عن انس رضي الله عنه

قال
 وتخليل
 المحبة
 لان النبي
 عليه السلام
 امره
 جبرئيل
 عليه السلام
 بذلك

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اتاني جبريل عليه السلام فقال اذ اتوا ضارت نخل كيتك ورواه ابن عدي في الكامل وفيه
قال بابني جبريل عليه السلام فقال يا محمد قل كيتك لما رعد الطيرة واعلمه بالهيم بن حماد وسند ضعيفه عن احمد بن ميثم بن عمار
مارواه ابو داود وفي سنة عن الوليد بن رومان عن انس بن مالك ان رسول الله عليه السلام كان اذ اتوا ضارت نخل كيتك ورواه
تحت حكمه فخلج به بحجة وقال بهذا امرني ربي ومن كتب عنه ثم المندري بعده قال في الامام الوليد بن رومان روى عنه جماعة
وتقول ابن القطان انه مجهول على طريقه في طلبه يادو التعديل مع روايته جماعة عن المندري قال قوام الدين بن شاهين صاحب
الامالي جبريل عليه السلام لكونه امرا بامر الله عز وجل قلت ذاع خبره لانه لم يثبت على الحديث الذي فكرنا وعنه ابن ابي شيبة
اول هذا السائل ثم تحليل اللحية في اربعة اقوال الاول انه واجب يروي ذلك عن سعيد بن جبر ومحمد بن الحكم المالكية الثاني انه
واجب ابو يوسف والثالث في روى عنه محمد بن محمد قال في غير مطلوب هو الاصح الثالث انه مستحب في الميخاوي ليس بسنن هو قول
ابن حنيفة ومحمد بن علي بن ابي حنيفة لانهم قالوا في غير مطلوب هو الاصح الثالث انه مستحب في الميخاوي ليس بسنن هو قول
ومحمد بن اسمعيل بن مني جازان صاحب الانساب في البقرة وهو القول الرابع وبعه قال مالك في القبة وفي البسطة تحليل
اللحية تسبب عند ابن حنيفة روى عنه جازان وكذا في السنة والقبة في شرح الطحاوي والافضل تحليلها وان التحليل اجزاء
وتقال الضماني في قوله جازان عند ابن حنيفة ومحمد بن اسمعيل في الاصح فاعلم كما يدرع صاحب القصة وقال صاحب الكافي في جازان لم يثبت
اصلا ولم يفعل الا بدع ولا يكره لانه عليه السلام فعله مرة فدل على الجواز لا على النسخة قلت قوله فعله مرة يرويه مارواه انس بن
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذ اتوا ضارت نخل كيتك ورواه ابن عدي في الكامل وفيه
وقد يشيان به لان على انه عليه السلام فعله غير مرة احدها قوله كان فساد على الاستمرار الثاني قوله بهذا امرني ربي
غزو بل والذي يامره به فلا يفعله مرة فان قلت فاسناد ما حديث بالوليد بن رومان هو مجهول السحال قلت ابو داود
لم يروه سكت عنه فلماذا يدل على رضاه به على قاعدته ولا طرق آخره منا طريق الحكم في مسنده روى عنه ثقات ومنها
طريق ابن عدي ومنها طريق يحيى ابن القطان ومنع هذا روى الحديث تحليل اللحية عن سبعة عشر نفر من الصحابة وهم
عثمان بن عفان انس بن مالك عمار بن ياسر ابن عباس ابو ايوب بن عمر وابو امامة وعبد الله بن ابي اوفى والوليد بن
وكعب بن عمرو وابو بكر وعائشة وجابر بن عبد الله وام سلمة وجبرير بن عبد الله بن عبيدة وعلمي ابن ابي طالب فحيث
عثمان عند الترمذي وابن جابر من حديث عامر بن شعيب لاسدي عن ابي وايل عن عثمان بن عيسى الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان تحليل لحيته وقال الترمذي انه عليه السلام اتوا ضارت نخل كيتك وقال حديث حسن صحيح
وقال محمد بن اسمعيل يعني البخاري امع شي في هذا الباب حديث عامر بن شعيب عن ابي وايل عن عثمان ورواه

وقيل هو

سنة

عنه

ابن يوسف

جائز

عنه

ابن حنيفة

ومحمد

ابن جنان في صحيحه واحكامه في تذكره وقال شيخ الاسلام وقد استجاني البخاري وسلم يجمع روايته غير عمار بن ياسر والنس
وعائشة ثم اخرج احاديثهم ان النبي صلى الله عليه وسلم توعدنا فغلل بحديثه وزاد في حديث النس فقال سبوا امرئى ربى فان قلت
تعقبه الذمى في منعه وقال ابن عمار شقيق نفعه ابن عيينة قال الشيخ تعلقى الدين اخرج البخاري وسلم حديث عثمان
في الوضوء من عدة طرق وليس شىء من هذا ذكر التحليل قلت قال الترمذي في علل الكبير قال محمد بن اسمعيل الغني البخاري
اصح شىء عندى في التحليل حديث عثمان فهو حديث حسن في حديث النس واداه ابن جهم من حديث يزيد الرقاشي عن ابن النس
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ فغلل بحديثه ورواه البرز في مسنده واحكامه في مسنده ورواه عبد الله بن
وابن جهم قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فغلل بحديثه في سنده ورواه عبد الله بن جهم عن ابن النس
بن بلال قال الترمذي سمعت اسحق بن منصور يقول سمعت احمد بن حنبل يقول قال ابن عيينة لم يسمع عبد الكريم عن جهم حديث
التحليل ثم اخرج الترمذي حديث قتادة عن جهم بن بلال وحديث ابن عباس عند الطبراني في الاوسط قال دخلت على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ فحدثني وفيه فغلل بحديثه ورواه العقيلي ايضا وحديث ابى ايوب عند ابن جهم من حديث واصل بن
عن ابى سورة عن ابى ايوب قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم توعدنا فغلل بحديثه قال البخاري واداهما واصل بن السائب
منكر الحديث وقال النسائي متروك ورواه الترمذي في العلل والاعطيل واحمد وحديث ابن عمر عند ابن جهم قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا توضأ فغلل بحديثه عارضه بشد الفرك ثم يشبك بحية باصابعه من تحتها ورواه الطبراني في الاوسط وحديث ابى نامة
عن ابن جهم في مصنفه والطبراني في معجمه الكبير وسنده ضعيف وحديث عبد الله بن ابى اوفى عند الطبراني وعند ابى جهم
في كتاب الطهارة وفي سنده ابو الوفاء وهو ضعيف وحديث ابو رواد عند الطبراني وابن عدى بلفظ توعدنا فغلل بحديثه مرتين
وقال هكذا امرئى ربى وفي سنده ثمانية بن عكرمة وهو ليس بحديث وحديث كعب بن جهم وعند الطبراني وحديث ابى كريمة
عند البرز في مسنده ان النبي صلى الله عليه وسلم توعدنا فغلل بحديثه وحديث عائشة رضي الله عنها عند الحاكم في مستدركه
احمد في مسنده اثنان ضعيفين حديث جابر عن ابن عدى في الكل من حديث اجزم بن عازم قال البخاري هو منكر الحديث وقال النسائي
وفظه وصات رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا مرتين الا ثلاثا فزاره فغلل بحديثه باصابعه كانه اناب شط وحديث سلمة
عند الطبراني في معجمه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ فغلل بحديثه ورواه العقيلي في الضعفاء وحديث جبر عند ابن
وفيه ليس الزيات وهو متروك وحديث عبد الله بن بكير عند الطبراني في الضعفاء ونفعه عبد الله بن بكير قوله صحيحه فان قيل
سنة وفيه عبد الكريم وهو ضعيف وحديث علي بن عبد الله الطبراني في تالفاة من ابى مروية وسنده ضعيف ومنقطع هم لان النسائي
اكمل الغرض في محله التحليل اصحاب الرابطين والضعفة والاستشاق لان نعم والافتش من العبد لا كذا تحت اليتيم استوفى

لا السنة
اكمل الغرض
في محله
والداخل
ليس
بجل
الغرض

والحيثية والادلائل في الوترية لم يزل يشك في الوترية بعد جوبه اليعال المار بالابتفاق واعتبر من الضعفة والاشفاق سنان
 ووضوح الفهم ليس محل الفرض في الوترية في وجوبها في حكم الخارج من الوجبة والوجبة محل الفرض فان قلت لا يقتضي
 الوجوب نكاح في ان تحليل اللحية واجب قلت امر الوترية في الآية فامر بظاهر اللحية لا يحل اختصار فلو قلنا بوجوب تحليل اللحية
 بهذا الامر لازم الزيادة في كتاب الله تعالى بنجر الوترية في مجرى السخ فذلك انحطت ورجع مقتضى الامر من الوجبة
 الى السنينة وكون تحليل اللحية سنة هو الصحيح للائاماد المذكورة والفعل الصحابة رضي الله عنه واخرج سعيد بن منصور عن الوليد
 بن مسلم بن ثمان عن ابن الزهر عن جبر بن خيرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تولى غسل اصابعه وحجته وكان اصابعه
 اذا تولى غسلها يحسبها من فم فقلت قال جبر بن خيرة في تحليل اللحية صحيح وقال ابن ابي ناتم عن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في تحليل اللحية قلت قال ابن الترمذي صحيح حديث عثمان بن عفان عايشة المذكورة بنادوة ج قال السرجي في شرحه ذكر اصحابنا
 انه عليه السلام كان اذا غسل لحيته كبرية يشك اصابعه كانهما انسان مشط وليس كذلك كانهما كبريتا كبريتا وانما ذكر ابن جابر
 والدارقطني عن ابن عمر وشبك لحيته باصابعه حتى تعال ولم يزد وذكر الراوي كانهما انسان مشط قلت العجب من السرجي في كبر
 جابر الذي انزعجه ابن عيسى المذكورة انفا وكيف يقول وليس كذلك كانهما كبريتا كبريتا ولا يلزم من المشط طوله
 ان يقول ليس كذلك كانهما كبريتا كبريتا ثم نسبته الى ابي بكر الرازي بان قال كانهما انسان مشط والوجبة الرازي لم
 يمان عنه هم تحليل الاصابع ش بالرفع عطف على ما قبله من المرفوعات واطلق الاصابع على اصابع اليدين في الرجلين
 وذكرته التحفة والغنية والمنافع الاصابع اليدين في الرجلين سكنا اكثر من ذكر اصابع اليدين حصول وصول المار بها
 بغسل الوجبة واليدين في الرجلين تحليلهما يكون بالتشبيك بينهما وفي الذخيرة تحليل الاصابع اذا كانت مضمومة وهو متوضا
 من الانار فرض قال المصنف في باريتا قبل المار وصول المار الى اثنائها لافس التحليل ولها قالوا وان تعذر في المار
 او ان فرض في رجله المار بجزية ترك التحليل وان كانت منفصلة وفي جوامع الفقهاء تحليل اصابع الرجلين اذا كانت
 منفصلة واجب في شيخ الاسلام ان تحليلهما قبل الوصول الى اثنائهما فرض بعده سنة وقال شمس المائمه انحلو
 سنة مطلقة ومن الناس من قال تحليل اصابع الرجلين فرض وهو واجب اليدين عند مالك قال سحن واحد وكذا
 في الرجلين قال مالك لا يلزم في الرجلين كره في اعتيابه وانما يجب عنه في الجباية وان كانت اصابع يديه رطبة
 ذلك كله فيما لا يلزم فعلا عنه وفي اعتيابه تحليل اصابع الرجلين مع وصول المار الى اثنائهما تحليله بغيره اليسرى
 فيد بغيره اليسرى ويترك بغيره اليسرى بذلك رواه غيره وكذا قال الرازي الا ان تحليل اصابع الرجلين
 ان تحليل بغيره اليسرى من غسل الاصابع يترك بغيره اليسرى في رواه غيره ذلك عن رجل من اصحابنا

وتحليل
 الاصابع

عليه وسلم وانه الكيفية لا اصل لها واما ما روى ابو داود والترمذي من حديث الحسن بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ان الله عز وجل يحب المؤمن الذي يكثر في الباطن ما يحسنه فقلوا عليه السلام فقلوا اصابعكم كمالا يتخللها ما من جنم من باطنها
 بهذا اللفظ والذي مروى به ما رواه الدارقطني في مسنده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غلوا واصابعكم ولا يغلها
 بالنا يوم القيمة وخرج محمود بن حبيب حديثه وفي الاصل يحيى بن عمار قال قال ابي حاتم قال عمرو بن علي كان يحيى كذا بالرواية
 عن يحيى بن علي حدث علي بن زيد با حديث موضوع وفي الاصل يحيى بن عمار قال قال احمد بن حنبل قال احمد بن حنبل قال احمد بن حنبل
 وايل بن حجر بن النعمان صلى الله عليه وسلم قال من لم يغسل اصابعه بالماء يغسلها الله بالنار يوم القيمة وفي باب قيطون صمغة عند الاربعة
 وقد روي حديث ابن عباس عن الترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انوا توشارت فخل اصابع يدك في حبل قال الترمذي
 حديث حسن في حديث الربيع بن مسعود عن عبد الله بن ابي الاوسط با سنا وذهبت وحديث عثمان بن ابي شيبة عن عبد الله بن ابي شيبة
 فخل اصابع يمينه لما رواه قال ابي حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخل اصابع يمينه لما رواه قال ابي حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن علي بن ابي طالب وروى عنه في حديثه عن ابي حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخل اصابع يمينه لما رواه قال ابي حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن عبد الله بن مسعود قال قال ابو داود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخل اصابع يمينه لما رواه قال ابي حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هم الكمال الفرض في غسله في ابي حاتم الفرض قد قلنا ان غسل اليدين في غسل اصابع الكمال الفرض فيكون
 شية بمقتضى الاحاديث المذكورة فان قلت ينبغي ان يكون التخليل واجبا بالنظر الى الامر كما قال مالك في السير في احمد بن حنبل في السير
 والريطين مع كونها مقرونة بالوعيد كما قلت بهذا لا يفيده الفرضية لانه من انما اراد الا حاد ولا يفيد الوجوب لانه انما يقتضي الوجوب
 اذا لم يمنع مانع ولم توجد قرينة صارفة عن ظاهره فثبتت الفطر والافحية وغبر الفاتحة اما اذا وجب التخليل القول بالوجوب فيها
 عارض بذلك الامر بتعليم الاعمال في الوضوء ولم يعلمه التخليل فلو كان اجبا لعلمه بذلك الذي ذكره اكثر الشراح وفيه نظر لانه يتخلل
 ان الروايات طوى ذكر التخليل لكونه من المكملات وقال صاحب الدرر الاية الاخبار التي على فيها وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من غير ذكر التخليل يتخلل على النبي والائمة التي من الوجوب عملا باليسلمين بقدر الامكان تتبعه على ذلك لا كمال في هذا ايضا
 فيه نظر لان في حديث وايل بن حجر رواه البرزاني في مسنده قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم واقى بارقا على يمينه
 ثلثا الحديث وفيه ثم غسل يمينه قدمه يمينه فغسل بين اصابعه وقال بين اصابعه فان قلت الامر المقرون بالوجوب
 على التارك يدل على الوجوب قلت قال السفناني انما لم يفيد الوجوب لان آية الوضوء خاصة ليستعمل للبيان لانه يبين نفسه فحينئذ
 تكون الزيادة عليه بطريق النسخ لا بطريق البيان خبر الواحد لا يصلح لذلك وقال لا كمال الوجوب معصوف بما اذا لم يصلح للمبار
 بين الاصابع وقد اخذ ذلك من الروايات وقال الشيخ حافظ الدين النسخي لا يدخل للوجوب في الوضوء لانه شرط الصلوة فيوماها

لقوله
 علي السلام
 خلصا
 اصابعكم
 كى لا
 تتخللها
 نا جنم
 ولانه
 اكمال الفرض
 في غسل

طهارته
بلا استعمال
المطهر
بجلائ
التيتم
لان التراب
غيبو مطهر
الا في حال
ارادة الصلوة
او هو يثبت
عن القصد
ويستوجب
راسه
بالمسح
وهو
السنة

المطهر في غرض الوضوء بل موجب الطهارة بدون النية حتى يكون مقصدا للصلوة او لا ولا دخل لكونه عبادة في ذلك فيفسد ذلك برونها
لان اعضاء الوضوء منكموم بنجاستها في حق الصلوة ضرورة الامر بطهيرة او المارطوب لطبقة فاذا لاقى النجس طهره بقصد المستعمل من ذلك
كالشوب النجس لان المطهر لا يعرف كونه مطهر على قصد العبادة والشيء اذا خلق على اى طبع كان فوجب ذلك الطبع
فيه سواء وجدت النية فيه او لم توجد كما اننا نطبعه الا حراق اذا وجدت نجسا قابلا للاحراق وكذا المارطوب بلانية لان المطهر لا يتحقق
في هذا المقام ان الوضوء جعل شرا للصلوة بوجع كونه طهارة لا بوجع كونه قربة وهذا لان الشارع سمي المارطوب او هو ما يحصل
الطهارة فاستعماله في محل قابل لحصول الطهارة تصدرا ولم يقصد كما ان المارطوب خلقه فاستعماله ليعمل المرى قصد ولم يقصد لم يتحقق
ش اى وقوع الطهارة من طهارة باستعمال المطهر ش وهو المار الذي قال الله فيه وانزلنا من السماء ماء طهورا فان قلت اذا تم
لنفسه ان الوضوء لا يقع عبادة لان النية تتكامل بالنية شرا فيه فاذا اتقى الشرط اتقى المشروط فالتيمم عبادة ولكن ما غير مستقلة
لانما وسيلة الى غير هذا الاعتبار فتعني عن النية على ان بعضهم قالوا الوضوء غير عبادة وهذا لا يتبع النظر بعدم النية يمنع
العبادة ولا يمنع الطهارة من بخلاف التيمم ش اشار به الى ان قياس الشافعي الوضوء على التيمم في كونها طهارة فلا يفرق فان
قياسا من الغارق وذا لا يجوز بين كك بوجدين احدهما قوله لان التراب غير مطهر ش بمعنى لم يعقل مطهر لانه في ذاته ماء
ومغير فلا يكون مطهر لهما الا في حالة ارادة الصلوة ش فتكون طهارته بدلا عن الرضوخ لانه لطبقة وتحيقته مطهر بخلاف الماء
والوجه الثاني هو قوله هم او هو ش او التيمم هم شى عن القصد ش يقال تيمم اذا قصد قال الله تعالى ولا تتيمموا بالثياب
منه ففقهون اى لا تقصدوه وفي نقطة ما يدل شرا لنية فلم يكن فيه الا معنى النية فان قيل في الوضوء مسح والمسح لم يعقل
مطهر لمعنا يحتاج الى النية اجيب بان مسح الراس يلحق بقابل لقيامته انتقالا الى بعض من اخرج وذا في شرح الاكمل
نقله من كلام السنائي وكونه في قوله لانه يني عن القصد لغة والقصد الذي هو النية انما هو قصد خاص هو قصد اباته
الصلوة والاعم لا دلالة له على الاخص لان الاول مدلول اللفظ والثاني فعل القابل للدلالة لاحدهما على الآخر قلت القصد
لغة مطلق والقصد الذي هو اباته الصلوة مقيد ويلزم من جود المقيد وجود المطلق والقصد المطلق فعل القابل فانهم لم يثبتوا
راسه بالمسح ش بنصبه لبارى سبحانه ليتوعد به عطف على قوله ان يؤمى الطهارة والتقدير يستحب نية الطهارة
فاستيعاب الراس اى شموله بالمسح وهو على اختيار القدرى وعلى اختياره منته اشار الى بقوله هم وهو سنة ش
اى استيعاب الراس بالمسح سنة ذكره في الموطأ والبراع والتمتعة والقينية والمفيد شرح المبسوط وهو صحيح والشا بقوله سنة
الى الحديث الذي رواه البخاري مسلم بن حبان مالك عرجم وبن يحيى المازني عن ابيه قال شهدت عمر بن ابي سلمة بن عبد
بن يد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الحديث وقيل نعم او قل نعم يعني في الوضوء راسه فاقبل جهادا وبر مرة واحدة

وكان

ان الشيخ ابا حامد الاسفراهي على بعض ما رواه صاحب الميثاق وحكاية صاحب الميثاق عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله
اتج لثا فمضى من جهة القياس ثم خرج من كديته وخرج له بعض الصحابة ببيت عثمان رضي الله عنه ان النبي عليه السلام
توضأ ثلاثا ثلاثا ورواه مسلم ورواه الدلائل منه ان قوله توضأ ثلاثا ثلاثا غسل وخرج حديث عثمان ايضا انه توضأ ثلاثا
ثلاثا وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بكذا رواه ابو داود ورواه ابن ماجه ورواه النور ورواه ايضا ابن الصلاح
حديث سنن حديث علي رضي الله عنه انه توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال بكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ورواه البيهقي
وقال حسن بن عيسى بن علي بن الحسين بن علي بن فضال في ذكره ورواه ابن ماجه ورواه ايضا ابن الصلاح ورواه ايضا ابن الصلاح
وهناك حسن بن علي الذي اتج به المصنف بقوله اعتبارا بالمغسل فاراد ان المسح ركن من الوضوء فكان التثنية فيه تكسب المغسل الوجه
واليد من الرطب من ايضا الراس احد اعضاء الوضوء والمسح احد قسمي الوضوء فيسبغ التثنية كالغسل قلنا هذا القياس منفعيث ان المسح
ليس من غسل المغسل وكان العجب عليه ان يغسل المسح على المسح بل ان يقول لا يصلح تكرار انما شرح بكلمة مسح الخف وبالحجيرة
والتيهم وهذا مسح فلا يكره الذي قاله الاثر في وقال صاحب الفقيه والمزيد هذا فاسد الوضوء لان المسح مبنية على التثنية
والخفيف بخلاف الغسل والحق ما مبنية على التثنية على التثنية فاسد في الوضوء واعتبار المسح بالمسح وجبة مسح الخف بالحجيرة
وفي البدائع التعريف الغسل يغيد زيادة وظيفه ويزيد تكرار المسح لا يغسل زيادة وظيفه ولا ان تكراره بغيره الى السيلان فكان
مخالفا باسم المسح والسته الكمال لا الاخلال وجوب المصنف عن ذلك يأتي عن قريب مع الجواب عن حادثة فان قلت
اعتبارا منصوب بماذا قلت هو مصدق منصوب بفعل مخدوف فقد يره اعتبره الشافعي واعتبارا بالمغسل ويجوز ان يكون
اعتبارا بمعنى معتبرا على صيغة المفعول فيكون نصب على الحال من التثنية هم ولنا ان الغسل في رضي الله عنه توضأ ثلاثا
ثلاثا ومسح برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم مشع هذا الحديث الذي نسب الى انس
غريب في العجب من المصنف ذكر هذا ولم يذكر ما روى في الصحيحين من رواية عبد الله بن زيد انه مسح برأسه بيديه فاقبل بما
رواه مرة واحدة وحديث آخر أخرجه الاربعة عن عبيد بن جابر عن علي بن ابي طالب انه اتى بانار فيه ما روي في الحديث
وفيه ما روي في نسخة برأسه مرة واحدة وقال في آخره من سهره ان يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو هذا
ورواه ابن ابي شيبة في منصفه عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ثلاثا ثلاثا الا المسح فانه
مرة مرة وحديث آخر أخرجه ابو داود وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالحديث وفيه
مسح برأسه مرة واحدة وحديث آخر أخرجه الدارقطني في مسنده عن عثمان بن عفان في نسخة واحدة وقال في آخره بكذا رايت النبي صلى
عليه وسلم توضأ ثلاثا وضوءا وكان اجبت ان يركب كيف قضى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو داود وحديث عثمان الصالح كلما تاملت على ان

ولنا
ان الضاعف
توضأ
ثلاثا
ثلاثا
ومسح
برأسه
مرة
واحدة
وقال هذا
وضوء رسول
الله عليه
السلام

فالمصير أقوى من ذلك المفروض من دليل آخر في الوضوء هو مسح الرأس واليدين والرجلين
 وبالنظر إلى المسح من غير مسح الرأس واليدين والرجلين لان المسح مجرد الاصابة به فالصير سنون
 من مسح اليدين من غير مسح الرأس واليدين والرجلين لان المسح مجرد الاصابة به فالصير سنون
 كالمسح على الخف وتحقق ان يقال مسح الرأس مسح في الوضوء وكل ما هو مسح في الوضوء لا يثبت عليه المسح
 على الجبهة بخلاف غسل لانه لا يفرق التكرار به فتأمل بقوله وبالنظر إلى غير غسل المسح في نفسه التكرار بخلاف
 غسل فانه لا يثبت عليه زيادة لثافته وتوقيته فكان قياس الشافعي للمسح على الغسل فاسد ايم ويرتب الوضوء
 من غسل اليدين على قوله ويستوجب قاله الاكمل وقال الاثراني عطف على قوله ان يترتب غسله على قوله
 الترتيب مستحباً والمضموم في المسح وان الترتيب سنة كما اخذ الحسن بن علي بن محبوب لانهم ذهبوا في المسح الى ان فيه
 تفصيلاً لانه ليس الترتيب يجوز فيه التصرّف بالرفع فالتصنيف عطف على قوله ويرتب الوضوء والرفع على تقدير وقوعه
 فتكون الجملة خبراً بمبدأه مخدوم وهو ان يترتب عليه مسح الرأس واليدين والرجلين في القرآن في آية الوضوء
 وبالنظر إلى مسح الرأس واليدين والرجلين وهو جسد ممتدة وهي غلاف الميمونة وكذا الايمن غلاف الايسر فتجب على الميمونة
 وساقى دليله من الترتيب سنة الوضوء سنة من مسح الرأس واليدين والرجلين اعطاء الوضوء سنة عن اصحابنا فاقول
 مالك والليث والشوري والاوزاعي وعطاء بن السائب وطول الزهري وربيعة والنعني وداود والمزني ومطهر
 الميموني عن اكثر العلماء اذ اختلفوا في ان المسح واجب لبيان الوضوء النجسي من مسح الشافعي والاهلبي وسنن
 ذلك عن علي بن عطاء بن عباس ثم قال الشافعي فرض مسح الرأس واليدين والرجلين في الوضوء فرض وقال ابو
 الرازي والايدي عن ابن ابي عمير عن السلف واختلف مثل قول الشافعي قلت قد اعطيت منه وقد قال بقوله احمد وجمهور
 وابو ثور وبقاؤه وابو بصير القاسم بن سلام واليه ذهب ابن مضاء وصاحب مالك ومطهر عن معاوية بن ربيعة
 فاعلموا او جزموا بالاية والفقهاء لا يعقب مسح الرأس في قوله تعالى فاغسلوا ووجه الاستدلال ان الفاء للتعقيب
 والتعقيب يدل على الترتيب فيفقد ترتيب غسل الوجه على القيام الى الصلوة واذا ثبت الترتيب فيه ثبت في غيره
 لانه معطوف على المرتب والمعطوف على المرتب مرتب وتحقيق هذا ان الفاء للتعقيب مع الوصل فاذا كان كذلك
 ثبت تقديم الوجه على الباقي ولا يترتب غيره عليه لان غيره معطوف عليه بحرف الواو وهو الترتيب كما في قوله
 فاركعوا واسجدوا وقولوا لا اله الا الله والركعة من شعائر الله ولقوا عن الفقهاء ان الواو للترتيب او عوا
 ان الفاء تفيد البدلية فيفعل الوجه واستلوا ايضا بنا غسل الرجلين عن مسح الرأس قالوا والواو واجب الترتيب

لان المفروض
هو المسح وما
لتكرار بصير
غسله فلو كان
مستوفياً لكان
تكرار المسح
مخالف للفعل
لانه لا يفرق
الترتيب
في الوضوء سنة
عندنا وعن
الشافعي فرض
لقولنا فاعلموا
وهو حكم الاية
الفاء للتعقيب

لما أخرجهما عن المسح والى كونه عسولات وعلقوا فيها بوضعية غلبة السلام مرتباً ونحجب عن الكل من شأن الله تعالى هم ولنا
ان المذكور فيما شئنا في الآية المذكورة هم حرف الواو وهي المطلق المجمع بإجماع اهل اللغة من في المذكور وجب الفاعل
الواو والواو مطلق المجمع بإجماع اهل اللغة وإجماع النحاة البصريه والكوفيه ودون الترتيب قبل نص سيوريه عليه سبعة
موضعاً من الكتاب فصار المعنى كأنه قال والله اعلم فاعلموا هذه الاعضاء فعلنا بحرف الفار والواو فقلنا الفاعل
ووصل في الفعل لان في المحل والفاعل التي للتعقيب العاطفة وليست بجزء عاطفة بل جواب الشرط ولو كانت للتعقيب فهو التعقيب
المحذوف لا سطره الا هو قال امام الحرمين كلفت اصحابنا في نقل ان الواو للترتيب استشهدوا بمثلته فاسد واحال انما
ان تعقب ترتيباً ومن لم يوافقوا كبارهم وقال النووي وبعد الصواب لو كانت الواو للترتيب لكان قولنا جازية وعمر
وبعد تكرار او قبله او معه نقضاً وكذا من قال ان الواو في ذلك الراءات طاق فانه خبره ولو كانت تحمل الترتيب
لما وقع ويصح تخيير الحالف وكذا تقول اتقابل زيد وعمر ومع امتناع الترتيب الاشتراك المجازي على خلاف الاصل وقد
شئنا قولهم الدين على حافظ الدين تشديداً يعني لا يليق بمثلته ان يذكر مثله بما ذكره ذلك في مذهب الدين قال في جوابنا
في المستصفى والجواب الفار لما يتقيد التعقيب او دخلت على غير الاعمال الاختيارية واما اذا دخلت على الاعمال الاختيارية فها هو قال قولهم
اقول باللفظ من جواب من اين قال مثل هذا الكلام تعقيب او ما وضع اهل اللغة الفار الال للتعقيب مطلقاً سوار وعلت
كذلك اقلت مراد حافظ الدين ان الفار ما وضعت للتعقيب مطلقاً وما قاله صحيح لان الفار لما يكون للتعقيب اذا كانت
عاطفة اما اذا كانت جواب شرط لا تكون للتعقيب بل تسمى حرفاً رابطاً وقوله ما وضع اهل اللغة الفار الال للتعقيب ليس كذلك
بل وضعت اخيراً كما ذكرنا ولا يمكن ان يقال الفار في قوله تعالى ثم خلقنا النطفة خلقاً من نطفة خلقنا العلقه نطفة خلقنا
العلقة خلقاً فخلقنا العظام ثم خلقنا العظم ثم خلقنا العظم وذلك لان المعلوم ما بين هذه الاشياء عن المعانيه الفار التي للتعقيب لا
ان كانت اذا قلت جازية وعمر فلهذا محي عمر وتعقيب محي زيد بزمان وان لطف ولا يكون بينهما حمالة فدل على ان الفار
في الآية المذكورة للتراسي بمعنى ثم وتجي معنى الواو كما قالوا في قول امرئ القيس بين الدخول فدخل اسي وحولت
او معنى بعضهم ان الصواب وايتة بالواو وقد تجي الفار بمعنى الغاية كما في قوله تعالى ما بعوضه فماتوا وهو غريب فان
قلت ان حرف نيوب بعضها من بعض قلت هذا اذا كان الواضع واحداً واما اذا كان متعدداً فلا يحتاج الى هذا واما الجواب
عما قالوه ففرقة الى ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله اعم من الماويل فقد ذكرناه عند قوله واما وجه المذكور فيها حرف الواو في
ذلك ايضا ان الواو لما كانت لمطلق المجمع بإجماع اهل اللغة صارت تقدير الآية على هذا اذا قسمتم الى الصلوة فاعلموا ان الواو
كذلك لا يفهم منه الا فعل الغسل والمسح مطلقاً كما في قول الرجل عبده اذا دخل السوق فاشتتر اللحم ونحوه وبقي للفقهاء

الا بجمع بين نكته الاشياء مطلقا كائن ما وقع الشراء وليس اود ان يسهل في الحكم ولا في العمل كذا فيما نحن فيه وفيما هو هنا اليه
 صحت بالنسبة ولا تارة الاجماع والمقبول انما النسبة في ما ذكره ابو داود وفي نسخة ان النبي صلى الله عليه وسلم تعجب باربعه اربع قبل ان يخطب
 فيها واحدة قلت ذكر السفناتي كذا في الحديث لم يزل يرويه عن عمار فارتى رسول الله عليه وسلم
 فذكرت ذلك لغيره فقال انما فيك ان تفتع كذا وضرب بيدك على الارض فتفتعها ثم ضرب بيدك على الارض فتفتعها ثم ضرب بيدك على الارض
 فكيفين ثم مسح وجهه ورواه البخاري ايضا وفتنه فقال اي عليه السلام عمار انما فيك ان تفتع كذا وضرب بيدك على الارض فتفتعها
 الارض ثم تفتعها ثم مسح وجهه ثم قال كذا في الحديث لم يزل يرويه عن عمار فارتى رسول الله عليه وسلم
 فيك ان تفتع كذا وضرب بيدك على الارض ثم تفتعها ثم مسح وجهه ثم قال كذا في الحديث لم يزل يرويه عن عمار فارتى رسول الله عليه وسلم
 ولم يذكر مسح اليمين الا قبل الوجه فاذا ثبت جواز مسح اليمين على اليمين في الوضوء لعدم التقابل بالفرق
 واما قوله الاجماع فانه لو انفسه المار بنيت الوضوء اجزاء الفاعل وان لم يوجب الترتيب انما المقبول فان لو اودوا فاقولوا
 لكان قول الرجل المار ان نخلت الدار فانت المالك كقول من نخلت الدار وانت المالك وليس كذلك فان في الواو
 تطلق في الحال وفي الفاتية طلاق واما عن الثاني فهو استدلنا بالحق في قوله تعالى كعبوا واسجدوا وانما لم تعلم الترتيب
 فيه بالواو لان النقص في ما تعارفه قالوا في ما سجدوا في قوله تعالى كعبوا واسجدوا وانما لم تعلم الترتيب
 وهو استدلنا بقوله تعالى ان الطلاق والركعة من شجرة الله فان الترتيب فيها ليس بالآية وانما هو بالحديث ولا يقصود
 الترتيب لكونها من الشجرة غير ان السعي لا ينافي عن الترتيب فخرج الله بالذكر بخلاف الوضوء فانه يمكن غسل الاعضاء دفعة
 كما لو اغتسل المرء بالوضوء او غسل رءوسه من الاربع وهو يعلم عن افراد الواو ثانيا للترتيب فهو خلاف ما ذكره اهل اللغة
 والنحو وذكروا على افراد ذلك وكتب النحوي شحنة بان الواو تطلق الجمع ولم يذكر خلافها وصرح في بعضها بلفظ الاجماع
 ولذا قال المصنف باجماع اهل اللغة فان مقتضى اتفاق الفرار في ذلك جماعة منهم قطرب والليثي وعلقب ابو عمر والزهري
 وشمام والشافعي قلت قال السيرفي ان النحويين اللغويين اجمعوا على انما لا يفيد الترتيب وقد اكدوا عليهم بذلك
 ولا يغير خلافهم اجماع الاكثرين على ان خلاف التقليل لا يمنع انعقاد الاجماع عند البعض المصنف اما ذهب الى قول البعض
 في قوله باجماع اهل اللغة واما القساق كجموع فساد اجماعا تسمية للبعض بهم الكل واما عن الخامس فهو قوله
 ان الفاعل يفتيد الباء في غسل الوجه لان الفاعل دخل في الفعل مقدما على المسح فيقول انما لا يفيد الترتيب لان فعل المسح
 لما كان مقدما يلزم منه تقدير غسل الوجه على المسح ولا يفهم منه الترتيب اما عن السادس فهو استدلنا بخلافه فليس المراد فيقول
 اعضا الوضوء انفسه الى كل شئ من الاعضاء وهو الوجه واليدان من مستور غالبا وهو الرأس والرجلان وكذا اليدان بالمشقة

وتطيم الأظفار وتغسل الأيدي وتغسل الرأس من الصلوة والخروج من الخمار والاكل والشرب لمصافحة
 واستلام الحجر الاسود والانداد والطار وغير ذلك مما هو في مناهج وتجب تقديم اليسار في هذا ذلك كالاغتسال والاستنجاء
 ودخول الخمار والخروج من المسجد قلع الخف ونعل السراويل والثوب واشباه ذلك وعن الشبهة تقديم اليمنى واجب
 يعني في الوضوء وعن ابن مسعود انه رخص بالشمال ثم روي الدارقطني عن عبيد بن رزما البجلي بدلت يميني او شمالي اذا حملت الوضوء
 وروي الدارقطني ايضا انه جاز على كل من فسد له عن الوضوء فقال بدلت باليمين او الشمال فغيره على ثم دعا بما روي
 بالشمال قبل اليمين رواد البيهقي ايضا وروي عن علي بن ابي طالب ان اذ توضأت رواد ابن ابي شيبة يرفع الوضوء
 فرائض سنن واجبات واداب مكرهات اما الفرائض فقد مر ذكرها واما سننها فقد عدا المصنف مصداق في صلوة اهلها
 خمس عشرة وفي التحفة احدى عشر في الاستنجاء بالاجار او ما يقوم مقامها والنية والتمنية وغسل اليدين والرجلين
 قبل ادخالهما في النمار والاستنجاء بالماء وهو كان يافي عصر النبي صلى الله عليه وسلم وصار سنة بعد عصره باجماع الصحابة
 كالترابح والمصنف في التمشيط والترتيب فيها واذن المار كل واحد منهما على حدة والمباغية فيها الا في حالة الصيام
 والسيو في حال المصنفية والترتيب للمواظبات وهو ان الفضل بين الايدي او اليد اليمنى ثم شئت غسل الاغصان المغزولة والابنة
 بالمياه من البدنة من غسل الاصابع في غسل اليدين الرجليين تحصيل الاصابع واستيعاب جميع الرأس والبدنة من مقدم الرأس
 والمخارج مرة واحدة وترك التمشيط ومسح مناهج الاذنين بالماء من الرأس لا بما روي في غسل النية عند ابي يوسف وتختلف
 المشايخ في مسح الرقبة قبل سنة وقيل لا بد اما مستحباته فاربعة عند المصنف التيمية قبل الاستنجاء وبعد غسل النية
 والبارقة بالمياه من عند القدم وري النية والترتيب الاستيعاب من المستحبات واما اداب فقد ذكر في المحيط بجمعة ترك
 الاسرار والتقية وكلام الناس فيه وذكر الاشهاد عند كل عضو من الأعضاء واستراح وتقارار الوضوء بنفسه وعن ابو بصير الالباني
 بسبب انما ودم على موالا في الوضوء وتر العورة بعد الاستنجاء واما ما ذهب للوضوء قبل الوقت ويقول بعد فرغ من الاستنجاء
 ويجدد استئذان الله واستئذان محمد اعباده ورسوله واليسح خصا به بخزعة مسح بها موضع الاستنجاء يستقبل القبلة
 في الوضوء ويقول بعد فرامه اوني اشأ به اللهم اجعلني من التوابين اجعلني من الصالحين في شرب فضل وضوءه مستقبلا القبلة
 قائما وغيره اهلوا بين القيام فروع وروي عن علي بن ابي حمزة انه فعل ذلك قيل لا يستحب لك انما فعله اشارة
 الى انه لا يكره شرب الماء قائما وقيل لا يشرب قائما الا في هذا وعند زمر من يعمل ركعتين بعده ويتوضأ بالنية
 ويتوقى التقاطر على الثياب زاد الغزنوي في غسل النمار ثلثا وضوءه على يساره ولو كان انا لغير من منه يفعله على يمينه يضع
 يده حالة الوضوء على عقب النمار وروى عنه في غسل الاغصان بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويدلك اغصان خصوصا في زمان انتشار

الطهارة مثل ما ذكره قال الرافعي وروى في الخبر الصالح في وجوب قال النعماني في الروضة نه لا بد من غسل له ولو لم يكن له غسل في
والجسد وقال في شرح المذهب لم يذكره المتقدمون قال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث قلت وروى فيه عن علي بن ابي طالب
اوردها المستغفر في الاله بوات وروى في نسخة اسامة بن جندب عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن علي بن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
المستغفر في الاله بوات وروى في نسخة اسامة بن جندب عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في نه لا بد من غسل له ولو لم يكن له غسل في الروضة نه لا بد من غسل له ولو لم يكن له غسل في
وعلقته ولا سواد في الشوك والكلب والشورى واسمى وسمى وكلما كراهته عن ابن عباس عن ابي بصير عن ابي بصير
والنعماني وروى في نسخة اسامة بن جندب عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الاجماع على انه لا يجزئ الاغلاط في الكراهية عنه الاشفاق في نسخة اوجه الصحيح انه لا يكره ولكن يجب تركه وقيل في رواية
يباح وقيل لا يجب وقيل ان كان في البصيص كروان الشك في البصر وليس لا شك في نفس روى ابن شاذان في نه لا بد من غسل له
والمستغفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بن مسير عن النعماني عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ولا ابن مسير عن النعماني عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وكلها ما عدا هذا من حديث عائشة بن جندب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فيه شيء واخرجه من حديث مطرف بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ثم الاستعانة في الوضوء فيغيب عن الاستيعان فيغيب عن الاستيعان فيغيب عن الاستيعان فيغيب عن الاستيعان فيغيب
والنعماني وروى في نسخة اسامة بن جندب عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
نقل وروى ان ابا بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قالت تعيين ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يستحق المار لوضوءه فبادرت ان اتقى له فقال له يا عمر فاني لا اريد ان يغيب علي وضوءه في احد قال عثمان

قلت لابن معين القسري من مذهب عن ابى الجعوف عن عبد بن ابى سعد نفعه فقال بهو لا رجالة اخطت روى ابن حبة والدار
 من حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وآله لا يكل لموا والى احد وفيه مله بن العثيم ومنه نفعيت وجار في العيصين انه عليه السلام
 استعان باسامة في صب الماء على يديه تصدته منها وقع مع النبي صلى الله عليه وآله في حبة الموداع والفظ مسلم ثم جاز فصب على يديه
 وليس في رواية البخاري ذكر الصب في حديث الغيرة بن حبة كنت مع النبي صلى الله عليه وآله في سفر الحديث ثم جاز عليه حبة
 شاة بيضاء فقلت لكمين فخرج يده من سفلها فصببت عليه فتوضأ وضوءه للصلاة ثم مسح
 على خفيه ورواه مسلم والبخاري ايضا وقال الامام الغزالي كانت الاستعاذة لامل فيسق الكرم وهبوطا من الكروا بن الصلاح
 وقال الحديث يدل على انه استعان مطلقا لانه غسل وجهه ايضا وهو يصيب على وجهه قيل كانت الاستعاذة في السفر
 ان لا يتأخر عن البرقة وعن مصفون بن سال قال صبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكفر والسفر في التوضؤ ورواه
 ابن حبة والبخاري في التنايح الكبير وفيه نفع عن ام عياش قال كنت اومض رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا قائمة
 قاعد ورواه ابن حبة ايضا وسماه ضعيف ورواه البخاري وابن حبة وابو مسلم الكشي من حديث الربيع بنت مسعود انه عليه السلام
 استعان بها في صب الماء على يديه فراه ابن الصلاح فتخرج الى داود والترمذي وليس في روايته ابى داود والانهما جاز في الماء
 حسب اما الترمذي فلم تعرض فيه للماء الكشي نعم في المشرق وفي سنن ابى مسلم الكشي من طريق اشبر بن الفضل عن ابى عيسى
 عنه صبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ فقال اكبي على فكببت عليه واما كروها تفتننا ان تفيض يدية
 ذكر في الدراية لما روى انه عليه السلام قال اذ اتوا فماتهم فلا تقفوا اليكم فانما من الشياطين قلت سواه ابن حاتم
 في كتاب العلل من حديث البخري بن عبيد عن ابى هريرة ورواه ابن حبان في الصغير من حديث البخري بن عبيد وفيه
 وقال لا يكل الاحتجاج به ولم ينفذ به البخري فقد روى ابن حاتم في صفته القصر من طريق ابى البرقي قال حدثنا عبد الله
 بن محمد الطائي عن ابيه ابى هريرة به ورواه مجمل ومنه ان تكلم فيه كلام الناس من اعظم المار وجهه ومنها الاسرار لما
 واو كان على نه وفتننا القسري المار روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان عليه السلام كان اغتسل بالصالح الى خمسة ايام

فصل
 في حوافض
 الموضوع

ويؤوض بالمرور والبخاري ومسلم

فصل في حوافض الموضوع لما فرغ من بيان فرائض الوضوء ونسبه واداءه شجع في بيان حوافضه وجميع ما يتعلق بها
 لانه لا يوجب على فواصل الاموات وشدة قوارس وهو الكس سبع فارس بالاك وذا كس على تاويل فترقة والتقص
 في اللغة البطل التاليف في البناء وغيره ثم استعمل في نقص العدد ونسبها في جميع اجزاء شرع عابله وهو استباحة الصلوة
 او نقصه في نقص متي ضيف الى الاجسام به او به البطل تاليفها وتسمى ضيف الى المعاني يراد بها خراجها عما هو المطلوب والمطلوب

بها

هذه مسائل الوضوء استبانة الصلوة والفصل في المنة القطع وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت احكامها بالنسبة لما قبلها
غير مترجمة بالكتاب الباب فان قلت كيف اعراب هذا الفصل منها فصل المنيون منها فصل غيوان لان الاعراب لا يكون
الا بعد العقد والتركيب التقدير هذا الفصل في بيان نفع الفضل الوضوء المعاني النافعة للوضوء كلما خرج من السبيلين من
اسي لعل الموشرة في اخراج الوضوء عما به المطلوب كلما خرج اسي خروج كلما خرج من السبيلين من ما قبل في الدبر وانما قد انقضت
تصحيح المحل يعني محل الخبر على المبدأ لان المبتدأ هو قوله المعاني فتوكل كلما خرج خبر محل الذات على المعنى غير صحيح وهي قضية تحامية
تسميها النخلة حجة اسمية ولا بد في القضية تحامية من غير ومنها تقدير المعاني التي تنقض الوضوء وهي كلما خرج واما
اختار لفظ المعاني على لفظ اهل التقدير باللفظ عليه السلام في قوله لا يحل ثم امر في مسلم الاباح في معان ثلثا واثمرا في
من عبارة الفلاسفة فان المتقدمين كروا استعمال لفظ المحل في ان شأنا المحل وحى في جملة ما قبله من بعد والمراومين
سبيل الحق حتى اذا خرج من البيت بعد غسل اليدين فقلت في الكافية متفقعة بالرجح الخارج من الذكر وقبل المرأة
فان الوضوء لا ينقض به في اتح الروايتين قلت الذي يخرج منها احتلاح وليس يحج واليضا الفرج محل الوطى لا النجاسة
فما يجاوز الريح النجاسة والريح طاهر في نفسه وهو اختيار المصنف لكن قوله كلما قامت تتناول المعتاد وغيره وعن محمد بن
منها عبود النص لانه يعقب عن محل النجاسة طاهر وانما الوضوء يصل اليه شئ ثم عاد نحو اوقفته ففيه الوضوء لا ينكح يخرج
كن اني جامع قاضيه ان التماسي قلت الحاصل انه اجمع لعلماء على ان الخارج المعتاد من السبيلين كالغائط والريح
من الدبر والبول والمذي من القبل ناقض للوضوء وتختلفوا في غير المعتاد كالزود واخصا ويخرج من الدبر غضا يتغير
وهو قول عطاء وحسن البصري وحماد بن ابي سلمان احكامهم وسفيان الثوري والاوزاعي وابن المبارك والشافعي احمد
واسحق واثمور وقال مالك وحماد ولا ينقض كن اقال مالك في الدم يخرج من الدبر والمذي يشبهه وغيره ناقض
وكذلك سلس البول ودم الاستحاضة فانه شرط ان يكون الخارج معتادا هم لقوله تعالى او جارا احدكم من الغائط
شئ الغائط هو المكان المظلم من الارض ينتهي اليه الانسان عند قضاء حاجته تستمر عن اصيل النجس وجبه الاستدلال به
ان الله تعالى رتب وجوب التيمم على النجس من الغائط حال عدم المار وهو لازم يخرج من النجس فكان كناية عن احد ثلث لكونه
ذلك للامر واردة الملهوم والترتيب يدل على العلية واذا ثبت ذلك في التيمم ثبت في الوضوء لان لبس الغائط
في السبب فان قلت احدث شرط الوضوء فكيف يكون علة لنقضه قلت لانه علة للنقض ما كان وشبهه بل وجوبه باسكون
ولان في بينهما وقيل الرسول الله عليه السلام وما احدث قال يا يخرج من السبيلين شئ استبدل اوله بالآية عليه السلام
ثم باحدث ولكن هذا الحديث بحد العباد لا يعرف اصلا ولكن جواك بن النس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قضية
المعاني النخلة
للو وضوء كل
ما يخرج من
السبيلين
لقوله تعالى
اوجءوا كالحذ
منكم من
الغائط والبول
وقيل الرسول الله
صلى الله عليه
وسلم وما
احدث
قال ما يخرج
من السبيلين

التي تنقص الوضوء الدم والنجاسة ان اخرجها من البدن وهما قهوا والاول يخرج لانه نفس النجاسة غير نافضة بالماء لو لم يخرج
والا لما حصلت الطهارة لشخص ما والثاني من البدن واراد به ان لا يخلو لانه اذا خرجت من بدن الميت بعد غسله لا يوجب اعادته
غسله بل تجوز غسل ذلك الموضع على ما ساقى والثالث التجاوز الى موضع بحيث يطمئنه كالماء الطاهر وهو استرازا عما به او لم تجز
فانه لا يسمى غارجا ولكن يسمى باياد وفيه رولز فرجه الله فانه لمن ان البادي خارج فاجوب فيه الوضوء والاشترط الموضع
ان لم يخرج ذلك موضع التطهير في الجملة كما في النجاسة حتى لو سال الدم من الرأس الى قصبة الالف تنقص الوضوء بخلاف البول
اذا انزل الى قصبة الذكر ولم تطهر لان النجاسة هناك لم تقص الى موضع يطمئنه كالماء الطاهر وفي الالف وصلت الى ذلك انما استنشا
فرضه النجاسة والفان في قوله فتجاوز نفسه تية لاننا نفهمه تخرج والاضافة في قوله حكم التطهير من فضائه العام الى الخاص
كقولهم علم الطب اى حكمه وتطهيره في الجملة كما ذكرناهم والقى ملأ الفم ش بالرفع عطفا على قوله والدم والقيح ويجوز
في حكم القى مفصلا ان شاء الله تعالى واعلم ان الخارج النجس من غير السيليين تنقص الوضوء عند علمائنا وهو قول اكثر الفقهاء
بأنجسته وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وابي موسى الأشعري وابي الدرداء وثوبان
ومدو والتابعين قال ابن عبد البر روى ذلك عن علي وابن مسعود وطهارة والاسود وعامر شامي وعروة بن الزبير وابي بكر
النفعي وقنادة والحكم بن قتيبة حماد والثوري واحسن سرج والاذاعي والحق بن ابي حنيفة وقال اعطاني وهو قول اكثر الفقهاء
هم وقال الشافعي رحمه الله الخارج من غير السيليين لا ينقص ش وبه قال مالك وهو قول ابن عمر وابن عباس
وعبد الله بن ابي اوفى وجابر وابي هريرة وحاشية وسعيد بن المسيب رواته وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد
وطاوس وعطار في روايته ومكحول وربيعة وابي ثور ودودهم لم يروى ان النبي عليه السلام انه قال فلم يتوضأ لم
هذا الحديث غريب لا ذكر له في كتب الحديث واستدل الشافعي ومن تبعه فيما ذهب اليه با حديث منها ما روى عن النبي
عليه السلام انه قال غسل في فم فليل له الا توضأ وتوضأ للصلوة فقال بهذا الوضوء من القى وروى انه عليه السلام
قال لا وضوء الا من غسل قبل وما احدث قال الخارج من السيليين روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا وضوء الا من يموت او يرح روه الترمذي وروى ثوبان ان النبي صلى الله عليه وسلم اتهم بغير وضوء على رجل
مجاهد روه الدارقطني وفي رواية سكت فقال لو كان لو عبدة في كتاب الله وعن جابر ان النبي عليه السلام خرج من غزاة
ذات الرقاع فقال من يكبر بنا في الصلاة فقال رجل من الانصار ورجل من المهاجرين نحن نغسل الشعب فقال انما هي
وطلح المهاجرين فجار رجل من الاشركين من ماء بهم فزعه وراه باخر حتى رماه لثامة اسم فلما مات على نفسه الفظ صابغة
فلما دسى الدم يسيل منه قال بلا يغسلني في اول فقال كنت الو سوة فوكت في روفا ريمات ولولا اني انا في ان

والقى مذكوره
وقال الشافعي
الخارج من
غير السيليين
لو ينقص الوضوء
لمأر في انه
عليه السلام
قال فلم يتوضأ

ولا غسل
غلب موضع
الاهلية
أمر فقهاء
في خصوص
موضع الشتر
وهو الخوض
المعاشرة
فول عليه
السلام
الوضوء
من كل
دسائل

أمر امرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره لما أتته تلك فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرض له ما رواه أبو داود
ولم يرد بالوضوء ولا إعادة الصلوة وأخرج هذا أيضا ابن أبي شيبة في صحيحه البخاري أيضا معاهدا ورواه الدارقطني في صحيحه في سننها
اللائق للبيهقي رواه أيضا في كتابه لابل النبوة وقال فيه النعمان بن عمار بن ميسرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعنه الكوفي فلم أحسن قطعا الجواب عن الحديث الأول أنه غريب فلا يعارض المشهور وأما حديث الثاني في الميعود أصلا
والثالث مرفوع الظاهر لأن الوضوء يجب من غير الصوت والريح بالاتفاق والرابع فيه عتبة بن السكيت قال الدارقطني مرفوع
وأما حسن تحمل أنه عليه السلام لم يعلم على الفم فمرفوعه بالعادة فغير علم الراوي ولو وقع التعارض لطلبنا الترجيح فكذلك
من جمين أحدهما أجل الصحابة على مثل هذا مذهبنا ولو كانت الأخبار غير ثابتة لما أجمعوا والثاني أن أخبارنا مشبهة وخبره
ناوثة والمثبت يقدم كذا قاله صاحب رباب الانصاف من أصحابنا ولا يخفى وأما قوله قال صاحب كتاب الباب وقيل هذا
لا يصح الاستدلال به فإن الدم بين فخرج أصاب يده وثوبه فيغني أن يخرج من الصلوة ولم يخرج فلما يدل مضية في الصلوة
على جواز الصلوة مع النجاسة كذلك لا يدل مضية فيها على أن يخرج الدم لا ينقض الوضوء فإن قيل أصابة الدم شيئا
من يده أو ثوبا به شك فيه أو شك في يديه على الصلوة أو كثير لا يتصل فيها وأما روجه فانه يغتسل لأنه خارج من حيث يتصل
بده مكابرة كيف يحصل له الشك قد قال جابر بن عبد الله عنده فلما رأى المهاجري بالانصارى من كدما والمهاجري
قد رآه بالليل فيقال رأي الدمار بده وثيابه لأنه قد قال بالانصارى من كدما ولم يقل بالانصارى بالانصارى
في الليل ليكون لغيره كيف قد جمع الدم في رواية حيث قال فلما رأى المهاجري بالانصارى من كدما قال سبحان الله
وذلك لأنه وقد أصابه بثلاثة أسهم وانسابها في ثلثة مواضع ثم إن هذا نقل واحد من الصحابة وقيل هذا كان ثيابه
وكان غيره عالما بالحكمة وقال الخطابي أكثر الفقهاء على انتقاض الوضوء بلبس الدم وهذا اقوى إلى الإتيان هم ولان
غسل غير موضع النجاسة أمر تعبدى فيقتصر على موضعا الشرع وهو الخوض المعقودش هذا دليل الشافعي من جهة العقل
قوله تعبدى أى أمر تعبدى لا يمين كلفا الله به من غير معنى العقل إذ العقل إنما يقتضيه وجوب غسل موضع أصابة النجاسة
فيقتصر على موضعا الشرع وهو الخوض المعقودش يجوز أن يكون مخناه أمر تعبدى أن القياس يقتضيه وجوب غسل كل الأعضاء
كما في المنى بل يطبق الأولى لأن الغسل الخاضع من المنى للاختلاف في نجاسته دون الغسل فلا تقتصر على الأعضاء إلا أن
أمر تعبدى هم ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل شئ هذا أخرجه الدارقطني في سننه من حديث عمر بن الخطاب
عن أبي الدرداء وقال الدارقطني عمر بن عبد العزيز لم يسمع من نعيم رواه في مسنده يزيد بن ثابت عن جابر بن عبد الله عن جابر
قلت أحمد بن حنبل هذا مرفوع المراسيل عندنا حجة لما عرفت في أصولنا وغيره في الزيد بن ثابت نحوه أخرجه ابن عيسى في الكمال

محمد بن طهين علي بن ابي حمزة قال قلت لابي عبد الله ع ما حديث عائشة فقال الذي نقله اصحاب ابن جرير يروونه عن
 ابن جرير عن النبي صلى الله عليه وسلم سلا وقال ابن عدي رواده ابن عباس مرة كهذا او مرة عن ابن جرير عن ابن عباس ع عائشة
 وكلها غير محفوظة واخره الصحيح من حديث ابن عباس ع عن النبي صلى الله عليه وسلم وان صححت فعمل على
 سبيل غسل الدم لا على الوضوء واما حديث ابي سعيد فمطلوب يا بني كبر الزاهد الذي في مسنده قال ابن جرير عن
 ابن عباس ع وقال ابن جابر النخعي الحديث واخبر عن ابن اول ان السبيل بن عباس ع ثقتا ابن عباس ع وقال يعقوب
 بن سعيد ثقة عدل وقال زيد بن باري رايته انقطعت منه وما يفر الحديث اذ رواده الثقة بهنادين مرسل ومسنود
 واحدة ومن واه بالاسنادين جميعا الرعي بن نافع ودواوين رشيد وهذه المقالة لغير النخعي ابن عباس ع فانه
 لو رفع ما وثقه الناس بما يترقى الوهم اليه فاما اذا وافق الناس على المرسل وزاويلهم بالمسند فهو مشعر بحفظ وثقة
 الزيادة عن الثقة بقوله ولين سلطنا مرسل مطلقا فنحن نتجيبه واما حمل المشافعي الوضوء على غسل بعض الاعضاء
 يرفعها بما رقى الحديث المذكور او منى فان المذني يوجب الوضوء الشرعي ولا يكفي في غسل بعض الاعضاء بالاجزاء
 وقد يقال في دفعه انه لو حمل هذا الوضوء في هذا الحديث على غسل الدم فقط بطلت الصلوة التي هو فيها بالانصراف
 ثم بالنقل ولما جاز ان يني على صلواته بل متقبلها واما اجواب عن الثاني فنقول انه اعتمد بحديث عائشة
 رضي الله عنها وطهين ودناه بالكلية فحديث عائشة كان سوار كان مسندا او مرسلما ثم وجبه الاستدلال بالحديث المذكور
 من جوده الاول انه امر بالبشارة او دفعت جات الامر بالاحشة واجوز فلما جاز للبشارة الالبس
 الانقراض فدل بجارته على البشارة وعلى الانقراض بمقتضاه والثاني انه امر بالوضوء مطلق الامر للوجوب الثاني
 انه اباح الانصراف وهو لا يباح بعد الشروع الا به فان قلت جاز ان يكون الامر بالانصراف واقعا فغسل النجاسة حقيقة
 كرواف اصاب بدنه وثوبه لا المحدث قلت اخرج عليه بطريق المشاكسة بحجاب اسبيل في قوله لا تتوضؤون وتغسلوا
 مع ان غسل النجاسة حقيقة بمطل للصلوة ومانع للبشارة بالاتفاق الا ترى ان فيه او منى وعن المذني يجب الوضوء
 والشرع فكذا باقي والرواف كذا في الاسرار فان قلت البشارة لمطل على الانصراف غير واجب فكذا الانصراف والوضوء
 كتنا سب احكام المعطوفات قلت هذا من الاستدلال بالاولى الفاسدة فان القرآن في انهم لا يوجب القرآن في الحكم وقد
 يعطى الامر المقتضى للوجوب على الامر المقتضى للاباحة كما في قوله تعالى كلوا من ثمره ان كنتم مسلمين واشكروا له قالوا لاكل مباح
 واشكروا له قالوا من ثمره اذا اكرموا واتوا احقه يوم حساده فالتا في الوجوب الاول ولما امر بالانصراف
 عن ثمان ان كل مفسد الصلوة فامر بالبشارة بمعنى هذا الظن قوله رعت نعم لعين قال العدي فتح المعين هو الصحيح

يقال رعت اذا سال طهارة فليس بالتركيب وقيل بالسكون وهو ما يخرج من اجوف ملازم او دونه وليس من فان ما ذكره
واعلم ان لنا احاديث اخر في هذا الباب حديث عائشة رضي الله عنها قالت جارت قالمة بنت ابي حنيفة عن رسول الله
صلی الله علیه وسلم قال قلت لرسول الله اني استحاض فلا اطهر افاجع بصلوة قال لا انما ذلك عرق وليست بأحدية فاذا
فدعي بصلوة واذا اوبرت فاغسل عنك الدم وتوضئي لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت فاخرجه احدوا بن جابر وتوضئي عند كل
صلوة وان قطر الدم على الحصى فزاهيه وعل على وجوب الوضوء من الدم ونسبه على العلة فيقول عرق فان قلت قالوا قوله
وتوضئي لكل صلوة من قول عروة قلت قد صحه الترمذي ولا يمكن ان يقال هذا من قبيل نفسه لانه عطف الامر بالتوضي
على الامر المتقدم من قوله فدعي بصلوة واذا اوبرت فاغسل عنك الدم وتوضئي لكل صلوة فلما قال توضئي شيئا كل صلاة
من امره عليه السلام ولان من اثبت الانساو كان اولى فان قلت فاغسل عنك الدم ثم غسلت في طاهر ولان لم يذكر
من غسل الا بعد الغسل فغسل الغسل قلت هذا مذکور في رواية اخرى صحيحة قال فيها فاغسل قوله استحاض على بنا المفعول
قوله فاجع بصلوة سوال قوله عرق اي دم عرق قوله واذا اوبرت المراد باللبس او بالقطع اي كيف من علامته او بالانكشاف
وحصوله في الطهر عندنا بالزمان العادة وهو الفصل بينهما فاذا اظلمت حادتها تحرت وان لم يكن لها من الغندت بالليل
وعند الشافعي وصحابة اختلاف اللواتي انفصل فلا سوا قومي من النائم والاحمر قومي من الاشقر والاشقر قومي من
والاصفر قومي من البكر اذا جعل احضا فتكون ايضا في ايام القوس استحافته في ايام اشعث حديث سعد بن ابى السرح
عن ابي الدرداء ان النبي عليه السلام قال فتوضوا فارتقوا فارتقوا فارتقوا فارتقوا فارتقوا فارتقوا فارتقوا فارتقوا
رواه احمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح في هذا الباب وحديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان النبي
صلی الله علیه وسلم قال ليس بالقطرة ولا القطرتين من الدم وضوء الا ان يكون ناسيا لرواه الدارقطني وحديث سليمان
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سال من النبي دم الحديث لما حدث كيفي وضوء رواه البزار في مسنده
وسكت عنه وحديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رجع في صلوة توفنا ثم نبي صلى الله عليه وسلم
رواه الدارقطني واصله مع ابن ابي حنيفة ومعنا لوجوده اربعة الاول انه اكبر الصحابة الثاني ان اخبارنا شعبة وانباكم
نافية والمثبت اولى بالقبول الثالث ان اخبارنا اكثر واصح وليس لهم خير صحيح الرابع ما صرحنا اليه حول في الحديث
العبادة هم ولان خروج النجاسة موشية في زوال الطهارة من هذا جواب القول الثاني في حيث قال غسل غير موضع الا
تعبدي ليقول في ثبات لصفة النجاسة لما يخرج من السيليل طريق القياس معنى قوله يوشية في زوال الطهارة فلا يلزم انما
اذا وجدت في محل نقي الطهارة عن كل محل اذا زالت عنه قوبل الطهارة فيه لان بينهما منافاة وقال تاج الشريعة النجاسة

ولا يخرج

النجاسة

موشية في

الطهارة

انما خاف ان يلا سائلا من كره احاد وضوءه وان لم يعلم ما هو مسمى على سلوة لانه من ساوئ السيلان فيخرج فريجه بالماء على يديه
عليه وفي الذخيرة او اثنين ان يمشي بجل او امرأة فالفرج اخر منه بمنزلة الفقرة لا ينقص الخارج منه ما لم يسيل قال في المكنى
قال احب الي ان يعيد الوضوء وهو اشارة الى انه غير واجب وهو اعتقاد محمد بن ابراهيم الميالي واكثر المشايخ على ايجابه ادم
المساوي للمريوق ينقص استحسانا كان الغالب بخلاف الناقص لو كان لون ليريق انما ينقص وان كان المرفق لا ينقص يخرج
منه في شق او صديقه ان الوضوء لا ينقص مع العجز ينقص مع الوجبة ينقص لانه دليل الحجج كذا افقوا اهلوا في باشر امراته يخرج ما
فاشته ذكره لها ينقص وضوءه عند استحسانا غلظا فاحملوا لا يخرج شيء ولم يشترط في ظاهر الرواية مما شته الفرج بالفرج وشرط في رواية
وهو انظر ادم السائل من الحجج ان لم يتجاوز الى موضع لم يقدر على ان يركب في الاطراف هو قول ابي يوسف وبه اخذ الكرخي
وكذا كل لا ينقص الوضوء من الفرج وغيره فلا دمل استحسانه وبه كان يفتي ابو عبد الله القلانسي محمد بن مسلمة وابو نصر وابو القاسم
وابو الليث وعن محمد بن الحسن بن نجاشي كان يفتي ابو بكر الاسكاف وابو جعفر وعلى الاول لو امتلأ الشوب منه لم يمنع جواز الصلاة
كما يكون للمصاحب الفرج مصيب شيئا جمرة من غير تجاوز لكان العذر ولا يمنع وان اكثر روى ذلك بعض اصحابنا عن ابي
وكي من ابي يوسف عليه الفتوى وفي الدنيا مع اقطر منها في اهلها ثم سال منه لا ينقص عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف محمد
او من لم يمتنع في دبره ثم اخبرنا لا وضوء عليه مع انه لا يخلو من خرج شيء مع ما من النجاسة وكل شيء فيه غير دبره ثم اخبرنا ابو جعفر
بنفسه ينقص احد الصوم وان غل بعضه وطرقه خارج لا ينقص لا يفسد الصوم سم ولم يفسد ومراة غير المذكور اما في المكين عليه
بلته وفي قاضي خاتم ايتان في الصحيح اذا لم تغيب فيه ثياب البائة والراية فانه ليس من اخل من كل وجه حتى لا يفسد وضوءه لا ينقص
الوضوء بنزول البول الى قصبة الذكر والى اقله ينقص الريح الخارجة من كبر الرجل وقبل المرأة لا ينقص الوضوء في المحيط
بكذا احاد الكرخي عن اصحابنا الا ان يكون مفضاه وهي التي صار مسلك بولها ووليا والتي صار مسلك الفايط والوطي منها
واحد ولا يحل ليلها ان يعلم انه لا يجاوز قبلها فينبذ ليتوب لها الوضوء لا تحال لها خرجت من بر بال من قبلها وفي المفيد
والذخيرة عن محمد انه حدث من قبلها قياسا على دبرها وعن الكرخي ان الريح من الذكر لا ينقص في انها هو اختلاج وقال
ابو حفص الكبير يجب في المفضاة وقيل ان كانت الريح منتهية يجب الا فلا وفي الذخيرة والدعوة الخارجة من قبل المرأة
على هذه الاقوال وفي القدوري وجوب في الذكر لا ينقص ان خرجت لدعوة من الغم والافان او الاذن من لا ينقص
شيء احليله يقبلت او ربطا اجزائه البطلان في خارجا ينقص الا فلا وان شئت المرأة بجلته فاقبل غلظا ان كانت
على الشقيرتين ينقص ان كانت داخل الفرج فلا وضوء عليها وان دخلت مهبها في فرجها ينقص وضوء بالاندا لا تخلوا عن بلته ولو
وصل للمبايع الى الدرع بالسطو او الوجز او الاقطار ثم خرج لا ينقص لانه خرج من مكان هو من ابي يوسف ان خرج

٩

كتاب الصلاة
من الغم نقص قلو غزيرة في يده نظر الدم المخرج من اليد لم ينقص كان محمد بن عبد الله يميل الى القول بالنقص
ويروى سائلا وكذا في فتاوى النفس واذا عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير ولو لم يصبر بالانحراج منها شيء ينقص منه كذا في
الجموع النوازل وفيه ايضا جرح ليس في شيء من الدم والصدية فدخل الحام او اخوض فدخل المار بالبحر وسال منه الماء فغسل
وذكر الامام علاء الدين ان من كل خبز او فاكهة وراى اثر الدم فيه من اصول شاة فينبغي ان يضع صبعه او طرف كفه
على ذلك الموضع فان جدد فيه اثر الدم تنقص وضوءه والا فلا هم وملا الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكلف ش
بذا التعريف عن ابي الحسن بن داود رحمه الله قيل حداد الفم ان يغمض الكلام وقيل ان يجزئ على نصف قيل ان يجزئ عن غلبة
الفم وقيل با وجاز الفم وقيل ليس فيه مدقير بهج مضمون الى ابي جليل به ان كان يراه ملا الفم ثم تعققت طهارة وان لم يزل
وبذا شبهه بنسب الى خليفة رضي الله عنه في علمه وفيه من الشرح تقديره ظاهر وهو اختيار شمس المائنة اكلوا الى هم لانه من
اسم اللان الفم وهذا قيل لقوله وجملة الفم التي ليس ليل لقوله وملا الفم لم يكن بحال آتى الى القائل التبرع لا يستعان
الا قبل تعريف ملا الفم يخرج طهارة من لانه لا يقدر على ضبطه الا بتكلف هم فاجتنبه جازش فاما يكون بما ذكركم فجدات
ما اذا قلنا تتبع للبرق فلا يقف في راسل الكلام به ان الفم تجارى فيه ليلان احد هما يقف كونه بالما والاخر يقف كونه خارجا
فظهر لك في الصائم اذا انما لا يقف ثم سجد الا يقف صومه اذا اقبل يقف فاذك فلو دخل الى المبلين حكما فقبل اذ اكثر فينقص
واذا قلنا لا ينقص هم وقال في شرح القليل القوي وكثيره سواش وبه قال الشورى في الحسن لكره مجاهد وكذا لا يشترط السيلان
ش اى في الخارج من غير السيلين كعدم ونحوهم اعتبارا من اى يعتبر اعتبارا او انصافا بالمقدم بالخروج المقاد
ولا علق قول القائل حديث ش هذا قياس طهارة لانه لما كان الخارج من غير السيلين من ثما بادل عليه من الاليل وجب
ان يستوى فيه القليل والكثير قال لا تترضى الاكمل ايضا هذا الحديث رواه سوار بن معصب عن زيد بن جطل عن بعض بابيه
عن سوال الله صلى الله عليه وسلم ذكره ابو بكر البرزى في شرحه لم ينقص الطحاوى وهذا يخرج منها من ثمانية اوجب الاول ان
الخروج لا يلحق في منه حيث لم يرجع اليه والثاني غير الاسناد الى زيد بن جطل عن سوار بن معصب هو مترك والى القائل بغير
اللام قيل يسكونا قال ابن الاثير واختلف فيه فقال المرغيناني القائل كان ملا الفم والقوي وروى في القائل عليه
اقول محمد فان قل من ملا الفم وقول جاز ملاوس لا وضوء في القائل يكون القوي ذكره النسائي وفي المقرب القائل خرج
من الحلق ملا الفم وروى ليس في فان عاد فموا القوي وقائل الكاس اذا قذف بالشراب اشبه الامتلاء وقال خواهر زاد
القائل يخرج من البعدة عن غشيان النفس اضطرابا والقوي يخرج منها فسدكون فربما كان في القائل ما يشبهه ليس في القائل
هم وان قوله عليه السلام ليس في القطرة والقطرة من الدم وضوء الا ان يكون بلا ش رواه الدارقطني في حديث ابو هريرة

ملا الفم
ان يكون
بحال لا يمكن
ضبطه
الا بتكلف
لانه يخرج
ظلمة داخلية
خارجا
وقال لغز
قبل القوي
وكثيره سواش
وكذا لا يشترط
السيلان
بالخروج المقاد
ولا علق قوله
عليه السلام
حدودنا قوله
عليه السلام
في القطرة والقطرة
من الدم وضوء

من لم يقين كما افاضت لان في احداهما محمد بن الفضل في الاخرى جرح بن بصرى واما ضعيفان القطر والقطران مجارة
عن قلته الدم وسما قطرة لانه لم يوجب السيلان الدليل على ذلك قوله الا ان يكون سيلان فان كان السيلان سابقا على حال القطر
فانه اذا زاد السيلان لم يزد ولا الدم واجتمع في موضع لو حصل له صلاحا فزيد السيلان حصل القطرة فاذا كان كذلك كانت
القطرة ملحقه بغيرها لا يصح اشتراط حاله السيلان من حاله السيلان في غايته فلا يجوز تقدم الغاية على المعيار في تعقب
المعيار فكذا كانت القطرة تعقب السيلان على ما ذكرنا ولا يجوز ان تعقب السيلان على القطرة لانه لو كان كذلك لكان السيلان
ملازمة وجهه خارجة الدار او اعدت وسط الدار فالتحق الا اذا دخلت تلك الدار او دخلت فانه لا يصح ان يجل الدار
على حال القطر نظيره ليس بالمعقبة والمعتبين من كل الجرح واختيار قطع الصلوة الا ان يكون المعلى او غلبه فيه لا يصح
وما حصل منه الحديث ليس في القطر والقطرين بالقطر ومن الدم وضوءه لكان في اسال الدم فغيبه الوضوء في المنفى والوضوء في الدم
القليل ككثير الكثرة وضوءه السيلان فالاستنسا منقطع لان حقيقة ليست بمادة مخصوصة بل بعد السيلان المجازي وهو القليل
الا تين والاسال فلما يكون متصلا ولا يجوز ان يكون المجازي قطره من اس الحبح من غير ان يسيل فانه قول فاروق في الجاه
بعد القليل فحصل لا ان كل من قال بان تقاض الطهارة بالسيلان فكل بان تقاضها في هذه الصورة
ومن قال بعدم التقاض مطلقا لا يقول بالاتفاق في هذه الصورة فالقول بالاتفاق في السيلان بعدم التقاض
بالقطر قول لم يقل احد ومنه قول علي رضي الله عنه حين الاعدت جملة او دسعة تملأ الغمر شرب هذا غيب لم يشب
عن علي رضي الله عنه والجب من الكل قال الفاهر انه قاله سماه من النبي صلى الله عليه وسلم وهذا بعد ثبوت عن علي رضي الله عنه واوجب
منه قول الا تترامى او رده بالجرعي ان يبارى رضي الله عنه هذا الحديث وقال ايضا والوضوء من كذا ثم قال او حتمه
تلا الفم ولم يقف على اصل الاثر كلف لفظه ولا وقف على صحته ولا عوف بل هو موقوف او مرفوع حتى يصرف فيه
من عنده ثم قال وذكرنا في الاجناس قال روى زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يعاد الوضوء من سبع
من نعم غالب في ذراع وغايط وبل و دسعة تملأ الغمر ودم سائل والفقهاء في الصلوة الحديث قال صاحب الدرر
روى البيهقي وصاحب المحيط عن النبي عليه السلام انه قال يعاد الوضوء الى آخره نحوه وليبين فيه والحدث وذكرنا في
في شربه كذا ذكره صاحب الدرر اية وقال في آخره لا يصح وكلمة نظم والمعجز في ذلك الحديث فخرج
البيهقي في الخلافيات عن البريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعاد الوضوء في سبع من افعال البول
والدم السائل والقي ومن دسعة تملأ الغمر وضوء المصطب ومقمة الرجل في الصلوة وخرج الدم فاصغف فان فيه
سئل بن عفان في الجارود بن يد وهاضعيفان قال ابن الاثير في النهاية الوضوء الذي لم قال ومنه حديث علي

وقول علي بن
حسين عن
الاحداث
جملة او دسعة
دسعة تملأ
الفم

البيان

هو ذكر ما يوجب الوضوء وقال في وسعة كلامه يريد دفع الوضوء من القمى وجعله من غير القمى حديثا عن النبي عليه السلام وقال
 من يبيع السريرة سقاها من كثر شربها واقابا الي فيه م واذا تعارضت الاخبار فعمل ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى
 وما رواه زفر رحمه الله على الكثير من هذا الى ان الاصل في تعارض الاخبار التوفيق لان الاصل في الاولات الاحمال ودون الاحمال ومنها
 تعارض ما رواه الشافعي ما رواه من انه عليه السلام قال علمتوه فاداروا به حجة الله من قوله عليه السلام قلست مثل قول جابر بن
 فيعمل ما رواه الشافعي على التلخيص ما رواه زفر على الكثير وذلك لان القمى كلام الغم من كثرة الاكل ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان من ذلك بمغزل والقياس مع قلست ان قار كلام الغم كذا في الاسامي ولان ما رواه الشافعي ان صح فهو حكاية حال
 فلا عموم له وانه لم يتوضأ عن القمى في فوره ذلك هم والفرق بين السكبين قد مرنا من اسي الفرق بين الخرج المتأخر وغيره
 وهو جواب زفر عن اعتباره غير المتأخر بالمعاد وقال صاحب الدرر ايراد بالسكبين السكبين في غير ما رواه الغم في السكبين قال الشافعي
 والفرق بين السكبين اسي بين الغم والسكبين في روى الفرق بين السكبين قوله ما قد مرنا يعني في مسأله الدم من ان القمى ناقضا
 في السكبين غير ناقض في غير السكبين عند قوله غير ان يخرج الى اخره ولو قار بغير قاش اسي قيا متفرقا وانما يراه
 على انه منقعة لمعد مخدوم بحيث لو جمع ش اسي القمى فان قلت القمى لم يذكر قلت دل عليه قوله قارم سلا الغم شربوا
 م فغدا في يوسف بغير تجماد والجلس ش اسي مجلس القمى لان المجلس اشارة في جمع المتفرقات وكذا التلذذات المتعددة للجدوة
 متحد اتحاد المجلس م وعند اتحاد السبب ش اسي بغيره عند اتحاد السبب القمى المتفرق م وهو ش اسي السبب
 م الغشيان ش وهو معد غشت نفسه اذا جارت وقال الجوهري الغشيان غبت النفس تدعت نفسه عينا وغداة واما
 على سبيل المرقع فيعوه عن اذا جمع بعضه الى بعض منه الغشيان بالغم والمعد وهو يحل السيل من العايد قل محمد لان الحكم ثبت
 على حسب ثبوت السبب من الصحة والفساد فيجوز باتحاده الا ترى انه اذا جمع جرات ومات منها قبل البر بغيره للموجب
 وان تخلص البر بغيره اختلف وبغير اتحاد الغشيان ان بقي ثانيا قبل سكون النفس بالغشيان الاول فان سكنت ثم قار بغيره
 جديد وقيل قول محمد صحيح ثم المسئلة على اربعة اوجه اما ان يتحد السبب في المجلس او يتعد او يتحد الاولون الثاني
 او على العكس ففي الاول جميع اتفاقا وفي الثاني لا يجمع اتفاقا وفي الثالث يجمع عند الثالث وفي الرابع يجمع عند الثاني
 هم ثم ما لا يكون عدنا لا يكون نجاس الذي لا يكون عدنا هو التلخيص من القمى وغيره اسأل من الدم لا يكون نجسا
 الا ترى انه لا يتحقق الطهارة فيكون طاهر م يروى ذلك عن ابي يوسف ش وبه اخذ الكرخي وفي بيع الكرخي
 هو م م عن ابي عمر بن عبد الله عن ابي عبد الله الغسلاني ومحمد بن سلمة وابو نعيم وابو القاسم وابو الليث هم هذا الصحيح
 ش اسي م يروى عن ابي يوسف هو الصحيح وهذا اختيار المصنف ايضا وترزبه عن محمد فانه غصب منه واختاره

واذا تعارضت
 الاخبار فعمل
 ما رواه الشافعي
 على التلخيص
 وما رواه زفر
 على الكثير
 والفرق بين
 السكبين قد مرنا
 ولو قار بغير قاش
 بحيث لو جمع
 ميلا الفصح
 فعند ابي يوسف
 يعتبر اتحاد المجلس
 وعند محمد يعتبر
 اتحاد السبب
 وهو الغشيان
 يكون حدنا لا يكون
 نجسا يروى
 ذلك عن ابي
 يوسف هو
 الصحيح

بعض المشايخ احتجوا على ما في كتاب الاسكان واوردوا في ذلك اختلاف طرقيما انذره بقية في القاه في المار والحق المار
 خذاني يوسف ارفق خصوصاً في مثل اصحاب القروح والجدى متى لو اصاب الشوب منه كثير لا يمنع جواز الصلوة ثم لانه
 ش تعليل وجبة العقوبة اى لان لا يكون من جنس حكمائش اى من حيث الحكم الشرعى ثم حيث لم ينقض الحكم
 ش معناه ان الخارج انفس من ان الانسان اى يتكلم كونه عدلاً معاً اتفق الملازم في متناهية يتكلم ثم في مقام الملزوم
 قيل فيه معارضة على المطلوب بناء على ان معنى كلامه ليس كذلك بل معناه لا يكون مثلاً لا يكون نجساً لان لا يكون مثلاً
 ليس من جنس الحكم لان حكمه بالنجاسة يتكلم كونه مثلاً وليس كذلك لمدلول عليه من الدليل فلا يكون نجساً فان قال لا يكون مثلاً لا يكون
 نجساً فيمكن ان يكون مثلاً لا يكون نجساً فان لا يتكلم فان النوم والاعطاش والجنون والعداوة ليست بنجاسة فان قلت بـ
 عليك ثم الاستحاضة والجماع والاسباب فانه ليس كذلك قلت بل هو حدث لكن لا يظهر اثره حتى يخرج الوقت فان قلت كيف
 يجوز الاستدلال بعدم نقض المطالبة على عدم النجاسة لان لم ينقض بخوضه ان يكون انقضاء كونه غير خارج وكونه في وقت
 الاخر قلت غير الخارج لا يعطى في حكم النجاسة لكنه منافى لمحلها فان من صلى وهو حال حيوانا غير نجس او ملل بغيره حال نجسا
 واما جواز صلوة فكان استقراء وخروج مستلزماً لاستقراء النجاسة ثم هذا ش اشارته الى التقي ما انهم هم اذا قاروا ش
 بكلمة الميم وتشديد الراء قال الجوهري المرة احدى الطبائع الاربع وقال المرواة التي فيها المرأة والمرأة القعود ايضا قلت المراد
 الصفراء ووجه احدى الطبائع هم او طعام ش اى او قار طعام او ما ش اى قار ما فان هذه الاشياء ربما تنقض
 اذا كانت ملازمهم فان قار بلغا فغير ناقض ش للوضوء ثم خذاني بغيره وحمد ش اذا كان بلغا صرفاً لا يشوبه
 طعام ولم يذكر ما اذا احتلط بالطعام قالوا فغيره في الغلبة فان كان الطعام خالياً بغيره من الاطعمه وقال ابو يوسف
 اذا كان ملازمهم واختلف ش اى اختلف المذكورين الثلثة هم في المرتقى ش اى الصاعدهم من الجوف ش
 اى المعدة هم اما النازل من البراس فغير ناقض بالاتفاق لان البراس ليس موضع النجاسة ش فانما دل منهار طوية
 منزل الى اعلا حلق فيرق فيصير برا قار اذا استقر في اسفل الحلق يتخفف فيصير بلغم لابي يوسف انه ش اى البلغم
 المرتقى من الجوف هم نجس بالمجاورة ش اى مجاورة ما في المعدة من النجاسة وقد خرج الى موضع لم يلقه علم الطهارة
 فيكون قاراً للوضوء ولما ش اى لابي بغيره وحمد هما انه ش اى البلغم المرتقى من الجوف هم نجس ش
 اى لصق وهو يفتح اللام وكسر الزاير للجمعة لا يتخلل النجاسة ش اى لا يتداخل النجاسة ولا يدخل في اجزائهم ولا يتخلل
 قليل والقليل غير ناقض فيه ش لانه لا يتخلل السيلان السيلان غير يسيل بل يقيم مقام الخروج ولم يوجد فان قيل
 هذا بلغم يقع في النجاسة ثم يرفع عنها كنجاسته اجيب بانه لا رواية في هذه المسئلة ولكن لم يفرق بينهما ان البلغم اذا

له ليس نجس
 حكما حديث
 من يتقونه
 لظهوره وهذا
 اذا خلو من رطوبتها
 وما قال قال
 بلغا فغير ناقض
 من بلغم حليقة
 محمد وقال
 ويوسف قال قلت
 قالوا لم يلقه
 الخوا في المرتقى
 من الجوف ما
 نازل من البراس
 نقض ناقض كذا
 ان البراس ليس
 موضع النجاسة
 ابي يوسف قال
 في الجواهر
 بلغم اندرج كذا
 النجاسة و
 نصحة قليل
 القليل في القوي
 ليس ناقض

کتاب الممارۃ

پنجشنبہ ۱۲ ربیع الثانی ۱۳۸۱ھ

فحقا يعجزوا عن تخالفة حقيقة فساد المصل عن الباطن فكل شخصانة فعل لمزوجه فاذا قلت لمزوجه ازدادت رقة فها
 ان تقبل المجاسة وكان الطحاوي رحمه الله يميل الى قول ابي يوسف حتى يوصى منه انه يكره ان يبايع الانسان المذمومة بل يكره
 ويصلح بكذا في الفوائد النظرية وفي اجماع المجوبين في الاختلاف اربع الى اختلافهم في ان البلغم ملهاه النجس فعند ابي يوسف نجس
 وعند بالاهم ولو قاروا وهو ملقش اسي في حال انه ملقش فيفتح العيون للام وهو النجدة ثم يعبر فيه بل لا نفهم ش
 حتى اذا لم يكن مل لا نفهم لان ش اسي لان الدم ملقش سوا من رقة وليس من مل اعني قلة فان قلت ما روي
 السواد فانهما منقطة لا بد لهما من موصوف قلت موصوفهما المرة اسي مرة سوا من رقة من شدة ما والسوا المذمومة فخرج
 من المذمومة وما يخرج منها لا يكون ثابا لم يكن مل لا نفهم وان كان ش اسي الدم هم ما فاما فكذا لك ش اسي فذا اعلم ان
 يعبر فيه مل لا نفهم من ذمهما اعتبارا ش اسي اعتبر بمقدارهما وبما انواعه ش اسي بسائر انواعه التي وبخسة الطعام
 والما والمرة والصفر والسوا اركذا قال الاكل اخذه من الدرية ومما حبلا لدرية اخذه من المحبوب وفيه نظر لان المرة لا نفهم
 كما ذكرنا وهي السوا ايضا ولذلك قالت الاطباء ان خلاط اربعة الدم والمرة السوا والمرة الصفر والبلغم فليح الا
 حار طيب والثاني بارو باسح الثالث حار باسح الرابع بارو طيب هم وعند باسح اسي عند ابي حنيفة وابي يوسف
 هم ان سائل بقوة نفسه تقض الوضوء وان كان قليلا ش الاعتبار عند باسح اسي لان بقوة نفسه لا يقبوه المراج هم
 لان المذمومة ليست بحمل للدم ش يعني انها ليست من ملان الدم وموضعهم فمكون من رقة في الجوف ش
 فاعتبر بهنالك السيلان فكذا لك هناك فان قلت لم انقص هذا الحكم بما يخرج من المذمومة فبغني ان يكون ثابا ولا ينقص
 بخارج وم من رقة حتى في الفهم م يل لا نفهم كالقلى قلت انما اتفقنا في ان النفس تعارض فيه فانه روي عليه السلام قاروا ثابا
 وروي الترمذي من حديث عن ابي الدرداء رضي الله عنه انه عليه السلام قاروا ثابا والفقهاء هم من الملاق الوضوء
 الشرعي الاصل الفهم منه لان ذلك يسمى مضممة وروي انه قال القس حدث فغفرنا بذلك بان الفهم علم الباطن في قيل القلى
 وحكم الطاهر في كثيره فاما في حق الدم فلم يزل يدل على ذلك بل في مل في مل ان الاعتبار فيه التجاوز الى موضع مضممة
 الطهيرة فان قلت ما تقول في ما فهم النائم قلت النازل من الراس والمخف من اللوات فها هو الصاعدين بجوف
 فاك مفر او مشتكا كقلى وعن ابي الليث هو بل لا نفهم وقيل نجس عند ابي يوسف خلا فاما محمد وعن ابي حنيفة القار طعا ما
 اصاب انسانا في كسيرة لا يمنع قال الحسن المصاح انه لا يمنع ما لم يفسح في النقية قاروا كبيرا لا ينقص كذا لو قاروا جارية ما
 فاهم ولو نزل من الراس الى المان من اللانف ش اسي الذي لان من اللانف وهو المازن هم نقض بالاتفاق
 لو موله الى موضع يلحقه حكم التذفير فحق الفروج ش لان هذا الموضع له حكم الفاهر في الشرع ولهذا يخاطب

ولوقاء دما وهو علق
يعتبر فيه ملاء الفم
لانه سواء محذوقه وان
كان مانعا فلذلك عند
محلده اعتبارا واسبابا
اوعده وعند ههنا
بقوة نفسه ينقص الوضوء
وان كان قليلا لان
المعدة ليست بمحل الدم
فيكون من فرجه في الجوف
ولونزل من الواس الى
من الاف نقص الوضوء
بالا اتفاق ولو لم يلزم
يلتزم حكم التمييز في

ولوقاء دما وهو علق
يعتبر فيه ملاء الفم
لانه سواء محذوقه وان
كان مانعا فلذلك عند
محلده اعتبرا واسبا
اواعه وعندهما اسال
بقوة نفسه ينقص الوضوء
وان كان قليلا كان
المعذور ليست بمحل الذم
فيكون من فرحتين بالجو
ولونزل من الواسع الى
من الاف نقص الوضوء
بالا اتفاق ولو لم يلزم
يلتزم حكم التضييق في

تتغيره في بعض الاحوال فصار النازل اليه نار جاككون فاقصا نجاس ما اذا نزل اليه البول الى مقبته المذكور لانه ليس على الارض
ولمذا لم يجز طهيرة فان قلت اليس في المكبر لانه قد علم من قوله انه اول الفصل في الدم والقيح اذ خرج جاس البول من قبل فقلت فلو كان
هنا بيان للاتفاق اصحابنا لان عند زفره اوصل الدم الى مقبته الالف لا يقص في ثمانية اقسام اوصل الى الارض الى ان يشاء المصنف
بقوله بالاتفاق هم والنوم مضطجعا من رفع النوم عطف على قوله والقيح ملا الفهم في ذلك فقص النوم مضطجعا بالدم
من رفع القيح فخرج من البدن حقيقة كايول والخالط والدم والقيح والقيح شرع في ثمانية اقسام كذا كما ان نوم ثم لا اقل
والا لزم في النوم بدل من المضاف اليه تقديره ونوم المضطجعي فوصف بالدم والقيح على انه حال منه والاضطجاع ان يضيغ النائم
بجنبه على الارض من وضوئها من حال كونه نكيا على ارضه وكذا انكاره في حاله من كمال العقل عينه من النوم والدم
نقل من كافي بالافعال صارا وكما ثبت ابيات الواو تار واوغمت النار في النار وصار نكاحا فاعل فيه اصله المولود
هم او مستند اسن امي حال كونه مستند امي في شئ ش كجاء وعاد ونحوهما هم لوانزل عنه سقطش وذا القيد
من آية المبطو وانما هو ما احتاره الطحاوي هم لان الاضطجاع سببه لا تسخره الفاصل فلا يجرى شئ امي فلا يخلو ام
عن خروج شئ من شئ امي الريح من حادثة شئ امي من علة الانكسار المضطجعي من والثابت بالعدو كالميتين من شئ امي
ان من فعل المستراح ثم شك في وضوئه فانه يكره ان يفيض وضوئه لان العادة جرت عنه انه في الغلابة بالبرزخ ان ما ذكره
بدون الدخول من والاضطجاع يزيل مسكة اليقظة شئ امي التماسك الذي يكون لليقظان المسكة بانهم هم قال بوجه
عن ابى زيد يقال فيه مسكة من خير بانهم امي بقبته والمسكة اليقظة التي لا تحتاج الى طه واليقظة بفتح اليا
ونفتح القاف اليقظة في يقط فقول يقظان في وقت واللغة يقال يقظ من باب علم يعلم فعله هو مصدر وقال الصان في وقت
يقظ بالكلية يقط يقظا ويقظة بالتحريك فيهما فان قلت اذا كان الامر كذلك فما وجه اضافته المسكة اليقظة تسوا كان
او اسما قلت هذا اسناد مجاز في المراد مسكة صاحب اليقظة والمعنى ان الاضطجاع يزيل مسكة اليقظان حال قومي ان يزيل مسكة
النائم ولما علم المصنف شيئا من الاول اشار اليه بقوله هم لزوال المقعد عن الارض شئ لان مقعده اذا زال عن الارض
لا يبرهن عن خروج شئ والثاني اشار اليه بقوله هم وبلغ الاسترخاء غايته منذ النوم من الاسترخاء اراد بهذا النوع الاكابر
هم غير ان السند ينفرد من السقوط شئ جواب عن حوال مقدر وهو ان يقال لانهم ان استرخا غايته فلو كان كذلك سقط
فما لم يقط علم انه لم يبلغ غايته فاجاب عنه بالسنة تمنعه من ان يسقط فلو لا هو سقط و علم ان النائم لم يزل في عشر حاله
نوم مضطجعا والمتحرك والشك وهو ناقص القاع والمرتفع والماء وحلوه والمنع والمضطجعي الكلب والركب الماشي القاع
والركب والساجد ليس ناقص السند وهو ناقص على ما ذكره الطحاوي انه لو نام مستندا الى شئ او نكبا على يديه لم يكن

والنوم مضطجعا ولو
مستندا الى شئ لا يل
لقسط لان الاضطجاع
سبب استرخاء المقل
فلا يخرج عن خبره شئ
عادة والنايت عادة
كالميتين والاكلاء
يزيل مسكة اليقظة
نزول المقعد عن الارض
ويبلغ الاسترخاء في
النوم غايته بهذا النوع
من الاستناد غير
ان السند ينفرد

على

بجمال نورالاستدراك كما سقط فكان ما ذكره الا لا واشاره القدرى وصاحب المداينة وبما اخذ كثير من المشايخ ولكن
 روى خلف عن ابى يوسف ان سال اباه فيمنع من استند الى شئ في قيام فقال اذا كانت النية مستوفية من الارض فلا وضوء عليه
 كيف ما كان به اخذ جماعة المشايخ وهو الاصح وذكره في البدائع والخطوط في الكافي وهو ظاهر المذهب في الذخيرة والنوم
 مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان المضطجعا على غير ما اذا كان على نفسه لا يكون حدثا حتى لو نام واضعا اليه شبهة على وجهه واضعا
 بطنه على فخذه لا ينقض الوضوء وعن محمد بن نام شيكا لا ينقض وضوءه وقال ابو يوسف مضطجعا على غيره وضوءه سائر في تمام
 الوضوء ونوم المريض المضطجعا في الصلاة ينقض الوضوء في الصحيح وقال ابو يوسف لا وضوء عليه وهو الاصح ولو نام خارج للصلاة
 على هيئة المضطجعة في اختلاف المشايخ بخلاف حاله القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة ش يشي لا ينقض النوم الوضوء
 في هذه الاحالات اذا كان على هيئة سجود الصلاة من تجاني البطن عن الفخذ وعدم اقتراس الذراعين فاذا كان بخلافه ينقض
 هم وغيره باس اى غير الصلاة هم هو الصحيح ش يعني كونك في الصلاة وغير الصلاة هو الصحيح وظاهر الرواية واحترز
 بذلك عما ذكره ابن شجاع انه ناقض للوضوء في غير الصلاة هم لان بعض الاستساک باق ش وقار بقى من الاستساک
 يمنع الخرج هم اذا نزل ش اى الاستساک هم سقط فلم يتم الاسترخاء ش واذا لم يكن النوم في هذه الاحوال
 سببا يخرج شى عاده فلا قيام مقام لان السبب انما يقيم مقام السبب اذا كان غالب الوجود بذلك السبب اذا لم يفلح لانه
 حينئذ يقع الشك في وجود الحدث والوضوء كان ثابتا بيقين فلا يزال الشك هم والا صل فيه ش اى في كون النوم
 غير ناقض في هذه الاحوال هم قوله عليه السلام لا وضوء على من نام قاعا وقاعا او لعا او ساجدا انما الوضوء على من نام
 مضطجعا فانه اذا نام مضطجعا استترت مفاصله ش هذا الحديث بهذا اللفظ غريب انما رواه ابو داود والترمذى عن
 ابن عباس رضي الله عنهما ونظيره ان الوضوء لا يجب لبل على من نام مضطجعا فانه اذا مضطجعا استترت مفاصله ورواه احمد بن مسند
 والطبراني في معجمه ابن ابي شيبة في مصنفه والدارقطني في سننه ورواه البيهقي في سننه ونظيره لا يجب للوضوء على من قام
 جالسا او قاعا او ساجدا حتى يضيغ جنبه فانه اذا مضطجعا استترت مفاصله ورواه عبد الله بن احمد في زيادته ونظيره ليس
 على من نام ساجدا وضوء حتى يضيغ وصاحب المداينة لم يتعرض الى هذا الحديث اصلا وانما احتج به وسكت وقال ابو داود
 قولنى الحديث على من نام مضطجعا وهو حديث منكر لا يرويه الا ابو خالد الدولابي عن قتادة وقال الدارقطني تفرد به ابو خالد
 الدولابي ولا يصح وقال ابن جبان كان يشك الدولابي كثيرا في اخبار فاش الوهم لا يجوز الاحتجاج به الا اذا دلل على الثقات
 فكيف اذا تفرد بهم بالمعصيات وقال الترمذى في العلل الكبرى سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال لا شيء
 وقال البيهقي في السنن انكره عليه مع الحفاظ وانكره واسامه عن قتادة وقال في اختلافات انكر عليه جميع الجماعة

بخلاف حالة القيام
 والقعود والركوع والسجود
 في الصلاة وغيره
 لان بعض الاستساک باق
 اذا نزل لسقط فلم يلقه
 الاسترخاء والاصل فيه
 قوله عليه السلام لا وضوء
 على من نام قاعا او قاعا
 او راكعا او ساجدا انما اذا
 عدم نام مضطجعا فانه اذا
 نام مضطجعا استترت مفاصله

قلت ابو داود وكيف يقول انه حديث منكر وقد شهد ابن جرير الطبري على انه لا وضوء الا من نوى طمأج ومج هذا
الحديث وقال له لا يابى الاله فعه الامن العالمة والامانة والادالة تدل على صحته خبره وقول الدارقطني قطره ابو داود
الدرواني ولا يصح فيه صحيح وقد تابعه فيه مدي بلال عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا وضعت يديك فليكنوا
واخرجه ابن ماجة عنه حديثا يعقوب بن عطاء بن رباح عن عمر بن شبيب عن ابيه عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليس على من قام عمدا او قاهما وضوء حتى يقطع جنبه الى الارض واخرج ابن ماجة في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسمون انما ينامون عن عباس بن مغيرة اليماني قال كنت في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فدخلت فالتفت فاذا انا بامرئ منكم
عليه السلام فقلت يا رسول الله هل وجب علي وضوء قال لا حتى ترفع جنبك قال الباقى فذكره يزيد بن كثر في الباقى وهو ضعيف
الاصحج برواية وقول ابن جابر ان يزيده الى آخره يرويه ما قاله فيه يحيى بن عمار احمد النسائي في صحيحه قال ابو داود
مصدق ثقة وروى عنه سفير الشورى وسعيد بن زهير بن معاوية وغيرهم وقال ابن ماجة لا حديث مما ذكره ويروى الناس
وروى عنه ابو السلام بن حرب وقال الاكمل فان قبل هذا الحديث غير صحيح لان ابيه على ابى العالمة وهو ضعيف عند الثقة
روى عن ابن سيرين قال حدثت عن شذت الاعن ابى العالمة فانه لا يابى عن هذا اى لا يابى ان يروى
عن كل احد جيب بان ابى العالمة ثقة فعلى ثقة الشافعية كما يحسن اربابهم النسخة والشبهة وكونه لا يابى عن اخذ يوثق
مسهل دون مسانية وقد رآه هذا الحديث الى ابن ماجة قلت من العجب ان الاكمل كيف رفع له سليمان الى الحديث
ومع هذا قال في الحديث الذي كرهه لم يصف رواه الترمذي مسندا الى ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس
الحديث كذلك عند الترمذي فقد ذكرنا وتوكل لان ابيه على ابى العالمة ليس كذلك وانما يروى على يديك ولا يابى عليه
اختلف في القاطعة ومع هذا كله ليس من عده وانما قلنا من تاج الشريعة برتبة ثم وجب الاستدلال بهذا الحديث من وجوب
الاول بقى الوضوء عن قام قاهما او ركعا والثاني فيه كسر بانما في من نام مضطجعا فان قلت لا يصح منها لان الوضوء
لم ينعصر على من نام مضطجعا بل هو واجب على المستند والمكلم كما قلت لاننا لم نعلم ان انما هنا للتعهد بل هو تأكيد للاشبات
ولكن سلطنا انه لا يحصر فانه حصرا متقاطعا للوضوء لم يتعلق بصفة الانطباع فانه عليه السلام عمل به ثم غار المفاسد بل قاهما
وجب على المكلم والمستند بالانكسار لتساويهما في النقص المعنى وهو الاسترخاء قال صاحب الدرر اية هذا الفصل
عن ابى حميد الدين قال فخر الدين الكزاسي انما يحل الشئ في الحكم ونحوه الحكم في الشئ لان ان الاشبات والمناظرة
في حقيقة اشبات المذكور ونفي ما عده واخرض عليه بان في انما كانه عند النجاسة وليست بنا فيه لاننا قيسه وقسم
لا يكون عينه ولا قيسه وبان قول ان على ما كنا فيه لا يتقيم لان كلامها اصد الكلام فكل جمع بينهما والوجه الثالث

الحديث معلق وهو قوله فانه اذا قام تحت مفاسله فانه يدل على عدم الوجوب على من قام كما اذا كان او سجد الى عدم الاسترخاء
 وعلى وجوبه على المصلي ومن يوجبه لوجوده فيه قال لا كل قبل معنى استرخت مفاسله يبلغ الاسترخاء غايته لان الماسل
 الاسترخاء في من قام فانه ناقص اول حديث آخره قلت نقل هذا الكلام عن قائله الجبول ولكنه ما بينه كما ينبغي وتحقيقه اما
 تفسير قوله عليه السلام فانه اذا قام تحت مفاسله لانه بيان الاسترخاء غايته بهذا النوع من الاسترخاء ولو لم يفسر الذي
 في الحديث بالاسترخاء لكانت مفاسله من الاسترخاء لان الاسترخاء لا يوجب من النوم حالة التقصير
 والركوع والسجود فاذا فسر بالاسترخاء لا يوجب من النوم في الحديث وبان المراد ليس بالاسترخاء الناقص من النوم فانه ينافي مع
 فانهم فروغ ذكر الملبوس في سجود المرأة والرجل اذا الصق بطنه لغيره اختلاف المشايخ وانما في الاسترخاء على الارض
 او عفو منه فانه ثبت ذكره في الخبر المحيط طاهر بحجاب عند أبي حنيفة انه ان انبته قبل ان يراى من الارض لا يفيض من
 الحسن عنه انه ان انبته حتى يغيب جنبه على الارض لا يفيض وعند أبي يوسف لا يفيض يعني مستقر قاعه اعطيا بعد السقوط
 وذكره الشريفي خلافه فقال ان نام قاعه فسقط فعنه الى حنيفة ان انبته قبل ان يصل جنبه الى الارض لا يفيض عن أبي
 يفيض حين سقط من سجود ان ايل مقعد الارض فيفيض من سجود ان سقط لا يفيض من سجود لو وضع يده على الارض
 لا يفيض من سجود في الكف فذكر الكف في امانى امالي قاضيه ان نام جالساً وهو متمايل فزال مقعده عنها قال قال الكاهن
 طاهر المذهب لا يفيض من سجود والنوم متساو كما كان النوم جالساً مضطجاً ولو كان متكياً على كبتية لا يفيض ولو كان مضطجاً
 على فخذه لا يفيض وذكره الرازي في زاد المعاد في الطاهر انه ليس كذلك لانه نوم قليل وقال ابو علي الرازي في الجواهر
 ان كان النائم حائضاً ما قبل حوله كان من سجود وان كان النائم حرماً او حرة فليس سجوداً ولا وسجدة التلاوة كما فعلت في سجدة الشكر
 محمد خلا لا ابى حنيفة وفي النوم في سجود السهو اختلاف المشايخ فيه وهو انما في سجود معتدلاً يفيض من سجود عند ابو يوسف
 وقال وهو باق لقول النبي عليه السلام اذا نام العبد في سجود يباه الله تعالى به فلو كان في سجود لا يفيض في النظر والى عبد
 روجه عندى وجبه في طاعتي فان قلت ما حال هذا الحديث قلت قال في الاسرار وهو من المشايخ وقال في البلديات
 من الزبارة وهو ذلك وقال السروجي وكتب الصاحبنا سجدة جبهه وقعت له على اصل قلت الكلام في صحته وكونه من المشايخ
 زائدة ورجحه قول السروجي ما رواه البيهقي في الخلافيات من حديث النسيب انه سجد وكلمه في سجده وادبر بين
 فان هو ضعيف وروى من سجدة آخره عن ابن عمر عن النبي بان تركه ورواه ابن جريج النسخ والنسخ من حديث المبارك
 بن فضالة وذكره الدارقطني في جعل من حديث عبد بن شاذل كما رواه عن الحسن بن علي بن هريرة بلفظ اذا نام وهو ساجد فيقول
 انظر الى عبدى قال وقيل عن الحسن بن علي بن هريرة بلفظ اذا نام وهو ساجد فيقول

اخرجه احمد في الزهد ولفظه لو اقام العبد في هوسا جارية باه الله به الملكة يقول انظر واد الى روحه عندى هوسا جاد ورومان
 شاهن عن ابى سعيد بجهاد بن وهب قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مضطرب في نوم حتى يسهو في الصلاة فانه لا يقص
 الى النبي عليه السلام انه قال صلى عليه وسلم في غير وضوء وقال تمام عيني ولا ينام قلبي وهو خصا يصلي عليه السلام قال الله
 من خصا يصلي عليه السلام انه لا ينقص وضوءه بالنوم مضطربا لا عاودت العجبة ثم سلم ولم يتوضأ وقال ان عيني تمام لا ينام
 قلبه واما حديث ابن عباس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 ولم يتوضأ واد البخاري في الدعوات ومسلم في التجرى فان قلت هذا يعارضه حديث الصحيح انه عليه السلام نام في الصلاة
 عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ولو كان غير نائم القلب لما ترك صلاة الصبح قلت الجواب من وجدين احدهما يحكي ما يعلق
 بالبدن من الحديث وغيره وسريه القلب ليس ملاصق الفجر الشمس من كل لاهو عليه كرك بالقلب انما يدرك بالعينين البصر
 ثامته والثاني انه عليه السلام كان له نومان احدهما ينام قلبه ولا ينام عيناه والثاني تمام عينه دون قلبه فكان العاود
 من النوع الاول فامته اخرى قال ابن القطان اجمع الفقهاء ان النوم القليل لا ينقص الوضوء الا المرفق فانه فرق
 الاجماع وجعل قليله حدثا وذكره البخاري ان سحن بن ابيويه حينئذ معه في هذا قال وجمعا على ان النوم مضطرب
 ينقص الوضوء قلت وعند ابى موسى الاشعري الطام لا ينقص به قال لائق بن حميد بن عبيدة وعن عبيد بن المسيب انه
 كان ينام مضطربا وقت الصلاة ثم يصلي ولا يعيد الوضوء وذهب البعض ان كثيرا من ينقص كل حال وقليل لا ينقص كل حال
 وذهب قال الزمهرى في ربيعة والاوزاعي وملك احمد في رواية وذهب البعض انه لا ينقص الا النوم الركع والساجد وروى
 بزار عن احمد وذهب البعض انه لا ينقص النوم في الصلاة بكل حال وينقص خارج الصلاة وهو قول ضعيف للشافعية
 ولا شافعية في النوم خمسة اقوال صحيح منها انه ان قام مسكاً مقعدة من المرض ونحوه لم ينقص سوا كان في الصلاة
 او غيره او سوا طال نومه ولا والثاني انه ينقص بكل حال وهذا نفسه في ابو يونس قال النوسي وناول اصحابنا انصه
 في ابو يونس على ان المراد انه نام غير متكبر فقال امام احمد بن حنبل قال الامته انه غلط ابو يونس وقال النوسي بهذا الذي
 قاله ابن حنبل والابو يونس يرتفع عن الغلط والصواب تاويله قلت المجتهد يخطئ والخطا ادنى منه الثالث ان نام في الصلاة
 لم ينقص على اى هيئة كان فان نام في غير ما غير ممكن مقعدة من الارض فتنقص الا اذا الرابح ان نام مكلنا او غير ممكن فهو
 على هيئة الصلاة سوا كان في الصلاة او غير ما غير ممكن فتنقص الا انما من ان نام مكلنا او قاعا لا ينقص الا انما ينقص
 وقال الصواب هو القول الاول وما سواه ليس بشئ وتحرر بذهب ملك على اربعة اقسام لم يوجب تقصير يوشى في النقص
 بلا خلاف في المذهب تفهيم لابي يونس على المعروف منه وخفيف لم يوجب تقصير فيه الوضوء وتكليف خفيف في تأثره في

الاصح

م هو من ابي القياس فيما هو قول الشافعي من انه قال للملك واسم ابو نور واداد ووقول ابن سنان وجابر بن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وسعيد بن المسيب ابي بكر بن عبد الرحمن بن غاربة بن زيد بن ثابت سليمان بن بشير ومكحول
 م لا نأش ابي لان التقية لم تستنجح نجس انما ش ابي لكونها ليست نجس لم يكن يدا في سائر النجاس
 وسجدة التوبة وما في الصلاة من ش ولا حديث في حق ابي فلذلك قيد النجس في الكافي بقوله وتعمية الصلوة بالانف
 وقيد بعبارة كونه لفظا ما احتراز عن تعمية النجس في الصلوة وذكر في الذخيرة ان تعمية النجس لا تنقص اعدام النجاسة منه فيجوز
 صلوة وفي فتاوى الرضائي في لزوم في الصلوة قاسما او كاعا و ساجدا ثم تعمية لارواية لما في الاصول قال سلام نفسه
 صلوة ووضوءه وفي المحيط لو قبح بعد ما قعد قدر التشبه بالخير او في سبب التشبه او بعد ما قعد ما حدث سبقه في الصلوة
 قبل ان يني نقص خلافا لفرقة في فتاوى الرضائي الثاني في الحديث اذا جازت وضوءا وتعمية في الطريق بعد الصلوة
 ولا ينقص وضوءه وتكلفه في الصلوة المظنونة والاصح انها تنقص تعمية الامام والقوم ثم بعد التشبه تنقص وضوءهم
 وان تاخرت تعمية القوم عنه فلا وضوء عليهم ولو تعمية في الصلوة على الدابة خارج السجدة نقصت اتفاقا وفي المصنف
 لا يبيد وعلى هذا الخلاف لو اتى ما خارج لم يصح ثم علما بالباطل تعمية ولو كان منه ما منعت ونقصت اتفاقا قام
 وانا قوله عليه السلام الامرين منكم تعمية فيجوز الوضوء و الصلوة بجميعها ش روي هذا الحديث عن تميمه نفس من صحاح
 مرفوعا وهم ابو موسى الاشعري وابو السليح واسمه سامة بن عمرو بن عامر بن قيس المعذلي الكوفي وقال الزهري
 روي عنه ابو الهيثم فقط ومعه الجني ورجل من الانصار اما حديث ابي موسى فرواه الطبراني في معجمه حدثنا احمد بن حنبل
 السدي حدثنا محمد بن عبد الملك الدمشقي حدثنا محمد بن ابي نعيم الواسطي حدثنا محمد بن سيمون حدثنا هشام بن سنان
 عن حفصة بنت سيرين عن ابي العاليت عن ابي موسى قال قال بنابر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس اذ دخل من فتر
 في حجرة كانت في المسجد وكان في بصره فنهض ففحك كفيه من القوم وهم في الصلوة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ففحك
 ان يعيد الوضوء والصلوة وذكره البيهقي في الخلافيات نحوه ثم اعلم بان جماعة من الثقات روي عن هشام عن حفصة عن
 ابي العاليت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت لم يقدّر البيهقي على رده الا بكونه مرسلا ولما تترك هذا المرسل تحتج بما روي
 ابي العاليت صحيح فان قيل ان ابا عمر ومحمد بن سيرين مولى الشريك كان عالما بابي العاليت والحسن بن علي قال لا يثبت
 بما رويهما فانما لا يثبتان عن ابي عبد الله بن ابي نعيم من وجوه ثلاثة الاول ان المرسلا لا تقوم به جمعة عندهم فلا يثبت
 في هذه الرواية ولا فرق بين مسلم ومرسل غيرهما الثاني لا يقع هذه الحكاية عن ابن سيرين فذلك ان ابن حنبل الكوفي لم يروي
 عنه انه راى في المنام كان اجوازا لقد است على الزنا فاخذني وصية وقال موت بحسن بن الحسن موت بعد يومين

وهو قول الشافعي
 كانت ليس بخارج
 نجس بهذا
 لم يركب حديثا
 في الصلوة لئلا
 ويصح الاستسلا
 وخرج المصنف
 وحاول عليه
 السلام لا يصح لكم
 حقيقة فليحده
 الوضوء والصلوة
 جميعا

منه فمات في شوال سنة عشرة ومانية بعد الحسن بماية يوم ذكره في العلم المشهور مع ثمانية على الحسن وترفعه على المنبر في
الثالث ان صح ذلك عنه لا يصح منه مثل هذا الكلام في حق الحسن البصري والى العاليية مع جلالتها وما كان منها
من العلم والدين الذي لا يتفق فيه ما مشتهر وخيرات يروى عن غيره انه غير ما يروى على دين الله والشفقة لا تعد
رواية مرسلها ولا من رواية قول ابن عدي انها قيلت في ابي العاليية ما قيل لهذا الحديث والافان في رواية شاذة في قول
ابن سيرين فيه واذا صلح سائر احاديثه فلما منع من صلح حديثه هذا وبهذا الحديث قد رواه غيره وكما ذكرنا وامن سند الحديث
الى انسان فقد شهد عليه انه رواه فاذا ارسله فقد شهد عليه على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينجد الشهادة على غيره
رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يجوز الشهادة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالباطل مع علة قوله عليه السلام كذبوا بآياتي فليقتلوا
سعد بن النضر واوسع ممن لا يكون قوله حجة في دين الله ومانه ذلك كان بما للمسلمين عدل في زعمه وذلك قاطع في دينه
فصل اعرج الله والحسن ابو العاليية من اعلام الدين واما الكاتبة العالية في الدين والفصل والاعظم والتقدم فالتفت
الى قول سائر اصحابه هو في العجب من احمد بن حنبل ان منعه من تقديمه في العلم بالضعيف من الحديث على هذا القياس
لهذا حكمه عنه ابن الجوزي في التحقيق وقد اخذ بالقياس من ادرك احد عشر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسئلة واحدة
كلما حجة عنه في الحديث الى التماس مع وجوه حديث واحد منها واما ملك فالمرسل حجة عنه واما حديثه
ابن جرير في فخره الدارقطني في سنة عن عبد العزيز بن محمد بن الحسين عن عبد الكريم بن ابي امية عن الحسن بن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال اذا اقمتم عدا والوضوء والصلوة فان قلت قال الدارقطني عبد العزيز ضعيف عبد الكريم يمتدح
وفيه القيل والقال الحسن بن ابي هريرة وانه لم يصح منه قلت لما عدني التسديد في غيره من منى عنه منمن قال ابن جرير
ثم قال وقيل لم يصح منه ولا يضرنا هذا الخلاف لان الحديث يقدم على الثاني ولئن سلمنا فالمرسل حجة عنه واما حديثه
عبد الله بن عمر فرواه ابن حبان في الكامل من حديث علي بن فضال بن معن عن عثمان بن ابي عبد الله عن ابن عمر بن قيس الكوفي عن عطاء بن عبيد
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في الصلوة فليقل الوضوء والصلوة فان قلت قال ابن جرير في العمل
التناهي في هذا الحديث لا يصح فان لم يصح ابن علقمة المدي وكان سمعه من بعض الفقهاء فخذت سمعته هذا بالمرسل في الحديث
في هذا الحديث بقوله حدثنا عمرو بن قيس المدي في صحيحه بالتحديث كان يروي قازالت عنه تمة التناهي في غيره من هذا
القياس وقد اخرج له مسلم وشروط المدي ان كان ممدوقا ان ياتي بعبد الله لا يصح بالشرع والا كان كما ذابوا قال ابن حبان
وبعضهم يقول فيه عمرو بن قيس اما حديثه انما هو حديث الدارقطني عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فاجل من ضرب البصر مثل الاول فان قلت قال الدارقطني ولو دبر من غيره

صلاة ضعيفان قلت قيل لا يجزئته كان الحسن عجلته سيفه قال كان له فصيل وغيره فخط منه وقال عيسى بن يحيى الراسي النخعي سمعت
 ابن عيسى يقول كنت عند السفين الثوري فذكر الحسن عجلته فخطت يا ابا عبد الله وهو عند رجليه فقال كيف ذاك قلت
 مع غيره مرة فغيره فذكر كذا فذكر كذا قال ابو جابر سفيان ذكر الحسن بن عمار بعد ذلك الا انه غير متفق عليه واما حديثه فمعه غيره
 عن منصور بن اذان عن الحسن البصري عن معبد بن ابي معبد عن النبي عليه السلام قال من قبعه في صلواته اعاد الوضوء واصلح
 فان قلت قال لم يبق معبد لا محبة له وهو اول من تكلم بالبصرة في القدر قلت في معرفة الصحابة لابن منداه معبد بن ابي
 راسي النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ثم ذكر ابن منداه مروا بالنبي عليه السلام حتى وانه بعث معبد وكان صغيرا حتى قال
 روى ابو عبيدة عن منصور بن اذان الى آخر ما ذكرنا ثم قال وهو حديث مشهور ورواه ابو يوسف القاضي واسد بن
 وغيره حافظهم من ان معبد المذکور في هذا الحديث ليس من الذي تكلم فيه في القدر كما زعم المصنفين ولم يذكر في ذلك سنة
 لينظر فيه ثم اوردنا انه انما يسمي في القدر فلا نسلم انه لا محبة له قال ابو جابر ابن عبد البر في كتاب الاستيعاب لم يلقه في القدر
 في الصحابة وقال في القدر قديما وهو اصل الربعة الذي حملوا الوعية البهنية يوم الفتح قال قال ابو احمد في الكشي وابن ابي حاتم
 له سنة وقال المنصور في ترجمته لم يلقه في القدر فاشهد له واية وقال ابن جرير انه روى مساعدا عن الحسن بن سعيد صحيح
 ايضا ما قال ابن عيسى قال لنا ابن جابر وهو معبد بن ابي جابر في كتاب التسمية الصحابة وقال الذهبي معبد بن يحيى البصري
 صحيح حديثه في الوضوء القنينة ولا يشهد له اما حديثه بل من الانصار فراه ابي بن هناد عن ابي جابر عن عبد الله بن مسعود
 بن ابي حاتم عن علي بن ابي طالب عن الحسن بن ابي جابر عن النبي عليه السلام احيى قال ابو جابر في كتابه في الاثر في الحديث
 ولم ينع عن ابي جابر وقد قال في القنينة حفاظا قلت زيادة قال هذا الراسي الانصاري زيادة عدل لا يعارضها نقصان
 من القضاة وانه من مرسل ايضا الاول مرسل في العالية وهو اشتهر ما روى عبد الرزاق عن معمر بن قنينة عن ابي جابر
 وهو عدل ثقة ان ابي تروسي في بيرو النبي عليه السلام يصلي باصحابه فضحك بعض من كان يصلي معه فامر النبي صلى الله عليه وسلم من كان
 ضحك منهم ان يصلي الوضوء ويصلي الصلوة واخرجه الدارقطني من جهة عبد الرزاق وعبد الرزاق مرسل في وجه من قال
 الصحيحين انما في مرسل النخعي ورواه ابو معاوية عن الاعمش عن النخعي قال جابر بن عبد الله البصري النبي عليه السلام يصلي
 الحديث وقال ابن شد المذكي وهذا مرسل صحيح انما مرسل الحسن بن عيسى رواه الدارقطني باسناد عن ابن شد باب
 عن الحسن الحديث وهو ايضا مرسل صحيح الرابع مرسل الزهري وانما مرسل قتادة وقال ابن سعد في الكامل وسمي هذا
 الحديث الحسن البصري ومما روى ابراهيم النخعي الزهري مرسل فان قلت روى البيهقي في سنة قال الامام احمد لو كان الزهري
 او احسن فيه حديث صحيح لما ختار القول فلفظه وقد صح من قتادة عن الحسن ان كان لا يري الضحك في الصلوة وانه لا يسمع

بن أبي حمزة وغيره من الزهري انه قال في الصلوة بعد الصلوة ولا يعاد الوضوء قلت من لغة الرازي الحديث صحيح
 جمع وقد روى الدارقطني بسند صحيح عن أبي هريرة انه قال قال اذ وقع الكعب في الارض فاحرقته ثم غسله ثلاثا ولم يجعله اذ كان
 حر جاني روايته مرفوعة الغسل سبعاً فان قلت روى احمد الترمذي وابن ماجه البيهقي عن عبيد بن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم انه قال لا وضوء الا من صليت او ربح وقال الترمذي حديث حسن صحيح فمد يدك الى عليه السلام انه لا وضوء في القنطرة قلت فانما
 هذا ترك بالاجماع لا منسحب بالاجماع فانما يجب الوضوء وان لم يوجب الوضوء والريح وكذا في الدم والقيح ان من جالس المخرج
 المقادير وضوءه ما على من يذهب اليه فاني فان عنده يجب الوضوء في مس الذكر ومس النساء والوضوء ثم لا يربح فلما لم يدل
 به الحديث على نفي الوضوء فيما ذكرنا من الوضوء بل على انه لا يدل على نفي الوضوء في القنطرة ايضا على انما نقول ان هذا الحديث
 ورد في صحيح شيخك في خروج الريح وان حكم فيه كذا لك ان في مس تحقيق الريح او الوضوء فقلت فان قلت قال انما كانت القنطرة
 حدثا في الصلاة وكان من خارج المكان فوالله لقل الطهارة سوى فيها الصلاة وفارجا كما في سائر الاحداث قلت الفرق بينهما
 انما هو ان المصلي في مناجاة الرب سبحانه والمقصود بالصلاة هما اشروع وانضوع وادبرهم مسددا على انما يصحك فيقفه فيها
 بناء على غلبة فتناسب لك تقاض وضوءه في جوارحه من الشروع اذ لا ما وجب الاشارة من التخييل ما وجبه والمعاذ لا يتوهم
 خارج الصلاة ولان من بلغ هذه الغاية من الصلوة ربما غاب عنه فاشبهه نوم المصطفى فجعل حدثا في الصلاة لا يوجب اعادة
 عليه الصلاة ولان الفصل الاول على خلاف القياس بل هو على الحقيقة موقوف فلا عمل فيه لم يجعل حدثا خارج الصلاة ولا
 صلاة لا يوجب اعادة وجبة الصلاة فان قلت لم يكن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم به ولا ركبة ولا محقرة فكيف وقع
 فيه الضرر قلت المروا بالخير فقرة عند أبي يحيى فيه المظهر وليس في اكثر ابي بيته انه كان يصلي في المسجد يجوز ان يقال كان يصلي
 في غير المسجد وفي الموضع الذي كان فيه ركبة والذي فيه ذكر المسجروا به ابى موسى وهو عدل ثقة مشتهر فمروا فان قلت
 هذا لا يصح باقتبا انه لا يتوهم على صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة ثم قد تم قصدا خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 قلت كان يصلي خلف الصحابة ومن غيرهم من المنافقين في الاعراب الجبال وهذا من باب حسن الظن بسلامة النبي صلى الله عليه وسلم
 فيمنع الصغار بمصومين للمكابر على تقدير كونه كبرية فان قلت ذكر البيهقي عن الشافعي انه ثبت حديث الصلوة في الصلاة
 وقال وقال ابن جبري قال احمد ليس في الصلوة حديث صحيح وقال الذهبي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة غيره
 وقال احمد حديث الاممي الذي وقع في البئر مخرج وما وجدته ابى العلية وقد اضطرب عليه فيه قلت فذهب الى ان
 ان المرسل اذا رسل من وجه واستد من جهة اخرى يقول به وهذا الحديث رسل من وجه وهنه من طريق فيلزم من ان
 وقال ابن جبري كان يلزم للمالكين انما فيه حديثه في قوله تعالى يخرج عن امر الله قلنا انما فيه حديثه في قوله تعالى يخرج عن امر الله

وعلى تقدير انهم لا يتجوز به ما قيل ان اقل احوال ان يكون فيه فاواحد عشر اعميق عند مقدم على القياس في ذلك
عليه في هذه المسئلة ولوجب منهم ان يقولون لعلمائنا اصحاب الراي والقياس من ينسبونهم الى ترك كثير من الاماويل
بالقياس وهم تركوا اشد اثاره واجامته من الصحابة ابينا هذا عشرة فارسه جماعة من المتابعين للبار ومعلوم بالقياس والاول
احمد والذهي نفى وماروا واصحابنا اثبات وهو مقدم على النفي على اننا نقول عدم علم شخص لا يكون حجة عليه
قبليه ومثله من ابي ثعلب في الحديث الذي علمه الصحابة والاتباعون لان واية من كان حروفا بالغة والفقهاء
في الاجتهاد كابي موسى واصحابه هم ترك القياس من ابي القياس الذي ذهب اليه الشافعي وغيره والاشرك
اسي الحديث المذكورم وروى في صلوة مطلقه من ابي كاتمه من فقهاء عياش اسي على الصلوة المذكورة فلا يصحح الصلوة
البنائة وسجدة التلاوة وصلوة الهوى والصلوة الباني بعد الوضوء على احد الروايتين في صلوة التلاوة فان اوفى بالقياس
في جميع ذلك وقوله الاثر في اخره في الحقيقة جواب عن قياس الشافعي على صلوة التلاوة وسجدة التلاوة
كما حققناهم والفقهاء ما كان سموه عالما في حديثه واثارنا الى تعريف الحقيقة التي نفس الامارة والوضوء فيها
هم والضحك اكون سموه عالما في ابي الضاحك اكل عليه قوله لانه لا يقوم ان الضحك هم دون جبرانه
او ان السبعة من كان تركهم وسدس ابي الضحك هم على اقل من شمس حديث جابر بن ابي ان الضحك هم بالصلوة
دون الوضوء من ابي ابي تفضل ثم افرق بين الحقيقة والذكر ولم يذكر القسم لانه ليس فيه دلالة للصلوة ولا ينافي قوله
هنا نخل وروى الطبراني وابو يعلى الموصلي والدارقطني من حديث جابر بن ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح
باصابعه الصغيرة في صلوة فلما انصرف قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قم ببيت وانت فصل قال انه مرفى في بيته
وعلى جناحه فبما ضحك في قبة من وهو راجع من طلب القوم وفي سجدة الطبراني ذكر جبريل عليه السلام مكانه كليل جليل
ثم يسوي في الحقيقة العدة النيسان السوسا بانه هنا اول اول وطلب التمسك ايضا دون لانه انما قال قيل بل هو الاول
في الفصل ايضا في الامور الصلوة بغير وضوءه وقولنا قال ابو موسى الاشعري والسجدة من ابراهيم بن ابي سفيان
ومحمد بن ابراهيم الاوزاعي ومحمد بن ابي جعفر لواقع من اتوا فضل التي عندهم اصحابنا لم يذكرها صاحب الحديث منها
معانة لا يفتقر الوضوء عندنا وهو قول عمر بن الخطاب على بن الخطاب عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعمر بن
وزيد بن ثابت وخنيفة بن الحارثي وعمران بن الحصين ابي الدرداء وسعد بن ابي وقاص عند اهل الكوفة وابي هريرة
في روايته عنه كذا احكامه ابو عمر بن عبد البر ومن التابعين الحسن البصري سعيد بن المسيب بن ابي حنيفة السفيان الثوري
وقال الطحاوي لم يعلم احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انتي بالوضوء منه غير ابن عمر وقد نال في ذلك اكثر

ومثله يترك القياس
والاخر وجه في صلوة
فقطت عليه او القصة
ما يكون سموه عالما في رواية
والغرض ان ما كان سموه
لا يكون جبرانه وهو
على ما بين في الصلوة

اصحاب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم و قال انما نفعی واحد و داود و یحییٰ بن یوسف و منہ و اختلف اصحاب ملک و ذلک منهم
 من شطب اللذہ و باطن الکلف و منهم اولیٰ لبک فی العدد و ان النسیان مروی عن ملک و داود و قيل الوضوء منہ سنتہ
 غیر واجب ہذا الذی اقر علیہ قول ملک عند اہل العرب الروایۃ عنہ فخطبہ فیہ لعمریٰ کہ حدیث مشرقہ بنت صفوان
 بن یحییٰ عن عائشہ و ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال من مس کمرہ فلیتوضا و رواہ ابو داود و النسائی و ابن ماجہ
 و احمد و الترمذی و صحیحہ و لم یخرجه الشیخان و رواہ ابن خزیمہ و ابن حبان و الحاکم و ابن ماجہ و ابن جریر و ابن کثیر
 انہ اصح شئی فی ہذا الباب صحیحہ الیضا یحییٰ بن یحییٰ عن فیما کذا ابن عبد البر قال البیہقی ہذا الحدیث رواہ لم یخرجه الشیخان و خلا
 وقع فی سماع عروۃ عنہما و من مر و ان فقد استجاب جمع روایۃ و اتفق البخاری و ابن ماجہ و ابن کثیر و ابن کثیر و ابن کثیر
 بکل حال و اجاب عن ملک ان طریق حدیث ابی داود و النسائی عن ملک عن جیب اللہ بن ابی بکر بن محمد بن عمرو
 بن خزیمہ عن عروۃ بن الزبیر قال دخلت علی مروان فذكرت ما لیكون عند الوضوء فقال مروان ان خبرتني بشيء كنت قد سمعته
 ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال من مس کمرہ فلیتوضا و طریق الترمذی ابن ماجہ عن ہشام بن عروۃ عن ابیہ
 عن مروان عن بشیرہ و ان فی الاسناد الاول ابی بکر بن عبد اللہ قال سفيان عن عبيدة بن عبد الله بن ابي جابر عن
 لم یكونوا يعرفون الحدیث و قد راينا ما یحدث عنہم سخرنا فیہ رواہ الطبرانی باسنادہ عن ابن عیینہ ثم اخرجه لا و لا و لا
 استثنی الزہری حدیثی ابو بکر بن محمد بن عمرو بن خزیمہ قال فثبت انقطاع ہذا الخبر و ضعفہ فی السنن الثانی فان
 لم یسمع ہشام من ابیہ ہذا الحدیث و قال الطحاوی انما اخذہ ہشام من ابی بکر بن محمد بن عمرو بن خزیمہ حدیثی عروۃ
 فخرج الحدیث الی ابی بکر فان قلت یسئل علیہ روایۃ الترمذی عن یحییٰ بن سعید القطان عن ہشام بن عروۃ
 قال ان خبری ابی عن بشیرہ و کذا و اتیہ احمد فی مسندہ حدیثی یحییٰ بن سعید عن ہشام قال حدیثی ابی
 ان بشیرہ بنت صفوان ان خبرتہ قال البیہقی فی سننہ رواہ یحییٰ بن سعید القطان عن ہشام بن عروۃ عن ابیہ فیضع فیہ
 بسام ہشام من ابیہ قلت اخرجه الطحاوی ایضا من خمس طرق عن ہشام بن عروۃ عن ابیہ عن بشیرہ ثم قال ان ہشام
 بن عروۃ لم یسمع ہذا الحدیث عن ابیہ عروۃ ثقہ ثبت لم یکن یطعن شیئ الا بعد ما راہی العراق فانہ انبط فی الروایۃ عن غیر
 ابیہ فاخرجه ذلک علیہ اہل بلکہ و کان یثبہ انہ ارسل عن ابیہ ما کان یسمیہ من غیر ابیہ قال ابن خراش کان ملک لایضاه
 و کان ہشام صدق فایدخل اخبارہ فی الصحیح یعنی ان کانہم علیہ حدیثہ لابل العراق و البیہقی علی الطحاوی منسب
 ہشام الی الترمذی فقال و ابن کثیر و ابیہ عن ابی بکر و ابو بکر ثقہ ثبہ عن کافۃ اہل العلم باحدیث انما یضعف الحدیث
 بان یسئل الثقہ بنیہ و بن من ہو ثقہ مجہول او ضعیف فاذا او ضل ثقہ معروفا قامت بالحدیث قلت اعترف البیہقی بالتسلسل

في الحديث المذكور ولكن تحمله على الطحاوي الذي وعده الى ما قاله وكيف يقول هذا ولا يخلو من التماسين ان
بين الراوي وبين الراوي عنه واحد واكثر سواء كان الواسطة ثقة او ضعيفا فانظر الى تشييل ابن الصلاح في رد المحتار
ترى في محله ما قلنا على ان الحديث قال ابن خزيمة ابو عبد الله الحافظ قال سمعت ابا منصور الغساني يقول سمعت الفضل بن
الشعراني يقول سمعت احمد بن حنبل يقول عني يحيى بن سعيد بن شعبة قال لم يسمع هشام بن عمار في حديث ابيه في مسند الكوفي
قال يحيى في سالت هشام فقال اخبرني ابي بهذا شعبة صرح بان هشام لم يسمع هذا الحديث من ابيه عودا فكيف يكون كذا
سمع من ابيه معارفا نقول شعبة انه لم يسمع اياه فان قلت رواه عن عودا ايضا غير الزهري وغير هشام معهم ولا الطحاوي
حاشا لمحمد بن حجاج وربع الموقوف قال ابن خزيمة قال حدثنا ابي ابيدة قال حدثنا ابو الاسود ثمة مع عودا وكثير من شيوخه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت اجاب الطحاوي فقال كيف يتجهون بان لم يسمع عن الطحاوي مرضى لذلك في بني مينا
وانه لا يجعده خبره كما في الحديث في هذا قال المصنف فان قلت ابن ابي عمير مرضى عن الطحاوي انما يتجه في موقوف
من كتابه فيكون الحديث صحيحا عن ابي هذا الطريق قلت لا نسلم انه يتجه به ولكن نكره في المتابعات ولكن سلمنا انه يتجه به انه
ثقة عنه في الحديث ضعيف انما يكون الحديث على عودا في طريق هذا الحديث والفيضان عودا لم يسمع بحديثه بشيئا
لم يعبه به ولم يفت اليه ذلك الا يكون بثقة عنه ومن لا يؤيد مثل ذلك علمنا وكوننا انفرادا بهذا الرواية
مع عموم الحاجة الى حفته وما بال سؤل الله صلى الله عليه وسلم لم يقل يا ابا عبد الله الصباية ولم يقل يا ابا عبد الله
انما قاله بين يدي بشرة وقد كان عليه السلام يهاب من الغدر في غارها واما كون مروان ليس حال من يجب القبول
عن مثله فانه خبره على مروان عن بشرة ورواه عنه فانه كان خبره مروان عنه غير مقبول فغير شرطية اخرى ان يكون
مقبولا فان قلت مروان اتج البخاري على ما ذكرنا قلت لا يلزم من ذلك ان يكون ثقة عنه عودا واما عودا
خبره وعلته فيه فان قلت لعودا وليا ما عين خرج على عبد الله بن الزبير فان قلت قال ابن خزيمة مروان لم يعلم ان خرج قبل
خروج علي بن الزبير ولم يكن قط اتي عودا الا قبل خروجه على اخيه لا بعد خروجه قلت لا دليل على هذا لا يحصى فاذا قام
دليل على غير فيه وارجو ان يعرج الترمذي في هذا الحديث هو انه يعارضه قول يحيى بن معين قلت ثلاث امارات لا يصح هذا
حديث عن سؤل الله صلى الله عليه وسلم منها هذا يحيى بن معين هو العادة في هذا الشأن اليه المرجع في التصحيح والضعيف فان قلت قال
بعض من عند تعصبا فاسد من اجل هذا الزمان سئل بعض الفقهاء عن يحيى بن معين انه قال ثلاث امارات لا تصح حديث
مسند الزهري ولا صحيح الا بولي وكل مسكر حرام وقال يعقوب بن ابراهيم في بعضه في الايعرف هذا عن ابن معين قلت لم يقل الدليل
على ذلك حتى يظهر فيه على ان اللغات مقدم على النفي وبذلك يجب عرج الراجح في ايضا ان هذا لا يثبت عن ابن ابي عمير

واجواب عن قول البخاري انه صحيح في هذا الباب ان مراده بوعلى كلامه اصح من غيره ومن اعادوا الباقى قد استمر
 ابن عمر بن الخطاب عن البخاري تصحيحه وليس كذلك فان البخاري لو روى به لخرجه في صحيحه ولم يخرج به ولو لم يرد
 من رواه وسئلنا بثبوته فتاويله من بائع ميل من المذكور كناية عن البول لان من جمل من كره علة قوله تعالى او فجارا منك
 من الخلق وكفى به عن الحديث او يكون المراد من قوله عليه من غسل اليدين كما في قوله الوضوء قبل الاكل نفي الفقر قلت قال
 ابن حبان لم يغسل اليدين في انكانت العرب تسمى غسل اليدين وضوء على ان في حديث بشرة فليقو وضوءا وضوءا للصلوة
 قلت تصحيفه الطحاوي جعله قطعاً كما ذكرنا وعلى كل تقدير حديث بشرة معلول وقال في الامام محمد بن البخاري معلول
 وقال ابراهيم الحزلي حديث بشرة يرويه شريك بن شريك وكان يتيقرون ذلك مثل هذا ما اذا احدثوا لم يروى بشرة بشرة
 عليه هذا نقل ما ثبت شهادتها اتمام الدين الصلوة والصلوة بالوضوء فلم يثبت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقيم هذا الدين
 الا بشرة وبشره قال وحديثه في جماعة وقال به جده ابو جعفر يروي في وهم او حيف لم ينقص وضوءه في نفس
 انه لم يروى عنه وروى عن عمر بن الخطاب في كتابه ما رواه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ويروى ان السكوني يروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وروى موسى بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وابن عباس عن سعد بن ابي وقاص عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فحدثني ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ايضا ومحمد بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 يحيى بن سعيد بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليه السلام فيقول من فرج فليقو وضوءا وفيه يحيى بن ابي فرقة مروي باللفظ ورواه ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 عن ابي حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افضى احدكم بيده الى فرجه وليس بين يديه ماء ولا حائل فليقو وضوءا
 ورواه الحاكم في مستدركه ورواه احمد في مسنده والدارقطني في سننه والبيهقي في الباقى واللفظ فيه من نصيبيده الى فرجه
 وليس من خارجا بل قد وجب عليه وضوء الصلوة وفيه يزيد بن عبد الملك قد اخطا العلماء القول فيه فقال ابو زرعة
 واقوى الحديث وقال النسائي مروي وكذا الحديث وقال ضعيف سند الحديث واحاط به فاذل عرفنا تساهل الحنابلة
 والحاكم في الصحيح وحديث مروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من فرج فليقو وضوءا وذكره ابن الاثير في الصحاحيات ثم ذكره في الحديث ثم قال قيل لابي

الاصح

[illegible]

لأننا حال من الدابة وقوله من نفع من خبر المبتدأ فان قلت المطابقة شرط بين المبتدأ والخبر في التذكير والثانية قلت
 التقدير هنا خروج الدابة التي تخرج من الدبر نفع لان النقص بالخروج لانفس الدابة فانهم من ان خرجت من ارض الدابة
 والافار في فان خرجت تفسيره من اس البحر او سقط الجسم منه لان نقص من لان من الخارج ليست بجمته وما عليه دليل
 وهذا النقص في سبيلين معقوف في غيرهما فاشبه بالخارج من البحر انما في عدم النقص من الخارج من الدبر لفساد في نقص الوضوء
 هم والمراد بالدابة الدودة من انما فسر الدابة بالدودة لان الدابة ما تدب على الارض بما يتوجه ان المراد بها ما يدل
 البحر كالذباب فيخرج منه فانه لا ينفق نفسه ببيان ذلك قال الاترازي انما فسر الدابة بعد ان ذكر ما يحمله والنقص بالتدبر
 ودودة تخرج لانها يغيب فقط محلها ثم فسر بانهما تشبه بعض الدابة وهي الفرس والحصان من الدبر او اس البحر ونزول الدابة
 في اصل النافذة اسم كل شئ في الارض ثم قال الاترازي قال بعض الشارحين جدت بخط نقطة انما فسر الدابة بالدودة لان
 اسم الملبس على وجه الارض فلو لم يفسر بها لكان لقائل ان يقول المراد بالدابة هي التي تدخل من الذباب في البحر
 ثم تخرج فاما التي تتشابه في كان انتشارها من الدم وغروها كخروج الدم فيقضي بها الوضوء في غير سبيلين كما اذا خرج من
 سبيلين هو او بكنى وجبت بخط نقطة الى آخر ما ذكرنا قلت نظر الاترازي الى اول الكلام من غير ان يستوفى ما قاله
 السننات ثم شنع عليه بهذا التنوع وليس وجه لانه قال مبريد بجمته هذا التفسير ما ذكره شمس الائمة السخسي في تحليل هذه
 المسئلة بعلتين في اجماع الصغير بعد ما ذكره من خروج البحر فقال بخلاف الدابة التي تخرج من الدبر لا يخرج من قاع بلية فبالنظر
 الى العللة الاولى يجب ان لا ينقص الوضوء بالدابة التي تدخل لدبر ثم يخرج لانها لم تستحل من الغدة وكذا بالنظر الى العللة الثانية
 ايضا لانه قيد بالبلية وتحتل ان تخرج بغير بلية والدليل عليه ما ذكره في المحيط انه اذا دخل الوضوء في دبره وطرفه بيده ثم خرج
 فيه البلية نقص من ان لم تكن البلية فلا وضوء عليه فاذا كان الامر كذلك كيف بوجه الاترازي ان الشيخ تشنبا غير موجه
 سعة الغير المعرفة بقوله لان الذباب الدار الى آخره فيعلق كلامه وليست عنه تفسير حتى يتوصل الى التشنيع الدبر
 وهذا اشارته الى الفرق بين المسلمين هو قوله لان النجس ما عليه ما ش او ما على الدودة لا يقال ان المصنف ناقص في
 لانه قال فيما مضى لا يكون مثالا يكون نجسا وبهنا قال لان النجس ما عليه لاننا نقول هذا على قول محمد والذي هناك على
 قول ابي يوسف وجوابه وقال الاكل ويجوز ان يقال الملق النجس على ما يخرج من البحر بطريق المشاكلة لما كان بالنسبة
 الى الدبر بخلاف ذكره في الخروج فقط انما قال الاترازي ويريد به حقيقة اللغو لا المشبهة فيكون معناه جزا كان النجس
 اللغو في قليله حدث في سبيلين في غيرهما قلت هذا كلام عجيب فمن تأمله فيقع على خساد وذكر السفن في هذا المأثرة اوجه
 منها على تقدير الشرطية وهو لو كان ثمه نجس فهو ما عليه ما ذكره عليه الاكل فقال وهو غير صحيح لان على تقدير الشرطية ان كان

على خرجت
 من رأس
 المخرج سقط
 اللحم منه
 لا ينقص
 والمراد بالدابة
 الدودة لا
 لان النجس
 ما عليها

والاصح غسل اليدين والاكبر والاغنى عن غسل الاكبر معي انه مقدّم على الاكبر ثم ترتيب غسل عليه باصبعها انما هما رتان تخلقا
بالبدن هم وفرض غسل يمين يمين اي مفروض غسل كما يقال هذه اليد لهم ضرب لا يبرأ من مضروبه ولو ادعى الاستسقاء
والاعطفت على قوله ففرض الطهارة هم المضمضة والاستنشاق شش قد تفسرهما في فصل الطهارة ثم غسل اليدين في كل مرة
وغسل الشئ بماء من الماء الذي غسله به او الماء الذي غسله به ان فرض غسل ثلاثة منها المضمضة والاستنشاق وقيل في كل
واحد من بين اليتي واثنين وهو مذاهب ابن عباس وغيره من الصحابة وهم وعند الشافعي جاستان في شش اى في غسل وجهه
قال لك وسكاد ابن المنذر عن الحسن الصبري الزهري في الحاكم وقد تبادر ورعيه يحيى بن عبيد الانصاري ورواية عن عطاء
واحمد في رواية وفي رواية اخرى في المشهور انها واجبتان وشهدان بصحتها وهو مذاهب ابن ابي ليلى ومحمد وسحق وقال
ابو ثور وادبو صيد وادو الاستنشاق واجبة الوضوء ونسأل من المضمضة وهو رواية ثالثة عن احمد وقال ابن المنذر وقول
هم فعوله عليه السلام عشرة من الفطرة شش هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وادبو وادو وابن ماجه في الطهارة والترجمة
في الاستسقاء ان قال حديث حسن والسنائي في الزينة كلهم عن مصعب بن ضبيب عن بلقي بن صيب عن عبد الله بن
عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفطرة قص الشارب اعفار اللحية والاسنشق قال وتنف
الابطوط حتى العانة وتغسل المار قال مصعب بن نيت العاشرة الا ان تكون المضمضة واخرج ابو داود وابن ماجه عن
علي بن ابي حمزة عن سلمة بن محمد بن عمار بن ابي عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
والسواك وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابطوط والاستسقاء وغسل البراءم والاستسقاء بالماء والاختتان رواه احمد
في مسنده والطبراني في معجمه والبيهقي في مسنده وشرح الكتاب المشهورون لم يذكر احد هذا الحديث بحجة ولا ذكره من ادوا له
حاله واجب من كل كلمة في هذه العشرة ثم منها في الاراس ونحوها في الاراس والفرق والسواك والمضمضة وال
وقص الشارب التي في الجسد اختان مطلق العانة وتقليم الاظفار والاستنجاء بالماء وذكره الفرق ولم يذكره الحديث
المذكور واعفار اللحية ذكره في الحديث المذكور وذكر الاختتان في حديث ابي داود وقوله عشرة من الفطرة مبتدأ خبر
فان قلت عشرة كيف يكون وقع مبتدأ وقد علم ان العدد اذ ذكره ويريد المحدث وهو غير علم وهو منصرف لقولك عند ستي
لان المراد بهذه الستة هو المعد ولا العدد لان العدد ليس بنا يكون وقع مبتدأ قلت لانه اريد بالمعد المعرف فيكون
يقع مبتدأ وقد علم المعد اذ ذكره ويريد به غير علم فهو منصرف لقولك عند ستي لان المراد بهذه الستة هو المعد فيكون
لان المعد ليس بنا يكون عند ستي وان اريد بالمعد فيمثل ان يكون تيمم البراءم او الذنير او غيرهما فان كان كذلك يكون قد علم
او اريد بالمعد المعرف يكون لما في غيرهن من اللحية والتاميم لقول عشرة من الفطرة ثم منها منصرف لعدم التاميم ثم انما

وذكر من غسل
المضمضة
والاستنشاق
وفصل سائر
البدن ومنه
لشافعي
همكتا
فيه لقوله
عليه السلام
عشره الفطر

انه ليس بهم جمع وهو نحو خصال والتقدير عشر خصال من الفطرة وقوله ان عشر وانواته اذ افسرهم بجمع اسم مذكر لثلاث
 بالثلاث ثلث من التمر وعشر من البل واذ كان المعدد وما يذكر ويؤنث كمال وصين لسان يجوز تركه وشأنه نحو ثلثه احوال
 وثلث احوال ويكون الوجوه في اسم جنس في اية بالتا كتركه ونخل فيقال ثلث من البقر وثلثه من البقرة والفطرة السنة وتاويله
 ان هذه العشرة من غير الانبياء عليهم السلام الذين انما ان تقدمي بجمع اول من امر بها ابراهيم عليه السلام وكلهم ممن للتعريف لسان
 كثيرة والافعال من اعني وثلثه في معنى يقال ان معنى الشئ اذ اكثر واذ من كل معنى الذرع واعفاء للجملة ارسالها وتاويله بقوله
 والسواك اسي واستعمال السواك قوله والاتقان في المار بالحق والصا والمعلمة وقوله وكيع بانه الاستنجاء وقال ابو بصير عنه
 اتقان البول سبب استعمال المار في غسل يداك وقيل هو الاستنفل كما في رواية الى داود والاخرين قالوا لجملة الاستنفل
 نضح الفرج بما قيل بعد الوضوء يعني عنه السواك قال ابن الاثير انه روي استنفل من الفار والصا والمعلمة وقال في فضل الفار
 قيل لصوابه بالفار قال المراد نضجه على الذكر من ثم نضح المار لتقليل جفنة ومجمعة انقضى وقال النوسي في شرح مسلم في الذي
 ذكره شاذ وهو اب هو الاول قوله ونسبت العاشرة على المصلحة العاشرة والاستنسا استعمال السجدة وروى الموسي والاروا
 حلق العانة غسل البرج لفتح البار الموحدة وبالحجم سبع برمة بضم الباء في عقد الاصابع ومفاسلها كلها وغسلها
 من البرج وقال الخطابي انه الواجب بين البرج واما الفرق الذي ذكره الشرح فقد وقع في رواية ابن عباس انه اذ
 عنه انه قال غسل في الرأس فذكر فيها الفرق ولم يذكر اعفاء اللحية والفرق بالسكون معصية من في شعره اذ جعله في قتيق وقد
 انفرق شعره في مفرقه وهو سطر السنة اصله من الفرق بين الشقين في المطاع وكانوا يفرقون بالتخفيف سنة وقد ثاب
 بعضهم ثم علم ان الحديث المذكور وان كان مسلم قد اخرج به فقد ثبت في رواية مسنده طين ان احد من جهة مصعب فانه قال انما
 فيه سنة لشكر الحديث وقال ابو حاتم ليس بقولهم ولا يحد كونه في ان سليمان السني رواه عن لمق بن جبيب عن الزهري
 مرسل بذكر اواه النسائي في سننه ولا بل اربعين الحديث لم يخرج به البخاري ولم يلتفت مسلم اليها لان مصعبا عنه ثقة والشفقة
 اذا وصل حديثه بقدم وصلى على الارسال هم اسي من السنة ش هذا التفسير الفطرة وليس من الحديث ولا فطرة معان معني
 دين الاسلام ومعني الخلق ومعني الاختراع والابداع وقال الخطابي خبرنا اكثر العلماء بان سنة وقال ابن الصلاح هذا مشكل
 لبعضني السنة من الفطرة في اللغة فعل فعل وجهه ان اصله سنة الفطرة اذ بها فخذت المصنف وتقيم المصنف اليه مقامه وقال
 النوسي تفسيره بان سنة هو الصواب فعني صحيح البخاري عن ابن رضى الله عنه عن النبي عليه السلام قال من السنة تعقل الشاة
 وتعت الابط وتقليم الذفار ثم ذكر فيها ش اسي في الفطرة التي هي السنة هم المصنفه والاستنفاق ولهذا ش
 اسي لابل كونها من السنة كما كانت في الوضوء ش عنده وعندنا ايضا وعندنا حمزة بن في الوضوء فقولنا

اي هو السنة
 وذكرها
 المصنف
 ولاستحقاقها
 ولهذا كانا
 سنتين
 في الوضوء

وكونا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفوا انفسكم اي اغسلوا على وجه البياضة وانجب يستوي فيه الواحدة الاثمان والجميع والذئب
 والموتى لانه احرم من غير الحي المصدة الذي هو الانجاب يقال انجب يعقبن وانجابه الاسم وهو في اللغة العبدية والانس
 جنبا لانه منى ان يقرب من اضع صلوة مالم يتطهر وقبل الجانية الناس يتطهرون قال جبهري يقال انجب لرجل وانجب ايضا انجم
 قلت انجب صفة مشتقة وهو الذي يجب عليه غسل بالجماء وخرج المني ويحب على انجاب جميعه قوله فاطمه ويعتبر امره بالجماعة
 لله واغفلنا قصد الاذغام قلت التار طار فاذ غم في الطار وتجلبت بهزة الوصل معناه طهر وايدكم قال التار من حمله الله
 في شمره قوله فاطمه و امر بالاظهار فكانت نجاسة لو كانت كذلك ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفوا و امر بالاظهار ثم شره بقوله
 قوله امر بالتطهر فصر المار ان اصله طهر فاذ غمت التار في التار يقرب الخرج وتحي جبهة الوصل ليس بهال ليطق فصلا
 الله وقلت خال الخلع التي غمرنا عليها كذا ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفوا وهو امر بتطهير جميع البدن لا بتغييره
 فان كان الذي نقله من لفظ المصنف يكون قصد الاشارة الى ان قوله فاطفوا من باب الفعل الممن باب لا فتعال ايديل على الكف
 والاعمال ومعناه ان الفاعل يتعاني ذلك الفعل فيحصل فيه غير غارة من الشجاعة وكلف نفسه يا ما ذلك لك على عيسى الكلف ثم
 شرح التار منى منها بقوله وبعض من خبره له ولاد يقره بالاظهار وما ذلك الا امر بانه من العرية والمصنف يرى من
 قلت هذا التنصيص بارو وهو تنصيص من الخبره لانه في قوله فاطفوا ذلك التنصيص عليه من باب لا فتعال لان
 الاظهار فقلت التار طار واذ غمت الطار في الطار على ما هو القاعدة وهذا الباب ايضا يدل على الكلف والاحتمال ليس كسب
 فلذلك كما في قوله تعالى لما كسبت عليها ما كسبت بكلمة طه وليست بكلمة الامام ما كسبت على وكسبت
 مشكلة الامام ثم قوله والمصنف يرى من عتبة ابرو من تنصيصه بغير وجه لان الذي قرأه بالاظهار على امر كسب غليظة انزل خففة
 او ذكر خلاف ما في الغليظة القواعد من المصنف بغير وجه حتى يبرأ من المصنف هم وهذا امر بتطهير جميع البدن من اى قوله تعالى
 طهر و امر لتطهير سائر البدن في حق انجب حتى تجب عليه المصنفة والاستنشق وايصال التار الى ما بين السرة وتحريرها فام
 وقد روى ابو داود والترمذي وابن تيمية من حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة
 جناة فاغسلوا الشعر واتقوا البثرة فانه ظاهر المصنف غلب جميعا ولنا انجاصا على فرقة المصنفة والاستنشق في غسل
 وشع الخصال من على اصحابنا وقال عليه السلام من حج فغسل فرقة المصنفة من اجنابه ان غسل القدم من الشرة وهذا خلاف قول ابى
 لان البثرة عند من غفر من البدن و دخل القدم والافان ليس من اجنابه قلت ليس كذلك فان اصحابنا اجتنبوا الفرقة والاستنشق وانجاصا
 بقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جناة وفي الافان شعور واما المصنفة فان القدم من ظاهر البدن يدل على ان لا يقع فيهم
 فيطلق عليه الطهارة على البدن فاما اعتبار الفرقة لا باعتبار ما قاله السخا في من شتمني من لك ما يعذر ليعصال المار اليه

ولنا قوله تعالى وان كنتم
 جنبا فاطفوا انفسكم
 وهو تطهير جميع البدن

الان فاقعد رايصال الله
اليه خارج بخلاف الوضوء
لان الواجب فيه غسل الوضوء
والواجب فيه اجتهاد
والمراد بما دوى حالة
الحديث بدليل قوله
عليه السلام انهما
راضان في الجنبات
مستتان في الوضوء

من البدن بقوله هم الا ان ياتبعه رايصال الماء اليه فاجاب عن مقتضى النص من اى مقتضى النص فمناوله جميع الباطن والظاهر
اسم لظاهره والباطن قسط اهل التعذر في مكان غسله لان تكليف باليد في الوضوء تسهيل كما يقطط الفاسر ان كان جرحا او جرحا
الماء والافق والفهم من غسلها فانها يغسلان عادة وعبادة لغدا في الوضوء وفرضها في النجاسة حقيقة قتيلا ولها الامور
واما القياس فلهذا راد وقال المار فيها والمسعى كالتعذر لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي غسائها من الحج
ولمذا لا يغسل العين في الحكي بالكل النجس روى ابو داود والترمذي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم انه قال تحت كل شعرة جنبات فباد الشدة والقوة البشيرة وروى في غسائها الفرق وعن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم من ترك موضع
شعرة لم يصيبه الماء فصل بذكر كذا في النار قال فمن ثم عادت شعري كان ثلاثا وكان تحت شعرة واه ابو داود واحمد وغيرهما
باسناد حسن روى ابو داود عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تستنشق
من غبابة وروى ايضا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستنشق الا كان من ماء بارد فمقتضى الاستنشق في الماء بارد فمقتضى الاستنشق في الماء بارد
في الجنبات بمجمل الوضوء في الجنبات في الشافعي انفس بالوضوء لان الواجب فيه من اى في الوضوء غسل الوجه والجميع
البدن من الماء واجبة فيها من اى غسل المصغرة والاستنشق هم منفردة من اى بعد مته واهل التطهير يجعلون
الاحد خطا ومما وعد ان اهل لبطا ومته واهل المصغرة والظاهر وجواب بعد مته هم والمراد بما دوى حالته الحديث من
جواب عن حديث الشافعي بحجابه الوضوء من المراءى من كونها منيت في الوضوء دليل قوله عليه السلام انها فرضان في الجنبات
مستان في الوضوء من لم يذكر احد من اشرار جعل هذا الحديث وانما قال لا تزا في تتبعه الا لكل بر ايل روى عن ابي اس
وجابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انها فرضان في الجنبات فغسلان في الوضوء ولفظ الاكمل نشان
في الوضوء وقال السروجي واما قول صاحب المداية دليل قوله عليه السلام انها فرضان في الجنبات مستان في الوضوء
فلا يعرف قلت روى ابو داود عن ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المصغرة والاستنشق
للجنب ثلاثا فرفيعة واه احكام في المستدرك ونقطة قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصغرة والاستنشق للجنب
ثلاثا فرفيعة وقال الحاكم في المستدرك في الوضوء بركة ابن محمد بن علي وروى عن يوسف بن ابي داود عن ابي داود
وقال ابو داود عن ابي هريرة بركة بل لم يحدث بغيره وروى في الحديث وقال البيهقي واه الثقة عن سعد بن الشوري
عن خالد بن ابي داود عن ابن سيرين مرسل واه الشافعي في الدين بن الامام وقد روى هذا الحديث موصولا عن النبي صلى الله عليه وسلم
بركة اخرجه الامام ابو بكر بن الخطيب من جهة ابو داود عن ابي بن محمد بن يحيى بن مهران السوق حدثنا سليمان

في الخارج فاما ان توجد في الاصل او في غيره فذلك فاسد لما ذكره وقال تاج الشريعة ويزيل نجاسته برفق اللات واللحم والانس
 لا ينعث ان تكون تحت ان يكون فذكره بالمنونة اولى ثم ذكر وجوب الدلوية كما ذكرناه قلت هذه الكلمة تكلف منكم لان مثل
 اذا وقع في الكتاب او في كلام الجنب على الله عليه سلم الذي هو ارفع احتمالاته في غير ما هو يوقف على الصواب في
 على منج الصواب بيد بالاصواب ثم ثم يتوارى وضوء للصلوة من شىء بالنصب عطف على ان سدا رمي مثل وضوء للصلوة
 انما قاله بكذا لئلا يتوهم ان يرد به غسل اليدين الى المرفقين لانه قد يسمى وضوءا كما في قوله عليه السلام الوضوء قبل الطعام يغفر
 الفقر وقبل استنزاه عاروى الحسن بن ياد عن ابي حنيفة ان الجنب يتوضأ ولا مسح راسه لانه لا فائدة فيه لوجود راسه الى
 من بعد ذلك بعد معني المسح بخلاف سائر الاعضاء لان السيل هو الموضوء فلم يكن السيل من بعد ما قلنا فان قلت لم يعلم
 من عبارة حال هذا الوضوء بل هو سنة او فرض قلت غير واجب عندنا فيدخل الوضوء في غسل كالحائض اذا اجنب
 كيفها غسل من رده وضوءا وجهه اذا كان محدثا قبل الجنابة وقال ابو حنيفة الوضوء افضل في الجنابة المحرمة بان ياتي الغلام
 والبسامة او لغيره فخرته فانزل وفي احد قول الشافعي يلزم منه الوضوء في الجنابة مع احد ثبوت في قوله الاخر ليقته
 على الغسل لكن يلزم ان ينوي الحدث والجنابة في قوله وفي قول كسفة نية الغسل فممنوع من وجوب وضوء بعد الغسل وذكره
 على وابن مسعود وعن عائشة بنت ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد الغسل رواه سلم والاربعه المدا
 شيخنا ابو جعفر عليه السلام في حديث ميمونة بنت الحارث عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يغسل اليدين
 عن كمال الوضوء وبعضهم اجاز التكبير ومنه الشافعي بطاهر حديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا اغتسل برأيه يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلوة ثم يدخل صابغة في المارحيل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل
 على جلده كله رواه البخاري وسلم ووجب من الشافعي كيف اختار التكبير فان في حديث ميمونة نفسها ما لا يغسل اليدين
 وحديث عائشة مطلق ومن مذهبنا على المقيّد في مادتين فكيف في حادثة واحدة وهو نقص لاجل واحد
 صحيحان ليس فيما كلامه فان قلت كيف التوفيق بين الرويتين عندنا قلت عائشة ارجح لطلول الصحة والغلبة في الرواية
 وفي شرح الوجيز كلاهما سنة والكلام في الاولى وفي المجتبى والاصح انه ان لم يكن في منبغ المارحيل تقدم بقدره هو الوضوء
 بين الرويتين في الملبس انما لو خسر غسلها اذا كانا فيه حتى لو كان على حجر او لوح او اجرا لو خسر كما ذكره في المتن على ما
 هم ثم يغتسل المار على راسه على سائر جسده ثلاثا ثم يغتسل بالنصب عطف على قوله ثم يتوضأ قوله وسائر جسده
 اى ما بقي جسده قال ابو نضرة الازهرى في تنبيه اللغاة اتفقوا على ان معنى سائر الباقى وقال ابن الصلاح سائر
 بمعنى الجميع مردود عند اهل اللغة معدود من غلط ولا يثبت الى قول الجوهري ان سائر بمعنى الجميع فانه

ثم يتوضأ وضوءه للصلاة
 كما جلد في بعض المدا
 على راسه سائر جسده

لا يقبل قول فيمنه غيره وقال السدي قوله عليه السلام لعليان الذي لم يزل يمشي في سائر من يعني ان يكون سائر يعني الباقي دون الجميع قلنا كيف هذا يا مكره ابن الصلاح وعلم على ابو هريرة بالخطا وهو
 احد هاتين تفسيدهما بالجمع الثاني في ذكره في سرقة ان يذكر في باب سائر موزعين لان مقتول لعين قال لانه من سائر الذي
 هو موزع العين بمعنى البقية قلنا لا وهو موزع وقد وافقه ابو منصور ابو القتي في شرح ادب الكاتب انه بمعنى الجميع وانكر
 ابو علي ان يكون سائر بمعنى السوء بمعنى البقية لانه لا معنى الاقل والسائر يقتضي الاكثر لان السائر لما كثرة البقية لما قل وقال
 ابن سيرين من جعله سائر من سائر يعني ان يقول نفيت سائر الاديان اي نفى جميع الاديان ثم قال السدي هو سائر
 كسائر من يكون من السوء ويكون قد غلب السوء خاص هو الغالب في المصير الكثير كالخمر والبقية ايضا في تظليل بالقلية قلنا
 فعيلة من التي تقول ذهب يد وتبقى القوم بعده قلت ذكره الصاغاني في باب في سائر موزعين ثم قال سائر القوم
 بغيرهم وليس معناه حاجة الناس كما زعم من تقرر في اللغة باعاء وانفخ اختيار الغائب باعه وهو مشتق من السور فلما ان
 البقية والفضلة قلنا ذلك السائر الباقي في قوله ثلاثا بانفخ على انه صفة لمصدر محذوف اي ثم يفيض المار ثلاثا اي ثلاثا
 وكيفية الافاقته ان يفيض المار على نكبة الامين ثلاثا ثم الاية ثلاثا ثم على راسه وسائر حبة ثلاثا كما قاله الكلبي وقيل
 يذبح ثلاثا ثم بالراس ثم بالراس وقيل يذبح بالراس كما اشار اليه القدوري وهكذا قال في كتب صحابنا ثم نفى ثم نفى
 من ذلك المكان ثم اي ثم يتولى من المكان الذي تنسل فيه ثم في غسل رجليه ثم ينصب اللام ثم هكذا مكث ميمونة
 انفسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حديث ميمونة اخرجها الامتعة الستة في كتبهم مطولا ومختصرا عن جديلة عن
 قال حدثني عائشة ميمونة قالت اذ اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل من الجنابة فغسل كفيه مرتين وثلاثا ثم غسل
 يديه في الاناء ثم افغ على فريجه وغسل ثيابه ثم ضرب بشماله الارض فذلك وكاشد يدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افغ
 على راسه ثلاث شيات من كفته ثم غسل سائر حبه ثم نجي عن مقامه فلك فغسل رجليه ثم اتيت به بالمنديل فردوه في روايته وروايت
 للبيهة عليه السلام وضوء الجنابة وفي الترمذي غسلا وفي بعض طرقه ما روته ثم ذلك بعده اعادة الارض وفي رواية ثالثة
 بغير غسل يديه وفي غير رواية الترمذي فغسل يديه قولها غسله بكافيه وهو ما يقتضيه قوله الامام وقال غيره
 بغير الغسل هو المار الذي يغسل قلنا وضوء الجنابة لفتح الواو وقوله ثلاث حفات جمع حفنة وهي ملاء القوم وفي رواية
 عائشة ثلاث شيات اى ثلاث عرفات وهي جمع شيتة وفي رواية ثلاث حفات وجار ثلاث حفات فالعرفات
 جمع عرفة بالفتح والعرف جمع عرفة بالفتح وقد قرئ بها وفي الحديث دليل على استحرام الزوج لزوجته وقية تاخير التيمم
 عن الكمال الوضوء وروى عن مالك انه ان اخرج غسل الرجلين فيه تعافى الوضوء وعند ابى ثور لم يجمع بين الوضوء وغسل

ثم يفيض
 عن
 المكاف
 فيغسل
 رجليه
 هكذا
 ميمونة
 انفسال
 رسول
 الله
 الله
 وسلم

واستدل بعضهم بوجه عليه السلام خرقة على انه لا ينفذ عصار الوضوء ولا يبل فيه لانه يحمل ان يكون في كل لغني في خرقة او في ذلك
 وقد ذكر في النقص عصار الوضوء والفرق بين الوضوء والغسل وسكبه لا تنقص الايدي كما قاله الشيطان هو حديث ضعيف وقد ذكرنا
 فيما مضى هم وانما يخرق غسل بلبية لانما في مقتضى شئ اسي في مجتمع هم المار يستعمل فلا ينفذ غسل اسي غسل الزمر
 حينئذ هم حتى لو كان على لوح لا يورق غسل عدم المار يستعمل في دفعه ان يكون في الغسل على رواية تكون المار يستعمل
 بخلافه وانما يخرق الغسل في الزمر لانه النجاسة الحقيقية في الظاهر انه اراد بها النجاسة المعنوية في ذلك حال في المار الطرية
 وانما يخرق الغسل في الزمر لانه في الحديث المذكور ثم اعرف على فرجه وفي رواية وباصابة المار في وفيه دلالة على نجاسة
 قبل الزمر لانه في رواية لا يورق غسل في ذلك لانه ذكره ههنا لبيان الغسل لان في الكتاب كما شرح على القول فيهم كما
 تروا في شئ اسي النجاسة ان كانت هم باصابة المار في شئ لان المار في اصابة النجاسة بسطت وانتشرت في زواياها
 هم وليس على المار ان ينقص عصاره في غسل شئ الففار جمع ففيرة ووجه لعقيدة والنفقة بفتح الفاء والوجه وسكون
 الفار مع اشعره فينا وتحريك الفاء بالفتح بمعنى المنفرد وتفغير مثله وضفرت المارة شعرا واما الضفيرة فان ضفيرة اسي
 اسي عتيقنيان فذهب اليه لانه لا ينفذ الا ان يكون بلبية لا يصيل المار الى اصوله فيجب نفقة وقال الخبي فيجب نفقة
 لكل حال وقال احمد فيجب نفقة في زواياها وقيل في تخفيف الم او اشارة الى ان حكم الرجل بخلافه في لبسها اذا انفر
 الرجل شعره كما تنفعه العلونون والازواك بل يجب ايصال المار الى انتها الشعر فلما في الحديث انه لا يجب في ذكر العدة الثانية
 فيجب الاحتياط ايصال المار وقال الشافعي يجب نفقة اذا كان لا يصيل المار الى باطنها الا بالنقص بل الشعر وان وصل من
 النقص فلا صابة اليه وعن مالك انه لا يجب نقض الضفار ولا ايصال المار الى منابت الشعر لكن نفقة وانما لا ينفذ في
 يكون وجوب ايصال المار الى شعوب عقاصها اختلاف المشايخ فان قيل الاصل في الفسار ان لا يذكر لان من بني عاتل
 واما لم يذكر في القرآن حتى تشكين فزال ان المسلمين المسلمات اوجب بان الحكم اذا كان منصوصا به فيكون كنهه والامانة
 وكما في مسألة ايجاب ثم انهم خصومات بالصفاء ولذا ذكره لمن خلق وشعره من النقص في الحجهم اذا بلغ المار اصول شعرا
 ش يحصل التقصير في اوله يبلغ فعليا ينقص هم اقوله عليه السلام لا م سلتة فيك فيك اذا بلغ المار اصول شعرك
 ام سلتة احدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم واسما منه بنت ابى الهيثم بن ابى خزيمة بن المغيرة بن ابي ذر الركب والحديث
 اخرجه الجماعة الا البخاري من حديث عبد الله بن ابي موسى عن ام سلتة عن ام سلتة عن ام سلتة عن ام سلتة عن ام سلتة
 اني امرت انشد فخر اسي فالتفصيل النجاسة فقال لا وانما فيك ان تحشي على راسك ثلاث ثياب ثم يفيض عليك المار
 فتقصرى او فاذا انت قد طهرت فان قلت هذا خبر واحد فلا يجوز بالزيادة ط قوله تعالى فاطمروا قلت لا شعر ليس

داما
 ذو خنفس
 حلية
 لاهضمان
 مستقم
 المار المستعمل
 فلا ينفذ
 الغسل في
 في زواياها
 فيهم كما
 بلزلة النجاسة
 لعقيدته
 كيو فواد
 باصالة المار
 وليس على المار
 ان ينقص عصاره
 في الغسل اذا
 بلغ المار اصول
 الشعر لقوله
 عليه السلام
 لا م سلتة
 الله عنها
 اذا بلغ المار
 اصول شعرك

غيب عنا في حقنا وجعل الشرع الاسباب التي يكفينا الوقوف عليها لعلنا نلحق في حقنا تيسير علينا ثم ان هذه العلل
 الشاملة موجبة اجتنابها واجتنابها موجبة الغسل فيكون المعاني الموجبة طهارة العلة فلما ان كل علة يقف على طهارة
 وذكر في مسوط شيخ الاسلام ان سبب وجوب الغسل ارادة ما لا يحل فعله بسبب اجتنابها واجتنابها لعل بسبب اجتنابها
 بالاحكام عن هذا بقوله وروى ان الغسل يجب باحد المعاني المذكورة سواء وجدت الارادة او لم توجد قلت هذا وجوب التراب
 في شره ثم قال الاكل وفيه نظر ولم يبين وجه ذلك قلت وجه ذلك ان فائدة الوجوب لا ادور وهو امر اختياري فان
 الوجوب في الادوار بهذا المعنى وقيل بسبب اجتنابها قال الاكل ادور وعليه الحيف والنفاخ لوزيد عليه وما في معناها
 لا مدق قلت هذا لا يدور وفيه لا تترامى وجوب منه ايضا لانه عند عاتق الشاخص سبب وجوب الغسل لقيام الى الصلوة وادارة
 ما لا يحل فعله بسبب اجتنابها اما اضافته احكام الى الشرط فاما احداث واجتنابها من شرطها وجوب او سقوط الغسل اما باعتبار
 ان بعضها جعل اجتنابها سببا لوجوب الغسل وكذا ذكر في الكافي ويجب عند مني ذمي ونفق وشهوة فان الحكم يجب عند الشرط
 بالعلة لا بالشرط فانما وجوب الى الشرط مجاز كما يقال مدقة الفطر وقال تاج الشريعة هذه المعاني تنجس للبدن
 لا موجبة للاغتسال بل بسبب للاغتسال بادر اذ الصلوة لكن عند جنس البدن يخرج هذه النجاسات منه فكانت شرطا بها
 فيصير البدن قابلا للوصف والتكبير والوصف الذي ثبت به علة الحكم شرطا فان الحال شرط وطهارة البدن بالخلية يكون
 شرطا ايضا فتكون اضافة الوجوب الى الشرط مجازا وقيل هذه المعاني موجبة للغسل بواسطة اجتنابها كفا في قوله عليه السلام
 ثم ان القربى عاقه من انزال المنى من المنى ما يبيض خاثر راحته مثل راحته اطلع يتيه به الذكر ويتولد منه الولد
 من على وجه الدفق من ابي الغض من والشهوة من وهذا قيدان لوجوب الغسل بخروج المنى وسواء كان من
 المنى من من الرجل والمرأة من وسواء كان من حالة النوم واليقظة من فان قيل خروج المنى من النائم
 يوجب غسل وان لم يكن بشهوة فليكن شرط لمصنف الشهوة قلت كان القياس ان لا يجب لغيرهم استحسانا فاجابوا
 لان الظاهر خروجها بالاحكام وقال الاكل قبل هذا اللفظ باللاحقة يستقيم على قول ابي يوسف لا يشترط الدفق والشهوة
 عند الخروج ولا يستقيم على قولهما لانها ليست طهارة الدفق عند الخروج حتى لا يجب غسل اذا نزل المنى عن مكانه بشهوة
 وان خرج من غير نفق قلت اخذنا من السنن في هذا وقال الاترازي في شرحه قال بعض الشارحين ثم ذكره ثم قال
 ليس كذلك بل هذا يستقيم على قول الكل لان انزال المنى على هذه الصفة اذا وجد يوجب الغسل عند الجميع واخذ منه الاكل
 قال ورد بان يستقيم على قولهم آه ثم قال ولكن كلام المصنف يوم ترك بعض موجباته عند ما في مواضع بيانها وربما
 بين قوله ثم اعتبر عند ابي عتيقة ومحمد آه بعض بيان قلت ليس من المتعين على المصنف ان يبين جميع ما يتعلق به

انزال المنى
 عا
 الدفق
 والشهوة
 من الرجل
 والمرأة
 المستوم اليقظة

فجعلت اغتسل حتى انقشظت ثم سمي فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل فاذا رايت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة فاذا اغتسلت المار فاغتسل اخرجه بوجوه
 واخرجه البخاري وسلم من حديث محمد بن علي وهو ابن الخليفة عن ابيه بنحوه مختصر واخرجه النسائي والترمذي في ابيه
 من حديث عبد الرحمن بن ابي بليعة عن طلحة بن عمار قال الترمذي في حديث حسن صحيح واخرجه احمد ولفظه واذا اغتسلت
 المار فاغتسل واذا لم يكن فاذا غاب اغتسل فاعبده كحذف والنفخ وذلك يكون مع المدفق الشبهة وانما في البخار
 والذال المعجمين ونفخ بالفار والصاد والحاء المعجمين المدفق والرحم وهذا الحديث مقيد وحديث المار من المار مطلق والحاو
 واحدة فيعمل المطلق على المقيد كذا قال في المنبذ والمزيد كذا قال في الزكاة ثم انما
 من اصله حمل المطلق على المقيد وان كان في حوادث فخالف اصله وجه آخر في القيود الزائدة
 وسوان قوله الماء من الماء عام يتناول المنبذ والمذس والودى ولم يكن
 جوازه على العموم لعدم وجوب غسل في المذي والودى بالاجماع في ارباب الخصوص ومحل على حال الشبهة لم يرد
 رحمه الله عننا ما جازت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحي من الحق بل طه المرأة من غسل
 اذا حلت قال نعم اذ ات المار فقالت لما ام سلمة ففحش واخرجه البخاري من حديث ام سلمة واللفظ للبخاري
 في الطهارة وله الفاظ عند جاوراه سلم من حديث انس عن ام سليم وفي حديث عائشة رضي الله عنهما ان امرأته
 سالت ووقع في كلام الصيدلاني من الشافعية وامام الحرمين والغزالي والروزياني وغيرهم ان ام سليم جده انس
 عنه وغلطهم ابن صلاح والنووي ووقع في الصيدلاني كتاب الشافعية ان القالية ففحش النسار عائشة رضي الله عنهما
 بعض الناس لم يصيب ذلك فقد وقع في حديث مسلم واخرجه الطبراني في الاوسط من حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه واخرجه النسائي من حديث خولة بنت حكيم ووجه آخر ان الترمذي روى من حديث اكرمة عن
 ابن عباس قال اتنا المار من المار في الاحتلام وروى الطبراني حديث عبد الله بن احمر بن حنبل حدثنا محمد بن
 بن الصباح حدثنا شريك بن ابى الجحاف عن ابن اكرمة عن ابن عباس قال اتنا قال النبي صلى الله عليه وسلم حدث المار
 من المار يعني الاحتلام وسهم ابى الجحاف داود بن ابى عون قال النووي كان مريضاً ووجه آخر ان الحديث مسوخ
 لان منومه عدم غسل من الكسال وقد ورد في الصحيحين من حديث ابي بن كعب رواه البخاري وسلم وقد قال
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل فقال يغسل باصابعه من المرأة ثم يتوضأ ويغسل
 ورواه ايضا من حديث ابى سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل من الانصار فارسل اليه فخرج وايسر

تقطر فقال لعننا محمدنا فقال نعم يا رسول الله فقال اذا بجلت او قحلت فلا تسلم عليك عليك الوضوء وبذلك ان
 ايضا من هو ان وقد روي في ثلثة احاديث صحيح النسخ احداهما اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن عائشة عن النبي
 عن سهل بن سعد عن النبي كعب قال انما كان المار من المار خضفة في الاسلام الثاني اخرجه ابن جبان في صحيحه عن النبي
 بن عمران الزهرى قالت سألت عروة في الذي يجامع ولا ينزل قال طلع الناس على خذوا بالآخر من قبل رسول الله
 صلعم حديثي عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الفيل والافيتس ففتح مكة ثم تقبل بعد ذلك امر الناس
 بانفس والاشاني رواه احمد في مسنده عن بعض وكذا رافع ابن سبيع عن رافع بن خديج قال نادى النبي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وانا على بطن امي ففتحت ولم انزل فافتتحت وخربت فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما المار من المار
 فقال رافع ثم امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك بانفس فان قلت اي بيت الاول فمقطع وقوله جرد
 بالبيضة فقال وهذا الحديث لم يسمعه الزهرى من احدنا سمعته بعض اصحابه عن سهل قلت قال الشيخ تقى الدين وقع
 في رواية عن محمد بن جعفر من جهة ابي موسى عنه عن عمر عن الزهرى وفيما قال اخبرني سهل بن سعيد واي بيت الثاني
 فيه الحسين بن عماره قال المجازي هو كذا في رواية عن الزهرى بالمكانة وقد ضعفه غيره واحدا قال علم ابن جبان بصحة
 ونفس المجازي قال بذلك واي بيت الثالث فيه راشد بن سبيع اكثر الناس على ضعفه وانفس رافع بن خديج
 محمد مجبول قلت ذكر الحارثي في كتابه وقال هذا حديث حسن وقال الشيخ تقى الدين قد وقع في تسمية ولد رافع
 في اصل سماع الحارثي لنفسه وساقه الشيخ البهني الى رشيد بن سعيد عن موسى بن ايوب عن سهل بن رافع بن خديج
 فذكره ومن الاستدلال على النسخ هو ان بعض من يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم احكم الاول افتى بوجوب انفس
 ورجع عن الاول فروى مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الله بن كعب بن موسى بن عثمان بن عفان ان محمود بن عبد الله
 سال زيد بن ثابت عن الرجل يصيب الهمة تركه ولا ينزل فقال له زيد فليس فقال له محمود بن ابي كعب كان يروي
 انفس فقال له زيد بن ابي كعب رجعت عن ذلك قبل ان يموت وقال الشافعي رحمه الله لا وجب تركه الا ان ثبت له ان
 عليه السلام قال بعده ما نسعه ثم ثم العترة عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى انفصلا من ابي انفصال النبي من مكانه
 من ابي مكان النبي وهو يصلي التراب كما قال الله تعالى في كتابه والنبي في الاصل ومكانه سبيح تصفية الشدة
 كما يفيض من الورد الاحمر بالناحتي اذا اكثر الجلع وقلت الشدة خرج احمد والشر لا الله عن مقرر حم على وجه الشدة
 ش حتى اذا انفصل عن مكانه بشدة لا يجب انفس عند هام وعند ابي يوسف لم يرد ايضا ش ابي المقبر لم يرد
 على وجه الشدة ايضا اعتبارا من نصب علم المصداقية ابي يعقوب ابو يوسف اعتبارا من الخروج بالمرأية ش ابي انفصا

نحو اعتبار
 عند حنفية
 ومحمد لا انفصا
 عن مكانه
 ش ابي
 الشدة
 وعند ابي
 يوسف
 ظي سور
 ايضا
 اعتبار
 للخروج
 بالمرأية

وجه الاعتبار ان غسل لا يجب الا بما فاذا وجد الانفصال ولم يوجد الخروج لا يخرج بالخروج وبالا جماع الشوق حال الانفصال شرط
 بالاتفاق فينبغي ان يشترط حال الخروج ايضا من غسل يتعلق بهما شئ اى اللان غسل يتعلق بالانفصال ولو لم يكن
 شئ اى اللان ينفقة ومحمد انه شئ اى الغسل هم شئ وجب من وجب شئ اى شئ وجب الغسل من وجب الانفصال
 دون الدفق والشوط مطلق الشبهة الكماله فباستصحاب وجب يغسل وباعتبار ما عدم لا يجب هم فالاحتياط شئ
 من باب العبادة هم في الايجاب شئ اى الاحتياط واجب في الايجاب اهل ترجيحها بجانب وقال الا تترضى قال بعض
 الشافعيين ان يخرج على وجه الشبهة قد وجد وانما عدم الدفق لا يغير فباستصحاب وجب يغسل لاختلال وباعتبار ما عدم وجب
 فيه حج حال الوجوب واحتياط طاقات اراو بعض الشافعيين السفناني ثم قال هذا الشرح من الشرح كالصعب من البول لان
 كلامه لم يصف انما يسبق لبيان ان الشبهة لا يشترط حال الخروج عند ما عدا الى يوسف فشرطه وبيان التغايل من الطهارة
 بركاته لا يحكمه السفناني هو الصواب مع انه نقل هذا عن المبسوط قال الا تترضى محارقي في التشريع على الاكابر كلاما
 ماسبق للذي قاله الا تترضى وانما الذي قاله من لوازم ما سبق له فافهم نعم وقع في كلام السفناني في بيان تعليلهما
 ان يخرج على وجه الشبهة قد وجد وانما عدم الدفق والظاهر انه سهو لانه لو كان كذلك لكان رفع النزاع فان قلت
 وارسل بين الوجوب عدمه فلا يجب بالشك قلت الا ان جهة الوجوب راجحة لا الموجب اصل فالخروج بنا على الدلالة
 بالشبهة وعدم الخروج بالشبهة بعد المزاولة من العوارض النادرة فلا اعتبار بهذا السؤال والاجواب لتاج الشريعة
 والاكل اخذ منه وقال السفناني فيشكل على هذا المخرج الخارجية من الغفصة لانه على هذا التعليل الذي ذكرناه فيجب
 عليها الوضوء بان يقال انما لو خرجت من القبل لا يجب ولو خرجت من الدبر يجب فيخرج بجانب الوجوب احتياط لا لم يلزم
 ولم يقل هناك كذلك بل قيل بالاستصحاب واجاب بقوله بانه لا شك هناك من الاصل فعارض الدليل الذي هو وجوب
 مع الدليل الذي هو غير موجب للتساويهما في القوة فتساوقا فعملنا بالاصل الذي كان ثابتا لهما متعين باقيا لما سبق من الاحتياط
 واما هنا جاز دليل عدم الوجوب من الوصف فهو الدفق ودليل الوجوب الاصل وهو نفس وجوه والمرجع الشوق فكا
 في ايجاب الاختلال ترجيح بجانب الاصل على جانب الوضوء وثمرة الخلاف نظر في خمس ابل احدها تستني بكفة فزال الشك
 عن مكانة الشبهة فامسك ذكره حتى سكنت شبهة ثم سال عنه لاعم من فوق فعليه الغسل عند ما خلا فاللاني يوسف
 والثانية جامع امرته فيمادون الفرج او قبلها الشبهة فزال المنى عن مكانة وجعل ما ذكرناه فعلى الخلاف والثالثة علم
 فزال الفصل المنى عن مكانة اخذ احليله حتى سكنت شبهة ثم خرج المنى فعلى الخلاف والاربعية اغتسل بعد الجماع
 قبل النوم والبول ثم امنى يغسل عند ما خلا فاللاني يوسف وفي المبسوط والسيالكين هو امنى بعد البول والوضوء

والغسل يتعلق

بهما ولهما

ان مع وجب

وجه

في الاحتياط

في الايجاب

لا غسل عليه بالاتفاق وعند الشافعي يجب في الحال ومن مالك لا يجب في الحالين وقال احمد ان حجج بعد البول يجب ويعد
 لا يجب كذا في شرح الوجيز وانما مستندنا في وجوبه لا يوجب غسله بل لا يوجب الاغتسال فان متيقن انه ندى او دوى لا غسل في ان لا
 انه منى عليه الغسل وان شك انه منى او ندى يجب عندهما خلافا لرواية ابو اليمان في خروج منى كره منى فان كان كره منى فاعليه
 الغسل وان كان شكس فاعليه الوضوء ولو شئ عليه ثم فاق او سكر ثم مضى فوجد نديا لا غسل عليه لانه وجب بسبب خروجه المذ
 وهو الاغمار او السكر في حال بالخروج عليه بخلاف النائم ولو مضطجعا او قائما او قاعدا او ماشيا اذا استيقظ فانه على ثلاثة اوجه
 التي ذكرنا بالان ذكره شام في نوادره عن محمد بن سنان انه اذا استيقظ فوجد بطلا في حليله ولم يتذكر مكانه كان في كره قبل
 منتشر فلا غسل عليه وان كان غير منتشر فعليه الغسل قال شيخنا ان يحفظ هذا فان البلوى كثر فيه والناس عنه فاعلون
 وقال في النبايع يعلى يقول لابي يوسف في نفي وجوب غسل اذا كان في بيت انسان مستحي منه او في مكان ان تقع
 في قلبه رية بانه طاف حول اهل بيته والمرأة في الاغتلام كالرجل وعند محمد في غير رواية الاصول انه اذا ذكرت
 الاغتلام والازوال ولم تنزل فعليه الغسل قال احمد في الاغتلام بذكر الرواية وقال ابو جعفر الفقيه ان خرج الى الفرج
 الخارج يجب والا فلا وفي المحيط لو احتلت ولم يخرج المار الى ظاهر فرجها فعليه الغسل لان فرجها بمنزلة افرجها فاعليه تطهير
 فاعطى له حكم الخارج حتى لو كان الرجل اقلقت فخرج المني الى القلفة يلزم له الغسل والا فلا لان ما لا يكون واقفا
 كما الرجل ولو نام رجلا وامرأته فوجد على فرجها بطلا لا يعرف من احياء وانتلفا فميتا فميتا كان اصغر فعليه الغسل وان كان
 ابصر فعليه غسل ان وقع طولا فميتا وان وقع عرضا فميتا والاعتقاد ان ميتا والقياس ان لا يجب على واحد منها الوقوع
 الشك ولا يجوز لهما ان يقتديا به وفي القية مينا صفر ومنية ابصر فانه نية فميتا لو احتلت من جماع ثم خرج منها فميتا
 اصغر فعليه الغسل وان كان ابصر فلا غسل عليها ولو قالت معي مني ياتي في النوم مرارا واجاب في نفسه ما ابدى اوجا
 معنى زوجي لا غسل عليها عدم الايلاج والاغتلام ولو اقلتم في السجدة امكنه الخروج من سجدة فخرج فميتا فميتا فميتا فميتا
 وخروج وان لم يكنه فخرج بان كان في وسط الليل فيستحب له ان يمضي حتى لا يقي جنبا ثم واقفا واختانين من شئ بالرفع عطف
 على قوله نزال لاني على وجه الفتوى والشبهة واقفا كما كنا في الايلاج فان انفس الملقاة لا يوجب الغسل ولكن يجب الوضوء
 عند خلعها فالحمد لله وقال الشافعي في الفتاوى واختانين امي مع توارى الحشفة قبل ان يسجد الى هذا القيد لان تقاطعها كناية
 عن الايلاج كما ذكرنا في الفتاوى في ذلك فلو كان في بيت امة اختانان غابت الحشفة على ما يحكي ان شاة الله تعالى في قوله
 القدوس قوله وتوارى الحشفة ليس بعد بل ذكرنا في الفتاوى واختانين من سكر ثم مضى او قال صاحب الرواية قال شيخنا
 يتصل ان كذا الشاة الملعون الملعون في ايجاب غسل كانه ذكر في قوله عليه السلام بالقتلة النفس فلو اولى رجل ذكر انشاة

والفتاء
 المختارين

الى علمه العصوية او نقل القول الشافعي فان عنده يجب غسل اذا تهاذى الفرجان لكن في كتبهم ان اليلاج المستشفة
 يوجب الغسل وقال بعضهم لو قال توارى المستشفة في قبل او دبر آدمي حتى تشتهى او قد تشتهى من قبلهما كان او
 ليما دل اليلاج في الدبر مع انه ليس فيه التقار الخنا من يخرج اليلاج في البهيمية والبقية والصغيرة التي تشتهى ولا يباح فيها
 في قول محمد رحمه الله قلت لا يجب عليه شيء في ترك الاول ولا يتعين عليه تعين العبارة ثم ختان الرجل موضع القطع وما دون
 ودوره المستشفة وختان المرأة موضع قطع جلدة منها عرف الديك في فم الرجل وذلك لانه دخل الذكر ومخرج الولد وهي واحدة
 وفوق مدخل الذكر مخرج البول وبينما جلدة رقيقة وفوق مخرج البول جلدة رقيقة تقطع منها في الختان هو ختان المرأة
 فاذا غابت المستشفة في الفرج فقد عاوى ختانها والمجاذاة هي التقار الخنا من فانه اذا تهاذى التقيا ولمذا يقال التقى
 الفارسان اذا تهاذى وان لم يتصافا والتصافا ولكن يقال موضع ختان المرأة انخفاض فذكر الخنا من طريق تغليب
 كالعمر بن القزوين في الدرر التي ذكر الخنا من غير على عادة العرب فانهم يخفون النساء قال عليه السلام ان ختان الرجل
 سنة وللنساء مكرهة اسمى في حق الزوج فان جماع المختونة الذقلت لم يذكر راوى الحديث والاسم الجسدية قال الترمذي
 روى الخنا من في باب دبا نقاشته في باب من قال لا يجوز شداوة الاقارب باسناد الى شاذ بن وسقال قال سألته
 على الله عليه وسلم ان ختان الرجل سنة وللنساء مكرهة ثم من غير انزال شيء يعني ان الانزال ليس بشرط في التقار
 الخنا من شيء وجوب الغسل فانه اذا انزال يجب بالاجماع اذا لم يقرب ان نفس التقار كان في وجوب الغسل والانزال ليس
 بقيد وهو قول من يشترط الانزال من الصحابة فمن المهاجرين قول ابن عمر وعلي وابن مسعود ومن الانصار
 ابى بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابو سعيد الخدري منهم من جرح الى موافقة الجمهور ومنهم من لم يرحب
 ويقول هو لا يقال داود وعطاء بن ابي رباح وابو سلمة بن عبد الرحمن هشام بن عروة والاعشى والحكمي ومرو
 راسي ان لا يغسل من اليلاج في الفرج ان لم يكن الانزال عثمان بن عفان الزبير بن العوام وطه بن عبد الله وسعد
 بن ابى وقاص رافع بن خديج وابن عباس عثمان بن شير ومرة الانصار حتى انتهى جمهو العلماء من الصحابة والتابعين
 ومنهم من لم يرحب على وجوب الغسل في التقار الخنا من ان لم ينزل قد روى ذلك عن عائشة ثم المؤمنين ابى بكر وعمر بن الخطاب
 واخرون في قال ابراهيم الخنفي والثوري وابو حنيفة والشافعي واحمد وفي المتن لا يرب قدامة تغيب المستشفة في الفرج
 هو الموجب للغسل سواء كانا مختئين او لا وسواء اصاب موضع الختان منه موضع الختان منها او لم يصيب لولا الصق
 الختان بانسان من غير المطح فلا يغسل بالاتفاق ويجب الغسل سواء كان الفرج قبل او دبر ومن كل حيوان ثم اذا تهاذى
 حيوانا ميتا لم يكره انما او مستيقظا وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل موطئ البهيمية وقال ايضا فان وجب بعض المستشفة

من غير
انزال

وكون الفرج اوفى للبشرة ارجب الغسل لانهم يوجبون الغسل فان لم يصبوا الفرج لم ينجسوا فان لم يصبوا الفرج لم ينجسوا
 يجب غسله وتعلقته به احكام الوطئ من المهر وغيره فان اوجع في قبل غشي مشكل او اوجع غشي ذكره في فرج او وطئ احداهما
 في قبله فلا يغسل على واحد منهما لانه يميل ان يكون خلقته زائدة فلا يزول عن الطهارة بالشك واذا كان الوطئ صغيرا ولو
 صغيرة فقال ايجب عليها الغسل واذا كانت العصبية نبت تسع نين مثلها يوطأ وجب عليها الغسل وسئل عن الغلام
 يجامع مثله ولم يبلغ في جامع المرأة يكون عليهما جميعا الغسل قال نعم قيل له انزل او لم ينزل قال نعم وحمل القاضى كلام احمد
 على الاستحباب يقول صاحب الراسي وابي ثور انتهى ولو لم يوطئ ولو لم يوطئ ولو لم يوطئ ولو لم يوطئ ولو لم يوطئ ولو لم يوطئ
 الملقح والافلا ولو ادخلت المرأة في فرجها ذكره بيته او ميتة لا يجب الا بالانزال خلافا للشافعي واحمد وفي المحيط
 لو اتى امرأة وهو بكر فلا يغسل لم ينزل لان بقاها البكارة يعلم انهم يوجبون الانزال ولكن اجمعت البكر فيما دون الفرج
 فبطلت فعلها الغسل لوجود الانزال لانه لا اجل بدونه ولو جامعها فيما دون الفرج فدخل منه في فرجها لا يجب عليها
 الاغتسال منه فان جبلت منه يجب من وقت ودخله حتى يجب عليها قضاء الصلوة الماضية وعن محمد ابراهيم المرأة
 بالغة جامعها فعلها الغسل لانهما مخالطة والغسل عليه لعدم عتبات في العكس الحكم بالعكس لا انعكاس العجلة واذا جازع
 المرأة فاعتكفت ثم خرج منها منى الرجل لا يغسل عليها لعدم نزول الماء منها اجماع ائمة يوجب الغسل على الفاعل
 والمفعول به ثم اقول عليه السلام اذا التقى الثمانان وغابت الخشفة وجب غسل الانزال ولم ينزل شيء احمد
 اخرج الامام ابو محمد عبد الله بن هبة مسنده اخبرنا الحارث بن شهاب عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن ابي
 عن محمد بن عبد الله بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم سلم عما يوجب الغسل فقال اذا التقى الثمانان غابت الخشفة وجب غسل
 انزال او لم ينزل وذكر عبد الله بن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 بن شهاب وقد يعينه هذا رواه الطبري في الاوسط اخبرنا عبد الله بن محمد الصغار السيواسي ثنا عبد الله بن محمد بن
 حدثنا عبد الله بن سريج عن ابي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد بين شعبا الاربع ومسختا اثنتان فقد وجب غسل راسك وسلم
 في رواية وان لم ينزل وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبا الاربع ومسختا اثنتان
 اثنتان فقد وجب غسل راسك وسلم وعنه عائشة اذا جاوز اثنتان اثنتان وجب الغسل وفعلة انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاستسنا
 رواه الترمذي وصححه وعنه عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى اثنتان الغسل وادخلهما و
 وعنه اذا التقى اثنتان وجب الغسل رواه الطحاوي موقوفاً ومرفوعاً وعن عبد الله

فعله عليه السلام
 اذا التقى اثنتان
 غابت الخشفة وجب
 الغسل انزالا

بن عمر رضي الله عنهما قال اختلف النخمان فقد وجب الغسل رواه ابن الجبتي في مصنفه والظاهر في وجوب الغسل
 لشدة رداءه والظاهر في وجوب الغسل لعن عبد الرحمن بن السو قال كان ابني يغني الى عاتة رضي الله عنهما قبل ان احكم فقلت
 جئت فناديت فقلت ما موجب الغسل قال اذا التقت المماسى اخرجه الطحاوي ومحمد بن سعد في طبقات قوله
 شعبا الغسل من النواحي وهو جمع شعبة ويرى شعبا جمع شعب اختلفوا في الغسل الاربع فقبل سبب اليد ان
 والرجلان والفتحة والذنان وقيل الرجلان يشقوان انتار القاض عيما من ان المراد شعب الفرج الاربع اى فواحيه
 الاربع ونصير يرجع الى المرأة وان لم يكن كبر لا دلالة لبيان الا قوله خلت النخمان النخمان اى اذا جاوزت
 موضع الآخر وهو كناية عن مجاوزة احد جانبيه الآخر جازا للمفاضة قوله اذا التقت المماسى كناية عن التقاء النخمان
 لان النخمان يكون بالمسوى فذكرت المماسى والمراد بها المماسى التي تخفى فيها وهذه من جنس الكنايات حيث قد
 من امرأة غليم الشان ليتناول اولي احكم وكما جاء بعد ايجامهم ولانه من اى ولان التقاء النخمان من سبب
 الانزال من اى انزال المنى وشئ الذي يترتب عليه علم اذا كان غيبا وله سبب ظاهر لقيام سبب الظاهر
 مقام الامر غفى ويرتب على الحكم وهذا التقاء النخمان من سبب الانزال ونفسه غفى وهو معنى قوله من ونفسه
 اى نفس الانزال الذي يترتب عليه الغسل من غيب عن بعده من اى عن بعده المنزل من وقد يغني عيسى بن
 يخفى الانزال عن المنزل من غفلة من اى غفلة من اى فقام من اى التقاء النخمان من مقام من بعضهم
 الاولى اى مقام الانزال كما في السفر مع الشقة التي تترتب عليها القصص في السفر فقال الغبير يرجع في قوله المخرج
 ينفى على تقدير انحصار وجوب الغسل من المنى فالمنى قائم في التقاء النخمان في مثله الانزال وقال
 الاترا من قوله وقد يحقق عليه جواب سؤال مقدر وهو ان يقال سلمنا ان نفس المنى يغيب عن بعده ولكن لم
 انما يعلم الرجل يخرج المنى فاجاب عنه بقوله وقد يغني اه وقال تاج الشريعة فان قلت المار من المار بقية عمر
 وجوب الانزال بالتقاء قلت لا سلم وهذا لان قوله عليه السلام المار من المار اى من المنى تحقيقا او تقدير
 اذا الغالب المنزال هم وكذا لا يلج في الدبر من اى علم الايلج في قبل علم الايلج في الدبر من كمال الشبهة
 من اى كمال الشبهة يخرج المنى حتى ان الشبهة اللاطية يرجون قضاء الشبهة من الدبر على قضاء الشبهة في قبل
 الغيب من الشبهة والاضيق ومن هذا ذهب بعضهم ان معناه الامور في العلوة فيفعل مملوثة غير كالمرة قلت نقل
 عن محمد بن فزارة العلوة من وجوب من اى الغسل من على المفعول به من اى ان كان من اى وجوب الغسل
 من احتياط من اى لاجل وجوب الاحتياط لان من الناس من عادت تلك الفعلة الشاغلية ويجري بها

ولانه سبب لانزال نفسه
 يغيب عن بعده وقت
 يخفى عليه لغته في مقام
 وكذا الايلج في الدبر
 لكمال السببية ويجب
 على المفعول به احتياطا

لأنه كما قلنا فوجب الاعتسال كذا قاله تاج الشريعة قلت هذا ما يظهر بالمفعول به إذا كانت بهاءه والافعال في ذكره
 ان في الفعل قال فخر الاسلام الزودى في شرح الزيارات من اتي امراته او امته في غير ما تالم به لم يجدوا مكانا لم يحل عليه
 لان من الناس من يتيمله تامل العقلان وتفقدوا على النفس بحسب على الفاعل والمفعول به ان كان من اصل
 الاعتسال رجلا كان او امرأة يقيض الديلج من غير انزال اما عند ما فانه للزنا وعند ابى حنيفة الاعتسال بنفس الديلج
 انما يجب في الغسل لانه مشتق على الكمال فاعطاه الله عند انقضاء الشهوة فهو سبب نزول الماء فيقيم الديلج مقام الانزال
 ولا يخل في الشهوة هنا فيصارت شبهة الاشتباه مثل الوطى في الغسل فوجب للاعتسال ولما اعتبر الديلج وكون الانزال هو
 الفاعل والمفعول فيهم بخلاف البيضة وما دون الفرج شئ هذا من فصل بقوله في قيام مقامه في قيام سبب الانزال
 في المسكين في الادوي بخلاف البيضة فانه لا يجب فيها الغسل بمجرد الديلج من غير انزال بخلاف ما دون الفرج كالغفد
 والبعن فانه لا يجب فيه الغسل لقيام لان البيضة ناقصة شئ عند عدم الانزال ثم واخبر شئ بالرفع عطف على قوله
 والتقاء المنيانين اي ومن المعاني الموجهة للغسل بحيث في تفسيره فقال السفنا في اي الخرج من الحيض ان الحيض
 مادام باقيا لا يجب الغسل لعدم الفائدة قال لا ترازى الى الحاجة الى هذا التكلف لانا اقتبسنا من قبل ان الغسل بحيث
 سبب للغسل دليل الاضافة فلا حاجة اذن الى قوله المروءة الخرج وهو الاضافة للغسل اليه بان يقال هل الخرج
 من الحيض حتى يتكلف التكلف اما قوله الفائدة في وجوب الغسل فلا نسلم بل فيه فائدة حيث يظهر الوجوب عند وجود
 الشرط وهو الظاهر من الحيض وفيه نظر لان الحيض اسم لدم مخصوص بكونه لا يخرج ان يكون سببا للمعنى فليكن يقول ان الخرج
 سبب للغسل وقال صاحب التجميع معنى قوله واخبر اي انقطاعه والخروج عنه لان الغسل بحيث مادام باقيا
 لا يجب الغسل لعدم الفائدة وانما يجب عند الانقطاع وفيه نظر لان الانقطاع طهر فلا يوجب الطهارة وقد شنع الاترازي
 على حافظ الدين النسخي في قوله لا يوجب الانقطاع لانه يلزمه فقال وفي غايته اجب لك ودواعيه يمنع الملازمة بينهما
 لوجود الحيض قبل الانقطاع ووجوب الانقطاع بعد ذلك ان احدهما منفك عن الآخر فلا ملازمة بينهما وقال تاج الشريعة
 واخبر اي الخروج دم الحيض هو الدم المخصوص بوجوب الغسل وهو الذي فسره تاج الشريعة فيكون مجازا من باب الخرج
 واصل القرينة لان الغسل لدم الاوجب شيئا وبذا ولى وانظر ما نسب الى حميد الدين الفهرري حيث قال الخرج من الحيض
 مستلزم للغسل فوجب لاتصال نصحت الاستمارة لان الخرج من الحيض بعد انقطاعه والانتقال طهر والظاهر لا يوجب
 ثم تقول تعالى حتى يطهرن بالتشديد وجب التمسك به على وجوب الاعتسال هو ان الله تعالى منع الزوج
 من الوطى قبل الاعتسال والوطى قصر واقع في ملكه فلو كان الاعتسال مباحا او مستحبا لم يمنع الزوج من حتى يطهرن

بخلاف البيضة
 وما دون الفرج
 لان السببية
 ناقصة والحيض
 لقوله تعالى حتى
 يطهرن بالثبوت

واجب تولد في الطهرين بالثبوت يد مناه في الطهرين اى الغسلين وتقرى بالتحقيق معناه حتى ينقطع ومن كمالا القارئ من يجب
 العمل بها فانه بها جوهرية في ان له ان يقر بها في اكثر اجفان بعد القطع الدم وان لم يغسل في اقل اجفان لا يقر بها حتى
 تغسل او يغشى عليها وقت صلوة كمال وهو بها شافعي الى انه لا يقر بها حتى تطهر وتطفت جميع بين الممن من هو كذا الغفاس
 بالاجماع من اى وكذا الخرج من الغفاس من حيث الغسل بالاجماع وسنده انه لا يغسل من روفيه واكتفوا به عن نقطه او قياض اية
 لانه اقوى وقيل بالاجماع ابن المنذر وابن جرير الطبري وغيرهما ومن سئل عن غسل اليدين في الجمعة والعديد
 وعزقه والاخر من سئل اما الجمعة ففي الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم من الجمعة
 فليغتسل دليله ان لم يلجوا به كما اخذ به اهل الفقه لان الامر بالغسل ورد على سبب وقد زال السبب فزال الحكم بزوال علته
 لما رواه البخاري ومسلم من حديث يحيى بن سعيد انه سئل عن عمة عن ابي عبد الله عن يوم الجمعة فقالت سألت عائشة فقلت
 كان الناس في منتهى الغفاس وكانوا اذا راحوا الى الجمعة راحوا في مئتمرة فليلهم فليلهم فليلهم فليلهم فليلهم فليلهم فليلهم
 يتنابون يوم الجمعة في منازلهم ومن العوالي فينا تون من الغبار والطين فخرج منهم الرجل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وهو عتيق فقال عليه السلام لو انكم تطهروا كل يوم كما تطهرون في يوم الجمعة لكانت لكم من ثوابها ما لا تحصى
 فروى عن الفاكهه بنت سفيان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة وكان الفاكهه
 بن سعد يامر اهلها بالغسل في هذه الايام رواه ابن ماجه ورواه الطبراني في معجمه والبيهقي في مسنده ورواه غيره
 واليعرف لفاكهه بن سعد وغيره في الحديث وهو صحيح في شيوخه وفيه يوسف بن خالد السهمي قال في الامام حاكم في رواه
 ابن ماجه من حديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة وفيما يراه
 وهو ضعيف وقال ابن عدي لا بأس وروى البيهقي في مسنده عن قتادة بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن ابي
 عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل للعيدين وذكره عبد الحق من حقه البرز وقال سنده ضعيف قال ابن
 وعقله محمد بن حبيب الله قال ابن معين له في نسخة وقال البخاري في نسخة الحديث واما عمة فقد تقدم في حديث الفاكهه
 بن سعيد واما الاحرام فخرج مسلم في الحج عن عائشة قالت لفت اسماء بنت عميس بمحمد بن ابي بكر بالثبوت فامر رسول الله
 عليه السلام ابليكر ان يراهم فغسل وتسل بالثبوت هم موضع واخرج الترمذي ايضا في الحج عن عمة بن زيد بن ثابت انه را
 النبي صلى الله عليه وسلم في الايام فغسل وقال حديث غريب لم يفسد اى القدوري من على البيهقي في نسخة
 من وقيل من نسخة فاما قيل ملك في روايته عنه وعن الملك الحسن على ما ذكره من هذه الاربعة من يغتسل الجمعة
 والعيدين عمة والاحرام مستحب من وهو قول طائفة من العلماء ومن عمة الله في غسل يوم الجمعة مستحب

وكذا الغفاس بالاجماع و
 سنن رسول الله عليه
 السلام الغسل للجمعة
 والعديد وعرفة
 والاحرام صاحب الكتاب
 نص على السنة وقيل
 هذه الاربعة مستحبة
 وسعى محمد في الغسل في
 يوم الجمعة حسنة

فی الکامل و حدیث ابن عباس عن عبد الباقی فی سنه قوله فیما و نعمت جواب الشرط اسی فیه و انحصار الفاعل
 ینال الفضل و نعمت انحصار به فعل الوضوء و قبل منافی بالنسبة اخذ و نعمت انحصار به اسم الاخذ بالنسبة
 انحصار به بالجمع قلت جمیع شرکاء کتب حدیث و کتب الفقہ فسر و انزل حدیث کذا و لم یوفوا حقہ لان فیہ اشیار و به الباء
 فلا بد لها من متعلق و الضمیر فلا بد له من مرجع و الا لا یزوم الاضمار قبل الذکر و ضمیر آخر و به قوله فیه و انحصار بالجمع قوله
 و نعمت و تانیث الفعل فیه و فیه فعل التفضیل و تانیثه بما فیہ احد الاشیا الثلاثة کما علم فی موضعه فقول و بالذکر التوفیر
 ان هذا الحدیث یتضمن شحین احدهما الاتیان بالوضوء و به فعل التوفیر و الوضوء فی نفسه فاضل و الاخر الاتیان بفعل
 و به فاعل بالنسبة الی الوضوء لان فیه الوضوء و اشار الیہ صلی اللہ علیہ وسلم الی الاول بقوله من فوضار یوم اجمعت
 یعنی من فعل الوضوء یوم اجمعت فقلت بما اسی بهذه الفعل و نعمت ہی و المعنی نعمت التفضیل به فصار قولنا فی متعلقا
 بالباء و الضمیر صار رجعا الی الفعل التي دل علیها قولنا من فعل الوضوء و اما قولنا یعنی من فوضار من فعل الوضوء لان
 کل فعل ایفعله شخص فیه بذل التقدير فاذا قلت قام زید بمعناه فعل القيام و اذا قلت اکل معناه فعل الاکل
 و علی هذا سائر الافعال لان الفاعل و العین الی الامم امر الافعال و لهذا اختار الصنفون هذه المادة فی وزن الاشیا
 و تانیث نعمت باعتبار ان الضمیر يرجع الی الفاعل المذكور و انحصار بالجمع مخذون کما قلنا و اشار علیہ السلام
 الی الثاني بقوله و من غسل یوم اجمعت فوضار من الوضوء و الضمیر فی فوضار يرجع الی الفاعل الذکر
 یتضمن من فعل و به فاعل فی نفس الامر يرجع الی الفاعل الذکر الذی یدل علیہ قوله غسل لان کل فعل یدل علی مصدره
 و به من قبل قوله تعالی اعدوا له اقرب للقوی اسی العدل اقرب و قد علم ان فعل التفضیل یتبع جمعا کما فقولنا
 الله اکبر لیس لک من کل شیء فان قلت افعلیة التفضیل تدل علی الوجوب لا تثبت المساوات قلت انستہ لبعضها افضل
 من بعض فجاز ان یکون من کل شیء فان قلت ما ذکرنا یقتضی و ما ذکرنا فان قالوا لا ارجح قلت قول فیهما
 و نعمت نفس طائفة و ما ذکرنا تمحیل ان یکون امر ایاته فاعل ما ذکرنا و لی و بهذا الشرک اسی و بهذا الحدیث المذكور
 من یعمل برأه شیء اسی ما رواه مالک و به قوله علیه السلام سلج اجمعت فلیقتل من علی الاستحباب شیء توفیقاً
 الحدیثین فان قلت هذا الحدیث ضعیف و حدیث مالک صحیح فکیف التوفیق بین الصمیم و الضعیف قلت قد تواتر
 هذا الحدیث من سبعة انفس من الصحابة کما ذکرنا حدیث ثمره صحیح کما نص علیه الترمذی و حدیث انس المذكور
 انما منعت لابل یرید بن ابان الرقاشه قال ابن عدی ارجوا انه لا یاسر لروایة الشافعی عنه و قال ابن جبان
 کان من خیار عباد الله القاعین باللیل اضعفه لابل الریح بن صبیح قال ابو ذرعة شیخ صالح صدوق و قال

و یکن یعمل ما رواه اعلی
 الا مستحباً

ابن عدي رحمه الله في حديثه مستقيمة فلهذا لم يرد عليه احد من الرواة انه لا باس به وجميع ما يفتح الصدور لمن كان ذلك فلا حاجة الى
 التفتيش في ذلك وانه قد ثبت في بعض النسخ ان قوله فيما سن حكمه كذا قاله البيهقي وغيره من اهل الحديث من اهل الحديث
 حديث مالك على انه منسوخ قاله الاثر في السنن انما لم يرد المعارضة بينه وبين غيره من الرواة في قوله فيما سن حكمه كذا
 طويل الفسخ على ما لا يخفى بل يكون فيه مخالفة الكتاب بخبر الواحد لانه موجب على الاعراض الاربعة عند القاء الحجر الى الصلابة
 مع الحيث فلهذا وجب نسل الكان ياوة عليه خبر الواحد في هذا المسمى في النسخ بل يصير كالتنسخ فانهم وقالوا لا كمال قوله لو لم
 الفسخ بدليل ما روي عن عائشة وابن عباس انهما قالوا كان الناس على النسخ وكانوا يلبسون الصوف ويغيرون فيه ويأكلون
 المسجد فكان ينادي بعضهم بالحق بعض فامروا بالاعتزال ثم انسخ صبي يلبسوا غيرة الصوف وتركوا العمل باليد حتى قلت هذا
 ذكره السفناقي وهو قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس انه قال في قوله ياوة ما روي عن عائشة في قوله
 عن قريش ما روي عن ابن عباس فهو ما رواه ابو داود وعنه غيره من ان الناس على النسخ في قوله ياوة ما روي عن عائشة في قوله
 اترى نسل اليوم المجنة وابيا قال لا ولكن الله وغيره من النسخ ومن لم يقتل فليس عليه ما يجب وما خيره لم كيف بدله
 انفس كان الناس مجبورين يلبسون الصوف ويملكون على النسخ وكان سجدهم في مقامه متاركة لثقتهم انما عاين نخب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وحق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم راحات اذ في ذلك الصوف ايضا فلما وجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس اذ كان هذا اليوم فاعتزلوا يلبسوا احكم ففعل ما يجب ان يلبسوا فيه
 قال ابن عباس ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتزلوا يلبسوا احكم ففعل ما يجب ان يلبسوا فيه
 بعضهم بعضا من العرق وانهم جالطوا في الدنيا في معاني الاثار ثم قال فمذا ابن عباس في خبره ان ذلك امر الذي كان
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفسل لم يكن للوجوب عليهم وانما كان لعلهم ثم فربت تلك العلة فلهذا ثبت قوله
 الله وفي رواية الطحاوي ولكنه لم يرد اسي من الله وغيره من النسخ في الثواب قوله كيف بدله في النسخ في كيف كان ابتداء
 قوله مجبورين من جسد الرجل فهو مجبور اذ اوجب الله قوله عيش وهو كل ما يظن به والادان سلقه كان من كبره
 واعرف وقوله ثارت اسي ما جرت من ثار ثور ثور او ثورانا فامطع قوله افضل ما يجب وفي رواية الطحاوي في قوله
 ما وجد قوله ومن دهنه يتناول سائر الادوية من نحو الزيت ودهن السمسم وغير ذلك وكذلك الطيب يتناول سائر
 انواع الطيب نحو المسك والغبر وغيره قوله ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثار ثور ثور او ثورانا فامطع قوله افضل ما يجب وفي رواية الطحاوي في قوله
 على ايدي الصحابة فكثرت الاموالهم ودهنهم وغيره الاستفاد والبنار وغير ذلك فان قلت قال ابن عزم
 حديث ابن عباس في من الطريقين احد هاس من طريقتي محمد بن معاوية النيسابوري وهو معروف بوضع الاحاديث

شئ اى لزادة فغسله الصلوة في يوم الجمعة على غير ما من الصلوة لاننا نودى جميع غسيلها من الفضيلة ليس
 لغيرها من اختصاص الطهارة بها شئ اى بالصلوة فاننا من شراها فيهم وفيه شئ اى نودى في كون غسل يوم الجمعة
 من خلاف الحسن شئ فانه يقول غسل يوم الجمعة لليوم النهار الفضيلة قال عليه السلام سيد الايام يوم الجمعة وبها
 ان سيادة اليوم باعتبار وقوع هذه الصلوة فيه ويقول الحسن قال داود في المبرور عليه قول محمد في المبرور لا وهو والله
 عن يوسف بن عمار بن الحسن بن سعيد بن ابيان قال في الطهارة من هذه الناحية فيمن غسل بعد الصلوة قبل الغروب كان مسافرا وعجبا او مرة
 ممن لا يجب عليه الجمعة وهو بعيد لان المقصود منه ازالة الدوخة الكبرية لئلا ياذى الحاضرون بها وذلك لا يذى من بعد
 والوافى يوم الجمعة يوم العيد ويوم العرفة فاقطع وق عن كل من في صلوة الكمال في ذلك يوم انجيل اول ليلة الجمعة التي
 بالنته حصول المقصد وهو قطع الرائحة والعباد من شئ اى عيدا فطروعي النعم بمنزلة الجمعة لان فيها الاجتماع
 فيقتضيه الاتصال وفعلنا لئلا يذى بالرائحة الكبرية شئ في التعليل شيئا ان يكون غسل في يومى العيد من سنة او مستحب
 لدفع الرائحة الكبرية فلا هو لليوم ولا هو للصلوة والمفهوم من كلامه تعالى ان الصلاة به دفع الاذى من الروائح الكبرية
 في الجمعة فيصام وما في عرفة والاحرام فنبينه في المناسك انما رآه تعالى شئ قد بينا الاحاديث الواردة فيها
 منى واعلم ان صاحب الخلاصة ذكر الفصل احد عشر في ما حرمته منها فرفقة من لا تقام اثنتان من الزوال والاتصال
 واحيض والنفاس في اربعة سنة غسل الجمعة والحيض في عرفة والاحرام وواحد واجب وهو غسل الميت وواحد مستحب
 وهو غسل الكافر اذا اسلم ولم يكن منبأ ولم يغتسل من اسلم فيه اختلاف المشايخ وفي المحيط انواع غسل سبعة ثلثة
 فرض غسل الجنابة والنفاس واربعة سنة مثل ذكرنا وواحد واجب مثل ذكرنا وواحد مستحب وهو غسل الكافر
 اذا اسلم والجنون اذافاق والصبى اذا بلغ بالنسبة ان بلغ بالانزال وجب وفي شئ من حق الطحاوى نفس علم استحباب
 الثلاثة الكبراني في مناسكته وينبغي ان يستحب الاتصال الصلوة الكسوف والاستسقاء وكل ما كان في معنى ذلك التمام
 الناس من ان لم يذكر ولا يحرم لم يوجب على غسل الجنابة لانها غير مخالفة بما وبيننا من المخرج الكائن من غسل الميت
 والودى غسل شئ لما روى مسلم عن علي بن ابي طالب كنت رجلا نذرا كانت اتيه ان اسال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المكان ابعثني لئلا قد اربن الاسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال غسل ذكره في وضوءه وفي رواية تيد الوضوء وعيدا
 الوضوء لقوله عليه السلام كل فعل عيذى فقيه الوضوء في الخبر من حديث سعد بن عبد الله بن سعد بن عبد الله بن
 ومفضل بن يسار وعلي بن ابي طالب فحدثني عبد الله بن سعد عن ابي داود وعن معاوية بن صالح عن ابي العباس
 عن حزام بن عمار عن عبد الله بن سعد الانصاري قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل من النار

واختصاص
 الطهارة بها
 وفيه خلوص
 المحسن للصلاة
 بمنزلة الجمعة
 لان فيها
 الاجتماع
 فيتم الاتصال
 دفعا للتأذى
 بالرائحة ولما
 في عرفة والاحرام
 فليست به في
 المناسك انما
 الله تعالى
 قال دليلى
 في ذلك والودى
 غسل وفيها
 لوجوه عليه
 الشك في ما
 وفيه الوضوء

الى تعذر الرحم الذي يتولد منه الولد ولو لا الدفق لمعنت النساء الفاكهة للعلم قال الزمخشري الدفق مصب فيه وقع وبه لا يوجد الا في
 في المرأة وقوله يخرج من بين يديها ثم قال ابو الليث يعني خلق من بين الابمين من الام فلهذا لا يخرج من بين يديها المرأة يخرج
 من بين راسها هو موضع لقائه فان قلت كان ينبغي ان يقال من بين يدي قلت قال الزمخشري ولم يقل يديين لانهما في الرحم متحدة
 بين يديها فقلته وقال ايضا الدفق في الحقيقة لصاحبه الماء ومجازي وصاحبه الدفق هو الرحم والمرأة لم ييسر وفق وقال ابو
 العزاق في يخرج من بين يديها بعد نفخة بعينه ما حصر في فقار ظهر الى اليمين واليسار في نفخة واحدة في نفخة واحدة منيا بغير
 وهو غائر رايته كرتية الطلع فيه لزوجة بكسر الذكركم عند خروجه هذه نفخة من الرجل والمرأة ولعجب من اللكل انه رضي ما قال الاثرية
 فقال وتعرفت كالجس لمنى الرجل والمرأة ان باروا فحق يخرج من بين يديها والمرأة وقد قلنا ان المرأة ليس لها
 وفق وبذلك يمكن ان يكون تعرفها لمنى البهائم رحم المرأة من تحتها الذي يتولد منه الولد اذا اراد الله انما المنى الذي
 يتعلق به الاحكام فاشنان احد هاتين المنى والمرأة والاشنان منى الرجل فكل واحد منهما تعرفت وحده والا فتعرفت لغيره
 بما ذكره كتعريف الانسان الفرس بانها حيوان ثم افعل من المنى منى وامنى ومنى بالتشديد وفي نكت ابن الصلاح
 في المنى لغتان تشديد اليا و تخفيفها ولم يحكمه الجوهري هم والمذى رقيق فيعرف بالي البياض يخرج عند ملاعبة
 الرجل اهله سش المذى يفتح الميم وسكون الدال المجتمة يقال مذى الرجل بالفتح والمذى بالالف وفي المطالع
 هو ما رقيق يخرج عند التذكار والملاعبة لسكون الدال واسمه بايقال مذى والمذى ومذى وقال عياض فيه
 وجهان مذى بالتخفيف ومذى بالتشديد ويقال المذى من المرأة الذي قال المبرد في الكامل كل فعل يذى
 وكل اشئ تمذى قلت من قد ذق الشاة اذ التقت من جهابها فذا وقال الاثرية قال قلت لم ذكر تعرفت
 الودى سابقا والمنى ثانيا والمذى ثالثا قلت لان المصنف ذكر المذى والودى بعد ما ذكر حكم المنى سابقا
 واستدل على عدم الفصل في المذى بقوله صلح كل فعل يذى وفيه الودى ثم احتج الى الدليل في الودى فذكر
 تعريفه مفرقه بالبول لانه يخرج عقيب فوق تعريفه ثانيا ثم اراد ان يعرف المنى والمذى فقدم المنى على المذى
 لقوة في المنى دون المذى فوق تعريف المنى ثانيا والمذى ثالثا قلت هذا الذي كرهه طه لا يفسر فيه زيادة وقوله
 لا ينظرون الى رعاية محاسن التركيب وانما ينظرون في بيان المقصود ولا يراعى ذلك لان التركيب التي تقع في كلام
 الاشعار ببيانها لا يجوز بيان انفساته وسكر تسامى في كلام المصنف ونحوه في الالفاظ والعبارة على ما يستفاد
 عليه في مواضع ان شاء الله تعالى م وهذا التفسير سش اى التفسير المذكور في المنى والمذى والودى م ما هو م
 سش ثم لم يثبت نهائين عايشة دروس عبد الرزاق في مفسرته عن قتادة وعكرمة قال في ثمانية النور والمذى

والمنى رقيق
 يذهب الى البياض
 يخرج عند ملاعبة
 الرجل
 اهله والتفسير
 ما هو م سش
 رضى الله عنها

المنى

والودى

والمواسم والمناطق التي هو المار الذي يكون فيه المشقة ومنه يكون القول في نفية غسل واما المذنب فهو الذي
 يخرج اذا لعب الرجل امراته فعليه غسل الفرج والوضوء واما الكافر الذي يكون مع البول بعد وضوءه في الفرج وهو
 باسبغ في المار الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز في بيانه من احكام المار الذي يجوز به الوضوء وفي بيان
 المار الذي لا يجوز به الوضوء ايضا غير ان المار الذي لا يجوز به الوضوء ومعنى الباب في لغة النوع وفي الاصطلاح
 هو طائفة من مسائل علم الفقهية تشتمل عليه الكتاب والكتاب تجزئ الابواب والابواب تجزئ الفصول والمفردات
 الوضوء والغسل وما يوجبها شرعا في بيان الآلة التي تحصل بها الطهارة في النوعين من المار المطلق والالف واللام
 في المار المحقق المار هو سبب دخول غسل موهبة فقلت الواو الفاء تحريكها وانفتاح ما قبلها والدليل عليه
 ان جميعه في القلة امواه وفي الكثرة مياه والخبرة فيه بدل من المار كما في شار وذكرا صاحب الحكماء في لغته تدل على
 ان الابدال غير لازم ونقطة يجوز تارة تطلق على معنى كل وتارة تستعمل بمعنى صحح وتارة بمعنى تصحح لعمام الطهارة
 من الاحداث شئ هو جمع حدث واحداث تقسم الى الاصغر والاكبر ويقال الانف والاعطاف وفي الزوائد واذا جمع
 حدثان فالاعطاف اهم فلو قال من الحديث كان اولي ولعله جمعا باعتبار كثرة محالها ولا اختلاف النواع قوله من الاحداث
 ليس للاختصار لان الاحداث تشترك كما واللام فيه لعمام المار الذي هو طهارة من الاحداث التي سبق ذكرها ويجوز ان يكون
 للمنفرد الاحداث اسم يطلق على الحكمي وانجبت اليه على المحسوس وانجبت مشترك يقع عليه بالانتماء للاحداث الفاعلي
 لانه يجوز بالبياء التي ذكرها الطهارة من الحدث وانجبت جميعا ويجوز ان يكون قيده بما يكون قد ذكره فيما سبق
 في طهارتين فاحتاج الى بيان الآلة التي يحصلان بها وقوله الطهارة من الحدث وقوله ما جازة بما السامع والمطر
 والنجس والبرذون اذ اربا وقوله من الاودية شئ عطف عليه وهو جمع واو اى وما الاودية وهو المار الذي يخرج
 فيها من الماطار والسيول التي تحصل بها من العيون شئ جمع عين منه التي تنبع من الارض وتخرج الى الخارج
 من الابرار الجاهل جمع به صله به بخرقة ساكنة في وسطها وجمعها في القلة ابرو وابرار جمع ابرو ومن العرب القليل
 الخفة فيكون ابرافا اكثر شئ في ابرار واما البحار جمع بحر قال الجوهري البحر خلاف البر يقال شئ به تعقبه
 واتساعه والجمع البحر وبحار وبحور وكل من عظم بحر قلت فلذلك قيل له مصر بحر النيل ولكن انطلق البحر لانه بحر
 هم بقوله تعالى وانزل من السماء ماء مطورا شئ وجبه التمسك بالآية في حق ما السمار والادوية ما حاصلة ما السمار
 وانما في حق العيون والابرار فالان اصل المياه جميعا من السماء وقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه
 ينابيع في الارض واما ان التمسك بالآية يرجع الى ما السمار والتمسك بطهارة باقية المياه باحسان الذين كرمها

باب
الماء
الذي
يجوز فيه
الوضوء
وما لا
يجوز فيه

الطريق من البحر

جاءت بهاء السما

والأودية والعيون

ولابارو الجمار

تَقُولُ فَعَلْتُ

وَأَفْرَلْنَا السَّمَاءَ

ماء طه ثور

سنة وقوله بالبحر طعن على قوله الذي قبله في الحديث عن ثمانية أنفس من الصحابة وهم البراءة بن مالك بن أبي بكر
والنسابة بن عباس وعبد الله بن عمر والعرشي والوكبري فحديث أبي البراءة عند الرازي عن أبي البراءة عن جلاس
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عليه السلام أنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توفنا ما نطعمنا
فتوفنا من البحر فقال عليه السلام هو الطهو ماؤه وكل ميتة قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه الكوفي والشافعي وابن
خزيمة وابن جبان وابن النجار ورواه الحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه النجاشي فيما ذكرناه عنه الترمذي بغير تعليق ابن البر
بأنه لو كان صحيحاً لكانت فيه نسخة واحدة ولا نعلم لم يدرم الاستيعاب ثم حكم ابن عبد البر بغير ذلك بغير تعليق العلماء بالتبطل
وروي ابن منده في نسخة وصححه ابن المنذر وأبو محمد البغوي وحديث جابر عن ابن جابر في نسخة من نسخة ابن جابر عن جابر
ابن النعمان صلى الله عليه وسلم سئل عن ما روي في البحر فقال هو الطهو ماؤه وكل ميتة ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني كذلك
وابن جبان في صحيحه ورواه في حديث علي بن عثمان الحاكم في المستدرک والدارقطني في نسخة من حديث الحسين بن علي بن بابويه
مرفوعاً عن سوار وسكت في كتابه حديث النعمان عن عبد الله عن عبد الرزاق في مصنفه والدارقطني في نسخة عن النعمان عن عبد الله
منه وفي نسخة في الباب من حديثه وقاله الدارقطني وحديث ابن عباس عند الدارقطني من حديث موسى بن سلمة عن ابن عباس
مرفوعاً نحوه ثم قال وهو ما يوقوف ورواه الحاكم في المستدرک وسكت في حديث عبد الله بن عمر وعند الدارقطني في نسخة من
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه ورواه الحاكم في المستدرک وسكت عنه وحديث الفرشت عن ابن عباس في نسخة
بأنه روي عن مسلم بن يحيى أنه حدث أن الفرشت قال كنت أصيب في البحر الأنفة على رأس كنت أحمد قرية لي فيها ما فاذا
توفنا من القرية أسبغت ذلك لي ونصب ذلك لي وقيمت في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصصت ذلك
عليه فقال هو الطهو ماؤه صل ميتة وقال عبد الله في حكمه حديث الفرشتي في المبرور وفيما أعلم الأكبر من معاذ وقال
ابن القطان في كتابه بوقفي على عبد الله بن يحيى فأنه قال في نسخة من نسخة الفرشتي وأما ما روي عن ابن عباس
عن أنس بن مالك في نسخة من نسخة الفرشتي في نسخة من نسخة الفرشتي في نسخة من نسخة الفرشتي في نسخة من نسخة الفرشتي
لم يدرك ابن الفرشتي النبي عليه السلام والفرشتي بغيره في نسخة من نسخة الفرشتي في نسخة من نسخة الفرشتي في نسخة من نسخة الفرشتي
وحديث ابن الفرشتي ورواه ابن جابر عن مسلم بن يحيى عن ابن الفرشتي قال كنت أصيب في البحر فقلت لي قريه جعل فيها
ماؤي توفنا من البحر فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو الطهو ماؤه وكل ميتة قال النجاشي في نسخة من نسخة
ابن يحيى لم يدرك الفرشتي نفسه وأما ما روي عن ابن جابر عن عبد الله بن أبي بكر عن الدارقطني في نسخة من نسخة
عبد العزيز عن أبيه عن جده عن عبد الله عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يغير المسمى واصله تقييداً كما العيب انه يغير لانه لا يغير من مطلق اسم الماء ولهذا الصحيح ان يقال فلان لم يشرب
 الماء وان كان يشرب ماء العيب بالباطل او حقيقة لا يفي عن المسمى بالاضافة الى الماء واخواته من المقدم الاول
 واصله الى المقدم الثاني هم ليس بان يطلق يشرب انما يغير مطلق قولنا الماء والحكم عند فقهاء شاي عند فقهاء
 الماء المطلق وارادوا بالحكم الطهارة هم منقول الى التيمش لقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا وسورة النحل عدم جواز
 استعمال هذه الماءات والاصل في هذا ان التوضي به جائز وامت صفة الاطلاق باقية ولم يتخلط نجاسته وان زال الصفة
 الاطلاق لا يجوز التوضي باوروا بالماء المتبرج وكبمال الاتسراج وعلية المبرج بكثرة الاجزاء وكما في الاتسراج بطبخ
 الماء بالمحلول الطاهر او يشرب الشارب الماء حتى يبلغ الاتسراج مبلغاً يمنع خروج الماء منه الا ببلعج والاتسراج
 باطبخ انما يمنع التوضي به انما لم يكن ذلك الاتسراج المقصود للغرض المطلوب وهو التطهير ولما اذا كان كالاستئناس
 اذا خلط بالماء فانه يجوز التوضي والاتسراج الاحاطا بين الشيئين بحيث يسع احدهما في الاخر حتى يمنع التيمش فاذا عرف
 هذا على سبيل التوضي بما اعترضه والوظيفة في هذه الاعضاء تقييدية شاي هذا جواب عن سؤال مقدم تقييدية ان
 يقال ان الماء المعبر من الشجر او الثمر وان لم يكن طارفاً لكنه في معناه في الازالة فيلحق بالمطلق كما اتفق
 ابو حنيفة وابو يوسف بالمطلق في ازالته انجاسته الحقيقية فيجب ان يكون في احكامية كذلك تقريره اجاب
 ان يقال ان الوظيفة في هذه الاعضاء الاربعة في الوضوء تعبدية بمعنى غير معقولة لان الله تعالى امرنا بذلك
 وعبدنا فيجب علينا الانتثال من غير ان يدرك معناه لان اعضاها عادت غير نجسة حقيقة بل امرنا بتقيداً
 بجواز صلوة حامل الحنبل والمحدث وتطهير الطاهر محال ولكنه امر تعبدية كما ذكرنا من فلا تعبدية الوضوء المتعبد
 عليه شاي لان شاي القياس ان لا يكون حكم الاصل معدولاً عن القياس فيخرج فيه كذلك فالاصح القياس
 بخلاف ازالته انجاسته الحقيقية فانها معقولة المعنى لوجوبها حاشا فيها الاحتاق فان قلت ان لم تكن التقييدية
 بطريق القياس لم يتق بالذلة فان كونه معقولة ليس بشرط في قات سائر المايعات ليس معنى الماء من كل وجه لان
 الماء مبذول عادة لا يبالى بنجس وسائر المايعات ليس كذلك فان قلت كيف اتقيته به في انجاسته الحقيقية قلت
 قياساً لا دلالة لانه معقول المعنى فان قلت من شرط الدلالة ان يكون الملتحق بمعنى الاصل في الوصف الذي هو
 الحكم من كل وجه لا غير الوصف فيما نحن فيه هو ازالته انجاسته والماء والماء في ذلك سياتي كون الماء مبذولاً
 لا دخل له في ذلك قلت انها سياتي في ازالته انجاسته الحقيقية مطلقاً قال الاول سلم وليس الكلام فيه والشك في ذلك
 فان قلت اذا كان الغسل في هذه الاعضاء تعبدية لا يلزم ان تكون النية فيه شاملة لما وقع قلتم ان الماء منزّل للمحدث

كذلك ليس
 بماء مطلق
 والحكم عند
 فقهاء منقول
 الى التيمش
 والوظيفة في
 هذا الموضع
 تعبدية فلا
 الى غير المضمون

اما الماء الذي
يقطر من الكرم
فيجوز التوضي به
لانّه ملوّه خارج
من غير علاج
ذكره في جوامع
ابن يوسف
في الكتاب الثاني
اليه حيث شوط
لا اعتصم الا
بما غلب عليه
غيره فخرج به
عن طبع الماء
كالاشربة والمخل
وملأه النور ماء
الباقى والسرور
وملأه للردج

بالطبع فيلزم ان يكون ما لم يكن ذلك لانه قيل بالطبع قلت انما يكون من باب الطبع اذ كان المزال نجاسة حقيقية واما
لو كانت نجاسته حكمية فلا يكون كذلك وكان يلزم عليه الوضوء فان المزال فيه حكمي فيغني ان اشربة وفيه الغيبة فان قلت
غسل النجاسة بالماء المطلق على خلاف القياس لا يقيته تجسيه بول المداقة وقد عارضتم الى الماء الطاهر
قلت المزال ان النجاسة مشاهد فلما ترك القياس حق الماء للضرورة في حق غيره مما يعمل عمل الماء ولكن لا يحد
النجاسة على الماء في غسل الثوب الخمس في الاجابات الثلاثة التي خرج من ان النجاسة طاهرة ام الماء الذي يقطر من
فيجوز التوضي به لانه ما خرج من غير علاج شئ هذا كانه جواب عما يدعى قوله ولا يجوز انما اعتصم من الشجر والتمر فلهذا
قال واما الماء الذي يقطر كجبة المادقة ذكرته المحيط لا يتوضأ به ليسيل من الكرم لكان لا يستخرج وهذا منقول عن
شمس المنة ثم ذكره في جوامع ابن يوسف شئ ذكره فيه ضمير ان من نوع ومنه هو باي ذكره في يوسف في جوابه
جواب الوضوء بالماء الذي يقطر من الكرم ايا ما وجوبه بانه يقطر من طرفه فيقوى الالوه والحق لعيب
كثيرا فان قلت فيما مضى قبل ان ذكرت هذا ذلك لا يقيته كما في قوله تعالى حتى توارثها بنو اسرائيل الشمس يجوز
ان يكون الضمير المرفوع فيه راجعا الى جميع الجوامع اخذ ابن يوسف جملة منهم وفي الكتاب شئ من القدر
ثم اشارة اليه شئ اسي الى جواز التوضي بالماء الذي يقطر من الكرم حيث شرط الاعتصام شئ لان الذي
يقطر من الكرم منصرف نفسه لا مقصر ويجوز ان يقر شرطه على صيغة المعلوم وعلى صيغة المجهول ففي المعلوم
يعد والضمير الذي فيه الى القدر في بقرته قوله في الكتاب لان الالف واللام فيه بدل من المضان اليه
اسي وفي كتاب القدر في ويكون الاعتصام منصوبا بالمراد تقول شرطه في المجهول يكون القصر على انه
عن الفاعل وذكر المفعول مطوحيه ولا يجوز من شئ اسي الطهارة ثم بارغب عليه غير شئ اسي غير الماء
من الماء الطاهرة ثم خارجة من طبع الماء شئ هذا كالتفسير لكونه غيب على غير ذلك كانه كرهه باقفا
التفسيرية ويطبع الماء لانه لا يقطع الحشوش وقيل قوة نفوذه وقيل كونه غير متلون وقيل ما يتغير له اثر
الغليان والاضحاج عن طبعه ان لا يتغير له اثر بالغليان ثم كالا شربة واخذوا بالمراد بالاقبال بالمدفوف
اللام واذا شئ واللام قصر الحاصل ان فيه لغتان نظيره المزخا والمزغسي بكسر الميم فتحاد ذكره في بعض
ص والمرق وما الزرود شئ الفتح الزار وسكون الزار وفتح الدال المعلة وفي آخره جمع وهو ما يخرج
من العصف المنقوع ليرحم ولا يصغ به ذكره المطرزي وقيل ما نحو قته الزعفران قال الاترازي كانه معرب
قلت هو معرب زوده واكمل ان قوله كالا شربة آه ان ايا دبا لاشربة المتخذة من الشجر كشراب لمرمان

والمحاض وبكل النحل انما من كان من الطير لم يقصر من الشجر والشر وكان يدرك الباقا والحرق الطير المار الذي غلب عليه
غيره وكان فيه منفعة للنفث والشر وهو ان يفتش بين ثم ينشره الطير ومن التنزل ومن تتجمل لكل ميل والشار يستلوا
فيه وتبتعدوا من فضله وان اردوا لشره اكلوا اكلوا به ودخل الخلو بالمار كانت الاربعه كلما تغير المار الذي غلب عليه
غيره لم يات من ش اى لان المار الذي غلب عليه غيره اولان كل واحد من هذه الاشياء المذكورة هم لا يسيى مارا ملقا
منش لان مطلق الشى ما يتبادر اليه فهم عند ذكره والضم لا يتبادر اليه هذه المياه عند ذكر المار هم والردو بار المار ملقا ما غير
بالطبع منش بان صار تخيلا حتى صار كالمرق حتى اذ لم ينج وطمش من ورقة المار فيه باقية يجوز الوضوء به وان تميز منش
اى مارا بالباقيهم بدون الطنج يجوز التوضي به منش لا يطلق اسم المار عليه لغاية المار هم ويجوز الاشارة به اذ اخلت في ظاهره
فغير احد او صانعه منش وهه اللون الطعم والريح وفيه اشارة الى انه لا يجوز التوضي به اذ غير الوضوء فيمكن الرماية
الصحيحة بخلافنا الا ترى الى ما قال في شرح الطحاوى واما الحوض والبئر اذ تغير لونه او طعمه او ريحه المار ودر الزمان
او بوقوع الاوراق كان حكمه المار المطلق ولا شك ان المار اذ تغير لونه تغير طعمه ايضا ولكن يشترط ان يكون
باقيا على رفته انا اذ غلب عليه غيره ودار به تخيلا فلا يجوز وفي الردية في قوله فغير احد او صانعه اشارة الى انه اذ اقبل
اشنان او ثمانية لا يجوز التوضي به وان كان المار غير ظاهر لكن صحته الردية بخلافه كذا عن الكرخى وفي المجتبى لا يقبل
التغير به حتى لو غير الاوصان الثلاثة بالاشنان او لم يبايون او الزعفران او الاوراق او اللبن لم يسلب اسم المار منه
ولامعناه فانه يجوز التوضي به وفي زاد الفقهاء المار المغلوب من الخلط الطاهر يلحق بالمار المقيد غير انه يميز ثلثه او لا
من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث الاجزاء فان كان لونه مخالفا لونه المار كاللبن والعصير او اخل ودار
الزعفران فالعبرة باللون فان غلب لون المار يجوز والا فلا فان توافقا لونا لم يكن نقا وتا طعما كما لا ينجس والشمس
والانسدة فالعبرة بالطعم ان غلب طعم المار يجوز والا فلا وان توافقا لونا وطعما كما لا ينجس فالعبرة بالاجزاء رسول المدا
عن المار الذي تغير لونه بكثره الاوراق في الكف اذ ارفع منه بل يجوز التوضي به قال لا ولكن يجوز شره به غسل الاشياء
وفي فتاوى قاضيخان اذ اخلج بما يقصد به الباقية في التنظيف كالسدر والخرمض فان لم ينجس لونه ولكن لم يذهب قوته يجوز
التوضي به ولو صار تخيلا مثل السويق لا يجوز فان قلت قد ذكر من قوله عليه السلام الا ما غير لونه او طعمه او ريحه
وذلك يقتضي عدم التوضي به عند تغير احد الاوصان قلت معنى قوله عليه السلام المار لم يور لا ينجس الا ما غير
احد من اى لا ينجس شئ من جنس كل ما في المشط الطاهر كذا ايجاب لكل وتبع في ذلك تابع الشريعة فانه انما
قال المعنى الا ما غير شئ من جنس فيكون معناه لا ينجس شئ الا بالتغير من جنس هذا لانه وروى في المار اجازى ولا يجوز استعماله

لانه لا يسيى
ملو مطلقا
والردو بملابا
ما تقيد بالطهر
فان تقيد به
الطهر يجوز ان
ويجوز الطهارة
بما خالطه
شئ طاهر
فغير احد او صانعه

فيه النجاسة او يوجد طبعها او يحكم بالانه يدل على قيام النجاسة واجاب للترزي بجوابين احدهما ما ذكرناه من الاطلاق الشرطي
 لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت في الجميع نظرا في كلام الاكل فلان الحديث عام وتخصيصه لا يحصر
 لا يجوز وانما كلام تاج الشريعة فلان عواذ بانة ورد في الماء الجارية لم يثبت ومن ذكره لم يثبت في الحديث والاكلام
 الاترازي فلان الشرط اراو ابدا للماء غير طعمه ولو لم يدره لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يصح مسند
 فتدبر مسلما ذكره والمرسل حجة عندنا مكره المديش اى اهل لا ينجي بتغير عين هذا اذا كان قد ازال غالبة وكان
 اعيان غالبها لا يجوز الوضوء به كذا في الذخيرة هم والماء الذي استلط به لعرفان والصابون والاشنان ش
 بضم النقرة وكسر حاها الجوالقي وابو عبيدة ومويعر وهو كحرض بضم حاء وسكون اللام المملتين في اخره فاذ
 وجب ما يوسف ماء الصابون اذا كان غلبا فغلب على الماء لا يغتسل به وان كان قويا يجوز وكذا الماء اشنان عن ابو يوسف
 او لم ينج الآس او البابونج في الماء وغلب عليه حتى يقال ماء الآس في البابونج لا يجوز الوضوء به واني الفتاوى لم يميز اذا
 طرح الزاج في الماء حتى يسو باء الوضوء وكذا الغصص اذا كان الماء غالبا هم قال نسي الله عنه ش اى لم يصف
 هم اجري في مختصر ش اى اجري ابو الحسن القدر ورمى في كتابه المختصر المسمى بالقدر ورمى ماء الزرير مجرب في
 ش اى جعل كلهما واحدا حيث لا يجوز التوضي بهما والمروى عن ابي يوسف بمنزلة ماء الزعفران ش حيث شجبه
 التوضي بهما هو الصحيح ش اى المروى عن ابي يوسف هو الصحيح وقال السفاتي في قوله هو الصحيح اترازي عن
 قول محمد فانه تغير لعله بتغير اللون وطعم والريح كذا في فتاوى قاضينان قال الاترازي انا اقول لا خلاف في هذا
 المسئلة في الحقيقة انه حاصل يقينه الى ان كان المراد به ما اذا كان الماء مغلوبا بما الزرير فلا خلاف فيما هم قال
 في آخر كلامه فانه فعل عنه اشارة من قلت هذا الموضع ليس من الموضع التي فيها تموض حتى ينسب الغلبة الى الشرط
 هو كذا انتاره التافعي ش اى كذا اختار المروى عن ابي يوسف الامام النافعي وهو ابو العباس احمد بن محمد بن عمر
 النافعي احد ائمة الاعلام ومحتاجا لواقعات والنوازل ومن تصانيفه الانجاس الصغرى والواقعات مات بالمر
 سنة ست واربعمائة واربعمائة ونسبه الى عمل الناطف وبعيه وهو تلميذ الشيخ ابو عبد الله الجرجاني وهو تلميذ ابي بكر
 ابوصاح الرزى وهو تلميذ الشيخ ابي الحسن الكرخي وهو تلميذ ابي حازم القاسمي وهو تلميذ عيسى بن ابان وهو تلميذ
 محمد بن الحسن هو والامام الشريفة ش هو خمس الائمة ابو بكر محمد بن ابي سهل الشريفة وهو تلميذ الامام محمد بن الفضل
 وهو تلميذ الشيخ عبد الله بن يعقوب السيد مولى وهو تلميذ عبد الله بن ابي حفص الكسري وهو تلميذ ابيه شيعة ابي حفص الكسري
 وهو تلميذ محمد بن الحسن هو تلميذ الامام الشريفة هو صاحب المبسوط والماء وهو في النجس باور خبيد وهو من كبار علماء

كله المذهب المذهب
 مختلط به الغرض
 او الصابون اذا كان
 وقال سراجي
 في المختصر المذكور
 الموق والمروى
 عن ابي يوسف
 انه بمنزلة ماء
 الزعفران هو الصحيح
 لكن الخصال
 والاصحاح الشريفة

فان

نقل

نقل

بأوراد الله صاحب لوصول والفرح كان الما اجتمع من محول الامانة ذنون بات في حذر والاربعائة وعشرين ونبسنة
 الى خمس يفتح سيد البراء المسلمين ثم خارجة ساكنة وفي اخر خمسين مائة مدينة من غراسان بين نيبالبور ومرو
 في ارض سلة هم وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز التوضي بملء الزعفران كوا ما يه مائس من من الارض سش كما للصاين
 والاشان ونحوها لم لا شش اسي لان ما الزعفران نحوه هم ملء يقد سش لا يوقيد شش اخروج عن ان طلاق ثم
 اوضح ذلك بقوله لم لا ترمي انه يقال بملء الزعفران شش بالاضافة نصا مقيدا فلا يجوز التوضي به ونحوه بالاشان
 على التعرير ان المار اذا تغير اعدا وصافه مما لا يمكن حفظ المار عنه كالماء ما يرسى على الما من الملح والنورة وغيره
 جاز الوضوء به بعدم اعدا كان صون المار عنه وان كان ما يمكن حفظه منه فان كان ترابا لم فيه فذلك لانه يوافق
 الما في كونه مطهره فلو لم يطرح فيه ما اخر فغيره وان كان شيا سوى ذلك كالزعفران المالح اذ ارق وطرح فيه وغيره
 ذلك مما يتغير الما لم يطرح الوضوء به لانه زال الملاق اسم الما بمخالطة ليس الطاهر والمار مستغن عنه نصا كالماء والماء الخ
 بالمار ان قل جازت الطهارة به ولا فلا وماذا تعرف القلة والكثرة فيظفر ان خالفة في بعض الصفات فافترقا بالثبوت فان
 غير فكري والا فقليل وان انشئت في صفاته كما قد وقع راحة وفيما يتغير القلة والكثرة فيه وجان احداهما كانت القلة
 للمار جازت الطهارة به وان كانت للما لانه لم يتجزؤ وتسم من قال اذا كان لك قدر الوكان مخالف للمار في صفاته ولم
 لم يمنع وتوفا الما المطلق ما يستعمل فظريان الصما كالماء وفيه وجان لهذا اقلع جميعهم وصحة الرضعي والشافعي
 وفي شجر الوحيير ناقاش غير مما يستغنى المار عنه حتى زان اسم الما المطلق وان لم يتجدد اسما اخر كما يتغير بالصاين
 والزعفران الكثير واجبا سلسل اسم المار عنه لم يتجزؤ الطهارة به وفي الحلية به قال لك واحمد وعند الشافعي لو طرح
 فيه التراب فتغير الوضوء به جاز به على الاظهر وعلى فيه قولان ولو طرح فيه الملح فتغير به جاز وعند بعض اصحابه لو تغير
 بعنود ودهن طيب فقال المزني يجوز الوضوء به وقال ابو الطي لا يجوز ولو وقع فيه الكافور فتغير به ربحه فيه وجان
 ولو وقع فيه قطران فغيره وقال الشافعي في الامام لا يجوز الوضوء به وقال بعده باسطر لا يجوز ولو تغير بطول المثث يجوز
 الوضوء به وعن ابن سيرين لا يجوز ونشد الحسن بن صالح بن حبان جواز الوضوء باكل وما جرى مجراه من بخلاف اجزاء الارض
 سش كالطين وبعض النورة والكل سم لان المار لا يخلو عنها عادة سش اسي لا يخلو عن جزيات الارض وبعض
 عند ذكره باعتبار اللفظ ولنا ان اسم الما باق على الملاق سش بعد زوال صفته بمخالطة طاهر الما ترميانه
 لم يتجدد له اسم على مدة سش كما تجد للمار الورود ونحوه قوله على مدة اسي منفرد او اصله وحده خذفت منه الوضوء
 فعله كما في مدة ثم عوض عنها المار ولكن بعد نقل حركته فالفعل الى عين الفعل هم واذا نسي سش اسي اضافة الما

وقال الشافعي
 لا يجوز التوضي
 بماء الزعفران
 واشباهه مما
 ليس من جنس
 الماء لانهم
 مقيد كالماء
 يقال ملء الزعفران
 في
 مجلدات الجواهر
 لان الما لا يخلو عنها
 علوة ولنا اسم
 الما باق على الاطلاق
 لا ترمي انه لا يتجدد
 اسم على كل ما اضافة

هم الى الزعفران كاضافة الى البير وهو من جنس الجواب مما قاله الشافعي في تعليقه بقوله لانه ما رقيقه لا ترمى يقال
له ما الزعفران تقديره ان يقال ان الالفاظ لا تغير عن كميات حيث لم يتجدد له اسم آخر دل على عدم جملتها اسم
تكون اضافة الى الزعفران كاضافة الى البير والتمثال ان الالفاظ هنا للتعريف والتقييد والفرق بينهما ان المضاف
اذا لم يكن خارجا من المضاف اليه بالعلاج فلا اضافة للتعريف وما الزعفران وما البير وما يعين من هذا القبيل وان كان
خارجا عن فني التقييد كما في الورد ونحوه والتغير في اللون موجود في بعض المياه المطلقة نحو ما رمد والواقعة فيها الاوراق
وكذا ما رمد بعض البير لا يغير في اسوا فلا يخرج من كونه مطلقا فان قلت لم يتجدد لما البير فلا اسم على مدة ومع هذا
لا يجوز ان توضع به قلت المضاف هنا خارج من المضاف اليه بالعلاج كما ذكرنا فلا يجوز وان لم يتجدد له اسم وقال في آخر
الدليل يقتضي الجواز ولكن الطبع واغلاط يبينان نقصانا في كونه ما نعلمه ولان اغلاط اقليل شئ هذا دليل ثمان وهو
ان الاعتبار بالانطباع في نظر ان كان قليلا لا يعتبر به لعدم مكان الاختلاف عنه كما في اجزاء الارض شئ نحو ملين فبعض
والنمرة فان توضع بالماء الذي يخلط به هذه الاشياء يجوز بالاتفاق اذا كان اغلاط به قليلا لان العبرة قليلا وان
كثيره لا يجوز كما الزعفران ايضا اذا غلب عليه الزعفران كما اخرج ثم تعرف القلة او الكثرة بالغلبة اشد تقبولا لم
فيجب الغالب شئ بقوله ثم الغلبة لما كانت على قسمين احدهما الغلبة بالاجزاء والاخر الغلبة باللون ولما كان الاعتبار بقسم
الاول اشد تقبولا ثم والغلبة بالاجزاء شئ اي باجزاء الخاطا والمخلوط فان كانت اجزاء الماء غالبة جاز الوضوء وان كان
اجزاء الذي اغلاط به غالبة فلا يجوز فان قامت ثم تعلم ذلك قلت ببقائه على رفته او تجزئته فان كانت رفته باقية
جاز الوضوء وان صار خفيا بحيث زالت عنه رفته الاصلية لم يحجزهم لا يتغير اللون شئ يعني لا يعتبر الغلبة بتغير اللون
كما ذهب اليه محمد رحمه الله ثم اشار الى الغلبة بالاجزاء ان الغلبة بالاجزاء روية العبرة بقوله هو الصحيح شئ لا يمتنع
ينتفي عنه اسم الماء واشارة الى ان نفي قول محمد واعلم ان الماء اذا اغلاط به شئ ظاهر لا يخلو اما ان يكون لون الماء
او خالفه فان كان مخالفا كاللبن او الخل او البعير وما الزعفران او البعير وما شمسها فالعبرة باللون فان غلب لون الماء ويجوز
الوضوء به وان كان مغلوبا فلا يجوز وان كان موافقا كما يطبخ والاشجار فالعبرة باللعن ان كان طعم الماء فلا يجوز والا فلا
وان لم يكن طعم الماء كالكثرة بالاجزاء فان كان اجزاء الماء كالكثرة يجوز توضع به والا فلا والماء الكثير المنقش ان كان
منقشة للنجاسة لا يتوضأ به ان لم يعلم يجوز ولا يلزمه السؤال عنه لان الطهارة اصل لكل تنه بكنهه كما قيل الماء اذا
منه تحرك منه وان طال كنهه لم يفته وفي شئ منقشة الطهارة هي الماء الطاهر لا يتلصق به نجس حتى صار ليثا او كان الماء نجسا
والقرب ظاهر قال ابنه بكرة الاسكان العبرة للماء ان كان طاهر انا الماء طاهر وان كان نجسا فالعين نجس لان طهارة الماء

الى الزعفران
كاضافة الى البير
واعين كان
المخلوط القليل
لا يعتبر بقلته
امكان الاحتراز
كل في اجزاء الارض
فيجب الغالب
والغلبة بالاجزاء
لا يتغير اللون
هو الصحيح

الا اذا طهر فيه ما يقصد
به المبالغة في النظافة
كالاستئناس في غسل
يغسل بالماء الذي اُخذ
بالسد ينكس ووردت
السنة الا ان يغلب ذلك
على الماء فيصير كالسويق
المخلوط لزال اسم الماء
عنه وكل ماء وقعت
النجاسة فيه لم يجز الوضوء

لزال صفته المار لان المأكل لو نظر اليه لا يسميه طاهرا الا اذا لم ينج فيه شيء اسي في المار وانما يشترط من قوله لا يجوز
الوضوء به ولو نج على صيغة الجهر لم يفسد في قوله ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاستئناس ونحوه من مثل السد
والخطمي ونحوهما فانهم كانوا يغسلون المار بشي من هذه الاشياء لان المار يغسل بذلك يستقضي اخراجه الدرن والوسخ
عن المفسول ولكن بشرط ان لا يكون طاهرا لما ياتي الان ثم اقام الدليل على ذلك بقوله لا ان المار يغسل بالماء الكدر
المغلب بالسد بذلك وروى الشافعي في مسنده في قوله على الوجه المذكور ولم يراع احد من المفسرين حقيقة انه في هذا المكان
اما السروجي قال بذلك وروى الشافعي في مسنده في قوله على الوجه المذكور ولم يراع احد من المفسرين حقيقة انه في هذا المكان
يوجب في قوله لا ان يغلب ذلك وروى الشافعي في مسنده في قوله على الوجه المذكور ولم يراع احد من المفسرين حقيقة انه في هذا المكان
النجاسة فيه لم يجز الوضوء به ولو نج على صيغة الجهر لم يفسد في قوله ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاستئناس ونحوه من مثل السد
والخطمي ونحوهما فانهم كانوا يغسلون المار بشي من هذه الاشياء لان المار يغسل بذلك يستقضي اخراجه الدرن والوسخ
عن المفسول ولكن بشرط ان لا يكون طاهرا لما ياتي الان ثم اقام الدليل على ذلك بقوله لا ان المار يغسل بالماء الكدر
المغلب بالسد بذلك وروى الشافعي في مسنده في قوله على الوجه المذكور ولم يراع احد من المفسرين حقيقة انه في هذا المكان

الذي هو عشر في عشر وقال الاترازي اربو بالماء الرار الذي لا يبلغ قدر الغدير العظيم وقال الشيخ الشريفة اراد بالماء الذي
الذي لم يبلغ عشر وعشر اركان بزاوية او ثمانية او غيرهما وقال السروجي قوله وكل ما رآه وجهان احداهما لغة لاقته النجاسة
وكلما كان لما يجوز به الوضوء قليلا كان او كثيرا جازيا كان او راركا فعلى هذا الامانة فقتة بين هذا وبين قوله جاز الوضوء بان
الاخر لانه لم يلاق النجاسة الوجه الثاني في دفع المناقضة ان يقال المراد بالكثرة ما لا يقع وقوع النجاسة وهو الذي يحل
ملك حمة عند كثيره او العلقان هو الذي جعله الشافعي كثيرا فيكون هذا اثبات الكثرة المختلف فيه فلا يتناول الذي
لاقتل النجاسة فيه الى طرف الاخر فلا يمنع الوضوء منه قلت المناقضة التي هي تقع ظاهر ارجح قوله وكل ما وقعت
النجاسة لم يحرم الوضوء وبين قوله الغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه تحريك الاخر واذا وقعت نجاسة في ان
جانبه جاز الوضوء من الجانب الاخر بيان لك ان قوله اولادك لا يتناول اولادك من جميع لان لفظ كل اذا اضعفت
الى المتكثرة يراد به عموم الافراد ففي كلامه الاول نفى الجواز وفي الثاني اثبتة بينهما منافاة وبين الشرح ونفع ذلك
بالوجهين المذكورين ثم قليلا كان او كثيرا اسس هذا عبارة القدر وري وفي بعض نسخ المداية قليلا كانت النجاسة
او كثيرا وتوجيه عبارة القدر وري ان يكون الضمير في كان اجمالا الى المار في قوله وكل ما الذي اراد به المار الرار الذي
والضمير هم كان خبره قوله قليلا مقدما عليه وتوجيه النسخة الثانية انه شبه فعلا الذي هو بمعنى فاعل لفعيل الذي
هو بمعنى مفعول كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال بعض شراح القدر وري قليلا كان او كثيرا
ان كان وصفا للماء فالكثير من الماء نجس بوقوع النجاسة فيه كاهذرات في البحايض والكبار والبحار وان كان
وصفا للنجاسة فلا بد من تارة التانيث في التقليل والكثرة لانه فعيل بمعنى فاعل ثم قال هو وصف للماء لكن
نفى جواز الوضوء بالحل والجانب الذي وقعت فيه النجاسة ولما شاع في هذه المسئلة قولان ان الغدير العظيم
اذا وقعت فيه نجاسة هل يجوز الوضوء من جانب الوقوع نفى اكثر روايات احسن عن أبي حنيفة وروايات بشرع
انه يجوز وفي ظاهر الاصول لما يجوز وهو اختيار المصنف على ما اشار اليه في مسئلة الغدير ولم يذكر وجه كون التقليل والكثرة
صفة للنجاسة وقال صاحب المداية ان كان لفظ التقليل صفة للماء كان الخلاف مع الشافعي وان كان صفة للنجاسة
كان الخلاف مع الاك فان عنده لا نجس الماء لتقليل بوقوع النجاسة اذ المراد لما اشرنا وفي بعض اصحاب الك التقليل
ينجس النجاسة التقليل وان لم يتغير به التقليل كان للوضوء والغسل وان كان لفظ التقليل والكثرة صفة للنجاسة
فذكر في آخره وقال الاترازي بعد ان جاز كون التقليل والكثرة عند كونها صفة للنجاسة بان كذا يتذكر كذا وكره وقال
بعضهم ان قليلا لا يتحمل ان يكون صفة للماء وذلك منه ومنه لانه كان يقتضي اسما وخرافا لاسم هو النجاسة والخر

قليل

كانت النجاسة

او كثيرا

هو القليل والكثير واذا كان كذلك باس توجيه يكون القليل والكثير نصفه للماء قلت كانه اراوا يقول بعضهم صاحب الحديث
 الى السبيل ليس كذلك لان مراده من قوله قيل ان يكون نصفه للماء باعتبار احتمال الجسد من وقال لك ان يكونوا القليل
 احد او صافه من اسي يجوز الوضوء بالقليل وان قوت قليله نجاسة ما يتغير احد او صافه وبه القول المجمع والراية هم
 لما رويناش اراوا يقول عليه السلام الماء لم يور لا نجاسة شي اسي يث وقد مر توجيههم وقال الشافعي يجوز اذا كان القليلين
 شي يعني يجوز الوضوء بالقليل ان قوت فيه نجاسة اذا كان الماء قائلين هم لانه عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم نجس
 به شمس رواد الا اربعة من نيت ابن عمر بنى الله عنهما ورواه ابن جابر في صحيحه وانظروا نجاسة واخرجه الحاكم وقال صحيح
 على شرط الشيخين ولم يخرجاه ورواه في صحيحه وانظروا نجاسة واخرجه الحاكم وقال صحيح
 وابن حزمية والدارقطني والبيهقي والفظا ابى داود وابن ابي عمير المارقانين لم يجعل الخبث في رواية له ولا ابن جابر في كتاب
 وقال ابن منبج سمعنا علي بن ابي طالب عليه السلام يقول في تركه العمل به بجماله مقدار القليلين
 وقد اقبلوا في القليلة القليل من نجس كل قربة متسون منا وقيل جرفه ثمانية وخمسة وعشرين من منا وقيل القليلان من ثمانية
 بالبراءة وروى قيل سمعنا علي بن ابي طالب عليه السلام يقول في تركه العمل به بجماله مقدار القليلين
 اوزانه وفي الغنى لابن قدامة القليلة هي الحبة ويقع بها الاسم على الصغيرة والكبيرة والماء من قلتين من ثمانية عشر
 من ثمانية عشر كل قربة متساوية رطل بالعرفي فتكون القليلان خمسمائة رطل وهو المشهور في المذهب وعليه اكثر الاصحاب وهو من ثمانية عشر
 وروى الاثر من كل الاكل انما رابع قرب وحكاية ابن المنذر ايضا عن سامة قلت وجعلت تنسب اليها اعتلال قربة كانت
 بجلال المدينة وقيل الخبر التي باليمن الاول اصحهم وانما حديث التيفظ من مذهبهم من قديمي اواخر الكتاب جمع
 التمسك انه لما روي عن الغفس لابل احتمال النجاسة فبقية النجاسة اولى ان يكون نجسام وقوله عليه السلام لا ينجس
 احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من النجاسة شمس رواد بهذا اللفظ ابو داود وانما تيسر من نيت ابن جابر ان
 عن ابن جابر روى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث وهو في الصحيحين حديث الى الزناد عن المخرج عن النبي
 مرفوعا باللفظ لا ينجس احدكم في الماء الدائم الذي لا يجرس ثم يغتسل فيه وفي لفظ ثم يغتسل منه وفي لفظ الترمذي
 ثم يترجمه منه وروى مسلم من حديث ابى السائب عن ابن جابر روى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل
 احدكم في الماء الدائم الذي لا يجرس وهو نجس فقال كيف يفعل يا ابا هريرة فقال يتناول له ثوبا واول قوله فقال كيف
 يفعل فقالك يا ابا هريرة بن مشام بن زهرة واخرجه الدارقطني وابن جابر نحوه وروى ايضا من حديث
 ابى الزبير عن جابر مرفوعا لا ينجس احدكم في الماء الدائم وروى البيهقي من حديث ابن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم

وقال مالك في جواز ما ذكره
 احد وصافه لم يور وناوفا
 النجاسة في كل الماء
 قلتين من نجاسة اسلام
 اذ بلغ الماء قلتين لم نجس
 به شمس رواد الا اربعة من نيت
 صنفه وقوله عليه السلام
 لا ينجس احدكم في الماء
 الدائم ولا يغتسل فيه

عن

وقال الشافعي في القديم يعرف الى ذلك عند الإطلاق وفي الجديد قال لا يعرف الى ذلك بدون البيان ثم
ان يكون المراد منته البلدان او الرواسيات لوقال في كل موضع السنة في بلدنا كما قالنا في بلدنا وكان
عينا بالمدينة قوله ثم يقتل فيه برفع اللام لانه خبر لبيته اراسي وهو يقتل فيه ويجوز ان يحرم عطف على محل لا يقول لانه
محذور ومعه محذور المحرم لاجل النون وقد قيل يجوز ان يصب باضمار ان وعطى له حكم الواو قلت هذا فانه لا يقتضيه
ان يكون المنهي عنه هو الجمع بينهما دون افراد احدهما ولما لم يقل به احد بل البول فيه منهي سوارا والاختصاص فيه
او منه اولوا وقال القسطلي الصحيح يقتل برفع اللام ولا يجوز نصبها الا لا يصب باضمار ان بعد ثم وعطف في ذلك
ابن الكمال واجازة الذي ذكرناه يستنبط منه احكام الاول ان اصحابنا اجتوا به ان المار الذي لا يبلغ الغدير لا يطعم
اذا وقت فيه نجاسة لم يحرم الوضوء به قليلا كان وكثيرا الا ان في استدلاله ابو يوسف على نجاسة المار المستعمل في وقت فيه
بين غسل وبين البول فيه وفي دلالة القرآن بين الشك في استواءهما في الحكم فلا بد من العلم فانه كور عن ابو يوسف
والمرنى في ذلك وعطفها غيرهما الثالث ان هذا الحديث عام فلا بد من تخصيصه اتفاقا بالمار المستعمل لا يتحرك احد
طرفيه تحريك الطرف الآخر وبحديث الثقلين كما ذهب اليه الشافعي ابو العيون ان العلة طهارة المار المستعمل
او صفة الشاة كما ذهب اليه مالك الرابع ان المذكور فيه البول فليحق به اغتسال كالحائض والغسل قياسا وكذلك
يلحق به اغتسال الجمعة والاختصاص عند غسل لم يثبت عند من يوجبها فان قلت يلحق به غسل المسنون ام لا قلت من
على النقط فلا يحاق عند كابل الظاهر واما من يعمل بالقياس فمن زعم ان العلة الاستعمال فلا يحاق صحيح ومن
زعم ان العلة رفع الحدث فلا يحاق عنده فاقترع باخذ ان الذي بين ابى يوسف ومحمد في كون المار مستحلا كما علم
في موضع من غير فصل شافعي جملنا حديث لا يقول احدكم آه فانه على العموم من غير فصل بين آه ودام
وبين ما يتغير لونه وبين ما لا يتغير فان قلت ما عمل به من الاعراب قلبا نصب على الحال من قوله وقوله
لا يقول احدكم آه فانه على السلام حال كونه من غير فصل كما ذكرنا من الذي رواه مالك شافعي وهو قوله
عليه السلام المار لم يور لا نجسة شيئا وهذا جواب عن احتجاج الكمال بهذا الحديث فيما ذهب اليه من جواز طهارة المار
القبيل الذي وقعت الم تغيير ان اوصافه في بغير بقائه شافعي الذي رواه مالك في بغير بقائه وهو
ما رواه ابو داود والترمذي والنسائي من حديث عبد الله بن عبد الله بن ابي بن خزيمة من ابي
عبد الله بن ابي قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انتم تشار من بغير بقائه وشيئا منكم فيما يحض
وحكم الكتاب والمنق نقال عليه السلام ان المار لم يور لا نجسة شيئا قال الترمذي حسن ضعفه ابن القطان

من غرضه
والذي رواه الكمال
در فني بوجهه

اذ لم يرد ما ينفذ من القوة وقد ورد وهذا هو حديث الاستحباب والامام قبل الامام من لوغ الكتاب المسمى بالبول
 في المار الكائن وما ورد من الماد حيث في تحصيل المار بوقوع العبادة ان فيها فيكون مخصوصه بها لدفع اتقاض فكان هذا
 من باب المحل وقال تاج الشريعة سمعت من الشيخ الاستاذ الامام ان هذا النص خص بالحدس في زمان غير سبب
 اذ ان العبادة انما تكون معموم اللفظ اذ كانت الالف واللام للجنس اما اذ كانت للعدد فلا وقال الطحاوي في التيسير ان
 يكون سوا المسمى عليه السلام من بزيادته وجوابه عليه السلام اياهم في ذلك بقوله ان المار لا يخرج من كان النجاسة
 في البيرة ولكن والله اعلم كان بعد ان اخرجت النجاسة من البيرة فلو ان النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك لم يخرج
 النجاسة منها فلا يخرج وما الذي يطرح عليه بعد ذلك وذلك موضع مشكل لان جيلان البيرة لم يمتلئ وليها لم يخرج
 فقال لهم ان النبي عليه السلام ان المار لا يخرج بزيادته بل المار الذي يطرح بعد اخراج النجاسة منه لان المار
 لا يخرج اذ ان النجاسة اخرجت وقد قال عليه السلام المؤمن لا يخرج في حديثه الى هرة قال لقيت النبي عليه السلام
 وانا جنب فمد يده التي تقبضت يميني منه وقلت اني جنب فقال سبحان الله ان المؤمن لا يخرج وهذا الحديث اخرجه
 الجماعة وفي رواية الشيخين ان المؤمن لا يخرج ليس معناه ان يدره لا يخرج ان اصابته النجاسة وانما زاد في النجس
 بمعنى غير ذلك وكذلك كونه عليه السلام الارض لا تجس في حديثه وقد قيل لما قدم على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فضرب لهم قبة في المسجد فقالوا يا رسول الله يخرج من اجناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ليس على
 من اجناس ان الناس انما اجناس على نفسه واداه الله العبد من سلا ورعي عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري
 عن يونس عن الحسن قال جازم من قبيصة فقيمت اهلولة فقيل يا رسول الله ان هذا لا يخرج كون قال
 ان الارض لا يخرج بها شيء وليس معناه ان الارض لا تجس ان اصابته النجاسة وكيف يكون لك وقد ابل بالمكان
 الذي بال فيه الاعراب من المسجد ان يعيب عليه فغوب من ما وحدث صحيح ورعي طائوس ان النجس
 عليه السلام امر بكانه ان يخرج فكان معنى قوله عليه السلام ان الارض لا تجس انما لا يبقى نجاسة في حال
 عدم كون النجاسة فيها فكذا ذلك قوله عليه السلام في بزيادته ان المار لا يخرج ليس موعلي حال كون النجاسة
 فيها انما هو على حال عدم النجاسة فيها فكذا وجوب قوله عليه السلام في بزيادته المار لا يخرج شيء وقال ابو نصر الكوفي
 بالاطع الاطمن بالنبي عليه السلام انه كان يتوفا من بزيادته مع نرايته واثار الراحة الطيبة ونهية عن الاستنجاء
 في المار فعلى ان ذلك كان في الجملة في تلك المسلمون في امر بغيره اذ لا اثر لذلك مع كثرة النرج وقال الكوفي
 قد توهم بعضهم ان هذا كان لهم عادة وتعداوه الاطمن بزيادته ولا تخفى فضلا عن مسلم فلم ينزل عادة الناس على

وقال الامام فان قيل استدلال المنه في اول الباب آه نقله عن صاحب الدرر فانه قال ذلك ثم قال في اخره
 كذا يقول شيخنا رحمه الله وهو الامام علام الدين عبد العزيز تقرر اليه السؤال قال عليه السلام ان المار لا يخس الامين انه
 ورد في بر بضاعته لا يستقيم العمل بموده في اول الباب حيث ثبت صاحب المداية لمداية المياه الكافيه من السمار الا انه
 والمعيون الابلد وما الجار بهذا الحديث فان كانت الامام في قوله المار للمحسن مع الاستدلال وبطلان العمل وان كان
 لا يبعد مع العمل وبطلان الاستدلال وقفت على اجواب ان الامام للمحسن فالاستدلال صحيح والعمل ليس
 باطل لان الحديث يقتضي على قضيتين احدهما المار لم يرد والثانية لا يخفى شي والاول صحيح لانها تفيد المعص
 من غير تقييد الى الثانية والعمل بالثانية فان قيل الغيبة قوله لا يخفى يرجع الى ما دخل عليه الامام فكان المار لم يرد
 فكيف يصح حمله على المعنيين اجيب بان اللفظ اذا احتمل معنيين ازيد به احدهما ثم اريد بالمعني الاخر ما روي في ذلك
 استخدا ما كان في قول الاشعري انزل سهار بارض قومهم وميناه وان كانوا غضا يا اريد بالسالم لم يرد بغيره والنبات
 ونظيره وقوله عليه السلام لا يولد لكم في الماء الا حرم ولا يقتلن فيه من الجنابة فان الغيبة الاولى على العموم حتى حرم
 القول في المار القليل والكثير جميعا وخرقت الثانية بالقليل فوجب تنقيصه حتى لا يحرم الاعتدال في المار الا ان الحكم الكثر
 مثل الغدير لعظمه ونحوه فثبت ان جعل الحديث ههنا على المار الجارسي لا يمنع التمسك به في اول الباب لعمومه
 ثم واداه الاشعري في ضعفه ابو داود وش اراد به حديث الثقاتين قال الامام ازمى ابو داود ونذا هو ابو داود وسليمان
 بن الاشعث لثبتهما في صاحب كتاب معالم السنن امام ثقة من ائمة الحديث مقبول لروايته عند كل المذاهب بوجه الاكمل
 في ذلك قلت هذا كلام غير صحيح لان ابا داود وسليمان في الذي ذكره روي حديث الثقاتين في سنة وسكت عنه
 فهو صحيح عنده على عادته في ذلك قال صاحب المداية لم يعين اسم ابي داود ويحتمل ان يكون ابا داود والطائفة
 او غيره ومن كنهه بابي داود ومن ائمة الحديث فان قلت ويحتمل ان يكون ابو داود وهو الذي قاله الامام في المار فيمكن
 انه ضعف هذا الحديث في غير سنة في موضع آخر فانه نقل بعضهم ان ابا داود وقال لا ياك ويصح لاجل من الفرقين حديث
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تقدير المار ويلزم من هذا التضعيف حديث الثقاتين ضرورة انه حديث في الماء
 قلت الاحتمال اذا كان ناشيا عن دليل يغير والا لادى على ان ابا داود في قول بعضهم ان ابا داود وقال لا يصح
 كنه ابو داود اسجست في صاحب السنن ويحتمل ان يكون غيره وما ذكرنا من الرواية على حاله واما التضعيف حديث الثقاتين
 فوجهه وان كان واه الاربعة والشافعي وابن خزيمة وابن جبان والحاكم والدرقطني والبيهقي وصححه الحاكم وابن
 انه واه على معلقون عليه في الرواية مضطرب فيها او موقوف قال ابو بكر بن الغري في شرح الترمذي وجب

وهو رواه الاشعري
 ضعفه ابو داود

في كتاب الطائفة

[illegible]

الوجه يضعف
عن احوال
النجاسة
والعلم بالحكم
اذا وقعت
فيه نجاسة
جاء الوضوء
اذا لم يكن لها
اشراكها
لا تستمع مع
جريل الماء
والاشتر
هو الطعم
او الرائحة
او اللون
والبجاري
ملا يتكرر
استعماله

مبلغها في اثر ثابت ولا اجماع ولو كان محالاً لما منعوه ثم انهم يقولون او التغير لونه او طعمه او ريحها بالنجاسة
تجس القلتان وليس في حديثهم ذلك وانما جاز في مطلق المار وقدر ترك الجماعة من اصحاب الشافعي من جهة فيه لضعفه
كالغزالي والدوياني وغيره وقال ابو عمر في المسألة كحديث معاوية بن وهب عن ابي سعيد الخدري قال قال الله
انما لم يقل به لان مقدار القلتين لم يثبت ثم اورد في ضعف من احتمال النجاسة من حديث ابي داود عن ابي
قاسم الشافعي يقول معنى قوله لا يحل الخبث الماقبل النجاسة ويدفعها ونحن نقول معنى لضعف من احتمال النجاسة
فاذا كان كذلك لم يكن التمسك به صحيحاً قلت معنى لضعف من تفاوت النجاسة كما يقال فلان لا يحل اذ هو النكاح
وفلان يحل لفرب وهذه الدلالة لا تحل هذا المقدار من الخبث وهذه الاسطوانات لا تحل نقل السقف فهذا احتمال
عبي فارتفعين فاهباً ليعضها مجاباً وقال النووي في هذا انظار فاش من جهة احداهما ان الرواية الاخرى مصححة بلفظه
وهو قوله فانه لا يخبر الثاني ان الضعف عن العمل انما يكون في الاجسام لقولنا فلان لا يحل الخبث اى بعجزه عن حملها لقولنا وان
في المعاني فمعناه لا يقبله الثالث ان سياق الكلام يفهم لانه لو كان المراد به لضعف من حمله لم يكن للتقيد بالقلتين معنى
ما دونها وهو بذلك اجيب بان الاول المذكور في الرواية التوكيد بالضعف صحيح على ما ذكرنا وليس في هذه الرواية وما الرواية الاخرى
فاجاب عن هذا العمل مستند للاختلاف الشديد في تفسير القلتين قال ابن حزم لاجبة لعم فثبت القلتين لانه عليه السلام لم يحد
مقدار القلتين ولا اشك انه عليه السلام لو اراد ان يجعلها حاراً بين ما يقبل النجاسة وبين ما لا يقبلها لما احمل
ان يحدها بالتأخير في ظاهره واما الشافعي فليس يحد في القلتين اولى من حد غيره فسر حاشية تفسيره وكل قول لا يربط عليه
فهو باطل والقلتان واقع عليه في النجاسة اسم قلتين مع تمام كبرتا ولا خلاف ان القلة التي تسع عشرة اطلال
تسمى عند العرب قلة وليس هذا الخبر بل اقلال خبر ولا شك ان الخبر قد لا يصحرا الكبار فانه قيل انه عليه السلام
قد ذكره قال ابن حجر في الحديث الاسوي قد فهم وليس لك بموجب ان يكون عليه السلام حتى ذكر قلة فانما اراد بها اقلال
خبر وليس تفسير ابن حجر القلتين باولى من تفسير مجاهد الذي قال جابر بن عبد الله قال قال الله عز وجل ولا تأكلوا مما
فيه نجاسة جاز الوضوء به اذ لم ير لها اثر في شيء اى لم يعلم لها اثر وفيه اشارة الى انما لو كانت مرتبة لا يتوفاها من جانب
الوقوع واذا لم تكن مرتبة جاز له الوضوء من اى موضع من موضع وقوع النجاسة فيه او من غيرهم لانما اثر
اى لان النجاسة لم تستقر مع جريان المار في اى الاستقرار في موضع وقوعها مع جريان المار بل تحول عنهم
والاثر في اى اثر النجاسة هو الطعم والرائحة واللون في ذكره وكلمة او التي للتبوع ليدل على ان احد منها يكفي عند
وجودهم واما جاري في اى جاز المار بجاري في مالا يتكرر استعماله في ذلك ان الرجل اذا غسل يديه وسال الماء

منها الى النهر فاخذ ثانيا الا يكون فيه شيء من الماء الاول ثم قيل ما يذهب تبخيره او ورق وقيل ان النهر ينزل
 يده في الماء ثم لا يقطع جريانه وعن بلع يوسف ان كان لا يخسر حبة الارض بالاختراع بكفيه وقيل ما يديه الناس
 بجاريه وهو المصح فذكره في البدائع والتمتعة وغيرهما وفي الذخيرة والبدائع والمغنياني لوبال انسان في الماء كجارتونا
 انسان من نخل منه جاز وفي البدائع كوشح الطماوى حبيبة مارة في الفرات وتوتنا انسان نخل مندان من طمما
 او لوند او ريمما نخس الماء والافلاو في المرسية كالجيفة ان كان الماء يجرى على كلس او نعندا لا يجوز الوضوء به بل نخل منها
 والقياس ان نصف الجواز وعلى غير التفصيل الميزاب وان لم تكن النجاسة على الميزاب فيغير لونه او ركيه او طعمه ولو كان
 الماء يجرى في جوف الجيفة وكثر الماء لا يقا فمطبوخ وقال ابو نصر هذا شبهة يقول اصحابنا كلب مقيمة سد عرض الساتية
 والماء يجرى من تحتها فوقه فلا بأس بالوضوء به ان لم يتغير عن بلع يوسف خافا لما وعين بلع حبيبة ان كان الماء فوق
 الكلب مقدار ذراع جاز وفي الذخيرة اذا تغير لا يحكم بطهارته لم يزل يتغير بوجوه ما ظهر عليه شيء بل يتغير فرغ
 مسافر معه ميزاب واسع وارادوا ان يتنجس اليه بالبعث فوجد بلع الحسن السعدي بامر رفيقه لعصب الماء من طرف الميزاب
 وتغير من الميزاب عند الطرف الاخر منه انما يتنجس في الماء فان الماء لم يتنجس من يكون لم يجرى او اجازي لا يكون تتعا جريانه فممن من الكثر
 نذرا عدم المادة له والصحيح الاول وفي الكسبي ما بالشج جري على طريق فيه نجاسته ان لم يثر فيه فيوض
 لانه جارم والغدير يش على وزن نخل بمعنى مفعول من غادره اذا تركه وهو الذي تركه ارسيل وقيل ان غادره
 لانه يغدر بالبل لا لقطع اعة عند شدة الحاجة اليه وقال الاترازي الغدير النطقة من الماء يغادرها ارسيل وهو مفعول
 بمعنى فاعل من غادره او بمعنى مفعول من غادره قلت فيه نظر لان غدير افعيل من غدر لا من غادر حتى يفيض
 بمعنى مفاعل ولا هو من غادر حتى يقول بمعنى مفعول مع ان الثاني منه معدوم العظيم سر صفة الغدير وكذا
 قوله م الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر سرش لا بالمعوج م اذا وقعت نجاسته في احد جانبيه بالان
 من الجانب الاخر سرش لان غدير طمما او لوند او ريمما لا يجوز كذا في فتاوى الولوالجي فان قلت كبت اواب هذا
 قلت الغدير مبتدأ ونهه الجملة وهو قوله اذا وقعت فيه نجاسته او فيها الضمير اعني في جانبه يروح الى المبتدأ وقد
 علم ان الجملة تقع خبر سوار كانت اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه سرش اي
 الى الجانب الاخر م اذا اثر التحريك سرش كونه او التعليل معناه لان اثر التحريك الطرف من الغدير م بالسريه سرش الطرف
 الاخر م فوق اثر النجاسته سرش لان لكل سرعة والنجاسته الواقعة في احد الطرفين لا تصل الى الاخر م ثم سرش بلع حبيبة انه
 يعتبر التحريك بالافتصال سرش يعني اذا افتصل من طرف منه لا يتحرك الطرف الاخر فان تحرك لا يجوز الوضوء به ولا الاغسل

وقيل ما يذهب تبخيره
 والقياس ان نصف الجواز
 الذي لا يتغير
 احد طرفيه
 الطرف الاخر اذا
 لم يثر فيه
 حجاز الوضوء
 الاخر لان الظاهر ان
 النجاسة لا تصل
 اليه اذا اثر التحريك
 في السريه فوق
 ثم عن الجيفة
 انه يغادرها ارسيل
 بالافتصال

اشهد في الجانب الاخر لا يجزئ عن ابي جعفر الكبي في الميسر والبدائع السابعة ليعبر بالحدود من عن ابنه نعم محمد بن محمد بن سلام ذكره في البدائع والغيبة الثامن اذا كانت ثمانيا في ثمان قال محمد بن حمزة في التلخيص في عشرة في اثني عشر اخذ من مسجده بن الحسن بن عمار له الماسل عن كذا قال مثل مسجد بن عمار من اخذه فكان ثمانيا في ثمان ومن خارجة كان اثني عشر في اثني عشر والعاشرة عشرة في خمسة عشر قال عبد الله بن المبارك ثمانيا وبه اسند ابو طريح البلخي وقال ارجو ان يجوز واحد في عشرة عشر بن في عشرة قال ابو طريح حينئذ لا اجاز في ثمانيا واثني عشر عن محمد بن الحسن بن مفسر جل في جانب لا يخرج الجانب من ساعته وذا فرب من منعه ما قدم فان قال الغيب المقدرات بالراسي لا يجوز وكيف انتم تم في هذا المار الكثير بالثلاثة عشرة واما سندا ولم يذكر احد من الامامة الثلاثة استند في الباب على الاثر المار كانه اعتمد على حديث ابي سعيد الخدري وقال ان المار لا يجزئ الا اذا اخبر احد او صافه وبه قال الا واذعي والليث بن سعد وعبد الله بن هب وسليمان بن ابي حنيفة ومحمد بن كبر الا حسن بن صالح وبه قال احمد في رواية واما الشافعي فانه اعتبر بقلبتين بالحدوث الوارد فيها وبه قال احمد في المشيوخة وقالت العامة المار لا يجزئ اصلا سواء كان جارا او راكبا او سوارا كان قليلا او كثيرا او تغير طبعه او لونه او ربه او لم يتغير ظاهره حديث ابي سعيد الخدري وقال ابن حزم في المحلى ومن روى عنه القول مثل قولنا ان المار لا يجزئ شئ عاشرته ام لم يتغير وجهه بن عمار وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن العباس بن الحسن بن علي بن ابي طالب وميمونة ام المؤمنين ابو هريرة وخزيمة بن ابيان بن عبد الله بن مسعود والاسود بن زيد وعبد الرحمن بن اخوه وعبد الرحمن بن ابي ليلى وسعيد بن جبير ومجاهد وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق والحسن بن علي وعكرمة وجابر بن زيد وعثمان بن عفان وغيرهم فثبت حديثه بزيادة عليه ان يكون متنا وافي التقدير بالثمانية وان ذلك ان محمد الماسل عن كذا قال ان كان قال مسجدي فهو كغيره فلما ساءه وجاوه ثمانيا في ثمان من اخذه وعشر في عشرة من خارجة وقيل اثني عشر في اثني عشر كان وسع بزيادة ثمانيا في ثمان الدليل عليه ما قال ابو داود وقد درست بزيادة ثمان في مدرتها عليها ثم فرغته فاذا وضعتها افرغ وسالت فلذسي فتح لي الباب او غلني اليميل غير متوها عما كانت عليه فقال لا ورايت فيها متغير اللون انتمى فاذا كان وضعتها افرغ يكون لمولها اكثر منها لان الغالب ان يكون الطول اقل من العرض ولو كانت اليميل مدورة يقال فاذا ادورها تهته افرغ فان اضيفت ما في الطول من الزيادة الى العرض يكون مقدار الثمانية او اكثر لان متساو ذلك على التقدير لاصل التمهيد فاخذ محمد من هذا ولكن اعتبره الا خارج مسجده الا يصح لا اعتبارا في باب العبادات من المتبرقة في الحق شرف بفتح العين المحلة ومعهما يكون اليميم ان يكون المار كمال

والمستدير في
العمامة
ان يكون خيالا

سنة اى النجاسة من بالاخر ان ش باليد لانه اذا انخرط قطع المار بجنبه عن بعض ميعه المار في مكانين فنجس الميعه
 النجاسة وهو اختيار الفقيهين بخلافه انى هم هو الصحيح ش اى الذى ذكره بقوله والمعتبر في الحقيقة اه واحترابه عن اقول
 اخرى قال الكاساني الصحيح انه اذا اخذ المار وجه الارض بيمينه وقيل مقدار ذراع ذراع الكبراس اكثر من مقدار ش وقيل ذراع
 على عرض الدرهم الكبري المثلث والقدير فيه في ظاهر المار واية من قوله ش اى وقول القدرى من فى الكتاب ش اى
 في قصر القدرى من جاز الوضوء من الجانبا لآخر اشارة الى انه نجس موضع الوقوع ش اى موضع وقوع النجاسة
 ولم يفرق بين كونها رمية وغير رمية وهو الحق على شائع العراق وشائع بخارى وبلغ قروا بينهما وقالوا في غير الرمية
 يذوق المار الجانبا ذى وقعت فيه النجاسة بخلاف الرمية وهو الذى يوجب ان ش اى موضع الوقوع هو الجانبا لانه النجاسة فيه من ش اى موضع
 الوقوع هم كالما بخارى ش اى كليم المار بخارى اذا وقعت فيه نجاسة يجوز الوضوء منه لم يظفر ثمة فبعد لانه لا تستقر جريان الماء
 وقيل على هذا ان غسل وجهه من حوض كبري فقط غساله وجهه في المار فرفع المار من موضع الوقوع قبل التحريك لا يجوز
 عند الرازيين وجوزوا شائع بخارى وبلغ توسعة على الناس لعموم البلوى به وقيل المار الحمام كالما بخارى
 لان نجس باو قال اليد النجاسة للضرورة ولو نصب مارا حوض النجس وجعت ارضه حتى اطرت ثم غسله المار فرفى كونه
 نجسا روايتان عن الامام والاصح نجاسة وكذا المتنى تو اصابه مار بعد ذكره وبلد الميتة بعد تشريحه وتشميطه والمير
 اذا عاود مارا بعد ما نجسه ثم عاد المار قال الصريح في كليمه ليطار تما وهذا ارفق بالناس وقال محمد بن سلمة نجس
 وهو اوثق وروى هشام عن محمد كقول محمد بن سلمة وفي الفتاوى نظيره المار اذا كان له طول ولا عرض له
 ان كان بحال لوجع الصبي عشر في عشر وصار عقه بقدر شرب جاز الوضوء فيه عند اليد اى وجهه اخذ الزمار وروى قال
 بن طراز لا يجوز وفي التعيين له طول وعمق ولا عرض له ولو قدر لصبي عشر في عشر فلا باس بالوضوء فيه شمس
 على المسلمين تحمله ق طوله اربعون ذراعا وعرضه ذراع قال ابو سليمان يجوز الوضوء منه قبل لو وقعت فيه
 نجاسة قال نجس من كل جانب عشرة اذرع وفي المجتبى حوض كبري نجس فدخل فيه مارا طاهر حتى كثر فونجس
 وقيل ليطار اذا خرج مثله وان قل وفي المحيط وهو الاصح وقيل اذا خرج مثله وقيل ثلاثة مثله وقيل ليطار
 وقال الوصاني وبليقي ولو نجس حوض المار فدخل فيه مارا حتى خرج مثله ليطار وقيل ثلاثة مثله ولو غاض
 في مارا حمام نجس غسل قدميه وقيل لا يجب والاصح انه ان طلم ان في الحمام فنجس يجب والا فلا والاول
 احوط كذا في المجتبى هم قال يموت باليس له نفس سلمته في المار لا ينجسه ش المار من النفس لدم وفي
 المستصفى نفس يسكنون الفار الدم وتاميته باعتبار لفظ النفس قال الله تعالى عاقلهم من نفس واحدة

بالاعتذار هو الصحيح
 قوله في الكتاب
 جاز الوضوء من الجانبا
 الاخر اشارة الى انه نجس
 موضع الوقوع وعن أبي يونس
 والله لا ينجس الا لظهوره
 النجاسة كالماء الجارح
 قال موت ما ليس لنفس
 سائلة في الماء لا ينجسه

والكراه

والمرحوب آدم عليه السلام ويقال النفس اودم او الدم محل النفس على حسب اختلاف الحكماء فكان اطلاق الاسم اطلاقا على الكل
 هم كالبشر جميع بقية ودية البعوضة قاله الجوهري واهل المعصية يقولون كدوية تنشا في الحشر والانشاب وغير ذلك
 رتبة كريمة هم والذباب شجميع ذبابة وجميع العقلة اذ بية والكثير ذباب مثل غواب واخر غرابان
 صم والزناير شجميع زناير بعض الزناير قات الشرح انما جميع الزناير دون غير لانها انواع شتى قات الكل
 مذكو بافظ الجمع كما ذكرنا ولا معنى لتخصيص الزناير بذلك فان كانت العقلة في ذكر المعصية الزناير يترك الجمع به
 كونه على انواع شتى فكذلك البوق في البعوض على انواع شتى ودية التي تقول لها اهل المعصية انما هو من ذلك
 الذباب على انواع شتى هم والعقارب شجميع عقرب والاشي عقربة وعقرب مصرون وغير مصرون المذكور عقربا
 بالضم وهو دابة له ارجل طوال وليس فيه كذب العقارب وانه كما رايته جميع عقرب كذا لم يصف بل في الجمع فكيف قات
 الشرح انما جميع الزناير دون غير فان قلت البق والبقعة والذباب والذئب مثل السم والقتر نجذبان الزناير فاذ كان
 قات الشرح انما جميع الزناير دون غير فقلت يد عليك ذكره العقارب فانهم قاتل لا يقتلهم ويخونهم مثل القتر والذئب
 وانحسروا والنمل والعصرار والحملان وبنات وردان وحمار قبان البرغوث وقمل وانحسروا بعضهم الفار فوجها
 والحملان بعضهم ابيهم جميع ودية يكون في الزبل وحمار قبان حمار على اطلاقه لا يقتلهم ولا يقتلهم بقدر زيادة الالف
 واحمالهم من قب اوقب في الارض وهذه الاشياء طاهرة عندنا فلا نجس بالموت وقال ابن المنذر في كتاب الامانة
 قال في الاشتقاق ولا أعلم فيه خلافا الا احد قول الشافعي قال النوى وجماعه بعد الشافعي التي خرق الاجماع في قول
 بالتنجيس قال ونقل عن محمد بن المنكدر نجسة بموت العقرب فيهم وقال الشافعي نجسة شامى موت هذه الاشياء المذكورة
 نجس المار اذا ماتت فيه وهذا احد قوليه والقول الاخر كذا هيئنا وهذا الذي صححه جمهور اصحابه وشذ الما على في القطع
 والرواية في البحر فرج النجاسة وقال النوى وهذا ليس نجسة ولو اصاب الطمارة وهو قول جمهور العلماء ونقل
 الخطابي وغيره عن يحيى بن بكير كثر الشاة قال نجس المار بموت العقرب في ونقل ذلك عن محمد بن المنكدر وبها امامان
 من التابعين فلا نجسة في الشافعي الاجماع قلت سلمنا في العقرب وما يقال في غيره وقال النوى
 القولان عن الشافعي انما هو في نجاسة المار بموت هذا الحيوان اما الحيوان نفسه ففيه طريقتان احداهما
 ان في نجاسته القولين ان قلنا نجس المار والافلا وهذا القول اختاره الثعالبي والثالث في القطع
 بنجاسته يحويان وهذا قطع العراقيون وغيرهم والجميع لانه من جملة الميتات قال وذكر صاحب التقریب
 قولنا ثلثي المسئلة الاولى وهو ان ما عيسم لا نجسة كالذباب والبعوض ونحوها وما لا عيسم كالخنزير

كالق والذباب

والزناير والقرب
 ونحوها وقال الشافعي

يفسد

في القول

منه الدم حتى حل المذكي سئى اى المذبح من كل يديك تركية هم لا لغرام الدم فيه سئى اى فى المذكى المذكى
والا تعبد الدم فيه وتو قال لزوال الدم منه كان اعلى وتساوى بالانكسار خطاهم ولا دم لنا سئى
اى للجوامات المذكورة اذ البعوض كذلك فلا نجس فانما قد علم ان النجس مع غلط الدم مسفوح فان نجاسة الجوس
ليس فيلوم مسفوح وسه نجسته ووجبة المسلم اذ لم يسيل منها الدم بعارض بان اكلت ورق الغاب ملال
مع ان الدم لم يسيل فاجواب ان القياس فى نجاسة الجوسى المارة كنجاسة المسلم الا ان صاحب الشرع اخبره
عن الهية النجس لقوله عليه الصلوة وسلام سواهم سئى اهل الكتاب غير الكاخ فسايمم واكل ذبا يحتمل نجسه
كالدجاج وكما جعل لذلك جعلوا نجاسة المسلم اذ لم يسيل منها الدم كنجاسة اذ اسال اقامته لالهية الدجاج واهتمام
آلة الذبح مقام الاسالة لانيانه ما هو المأمور به الا داخل تحت قدرته ولا مقبر بالعوارض لانها لا تدخل تحت
القواعد الاصلية هم واكرمه ليست من ضرورية النجاسة سئى هذا جواب عن قول الشافعى لان التحريم لا يلحق
الكراية آية النجاسة اراد ان الحرام لا يتلزم النجاسة هم كالمعين سئى فان اكله حرام لا الكراية مع انه ليس
نجس فى جامع الكروى ونقص من لآية السمك واكره ايا اعتبار دم الدم والمتنازع فيه بمغناها فلتحق بها
وكل يحوم السباع اذ اذبحت ظاهرة ولاتوكل وفى الحاوى بارت الصلوة مع محم البازى المذبح و كذا
كل شئ لم يؤخر عادة الصلوة من سورة مثل الحية والعقرب والفارة جميع الطيور وتجوز الصلوة مع محم كانت
مذبوته وقال نصر اذ اذبح شئ من السباع فجلده طاهر ومحم نجس بخلاف الطيور والحية والفارة وفى الذخيرة
والحية طاهرة فى حال حيوة وجمه طاهر فى الامسح وكذا الوصل مع سؤد فارة تجوز الصلوة معه ولو كان مثلب
او جبر ولم يجز قال والاصل فى حق هذه المسائل ان كلما يجوز الوضوء بسؤد تجوز الصلوة معه ولا فلا واما حرمة اكل
ما ليس له دم غير مسفوح غير السمك واكره وان كان طاهرا على ما مر فلان لك من الحشرات والنجاسات فالتقية
والزنبور وانفسا واضرا بها تستنبط النفس تعافا واحبل واضرا بها تستفهم الشرع وبقا كما قال الله تعالى ويحرم
عليهم النجاسات ولا يلزم من ذلك النجاسة فان الكافر عندهم النجس بالموت على الصحيح ولا يוכל قولوا اذ لموت
الحية البرية فى المار وغيره نجس مات فيه قاله فى الحاوى وكذا اموت الوزقة والسحلية ومما نجس فكونى النجاسة
ولمما نجس بالموت وفى الذخيرة وغيره اخر الحية وبولها نجس نجاسته غليظة وجلده اذا كان اكبر من قدر الدرهم
يمنع جواز الصلوة معه لانه نجس لو كانت مذبوته ولا يقبل الدباغ ولا الشافعية وجبان فى الحية والاصح نجس
لمات فيه والوزقة على اعكس عندهم ولو حمل حية فصلص معا جازت صلوة قال فى الذخيرة وسه طاهر فى مائة

حتى حل المذكى كالفم
الدم فيه ولا دم فيها
والحكمة ليست
من ضيق دهن النجاسة
كالتطين

الحياة ومقتضاه ما ظهر في المصح وقد ذكرناه الآن وموت ما يعيش في المار يش يعني ما يكون مولده وفي بعض
النسخ وموتاهم فيه ش اسي في المار والجار والحجر ومتعلق بقوله وموت والجار في قوله في المار متعلق بقوله
يعيش وفي بعض النسخ لم يذكر كلمة فيه واشتهر شمس الائمة الكروسي تكون المسئلة مجعاً عليها لانه اذا مات
في غير المار قيل يفيد وقيل لا يفيد قوله وموت ما يعيش مبتدأ وخبره هو قوله لا يفيد ش اسي لا يفيد
المار فان قلت قال المصنف في المسئلة الاولى في غير معناه فيقوم التنجيس فتناصب فيه وفي الثانية في معناه
فلا يقوم تنجيسه بوسطه الضرورة لكن احتمل تغير صفة المار ففاده بقوله لا يفيد هم كالمسك المصفى من كبره الفلاد
والدال مثل انخفض واحد الصفاد والاشه صفدة ومنهم من يقول بفتح الدال وقال الخليل
ليس في الكلام فعل الاربعة درهم ويخرج ويبلغ ودعهم وقال ابو الحسن المار زائدة من مخرج قلت
الحجر الطويل واليبلغ الا لو كان المار زائدة في دعيم هم والسرطان ش ونحو ذلك كالتق
وحية المارقان قلت بل في تقديم السمك على اخواته فائدة قلت نعم لانه مجبوع عليه وهذا اذا مات
تحت انفسه فاما اذا قتل جبر ما فعند ابيه يوسف رحمه الله يفيد المار على ماروسى المعلى عنه
وذا المتعبد عن ابيه يوسف رحمه الله ان مات جية عظيمة مائة في المار تفيد وفي الاحادى
مات الصفد في نصير قال نصير لا يفيد هم وقال الشافعي لا يفيد ش اسي نصير المار هم الا السمك ش قال
الارنازي كان ينبغي ان يقول الا السمك الحار اولان حكمها واحد عندنا كما في وجيز قلت مراد المصنف نصب
الاحلان ولا يلزم تبقيار الاحلان كله وقال النووي ما يعيش في المار ان كان ما كولا فميتته ماله لا شك انه
لا نجس المار وما لا يؤكل كالصفد وغيره اذا قلنا لا يؤكل فاذا مات في المار القليل او مانع قليل او كثير نجس
به اصحابنا في طرقهم وقالوا لا خلاف فيه الا صاحب الحادى فانه قال في نجاسته قولان ذكر الثاني في الصفد
وجبان احدهما انفس له سائلة فيكون في نجاسته المار ميتة قولان والثاني لما انفس سائلة فتجسه قطعاً
وهذا الثاني هو المشهور في كتب الاصحاب هم المار ش يعني من قوله لان التحريم لا يطبق الا كمرسته اية النجاسته
وقال الاكمل قبل في هذا التعليق اشكال وهو ان الصفد والسرطان يجوز انهما عند الشافعي على ماروسى عنه
في كتاب الذبائح على ما ساقى وايجاب ان المذكور في كتاب الذبائح عن الشافعي انه اطلق ذلك كله فيجوز
ان يكون هذه رواية اخرى فيكون الازام عليها قلت الاشكال للارنازي وايجاب للاكمل فلا بد والاشكال
ولا يخرج الى ايجاب لان نسبتة جواز اكل السرطان الى الشافعي على ما ذكرته في كتاب الذبائح بهذا السيلها

وموت ما يعيش الماء
فيه لا يفيد كالمسك
والصفد والسرطان
وقال الشافعي لا يفيد
الا السمك لما مر

فانهم ذكروا ان نهرين هما ابويكل كما بينهما عن بعضه عن قريب فلا يدرك الا اشكال اصلا ولا يحسن ان يجواب عنه بقوله فيكون
ان يكون نهره رواية اخرى وهذا من باب التخييل ثم ولنا انه شئ اسي بالعيش في المارمات في معدنه شئ غير
في شواه ومقره ثم فلما عطي الحكم النجاسة شئ لانه لو اعطي حكم النجاسة لما في موضعها ومعدنها لما طهر انسانا بل
لان الطهارة ودفعه نجاسة شئ مثل ذلك بقوله كيف حال شئ اسر القلب هم ثم شئ اسر الميم وتشديد اسر المعلقة اسر مغفر تام وما
تسبب له وفي كنه تلك البقية يجوز الصلوة معالان النجاسة في معدننا بخلان ما وصل في كنه قارورة فيها دم لا يجوز صلوة لان
النجاسة كنهه معدننا وفي النجاسة مع البقية الدرة محمد بن يوسف ومحمد بن علي قسلا البزيفية وحسن يكون فيناه
ابو عبيد الله البلخي ولا يجوز مخرج البقية التي فيها فرغ ميت قد علم بموته او بضعفه وعن محمد بن حمزة انه ان اسر قارورة
قد راد الدم ثم لم يدا ونه يجوز وعند الشافعية البقية اذا استحالت وما في نجاسة في امح الوجهين لم يمارس
مذرة التي تتطابها فيها بضعفهما فطاهرة بلا خلاف وقال الاكل قبل هذا التعليل فيقتضي ان البقية طاهرة ولو
حكم النجاسة اذا ماتت في البيرة لانه معدنه قلت قائل هذا صاحب الدرر اية وقوله الذي يغيره من كلام الاصل
كانه جواب عما قيل وهو ان المعدن عبارة عما يكون محيطا به من شئ ليس بالدم في العروق والرح في البقية يدر
الامر كذلك ثم ولنا انه شئ دليل ثان اسي لان بالعيش في المارم من كل واحد من السمك الضفدع ثم لادم فيها
شئ اعني في هذه الثلاثة اعني السمك والضفدع والسرطان ثم اذ الدموي لا يسكن المارم شئ لمنا فاة بين
طبع الدم والمارم بالحرارة والبرودة والدم اذا شمس ليؤد وما يسيل من هذه الحيوانات اذا شمس يفيض في علم كنه
او لتعليل الدموي بتشديد البيرة لانه الدم لان اصل دم ومواليا لتحريك الاصل فيه ان يقال دمى ولكن جاز ومواليا
الفيما دم والدم هو النجس شئ اسي الدم المسفوح وليس فيه هذه الحيوانات دم مسفوح وهذا التعليل هو الاصح نصير
عليه الخسلي كما انه لا يفسد المارم بموت هذه الحيوانات فيه لا يفسد غير المارم ايضا كاخل واعبير وسوار القلق او لم يطبق
الا على قول ابى يوسف فانه يقول اذا انقطع في المارم افسه بنار على قوله ان نجس هو ضعيف لانه لادم في السمك
انما هو آخر ولو كان فيه دم فهو ما كول فلا يكون نجسا كاللبد والطحال وشارطنا موسى رحمه الله الى ان الطافي من السمك
في المارم يفسده قال الحسناني هو طهارة فليس في الطافي اكثر فسادا من انه غير ما كول كالضفدع والسرطان عن محمد
ان الضفدع اذا انفس في المارم كرهت شربه لانه نجاسة لان اجزاء الضفدع وهو غير ما كول كذا في الموطوع وفي غير المارم
شئ اسي اذا مات بالعيش في المارم كالصغير الدموي اخل ونحوه ثم قيل شئ قائله نصرتكم غير السمك يفسد
شئ اسي يفسد غير المارم به قال محمد بن سلمة وهو معاذ البلخي وابو طيع وهو رواية عن ابى يوسف ثم انما المارم المعدن

ولنا انه
مات
في معدنه
فلا يعطى
حكم النجاسة
كبقية
حال محمدا
دماء ولنا انه
لادم فيها
اذ الدموي
لا يسكن
في الماء الدم
هو النجس
وفي غير الماء
قبل غير
السمك
يفسده
لان المارم
المعدن

وقيل لا يفسد
لعدم الدم
وهو لا يفسد
والضفد
البحري والبري
فيه سوا من قبل
البري يفسد
لوجود الدم
وعدم المعدن
وما يعيش
في الماء ما يكون
تخلطه وشوائب الماء
ومائي العاشي
دون مائي اللؤلؤ
مفسد
قال الماء
المستعمل لا يطهر
الاحداث
خلا خلا لانه
والشائقي

سرس قال الا تراسي فيه نظر لانه لا يجوز التعليل على وجود الشئ بالعدم واجاب عنه الاكمل بان ليس تعليل بل هو
معيان استقار المانع فانما قد ذكر بان النجاسة لا تعطى حكما في معدنها فكان المعدن مانعا عن ثبوت الحكم عليها قلت
وكيف ان يجاب عنه بان الموجب للتنجيس هو الدم وهو موجودا في اللون مادون الدم والرائحة راحة والمائع هو المعدن
وهو مفقود فعمل مقتضى علمه وقيل سرس قائله ابو عبد الله البجلي ومحمد بن مقاتل هم لا يفسد لعدم الدم سرس
قال الا تراسي فيه نظر لان عدم العلة لا يوجب حكم بجواز ان يكون الحكم معلولا لعلل شتى الا ان العلة اذا كانت
متعينة يلزم من عدم معلول توقفه على وجودها وهذا النظر والذي قبله الشيخ حافظ الدين رحمه الله تعالى
والا تراسي اخذ مما بينه واجاب الاكمل عنه بان العلة الشخصية تستلزم استقار الحكم ومنها كذلك لان
كونه داما متزجا به لا يوجب الا غير قلت ويجاب ايضا بان العلة متشعبة وبه الدم فاذا عدم لما ثبت الحكم فمثله
وفي مثله يجوز التعليل بالعدم كقول محمد ولكن المغضوب لم يفسد لانه لم يفسد به وهو الاصح سرس اى القول
الثاني هو الاصح وهو رواية عن ابي حنيفة ومهشام عن محمد وهو اختيار المصنف ايضا لانه لا دم فيها م والفقهاء
البري والبحري فيه سوا سرس اى في الحكم المذكور ويعرف البحري من البري فان البحري ما يكون بين اصحاب
سرة دون البري وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن سرس وجود الدم هو العلة وعدم المعدن
هو استقار المانع ومما يعيش في المار سرس كناية ماموولة بمعنى الذي يعيش في المار بملته وارتفاعه على الماء
محلا وخبره هو قوله ما يكون توالده ومشواه سرس اى منزله ومقره سرس في المار سرس اراد بهذا بيان
ما يعيش في المار لانه ذكره ولم يبينه ومائي المعاش دون مائي المولد يفسد سرس كالبط والاوز والجامور
سر والمار المستعمل لا يطهر الاحداث سرس هذا حكم المار المستعمل قدمه لانه هو المقصود بقيد بطهارة الاحداث اشارة
الى انه يطهر الاجنات فياروسى عن ابي حنيفة وهو الموافق لمذهبه فان ازالة النجاسة المعينة بالماءات
يجوز عنده على ما ياتي وفي جامع الاسبيجاني المار المستعمل ثلاثة انواع نوع طاهر بالاجماع كالاستعمل في غسل
الاحيان الطاهرة ونوع نجس بالاتفاق كالاستعمل في الايمان النجسة وفي الاسبيجاني قبل ان يحكم بطهارة
ذلك الموضع ونوع مختلف فيه وهو الذي توفدنا به محدث او غتسل به جنبان لم تكن على اعضائه
نجاسته حقيقة هم خلافا لما لاك والشافعي سرس فان عندنا يطهر الاحداث ونسب خلافا على الاطلاق
غير موجه على ما ذكره انا عندنا مالك فان المذكور في كتبهم منها الجواهر ان المار المستعمل في طهارة احد
طاهر ومطر اذا كان الاستعمال لم يغيره لكنه مكره ومع وجود غيره مراعاة للمخلاف وهو قول الزهري

والا فراجع في اشهر الروايتين عنهما وابي قورود وقال المنذري عن علي بن ابي ابيان عن ابي امامة وابي الحسن محمد بن عمار عن ابي اسحق
 انهم قالوا فمن منعه مسح راسه فوجد في حقيقته بلا يمينه يمسح بذلك البلل وبذلك يبل على انهم يريدون الاستعمال مطهرة اوبه اقول
 وقيل طاهر وشكوك في التعبير فيه وضار بتجيم ويعني صلوة واحدة وقال النعماني ان في المسئلة قولين هو الصواب
 والتفقوا على ان المذهب الصحيح انه ليس بطهور وعليه التفرع وعلى عيسى بن ابيان انه طهور قال في المذهب الصحيح انه ليس
 بطهور ومن اصحابنا من لم يثبت هذه الرواية وقال لمحا على قوله من يريد رواية عيسى بن ابيان ليس بشيء لانه نقتت
 وان كان مخالفا وقال بعضهم عيسى ثقة لا يهتم فيما يحكيه ففي المسئلة قولان وقال صاحب الساجوسي نصه في الكتاب
 المنذرية والجديدة واما قلنا جميع اصحابنا سماعا ورواية انه غير طهور وعلى عيسى بن ابيان في الخلاف عن الشافعي انه طهور
 وقال ابو ثعلبة الشافعي عنه فتوقف وقال ابو اسحق وابو حماد المروسي فيه قولان وقال ابن شريح وابو علي
 بن ابي هريرة ليس بطهور قطعا وهذا صحيح لان عيسى بن ابيان كان ثقة فحكي ما يحكيه اهل الخلاف ولم يلقه الشافعي
 ليحكيه سماعا ولا وجد في نصوصنا ما يثبت كونه ولعله تامل كلامه بغير درة طهارته واما علي بن ابي يوسف فعمله على
 الطهارة بهم باحسان ابي مالك الشافعي لم يقل لان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد اخرى كما قطع عيش ولا يكون
 كذلك الا اذا لم يجزى بالاستعمال وتكملت الشرح ههنا بكلام كثير فقال صاحب الدراية وفي الكافي في هذا النسب
 في القوانين ثم المال الكلام ونقصه الاكمل فقال وابو ابيان عيسى بن ابيان راد الطهور ما يطهر غيره الى اخره قال
 عليه بان هذا ان كان ثمانية بيان نهائية في الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى ونيزل عليكم من السماء
 ماء ليطهركم به والا فليس نقول من التعليل في شيء والحكاية بيان نهائية فيما لا يتبدل على التعبير الغير فضلا عن التكرار
 وقال صاحب الدراية في آخر كلامه لم يفتح في سر هذا الكلام وقال المترجم قوله كقطع فيه تسامح لان المشبهة بالفعل لا لازم والمشبّهة
 من الفعل المتعدي الا ان الباقية في الطهارة بان يطهر اثرها في معين فصاعدا يعني لم يطهر وقال السفناقي قال الشيخ رحمه الله
 المار مطهر غيره لان الطهور يعني لم يطهر بل علم فذلك سبب العدل من صبغة الطاهر الى صبغة الطهور المتوهم للباقية في ذلك الفعل كانه
 والشك فيه ما بالبقية ليس في الغافر والشاكر وليس تكون تلك الباقية في طهارة المار الا اعتبارا انه يطهر غيره لان في
 الطهارة كذا مصغرتين بيان فلا بد من معنى زائدة في الطهور ولا يشك في طاهر ولا ذلك لا بالتطهير لان الطهور جار
 بعينه لم يطهر لانه من طهر شيء وبهذا الاستدلال منه التعدي قلت تعبير هذا الكلام ان مالكا وشافعي حجتا بقوله تعالى
 واتوا من السماء ماء فطهروا اذ وجه ذلك ان الطهور مصدر ومنفتح لعمادة الطهور فلو انما رادكم اذا وقع فيه الكلب
 ولا صلوة الا ببله نفس عليه سيويه الخليل والمبر في الكامل الا معنى وابن السكيت ثم قولنا ان الطهور ما يطهر غيره

هما
 يقولان
 ان الطهور
 ما يطهر
 غيره
 مرة
 بعد
 اخرى
 كالقطع

مرة بعد اخرى غير مثبت في القولين انهما من غير سماعا. وحيث ان طهارة ما كان لها من غير الطهارة كالقطوع
فان فيه معنى التكرار والميعتان اوردوا عليه باذكار ان التحقيق الروان قياسية الطهارة الذي هو من غير الطهارة كالقطوع
مشتق من الفعل المتعدي كتنوع غير صحيح والصيغة اذا انزلت من الفعل اللازم كانت للباغية والكثير في الفاعل نحو
ما ت زيد وموت ونام ونوم ولا يتعلق بالفعول البتة وان كان الفعل متعديا كان لشا في مفعوله نحو قطعت الثوب
ولم يرد ما في فعل ثلاثي لازم فكيف يتعدى ان يؤخذ منه معنى الرابع المتعدي فيكون المراد بالتكرار والكثير لمفعول الامر
انك اذا قلت فلان مضمون من غير فاعله كثير لمعبر لانه يعبر مرة بعد اخرى في مثال تلك كثيرة ويدل على تحقيق ذلك قوله
وسقاهم شربهم شرابا طهورا او معلوم ان بل الحجة لا يتجاوزون الى تخصيصه من حيث اذ ثبت بل هو عبارة عن الطهارة
الطهارة وقال جبريل هذا بابا لاشياء لا يقين يكون له والحق لا يطهر به فخصه وقال عليه السلام اتميم طهورا مسلم وتسميم
لا يرفع احد منكم عنكم قلت يمكن المناقشة بان يقال لا تسلم قولكم ان الطهارة والكثير يكون في الفاعل اذا كان
الصيغة من الفعل اللازم على الاطلاق بل قد يكون الكثير في الفعل ولو ان الفاعل نحو حوت وطرق وقد يكون في الفعل
نحو سوت الابل وقولكم ان الطهارة من طهر وهو لازم لا يشاء اشتقاق من الفعل المتعدي كتنوع فلا يقاس عليه
غير مانع فاعلانه قد يستعمل على سبيل المجاز اهل الصرف يجوز واذا كان فقال بعضهم ان المراد بالكثير في الفعل لا يعمل
بالضعيف الا اذا كان الفعل جمعا نحو قولهم فلقت الضعيف فانه لا يستعمل الا اذا قال فلقت الابواب حتى اذا كان
واحد لا يقال الا فلقت بالتحقيق الا على سبيل المجاز في حجة قياسية لفعل من اللازم على الفعل من المتعدي
صحيح بهذه الطريقة ويؤيد ذلك ما قاله تابع الشريعة في هذا الموضوع في شرحه ان الطهارة وان كان اشتقاقه من فعل وهو
لازم لكنه جعل متعديا شرعا بوجه طهروا شره في غير فصيح الاسحاق ويمكن ان يمنع استدلالهم بلفظ الطهارة فيما تجوابه
بان يقال الطهارة من طهر بوجه كالتجوز والوقوف فليس فيه ما يدل على انه من طهر غير مرة بعد اخرى ولا فيه مباغية
فان قالوا نحن نحتاج باثباته غير ذلك الاول انه عليه السلام قد ناسخ له من حجة وعن ابن عباس رضي الله عنهما
عن النبي عليه السلام انه اقتل فمقلعة من بينه لم يعسا الما فامر يده بما عليه ذلك الموضوع الثاني في قوله عليه السلام
للمارطون لا يجيبه وهو حديث صحيح الثالث ان ملاقي طهارة يعي طهر كما لو غسل ثوبه والرابع ان ما دوى
به الفرض مرة لا يمنع ان يودى به ثانيا كما يجوز للجماعة ان تيموا في موضع واحد وانما خمس ان النبي عليه السلام كما
اذا تودا كادوا ليقنلون على وضوءه وادوا البخاري والسادس انهم كانوا يتوضون في الما يتقاطر على ثيابهم ولا يغسلونها
اجواب عن الاول انه حديث ضعيف فان فيه عبد الله بن محمد بن عيسى فلما حجج برواية اذ لم يخالفه غير ذلك فاعل

الاستسقاء ان الملك المباح امر اعتباري حكمي وبعد ان قال نعمت قيل الاستسقاء من المباح اليه فان قلت سلمنا هذا في
 الحديث فاما المتوضي اذ قلنا نأينا بنية التقرب فلا يكون مستحلا له لم يكن باعصائه من النجاسة الحكمية شيء حتى يزيل
 عن اعصائه ونقل الى المارقات نوحى القربة فقد لا وبه طهارة على طهارة وفور على نور على باجاري النجاسة ولا يكون طهارة
 جديدة كلما الابان له كما فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحديث سواء ثم في رواية الحسن عن ابي حنيفة عن ابي
 عنه انه سئى ابي المباح المستعمل من نجاسة غليظة من اشار بهذا الى انه لما بين نجاسة المستعمل احتيج الى بيان مقته
 هذه النجاسة هل هي غليظة ام خفيفة فاختلف الروايات فيه فروى الحسن عن ابي حنيفة انه نجس مغلظا ام اعتبارا لا لما
 المستعمل في الحقيقة سئى ابي في النجاسة الحقيقية في تقديره بالذات ثم في رواية ابي يوسف عنه وهو قول سئى ابي
 وفي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة والحج ^{في قول ابي يوسف} ثم نجاسة خفيفة سئى ابي في نجاسة خفيفة وارتقا عما علمنا
 معتدرا وخبره قوله في رواية تقدم لمكان الاختلاف سئى ابي لاجل اختلاف العلماء في المار المستعمل فان عند مالك
 وطبو كما ذكرنا وختلاف العلماء يورث الاختلاف ثم والمار المستعمل هو ما زيل به حدث سئى ابي في بيان حقيقة
 المار المستعمل وكان حقه التقدير كقولهم الحكم لانه هو المقصود وقوله المار مبتدأ والمستعمل بصفة وهو قوله مبتدأ ثمان قوله
 ما زيل به حدث خبره وبجمله خبر المبتدأ الاول ام او سئى ابي في كونه او للتبويب يعني يكون المار مستحلا باجاء الامر
 اذ انما حدث ثم استعمل سئى ابي المار في البدن على وجه القربة سئى ابي في تقرب الى الله تعالى بان يتوضأ وهو
 على الوجه المتقدم وهو ظاهر قال حماد بن عيسى سئى ابي في المار المستعمل سئى ابي في المار المستعمل سئى ابي في المار المستعمل
 مستحلا باجاء الامر من قول ابي يوسف سئى ابي في المار المستعمل سئى ابي في المار المستعمل سئى ابي في المار المستعمل
 ثم قول ابي حنيفة في المار المستعمل يعني استعمال المار عند ابي حنيفة باجاء الامر من قول ابي يوسف سئى ابي في المار المستعمل
 سئى ابي في المار المستعمل ابا قامة القربة سئى ابي في المار المستعمل سئى ابي في المار المستعمل سئى ابي في المار المستعمل
 ماستحلا بالاجماع ولو توفنا متوضي للتبويب لا يصير المار مستحلا بالاجماع ولو توفنا المحرث للتبويب ماستحلا عند ابي حنيفة
 زفر خلافا لمحمد لعدم قصد القربة وكذا عند الشافعي لعدم ازالة الحدث عنه ببلانية ولو توفنا المتوضي بقصد القربة
 مستحلا عند الثلاثة خلافا لوزر والشافعي ولو توفنا ببار الورد لا يصير مستحلا بالاجماع وفي المسبو الحديث وانما
 يروى في المار واجب لاجل الاعتراق لا يصير المار مستحلا بالاجماع الا اذا نوى الاتصال باليد لاغتسال لو اغسل جلبة في الويل
 ينوبه لاغتسال فكر الشيخ الامام انه يصير مستحلا لعدم الضرورة وعلى هذا لا وقع الكوز في واجب غسل يدي في الجلبين
 لا يصير مستحلا في الرواية المعروفة من ابي يوسف وفي الفتاوى اذا غسل في الماء صبا او اكثر منه وان كف يديه

ثم في رواية الحسن
 عن ابي حنيفة
 غليظة اعتبارا لا لما
 في الحقيقة وفي رواية
 ابي يوسف عنه
 وهو قوله نجاسة خفيفة
 لمكان الاختلاف
 والماء المستعمل
 هو ماء اذيل به
 حدث او استعمل
 في البدن على وجه
 القربة قال رضي وهذا
 عند ابي يوسف
 وقيل هو قول ابي حنيفة
 ايضا وقال محمد
 لا يصير مستحلا
 الا باقامة العترة

في غسل يديه

لم يتنجس الماء ولو دخل الكعبين يديه غسلته في الغمرات هذا قول أبي يوسف وعند محمد طاهر عليه الفتوى في التيميم
 حيث رفع المار بقية من ارضي الحمام وغسل يديه لارواية لهذا في الاصل قال محمد بن الفضل فيه تجزئ يديه بخمسة
 والماء الذي خرج من يديه نجس متعل قال بعضهم المار مستعمل يديه بخمسة فلهذا المار المستعمل يديه غسله في الماء
 بل يأخذ حكم الاستعمال لنفسه من اصحابنا وفي الخلاصة الاصح انه لا يصير متعلوا في الذخيرة ابن جماعة عن محمد
 رجل على جرة ماء جارية فغسها في الآبار يديه لم يجز عليه اجزاه ولا يفسد المار في الملبس او غسل يديه للطعام قبل الاكل
 بعد يصير المار مستعملا بخلاف الغسل يديه من الوضوء ومجيب في انه لا يصير متعللا لانه لا قربة ولا زلة أحدثت وفي الطعام
 قال بعضهم للطعام يصير متعللا في الطعام اذا دخل الصبي يديه في الآبار على قصد القرية فالشبان يكون المار مستعملا
 اذا كان الصبي حائطا لانه من اجل القرية امرأة وصلت اليه وانما غسلت ذلك الشعر المار لا يصير متعللا بخلاف ما لو
 شعرا الغائب في راسه وغسل اسن مفتعل قد بان منه صلاته معلوم لان الاستعمال انما يقال نجاسة الآثام اليه
 اسي الى المار مستعمل فان قلت كيف يعرف الاثم بالنجاسة وبعد الانقاص بما كيف يقبل الاعراض النجاسة ما قلت انما
 فاقوله عليه السلام من اصاب من يديه القاذورات فليست بستر الله وهذا الشارع المطلق على الاسم قد راول القدر
 نجس فاقوله عليه السلام من غسل وجهه تساقطت خطايا معه آخر قطر المار وما حكمه اجماعه في الشعر عمن انما ش اسي
 وان نجاسة الآثام من غير زال بالقرية ش اسي بارادة القرية قال الله تعالى ان الحركات يدينه من الشياطين وقال
 عليه السلام اتبع اسيته المحنة تمها و ابو يوسف يقول اسقاط الغرض ش وهو ان الله يحدث من مؤثره القاتل
 في كون المار مستعملا لان يحدث الحكمي اخلط من النجاسة العينية بلما تر نجسة فاذالة النجاسة الحكمية اولى ولذا قال
 ابو حنيفة في رواية الحسن عنه من فنيبت الفساد اسي فساد المار بالمز من ش اسي باسقاط الغرض
 وهو ازالة الشئ واقامة القرية ومشي يصير متعللا ش كما يفته للاستفهام نحو متى نهر الله وهو واحد معاته
 الخمسة وبما بيان لوقت اخذ حكم الاستعمال من الصحيح انه ش اسي ان المار كما زال عن العضو صار مستعملا
 ش قال السفاتي الكاف ههنا للمفاجات الاستبدي كما نقول كما خرجت من البيت رايت زيدا اسي فاجات سا
 خروجه ساعته روية تريد اسي يصير المار مستعملا بها فاجاه وقت زوال العين العضو وقت الاستعمال من غير توقف اسي
 الاستقرار في موضع كما زعم بعضهم وتبعه صاحب الدار والاكمل في كون الكاف ههنا للمفاجاة قلت في الخلاصة ان
 اذا كانت بعد امانا الكاف فيكون لها ثمانية معان احد التشبيه بمفعول حيلة لمفعول الانشئ كما كانت قبل الكاف كنهية
 قال الله تعالى اجعل لنا المار المار الله والاشاني ان يكون معنى لعل على سبويه عن العرب تطرف في كما انما لعل على ليل

لان الاستعمال بانقال
 نجاسة الآثام اليه
 وانها تزال بالقرية
 وابو يوسف قد يقول الله
 الفرض مؤثر في
 فنيبت الفساد بالام
 ومتى يصير الماء مستعملا
 الصحيح انه كما زال
 المار مستعملا

قال

قال رويته لا يشترط الناس كما لا يشترط والاشارة ان يكون يعني قرآن الفعليين في الوجوه نحو ادخل كما يسلم الامام وما قام زيد
 قعوده والكان في قوله كما نزل عن كونه من قبل فالتعبد ان المار به يستعمله انما هو ان يكون له من غير وقت في
 استقراره في مكان بعضهم قالوا ان المكان الذي يجزى به الماكاة يكون من المباداة ايضا نحو لم يزل وما دخل الوقت قد ذكرنا ان
 واليسير في موضع هذا قالوا هو غريب في ان معنى مثل قرآن الفعليين الذي ذكرناه ولم ار ان احد منهم قال ان المكان لا يقع
 بهذه العبارة وان كان معناه ما قربنا باذكارهم لان سقوط حكم الاستعمال في اسي سقوط حكم كون المار مستعملا هم قبل
 ش اسي قبل انضصال المار عن عضو المتوضي ثم المفردة ش اسي للصل من ضرورة تغذ والاسترا من عدمه ولا ضرورة بعد
 ش اسي بعد الانضصال في المحيط ان المار يأخذ حكم الاستعمال اذا نزل الى البدن في الاجتماع في المكان ليس بشرط هذا
 هو نذهبنا صحتنا قلنا ان الصلوة لا يقع عليه الصلوة بقوله الصحيح انه كما نزل عن العضو ما يستعمله وذكر في الأصل اذا سجد
 باخذ من كتيبه لم يحجز عن ركوعه الوضوء على نفيه وبقى على كفه بل فسخ به اسه كذا لو توفا انسان بالماء المتقاطعة
 عن المتوضي بان يكون في موضع عال وهو يأخذ المار من المار قبل وصوله الى الارض لا يجوز وفي شرح الطحاوي المار
 انما يأخذ حكم الاستعمال اذا نزل الى البدن في استقراره في مكان في قوله قال سفيان الثوري وابراهيم بن محمد وبعض مشايخنا في
 اختيار الطحاوي وبه كان يفتي تلميذه الذين المزمع في وفي غلظة الفتاوى والتمتار انه لا يعتبر استعماله مستقر في مكان
 من التحرك فان قلت فعلى ما ذكره المصنف ينبغي ان نجس ثوب المتوضي الذي يشيع به اذا اصاب المار قلت اجابوا بان ذلك
 سقط لا يخرج فان قلت اذا اصاب ثوب غير المتوضي قلت قبل هذا الضرورة فيه نجس ثوب قبل الضرورة في حق المتوضي
 لان في حق الغسل لانه قليل الوقوع فان قلت من شرط الاستقرار في مكان شرط ان يكون في ارض قلت لا سوار كان
 ارضا او آتارا وكن المتوضي او كفن غيره ونحو ذلك فان قلت استعمل سفيان الثوري علينا بمسائل نعم انما يدل
 على صحة مذهبه من انما اذا توفا او غفلت وبقى في يده لمعة فاخذ البلل منها في الوضوء ومن عضو كافي الغسل
 وغسل المعة يحجزه منها لو بقي في كفه بته فسخ به راسه يجوز ومنها لو مسح عضوا باليمن بل قبل جازت الصلوة معه
 ومنها لو تقاطع المار من عضوا على ثياب في فحش لا يمنع حوازل الصلوة قلت اجاب من لم يشترط الاستقرار في المكان ممن
 ان من الغسل في العضو الواحد يغني عن الاخر وعن الثانية بان الغرض من تلوين جاحري على العضو لا بالبلل الباقية في
 وعن الثانية والثالثة والاربعه بالخرج والضرورة وقد ذكرناه وهو واجنب اذا انتمش البيرش اراد واجنب الذي ليس عليه ثياب
 فانه اذا كان على بدنه نجاسة وانتمش البيرش المار وهو على حاله جنب سوار كان انتمشه لطلب الدلو
 او غيره وانما قيد بطلب الدلو لانه لو لم يمسح لطلب الدلو لانه لو لم يمسح لطلب الدلو لانه لو لم يمسح لطلب الدلو

لان سقط
 حكم الاستعمال
 قبل الانضصال
 للضرورة
 ولا ضرورة
 بعد
 والجنب
 اذا انضصل
 في البير
 لطلب
 الدلو
 فنه
 ابني يوسف

عجبر مروي عنه ايضا والصحيح ان ازالة الحدث بالماء نفسه لا يغسل الا عند الضرورة كالحب يدخل في الماء مروي في البير ضرورة
 مطلبه لا يقطع استعمال الحاجة وقال القدوسي كان شيخنا ابو عبد الله رحمه الله يقول الصحيح عند من ذهب صاحبنا ان
 ازالة الحدث استعمال الماء فاما معنى هذا الخلاف وانما لم يصح استعماله في البير ضرورة وقال في قاضيه ان من منعه من قال البير
 مستعدا عند محمد بن نفع الحديث ايضا الا في البير ضرورة ولو غسل الطاهر شيئا من بدنه غير اعضاء الوضوء كالغسل في الوضوء
 القرة قيل يصح الماء مستعدا كاعضاء الوضوء وقيل لا يصح استعماله في قاضيه ان اذا وقع الماء المستعمل في البير لا يغسل فيه
 التوضي به ما لم يغسل على الماء وهذا هو الصحيح وفي التجنب غسل المذهب المنيان اذا وقع الماء المستعمل في الماء المطهر
 قال بعضهم لا يجوز الوضوء به وان قيل يجوز وهو الصحيح ومنهم من قال الماء المستعمل اذا وقع في البير عند محمد لا يجوز الوضوء
 به بخلاف قول الشافعي مع ان كل واحد منهما ظاهر عندنا والفرق ان الماء المستعمل من جنس الماء فلا يستعمل فيه بول
 ليس من جنسه فيقرب الغالب في قاضيه ان لو صب الماء الذي توفاه في بئر عند محمد نيز منها عشرة دنانير لولا ان طاهر
 عنده وكان من الفارقة قلت وعلى القول الثاني لا يجوز استعماله في البير وعند جابر بن عبد الله لو قيل في جميع الماء
 هذا على القول بنجاسة المستعمل قال في كل باب من قضاة المشيخة كذا في الحديث المذكور فوجب عموم البير وانما
 ضيفت الى معرفة وجوب عموم الاستبراء والاباب فكل واحد من اخر والاباب اذا وقع في البير لا يمانع منه
 والاباب سمح لم يدرى في منع فكانه تيمنا بالباغ يقال فلان باب للربا ذميا وتسمى في يقال لا يثبت له شيء من صفات الفاسق
 اما بالانه اتيه للمحرمين بالاحتياطية كما يقال مسك مسك ما وراؤه والاباب عم من جلد يتناول جلد المزك وغير المزك
 وجدا يابو كل حمير مالا يابو كل المدبوع لا يسمى ابابا بل يسمى اوسيا او حورا او داما او بيا او نحو ذلك وانما دخلت الفاسق
 في قوله لان في صدر الكلام معنى الشرط اذا التقدير وكل اباب اذا وقع في البير وان لم يدخ فلا يغير وقوله طاهر
 لغرض الماهر فتمت من باب كرم كرم ونفسه في البهارة والظهير انفس المحرمين والاباب في البير كالفطوة
 وقوله طاهر من طهارة الطاهر والباطن من وجازات الصلوة فيه شئ اسي في اباب المدبوع بان جعل ثوبا يصلي فيه لانه
 طاهر والوضوء منه شئ اسي من الاباب المدبوع اسي جاز الوضوء منه بان جعل قربة او لولا او نحو ذلك فاجازت
 فيه جازت عليه ايضا بان جعل مصطفي البياض الثوب بياض المكان لزيادة الاستعمال ولان الثوب مخصص عليه
 لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اقموا الصلوة وحفظوا الصلوة فان قلت قول طاهر في حصول الطهارة فيشمل في كل الصلوة فيه
 والوضوء منه ثا الفاتحة في ذكرها بعد ذلك قلت اجيب بجوابين احدهما الاستمرار في ذلك عن قول مالك فانه يقول
 بغير طاهر دون بطله فيصلي عليه لا فيه يستعمل في الايام من ان لوطي الثاني انك توكل بطهارة ورد لقول

قال

دكل لهاب

دفع فتد

طاهر حارث

الصلوة

فيه الوضوء

من المأثور لجملة المدحون هم الابلد والخزير والادومي شيخ الخنزير وزنه معلون مثل قنديل ورجلي واليد فيه
 زائدة والنون اصلية مثلما خدس لسانها لانه اثنان في مطرقة بخلاف الثمانية شريفة وحمل فقد لعل بانها واردة مطرقة
 وحكي ابن سيدة ان مشفق من خنزيرين في نحيها فبطل في هذا المثل في مريد في لمار والنون قلت البشرية في الخطا الكفيع في الخنزير
 وصفت بل السيد جميل تتجديم الخبز على الحمار الخطا الشقة والادومي فسوب الي ادم عليه السلام فان قلت في المستقيم منه
 ما هو قلت معروفة بمنية علم معرفة شي وادويان جلد الخنزير يقبل الدباغ اولاد كلك جلد الادومي فاختلاف في نظام لبعض جلد الخنزير لا يقبل الدباغ
 لان فيه مطرقة متروكة بعضا فوق بعض كذا في المحيط والبلد قبل يقبل الدباغ ولكن يجوز استعماله لانه ليس العين من جلد البازغ قوله تعالى فانه جرس
 ينصرف اليه وبن محمد لم يقر به فلذلك لا يجوز الاستفاد به ولا بغيره لا جميع انواع التملكات ولا لبعض مثلها المسلم وهو واية
 عن علي يوسف وذكر في المحيط وهو غريب اليه ابن سعد وادويان جلد الادومي فقد ذكر في المحيط والبلد اربع ان على الادويان
 يطير بالدباغ ولكن يحرم سلمه وادويان والاطفال به اعتبر اكله كشعره وفي احد قولي ان شافعي الادومي خبز لموت ويطير جلد الدباغ
 في ابلد الوبي ان المقدوس لم يحمي شتمني مع استثنائه قيل جلد الادومي ايضا لا يقبل الدباغ كجلد الخنزير فاذا عرفت
 هذا فقد توجه في الاستثنا وجها واحد ان يكون الاستثنا من نوع ويكون المعنى وكل ابلد يقبل الدباغ اذ اذن في نقد
 الابلد الادومي والخنزير لا يطير لانه لا يقبل الدباغ والوجه الثاني ان يكون الاستثنا من نوع لم يمتد والمعنى كل ابلد يقبل الدباغ
 اذ اذن في لمر الابلد الخنزير فانه لا يطير وان كان يقبل الدباغ فان قلت هذا الوجه يقتضي ان يطير جلد الادومي لان تقليله
 كبرامته لا يعني طهارته قلت فعلى قوله من يقول لا يقبل الدباغ لا يطير وعلى قول من يقول انه يقبل يطير ولكن يحرم
 استعماله كما قلنا في النظر في القول الاول قال الابلد الخنزير ولم يقبل الا ابلد الخنزير لان ابلد الخنزير يتعدى للدباغ وجلد الخنزير
 ليس كذلك فلذلك قال الابلد الخنزير وكذا الكلام في جلد الادومي فان قلت ان كان عدم القابلية للدباغ يستلزم
 عدم الطهارة كان ينبغي ان يستثنى ايضا جلد البهي لان شرح المحامدي قال جلد البهي نجس لا يحتمل الدباغ ويمنع جواز استعماله
 اكثر من قدر الرسم وكذلك كان ينبغي ان يستثنى جلد الغنم عند محمد لانه كخنزير عنه قلت الكفيع ذكر اتفاق عليه
 ولم تخرج ما فيه خلاف فان قلت ما تقول في مصارين الشاة والثانية قلت روى عن محمد بن المصاري ان اهل
 والثانية اذ اذ بلغت طهرت ولما لم يتخذ من المصاري الحج ودار فان قلت الاكرس قلت كما مصارين الشاة وقال ابو يوسف
 كالمحمد فلا يطير فان قلت فلم يرفع الخنزير على الادومي قلت الموقع موضع الابهة لكونه في باب النجاسة وتأخير الادومي في ذلك
 اولى كما في قوله تعالى انما رزقناكم وجميعه وملكوات ومساجد فان قلت لم يخرج جلد الخنزير والادومي عن العموم
 وكان ينبغي ان يجوز تخصيص الميتة منه قياسا عليه او بقوله عليه السلام لا تقصروا من باب قلت هذا قياسه بجلد النضر

الابلد
 الخنزير
 والادومي

على

ومن غلط ان لا تقول فيه لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث قال في الصلاة قال في الصلاة قال في الصلاة
عن عبد الرحمن بن بلية انه سئل عن رجل قال في الصلاة قال في الصلاة قال في الصلاة
ان ابن عمر اخبر عن رجل سئل عن رجل قال في الصلاة قال في الصلاة قال في الصلاة
انه سمع من الناس الذين يسمونهم ببلية يقولون قال في الصلاة قال في الصلاة قال في الصلاة
وكذلك كثير الاضطراب حديث ابن عباس سمع حديث ابن عمر كتاب الكتاب الوجادة والمناولة كلها موقوف لمالك
من شبهة الاضطرار لعدم المشافهة ولو صح فلهذا واما حديث ابن عباس في حديث ابن عمر ان يكون اصح
سندا واقوم قاعده من جميع الرجال غير خلاف على كل جماعة الحديث ابن عمر لا يورثي حديث ابن عباس
في جهة من جهات الترجيح فضلا عن جميعها والجواب عن حديث جابر ان روايته زعمه وهو ممن لا يعبر على نقده عن حديث
ابن عمر ان عاتقه من سنده ما يميل لليعرفون اما النسي عن بلية السباع فقد قيل انها كانت تستعمل قبل الدين فيهم هو
سئل ابي قول عليه السلام ايا ابا ب نفع فقد لم يصح عنه خبره على ذلك بل للميتة سئل لا يقول لا يبرئ لكنه ينبغي به
في الجاهل من الاشياء دون المانع فاجعل حرا بالعبودية من العسل فتموجها واراد بموجم هذا الفصل ايا باب كقول النكوة
اذا تصدقت بعقبة عاتقه نعم كقول ابي عبيد بن ركب فموجع تحقيق كلام اذا مر به وقد يرد ابي ابا ب موجع فموجع
وايضا لم يعممه يدل على لمارة مما هو به باله فلا معنى للاستئثار باله وقال النووي قال للمارودي يجوز به بلية
قبل الدين قال قال ابو حنيفة يجوز به ومنه كالتوب النجس قلت هذا هو منه بل يجوز بيعه بلية الميتة قبل الدين باغ
ولا عليك ما ذكره في الحديث وشيخنا ابي داود ولا يصح ما ذكره ولو رغبنا في النجس سمع في احد الوصيين في بلية ابنه عن عمر بن عبد
الله عليه السلام الميتة المدبوغ مما ياكل كحمة كافي في الحديث وكذا ما لا ياكل كحمة وجه ولا ياكل كحمة ثم اعلم ان قوله تعالى
مالك ليس كما ينبغي لان ما لا يقول بذلك ففي الجواب للمالكية ان بلية الميتة عليه السلام بالدين فمما انقل عنه طبعه فانما هذا
حجة على اصحابه فان عند بلية الميتة لا يبرئ بالدين هم ولا يعارض سئل على ميتة الجمل ابي ابا ب عرض المذكورهم بالنبي
الواردة بالنفق من الميتة باب لانه سئل ابي لان ابا ب هم سمع في المدبوغ سئل فاذا اوبخ بعير دينا فميتة
بين الحديثين لان المعارض يقتضي اتحاد الحمل مع اتحاد حالته واختلاف حالته يقتضي التعارض وان كان صلهما جدا
كحمة النحر ومن الغلصم وجه على الشافعي سئل عطف على قوله حمة على مالك ابي احمد حديث المذكور حمة ايضا على الشافعي
فانه يقول بعدم الطهارة من بلية الكلب سئل بالدين وقاسه الشافعي بلكة فخره والادوي وتخصيه بلكة ليس
زيادة فائدة لما روي عن مالك لا ياكل كحمة الا ياكل كحمة الا ياكل كحمة الا ياكل كحمة الا ياكل كحمة

وهو لعمري حجة على مالك
في جمل الميتة ولا يبرئ
باله الوارد عن الاستماع
من الميتة وهو قوله عليه
السلام لا تقفوا على الميتة
باها لانه اسم لعن الميتة
وحجة على الشافعي في جمل

نصائح الخراف بالكلب حيث قال لباردة طلعوا البساع بالدر باغ سوس الكلب الخنزير عند الشافعي وقال للترادي وجلب
من الشافعي انه يقول ان الكلب المعلم اذا اكل عيدا يحل كله وان ترك الكلب التسمية عمدا وقت الارسال ثم يقول ان ملج
الطير بالدر باغ لانه نجس العين فكيف جاز الاستفعا بنجس العين بالضرورة وكيف جاز صيد ومثل هذا لا يجوز في الخنزير
نجس العين قلت كيف تجب لو شرب ما يشرب الكلب لان صيد ولا يستلزم جواز باغ بل هو نجس العين لا يستلزم تحريم صيده وكل واحد
من ذلك نفس مستقل ومع هذا رايه عند ان الكلب نجس العين منع الهامة جلده اذا وقع لان الكلب ليس شئ على هذا بل هو
انفسهم وليس الكلب نجس العين شئ هذا جواب عن قياس الشافعي الكلب على الخنزير وان لم يذكر في الكتاب واختلت
الروايات في كون الكلب نجس العين ففي المسو ابيع من المذهب عندنا عين الكلب نجسة وقال بعض مشايخنا ليس
نجس العين قال في البدائع وهو رواية اسنخ الذخيرة ذكره القدرسي في تحريمه انه نجس العين عند ابي يوسف ومحمد
وفي يعقوب بن وسان مائة عن ابي يوسف لانه نجس في جلده الكلب الذي ان بغا ولا تحلها الهكاة وقال الكاساني والذبيح
على ان ليس نجس العين لانه نجس الاستفعا به حرسته ومطيا واواجزة وقال في تحريمه نجس الكلب للصيد ولو لم يسلوا ليجوز
لان السنو يعلم وقال في التحريم لو شارب كلبا مسلما او بايا صيدوا يصيد بها فلا حرج له وقال شيخنا حسن علي وفي كنه
جزء وكب يجوز صلوته وقيل كونه نجس لانه نجس على الكلب نجس العين من الكلب الفتيحة العنقة وتخفيف اللام
التقية والتوفيق من انه شئ ان الكلب من يتفقد حرسته شئ اسي من حيث الحرسته سيما اهل البر ومطيا واث
اسي من حيث الاصطيا واذل ذلك على ان ليس نجس العين لا يشك في ان سقر في نجس العين لانه يتفقد به القواد الخنزير
لانه استفعا بالالهالك كالدنو من الخمر لاقته وهو الذي اختاره لمصنف ايضا والذين فهموا في انه نجس العين مستدلوا
بما ذكره ابو يوسف في يعقوب بن ان الكلب لو وقع في المار فاستفقد فاصاب نجس انسان منه اكثر من قدر الدنو منع
جزءه صلوته فكل اذا وصل المار الى جلده ويقول محمد ليس الميت با نجس من الكلب الخنزير فدل على ان نجس العين
وهو اختيار حسن الحاشية السرخسي وقال للترادي الاسلام نجاسة تثبت في الكلب لهذا القدر من الكلام فمن ادعى كنه
فعليه البيان لم يدع عن محمد في نجاسة العين قلت قد ذكرنا الان من صاحب الذخيرة عن القدرسي ان نجس العين عندنا
من بخلاف الخنزير شئ متصل بقوله الاجل الخنزير لانه نجس العين في المار في قوله فانه نجس شئ كونه لا تعليل
اسي لان المار اسي بالغميم في قوله تعالى فانه اسي فان الخنزير نجس اسي قد رآه الفراء وقيل هو نجس لانه نجس
وقال البغدادي الحاشية من منفرد شئ خالصة وهو قوله المار اسي الى الخنزير لا الى اللحم
في قوله تعالى او كمن خنزير فانه نجس من القرب شئ اسي القرب الخنزير لادان الغمير الخنزير اقرب من اللحم

وليس الكلب نجس
العين الا ترى انه يتفقد
به حراسته واصطيا
بجلا الخنزير لانه نجس
العين اذا لها في قوله
تعالى فانه نجس
منصرف اليه لقربه

فان قلت المقصود بالذكر في الكلام هو المصنف فحينئذ يرجع الغمير اليه قلت قد يكون المصنف اليه معناه وان كان يجوز
 ان يعود الى المصنف اليه وما نحن بصدده من القبول لكونه شاملا للمصنفات اشهدوا حوطوا لعل لان الغمير انما يرجع الى الغمير
 لم يحرم غيره وان رجح اليه التعليل بالجمع والعجب من التراضي انه اخذ في الجواب عن السؤال بمصطلح كلام المصنف ثم
 قال هذا الجواب مناسب لما في خاطري وقال ايضا وقيل في صفة الى الغمير على وجه الاستحالة على الحكم ولا يفسد قول فيه
 نظر لان القائل ان يقول لا سلم لان الجدل على تقدير عود الغمير الى الحكم لا يكون نجسا وعلى تقدير عود الى الغمير يكون نجسا
 وفي كون الجدل نجسا وغير نجس مناهة فيكون العمل به مستحلا لا يتكلم له قول قوله وقيل هو صاحب التوضيح فاني رايت بهذا
 العبارة فلا ادري هل هو من عنده او نقله عن احد وقوله في كونه نجسا او غير نجس مناهة غير مسلم لان المناهة انما
 تكون اذا كان كونه نجسا وغير نجس تقدير واحد الذي قاله القائل المذکور بتقديرين فكيف تكون المناهة ثم قال
 الاترازي وما لمصلحة في فواصي من الافوار الربانية والاجابة العامة ان الامار لا يجوز ان يرجع الى الحكم لان قوله
 فانه خرج في مقام التعليل فلو رجع اليه كان لتقليل الشئ بقوله فاسد لكونه معذرة وهذا لان نجاسته المحم
 عرفت من قوله تعالى او حم نذير لان حرمة الشئ مع صلاحية للعدالة لا لكونه آية النجاسة فيكون معناه كانه قال
 لحم نذير نجس فان لحم نجس اذا رجع الى الغمير فينبغي ان يكون معناه كانه قال لحم نذير نجس لان الغمير نجس في ان الغمير
 من الغمير نجس لان كونه نجسا هو التحقيق في الباب والى الباب قلت فيما قاله الظاهر ان عوايه بعدم جواز رجوع الغمير
 الى الحكم غير صحيحة لان الاصل في هذا الباب رجوع الغمير الى المصنف وان كان جوعه في المصنف اليه صحيحا فذلك لان
 المصنف هو المقصود بالذكر كما في قولك رايت غلاما زيدا وكلمته فان الاصل ان يكون الحكم للعلماء فان كان يجوز
 ان يكون لزيد كما في قوله تعالى والذين يفتنون عمدا من بعد ما تبينوا فان الغمير يجوز ان يرجع الى كل واحد
 من المصنفات والمصنف اليه ثم لتعليل الاترازي بقوله خرج في مقام التعليل آه وقوله هذا هو التحقيق في الباب
 غير تحقيق لانه انما يلزم ما ذكره اذا جزم بعود الغمير الى المصنف وقد قلنا انه يجوز الامران وتحقيق في هذا الباب
 ان يكون التقدير في الغمير فان كل واحد من المبتدئين والدم المسفوح وحكم الغمير بر رجس نجس فيكون هذا التعليل القول غير ما
 فبين بل ان هذا الاشياء حرام لانها نجسة لانه لو لم يذكر فانه رجس لما كان يلزم من علم الكلام النجاسة لانه لا
 لان حرمة الاستلزام النجاسة فان قلت فعلى هذا يلزم قسما النجاسة في الغمير على علمه قلت الامر كذلك فانه قال على
 طاعم يطعمه وطعم الا يكون الا في المحم دون غيره وهو مملوك فان قلت فعلى هذا يجوز استعماله بالبايع وتعماله
 قلت ما جده فقد جلت فيه بل يقبل البايع ام لا فقد قال بعضهم انه لا يقبل فلهذا يطهر بالبايع وهو نذهب اليه

وادوروايته عن أبي يوسف وقال بعضهم انه لا يصلح فعلى هذا لا يطهر بالديار وقد ذكرنا هذا فيما مضى عن قريب واما شعرة
 فانه بنزله ما هو بنحوه معينه ولا بنحو حكم الكل غير ان محله الاباح الانتفاع به للحرزين الاساكسة لا لغيره وانه في تنجيسه جازا وقوله
 لان نجاسته نجسة عرفت بالنفس من قوله او حكمه خنزير ليس كذلك لان بالنفس عن الاحريمه نجسة ونجاسته عرفت من الضمير
 الراجع الى كل واحد من الشيار الثلاثة كما قرناه فانهم فانه موضع دقيق وقوله ان حرمة الشيء مع صلاحية للعدا
 لا للكرامة آية النجاسة يتحقق لمحم الفرس لانه حرام عند ابي حنيفة وما لك مع صلاحية للعدا مع انه غير نجس فان قلت
 حرمة للكرامة قلت لا نسلم ذلك انما حرمة تكون الكلمة بسبب البصلة لانه آية الجمادى ولان الله تعالى اتقن علينا يكون
 مكرها بالولم يتقن يكونه مأكولا لان ان نعمة الاكل فوق نعمة الركوب م وحرمة الانتفاع باجزاء الآدمى لكرامة شئ
 يتعلق بقوله والادى والمعنى نجاسان بجلد الخنزير فانه لا يطهر بالديار لنجاسته عينية وجلد الآدمى لكرامة الله تعالى
 لكرامة وفي استعمال جلده ابتداء له كذا قوله الشيخ الاكل انما اقول هذا جواب عن سؤال متقدم تقدير ان يقال
 لما خرج جلد الآدمى من حكم الديار بقوله لا بجلد الآدمى كان ينبغي ان يجوز الانتفاع ببقية اجزائه مثل شعرة وخطمه وعصبه وغير ذلك فاجاب
 عن ذلك بقوله وحرمة الانتفاع آه من غير نجاسة اى جلد الآدمى وجلد الخنزير م عار ويناشر وهو قوله عليه السلام
 اياها ببيع نفقه وهو مراده من غيرا عن عموم هذا الحديث ثم نرى جماعه بالكتاب فان كان متاخره عن الحديث فهو خارج
 الاحالة وان كان مقدما عليه فغير الواحدا لا يعارضه فنعلم ان نجس ان كان معارضا كان مخفصا والذين
 فهو هو الى طهارة جلد الآدمى والخنزير بالديار لم يخرجوه جماعه عن عموم هذا الحديث غير انهم منعوا استعمال جلد الآدمى
 لكرامة ونقل ابن حزم اجماع المسلمين على تحريم جلد الآدمى واستعماله وعند الشافعى الآدمى لا نجس بالموت وقوله
 نجس في طهر جلده بالديار في احد الوجهين لكن المقصود لما لم يحصل به اشتباهه ثم ما يمنع النتن من دفعه فانه
 وسكون التار المشاهدة من فوق وهو الراجحة الكرامية يقال نتن الشيء بضم النون اتلن كمنعته فنه منعت بضم الميم
 ومنعت بكسر الهمزة التار لان مفعلا بالكسر ليس من الابنية م والفساد ش وهو ضد الصلاح قال اللات والار
 ههنا ما يمنع من صلاحية استعمال جلد الخنزير المدبوغ وهو اعم من النتن وغيره فان قلت هو مصدر اعم قلت
 مصدر من نتن الشيء فيفسد فسادا وفسوا وهو من باب نصر فصر وقال ابن يدر فسد ففسد مثل عقد يعقد لغة
 ضعيفة وكذلك فسد بضم السين فسادا وهو فاسد فهو باغش جملة اسمية وهو خنزير المبتدأ وهو قوله ما يمنع من
 الابتداء معنى اشترط وقلت الفارسى انهم وان كان شى اى وان كان ما يمنع النتن والفساد وان اصله ما يقرنا
 فلذلك لا يذكر لها الجواب اهرام شمس اس من شمس الشئ بتثنية يدر اى اذ اوقعته في الشمس يقال شئ شمس

وحرمة الانتفاع بالجزء
 الآدمى لكرامة خنزير
 عار ويناشر ما يمنع
 النتن والفساد فهو
 ديار وان كان تسميها

أما على ما تقدم ذكره من أن طهارة المني لا تكون إلا بالماء البارد والبرودة التي في قعر زول عند الحاجة المبرية معلقة بذلك لأنه وباع
 حكمي الدباغ على فومين حقيقي وكل على ما ذكره عن قريب ثم استترى بأش من تربت الباب تستر بها إذا ترب عليها التراب
 البزاق ما عليه من البرودة والبرودة وكذلك يقال ترربة متر بابا بخفيف ويقال أيضا ترربت الشئ إذا جعلت عليه
 التراب منه الحديث اتررب الكلب فإنه انج الباجه وقال الصاعاني قال ابن ربيع كل ما يصلح فهو متر وبكل ما يفسد فهو متر
 مشدوا قلت فعلى قولنا ينبغي ان يقال اوترربا ولا يقال اوترربا ولكن المشهور ما ذكرناه اولاهم لأن المقصود يحصل به
 اى ما ينشأ من الفساد فلا معنى لاشترائه غيره من نحو القرط فانظر المحبة ونقصنا شئت بفتح الشين المحبة وانما الشئ
 وهو نبت طيب لرائحة كذا ذكره الجوهري وفيه وقال الازهرى هو بالباء الموحدة هو ما يدبغ به بعد الزواج وهو الماء
 وقد صحفه بعضهم بالمشقة وهو خبر لا ورى ايده ام لا وتابعه صاحبنا شاعل او يحرقه في تعليق الشيخ ابى حنبل قال
 اصحابنا بتملأ به وقال الشافعي بالموحدة وقد قيل الامران بانها كان فالدباغ به حاصل فصرح القاضي خا بن ابو طهارة
 بالجوز بها ولا ذكر له في حديث الدباغ وانما هو من كلام الشافعي وقال لها غاني اشبأ بالموحدة شئ منه الزواج واشت
 بالمشقة بنت طيب ارج لم يطعم يدبغ به قال الديورى اخبرني اعرابي من ان السراة قال اشئت شجر شجر القلع في القدر
 يشبه ورق الخنازير ولا شك له رقة فومته سودة وليتقرب فرة صغيرة فيمائلات حبان ربع سوس مثل الرديعة برجاه ارجل
 او يلبس قنوا والابل بكل اشئت تختص بغير يدبغ بوقه ويساق القنصانه وتعلق بغيره البردية من السج يانده في الجسد
 ويعيد بلكس خمر وهو مرتب في سهل ارجل واكثره بنت جبال الفراهيد وقال ابو عيسى البكري اشئت كانه شجر المدبان
 ثم اعلم ان الدباغ على فومين حقيقي كالقرط ونحوه وكل كالمترب المشئت والشمس والقار في الريح ولوجب لم يستعمل لم يطهر
 وقال ابو يوسف ان كان مئج من الفساد فهو دباغ ذكره في الخيط وها سوار لان عوده نجسا اذا اصاب به ما رفان في الحكم
 وقال في الكذائية قول صاحب المداينة فانه متر او غيره فمضى قول الشافعي فان عندنا لا يكون الدباغ الا بالزواج
 الرسوبات عنه وذلك باستعماله
 بالمقودم كالقرط ونحوه
 الدباغ بالتراب رجحه امام الحرمين يجعله بالماء والماء وقال القاضى ابو الطيب لا يفي فيه شمس نص عليه الشافعي وفي وجه
 يجوز كراهه الرافعي وبقطع الجوهري وجه شاذ تضمنه وقال القاضى فان لم ارشافعي في هذا الفصل والمرجع في ذلك
 الى اهل العينة فان كان للتراب والرايا ونحوه فعل جعل الدباغ منها واما الملع ففصل الشافعي انه لا يجعل الدباغ به فبه قطع صاحب
 الشافعي قطع امام الحرمين ما يجعل في الحلية قال ابو نصر سمعت بعض اصحابنا ان ابا حنيفة يقول انما يطهر الا بالباب الشمس

او تترى لان المقصود
 يحصل به فلا معنى
 لاستحالة غيره

لا يعلقه
 لا يعلقه

اذا علمت بعمل الدباغ ونحوه ارفع الخلاف وفي جواز بيع الجلد بعد دونه قولان صحيحا وهو الجدير بالثبوت وهو قول حنيفة
وفي قوله القديم لا يجوز وبه قال مالك رحمه الله ثم ان الشافعي احتج فيما ذهب اليه بقوله عليه السلام في حديث ابن عباس
قال مر النبي عليه السلام بشاة ميمونة فقال هذا سنفعم بابا بها فقالوا انها ميتة قال نأحرهم اكلمها اذ ليس في الماء
والقرا ما يطهره ورواه الدارقطني والبيهقي وقال النووي هذا حديث حسن واه ابو داود والنسائي في سننها بمعناه ميمونة
قالت تمر على النبي صلى الله عليه وسلم رجال يحرون شاة لهم مثل الحمار فقال عليه السلام بطهره الماء والقرا ولنا ما اخرجه
الدارقطني عن عاصم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمتعوا بجلود الميتة اذ لم يفت ترابا كان رطبا او طحا او نكاحا
بعد ان يزيد صلاحه وقال محمد بن كنانة ثابته بن ابوعبيدة عن حماد عن ابراهيم قال كل شيء يمنع الجلد من الفساد فهو باع
يتناول الشمس والموت حديث ابن عباس الذي احتج به الشافعي لا يقتضي الاختصاص بل المراد به ما في معناه بالاجماع
والمرجع في ذلك الى اهل السنة نفس عليه الشافعي كما ذكرنا فان قيل في رواية حديث عائشة الذي احتج به بعض من
قال ابو عاصم بن محبوب وقال ابن مكره الحديث قلت الذي ورد في الصحيح من قوله عليه السلام لا اخذتم اباها بعد موتها
فانفعتمه قالوا انها ميتة قال نأحرهم اكلمها وقوله فدنيتوه اعم من ان يكون له باع حقيقيا او كيميا فبموجب هذا
حديث عائشة المذكور ثم عندنا يجوز بيع الجلد المدبوغ لقوله عليه السلام لا اخذتم جلد با فدنيتوه وانفعتمه والبيع
من جوده بالاتفاق فجاز بيعه كالدكاكة وهو قول جمهور علماء ولا شافعي في صحة بيع جلد الميتة بعد الدباغ قولان
مشهور ان الصحيح عندهم القول بالجدي وهو صحة كذا بهنا كما نذكر اذا تاملت وقال الماوردي والروابي اذا جاز بيعه
جاز رهنه واجارته وان لم يجز بيعه ففي جواز اجارته وجهاان كطلب العلم وقيل تجوز اجارته قطعاً وانما قولان في بيعه
ورهنه وانما بيعه قبل الدباغ فيما طلل عندنا وعند جماعة من العلماء وعلى النووي عن ابن حنيفة جوازه كالشئ النجس
سوء منه فان رهنه قبل الدباغ في ميتة حمله الله تعالى عدم جواز بيع جلود الميتة قبل الدباغ ذكره في المحيطة وفي شرح الطهارة
وفي جواز اكل جلد المدبوغ من حيوان لا يؤكل قولان للشافعي في القديم وطائفة منهم صححو قول الجديهم وما يطهر
جلده بالدباغ يطهر بالدكاكة شئ الحاصلة من الابل بالسمية فان كذاة المحرمة ليست بمطهرة وقال في البدائع الا انه
وهو الصحيح من المذهب وسى الدارقطني عن ابن عباس لما رثا ميتة فقال هذا يستقيم بجلده قالوا يا رسول الله
انما ميتة قال ان باخدا ذكاته تسانع حق الجلد فعلنا ان الذكاكة هي اصل الطهارة وان الدباغ قاتم مقامها
عند جماهير لان الدباغ من الدباغ لاننا اسرع للدار والعلوبات قبل التشوب الفساد بالموت والعادة الفاشية
بين المسلمين تلبس الجلد للشرب والعندو لهم ونسجهم نحو ما في الطهارة وغيره من خير كثير فدل على طهارته وفي النهاية

ثم ما يطهر
جلده بالدباغ
يطهر بالذكاكة

والتحق والمترى وابن المنذر الى ان الشعر يصبون والوبر والریش طاهر ولا تجس الموت كمنه من العلم والقرن والنفط
 وان نجس وتقال الشافعي العكس نجس الشعر فان فيه خلافا ضعيفا وفي العظم ضعف منه قال القاضي ابو طيب آخره الشعر
 وصبون والوبر والعظم والقرن والنفط تحلها الحياة وتجس الموت هذا هو المذهب هو الذي رواه ابو طيب والربع المروي
 وحديثه وروى المزني عن الشافعي انه رجع عن تجنيس شعر الآدمي قال النووي ما شعر الآدمي فقيته لان شعره عامته انه
 نجس انما في ووبره منصوص في ابيدانه طاهر والفق الاماميان المذهب ان شعر الآدمي وصوفه ووبره وشعره نجس
 بالموت وخالفه في الرابع في شعر الآدمي فالذي صححه الجمهور العراقيين بنجاسته والذي صححه جميع الخراسانيين بآبائهم
 طهارته فمذاهبه الصحيح فاصح عن الشافعي رجوعه عن نجس شعر الآدمي واما شعر النبي عليه الصلوة والسلام اساقه الآدمي
 واجزأه في الاقدام بهذا الذكر الشيعي في حق هذا الجنب الرفيع وفي اعتقادي ان مثل هذا لا يكون كفر وانما كانت
 انزاع نفسي عن ايراد هذه القضية الخفية في هذه الموانع ولكن في ذكره ليقف عليه من لم يخطر علمه في علم ان المذهب الحق
 منه هو الدين الحنفي والذي روي في قلوبهم قواعدين ابدال قد هذا النبي الكريم عليه الصلاة والسلام فقلت النبي عليه السلام
 فكيف بشعر الطاهر المظهر ففسال هذه العظيمة عن الزينة والفساد واجتنب الشافعي رحمه الله فمذاهبا عليه بقوله تعالى حرمت
 عليكم الميتة وهو عام للشعر وغيره فان الميتة اسم لما نازله الروح بجميع اجزائه ولما روي عن النبي عليه السلام في نفسه شعره باهت وقيل
 عليه السلام ما بين من كنه فهو ميت واجواب عن الآية ان الميتة عبارة عما فارق الحياة بلا ذكاة وشعر ونحوه للحياة لما
 بدليل عدم الالم بالقطع فكيف يتصور ان يكون ميتة وليقال ايضا لا يجوز ان يكون المراد في الآية حرمة الاكل فلا يلزم
 حرمة الانتفاع واجواب عن الحديث انه ليس على عموم قوله تعالى ومن صوفها ووبرها وشعرها باهتا ومتاعا
 وهذا امتنان عام وذلك لما يرون بالنجس كما روي عن ابن عباس قال ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الميتة
 محكما فاما الجسد والشعر وصبون فلا بأس رواده القطني وكما روي عن ام سلمة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام تقول
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا بأس بمسك الميتة اذا وقع ولا بأس بصبغها وشعرها وقرونها واغسل بالمار
 رواده الدرر قطني ايضا فان قلت في اسناد الحديث الاول عبد الجبار بن مسلم قال الدرر قطني
 ضعيف وفي الحديث الثاني يوسف بن ابي لهيعة قال الدرر قطني هو مستر وك
 قلت ابن جابر كره عبد الجبار المذكور في الثقات واما يوسف فانه لا يوثق فيه اضعف الابع بيان جهته واخرج المصنف
 غير يقبل عند مذاق من الأصوليين كان كاتب الاواري وما يوكنا قلنا ان النبي عليه السلام ناول باطله شعره
 فحسمه بين الناس هو حديث متفق عليه هذا يدل على طهارة الشعر المباني لولا على القول بالنجاسته انما قسم الشعر لمسك

مهم لئلا يقطعها من ابي ولا يعلل من ابي في اجزاء الميتة لا يتا لم الحيوان لقطع هذه الاجزاء لا ترى ان هذا هو
 طفل او مافرد او اشترق في الايوثر فيه من فدايها الموت من نجاته المدعى ومن التقية يرجع الى قولنا هذا الشيء الحيوة
 لانه لا يتا لم لقطعها وكلما ايتا لم لقطعها لا حيوة فيه فدايها لا حيوة فيه وما كونه طاهر او غير طاهر من الاختلاف فهو حكم مرتب عليه
 وفي الميسر من الاختلاف بناء على ان الحيوة لا تشترط في طهره او قال الشافعي فيها حيوة وقال مالك في العظم حيوة وان اشعر
 على ذلك ان في العظم طاهر واوروبان الحيوان يتا لم في العظم فيكون فيه حيوة واجيب بان طاهره لا يتا لم لقطعها بل طاهره
 فان قيل قال الله تعالى من يحيي العظام هب ريح بيدل على حصول الحيوة فيها واجيب بان هذا مثل قوله تعالى يحيي الارض فينبغي
 فلا يدل على سبق الحيوة فيها والماد به صاحب العظام بانبات اللحم عليها وفطرته واعداده الارواح الى الاجساد فلا يدل
 على حقيقة حيوة العظم وقال صاحب الكشاف يرد ما عمنه رتبة في بدن حاسس او يكون اجزاء في الاخرة فليعتبر بحياة
 في نفس العظم واحوال الآخرة لا تقاس به احوال الدنيا فان قلت نفس هذه الاجزاء ميتة فتكون نجسة لقوله تعالى حرمت عليكم
 الميتة قلت الميتة عبارة عما فارقت حيوة بلا ذكاة وبهذه الاشياء لا حيوة فيها لما بينا والمراد من الميتة حرمة لكل فلا يلزم
 من ذلك حرمة الانتفاع والدليل عليه حيث يبيد في الذكوة فيما مضى فان قلت في هذه الاشياء رتبة قلت نجس فليعتبر
 فاذا غسلت وازيل عنها الدم لم يمس الرطوبة نجسة لم تزل فان قلت اشعة بنحوها اصل قلت هذا انما يدل على الحيوة
 الحقيقية كما في العنبات والشجر قوله الكون نجس الاصل غير مسلم قد ينمو مع نقصان الاصل كما انما يدل على الحيوان بسبب
 مرض وطال شعوره وفي النهاية وبين الناس كلام في السن انه عظم او طعن عصب ليس فان العظم لا يحدث في البدن الا بالذوق
 وتاويل قوله تعالى من يحيي العظام النفوس في العصب وبيان اني اصد لها فيه حيوة لما فيه من الحركة ونحوها بموت الميتة
 انه يتا لم اني لقطعها بخلاف العظم انتهى فان قلت اذا طعن السن اجمع انقطع الايوثر لا يواظف على ذلك حرمة الايوثر لا نجاسة في وقتها فانما ينحصر
 فلا بد فيها من كلبا وذب بجوز صلوته ولو صلى وبعده بجل حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته وان كانت مذبوحة لان
 لا يتحمل لباع فلا تقوم الذكاة مقام الدباغ وانما يمس الميتة فيه اختلاف المشايخ قليل ونجس قليل انه طاهر ذكوة وكلوا
 واشار الى ان الصحيح انه طاهر فان عين الميتة طاهرة ولو صلى وسعه حية غير ميتة يجوز فاذا كان عينها طاهرة كان قميصها طاهرا
 ولو صلى وسعه ثم آدمى مذبوحة اكثر من قدر الدرهم جازت صلوته بخلاف الغلب لان ما كان سورا نجسا لا يطهره بالذكاة
 وما كان طاهرا لم يطهر ولو خرجت البنية من الدرهم جازت فوقت في الما قيل لكانت يابسة لا يفيها الماء مطلقا ما لم يعلم
 ان طاهرا قدره ان لم يصب بالخرج لم يصب نجسة فلما اقالوا بان مجرى البول طاهر حتى يطهر موضع المني بالغرغرة في الاخرة
 انسان لظاهرة اذا كانت يابسة ولو صلى معها جازت صلوته وسان الانسان نجسة او سقطت ولو صلى معها لم ينجس

وهذا لا يثبت له
 بقطعها فلا
 يحلها الموت

ومضى الفقيه ابو جعفر عن بعض المتقدمين من اصحابنا ان من ثبت مكان انسان كلب يجوز صلوته واسنان الاذن لا يجوز
صلوته وهذا غريب والفرق ان الكلب تقع عليه الذكاة فقططه طاهر بخلاف الاذن واخره من ابى يوسف من ان الانسان يهر
في حق نفسه غيبة في حق غيره حتى لو اشتهى في مكانها جازت صلوته ولو اشتهى من غير ذلك لا يجوز ولو جاز للشخص لم يجز للغير
ونزله من صوابنا فلفظه قطع حكم نجاسته ودم شهيد يادام عليه فهو طاهر يجوز صلوته عليه معه فاذا زال صانحها وقار
فلم يمت قيل نجس بل ان لم يمت طاهر عندنا الى خفيته ومجربهما الله وعليه الفتوى في نافة المسك كانت بحال لو ساهبا
لم يفسد في طاهرة والاطح انما طاهرة بكل حال فذكر في الذخيرة هذا اذا كانت من البقية ومن الذكاة طاهرة ومراة
كل شيء كونه وكم سباع لا يلزم بالذكاة لان سورها نجس هو الصحيح بخلاف البازي في نحو العلامة مودة كونه كالحا طاهر
المرفعي فيهم ان الموت زوال الحيوة من كونه او لتعليل وهذا اشارة الى ان بين الحيوة والموت تقابل للموت
وقال الشافعي قال شيخنا رحمه الله في تعريفه بل ان لم يمت لم يمت في نفسه بل الموت امر وجوبى يلزم منه زوال الحيوة
قال الله تعالى خلق الموت والحيوة وما يرزق تحت الخلق فهو امر وجودي وقيل الموت معنى تزول به الحيوة وقيل
فساد بنيتها بحيث لا يقبل عوض الا يصح معه احساس معاقب للحيوة قال تاج الشريعة قوله ان الموت زوال الحيوة هذا
طريق الجواز الملتزم حقيقة حاله يلزم منه زوال الحيوة لانه امر وجودي قال الله تعالى خلق الموت والحيوة فان
قات الموت منفعة وجودية سابقة لكونها والخلق لا يكون مما قلنا المراد بالخلق تقدير والعدم مقدم وشعر الاذن
وعظمه طاهرش كان يقتضي ان كسبان يقال طاهر ان لم يكن التقدير وشعر الانسان طاهر وعظمه طاهر وعن محمد بن
شعر الاذن رواه ابان نجاسته اذا دام المدي ابو منصور المتأخر يسي وبطهارته اخذ الفقيه ابو جعفر الصغار اعمها
الكرسي في كتابه وهو الصحيح وروي الحسن عن ابى خنيفة وقد مضى الكلام في معنى علامه وقال الشافعي نجس لانه لا يقع
به ولا يجوز بيعه وروي المرفعي عن الشافعي انه رجع عن نجس شعر الاذن وفي الحاشية شعر الانسان طاهر فانما
انه لا نجس للموت في اصح القولين ان قلنا انه نجس لانه حرمة الانتفاع به والبيع لكرامته
اسي الاجل كرامته لان الآدمي مكرم بالنفس والضمير به يرجع الى اشرف رتبة كرامته يجوز
ان يرجع الى شعره ايضا ولكونه مكرما كبرامته صاحبنا يجوز ان يرجع الى الانسان هو الظاهر فاما دليل على نجاسته
اسي انما للنجاسة اسي حرمة الانتفاع به اذا كانت الاجل كونه مكرما فلا يدل على نجاسته وكذا البيع ولان فيه ضرر
وبلوى فانه متى خلق المهرسل ومنشط للحيوة لا بد من ان يتناثر على بعض شعوه فليقتضيه فلو منع ذلك جوار الصلوة
لعناق الامر على الناس الدليل ان فيه ضرورة وبلوى ما على ان فينا نزل على الشافعي فرفع له فتفتيته ثم لم يلبث ان قال

ان الموت زوال الحيوة وشعر
الانسان عظمه طاهر
وقال الشافعي به نجس
لانه لا ينتفع به ولا يجوز بيعه
ولنا ان عدم الانتفاع
والبيع لكرامته لا
يدل على نجاسته

رواه

ابو

الربنية فاشترى ثم حلق رأسه ثم قام على فقال له الضيف ليس من اهل مذبحك لا يجوز فقال نعم لكن انظر لنا في هذا الفصل
الى قول المصنفين فيثبت ان فيه ضرورة

فصل في البيرة اي في بيان احكامها والبيرة لما كان احكامها مباحة الا ان كان في باب المار الذي يجوز له الوقوف
ذكر ما فيه ولكن لما كان في هذا الفصل احكام كثيرة تتخالف احكامها ذكر في الباب كبر ما يفصل على حدة فذلك افراد احكامها
وغيرها ايضا فذكر كبر ما يفصل على حدة وقد حكف الشارحون في هذا الموضوع وذكروا اشياء بل افاضوا في ذكره فقال المصنف
لما ذكر كل المار بما يتنجس كله عند وقوع النجاسة فيه حتى يراق كله ورواياه حكاهما بالبرقة فانه لا يخرج كله في بعض العود
استدعى به وذكر المار البيرة على حدة مرتبا عليه لان كونه من المار القليل يقتضي ان يكون متصلا به من غير فصل لكن في بعض النسخ
فصله يفصل على حدة رعاية للمعنى وتبعية صاحب الدار والبيرة وساق ما ذكره بعينه ثم ذكر الاكمل كذلك وفيه اكمال لما على
تحتة وتشويش على المصلين بزيادة كلامه في التعلق بالمسائل المذكورة في هذا الباب على انما نقول ما كان ينبغي ان يذكر
فيه المناسبة بين هذا الفصل وبين المسئلة التي ذكرت قبلها مسئلة شعيرت عظمها وشعر الادى وعظمه وبين هذا
الفصل وبين مسئلة المار القليل مسافة بعيدة فيها مسائل كثيرة فمن زاعفت ان الصواب ذكرها هم واذ اوقعت في البيرة
نجاسة شمس الكلام اولها في التركيب معاني الفاظه فيقول الواو فيسمى واو الاستفتاح فيفتح بها كما هما مبتدأ ومفعول
من مشاخي الاثبات منهم الشيخ العلامة حسام الدين صنف البخاري وغيره ومع هذا لا يخرج منها عن كونها عاطفة
على ما قبلها ويكون ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه معنى الذي ذكرنا مثل الجملة المعترضة ومعنى الوقوع المعطوف
والبيير جمع في النجاسة على البور والبار بعد البار ومن العرب من يقلب المعترضة فيقول بار فاذا اكرت فهي البيا وقدرت
بيرو البيرة المعترضة وقال ابو زيد بارت ابار احفرت بوة يطبخ فيها ومنه الارض والبيت يقل وزن فعلية وخره قوله
هم نزلت ش من نزع البيير نزعها وهو مستقر ما ساقا لقال نزلت البيير نزلتها لازم ومتعد وفي الحديث نزل النخلة
نزع البيير نزعها بالتركيب يعني اخذ ما واداه انذار البيير ليقال بيز نزع وقال لا تترضى قال الشارحون اي نزلت البيير
الطلاق لا تم الحيل على الحال قالوا لان نزع النجاسة لا يتم بجواب قول هذا حكف ناسي عن علم البصر لان قوله نزلت البيير مجموع
وحد بل الجواب هو وما بعده من قوله وكان نزعها طهارة لما ش لان قوله وكان عطف على قوله نزلت احقرت
النجاسة وكان انه يكون بمعنى ما قالوا اسن التناول بعد الطهارة بعد ما قالوا طهارة طهرتها لانهم قالوا نزلت اسم البيير ما فيها
من النجاسة والمار وبقية قوله وكان فيجاء من المار انما فما احسن قول من قال في حقهم اي الا يقتضي انه طهره اولها
وقال الاكمل بل نزلت ش ما واداه نزع المضاف بعد الملقباس كما ان نزع البيير غير ممكن من نزع النجاسة لا يتم

فصل في البيير

واذا وقعت في البيير
نجاسة نزلت كان
نزع ما فيها من الماء
طهارة لها

ثنتين باقن والتأنيث اعتبارا للاسناد الظاهري لان قوله وكان نزع ما فيها دليل على ما قلنا فكان بزم من قبل الملاقاة اسم الحمل
على الحال كقولهم جبري النخعت بالبعيدة كلام السفناتي وانشار اليه بقوله قيل وقال في موافقته قال الاكمل وفيه نظر لانه
جركم كمين لا يخرج النجاسة وذكره الاظهر البلية بالاجرا جبا ومن هذا ذهب بعض الشارحين الى ان تغيير نزع النجاسة وجوبا
هو المجموع من قوله نزع من قوله طهارة كما يكون تقديره نزع النجاسة فكان نزع ما فيها من الممار طهارة كما يقول
اراد الا تراه في بقوله اراد انشاره من السفناتي والسكاكي وغيرهما ثم قوله هذا كلف ناشئ عن عدم تعبه به وهو بعينه عدم
التعصب ببيان ذلك ان قوله نزع ليس بـ ا ب محله بل الجواب هو وما بعده آه ليس كذلك بل الجواب قوله نزع والتعصير
في نزع التبرج الى قوله نجاسة بل يرجع الى البيرة التقدير نزع ما لا يبرق قبل جبري النخعت وسال الميزاب نزع ما فيها اخره
عصفا فاذا خرج جميع ما فيها من الممار يخرج معه النجاسة بالضرورة وقوله ولقبى قوله وكان نزع ما فيها من الممار لا كماله غير صادر
عن تعبه لان قول المصنف فكان نزع ما فيها كلبيان الى الخ لحيث انها وانخرج ما فيها من التراب الاحجار
ثم قول الاكمل وفيه نظر غير بعيد لان المراد من هذا النسخ الى البيرة افرغ ما فيها وما فيها يشمل الممار والنجاسة وقوله
بعض الشارحين اياه الا تراه في قوله نزع النجاسة وقوله والتعصير الجواب محصل ما ذكرت وقررت
غير ان قوله والتقدير ان يقال نزع النجاسة والممار ليس التركيب مقتضاه ما قلنا وكان نزع ما فيها من الممار
طهارة لما اشار به الى ان البيرة طهر من غير توقف على غسل جميعه ان نقل الا وحال وقد علمت هذا ان هذا الكلام
مستقل بذاته بهذا المعنى من غير اشتراك بما قبله في المعنى هو باجماع السلف شي ارادهم لصحابة والتابعين وكلم اراهم
من الشرح مع كثرة تم ودعوى بعضهم لتحقيق في هذا الكتاب تعرض الى متعلق البارة في قوله باجماع السلف وهي متعلقة
بقوله طهارة لما اولي والمعنى ان طهارة البيرة التي وقعت فيها النجاسة نزع ما فيها ثبت باجماع السلف فان قلت كيف
اجماع السلف في هذا قلت الاجماع من الصحابة في هذا هو ان ابن عباس امر بنزع جميع ما به من زم من ميع وقع فيه نجس وكان
ذلك في خلافة عبد الله بن الزبير فلم يكره عبد الله بن الزبير ولا احد من الصحابة في ذلك لزمان على ابن عباس وقع الاجماع
منهم على طهارة البيرة بالنزع وكذلك موسى بن علي والي سعيد الخدري في هذا الباب على ما ذكره انشأ الله تعالى واما الاجماع
من التابعين فقد روي في هذا الباب عن الشعبي وابراهيم النخعي وعطاء الزهري وعاصم بن بكر وغيرهم ولم يقل من
احد منهم خلافة انصار اجماعا وساد ذلك مفسلا من قريب انشأ الله تعالى وسقط قول السرخسي في شرحه وقوله باجماع
السلف وفيه نظر وبعض من النجاسة من اصحاب الشافعي لمعنى هذا الموضع وقال الكيس في حقيقته حيث ميز الممار
النجس من الطاهر وهذا في الحقيقة تشنيع على الصحابة والتابعين حيث اجمعوا على طهارة البيرة بالنزع فيقال ليس

باجماع السلف

ما اكسرت من ميث من بين البحر والريق وكذلك في حاض البينان تميز الحق من الباطل بالقرعة وقدرتهم هذا كليس
من لونا وفي الميسوطهم قالوا بالارامى ما هو اشد من هذا فقالوا في برفيها قلنا ان اى ماتت فيه فارة فخرت منها ولو فان
حصلت الفارة في الدلو فالمار الذي في الدلو نحو الذي بقي في المير طاهر وان بقيت الفارة في المير فالدلو طاهر
في البخرين ولو سم هذا كليس من لونا وقال لا ترازى في الدلو ايده الشافعية كيف طهرت طاهر ما مرقه وروى
باطنهما وعلقت اخرى كيف طهرت البيرة تارة ونجستها اخرى كيف وروى ابوها بقاء سما على المشغنين علمنا فم
الا بامنية على اتباع الآثار وروى القياس من لان القياس احد الامر من لان يطهر البيرة طهارة تنفع بها للاختلاط النجاسة
بما فيها من اللؤلؤ والجمرة والجمرة لا يكون غسلا وهو قول بشر الميرسي واما ان الخبس ابدال المار بالجرى اذ انجى الماء
من اسفله وكوض اسحام اذ اسقط من جانب مؤخر من جانب آخر ثم نجس بخل وخال يدجنب فيه ولهذا نقل محمد
انه قال اجمع راى وراى الى يوسف ان مار البيرة في حكم البحار الا اننا تركنا القياس فجعنا الآثار ففى مصنف محمد بن
عمر قال سالت الزهرى عن فارة وقعت في البيرة فقال ان اخرجت مكانها فلا بأس ان مات فيها فخرت اذ عبد الله
عن محمد قال خبرني من سمع احسن يقول اذ ماتت الدابة في البيرة اخذ منها وان نضجت فيها نضمت اربعون دلو
وفي مصنف ابن ابي شيبة قال حدثنا وكيع قال حدثنا عبد الله بن شبر عن الشعبي في وجبة ماتت في بيرة قال قواد
منها مصلوكة وتغتسل الشباب قال ابن المنذر في الاثر في الانسان يموت في البيرة تنزع كلها وذكره ابو عبيد الله
قول الثوري في صحاب الرامى وقال الا وراى في ما ميعن جد فيه ميتة لم تغير المار قال تنزع منها الدلار وان غير
ريح المار وطعمها نزع بعفون يطيب كذلك قال الليث بن سعد وقال ابن القاسم عن مالك في الفارة والوزعة
يسئس في يطيب وروى قتيبة بن سعيد رحمه الله ابو مصعب عن مالك في الفارة والوزعة
تموت في البيرة قال تترفع كلها ذكره في العارضة وذكره في البدائع والمحيط وقاضى خان انه روى
عن ابني صلعم امر في الفارة تموت في البيرة ان نزع منها عشرون ولو اذ ثلاثون وفي الميسوط عن النس
عن النبي صلعم مثله وقال السفناقي رواه ابو علي الحافظ السمرقندى جهادة قلت لم ثبت شى من ذلك عن النبي صلعم
هم فان وقعت فيها جرة او جرة من غير الابل والغنم لم يفسد المار شى اشار بالفار التفسيرية الى ما يجب منه المار
بحيث ياتقع فيها النجاسة وما لا يجب البع لسكون العين والجماع عند الكوفيين فتح عين الكلمة اذ كانت حرف طلق قوما
وعند البصريين سماعى فانه لم ينقل في وعد وعد البع للابل والغنم وهو شمل الضان والمغز والروث والفرس والاسمار
من اثار الفرس من باب نزعها عن شى بكسر الخاء لا بقر من شى فثبنا من باب ضربهم استحسانا شى امي من حيث الاستحسان

ومسائل البيهقي
على اتباع الآثار دون
القياس فان وقعت
فيها جرة او جرة
من لؤلؤ او الغنم
لم يفسد الماء استحسانا

او التقدير الحسن في كل شئ انما في الاول تحيز على الثاني في مفعول مطلق هم والقياس ان يفسده شئ اسي ان يفسد الماء
 هم لموقع النجاسة في الماء القليل شئ فصار كالوعاء اذا وقعت فيها برة او بعرمان فانما نجس لعدم الضرورة وتنجس فيه
 ان الماء كالبيرة من البرة والبرعتين كذا انما هو في الصغير لا مكانه من الماء عموما فان كانت النجاسة جامدة ولم تقع نجاسة
 كما لم ينحدر ميت النجاسة وما حولها وكل الباقي للماروي البخاري عن يمينه زوجه الغيبه صلى الله عليه وسلم انه سئل
 عن فارة سقطت في سمن قال ان كان ما فارقها با وما حولها وكلوا وان وقعت في الماء نجس حديث ابن هبيرة قال سئل
 صلى الله عليه وسلم عن الفارة في سمن فقال ان كان ما فارقها با وما حولها وكلوا وان كان لها تقربوه رواه ابو داود وصححه بنحوه
 في وبلغ المبلد ومن الدواب السمن الاستيعاب ويجوز بعد ويجب عليه البيان في روى فامتنعوا عنه قال البخاري اية ابو داود
 وان كان لها تقربوه فطوى السمن الاول لغيره رواية وذكره الشيخ وفي الشاة تعبر في البنية مرة او بعرمان قال ابو بعر
 ويشرب اللبن في كل عن خلف بن العوب نصر بن يحيى ومحمد بن قاتل الرازي لمكان الضرورة فان الغنم لا تأكل من غير شجر
 عن عبد الله بن يحيى عن علي بن ابي حمزة عن حماد بن ابي الفلوات شئ جمع فلاة في البرة المفاضة فيجمع على فلاة ايفضا
 ومنه فلاة فلاة قلت المواد الفاتحة كما في التلحاق ما قبلها وابع برز الشاة الى حبلهم ليست لها راس من شئ اسي فافضة
 وقوع النجاسة من حيز جرة او من حيزه فاجز وهو من باب نصيرهم والمواشي شئ جمع ماشية شئ جمع ماشية شئ جمع ماشية
 والبقرة والغنم واكثر ما يتعمل في الغنم من بعر حولها شئ اسي حول الابار خصوصا وقت ايرادها للقتل وتجر من باب جزم
 والشاة بغير قطع العين سكونها وهو من باب منع منعهم وتلقيح الريح فيعاش اسي لمقى الريح البدوات حول الابار
 هم فجعل القليل غفلة للضرورة شئ اسي فاذا كان كذلك جعل القليل من البعر غفلة لاجل الضرورة فلو افسد القليل
 اوسى الى العرج وناحل عليكم في الدين من حرج وهو الذي كرهه هو ان وجب الاستحسان قال في الملبوس والمفلسين
 وجان احد جانبيه قليل ضرورة وجها ما كرهه المصنف والوجه الثاني لم يذكره المصنف وهو ان البعشي سلب على
 ظاهره ما يطوبه في الامعار كالغلاف له وفيها لزوجة تمنع دخول الماء في اثنا هم ولا ضرورة في الكثير شئ من البعر
 هم وهو شئ اسي الكثير ما يستكثره الناظر شئ اسي بان يقول ذلك كثير هم في المروى عن ابن عيينة شئ اسي في الذي
 روى عن ابن جنيته فان قلت الجوار والحجور بما وصل وتعلق وما حولها من الاعراب قلت تعلقتا بمجرى من تقديره والاشارة
 هو ان يسي يستكثره الناظر المتعمد عليه المروى عن ابن جنيته دل عليه قوله وعلى الاعمال وشئ اسي هذا المروى في جملة
 في هذا الباب انما قال ذلك لان البصينة لا يقدر شيئا بالراسي في مثل هذه المسائل التي يحتاج الى التقدير ولما كان هذا
 هو انما المذهب قال عليه الاعتماد ولما قال في البدائع وقاضيهان هو الصحيح واما محلها من الاعراب فانما نصب على

والقياس ان تفسد لوقع
 النجاسة في الماء القليل
 وجه الاستحسان ان الماء
 ليست لها رؤوس حاضرة
 والمواشي بغير حولها
 الريح فيها نجس القليل
 غفلة للضرورة كذا في الكثير
 ما يستكثره الناظر اليه
 في المروى عن ابن جنيته
 ولا وعليه الاعتماد

ووه واما حال هو المقتدر الذي ذكرناه فقول الكسبي ان يعطى ربع وجه المار وقيل ان لا يتكلم بلوعن بعة وقال في المبسوط
هو الصحيح وقيل ان ياخذ جميع وجه المار فذلك على ان الثلاث يفسد وهذا فاسد لانه ذكر في الكتاب ان وقعت
فيها بعة او بعتان لا يفسد المار حتى يغشش والثلاث ليس بفاحش بهذا ذكره في المبسوط والمحيط والمفيد وقال لا سيما
في شئ محقق الظاهر وهو الاول المهر لان محمد جعل الرجعة في البعة والبعتين لا غير وجعل الرطب اليابس المنكسر نجسا
وان قل دروسى احسن ان اليابس لا يخس للضرورة فهو لا فرق شئ في هذا الحكم بين الرطب اليابس والصحيح والمنكسر
شئ هذا على الوجه الذي ذكره المصنف من جهة الاستحسان ثم اما على الوجه الثاني فانه يفرق بين الرطب اليابس والصحيح
والمنكسر وهو الروث والخشب البشري فنجس الرطب نجسا لو جهين انه يقلل متعلق بالارض فلا يرفع الرجعة فلا ضرورة فيه
يروى ذلك عن الجي حذيفة والثاني ان سلوبة الامعاء لم تنفسا عليه لعدم ميبه ذكره في النوادر والاحكام في الاشارات
والمنكسرية لدخول المار بالمه نجلاص الصحيح قلنا الضرورة في المنكسرة بخفة وعرج اليه يوسف الروس اليابس اذا خرج
من ساعته لا يخس الرتبة نجس في المحيط السرقة من الروث قليل وكثيره رتبة يابس سوار لانه تنسقت فيمنعش في المار
وكان قليلا كالكثير ونفى البقرة قيل نجس وان كان سلبا فكا لبعثه علم انه يفرق بين بار الفلواتين بين بار الامصار
قال شيخ الاسلام في المبسوط فاما اذا كان في الامصار اختلفت مشائخا فانه قال بعضهم نجس ان وقع فيها بعة او بعتان
لانما اكلوا من طيبات بوات واما فلا يتحقق فيها ضرورة فقال بعضهم لا يخس اعتبار الوجه الاخر من الاستحسان قال
شيخ الاسلام والصحيح ان الكل لم يفسد سوار فلا يخس به ذكره الاحكام المشيئة في كتابه الاشارات فقال كان طيبا نجس ان كان
يا بسا لا يخس من الروث وان شئ بغيره المجرورات عطف لقوله لم يفسد اراوانه لا يفرق فيها بين هذه الاشارة كما لا يفرق بين الرطب
واليابس والصحيح والمنكسرة في الغش عطف فذكرناه الفلوات في المبسوط في روث اسمار والفرس القليل والكثير سوار لانه ليس
مسألة فبقية اسفل المار في اجزائه فنجس وكذلك المنكسرة من البعري فظاهر الرواية الا انه روى عن ابى يوسف
قال لقليل من الروث عطفه هو الاوجه كذا ذكره الامام المجبى هم لان الضرورة تشمل الكل شئ ارا جميع ما ذكره من قول
ولا فرق آه هم وفي الشاة تعبرني الملمب بعة او بعتين شئ كونه في قولنا وفي الشاة متعلق بقوله قالوا والملمب
بالسيرة انه تلجب بفتح اللام وهو مصدره قالوا شئ اى الشاة ثم ترمى البقرة ويشير اليه شئ معناه لا يخس اذا رميت
قبل ان يثيب لونه قال شيخ الاسلام في مبسوط لا يخس اذا رميت من ساعته ولم يبق
سوا لونه لمكان الضرورة شئ لان الخمر يتغير عليها بلا بعة ومن عاتها انها بغيره لم يلمب
م وهو الذي يستقله النافهم في الآثار على ما قيل شئ من قول بعض المشايخ وكلمة على معرني

لن يفتل الثلاث كذا لان قوله قال في روث

ولا فرق بين الرطب اليابس
والصحيح والمنكسرة الروث والنجس
والدبر لان الضرورة تشمل الكل
وفي شاة تعبرني بالملمب بعة
او بعتين قالوا روى البقرة
ويشير به اللعين لمكان الضرورة
بلا يفسد القليل في الآثار عطف

وما يصدر من لفظي ولا يعنى لفظي الا في قوله وجارت على معنى في كافي في احوال كذا على حد فلان اسي في عدمه بعد
 المفردة من الاحكام معون الا انما بالتفصيل من وعن ايجافيه انه من اسي ان الا انما من كالميرش اسي بمنزلة البينة الحكم
 من في حق البقرة البعترين من اسي في عدمه من قبل البقرة والبقرتين تسهلا الا من صفان تقع فيه جاش اسي في البقرة من الحكم
 من في حق النحر ونحوه الا ان المعتبرة وجمعة خروجه مثل جند وجند وان كانت عند العرب ذوات الاطواق من نحو الفواخت والكمال
 وساق جرد القطا والوراشين اشباه ذلك يقع على الذكر والانثى لان المار انما دخلت على انه واحد من جنس لانثى
 وعند العامة احكام به الدوابه فقط الواحد الحامه ويوجب على حمات وحامك الفياور باقوا احكام لواحدة قال المفرد
 في تامله في فاديه وعاد وحامه فقط وقطار من ولا يصح في البعيرين الانثى مصفوة وقوله من لا يفسد من
 جوابان اسي لا يفسد من غير خلافه لاشافعي من اسي خلافه لافيه اشافعي من ولا من اسي لاشافعي ليعني فيلزم من انه
 من اسي ان خزر الاحكام ولا يفسد من استعمال من اسي يتحول من الى من من هو الراية الكريمة من وفساد من هو من
 عن الصلاة فيه فصار كالبول والغا فلا والتحقيق فيه ان الذي يحمله الطبع من الغدا على نوعين نوع يحمله الى من فساد
 كالبول الغا فلا ويوجب نوع يحمله الى صلاح كالبيض اللبن والعسل فخر الاحكام ولا يفسد من النوع الاول من فاشبهه في
 من وهو من في الاتفاق وقال السرخسي وكان لا النسب تقديم خزر لعقول ان الاحكام اذ لم يفسد فبالعقد بالبريق الاول
 فلا فائدة في ذكره لكن لما كان خزر وجاما هو اذ لا فرق بينهما يقدم احيانا قلت لا فائدة في ذكره الاستغناء
 عنه وليس فيه فريده فائدة من ولنا اجماع السليج على اقتناء الاحكام في المساجد من ارا وجند الاجتماع ان المصدا الاول
 ومن بعد اجماعه على اقتناء الاحكام في المساجد حتى المساجد احرام فدل هذا الاجتماع على طهارة خزر الاحكام وفي قوله على
 اقتناء الاحكام نظر لان الاقتناء الاتحاد من قولهم قنوت الغنم وغيره بقنوة وقنيت الفيا وقنيت اذ المقنيتة لا التجارة و
 المال وغيره اتحاده ولم يقل عن احد من المصدا الاول او من بعدهم بانه اتحادهما في مسجد من مساجد الله او في مسجد الكعبة
 غاية ما في الباب انها كانت ما دوى الى المساجد ولم يكن احد منهم منعه وليست عنه تخيير يكون هذا هو عاين الفواع الاجتماع
 السكوني فان قلت ما كان سبب سكوتهم عن هذا حتى جعل اجماعهم قلت حديث اخرج الطبراني في معجمه الزائر في مساجد النبي
 في دلائل النبوة من حديث عن بن عمر والقيس قال سمعت ابا عبد الله المكي قال اذكرت النسي بن مالك فزيد بن رستم
 والغير بن شعبة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امر الله تعالى شجرة ليلته الفان ثبتت في وجهي امر الله ليلته
 فثبتت فسترني امر الله تعالى حمايتين وحشيتين فوقفنا بغير الغار وقبل فتيان من مشركين يصيحون وها هم وها هم
 حتى اذا كانوا من النبي صلى الله عليه وسلم قد راينهم في ما جعل بعضهم في الغار فراسي حمايتين بغير الغار فخرجوا اجماعا

لعدم الضرورة وعن ابي حنيفة
 انه كالميرش في ذلك والدين
 فان وقع فيها خزع الاحكام
 او انصرف ولا يفسد خلاف
 لاشافعي رواه انه يستحال
 الى التلق وفساد فاشبهه
 الد جاجة وكنا اجماع المسئلة
 على اقتناء الاحكام ثلثة

فقالوا الملك لم يخطري الغار قال راسه اربعة حاسنين تعرفت انه ليس فيه احد سمع النبي صلى الله عليه وآله قال لعرفان ان الله قد وادى
عنه بهادعي السما وشمعت عليهم اقرنخ الحرم وفرض خروجهن قال البرار لا تعلموا به الا الحوان ابن عمرو هو بصير مشهور
ومعنف اعطيه ويقال عوين عمرو قوله وشمعت بالسين المعجمة وتشديد الميم يقال شمت فلانا وشمعت عليه اذا عجل بالبحر والبر
في حديث زواج طاعة بن خاتما بهادعي السما وشمعت عليها ثم خرج فان قلت لا ينبغي للاجماع الا بدليل يوجب العلم قطعاً ولا بد
بجبر الواحد والقياس قلت هذا من باب الشبهة والقاشا في المنعقدة وابن جبريد بن عبد بن ابي شامة الحكم بالاجماع
لغيره القطع وكون الاجماع حجة قطعية لم تثبت من قبل دليل فمسبب الداعي اليه لا تثبت من قبل وان الاجماع رخصة
كراثة لهذه الاممة فامته واشداته بحجة الله تعالى في الاحكام الى يوم القيامة قال الهنقاقي واصلا في اصل الاجماع
حديث ابى امامة السابلي ان النبي صلى الله عليه وآله سلم شكر الحاشية فقال انما اوكرت على بابنا العاجي سلمت فجازا ما اسند تعالى
بان جعل المساجد يا واهاب وتبعه على هذا صاحب الحديث ثم الاكمل في شرحهما فاجيب من يقولان في حديثه ولا يغرونه
اسم من جبر ولا اسلم احكامهم مع ورود الامر بتخليه باش ابي جبريل المساجد والامر موت قوله عز وجل ان
يتى واما الامر في الحديث فقد قال الاكمل قوله عليه السلام من جبروا مساجدكم مسجونكم قلت هذا قطعية من حيث لا يدرك
تمامه ولا يصح في الذي رواه ولا من اخرجه وروى فيه عن عائشة وعمره بن حنبل اما حديث عائشة فخرجه ابو داود
والترمذي وابن ماجه في كتاب الصلوة عن هشام بن عروة عن عائشة قالت امر رسول الله صلى الله عليه وآله ان لا يسجد الا في
وطيب رواه ابن جبان صحيح احمد في مسنده واما حديث سمرة فخرجه ابو داود عن عبيد بن سليمان بن سمرة عن ابيه
سليمان بن ابيير في كتابه اصابه فان السجدة صلى الله عليه وآله وسلم كان يامر ان لا يرفع المساجد في دورنا ونصلح
منعها ونظرا ما سكت عنه وقال سليمان بن حنيفة الدر القبايل وذكر المحطاة انما البيوت وكلها ايضا اراد بها
الحال التي فيها الدر وقلت الفاهر انه اراد بها البيوت مثلاً فقد وروى عن اتخاذ البيوت مثل المقابر ثم اتهم
ش ابي اسحاق خراساني في جواب عن قول عائشة اني سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول لا تسجدوا في مساجدكم ولا في
المنطق والفساد والفتن ههنا غير موجوب وهو مني قوله لا ابي من راسه ش بل لفساد وفسادها بخر ربيته في تقابل الكل
فان قلت الفساد وحده ما يوجب التجسس فلان لا يفتن بالشيء فانه قد فسده وفسادها بخر ربيته في تقابل الكل
ولا تجسس ولكن سلطانا ما قاله فانه سقط المفردة ثم فاشبه بالحاشية ش ابي اذا كان الامر كذلك فاشبه بخر الاحكام والحاشية
وهو الطين الاسود في قبر البير فانه منقن في الغالب مع انما هو بالحاشية بفتح الحاء وسكون الميم وفتح المعجمة في آخرها ر
واما الحاشية ففتح الميم قال الله تعالى من آمن من آمنون نقول منه مات البير بما لا تسكين في انزلت محتات ومات البير

معروف دالاً على
استمالة لا إلى الثمن
راحة فاشته الحمالة

كانهم وقال بوسعبد الذود ومن الاناث دون الذكور قوله بالبحر ففتح الحاء المعجمة وتشديد الراء روي في الاصل الارضات البحارة
 السواحل والاراضى البحرية المنيعة وبها الارض فيها حجارة سودكية وتجمع على حجار وحرات وحار وهو من الجمع النادرة وقيل
 ان واحدا هو بحر احمر قوله وسحرهم اي احملهم مسامير يدك حكمهم بها ويروى عمل عنهم باللام موضع الرار اي تقابلهم يد
 محمدا وغيره وقيل تقربا بالشك وهو معنى الثمر ولما شئ اى الابل ضيقة والى يوسف قوله صلوا تنزهوا عن البول فان عات
 عذاب القبر منه مش هذا الحديث رواه لامة من معجزة عن النبي اخره الى اخطى من بيت قتادة قوله قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تنزهوا عن البول فان عات عذاب القبر منه ثم قال المحفوظ مرسل وفي رواية ابى جعفر الرازي وهو يحكم فيه بعد ابن المثنى
 كان يخط وكن احمد بن القوي وكن ابى ذرعة يكثر اوعن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنزهوا عن البول فان عات عذاب القبر منه
 رواه الدارقطني ايضا ورواه احمد في مسنده من طريق ابى عوانة عن الاعشى عن ابي صالح عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اكثر عذاب القبر من البول قال حديث صحيح على شرط الشيخين لا اعرف له عدة ولم يخرجناه وعن ابن عباس في القصة من بيت
 مجاب عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان عذاب القبر من البول فينبهوا منه رواه البخاري في صحيحه والدارقطني في الحديث وكلم
 سكتوه عنه ورواه ابن ابراهيم عن مجادة بن الوليد عن ابي جعفر عن جده قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البول فقال اذا مسكتوه منه
 فانساوه فانى فله ان منه عذاب القبر وقوله الا لاله الا الله صلى الله عليه وسلم انما هو استنزه البول من غيظ وضلاله لا وجوب لان البول
 مطلق بالاعتدال واللام في جميع البول ويسوعن البول مكان من البول وفي المغرب اما قولهم تنزهوا عن البول فقال تاج الشيعة في شرح
 تنزهوا عنه البول اي قال تنزهوا عن الاقدار اذا انصرف عنها واجتنبها واما الاستنزه فلم يوجب في قوانين اللغة فان صح ما رووه فوجه
 ان تنفع فعل شيئا كلفه فعل نحو تنكب وتقدم معنى كبر وتقدم قلت قد بينا الان ان لفظ الدارقطني تنزهوا او قوله ان تنفع فعل شيئا
 تفعل معناه ان من جملة معاني تفعل واصل هذا الباب للطلب معناه فنبه الفعل الى فاعله لا رادته تحصيل اشتقاق هو منه ولا
 ان يكون تنفع فعل هنا على باب لا معنى المطلوب التنزه من البول فان قلت المنه الذي ذكرته لايتى هنا قلت هو يكون مرعا نحو تنكبه
 اى للطلب منه للكتاتبة وقد يكون تقديرا نحو تنكرت الزيد من احواله فليس هنا طلب مريح بل المعنى لم ازال تلف وتكلم حتى خرج من
 ذلك منزلة الطلب هنا كذا لك فانهم قالوا لاكل رحمة الله وما يوده اى وما يوده يا ذهاب اليه بوضيعة وابو يوسف ما رواه
 صلى الله عليه وسلم شيع جازة سعد بن معاذ وكان عيسى على راس الاصابع من حمام الملكة التي اغترت للصلوة عليه فلما وضع في
 منقطة الارض منقطة كادت ان تلامس فقلت فسل رسول الله صلى الله عليه وسلم سببه فقال انه كان لا يتنزه من البول وقال تاج الشيعة
 لما توفي سعد بن معاذ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم دفنه فلما فرغ خرج من قبره متغير اللون قال الله تعالى اكبر لاله الا الله وان الله
 موعني احد من منقطة القبر لنبي سعيد بن معاذ وقد رايت القبر منه حتى سمعت صوت اعفاه قال الراوى كان قميص رسول الله صلى الله

ولهما قول
 عليه السلام
 استنزهوا
 عن البول
 فان عات
 عذاب
 القبر منه
 من غير فصل

شعند
ابن حنيفة
لا يحل شربه
للتداوي
لان لا يتيقن
بالشفاء فيه
فلا يعرض
عن الحرمة
وشنل في
يحل للتداوي
للقصة
وعنه
يحل للتداوي
وغیره طهارة
عن

في حديث حميد بن النضر فاذا وادى بين ان يكون حجة وبين ان لا يكون سقط الاستحاج بوجوب الاكل على ذلك وكذلك في حديث
قلت في كلامه واه جدا فان البخاري قال حدثنا مسدد بن عيسى عن شعبه عن قتادة عن انس ان سائرا من بني عبد المطلب
في شرب ماء من البنا وادى الماء وقد ذكرنا عن قريب ان شرب البخاري في آخر الزكاة وكذا الزكاة في باب المحاربة وفيه من ابو العباس
والباين وادى عن ابن قدامة عن انس وقال في آخر حديث قتادة عن انس بانه ابو قتادة وحيد كاتب عن انس فاذا كان كذلك
فكيف يقول في الامور القديمة عن انس انه خص لم في شرب البان لابل لم يذكر الا ابو الون في احدى روايات البخاري في ذكر ابو الون
ثم البان وفي الاخرى بالعكس في رواية تقدم الامور باليه ثم تأكيده بانه شرب بول لما يוכל يحرم وقال لاكل رحمة الله عليه
منسوخ ولم يبق في ذلك جهالة كان في اول الاسلام ثم نسخ بعد ان نزلت السجدة والاربعون في قطع الايدي والارجل وتسميت الاطراف
لكن نعم انما اشار اليه ابو قتادة في رواية اخرى عن انس بانه لم يبق له من شرب بول الا ان يقطع الايدي والارجل وتسميت الاطراف
فساد ولم يكن جزاء الرمد الا القتل فعلم ان بانه بول كالمثله ثم عن ابن حنيفة لا يحل شربه شي اى شرب بول النعم
للتداوي شي اى لابل للتداوي وم لا غيره شي اى ولا لابل غير التداوي وم لانه شي اى لان الشان هم لا يتيقن
بأنه في شي اى في شرب للتداوي وم فلا يعرض عن الحرمة شي اى فاذا كان كذلك فلا تعرض عن كون شربه حراما لان
الافتقار قلا يوجد ذلك المرح الذي يقول الطاهر وقوله لم يحرم قطعية فيجوز ان يكون شفا رقوم دون قوم الاختلاف لا فترتهم
وعنه ابو يوسف يحل شي اى يحل شربه للتداوي شي لانه لو كان حراما مطلقا لما حايه بالحيث وهو ان الله تعالى يحل
الشفاء في الحرام لم لا يقتضيه في حقه العزيم التي دلت على اباة شرب بول الا لابل للتداوي وم وعن محمد بن للتداوي وغيره
شي اى يحل شربه لابل للتداوي وغير التداوي اراد انه سوى بينه وبين اللبن فقولنا منقوض بلبن الاتان فانه طاهر بالاتفاق
ولا يحل شربه وفي الملقط بلبن الاتان عقمما وشحمما وحما بعد الذبح طاهر بالاتفاق الا انها لا تاكل ثم من اصحابنا من منع
الاتفاق لجمها وشحمها كالاكل ومنهم من جوزه كالزيت نجا طه وهو الميعة والزيت غالب ينتفع به لا يוכל واذا لم يحرم التداوي
بلبن الاتان باتفاق اصحابنا فما يحرم اولى لان لبنها طاهر بالاتفاق والحكم بنحو اجماع المسلمين لما حكى القاضي ابو الطيب عن شيخه
وداود واما قال الطاهر ما واهته بالبنات القاتل قال النوى ولا يظهر من الآية دلالة طهارة على نجاسة الحمر لان الحسن بن عبد الله القدر
ولا يفرق منه النجاسة وكذا الامام بالابتساب كما في اجزاء ما في الآية قال وتقول صاحب المذهب لانه يحرم تناوله من غير ضرر فكان نجسا
كالدم لادلاية فيه وجوبه احد بانه منقوض بالخطا عند الكل والمنى عند الشافعي والشافعي في العلة مختلفة فلا يصح القياس عليه لانه
من الدم من نجاسته ومن الحمر كونه سببا للعداوة والبغضاء والصديق ذكر الله عن الصلوة وقال الغزالي يحرم نجاستها تغليظا
وذكرها عن قياسا على الكلب وما دلغ فيه قلت قد انعقد الاجماع على نجاستها وادوا ولا يعتبر خلافه في الاجماع ولا يمنع ذلك

على الثمار دون القياس والرامي وما ذكرتم لا يخلو عن راقحت للقادر بالرامي انما ينفع في الذي ثبتت حتى الله تعالى
دون المقادير التي تروى بين القليل والكثير فان المقادير في الحدد والعدوات لا تدخل للرامي فيها اصلا وكذا ما يكون
انك تلك الصفة والما الذي يكون من باب الفرق بين القليل والكثير فاما يحتاج اليه فله رامي فيه دخل ولما عن في اثار الصحابة
حكم لمادة البينة الفصل كلها مع اتمام الاقوال من غيرهم من التاخير في القليل والكثير من الفرح صا ذلك ما بين
الفرق في دخل فيه الرامي للاختيار عز دون عد يجب بصفة الحقيقة لا ترى ان محمدا حرم الله حكم في البيرة المعين كما ترى في قوله الله تعالى
بنا على كثرة الممار في ابار هذا وقدر الرامي ولكنه عن قليل وذلك لان الشرع لما امرنا باخراج جميع ما فيها هارا ولو اوجب نزع
فذلك الماء المذكور وقعت فيه النجاسة وغالب مياه الابار لا تزد على ما ترى ولو فتنح ذلك المقدار يحيل المطلوب اقول له اني ثلاث ما
فلا احتياطي في باب الطهر وان ماتت فيها شاة او ادمى او كلب نزع جميع ما فيها من الممار من اى هذا حكمنا في الموت فان اخر
بالحية فان كان نجس لمعين كالخنزير نجس الممار فانه كالدم والبول ويختلفوا في الكلب بنا على نجاسته منه وصدما والاصح انه لا نجسه
اذا لم يصل فيه الى الممار وفي الذئبة لو خرج الكلب من البيوت نجسا عنه بما وعن ابى حنيفة لا بأس به وان كان ادميا وخرج حيا
ولم يكن ببدنه نجاسة حقيقية او كلبية لا يخرج في ظاهر الرواية وروا الحسن عن ابى حنيفة انه ينيح عشرة دن لو او كان كافرا
ينزع ما ذكره روى عن ابى حنيفة ان لا بد منه لا يخلو عن نجاسته حقيقية او كلبية حتى لو انقسل ثم وقع في الممار فخرج من ساعته
لا ينزع واما سائر الحيوان فان علم ان ببدنه نجاسة نجس الممار وان لم يعلم قيام النجاسة نجسه بغيره من ببدنه نجس الممار
فيه قيل العبرة بالآفة الاكل وحرمته ان كان مأكولا لا ينزع شئ الطهارة وان لم يكن مأكولا نجس وقيل العبرة ببدنه وان كان
نجسا نجس الممار وان كان مأكولا يستحب ان ينزع عشرة دنانير لو كان مشكوكا فيه ينزع كله والممار مشكوكا فيه وفي التحفة الصحيح انه لا ينزع
مشكوكا فيه وكذا في الحية والمقيد وعن ابى الليث رحمه الله في خزائنه ينزع ما لا يبر كونه السبل والحمار والكلب انخر في القدر
والنمر والاسد والذئب وكل ذي ناب من السباع وان اخرج حيا وفي المحيط في الجحان الذي لا يملك كعبه سباع الطير والوحش
الصحيح انه لا نجس الممار وسكن ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله في الابل والبقر نجسان الممار بقار النجاسة في انخاذاهما غير ان
عند ابى حنيفة ينزع عشرة دن وفي الشاة عشرة لان نجاسته بولها حقيقة وعند ابى يوسف ينزع كلها لا استوارا خفيفة او ثقيلة
في الممار وقيل لا ينزع شئ ذكره في الينابيع وذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي ان في الحيوان المكروه المسوكا نسور
والدجاجة والخمالة والسرور والبارز والفارة والحيتة والعنصرة في رواية الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله ينزع منها ولا رامي
وجه الاستصحاب وكذا في الفرس البرزون واما النجس كالخنزير والكلب السباع والحمار والكلب ينزع جميع الممار منه ان لم يكن
مما روى عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما انهما نزع الممار كله ميتين ماتت رنجبي في بيز من زمش اما الذي روى عن ابن

وان ما نلت فيها
شاة او ادمى
او كلب نزع
جميع ما فيها
من الماء لان
ابن عباس
وابن الزبير
اقتيا بنزع الماء
كل حيوان مات
لنجس في بيز من زمش

عنه

يعرف حديث الزبجي قالوا انه وقع في زمزم ولا سمعت احد يقول نزلت زمزم ثم استدعى عن ابن عباس انه قال لا يعرف هذا
عن ابن عباس كيف يدعى عن ابن عباس هو قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المار بالنجاسة ويتركه وان كان قد
فانجاسته لم يتركه صلى الله عليه وآله وسلم المار بالنجاسة فان زمزم للشرب قلت قد فقت هذا الامر واشتبهه ابن الطفيل عامر
بن وائل امر الصحابي وخبر بن سيرين وقنادة ولوارسناه وعمر بن دينار وعطاء بن ابي رباح وشمس بن عبد الله بن
خوصما شمل بنو الارلام ولا يزم من عدم سلع من لم يدرك ذلك الوقت وعدم من لم يدرك هذا الامر في نفسه وان ابن عباس
لم يترك بل خصه كما حدثت انت ايا الشافعي وقلت بنجاسته داود بن القناتين بالخبر لم يغير بنجاسته ما بلغ قلتي فصاعدا واما الزكاة
قاله ابن عيينة فيجوز ان لا يكون الذي قالوا اما قالوا او ركوا الوقت الذي وقعت فيه القضية او كانوا غائبين في مساكنهم
وهم لهم ولان البيهقي نزلت لا يفرق بين اهل البلد ولا اكثرهم وانما يخبره من له بدلة في الامر لا يخبر من له بيمين
الا ترى انك لو سالت الان هل نزلت بركة القابرة لعلته ما عرفه احد فيها اكثر من عشرة الان بركة اكثر من صير الادوية فيخرج
ببركهم على عدمهم ولا عهدا بهم ومع ان بين الشافعي رحمه الله وبين هذه الكاكنة اكثر من مائة وخمسين سنة فمن لم يسمع
ذلك وكذا الكلام في ما قال عيينة فان قلت قال الشافعي بهذا الاكثر اهل مكة فكيف يتوهم بغيره اصح هذه القضية تامة هذا
مروى ومن جوده الاول ان قول ابن عيينة ما سمعت لا يفيد لان الاشياء التي ما سمعها هو ولا غيره لا تقدر ان تسمى فلا يرد
ذلك على عدم وقوعها الثاني ان الذي تناه هذه القضية لا يلزم ان يحكي الى ابن عيينة فيخبره بها حتى يستدل بعدم
اخباره على عدم وقوعها الثالث انه لم يقل اني سالت عن هذا الامر جميع اهل مكة وسالت عنه ثم كشف فلم اجده وقع الرابع
ما ذكرنا من ان نقل الاثبات اثبات مقدم على النفي ولا سيما في ابن عيينة فانه زائد فالاثبات مقدم على النفي بل جاء
الفقهاء الاصوليين والمحدثين ولا سيما اذا كان المنكر الثاني لم يدرك بسبب الحادثة التي ينكرها او نفيها فان قلت
قال النووي وكيف يصل هذا الى الكوفة ويجعله اهل مكة قلت هذه غفلة غفلة منه وهذا القول منه مخالف لقول
امامه فانه على عنه ابن القاسم بن عساكر انه قال لاحد غيبه اتم اعلم بالاخبار الصحاح منا فان كان خبر صحيح
فاعلموه حتى اذهب اليه كوفي فان كان اوله بصر ياوشا ميا فعل قال كيف امامه ويطعنني ما قال ينبغي ان لا يكون خبره
حتى يعرض على اهل مكة والمدينة فاذا لم يعرض لا يكون حجة وهذا خلاف الاجماع مع ما فيه من مخالفة نفس امامه
والذي يدل على اطلاق قوله ان عليا واصحابه وعبد الله بن مسعود واصحابه واباموسى الاشعري واصحابه
وعبد الله بن عباس رضي الله عنه وجماعة من اصحابهم وسلمان الفارسي وعامة اصحابه والتابعين انهم نقلوا
الى الكوفة والبصرة ولم يبق حجة الا القليل والاشهر وان في البلاد والولايات والجماد وسبع الناس منهم ومنهم

على ايديهم في جميع البلاد الاسلامية ولا يكرهوا الا ما كرهوا وما جازوا ما جازوا وصحته فان قلت قد قال النووي ان هذا لا يخرج من طهارة
 يعمله طهارة ان دمه غلب على المار فيه قلت هذا ايضا فاسد من وجوه الاول الغالب ان من وقع في المار يموت من شدة
 ولا يخرج منه ومنه فضلا عن ان يغلب على المار فيه غيره ولا سيما ما رزق من كثرة الشاة في انهم لما نزحوا باجماع من الركن
 فغلبت فيه من دمه ما رزحوا حتى انفجرت العين فقالوا بكم فكيف يتصور ان يغلب دم شخص واحد ما رزق من حتى نزحوا
 مرة بعد اخرى الثالثة قال الراوي مات في حار زنجي فامر ابن عباس بان تخرج فجعل عليه نزعها مودة دون غلبته ومده
 كقولهم نزعها ما عرفهم عليه قتله زناه وليست ردة ولا قتل نفس فان قلت يحل الامر على الاستحباب قلت مطلق
 الامر للوجوب فان قلت جازت الاثارة في غير زمزم لا تبرح ولا تدم قلت ليس في حديث ابن عباس وابن الزبير
 انهما قررا على استعمال المار بالزنج حتى يكون مخالفا لما اشارت عليه جازت بانها لا تبرح بل تخرج في رواية ابن ابي شيبة
 بام المار يقطع وفي رواية البيهقي بان العين غلبت حتى سارت بالقب على المطارف وجعل يسهل في حديث الحسن بن علي المار
 في مذهبها انما لا تبرح ثم ذكر تفسير ما وقع في هذا الموضع من الالفاظ التي يحتاج الى تفسيرها قوله زنجي نسبة
 الى الزنج وهم خيل من السودان وجاز في كسر الزا وفي رواية الطحاوي وغيره معني منسوب الى الحبش وهم
 جنس من السودان مشهور وقال السلمي بنو عيش بن كوش بن عامر بن نوح عليه السلام وجاز في رواية الطحاوي
 فوق غلام في زمزم ويمكن ان يكون هذا الغلام زنجيا او حبشيا وزمزم هي مكة اسلاما من غير مذهبها بل المصركه
 جبريل عليه السلام والمطرف بكسر الميم وفيه الزا والضم ايضا والجمع على مطارف وسب اربعة من جنسها لعلها اعلم
 والقباط على سبعين قبطة وسب الثوب من ثياب مصر حقيقة مضافا وكانه منسوب الى القبطة وضم القاف من تفسير ابن ابي شيبة
 واما الناس فقبطى بالكسر وقد فسره السروجي قطبية بالبرود ووافقت هذا التفسير الذي ذكرته اهل اللغة وبه سارا ابن الاثير في النهاية
 وذكر السروجي ايضا الحديث الذي رواه الدارقطني والطحاوي الذي تروكاه وفيه فدرست بالقباطي ثم قال ومعنى دست
 امي استقبل الفاجرة انه تصحيث منه او من الناس لان في روايتها فدرست من الدرس لانه وصفت من الدسم
 قلت انه ليس تصحيث لانه جاء في اللغة ذكره الجوهري وغيره ان الدسم هو السد ومنه الدسام بالكسر وهو ما تسمي الاذن
 والجرح ونحو ذلك تقول منه وصمته او صمته بالميم وسما والدسام السدا وهو ما يسد به راس القارورة ونحو ما قوله
 لا تدم امي الا يوجد ما دوا قليلا من قولهم لم يدمه كسر الدال المحبة اذا كانت قليلا المار ثم المتعبد به كل شيء ولو لم يدمه
 عطفه بامتناعه اشار به الى تفسيره لكونه فانه ذكر منها ما يحتاج الى تفسيره وفسره بهذا لانه ليس عليهم ولان الالفاظ في الروايات
 ينصرف الى الدلالة المتعارفة في كل شيء لانه اعدل واهون من وقيل ولو لم يدم في جملة من روايته الحسن بن ابي شيبة

ثم المعتبر
 في كل يتركها
 الذي يستفهم
 منها وقيل
 دلويش
 فيه صاع

ولو ترحم منها
بدلو عظم
مرة مقدار عشرين
دولجا لحصول
المقصود وان
فيها شاة او ادى
او كلب ترحم جميع
ما يقياس الماء
اي ابن عباس ان
البربر من اقلنا
الملاكين ما تنجي
في بئر زوق على التفرغ
الجو اذ يقسم
ترحم جميع ما فيها
من اقلنا او كلب
البلات اجزاء للماء
وان كانت البير
معينة بحيث لا يمكن
نزعها اخرها مقدار
ما كان فيها الماء
وطريق معرفة ذلك
حفره مثل موضع للماء
من البير بحيث فيها
ما يليق منها الى ان

وقيل ولو قيل اربعة وقيل منون وذكر الدلو اربع وان لم يكن له دلو فليتر بدلو كناية ارماع في رديته
قلت الصانع كمال يسع اربعة اعداد والمدة مختلف في قليل وثلث بالعراقي وربع يقول الشافعي وبقدر اسحاب
وقيل بمرطلان وربع اخذ ابو حنيفة رحمه الله وبقدر العراق فيكون الصانع خمسة ارماع وثلثا او ثمانية ارماع
وسيجي مزيد الكلام في كتاب الزكوة ثم ولو نزع بدلو عظيم مرة مقدار عشرين لوما زاد بحصول المقصود وهو
نزع المقدار الذي قدره الشرع وفي الاصل اذا وقع في البير فجاو بدلو عظيم سبع عشرين لو افاضتقوا بيرة واحدة
اجزاءهم وهو ارب الى ان القطر الذي يعون منه الى البير يقل وعن الحسن ان الدلو بيرة واحدة لان توازن الدلو لا يغير
في المعنى التجاري فقال ان العبرة القدر النزع ونحو الجريان ساوهم فان اتفخ احيوان او تفخ اخرج جميع ما فيها صغر احيوان
او كبر شمس في احيوان الواقع في البير اذا اتفخ او تفخ حتى تفرقت اعضاؤه ونزع جميع ما فيها من المار فلو لم يغير
البحر الغني ومضارعه كذلك فهو صغير وصغار كبر بغرم البير اى عظم ومضارعه كبر بالغرم ايضا فوكبر وكبر ليعقل وهو صغير
باسم البير على ما اذا افرط قيل كبر بالثقب بدو ما كبر كبر البير فاعلم ان ما كبر بالفتح وهذه المسألة يحتاج في اى
موضع المحل مع المحل ثم لا انتشار البلة في اخر المار شمس البلة بكبر البير المودعة وتشد يد اللام المنارة
والبلة بالفتح البلى وكلها يجوز ههنا وهو من باب تضييعه وهذه لتليل لقوله نزع جميع ما فيها وذلك ان الجوى
عند الانتفاع تنفصل منه بية نجسة بالية تنشأ في المار بيزلة تقرة خمر او بول تقسمها ولذا قال محمد بن ورتق فيها
ونب فارة نزع جميع المار لان موضع القطع لا ينفك عن نجاسته بالية ثم فاكثرت البير معينا ش اى ذات
جارية من قولهم صين معبونة وكان القياس ان يقال معينة كما في بعض النسخ كذلك لان البير موشة وانما ذكر
بلفظ التذكير نظرا الى اللفظ او توهم ان فعل بمعنى مفعول وفي الصحاح ما يعين اى يعينون من مفعول عنيت
اذا حفرت واستنبتت وبلغت العيون فان قلت الميم اصلية او زائدة قلت ما ذكرته عن الصحاح يدل على ان الميم
زائدة ومنه يقال جارية معيون وعان المار اى بان ولكنه ذكر في فصل للسيم منعت الارض اى رديته
هو ما يعين اى جارية من الميم اصلية ثم لا يمكن نزعها شمس تفسيره بقوله معين قاله تاج الشريعة
ويقال صفة وهو الاصول هم اخر جوار مقدار ما كان فيها من المار شمس هذا جواب المسئلة واما بقوله
مقدار ما كان فيها من المار الى ان الاعتبار للمار الذي كان زمن وقوع النجاسة هم وطريق معرفته
ش اى طريق معرفته اخراج ما كان فيها من المار هم ان يحفر حفرة مثل موضع المار من البير وليص فيها
ما ينزع الى ان تخلص ش اى اود من موضع المار من البير لولا وعرضا وعقبا ويحبص على قول بعض المشايخ

حتى لا تشرب الارض المار المصوب فيها من ابيهم ثم تكتبه وتخلط بالبلغ المار علامة ثم تخرج
 منها عشرة ولا تشرب الماء القصبه فينظر كم ينقص من الماء ثم يفيض من كل قدر منها عشرة اشربة حتى لا يبقى من القصبه
 شئ حتى اذا كان طول المار عشرة قصبات انقص عشرة ولا تقبته واحده يعلم ان كل المار بانه ولو فخرج تسعون
 اخرى هم وهذا عن ابي يوسف رحمه الله شئ ابي هذا ان الوجان مرويان عن ابي يوسف رحمه الله عن محمد بن محمد
 ما تادوا الى ثلثه عشر شئ ابي عبد محمد بن نوح ما تادوا الى ثلثه عشر ولو هم فكانه شئ ابي فكان محمد رحمه الله بن جابر
 في مسئلة المذكورة هم بنو قوايله ما تادوا الى ثلثه عشر وهو بعد اذن كثرة المار في ابارها لمجاورة وبلية فالمايان يكون
 من طريق الوجوب والمائة الاخرى بطريق الاستحباب للاعتياط في الامور الدين وتوقيل هذا الغيب المقدر بالبر
 فحواه قد مر في هذا الباب هم وعن ابي حنيفة في الجاهل الصغير في مثل شئ ابي روى عن ابي حنيفة رحمه الله
 في مثل هذا الحكم المذكور هم بنو نوح حتى يغلبهم المار شئ ابي حتى يجزوا او المار لا يبقى فحينئذ يسقط التكليف لانه
 يعتمد الاسقاط عنه وفي فتاوى القضاة عن ابي حنيفة رحمه الله اذا نزع ما تادوا ولو اثلثة مائة فقد غلبهم المار
 وهو النحر وقدره ابو حنيفة رحمه الله في اشراط الغلبة قال ابن الزبير رضي الله عنهما ذكره ابن المنذر قاله
 بعض الشراح قلت قال الطحاوي حدثنا محمد بن حميد بن هشام الرعي قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا
 بن ابي عمير عن عطاء بن شبر وزاد عن علي رضي الله عنه قال سقطت الدابة في البئر فانزعها حتى
 يغيبك المار ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع عن حمزة عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي رضي
 في الفارة تقع في البئر قال تنزع الى ان يغلبهم المار ثم تكتبه ثم تفيض من كل قدر منها عشرة اشربة حتى لا يبقى من القصبه
 وهذا هو ظاهر الرواية قال قاضيان الصحيح عن العجز وعنه القبول في راي المبطل به وعند ما تادوا ولو
 مائة ولو افضى به في ابار الكوفة لقلته ما تادوا وفسر الاسبيجاني بالغلبة بما تادوا ولو اثلثة مائة ذكره في المحيط وقاضيان
 وفي المحيط في رواية ثمان وخمسون ولو الا ان ما تادوا لا يتجاوز ذلك هم كما هو دأب شئ ابي راس
 ابو حنيفة رحمه الله ابي عادية فان عادية ان يفوض مثل هذا الى راي مبتلي به كما فعل كذلك في تفسير البقرة
 الواقع الكثرة حيث قال هو باب كثره النذر وكما في حبس الغريم وحد القادوم وانقطاع حق الحفانة فان قيل
 قدر ابو حنيفة رحمه الله مدة البلوغ باسنة ثمانية عشر للعلم بسبع عشرة لمجاورة بالراي وكذا قدر موت الغاة
 الواقعة في البئر يوم وليلة وقد تفسر ثلثه ايام بالراي اجاب عنه الشيخ رحمه الله بان المتنوع في القادوم
 التي تثبت حتى الله تعالى ابتداء دون المقادير المترددة بين التقليل والكثرة كالميل في التيمم كما ذكر في هذا الباب

او ترسل فيها نسبة
 او تجعل لميل الماء
 علامة ثم يفيض
 منها ثلثة عشر
 سدكاه ثم يفيض
 فينظر كم ينقص
 فيخرج لكل قدر
 منها عشرة دلاء
 وهذا عن
 ابو يوسف عن محمد بن
 ما تادوا الى ثلثه عشر
 فكانه بنو قوله
 على ما تادوا
 في بلد وعن ابي
 في الجاهل الصغير
 في مثله يترجم
 حتى يغلبهم
 الماء ولم يقدّر
 الغلبة فنبه
 كما هو دأبه

فان قلت ما نحن فيه من قيل ماترود وفيه بين العليل والكثير كيف يتم ما ذكرتم من التعليل قلت ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 ماترود بين العليل والكثير الراي اذ لم يكن مع فته بالرجوع الى احوال بالاسئلة والاسئلة را ما اذا امكن
 فاما فيما نحن بعبده الا ترى ان جعل الله فافوق كثير اموادونه قليلا ومن حين الزمان الى ستة اشهر الايام
 والشمور والاعيا والسنين الى عشرة من نصف هم وقيل شش قائمه ابو نصر بن محمد بن سلام هم يؤخذ في هذا الحكم
 يقول رطلين شش اذ قال امارنا البية ياتيه ولو او ياتنا ولو او نخرج ذلك القدر لان الاخذ بقول الغير هو المرجح
 فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير قال الله تعالى فاسكوا اهل الذكر لان كنتم لا تعلمون كما في جزاء الصيد حيث يقال كيم
 في العمل كيم والشهادة حيث قال واشهدوا في حيل منكم لها بصارة في امر المار شش بذه حمله من البصيرة التقدم
 والخبر وقعت منفعة رطلين والبصارة فتخرج البصيرة الموصلة وهو مصدر من البصير بضم الصاد وبفتح الهمزة على
 والبيهز العالم والمعنى لها بصارة اى علم بالمراد به وخاتمة جميعهم وهذا الشبهة بالفتحة شش اى بالمعنى التسلط
 ونسبة لغنى الكتاب الاثنان لصلاب اشهاد الممنزلة لما ذكرها في البنية ثابرا ان اومينيه ويقال معنى قوله وبالشبهة
 بالفتحة اى يقول الفقهاء حيث اعتبروا قول رطلين في قيم الاشياء هم فان وبوا شش اى اصحاب البيرة المصداق
 هم في البيرة فارة او غير حاش من البيرة ان هم لا يدري متى وقعت في البيرة شش وبه حمله وقعت حال من الفارة
 فوالا وجه ان تكون منفعة الفارة وقيد به لانهم اذا علموا زمان الوقوع يحكم بالنجاسة من ذلك الوقت بالاتفاق
 هم ولم يفتخ شش حمله وقعت حالا والوا وفيه واو الحال وقوله ولم يفتخ عطف على الجملة اى عاده وشش
 جواب المسئلة اى اعاد اصحاب البيرة والمصلون هم معلومة يوم وليلة ان كانوا توتموا منها وغسلوا شش عطف
 على اعادوا وليس يعلق على توفوا هم كغشوش كلام اضافي منصوب لانه مفعول غسلاهم اصابه ما وباش اى
 ما هذه البيرة واجملة منفعة شش هم وان كانت الفارة قد انفسخت او انفتحت شش فان قلت اذا كان الحكم بالانفساخ
 هم اعادوا صلوة ثلاثية اى شش شش بطريق الاولى فما فائدة ذكره قلت لا شك ان مدة انفساخ كزيد
 على مدة الاطلاق فالفائدة في ذكره لغنى الزيادة على ثلاثية ايام وليا يباش عاده واصلوة ايام وليا ليا لغير
 هم وباش اى هذا الحكم في العورتين هم عند ابي حنيفة رضى الله عنه شش وبذا لم يذكر في غار الرواية وانما
 رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في البدل هم وقال الذين هم عاده شش حتى تحققوا انها متروكة شش بذه الفارة
 في البر وقوله شش يتناول عدم اعادة الصلوة وعدم غسل كل شئ اصابه ما وبهم لان اليقين لا يزول بالشك
 شش اليقين هو كون المار طاهر او الشك في نجاسته فيما مضى واليقين لا يزول به فلا يحكم بالنجاسة الا بيقين

وقيل ما نحن في هذا
 بقول جليليها
 بصارة في المار
 وهذا الشبهة
 بالفتحة وان جازا
 في امير فاذ لا غيرها
 وكذا في ما متى
 وقعت في المار
 اعادوا صلوة
 ليلة اذا كاسوا
 لو منع منها
 وغسلوا كل شئ
 اصابه ما وباش
 قد انفتحت
 اى شش عاده
 صلوة فلهذا ايام ليا
 وهو المعنى في
 وقال ليس بهم
 اعادوا شش حتى
 انما متى وقعت
 لان البيرة لا يزول
 بالشك

فقد رنا
بيوم وليلة
او ما دون
ذلك ساعدا
او يحيط بها
واما مسألة
النجاسة فقل
قال المعلى
على اختلاف
فيقيد بالثلاث
في الباء يوم
وليلة في الطر
ولو سلم
فالشوب
بما رأى عينه
والببر غلبة
عن بصيرة
فصل
في الكسار
وغیره

فقد رنا بيوم وليلة لان ما دون ذلك شئ اى ما دون اليوم والليلة هم ساعات لا يمكن ضبطها شئ المراد بالبيان
الامات لا الساعة الرملية فانها مضبوطة بالربل والساعات جميع ساعته ويجمع على سباع ايضا والساعات عنه
اهل اللغة الوقت الحاضر واما ما سئله فقلت الواو الفاء تحركها والفتاح ما قبلها هم واما مسئلة النجاسة شئ جواب
عن قولها في قياس مسئلة الببر على مسئلة من اى في ثوبه نجاسته لا يدعى شئ اصابتها فاجاب ولا بطريق المنع وهو نظير
قوله واما مسئلة النجاسة المذكورة فمقدّر قال المعلى شئ اى منصور الرازي تلميذ ابى يوسف ومحمد رحمهما الله وعنه
الاست والامامى وسبع شيئا ومحمد بن زيد وغيره عاوى عنه محمد بن الرحيم وعلى بن الشيمم في تفسيره الاخر ارب
والبيع ويسر ع في صحيح البخارى قال البخارى مات بعد اوفى شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة وثمانين وثلث
عليه سنة عشرة وثمانين فلم تحدث عنه في الجماع شيئا واما حديث عن رجل عنه وكان الورع وحفظ الفقه والحديث
على جانب نحو حمه الله هم على هذه اخلاق شئ اى الخلف المذكور في مسئلة الفارة هم فيقيد بالثلاث في اليا
شئ اى يقيد بثلاثة ايام واليا ليا في العتيق واراد به النجاسة اليا بته هم وبيوم وليلة في الطرى شئ اى يقيد
بيوم وليلة في الخمس المسئلة قيل ان المعلى قال هذا من ذات نفسه تفرقا على قياس قول ابى حنيفة رحمه الله وقيل
رواه عن ابى يوسف عن ابى حنيفة رضى الله عنهما وذكر ابن رستم في نوادره ان من وجب ميتا في ثوبه اعاد من
نومته ناما فيه لشك فيما قبله فذكره في المحيط والبدائع بعيد من اخرا تأتم فيه وقيل في البول يعتبر من اخرا بال وفي الدم
من اخرا عرف وفي المحيط في الدم لا بعيد حتى يتبين لان الدم قد يصيب في الطريق فخلط المني فان كان الشوب يليسه هو وغيره
فذلك كالموتى البدائع لو فتح حقه فوجد فيها فارة ميتة ولا يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب بعيد الصلوة من يوم
ونفع القطن منها واكانت لها ثقب بعيدا ثمانية ايام واليا لها عنده كما في مسئلة الببر قلت مراده اذا كانت يابسة
هم ولو سلم شئ جواب بطريق التسليم بان يقال سلمنا ان الامر كما قلتم لكن بين الشوب والببر فرق اشار اليه بقوله
هم فالشوب بمرئيه شئ اى عينه فلو كانت النجاسة اصابتة قبل ذلك العلم والمراى على وزن فعل بالفتح اسم مكان
الروية هم والببر فاصتة عن الببر فيقتر فان شئ اى علم الشوب وعلم الببر اراد ان قياس الببر
على النجاسة قياس بالفارق فلا يصح

فصل في الآسار غير ما شئ اى في الفصل في بيان احكام الآسار وغير الآسار والمناسبة بين الفصلين اعني هذا الفصل
والفصل الذي قبله وهو فصل الببر به انه لما بين احكام ما بالببر من حيث وقوع الحيوانات فيها استعمل في ذلك
ذكر الاحكام المستنبطة بسور ما وقال الا ترازى مناسبتة هذا الفصل لما تقدم من حيث ان بعض الآسار مما يجوز

به الموصوفات تحتاج الى ذكر الاساس في فصل ذلك النقض منها قلت ما تقدم من الفصل انواع وكان ينبغي ان يبين
نوع منها بما سب ذكره في الفصل والوجه ما ذكرناه وقال السراج في علم الناس بالقياس نجس بوقوع النجاسة ان النجاسة
فيه فلا بد لنا من معرفة الاسار وانواعها واحكامها قلت هذا بعد من الاول لان نجس الماء بالقياس لا يقتصر على وقوع النجاسة
النجس السور والافنا وجه المناصبه لاراعى الامرين الفصلين دون ان يراعى بين فصل وبين مسألة فصل عليه فقط لم السور
محذور بعين اسم لا يقتضي بعد الشرب يعني بقية الماء التي ابقاها الشارب في الاناء ثم عم استعماله فيه وفي الطعام قلت
اذا كان السور انما هو المعد من هذا الباب ومن اي باب هو قلت المعد سارا من ساريسا سارا من باب فتح افنتج وقفا
افضل وهو فعل متعد وفي العباب ساريسا رافعي وساراذا افضل فسلطة وفعل على قوله الاول من باب علم يعلم
والثاني من باب فتح افنتج كما ذكرنا ثم قال في العباب واسار القيمة السور يقال اذا شربته فاسارهي ابق شيئا من الشرب
في غيب الاناء وفعل سار على غير القياس سار وسارا على هذا الوجه قول الاصل في شاربج بالكاوس مارسي
لاقي بالمحذور ولا فيما سار وفيه واخبره فهو خبره وادركه فهو دراك واقهره عن كفه فهو منع من القدرة فهو تعار ويجوز
من هذا كانه مشغل على القياس قلت القياس مخبر ومدرك ومقصر ومنزع كما ذكره وقال في العباب ايضا من سار
من سور القرآن فقال سور جعلها بمعنى بقية من القرآن وقطعة فان قلت لم يذكر النصف السور بالجح قلت لان السور
على انواع قال في المبسوط والمحيط والديبايح والبراهين والحقه الاسار عننا انواع اربعة وقال في حاشي على حاشية
الوجه قالوا نوع متفق على ثلثه من غير كراهية كسور بنى آدم مسلمة وكافهم غيرهم وكسورهم ذكرهم وانما هو ظاهرهم
ونجسهم عاصمهم فمنهم الذي في حال شرب الخمر فان بلغ رقيقه ثلث مرات فخر فيه عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا اسوة
ما يוכל بحمة كالامل والبقرة والغنم فهو نجس وهو سور سباع البهايم ونوع مكره وهو سور النمر ونوع مشكوك فيه
كسور البحر والفحل وقال الاسيحا في النوع الخامس سور الخنزير فانه متفق على نجاسته وانما اختلف فيما عداه قلت
هذا منوع فان ما كانا وادوا قال البخاري في سؤالك وبكراته سور ما حوله وغيره ما لا يدرى ان كانا بالعرف وعن كاشف
معتبر بسور وقال الاكل كان الواجب ان يقال سوكشتمى متقبلة لوقوعه لان الكلام في سوكشتمى العرق وليس صحيح لان
اراد ان يفسر ضمن للسار العرق فلو قال وسوكشتمى متقبلة لوقوعه لان الكلام في سوكشتمى العرق وليس صحيح لان
كذا وكان الفضل ان ذاك للعرق لا لسور قلت اتماثل في قوله قيل هو الذي في ذاك قال شتر حرقا قلت كان من الكلام
القول سوكشتمى متقبلة لان الكلام في سوكشتمى العرق فلو قال وسوكشتمى متقبلة لوقوعه لان الكلام في سوكشتمى العرق وليس صحيح لان
من العمل احد لا مفاضلة لاحد على اخر كان كل واحد منهما نية الاخر متعبا وتعبا عليه وكذا في الابواب كذا في قوله

وقال صاحب الدراية هم وعرق كل شيء معتبر بسوره من ابي حكمها واحدا لمفارقة بينهما لان يكون احدهما مقبوسا والا مقبوسا عليه لانها توالد ان من اللحم من العرق قلت في المصنف اطلق من الاكل لان المصنف اراد ان يبين في ضمن السور العرق فليس كذلك لان المصنف بين العرق قصدا وكيف بيانه في ضمن الاسرار وقد فتح هذا الفصل ببيان العرق حيث قال وعرق كل شيء معتبر بسوره فجعل العرق مقبوسا والسور مقبوسا عليه فلزم من ذلك بيان المقبوس عليه حتى يعلم المقبوس في ذلك بقوله وسور الادمي آه ولا يد عليه النقص بسور الحمار لانه مشكوك فيه وعرقه طاهر لان الشك في طهريته لاني لمارة وقول الاكل ايضا وكان الفصل اذ واک للعرق لا للسور ليس كذلك لان الفصل غير مخصوص بالسور الا ترى كيف قال المصنف فصل في الاسرار وغيره ابي وغير الاسرار وهو العرق واللحاح والدمع واما قول السفناتي الانها لما كانت متولدين من اصل واحد الى آخره فليس كذلك اما كون تولد العرق من اللحم فطاهر واما تولد السور منه فليس كذلك لان السور بقية المار الذي سبقها الشارب كما ذكرنا فمن اين يتولد من اللحم خاتمة ما في الباب انه يخرج باللحاح والدمع والليل عليه ما قاله صاحب الدراية على ما يجي وسور الادمي وما يوجب حكم طاهر لان المختلط باللحاح ابي المختلط بالسور باللحاح وقد تولد من حكم طاهر ولكنه ايضا ناقض كلامه لانه ذكر ههنا ان السور مختلط به باللحاح وذكر فيما قبله على ما يجي لانها متولد ان من حكمه والسور لا يتولد من اللحم وهذا الاختلافية وانما يخرج من اللحاح وهو متولد من اللحم واما قول صاحب الدراية لان يكون احدهما مقبوسا والاخر مقبوسا عليه لانها متولد ان من اللحم فغير موجود اصلها كما من ان السور لا يتولد من اللحم فاذا كان كذلك صاير احدهما مقبوسا وحكم الاخر مقبوسا عليه وقال تاج التبيين وعرق كل شيء معتبر بسوره يعني يقاس العرق على سورة مرة ويقاس السور على العرق مرة اخرى وعلى هذا ينبغي ان يكون عرق الحمار مشكوكا لكن الغلبة على انه عليه وسلم لما ركب الحمار معه وما حكم بطهارته وقال الاترازي في هذا الموضوع وكان الاول ان يقول المصنف وسور كل شيء معتبر بعرقه لان الفصل ببيان السور لا للعرق قلت او عار الا ولو تية بطريق الاحتياط لما ذكرنا وقال السور وجه قال في المنافع ثم الاصل ان ما يكون لعابه طاهر يكون معتبرا به وهذا اجود من قول صاحب الدراية وعرق كل شيء معتبر بسوره لوجود ثلثة اولها ان الفصل في السور وهذا انما يقترب باللحاح بحسب طهارته ونجاسته فلا يناسب ذكر العرق ههنا ثانيا ان حكمها ما خوذ من غيرهما وهو اللحم فلا يوجب حكم احدهما من صاحبه وثالثا ان عرق البغل او الحمار طاهر في المختار بلا شك وسورهما مشكوك فيه في الصحيح قلت في كل من الوجوه الثلاثة نظرا اما الاول فقوله الفصل في السور ليس كذلك لانا قلنا انه في السور والعرق واما الثاني فنقول ان حكمها ما خوذ من غيرهما وهو اللحم غير صحيح لان السور غير ما خوذ من اللحم كما ذكرناه واما الثالث فلان طهارة عرقها

وعرق كل شيء
معتبر بسوره
لا ينفصا
بمتولدات
من اللحم

الحج كما ذكرنا في السبوط والذخيرة عرق لبعل واحمار ولعابها طاهر في الصحيح وذكرنا في الذخيرة عن لبعة يوسف ومحمد
 لوسقط لعابها او عرقها في المارسة اراوانه لا يبقى لهو او روى الحسن بن مالك عن لبعة يوسف حران ق الحار
 ينفس المار ووعنه ان لعابها وعرقها ينفس نجاسة حقيقة وروى الكرخي عن لبعة صيفه حران سور الحار نجس لانه لا ينفس
 عن قليل دم لما ينفقه من التعب وحمل الاثقال وفي المفيد ان لعابها ينجليب من حمه فيكون فيه قليل دم تخلله اللحم
 المتمزج بالدم الا انه سقط في حق الادوي للحج كيلا يتنجس بكونه مشروبه وكذا مايوكل لحم الحاقابه ومن المشايخ
 من قال نجاسته سور الحار دون الاتان لان الحار ينفس منه شحم البول قال في البدائع هذا هو دم فلاتينفس قال
 قاضيان الاصح انه لا فرق بينهما وقال قاضيان في معابه وعرقه ثلاث روايات عن لبعة صيفه حر في رواية غيب
 نجاسته فليظن وفي رواية اخرى حقيقته وفي رواية اخرى لا يمنع جوارصلوة وان فحش وعليه الاتمام وفي جامع الكوفة
 عن لبعة يوسف ان ابان صيفه حر قال لعاب بالايوكل حمه من الدواب وعرقه يفسد الثوب اذ اذا ولى قدر الدرهم
 فنجعل نجاسته غليظة وهذا يوافق رواية الكرخي عنه وعن لبعة يوسف لا يفسد حتى ينفس وفي المحيط عرقها ولعابها
 لا يفسد ان الثوب وان فحشا للشك وعن ابان صيفه حر يفسد ان اذ فحشا لنجاسته اعتبار الجميع وفي المنتقى
 عن محمد بن لبن الاتان كلعاها وعرقها يفسد ان المار دون الثوب وذكر ابو عبد الله البلخي ان سور حار نجس
 عند الحسن في زفر نجاسته خفيفة قال قاضيان بنده رواية عن فرو قيل اذ انزسى الحار على الركبة لا يكره للغير
 التولد بينهما عن محمد بن علي هذا الصغير المار سورة مشكوكا فيه لانها قال الشراح احي لان اللعاب والعرق وقال السفاتي
 ذكره نعيم اللعاب وان لم يذكر قبله لان السور هو مخالطة اللعاب فكان ذكر السور ذكرا له فصلح ذكر نعيمه وتبعه الكل
 في هذا وقال الاترازي لا يقال كيف رجع نعيمه اليها واللعب غير مذکور لان شهوة قائمة مقام الذكر لان السور
 لما كان متمزجا باللعب صار ذكر السور كذكر اللعاب قلت هو ولانه من اعادة النعيم في العرق والسور المذكورين
 مما قبله لابل ان السور لا يتولد من اللحم وقد صرح السفندتي وغيره ان السور يتولد من اللحم على ما ذكرنا من قريب قوله
 ان ذكر السور ذكر اللعاب غير ظاهر لان هذا الطريق للزوم والاتقار او طريق ان السور يطلق على اللعاب قول الاثر
 لان الشهوة قائمة مقام الذكر اقله طورامن ذلك واما شهوة موجودة من ذلك حتى يقوم مقام الذكر على ظاهره
 يدل على ان النعيم يرجع الى العرق والسور ولكن يلزم التناقض في كلامه وقد ذكرناه عن قريب ويمكن
 دفع ذلك بان تقول ان قوله لانها يتولد من اللحم اى الطلاق يتولد السور من اللحم كيون طريق ان السور
 يتمزج به اللعاب فبهذا الاعتبار كانه يتولد من اللحم فافذا احداهما حكم صاحبه ش اى اخذ العرق وهو

فلنخلها
 حكم صاحبه

لم يقل احد منهم ان النجس في اللعاب والعرق هم وسور الاودى وما يوكل لحمه طاهر لان المختلط بشئ
 اى بالسور هم اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهر اش فيقال سور الاودى وما يوكل لحمه طاهر لانه مختلط بلعاب
 مستولد من طاهر وكل لعاب مستولد من طاهر فاسور المختلط به طاهرهم ويدخل في هذا الجواب شئ اخر في جواب
 المسئلة المذكورة وهو مشهور بطهارة السور الاودى هم اجنب شئ لانه اودى وانجذبه لا تؤثر في ذلك قال الشرح
 لما رواه ابن النجاشي عليه السلام اني قد رقت في يدى فمضيت به فقبض بيده وقال لى جنب فقال عليه السلام المؤمن
 لا نجس لم يبين احد منهم مخرج هذا الحديث والحديث اخرجه ابو داود وابن ماجه ولفظ مسلم ان سول الله عليه السلام
 لقبيته وهو جنب فمضيت به فقبضت ثم جاز فقال كنت جنباً قال ابن المسلم ليس نجس ولفظ ابن داود ان سول الله
 عليه السلام لقاه فاهوى اليه فقال لى جنب فقال ان المسلم ليس نجس في الباب عن ابن هريرة وابن عباس
 اما حديث ابى هريرة فاخرجه الجماعة باللفظ المختلفة ولفظ البخارى عن ابن هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لقبيته في بعض طرق المدينة وهو جنب قال فاستحييت منه فذهبت فاعتسلت ثم جئت فقال اين كنت يا ابا هريرة
 قال كنت جنباً فكرهت ان اجالسك وانا على غير طهارة قال سبحان الله ان المؤمن لا نجس لفظ النساءى كذلك
 ولفظ مسلم المؤمن لا نجس كذلك ابن ماجه ولفظ ابن داود والترمذى ان المسلم لا نجس واما حديث ابن عباس
 فاخرجه الحاكم عنه قال قال النبي عليه السلام لا نجسوا موتاكم فان المسلم ليس نجس جيا ولا ميتا وقال الحاكم صحيح
 على شرطهما ولم يخرجاه هم والحاكف شى بالرفع علفا على قوله اجنب والذليل على ذلك حديث عائشة رضف الله
 قالت كنت اشرب وانا حائض فانا ول النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع فى فيشرب اخرجه مسلم وابوداؤد
 وابن ماجه ومن قال بطهارة سور اجنب الحسن البصري ومجاهد والزهرى ومالك والاوزاعى والثورى والشافعى
 واحمد وروى عن النخعي انه كرهه فضل شى الحائض وقد روى عن جابر انه سئل عن سور الحائض هل يتوضأ منه
 للصلاة فقال لا ذكر ذلك كله ابن المنذر فى الاشراق فان قلت كان مغيث ان نجس الماء يشرب اجنب عند ابن منصف
 وابى يوسف راسقوا الفرض به قلت هذا تعليل فى مقابلة النفس فلا يجوز على انه فى مكان الضرورة فلا يصير
 مستعملا للخروج وقال خواهر زاده ولانه يشرب ولا حمز ورفى السورهم والكافوش طاهر ايضا لما ثبت فى الصحيحين
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كن عامته بن انا من ان يكمن فى المسجد قبل اسلامه فلو كان نجسا لما مكمنه
 من ذلك فان قلت قال الله تعالى اما المشركون نجس قلت النجاسة فى اعتقادهم لا فى ذاتهم وقال المنذر
 وكان ممن لا يرمى لسور الكافر باسا الاوزاعى والشافعى والثورس وابو ثور ولا اعلم احدا كره ذلك

وسور الاودى
 وما يوكل لحمه
 طاهر لان
 المختلط به
 اللعاب وقد
 تولد من لحم
 طاهر فيكون
 طاهر اش
 في هذا الجواب
 الحجة والحائض
 والكاخر

او اصل رجله او ذنبه او وقع كلفه فيه لم يلزم غسل الاناء ولا يبرأ من ما فيه البتة وهو طاهر حلال اكلمه وكذا لو وقع الكلب
 في بقلته في الارض او في يد الانسان او لا محالة سمي انسانا فلا يلزمه غسل شئ من ذلك ولا يبرأ من ما فيه هم والعدو في نفس شئ
 اسي يقبل للعدو في غسل الاناء لانه نفس على الثلث فان قلت اعادة العدو بطريق الوجوب او الاستحباب قلت بطريق
 الاستحباب لان راوي الحديث المذكور هو ابو هريرة كما ذكرناه وقد روي عنه بهذا صحيح انه قال اغسل مرة واحدة
 قبل على ليل او نهار في رواية الثلث الندب الاستحباب ويؤيد على هذا استرخا السبع لاعدو على ما ذكره في ثماره نفعنا في
 وقد شنع ابن جريرهم هنا على ابو حنيفة واسا لا وبه وقد قال ابو حنيفة رحمه الله لا يغسل الاناء من بلوغ الكلب الا
 مرة واحدة وان كل ما في الاناء يحرق اسي شئ كان وهذا قول لا يحفظ عن احد من الصحابة ولا من التابعين من اتبعه
 بعض مقلديه بل ان ابا هريرة قد روي عنه انه قال لانه روي بذلك عن ابي اسحق عبيد السلام بن حرب مرفوعا
 وعلى صحته رواية شرط الثلث فلم يحكموا الا على خلاف السنة وفلان ما عنده من روى عن ابي هريرة في ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اتبعوا ولا ابا هريرة الذي اتبعوا به قلده وقلت هذا كلام في غاية السهولة والسهولة لان السخافة والنفاه لم يقل في
 بالراسي ولا احد من الصحابة بل ما به ان يغسل ثلث مرات كما في ابو هريرة وكيف يقول بهذا قول لا يحفظ عن الصحابة
 واحكم عن حديث عبيد السلام بالسقوط ساقط باطل وعبد السلام اعمد مأمول حافظ الفروع الجامة واعتمر من ايضا
 ابن قدامة لمعنى علمنا حيث قال قال ابو حنيفة لا يجب العدو في شئ من النجاسة انما يغسل حتى يغلب على الظن
 نقاؤه من النجاسة وفي الحديث الصحيح نفس ط السبع وفي آخره بين الثلث والخمسة السبع وسعد بن حماد وعبد الوهاب
 بن الضمان وهو ضعيف قلت قد راكوب عن هذا في حديث ابي هريرة رضي الله عنه المذكور فيما مضى هم ووجه خبرنا
 في اشتراط السبع من اسي حديث ابي هريرة المذكور في شرط السبع في اشتراط السبع واث في بلوغ الكلب
 في الاناء وقد ذكرنا وجه ذلك قال بعضهم وكان ينبغي ان يقول سقا ما لك حتى يعدم تخميس لما قلت لم يقل ذلك لانه
 روي عنه ما يقتضيه انه النجاسة وقال الصحابة واذا فرفنا يغسل بعد النجاسة فعمل به على الندب والوجوب فيه واثان
 وكذلك في احاق الخنزير وكذلك في اختصار من لك بالنهي عن اتخاذ الكلب وتيميمه في منس الكلاب وايضا بل يختص
 هذا الحكم بالمار وغيره وايضا في رواية ابن القاسم في المارة فامته وفي رواية ابن حبيب ان المارة الطاهرة بمنزلة المارة
 وايضا بل يراق المارة والطعام فيه ثلاثة اقوال اراقتها وترك الاراته فيها وتخصيها بالمار وروى المعاصم بل يغسل الاناء
 بالمار الذي يرفع فيه الكلب فقال الغزويني من علمنا لا اعلم من اصحابنا انما فيه ولكن الشيخ ابو الطاهر عن بعض شيوخه
 انه ذكر ان المذهب على قولين في ذلك ثم عندهم ليس بجامة الكلاب سعا والكلاب لو ادا انكر منه سب حا

والعدو في الغسل
 فبحر
 وهم حجة على النجاسة
 في اشتراط السبع

الانسان ايهما كالماء المستعمل وقال الزكوة فان قلت لو كان للنجاسة لما امتنع الى السبع فان لمعابه لا يكون انجس من العذر
 وبول الانسان وسماز قلت الحمل على النجس اولى لانه متى دارا حكم بين كونه تعبدا او معقول المعنى كان جعله معقول المنظر
 هو الوجه لندرة التعبد وكثرة المنظر هم وسور انخرير نيس شس خلافا لما لك وداود فانه عند ظاهرهما وكنتما اتخاذا بالكلب
 في العدد مع كونه تعبدا عند جهم لانه نجس العين شس اى لان انخرير نجس العين فصار نجسا ونجسا واللعاب يتولد منه
 والاسور يخرج به هم على ما مرش في باب الماء الذي يجوز به الوضوء عند قوله بخلاف انخرير لانه نجس العين هم وسور السباع
 البعائم نجس شس سباع البعائم كالاسد والفهد والذئب والدب الفهد ونحوها هم خلافا لاشافعي رحمه الله شس اى خلافا لاشافعي
 نجس خلافا لافيه لاشافعي هم فياسوسى الكلب انخرير شس واما يوتو لدنهما ويقوله قليل مالك واهمهما الله ورواية
 ثم ان المصنف لم يذكر مستند لاشافعي ر لامن حيث نقل ولا من حيث لعقل ولا مستند اصحابنا من حيث نقل ولا مستند
 لاشافعي من حيث نقل في احاديث اعد بها ما انخرجه ابن ماجة عن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن عطاء عن ابيه عن جابر
 قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجحاش التي بين مكة والمدينة فيقول له ان الكلاب والسباع تزد عليهما فقال
 لما تاهذت في بطوننا ولنا ما بقي شراب ولهموا لنا في ماخرجة الدار قلني في سنة من داود بن الحصين عن ابيه عن جابر
 قيل يا رسول الله انتم غاربا فقلت انهم قال نعم وبها فقلت السباع ورواه البيهقي والشافعي وعبد الرزاق عن ابن
 بن ابي يحيى عن داود بن الحصين عن ابيه ورواه الشافعي ايضا من حديث ابن لجة في ذيب عن داود بن الحصين عن جابر
 بن عبد الرحمن عن جابر بن كزاية انما انخرجه ابن ماجة عن ابيه مصعب المديني عن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابن عمر عن جابر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره فسار ليلا فرمى على رجل عند مقرا له فقال له عمر يا صاحب المقرة
 او لعل السباع الليلة في مقرك انك فقال عليه السلام يا صاحب المقرة لا تخبرنا بما ينكف لهما ما حملت في بطوننا الركب
 ما رواه ابن ماجة عن ابيه عن جابر بن كزاية انما انخرجه ابن ماجة عن ابيه مصعب المديني عن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابن عمر عن جابر
 وعن الطهارة بما فقال لما ما حملت في بطوننا ولنا ما بقي لمور وانما من رواه مالك عن يحيى بن عبد الرحمن بن غلب
 ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج في ركب فمهم عمر بن العاص ثم وردوا احوالنا فقال عمر بن العاص يا صاحب المقرة
 بل تردوكم السباع فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا صاحب المقرة لا تخبرنا بما ينكف لهما ما حملت في بطوننا السباع وتردوا
 علينا واما مستند لاشافعي من حيث لعقل فهو انما طاهرة جلدها وحرمة اكل لحمه لصون طبعه بن آدم من تعس
 لما عاينوا اسلطة التعدي دون النجاسة واما مستند اصحابنا من حيث نقل فناروا مسلم من حديث جابر بن عبد الله
 انه عليه السلام نهي عن كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطيور والمردجا البحر ارج فدل على ان كل ذي ناب

وسور انخرير

لانه نجس العين

على امام وسوسيع

البعائم نجس لانا

للاشافعي لا يها سوا

والانخرير

حرام من غير كل شيء نأب حرام مع صلاته للغذاء لا الكرامة فيكون نجسا ولعابه متولد من اللحم نجس يخرج بسوءه وقد استدل
 السفاقي وصاحب الدرية لاصحابنا بحديث مالك المذكور فقالوا ولولا انه لما يعني ان عمر بن الخطاب وعمر بن العاص كانا
 يريان التنجيس بور ووجها واللم يكن لسؤال عمرو ولا عمر لنسب ولا يعني في المسئلة انها في سور السباع يمكن الاسترازة فكان
 نجسا قيا ساعلى انخرير وقد استدل بعض الشرح لثنا في هذا الحديث كما ذكرنا ووطئ من حيث لعقل فقد رثا لعنفت
 بقوله لم لان عيبا ش اى حكم الكلب وانخريرهم نجس منه يتولد للعباب ش فيتمزج به السور وفيه ايراد على المعنف
 وهو انه يرمى طارة حكم الكلب وجلده بالذكوة وهو قول جماعة ايضا ومنها تمسك بنجاسته السور بنجاسته اللحم وقد ذكر انه
 يطره بالذكوة وكان نجسا بالمجاورة من الدمار والوطبات النجسة فلزم ان يكون لعابه طاهرا فان حكم الشاة نجس ايضا
 بالمجاورة حتى لو لم يدرك حكمه بعدم تقييسها واجيب عنه بان اللحم وان كان نجس العين يحتمل ان يتبدل الى الطهارة بالمرشع
 فان جلد الميتة نجس العين حتى لم يحجزه بغيره بالاتفاق ولو كان نجسا بالمجاورة بخارجية كالشوب نجس اللحم الذي من نجس ثم الدبايح
 وطهارة تخليل اخر فعلم ان ما هو نجس العين يحتمل التبدل الى الطهارة بالمرشع ثم الذكوة توترثه النجاسة الذي هو نجس العين
 الى الطهارة فيجوز ان يوترثه اللحم ايضا فيكون اللحم نجس العين قبل الذكوة وبعد طاهره كما هو قبل التخليص نجس العين
 وبعده طاهر ولا يلزم طهارة انخرير لان الذبح لما لم يوترثه جلده لان اخرج الشرع اياه من قبوله ولم يوترثه
 ايضا فثبت ان طهارة اللحم بالذبح لا تنافي النجاسة قبله وفيه نظر لانه يودي الى تخصيص العلة لان نجاسته اللحم مانعت
 من حرمة الاكل لا الكرامة مع صلاته الغذاء وسبب باقية بعد الذكوة فلو قلنا بطهارة اللحم مع بقائه حرمة المستغنية
 للتنجيس كان تقضا وتخصيضا وجزمه بغير جلد الميتة ليست بنجاسته العين بل باعتبار اتصال الرطوبات النجسة بالجلد
 هم وهو المتعبر في الباب ش اى الاستدلال بنجاسته للعباب وطهارة المعتبرة في هذا الباب وارادوا بالباب نفس فقسم
 هذا الموضوع واما الجواب عن اعادة الشاة فحديث ابى هريرة روى معلول بعد الرحمن بن زيد عن احمد والنسائي وابو حمزة
 ضعيف وعن جابر عاتم ليس يقوى في الحديث وكان في نفسه ما حكاه في الحديث انه واو قال ابو داود واولاد زهير
 بن اسلم كلهم ضعفاوا اشلمهم عبد الله وايضا يلزم الشاة في طهارة سور الكلاب ولم يقل جابر فيه داود بن الجهم
 ضعفه ابن جبان وهو لم يلق جابرا ايضا وحديثه عن طهارة العين احداهما عن الشافعي رحمه الله عن ابي ابيهم
 ابن يحيى عن داود بن الحصين والشافعي عن ابي ابيهم بن اسماعيل عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر
 الابراهيميان متعيقان عند اهل الحديث لا يجمع بهما ثم قال وانما ذكرنا الحديث وان كان ضيعفا لكونه مشهورا
 في كتب الاصحاب وربما اعتد به بعض نخبته عليه وحديث ابي سعيد فيه عبد الرحمن بن ابي العلاء وحديث مالك

لان لحمها
 نجس ومنه
 يتولد للعب
 وهو المتعبر

فيه ايوب بن خالد الحارثي قال ابن عدي حدث عن الاوزاعي بالمشايخ قوله يا صاحب المقرأة بك السليم غير المصنوع
من قرئت المار انكوص قريبا وقرئ اذا جمعت وقال ابن الاشير المقرئ والمقرأة انكوص الذي يجمع فيه المار
وقال ابى سيعال به انكوص العظيم يجمع المار فيه وقال ابو هريرة السيل والوضع الذي يطبق فيه المار المطبق كل فبا
وقوله ولنا ما غير مفتوح الغبير المعجزة والبار الموحدة اى بالقي ثم انما ولحقنا شاة بوث فبهذا الاعاديت مجموعته
على المار الكثير اوسه مجموعته على ما قبل تحريكها او المار وجمعه الوش وسباع الغبير انا ابواب عن ليل الشافعي
من حيث يعقل فموان الله تعالى حرم كل نجس نجسه انظر الى الجاورة كما وقعت فيه نجاسة ولا استمر كما قالوا
ولا استمر لسباع وان ثبت فيها فانه كانت توكل قبل التحريم فلم يبق الا النجاسة ولا يجوز ان تكون الحرة للنجس
الطبع فان الطبايع لفرة عنها بخلاف النجس ولما حرم اكلا علم ان نجس فلهذا ينبغي ان لا يجوز بيعها لانا نجس
العبيد كما نخره لكن احرمه غير شاملة للحم والعظم والشعر والسبب في ذلك ان لا يؤكل منه طاهر فاشبهه وبما نجس والمجاورة وعلوه
انما يطهر بالباغ لان بين العبد والحر طهارة يمنع مائة اللحم للجلد وقدر على الشافعي رحمه الله عليه السلام في نجاسته
التي تكون في الفضلات وما استواها من السباع فقال عليه السلام اذا بلغ المار قتلين لم يحل خبثا اخرجه الا بقية فلو كان
سور السباع طاهر لم يكن لذكر هذا الشرط فائدة وكان التقيد به فافقا واجاب النووي عن هذا باجوبة احد ما انه تمسك
بالليل الخطاب قال وهم لا يقولون به وقال السرخسي ما قاله صحيح نحن لا نقول به ولا نقدر صحة هذا الحديث ايضا لانه
فيه كتمان عموما انه صحيح ومفهوم الشرطية عن فهم نحن لمزعم ما هو حجة عليهم عند ثم الثاني ان السؤال كان المار الذي
تردوا الدواب والسباع فمشرب منه وتبول فيه فالبا واجيب انه لا يجوز التقيد بالتنجيس به لانه واحد ولو جمين احدهما
ان ورد والسباع على المار للشرب لا لتبول فيه فلا يجوز ترك هذا الذي سبق الحديث المار الثاني ان كلمة عامامة
فالتنجيس بالتبول ويعرف عن غير بلال ايجاب الثالث ان الكتاب من جملة ما يرد بها التنجيس سببا او يدل على نجاسته
في ذلك اوجه احد بان جاز في رواية الدواب ورواية السرخسي بانه لو كان التنجيس بسبب الكتاب وان السباع لم يكن
لذكر السباع وترك الكتاب التي منها لفساد المار عند فهم معنى اذا الكتاب لم تذكر في المشهور وايضا لو سلم كونهما
في بعض الطريق لما كان نصيب السباع فيها فائدة اذا كان فساد المار بسبب الكتاب لا غير عند فهم وقوله انما من طلبة الكتاب
الا يصح فان من قال فلان قتل سباعا لا يفهم منه قتل كلب والاصل عدم الاشتراك والترادف وقوله انما وعلته في الدواب
لذوات الحوافر كالفرس والبغل والحمار ولو كانت وعلته فيها لا يجوز اخراج غير هذا دليل قلت انكار الكتاب
السباع غير موجبه لان السبع في اللغة كل حيوان مفترس ولما اورد في الحديث السبع مع الكلب قومي منسبه

واشهادا فترسا وشهادا فقبوله فان من قال او ليس تحتها كل لان هذا الجسد من بين الناس وعواذ بان قوله قبول
 الكلب في الدواب باطل غير صحيحة لان الدابة في اللثة ما دب على الارض قال ابو هريرة كل ما شئ على الارض اية ذبيحة
 والدابة التي تركب وقوله لان لذوات الحيوان كالفرس والبغل والحمير وغيره لان انحصار هذه الثلاثة من اهل البيت
 منقولة عما دب على دواب الارض على ذوات الاربع من الحيوان في شمل العمل وغيره ثم اعلم ان محرابه الله ذكر نجاسة
 سور السباع ولم يبين ان نجاسة حقيقة حتى يتبين فيه الكثرة او غلظة حتى يتبين فيه الكثرة من قدر الدرهم وقدر وعمران في ذلك
 في غير رواية الاصول انه نجس نجاسة غلظة وروى عن ابنه يوسف رحمه الله ان سور لا يؤكل لحمه من السباع كقول مالك
 رحمه الله وسور الهرة طاهر كرويه عن ابنه يوسف رحمه الله هذا لفظ الجاهل مع الصغير والماثل كذا بالصلوة وان
 قولا بغيره كان احب الي قال الامام الرازي وفائدة انه اذا قوضا بجوارحه الكراهة ان كان يجرى به طاعا وان لم يجبه
 فلا كراهة ويقوله كما قال طائفة ابن سيرين ابن ابي ليلى وكحي الانصاري ومهر المروسي عن ابن عباس رضي الله عنه
 فان قلت انه كراهة تحرمة ام تنزيهية قلت قال الطحاوي كراهة سور بالحكمة يحكمها وتبديل على انه الاخير ثم اقرب قال
 الكرخ كراهة سور بالانما تناول بحيث فلا يخلو فمعنا عن نجاسة عادة وتبديل على انه كراهة تنزيهية وهو الاصح
 والا اقرب الى موافقة الاثر وروى عن ابن يوسف رحمه الله كراهة سور في مالكا واحمد والثوري والاذاعي
 واسلمى وابو بصير رحمه الله وفي الخبر لان قيامه السور وما دونها في اخلاقه كالغارة وابن عرس وميمون
 من جنس الارض سور بها لا يجوز شره والوضوء به ولا كبره وهذا قول اكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين من
 اهل المدينة والشام واهل الكوفة واصحاب الرازي الا انهم فانه كراهة الوضوء بسورة الهرة فان فعل اجزاه وفي الحديث
 والذخيرة كذا وان تلحس الهرة كف الانسان ثم يغسله قبل غسله او ياكل من بقية الطعام الذي اكلت منه لقيام بقاء
 بذلك وفي البدائع لو اكلت فارة وسكت ثم شربت الماء نجس عند ابنه يوسف ومحمد رحمه الله كتاب احمد وقال
 ابو حنيفة رحمه الله لا نجس وقال قاضيان كنت ساعقة او ساعقين في الفيل ابو يوسف لم ينقل بطهارة فما اذا غسلته
 بلعابا لا اشتراط الصب في الابدان عدة وفي الجاهل مع الصغير اسقط السبب للبرج فم عن ابنه يوسف رحمه الله غير كراهة
 شئ وعنه انه لا يجوز الوضوء به وذكره الرضائي في ثم ان اكثر اصحابنا ذكره اقول محمد مع ابنه حنيفة رحمه الله وذكره
 صاحب المنظومة وصاحب الافيح والمصنف الاصح ان محمد مع ابنه يوسف وروى محمد بن ابيث مالكا الذي ياتي
 ذكره ان شار الله في موطاه ثم قال محمد لا بأس بان يتوضأ بفصل سور الهرة وغيره احب اليه منه وهذا قول
 ابنه حنيفة رحمه الله وذكره في المحيط والتمهدة وقاضيان قول ابنه يوسف مع ابنه حنيفة رحمه الله لان كل من غسل

وسور النمل طاهر
 سقط
 مكروه ومن ابي
 انه غير مكروه
 لان النبي عليه

اسحاق بن عبد الله وهو ثقة عند بن عيينة واما كنيته فقال انما صاحبته فان ثبت فلا يميز الجبل لما قوله يعني لما اسي امانه
يسئل عليها الشرب قال ابو هريرة معنى يصنعوا يعني منوا اسي امانه وكذا ذلك معنى بالكسر يعني منوا وصفا وصفت النجوم
ما لت الغروب واصفيتها انا املت قوله ليست بنجوم شمس النون ابيهم يقال نحل المستقذ بنجوم شمس كمن قوله فسكت له
وضوء الفتح الواو وهو المار الذي يتوئنا به قوله من الطوافين هم بنو آدم ويدخل بعضهم على بعض بالكل والواو افان
به المواتي التي كثيرا وجودها عند الناس مثل الغنم والبق والابل جعل النبي عليه السلام المروة لمن القبيلين لكثرة طوافه
واختلاطه بالناس واشار الى الكثرة بصفة التفصيل لانه لكثرة والباقية وهو صوف كل واحد من الطوافين الطوافات فكذا
اقربت الصفة مقامه تقديره من الخدم الطوافين والحيوانات الطوافات هم ولصاحش اي ولا يذنب فيهم محمد
هم قوله عليه السلام المروة سبع مش روي ابو هريرة اخرجه عندنا حكم في مسنده كروا لحدith صحيح ولم يخبرنا بحدith
لفظه السور سبع واخرجه الدارقطني ايضا بهذا الفاظ رواه احمد وابن ابي شيبة واسحاق بن اسهوتيه في مسنده
بلغة المروة سبع وكذا في رواية مختصرة للدارقطني قال وكيع المروة سبع هم والمراد به مش اي بهذا الحديث هم
بيان الحكم دون الخلقة والصورة مش لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الاحكام لان الحقيقة لا يحتاج فيها
الى البيان النبوي لعلم كل احد من الحكمة والرحمة ان ذلك الشيء حجر وذاك طر وذاك شجر الى غير ذلك سبعية
المروة حقيقة فلما سرق بعضوها احشرت فصار المراد منه ان المروة حكمها علم سبع فكان ينبغي ان يكون سور بانجسا
كسور السور السبع هم لانه سقطت النجاسة فعلة الطواف مش الموش في التفهيم الدافع لمخرج بقوله
عليه السلام المروة ليست بنجمة انما هي من الطوافين الطوافات هم فبقية الكرامة مش ولا يلزم من سقوط النجاسة
سقوط الكرامة وقد بين لمصنف ذلك بقوله لانه سقطت النجاسة فعلة الطواف هم هذا كانه جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال لما كانت المروة سبعة كان ينبغي ان يكون سور بانجسا كسور السور السبع فاجاب بقوله
اللان انه وقوله فعلة الطواف يجوز ان يكون اشارة الى ضرورة فان علم النجاسة يسقط با وجوز ان يكون اشارة
الى ما روي عن عائشة رضي الله عنها المذكور عن قريب الذي رواه ابو داود والدارقطني وذكره اسناني
في شرحه ولفظه روي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تخط في ميتها قطعة من ريشة فجارت مروة
واكلت منها فلما فرغت من صلاتها دعت جارها لما فكن تجامين عن موضع فما فكت يدها وانهدت موضع
فمساها واكلت وقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه واله واصحابه وسلم يقول المروة ليست
بنجمة انما هي من الطوافين الطوافات عليكم فما اكلت اكلن وكذا ذكره الاكمل وصاحب الدرر اتيه في شرحهما

ولهما قوله

عليه السلام

المروة سبع

ميل الحكم

الوانه سقطت

النجاسة

لحالة الطواف

فبقية الكرامة

ولم تعرض احد منهم الى رايه ولا الى مخرجه ولا الى هذه العبارة من ذكرها من اصحاب الحديث وليس عندهم الا روي
على ابي وجيه كان وقال الاكل فان قيل حديث ابي هريرة يدل على النجاسة فهو محرم فلا يرجح فاجواب ان حديث
ابي هريرة معلول ودون حديث عائشة رضي الله عنها فيقوى حديث عائشة بقوة حالها وقوته ودالاته فعارض الحديث
قلت حديث ابي هريرة اقوى لان احكامهم وغيره من ائمة الحديث محمودة وحديث عائشة رضي الله عنها رواه الكذا
وقال تفرد به ما ودماح وكذا قال الطبراني والبيهقي وقال لا ثبت والذي ذكره فاج عن منعه اهل الحديث وعن
اصطلاح الفقهاء ايضا وكان ينبغي ان يرب هذا السؤال واجواب من حديث ابي هريرة وحديث ابي قتادة والروا
رواه الامام مالك واخرجه الاربعون وصححه الترمذي فنقول والله التوفيق ان حديث ابي هريرة لا يلحق حديث
ابي قتادة في القوة فلا يخرج عليه فان قلت قال بعضهم قوله لم يست نجس من قول ابي قتادة قلت قال ابن عبد البر
هذا خطأ وروى الطبراني في الصغير من باب يوق جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن علي بن الحسين عن ابي الحسن قال خرج
صلوات الله عليه وسلم الى ارض بالمدينة يقال لها بلحان فقال يا انس اسكب الى وضوء فسكب له فلما قضى وضوءه اقبل
الى الانار وقد اشتهر فوقع في الانار فوقف له النبي صلى الله عليه وسلم حتى شرب فذكرت له ذلك فقال يا انس
ان الحرم سباع البيت لمن يقدر شيئا ومن نجسه قال تفرد به عمر بن الخطاب فثبت كراهته لانه لا يلزم من سقوط النجاسة
سقوط الكراهية فان قلت انما يكون كذلك لو روي ذلك النفس قبل هذا النفس قلت يرا من ذلك النفس حرمة
الحكم لكونه مصريا فيها ومن هذا النفس كراهية السورم ومارواه شمس ابي ومارواه ابو يوسف روى من فعله عليه السلام
كان كيعرفه الانا حديثهم محمول على ما قبل التحريم شمس ابي قبل تحريم العدة وذلك في وقت تحريم السباع
فان قلت من اين علم ان مارواه ابو يوسف روى كان قبل التحريم قلت اذا اجمع المصنف والمحرر في قضية ولا يلزم
التاريخ فافعل المحرم وقيل اذا لم يعلم التاريخ يجعل كراهته ورواها ايضا وامانة احرمته الى ما هو صريح في التحريم
اولي وبقية الكراهية لقصور العلة لانه يمكن ان تحفظ الاواني عنما يجعل بان تداها او يقال يجعل مارواه
ابو يوسف على ان العدة التي كانت في بيت النبي صلى الله عليه وسلم ما كانت تاكل الفارة كراهية النبي صلى الله
والاخير فاحمل على انها شربت عقيب اكل الفارة ويحتمل غير ذلك فكان مكرها وكراهته سور الهرة يروى
عن ابن عمر وسعيد بن المسيب الحسن بن سيرين وعطاء بن جابر ويحيى بن سعيد وابن ابي ليث روى عنهم ثم قيل كراهية
حرمة لحمه شمس قائلة الامام ابو جعفر الطحاوي ابي كون كراهية سور الهرة لاجل ان لحمها حرام لانها حرام
من السباع هم وقيل لاجل عدم نجاستها النجاسة شمس قائلة الكراهية روى الله يعني كراهية سور الهرة لاجل عدم

ومارواه المحمول
على ما قبل التحريم
ثم قيل كراهته
لحرمة اللحم
وقيل لعدم نجاستها
النجاسة

أخبرنا عن النجاسة لا نجاسة ما كل الفاروق والحقيقة وفيها لا يخلو عن النجاسة عادية وموالية ويشير إلى النجاسة من حيث هو قالوا
 الكريهة يدل على أن سورها كرهية وتزويده وهذا واضح والأقرب أن موافقة الحديث حيث قال فيه النجاسة ليست
 نجس من الأول شمس على ما قاله الطحاوي ومضى إلى القرب من التحريم من وكلامه نصف أو لا يدل على أنه اقرب
 إلى التحريم من حيث ما تضمن ظاهره ويمكن دفعه بأن يقال إن الحديث الذي فيه النجاسة نجس من كل الطهارة وتوالت الروايات
 سبع يدل على النجاسة فذكر امر سورها من حيثين فالنجاسة قال كراهية منزلة إنداء بالحديث الأول ولم يقل بالطهارة مطلقا
 من حيث كراهية بعد ثم تباين النجاسة وطحاوي إنداء بالثاني ولم يقل بجرمته مطلقا المعاندة الحديث الأول إنداء وأشار
 بهذا إلى أن النجاسة الأصلية باقية لثبوتها عليه العادة والسلام من كل ذي ناب من السباع فإن قلت كيف تقول
 أحرمته الأصلية باقية لثبوتها عليه السلام أنها ليست نجس قلت إنما قال ذلك للضرورة لأن لحاق الشرب من الأول
 ولو لم قال أنها من الطوافين والعوافات وبسبب النجس والماليك ومن يجرم لابل البيت كما ذكرناه وقد سقط الحجاب
 في مقام الضرورة ومع قيام أحرمته الأصلية لم يخلو كات فارة ثم شرب على فور بالماء من شرب أي لو كانت المنة فارة
 ثم شربت على فور بالماء يعني قبل أن يسكن قال الجوهري يقال أتيت فلانا من فورى أي قبل أن يسكنه يعني شرب
 على فور أي على فور الماء أي عقبه من غيب تران من شرب الماء بالجماع من شرب في الحقيقة وكذا الشرب الخمر
 ثم شرب الماء على الفور يعني بالماء بالجماع من شرب الماء بالجماع من شرب ساعة لغسلها فما بعد الماء الاستئذان من شرب من قوله
 يتجس الماء ولكنه من شرب في الحقيقة وأبى يوسف ترش لأن عند محمد وزفر والشافعي رحمهم الله لا يجوز
 إزالة النجاسة بالماء الطاهر غير الماء فلا يطهر فما ونسب السكران عند محمد ولو شرب الماء وشرب السكران
 أي جسد من شرب في الحقيقة بالماء ساعة ولا يفيد ساعة أو ساعة قال القائل هو المصباح من شرب الماء كذا في شرب
 فقد يرد إن يقال كيف يصح الاستئذان على قول أبي يوسف لأن من غلبه العصب شرط يعني صب الماء
 في الأبدان وتقريرا بجواب نعم العصب شرط عندنا ولكنه استقطه هنا للضرورة وفي النهاية أبو يوسف رحمه الله لم يقل بل
 فيها إذا غسلته بما لا يشترط العصب في الأبدان من وسور الراجحة الخلاء كرهه وسبغ الخلاء بالجارحة
 وجه التسمية الدائرة في عذرات الناس وقيل بالجميم وبه اتفق تامل الجملته يفتح الجيم وقال الجوهري
 في الشعر وقال أيضا في الجملة التي تاكل الفرة وفي ذلك نظر فمن يقول مجلبة بالجميم لأنه كان من جل الشعر
 يجعل على المقطع من باب أفهم فيكون الفاعل من جبال للذكر وجالته للأنثى والمجلبة من باب جلي على جليست
 واستوى الفاعل والمفعول فيه في تقدير مختلف ولكن معنى هذا الباب ليس أحد من يدعي ذلك أن الخلاء بالجارحة

وهذا يشير إلى
 التذكرة ولا إلى
 القرب من التحريم
 ولو كانت النجاسة
 شربت على فور
 الماء يتجس بالماء
 إلا إذا كانت سائعا
 لغسلها فربما بلغا
 وإلا استئذان
 على من ذهب
 أبي حنيفة في
 ويسقط اعتبار
 الصب للضرورة
 وسور الرجاء
 الخلاء لا يكره
 لأنها خالطة
 النجاسة

ولو كانت محبوسا تحت
لا يصل منقارها إلى
ما تحت قدميه ولا يكبر
لوقوع الومن عن الخطة
وكذا سور سباع الطير
لأنها لا تاكل الميتات
فالشبه الدجاجة الخلد
وعن أبي يوسف أنها
إذا كانت محبوسة يعلم
صاحبها أنه لا قدر
على منقارها ولا يكبر
الامن عن الخطة
واستحسن المشايخ هذه
الرواية وسواء ما يسكن
البيوت الخفية والفاق
مكره لأن حرمة اللحم
أوجب نجاسة السور
لأنه سقطت النجاسة
لعله الطواف فبقيت
الكره والتنبه
على العلة في هذه

فومن فلا يخلو تخليه ومخاضه صحيح في هذا الباب هم لاننا نتخا الطهارة من شئ اى لان الخلافة تحت الطهارة فيكون سوا
لان منقارها لا يخلو من قدر وشك في نجاستها والشك لا يبرأ من اليقين فثبت الكراهة للاختلال هم ولو كانت محبوسة
شئ اى ولو كانت لا جابة محبوسة لتقييدها ويكون اكلاما وشربا خارج البيت اشار اليه بقوله من حيث لا يصل منقارها
الى ما تحت قدميها لا يكبر لوقوع الامن عن الخطة شئ اى من مخالطة النجاسة وان كانت محبوسة في بيت اوفى
تقصص فلها تجول في عذرات نفسها فلا تومن عن مخالطة النجاسة فيكون حينئذ سوا وهذا الذي ذكره لمصنف هو الذي
ذكر الامام الحاكم رحمه الله وفي مبسوط شيخ الاسلام لو كانت محبوسة لا يكبر لعدم النجاسة على منقارها من حيث الحقيقة
والامن حيث الاعتبار لانها لا تجد عذرات غير باحتي تحول فيها وبه في عذرات نفسها لا تحول وكذا سور الابل كذا
والبقرة كذا لا يكبره لاحتمال نجاسته الفهم وكذا سور سباع الطير من شئ اعطى على قوله وسور الابل جابة الخلافة
فيكون وانما في حكم الكراهة وسباع الطير كالصقر والبازي والشاهين والعقاب وكل ما ياكل اللحم من الطيور
وهذا الذي ذكره الاستحسان والقياس نجاسة فيه كسباع البعائم والسمامع من دابة اللحم وجبة الاستحسان ما ذكره
في المبسوط والخيط لانها تشرب بمنقارها وهو عظم جانف نجاف البهايم فانهما تشرب بالسمامع وهو رطب لجانفها
ولان في سباع الطير ضرورة وعظم بلوى فانهما ينقص من عظمه وهو لا يمكن حول الاواني عنها لا سيما في البر
والصحارى فاشبهت الفارة والحيّة وعن أبي يوسف ان ما يقع على الجيف منها فصوره نجس لان منقارها
لا يخلو عن نجاسته في المادة والحيّة نجس والبازي والصقر ونحوها إذا كانت تاكل اللحم الذي لا يكبر وذكره في الخيط
هم لاننا لا ناكل الميتات فاشبهت الدجاجة الخلافة شئ اى لان سباع الطير تاكل الجيف والميتات فاشبهت الدجاجة الخلافة
فيكون سورها مكرها وباقى فيها تقسيم الخلافة كما ذكرناهم وعن أبي يوسف رحمه الله انها إذا كانت محبوسة يعلم
صاحبها أنه لا قدر على منقارها لا يكبر لوقوع الامن عن مخالطة شئ اى ان سباع الطير في الخيط وكان ابا يوسف اعتبر الكراهة
لتوهم اتصال النجاسة الى منقارها لا وصول لعابها الى المار وقال اذا لم يكن على منقارها نجاسة لا يكبر لوقوع
مبورهاهم واستحسن المشايخ هذه الرواية شئ اى الرواية المذكورة عن أبي يوسف رحمه الله وافقوا بها هم وسور
ما يسكن البيوت كالحية والفارة وكبره لان حرمة اللحم أوجب نجاسة السور شئ اى سور ما يسكن في البيوت
هم لان شئ اى ان الشان هم سقطت النجاسة لعله الطواف فبقيت الكراهة من شئ لان سقوط النجاسة لا يستلزم
عدم الكراهة هم والتنبه على العلة في هذه شئ قال الاكمل قيل معناه ولقي التنبه على العلة التي كانت في
قلت قائله السفنا في تمام كلامه يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم حمل سقوط النجاسة في سور المصرة

لانه لو كان طاهرا
 لكان طاهر
 كما يغيب للعاب
 على الماء وقيل الله
 في طهره ما يثبه
 لانه لو وجد الماء
 لا يجيب عليه
 غسل راسه كذا
 لانه طاهر ولا يبر كل
 وعرقه لا يمنع
 جواز الصلوة
 وان فحش

ان سور الحمار نجس الا انه سقط في حق الادومي للحجج ومن المشايخ من قال نجاسة سور الحمار دون الاثان لان
 نجس من شبه البول وفي البداية نزع هذا سور يوم فلا نجس قال قاضيخان والاصح انه لا يفرق بينهما وقال السرخسي
 الاجود ان يكون قبل بغيره او لا لانه اول القولين فلا عطف وكذا قال صاحب الدررية قلت لافساد في العطف
 وكيف نفى العطف يكونه اول القولين حتى يدعى الاجودية هم لانه شئ اى لان سور الحمار واجل هم
 لو كان طاهر لكان طاهرا فلم يغيب للعاب على الماشح لان احتملا طاهر بالماء لا يخرج عن الطهورية
 فلم يغيب كما اذا اختلط الماء وروى بالماء لكن ينبغي ان يمنع من شبهه لان لعاب الناقة كل محموج وفيه
 كذا من الاثان واما البوترى الشك في حكم الطهارة وفي حق الشرب وغيره طاهر وكذا لو شرب الحمار من لبن
 او عصير ثم قيل الشك في طهره شئ في كونه طاهر الغيرة لانه شئ اى لان الذي يروى لونه هم لو وجد الماء
 شئ المطلق هم لا يجيب عليه غسل راسه شئ يعني به يابس راسه سور الحمار وجوبا مطلقا لا يجيب عليه غسل راسه
 فلو كان الشك في طهارة لوجب ودعا من الراس ومن غير من الاعضاء لان غير من الاعضاء طاهر طاهر طاهر
 فان قلت هذا غير لازم لان الراس قبل المسح عليه بالماء المشكوك في طهارته فلا يدق بالشك قلت مراد بعد
 ما قد غاب فان الحديث قد دل بالراس فاذا مسح عليه بالمطلق يكون حكم البنية حكم الماء المشكوك في كونه طاهرا فلو
 اتفقوا على كونه نجسا تجب البنية فلا يرفع به الحديث فلا يرفع الشك فوجب غسل راسه لانه المنة فلما لم يجز
 على ان الشك في طهره لاني طهارة هم وكذا البنية طاهر شئ قال السرخسي كان ينبغي ان يقول وكذا البنية
 لان اللبن من الاثان دون الحمار قلت الحمار تناول الذكر والاشه ويقال لانه خاصة حمارة وقيل هذا
 ليس بظاهر الرواية وظاهر الرواية انه نجس الذي ذكره مهورا واية عن محمد بن حمزة الله وفي المحيط لبنة نجس في
 ظاهر الرواية واعتبر التمر تامة والبزوي فيه الكثير الفاحش وهو الصحيح وعن شمس الائمة انه نجس نجاسة
 غليظة لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضيخان في طهارته روايتان هم ولا يبر كل شئ اى اللبن قال السرخسي
 والاحسن ان يقول لا يشرب قلت اللبن يوكل ويشرب وانما اختار لفظ الاكل لانه اذا كان حراما فلا يشرب
 بطريق الادومي والاكل في الابان اكثر من الشرب عادة ثم الطهارة على قول محمد لا تستلزم جواز الاكل كالتراب
 ونحوه وعرقه شئ اى عرق الحمار طاهر هم لا يمنع جواز الصلاة وان فحش شئ هذا احد الروايات عن
 ابن حنيفة وفي حقه نجس نجس وفي اخرى مطلق قال الله وري ان عرق الحمار طاهر في الروايات
 كذا في المحيط وفي المتن عن محمد بن الاثان كذا با وعرقها فيفسد ان المار دون الشرب وفي المتن

شئ

لابن قدامه كل حيوان حكم الله ان يحكم عليه وشعره وعرقه ودمه ولبنه حكم سورة في الطهارة والنجاسة هم
وكذا سورة شئ اى كذا سورة طاهر لان العرق لا يتولد منه وكذا لبنة فاذا كانا طاهرين فاشئ كذا حكم وسورة
الاصح شئ اى القول بان الشك في طهارة هذا الاصح فاذا كان الشك في طهارة طهارة على الاصح كان بقاؤه
على الطهارة بلا شك هم ويروي نفس عن محمد بن علي طهارة شئ اى على طهارة سورة وقال الا ترى اى اى
على طهارة عرقه والاول اوجه لان الذي نفس عن محمد بن علي فيه ذكر العرق على ما يجي الان وكان السرق
كما سورة وقال ابنه في مواروى عن محمد بن علي قال اربع لو غمس الثوب في سبعين وسورة الحار والمار
ولبن الاثان وبولي ما كل كذا في مواروى عن محمد بن علي قال اربع لو غمس الثوب في سبعين وسورة الحار والمار
لو غمس الثوب فيه يجزى الصلوة مع الماستعمل وسورة الحار وبولي ما يوكى لم حقت كان ينبغي ان يثبت ان ثلثه
لو غمس الثوب فيها لان المار والسور والبول كل منها مذكور تحت ما ويلات لا يبعد فيضمير المعجم مفردا وذكره في الكلام
في قوله اربعهم بسبب الشك تعارض الاول في اباحته وحرمته شئ لم يعرض احدهم الى بيان
عود الغيرة في اباحته وحرمته وبيان فان قلت يرجع الى السور كما هو الظاهر فالاول لم تعارض فيه وانما تعارضها
في حكم الحار وان قلت الى العلم فغير المذكور فاقول انه يرجع الى الحار لان الاختلاف فيه فيكون المعنى تعارض
الاول في اباحته حكم الحار ومتركه واراد بالاول الاثان والاثار وختلف المشايخ فيه فمنهم من قال بسبب الشك
في سورة الحار تعارض الاول والوارد في الاحاديث ومنهم من قال اختلاف الصحابة في طهارة فالقسم الاول
الاحاديث الواردة اما اخرته ففي الصحيحين عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا بانية يوم خيبر وان في حكم الخيل سبعة بنار وعرج على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
الخيل والبغال والحمير واخره ابو داود والسنن وابن ماجة اما الاباحه ففي سنن ابى داود وابن ماجة
خالب بن الحارص اصابتنا شاة فلم يكن في ماني شاة اطعم اهل الاشجار من حمرة قد كان النبي صلى الله عليه وسلم
حرم حموم الحمير الا بانية فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اصابتنا الشاة ولم يكن في ماني
ما اطعم اهل الاشجار حمرة فحرمت الحمير الا بانية فقال اطعم اهلك من سبعين حمرك فانما حرمتها من اجل حرم
القرية واثار الى القسم الثاني يقول هم واختلاف الصحابة في نجاسته وطهارته شئ اى في نجاسته وسورة الحار
وطهارته وعطف اختلاف الصحابة على تعارض الاول في يومهم ان اختلاف الصحابة غير الاول وليس كذلك
فان الخوال الصحابة من جملة الاول واختلافهم في سورة مواروى عن ابن عباس رضي الله عنه ان كان يقول

فكل سورة
وهو الاصح
ويروى في
على طهارته
وسبب الشك
تعارض الاول
في اباحته
واختلاف
الصحابة رضي
في نجاسته طهارته

القلت والطين منسوخ وطاهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول انه رجل تعارض القبولان فصار سوراكا
مشكوكا فيه لان توفيق عند تعارض الادلة واجب والتعارض يقابل الدليلين والمعارضة المتقابلة على سبيل
المافقة وذلك ان يوجب الدليلين المحل والاخر اخرته او غير ذلك ولما كان الامر في سوراكارا وقع كذلك
او وقع الشك نعمانا انه لا يلزم النجس ولا نجس الطاهر فان قلت ينبغي ان يرجح دليل اخرته قلت الاصل في التعارض
الجمع وقد امكن كما قلنا كذا قاله تلج الشريعة وقال شيخ الاسلام في بسوطة هذا لا يقوى لان حكمه حرام لا شك
لانه اجتمع المحرم والمبيح فغلب المحرم عليه كما لو اخرج عدل بان هذا المحرم في جهة مجوسه والاخر انه في جهة مسلم فانه لا يحل
اكله لعلته اخرته فكان حكمه رابعا بلا اشكال ولما لم يولد منه فيكون كنجسا بلا اشكال وقال الاكمل وفيه نظر لانه
مستلزم نجاسة لونه وقد تقدم من قول المصنف انه طاهر واجوب بالالزام فانه في طاهر الرواية نجس كما تقدم
قلت ما تعرض شيخ الاسلام الى لونه حتى يستلزم ما يقوله نجاسة فانه نظير ضعيف فكذلك جاب بالالزام واجوب
الواضح ما قاله شيخ الاسلام ان الاصل في التعارض اجمع الا ان لم يكن ولم يكن في المحرم للنجاسة وفي السو مكنة
بان يكون واجب الاستعمال بما يدل الطهارة ووجب التمسك بما يدل النجاسة فان قلت المخرج منها المحرم
قلت يقوى المبيح بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج الا يرجع عند تعارض احاطة والفرد كما في الرواية
فان قلت لا يلزم المار مشكوكا بتعارض الخبرين لكان في مسئلة خبر العبد ليدل على انها طهارة المار والاخر نجاسة
قلت لا تعارض ثمة لانه امكن ترجيح احد هاهنا فان المخير عن طهارة لو اتقنه ذلك وقال اخذته من البيه وسندت فلم المار
ولم نجس له شئ وجنبا خبره لفائدة بالاصل وان كان بنا خبره على الاستصحاب رجحا خبر النجاسة لانه اخبر عن محسوس
مشاهد فاما في سوراكارا فتعارض قائم لان حكمه نجس وعرقه طاهر والبلوى فيه من حرج دون وجه فلا يمكن
الحاقه باحد هاهنا فوجب المعيرة لانه انما باطلاطيسه به نجس ولا نجس طاهر فان عرف المار طاهر فوجب ان يعقب
كذلك فان اليقين لا يزول بالشك قلت وجب ان يكون مشكوكا فيه كلعاب اسكار لان المار اذا اصابه شئ
يوصف بصفته ليعتق ذلك الشئ والاصح في التمسك ان دليل الشك يهتدو في الضرورة فان المحاريط في الضرورة
والابنية ويشرب من الاواني والضرورة اثر في اسقاط النجاسة كما في المروة والغارة الا ان الضرورة دون الضرورة
فيما لا يجوز لها التعاقب البعيت بخلاف اسكار ولو لم تكن الضرورة ثابتة اصلا كما في الكلب والسباع وجب الحكم بالنجاسة
بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيها لوجب الحكم باسقاط النجاسة فلما ثبت الضرورة من وجبه دون وجبه وهو مستوي
موجب النجاسة والطهارة تساقط التعارض فوجب المعيرة الى الاصل والاصل ههنا بيان الطهارة في غائب المار

والنجاسة في جانب اللعاب لان لعاب نجس كما بنا وليس احد هابوا في من لا يخرج في الاثر شكها نجاسة من جهة طهر من
 وكان الاشكال عند علماءنا بهذا الطريق للاشكال في محله ولا لاختلاف الصحابة في سورة وبهذا التقدير يندفع كثير
 من الاسود وقد قال الاكل وهنالك نكتة اليا بس بالقبض عليها وبناء على كون المراد بالنجاسة ما قبل الذبح او بعد وقم بعد
 الطهارة قال فلعلم من هذا ان اللعاب المتولد من اللحم مأكول بعد الذبح طاهر بلا كراهة ودون غيره اضافة الحكم الى الفار
 في صيانة حكم الشرع عن المناقضة طاهر انما مستحكي والله اعلم قلت لا دخل في الذبح وتفصيله هنا والكلام في حكم
 وهو لا يتصور بعد الذبح والاصل في هذا الباب اللعاب فان كان من حيوان مأكول كان فسور وطاهر وان كان
 من حيوان غير مأكول كان نجسا فسور نجس لان من غول فيه فسور نجس كونه مأكول فسور لا يكره انما من الغول فيه من النجاسة
 شمس وعن أبي حنيفة فسور نجس او عنه وقد ذكرناه مرة وهم ترجى للحرمته والنجاسة من ترجى لغيره من النجاسة
 رجى ابي حنيفة ترجى ويجوز ان يكون حالا اي حكم ابي حنيفة رجى نجاسة سور الحرام كونه مرجحا للحرمته تعارض الاول بالنية
 لاختلاف الصحابة رجى ويجوز ان يكون المعنى ترجى للحرمته لان المحرم مرجى للنجاسة لانه اذا ترجى المحرم ترجى النجاسة
 ايضا لاعتناع الطهارة مع احرمته قاله الاكل وفيه نظر لان الطهارة لا تمنع من احرمته وكلم من طاهر حرام وقال لا
 ايضا في هذا الموضوع وشكك بما اذا اخبر عدل بكل طعام وآخر بحرمته فانه ترجى نجاسة كل كما اذا اخبر عدل بالطهارة
 وآخر نجاسة ترجى الطهارة قلت ههنا شك لان احدهما ينافي الدين وذكره في الكافي عند قوله والنجاسة والاح
 لصاحب الدراية عن شيخه عند قوله للحرمته واجواب عن الاول ان تعارض الخبرين في الطعام بموجب التمسك
 بالاصل وهو اكل ولا يجوز ترجيح احرمته بالاعتقاد الاستلزامه كذب الخبر بكل عن غيب دليل واما تعارض
 اوله الشرع في محل الطعام وحرمته فيوجب الترجيح دليل وهو تعليل الفسخ الذي يخلف الاصل واجواب
 عن الثاني ان تعارض الخبرين في الماري يوجب التمسك وتعمل بالاصل لو وقع الشك في احتمال النجاسة والاصل
 عدمه بقى المار على اصله وهو الطهارة واما ههنا فقد اختلط اللعاب المتولد من اللحم بالماتيين وقد ترجى احرمته فيه
 باتفاق الروايات عن اصحابنا وبه مبنية على النجاسة على ما بنا فيجب ترجيح النجاسة بهذا الدليل ثم والبطل من نسل
 الحمار ش هذا جواب عما يقال فيثبت حكم سور الحمار وفيه من الامور المذكورة وما حكم لبطل وعلم سورة في ذلك
 مع انك قلت وسور الحمار لبطل مشكوك فيه فاجاب بقوله والبطل من نسل الحمار فممكن ان يكون بمنزلة شمس
 اي بمنزلة الحمار في احكامه وقال السروج فيه نظر فان لبطل متولد من الحمار والفرس فعلى قول ابي حنيفة
 لا يحتاج الى جلبة من نسل الحمار بل نسل ايها كان يحرم واما على قولنا فممكن فان نسل الابل لا م فان كانت الام مأكولة لا يحول

وعن ابي حنيفة
 ان نجس ترجى
 للحرمته والنجاسة
 والبطل من نسل
 الحمار كقولنا بمنزلة

اكثر ما تولد منها وان كان الالب غير مأكول اللحم ويدل عليه ان الالب اذا ترمى على شاة فوات وتبطل اكله يخرج
في الاضحية ذكر صاحب الكافي في الاضحية قلت في قوله فان البغل يتولد بين الحمار والفرس لان البغل قد يتولد
بين الحمار والبقر فانه لكل بلا خلاف وان كان يتولد بين الحمار والفرس فيخرج في فيه ان كان من هم فان لم يكن غير حمارش
فذلك لا يكره ما كان في ان لم يوجد غير حمارش او بطل من غير حمارش او بطل من غير حمارش فان لم يكن غير حمارش او بطل من غير حمارش
سور الحمار وبطل من قضا به هم يتيسر ويجوز ايجاش اى الاثنين اعني التيسر بالتيسر هم قد مرش وكلمة اى منها
شرطية كما في قوله تعالى ايا الاطمين فقلت هم وقال زفر رحمه الله لا يجوز الا ان يقدم الوضوء من غير حمارش
لتيسرهم وبه قال احمد في رواية هم لانه ش اى لان سور الحمار وبطل من هم ما وجب الاستعمال ش وهذا قول ابي
وداد فانه زفر عليه وجه ان التيسر انما يجوز عند عدم المانتيحة الواجب الاستعمال وهذا ما وجب استعماله بالاجماع
فصار كما المار المطلق به وهو معنى قوله هم فاشبه المار المطلق ش في تيسر قوله ما وجب الاستعمال فاذا كان وجب
الاستعمال شبه المار المطلق فوجب استعماله انه اذا تيسر ولم يتوفى به لا يجوز ان قلت بل تجب فيها واجب اياهم
قلت قال قاضيه بخان وقال في كتاب الصلوة رجل لم يدر الا سور الحمار فانه يتوفى به والا ففعل ان التيسر مع
فان تيسر ولم يتوفى به لا يجوز وقال وهذا اللفظ لا يوجب الجمع بينها وجه الجمع بينها انه مشكوك في بطور تيسر على الصحيح
فلا بد من التيسر الاحتمال انه لا يرفع احد واحد هم ولنا ان المطهر احد هاش اى احد سور الحمار والتيسر
هم فيفيد الجمع دون الترتيب ش الضمير في فيفيد يرجع الى قوله مطهر احد هاش وقوله الجمع منصوب به وقال
الاكمل الضمير في فيفيد راجع الى قوله يتوفى بها وتيسر قلت كان ينبغي على قوله ان يقول فيفيد ان الجمع
لان المذكور اثنتان سور الحمار والتيسر وهذا على تقدير ان يكون قوله الجمع منصوبا واما اذا قرئ من فوفا
بان يكون فاعل فيفيد فلا حاجة الى هذا التكلف بل الاولى الرفع لان المفيد هو الجمع بين سور الحمار والتيسر
والترتيب غير مفيد لان المار ان كان لهوا فلا معنى للتيسر تقدم او تاخر وان لم يكن لهوا فلا معنى للتيسر تقدم
او تاخر ووجه هذا المار وعده سور وانما يجمع بينها عدم العلم بالمطهر بها عيننا وفي النهاية المراد بالجمع
ان لا تخلو صلوة واحدة عنهما حتى لو توفى بالسور وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلوة جاز لان جمعها
في الصلوة واحدة فان قيل هذا الطريق مستلزم اداء الصلوة بغير طهارة في احد المرتين للمحالة وهو مستلزم
الكفر لما دية الى الاحتفاف بالدين فينبغي ان لا يجوز وجوب الجمع في اداء واحدة قلت اذا كان فيما ادعى تغيير
طهارة بغيره فاما اذا كان اداءه بطهارة من وجه فلا احتفاف لانه عمل بالشروع من وجه مهنسا

فان لم يكن غير حمار
يتوضأ بهما لا يفتي
ايهما قدم وقال
زفر لا يجوز الا
ان يقدم الوضوء
لان له ماء واجب
الاستعمال فاشبه
الماء المطلق بان
ان المطهر احدهما
فيفيد الجمع دون
الترتيب

كذلك لان واسد من السور والسراب مطهر من وجبه فلا يكون الا اذا لم يطهر من وجبه فلا يلزم منه الاطهر
كما لو صلى خلفي بعد الغضب واجامته لا تجوز صلواته ولا يكون كافر الا كان الاختلاف في هذا وفي نجاسته ما لو صلى بعد ابول سنة
جاء المستوفى في غيبته قبل لم يجرى الا سوتها بغير حق ذلك حتى يقضى عارها لما شتمت به وادخلها في النجاسه من محض في انذار
توضيها لسور الحار وتقسيم ثم اعصاب ما تليفها ولم يتبعها حتى ذهب المار وبعده سور الحار واعادوا تقسيمه دون الوضوء لانه
اذا كان طاهر فقد توضا به وان كان نجسا فليس عليه الوضوء في المرة الاولى ولا في المرة الثانية هم وسور الفرس طاهر
عند جاش اسي عند الجي يوسف ومحمد هما الله هم لان نجسه ياكل من شئ تنبها وذكرك في الامل للباس بسور الفرس
من سيرة كرخان وفي البسوط وسور الفرس طاهر في ظاهر الرواية هم وكذا عنده في الصحيح شئ اسي وكقوله لما طاهر عن
في المروى الصحيح عنه وهو رواية كتاب الصلوة وفي المحيط وفي سور الفرس عن ابني خيفة في المار وروايات روى المعنى
عنه احب الي ان يوضا بغيره وروى الحسن بن سنان انه كرهه كره روى انه شكوك كسور الحار وفي رواية طاهر كقوله لما
صم لان الكراهية شئ اسي كراهية هم لانهم شرفوا شئ لانهم يربون عدوا لله فوقع اغزال الدين اعلا كلمة الله كما يقع بالادوم لئلا يتسكن
بيل كحيوانات بافرا اسم كالا في فلو لا يشرع في سؤوكما في الامامي هم فان لم يجد الا نبي التمر شئ اسي فان لم يجد من يبيد
الصلوة وهو محمد لان البنيذ التمر وجدنا سبته في ذكره في المسئلة مهننا موان شها خاصا بسو البسول والحار على قول محمد بن يحيى انهم
التيهم الى الوضوء به احتياطا لما يحكي عن قريب فاذ لك قال فان لم يجد بالفار فان فيه بيان اجمع بين التيسير بسو وبذا
احسن من ذكره بالواو لانه لحد المصطف بخلاف الفار فانه يدل على معان مختلفة مع المصطف كما ذكر في موضعهم البنيذ
فيعمل بمعنى مفعول في نبذت الشئ اذ امره وهو المار الذي نبذ فيه تمرات انخرج حلاوتها الى المار في التحايات
لان الاثير البنيذ يعمل من الاثير من التمر والزبيب يعمل من الحنطة والشعير وغير ذلك يقال نبذت التمر والعنب اذ انزلت
عليه المار ليعينه فينبذ اسرف من مفعول الى فيعمل وان نبذته اذ اتخذته نبذ او سوا كان سكر او غير مسكر فانه يقال
نبذ ويقال للتمر المتعفن العنب نبذ كما يقال للبنيذ تمر وقال ابن فارس في المعجم نبذت الشئ انبذته اذ اقبلته من
ونبذ التمر ليقى في الانية ولعيب عليه المار قلت بوسن باب فعل بالفتح في الماشي والكسرة المضاعف كقوله فينبذ كذا ذكره
صاحب المستوفى وقال ابن سيدة البنيذ طهر كل الشئ وكل طرح نبذ والبنيذ التمر المطروح والبنيذ ما نبذته من غير نحوه
وقد نبذوا عنبه ونبذوا في الصحاح العامة مفعول انبذت وكذا ذكر في كتاب الشرح لابن درستويه وذكر
الحنيني في نوادره ومن خط الحافظ انبذت لغة لكن خطا قليلا وذكر في الاضاني كتاب فعلت وانفعلت
وفي اجماع لا فراء وكثرة الناس يقولون نبذت البنيذ بغير الف وكل الفار عن الرازي انبذت البنيذ قال

وسور الفرس طاهر

عندهم كلان

لحمهم مأكول كذا

عنه في الصحيح

لان الكراهية

لاظهار شرفه

فان لم يجد الا بنبذ التمر

ولم يسمعها من العرب وفي الكافي انبذت النبيلة لغة عامة ونبذت الشئ نبذاً شديداً للنبيلة لغة هم قال ابو حنيفة رحمه الله
 يتوكل به شئ ابي حنيفة التمر واما التيميم شئ التيميم بن سبيد التمر وقال ابو بكر الرازي في كتابه احكام القرآن عن ابي حنيفة
 فيه ثلاث روايات ونبذت المشبهة قال قاضيه خان وسبغ قوله الاول وهو قول زرارة قال الرازي وقاضيه خان ذكر
 في كتاب العلوه ان تيميم معه حبابي وروى عنه اجمع بين سوار وحماد بن محمد وروى عنه نوح بن ابى حمزة واسيد
 بن عمار واسيد بن عمار قال قاضيه خان وهو الصحيح وهو قوله الاخير وقوله رجوع اليه به قال ابو يوسف رحه واما الثاني
 واحمد وغيرهم من العلماء وهو اختيار الطحاوي وروى الحسن المصنف عن ابي يوسف اجمع بينهما وذكر قاضيه خان وهو محمد
 بن سبيد التمر والمراد المشكوك فيه والتراب يتوضأ به بن سبيد لا غير وعن ابى يوسف يجمع بين المشكوك والتيميم وعند محمد يجمع
 بين الثلاث ولو ترك واحد منها لم يجز وذكر ذلك المصنف في والاسبيج بالجمع والتقديم والتأخير في ذلك سوار وحكي
 عن ابن طاهر الدباس رحمه الله انه قال انما اختلفت اجوبة ابي حنيفة في الاختلاف الاسئلة فانه سئل عن التوضي
 اذا كانت النبيلة للحلاوة قال تيميم ولا يتوضأ وسئل عنه ايضا اذا كان المار والحلاوة سوار ولم يغلب مداهما على
 قال يجمع بينهما وقال السفناقي وعلى هذه الطريقة لا يختلف الحكم بين سبيد التمر وسائر الانبذة وسئل عنه ايضا اذا كانت
 النبيلة للمار فقال يتوضأ به والتيميم وذكر القدر وروى في شرحه عن اصحابنا التوضي بن سبيد التمر لا يجوز الا بالنبيلة
 كالتيسم لانه يدل عن المار كالتيسم حتى لا يجوز التوضي به حال وجود الماء ولو توضأ بالنبيلة ثم وجد الماء لم يطلعت
 ميتقن ومنه وكما يتقن التيميم بوجوب المار قلت ولقول ابي حنيفة قال مكرمه والاذاعي وحيد بن اعبيد بن محسن
 ابن جنة وسحاق فانهم ذهبوا الى جواز التوضي بن سبيد التمر عند عدم الماء المطلق وقال ابن قدامته لم ينعى وروى
 عن طرقي انه كان لا يرمى باسماً بالوضوء بن سبيد التمر به قال الحسن بن فضال النبيلة بن سبيد التمر وفي شرح التمر
 واجادات كلها على الطهارة الا انحر والنبيلة والسكروا الحيوانات كلها على الطهارة الا الكلب الخنزير وفر وعصا
 هم حديث ليللة ابن جوش قال السفناقي حديث ابن جوش وروى ابو رافع وابن المنصور عن ابن عباس
 ان النبي عليه السلام خطب ذات ليللة ثم قال لقيم معي من لم يكن في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود
 فحمد رسول الله عليه السلام مع نفسه وقال عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة فخط رسول الله صلى الله عليه وسلم خطا وقال
 لا تخرج عن هذا الخط فانك ان خرجت لم تلقني الى يوم القيمة ثم ذهب يدعو ابن ابي العاصم وبقية بني ابي العاصم
 حتى طلع الفجر ثم رجع بعد طلوع الفجر وقال في بل معكم ما اتونا فقلت لا الانبياء التمر في ادوة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مرة طيبة ومارطور واخذوا قوماً به وصلى الفجر وذكر صاحب الدرر اية في شرحه لبعضهم

قال ابو حنيفة
 يتوضأ به
 لحديث ليللة

ما ذكره الأكل في شرحه وقال تابع الشريعة في شرحه حديث ليلة الجحيم هو ما روى عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ذات ليلة اني اسمرت ان اقرأ على الجحيم فبينما انا اقرأ قالوا لا تأكلوا وطرقوا
 الانا قال فانطلقنا حتى اذا كنا على مكة في شعب الجحيم خطبني خطا وقال لا تخرج منه حتى اعود ثم افتتح القرآن
 وسمعت لفظا شديدا حتى نغخت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغشيت به اسوددة كثيرة حالت بيني وبينه
 حتى ما اسمع نموته ثم انطلقوا كقطع السحاب متفرقين بعض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل رأيت شيئا
 قلت نعم جالسا سودا فقال عليه الصلوة والسلام اولئك جن نفيسين وكانوا اثني عشر الفا ثم قال امسك
 قلت لا الانبياء في اداة فقال عليه الصلوة والسلام تمر طيبة وما رملو فتوضأ به وقال صاحب البدائع
 حديث ليلة الجحيم ما روى عن ابن مسعود قال كنا اصحاب النبي جلوسا في بئير فدخل علينا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال ليقيم منكم من ليس في قلبه مثقال ذرة من كبر فقمتم وفي رواية فلم يقيم منا احد فاشا
 اتى بالقيام فقمتم ودخل البيت فترددت اداة من بيته فخرجت فخطبني خطا فقال ان خرجت من هذا
 لم ترني الى يوم القيمة فقمتم قائما حتى افجر الصبح فاذا انار رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرق جبينه كانه جازحيا
 فقال لي يا ابن مسعود هل مسك ما توضأ به قلت لا الانبياء التمر في اداة فقال تمر طيبة وما لم يها فخذ ذلك
 وتوضأ وصلى الفجر قلت روى حديث ابن مسعود هذا من اربعة عشر طريقا وليس فيها ما يوافق ما ذكره في الارشاد
 اسنادا ويلي روى ابن ماجه في سننه من طريق ابن ابي عمير حديثنا قيس بن الحجاج عن حسين بن الصنفاء عن
 بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ابن مسعود في ليلة الجحيم امسك ما قال الانبياء التمر في سطوته
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر طيبة وما لم يها فخذ ذلك واضرب عليه في اداة الطهارة وروى حديثنا ربيع
 بن الموفور قال قال ابن مسعود ان ابي قيس بن الحجاج عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن
 ابن عباس عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ابن مسعود في ليلة الجحيم امسك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال اصعب علي فتوضأ به وقال شراب لم يور ورجاله ثقات غير ان عبد الله بن ابي عمير في رواية قال صلى الله عليه وسلم
 وخطب هذا اللفظ لقتضى انه من شدة ابن عباس لكن الطبراني في معجمه جعله من سند ابن مسعود وكذا البزار
 في مسنده ولفظهما بالاسناد والمذكور عن ابن عباس عن ابن مسعود انه خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
 ليلة الجحيم فبينما توضأ وقال ما لم يها فخذ ذلك لا يثبت لان ابن ابي عمير كان كاتبا قد اضرقت
 ولقي وروى من كتب غيره لعمري في احاديثه من كبره ورواه الدارقطني في سننه وقال تفرد به

ابن لبيبة وهو ضعيف ورواه ابو داود وصحبه بن هناد وسليمان بن واقد والسليكي قال حدثنا شريك عن ابى فرات عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن مسعود عن النبی صلی الله علیه وسلم قال لبيبة الحسن ما ذاني اداوكم فقال نبينا فقال تمره طيبة وما يطبوكم وقال ابو داود قال سليمان بن واقد عن لبيبة بن زيد قال كذا قال شريك ولم يذكره بن هناد ولبية الحسن ان ابنه الترمذی من حديث ابى يزيد بن حم بن حريش عن عبد الله بن مسعود قال سألني رسول الله صلی الله علیه وسلم ما ذاني اداوكم قلت نبينا التمر فقال تمره طيبة وما يطبوكم قال فتوفنا منه ووجه الشيخ عمار الدين في غرره هذا الحديث اني انساني ايضا فانه لم تحضره وقد ضعفوا هذا الحديث بثلاث صلح ان باجماله لبيبة بن زيد والشافعي الترمذی في ابى فرات بل هو راشد بن كيسان واوغيرة والثالث ان ابن مسعود لم يكن مع النبي عليه الصلوة والسلام لبيبة الحسن حين الاول قال الترمذی ابو زيد بن جهمول لا يعرف له غير هذا الحديث قال ابن حبان في كتابه الضعفاء ابو زيد بن شريح بن روى عن ابن مسعود ليس يدرك من هو ولا يعرف له ابو داود ولا بلد ومن كان بهذا الفتى ثم لم يزد الا خبر واحد خالف فيه الكتاب المستند والاجماع والقياس استحق حمانته ما رواه وقال ابن ابى حاتم في كتابه العلل سمعت ابا زرعة يقول حديث ابى فرات في الوضوء بلهنيذ ليس صحيح واويزه جهمول وذكر ابن عسك عن البخاري قال ابو زيد الترمذی في حديث ابن مسعود في الوضوء بلهنيذ جهمول لا يعرف له حديثه ولا يصح هذا الحديث عن النبي عليه السلام وهو خلاف القرآن صبيان الشافعي وهما الترمذی في ابى فرات فقليل هو ربه بن كيسان وهو ثقة اخرج له مسلم وميل جهمولان وان هذا ليس برشد بن كيسان وانما هو رجل مجهول وبيان الثالث وهو انكار كون ابن مسعود مع النبي عليه السلام لبيبة الحسن وروى مسلم من حديث الشعبي عن حلقمة قال سالت ابن مسعود هل شهدتمكم احد مع رسول الله صلی الله علیه وسلم انما عليه السلام قال فافقدنا وفاك لئلا نسا في الاودية والشعاب فقلنا استطيعوا وعقيل قال فبئس ابشر لبيبة بات بجايوم صبحنا اذ هو جار من قبل حرا فقلت يا رسول الله فقد ناك فقلنا ناك فلم نجدك فبقينا ابشر لبيبة قال اتاني داعي الحسن فذهبت معهم فخرات عليهم القرآن وانطلق بينا في نهارهم واتنا نيزانهم وسالوا الزاد فقال لكم كل غلصه وكلهم كل عبدة علفنا لعدوكم قال لا تستنوا بها فانها طعام اخوانكم وفي لفظ مسلم قال لم اكن مع النبي صلی الله علیه وسلم لبيبة الحسن وروى الترمذی اني كنت معه وفي لفظنا من جن الجديدة ورواه ابو داود ومختصر لم يذكر القصة ونظف عن حلقمة قال قلت لعبد الله بن مسعود ومن كان منكم مع النبي عليه السلام قال ما كان معه منا احد ورواه الترمذی في تمامه في اجماع في سيرة الاحقاف وقال البيهقي في دلائل النبوة وقد دلت الاحاديث الصحيحة على ان ابن مسعود لم يكن مع النبي عليه السلام لبيبة الحسن وانما كان معه من الغطفانية وبعيره برية انما ربهم واثارهم انهم واجوباب عن العلة الاولى ان ابابكر بن الصديق

ذکر فی شرح الترمذی و ابو یزید و ابو عمرو بن حریش رومی عنه را شد بن کیسان الترمذی الکو فی و ابو روق و یحیی بن یحیی
 عن ابن الجراح و الاثر فی الابجدیه فیخبر ان کیون الترمذی را دیده انه مجهول الاسم و لا یعرف ذلک فان جماعته من ان
 لا تعرف اسمهم و انما عرفوا بالکنی و عن العلقة الثانیة ان صاحب الامام قال ابافزاره رومی عنه جماعته من اهل العلم
 مثل سفیان الثوری و شریک بن عبد الله و ابی جرح بن یسلیج الرواسی و کویح و قیس بن الربیع و زاذان بن ابراهیم
 جعفر بن برقان و جرییر بن عازم و علی بن عایشه فان ابجالة بعد بن اخیل دعوی ابجالة و قال ابو احمد بن عبد
 ابو منزاره ثقة ثقة و قال ابن عبد صالح البرفزاره مشهور ثقة عندهم و قال ابو حاتم
 صاحب رومی له سلم و ابو داود و الترمذی و ابن ماجة فان قلت قبل یهو فیها فما جلدان و ان بن العلیس را شد
 بن کیسان و انما هو بل مجهول و ذکر ابی جرحی ان ابافزاره الیعیس بن یسلیج ما شین و قالوا ان افزاره کان
 نبذا یا لکوفه رومی هذا الحدیث لضعف سماعه قلت رومی هذا الحدیث عن ابی افزاره جماعته فراه عنه شریک کما اخرج
 ابو داود و الترمذی و کما راه عند ابی جرح کما اخرج ابن ماجة و راه عنه اسرئیل کما اخرج ابی یحیی و راه عنه
 قیس بن الربیع کما اخرج ابی الرزاق فاین ابجالة بعد ذلک و قد جزم ابن مدینی بانه را شد بن کیسان و حکى
 عن الدارقطنی انه قال ابو افزاره فی حدیث الغبذی اسمہ اشید بن کیسان و قولهم کان نبذا یا لکوفه بل
 و هم لا یخبرون الروایة عن المستور فکیف یروى هؤلاء الالاعلام عن النخار و فساد طاهر لا یخفی علی احد
 و عن الثانیة بان اربعة عشر رجلا روه عن عب الله بن مسعود کما رواد ابو یزید عنه مصرح فیها ان ابن
 کان مع النبی صلی الله علیه وسلم لیلة و لم یسمع طرق مصرح فیها ان ابن مسعود کان معه علیه السلام و الاول
 عن احمد فی مسنده و الدارقطنی فی سننه من حدیث یونس عن ابی رافع عن ابن مسعود ان النبی صلی الله علیه وسلم
 قال لیلة یجن امعک ما قال لا قال امعک نبیذ قال حبه قال نعم فتو صابه الثانی عن الدارقطنی من حدیث
 ابو حبیبة و ابن الاوصی عن ابن مسعود قال مر به رسول الله صلی الله علیه وسلم فقال خذ معک اداوة من ماء فمات
 و انما معه فاکر حدیث لیلة یجن ثم قال فلما افترغت علیه السلام اداوة فیه نبیذ فقلت یا رسول الله اخذت بالنبیذ فقال
 ثمرة ملوثة و ما یحرب الثانی عن الدارقطنی ایضا من حدیث ابن غیلان الثقیانی انه سمع عب الله بن مسعود یقول و ما
 رسول الله صلی الله علیه وسلم لیلة یجن یؤنور فجمته با و اداوة فاذا فیه نبیذ فمات رسول الله صلی الله علیه وسلم
 لیلة یجن فاما هم فقرأ علیهم القرآن فقال لى رسول الله صلی الله علیه وسلم فی بعض اللیل امعک را یا ابن مسعود
 قلت لا و الله لا رسول الله الا و اداوة فیها نبیذ فقال علیه السلام ثمرة لیلة و ما یملو فماتوا الرابع عنه ایضا

من حديث ابى داود قال سمعت بن مسعود يقول كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم اجلس من الطهارة من حديث
 قابوس عن ابى برة قال انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم الى براز فخط خطا وادخل فيه وقال لا تبرج تمى ارج
 اليك ثم انطلق فلما جئ السحر جعله اسع امد اثم ما تركت ابرك كنت يا رسول الله قال ارسلت الى ابن ابي
 مازة الاموات التي سمعت قال سمع اصواتهم من عوني وسعدوا على قال الطهارة ما علمنا لاهل الكوفة حديثا ثبت
 ان ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رآك الا الانبياء في اداوة قال ثم وليت وما رآك
 عن ابى داود من حديث ابى زيد عن عبد الله بن مسعود وقد ذكرناه فان قلت هذه الطرق كلها مخالفة لما في صحيح مسلم
 انه لم يكن معه كما ذكرناه عن قريب قلت التوفيق بينهما لم يكن معه عليه السلام من الخاتبة وانما كان بعيدا عنه
 وقد قال بعضهم ان ليلته اجم كانت مرتين فعلى اول مرة خرج اليهم لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره
 كما هو ظاهر حديث مسلم ثم بعد ذلك خرج معه ليلة اخرى كما روى ابن ابي عاتم في تفسيره في اول سورة البقرة حديث
 ابى حنيفة قال قال عبد العزيز بن عمر ابى الحسن الذين لقوه فخرجوا ففرقه واما ابن المذين لقوه فخرجوا فخرجوا
 قال القدوري في شرح مختصر الكرخي وروى كونه يعني ابن مسعود النبي صلى الله عليه وسلم في خراج العلماء
 على العمل به وهو انه طلب منه ثلاثة اجار فاما به جبرين وروثه الحديث وقال ابن ابي عمير سمعته في بعض تغية
 وبعد عنه عليه السلام ثم عاد اليه فخرج انه لم يكن مع عند ابن الفرس الخرج وروى ابن شهاب بن سنده
 عن ابن مسعود انه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة ابن المذين فمقدم على النبي صلى الله عليه وسلم
 توفيا به ش اى بنينا التمه وولاه التيمس ش اى الذي وبه النبيذ من هم لم يجد المارش ش اى المار المطلق
 هم وقال ابو يوسف بن عيسى ولا يتوفى به ش اى بالنبيذ هم وهو ش اى قول ابى يوسف هم واتي عن ابى
 ش وقد ذكرناه انه روى عنه ثلاث روايات هم وبه ش اى ويقول لى يوسف هم قال الشافعي ش اى وملك واما
 والطحاوى هم عملا بآية التيمس ش اى عمل ابو يوسف هم عملا بآية التيمس فاما نقل الطهارة من المسار
 ونبيذ التمر من وجبه فبالحديث بجامهم لانها اقوى ش اى لانها اقوى من هذا الحديث هم او هو من وجبه
 ش اى او هو هذا اى ريث نسخ بآية التيمس هم لانها مبنية ش اى لان آية التيمس نزلت بالمدينة هم
 وليلة ابن كانت كية ش اى يعني تغية ليلته ابن التي وروى فيها الحديث المذكور كما كان يجب بكة فان قلت نسخ التيمس
 بالكتاب لا يجوز عند الشافعي فكيف يستقيم قوله او هو من وجبه بآية التيمس قلت علمنا روايته ورويت عنه ايجوز ذلك
 وقال لاكمل ذلك جواب ابى يوسف في غامته والتمسك بآية التيمس قلت هذا الجواب مع سوال الطهارة

فان النبي عليه السلام توفى
 حين لم يجد الماء وقال
 ابو يوسف لا يتم الا بتوضأ
 وهو رواية عن ابى حنيفة
 وبه قال الشافعي كما هو رواية
 التيمس لانها اقوى وهو
 منسوخ بها كما هي مدينة
 وليلة ابن كان مكية

وجوبها بها حتى في زمان اشتد فيه باب الوجوب وقال ابو بكر الرازي في احكام القرآن يسئل يقول تعالى اذ انزلنا القرآن
 فاعلموا انما هو نذير لعلهم يرجعون فاعلموا انما هو نذير لعلهم يرجعون فاعلموا انما هو نذير لعلهم يرجعون
 يسئل فاعلموا انما هو نذير لعلهم يرجعون فاعلموا انما هو نذير لعلهم يرجعون فاعلموا انما هو نذير لعلهم يرجعون
 كل جز من المار لانه لفظ مسكتة يتناول كل جز من موار كان مخلا بالذوق وهو انفسه ولا يمنع احد ان يقول في نذير التمر
 ما رفلما كان كذلك وجب ان لا يجوز التمر مع وجوده بالظاهر ويدل على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نكح قبل
 نزول الآية في التيسيم وهو ما لا انفصال بينه وبين نذير التمر فكان هذا جواب عن سوال مقدّر قد بره ان يقال قد ذكرت
 عن علي بن عبيدة رجوا ان الوضوء بالنية قبل حكم الانفصال بينه وبين الوضوء ارام لان انفصال آه والاضاع من اجله فينفقة
 في الانفصال به ولو كنتم تختلفونهم فقبل حكم الانفصال بينه وبين الوضوء ارام لان انفصال آه والاضاع من اجله فينفقة
 عن القياس بالنقض ملحق به ما هو في معناه من كل وجده اشار الى ذلك من استحساننا في ابي الحسنه استحسانا وقد قيل لا يجوز
 ابي الانفصال اتم لانه فوقه من ابي لان الانفصال فوق الوضوء لان الحديث وفي الوضوء والانفصال فوقه فلا يلحق به
 لان الجملة اخلافا لحدثين الفرو في ذنبه دون الوضوء وقال في الانفصال وقال في النفقة لا يجوز الانفصال
 وهو الاصح وهو بالنبيذ المختلف فيه في اشار به الى بيان نبيذهم الذي يجوز الوضوء به في الذي اختلفنا فيه من ان يكون
 حلاوا قريبا سيل على الاغصان كما مارس قد بينا في اول المسئلة حقيقة النية وما حمله انه لا يجوز الوضوء به الا بشرطين احدهما
 ان يكون قريبا والاخر ان يكون سالما كالمار ولا يكون مشتتا او شرطا اخر ان لا يكون كسوا اشار الى بقوله وما شئت من حلاوا
 لا يجوز الوضوء به في ابي لا يجوز الوضوء به اجماعا لانه صار مسكرا احراما وهو ان غيرته النار ش وان غيرته النبيذ النار
 بان لمخونه فيها هم فنادوا من الوضوء على هذا اختلاف في ابي الخفاف المذكور وهو جواز الوضوء اجماعا عندنا في النفقة
 لانه لم يخرج عن كونه طهرا كالمار وعندنا به يوسف بن عيسى وعنده محمد جميع بينهما من ان شئت من ابي ان اشتد النبيذ لانه
 غيرته النار ومارسكراهم فغندنا في نفقة تركه التوشه به لانه يحل شره وعنده محمد لا يتوفا حله شره بنوعه في نفقة
 حرام عنه محمد وفي النفقة والمزير المار الذي القى فيه قمرات فصار طهرا ولم ينزل عنه اسم المار وهو بريق يجر الوضوء به بالظن
 بين اصحابنا وان طبع اذنه بطهرا لا يجوز الوضوء به ولو كان اومر او مسكرا قال وهو الاصح لان التشايع فيه المطبوع الذي
 ذال عنه اسم المار بالحدث وقال الكوفي وهو المطبوع واولي بطهرا لا يجوز الوضوء به ولو كان اومر او مسكرا لا يجوز الوضوء به بالظن
 وقال ابو طاهر الدباس لا يجوز قال في المحيد وهو الاصح كمرق الباقلا وقال المرفي انه في الاصحى بانه منع محله
 الى يوسف في الزيادات فقال لا يجوز الوضوء به بسوا سكر ولم يرد فيه اثره ومنع بنبيذ التمر وقد ورد فيه الاثر قلت ناقض

واما الاغتسال به فمقتضى
يجوز عند اعتبار بالوضوء
وقيل لا يجوز لانه فوقه والبنيد
المختلف فيه ان يكون حلوا
رقيقا يسيل على الاعضاء
كالماء وما اشد منها صا د
حراما لا يجوز التوضي به
وان غديره البارق ا د حلوا
فهو على الخلاف وان اشد
فضل لى حقيقته لا يجوز
التوضي به لانه يحل شربه
عند وعند محن لا ينوصلا
لحرمة شربه عند

المعنى كالماء الذي في باب الماء الذي يجوز التوضؤ فانه قال هناك وان تغير الطبع بغيره ولا يجوز التوضؤ به لانه
لم يبق في معنى المنزل من الماء الا غيرته ثم ولا يجوز التوضؤ به لانه لا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه
والتغير في الحقيقة والذرة ولا يغيره من طبعه العامة العلوية وقال الا وراعي يجوز التوضؤ به كلما حلوا كان وغير
كله سكر كان او غير سكر كان او طيبوا الا انهم نامت وقال ابن الجبلي يجوز التوضؤ به بالاعشاب واما من يشترط ان يكون
متم بياضه فيقيس القياس على ان يقيس ان يجوز استعمال البهينة في ازالة الامساك لكنه اخص بالاشترط
على فان القياس فيقتصر على ما في النفس فيبقى الباقي على ما هو عليه ولا في اي شيء حصل باستمره فقتلته فقال انه طيبه بغيره
القائد فلما لم يبق في غير غير فقتلته في ان يجوز التوضؤ به لانه لا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه
واما انه عليه السلام عليه السلام في القياس فيقتصر على ما في النفس فيبقى الباقي على ما هو عليه ولا في اي شيء حصل باستمره فقتلته فقال انه طيبه بغيره
فيما قبله فانه من الطهارة فيقتصر على ما في النفس فيبقى الباقي على ما هو عليه ولا في اي شيء حصل باستمره فقتلته فقال انه طيبه بغيره
البحري محمد بن سبيل المار وغيره ولا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه
بمعنى جاريا ويكون منعوا على الحال والتقدير في الاول عدم جواز التوضؤ به لانه لا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه
تقنية القياس في التماسه حال كون جاريا على تقنية القياس

ثم بالقياس في اي باب في بيان احكام التيميم فيكون ارتفاع باب على آخره ويجوز ان يكون مبتدأ في قوله ان
والتقدير في باب التيميم لما يستعمل ويجوز انهما على الفعلية والتقدير في باب التيميم وجعل المناسبات بين البابين
ان الباب الاول في احكام المياه التي هي الاصل في باب الطهارة وهذا الباب في بيان الخلق وتحقق ما به عقيب
الاصل او يقول انه ابتداء بالوضوء الذي هو طهارة صغيرة ثم في غسل الذي هو طهارة وكبرى ثم في ثوب ثم في خلع
وطريقة التعقيب وقال صاحب الدرر اية ابتداء التيميم قاسيا كتابا في ثوب وابتداء بالوضوء لانه لا يخلو ثم في ثوب
الا نذكر ثم بالآلة التي هي صلبان وهو الماء بالخلق ثم بالعود في التيميم فليس عليه من الخلق لانه لا يخلو ثم في ثوب
التيميم قلت قوله ابتداء التيميم لا وجه له اصلا لانه ان اراد بالابتداء في اول الكتاب فليس كذلك كما اذا
هنا فلا وجه له لانه ليس بتدريج بل هو ذكر التعقيب والعبارة وذكرنا في قوله لينا قاسيا كتابا في ثوب لانه لا يخلو
في كتاب الله الوضوء ثم غسل ثم التيميم والتاسع لا يكون الا بذكره كذا ولا يقال كيف يترك التاسع في التيميم
وفاجب المصير على المرفيع مع ان التيميم على المسافر لا نقول التيميم مرتب على عدم الممانعة في ذلك
وفاجب المصير في المرفيع على التيميم مع ان التيميم من اللام وهو القصد يقال امره ما اذا قصد تعال

ولا يجوز التوضؤ به لانه لا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه ولا يغيره من طبعه
الا يبينه جاريا على تقنية القياس
باب التيميم

بينه وبين المصير ميل او اكثر

الان فان من فوت صلوة الجمعة ان قوصاروا الثانية عند خوف فوت صلوة العيد والثالثة عند
 خوف العجب من البر وسبب الاعتقال وقال الامام الترمذ في من عدم المار في الحضر لا يجوز له التيمم لانه
 لو ذكر في الاسرار جواز التيمم لعدم المار في الامصار فان قلت فعلى هذا لا يكون قوله او خارج للمصنوب
 يجوز التيمم في الامصار والاقول جواز التيمم لعدم المار لو كان في الحضر او خارجا ومنه وبين المصير ميل او اكثر
 المصير ميل بالالف واللام ولا وجه له اى واحال ان بين فاج المصير ميل بينه وبين المصير ميل
 الا ترازى ولو قال بينه وبين المار كان احسن ليل الشخص جميعا للمسا فدا خارج للمصير
 وهذا ان المتعبه هو الاجابة بين التيمم وبين المار لو كان في الحضر او غيره قلت انما يكون ما قاله احسن
 لو قال وبينهما اى وبين المار فدا خارج عن المصير والمار فدا خارج عن المصير وقال وبين
 المصير لان الخارج من المصير اعم من المار فالضرورة غالبها لا يجزى المار الا في المصير فذكر المصير يستلزم الخارج
 من المصير غير عكس ثم قيل ثلث فرسخ اربعة آلاف ذراع قال محمد بن قيس الشامي لمولاه اربعة وعشرون
 اصبا بعد حرف لاله الا انك محمد رسول الله وحوض الاصبع ست مبات شعير ملصقة لمصر البطون ذنة احبته
 من الشعيرة ستون جبة خردل وهو الذراع الملك وربع ذراع بارون شيد الرق وحبل الفرسخ ثلثة اسيال
 والبريد اثنا عشر ميلا وفسا بن شعير ليل ثلثة الاف ذراع وفسر العلوة ثلثة مائة ذراع اى اربع مائة ذراع في الذخيرة
 وفي اليناي ليل ثلث الفرسخ اربعة الاف وخمسة ذراع ونصف ذراع العامة وهو اربعون وعشرون اصبا اعم او اكثر
 شى بالرف عطف على قوله ميل وارتفاع ميل لا يتدار وفسر قوله وبينه وبين المصير ويجوز بالنصب على ان يكون
 انظر كان مقدرا فيه والتقدير او كان اكثر من الميل فان قلت فعل التفتيس لا يستعمل الا باحد الاشياء الثلاثة بالاضافة
 والالف واللام وكلمة من وليس شى من ذلك ههنا قلت قد يستعمل مجزأ عنها كما في قوله الله اكبر
 فان قلت قوله او اكثر مستغنى عنه لا فائدة تحته قلت اجيب عنه باجوبة الاول انه للتاكيد لقوله تعالى
 نفخة واحدة لان معنى التاكيد هو ان يستغنى عن الشىء ما استغنى عن الاول وهذا كذلك قال الاكمل
 ورد بان تحلل العاطف يا باء قلت الذى ردوه صاحب الكافي والوجه مع الشان ان المسافة
 تعرف بالحز والظن فلو كان في فنة ان بينه وبين المار نحو ميل او اقل لا يجوز حتى يستبين انه
 ميل قال الاكمل وفيه نظر لانه مبنى على انه حرز او قلنا فمن اين يتحقق ذلك قلت معروفة
 المسافة بالحز والظن يكون مبنى عليه الثالث قال الاترازمى الاصل في الدلالات الما بلغت

لا الائمة قد ذكره ففهم الحكم بالمطابقة قلت براجعيت الحكم بالمطابقة ففهم من قوله ميل لان هذا معناه المطابق ويفهم منه
 جواز التيمم في هذا المقدار فغنى اكثر منه بالطريق الاولى الرابع انه ذكر رواية الحسن عن ابى حنيفة رحم ان الحار
 ان كان قد اساءه فامسأه بميلان وان لم يكن قليل وقية نظر لانه يلزم منه ان يكون اربعة اميال ذبا دايا بانحسا
 قال السروجي يحتمل ان يكون ذلك شكسا من الراوى في قوله فان صلت وربع سابقا او ثلثة مكشوف وفيه
 نظر لانه انما قيل ربع سابقا او ثلثة اشارة الى ان كل واحد منهما رواية والسادس ان قوله ميل في الجهات الثلاث
 وقوله او اكثر فيما اياه او اكثر على قول من شرط ميلين وروى به الوجه الرابع السابع ان الذي قدره الشيخ
 اربعة انواع الاول ان يمنع الاقل والاكثر كما يحدد والصلوات المفروضة والمواريث الثاني ان يمنعها لقوله
 ان الله لا يعلم مشقال فدية الثالث ان يمنع الاقل والاكثر كمنصب الشماوة والستره والركاة الرابع ان
 يمنع الاكثر لا الاقل كدية اممال المرتد ومدة جواز الصلاة على الميت المدفون من غير صلاة واما في الكتاب
 من قبل النوع الثالث ذكره تنبيها للناظرين هم تيمم بالصعيد ش خبر المبتدأ عن قوله من لم يجد وجوب المسح
 والصعيد الشراب قال ابو بصري وقال ثعلب الصعيد وجب الارض لقوله تعالى اقتبص صعيدا زلقا وجمع صعيدا
 مشل طريق وطرق وطرقات سمي بصعيدة فعيل بمعنى مفعول او مصعود عليه كجاء ابن الاعرابي واغليل ثعلب
 وفي معان الزجاج الصعيد وجب الارض كان موضع تراب او لم يكن لان الصعيد ليس وجب الشراب واما وجب الارض
 ترابا كان او صورا لالتراب عليه وقال لا اعلم خلافا بين اهل اللغة في ان الصعيد وجب الارض وقال قتادة الصعيد لا يشترط
 لانبات فيها ولا شجره وقال ابن دريد المستوي وسباني اختلف في هذا الباب هم القدي له تعالى في تيمم الصعيد طيبا
 اشار بهذا الى ان ثبوت التيمم بالكتائب السنة اما الكتاب فهو قوله تعالى في تيمم الصعيد اكان نزولنا في غزوة المريسع
 وهي غزوة بني المصطلق حين اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه على التماس عقد فاشتت زمين
 القطع فاصبحوا على غير ما نزل الله آية التيمم بحديث العقدر واه البخاري وسلفه وسناني والودود والمرسع ففهم
 وفتح الراد وسكون البار اخرا حروف وكسرة الشين المهلة بعد ايار اخرا حروف ساكنة وفي اخره عين مقلدة وهو اسم
 بناحية قدي بن مكنة والمدنية وكانت غزوة بني المصطلق في شعبان من السنة الثالثة من الهجرة وقيل سنة اربع قوله
 هم طيباش اى طاهر عند اكثر من وقيل حلا لا وقال الشافعي الطيب لمنبت الخالص ولذا لا يجوز التيمم بغير التراب كجى
 الكلام في مستوفان شاء الله تعالى واما السنة فقد اشار اليها بقوله هم قوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج لم يجد للتراب
 وقوله مجرور لانه معطوف على قوله تعالى واحمد يشهد روى عن ابى هريرة وابى ذر احدثا بل بئر مربة فرواه البزار في مسنده

يتيمم
 بالصعيد
 لقوله تعالى
 فلم يجدوا
 ماء فقيحوا
 صعيدا طيبا
 وقوله
 عليه السلام
 التراب
 طهور للمسلم
 ولو الى
 عشر حجج
 ما لم
 يجد
 الماء

والميل هو المختار
في المقدار لانه
يلحقه الجحج
بدخول المصير
والماء معدوم
والمعبر للمسافة
دون خوف
الغوث كان
التفريط ياتي
من قبله ولو كان
يجب الماء لانه
مريض فحاف
ان يستعمل الماء
اشد وفيه يتم
لما كانوا ولا الغر
في زيادة الفرض
فحق الغر في
زيادة ثمن الماء
وذلك يبيح
القيم
فقد
او الى

لا يتم لان حاجة البلع دون حاجة العطش وانجذب وكذا الثمن الذي يحتاج اليه للزاد يتم معه بمنزلة ما راع العطش عطش
رفيقه عطش نفسه وعطش دابة وكلبه كذلك هم والميل هو المختار في المقدار لانه في مقدار بعد المار وجب كونه
نمتا لان المسافة القريبة جدا مانع من جواز القيمة البعد يجوز له تقدير البعيد بالميل لاسحق الجحج الى وصول الماء
وقية احتراز عن غيره من الاقوال وقصد محمد شرطه ان يكون بينه وبين المصير ميلان وعن ابن يوسف لو ذهب الى القنطرة
وتذهب لثلاثة وتغيب عن بعده يجوز القيمة وهذا احسن جدا وقيل اذا كان نايبا عن بعده واختلفوا في الثاني قيل
مطلوب ومن محمد قطع ميلين وقيل فرسخ وقيل جواز قصر الصلاة وقيل عدم سماع الاذان وقيل عدم سماع اصوات الناس
وقيل لو نودي من قصي المصير لسمع وفي البدائع ان ذهب ليه لا يقطع عنه جلبت الغيرة ويحسن اصواتهم واصوات دار
فوقرب وقيل ان كان بحيث يسمع اصوات اهل المار فهو قريب قال قاضيان واكثر المشايخ عليه وكذا ذكره الكرخي
واقرب الاقوال اعتبار الميل ولا يبلغ ميلا وعن محمد يبلغ وقال زفران خشي فوت الوقت يجوز وان كان قريبا فان
نقلت النص مطلق عن اشتراط المسافة فلا يجوز تعقيد بالراي قلت المسافة القريبة غير بالغة بالاجماع والبعيدة غير بالغة بالاجماع
فجعلنا الفاصل بينهما الميل اشار اليه بقوله هم لانه يلحق الجحج بدخول المصير والماء معدوم حقيقة شي اى لان المكلف لم يقدر
الحج وهو بدو فروع شرعا وقال الا تراه في قوله لابل المار كان اولى وتكلفت فيه عند قوله بينه وبين المصير ولم يسلط
شي اى الاعتبار في جواز القيمة كون المار الى المار هم دون خوف الغيث شي اى وقت الصلاة وقال الا تراه في هذا يحتاج
الى قيد اخر بان يقال ودون خوف الغوث اذا كان الى خلف لانه اذا خاف الغوث لا الى خلف يكون خوف الغوث مستترا
كما في صلوة العبد والجماعة حتى يحتاج الى القيمة قلت لا يحتاج الى ذلك لانه عن قريب يذكر هذا الحكم مفصلا وفيه احتراز عن
قول زفران عنده ويجوز القيمة اذا خاف الغوث الوقت وان كان المار قريبا اقل من ميل هو يقول لا يطلق الآية ولا يفسر
الى وليتنا بقوله هم لان التفريط شي اى التفتيح هم ياتي من قبل شي اى من تاخير الصلاة فليس له ان يتم اذا كان
المار قريبا منه ولو كان بعيدا لانه من بعض شي الابهنا بمعنى لكن وفي كل موضع شانه هذا يحتاج ان يستعمل المار
اشد مرضه يتم شي واشتداد المرض تارة يكون بالتحريك كالمبلوط ومن به العرق المديني وتارة يكون باستعمال المار
بالجدي واحصيه هم لما تلونا شي اراد بقوله واكتفتم مرضي هم ولان الغرض في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء
شي اى لان الضرر اسما حصل له عندهم خوف من زيادة المرض اذا استعمل المار فوق ضرره في زيادة ثمن المار الذي يبلغ
بأكثر من ثمن فاذا كان الجحج مدفوعا عن زيادة الثمن في المار فانه نافع عند الخوف من زيادة المرض اولى واجد لان الضرر
اعز من المال هم وذلك شي اشارة لما ذكرنا من زيادة ثمن المار هم يبيح القيمة فهذا اولى شي اشارة لما ذكرنا من

ولا فرق بين
ان يشتد
مرضه بالمرض
او لا يستعمل
واعتبر
الشافعي
حقا التلث
وهو مردود
بظاهر النص
ولو خاف
المجنب ان
اغسل
ان يقتله
البرء او
يمرضه
يتيمم
بالصعيه
وهذا

زيادة المرض هم ولا فرق بين في المرض من بين ان يشتد مرضه بالمرض كما في الطهارة كما ذكرنا هم او بالاستعمال
ش اى باستعمال الماء كما يجزى هم واعتبر الشافعي خوف التلث من اى تلث نفسه او عضوه وبذا الذي ذكره
المصنف هو القول الجدي للشافعي وقوله القديم مثل قولنا وفي شرح الوجيز ما مرض يخاف منه زيادة العلة والبرء
البرء فقد ذكر في ثلاث طرق احدهما ان في جواز التيمم قولان احدهما المنع وهو قول احمد واخرها الجواز وهو
قول الاصطبري وعامة اصحابه وهو قول مالك والى حنفية وفي الحنفية وهو الاصح فان كان مرض لا يمتنع باستعماله فركضه
واضح لا يجوز التيمم وقال داود ويجزى ويكفي عن مالك وعطاء واخس البصري انه لا يجوز للبرء الا بعد عدم الماء ولو خاف
من استعمال الماء شيئا في المحل قال ابو العباس لا يجوز له التيمم على مذنب الشافعي وقال غيرهما ان كانت الشبهة كالماء
والحكمة ليس له التيمم وان كان يوس من خلفه ويؤذي من وجهه فيه قولان والثاني من الطرق انه لا يجوز قطعاً
والتالث انه يجوز قطعاً واجمعوا على انه لو خاف على نفسه الملاك او على عضوه ومنفق يباح له التيمم وكل صاحب كتاب
في خوف أحد بهما فيه قولان كما في زيادة المرض واصحابهما يقطع بالجواز كما قال الجمهور وقال امام الحرمين عن العراقيين
انهم قالوا في جواز التيمم من خوف مرضه ما هو قولين وبذا النقل عنهم شكل فان الموجود في كتبهم كلهم القطع بجواز التيمم
خوف حدوث مرض مخوف وقد اشار الشافعي ايضا الى الاختلاف على امام الحرمين في هذا النقل هم وهو ش اى
قول الشافعي هم مردود بظاهر النص ش وهو قوله وان كنتم مرضى فانه اباح التيمم بكل مرض من غير فصل بذكر الرد
لا يستقيم الا على احد قوليه الذي هو غير صحيح وغير مشهور فان قلت كيف لا يتناول لمن لا يشتد مرضه قلت بسباق الآية
وهو قوله تعالى ما يريد الله ليعمل عليكم من حرج فان الحرج انما يلحق من يشتد مرضه فبقى الباقي على ظاهره فان قلت
لا نسلم إطلاق النص لتعديده بالعدم قلت عدم شرط في حق المسافر دون المريض هم ولو خاف المجنب ان ينسل
ان يقتله البرء ش كلمة الاولى كسورة والثانية مفتوحة في محل نصب على انه مفعول لقوله خاف ثم ذكر المجنب لم
يذكر الحديث قال في الاسرار انما سوا السئلة قول الى حنفية وذكر قاضي خان ثم المجنب الصعيه في المسافر اذا خاف الملاك بالبرء
جواز التيمم على قوله وآما المسافر اذا خاف الملاك من الاعتقال جاز له التيمم بالاتفاق وآما الحديث في المسافر اذا خاف
على قول الى حنفية في الحديث اختلاف الرواية يجوز شيع الاسلام لم يجوزوا السئلة في وقال صاحب الدرر اية ان قال
شأننا في ديارنا لا يجوز للتيمم ان يتيمم بالاتفاق لان في عرف ديارنا اجرة الاحكام بعد الخروج فيمكن ان يدخل الاحكام
وينسئل ويتعذر بالعسرة هم او بغير ش عطف على قوله ان يقتله البرء وهو مرفوع لانه على القول ان يقتله
هو من الامراض اى يمرضه البرء هم يتيمم ش جواب لرد هو جواب المسند هم وبذا ش اشارة الى جواز التيمم

هم اذا كان شمس اى الذى يريد به التيمم لاجل الخوف من استعمال المار من الموت او المرض هم خارج المصراين
 شمس اراد به قوله لانه يمتنع اخرج بدخول المصدم ولو كان شمس اى لو كان الجنب غاف من المرض او القتل هم
 فى المصركه كيتيم عند ابى حنيفة خلافا لما شمس اى لابي يوسف ومحمد وذكر فى قاضيه ان الجنب الصحيح فى المصرا اذا
 خاف الملاك من الاغتسال جازله التيمم فى قولهم جميعا واما المحدث فى المصرا اذا خاف الملاك من التوضي فمتفق
 على قول ابى حنيفة والصحيح انه لا يباح لها التيمم بالاتفاق وان كان عنده من يعينه على استعمال المار المتعين
 وامرارة جازله التيمم فى قول ابى حنيفة وعندهما لا يجوز وان كان المعين مملوكا اختلف المشايخ على قوله وقيل
 ان كان المعين نجس يد لا يجوز له التيمم بالاتفاق واجر يقيم عنده قل او كثر وقال يبيع درهمهم لا يقيم وقالوا
 شمس اى ابو يوسف ومحمد هم يقولان ان تحقق هذه الحالة شمس اى العجز هم نادر فى المصرا لا يعتبر شمس لان الغاية
 قربة على القدرة عليه دخول الحمام فلا يعتبر النادرهم وله شمس اى ولا بى حنيفة هم ان العجز ثابت حقيقة شمس اذا
 خوف الملاك مع وجود المار وشروطه التيمم لدفع الحج وهو شامل لها هم فلا بد من اعتباره شمس ولو كان نادرا فى المص
 او نادرا اذا اتحقق فلا بد ان يجب تخرجه عند عذته ولذا لو عدم المار فى المصرتيم ولو كان نادرا كالموعدم
 فى البر ولو لمناظرة على هذا الخلافات منها اذا كان لا يقدر على استعمال القيام بنفسه ومعه اذا كان على فراش نجس
 ولا يمكن التحول الى مكان طاهر ثم من وجب بوجله ومناظرة الا على اذا وجد فانه يقوده الى البجعة والنجس على انه
 اذا عجز عن القيام بنفسه وشم من يعينه يصلى فاعدا المقعد اذا وجد من يحمله الى البجعة وجب عليه عند الكل ولا حج
 ولا حضور الجماعة وقيل على الخلاف فخرج المسافر خارج المصرتيم بوجله جماع زوجة وامه عند عدم المار عليه
 عامة العلماء يروى ذلك من ابن عباس وجابر وزيد واسحاق وقنادة والثوري والاذنراعى والشافعى واحمد
 واسحق وابن المنذر ومن على وابن مسعود وميمونة لعمد جواز التيمم عند ابن مسعود ومثله عن ابن عمر والزهرى وقال مالك
 لا احب ان يصيب مرارة الاومعة بار وحن مطا ان كان بينه وبين المار ثلاثة اشكال لم يصعبوا وان كان اكثر حبان
 ومن احمد فى كراهته وجها وحدث عمرو بن شبيب عن ابي عن جده قال يا رسول الله الرجل يحب ان لا يقدر
 على المار اجماع زوجة قال نعم واه احمد وفى اسناده النجاشى بن اراط وهو ضعيف والتيمم عن النجاشى المعينة لا يجوز
 ومناه اذا كان على جسده نجاسة يتم لها وفى وجهه يديه لا يصح وهو قول مالك بن النضر من اهل العلم خلافا لاهم واصحابه
 فى اعادة صلاته ولو كانت على يده لا يقيم بها لكن ينبغي له ان يمسح موضع النجاسة بتراب تقليد الما ولما ان النفس
 لا يكون فى غير موضع النجاسة فخذ التيمم فى المصراين الى المتر المسحون فلهذا الاعادة لصلوة التيمم ولو جات قبل خروجه

اذا كان
 خارج المص
 لما بينا
 ولو كان
 فى المص
 فكذلك
 عند ابي حنيفة
 خلافا لهما
 هما يقولان
 ان تحقق
 هذه الحالة
 نادر فى المص
 فلا يعتبر
 وله
 ان العجز
 ثابت
 حقيقة
 فلا بد
 من
 اعتبار

والتي
مكتوبتان

لا يأتى في السفر وصلى بالتيتم لا يعيد وفي صلوة أحسن لا يصلح حتى يقدر على الماء ولو تيمم لقرارة القرآن الصحيح
انه لا يجوز الصلوة به ولو تيمم لم يقول المسجد اوس المصحف جازت الصلوة به عند ابى بكر البلخي وعامة المشايخ بخلاف
وعلى هذا التيمم لزيارة القبور والتعليم لا يصلح به وفي التيمم لا يخلو بغير صلاة او سجدة التلاوة او لقرارة القرآن
فما زلنا ان يودى جميع الايجوز الا بالاطهارة بخلاف التيمم لمس المصحف ودخول المسجد حيث لا يعبث الا في حقها
لانها من اجزاء الصلوة وفي القدوري لا يجوز التيمم لسجدة التلاوة وقيل هو جائز ولو تيمم لسجدة الشك لا يصلح به
المكتوبة وعن محمد بن علي بن ابي عمير عنده جناب طهرت وميت مسم من الماء يكفي احدهما فغضب
الماء الحق به وبه قال مالك وقال بعض الشافعية يبيح من الميت وان كان الماء لم لا يجوز استعماله لاجل نصب الميت
وفي المحيط ويخفى ان يصرف نصبها الى الميت وتيمم وان كان سابعا فاجنب الاولى به وتيمم المرأة وتيمم الميت و
يقدمى المرأة بالرجل وقال احمد اسما نض اولى به لاجل حق زوجها في الوطى وان كان معهم حدث فذلك قال احمد
وتيمم الميت اولى والا اول اص وفي البدائع المجهول في المعصية تراب طاهر يصلح تيمم ويعيد وتروى احسن
عن ابى حنيفة انه لا يصلح وهو قول زفر وعن ابى يوسف يصلح ولا يعيد كالريش والمجوس واذا لم يجد ماء ولا ترابا
فليطفا فانه لا يصلح عند ابى حنيفة وعامة الرواة عن محمد وقال الاصم من المالكية لا يصلح وان خرج الوقت لا يؤثر
او تيمم وقال ابو يوسف يصلح بالماء ويعيد به قال محمد بن رواية ابى سليمان وقال بعض المشايخ ما يصلح بالاباء
اذا كان المكان رطبا وان كان يابس يصلح بالركوع والسجود والصيمم عنده انه يودى كيف ما كان ومذهب عمر
بن مسعود رضي الله عنه ان من لم يجد ماء لا يصلح ذكره ابن بطال وفي المحيط دل عليه ان الصلوة بغير طهارة
او الى غير القبلة او في ثوب نجس متعمدا كغير الصيمم انه لا يكفر بغير طهارة ولا يكفر فيها تيمم يصلح قال له يودى فذلك المالك
ليضي في صلوة لا يستمرى به فان اعطاه بعد اعادة هم والتيمم ضربان شمس وبه قال الشافعي في المجردة الشور
والنقصي واحسن وابن مافع والميت والا وراعى وابن اكثم وهميل القاضي وهو قول ابن عمر ومالك في المدونة
وقال مالك واحسن ضربته للوجه وضربة لليدين الى الرسغين والرسغ مفصل الكف واحوط فليركع ويقال له
ايضا كياك ولوع يله الابهام والاخر كركع على الخنصر وقال ابن ابى ليلى وابن جبريتان مسح بكلا واحدة منها
وجو يد به وقال ابن سيرين ثلاث ضربات الثالثة لهما جميعا وتعذضه وضربة للوجه وكلفت وضربة للذراعين
وعن الزهري الى الشاكب ويروى عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه وروى ابو داود وان رسول الله عليه السلام
مسح الى النصف ذراعيه قال ابن علية لم يقل احد بهذا الحديث فيما حفظت وفي قول عدلان رشدي عن

لما لم يستجاب لي ثلاث والفرغ اثنتان وفي شرح الاحكام لابن بريزة قالت طائفة من العلماء رغبوا في اتباع ضربتان
 للوجه وضربتان للفرجين وقال ابن بريزة وليس له اصل في السنة قال ابو عمر قال الا يزعم القيم ضربتان
 ضربت للوجه وضربت لليدين الى الكوبين في القمريض عند مالك الى الكوبين والاعتبار الى المرفقين وروى عن الاثر
 وهو اشهر قوله القيم ضربت واحدة بمسح بها وجهه ويديه الى الكوبين والفرغ هو قول عطاء والشعب في روايته
 قال احمد واسحاق والطوسي وفي المعنى لابن قدامة المسنون عن احمد القيم بغيره واحدة فان تميم بغيرتين ما زود
 قال القاضي الاجازة يصل بغيره واحدة والكمال بغيرتين وقال الاكل قبل في قوله ضربتان اشارة الى ان نفس
 الضرب داخل في القيم فمن ضرب يديه على الارض للقيم احدث قبل ان يمسه بها وجهه وذراعيه ثم مسحها بها لم يجز
 احدث بعدها التي بمسح القيم كان كمن احدث في خلال الوضوء وذكر الاستنجاء في جوازه كمن طأ كفاه للوضوء
 ثم احدث ثم شتمه قلت قوله نيل فانه السفتا في وقال الا تراه في عند قوله والقيم ضربتان والمقصود من الضرب
 ان يدخل الغبار في خلال الاصابع تحقيقا بمعنى الاستيعاب كما هو ظاهر الرواية وانما قلنا به الان الوضع كاذب وان
 لم يوجد الضرب وما قيل انما اختار لفظ الضرب لان الاثار جازت بلفظ الضرب فتبين ان الله تعالى لم يقيد به
 بالضرب في قوله فقيموا وكذا سائر الاثار كقوله التراب طول المسلم ولو الى عشر نجى وقوله جعلت الارض مسجدا وقوله
 عليكم بالصعيد الان في بعضها جاز لفظ الضرب ولا يقال بشك جازت الاثار بلفظ الضرب قلت في نظرنا ان
 استدلنا على ذلك بالآية والا حاديث الثلاثة غير صحيح لانها تدل على مشروعة القيم ولا تدل على كيفية و
 كيفية باحاديث غير ما فيها لفظ الضرب منها في حديث عمار بن اخرج بن النجارى ومسلم وفيه ثم ضرب يديه
 الارض ضربته واحدة وفي رواية اخرى فقال عليه السلام انما يكفيك ان تضرب بيدك الارض ومنه ما حدث
 ابن عمر رواه الاحكام في مسنده والدارقطني في سنة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القيم ضربتان فترت
 للوجه وضربت لليدين الى المرفقين ولا طرفان اثران في احدهما تيمنا مع رسول الله عليه السلام فترت بيايدينا
 على الصعيد وفي الاثران النبوي عليه السلام قال في القيم ضربتين فترت للوجه وضربت لليدين الى المرفقين وحينما
 حديث جابر رواه الاحكام في المسند كعن النبي صلى الله عليه وسلم قال ضربتان فترت للوجه وضربت للفرجين
 الى المرفقين وقال الاحكام صحيح الاسناد ومنها حديث عائشة رواه البزار في مسنده ان النبي عليه السلام قال
 في القيم ضربتان فترت للوجه وضربت لليدين الى المرفقين ومنها حديث ابن عباس رواه اخرج ابو داود عنه عن عائشة
 بن ياسر قال كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب اذ لم نجد المار فامرنا فترت بنا واحدة ومنها حديث

الى موسى الاشعري اخبرنا البخاري ومسلم وابو داود والنسائي وفيه انما كان كيفيك ان تصنع هكذا وضرب بيده
على الارض وكحديث عمار طرق كثيرة وفيما نلفظ الغريب ومن جملة طرق طريقه عمر بن الخطاب رثو ومنها حديث ابى
امات اخبرنا البزار في رثو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربا للوجه وضربة لليدين الى المرفقين
حديث الاسلع خادم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ضرب رسول الله عليه السلام كيفية الارض واخرج الطحاوي
من حديث ابن عمر رثو باربع طرق متوقفة صحاح وفيما نلفظ الغريب واخرج عن الحسن انه قال ضربت للوجه وكافيتن
وضربة للذرايين الى المرفقين واخرج عن سالم انه ضرب بيده على الارض حين سأله ابوب عن التيمم واخرج شعبى
عن النبي عليه السلام انه قال التيمم ضرب للوجه وضربة لليدين الى المرفقين فاذا كان الامر هكذا فكيف يقول الا ترى
وقى بعضا جاز لفظ الغريب ولا يقال مثل الامار جاز بل لفظ الغريب ولو اطلع على ذلك لم يقل هكذا او قوله ما قيل تأمل
تابع الشريعة رحمه الله صلى الله عليه وسلم بعد اتمام وجهه شى اى مسح الميتم باحدى الميتمين وجهه هو وبالاخرى شى اى ومسح
بالضربة الاخرى هم يديه الى المرفقين شى اى مع المرفقين وقال الاكل في معنى القول الزهرى فانه مسح الى الابل
وهو رواية عن الملك نفى لرواية الحسن عن ابي حنيفة رثو انه الى الرسخ وهو مروى عن ابن عباس ثم قلت اخذ
بذا من معراج الدراية وبذا ليس قول الزهرى وادعه بل هو قوله وتقول الادواعى والاعمش وتقول قد علم الشافعى
ثم قال وهو مروى عن ابن عباس رثو ولم يبين مخرجه لقوله عليه السلام التيمم ضربتان لضربة للوجه وضربة لليدين
الى المرفقين روى هذا الحديث عبد الله بن عمر جاز وما تشته رثو وقد ذكرنا جميعها عن قريب وقال الحاكم فى
حديث ابن عمر ما علم احد اسنده الا على بن خنبلان عن عبد الله وهو صدوق وقد وثقه يحيى بن سعيد وثيم وغيرهما
والك من مانع وقال الكمالى هكذا رثو على بن خنبلان وقد وثقه يحيى بن القطان وغيره وهو الصواب وكذا قال
ابن عدى وقد ضعف بعضهم هذا الحديث بعلى بن خنبلان فقال ابو داود وليس بشى وقال النسائى وابو حاتم
مثل ذلك وقال البرزذري واهى الحديث قلت وثقه الحاكم وقال صدوق وقد وثقه يحيى بن سعيد وثيم وغيرهما
وحديث جابر صرح الحاكم وقال الدراية رجاله كلهم ثقات وقال ابن الجوزى في عثمان بن محمد وهو متكلم فيه ونقته
صاحب الشيخ وقال هذا الكلام لا يقبل من لانه لم يبين من حكم فيه وقد روى عنه ابو داود وابو بكر بن ابى حاتم
ذكره ابن ابى حاتم ولم يذكر فيه صح وحدث ما تشته رثو في حديث ابن الحرث قال البخاري فيه نظروا الى الارض
حالة قامت حريش بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء وسكون الباء اخر الحروف وفى آخره شين معجمة والحزبية بكسر الحاء المعجمة
وتشديد الراء المكسورة وسكون الباء اخر الحروف وفى آخره تاء شنة من فوق قال ابن اكلو لروى عن ابن ابى بكير

يمسح
بأحدهما
وجهه
وبالأخرى
يديه
الى المرفقين
لقوله
عليه السلام
والتيتم
ضربتان
ضربة
للوجه
وضربة
لليدين

وروي عنه حمزة بن عماره وسلم بن ابراهيم وهذه الاحاديث حمزة على قول من يقول التيمم ضرب به على من يقول
 ثلاث ضربات وجهه لمن يقول الى المرتفين على من يقول الى المرتفين وعلى من يقول الى المنكباب وقال بخطاب
 لا تقتضار على الكفين اصح في الرواية وجوب الترابين اشبه بالاصول واصح في القياس قلت لان الله تعالى
 اوجب في الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس في صدر الآية واستقط منها عضوين في التيمم فبقى العضو ان
 على ما كان عليه في الوضوء وانما ذكر الوجه واليدين لاجل اسقاط العضوين الآخرين اذ لو لا ذلك لم يحتج الى
 ذكرهما لانه كان يؤخذ حكمه من الوضوء فان قلت فقد بين النبي عليه السلام حكم اليدين في التيمم ولم يحل على الوضوء
 حيث مسح على الكفين في الحديث الثالث عن جابر وان ثبت مسح عليه السلام الى المرتفين يحل على الاستحباب
 اذ لو كان وجبا لما تركت لعله عبرا للكفين المعودين في الوضوء فان قلت وفي لفظ الدارقطني ثم مسح بها وجهه
 وكفيك الى المرتقين يمنع هذا التاويل قلت لم يرد مرفوعا عن حصين بن غزاة عن ابن ابي عمير بن لحيان وثقفه شعبه وزاده
 وغيرهما ثم يتنفس يديه ثم النفس تحريك الشيء ليستقط ما عليه من غبار وغيره وفيه خلاف قبل ينقض مرفوعا
 مرتين وفي الزاد الاحوط ان يفسد يديه على الارض وينفضهما حتى يتناثر التراب فيمسح بها وجهه ثم يفسد
 أخرى فينفضهما ويمسح باطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهريه اليمنى من راس الاصابع الى المرتقين ثم
 مسح باطن كف اليسرى ظاهريه اليمنى الى الوسخ ويمسح بها يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك قال
 صاحب الدرر اية بهذا الحكي ابن عمر وجابر بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه صلى الله عليه وسلم الاسلح
 كذلك قلت حديث ابن عمر رواه ابو داود وفيه ضرب يديه على الحائط ومسح بها وجهه ثم ضرب اخره فمسح
 فراعيه الحديث وسنده ضعيف والابن عمر احاديث غير هذا وقد ذكرنا بها عن قريب وله حديث اخر اخرجه الحاكم
 والدارقطني من حديث سالم عن ابيه قال تيممنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرنا بايدينا على الصعيدين
 ثم نفطنا ايدينا فمسح بها وجهنا ثم فخرنا بغيرنا فخرنا بغيرنا فخرنا بغيرنا فخرنا بغيرنا فخرنا بغيرنا فخرنا بغيرنا
 من ظاهره باطن وفيه سليمان بن ابى داود وهو ضعيف وحديث جابر بن محمد ذكرناه ايضا وحديث الاسلح
 اخرجه الطبراني في كتابه الكبير باسناده عن الاسلح برجل من بنى الاعرج بن كليب قال كنت اخذم النبي عليه السلام
 فقال لي يا اسلح قم ارق كذا وكذا قلت يا رسول الله ما تبني جنازة فسكت عني سادة حتى جازى جبرئيل بالصعيد
 قال قم يا اسلح قال الراوي ثم راي الاسلح كيف علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم قال ضرب برجل الله
 عليه السلام كفاه الارض ثم نفضا ثم مسح بها وجهه حتى امر على الحية ثم عاد بها الى الارض فمسح بكفها الارض فذلك كل ما

وينقض
 يديه

بالأخرى ثم نفضها ثم مسح ذراعيه ظهرهما وبطنهما وأخيه الطحاوي والدراطيني والبيهقي والبكري في موضعين
 وأما في كتاب الرجال وابن الأثير في كتاب الصحابة وابن حزم في المحلى وضعف هذا الحديث ثم اعجب من
 صاحب الدرر التي يقال كذا في ابن عمارة فأنظر بل بناسب ما في هذا الحديث ما ذكره صاحب الدرر الذي نقله
 في الرواية فاقية ما في الباب موافقة في الضربتين والغضض والعجب من هذا ما قاله الأكل وكذا في ابن عمرو جابر بن
 نعيم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيفيته أن يضرب يديه الأرض إلى آخر ما ذكره في الزاوية وذكر صاحب الدرر
 كيفيته التي تم مثل ما ذكره صاحب الدرر وقال بعض مشايخنا ينبغي أن يضع بطن أصابع يديه اليسرى على كفة اليمنى
 ويمسح بثلاث أصابع أصفرها ظاهر يديه اليمنى إلى المرفق ثم مسح باطنها بالأصابع واليسرى إلى
 الفعل في اليد اليسرى كذلك وفي المحيط يضرب يديه على الأرض ثم ينفضها ويضع يديه بحيث لا يبقى شيء وإن
 قل وإن مسح الوتر التي بين السجدين ثم يضرب يديه على الأرض ثانياً وينفضها ويمسح بها وجه كفيه وذراعيه ولا
 يجوز المسح بأقل من ثلاث أصابع كسح الرأس وتخفيف وقال في الذخيرة لم يذكر هذا أن يضرب ظهره كفيه وبطنها
 وأشار إلى أن يضرب باطنها فاقية قال لو ترك المسح على ظاهر كفه لا يجوز فدل على أن الضرب باطن كفه والأصح أنه
 يضرب باطن كفه وظاهره على الأرض ولو تميم بالكف والأصابع بأربعين غير أن يراعى ذلك قال أبو يوسف سلمة
 سألت الأمام عن كيفية التيمم يضرب يديه على الصعيد قال في البدائع أقبل بها وأدبر فمسح بها وجهه ثم عاد على الصحيح
 إلى الصعيد ثم أقبل بها وأدبر ثم رفعها ونفضها ثم مسح بكل كف الذراع الأخرى قيل يفعل ذلك حتى لا يعلق أثر
 يديه فيصير مثله وفي صلوة الأصل النصف كل رافع يديه مرة واحدة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف في صلوة الأثر
 ينفضهما مرتين وفي صلوة النوادر أن الغباؤا لم يدخل بين أصابعه يجب تحللها وبه تحتاج إلى ثلاث ضربات فترت
 للوجه وضربة لليدين وضربة للتحلل على ما روي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة يحتاج إلى أربع ضربات وضربة لليدين
 من وضعتها حتى يدخل التراب بين أصابعه قبل بها ويد برغض الضرب حتى يلتصق التراب بيديه وذكر في المبسوط الوضوء
 ويستحب تيمم الله تعالى في أولهما في الوضوء وفي قاضيهما أن يمسح الكف اختلوا فيه والعيم أنه لا يمسح في وضوء
 على الأرض يكفي وقال النووي قال جماعة من النحويين لا يشترط في التيمم ضربتان بل الواجب اتصال التراب
 إلى الوجه واليدين بضرته أو ضربتين أو ضربات وعندنا لو ضرب يديه مرة واحدة ومسح بها وجهه يديه لا يجوز فإن
 التراب الذي كان على يديه يصير مستعلا بالمسح على الوجه واقتدار به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن محمد في النوادر
 على يديه التيمم إلى الرسغ والوتر ركعة ثم رأى التيمم إلى المرفقين والوتر ثلاثاً لا يبعد ما يصلح لأن يجتهد فيه وإن كان

فعل ذلك من غير ان يسأل احدا ثم سال فاصبر بالثلاث في الوتر والى المرفقين في التيمر بعد ما صل لان غير مجتهد فيه هم بقدر ما يتناثر التراب كيلا يصير مثله في الباء في يقدر متعاقب بقدر ينقص وانشاء بذلك الى ان ينفض لا يقدر بجملة كماروى عن محمد بن ابي اسحاق الى الثاني فعل والابخرتين كماروى عن ابى يوسف بن ابي اسحاق بن محمد بن ابي اسحاق الى الثاني لان المقصود به ان لا يصير مثله وهو يحصل بالنقص سواء كان مرة او مرتين والثلاثه بنضم الميم ما يمثل منه في تبديل خلقه وتبني بيديه سواء كان يقطع عضوا او تسويد وجهه وتغييره هكذا قصه الاكل انما من الدراية وقال تاج الشريعة ما يمثل فيه في الفتح قال الاترازي نحوه وزاد واصلا قطع الاعضاء ويريد الوجه قلت المثلة اسم المصدر للثقل بنقص الميم وسكون الشاء يقال مثلث بالحيوان مثل به مثله اذا قطع اطرافه وشبهت به ومثلث بالعبد اذا جردت افداذنه او نذ كبره او شيا من اطرافه وهو من باب لغزيم والعجب من صاحب المداية انه جعل ترك النقص مثله وبذا من حيث اللغز لا من حيث الشرح لعدم روده هكذا ولا يصير مثله اذا ترك النقص فاية ما في الباب تلوث وجهه بالتراب ان اخذه بيديه كثيرا وكان التراب رطبا وتلوث عضوا من الاعضاء بالتراب لا يسمى مثله وقال الاترازي تسويد الوجه ليس الفضل في المعنى اللغوي نعم اذا سود الوجه يكون تشويها ربا يشابه المثلة وتو قال صاحب المداية ونقص يديه اتبا عالستة كان اوله لو اراد ان يذكر الحكمة فيه لكان يمكن ان يقال انه عليه السلام فعل ذلك حتى لا ينقل اثر التراب المستعمل في يديه في الغربة الاولى هم ولا يد من الاستيعاب ش اشار به يستوعب وجهه ويديه الى المرفقين واصلا استوعبا فقلت لو اذ يركسك وناد اكسار ما قبلها وصل الاستيعاب شرط في التيمم حتى اذا ترك شيئا قليلا لم يجزه كما في الوضوء والاستيعاب ان يستوعب وجهه ويديه الى المرفقين وصل الاستيعاب بالايعال في كل شيء وكذلك الايعاب من اوعب والثلاثي وعب وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها كان المسلمون يوعبون في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اي يخرجون اجمعهم في الغزوهم في ظاهروا رواية ش احتز به عماره الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنه قال الاكثر يقوم مقام الكل لان في المسوحات الاستيعاب ليس بشرط كما في مسح الرأس واخف وجه الظاهر ان التيمم كما مقام الوضوء وهو شرط فيه فكذلك اقام مقامه وقال المحلوسى ينبغي ان يحفظ رواية الحسن لكثرة البلوى قال النووي رحمه الله ندمنا لشافعي رحمه الله انه يجب ايعال التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والشعر الظاهر عليه قال وعن ابى حنيفة روايات احمد كما ذكره بنما قال وهي التي ذكرها الكرخي في مختصره قلت له ان اراد انه كذبهم في الاستيعاب فصح وان اراد بالايعال التراب فليس ذلك ندمنا ولا رواية عنه وقال الثابت ان ترك قدر

بعد

ما يتناثر

التراب

كيلا يصير

مثلة

ولا بد

من

الاستيعاب

في

ظاهر

الراية

وربهم لم يجزوه وودونه يجزيه وبذره ليس لها اصل في النكاح الا سمينا مثل المسبوبة والحياء او الله خير ولا يخرج
منقطا كركي والبذر الخ والمفرد ونحوها قال الثالثة الرابع ماع الرالعة مسح الاكثر يجزيه ثم انه يجب على الظاهر نزع
اسخا تم والسوار في حق المرأة وقال الاكل فان قيل قد دل الدليل على ان حقيقة اليد ليس بمبرادة فان الباء
او بول لم يندى بفضل الى الا لانه فلا يقتضي استيعاب الحمل بان اجيب البارصلة كما في قوله تعالى ولا تعلقوا بآيديكم الى
التمككة فلا يقتضي تبعض الحمل وفيه بحث قلت اصل الموال واجواب لتلج الشريعة ولكنه قال في الاجواب احسن منه
وهو انه قال ان الاستيعاب بهنا ثابت بالسنة المشهورة فجعلت اليارصلة كما في قوله يغرب بالسيف ويرجوا الفرج
اي برجوه او بدلا لا الكتاب لانه مجموع خلفا قلت ليا في قوله يغرب بالسيف ليست بصله وانما هي التبعض
وكانه ذكره شالين احدهما قول يغرب بالسيف اشارة الى ان البار فيه للبعض كما في آية الوضوء والبار في قوله
ويرجوا الفرج اشارة الى ان البار فيه صلة كما في آية التيمم فاذا كان كذلك يكون الاستيعاب شرطا وقال لا لكل
وفيه بحث كانه اشارة الى ان جعل البارصلة في آية التيمم ليس فيه وجه لان التيمم خلف عن الوضوء فالبار في
آية الوضوء للتبعض فلا يقتضي استيعاب الراس بالمسح فذلك ينبغي ان يكون في التيمم لان الخلف في الخلف الاكل
هم لقيام مقام الوضوء ش اي انيام التيمم مقام الوضوء لا يقال انه انما قبل الذكر لان التيمم ذكر في اول الباء
قال الاكل الاستيعاب في الوضوء شرط فكذا فيما قام مقامه ولو لا التحلية لكان المسح الى النكاح واجبا علما بالتحقق
وهو ذكره الا يدى في الكتاب والسنة ولا يلزم آية السقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم بين محل القطع وهو الزند
بالقول والفعل بخلاف ما نحن فيه قلت خلفية التيمم عن الوضوء احاطت في المسح فقط الا ترى انه سقط فيه عضوان
وبقي عضوان فصار التيمم خلفا عن البعض والاستيعاب في المسح الذي في الوضوء ليس بشرط فكذا في خلفه وهو التيمم
فان قلت لما سقط عضوان بقي عضوان من اشتراط الاستيعاب فيما قلت نعم لو لا البار في آية التيمم فانه موقوف على
بالتحقق وهو ذكره الا يدى في الكتاب والسنة قلت استا توجه ما ذكره لو كانت البار فيما صلبه والفرض المتغير
فيما ما في آية الوضوء فقد نقر فيما مضى كونهما للتبعض وانما بهنا فلان التيمم خلف عنهما بخلاف اصله قوله لا
يلزم آية السقرة انه قلت انما يلزم ذلك اذا قلنا ان البارصلة وآية السقرة ليست فيما بارقا يقتضي قطع اليد من
النكاح لكن الشارح بينه بخلات نحن فيم فلهذا ش اي ولا يلزم كون الاستيعاب شرطا لم تعلق على الشارح هم على الاستيعاب
وقرعه اسخا تم ليعلم المسح ش وكذا المرأة تزرع السوار قوله ليعلم المسح للوجه واليدين فانه اسم لكل ولو بدله
ما ذكره محمد في النوادر ان الغبار اذا لم يدخل بين اصابعه سحبه تحمله ما دون المحيط لو لم يمسح تحت اصابعه لم ينجس

لقيامه
مقام الوضوء
ولهذا
قالوا
يخلل الا
صابع
ويخرج
الخاتمة
ليتم
المسح

اولم يحكم فاخته وهو ضيق لا يجوز بهم والحدوث والجنابة فيه سوارش اى فى التيمم من حيث الجواز والكيفية الآلة
اما الجواز فلما يجوز التيمم للمحدث فكذا لك يجوز للجنب واما الكيفية فلما ذكرنا فى حق المحدث فكذا لك فى حق الجنب
اما الآلة فلما يجوز للمحدث بكل ما كان من جنس الارض فكذا لك يجوز للجنب قال السفناني قال شيخ الاسلام فى المبطل
وهو قول اصحابنا وعليه العلماء وقال بعض الناس بان التيمم الجنب والسحاض والغسل طهارة عن النجس ان الجنب
يلو خالصا حتى يجد الماء وقال السفناني المسئلة مختلفة بين الصحابة روى عن عمرو وعبد الله بن مسعود وعمر
وعبد الله بن عمر روى عنهم كانوا لا يجوزون التيمم للجنب قلت لم يبين من اخرج عنهم هذا وكذا غيره من الشراح فالمراد
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان ابى شيبة فى مصنفه بسنده عنه انه قال لا يتيمم الجنب وان لم يجد الماء شتمه
وفوى ايضا بسنده عن ابن مسعود انه قال اذ كنت فى سفر فاجنبت فلا تغسل حتى تجد الماء قال النووي فى
شرح المذهب وغيره اجماع الصحابة ومن بعدهم على جواز التيمم للمحدث الاصغر والاكبر الذى هو الجنابة وقد ذكرنا
ارجوع عمرو وابن مسعود وهو المروى عن علي وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم ومنه ومنشأ الاختلاف فيما بينهم ان قولهم
اولا استتم النساء محمول على المس باليد او على اجماع قد ذهب اصحابنا وعامة العلماء الى الثانى وذهب النافون
للجنابة الى الاول فقالوا القياس ان لا يكون تيمم طهورا وانا اباحه الله تعالى للمحدث فلا يباح للجنب لانه
ليس بموقوف المعنى حتى ينع القياس وليس فى معناه حتى يلقى بيل هى فوقة فلما اريد بالملازمة اجماع مجاز السيات
الآية فان الله تعالى بين حكم المحدث والجنابة فى آية الوضوء ثم نقل الحكم بالتراب حال عدم الماء وذكرنا الحديث
الاصغر بقوله او جاز احد منكم من الغائط فيعمل الاستم على الحديث الاكبر نصية الطهارة وان واحد ثمان ذكرنا ان فى آية البلى
كما ذكرنا فى آية الوضوء ولكن سلمنا ان الله تعالى شرع التيمم للمحدث فربما صلى الله عليه وسلم شرعه للجنب ايضا وهو
الحديث الذى ذكره المصنف على ما نبهنا انتشار الله تعالى والمشافى اباح التيمم للجنب ومع ذلك حمل الملازمة
فى الآية على المس باليد فيكون قولنا ثانيا مخالفا للاطلاقين من الصحابة رضى الله عنهم وكذا الحيف والنفاس شى اى
وكذا التيمم فى الحيف والنفاس سوار يعنى يجوز للسحاض والنفاس كما يجوز للجنب والسحاض هم لما روى ان
توما جازوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انا قوم نسكن هذه الزمان ولا نجد الماء شتمه او شتمه بن وفيها
الجنب والسحاض والنفاس فقال عليه السلام عليكم بارئكم شتمه بذا الحديث رواه احمد فى مسنده والبيهقى فى
سننه واسحق بن راهويه فى مسنده وابو يعلى الموصلى فى مسنده والطبرانى فى معجمه الاوسط من حديث ابى هريرة
اننا ساس من اهل البادية اتوا النبى صلى الله عليه وسلم فقالوا انا نكون بالرمال الا شتمه الثلاثة والاربعة ويكون

والحدوث

الجنابة فيه

سواء كان

الحيف والنفاس

لما روى ان قتبا

جاء الى

رسول الله صلى

الله عليه وسلم

دعا الى ان يقيم

سكن هذه الر

مال ولا يجد

الماء شتمه

او شتمه بن وفيها

الجنب ط

لما روى عن قتبا

فقال عليكم

فحينئذ اجنبوا ما مضى والنفسار ولا تجادلوا فقال عليه السلام عليكم بالارض الحديث وفي مسنده المثنى بن الصلاح
قال الامام قال احمد والبرقي لا يساوي شيئا وقال النسائي متردك الحديث في اسناده ابو يعلى بن السيرة
وبه ضعف وذكره الاثراني يفتن ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم فقال انا تكون بالريال الاشهر فحينئذ اجنب
واحد منكم والنفسار ولا تجادلوا فكيف نفع فقال عليكم بالصعيد قلت ما وقعت على لفظ في كتب الامهات فان قلت
بالحديث ضعيف فلا يتم به الاستدلال قلت قد ورد في ذلك حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه في البخاري وغيره ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا من القوم في القوم فقال ان تقبل في القوم فقال يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم اصابتني جنابة ولا انا فقال عليك بالصعيد فانه كيف تقول ولا ما راي ولا ما موجود او اجد او
عندي ونحو ذلك وفي حديث اخر نظر لعذر لما فيه من عموم النفي فكانه نفي وجود المار بالكلية بحيث لو وجد بسبب
او حتى وغيره لم يقدح في كونه منكم اسي انتمو اليتيم بانكم انظروا عليكم بان اسم الفعل بمعنى فذ او يقال عليك زيدا او
وقال الاثراني عليكم بانكم اسي باستعمال انكم قلت اليتيم لانها ضالت الى الارض بل الى الفعل هم ويجوز اليتيم عند الخليفة
ومحمد بن كل كان من جنس الارض كالتراب والربل والحجر والبص مش بفتح الجيم وتشديد الصاد ويقال بكسر الجيم بغير
وقال الجوهري هو ما يبنى به وهو مخرق قال في فصل النفاق الفتحة اجنب لفظه مجازية وفي لغة المصريين اجنب سمي الجيم
بكسر الجيم وسكون الياء آخر النور وفي لغة غيرهم سمي كاشا والشاربي سمي كج هم والنور ش قال الجوهري النور
ما يطلع به وفي المغرب همز او النور خطاهم والكمل والزر نجش بكسر الزا والكبريت والنوتيا والزاجات الطين
الاحمر والابيض واسود واسماط الطين والمجص والمراد سنج والمشي الجمل وفي قاضيخان لا يصح على الاصح لانه
يذهب وبالماء لا يجوز اتفاقا ويجوز ايضا بالياقوت وزبرجد والزمرد والبلخش والفيروزج والمرجان الارض
الندية والطين الرطب ولا يجوز بالطين المغلوب بالماء ويجوز بالاجر في حجر الرواية من غير فصل وشرط الكفرخي
ان يكون مدقوقا وقد منع ابو يوسف في غير المدقوق ذكره في الذخيرة وفي رواية لا يجوز وفي المحيط مخزن اذا كان
من طين خالص يجوز وان كان خالطه شئ آخر ليس من جنس الارض لا يجوز فالجواب المتخذ من الارض وشئ آخر ليس
من جنس الارض قال القسبي واجاز ابو حنيفة اليتيم بالجوه المسروق والجوه عندهم هو المالدور والكبير وهو غلط لا يميز
من اجزاء الارض بل هو تولد من حيوان في البور ونقل القرطبي الاجماع على منع اليتيم بالياقوت والزمرد وهو وهم منه
وبما من الاجزاء النفيسة فيجوز اليتيم بها عند ابى حنيفة وفي المحيط لا يجوز لمسبوك لذبيب والنفقة ويجوز بالخطا بالتراب
اذا كانت الغلبة للتراب قال المزياني يجوز بالذهب والفضة والحديد والنحاس وما اشبهها مادامت على الارض ولم يصح شيئا

يجوز التجم
سند حنيفة
نعمه
بكل ما كان
من جنس الارض
كالتراب
الرمول
والحجر الجص
والنورة
والكحل
والزر
نج

وقال ابو عمر ومجمع العلماء على ان التيمم بالتراب ون الغبار جائز وقت مالك يجوز بالتراب الرمل لو يمين واحمد والساج
 والميطعي بائس ولا يجوز وقال الثوري والاوزاعي يجوز لكل ما كان على الارض حتى المشجر والشجر واحمد ونقل النفاش عن
 ابن علقمة وان كيسان جوازه بالمسك والزعفران وان اسحق بن عمار سمع بالساج هم وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب
 والرمل شئ بهذا قوله المرجوع عنه كان يقول اوله لا كذا ثم رجع فقال لا يجوز الا بالتراب فما لم يمسح به لم يمسح به وهو آخر قوله
 هم وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب شئ الذي لا غبار به قال احمد وعنه احمد في رواية في السبج والرمل لا يجوز التيمم
 فان دق اغترف والطين المحرق لم يجوز التيمم به وعن الشافعي في القديم يجوز بالرمل ومن اصحابه من قال لا يجوز به قولوا
 واحمد وما قاله في القديم محمول على رمل نية طه تراب ومنهم من قال على قولين احدهما يجوز والاخر عدمه المعروف
 من نذبه الذي قطع به اصحاب النصوص عليه في الامام لا يجوز الا بالتراب في الحكمة لا يصح التيمم عندنا الا بتراب طاهر نقي
 تعلق بالوجه واليدين به قال احمد وادوا وعن بعض اصحاب الشافعي لا يصح الا بتراب غبار تراب الحوت به قال لمحق
 هم وهو رواية عن ابى يوسف شئ اى قول الشافعي رواية عن ابى يوسف بهذا قوله المرجوع اليه كما ذكرنا هم بقوله نقلا
 فيتمموا صعيدا اى ترابا مستباحا قال ابن عباس رزق شئ الذي قاله عبد الله بن عباس رواه الميقاتي من جهة قابوس
 بن ابي خديان عن ابيه عن ابن عباس قال الصعيد الحبوب حرث الارض ورواه من جهة جرير عن قابوس عن ابي مخنف
 ابن عباس قال ايطيب الصعيد حرث الارض وسئل عنه اى الصعيد ايطيب قال الحرث لقوله تعالى والعباد الطيبين يخرج نباته
 باذن ربك قلت الاستدلال للشافعي في هذا غير موجه لانه غير قائل باستحالة الانبات في التراب الذي يجوز به التيمم وقال
 في التيمم الانبات ليس بشرط في الاصح فان قلت قوله في الاصح يدل على ان الانبات شرط في غير الاصح ويكون الاستدلال
 بما روى عن ابى عباس موجه قبل يندش ذلك كون الاستدلال لابي يوسف والشافعي ولم يرو عنه ابى يوسف كما هو شرط
 عند الشافعي قال كذا ذكره في التاويلات وذكر صاحب الدرر اية الاستدلال الصحيح لما قوله عليه السلام جعلت في الارض
 مسجدا وطورا واد الهناري وسلم قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهورا لمسلم قلت هذا الذي ذكره في الحقيقة استدلال
 لابي حنيفة ومحمد على جواز التيمم بجميع اجزاء الارض لان اللام فيها للجنس فلا يخرج شئ منها والان الارض كلها جعلت
 مسجدا وما جعل مسجدا الذي جعل طهورا وهو عرض بالرواية الاخرى وبى جعلت ترابها لنا طهورا واوجب ان اصل
 قوله الفرد ابو مالك بها جميع طرق جعلت في الارض مسجدا وطورا والا اعتداد بمن خالف الناس وبمعنى كون التربة
 يروا بها التراب بل كل مكان ترابا ما يكون فيه من التراب والرمل او غير ذلك من جنس تلك الارض بما يقابل التربة
 وبما مفهوم القبح هو ضعيف عند جميع الاصوليين قالوا لم يقل به الا لادقاق وهو يدل بمقطوعة على جميع اجزاء الارض

وقال ابو يوسف
 لا يجوز الا بالتراب
 والرمل وقال
 الشافعي لا يجوز
 الا بالتراب
 الملبس وهو قبيح
 عن ابى يوسف
 لقوله تعالى
 فيتمموا صعيدا
 طيبا ترابا نقي
 قاله ابن
 عباس
 روى

وعموماً عطف على قوله سبحانه وجعلت في الأرض طورا وهو اقوى من مفهوم التقديس قال ابن القفطان في شرح البغياص
 قوله عليه السلام يا مابل اوركت الصلوة فليصل دليل على ان المراتب الارض كلها فانه قد تدرك في ارض رجل واحد وفي ذلك
 كما تدرك في ارض عليهما تراب ويجوز ان يكون ذلك لانه قد خرج الخراج الغالب للابن بجوز غير فان قلت قوله فليصل لا يدل على ان
 يتم فليصل بل انما هو مجرد تراب يصلي فيه وضوء على حسب له وندره فلا حاجة فيه قلت المنع او لانه لا يصل فيه وضوء عندنا في حقيقته
 ورواية من محدودة لا مادة عند من يأمرو بالصلوة لغير طهور ولا مادة هنا لوجوب احد العلم بذكره النبي صلى الله عليه وسلم
 فلو وجبت اعادة الترابين صلوا الثاني وجوب الامادة حكم الطهارة بغير طهور وهذا الطهور موجود وجواب آخر انه قد جاز في
 طوره وسجده واحد في نفسه بعد بعضا غير ان ابا يوسف زاد عليه شئ اى على التراب الرمل فانه يجوز عندنا ما هما
 لا غير الضمير عليه ترجع الى التراب كما قلنا ويجوز ان يرجع الى الشافعي اى ان ابا يوسف الرمل على ما ذهب اليه
 الشافعي وهو التراب الذي اتفقا فيه بالحديث الذي روينا ومن الباطن تعلق بقوله زاد وادابا بالحديث هو الذي
 منى ذكره وهو ان قوما جازوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ينبغي للمصنف ان يقول بالحديث الذي
 ذكرناه او نحو ذلك وهو لم يروه فكيف يقول روينا هم ولما شئ اى والابى حنيفة ومحمد رحمهما الله هم
 ان الصعيد اسم لوجه الارض شئ قد ذكرنا عند قوله تيم بالصعيد بقالة اهل اللغة في معنى الصعيد والذي قال المصنف تقول
 عن الاصمعي والخليل وشلب ابن الاعراب والزجاج وقال في معاني القرآن الصعيد وجه الارض ولا ينافي ان كان في الموت
 تراب ولم يكن لان الصعيد ليس التراب ما هو وجه الارض ترابا كان او صخر التراب عليه وغيره قال الله تعالى فيصنع صعيدا
 زلقا فلم ان الصعيد يكون زلقا وقال الزجاج لا اعلم فيه خلاف اهل اللغة وقال قتادة الصعيد الارض التي لا نبات فيها
 ولا شجرهم سمى شئ اى سمى وجه الارض بالصعيد هم لصعود شئ اى كونه بالصعيد اليه من باطن الارض وقال الاكل
 قال المصنف سمى بالصعيد وهو اشارة الى انه فينبى بمعنى فاعل فاذا كان كذلك فتقييده بالتراب المنبت تقييد للطلق
 بلا دليل قلت ليس كذلك بل يكون بمعنى مفعول بمعنى مصود واذ كان بمعنى فاعل على ما قلنا فيكون بمعنى مساعد وليس هو
 ذلك هنا وان كانوا قالوا انه يكملى بمعنى فاعل ايضا فالذى قلنا اشارة الى الخليل وابن الاعراب وشلب هم الذين يرحم
 الله في هذا الباب ثم قوله تقييده بالتراب المنبت تقييد للطلق بلا دليل ليس كذلك لان الصعيد وان كان مطلقا فانه
 قبيح بالصيغة وهو قول قبيح ولكن يختلف فيه في ان معناه ظاهر او متبنا على ما ذكره عن قبيحهم والطبيب يحتمل الطاهر
 شئ هذا جواب عما قاله الشافعي ان معنى طيبا في قوله تعالى فيصنع صعيدا طيبا ترابا متبنا ثم استدلى شافعي الطاهر على
 ذلك بقول ابن عباس حيث فسر الطيب بالمنبت فغير الجواب ان الطيب مشتق من الطاهر والنظيف

غير ان اب

يوسف زاد عليه

الرملى بالحديث

الذى رد

من اولهما

ان الصعيد

اسم لوجه الارض

سمى به لصعوده

والطبيب يحتمل

الطاهر

والصعيد

والصبيح الطاهر فان الطيب في اللغة مضاف الى المصنوع والماضي الطيب فقال ابو اسحق الطيب الطيب واما
 بمعنى الجمال فتقوله تعالى كلوا واشربوا من طيبات ما رزقناكم واما بمعنى المذنب فتقوله تعالى والبلد الطيب يخرج
 نباته باذن ربه والاكثر على انه بمعنى الطاهر وقدر يد بالطاهر بالاجماع لان الطهارة شرط فيه لان الخس لا يكون
 طهورا قادرا عليه المعنى لا يرد غير ذلك لان المشترك لا عموم له فكل عيش اى على معنى الطاهر هم لانه
 شى اى لان معنى الطاهر مبهناهم البق بموضع الطهارة شى لانه قال فى آخر الآية ولكن يريد ليطهركم الا ترى
 انه لو كان التراب المذنب نجسا لم يجز التيمم به اجماعا فعمل ان الانبات ليس الاثر في هذا الباب فان قلت الطيب
 فى الآية مقرون بالارض فيكون الانبات البق اذ القرآن انفسه بعضه بعضا قلت آخر الآية يدل على ان المراد بالطاهر
 لانه لو كان المراد منبتا لكان قال موضع قوله ليطهركم لتزودوا لان الانبات يناسب لذرعه هم او هو مراد بالاجماع
 شى هذا دليل آخر على ان المراد من طيبا ان يكون طاهرا نظيره ان يحتمل معاني المذكورة والطاهر مراد بالاجماع
 كما ذكرنا انفا فاذا تعين احد معاني المشترك للارادة بطل الباقي لان المشترك لا عموم له فان قلت الشافعى قال
 بعموم المشترك قلت شرطه ان لا يمنع الجمع وان تجوز اللفظ عن القرينة الصا قد اى احد المعاني وهما التجوز وعرض
 على ان المراد الطاهر ثم ان المصنف لم يحجب عن قول ابن عباس فاجوب عنه ان المطلق لا يقيد بجزا واحد فكيف لا اثر
 والافعال المنقول عن ابن عباس الطيب لصعيد ارض الحوث فهو يدل على جواز التيمم بغيره الحوث لانه اذا كان الطيب صعيدا
 دل على انه غير طيب وهو المأمور به ثم لا شلال بهذا الاثر يدل ان لا يجوز التيمم بالسجدة وذكر النووي ان النتيجة
 هى التراب الذى فيه ملوحة ولا يثبت والتيمم به جائز وحديث ابى جهم لا يصارى يرد ايضا على الشافعى وهو ان قال
 اقبل رسول الله عليه السلام من تجويد حمل موضع بالمدينة فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد البنى عليه السلام حتى اقبل
 الى الجدار ففسخ بوجه ويديه ثم رعد عليه السلام رواه البخارى سندنا ومسلم تعليقا قال الطحاوى حيطان المدينة مبنية
 من حجارة سودة من غير تراب او لم تثبت الطهارة بهذه التيمم لما انفذ صلعم وقال ابن القصار المالكى تيمم النبى صلعم
 بالسجدة على الشافعى فى اشترط التراب وقال الماذرى قال الشافعى قول مساذ وقال الذهبي فى ابى جهم
 الصواب ابو جهميم بالتصغير ثم لا يشترط ان يكون عليه شى اى على الصعيد هم غبار عند ابى صيفه روى شى
 اى الغبار الذى يلتصق باليد ليس بشرط عنده فحينئذ لو تيمم بالحجر لا طس والصخرة المسارية يجوز وقال ابو الالحى
 اذا ضرب يده على صخرة لا غبار عليها او على ارض يده ولم تعلق بيده شى يجوز عند ابى صيفه وبه قال مالك بن
 محمد روايتان لا يجوز بدون الغبار وهو قول ابى يوسف والشافعى واحمد وداود وعند عدم الغبار عند ابى يوسف

فحمل عليه
 لانه البق
 بموضع الطهارة
 او هو مراد بالاجماع
 جاع شى
 لا شى
 ان يكون عليه
 غبار عند
 ابى حنيفة روى

لا طهارة
ما تلوث

روايتان وفي البذر قول ابى يوسف الثاني القبار ليس من الصعيد وفي قاضيها عن عتيقهم به وليعيد ثم انه ينج
وقال القبار ليس من الصعيد وكذا رجع عن جواز التيمم بالربل ولولم يكن ثوبه غبارا فيتلصق بسده بالطين حتى يصفى جاز التيمم
عليه وكذا التيمم بالطين جاز الا ان يثقل في الدراية واليتم ما رجع عن ابى حنيفة بالطين وعن محمد روايتان الا اذا كان
مستويا بالماء ولو اصابه غبار فمسح به وجوز ذراعية ما وباليتم جاز عند ابى حنيفة فذكره في الوجيز وفي صلوة الاصل الواسعة
وجوز ذراعية غبار لم يجره عن التيمم قالوا ما ولي انه ثم مسح به وجهه وذراعيه حتى ينص على هذا في كتاب صلوة المسح
اقبال به ثم عايط او كمال حنطة فاصاب غبار لم يجره عن التيمم حتى يمسح به عليه وقال الشافعي يجوز التيمم بتراب على فخذه او ثوبه
او صخر او جدار او دابة او نحوها ذكره النووي في شرح المذهب قال العبدري وغيره وكذا لو ضرب يده على حنطة او تم
للتيمم فيه فبار وكذا التيمم على ظهر كلب ونخريه وشعره يابس جاز عند ابى حنيفة وفي البهلا يجوز لبنا الثوب ليس
الا اذا وقع التراب بعد ما جفت الثوب وعن اصحابنا يجوز التيمم بتراب غلب على رطوبه بالعكس لا يجوز وكذا اذا خالط التراب
غير الرطوب ولا شئ من اجزاء الارض كالدقيق تعتبر فيه الغلبة والشافعي فرق بين مخالط الدقيق ونحوه ومخالط الرمل
حيث جاز في الرمل دون الدقيق ولو ضرب يده على بشرة اجنبية عليها تراب ان كان كثيرا لم ينج التيمم بالبشرة من مسح
تيممه والا فلا قال القاضي حسين هم لا يخلطون ما تلوثوا شئ وهو قوله تعالى فيتموه صعيدا طيبا ودليل ابى يوسف في
رواية قوله تعالى واستحو ابو جرحكم وايدكم منه اي من التراب بلو كما تراو يجب المسح بشئ من الارض لان كلمة التيمم
والنجابة ان الضمير في منه يرجع الى المحدث ولكن سلمنا انه يرجع الى التراب فهي لا تبار الغاية كقولك خرجت من
البيت يعني ابتداء المسح من الصعيد دليل قوله تعالى في موضع آخر فاستحو ابو جرحكم وايدكم منه قال صاحب الدرر ايدكم
لا يستقيم تبار الاستدلال لان المطلق والمقيد اذا وردت في عادية واحدة في حكم واحد فيجب حمل المطلق على المقيد
بالاتفاق وكذا قوله من لا تبار الغاية عدول عن حقيقة هذه الكلمة لانه حقيقة للتبعض مجاز لغيره وتخيلا مل ثلث
وجه التامل ان هذا ليس رواد المطلق والمقيد في اليتين المذكورتين في النشار والمائة من قبل ورد دهما
في حكم واحد في سبب الطهارة ولا تراجهم في الاسباب فخرى المطلق على الملاقاة ولا يحمل على المقيد وقوله لانه حقيقة للتبعض
مجاز في غيره غير صحيح لان الغالب على كلمة من ان تكون لا تبار الغاية معنى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه
قال الانرازمي وليس قول ابى يوسف والشافعي قال الله تعالى فاستحو ابو جرحكم وايدكم منه وايدكم على ان غير التراب
لا يجوز به التيمم فمقول الاستسليم ان يدل على ذلك الا فيما اذا اريد به التبعض من قوله من او فيما اذا اريد منه لا تبار الغاية
قاتم بالشأن فلا تسل الدلالة على ما قلتم لانه معنى يحصل في كل جزء من اجزاء الارض وان قلتم بالاول فتم يلزم ما قلتم

هو اسلم لكن لا نسلم ان التبعض هو المراد قلت هو الذي ذكره لا يوافق دليلا الا في اختلاف الذي يجوز فيه التيمم بغية التراب
او لا يجوز والدليل الموافق هو الذي ذكرناه الان وهو اختلاف في اشتراط التصاق الغبار وعدمه وقوله لا نسلم ان التبعض
هو المراد منع مجزوء يمكن ان يكون للتبعض لانه اذا دعا في كل من كان قلت علامة كونه التبعضية ان يسد بعض سدا
القرارة عبد الله بن مسعود وزعم حتى تغفو بعض ما تحبون قلت يتصور بهنا هذا التقدير فافهم وكذا يجوز في اي التيمم
بالغبار مع القدرة على الصعيد عند ابن مينة ومحمد بن بان نقض ثوبه اوله وارتفع فتم منه يجوز عند هذا وقال القائل
وعند ابن يوسف لا يجوز وكل من اكل يضا وفي الايضاح ان ابو يوسف رجع عن ذلك قال صاحب لدرية قوله
القدرة على الصعيد نفى لقول ابن يوسف قلت ليس الامر كذلك خلاف ابن يوسف ممن من الاقتصار على ذكر اني حنيفة ومحمد
وانا هذا قيد به لانه ان لم يقدر على الصعيد جاز التيمم بالغبار حتى اذا قام لا بدش اي لان الغبار هم تراب رقيق
ش الا ترى ان من نقض ثوبه قادمي جازو بالتراب فلما يجوز بالخش من كذا في الرقيق وقال ابو يوسف الغبار ليس
بتراب بل هو من نقض ثوبه وجو المأمور به التيمم بالصعيد وحالة العجز مستثناة قلنا هو تراب حقيقة ولكنه مترج بالموسى
وفي البسوط واجبة ابو حنيفة ومحمد بن عبد الله بن عمر بن قان مع اصحابه في سفر فطر واما بجناية فافهم ان ينفضوا بالموسى
وسر وجهه فتموه انما ياباهم والنية فرض في التيمم ش النية شرط جواز التيمم عند عامة العلماء حتى لو تيمم بلانية لا يجوز
هم وقال زكريا بن يوسف لا خلاف عن الوضوء فلا يجزئ في وصفه ش اي في وصف الوضوء الذي هو الصبي فان ثوبه
بدون النية صحيح فلو لم يصح التيمم بلانية كان اختلاف مخالف للماصل في وصفه فلا يجوز ذلك بخروج عن خلاف حنيفة هم ولنا ان ش
اي ان التيمم مبيح عن القصد فلا يتحقق ووجه ش اي دون القصد فان قلت لما كان التيمم القصد لانه فلا حاجة الى النية
قلت مطلق القصد غير مراد بالاجماع بل المراد القصد الشرعي وهو لا يكون الا بالنية قال الاكل قيل التيمم يدل على القصد
هو القصد بالنية واما بالنية والامر للوجوب فتشترط النية بخلاف الوضوء فان الامر فيه بوجوب الغسل والمسلح لا ولا
لها على النية قلت قابل هذا هو الا ترى ثم قال الاكل وقيد نظر لان القصد المأمور به هو قصد استعمال التراب وتفسير النية
في التيمم ان ينوي الطهارة او رفع السخا او بجناية او استباحة الصلوة وهذا غير ذلك لا محالة فلا يلزم من كون احدها
مأمورا به ان يكون الآخر شرطه قلت وفيه نظر ايضا لان قصد استعمال التراب هو عين النية لانه لا يقصد الا لا لا الامور لا لا
والا يلزم ان يكون هاتين احدهما القصد المأمور به وبه قصد استعمال التراب الاخرية احد الامور لا لا لم نقل
احد ان التيمم يحتاج الى نيتين هم او جعل طهورا ش هذا دليل آخر على فرضية النية في التيمم اي وجعل التراب طهرا
هم في حالة مضوطة ش وهي حالة ارادة الصلوة والنية هي الارادة ايضا فاشتطت النية فيه وليس كذلك لما

ولكن يجوز بالغايرهم

القدرة على الصعيد

عند ابن حنيفة

فمن كان له تراب

رقيق ولا ينفذ

التيمم وقال غيره

ليس من ذلك خلط

لاوضو فلا ينفذ

وصفه ولنا ان ينفذ

عن القصد فلا ينفذ

دونه او جعل طهرا

فحال لا ينفذ

[illegible]

والماء طهور

بنفسہ علم کر

شماره اول و اولی

اور استیاضہ اعلیٰ

اجزاء و لائیترو

میه الیم

للحدث او

11

حلفت عن الوضوء وعندهما حلفت عن المار في حصول الطهارة حتى جازت امامته المتيمة لم يمتني عندهما خلافا لما قاله وسبحي
 تتحقق في باب لامنة انشاء الله تعالى واكمل ايضا ان التيمم رافع للحدوث ويوجب فعده رافع للحدوث الى وقت وجود المار
 وقال ابو بكر الرازي لا يرفع وبه قال الشافعي كالمسح على الخفين يرفع امرئ عن المرحل والاول المذهب للمحدث الكوفي
 في الصحيحين وجعلت لي الارض سبيحا وطورا وحديث النضر الصعدي الطيب فهو المسلم ولدا الى عشر حجج فان قلت معنى امرئ
 فان التراب حكم مقام الطهارة بآلة الصلوة اذ لو كان طهورا حقيقة لما احتاج الى تجنبه بعد التيمم لغسله والدليل على ذلك
 ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عمران بن حصين قال كنا في سفر مع رسول الله عليه السلام فبعض الناس فاذا هم بمرحل
 معتزل فقال ما منعك ان تغسل قال اصابني جنابة ولا ما قال كيفيك الصعدي وشكك الدليل الناس العطش فدعى عليا
 وآخر فقال استحبنا المار فذهبنا فامرأه معا من اذنان فافرغ من افواه من اذنين ولو دمي في الناس
 قسوة واستسفة وكان آخر ذلك ان اعطى الذمي اصابة الجنابة انا من ما رفقنا اذهب فافرغ عليك قلت ليس في
 الحديث انه تيمم ويحتل انه عليه السلام عاجله المار قبل التيمم اذ انه عليه السلام امره بالاعتزال استحبابا لا وجوبا وقد روى
 ابو داود ومن حديث عمرو بن العاص قال احتملت في ليلة باردة وانا في غزوة ذات السلاسل فاستفقت ان اغتسلت
 ان اهلك فقممت ثم صليت باصحابي الصبح ثم اخبرت النبي عليه السلام فضحك لم يقل شيئا ورواه انا على شرط الشيخين
 فلو كان الاعتزال بعد التيمم وجبا لاه به وفيه حجة على من امره بعادة الصلوة التي فعله بالتيمم لانه عليه السلام لم امر
 بالاعادة الامر كما ولا لاد وغزوة ذات السلاسل كانت في جمادى الاولى سنة ثمان من الهجرة وذات السلاسل ايام من ايام
 القرى مينا ومن المدينة عشرة ايام فعوله فاستفقت اى نقت هم فان تيمم نفراني يري بربش اى بالتيمم الاسلام
 ثم سلم لم يكن متيمما شيعي لا يجوز الصلوة بذلك التيمم عند ابي حنيفة ومحمد بن من مسائل الجاهل ومطر فكون التيمم
 للاسلام فلذلك قال المصنف يريه لا سلام وهو معتبر به ولم يشترط في الاصل وما في الجاهل هو الصحيح اذ الاختلاف
 ثابت فيما اذا اراد الاسلام وهو بقره وفيما اذا لم يرد له اولى ان يقع هم وقال ابو يوسف فتيمم شيعي اذا اراد
 بالصلوة ففعله فان قلت ههنا فان الاولى في قوله فان تيمم نفراني والثاني في قوله فتيممتم قلنا ذكر في الاولى
 لكون السنة متفرقة على ما قبلها وفي الثاني كانا جواب شرط مخذوف تقديره قال ابو يوسف ان تيمم نفراني يريه لا سلام
 باق على تيمم لادش اى لان نفراني هم لوى قرية مقصودة شيعي كونهما قرية لان الاسلام اعظم القربى اما مقصودة
 فلا نالها ليست في ضمن شي آخر كما شرط فاذا كان كذلك صح تيمم المسلم بتيمم للصلوة هم بخلاف التيمم لدخول المسجد
 شيعي اى بخلاف تيمم المسلم لدخول المسجد وليس المصنف لانه شيعي اى لان تيمم لدخول المسجد وليس المصنف لانه شيعي

فان يتم حذرا

يريد به صلاة

شرا سلام

يكفي متيمما عند

ابي حنيفة

ومحمد وقال

ابو يوسف

هو متيمم

لان حذره

قرية مقصودة

بخلاف التيمم

لدخول المسجد

ومضى المصنف

لانه ليس بقرية

مقصودة

شخص محدودي في ضمن شئ آخر وكذا الوعيد لم يخرج المسجد بان دخل متوضعا ثم احدث او تيمم للسلام وورده او للتعليم على
 الاصح خلافا لما رواه الحسن عن ابي منيفة تيمم لقراءة القرآن على ظهر القلب ولزبارة القبور ولزبدون الميت ولا لاداء
 فانه لا يجوز الصلوة به عند مائة العلماء لانه ليس بقربة مقصودة وفيه خلاف ابي سعيد البلخي حيث قال يجوز الصلوة به عند
 مائة من الناس اي لابي منيفة ومحمد ان التراب ما جعل طهورا الا في حالة ارادة قربة مقصودة لا تقع بدون الطهارة والاشارة
 قربة يصح بدونها شئ اي بدون الطهارة قال السفناني هذا اللفظ اشارة الى ان الكافر اذا تيمم للصلوة ثم اسلم لا يجوز
 الصلوة بذلك التيمم نص على ذلك الشيخ الاسلام في مبسوط بل المقبول في التعليل ان يقال الكافر اذا تيمم للصلوة ثم اسلم
 لا يجوز الصلوة بذلك التيمم لانه ليس من اهل النية والتيمم لا يصح بدونها فذلك قال الاصح منه التيمم ومن هذا فرق
 ابو يوسف بين نية الاسلام ونية الصلوة فقال يكون في الاول دون الثاني وقال لان الاسلام يصح منه فصح
 نية التيمم منه للاسلام بخلاف ما لو تيمم نية الصلوة لان الصلوة قربة لا تقع من الكافر ولا تقع نية الصلوة فصح وجود
 هذه النية وعدمها بمنزلة نية التيمم من غير نية فلا يصح منهم بخلاف سيرة السلاوة لانها قربة مقصودة لا تقع بدون الطهارة
 شئ قيل هذا في الف لما ذكره الاصول حيث قال فيها انها قربة غير مقصودة فلما المراد بكونها مقصودة بهنا ان
 لا يجب في ضمن شئ آخر بخلاف التبعية بل شرعت ابتداء من غير ان يكون تبعا لآخر والمراو بما ذكر في الاصول ان
 بنية المسجدة ليست بمقصودة لذاتها عند السلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة المؤمنين او مخالفة المشركين
 فانه لا يخفى انما الواجب بهذه النية بل ينوب الركوع منها بما واصل به ان المعترض ادعى التناقض والمجيب
 لفناء الاختلاف المجتنبين على ما ذكرنا فان قلت يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بمقصودة فقلت الطهارة شرعية الصلوة
 فكانت نيتها نية اباحة للصلوة حتى توفى تعليم الغير لا يجوز الصلوة في الاصح على ما ذكرنا وان توافقت اي النظر
 واعمالهم انه لا يريده شئ اي المتوضي الاسلام ثم اسلم فهو متوضع عندنا شئ حتى لو صلى به يجوزهم خلافا لما
 شئ فانه عنده ليس بمتوضع وادنا الى دليل الشافعي بقوله ثم اسلم على الشراطة النية شئ فان النية شرطا عنه وهو ليس
 من اهلها ولا يفهم من ايضا وليتنا لانه اذا لم تكن النية شرطا عنه ناصح وضوء وان لم تعتبر نية ثم اسلم ثم ارتد
 العباد بالله ثم اسلم فهو متمم شئ يعني لان يصح بهذا التيمم وقال زبدون بطل تيمم شئ باعتبار ان ارتداه لان الكفر
 ينافي شئ اي ينافي التيمم ابتداء فكذلك انتهاهم فيستوي فيه لا ابتداء والبقر شئ اي اذا كان الكفر ينافي تيمم
 فيستوي في هذا الحكم لا ابتداء والبقر فان قلت الضمير في قوله فيرجع الى ما اذا قلت قد اشترت اليه بقولي فيستوي
 في هذا الحكم وقال بعضهم اي يستوي في هذا الامر الثاني حالة الابتداء وحالة البقار وهذا مثل الاول في المعنى

ولهما ان التراب
 ما جعل طهورا
 الا في حال الرادة
 قربة مقصودة
 تقع بدون الطهارة
 ولا اسلام قربة مقصودة
 يصح بدونها بخلاف
 سجدة السلاوة
 قربة مقصودة لا تقع
 بدون الطهارة
 توصيها كبريائه
 الاسلام ثم اسلم
 فهو متوضع خلوفا
 للشافعي بخلافه
 اشتراط نية
 هل يتيمم ثم ارتد
 العباد بالله ثم اسلم
 فهو متمم فقلت
 فيرجع اليه فقلت
 فيرجع اليه فقلت
 الكفر ينافي تيمم
 فيستوي في هذا الحكم

النية

وذكروا في الجاهل الصغير محاسن ان المناقاة بينهما باعتبار معنى العبادة فانه شرع مطهر غير مقبول المصنع تعبد اعني فيه
 الكفر كسائر العبادات وفي المختلف انه عبادة فلا يجامع الكفر قطعه انما يتصور اختلاف المذكور الا في التيمم المنوي لان
 غيره وان كان منافيا للصلاة عنه ليس بعبادة كالوضوء بلانية فلا ينافي الكفر فيجب بعد الازدراء على اصله والصحيح
 ان المناقاة بينهما باعتبار عدم الالابية فان كافر الوتيم لا يصح التيمم مشروعا في حقه ويكون فعله كفعا البهية ثبتت
 ان الكفر مناف للتيمم يستوي فيه الابتداء والبقرار قطعه هذا بطل تيممه عنده فترى اولم ينو في الكافي ويطلب عنده لانه
 عبادة فبنا فيه الكفر ثم سبق الكلام الى ان قيل فانه انما يصير عبادة بالنية وهي ليست بشرطه عنده قلنا الكلام في
 المنوي او في غيره لا خلاف وقال عبد العزيز بعد ما ذكره قلت ان اراد به ان لا خلاف في بقاءه على الصحة للكفر
 فهو غير مستقيم لان هذا لا يصح اصلا عندنا لعدم شرطه فكيف يبقى على الصحة وان اراد به لا خلاف في بطلانه وهو ظاهر
 فهو كما قال الا ان ما قال زفر على كونه عبادة فبنا فيه الكفر غير مستقيم لما بينا ان غير المنوي ليس بعبادة فكيف يصح بنا
 بطلانه على الكفر المنافي للعبادة مع انتفاء صفة العبادة عنه فان قلت كان من حقه ان ينعكس الحكم لانعكاس العلة
 فانه من حقه ان لا يبطل تيمم المسلم بارتدائه على قوله لعدم احتياجه الى النية ونه كالموضو في ذلك قلت قال شيخنا
 نذر المسئلة من زفر واية منه ان التيمم لا يصح الا بالنية وروى عنه انه يصح بغير النية قطعه هذا لا يبطل على نذره
 بالردة كالموضو فكان عنه روايتان ان التيمم من غير نية يتبادى ام لا وجواب آخر انه يحكم فيه على قول من يرى في
 وجوب النية كما يحكم ابو حنيفة في الزايرة على راي من يرى صحته وان كان هو لا يرى بجوازها هم كالحرمية في
 النكاح ش بان كان الزوجان راضعين وقد زوج كلا منهما ابواهما ثم اشتهما امرارة او كانا كبيرين وقد
 كنت المرأة ابن زوجها بعد النكاح حيث قال يرفع النكاح بينهما بعد البتة كما لا ينعقد فيها ابتداء او الاصل ان كل
 متافيه الحكم يستوي فيها الابتداء والبقرار هم كالردة والحرمية في النكاح هم واسدث الحديث الصلاة فان قلت لو
 سبقه الحديث في الصلاة لا يعيد باقينه ان ينسد بالاننا لا ينعقد به ابتداء قلت ذلك مخصوص بالنفس وهو قوله عليه السلام
 من قار او عت في صلاة فلينصرف وليتوضا وليبين على صلوة لم يكلمه رواه ابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها
 هم ولنا ان الباقي صفة كونه طاهرا في شيء يعني الباقي بعد التيمم صفة كونه المرتد طاهرا بذلك التيمم هم فاعترض الكفر عليه
 ش اى على التيمم لا ينافي ش اى لا ينافي كونه طاهرا لان التيمم عند الكفر لا يكون موجودا حتى يبطل لوجوبه واما ينافي
 هم كما اعترض على الوضوء ش اى كاعتراض الكفر على الوضوء فانه لا يبطل البقرار فيه فكذلك التيمم هم لانه ش اى
 لان التيمم هم خلف عرش اى عن الوضوء ولا شك ان حال سفل دون حال الاصل فكان مبطلا لا على فاولى بان يكون

في النكاح
 لسان البنا
 بعد التيمم
 صفة حكمه
 طهرا
 عتراض الكفر
 عليه كايضا
 فيه كالا معترا
 على الوضوء
 وانما لا يصح
 من الكافر ان يبدل
 لعدم النية
 منه ينقض
 التيمم
 كل شرع
 ينقض
 الوضوء
 عنه
 لا ينعقد

وأجاب أن التراب طهر موقت حكماً لا حقيقة على معنى أنه لا تزول طهورية بدون شيء متصل به فثبت به الطهارة الموقتة
 على صحة الطهارة كما لا يمكن أن يكون طهراً حقيقة على معنى أنه لا تزول طهورية دون شيء متصل به فثبت به الطهارة على المأثية
 على أن ما كان ضيقاً شرطاً للبقاء لا يشترط ابتداءه وعدم المار شرطاً لابتدائه فثبت به الطهارة كذا البقاء هذا جواب عن غلبته
 وقال صاحب الدرر في تحقيقه ما لم يكن التراب طهراً موقفاً لمسلم لكن الطهارة الحاصلة به موقت غير مسلم وفي رواية
 القدرة على المار تمنع الطهارة باليتم ابتداءه وبقائه لأن القدرة على الأصل قبل حصول المقصر باختلف دليل حكم فثبت
 وقال حافظ الدين في المستصفى المصنف حديثاً مشكلاً لأنه لم يترتب لانتقاض اليتم السابق بل فيه بيان أن اليتم
 لا يجوز بعد رويته المار جاز أن يكون رويته المار منافية للابتداء لا للبقاء كعدم الشهادة في النكاح فإنه يمنع ابتداء النكاح
 لا البقاء تعديل الجواب أن يقول الطهورية معتدلة حتى لا يفسد الأصل فثبت به الطهارة كذا البقاء فثبت به الطهارة كذا البقاء
 وهذا الجواب هو الذي ذكره الأكل عن سؤال غلبته عن سؤال غلبته عن سؤال غلبته عن سؤال غلبته عن سؤال غلبته
 بعض الحديث وتماهوا فإذا وجدت المار فالتمس به كذا في المصاحج والمبسوط ط قيل قول غلبته في حديثه في هذا الموضع
 لا يدل على انتقاض الوضوء لأن هذا الطريق الاستصحاب بدليل أنه عليه السلام قال في آخره فان ذلك خير فقلت قد ذكرنا
 هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأما كذا الحديث الذي ذكره في هذا الموضع إلى داود الصديقي
 وضوءكم ولو إلى عشرة سنين فإذا وجدت المار فاسمى عليك وهذا أخرجه النسائي وابن حبان وأخرجه البيهقي من حديث
 أبي هريرة ولفظه الصديق وضوءكم وإن لم يجد المار إلى عشرة سنين فإذا وجد المار فليست بشهرتان ذلك
 خير ومن أحب لعباءة أن يراه الشراح كبراً فإذا وقع حديث لا يشعرون بالكلام فيه من جهة الترجيح ومن جهة
 الاعتناء ومن جهة الحق فغالبهم يميلون على كتاب من كتب الفقهاء وليس هذا شأن المتقيد بقوله قبل فالتمس به كذا الكلام
 غير صحيح لأن قوله عليه السلام وليمس به شهرتان لا للاستصحاب بل استدلالاً على الاستصحاب بقوله فان ذلك خير
 غير صحيح لأنه ليس معناه أن الوضوء واليتم كلاهما جائزان عند وجود المار لكن الوضوء خير من المار وإن الوضوء واجب
 عند وجود المار ولا يجوز اليتم وهذا نظير قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ غير مستقر أحسن مقبلاً من أن لا خير ولا حسن المستقر
 اصحاب النار ومقبلاً ثم علم أن وجود المار الغاضل عن حاجته المقدور على استعماله ومقبلاً الوضوء وإن كان الغاضل
 عندنا والريز بهل الشرحي وأحمد في مختار قوله وأخاره الذي وابن شريح ونقله البغوي عن أكثر العلماء وقال مالك الشافعي
 لا ينقض وضوءه وتيمم صلوة ولا يجيد ما في صلوة السفر وهو رواية عن أحمد وقول داود وقيل يجوز أن يخرج منها فيه
 وجهان للشافعي أظهرهما أنه أفضل والثاني أنه لا يجوز ونحن بعض اصحابنا نحن ومننا كذا وقال الأوزاعي في صلوات

راسه فليخرجها من حرمها ثم انقلب على صيده فقتله كذلك انما هو بوقاؤه اجزاه هو قائم وقع صيده عنده كما لو وقع
 عند يقظان وهو قادر على زكاته وانما انقلب على مال فالتفت ليعين وانما وقع على مورث فقتله على قول البغفر
 او وقع فاسأله فوضع تحت جداره فسقط عليه فمات فلا ضمان وانما كشت امرأته عنده في بيت ساعدته صحت فلو ت
 ونما رضع صغير من ثديها ثبتت الحريمه وانما في صلوة تكلم فسدت وانما توارفها اجزائه وانما على آية السجدة تلازم
 صاحبه وانما خبر السلاوة عنه يجب عليه السجدة في قول وقال شمس الانتم لفتت بعدكم الوجوب فيها وانما كل
 من خلفه ان لا يكلمه لم يستيقظ من شغل في الاصح وانما مسما مطلقا صار مجازا وانما قبله بشهوة ثبتت حرمة المعاشرة
 اذا علم فعلها وانما هو بين وليستين يجب انصاره وانما احتكم في صلوة وجب الغسل ولا يكون البشارة وانما انما عقدتها
 يصح على قول وانما خبرك متوطئة السجدة وجب على السامع وعليه السجدة في قول والاصح انما يجب هم
 وانما ادش اى المراد من قوله ونقطة ايضا روية المارهم ما يكفي للوضوء وش لان الذى لا يكفي فى مكانه لعدم وفى
 هذه العبارة يجوز جهان احد هما ان يكون كناية فى قوله ما يكفي موصولة والمعنى والمراد المار الذى يكفي للوضوء والفتا
 ان يكون التقدير المراد بالمراد المعرفه وقوله يكفي فى الوجه الاول صلاته وفى الثانى مقفد وقال الاكل فورد والمراد
 يعنى المار الذى يمر عليه انما قلعت تقديره بهذا غير صحيح بل المراد ما فيه كفائة للوضوء وسواء كان مارا انما او يقظان
 مارا او قفيا او مسافرا او اذ لا فى موضع وذلك لان المصنف بين المراد من قوله ونقطة ايضا روية المار الذى
 فى اى حال كان اذا قدر على استتمار وكان فيه كفائة للوضوء فظن الاكل ان قوله المراد ما يكفي يرجع الى قوله والناظم
 عنده الى حنيقة قادر تقديره وليس كذلك بل المراد ما قلنا يشمل الكل هم لان الشان هم لانه يرد ونس
 اى لا اعتبار بما دون ما يكفي للوضوء هم ابتداء ش اى فى ابتداء المار اذ ان اذ اراد ان يصلى عليهم بما يكفي فانهم
 يتم لان الاعتبار لذلك هم فكذلك انما ش اى فكذلك المراد ما يكفي للوضوء فى حاله الاتتمار اذ ان كان تيمما فورا
 ما لا يكفي للوضوء فانه على تيمم لانه فى حكم العدم واراو بالانتمار السابق والبقا معتبرا بالابتداء وراو بانما على اختلاف وقت
 ان المحدث واجب ذابو بعض ما يكفي من المار لطهارته بل يجب عليه استعماله فالاصح عند الشافعى وجوب استعماله باقليم
 بعده وهو اقوى المراد تيمم عن احمد وداود وحكا ابن الصباغ عن عطاء وحسن البغرى ومحمد بن رشد وفى القول اخر
 للشافعى عدم وجوب استعماله وهو منبأ ومنهيب مالك والثورى والاوزاعى وابن المنذر والزهري وحاد وقال البيهقي
 وهو قول اكثر العلماء ودليل الشافعى حديث الى هريرة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا امرتكم بشئ فافعلوه
 ما استطعتم رواه البخارى ومسلم وقول الله تعالى فليجدوا ما رزقتموه وكونوا فى موضع النفي فيعلم المار اليسير والكثير

والمراد ما يكفي للوضوء
 لانه لا محذور ما كونه
 ابتداء فكل التفت

ولا يتيم الا بصعيد
طاهر لان الطيب ابي
الطاهر كانه الله التطهير
فلا بد من طهارته في
نفسه كالماء
ويستحب لاعداء الماء
وهو يرجع ان يخر
الصلاة الى آخر الوقت

في الصلاة اذا وجد ثوبا يستتر به عورته فانه يلزمه استعماله في كل ركعة اذا كانت به نجاسة حقيقة يجب استعماله
في ذلك الوقت فينبغي ان يجب في النجاسة الحكمية ايضا فانما نحن نقول لموجب الآية ايضا اذا المراد منه ما يقع في الوقت
وذلك لان الآية سبقت لبيان الطهارة الحكمية وكان قوله فلم تجزوا ما رايتموه من النجاسة بالصلوة باستعماله في هذه الاعضاء
وبوجود ما لا يكفي للوضوء لم يوجد ما يكمل للصلوة باستعمال هذه الممار لم يثبت شي من كل زمانه متعارف على الكمال
فانه يحكم بالعدا غسل جميع الاعضاء وشي من الحكم لا يثبت ببعض العدا لبعض النجاس في حق الزكاة بخلاف النجاسة
الحقيقية ومستر العورة لان المزال امر سمي فاعية الزوال مسا لا يمكن ان يثبت بقدر المار الذي معه والشوب الذي معه
واما هنا فالطهارة حكمية فلا يثبت شي من الحكم ببعض العدا لان المطلق يتصرف الى المتعارف وهو الكافي للوضوء
او الغسل لان استعمال قطرة او قطرتين في المار في بدنه لا يجنب بعدا بدنه والندرة وان كانت تعم في
النفس لكن لا يكون اجراؤه على العموم اذ وجود ما يستباح اليه العطش غير ما اذ به نفسا مخصوصا ولا بد من
بعض الاصل فيستقط الاخذ اذ به مع البديل في حالة واحدة كمن عجز عن بعض الركعة في الكفارة فعاد بغيره لمن لم يتيم
شيا وبدوا يجاب عن قوله عليه السلام فانه ما استقطع ولا يلزم اذ غسل ببعض الاعضاء ثم انصب الماء من اعنقه
بحقته ثم ارتفع فيها لان ما تقدم يسقط عندنا ولا يصير سودا للفرش باليتيم خاصة والعدة ان بلغت المرأة الا باليس
بالشعر خاصة ثم ولا يتيم الا بصعيدا طاهرا لان الطيب المذكور في قوله تعالى سمعيا طاهرا يريد به الطاهر بش بالاجزاء
اذ طهارة التراب شرط عند الاثني الاربعة وعن داود التراب اذا تغير بالنجاسة لا يجوز التيمم به وان لم يتغير جاز
ويجوز التيمم بالتراب المستعمل عندنا في قولنا للشا وطاهر من غير ما لا يجوز والمستعمل في القصد يقال بعض اصحابنا
في العفو مستعمل دون ما يثارت عنه كذا في احكامه ولو تيمم بها عجزوا احد او لينة واحدة او ارض جاز فان قلت لا يلزم
من شرط الطهارة ان يكون المراد من الطيب الطاهر في الآية يجوز ان يثبت شرطية الطهارة بديل آخر قلت لو لم
بالآية لا يقتضي مطلق الآية جواز التيمم به ونهارة فكان الدليل الاخر معاضا لمطلق النفس وذو الاجزاء ثم ولا يشي اي
ولان الصبي هم الله التكليف فلا بد من طهارته في نفسه كالمار ش حيث شرط طهارته عند الاستعمال ثم ويستحب لاعداء
المار وهو يرجع ش اي واحمال انه يرجع المار والكراد بالرجاء عليه النفس اي يغلب على نفسه انه يجد المار في آخر الوقت
كذا في الايضاح هم ان يؤخر الصلاة الى آخر الوقت ش كلمة ان مصدرية في تاويل ويستحب خيرة الصلاة لمن يرجع
المار وفي الذخيرة عن محمد المسافر الذي لا يجد المار فينظره الى آخر الوقت فان خاف فوته تيمم وفي القدوري يؤخر الصلاة
الى آخر الوقت اذا كان على طهر وجار من وجوده وهو الصبي والايوخر عن الوقت المستحب وفي البدر المنير

هذا هو حجب اختلاف الرواية بل يجعل تفسير المارء الملقق في الأصل وعن علي رضي الله تعالى عنه في آخر الوقت وقال القنوري
 التاخير مستحب حتى يروى عن أبي حنيفة والي يوسف انه يحرم هذا اذا كان المارء بعيدا وان كان قريبا لا يتيم وان غاب
 حرم في الوقت قال القنوري في جعفر اجمع اصحابنا الثلاثة على هذا وقيل اذا كان بينه وبين موضع المارء يراه وجهه ميل
 لكثرة فان كان اقل منه لا يجوز التيمم وان خاف فوت وقت الصلوة وفي الحلية فان لم يكن على ثقة من مجيئ المارء
 في آخر الوقت ولا على اياس من وجوده فلا يصل ان يصلح بالتيمم في اول الوقت في اصح القولين وهو اختيار
 المذنبين والثاني التاخير افضل وعن أبي حنيفة روايتان كالتولين قال القنوري التاخير افضل على حاله قال احمد
 وقال مالك تيمم المريفين والمسافر في وسط الوقت لا يؤخره جدا ولا يعمل في الاصل احسب ان يؤخره ولم يفصل
 لا يؤخر العصر في تفسير الشمس المغرب عن اول وقت وقيل يؤخره الى ما قبل غيبوبة الشفق وعن حماد والشافعي لا يؤخر
 روى ان هذا اول وقت خالف ابو حنيفة فيما استاده حماد بالتيمم في اول الوقت ووجد ابو حنيفة المارء في آخر الوقت
 وصلاها وكان ذلك على اشتباهه ورغوه في وقت وقال الاكل قيل هذه المسألة تدل على ان الصلوة في اول وقت
 افضل عندنا ايضا الا ان التيمم في التاخير افضل لان الغسل بدونه كغسله بالحجارة والصلوة باكمل الصلاة من قلت قائل هذا
 السفتاني ناقلا عن شيخه تلج الشريعة والشيخ عبد العزيز في حواشيها قال الاتاخر في قال الشارحون هذا المسألة
 الى آخر ما ذكرناه ثم قال اقول هذا سمو من الشارحين ليس بهيب معاذة ذلك ما ترى ما صرح به صاحب الهداية وغيره
 من المتقنين في كتبه بقوله ويستحب لا سنا را العجز والاباء بالعجز في الصيف بتاخير العصر بالمغيرة الشمس في التاخير العشاء الى
 قبل ثلث الليل في اجاب لاكل ما قاله الاتاخر في بقوله ورد بان هذا ليس بهيب معاذة الى آخره العجب من الاكل كيف يخفى
 بهب الاتاخر في السؤالي الشارحين واورد في شرحه ما قاله الحق ان السمو لا ينضم لانهم لا يفهم كلامهم على خلاف مقصودهم
 بيان ذلك في فهم قولهم بان اداء الصلوة في اول الوقت افضل للغير المتجرب بان المراد بادل الوقت حقيقة كما هو ثابت
 الشافعي وهو خلاف المذهب فانهم من ذلك ما ذكره لكن ليس هذا بمراد بل مرادهم بان العبادات في اول الوقت المستحب
 في حقهم المقيم افضل للغير را المارء في التاخير عن اول الوقت المستحب لما يكون استعجاله المارء اذا كان احياء لوجوبه والافاق
 الا وادى في اول وقت الاستعجال التاخير والذي يدل على ما ذكرناه ما ذكره في البدائع بقوله وان لم يكن على الطمع لا يؤخره وتيمم
 ويصل في الوقت المستحب كذا يدل عليه كلام الشيخ عبد العزيز عن شمس الانبياء في الامام وهو قوله فان كان لا يراه جواز ذلك لا يؤخر
 الصلوة حين وقتها المعهود وادى ذلك المعهود في حق غيره وهو اول الوقت المستحب المعهود في المذهب اول الوقت المعهود
 على نهيب الشافعي ويدل عليه ايضا الاتاخر في المعترض على صاحب الفتحة تسمى الصلاة في حنيفة والي يوسف الطامع في المارء

الى آخر الوقت وغير الطامع يوزن الى آخر الوقت المستحب فظهر من هذا ان المراد بادل الوقت و آخر الوقت في هذا الموضع
 اول الوقت المستحب آخر الوقت المستحب كما في التارزي فانه احتراز بقوله لعدم المانع من قول الشافعي لا غير لعدم
 لان نهي الشافعي ان عدم المانع وان ربحي ان يجده في آخر الوقت قدم الصلوة وهو مبرمج على مانع عليه الشافعي
 في الاطلاق فانه موافق لمذهبنا وقال الاكل وقوله لعدم المانع احتراز عن غير ما رتب على هو احتراز عن قول الشافعي
 فان عنده ان عدم المانع الى ما ذكرناه الان قلت هذا بعيد كلام التارزي وقد بينا فساد هذا لانهم فان وجد المانع
 شش الفار فيه التفصيل اي فان وجد عدم المانع بعد تأخير الصلوة الى آخر الوقت ثم تيسر ان يصلح به شش وقوله تيسر
 هذا جواب لشرط وهو محذور ومقدره والاش اي وان لم يجد المانع ثم تيسر لان عدم المانع حقيقة ثم يصلح به شش
 صلوة التي اخبر بها لم يقع الاداء شش اي اداء الصلوة التي اخبر بها الى آخر الوقت ثم بالكل الطمحين شش وهو الوجه
 وصيغة فعل تدل على ان التيمم طارة كاملة ولكن الوجه اكل منها ثم يبارش هذا الشخص في هذه الحالة ثم كالتامع في
 الجماعة شش اي كالتامع الذي يوزن الصلوة الى آخر الوقت طاعة في كثرة الجماعة وقال الاكل قوله كالتامع في الجماعة
 ليس احتراز عن غير التامع بل الزام على الشافعي لان مذهبنا ان التامع مستحب فاذ كان طامعا في الجماعة قلت هذا بعيد كلام
 التارزي وهو ليس بصحيح بل هو احتراز عن غير الطامع وليس الزام على الشافعي لان مذهبنا المنصوص عليه لم يثبتنا
 على ما ذكرناه والطامع في الجماعة على اثنين احدهما الطامع المسافر فان كان واحدا للمار وغير راج فان المستحب فيه
 اداء الصلوة اول الوقت لان الاصل هو التسارع الى اداء العبادات على ما نطق به التنزيل والرفقة كلهم حاضرون
 فلا يثبت التأخير في حقه تفقيد الاصل ولهذا يستحب الاداء في اول الوقت في الشك لهذا المعنى وبطل على ما قلنا
 قول المصنف وسبب لعدم المانع وهو وجه لان تفصيل الاستحباب يدل على ان الاستحباب اداء الصلوة اول الوقت
 للمسافر والاجرة لغير الحاج والقسمة الثاني للطامع المقيم فان المستحب في حقه تأخير الطامع في كثرة الجماعة ثم عن ابن
 وابي يوسف في غير رواية الاصول شش وهي رواية النوازل والامالي والرقبات والكنيسيات والمارونيات
 ورواية الاصول رواية اجماعيين الزيادة والمبسوطات قلت الرقيات جمع رقية نسبة الى رقية بنت العاص
 القواف وهي رواية ديار بركة وهي مدينة خراب كبيرة مورو على جانب النهر من جانب الشمال الشرقي وقال ابن
 حوقل الرقة اكبر مدن ديار بركة يقال لها الرقية وقال سعيد واهما البديعة والرقبات مسائل جميعا محمد بن كان
 قاضيا بالرقية المذكورة والكنيسيات جمع كنيسة نسبة الى كنيسة وكان من اصحاب محمد بن عمر وسليمان بن سعيد
 الكياني من قولهم ذكر محمد في الكنيسيات او في اطار الكنيسيات وكنيسان احمد بن سليمان بن شعيب نسبة اليهما وله

فان وجد الماء يتوضأ الا
 يتم صلي ليقم الاداء كمال
 الطمحين اثنين فصل كالتامع
 في الجماعة وعن ابي حنيفة
 وابي يوسف رافى غير ذلك
 الاصل

جمع ما رويته هم ان التاخير في اي تاخير الصلوة لعدم العار الرأسي هم متمشون اي وجب يعني اذا كان ذلك
 الموضوع بعيدا عن علي في المبسوط وفي الميقات والذخيرة لان شرع التيمم دفع المخرج وسبابة الوقت من الغوات فاذا
 يتقن او غلب على نظره وجود المار آخر الوقت فقد امن من الغوات حقيقة او ظاهرا فلا يجوز التيمم ويجب التاخير هم لان
 غالب الراي كالتحقق في ش ولذا وجب العمل بنهذ الواحد والقياس بوجه قال الله تعالى فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تهابون والله اعلم بما بين
 فان علمه من مومات فلا ترجعوا من الكفار علق عدم الرد اليهم بالعلم بكون من مومات والعلم بذلك لا يكون الا بالنسبة
 الراي وهو كالتاخير حقيقة وفي ظاهر الرواية لا يجب التاخير عنه مع بعد المسافة ويجوز التيمم غلبة الظن بوجود المار
 في آخر الوقت واليقين اشار الى وجب الظاهر بقوله وجب الظاهر في اي وجب ظاهر الرواية هم ان يجوز ثابت حقيقة
 ولا يردل حكمه اي حكم العجز وهو جواز التيمم هم الاتيين مثله فيل هذا ليس بوجوده في زوال العجز لا يتوقف
 على اليقين الا ترى ان وجود المار لو كان مظنة بان كان في العمران وراي من بعيد اشجارا او سراجا لم يرفع
 فقد زال عذره بغير تغيير ونقل الاكل ههنا عن الشيخ عبد العزيز اشكا لا لمفهمه ان قوله لان غالب الراي كالتحقق في ش
 ان يجب التاخير عند التحقيق في آخر الوقت مع بعد المسافة في ظاهر الرواية لا يصلح مقياسا عليه ويمكن الساق غالب الراي
 وليس كذلك فانه ذكر في اول الباب ان من كان خارج المعبر يجوز له التيمم اذا كان بينه وبين المار سبيل او اكثر وان كان
 اقل لا يجوز ان اخاف فوت الصلوة وان جعل هذا يعني التعليق على ان المار منه ان التيمم لا يجوز في التحقيق في غيره
 رواية الاصول فالحق غالب الظن في هذه الرواية لا يستقيم ايضا لانه ملل وجب ظاهر الرواية بان العجز ثابت هم حقيقة ش
 فلا يردل حكمه الا يبين مثله وذلك يقتضي ان حكم العجز يردل عند اليقين بوجود المار في ظاهر الرواية وليس كذلك على ما بينا
 وان حمل على ان هذا فيما اذا كان بينه وبين ذلك الموضوع اقل من سبيل لا يستقيم ايضا لانه لا فرق في تعليل ظاهر
 الرواية بين غلبة الظن واليقين فيما اذا كانت المسافة اقل من سبيل في عدم جواز التيمم كما انه لا فرق بينهما اذا كانت المسافة
 اكثر من سبيل في جواز التيمم وقد مر في آخر هذا الباب انه اذا غلب على ظنه ان يقرب ماله لا يجوز التيمم كما لو يتقن بذلك فعلم انه شك
 بقي وجب آخر وهو ان يحل هذا على ما ذكره الملعون ان المسافة قريبة او بعيدة فلو ثبت انه يتقن بوجود المار في آخر الوقت
 فقد امن من الغوات ولم يثبت بعد المسافة لا شك في لم يثبت جواز التيمم فيجب التاخير ما لو غلب على ظنه عدم بعد المسافة
 وكذلك عند ما في غير رواية الاصول لان الغالب كالتحقق وفي ظاهر الرواية لا يجب التاخير لان العجز ثابت لعدم المار حقيقة
 وحكم هذا العجز وهو جواز التيمم لا يردل الا بيقين مثله وهو اليقين في وجود المار في آخر الوقت ولم يوجد فلا يجب التاخير
 هذا الوجه لا يكون من قتل ويلزم عليه ان فرق ههنا بين غلبة الظن واليقين في ظاهر الرواية ولم يفرق بينهما فيما اذا غلب

ان التاخير
 حتم لان غالب الراي
 كالتحقق وجه الظاهر
 العجز ثابت حقيقة
 فلا يردل حكمه
 الا يبين مثله

على نكاحه ان يقربها في عدم جواز التيمم ولا فيها اذا كانت المسافة بعيدة في جواز التيمم كما بينا قال الشيخ فالظاهر ان جواز التيمم
 وقد ذكره في كلامه صاحب الدرر اية ايضا فانما قلنا من شدة العجب من الشيخ حيث لم يذكر وجوب التيمم من كونه من التيمم بل
 وكذا صاحب الدرر اية والكل ذكره اذ وسكتا عليه فنقول وبالله التوفيق نذكر وجبا نيل من هذا الاشكال وهو انه يعتبر
 رجاء المارو عدم رجاءه بسبب آخر غير بعد المسافة او قربها وهو ان يكون في السمار غيم رطب غلب على نكاحه بمطر فانه
 على المار في آخر الوقت فانه يستحب له التأخير في ظاهر الرواية وجب عليه في غير رواية الاصل كما لو تحقق بوجود المار او
 يكون المار بعيدا لكن ارسل من يستحب له وغلب على نكاحه فتصور من ارسله لمار في آخر الوقت بامارات ظهرت له او كان المار
 في جبهه ولم يكن له آلة الاستسما من الولوجا بل كمن غلب على نكاحه وجدانه في آخر الوقت او كان المار يقرب منه ولم يعلم
 مكانه وجو نكاحه فيشترى المار عنه واما بعد العطش وغلب على نكاحه وجو دمار آخر غير مشغول بالحاجة الاصلية او كان المار عند
 الصبوع والسباع او الاقامي او بالحيات او من يخاف منه على نفسه او ماله وغلب على نكاحه زوال المانع آخر الوقت وقسط
 هذا السبب آخر والعنف رحم لم يقيد الجارو وعدم بعد المسافة او قربها بل اطلق فوجب حمل على وجوبه لا يرد عليه الاشكال
 وليس في كلامه اشعار بما تيقن الشيخ حتى يرد عليه من الاشكال الا ان غلب له هم ويصله شئ اى التيمم الذي يريد الصلوة
 هم يقره ما شاع بين الفقهاء والافاضل شئ وبه قال ابن عباس سعيد بن اسيب وعطاء الخنسي وبسن البصري عنه على ما
 ذكره النووي عنه وادود والذبي وقول الروياني وهو الاغتیار وقال شريك بن عبد الله يقيم لكل صلوة فلو فقهه فانه
 وقال مالك لكل فرقة وذهب مغترب فيه فانه لو صل في موضعين روى ابن القاسم انه بعد الثانية ما دام في الوقت فدل على محتمل
 قال ابو الفرج من اصحاب ابن من نفس مسلمات كثيرة تيمم واحد فلا شئ عليه وذلك جائز فقد تناقض في هذا الاية وقد تركوا قول
 ذلك تيممها هم وعدم الشافعي تيمم لكل فرض شئ اى لكل فرض من ايامنا من التوافل وبه قال مالك واحمد وابو ثور وخليفة
 اصحاب الشافعي في الجمع بين الغوايت تيمم واحد بقول الشافعي قال علي وابن عمر الشعبي وقتاده وربيعة الانصاري
 واصلحهم لا نكاح اى لان التيمم هم طهارة ضرورية شئ لانه جعل حالة الضرورة بالعبادة من المار اذا التراب يلوث
 في نفسه ولذا يعود حكم السابغ اذا راي المار فلم يرفع السابغ اذا لم يرفع لا يعود الا بعد حدث جديد ولو كان
 اجبت الصلوة للضرورة فاذا اصابه الفرض اتفقت الضرورة وقال الاترازي ثم نقول الشافعي ان ينقض تيمم بعد
 او ارفضه امان قال ثم نقض فليقل لا يصح نكاح بعد ذلك لانه لا صلوة الا بالطهارة وهو خلاف مذهبه وان قال
 لم ينقض فليقل يصح فراضا آخر كما يصح نكاح لان الطهارة تعتبر كما كانت ولو يوجد حدث ولا المار حتى يبطل تيمم ولو
 قال لا يجوز الجمع بين الفرضين لانه طهارة ضرورية كما في طهارة المستحاضة فنقول لا نسلم ان المستحاضة لا يجوز لها

ويصح بيمينه ما شاء
 الفرائض والغوافل
 وعند الشافعي
 يتيم لكل فرض
 لانه طهارة ضرورية
 ولنا انه
 طهارة ضرورية

عن ابى حنيفة ومحمد حتى ان المستأففة لو توفضت حين طلعت الشمس يجوز لها ان تصلي به باشرت من القرائن
والنوافل حتى يذرب وقت الظهر وانما ينقض بروج الوقت للاستغناء عنه وكذا اصحاب لا تدار اما قول الاصطوري فانما
باطل لا جملة من اهل العلم قالوا بقوله وقد ذكرناهم عن قريب قول امامنا محمد بن غانم لا شك فيه فان من ثبت
جواز قبل الوقت وبعده ائمة بالنصوص الواردة في التيمم لا بالقياس فانما لم تفصل بين وقت وقت والمطلق يبرى
على الإطلاق قال ابن محمد اذن الشافعية لو تيمم لفاتحة سورة الشارح لم يؤد حتى زالت الشمس جازا وادار النظر فهدجوز
تقديمه على الوقت ثم تيمم الصحيح في المهرش وغيره لصلاة الجنازة وغيره بالقياس ان ادخل في عدم المار فيها قالها
ثم اذا حضرت جنازة شئ قيد بها لان الوجوب بخبرها ثم والى غيره ثم واصل ان الولي غير الصحيح ابي تيمم
قيد به لان الميت اذا كان ولها لا يجوز له التيمم لانه ينظر في المحيط لا يجوز للسلطان ايضا لانه ينظر ثم خاف ان يشتغل
بالطهارة ان تفوته الصلوة شئ قيد به لانه اذا لم تحف الوقت لا يجوز له التيمم فكلوا ان من الاول كسورة والثانية
مفقودة لانها مصدرية في محل النصب على انها مفعول خاف ثم لاننا شئ اى لان الصلوة على الجنازة ثم اذا خاف
لا تقضى فتتحقق العجز شئ اى عن الاداء وبقولنا قال الزهري والاداعي والثوري واهل البيت عن احمد وقال
الشافعي وما لك لا يجوز التيمم لصلوة العيد والجنازة مع القدرة على المار خوف فوتها وتبني هذا على الخلفاء على صلوة
الجنازة بل تقضى ايام لا فائدة لا تقضى الا الى بدل فلا يتحقق العجز وعندنا تفوت فيمتنع العجز ثم وكذلك من حضر العيد
شئ اى حكم من حضر الجنازة بالتيمم عند خوف الفوات حكم من حضر صلوة العيد ثم خاف ان يشتغل بالطهارة ان تفوته العيد
شئ اى صلوة العيد ثم تيمم لاننا شئ اى لان صلوة العيد لا تعادش لاننا تفوت الا الى خلف وقال النووي
قال الشافعي صلوة الجنازة والعيد على الجملة وقال تفوت الجملة بخروج الوقت بالاجماع والجملة اربعة
لا تفوت بل تصل على القبر الى ثلاثة ايام بالاجماع ويجوز بعد ائمتنا تفوات الجملة الى شئ هو
اصل هو نظر خلف صلوة الجنازة والعيد فانما يفوتان الا الى خلف وقول الجنازة لا تفوت بل تقضى على القبر الى
ثلاثة ايام بالاجماع صادر عن عدم تحقق موضع الخلف بيان ائمتنا لو تيمم هذا الشخص فصل عليها غير مفقودة لم يصح
عليها في حقه والصلوة لا تعادنا فلا يزال اجر الصلوة على الميت اذا الفرض قد سقط بالاولى والنفل فيها
غير مشروع ثم وقول شئ اى قول القدوري في محقرة ثم والى غيره ثم اشارت الى انه لا يجوز للولي ان ينظر
كما ذكرنا ثم وهو شئ اى عدم الجواز للولي ثم واية الحسن عن ابى حنيفة وهو الصحيح شئ اى عدم جواز التيمم للولي
هو الصحيح وفي الحديث وكذا والى والامام لانه ينظر بها ثم لان للولي حق الاعادة شئ اى الاعادة الصلوة على الميت

اذا حضرت جنازة ولو
غيره فخاف ان يشتغل
بالطهارة ان تفوته
الصلوة لا تقضى
فيصحب العجز وكذا من
حضر العيد فخاف ان
اشتغل بالطهارة ان
العيد تيمم لاها لا تقضى
وقوله والى غيره اشارة
الى انه لا يجوز للولي وهو
الحسن عن ابى حنيفة وهو
لان للولي حق الاعادة

اذا سلم غيرهم فلا فوات في حقه شئ اى في حق الولي وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا حديث ابن عباس رضي
 عن النبي عليه السلام قال اذا جازت ايمنازة وانت على غير وضوء فتيتم رواه ابن عدي في الكامل ثم قال يلزمهم
 غير محفوظ بل هو موقوف في التحقيق قال احمد في مسنده فعبه بابن رباح وهو ضعيف وكذا قال البيهقي في المعرفة موقوف
 ضعيف ويرويه غيره عن عطاء موقوف فقلت رواه ابن ابي شيبة في مصنفه بسند حسن ابن عباس قال اذا نفلت ان تفعل
 ايمنازة وانت على غير وضوء فتيتم وصل رواه الطحاوي في شرح الارشاد والنسائي عن العلاء بن عمران بن موقوف فافترج
 ابن ابي شيبة نحوه عن مكرمة وعن ابيه ابيهم النخعي عن الحسن اخرج عن الشيباني نفل ملبيا على غير وضوء وروى البيهقي
 عن طريق الدارقطني ان ابن عمر رضي الله عنهما في ايمنازة وهو على غير وضوء فتيتم وصل ملبيا واحدث اذا تكررت طرقه وتعددت
 قويت فلا يغيره الوضوء فان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون يا محدث تارة للاية فمؤنة وتارة يرفعون فلا يقفونه هم فان احدث
 الامام والمفتدي في صلوة العيدين وبني عبد الله بن حنيفة رضي الله عنهما بعد شروعه بالوضوء ولو كان شرعه باليتميم للبناء
 اتفاقا وفي البدائع ان كان يدرك بعضها مع الامام لا يتمم هذا عند الشروع في اول الصلوة وبعد الاحدث فيها انما
 لا يخاف زوال الشمس ويكن ان يدرك شأنا منها مع الامام ولو توفضا لا يتمم لانه اذا ورك البعض معه يتمم الباقي وحده ولو كان
 لا يدرك شأنا منها مع الامام يتمم عندهم وقالوا لا يتمم لان اللاحق شئ وهو الذي ادركه الامام في الاول قام ثم اشبه بعد
 فراغ الامام فانه يصلي بعد فراغ الامام شئ من صلاته هم فلا يخاف الفوات شئ لانه في حكم الصلوة بالجماعة هم وله
 شئ اى والابن حنيفة هم ان اخوف شئ اى اخوف الفوات هم باق لانه شئ اى لان يوم العيد هم يوم زمرة
 شئ اى اذ وحام الناس هم فبغيره عارض شئ مثل ان يسلم عليه احدى السلام او ينيب بالعيد فيجيبه او ما اشبه ذلك
 فلا يسلم هم مما يفسد صلوة شئ فيتمهم هم واختلف شئ اى اختلف المذكورين الى حنيفة وصاحبه هم فيما اذا
 شرع بالوضوء شئ يعني اذا شرع في صلوة العيدين مع الامام وهو متوضي عنده ويتمم ويبنى خلافا لما ذكرنا
 هم ولو شرع باليتميم هم اى ولو شرع في صلوة العيدين مع الامام وهو يتمم هم ويتمم ويبنى خلافا لما ذكرنا
 عليه الوصف يكون واجدا للمار في صلوة ففقد صلوة شئ الميتمم وجد المار في خلال صلوة فانه يتألف اهل
 وقال الاكل قبل هذا اختيار بعض المتأخرين ومنهم من قال يتوضا ويبنى لقدرة على المار والاداء فقلت قائله صاحب
 الفوائد النظر فانه قال فان كان شرعه باليتميم فسبقا احدث يتمم وبني عندنا في حنيفة بلا اشكال وقاما على قولهما فاحلف
 المتأخرون قال بعضهم يتمم وبني كما هو قول ابى حنيفة وقال بعضهم لا بل يتوضا ويبنى وفرق بين هذا وبين يتمم كما
 في خلال الصلوة فان اليعزم ينقص هناك بصفة الاستئذان الى ابتداء وجود الاحدث عند اصابة المار لانه يصير مدمنا

فلا فوات في حقه و

احدث الامام والمفتدي

في صلوة العيدين

وبني عند ابى حنيفة

وقالوا لا يتمم لان

يصل بعد فراغ الامام

نذجا القول ان

يتمم زحمة فيعتبره عاد

يفسد عليه صلوة

والخلاص فيما اذا شرع

بالوضوء ولو شرع

وبني بالاتفاق لا

اوجبنا الوضوء يكون

واحد للماء في صلوة

فيفسد

بأحدث السائق اذا الاصابة ليست يحدث وفيما نحن فيه لم يتفقنا على الجيم عند اصابة المار لصفة الاستئذان بل بأحدث
الطاري على اليتيم هم ولا يتيمهم للجمعة وان خاف الفوت لتوضا فان ادرك الجمعة صلا بأش الفار فيه للتفصيل يعني
اذا توضا بعد ما سبق أحدث وهو في الجمعة فان ادرك الجمعة صلا بأش اي وان لم يدرك الجمعة هم
صلى الظهر في الوقت ثم اى وقت الظهر وفي بعض النسخ صلى الظهر اربعاً قال لا تكمل قبل موتها كيد وقطع لارادة الجمعة للظهر
بما ذكره الكوفي خلفه قلت فالكلام لا يراعى واخذوا لا يراعى من المكانى قال فيه وانما يكون اربعاً لان الجمعة تسمى ظهراً
باعتبار انها خلفت عن الظهر عندنا فقال اربعاً قطعاً لذلك لما ذكره وقال صاحب الدرر اربعاً كيلاً ليقول انها كغير
ركعتان فضا لجمعة اخذوا صاحب الدرر من ليدريه فان قلت قوله فان ادرك الجمعة صلا بأش يعني هذه الاحتمال
قلت قوله ان ادرك الجمعة اى الجمعة التي مع الامام لا تبقى ان يصلها بدون الامام ان لم يدرك الجمعة فيكون جهال
اطلاق اسم الظهر عليها باقياً ولكن على وجه الانفراد وذكر الامام التتراشى اليتيم لصلوة العيد قبل الشروع فيها لا يجوز للامام
لا يتطهر واما المتقدم فان كان المار قريباً بحيث لو توضا لا يخاف الفوت لا يجوز ولا يفجر فلو أحدث احد ما
بعد الشروع باليتيم تيمم ونهى وان كان الشروع بالوضوء وخاف ذهاب الوقت لو توضا فذلك عند ابى حنيفة
خلافاً لما ذكره في السمع ان أحدث الموتى في صلاة العيد في الجبابة فان كان قبل الشروع ويرجوا ادراك شئ مع الامام
لو توضا لا يتيمم والا يتيمم وان كان أحدث بعد الشروع وهو يتيمم تيمم ونهى بلا خلاف وان كان بالوضوء وخاف
زوال الشمس لو توضا لا يتيمم بالاجماع والا فاما كان يرجوا ادراك الامام قبل الفراغ لا يتيمم بالاجماع واليتيمم في حقه خفيف
وقال ابو حنيفة ولا يتيمم من المشايخ من قال هذا اختلاف عصر وزمان في زمن ابى حنيفة كانت الجبابة بعيدة من الكوفة
وفي زمننا كانوا يصلون في جبابة قريجة وكان شمسه لا يمتد اكلوا في شمسه لا يمتد السرخى يقولون في ديارنا لا يتيمم
اليتيم لصلوة العيد لا يندرو ولا يلقا لان المار يحيط لمصلحة العيد فلا يخاف الفوت حتى لو خاف تيمم وتيمم من قال هذا
اختلاف حجة وبرهان قال ابو بكر الاسكاف هذه المسألة بناء على ان من شرع في صلاة العيد ثم انسها بالاقضاء لم ينعقد
ابى حنيفة فكان نفوته الصلاة لا الى بدل كذا لك جاز اليتيم وعند ما يلزمه القضاء فلا نفوته لا الى بدل فلا يجوز اليتيم
وقبل الشروع اذا فاتت الادراك لا يكتفى بالقضاء بالاجماع فكان القوات الى بدل فلا يجوز اليتيم وغيره من المشايخ جعل
هذا اختلافاً مبتداهم لاننا نشأ اى لان الجمعة نفوت الى خلفهم وهو شئ اى ان خلفت عن الجمعة هم الظهر
ش خلفت المشايخ في فرض الوقت قبل وقت الجمعة والظهر خلفت عنهما وهو المروى عن زفر بن محمد
وتيسل الفرض احد هما وهو رواية عن محمد وعن ابى حنيفة وابى يوسف فرض الوقت الظهر كذا ما سطره

ولا يتيمم للجمعة وان
خاف الفوت لتوضا فان
ادرك الجمعة صلها
والاصح الظاهر
لاها نفوت الى خلف
وهو الظاهر

بالحكمة فكان قول المصنف وهو انشاؤا الى القول الاول وعلى المذهب الثاني انظر اصل لا خلف ولكنه تصور بصورة
 ان خلف باعتبار ان الماسوف في اليوم اجمعه ولذا سقط بالاعتذار وهو يقوم مما ما عند قوتها هم بخلاف العبد
 اى بخلاف صلوة العبد فانما تقوت لا الى خلف بحيث لا تنقضى فقيم عند خوف القوت هم وكذا اذا خان قوت الوقت
 ش اى وكذا الاتيم اذا خان قوت وقت صلاة من المكتوبات لا من التمتع هم لو توهمنا ش اى لو غشيت بالوضوء
 لما عرف ان التيمم شرع رخصة لدفع حرج كثيرة الغوات لا تخوف قوت الوقت هم لم يتيمم ويتوضأ وينقضى ما فاتهم هم لان
 الغوات الى خلف هم وهو التقاض ش لان الغوات الى خلف كلا فوات وقال الاكل لا يقال بهذا وقع كمر المان هذا
 الحكم عرف في اول الباب من قوله والمعتبر المسافة دون قوت الوقت لان ذلك كان قول صاحب المداية وهذا قول
 قلت قال الا ترى هذا وقع تكرار من صاحب المداية فافهمه الاكل في تقليد هذه الصورة وآجاب لا ترى عن هذا
 بجوابين احدهما اخذوا الاكل وهو الذي قاله ورضى بآرائنا في نظرية وهو قوله وقيل لانه ملحق بتعليل غير التعليل السابق
 ولا وجه لقوله وفيه نظر لان الفرق بين التعليلين ظاهر فان قلت فضيلة اجمعه وفضيلة الوقت تقوت لا الى خلف فينبغي
 ان يجمعه لك صلاة الجنازة والعبدين ولذا يجوز للمسافر التيمم بخوف قوت الوقت ولذا اجازت صلوة الخوف مع ترك التيمم
 الى القبلة وركبها بالايام قلت فضيلة الوقت والاداء وصف المودى تابع لغير مقصودة لانهما بخلاف صلوة الجنازة
 والعبدين فانما اصل فيكون فواتها قوت اصل مقصودة وجواز المسافر بالنقص لا تخوف الوقت ليلتين متضايفين عليه
 الغوات ويقع في الحجج في القضاء وكذا صلوة الخوف والخوف دون ان خوف الوقت هم والمسافر اذا نسي المار في علة
 بفتح الزا وسكون الساجد المسئلة قال لا زهرى رمل الرجل منزله من مجرا ومرد وشعره ويرفأوا ويقع ايضا على منامه
 ومنه قول الشاعر القى الصبيقة كي تخفف رحله والزاد حتى لفه لاقا باو في المقرب يقال المنزل لا فاقا واؤ
 رمل وجعل رمل ورحال ومنه نسي المار في رحله فان قلت لم يقيد بالمسافر والحكم فيه وفي خارج المهر سوار ولذا قال
 فخر الاسلام في شرح الساجد الصغير بلن المسافر وغيره سوار استدلالا بعدم ذكر المسافر رجل في رحله ما ينقسم على
 ثم ذكر في الوقت فقامت صلاته وقال السفناني قيد بالنسيان لان في النسيان لا يجوز الاجماع بعيد الصلاة هم فقيم على
 ثم ذكر المار لم يعد بأش اى الصلاة التي صلاها بالتيمم هم عند ابى حنيفة ومحمد ش وبه قال الثوري وابو ثور
 وداد ووالشافعي في القديم وماك في رواية وثققت احمد فيه هم وقال ابو يوسف يعيد بأش اى الصلاة وبه
 حال الشافعي في الجديد واحمد في روايةهم واختلف فيما اذا وضوءه او وضوء غيره باهره ش اى اختلفت المدة كونهما اذا
 وضع المار في رحله بنفسه او وضعه غيره باهره اى باهر صاحب الرحل او بغيره بغيره بغيره بغيره بلا علم منه

بجلاء الصلوات كذا

اذا خان قوت الوقت

لو ضاع التيمم توجه

ونقص ما فات له لانها

المسافر الى خلف هو القضاء

اذا نسي المار في رحله

فقيم وصلى ثم ذكر المار

لم يعد ها عند الى

دخلك وقال ابو يوسف

يعيد ها واختلف فيها

اذا وضعت بنفسه ضيق

[illegible]

وذكره في الوقت
وبعد سواء له
واحد الماء فصلاً
كما إذا كان
في رحله ثوب
فمنه

او صلى مع الجماعة ناسا تجب لامادة او حكم بالقياح ولفى النفس وكفر بالصوم وفي ملكه رقية فيما او كان المار في
ركوة معلقة على راسه او رقية على ظهره او كانت معلقة بعنقه قد نسيه هم ولان رمل المسافر يشرب قبل آخر ايم لان منزلة
المسافر هم معدن للمارعة فيفرض عليهم ان كل ما كان معدن المارعة يفرض على المقيم طلب لما فيه كفا
كان في العمر ان فانه يفرض عليه طلب لما لم يكن في معدن فان لم يطلب وتم لم يجز فصار كمن جاز قوما ولم يرض عنهم
ما رقيتم قبل عليه من ثم لم يات قد كان هم ولما شرب اى لابي حنيفة ومحمد اى ان الشان هم الا قد
بدون العلم شرب فلا يكون واجدا والنص شرط عدم الوجود وهو القدرة اشارة اليه بقوله هم وهو المراد بالوجود
شرب اى القدرة على الشرب اريدت بالوجود في القرآن والحيث لا لم يرد بقوله تعالى فلم تجبروا عدم الماد
حقيقته وانما المراد به لم تقدر على استعمال المار فقيمه الا ترى ان المقيس يتيمم مع وجود المار حقيقة لانه غير قادر على
استعماله فان قلت كيف القدرة بدون العلم المكفر بالصوم اذ انسى الرقية في ملكه لا يجز به صومه فعليه ان يعتق قاتل المعتز
في التكفير الملك لا القدرة حتى لا يعرض عليه شخص الرقية ان لا يقبله ويكفر بالصوم وروى الحسن عن ابي حنيفة ان
فصل التيمم والتكفير سواء ركنا في الحجة وفي المختار العلم كالاتي يحصل به الى استعمال المار يمكن بمنزلة الدلو والرشا
فانعدا منه بمنزلة انعامهم وما رمل الرجل معدن للشرب لا الاستعمال شرب هذا جواب عن قوله ولان رمل المسافر اذ قال
الاكل قد يره ان رمل المسافر معدن المارعة مع الشرب لا الاستعمال والاول مسلم غير مفيد والثاني ممنوع قلت
ما قرئ شيئا في الجواب انما اذ فيه الاول مسلم غير مفيد والثاني ممنوع فان اراد بالاول التعليل وهو على الثوب لانه
نسيه في رحله فكونه مسلما ظاهر لان في كون كل من المقيس والمقيس عليه النسيان موجود ولكنه لا ايضا الموجب وكما ذكرنا
وكونه غير مفيد غير ظاهر وان اراد بالاول كون المار معدن للشرب بالثاني قوله لا الاستعمال فلا يفسد ما قاله فان اراد
بالاول كون رمل المسافر معدن المارعة والثاني كونه معدن للشرب فهذا ظاهر نفهم بالناسل هم ومسألة الشرب
على الاختلاف شرب جواب عن قوله فصار كما اذا كان في رحله ثوب نسيه هو المقيس عليه الذي قاس عليه ابو يوسف
وتقريره ان يقال فان اراد بالاول كون رمل المسافر معدن المارعة لا استعملان مسألة الثوب متفق عليها ومختلف
فيها واقع ايضا ذكره الكرخي وهو الاصح فاذا كان كذلك لا يمتنع حجة هم ولو كانت شرب اى مسألة الثوب هم على
الاتفاق ففرض الستر يفوت لا الى خلف شرب هذا جواب بطريق التسليم بيننا وبين سئلنا ان مسألة الثوب على الاتفاق
بيننا ولكن الفرق بينهما موجود وهو انه ستر العورة يفوت لا الى خلف بخلاف صورة النزاع وايضا شرط القياس
المساواة بين المقيس والمقيس عليه ولا نسلم وجوده في صورة النزاع لان فرض الستر يفوت لا الى خلف في فرض

ولان رمل المسافر

معدن للماء عادة

فيفرض الطلب لهما

ان القدرة بدون

العلم هو المراد

بالوجوب ماء الرجل معدن

للشرب لا الاستعمال

ومسألة الثوب على

الاختلاف لو كان على

الاتفاق ففرض الستر

لا خلفه

والطهارة بالماء نفوت
الى خلف وهو التيمم
وليس على المني طهارة
اذا لم يغلب على ظنه
ان يقربه ماء لان الغالب
عدم الماء في الفلوات
ولا دليل على الوجوب
فلم يكن اجبا ان يغلب على
ظنه ان هناك ماء بخلافه
يتم حقه بطهارة لاجل الماء
نظرا الى الدليل

يفوت الى بدل وهو التيمم بخلاف النسيان والقلب الفات بل ابدل كلا فانت فافترقا وتغير مسئلة الكفاية
كان معه انا وان وجدها خمس يرتفع ما لا يخفى لانه يفوت الى خلف وهو التيمم ولو لم يبق وتيمم ما لا يخفى لانه لا يخلو
وصل يجرى اذ امسح في موضعين من راسه لان الخمس ان تاخر لم يمسح به النجاسة فيجوز مصلوته ذكره في المحيط وغيره
مسألة الثوب واخرها لو كان ثوبان احدهما متنجس يخفى لان المستفيضات لا الى خلف فكان فاقيا مصلوته بل لا هم
والطهارة الى خلف شئ يعني نفوت الطهارة الى خلف هم وهو شئ اى الخلف هم التيمم وليس على التيمم شئ اى الكفاية
يريد التيمم هم طلب الماء او الماء يغلب على ظنه ان يقربه ماء شئ كلمة ان مصدره في محل الرفع على انما غافل لم يغلب
تفريده اذ لم يغلب على ظنه قرب الماء منه وفي الحقيقة هذا في الفلوات اى ان العرمان فالطلب واجب بالاجماع ولذا يجب
الطلب اذ يغلب على ظنه ان يقربه ماء وغلبة الظن هي الدليل على وجوده مثل اذا كان في العرمان او راسي في الفلوة
طهورا زائعا ومن جهة انما للبرهانين خلاف ما اذا كانت في براري الزوال سيما طريق الحجاز وفي النافسي في اريد
هذه المسألة عقب مسألة ما ارسل نظر فان الاختلاف فيها بناء على اشتراط الطلب عدمه هم لان الغالب عدم الماء
في الفلوات شئ التيمم ليس فيما دليل على وجود الماء وهو معنى قوله هم ولا دليل على الوجود فلم يكن واجبدا شئ
علما لان ليس ذلك في غالب الظن هم وان غلب على ظنه ان هناك ماء شئ اشار به الى مواضع قريبة من هم لم يجز
ان يتيمم حتى يطلب شئ اى الماء هم لانه واجد الماء نظر الى الدليل شئ وهو غلبة الظن وقال ابو يوسف سالت ابا سفيان
عن المسافر لا يجد الماء يطلبه عن يمينه ويساره في طريقه قال ان كان على طبع فيه فيطلبه ولا يجد اصحابا فيفرضهم بنفسه
وقال الشافعي الطلب بمنزلة ويسره شرطه في جامع الوجيز قال للمسافر حالات احدها ان يتحقق عدم الماء نحو اليه فمضى فيطلب
الطلب فيما وجد ان احدهما ان يجب انظر بما ان لا يجب ويشترط ان يكون الطلب بعد دخول الوقت ليحصل الضرورة بل
يجب ان يطلب بنفسه فيه وجان انظر بما ان يجوز ان يبحث غيره فيه حتى لو بحث النازلون احد الطلب لما راجع طلبه
عن الكل ويطلب الى حيث لو استعان بالرفقة ان ياتون ويقول الشافعي قال مالك واحمد في رواية وقال الثوري
القطع بوجوب الطلب بكل حال هو الذي اطلقه العراقيون وبعض سمرساينون وقالوا ان يتحقق عدم الماء حول الموضع
الطلب لقطع الامم الحريين والفرائي وغيرهما واختاره الزواياني وقال امام الحرمين انما يجب طلبه اذ اتوقع وجوده
قريبا فان قطع ان لا ما هناك باحتمال في راس البراري فيعلم بالضرورة استحالة وجود الماء لم يكف الشتر ولا ان الطلب
ما يعلم عدمه واستحالة محال ومنعه الطلب عنه هم ان ينظر بعينيه وشمالا وورا وما لا يلزم منه المشي بل يكفي نفوته
في هذه الجهات وهو لا يبرح مكانه اذا كان حوله لا يستمر فاما ان يقربه جبل صغير معد ونظر حوله ولا ان يركل

بالطلب ولا يجب ان يطلب من كل واحد بعينه بل بناوي فممن من معه ما من يجيد بالماء ولو لم وجه آخر انه لا يصح التوكيل
 بالطلب لا المخذ وان اراد تيمما آخر لطلبان الاول يمدث او بقرعة اخرى ان احتمل حصول الماء ولو لم على يدور
 بان ينقل من موضع التيمم وجب الطلب فكل موضع يتقن بالطلب لاول ان لا مرفية ولم يحتمل حدوث الماء فبعضه
 وجوب الطلب جمان قال ابو حامد واذ اطلب نيا ثم حضرت صلاة اخرى وجب الطلب لها ما شاء وكذا كما حضرت الصلاة
 قال ولو كان عليه فزال التيمم بالطلب لكل واحدة وكذا في الجمع بين الصلوتين لطلبه الثانية واستدل الشافعي فيما ذهب
 اليه بقوله تعالى فلم تجدوا يقصه عدم الوجود ان مطلقا فمن قيد الطلب فيعمل بالطلاق وقال ابو بكر الرازي الوجود
 لا يستدعي الطلب قال تعالى قل وجدنا ما وعدنا ربنا حقنا فلو لم يطلب واذ اطلب واذ اطلب واذ اطلب
 فيما جدار الكمين من الماء لطلب يجد وتوالت عليه السلام من وجدتمكم نقطة فليعلم فيها ولا طلب من الواجد هم ثم يطلب منه الغلظة
 شق قيل هي رمية القوس وفي المغرب مقدار ثلاث مائة ذراع الى اربع مائة ذراع وفي الصبح غلوت السهم اذا
 رميت به بعد ما يقدر عليه والغلوة الغاية مقدار رميه ويقال اول من سماه به سليمان بن عبد الملك عن ابي يوسف
 اذا كان بحال لوزجب لا تغيب لثقله عن بعيرة وفي المستصفى شرط الطلب قد اراهم موت اصحابه وقيل لطلب ان
 الميل وان طلعت الشمس هم ولا يبلغ ميلا شمس اى لا يبلغ طلبه قد ارسيل هم كميلا ينقطع عن رفقة شمس لانه اذا زاد
 عن الميل ربما انقطع عن رفقة فيحصل الضرر والحر والضرر مدفوع شرعا هم وان كان مع رفقة ما يطلب منه قبل
 ان تيمم لعدم المنع غالبا شمس لان الماء مبذول عادة هم فان منه شمس اى فان منع المطلوب لطلب الماء
 هم تيمم لتحقيق العجز عن الماء شمس وفي المحيط لو غلب على غلبة الاعطار وجب اسؤل والا فلا وفي المجتبى الغالب هم الغلظة
 بالماء حتى لو كان في موضع يجرى فيه الغلظة لا يجب لطلب هم ولو تيمم قبل الطلب جزاءه عن ابي حنيفة لانه لا يلزمه الطلب
 من ملك الغير شمس لان في الطلب لا وفيه ضرر لا يجب حمله وذكر هذا الاختلاف وفي الايضاح والتقريب وشمس لا يلزم
 بين ابي حنيفة وصاحبيه كما ذكره المصنف وفي المبسوط وان كان مع رفقة ما تعلقه ان يسأله الاعلى قول الحسن
 بن زياد فانه كان يقول السؤل ذل وفي بعض المحرج وما شرع التيمم اللدفع الصحيح فان مضى عليه ما سأل بعد فخره
 فاعطاه او باعها او بان كان غرضه من عدم لم يعد وكذا لو اعطاه بعد منعه او منعه قبل شره وفيها وبذله
 بعد فخره وذكر الزدزني وغيره انه لو تيمم قبل الطلب جزاءه عن ابي حنيفة في روايته الحسن عنه وذكر في الذخيرة عن
 انحصار ابي حنيفة في حنيفة وصاحبيه و مراد ابي حنيفة فيما اذ غلب على غلبة منغذ اياه و مراد ابي حنيفة في حنيفة
 بعدم المنع وفي التجريد لا يجب الطلب من الرفيق عند ابي حنيفة ومحمد خلا فالابي يوسف رحمه الله وعند الشافعي

ثم يطلب مقدار الغلوة
 ولا يبلغ ميلا كميلا
 ينقطع عن رفقته
 وان كان مع رفقة
 ماء طلب منه
 قبل ان يجمع
 لعدم المنع غالبا
 فان منعه
 منه يجمع
 لتحقيق العجز
 ولو تيمم قبل الطلب
 اجزاء عند
 ابي حنيفة ولا لانه
 لا يلزمه الطلب
 من ملك الغير

لا يجب الاستصحاب من حاجته في قوله لصورة السلطان على اهل المروة والاظهاره يجب لانه ليس في بيته المار كغيره
 في السنة لم يذكر في مائة النسخ قول ابن حنيفة في هذا الموضع بل قيل لا يجوز اليتيم قبل الطلب اذا كان في غالب قلته انه
 يعطيه مطلقا من غير ذكر خلافات بين ملاننا الثلاثة الا على قول الحسن بن زياد فانه يقول السلطان ذو ذمة وغيره من غير
 لا يجوز لان المار بمذول عادة شئ فكان قادرا على استعمال المار ظاهره انما بد من الطلب لتحقيق العجز اذ لو
 هم ولولم شئ اى منتهى هم ان يعطيه شئ الا ثمن المثل هم في ذلك الموضع شئ او في اقرب الموضع للزى
 يعز وجود المار فيه هم وعند منتهى شئ اى والى حال ان عندهم من المار هم لا يجوز اليتيم تحقيق القدرة شئ لان الفقر سقط
 اى للقدرة اى يسقط للوجوب لا يلزم تحمل الغبن الفاش هم وهو ضعف الثمن شئ كذا في النواذر وفي رواية بحسن من
 ابن حنيفة انه يشترى باليساوى ويأخذ بهم ونصف وقيل لا لا يخل تحت تقويم القومين وقيل لا لا يتباين في مثله
 قول الحسن يلزمه الشرع بجميع ماله واغواك ان قول الشافعي الزيادة على ثمن المثل قدر في ترك الشرع قليلة كانت او
 كثيرة تغريظ وقال النووي في ثمن المثل ثلاثة اوجه فلهذا الاختار والغزالي بناء على ان المار لا يملك قال وهو
 تخفيف الثاني يعتبر قيمته في ذلك الموضع في غالب الاوقات لاني وقت عزه للفقر عليه قال ليس شئى واثنا لثمن
 مثله في ذلك المكان في تلك الحال قال وهو الصحيح فاز على ثمن المثل لم يلزمه الشرع بل اختلاف فيه وهم سواك فترك
 الزيادة او قلت وهو الصحيح ونفس عليه الشافعي في الالم وفيه وجه آخر انه يلزمه شرعا وبغيره يسير الذي يتباين الناس
 في مثله وبه قال البغوي وقطعه به قال النووي بالاول قال وقال ابو حنيفة والنودي يلزمه شرعا وبغيره يسير
 قال فلما ان طلب منه بزيادة التحف لزمه الشرع فروع وان كان مع رفيقه ولو ليس معه ولو لا يجب عليه ان
 يسأل فان سأل الدلو فقال انظر حتى استقنى المار ثم ادفع اليك فما استجب عند ابن حنيفة ان ينظر الى آخر الوقت
 فان خاف فوات الوقت تيمم وعلى هذا لو كان مع رفيقه فوجب هو عمران فقال له انظر حتى املى وادفع اليك الثوب
 لم يجز وعمراناد عن ابن حنيفة انه تيمم وعمرانادوا اجمعوا على انه اذا قال له تحسب كذا لى التيمم فانه لا يجب عليه الا على الفقر
 يسقط اى يسقط الوجوب من الاستقاط باب لافعال

وقال لا يجزىه كالمثل
 مبدول عادة ولو
 اى ان يعطيه الا
 بضمن المثل
 عند الشئ
 لا يجزىه التيمم
 لتحقيق القدرة
 ولا يلزمه
 تحمل الغبن الفا
 لان الضرر مسقط
 والله اعلم
 باب المسح
 على الخفين

باب المسح على الخفين اى هذا باب في احكام المسح على الخفين وجب المناسبة بين البابين من حيث ان كلاهما
 بل فاليتيم بدل عن الوقور والمسح على الخفين بدل غسل الرجلين فان قلت كان ينبغي تقديم المسح على السجود لانه
 بدل عن البغى بالبعوض بدل مقدم على الكل قلت نعم ولكن ثبوت اليتيم بالكتاب المسح بالسنة فالاولى وقيل
 الاتراذى قيل وجب مناسبة هذا الباب لما تقدم من حيث الرخصة لان المسح شرع رخصة كاليتيم اذ من حيث العارضية

لان الاصل هو غسل الرجل كما ان الوضوء هو الاصل والمسح واليتم عارضان او من حيث التوقيت لان لكل منهما وقت او
 من حيث ان كلاهما يشترط فيه البعض انتهى فقلت هذه اربعة اوجه لوجوب الثالث اخذه من السفناتى قال والسفنتان
 وجبين آخرهن احداهما ان كلاهما طهارة غير ان احدهما بالتراب الاخر بالمار والوجه الثاني ان كلاهما بدل عن الغسل
 والاترازي اخذ هذا الوجه والثاني من تاج الشريعة في شروحه وقال الاكمل انما اعقب المسح على الخفين عن اليتيم لان كلاهما
 طهارة مسح اولاهما بدلان عن الغسل او من حيث انهما رخصة موقوفة الى وقت فالاول والثاني اخذهما من النماية والثاني
 من الكفاية هم المسح على الخفين جواز بالسنة شى معنى جائز انه ان فعله جاز وان لم يفعله جاز فهو مخير بين المسح
 ونزع الخف والغسل وفي المستصفى انما قال جاز لكون الغسل افضل لانه بعد من سلكه الخلف وفي التقنية المسح افضل
 اخذ باليسر وقال الاترازي انما قال جاز لان الشخص اذا لم يمسح اصلا ونزع خفيه وغسل رجليه لاي شتم قلت بشرط
 ان لا ترمى المسح ولا يكره وقال الاكمل المسح على الخفين جائز بالسنة اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ولم
 يزد على هذا وقال تاج الشريعة انما قال جاز ولم يقل واجب لانه محكي كما ذكرناه وقوله نفى لما قال بعضهم ان يثوب
 بالكتاب الكريم وهو قرارة البحر في قوله تعالى وارسلناك بالبينات وادعك الى صراط مستقيم وانما قال
 بالسنة ولم يقل بالسنة لان تقدير السبع ثبت بالسنة لزيادة المشهور على الكتاب اى جائز به وان كان انشا على هذا
 في اصول الفقه قلت لم يقصد المصنف ما قاله وانما مراده به ان اصل المسح ثبت بالسنة وان كان مقداره ايضا ثبت
 بالسنة هم والاخبار فيه شى اى في المسح على الخفين هم مستقيمة شى اى كثيرة شائعة تولاوا وفعلوا في المبسوط وعن
 الى حنيفة انه قال ما قلت بالمسح حتى جازني مثل ضوء النار وفي الاسبوع جازني حتى دروت اما لا وضوء من الشمس في المحيط
 عن ابى حنيفة من اكر المسح على الخفين بخلاف عليه الكفر وفي المقيد لو كان المسح مما يختلف فيه لمسحنا وفي النوادر من اكر المسح
 على الخفين عن الكثرة بخلاف عليه الكفر وفي المقيد قال لانه ورد فيه الاخبار ما يشبه التواتر قال وكتب في السير فندبنا
 على قياس قول ابى يوسف وعلى قول محمد لا يكره لانه بمنزلة الاحاد ومن اكره الاحاد لا يكره قيل لمحمد لم يجوزت على الخفين
 اذا كان خبر المسح من الاحاد وفيه نسخ الكتاب لله فقال المنهكت كتاب الله بدل نصه قال يريد به تخصيص السحال لانهما
 عميت حالة السحر والكشف والسند حديث بين ان الامر بالنسل مختص بجماعة الكشف دون السنة بانحن قال تخصيص الكتاب
 بالاحاد جائز عندى قلت مراده بالاحاد التي اشهرت قيل يجوز جوازه بالكتاب ايضا قال قرارة البحر قلت فيضعف
 لان المسح الى الكعبين غير واجب كما قال ابو بقا القدرى عن احمد روى حديث المسح على الخفين سبعة وثلاثون
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن ابي حاتم روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا وربعون مملوكا

المسح على الخفين

جائز بالسنة

والاخبار فيه

مستقيمة

وشهد عن أحمد ذكره في المغنن وشهد عن الحسن ذكره في الاستبصار وفي الاشراف عن الحسن حديثي بسبعون صحابيا زينة
 البديع روى عن الحسن البصري انه قال ادرك سبعين بريما من الصحابة يرون المسح على الخفين وقال السروجي ومن
 نقل المسح على الخفين عن النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن علقمة وسعيد بن مسعود والفيضة بن شعبة وابو موسى الاشعري وعمر
 بن العاص وابو ايوب خالد بن زيد الانصاري وابو امامة الباهلي وسهل بن سعد وجابر بن عبد الله وابو ايوب في خيافته
 وعمار وابو مسعود الانصاري وجابر بن عمر والبراء بن عازب ابو بكره وبلال وصفيان وعبد الله بن الحارث بن حم
 وابو زيد الانصاري وسليمان وثوبان وعباد بن الصامت وطلح بن مرثدة واسامة بن شريك وعمر بن امية الفري
 وبريدة واسامة بن زيد وابو هريرة وعوف بن الملك وعبد الله بن عمرو عاصته روى ثقات هولا لا تسعة وثلاثون
 نفرا ذكرهم محمد بن وليم يكره الخزيين عنهم وقد ذكرت في شرح المعاني الاثنا عشرة وستين صحابيا واشترت الى
 من خرج كل واحد باشارة الخطبة فندم الجماعة المذكورة والبقية ابو عبيدة بن الجراح ورجل له صحبة وبديل
 بن ورقار وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن رواحة ونضال بن عبيدة وابو بردة الاسطلي وابو عوسجة
 وشيبة ابن غالب الكندي ويسار بن عبد الله بن اسلم وابو زيد رجل من الصحابة وابو عماره وعقبة بن عامر
 وملك بن سعد وابو زرر وكعب بن عجرة وابو طلحة وعثمان بن عفان والزهري بن العوام وخالد بن سعيد الحارثي
 وابو العلاء الدارمي واوس بن الشقفة وربيعة بن كعب خالد بن عثمة وعبد الرحمن بن مسند وعمر بن حزم وعروة بن
 الملك وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وسنة بنت ثابت روى فحديث عمر بن عبد الله بن ابي شيبة بسند حسن حديث
 ابن مسعود روى عنه البراء بسند ضعيف وحديثا المغيرة عن جاعة وحديث مزينة روى عنه ابن حبان في صحيحه وحديث
 ابن عباس عن البراء في مسنده وحديث جابر عن جماعة وحديث النضر بن الملك روى عنه جماعة وابو حنبل
 وحديث فيس بن سعد عن البيهقي وحديث ابي موسى الاشعري روى عنه البيهقي ايضا وحديث عمرو بن العاص
 عنه ايضا وحديث ابي ايوب روى عنه الطبراني واسحاق بن راوويه وعبد الغيسا يورى في كتاب
 الابواب صحيح وحديث ابي امامة روى عنه عبد الله بن وهب بسند ضعيف وحديث سهل بن سعد عن القاسم
 ابى احمد بسند جيد وحديث جابر بن عبد الله روى عنه البراء والطبراني في الاوسط وحديث ابى سعيد الخدري
 عن البيهقي وحديث خزيمة روى عنه مسلم وحديث عمار روى عنه البيهقي وحديث ابى مسعود الانصاري عن ابي عمر
 بن عبد البر وحديث جابر بن سمرة روى عنه البيهقي مرفوعا وعنه ابن شيبة موقوفا وحديث البراء بن عازب عن الطبراني
 وحديث ابى بكره بن الحارث عن ابن خزيمة في صحيحه والطبراني في معجمه والبيهقي في مسنده وحديث بلال روى عنه مسلم

وابن خزيمة في صحيحه وحديث صفوان بن غالب عند النيسابوري والترمذي وابن ماجه والطحاوي والطبراني
 في الكبير وحديث عبد الله بن الحارث عند البيهقي وحديث ابى زيد الانصاري عند ابى مسلم وحديث سلمان بن محمد
 ابن جبان في صحيحه وحديث ثوبان بن مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ابى داود واحمد في مسنده واسماعيل
 مستدركه وقال على شرط مسلم وحديث عبادة بن الصامت عند ابن وهب وحديث يعلى بن مرة عند النيسابوري في
 كتاب الاواب وحديث امامة بن شريك عند ابى يعلى الموصلي وابى ظاهر الدبلى بسند لا بأس به وحديث عمرو بن
 عند البخاري وحديث بريدة عند البخاري وحديث اسامة بن زيد عند النيسابوري في مسنده وابن
 تيمية بسنده ومسلم في كتاب التيميم وحديث ابى هريرة رضى الله عنه عند احمد في مسنده والبيهقي في مسنده وعند
 ابن عبد البر وحديث عوف بن مالك الاشجعي عند احمد في مسنده وأتفق بن ماهويه والبخاري والطبراني في صحيحه وحديث
 عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عاصم رضى الله عنه عن الدارقطني بسند جيد وحديث ابى عبيدة بن الجراح عند
 ابى عمر باسانيد حسن وحديث رجل له صحبة عند البخاري واعلم وحديث بديل بن ورقاء عند العسكري في كتاب الصحابة
 وحديث عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ابى عمر باسانيد جيد وحديث عبد الله بن رواحة عند ابى نافع والطبراني وحديث
 حفص بن عبيدة عند ابى عمر وحديث ابى ردة الاسلمي عند البخاري في الآداب وحديث ابى عتبة عند
 الطبراني والبخاري واعلم وحديث شعيب بن غالب الكندي عند ابى النعيم في معرفة الصحابة وحديث يسار بن عبد الله
 بن مسلم عند ابن ابى حاتم واعلم وحديث ابن ابى عمارة عند اسحاق بن محمد وحديث عتبة بن عامر عند النيسابوري
 في الاواب واشتهر به وحديث مالك بن سعد عند ابى النعيم في كتاب الصحابة وحديث ابى ذرمة عند ابن حزم ومحمد
 وحديث كعب بن عجرة عند الفضاوي وحديث ابى طلحة عند البخاري في الصغير وحديث عثمان بن عفان عند
 ابى عمر وحديث الزبير بن العوام عند الطبراني وحديث خالد بن سعيد بن القاسم عند النيسابوري وحديث ابى العلاء
 الدارمي عند اسحاق بن عيسى كوفي عن احمد بن علي وحديث اوس الثقفي عند ابن ابى شيبة في مسنده وحديث زينة
 بن كعب عند الطبراني وحديث خالد بن عرفة عند مسلم بن سهل الواسطي في تاريخ واسط وخالد بن الحارث وحديث واحد
 عند الترمذي والنسائي وحديث عبد الرحمن بن مسنة عند الطبراني وحديث عمرو بن حزم عند الفضاوي وحديث عروة
 بن مالك وحديث ميمونة رضى الله عنه عند الدارقطني بسند صحيح وحديث ام سعد عند النيسابوري قال ابو عمر
 بن عبد البر لم ير عن احد من الصحابة كمالا للسج على الخفين الا عن ابن عباس ابى هريرة وعائشة رضى الله عنهما
 وابو هريرة فقد جاز منها ما رواه سائر الصحابة باسانيد حسن واما عائشة رضى الله عنها فاحالتم علم ذلك بل على نهي الله

وذلك في صحيح مسلم وقال لا ينكر المسح الاستدراج خارج عن جماعة المسلمين بل الفقهاء والاشرو قال البيهقي انما يلبسنا كذا
 ذلك عن علي وابن عباس ع ما نشته فاما الرواية عن علي بن ابي طالب في كتاب المسح على الخفين فلم يرد ذلك عنه باسناد متصل
 ثبت مثله واما ابن عباس فانما من لم يثبت مسح النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول المائدة فلما ثبت رجوع اليه قال
 الكاساني واما الرواية عن ابن عباس فلم تقص لان مداره على مكرته وروى انه لما بلغ ذلك عطا قال كذب مكرته
 وروى عن عطا قال كان ابن عباس يخالف الناس في المسح على الخفين فلم يثبت حتى وافقهم هم حتى قيل ان من لم
 يرد كان مبتدعا ش قال شيخ الاسلام وغيره ومنه لم يرد اى من لم يعتقد المسح كان مبتدعا لما نقله السنن المشهور
 والمبتدع هو الذي يخرج عن مذهب السنة والجماعة وقد مر عن الكرخي انه قال من انكر المسح سخط عليه من الكفر
 وتاقت الخواصج والامامية لا يجوز المسح على الخفين وقد قال ابو بكر بن داود وخالف اياه في ذلك فانهم تعلقوا بهما
 عن ابن عباس انه قال مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد سورة المائدة ولان مسح على طرفي صلاه احب الي من
 ان المسح على الخفين والشاروي عن عائشة رضي الله عنهما ان قطع قداس احب الي من المسح على الخفين والابواب عار وى عن
 ابن عباس فقد ذكرناه انفا واما حديث عائشة رضي الله عنها قال ابن الجوزي في العمل المتناهية هذا حديث موضوع وضعه محمد
 بن ماجر على عائشة رضي الله عنها وقال ابن حبان محمد بن ماجر كان يضع الحديث فظهر ان الحديث باطل لا اصل له واما الرا
 فانهم يرون المسح على الرجلين من غير عائل وقال النووي على المماثل في المجموع وغيره من ملك سته روايات احدث
 لا يجوز المسح اصلا ثانيا يكره ثانيا يجوز من غير توقيت وى المشهور عند اصحابنا يكره ثانيا خلافا مسما يجوز للسافر
 دون المقيم سادسما قال النووي كل هذا اختلاف باطل مردود وقال ابو بكر ومن روى عن ملك انكاره مستدلالان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله عنهما بالمدنية اعمادهم ولم يرد عن احد منهم انه مسح على الخفين فهو قوم
 منه ولا يلزم لان بذه الحيلة العزيرة الكرية فعلت الا فضل في ترك المسح ومن الجواز فضا بالالة قلت روى عن حفصة
 قال كنت مع علي السلام فانتهي الى سباط قوم فبال قائما فتوضا ومسح على خفيه واه مسلم وفي رواية البيهقي سباط
 قوم بالمدنية ومن لا سماعي لما حفظ ذلك وقال في الامام وقد وقع لنا من جته ابن ابي نعمان عن المغيرة انه مسح مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدنية وقد علم ان الاثبات مقدم على الشك فان قلت المسح افضل ام تركه قلت الفصل
 افضل وبقال الشافعي وماك وروى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وانه روى عن النبي عن ابي ايوب الانصاري
 ايضا وقال الشعبي والحكم وحماد والامام الرضا عن اصحابنا ان المسح افضل وهو صحيح والرواية عن احمد انما هي
 الشبهة عن نسبة الى الرواية والنحو ارجح فانهم لا يرون كمالنا واما للصل بقرارة النصب ايجز ومن احمد

حيث قيل ان من لم
 يده كان
 مبتدعا

في رواية اخرى عنهما سوار وهو اختيار ابن المنذر ورواه عن من فصل المسح بقوله عليه السلام في حديث الغيرة
 بهذا الصبر في ربي رواه ابو داود والاصح ان الحكم للوجوب يكون ندبا ولو كان روى عن علي بن ابي طالب رضي الله
 عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثه ايام للمساقر ويوم وليلة للماء ذكره ابن خزيمة في صحيحه وفي حديث غيره
 رخص لنا ان لا نخرج خفافا رواه النسائي والافخر بالعزيمة اولى وقال ابن عبد البر لا اعلم احدا من الفقهاء روى عن
 انكار المسح الا مالكا والروايات الصالح بخلاف ذلك قلت فيه نظر لما روى في مصنف ابن ابي شيبة من ان مجابسا
 بن جبير وعكرمة كرهوا وكذا احكامه ابو الحسين لنا في عن محمد بن علي بن الحسين وابي اسحق البيهقي وقيس بن الربيع هم كمن
 من رآه ثم لم يحس ش حال كونه هم اخذوا على صنعة الفاعل ويجوز ان يكون مصدر ابغى الفاعل ايضا
 هم بالعزيمة ش الباتر متعلق باخذ قال الا تراه في اخذ بالعزيمة اى للاخذ بما هو مل فقلت جعل انصاب فخذ
 على التعليل وما قلنا جوازا الحسن لان السحال قيد وكون الاخذ قيد اولى من كونه مله والعزيمة في اللغة عبارة عن
 الارادة الموكدة ول معنى هذا ذلك قوله تعالى ولم نجد له غرما اى قصد البليغا في التثنية ثانيا ابتداء غير متصل لعبارة
 هم كان فيه باجوراش يعني شابا لان العمل بالعزيمة اولى فان قلت تجبل ان يكون باجورا رخصة استقلا
 ايضا لا ينبغي العزيمة مشروعة اصلا فلا جمل ذلك قيل ان المصنف ما هو بهذه الآية خالف رواية اصول الفقهاء فان
 المذكور فيها ان المسح على الخفين رخصة استقلا كالصلوة في السفر والعزيمة لم تكن مشروعة فيها فكيف يجوز على
 غير المشروع قلت ليس الامر كذلك لان المسح انما كان رخصة استقلا وادام المكلف نيتا واما اذا نزع خفيه وجعل
 والنزع مشروعا في حقه فلا يكون رخص من ذلك النوع فكان نظيره من ترك السفر فانه يستقط عنه سبيل خيمته
 واماخذ المصنف بهذا فغير موجود لانه تبع في نه اشيع الاسلام خواهر زاده في بسوطه فانه ذكر فيه وقال كان باجورا
 وقال تاج الشريعة فان قلت كيف يكون باجورا انه رخصة استقلا فكان نظير الصلوة في حق المسافر ولو صلى المسافر
 اربعين لا يجوز له كبره قلت ان الغسل شق من المسح ويكون ابعين من اختلاف هم ويجوز ش اى المسح على الخفين هم
 من كل حديث موجب للوضوء ش موجب بكسر الجيم من الامجاب جعل الحديث موجبا مجازا لانه ناقض للوضوء فكيف
 يكون موجبا والموجب رادة الصلاة والسحد شرط فإزاء ايضا لا يجاب عليه كما في مدونة الفطر فان قلت
 ذكر في المبسوط وغيره مطلوب ان السحد هو السبب قلت نعم ذكره كذا وكذا غير صحيح والحديث شرط على الصحيح وقيد
 بقوله موجب للوضوء احترام عن موجب ببناء على ما يأتى عن قريب ان اشار الله تعالى هم اذ اليسا مش
 اى الخفين هم على طهارة كاملة ش قيد بهذا احترام اما اذا توضا لبسورا سحارا ونشيد التمر لا يجوز المسح عليها

لأن من رآه ثم لم يحس

اخذ ابا العزيمة كان

ماجد اذ يجوز على

حدث موجب للوضوء

اذ اليسا على

طهارة كاملة

لان نبينا التمر بدل عن المار عند الى حنيفة ولما الوجه في خلال صلوة يفيد صلوة قلوبنا المسح كان هذا بدل البدل
 وهذا يجوز وفي زيادة الحكم الشهيد لا يحس بنبيذ التمر لعدم الضرورة لمسح بسوا الحمار لانه ما يطلق عنه طهارة
 وفي زيادات قاضيانا اختلاف المشايخ في جواز المسح على الخفين بنبيذ التمر وفي خواهر زاده بنبيذ التمر ذكره عنه
 المريناني وفي جوامع النفع للعلاني في جواز المسح بنبيذ التمر واما بيان من الى حنيفة وكلما يجوز الاستيعاب في هذا
 ثم حدث شئ اى ثم احث بعد لبسها على طهارة كالماء واثار بكتلة ثم الى ان المسح بعد اسجد لا بعد اللبس
 وهذه عبارة القدرى وباقى ما قاله المصنف فيه هم خصه بحدث شئ اى فعل القدرى رمى المسح بحدث هم موجب
 للوضوء شئ نفسه المصنف قول القدرى بهذا القول هم لانه شئ اى لان الشان هم لا يحس شئ على الخفين هم من
 الجماعة على ما بين انشأ انشأ الله تعالى شئ لان الجماعة الزينة غسل جميع البدن ومع الحنف لا يتاخر هم بحدث
 متاخر شئ اى فعل القدرى المسح ايضا بحدث متاخر عن الوضوء كما قاله الاكل والكل وقال الاترازي متاخر عن اللبس
 وبه لا وجه هم لان الحنف يمد شئ اى عرف وهو صيغة المجهول والعهد الى المعاني كثيرة بمعنى اليقين والامان
 والذمة والحفظ ورعاية الحوزة والبصيرة فكل واحد من هذه ذكرها ينافي بسبب لداى هم ما غاش فنبه على السعال
 من التفسير الذى في عهد بنى ما غاش من رواية احدث الى القدم لارافعا للحدث لان الرفع هو المظهر والحنف ليس كذلك
 هم ولو جوزه شئ اى ولو جوزه المسح على الخفين هم بحدث سابق على اللبس كالمستحاضة اذا لبست شئ
 الخفين والدم يسيل هم ثم خرج الوقت شئ قيد لان المستحاضة يجوز لها ان تمسح ما دام الوقت باقيا فاذا خرج
 الوقت فغيا غلظت فغسلت لا تمسح وعند زفره تمسح مدة المسح على حسب السفر والاقامة هم واليتم شئ اى انكلم
 هم اذا لبس الخفين ثم راي الماء شئ وتوضا لا يمسه لانه بروتية الماء نظر احدث السابق هم لكان الحنف رافعا
 شئ للحدث السابق وانكلم في مسئلة المستحاضة ان يكون الدم سائلا عند الوضوء واللبس وعند احدهما او بينهما وان كان
 منقطعاً عندهما او بينهما فحكم الاصحار وعند زفره حكمها حكم الاصحار وفي الوضوءات كما وعلى هذا سائر اصحاب الاعاز
 هم وقوله شئ اى قول القدرى لا يقال انه انما قبل الذكر وكذا كل نصيحة قوله خصه بحدث لانه معلومة بقرينة الحال
 لان المعرفى صدر شرح كلام القدرى هم اذا لبسها على طهارة كالماء لا يقيد اشتراط الكمال وقت اللبس شئ يعنى
 اشتراط القدرى كمال الطهارة وقت لبس الخفين لا يجوز لان المذهب اشتراط الكمال وقت احدث اشأ بكتلة
 الاضرب بقوله هم بل وقت احدث شئ اى بل اشتراط الكمال وقت اسجد هو الذى يفيد وقال الاكل
 ان كان مراد المصنف بهذا الذى فرده ففى كلام القدرى وسامح وان كان غير ذلك يحتاج الى بيان لان ظاهر

ثم احدث خصه بعد
 موجب للوضوء لانه
 لا يمسح الخفين بعد ان
 اشأ الله حيث سجد
 الحنف عهدنا ولوجونا
 بحدث سابق كالمستحاضة
 اذا لبست ثم خرج الوقت
 واليتم اذا لبست شئ
 الماء كان افعا وقوله
 اذا لبسها على طهارة
 كاملة لا يفيد اشتراط الكمال
 وقت اللبس وقت الحث

كلام القدوري يفيد ذلك قلت تحريره ان القدوري ذكر اللبس اراوه بقائه يعني اذا لبسها باقيا عندا حدث
 يمسح لان ماله دوام ياخذ به بقاؤه حكم ابتداء كما لو لمعت لايكسب هذه الدار بحيث فيها بالبقا حتى لو غسل رجله و
 ادخلها خفيه ثم اكمل طهارته يمسح وكذا لو لبسها وجوحدث ثم توفاه وخاض المار حتى اغسلت رجله ثم احدث يمسح
 كمال الطهارة عندا حدث ولو غسل رجله الواحدة وادخلها الخف وحدها ثم غسل الاخرى وادخلها الخف يجوز له المسح
 اذا احدث وبقال الثوري والمزني وابن المنذر والطبري وداود الظاهري ويحيى بن ادم وابو ثور وقال النخعي
 واحمد بن زرع الخف الاول ثم يعيده الى مكانه وان لم يفعل لا يجوز له المسح وفي الميسوط هذا اشتغال بها لا يفيد
 وهو المذهب عندنا في ابي اشتراط الكمال وقت الحدث لا وقت اللبس هو المذهب عندنا خلافا للشافعي فانه
 يشترط الكمال وقت اللبس اجماع الشافعي على ذلك باحدث منها في الصمعيين حديث المغيرة بن شعبه وفيه ثم يبيت
 الى خفين لانهما فقال فع الخفين فاني ادخلت القدمين الخفين هما طاهران فمسح عليهما واستدل الاثر ارمي بهذا
 الحديث على اشتراط اللبس على الطهارة وليس بظاهر على ما نقول في جوابه واقرب ما يستدل به حديث اخر جلد الخف
 عن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رخص للمسافر ثلاثة ايام وليلاتها وللمقيم يوما وليلة اذا اضطر فلبس خفيه
 ان يمسح عليهما فقالوا ان الفاء للتعقيب الطهارة اذا اطلقت انما يراها الطهارة الكاملة والجواب عن ذلك انه
 ليس له حجة في الاحاديث التي تعلق بنا لاننا نقول بعدم جواز المسح الا بعد غسل الرجل ومحل الخلاف يظهر في
 المسالطين احدهما اذا حدث ثم غسل رجله ثم لبس الخفين ثم مسح عليهما ثم اكل وضوء الثانية اذا احدث ثم
 توفاه فلما غسل احدى رجله لبس عليهما الخف ثم غسل الاخرى ثم لبس عليهما الخف فان هذا المسح جائز عندنا في الصحيح
 خلافا له في تحريره من هذا والشافعية يقولون ان الخفية لا يشترطون كمال الطهارة في المسح وهذا يدخل ما توفا
 ولم يغسل رجله ثم لبس الخفين وليس كذلك عندنا بل لا يجوز له في الصورة لان احدث باق في القدم وقال الخطابي
 في تعليل هذه المسألة وذلك ان جعل طهارة القدمين معا قبل لبس الخفين بشرط جواز المسح عليهما ومطلبة كمال الطهارة
 بشرط لا يصح الا بوجوده بشرط ولكن لا نسلم انه شرط كمال الطهارة وقت اللبس لانه لا يفهم من نص الحديث فانه في ابي
 اخبر انه لبسها وقداها كانا طاهرين فاخذنا من هذا اشتراط الطهارة لاجل جواز المسح سواء كانت الطهارة لاجل جواز المسح
 حاصله وقت اللبس او وقت الحدث وتعليقه بوقت اللبس امر زائد لا يفهم من العبارة وقال الطحاوي رحمه الله عليه
 معنى قوله عليه السلام ادخلها واما طاهران يجوز ان يقال طاهران اذا غسلهما وان لم يكمل الطهارة كما
 يقال صلى كعتين قبل ان يتم صلاته ويحتمل ان يريد بها طاهران من جنابة او نجاسة فان قلت اذا كان الخف

وهذا المذهب عندنا

ما قلنا من سرية الحدث الى القدم كان ينبغي ان يمسح عليه اذا غسل رجليه وليس تخفى ثم احدث قبل كمال الطهارة
قلت لم يكن من سرية الحدث الى القدم بالنسبة الى خلاص القياس عند كمال الطهارة فيقع عليه وانما يثبت في غير
فائدة ضعيف وفي اسناده مهاجرين فلهذا قال ابن ابي حاتم سالت ابي عنه فقال ليس بالحدث ليس بذلك ثم انه
قد روي بالواو وليس خفيه وعلى تقدير صحة فهو محمول على طهارة الرجلين هم معنى لو غسل رجليه وليس خفيه ثم اكمل
الطهارة ثم احدث بجزء المسح بشئ بذو نجاسة قوله وهو المذهب عندنا قال الاكل قبل للمسح ان يكون نية ما ذكر
من اشتراط اللبس على طهارة كماله فان عدمه جاز المسح هنا باعتبار ترك الترتيب في الوضوء لا باعتبار اشتراط الطهارة
الكاملة وقت اللبس قلت هذا تارة السنفاتي ومما حبل له راية بعده ثم قال الاكل ويجوز ان يقال لما ثبت لمصنفه
بالدليل فيما تقدم ان الترتيب في الوضوء ليس بشئ طمس ان يثبت في الفرع على هذا الخلاف فلو ثبت الدليل على ان
ان الترتيب ليس بشئ طمس ان يقال ان هذا الفرع له وجهان في العساة وعند الشافعي احد هما من جهة ترك الترتيب
والثاني من جهة عدم كمال الطهارة وقت اللبس فالمصنف في هذا على الوجه الثاني مع قطع النظر عن الاول هم
و هذا لان الخفاء مانع حلول الحدث بالقدم ثم بذو استدلال من جهة العقل ولم يذكر ما يوجب جبهته النقل هم
غير اعي كمال الطهارة وقت المنع ثم الفارق في جواب شرط محذوف اي فاذا كان انغث مانعا من سريان الحدث
الى القدم فيراعي كمال الطهارة عن حلول الحدث ولا يراعي وقت اللبس هم حتى لو كانت شئ نية ما قبله حتى تنقضي
لو كانت الطهارة هم ناقصة عند ذلك س اى عند حلول الحدث هم كان انغث رافعا شئ وليس كذلك لان
عدم مانعا راوان الطهارة اذا لم يكن كماله عند الحدث لا يجوز المسح كما اذا لبس خفيه بعد غسل رجليه ثم احدث
ثم توفى لا يجوز المسح لما قلنا ولان الحدث وان ارتفع عن الرجلين لم يرتفع حكمه ولذا لا يجوز صلواته فيكون
انغث رافعا حكما وان جعل مانعا حقيقة ولو توفى للمفرد غسل رجليه وليس خفيه وصلى ثم احدث وتوفى للنظر
وصلى ثم للمفرد كذلك ثم ذكر ان لم يمسح برأسه في الغبر نزع خفيه ويعيد الصلوات لانه يبين ان اللبس لم يكن على طهارة
كاملة وان تبين انه لم يمسح للنظر عليه اعادة النظر فاحتمل لانه لمسه على طهارة كماله فتكون طهارة الاصل كماله فان
تمت اذا غسل القدمان رفع الحدث عنها حكما فاذا انضم اليه غسل بقية الاعضاء ارتفع الحدث بالجمعي فلما
مانع الارتفاع قلنا كلهم اتفقوا ان المسح لا يجوز الا بعد طهارة كماله واختلافهم في وقتها فلو كانت الطهارة
ناقصة عند حلول الحدث لم يضر ان يكون انغث رافعا للحدث الحكيم الذي مل بالقدم لانه وان زال بالما حقيقة لكنه
باق حكما لعدم الغبر ومن بقية الاعضاء ايضا ليرد النقص على مسح انغث الطهارة كماله فكان انغثا رافعا وهو لو غلب

حتى لو غسل رجليه وليس
خفيه ثم اكمل الطهارة ثم
احدث بجزء المسح هنا
الخفاء مانع حلول الحدث باق
فيراعي كمال الطهارة وقت
منه لو كانت ناقصة عند
ذلك كان الخفاء رافعا

في

فان قلت لا يفتقر وجود الطهارة الكاملة وقت السجدة ونحن لا نمنع ذلك وانما نقول انما لا يكتفى بل يجمع الى وجودها
وقت العيس ايضا وما ذكرتم لا يدفع ذلك قلت نظام الصنف لا يدفع ذلك والدافع ان وجود الطهارة يجمع اليه
عند طهارة ما يزيلها وهو السجدة بتحقيقها لا بالزمان او ما قبل ذلك فهي مستغنية عنها فلا حاجة في اشتراطها ما هو بغير
اي المسح هم المقيمون ما يزيله وليس في ثلثة ايام وليا اليه في التوقيت في المسح قول عامة الملعلة من الصحابة والقبائل
ومن بعدهم وقال الخطابي هو قول عامة الفقهاء وقال ابن المنذر هو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس
وابن زبير الانصاري وعطاء وشريح والكلبي وغيرهم عن ابي ثور وعن الحسن بن صالح واحمد بن حنبل وغيرهم
طائفة لا توقيت في المسح كسهم ما يزيله عن الشعبي وربيعة والليث واكثر اصحاب مالك وسمع مطرف ما لا
يقول التوقيت بدعة وقال الشافعي لا توقيت فيه قاله المصنف وقال النووي هو قوله القديم قال وهو ضعيف رواه
جدا ولا تفريق عليه وعلي ابن المنذر عن سفيان بن عيينة عن جابر بن عبد الله عن ابي ثور عن الشعبي وابي ثور عن
ابن داود انه لا يصح الا بخمس صلوات ان كان متيما وخمس عشرة مكان مسافرا ويوجب مردود لان التوقيت
بالزمان لا يتعد الصلوات وفي المحيط لو خاف على ربه لمسح على خفيه من غير توقيت للمروية وفي جوامع اللغة المسافر
بعد الثلث لمسح على خفيه بخون البر للمروية وفي الاشد كاردوي عن مالك الكار لمسح على الخفين في المحضر والسفر
اكثر واشهر وعلي ذلك بنى مؤلفه وقد ذكرنا في اول الباب عن مالك ستة ايات وقال ابن المنذر في كتاب
الاجماع اجمع العلماء على جواز المسح على الخفين وقد صح رجوع من كان مخالفا لهم وكذلك لا اعلم احدا من فقهاء
المسلمين ردوا عنه انكار المسح الا مالك الرواية الصحيحة للجميع بخلاف ذلك وعلي ذلك جميع اصحابنا اجمعين من
قال بعدم التوقيت بما خرجه ابو داود والدارقطني والبيهقي عن ابن ابي عمارة وقد كان صلى مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى القباطين قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مسح على الخفين قال نعم قلت يوم قال
ويومين قلت وثلاثة ايام قال نعم واشئت وفي رواية حتى يبلغ سبعة افعال عليه السلام نعم ما بدالك وارجو ان
ابا داود وقال هذا الحديث ليس بالقوي واختلف في اسناده وقال الدارقطني اسناده لا يثبت وقال ابن القطان
فيه محمد بن زيد وهو ابن ابي زيد صاحب حديث الصفة قال فيه ابو حاتم مجهول ويحيى بن ايوب مختلف فيه ويهيم عليه
على مسلم اخرجه حديثه وقال ابن العربي وفي طريقه ضعفا او مجاهيل منهم عبد الرحمن بن زيد بن محمد بن زيد
وابو بن قطن وقال البهاري حديث مجهول لا يصح وقال احمد بن حنبل لا يعرفون وقال النسي في التفتوا ان
ضعيف مضطرب لا يصح جازان قلت رواه اسماكم في المستدرک وقال اسناده بصري ولم ينسب واحد منهم الى مرجح

ويجوز للمقيم وما لم يلبس
ولمسافر ثلثة ايام ليلتها

من الصعابة ثم قال قلت روى عن حمزة بن ثابت روى عن النبي عليه السلام قال المسح على الخفين للمسافر ثلاثة
أيام وللقيم يوم وليلة ورواه أبو داود والعلوي ثم قال أبو داود ورواه مسعود بن الميمون عن إبراهيم التيمي
يا سنده ولو استشهدناه لكانوا في رواية العلوي ولو اطلب السائل في مسأله لكانت ذكر في الامام في
ثلاث على الأولى اختلاف اسناده وله ثلاث مخارج رواية ابراهيم التيمي وابراهيم النخعي ورواية الشعبي ثم
ذكر الزيادات اعني لو استرونا لكانوا وبعضها ليست في الثانية الانقطاع قال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل
يعني البخاري عن هذا الحديث فقال لا يصح وحديث حمزة بن ثابت في المسح لانه لا يعرف للإمام عبد الله بن
سليمان عن حمزة بن ثابت قال ابن حزم ان ابا عبد الله بن عبد الله بن علي بن ربيعة قال قلت لابي
حديث حمزة بن ثابت هذا قال حديث حسن صحيح وكيف ينقل عن البخاري انه لا يصح قلت والظاهر ان قوله لم يصح هو
بالزيادة المذكورة مع اختلاف روايته واما تصحيحه بتفسيره الزيادة المذكورة واسم ابي عبد الله بن عبد الله بن عبد
بن عبيد ويقال عبد الرحمن بن عبيد وذكر الاكل في استمالة الملك حديثين احدهما قال حديث عمار بن ياسر قال
قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين يوم قال نعم فقلت يومين قال نعم حتى انتهيت الى سبعة ايام
تصال اذ كنت في سفر فاسمع ما يدلك والاخبار روى سعد بن ابى وقاص وجري بن عبد الله وحذيفة بن اليمان
في جملة من الصعابة فانهم روى المسح على الخفين غير موقت وذكره ابو بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي فاحديث
الاول لما كان في عدم جواز المسح الا للسافر والثاني انه غير موقت وكذا انظر الاخرى عن ابي بكر الرازي فقلت هذا
مخرجها حديث يذكر احد اثنين ونسباني احد من الفقهاء او قل من كتاب لاصل فكان بين حمزة بن عبد الله بن عبد
حتى يرضى انهم بذلك واما حديث الاكل فالحديث الاول اني عمار بن ياسر روى عنه في نظر لان الحديث بالابى عمار
الخارج ابو داود وغيره وكما ذكرناه عن قريب واما حديث عمارة فقد قال البيهقي روى عنه جماعة جواز المسح هم اقبله
عليه السلام مسح المقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليلاتها في حديث اخر جازاه عنهم المبراني من
حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة ايام وليلاتها وللقيم يوم وليلة في
المسح على الخفين ومنهم من اختلفوا في كتاب معرفة الصعابة من حديث مليكة بنت اسحاق قالت حدثني ابي عن
جدي مالك بن سعد انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول وسئل عن المسح على الخفين قال ثلاثة ايام للمسافر ويوم
وليلة للمقيم ومنهم من اختلفوا في حديث مالك بن ربيعة قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على
خفيه ورواه المسافر ثلاثة ايام وليلة ومنهم من حديث شريح بن ماني قال اتيته عائشة سألها

ليوم
ثلاثة
والسافر
وليلة
يوم
القيم
مصح
السلوك
عليه
لقوله

من ايجاب المنفرد وذلك خلاف على ما تقدم قول و بول ونوم وادوى العطف في كسب الحديث ووقع في كسب المنفرد
 كلها او القنوع هم قال ش اى القدورى هم وابتدوا وترش اى ابتداء صلاة المسح هم عقيل بن عمار
 الامن وقت اللبس وبه قال الشافعى والثورى وجمهور الفقهاء وروى ابو اسحق المرومى عن اسدوداد وروى
 الاوزاعى وابو ثور وابتدأ المدة من حين مسح بعد الحدث وهو رواية عن احمد وروى ابو اسحق المرومى وروى
 وليا ذكره النويسى واختاره ابن المنذر ومضى نحوه محمد بن الخطاب رضى الله تعالى عنه
 وعن الحسن البصرى ان ابتداء ما من وقت اللبس في كل يوم على قول الحسن ان اذا شئ يوم ووليت على المقيم لم
 يحدث وجب ان يزرع الخف ولا يجوز المسح بعد ذلك وهو محال وعلى من يثبت من وقت المسح اذا ليس فيه
 واحد ولم يمسح ثم اغنى عليه بعد ذلك سبعون شهرا انه لا يضره خفيه ولمسح عليه ما هو محال ايضا كذا في مسبو
 شيخ الاسلام وشمس لا تمتع ثم بيان الاقوال الثلاثة ممن توضع عند طلوع الفجر ولبس الخف ثم احدث بعد طلوع
 الشمس ثم توضع بعد الزوال فعلى قول العامة مسح المقيم الى وقت السجدة من اليوم الثانى وهو ما
 طلوع الشمس من اليوم الثانى وعلى القول الثانى الى وقت غروب الشمس من اليوم الثانى وهو وقت اللبس
 وعلى القول الثالث الى ما بعد الزوال من اليوم الثانى وهو وقت المسح والعيم قول العامة هم لان الخف
 مانع سرية الحدث الى القدم شئ اى مانع حلول الحدث بالرجل شرعا هم فتعتبر المدة من وقت المنع شئ اى
 لان المانع عن الشئ انما يكون مانعا حقيقة عند طريان المنوع ثم اعتقده اولى بالاعتبار فتعتبر المدة من
 عنده وفى المبسوط لان الحدث سبب للوضوء فتعتبر المدة من وقت السبب وقال ابو نصر الاقطع عن ابي اسحق
 قال روى عن عشرة من الصحابة وعشرة من التابعين ان ابتداء المسح من وقت الحدث لاس من وقت اللبس
 ولان الحدث سبب لوضوء حتى لو لم يحدث الى المسح فتعتبر من وقت السبب فاكثرا يابى المقيم من
 الصلوة الوقتية من صلوات والمسافرة عشرة وقتا لا بعدة والزوافة فانما يكون سبعا المقيم من صلاة
 وشما عند الشافعى فى سائر الاماكن للجمع هم والمسح على ظاهر يامش اى على المسح على ظاهر الخفين وهو صحيح
 عندنا ومسح اسفل الخفين غير مستحب فى المذاهب المستحب عندنا الجمع بين ظاهر وباطن فى المسح اذا لم يكن
 نجاسة وبه قال الشافعى حكاة فى المذهب حيث قال والمستحب ان مسح على الخف وباطنه والواجب عندنا
 اقل جزر من اعلاه وقال سفيان قال الامام الشافعى فى المبسوط فان مسح باطن الخف دون ظاهره لم يجز
 فان موضع المسح ظهر القدم وقال الشافعى المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة وقال صاحب لمدينة

قال
 وابتدأ
 وما
 عقيل
 الحدث
 من الخف
 مانع
 سرية
 الحدث
 فيعتبر
 المسح
 من وقت
 اللبس
 على ظاهره

قوله على ظاهرهما احتراز من قول الشافعي والزهري ولكم فان السنة عندهم المسح على الخف وبطلان الان
 يكون على اسطر سباسة ولكن لو اقتصر على مسح اعلاه يجوز عندهم ولو اقتصر على مسح اسفله لم يجز على ظاهر الحديث
 واحتمل القولين من الشافعي ويجزئ في قول واما مسح العقب فمن اصحابه من قال مسحه فولاوا واحدا منهم من قال
 قولان اصحابه يسعه وفي الاقتصار على العقب قولان الاطهر انه يجوز عندنا والثوري وداود واحمد لا يرش
 لا غسل الخف في المسح ولا للعقب قلت وما ذكره المذاهب من قول علي والسبب قيس بن سعد وعروة بن الزبير
 والحسن البصري وثمجي وعطاء المغني والثوري والاوزاعي واحمد وغيرهم وانحدره ابن المنذر وروى عن سعد
 بن ابى وقاص وابن عمر وعمر بن عبد العزيز والزهري ولكم وجوب مسح ظاهرهما وباطنهما وكل النودى عن
 ابن المنذر ان مسح اسفلهما استحباب عندهم وبه قال الشافعي وهو قول لك الشافعي اعلا الخف وانغلق قلت
 هذا يخالف لما نقله النودى وما نقله السفناني عن الشافعي رحمه وقال الاكمل وفي المغني ولا مسح اسفله ولا عقب
 وبذلك قال عروة وعطاء السقي والمغني والاوزاعي واسحاق واصحاب الري وابن المنذر ولا يغسل احد
 احوال يجزئ به مسح اسفل الخف الا شرب من اصحاب الملك وبعض اصحاب الشافعي وانصوص عن الشافعي
 لا يجزئ به وقال ابن المنذر لا اعلم احدا يقول بالمسح على الخفين ويقول لا يجزئ به المسح على الخف ثم خطوا
 بالاصابع ش قال الاكل هو منسوب على اسمال يعني مخطوطا قلت اخذه من السفناني وكذا قال صاحب الدرر
 وتمام الشريعة ولم يبين احد منهم ان لفظ المخطوط مصدر او جمع وان ذاك حال ما هو فنقول والمخطوط جمع خط
 قال الجوهري الخط واحد المخطوط وكذا قال في العبارات فان كان المخطوط مصدرا والمصدر المخطوط يقال خطا الكتاب
 خطا قال السفناني يقال خطه فلان كما يقال كتبه فلان ثم قال في آخر الباب اكثر كتب يدلى على انه من باب
 نصر غير كذا في دستور اللغة وذا الحال هو المبتدأ اراى قوله والمسح لانه مرفوع على الابتداء وانما يتعلق قوله على
 ظاهرهما وهو كائن او جائزا ونحو ذلك ومخطوطا على ما له من غير تاويل فان قلت المطابقة بين اسمال وواحد
 شرط وهذا الحال جمع وذا الحال مفرد قلت المصدر يتناول القليل والكثير ويمكن ان يقال ان ذاك حال مفرد
 والمخطوط حال منه والتقدير ومسح الماسحين على ظاهر الخفين حال كونه مخططين بالاصابع فحينئذ يجوز مخطوطا
 على صيغة اسم الفاعل لا التاويل بالمفرد على ما قالوا من غير روية وقال الاثر ازمى وقوله مخطوطا بيان السنة
 لا شرط الجواز وقال ابن ابي عمير عطاء فانه يقول ثبت المسح اعتبارا بالغسل وذلك لان المخطوط انما هو
 اذ مسح مرة واحدة قلت هذا ليس باحتراز عن قول عطاء فانه لو قيل مخطوطا بالاصابع مرة كان احتراز عن

خطوطا
 بالاصابع

قول عطاء ثم قال لان الخطوط انما تبقى او امسح مرة وفيه نظر لان بقا الخطوط ليس بشيء ط ونحوه ما في الباب
 ان عطاء مسح المسح على الغسل هم يبدآن من قبل الاصابع الى الساق ثم من كفة كيفية المسح ان يبادر
 المسح وابتدأه من قبل اصابع الرجل وانتاراه الى الساق وفيه اشار الى ان الساق لا يدخل لان الغاية
 لا تدخل تحت الغبا وعن هذا قال الحسن عن ابني حنيفة انه مسح ما بين اطراف الاصل الى الساق وهذا الذي
 ذكره هو مقدار الواجب في المسح وقال احمد الواجب مسح اكثر من غيره وعند ملك مسح جميعه الامواضع وعند
 الشافعي ان يقتصر على جزء من اعلاه اجزاء بلا خلاف وان اقتصر على بعض اسفله لا يجزئ له قصد في البيهقي ونحوه
 المزني ولم يفرق طرق ثلاث طريقة جمهورهم عدم الاجزاء وذكره النووي في شرح المذهب وقال ابو عمر حديث
 المغيرة بطل قول شبيب انه لا يجوز الاقتصار على ظاهر الخف وفي المعنى عن شبيب وبعض الشافعية انه يجوز
 الاقتصار على اسفله وقال ابن المنذر لا أعلم احدا يقول بالمسح على الخفين انه لا يجزئ للمسح اعلى الخفين وقال
 ابن بطال الصحابة مجمعون على انه ان مسح اسفله دون اعلاه لم يجزه وفي المحيط الستة اكمال الفرض في محله
 كالعقب الساق والجنب والكعب ولو مسح باصبع واحدة في ثلاثة مواضع او بدآن من الساق او من غير القدم
 عرضا جاز ولو كان بعض خفه خاليا ومسح قدر ثلثه اصابع على المغسول جاز على الحال لا يجوز والبدأة من
 رسول الاصابع مستحبة اعتبارا بالغسل وهو قول المغناني وظاهرهما من رسول الابع الى مقدار شرك الغسل
 وفي جوامع الفقه ولو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمسة اصابع لا يجزئ فيعتبر مقدار
 ثلاث اصابع من رجل ونفس منه على ان المعية فيه اكثر ان المسح ذكر في المحيط والزيادات وقال الكشي ثلاث اصابع
 الرجل واعتبره بالخرق والاول اصبع ولا يجزئ اصبع ولا اصبعان كفا في مسح الراس وله اصابعه طرأ وشي على
 خشيش مبتل بالمصر بجزء وكذا باطل لانه ما روي قبل لا يجزئ لانه نفس اية في البحر بجزء الموار فيرش على الارض
 قال المغناني الصحيح الاول وفي فتاوى قاضيان وكيفية المسح ان يضع بعض اصابع يده اليمنى على مقدم
 خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويد بها الى الساق فوق الكعبين ويفتح بين اصابعه
 ولو بدآن من اصل الساق ومد الى الاصابع جاز وفي المجتبى اطراف الخطوط ليس بشيء ط في ظاهر الرواية قال الطحا
 المسح على الخفين خطوط بالاصابع هم حديث المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على خفيه ومد بها من
 الاصابع الى اعلاه مستوي واحدة وكان انظر الى اثر المسح على خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطا بالاصابع
 اش قلت حديث المغيرة بن شعبه لم يرد وعلى هذا الوجه وانما رواه ابن ابي شيبة في معنف حديثنا الحسين

يبدأ من
 قبل الاصابع
 الى الساق

عن ابني عامر بن الجراح عن الحسن بن المغيرة بن شعبه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم جاز قومه رسول الله
 خفيه ووضع يده اليمنى على خفه اليمنى ويده اليسرى على خفه اليسرى ثم مسح اعلاهما مسحة واحدة حتى كان في انظر الى
 اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين هذا الحديث من غرائب يدل على احكام الاول ان السنة وضع اليدين على الخفين
 وعن محمد بن فضال عن علي بن محمد بن عبد الله بن فضال عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليه السلام مسح بالمد وبغير المد الثاني ان السنة في المسح في كيفية الوقع وضع يده اليمنى للايمن واليسرى
 للايسر الثالث ان السنة المسح مرة واحدة قال قلت اخراج ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ثور
 بن يزيد عن سمران بن جندب عن كاتب المغيرة عن المغيرة قال وضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة
 تبوك فمسح اعلا الخف وسفله قلت ضعف هذا الحديث فقال ابو داود ان ثور لم يسمعه من رجاء قال الترمذي
 حديث معلول لم يسمعه عن ثور عن الوليد بن مسلم قال سمعت محمد بن ابا ذر عن هذا الحديث فقال ليس بصحيح لان
 ابن المبارك رواه عن ثور عن رجاء قال حديث كاتب المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل وقال الدارقطني
 في العلل هذا حديث لا يثبت لان ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسل وكذا ضعفه احمد بن حنبل رحم قلنت
 حاصل ما ذكره في هذا الحديث اربع علل الاولى ان ثور لم يسمعه من رجاء ولا يسمعه من هذا بان الباقية اسنده
 عن داود بن يزيد عن محمد بن الوليد عن ثور حدثنا رجاء عن كاتب المغيرة عن المغيرة وقد مرح فيها بان ثور قال حدثنا
 رجاء بان كان رواه قد ورى عنه انه قال عن رجاء الثانية ان كاتب المغيرة ارسله ويجاب عن هذا بان الوليد
 بن مسلم زاد في الحديث ذكر المغيرة وزيادة الثقة مقبولة الثالثة ان كاتب المغيرة مجهول ويجاب عن هذا
 بان المعروف بكتابة المغيرة هو مولاه وزاد الثقة وكنية ابو سعيد ويقال ابو الورد سمع المغيرة روى عنه
 الشعبي ورجاء بن حيوة و ابو عون وغيرهم روى له الجماعة وصرح ابن ماجه في سننه فقال عن رجاء عن داود
 كاتب المغيرة فصرح باسمه الرابعة ان الوليد ليس ويجاب عن هذا بان ابا داود قال عن الوليد اخبرني
 ثور فامن بذلك فليس غلط لك استدلال به جماعة منهم الشافعي ان مسح الخفين مستحب عندهم قلت
 عن هذا قال صاحب البدائع المستحب عندنا اجمع بين ظاهره وباطنه وقد ذكرنا جمهور اصحابنا استدلووا
 بما روى من حديث الاعمش عن ابني اسحق بن عبد خنيس عن علي بن رزق لو كان الدين بالري لان اسفل الخف
 اولى بالمسح عليه من ظاهره وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على ظاهرهما وادناه
 واحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه ابو داود والبيهقي حديث الاعمش باسناد وقال ما كنت

ابن باطن القمين الا الحق بالمسح حتى رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهره تقصية وقال ابو داود
 رواه ابو السواد ومن امية قال رايته عليا رزقنا فضل ظاهر قدسية وقال لولا اني رايته رسول الله لم
 يفعل لظننت بطوننا حق بالمسح وقال البيهقي والمرجع فيه الى عبيد خيرو وهو لم ينجح به صاحب الصريح قلت عدم
 احتجاج صاحب الصريح ليس بقا في رواية واحق من اخذه لم يحتج به وقد احتج به غيرهما وحديث صحيح
 وقال امام الحرمين في النهاية في الحديث الصحيح انه عليه السلام مسح على خفيه فخطوا فكانت تبع القاضي حسين فانه
 قال روى حديث علي بن ابي طالب القمين احق بالمسح من ظاهرهما قال فكل عندنا قال لكوني
 رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهرهما خفف خطوا بالاصابع وتبعه الغزالي في الوسيط وقال النووي
 في شرح المذهب هذا الحديث ضعيف روى عن علي مرفوعا وعن الحسن البصري موقوفات وروى ابن
 ابي شيبة اثر الحسن البصري قال من السنة ان يمسح على الخفين خطوطا وقال في التتبع قول امام الحرمين انه يمسح
 غلط فاحش لم تجده من مرويات علي ولكن روى ابن ابي شيبة اثر الحسن المذكور قلت كان النووي اراد
 بقوله هذا الحديث ضعيف هو الذي نقله امام الحرمين واما الذي رواه ابو داود فهو صحيح كما قلنا وكذا
 علي ذلك ما قاله صاحب التتبع وقال السروجي في التلخيص ترك مسح باطن الخفين لان المسح اذ ذكره علي بن ابي طالب
 خلق ولي واضع يد مع اليد على البصل على الارض كما ذكرنا في سابق الخنف بل اولى لانه لا يلحق الارض قلت هذا التلخيص
 معدول لا ينبغي وقال ايضا لا معدول عن القياس فيقتصر على ما ورد به الشرع وهو ظاهر الخنف دون باطنه
 قلت القياس يقتضي مسح الظاهر والباطن لانه يدل عن الغسل الشرع كما ورد بالظاهر ورد بالباطن كما ذكرنا
 ثم لم يمسح على الظاهر ثم مسح اي ثم المسح الخنف على ظاهره ثم مسح اي وجب بل لا تراه في بعضه انه واجب كما يتصل غيره
 قلت ان اراد بعد ذلك احتمال عقلا فمستوع ومنه ظاهر وان اراد به شرعا فمستوع ايضا لانه ورد عليه السلام مسح
 على باطن كما من حديث المغيرة بن شعبه وقال صاحب الدرر رايته فان قيل ينبغي ان يجوز المسح على الباطن
 لانه خلعت عن الغسل فيجوز في جميع محل الغسل كما في المسح الواس فان يجوز المسح في جميع الممسح وان ثبت مسح
 عليه السلام في النامية قلت لا يجوز لان فعله عليه الصلوة والسلام ابتداء شرع وهو غير مقفول المعنى فيعتبر جميع
 ما ورد به الشرع من رعاية الغسل والحمل بخلاف مسح عليهما فانه بيان ما ثبت بالكتاب والاضيق للشرع فيجب العمل
 بمقتدار ما يحصل اليقين وهو المقدار لان الحمل معلوم بالنفس فلا حاجة الى فعله بياننا له قلت ان اراد بقوله لا يجوز
 مسح الباطن والعقب مسح الظاهر فلا ينسلك ذلك لانه ورد مسح الظاهر والباطن بقوله فيعتبر جميع ما ورد بالشرع

لحديث مغيرة
 ان النبي عليه
 السلام وضع
 يده على خفيه
 ودهنهما
 الاكسار الى
 اعلىهما
 واحدة وكافي
 الغزالي في
 خلاصة
 التلخيص
 خطوطا
 بالهما
 ذكره في

من رعاية الفعل ^{أو} لا يصلح دليل المدعى ^{أو} لا يقتضي على الظاهر لانه ورد في الشرع فصل الباطن وثبت انه محل العمل
 لعمدة عليه السلام كما انه يرعى الفعل والمحل لو ورد الشرع بهما فكذلك ينبغي ان يرعى ذلك في الباطن ايضا فان
 الشرع ورد بهما ايضا وقوله لان العمل معلوم بالنفس فلا حاجة الى نقله بياننا لغير مسلم في حق المقدار قال صاحب
 فان قيل ينبغي ان يجوز المسح على الباطن مع الظاهر لكونهما مرميين واجمع ممكن فثبت فرضية مطلق المسح وسنية
 المسح عليهما كما قال الشافعي قلت هذا السؤال غير وارد فلا يحتاج الى قوله ينبغي آه والعمل بما قاله الشافعي
 حديث الظاهر والباطن وامكان الجمع بينهما في العمل وتأويله في جواب هذا السؤال بقوله يحتمل ان يكون المراد
 من اعلاه مما يلي الساق ومن أسفل مما يلي الاصابع فلا يثبت سنية مسح الباطن فالشك غير صحيح لان هذا مفسر فلا
 يحتاج الى التاويل اذ لم يكن الجمع وقد امكن كما ذكرنا هم حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبه وساقه
 شمس هذه نتيجة قوله ثم المسح على الظاهر حتم قلت ان اراد بقوله لا يجوز الاقتصار على الباطن او العقب او الساق
 فمسلم وان اراد بجمع الظاهر فغير مسلم كما ذكرنا وقال الاكمل يعني لا يجوز على باطن الخف وعقبه فلا يقتضي
 في قوله قلت هذا لا يصح فانه لم ينقل عن الشافعي انه اجاز مسح الباطن وحده بل نص في الامم وغيره ان مسح الباطن
 وحده لا يجوز هم لانه معدول به عن القياس شمس اي لان المسح معدول به عن القياس لان المسح لا يظهر شيئا
 ولا يزيله ففعل قايما مقام الغسل للتخفيف رخصة وقال الاثراني قوله معدول به عن القياس اشارة الى ما ذكرنا
 من حديث علي بن رزق قال لو كان الدين بالرأي لحدثت قلت يفهم من كلام هذا ان القياس مسح الباطن وعدل
 الى الظاهر وليس كذلك بل القياس ان لا يجوز المسح اصلا كما ذكرنا الان هم فیراعی جميع ما ورد به الشرع شمس
 هذه نتيجة قوله لانه معدول به عن القياس ولكن ظاهرا هذا الكلام لا يستقيم لان استحباب ظاهرا الخف والبدارة
 من روى لاصابع غير معتبر في الوجوب فلو روى جميع ما ورد به الشرع لوجب ذلك ولم يدل به اخذ الخف
 هم والبدارة من روى لاصابع استحباب شمس الخب لا يطابق المبدأ في المعنى والمطابقة مستوية وتوحيش
 الاستحباب لهم الا اذا جعل هذا من قبيل زيد عدل فافهم ونتيجة قوله استحبابه لو بداه من الساق جاز وسال الاكمل
 بهما سوالا ملخصه انه كان ينبغي ان تكون البدارة من الاصابع قهلا لاستحباب المسح على ظاهرها لان الشرع
 ورد بعد اليدين من الاصابع الى اعلاها ثم اجاب عن ذلك بقوله ما روى انه عليه السلام مسح على خفيه غير
 الى الساق قلت في حديث المغيرة الذي ذكره المصنف ودرهما من الاصابع الى اعلاها فان قلت ان الخف
 لم يرد حديث المغيرة بهذا قلت روى في حديث جابر بن رزق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده هكذا مسح على

عن لا يجوز
 على باطن الخف
 وعقبه وشمس
 لانه معدول
 عن القياس
 فلو روى جميع
 ما ورد به
 الشرع والبدارة
 من الاصابع
 استحباب

الى اصل الساق ورواه ابن ماجه فان قلت في سنده جرير بن زيد قال صاحب التفتيح وجرير بن زيد ليس بمشهور ولم
يرو عنه غير بقية وفي سنده ايضا من ذر بن زياد الطاري وقد كذب العلاء بن قال الدارقطني شريك وذر بن اسحق
مما استدركه السامع المخرن علي بن عساكر واذا لم يذكره في اطرافه وكان ليس في بعض نسخ ابن ماجه قلت اخرج
الطبراني في معجم الاوسط عن بقية عن جرير بن زيد الحميري عن محمد بن المنكدر وعن جابر بن عبد الله قال
مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ وهو يغسل خفيه ففقه بيده وقال انما امرنا بالمسح بكفنا او مديه من
مقدم الخفين الى اصل الساق مرة وفتح بين اصابعهم اعتبارا بالاصل وهو الغسل مش اعتبارا على ان يغسل
مطلق اى اعتبارا في مسح الخف البداية من الاصابع اعتبارا بالاصل وهو غسل الرجلين هم وفيه ذلك مش
اى فرض مسح الخف هم مقدار تلك الاصابع من اصابع اليد مش قال في التحفة سوار كان المسح طولا وعرضا بالقدم
ثلاث اصابع كما ذكر في حديث جابر المذكور انفا وقد ذكرنا في الجمع واوله ثلاثه واما اعتبارا من اصابع اليد فكلنا
آه كما في مسح الرأس هم وقال الكرخي من اصابع الرجل مش وقال الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره اذ اسح
مقدار ثلاث اصابع من اصابع الرجل اجزاء واعتبره بالخرق هم والاول اصبع مش اى اعتبارا بالاصابع باليد
هم اعتبارا بالاصابع مش لان المسح فعل يضاف الى الفاعل لا الى المفعول فتعبر الالة كما في الرأس هم ولا يجوز للمسح
على خف فيه خرق كبير مش يروى كبير بالبار الموحدة وكثير بالشار المثلثة فالاول يقابل الصغر والثاني يقابل
القصيل والاول ايضا يستعمل في الكمية المتصلة والثاني في المنفصلة هم تبين منه تعدد ثلاث اصابع الرجل
مش هذه الجملة الفعلية في محل الرفع لانه صفة لقوله كبير وفي المحيط والبدائع والاسبغابى الخرق المانع لم يفتقر
الذي نكشف ما تحت الخف او يكون منضما لكن سيفرج عند المشي ويحيط القدم واذا كان طولا منضما لا يكشف
ما تحته لا يمنع كذا روى عن ابى يوسف ولو انكسفت الطمارق وفي داخلها بطانة من جلد وفي الذخيرة او خرق مجزوة
بالخف لا يمنع وقيل ولو كان الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ اكثر القدم وفي الكعب يمنع ثلاث اصابع للام
دونها واما فوق الكعبين لا يمنع لانه ليس بموضع للمسح ولا المشي وفي الذخيرة الكبيرة ثلاث اصابع الرجل اصغر باواني
بعض المواضع كالاهامم وجاز لها قال المحمولى ان كان الخرق عند اكبر الاصابع يعتبر اكبر وان كان عند اصغر الاصابع
يعتبر اصغر وانما في الخرق المنفرج الذي يرمى ما تحته من الرجل وان كان طويلا يضل فيه ثلاث اصابع واكثر
ولكن لا يرمى شئ من اصابع الا ينفرج عند المشي لصلابة لا يمنع وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره وقيل
باصابع نفسه لو كانت قائمة وفي المصنفين ان طرت من الخرق الابهام والوسطى والخنفر شئ من الخف لم يجز للمسح

اعتبارا بالاصل

وهو الغسل

ذلك عند الخلق

اصابع من اصابع

اليد وقال الكرخي

من اصابع الرجل

والاول اصبع

الالة السحر

السحر

خفيه

خرق كبيرتين

منه قد رثلت

اصابع من اصابع

الرجل

ولو ظهر الابهام ولكن قدر ثلاث اصابع الرجل اصغر بالاس بالمسح وفي صلاة الحسن يعتبر قدر ثلاث اصابع
 مضموته لا يفرج الخف الذي لاساق كذا في الساق وقاصبا للرجل الواحد بمسح وفي المنيعة مقطوع الاصل
 تحت خرق في موضع الاصابع مقدار ثلاث اصابع قد مر اصغر بالوكا كانت قائمة بمسح ولا يبيعا باصابع غيره وان
 موضع الابهام وغربت به وجار تحاميل وجارة واحدة منها لا يمنع في الاصم وان ظهرت الاصابع ولم يخرج
 لا يمنع هم وان كان اقل من ذلك جاز ش اى من ثلاث اصابع الرجل جاز المسح لان الخف لا يملعون بنحو
 الغيل عادة فجعل عفو الدف اسحق هم وقال زفر الشافعي لا يجوز بنحو وان قل ش اى الخرق وقال احمد
 وعن الثوري ونريد من بارون والى ثور وجوز على جميع الخفاف وعند مالك ليسير في مانع والكبير مانع وعن
 الاوزاعي ان ظهرت طائفة من رجليه مسح على خفيه على ما ظهر من رجليه وعن الحسن ان ظهر اكثر الاصابع لم يجوز
 في شرح الوجيز ولو كان الخف منخرقا فنيق قولان في القديم يجوز المسح عليه لم يتفاحش وبه قال مالك طر الخش
 ما قل الاكثر ون لم يتماك في الرجل ولا يتاقي المشى عليه والافليس هناش وقيل حده ان لا يبطل الخف
 وبه قال النووي وفي السجدة لا يجوز المسح عليه قليلا كان الخرق او كثيرا وبه قال احمد والطحاوي هم لا يش
 اى لان الشان هم لما وجب غسل البادى ش اى الظاهر من الرجل هم يجب غسل الباقي ش اعتبارا لكثر
 عندنا وجميع يرق الغسل والمسح لا يجوز هم ولنا ان الخفاف لا يملعون الخرق القليل عادة فيلزم جميع في الزم
 ش اى في نزاع الخف ولا سيما في حق المسافر هم وتخلو ش اى الخفاف هم عن الكثير فلا يخرج ش
 فيه لنذرة وقولهم لما وجب غسل البادى قلنا وجب غسل البادى غير مسلم لهم قال يسير الذي ذكره فان
 موضع الاشعار الخف كان مثل ذلك فيه خرق الا ترى كيف بدخل التراب من ذلك هم والكثير ان
 يكشف قدر ثلاث اصابع الرجل اصغر بالثلاث الكثير مبتدأ وان مصدرية في محل الرفع على النجاسة والنفقة
 الكثير انكشف قدر ثلاث اصابع الرجل قوله اصغر بالاجرة يدل من ثلاث اصابع يدل البعض عن الكل
 هم هو الصحيح ش اى التقدير ثلاث اصابع الرجل هو الصحيح واحترز به عاروف عن الحسن عن ابى حنيفة انه
 قال قدر ثلاث اصابع من اصابع اليد وقال الاكل قوله هو الصحيح احتراز عن رواية الحسن كما ذكرنا واما قال
 شمس لائمة اسهلوا في الاعتبار بالاصابع ان كان الخرق كبيرا واصغر بان كان عند اصغر ما قلت اخذ الاكل
 هذا من اسفناقي وليس كذلك بل قوله هو الصحيح احتراز عن رواية الكرخي واما الاحتراز عن رواية اسهلوا في
 فنقول اصغر بهم لان الاصل في القدم هو الاصابع والثلاث اكثر با ش اى ثلاثة اصابع اكثر القدم

ان كان اقل من ذلك
 جاز وقال زفر الشافعي
 لا يجوز ان قل كان
 لما وجب غسل البادى
 يجب غسل الباقي
 ولنا ان الخفاف
 لا يملعون اقل قليل
 خرق عادة في خفهم
 الحرج في النزاع فقلنا
 عن الكثير فلا يخرج
 والكثير ان يتكشف
 قدر ثلاث اصابع
 اضعفها هو الصحيح
 لان لا بد من القدم
 هو الاصابع والثلاث
 اكثر

منه

وقية لئلا يجعل الاصل في القدم الاصابع ثم قال والثلاث اكثر باو هذا يقتضي ان يكون الاصابع من اجزاء القدم
وجز الشئ لا يكون اصلا له هم فيقام مقام الكل شئ اى اذا كان الثلاث اكثر القدم فيقام مقام الكل بعلمهم
الاولى لان اكثر الشئ له حكم كل هم واعتبار الاصغر للاحتياط شئ وهذا كاي جواب عما يقال لم اعتبر الاصابع ثلاثا
فاجاب بقوله للاحتياط في باب العبادة هم ولا يعتبر بدخول الا نامل اذا كان لا ينسج عند المشي شئ اى لا عرق
بدخول الا نامل في حكم الاصابع يعنى اذا بدا مقدار ثلاث من اصابع الرجل لا يمنع الجواز وقيل بمنع واليه مال الشئ
والاصابع اذ ابدأ مقدار ثلاث من اصابع الرجل كما لا يمنع واليه مال المحلوف وفي المجتبى له بداهة ذلك من بطانة الخف
او من الرجل قال الفقيه ابو جعفر الاصم انه يمس عند الكل كانه كالجورب المتصل فحكم كالعقب لم تقع حكم الخف لانه كالخف
لا ساق له وفي شرح الوجيز لو نخرت البطانة وحده او الطمارة وحده باجاز المسح ان كان باقيا بضعف والا لا يجوز
في اظهر القولين هم ويعتبر هذا المقدار شئ اى مقدار ثلاث اصابع الذي يمنع بدوا من المسح هم في كل خف على حدة
شئ اى في كل واحد من الخفين منفردا وقوله على عدة اى على حال والمار فيه عوف عن الواو وحده ولما
نقدوا الواو عوفوا بها المار في آخره على عدة وكذلك احد وحده هم فجمع انخرق في خف واحد شئ هذو فنتيجة
قوله ويعتبر هذا المقدار في كل خف على عدة لم لا يجمع شئ اى انخرق هم في الخفين شئ وعن ابى يوسف
لا يجمع في خف ايضا هم لان انخرق في احدهما لا يمنع قطع الغير بالآخر شئ اى بان خف الآخر بخلاف انخرق من الخفين
قال الاكل قيل يعنى ان يجمع في الخفين ايضا لان الرجلين صاروا كعضو واحد لدخولهما تحت خطاب واحد واجب بهما
صارا كعضو واحد في حق حكم شرعي وانخرق امرسى فلا يكونان فيه كعضو واحد كما في قطع المناخرة ولله الورد المار
من الاصابع الى العقبة جاز ولم يذكر له حكم الاستعمال لانه عضو واحد ولو داما المار من احدى الرجلين الى الاخرى لم يجر
قلت هذا السؤال مع جوابه في الدراية ولكن جواب صاحب الدراية قلقت نعم صار كعضو واحد في حق المسامسة فان قيل
بلا يغسل احدهما قلنا لما كان العضوين واحدا في حق حكم شرعي فلو غسلت احدهما ومسح الاخرى يكون جمعا بين المسح والغسل
في عضو واحد حكما وذا غير مشروع كذا في الكافي وفي الايضاح الوظيفية فيها اكانت متحدة حتى اتفق المسح بغير احدها
ولكنها في حق فصل عضوان هم بخلاف التماسية المنفردة شئ على الخفين بان كانت في احدهما قليلة وفي الاخرى
كذلك يجمع بينهما هم لانه شئ اى لان صاحب الخف هم حاصل الكل شئ اى لكل النجاسة وهو ممنوع في الكل قيل
في الفرق بين النجاسة وانخرق انما يمنع المسح لا يمنع بل المعنى فيمنع وهو انه لا يمكنه قطع السفر بخلاف النجاسة
ان كان المانع غير بالمانع فيمنع وهو انه لا يمكنه قطع السفر بالنجاسة خصت به فاذا كان كذلك فمتى بلغت النجاسة اكثر

فتمام مقام
الكل واعتبار
الاصغر للوجوب
ولا يعتبر بدخول
الا نامل اذ كان
لا يمنع جرحه
المشي ويعتبر
في المقدار
في كل خف على حدة
فيجمع آخره
في خف واحد
ولا يجمع في خفين
لان الخراف في
احدهما او يجمع
قطع السفر لا يجر
مخالف النجاسة
المنفردة كان
حاصل لكل

والاستدلال به ظاهر اى بحديث صفوان وقال حميد الدين الموضع موضع النفي فلا يحتاج الى التصوير قلت
مولانا حميد الدين لم يقل هذا المذكور فى الحديث وانما قال فى قول المصنف لا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لانهم
قالوا ان ذكر الصور بهذا اختلف قصره ولهذا قال فى المنافع ايضا هو موضع النفي فلا يحتاج الى التصوير هم لان بجملة
لا يتكرر عادة فلا يجب فى التزعم بخلاف الحديث فانه يتكرر مسح وفي نزع الخف فيه حرج وعسر عية المسح لرفع الحرج
فان قلت قوله بخلاف الحديث يتناول الحديث الاصغر والاكبر قلت قلت القرنية اللغوية على ان المراد بهو الحديث
الاصغر ومنه ينقض المسح كل شئ ينقض الوضوء مسح لانه بدل عن الغسل فصار كالتيتم هم لانه مسح اى لان المسح
هم بعض الوضوء مسح فيعتبر البعض بالكل هم وينقض ايضا مسح اى ينقض المسح ايضا هم نزع الخفين لانه
الحديث اني القدم حيث زال المانع مسح وهو الخف لانه لو كان المانع عن حلول الحديث السابق فلما زال حل
وعمل عليه هم وكذا انزع احد يماش اى وكذا انقض المسح نزع احد الخفين هم لتقدير الجمع بين الغسل والمسح فى
وظيفة واحدة مسح وهى غسل الرجلين لان اتيان البدر انما ياتي عند عدم الاصل ومن اصحاب ملك من
قال لا يلزمه ذلك بل مسح على الاخر وغسل الرجل فهو ذهاب لزمه ي وبنى ثورا ليقاد بهننا حمته اشياء الاول
قال التزعم فى الصوابين وعلم الانتزاع كذلك وسر اية الحديث السابق الى القدمين كما ذكرنا واثنان قال فى وظيفة
واحدة لانه اذا كان الجمع بين الغسل والمسح فى وظيفة واحدة كغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين في الاثنان
ان التزعم او الانتزاع غير ناقض وانما الناقض هو الحديث السابق ولكن لما كان ظهور عليه عند وجود التزعم
اضيف النقص اليه مجازا او الكرايع ان التعذر الذى ذكره هو باعتبار ما يقتضيه القاعده واما باعتبار غير ذلك
فلا يقدر وهذه الاربعة متعلقة بالكتاب الخماس ودخول الماراحه فيه حتى يصير رجليه مضمومة ينقضه ايضا ويجب غسل
رجله الاخرى لمنع المسح الجمع وان لم يبلغ لا ينقض وتزاد ابو جعفر في تزاده ان الماراحه اذا اصاب اكثر الرجل ينقض
وفى المحاوره اذا ابل جميع احد القدمين ينقض مسح ذكره فى الزيادات غسلت احدى الرجلين وبعض ارجل
لا يجوز المسح وفى المرفعين الاصح ان غسل اكثر القدمين ينقضه وفى منته اذا بلغ الماراحه اكثر رجليه واحدة روايتان
فى انما من المسح وفى الذخيرة قال فى صلوة العيون الماسح على الخف اذا احدث فافترق لميتنا فانقضت
مدة مسه قبل غل ان يغسل رجليه ويبنى على صلوته كالميتم اذا احدث فافترق فوجد بارا لانفسه صلوته وان يجوزها
ويبنى على صلوته كذا هنا قال وذكره فى مجموع النوازل نزع عما لهذه المسألة فقال لو انقضت مدة مسه بعد اعادة
الى مكان صلوته فسدت واذا انقضت مدة مسه وهو فى الصلوة ولم يجد ما ر فانه يمضي على صلوته ومن الشائع

كلان الخباية
لو تذكر رعا
خلا حرج
فى النزع
الحديث
او نيتك
وينقض للمسح
كل شئ ينقض
الوضوء لانه
بعض الوضوء
وينقضه
نزع الخف
لسر الخف
الى القدم
حيث زال
المانع وكذا
جمع لحدتها
لتعذر
الجمع بين
الغسل والمسح
فى وظيفة
واحدة

وكذا مضى
المسافرهم لما روينا
واذا امت
المدة في مضى
وغسل رجله
ومسح بغيره
عليه الصلاة
بقية الوضوء
وكذا اذا نزع
قبل الصلاة
عند النزاع
يسير الحديث
السليق في
القدمين كما
يسير فصلهما
وحكم النزاع
ينبت نخج
القدم في
الساقي

من قال لنفسه صلواته هم وكذا مضى المدة من شئ اى وكذا انقضى المسح لمضى يوم وليته في المقيم وثلاثة ايام في
المسافرهم لما روينا في شئ وهو قوله عليه السلام بمسح المقيم يوما وليته والمسافر ثلاثة ايام وليا ليهما وقال الاكل
لما روينا من روايتهم فان انما نزع خفافا ثلاثة ايام وكذا قال صاحب الدرر والاكمل اخذوه من روايتهم
بما روينا من روايتهم في شئ وقوله لما روينا ليس على الحقيقة وانما هو مكاتبة او مجرد نقل والرواية غير ذلك على ما
وقال ابن ابي ليلى المسح على الخفين قائم مقام غسل الرجلين فلو غسل رجله ولبس خفيه ثم نزع لم يجب عليه غسل رجله
فكذا جهنا قلنا انه قائم مقامه شرعا في وقت مقدرة فاذا مضى لا يقوم مقامه كطهارة المقيم هم واذا امت المدة
شئ وفي بعض النسخ واذا انقضت المدة وهى اليوم والليله للمقيم وثلاثة ايام وليا ليهما للمسافرهم نزع
خفيه وغسل رجله وصلى شئ لسان الحديث الى القدرين اذا كان متوضعا قال الاكل قيل هذه تكرار لا يعلم
حكمه من قوله وكذا مضى المدة واجيب بانه ذكر تمهيد لما رتب عليه من قوله نزع خفيه وغسل رجله فقلت
ليس كذلك انما ذكره تمهيدا لما رتب عليه حكما آخر وهو قوله هم وليس عليه عادة بقية الوضوء من شئ
قال الاكل هذا احتراز عن قول الشافعي فانه يقول عليه ان يعيد الوضوء فقلت المصنف في صدد بيان مذهبه
ولم يلتزم بيان مذهب غيره الا في مواضع لاجل نصب الدلائل رد عليه ثم ان عدم بقية الوضوء اذا كان متوضعا
واما اذا كان محمدا فعليه ان يتوضا وهو قول ابى عمر والشعبي والنخعي وعليه والاسود وابى ثور والليث والشافعي
في اصح قوليه وملك الليث الا انها قالوا ان اخر غسلها ليسانف الوضوء وقال الحسن بن جنى والزهري
وكحول وابن سيرين اذا قلع خفيه اعادة الوضوء من اوله ولا فرق بين تراخيه وعدمه وقال الحسن البصري
وطاوس وقتادة وسليمان بن حرب اذا نزع بعد المسح صلى كما هو وليس عليه غسل رجله ولا تجديد الوضوء فتارة
ابن المنذر واعتبره بخلق الشئ بعد مسح الراس واجيب عن ذلك بان الشعر من الراس طرفة ومسح مسح الرأس
بحدائق الخف فانه منفصل عن الرجل فلا بعد المسح عليه غسل الرجل فكان الحديث قائما بالرجل بعد نزع الخف منها
هم وكذا اذا نزع قبل مضى المدة شئ اى وكذا ليس عليه عادة بقية الوضوء اذا نزع الخف قبل مضى مده
المسح في حق المقيم والمسافرهم لان عند النزاع يسير الحديث السابق الى القدرين كما انه لم يغسلها شئ فاذا
لم يغسلها بقيتا لا يغسل ولا مسح مع الحديث بهما ولا يجوز هم وحكم النزاع ثبت بخروج القدم الى الساق
شئ لما كان للنزع الخف قبل مضى المدة حكم قدر ذكره اشارة بهذا الى ان النزاع الذي تيرتب عليه حكم
بما هو حكمه فقل حكم النزاع الى ساق الخف ثبت بخروج القدم اى بخروج قدم المتوضي الماسح الى موضع ساقه

من الخف لان موضع المسح فافق مكانه فكانه كمر عليه ثم لانه شئ اى لان الساق هم لا معتبر به في مسح القدم
 شئ اى بالساق في حق المسح حتى لو لبس خفلا لساق له يجوز المسح او كان الكعب مستورا او انا قلنا يمنع ان الساق
 موشة ساعية اما باعتبار لفظ المذكور واما باعتبار العضو هم وكذا باكثر القدم شئ اى وكذا ثبت حكم النزع
 بخروج اكثر القدم الى ساق الخف وفي مسوط شيخ الاسلام اخرج رجلا الى الساق ثم اعادها لا يسح عليها
 بعد ذلك وقال الشافعي في القديم لما انه لم يطر من محل الفرض شئ فلا يلزمه الغسل وفي الجديده وهو لا هم
 وهو قولنا وقول مالك واحمد لا يجوز المسح هم هو العيصم شئ هو المروى عن ابى يوسف وفي شرح الطحاوى
 اذ اخرج اكثر العقب من الخف فيقتضى مسح وعن محمد اذ بقي في الخف من القدم قد رجا بجوز للمسح عليه جاز والافلا
 وهذا اذا قصد النزع ثم بدله ان لا ينزع فاذا كان لزوال العقب فلبس الخف فلا يقتضى المسح وفي الكافي
 على قول محمد اكثر المشايخ لان المعتبر به محل الفرض فما بقي لا يقتضى مسح وفي الذخيرة رجل اعوج يمشى على قدميه
 وقد ارتفع عقبيه من عقب الخف او كان لا عقب للخف وصدور قدس في الخف او رجل يمشى على قدميه من عقب
 الخف الا ان مقدم قدس في الخف في موضع المسح لان مسح ما لم يخرج صدور قدس من الخف الى الساق هم ومن
 ابتداء المسح وهو مقيم شئ اى واحمال انه مقيم هم فسافر قبل تمام يوم ولبية مسح ثلاثة ايام وليا لهما عاذا
 الحديث شئ وهو قوله عليه السلام والسافر ثلاثة ايام وليا لهما لان اطلاق الحديث سبق نطقه المسح في كل مسافر
 وهذا مسافر فمسح كفاي سائر المسافرين وتيقنا قال الثوري واحمد رجع اليعرب قوله الاول وهو قول داود
 وقال الشافعي اذا حدث مسح في الكحفر ثم سافر قبل تمام يوم ولبية يتم يوم ولبية من حين احدث وبقال
 ملك السخى واحمد وداود في رواية عنهما ولو احدث في الكحفر ثم سافر مسح في السفر قبل خروج وقت الصلاة
 فانه يتم مسح مسافر من حيث احدث في الكحفر عندا يحكمه الا ما نقل عن المزني انه تتم مسح مقيم وقيل بانقضاء غلط
 بل قوله قول الجهم ولو لبس في الكحفر وسافر قبل الحديث مسح مسح مسافر بالاجماع ولو احدث في الكحفر ثم سافر
 قبل خروج الوقت لم يمسح مسح مسافر او مقيم فيه الوجهان والصحيح مسح مسافر والمسألة على اربعة اوجه والمرأة
 كالرجل في المسح على الخف شرعية ودرية وشروطه ونواظره كالتيهم والمستحافه كمن يمسح البول عليه فيقع منه جاز
 وقال احمد لا يجوز وكذا عليه ثبوت من حريرة عنه وقال النودى ولو أخذ خفا من زجاج او خشب وحديد يكنى بلبته
 عليه غير محصى جاز المسح عليه وقال امام احمد من الغزالي مسح على خف الحديد وان عسر المشى فيه لشدة ذلك الصنف
 الا لبره ان كان يرى ما تحته لصفاءه بخلاف ستر عورته بزجاج يصع ما تحته حيث لا تجوز صلاة لعدم ستر العورة

لا يلهو مقبر
 في حق المسح
 وكذا باكثر
 القدم هو
 الصحيح
 ومن ابتداء
 السحر
 منه خفا
 قبل غايه
 ولبية مسح
 ثلثة ايام
 لهما عاذا
 باطلا الخف

لا يكون حكمه
معلق بالوقت
فيعتبر فيه أثر
مخلوق ما
إذا استكمل
المسألة المختلفة
شهر آخر
الحديث
القديم والخلف
ليس بواجب ولو
أقام وهو مشا
استكمل ما لا
تكون له خصه
السفر كالمسافر
وان لم يستكملها
لا يثبت مدة
معلق
الإقامة وهو
ومن ليس له
فوق الحلق
عليه خلاف
للشافعي مدة
فأما مدة

وكذا عندنا بناء على ما ذكرنا لا يجوز المسح على شيء من ذلك لأن الشريعة ورد بالمسح على الخف وهو اسم للمختص من يملكه
السائر للكعبين فصاعدا وما احتج به من المكعب البحر موق واخفاف المختدة من السائر المزكية على ما ذكره السرخسي
والصحيح عنه وان كانت تحتها آدم يجوز ذكره في البحر وجنب غسله وصلى الماء في خفيه فانسلت رجلاه وانفتحت
الجنابة عنها وصحت صلواته وانقضت المدة فنفس رجله في الخف مع فلو أحدث بعد هذا لا يلزم منه نزع خفيه بل لأن
يمسح عليها وقال الشافعي ينزع خفيه ثم يلبسها ولو دميت رجله في الخف ففسلها فيه جاز المسح بعده اتفاقا ولا يثبت
نزع عن شيء من المسح على الخف ثم غاص ما جاز البادى الفرض باصالة البلية طاهر الخف ولا يصير الماء مستعملا عند أبي يوسف
وقال محمد يصير مستعملا ولا يجوز عن المسح إذا كان الماء قليلا غير جارهم ولا حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره
شئ أي لأن المسح متعلق بالوقت وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام وليلة للمساقر فيعتبر فيه آخر الوقت
كالصلوة فانما حكم متعلق بالوقت فاعبته فيها آخر الوقت في الظهر والكيفية والاقامة والسفر والبلوغ والإسلام
هم بخلاف ما إذا استكمل المدة ثم سافر في يلبس منه غسل رجله هم لأن الحديث قد سري إلى القدم والخف
ليس برفع شئ بل هو مانع في المدة هم ولو أقام وهو مسافر ان استكمل مدة الاقامة نزع شئ لأن خطبة
السفر للدمي بدو وان لم يستكمل انما لأن مدة الاقامة وهي يوم وليلة مدة الاقامة هم وهو مقيم شئ
أي وانما حاله مقيم فيهما هم ومن ليس البحر موق فوق الخف شئ يعني قبل ان يحدث ليس البحر موق على الخف
والبحر موق باليس فوق الخف وساقه اقر من الخف ويقال وهو عرب عن يرموق هم مسح عليه شئ عندنا و
قال الثوري وحنبل واحمد وداود ومجموع العلماء قال ابو حنبل هو قول العلماء كافة وقال المزني لا أعلم
بين العلماء خلافا في جواز حكاية عنها النووي في شرح المذهب وهو قول الشافعي في القديم والا فلا وقال في
السجدة لا يجوز المسح عليه الا اذا لبسه وحده بلا خف هم خلافا للشافعي شئ وبه قال مالك في رواية وفي شرح
الوجهية لا لا يخلو عن اربعة احوال احدها ان يكون المسح الاسفل بحيث لا يمسح عليه الخف او بحرق الاعلى على يديه
فالمسح على الاعلى والاسفل كاللغافة والثانية ان يكون على العكس من ذلك فيمسح على الاسفل القوي ما فوقه
كحرقه فلو مسح الاعلى فصل البعل اليه فان قصد المسح على الاسفل او عليها جاز وان قصد الا علا فقط لم يجوز وان
لم يقصد شيئا فوجبان والا فلا يجوز والثالثة ان لا يكون واحدا منهما بحيث يمسح عليه فلا يخفى بعد المسح الا ان
ان يكون كل منهما بحيث يمسح عليه فهل يجوز المسح على الاعلى في قولان في القديم يجوز وهو قول أبي حنيفة ومحمد
وهو اختيار المزني وفي السجدة لا يجوز وهو أشهر الروايتين عن مالك هم فانه يقول شئ أي فان الشافعي

يقول هم البديل لا يكون له بدل شئ يعنى الشئ ورد بالمسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين فلو جوز المسح
عليهما اتاهما مقام الخف الخف لا يكون له بدل هم ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخبز موقين فوق الخف
شئ هذا الحديث رواه هلال واهن ابو ذر واما حديث هلال فاخرجه ابو داود ومن حديث ابى عبد الله بن عبد الرحمن شمس
عبد الرحمن بن عوف يسال هلال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يخرج يقضى حاجته فأتته بالمار فقبضها
ثم مسح على عاتقه وموقيه رواه ابن خزيمة في صحيحه والطبراني في معجمه حديث شيخنا بن سيال عن علي قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وانما رواه ابن خزيمة في صحيحه حديث ابى داود يسال عن هلال ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الموقين
وانما رواه اما حديث الشئ فرواه البیهقي من حديث عاصم الاحول عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يمسح على الموقين وانما رواه اما حديث ابى ذر فرواه الطبراني في معجمه الاوسط من حديث عبدة الله بن الصلت
عن ابى ذر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الموقين وانما رواه قال الشيخ تقي الدين في الامام قد ختلف
عباراتهم في تفسير الموق فقال ابن سيدة الموق ضرب من الخفافه اجمع اسواق عربى صحيح وحكى الا انه هربى الليث
كذلك وقال القزاز الموق الخف فارسي معرب كذا قال الهروي الموق الخف فقال الخطابي ايضا الموق نوع
من الخف معروف وساق الى القدر وقال النووى اجاب صاحبنا عن الحديث ان الموق هو الخف لا الخبز موق لا الخبز
لان اسم عند اهل اللسان والثاني انه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على جزموقه الثالث ان البخاري لا يكتفي فيه
الى الخبز موقين فينقل لبسه الرابع ان الحاجة لا تدعو اليه في الغالب فلا تعلق به الرخصة قال السروجي ما لم يخصه ان
قوله الموق وهو الخف لا الخبز موق غير مستقيم لان الخبز موقى والطريزي والعكبري قالوا ان الخبز الموق والموق ليسا
فوق الخف فعلم ان الموق والخبز موق متغايران وغير الخف فبطل قوله ان الموق هو الخف وقال ابو الفوارس البغدادى
ان الموق هو الخبز موق ليس فوق الخف فخصنا به معنى قوله ان الموق هو الخف لا الخبز موق وهذا مما هو الفساد وقوله انه
لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان له جزموقان من صوف والاخبار مقدم عليه وقوله ان البخاري لا يكتفي فيه
الى الخبز موقين ممنوع بل يرويه في الشئ شديدا وقوله فان شديده وقوله فان الحاجة لا تدعو اليه آه يناقض خبرهم
في رخصة المسح عند عدم غلبه الحاجة فعند عدم الحاجة اولى وقد ائتمت بما في هذه الاشياء عند عدم الحاجة وهذا مما هو
بين ليس لهم سوادهم وقال الصنعاني في العباب الخبز موق الذي ليس فوق الخف ثم قال في باب الموق الذي
يلبس فوق الخف فارسي معرب هو تقريب موكه وقال الليث البوقان ضرب من الخفافه يجمع اسواق قلت اذ ثبتت
ان الخبز موق غير الخف وان الموق هو الخبز موق يكون استدلال المصنف بهلال وغيره الذي ذكره مستقيما وادواته

البديل
لا يكون له
بدل لنا
ان النبي عليه
السلام مسح
على الخبز
موقين

ان الموق هو الخنف على ما ذكره القرائن والعروى وكرار يكون استدلاله بالحديث المذكور غير مستقيم ولهذا
قال الاثراني وتنا ما روى في المبسوط عن عمر بن راث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجرمين ولم
يذكره ما ذكره المصنف ولكن قال النووي لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على جرمين ولا
ذكره السروجي على هذا غير مستقيم على ما لا يخفى ولكن روى محمد بن كتاب لا نثار قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن
ابراهيم انه كان يمسح على الجرمين هم ولان ش اى ولان الجرمين هم تبع للحنف استعمالا وخرقا ش اى من
حيث الاستعمال ومن حيث الغرض اما الاستعمال فمن حيث المشى والقيام والقعود والانحناء والارتفاع
قائه اين ما دار الخنف يدور معه فكان تبع للحنف في الاستعمال واما الغرض من لبسه فانه يلبس صيانة للحنف
عن الخرق والاقذار كما ان الخنف وقاية للرمل هم فصار كحف ذى طاقين مثل اى فصار الخنف من ياتين بهنيز
كحف ذى طاقين ثم نزع احد طاقيه اذ كان الخنف شعر الفرس عليه ثم حلق الشعر فانه لا يجب مادة المسح قلت لما كانت
تبعية في الاستعمال والغرض لم يكن بالاصالة فاذا زال بالترفع زالت التبعية وحل الحديث بما سمعته فيجب على المسلم
واما طاقاة الخنف فشدته اتصال احدهما بالآخر كما نالنا الشعر مع البشرة وقد تقدم انه اذا مسح على الراس ثم حلقه
لا يجب عليه عادة المسح هم وهو ش اى الجرمين هم بدل عن الرمل لان الخنف ش اى هذا جواب عن الالف
البدل لا يكون له بدل وهو ان يقال لا نسلم انه بدل عن الخنف وانما هو بدل عن الرمل لان الخنف لم ينفقه في حكم المسح
بعد فان قلت لا نسلم البس انه لو نزع الجرمين لم يضره المسح على الخنفين ولا يجب غسل القدمين ولو كان الجرمين
بدل عن الخنف لوجب غسل القدمين عند نزعهما كما في نزع الخنفين قلت عدم سر بيان الحديث الى الرمل لان
الجرمين كان بدل عن الخنف بل لان الخنف لم يكن محلا للمسح بعد نزع الجرمين وقيل علول الحديث على الخنف
لا يصير محلا فاذا لم يكن محلا لم يكن الجرمين بدل عنه هم بخلاف ما اذا لبس الجرمين بعد ما حدث لان الحديث
حل بالخنف فلا يتحول الى غيره فليس وهو الجرمين فلا يمسح عليه هم ولو كان الجرمين من كراس لا يجوز المسح
لا يصلح بدل عن الرمل ش اى اذ لم يكن متتابع المشى عليه هم الا ان تنفذ اليد الى الخنف لرفقة ش اى فيكون المسح
عليه كالمسح على الخنف هم ولا يجوز المسح على الجرمين عند ابى حنيفة ش اى الجرمين يتخذ من جلد يلبس في القدم
الى الساق لاعلى بنية الخنف بل هو ليس فارسي معرب ومجرب جارية وفي الصحاح ويقال جوارب ايضا قلت الجرمين
هو الذي يلبسه اهل البلاد الشامية الشديد البر وهو يتخذ من غزل الصوف المقتول بليس في القدم الى ما فوق
وفي المنافع وجوب مجلد واذا وضع الجلد على اعلاه واسفله والمنفل هو الذي وضع جلد على اسفله كالنعل القديم

كانه مسح
للحنف استقفا
وهو مستكشف
ذى طاقين
هو بدل عن
كاحن الخنف
مخلصا اذا
لبس الجرمين
بعد ما حدث
المسح على
خلو الجرمين
ولو كان الجرمين
من كراس لا يجوز
المسح عليه
بدل عن الرمل لان
تنفذ اليد الى
للحنف مستكشف
على الجرمين عند
الى حنيفة

وفي الصالح الغلت غطي وداجي و فعل فغلت وفي المغرب غلت الغل و فعله جعل الغل و الغل في البحر بكون
 الى الكعب قيل مقدار القدين والمسح على البحر بين على ثلاثة وجه في وجه يجوز بالاتفاق وهو ما اذا كانا غنيين
 متغلبين في وجه لا يجوز بالاتفاق وهو ان لا يكون غنيين ولا متغلبين في وجه لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله
 خلافا لصاحبه وهو ان المتغلبين غير متغلبين هم الا ان يكونا مجلدين او متغلبين ش يشتم المهر وسكون النون
 من فعلت كما ذكرنا وقيل بالتشديد هم وقالا يجوز اذا كانا غنيين ش ش يشتم على الساق من غل
 يشد بشي هم لا يشقان ش يفتح البار اخر الحروف وكسر الشين المعجمة من شفت الثوب اذا وصف ثامته
 من باب ضرب يفرغ الذي يقول هنا لا يشقان من شفت الثوب لعرق وهو من باب علم فاعلم فاعلم
 وهذه الجملة في محل النصب ما على الحال من غنيين واما على الوصفية واما ذكرها تأكيداً للثانية واما قول الجمهور
 من الصالح كعلي بن ابي طالب ابن مسعود وابي سعيد مسعود البدرى والنس ابن مالك والبربر بن عازب والى
 امانة الباهي وعمرو ابنه وسعد بن ابي وقاص وسعيد بن عمرو بن حريث وسعيد وبلال وعامر بن باسرفور
 لا الصالحة لا يعرف لهم مخالف ومن التابعين سعيد بن المسيب عطاء النخعي والاعشى وسعيد بن جبيرة وناضح بن
 ابي عمرو وقيل لا يشقان الحسن بن صالح و ابن المبارك واسحق بن راهويه وداود و احمد و كذا في مجاهد وعمر بن دينار
 ابو الحسن بن مسلم وملك الاوراعي وقال الشافعي يجوز المسح عليها بشرط ان يكون فيحقا مستلخص عليه في الام
 وفي اهلوية ويقول ابي حنيفة قال الشافعي وبقولهما قال احمد و داود وفي الاسرار وقال النافى لا يجوز على كل
 وفي شرح الوجيز لا يجوز المسح على اللائف والجوارب المشتملة من العبد والصوف لانه لا يكون المشي عليها وكذا على الجوارب
 المشتملة من الجلود التي تكسر مع الكعب هي جوارب الصوفية لا يجوز حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها
 يعتبر قعود الحمار والتجديد للقدين والنعل على الاسفل والاصاق بالكعب على بعضها انها كانت معتقودة بغير
 نفس اشرط تجديدهم قولان وكذا في الاوراعي المسح على الجوارب من مرغزى والريق من غزل او من
 بلاطان ولو كان خنثيا بحيث يمسحوه فرسنا فصاعداً كجوارب ابل بد فعل الخلف كذا البحر من مذهب علي بن ابي حمزة
 على الجوارب البديهة ويجوز على الجوارب المشقوق على ظهر القدم ولما ذكره في الخف يشد عليه فبسته ولا في كغير المشقوق او كغير
 من نظ القديس شيء فهو اما تحت الدوالي الذي يعتاده سفايزه ما نفاخا كان مجلد اسير عليه الكعب يجوز والافلا وفي
 شرح الوجيز الخف المشتملة من خشب وكسيدة اذا كانت ترقا يمكن المشي عليه يجوز والافلا وفي الوسيط ويجوز المسح على الخف من
 وان مسر المشي عليه وفي المشتملة من الذهب الفضة قولان هم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسح على جزم

الاهل
 مجلدين
 او متغلبين
 وكذا البحر
 اذا كانا غنيين
 لا يشقان
 لما روى ان
 النبي عليه
 السلام
 على جوارب

عن هذا الحديث روى عن المغيرة وابي موسى وبلال روى ما حديث المغيرة بن شعبه فروى عن طريق ابي قيس
 عن زبيل بن شريك عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم قوماً ومسح على الجوزين والغليلين قال الترمذي
 حديث حسن صحيح قال النسائي في سننه الكبرى لا نعلم احداً تابع ابا قيس على هذه الرواية والصحيح عن المغيرة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وذكره البيهقي حديث المغيرة هذا وقال انه حديث منكره ضعفه شعبة بن الثور
 وعبد الرحمن بن مهدي واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعمل المديني وسليمان بن الجراح والمعروف عن المغيرة حديث صحيح
 على الخفين قال النووي كل واحد من هؤلاء روى عنه تقدم على الترمذي مع ان ابا جعفر مقدم على الثعلبي قال تقي
 السكاك على تضعيفه لا نقل قول الترمذي انه حسن صحيح وذكر البيهقي في سننه ان ابا محمد يحيى بن منصور رضى الله عنه قال
 رايت سليمان بن الجراح يضعف هذا الحديث وقال ابو قيس الارزبي وزبيل بن شريك لا يثبتان وخصصه صامع عن الفيداء
 الاجل الذي ثبت رواه هذا الحديث عن المغيرة فقال توسع على الخفين قالت قال في الامام ابو قيس احمد عبد الرحمن بن
 مردان ارجح به البخاري في صحيحه وثقة ابن معين في قال البعض ثقة ثبت وزبيل ثقة العمل واخرج له البخاري في صحيحه
 ثم انما لم يخالف الناس مخالفة معارضته بل روى امرزأة على ما رواه بطريق مستقل غير معارض فيعمل على انما حديثه
 ولهذا لما خرج ابو داود وسكت عنه وصححه ابن حبان الترمذي فاذا كان كذلك كيف يقبل قول النووي في حق الترمذي
 ولا يقبل قول الترمذي في انه حسن صحيح فاذا طعن في الترمذي في تصحيحه هذا الحديث فكيف يؤخذ بصحيحه في غيره والبيهقي
 فانه نقل ما قاله واعتمد عليه من غير رواية لا زاد على في هذا الحديث المتعلق بالامامة اجملة وقد قلنا انه ليس فيه مخالفة
 بل امرزأة مستقلة فلا يكابر في هذا الاسانيد متعصب اما حديث ابي موسى الاشعري رضى الله عنه فاجزه ابن ماجه في
 في سننه والطبراني في معجمه عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً
 ومسح على الجوزين والغليلين فان قلت هذا الحديث لم يذكره ابن مسكان في الاطراف فلذلك قال الزيلعي لم اجد في
 النسخي قلت غرر ابن الجوزي في التحقيق لابن ماجه وذكره في الامام ابن ماجه ويمكن ان يكون ساقطاً عن المغيرة
 المنسوخ فان قلت قال ابو داود هذا الحديث ليس متصل ولا بالقوي وقال البيهقي والضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت
 سماعه من ابي موسى وعيسى بن سنان لا يخرج به قلت قال عبد الغني في الكمال الضحاك بن عبد الرحمن سمع اياه والبا
 موسى الاشعري وابا هريرة وعيسى بن سنان قال يحيى بن معين في حديثه واما حديث بلال روى عنه الطبراني
 في معجمه طريقين ابي بن شيبة حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن الحكم بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة عن
 بلال روى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والجوزين واجتنب الارزبي لما حديث ابي جعفر

قلت حديث جلال رزوه النجاشي وحديث ثوبان رزوه ابو داود و باسانيد صحيح ذكره النووي ورواه
 ايضا الترمذي والنسائي وابن ماجه قوله المساد وقوله الشاخصين قيل لا واحد لهما من لفظهما وقيل واحد
 سخان ومنه والشارف لهما زائدة وقيل اصل ذلك كل ما سخن بالقدم من تحت وجوب نحوها والواجب عن
 بزين كدشين وامثالهما انه عليه السلام كان يقتصر على مسح بعض الراس فلا يحسبه كله مقدور مؤخره ولا ينعى عاتقه
 عن اسه ولا يقصنها وحديث المغيرة بن شعبه كما لمقرله وهو انه وصفت وضوءه ثم قال ومسح بياضه وعلى عاتقه
 فدخل مسح الناصية بالعمامة ووقع اداء الواجب من مسح الراس بمسح الناصية اذ هي جزء من الراس صارت
 العمامة بعماله كما روى انه مسح خلف الخف واعلاه وكان الواجب في ذلك مسح اعلاه وصار مسح اسفله كالسج
 والاصل ان الله تعالى فرض المسح وحديث ثوبان ونحوه يحتمل التأويل فلا يترك لاصل المفيد وجوبه بالا كما هو
 لا تلتزم تحريمه والبرقع شئ بغيره الباء الموحدة وقال الجوهري البرقع والبرقع بغير المقاف ونتمها النقاب
 تيسره نسارا لاعتراك كذا البرقع القفا في ثنية قفا بغير المقاف وتشديد الفار قال النسفي القفا تسمية
 في اليد بين التغطية لكف والاصابع وقال غيره القفا شئ يعمل لليد ينحش بالظن وله ازرار ترمز على الساحة
 من البرق تلبسه المرأة في يد ياتحات ومنه التمسيد الصيادون في الكف من يملكون الطيور هم لانه لا حرج
 في نزع هذه الاشياء من خلفهم والرفعة لرفع الحرج شئ يعني الرفعة التي في مسح الخف
 كانت لرفع الحرج في نزع هذه وجعلوا العلماء ممن عرف بالفقه على عدم جواز المسح على هذه الاشياء الا ما ذكره
 عن ابي موسى انه مسح على قلنسوته وعن ابن عمر انه قال انما مسح على راسه وانتشاره على قلنسوته قال ذلك
 باسانيد صحيح هم ويجوز للمسح على الجبايش جميع جيرة وهي العبدان التي تجمع بها العظام ويقال الجبيرة
 والجبايرة بكسر الجيم اعداد ونحوها تربط على الكسر ونحوه لتغصم بعض العنق الى بعضه ليتمهم وان شدد على غير
 ونحوه شئ كلمة ان بالكسر واصلها وذلك لانها انما تربط حالة الضرورة واشترط الطهارة في ذلك
 يفيض الى الحرج فلا يعتبر وفي المحيط لو ترك المسح على الجبايش والمسح بغير جاز وان لم يفرم لم يجز ولا يجوز صلوة
 عندهما ولم يجز في الاصل قول ابي حنيفة وقيل عنده يجوز تركه والصحيح انه واجب ليس بغير من عنده حتى يكون
 صلوة بدونه وذكر في منية المصلين الى حنيفة رواه ثمين وقال ابو علي النسفي انما يجوز للمسح على الجبيرة اذا
 كان يفر المسح على القرعة اما اذا قدر على المسح عليها لا يجوز على الجبيرة كما لو قدر على غسلها وعلى ذراعها
 وفي المستصفى اختلاف في الجرح وفي المكسور يجب للمسح اتفاقا وفي جوامع الفقه قد مر رجوعه الى قولهما

والبرقع نقاب
 لانه لا حرج في
 نزعها
 والرفعة لرفع
 الحرج
 على الجبايش
 من هذه
 غير وضوء

وفي تجريد القدر من العيص من نهيدان المسح على الجبهة ليس بفرض وفي المحيط اذا ارادت الجبهة على ما سلكه
او جاوزها بالانفد موضع الجراحة النكاح على الخرقه ونسب ما تحتها يضر بالجراحة مسح على الكل تبعاً وان كان
المسح والكل لا يضر بالجميع لا يجوز مسح الخرقه بل يغسل باحول الجراحة ومسح عليها لا على الخرقه وان كان المسح
ولا يضر بالجميع على الخرقه التي على راس الجميع ونسب حوالها وتحت الخرقه الزائدة ولو انكم غطوه ففعل عليه
دوار او ملكا ولا يضر نزع مسح عليه وان خسر المسح تركه ذكره الكرخي وقيل لا يجوز تركه لانه لا يضره ما دق ان العاصي
تمسح شرب الماء وفي مدينة المصلي في اعضائه شقوق يملأها عليها ان قدر ولا يغسل باحولها ولو ادخل في اصبعه
مرارة ومسح عليها عن محمد بن يعقوب بن كرامته وان كانت بها بول شاة قيل ميبني ان يكون قول ابي يوسف كذلك
للتدوي به عند جفنة بكرة بلكان الخرقه النجسة وفي الحديث وضعها على طهر لو طهر باسح على جميعها في الظاهر الوجهين
وبل يجب ضم التيمم اليه فيه قولان احدهما لا يغمر اليه ويصلى به باشار من الفرائض والثاني يغمر اليه ويجم لكل فخر
وبل يجب لاعادة بعد البر فيه قولان احدهما لا يجب هو قول ابي منيفة واختاره المزني ولو وضعها على غير طهر وغان
من نزعها مسح عليها واعاد قولاً واحداً وقيل فيه قولان وليس بشئ وقال احمد في رواية لا تعتبر الطهارة في مسحها
ووضعها ولا يغسل ولا يعيد وبه قال ذلك لوزاوت الجبائر او عصاة القصد على الجرح يجوز المسح على خرقه المقصد
دون عصاة وقيل ان الكفة عند العصاة بنفسه لم يجز هم لان النبي عليه السلام فعل ذلك شئ اى فعل المسح على الجرح
ولم ارا احداً من الشراح المشهورين تعرض لهذا غير ان الاصل قال والاصل في ذلك قال في الكتابان النبي صلى
فعل وامر علياً به واكتفى بهذا الكلام ونفى قلت فيه حديثان مرفوعان احدهما اخرج للدارقطني في سنة من حديث
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر وفي مسنده ابو عماره محمد بن احمد قال الدارقطني هو ضعيف
مجدد لا يصح هذا الحديث مرفوعاً ولا حديث الاخر اخرج الطبراني من حديث ابي امامة رضى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه لما راه ابن قتيبة يوم احدث ابيته النبي صلى الله عليه وسلم اذا توضأ غسل عصبته ومسح عليها بالوضوء
وذكر الشيخ جمال الدين الكوفي في غير مخطوطاته عليه السلام مسح وجهه يوم احد فاداه بعظم بال نعصب عليه فكان
يمسح على العصاة وقال السروجي ومارسته في كتب الحديث فقلت مداواة عليه السلام بعظم بال وجهه يوم احد
ذكره اهل السير قال ابو سليمان بن يعقوب حدثنا محمد بن اسحق حدثني ابراهيم بن محمد حدثني ابي عبد الله بن محمد
بن ابي بكر بن حزم عن ابيه عن ابي امامة بن سهل بن مفلح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم داوى وجهه يوم احد
بعظم بال وحديث غريب ابو امامة هذا اسمه اسعد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى في رواية للبخاري

لأنه عليه

السلام

فعل الله

ان فاطمة اخذت قطعة من شعيرة فاحرقتهما فاسكت لدمهم وامر شمس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 هم عليا رضي الله عنه بشي ابي بالمسح على الجبهة قال لا تترامى والاصل في جواب المسح على الجبهة ما روى ان عليا بن
 كسرت يده يوم احد فحفظ اللوامع مخالفا لالنبي صلى الله عليه وسلم وجعلوه في ميسر وفاته صاحب اللوائ في الدنيا
 والاخرة فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنعت باسجاء فقال اسح عليهما رواه الكرخي في مختصره واستاده الى علي بن
 قتات هذا الحديث لا اصل له والزمي روى عن علي بن ربيعة ان كسرا احدي زنديه وان النبي صلى الله عليه وسلم امره بالمسح
 على الجباه وهو ايضا غير صحيح رواه ابن ماجه في سننه من حديث عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن جده الحسين
 بن علي بن ابي طالب رفق قال اكسرت احدي زندي النبي صلى الله عليه وسلم فامرني ان اسح على الجباه واخرجه
 الدارقطني ثم البيهقي في سننهما قال الدارقطني وعمر بن خالد الواسطي مشروك وقال البيهقي وقد تابع عمرو بن خالد
 عليه ابن موسى ابن دحيه فرواه عن زيد بن علي مثله وزين دحيه مشروك منسوب الى الوضع وقال ابن حاتم في
 علله سالت ابي عن حديث رواه عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه فقال لا اصل له وعمر بن خالد روى
 مشروك الحديث وقال ابن القطان في كتابه قال السجتي بن ربيعة عمرو بن خالد كان يقع اسجد حديث وقال ابن عيينه
 كذاب غير ثقة ولا مأمون وروى العقيلي هذا الحديث في سحابه واعلم بعمر بن خالد وقال لا يتابع عليه لا يعرف الا
 ونقل تكذيبه عن جماعة وقال السروجي وجه وجوب المسح على الجبهة ما خرج ابن ماجه عن زيد بن علي الى آخره فذكرت
 احدي زندي يوم احد الى آخره ثم قال وفي المغرب كسرت احدي زندي لان الزندي ذكره وذكرني المبسوط وغيره
 والبايدى يوم غدير كما ذكره في المغرب وهو يوم احد كما ذكره ابن ماجه وبهذا ذكره في المحيط قلت لان هذا جواب
 ولا زال الحديث ليس له اصل كما ذكرنا والمعجب من السروجي كيف رضي بهذا الذي قاله مع اتباعه الاحاديث التي لها
 اصل من الصحاح او الحسنان وكان يكنى للامترامى وغيره من الشراح ان يقول الاصل في هذا الباب حديث جابر بن
 رواه ابو داود وفي سننه حدثنا موسى بن عبد الرحمن الاطفاكي قال حدثنا محمد بن سلمة عن الزبير بن خريظ عن عطاء
 جابر بن رفق قال خرجنا في سفره فاصاب جلامنا جرح فشب في راسه ثم اوكله قال الاصابه بل تجدون لي رخصة في التيمم قالوا
 ما تجوز لك رخصة وانت تعد على المار فانك تسفل فمات فلما قد منا على النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك فقال قتلوه فقتلوه ثم
 الاسالوا او لم يعلموا فانما العلى السؤل انما كان يكفيه ان يتيم او يعصبه وشهد على جرحه فخرقه ثم مسح عليهما ونفسل سائر
 جسده وقال البيهقي في المعرفة هذا الحديث اصح ما روى في هذا الباب مع اختلاف في اسناده والزبير بن خريظ
 بصحة الزبير في الزبير وضم اسماء المعوية في خريظ والمعين بكسر العين المعوية وتشديد الياء اكمل قوله بمعنى يعصبي في

وهو عليه

والمسح على جواز المسح على الجبائر بعد تعصيبها بغسل بعضها فان قلت قال الخطابي في القصة انه امر بالمسح بين التيمم
 وغسل سائر بدنه بالماء ولم ير احد الاصرين كافيادون الآخر وقال اصحابنا لم يمسح على الجبائر الا على اعضائه ومروا
 جميع بين الماء والتيمم وان كان الاكثر كفاه التيمم وحده قلت لم يمسح عليه الصلوة والسلام ان يمسح بين التيمم والغسل
 وانما بين ان الجنب المبرح له ان يتيمم ويمسح على الجبائر وغسل سائر بدنه فيعمل قوله يتيمم ويمسح على ما اذا كان الاكثر بدنه
 جريما ويكمل قوله وغسل سائر جسده اذا كان الاكثر بدنه صحيحا وعليه قوله وغسل سائر جسده اذا كان الاكثر بدنه جريما
 ويمسح على الجبائر وانما نقل الخطابي مذهبا على هذا الوجه فغلط غير صحيح بل المذهب ذكرناه وليس عندنا جميع بين التيمم
 والماء وانما الجنب فيه شئ اى فى نزح الجبيرة ثم فوق المسح في نزح الخف شئ لانه يتضرر في ذلك
 دون نزح الخف ثم فكان اولى بشرع المسح شئ اى فكان مسح الجبيرة اولى من مسح الخف في المسح في
 هم وليكتفى بالمسح على الاكثر بان شئ اى على الاكثر الجبيرة وفي نسخة الا تزاى اى على الاكثر ثم تكلف وقال نذكر الغيرة
 على تاويل المجبور او المذكور قلت قوله على تاويل المجبور غير صحيح لان المجبور هو صاحب الجبيرة وليس المراد
 الاكتفاء بالمسح على الاكثر صاحب الجبيرة وانما المراد الاكتفاء بمسح الاكثر الجبيرة ثم وذكر الحسن بن زياد فانه ذكر
 في املية انه اذا مسح على الاكثر اجزاه وان مسح على النصف لا يجزيه وفى نسخة وجب والغرض فيه الاستيعاب قبل الاكثر
 قلت لم يذكر في ظاهر الرواية الا الاكتفاء ببعض دون البعض وذكر في كتاب الصلوة قال الحسن قال ابو حنيفة
 اذا مسح على العصاة فعليه ان يمسح على موضع الجنب وعلى جميع العصاة اى على الاكثر وفى الكافي الصحيح ما ذكره الحسن
 ليلا يوردى الى عامة الجبائر ثم ولا يتوقف شئ اى المسح على الجبيرة ليس له وقت معلوم ثم لعدم التوقيف
 بالتوقيت شئ يعنى بعد اتمام شئ في الوقت حيث لم يرد فيه اثر ولا خبر فيمسح الى وقت البر بخلاف مسح الخف
 فانه موقت بالمحدث وبين مسح الجبيرة ومسح فرق من وجوه الاول هذا المذكور والثاني ان مسح الجبيرة يجوز وان
 بلا وضوء ومسح الخف لا يجوز اذا لبسه قبل غسل الرجل والثالث ان سقوط الجبيرة لا عن بر ولا يبطل المسح بزح الخف
 يبطل المسح فوجب غسل الرجل ثم وان سقطت الجبيرة عن غير بر رشح بضم الباء اى عن غير معة هم لا يبطل المسح
 لان العذر قائم شئ فيعمل الغرض علمه هم والمسح عليه شئ اى على الجبيرة هم كالغسل لما تحتها مادام العذر
 باقيا وان سقطت عن بر يبطل لزوال العذر من شئ فلا يزول المسح وان زال المسح كما لو مسح راسه ثم خلق
 شعره بخلاف الخف لانه مانع لعله العذر وفى المجتبى المسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها بخلاف المسح على الخف وفائدة
 تظهر في عشر مسائل الثلاثة الاولى كما ذكرنا بالاربع اى مسح ثم شئ عليها اخرى او عصاة جاز المسح على العليا

كلان الخضر

فوق المهرق

الخف فكان

اولى بشرع المسح

ويكتفى بالمسح

على الاكثر كما

الحسن كما حقيق

لعدم التوقيف

بالتوقيت

وان سقطت

الجبيرة عن بر

لا يبطل المسح

العذر قائم

عليه كما فعلوا

تحت ما لا العذر

بأنه ان سقطت

عن بر يبطل

العذر

انما مسحة مسح على الجباه في الرجلين ثم بغير الخفين ثم مسح عليهما السادة الاستيعاب في المسح عليهما او اكثرا
 شرط على اختلاف الروايتين ان لا يمسح الا اذا دخل ما رعت الجباه او العصابة لا يمسح المسح الا شريطة
 ان لا يمسح في جميع الروايات في الاثنية من التمثيل في عند البعض او لم يكن على الراس العاشرة اذا كان الباقي اقل
 من ثلاث اصابع اليد كاليد المقطوعة او الرجل جاز المسح عليهما بخلاف المسح على الخنثي هم وان كان شئ اى تقطع
 اجمعية هم في الصلوة يستقبل لانه قد روي الاصل شئ وهو المسح على الخنثي هم قبل حصول المقصود بالبدل
 وهو مسح اجمعية فصار كالمتعمد بعد الدار في خلال صلاته فانه يصليها لذلك ذكر في الزيارات ان مسح اجمعية كالمسح
 لما تمسحها وليس يبدل بمبدل والمسح على الخنثي بدل عن الغسل لهذا المسح على الخنثي في احدى الرجلين فليس يبدل
 الاخرى لانه يودي الى الجمع بين الاصل والمبدل والمسح على الخنثي في الاخرى يكون جمعا بينهما فلا يجوز ويجب غسلها
 فثبت ان المسح على اجمعية مادام الغرض بقا افضل وهو اصل لا بدل واورد مسئلة التعرّى او ظهر الخطا فيه لا يستقبل
 مع ان جبهته التعرّى بدل من جبهته الكعبة واجيب بان ذلك بعلة التسبب لما قبله لان اصله كان بطريق التسبب في
 حق التعرّى كذلك التسبب في حق القاعم في حق الغائب فلهذا كونه بنى ولا يستقبل والله اعلم بالصواب
باب المحيض والاستحاضة اى هذا باب في بيان احكام المحيض واحكام الاستحاضة وارتفاعه على انه غير متبدل
 مخدوم كما ذكرنا وجوز ان ينقصب على تقديره باب المحيض والباب للوع والكتاب يشتمل على الانواع وجملة ما به
 من الجاهل من حيث ان الخنث مستقط لكن الوضوء اذ هو رخصة افعال والمحيض مستقط بجميع اركانها والخبر مقدم فاستقط
 كذلك وقيل لانه في بيان الطهارة اصلا وخلفا واليتم خلف الكل والمسح خلف من البعض فاخر المحيض لانه مستقط وقال لا يتراد
 لما فرغ من بيان احكام الطهارة من الاحداث اصلا وخلفا في بيان الطهارة عن الانجاس وتقدم المحيض لاختصاصه
 باحكام على عدة او اكثر مناسبة بالاحداث من حيث حرمة الصلاة وقراءة القرآن ودخول المسجد وغير ذلك قال السبكي
 ما حاصله ان الاصح بالتقديم ما ذكره قوله وبه الحديث الاصح والاكبر فلهذا كونه مقدم ذكر جامع متعلقا ثم رتب عليه بالفضل
 وقوله بالنسبة الى ذلك وهو المحيض والناس يحض لما كان اكثر وقوعه من الناس قدمه عليه لا يقال كان الاول تاخير
 باب المحيض لانه بين الطهارة عن الاحداث فيحتاج الى بيان الطهارة عن الانجاس ثم يرتب عليه باب المحيض باعتبار انه
 طهارة من الانجاس لا ناقول ان حكم المحيض حكم التيمم في طهارة الاحداث دون الانجاس فان قلت نعم
 تسمية النجاسة باعتبار ان الدم نجس مغاظة قلت البول والغائط يشاركان في هذا الحكم فالطهارة عنها طهارة عن النجاسة
 فلهذا الطهارة عن المحيض لان اكثر الاحكام المذكورة في هذا الباب متعلقة بالاحداث لا بالانجاس كحرمة قراءة القرآن والوضوء

وان كان في الصلوة
 استقبل لانه قد روي
 الاصح حصول المقصود
 بالبدل
باب المحيض
 والاستحاضة

وودخول المسجد وغيره ما كان قلت لم يقرب هذا الباب بحيث يرون النفاس من ان كان مستلما اليها قلت لان كيف حاله
معمودة بين بنات آدم يكون النفاس اذا حملها بحيث يقال صلى الله عليه وسلم في كيف هذا شي كسب الله تعالى على
بنات آدم وقال بعضهم كان اول ما ارسل كيف على نبي اسرائيل رواد البخاري اخرج عنه الزرقاني عن ابن مسعود
باسناد صحيح قال كان الرضا والنفاس في نبي اسرائيل يصلون جميعا وكانت المرأة للنسب للرجل قالوا فالتقى الله
عليه السلام كيف ويؤمن من المساجد ومعه وعن عائشة ربه كنوه وروى اسحاق وابن المنذر باسناد صحيح عن عباس بن
ابن ابي رباح قال كان على حق قوله السلام بعد ان جعلت من الجنة قلت هذا اقرب اوجه لان الطهرى روى عن ابن
عباس بن غيره ان قوله تعالى في قصة ابراهيم عليه السلام وامرته قائمة فصكت امي حاضت والنفقة في سورة نبي
الارباب ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشعر عاوسه وركنه وشعره وقد روى الواجد وروى
ثبوته وحكمه اما تفسيره لغة فقال صاحب الدرر اية الدم الخارج يقال حاضت السمرة وهي شجرة يسيل منها شي كالدم قال
حاضت الاربع اذا خرج منها شي كالدم وقال الاترازي كيف في اللغة خروج الدم يقال حاضت الاربع اذا خرج منها
الدم وقال في الاكل كيف في اللغة الدم الخارج ومنه حاضت الاربع كذا قال السفاني وقامج الشريعة قلت ليس
كذلك بل كيف في اللغة عبارة عن السيلان سواء كان ما او ما لا يكون ما يقال حاض السيل والواحد وحاض الشجران
اذا قد فشا راحته شرب الدم وفي المبدوء حاضت السمرة اذا خرج منها الصمغ الاحمر قال عمار بن عقيل سه حالت فضا
الذراري وحضت به عليهن حضات السيول الطوحم وقال الصفاني التحيض التسيل ثم انشد هذا البيت الطوحم
جمع طاحمة من طوحية السيل وهي دفعة ومغفرة وكذلك طوحية الليل ويقال حاضت الاربع حاضت المرأة تحيض حبسا وضا
ومحضيا وعن العميان حاض حاض حاض وجاز كل ما معنى وفي المقرب لم يحض موضع يحض هو الفرج قلت يتعرف
منه العبد الموضع والزمان والنية وكلها وروى الفاظ الحديث المرأة حاض وفي اللغة الغميق الثابتة بغير
واختلفت النما في ذلك فقال انجيل لما لم تكن جائزة على الفعل كان منزلة المنسوب عنه بمعنى حاض اي ذات غير
كثرة وتامل وتأمل لابن كذا اطلق وطامث وقا لا ياتي اي ذات طلاق بمعنى ان الطلاق ثابت فيما اتفق السج
ية وعليه قوله تعالى في عشيته راضية قالوا بمعنى ذات رضى وقد اتى بالتاء قلت راضية بمعنى مرضية فلا يرد في رضى بمعنى
ان ذلك معزى من كوراسي طالبان او نقص حاض وطامث وطامث طالق ونظيره فلام لقصه وبعد على ما روى
لكنه لا يطر ولا يقصود على السماع ونزول كوفيين انه يشغى عن علامة التاميث لانه مخصوص بالموت ونقص من باب
وباقه بازل وضامهما وبما كان على الفعل نحو حاضت المرأة فهي حاضمة واضعت فهي مرضعة وللانفس عثرة

اسماء الحائض والطائفة والطاس والدار من العاك والفا حكة الفاك والكار وقال النووي وكبير المعينين
والطائفة بالثاء الثلاثة والطاء بالهمزة في آخره ولنا جيف وحائض واكحيف بالفتح المرأة وبالكسر اسم للدم
وانخرقة التي تستمر بها المرأة والحالة وفي تهذيب النووي اذا قبلت اكحيفة قال الخطابي قال الحمد لثون بالفتح يؤ
تطار والصلاب لكسر اللام المراد بها سائله ورد القاضى عياض واخرون وقالوا الاكحفة الفتح لان المراد اذا لم ينجس
واما تفسيره فمر عاقل صاحب لبدائع وهو عبارة عن دم خارج من الرحم وهو موضع الجماع والولادة يعقب
ولادة مقدار اربعين وقت معلوم وقال ابو منصور لا زهرى اكحيف ودم ينقص رحم المرأة بعد بلوغها في اوقات متساوة
من معدن الرحم وقال ابن عرفة اكحيف اجتماع الدم ومنه الحوض يجمع فيه الماء وقال السروجي هذا فقهه لفظا
ومعنى لان اكحيف من السيلان دون الاجتماع وهو من محل العين بالباردون والواو قلت اخطاه الخطابي لان الهمزة
تدخل الواو على اليا والياء على الواو ولا نمناس عد واحد وهو النوار قال الازهرى ومنه قيل الحوض حوض لان الماء
يكحيف اليه اى يسيل وقال الكرخي اكحيف دم تصير به المرأة بالقة بانها رخر وجذ قال صاحب لدراته وهو دم منته
خارج عن موضع مخصوص هو القبل وقال الفضل هو دم ينفضه رحم المرأة السليمة من الدار والصغير ومنه انما صاحب
الكافي قوله رحم المرأة احتراز عن الرعاف والدمار اسما خارجا عن البحارحات ودم الاستحاضة لانها دم عرق لا دم رحم
وقوله السليمة من الدار احتراز عن النساء لان النساء في كل المرافضة حتى اعبرت تبرعاتها من الثلث وقوله والصغير
احتراز عن دم تراه الصغيرة قبل بلوغها سبع سنين فانه لا يعبر في الشرع فان قلت ما تراه الصغيرة ليس بدم
رحم ظاهر او قد خرج ذلك بقوله ينفضه رحم امرأة قلت دم ولكنه فاسد والذي يخرج من رحم المرأة ليس بفاسد فان
قلت الذي تراه الصغيرة استحاضة فلذلك احتراز بقوله والصغير قلت لا يقال له استحاضة لانها لا تكون الا على انجراف
على منته لا يكون حيفا فلذلك قلنا انه دم فاسد وما سبب اكحيف في الابدان فقل ان امننا حوا عليها السلام لما
تناولت من شجرة الخلد ابتلاها الله بذلك وبقى في نباتها الى يوم القيامة واما ركن فاستاد دور الدار كن الشئ
ما يقوم به ذلك الشئ ويكف يقوم به واما شرط فقدم نصاب الحكم حقيقة وحكما وفراغ الرحم عن كبل واما قدره
فثومان الاقل والاكثر وسيجي بانه انشا الله تعالى واما الواو فيسبب انشا الله تعالى عند قوله واما تراه المرأة التي
وقدم الكمية على الكيفية لان الكمية عبارة عن المقدار في الذات والكيفية راجعة الى الصفة والذات مقدمة على الصفة
واما بيان الواو فقد اختلف في مداه الحكم بلوغها فقال بعضهم ست سنين قبل سبع سنين وقال محمد بن مقاتل تسع سنين
وبه اشد اكثر الشائخ وهو الشافعي واحمد بن حنبل ابو علي الدقاق ثمانية عشرة سنة اعتبارا بالعادة في زماننا كذا في صحيح

وانختلف في زمان الالباس فقبل ستون سنة وعن محمد بن محمد بن القدر في المولدات ستون سنة وفي الروميات خمس وخمسون سنة وقيل اقربا بها من قراتها وقيل يعتبر تركيبتها باختلاف الطبائع باختلاف البلدان وعن احمد خمسون سنة في العتية وسوق العربيه وقال الصلحاني ستون سنة وقيل لم يقدر بشئ فاذا غلب على طينها الالباس فاعتدت بالشهور ولورات وما في اشارة الشهور وانقضى ما مضى من عدتها وبعد تمامها لا تبطل وهو المنتار وعند اكثر خمس وخمسون سنة والمغفري في زماننا عليه وهو قول عائشة وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل الرازي رفو به عند نصر بن يحيى وابو القاسم السمرقندي والمصنف لم يذكر الوقت وابتدأ الباب ببيان القدر ثم بالكون ثم بالحكم واما الاستحاضة فمما يستغنى عن الحيض يقال استحضت المرأة اذا استمر بها الدم بعد ما مضى استحاضة وفي الشرع اسم لما انقضت عن اقل الحيض او زاد على اكثره فان قلت ما وجه بناء الفعل للفاعل في الحيض والمفعول في الاستحاضة قلت لما كان الاول معادا ومعهروفا بغير الياس والاشارة لما كان نادرا غير معروف الوقت وكان منسوبا الى الشيطان كما ذكرنا انما كلفته من الشيطان فجا لما لم يسم فاعله فان قلت ما هذه السين فيه قلت يجوز ان تكون للتحول كما في التحول الطين وبيني الياس تحول دم الحيض الى غير ماله وهو دم الاستحاضة هم اقل الحيض ثلاثة ايام وليلياها شئ اسمى اقل مدة الحيض وانما قيدنا بهذا لان الاقل والاكثر بعض المضاف اليه والثلاثة هي الايام والايام ليست مضافا يدعى بالتقدير ونظيره اجمع اشهر معلومات اسمى مدة الحيض او زمانه او وقته ويجوز رفع ثلاثة ايام ونفسها انا الرفع فلكونهما خبر المبتدأ واما ان نصب على انظر ثم اعلم ان ظاهر الرواية هو الذي ذكره المصنف ووجه قال الثوري وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ثلاثة ايام وما يتكلمها من الليالي وهو الليالين ذكره في المبسوط وقال في الكفاية يربيه بقوله ليليا ليليا ليليا تقع في بعض هذه الايام ولا يريد الثالث ليليا مقدرة لتقديره بثلاثة ايام فعمل هذا قال ابو حنيفة رزق لورات في اول اليوم غدوة وما انقطع ثم راته في اليوم الثاني ساعة ثم راته في اليوم الثالث ثم انقطع بالعتشي هذا حيض كذا نعم اعلم ان كون الدم ميتا الى ثلاثة ايام بحيث لا ينقطع ساعة حتى يكون حيفا غير شرط لان ذلك لا يكون الا نادرا بل انقطاع ساعة او ساعتين فصاعدا غير مبطل للحيض وهو قول علي بن السلام في التقدير يوم وليلة وفي اسحلية اقل الحيض يوم وقال في موضع آخر يوم وليلة فمن اصحابنا من قال فيه قولان ومنهم من قال قول واحد او يوم وليلة وهو قول احمد بن محمد بن ابي الاطرش نص عليه في قوله احكام الحيض ومنهم من قال يوم او قول واحد وهو قول داود وقال مالك رحمه الله لا تطلق في العبادات وروى عنه ابن وهب ان اقله في العدة والاكثر خمسة ايام بلياليها وقال محمد بن جرير الطبري اجمعوا على انها لورات الدم ساعة وانقطع لا يكون حيفا كانه لم يتغير بخلاف ما لك فانه يقول اقله دفعة وقالت طائفة ليس لاقله ولا اكثره عد بالايام

اقل الحيض
ثلاثة ايام
وليليا

بل الحيف اقبال الدم ففصل عن دم الاستحاضة هم فالتقص من ذلك شئ اى من اقل الحيف الذى هو ثمانية ايام ولياليها هم فهو شئ اى الناقص هم استحاضة شئ عندنا ولو بساعة وعليه الفتوى قال العبد الشهد لان الايام اذ ذكرت بلفظ الجمع انقطعت ببيان انها من التثنية الى فقطان ساعة منها تنقضي الحيف كما ذكرناهم القول عليه السلام اقل الحيف للبارية البكر والشيب ثلثة ايام ولياليها شئ هذا الحديث روى عن عائشة رضى عن الصابة روى الاول حديث ابى امامة روى الطبراني فى معجمه والدارقطنى فى سننه من حديث حسان بن ابراهيم عن عبد الملك عن العلاء بن كثير عن كحول عن ابى امامة رضى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال اقل الحيف للبارية البكر والثيب ثلثة ايام واكثر ما يكون عشرة ايام فاذا وافى استحاضة الثلثانى حديث واكثر من الاستيع روى ابو بكر فى سننه من حديث حماد بن المنهال البصرى عن محمد بن راشد عن كحول من واكثر من الاستيع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقل الحيف ثلثة ايام واكثر عشرة ايام الثالث حديث معاذ بن جبل روى اخرجه بن عيسى فى الكامل عن محمد بن سعيد الشافعى حدثنى عبد الرحمن بن نعيم سمعت معاذ بن جبل يقول انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحيف دون ثلثة ايام ولا حيف فوق عشرة ايام فما زاد على ذلك فهو استحاضة فيها لكل صلاة الايام اقرأها ولا نفاس دون اسبوعين ولا نفاس فوق اربعين يوما فان رأت النفساء ولو بالغير صامت وصالت ولا يتيمما الا بعد اربعين اربع حديث ابى سعيد الخدرى روى روى ابى الجوزى فى العلل المتناجية من حديث ابى داود والنسائى حدثنى ابو طهالة عن ابى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال اقل الحيف ثلثة ايام واكثر عشرة اقل ما بين الحيفين خمسة عشر يوما الخماس حديث النضر بن افرجه بن عدي فى الكامل عن الحسن بن دينار عن معاوية بن مرة عن الحسن بن مالك رضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقل الحيف ثلثة ايام واكثر خمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فاذا جاوز العشر فهو استحاضة السادس حديث عائشة ذكرها ابن الجوزى فى التتبع قال وروى حسين بن علوان عن بشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال اكثر الحيف عشرة اقل ثلثة فان ظلت هذه الاحاديث كلها صحيحة فلا يصح الاحتجاج بها فى حديث ابى امامة عبد الملك مجهول والعلاء بن كثير ضعيف الحديث وكحول لم يسمع من ابى امامة ما قاله الدارقطنى وفى حديث واكثر حماد بن الربيع قال الطبراني مجهول وفيه محمد بن راشد قال ابن حبان كثير المنكير فى روايته فاستحق التكرار فى مسنده ايضا محمد بن احمد بن انس ضعيف وفى حديث معاذ بن محمد بن سعيد فالجبارى وابن معين والثورى قالوا انه يرفع الحديث وفى حديث الخدرى ابو داود والنسائى واسمه سليمان قال ابن حبان كان سليمان يرفع الحديث

وما نقص

من ذلك

فهي استحاضة

لقوله عليه

السلام اقل

الحيف للبارية

البكر والشيب

ثلاثة ايام

ولياليها

وقال احمد كان كذا وكذا وقال البخاري هو معروف بالكذب في حديث ابن مسعود بن دينار وقال ابن عدي ان ميم
 من كذا في الرجال اجمع على منعه وفي حديث عائشة رزح حسين بن علوان قال بن جبان كان ينعن الحديث كذا
 كتب حديثه كذا به احمد ويكي بن ميم قلعت اجاب القدر في التجريد ان طاهر الاسلام يعني لعائلة الرازي
 مالم يوجد فيه قاصح وضعف الرازي لا يصدق الا ان تقوى بهت الضعف وقد ذكر النعماني في شرح المذهب
 ان الحديث اذ اروي عن طريق ومفرداتها ضعيفة كجج به وقال الدارقطني كمبول لم يسمع ابائنا من غير
 لانه ادرك ابائنا وسبع في عمه واذا روي عنه فالظاهر السماع فان اشتهر عند مسلم امكان القوي ولو ثبت
 الرسالة لاسل حجة عندنا فان قلت قال احمد اخبرني امرأة ثقة انها تحفيض سبعة عشر وقال ابن المنذر ينفى
 عن انساب الماجشون انهم يحفيضون سبعة عشر لولا ما ذكره ابي عثمان احمد وروي ابي حنيفة بن راهوية ان امرأة من
 انساب الماجشون كانت يحفيض عشرة من وعن يمين بن مهران ان زوجه بنت سعيد بن جبير من كان تحفيض
 شهرين من السنة وقال يزيد بن بارون عندي امرأة تحفيض يمين وعن عبد الرحمن بن ميم كانت امرأة
 يقال لها ام العلقا قالت يحفيضني منذ ايام الدهر يومان قال النعماني وروى بنا ذلك بسناد صحيح قلت ملك ما حكى
 عن انساب الماجشون قال ابي حنيفة كنت اري ما روي على خمسة عشر صحيحا وما ذكره عن ابي حنيفة بن بارون لولا ما ذكره
 بن ابي حنيفة على ما نقل في شمه لم يثبتنا عدة احاديث من عدة من الصحابة من طرق مختلفة كثيرة بعضها
 بعضها ان كان كل واحد ضعيفا فلو كان يحدث عند الاجتماع بالاحاديث عند الافراد على ان بعض طرقها صحيحة و
 ذلك يعني للاحتجاج بضعفها في المقارنات والعمل بها في من العمل بالبلانات والاحكاميات المروية عن انساب ميم
 ولا يجوز ترك الحجة بغير الحجة لانا لو فتحنا باب السماع وجود الدم في كل ما يحدث عليه اسطوار والاضطراب ونحن مع
 هذا لا نكتفي بما ذكرنا بل تقوى ما ذهبنا اليه بالاثبات لا نقول عن الصحابة روى في هذا الباب فمن ذلك ما روي عن
 انس روى ما لا يفي في حديثه بجلد بن ابوب عن معاوية بن قوة عن انس بن مالك انه قال قال قرار المرأة او قال
 حبيض المرأة ثلاث اواربع حتى ينتهي الى عشرة فتراوي رواية ثم تعشش وتقوم وتقبل وزاد غيره فاذا جازت
 العشرة فهي مستحافة قال في الامام هذا مشهور برواية جلد عن انس مرفوعا رواه جماعة من الاكابر منهم شيخنا
 الثوري ثم اخرج الدارقطني من رواية وكيع وابي احمد الترمذي عن الثوري نفى رواية ابني احمد ابني ابي حنيفة
 ثلاثة واتصاه عشرة وقال وكيع احيى ثلاث الى عشرة فما زاد فهو استحاطة ومنهم حماد بن زيد ولفظ عن انس يحفيض
 ثلاث واربع ومنس يست وسبع وثمان واثني عشر ومنهم اسمعيل بن ابراهيم بن ميم يعني ابائنا روى في حديثه

ثُمَّ يَنْسَبُ إِلَى أَمَةِ عَلَيْهِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ شَاهِدُ بْنُ حَسَّانٍ وَسَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ الدَّقْنِيُّ وَلَفْظُ إِسْمَاعِيلَ
يَنْظُرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ فِي سِتْرَةِ ثَمَنَةِ تَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ بِخَالٍ جِلْدُ بَقَعٍ كَبِيرٍ
وَسُكُونِ اللَّامِ فَإِنَّ الْبَيْتِي ذَكَرَ نَفْسَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ وَقَالَ ابْنُ عَدَى لَمْ يَلِدْ لِحَدِيثٍ مُتَكَرِّرٍ وَأَقْدَبَ جَارُ مُحَمَّدٍ بِرِثَانًا
مِنْ صَوَاهِرِ مَنَاخِرِ الدَّقْنِيِّ مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ لَفْظُ الْعَصَا وَكَسْرُ الْبَاءِ وَالْوَجْدَةُ عَمَّنْ سَمِعَ النَّسَائِي
يَقُولُ لَا يَكُونُ كَيْفُ الْأَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةٍ وَالرَّبِيعُ بْنُ زُوَيْدٍ لَفْظُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَقَالَ أَحْمَدُ لَا بَأْسَ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَقَالَ سَعِيدُ
بِهِ مِنْ سَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ قُلْتَ قَوْلَهُمْ سَمِعَ النَّسَائِي قُلْتَ بِهِ مِنْ عَوَالِيهِ بْنِ قُرَّةٍ صَرَّحَ بِذَلِكَ عَبْدُ الزَّرَّاقِ
فِي مَقْصَدِهِ وَلَمْ يَطْرُقْ لِقَائِ الْإِخْرَانِ عَنْ النَّسْلِ أَحَدُهُمَا أَخْرَجَ الدَّقْنِيُّ وَالْآخَرُ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ وَرَوَى الْبُيْهَقِيُّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَرَوَى
أَخْرَجَ الدَّقْنِيُّ وَرَوَى الْبُيْهَقِيُّ عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ أَخْرَجَ الدَّقْنِيُّ أَنَّهُ قَالَ إِسْمَاعِيلُ إِذَا جَاءَ وَزَتْ عَشْرَةُ أَيَّامٍ
فَمِنْ بَنِيهِ لَمْ يَلِدْ لِحَدِيثٍ تَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ بِخَالٍ جِلْدُ بَقَعٍ كَبِيرٍ
عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَسْبٍ الصَّدُوقِ فِي الْأَمَامِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ جَدِّهِ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَقْلُ بَعْضِ ثَلَاثٍ أَكْثَرُ عَشْرَةٍ وَأَقْلُ بَعْضِ عَشْرَةٍ خَمْسَةٌ عَشْرَةً وَأَقْلُ
أَبُو بَكْرٍ خَطِيبُ بَسَنْدَرٍ إِلَى يَعْقُوبَ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَالَ الْقَدِيرِيُّ وَتَدْرِي قَوْلَهُ شَرُّهُ عَلَى وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ لَفْظُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ
وَلَا يَعْرِفُ قَوْلَهُمْ كَالْفَتْحِ فَوَجِبَ تَغْتَسِلُ بِخَالٍ جِلْدُ بَقَعٍ كَبِيرٍ وَنَقُولُ أَنَّ مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ الْعَصَابِيِّ عَلَى أَنَّهُ قَالَ سَامَا
فَكَانَ وَاهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَنَا وَجَدَ أَخْرَجَ مِنْ بَابِ الْبَابِ الْمُتَّجِ بِالْعَاصِي الثَّلَاثُ وَالْعَشْرُ بِهِ وَحَدِيثُ
أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ سَالَتَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَهْرَقُ الدَّمَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَنْظُرُ عِدَّةَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي الَّتِي كَانَتْ تَحْمِلُ
مِنْ الشَّهْرِ فَلَمْ تَرَكَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ تَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ وَتَغْتَسِلُ فَاجْعَلِي بِذِكْرِكِ وَاللَّيَالِي وَالْأَيَّامَ مِنْ غَيْرِ سَأَلَهُ لَهَا عَنْ مَقْدَرِ
حَيْضِهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَكَأَنَّهَا مَاتَتْ وَلَهُ الْأَيَّامُ عَشْرَةٌ وَاقْلُ ثَلَاثَةٌ قُلْتَ رَوَى بِذَا الْحَدِيثِ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّهْلَوِيُّ
وَابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ يُسَارٍ عَنْهَا قَالَ النَّوَوِيُّ اسْنَادُهُ عَلَى شَرِّهَا وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ بِهِ مِنْ حَدِيثِ شَرِّهِ
الْإِسْنَانِ سُلَيْمَانَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِمَّنْ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ سُلَيْمَانَ بْنِ رَجُلٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَالدَّقْنِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ
أَنَّ فَاطِمَةَ تَزَيَّتْ إِلَى حَنْ تَزَيَّتْ فَامْرَأَتُهُ سَلَّمَ قَالَ لَمْ يَسْمَعْهُ سُلَيْمَانَ قَدْرَ وَهُوَ مِثْلُ عَقِيمٍ نَافِعٌ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ حَمَامٍ عَنْهَا
وَسَلَّمَ إِلَى الدَّقْنِيِّ عَنْ جَدِّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ حَمَامٍ عَنْهَا سَلَّمَ قَالَ لَمْ يَسْمَعْهُ سُلَيْمَانَ قَدْرَ وَهُوَ مِثْلُ عَقِيمٍ نَافِعٌ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ حَمَامٍ عَنْهَا
أَيُّ تَرَاقٍ هِيَ الدَّمَ فَيَنْصَبُ لَهَا عَلَى التَّمْيِزِ وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَكَانَ لَهَا وَكَانَ لَهَا عَلَى التَّمْيِزِ وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَكَانَ لَهَا وَكَانَ لَهَا

وتكون الاغتسال والامام بدلان عن الاضافة قوله فنظروا عدد الليالي والايام اى تحتسب عدد الليالي والايام التي تحيض
 فيها قبل ان يصيبها الذي يباح بها وهو الاستحاضة طهارة كل صلوة قدر ذلك اى قدر ما كانت تراه قبل ذلك مثلاً ان
 كانت عادت تحيض من كل شهر عشرة ايام من اولها وامام من اولها وامام من آخرها تترك الصلوة عشرة ايام من
 هذه الشهر فغير ذلك فان قلت من اين كانت تحفظ هذه المرأة عدد ايامها التي كانت تحيضها ايام الصلوة قلت
 ولم تكن تحفظ ذلك لم يكن لقوله عليه الصلوة والسلام فنظروا عدد الليالي والايام التي كانت تحيض من الشهر قبل ان
 تصيبها التي احصاها معنى ان لا يجوز زيادها الى رأسها ونظرها في امره غير عار فيه كبنته فان قلت كيف لا فحين
 لم تحفظ عدد ايام منها قلت هذه مسئلة مشهورة في الفروع وهى انه يجب من كل شهر عشرة ايام من فيها ويكون
 الباقي استحاضة واجتنب الاترازي لصاحبنا بما احتج به ابو بكر البرقي في شرح مختصر الطحاوى على تقرير اقل اعيض
 واكثره فقال والاصل فيه ما روى عن النبي عليه السلام انه قال فاطمة بنت ابى العيش دعى الصلوة ايام محضك
 وفى بعض الالفاظ ايام اقرانك من كل شهر وقال المستحاضة تخرج الصلوة ايام اقرانها واكل ما يتناولهم
 الايام ثمانية ايام واكثره عشرة ايام شمس فقد افادنا هذا الخبر مقدار الاقل والاكثر لان ما دون الثلاثة لا يسمى اياماً
 ونقول ثلثة ايام الى عشرة ثم نقول الى عشرة يوماً انتهى كلامه قلت لم يبين من راوى هذا الحديث من الصحابة
 ومن اخرجه من اهل الحديث ورواه ابو داود والنسائي من حديث فاطمة بنت ابى العيش انها سألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الدم فقال اذا هناك فترك فلا تغسل واذا امر فرك فتطهرى وصل ما بين القراء الى المقرر
 ورواه النسائي من حديث ابن عمر عن حديث عائشة بن ان ام حبيبة كانت استحاضة فسألت النبي
 صلى الله عليه وسلم فامر بان تترك الصلوة قدر اقرانها وحضها ورواه ابن حبان من طريق هشام عن ابيه عنهما نحوه
 ورواه البيهقي موثقاً والطبراني فى الصغير فروعا من طريق تميم بن ابي مسروق عنهما وزاد الى ثلث ايام واربعا
 هم وهو قول انس بن مالك اى المذكور فى الحديث المذكور قول انس بن مالك وليس هذا فى كثير من النسخ وقد
 ذكرناه من قريب مفصلاً وهو شمس اى الحديث المذكور هم حجة على الشافعى فى التقدير يوم وليلة شمس
 وعلى ذلك ايضا فيما ذهب اليه من اللدغة خفيف وعلى ابي يوسف ايضا فيما ذهب اليه من ان اقله يومان واكثر يوم
 الثالث ولكنه رواية عن ابي اسحاق المصنف الذى يقول هم وعن ابي يوسف يومان والاكثر من اليوم الثالث اقلها ثلث
 مقام الكل شمس بفهم الميم وقا حذغيب على انه مغبول مطلق والتقدير اقمنا اقامة او اقمنا اقامة هم قلنا قد نقص
 عن تقدير الشرع شمس هذا جواب عما ذهب اليه ابو يوسف تقديره ان الشرع نص على عدد معين فلا يجوز تغييره

واكثره عشرة

ايام وهو حجة

على الشافعى

فى التقدير

بيوم وليلة

وهو الذى ذهب

اى انه يومان

والاكثر من

الثلث اقله

للكون مقام

الكل اقلها

نقص عن تقدير

الشرع

فلما جاز النقص فيه لجأ في إقامة اليومين مقام الثلثة لأنها أكثر باولان العدد وبعد النقص عليه يعتبر عليه كمال
 كاعداء الركعات وایام العیام وغیره ای یومین لماعات فعل العدد واکثره ویش ای اکثر بحیث هم عشرة
 ایام والزايد ش علی عشرة هم استاضة ش فتجوز فیها احکام الاستاضة هم لما روينا ش والمصنف
 لم يروا الحديث ولا يشير لاحد من الصحابة وانما ذكره هم ش ای الحديث المذكور هم حجة علی الشافعي رز
 فی النقد يرش ای فی نقد يرا أكثر بحیث هم بخمسة عشر يواش وبقال ملك احمد فی رواية وابو يوسف ايضا
 فی رواية وابو عبيدة اولاد داود واظهر الرواية عن احمد انه سبعة عشر يوا ورواية عن ملك وعنه لاهد لقليل
 ولا كثيرة ولم يذكر المصنف حجة الشافعي رز ولا حجة ملك اما حجة الشافعي رز ومن وافقه فهو حديث رز ومن سأل الله
 صلى الله عليه وسلم ان قال مكث احد اكن شطر عمر او دهر بالانصلي وقال الشطر النصف فدل علی ان اكثر خمسة عشر
 يوما قلت ذكر السلف فی هذا الحديث ونظير لقوله عليه الصلوة والسلام فی نقصان وین المرأة فتعد احدا من شطر عمر
 لا تعد هم ولا تقصه وذكره الا ترازمی فقال قال علیه السلام ما رأت ناقصات عقل ودين اقل علی سلب عقول ودين
 الاباب قيل يا رسول الله ناقصان عقلمن ودين فقال اما نقصان عقلمن فشهادة امرأتين شهادة رجل واما
 نقصان ودين فلان احدا من مكث نظر عمر بالانصلي فعلم بهذا ان اكثر بحیث مقدر بخمسة عشر يوا وقال ابن مندة
 لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه وقال ابن الجوزي هذا لا يعرف وقال النووي هذا حديث
 باطل لا يعرف وقال البيهقي فی كتاب المعرفة والذمي يذكره بعض فقهاء يماسن فعودا شطر عمر او دهر بالانصلي قد
 طلبت كثير فلم أجده فی شيء من كتب صحاب الحديث ولم أجده اسنادا بحال فهذا الحديث لم يثبت واما الثابت في الصحيحين
 حديث ابی سعيد الخدري رز عن النبي صلى الله عليه وسلم ما رأت ناقصات عقل ودين اقل لذمي لب يمكن قال و
 مكث اللبالي بالانصلي ونظير نقصان فهذا نقصان الدين والعجب من الا ترازمی يذكر هذا الحديث ويرض به ويكفي
 مع ادعائه ان له بداني الحديث ولم يكن له فيه غير قوله لا نسلم ان مكث احدا من شطر عمر يادل علی ما قلتم بل المكث
 بهذه الصفة حاصل فيما قلنا الا ترى ان المرأة اذا بلغت بخمسة عشر سنة ثم حاضت من كل شهر عشرة ايام ثم ما
 بعدتين سنة تكون تاركة الصلاة نصف عمر الامامة وقال السخا في جوابه للمرد ليس حقيقة الشطر لان فی
 عمر ما زمان الصغر ومدة الحمل فزمان الایاس لا تقتصر فی شيء من ذلك فصرنا ان المراد به ما يقارب الشطر حضا
 واذا قدرنا بالعشرة بهذه الاشارة فقد جعلنا ما يقارب الشطر حضا واما حجة ملك فانه يقول الكتاب مطلق عن التقيد
 بالزمان وهو قول قتالي فاعتزلوا النسائي فی الميضي والتقيد بزمان في الاطلاق والحواب عنه ان الذي استدلى به

والكثير من عشرة

ايام والزايد

استخدمت

سرا وينا وهو

حجة على

الشافعي في

النقد بخمسة

عشر يوما

يجل يجتنب الى البيان فالاحاديث المذكورة الاجمال هم ثم انشد ش على العشرة هم والنافس من
 عن الثلاثة هم استقامة لان فقد يراشرع يمنع اساق غير عيش اى غير نقد الشرع بمقدير الشرع
 لان العسل لا يجتهد في المقدار ويقال ان الدم الزاكر والنافس اما ان يكون دم مغل وغاسل واستقامته
 فالتقى الا لان فميين الثالث ثم اعلم ان هذه الايام والليالي المقدرة في اقل اعيان والمرأة تعتبر بالساعات
 حتى لو ارات وقد طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع دون نصف فليس بحبس فتوضا وتغسل
 ولو طلع تمام القمر فغسل ولا تقضي وكذا لو ارات معتادة بحدته وقد طلع نصف الشمس وانقطع في اسماوى
 عشرة وقد طلع اكثر باغتسلت وتغسلت مملوات خمسة ايام والا فلا يقال ابو اسحاق اسماوى هذا فاعل اعيان
 واقل الطهر وفيما سواها كانت المرأة انها طهرت في اسماوى عشرة ايام بها عشرة وفي العاشرة سبعة وفي العاشرة
 وما كان يعرض للساعات وعليه الفتوى هم واما تراه المرأة من الحرة والعفوة والكدره ش بضم الكاف وب
 التي لونها كلبن الماء الكدره ايام ابيض هم فتوحى ش ارتفاع عيش على انه خبر الموصولة اعنى اللوان التي
 ذكرنا في اول الباب لم يوجد بذكره والالوان ستة السواد والحمره والعفوة والكدره والحضرة والترتية
 وهي التي على لون التراب هي نوع من الكدره فحكمها حكم الكدره وهي بضم التاء والثناة من فوق وسكون الراء
 وكسرة الباء الموحدة وتشديد الراء اخر السجوف وقال الترتية نسبة الى الترت التراب بضم التاء
 هو التراب وقيل التراب بدل من الواو من لفظة ور لا سنا من لفظة ترى بها ابيض وقيل هي ترتية على وزن ثناة
 من رأت بفتح الباء وسكون الراء وكسرة الهززة ونعم الباء اخر السجوف وقيل فعلية ذكره القراء وقيل ترتية
 بتشديد الراء وتخفيفها مع الادغام وفي قافعيان الترتية على وزن الترتية وذكر المغرب هي من الترتية لانها على
 لونها فان قلت لم يذكر السواد قلت لا اشكال في كونه حيفا واشدل به صاحب لدراية ثم الاكل في ذلك بقوله
 عليه السلام دم لا يحيف اسود غليظ محترم وذكره الاثر في اى ايضا ولم يبين احد منهم راوية من هو ولا يخرج
 من هو قلت هذا راوى من وجوه مختلفة فروى ابو داود ومن حديث فاطمة بنت ابى حسن انها كانت تسقى
 فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم ابيض فانه دم اسود ويعرف فاذا كان ذلك فامسكه
 عن الصلوة فاذا كان الاخر فتوضي وصلي فاما ذلك عرق واخرجه النسائي ايضا وزاد بعضهم فيه وان لم
 رايته بعد قوله يعرف وليس ذلك بقوله وادفع الشافعية تبعا للثمانية بعد قوله فاما هو عرق وانقطع واكمل
 ابن الصلاح والنووي وابن الرقعة قوله انقطع وليس كذلك فانه موجود في سنن الدارقطني واسماوى والباقى

ثم الزاكر
 والنافس
 استقامة
 لان تقدير
 الشرح يمنع
 المعاني غير
 وما تراه المرأة
 من الكدره
 واللى يحيف

من طريق ابن أبي ليلى جات خالتي فاطمة بنت أبي جهميش الى عائشة رضي الله عنها حديث وفيه فاما ابو جهميش
او ركنه من الشيطان او عرق انقطع وذكر الشافعية في صفة الاسود لانه محترم وليس له اصل بل وقع في تأخير الطهر
عن عائشة قالت دم يحض احمر يحرق في ودم الاستحاضة كغسل الدم وصفته ووقعت الصفة المذكورة في كلام
الشافعية في الامم وذكره ايضا في صفة الاحمر سرق وليس له اصل ولكن روى الدارقطني والبيهقي والطبراني من
حديث ابن ابي عمير فاما دم يحض اسود فانه يعلو حمرة ودم الاستحاضة اسود رقيق وفي رواية دم يحض
لا يكون الا اسود غليظا تعلو حمرة ودم الاستحاضة دم رقيق تعلو صفرة وذكر صاحب المحيط حديث فاطمة
بنت أبي جهميش وفيه ليست بالحضنة انما هي ركنة من الشيطان او عرق عند او دارا عن من قالت قول عرق عند
ليس في كتب الحديث وقوله او دارا عن ذكره الدارقطني ووقع في الطحاوي ولكن عرق فحقة وليس وذكر اصحابنا
في الحديث عرق الغيرة هذا ذكره الشيخ تقي الدين في شرح العمدة والذي وقع في البخاري ومسلم فاما عرق في
دم عرق وهذا العرق يسمى العاقل وفي المبسوط قالت فاطمة بنت قيس لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني متيها
فلا اطهرها وهو لم يستحي فاطمة بنت قيس وانما هي فاطمة بنت ابي جهميش كما مر انفا وفاضلة بنت قيس هي التي
بنت طلحة تزوجها وقالت لم يعمل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى فقلت محترم بخار المصنف قال لا
احترم الدم اشتدت حمرة حتى يسود وفسد الاكل لقبول اى طرى شديدا بحمرة الى السواد قلت قوله طرى ليس
دخل في تفسيره قوله او عرق عند لفتح العين المهملة وكسر النون ويقال له العاقل ايضا من عند العرق سال ولم يوافق
والعاقل بالعين المهملة وكسر الذا اليعنى اسم للعرق الذي يسيل من دم الاستحاضة وسيل ابن عباس رضي
دم الاستحاضة فقال ذاك العاقل يعذ وتسقط ثوب وتصل وقوله يعذ وى يسيل واما الحرة فباللون الاصلي
للجسم لا عند غلبة السواد ايضرب الى سواد وتعد غلبة الصفرة ايضرب الى الصفرة فبتين وذلك لمن انفرد لما انفرد
فهي من الوان الدم اذ ارق وقيل هي كصفرة البهيم او كصفرة القز وفي قاضيان الصفرة تكون كلون السباد
لون التين وفي المجتبى وهذه الثلاثة اعني الاسود والاحمر والاصفر فيض وعن العمامة انهم قالوا السواد والحمرة والصفرة
حيض وفي مبسوطي بكبر عن ابى مسعود المازري لو اعتادت ان ترى ايام طهر باصفرة وايام حيض احمر فكم صفرة
علم الطهر بالثلاثة اعمال وقيل انما اعبر بذلك في صفرة عليها باض ولما علم الطهر على قول اكثر المشايخ وعن ابى
الاسكاف ان كانت الصفرة على لون البقر في حيض والافلا والمنقول عن الشافعي في حقة المزني الصفرة والكدر
في ايام حيض وختلف اصحابه في ذلك على ستة اوجه الصريح المشهور ما قال ابن شريح وابو اسحاق المروزي وجماعة

من المتقدمين اوسن المتأخرين ان الصفرة والكدر في زمان الامكان وهو خمسة عشر يوما كونه ان حيا سواركا
 مبتدأ او مستأدة فالت عادتھا او وانما كما لو كان اسود او احمر وانقطع بخمسة عشر اثنان قول الاصطفي
 ان الصفرة والكدر في ايام العادة حيف وان رأت بها مبتدأ او مستأدة في غير ايام العادة قلت محيى الكثر
 الى على الطبري انه ان تقدم الصفرة والكدر دم اسود قوى او احمر ولو لبغ يوم كانت حيفا وان لم يتقدم منها
 شئ لم يكن حيفا تبعا للقوى وان تقدم مالدون يوم ولية قلبت حيفا اسخا مس حكا وابن كح ان تقدم مادم و
 كانت حيفا والا كانت استقامة السادسة حكا والسرخي ان تقدم مادم قوى يوم ولية و تقدم مادم قوى يوم ولية
 كانت حيفا والا فلا واما الكدر فمحيى عند ابى حنيفة ومحمد سواركا في اول ايامها او آخرها واما الصفرة فتقال
 في البدائع اختلف المشايخ فيها فقال الشيخ الامام ابو منصور اذا رأتها في اول الحيف يكون حيفا وان رأتها في
 آخر الحيف وتقبل بها ايام الحيف لا يكون حيفا وجمهور الاصحاب على كونها حيفا كيف ما كان وتقبل الصفرة مثل الكدر
 وتقبل الصفرة والسرية والكدر والصفرة انما يكون حيفا على الاطلاق في غير العائز وفيه ان وجدتها على الكسر
 وشدة وصفة تربية فهي حيف ان فالت لم تكن حيفا لان ارجاع العائز تكون منتنة فتفسير المار بطول المكثوم
 النقاس كدم الحيف هم حتى ترمى البياض فالحاش كلته حتى للغانية والمنعني الزا تراه اسما من الملون المذكور
 في ايام الحيف حيف الى ان ترمى البياض فالحاش الى حال من البياض هم وقال ابو يوسف لا يكون الكدر حيفا
 الا بعد الدم س يعني اذا رأتها في آخر ايام الحيف و اذا رأتها في اول ايام الحيف لا يكون حيفا و يقال ابو
 واختاره ابن المنذر وقال داود لا يكون الكدر والصفرة حيفا بحال وقال الشافعي انما كانت في زمن الامكان
 بان لا يكون اقل من يوم ولية حيف كما ايام العادة وتقبل ذلك ابن الصباغ صاحب شامل عن ربيعة والكرن
 والثوري والاوزاعي واحمد واسحاق هم لانه شئ اي لان الكدر انما ذكره الصغير باعتبار الكدر او باعتبار الكدر
 هم لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر من الصافي ش لان الكدر من كل شئ يتبع صافية فلو جعلت حيف
 يتقدم عليها دم كانت حيفا مقصودة لاجتماع ولهاش اي لابي حنيفة ومحمد هم ماروي ان عائشة رفر
 جعلت ماسوي البياض الخالص حيفا ش روي لك عن محمد في موطاها عن علقمة بن ابى علقمة عن امه مولاة
 عائشة رفر انها قالت كان النساء يعشن الى عائشة رفر في الدرية فيما الكسوف في الصفرة من دم حيف فسالها
 عن الصلوة فتقول لمن لا تعب من ترين القصة البياض تريد بذلك ليطهر من الحيف ورواه عبد الرزاق في مصنفه
 اخبرنا معمر بن علقمة بن ابى علقمة به سوار اخبره النجاشي في صحيحه فعلق وتلفظ قال ولكن يعشن الى عائشة رفر

حتى
 البياض خافضا
 وقال ابو يوسف
 لا يكون الكدر
 من الحيف
 الا بعد الدم
 لانه لو كان
 من الرحم
 لتأخر خروجه
 اللد من صافي
 ولها ما لري
 ان عائشة رفر
 جعلت ماسوا
 البياض خالص
 حيفا

بالکسوف خیمه صغیرة تقول لا تمجل حتى یرین القصة البیضاء قوله بالدرجة بکسر الدال وفتح الراء جمع ورج مثل حج ورج
 وترسل ترسله والدرج كالخط العظیم تقع فی المراته من مشاعها وطیها وقیل انما هی الدرجة وبالفتح ثانیة ورج
 وجمعها الدرج بفتح الدال والکسوف بفتح الکا ف قال ابن الاسبغ هو القطع وقال غیره الکرسف خرقة او قطعة ونحو
 ذلك تدخل المرأة فرجها المعروف بل یقی شی من اثر اکیض ام لا ویستحب ان تكون مطبقة بالمسک والغالب یخرج
 رائحة وهما قال علیه الصلوة والسلام لانه استویضت فخری فرمة مسکة والفرصة بضم الفاء قطع من صوف
 او قطن او خرقة والمسکة المطبقة بالمسک وفي رواية عن بعضهم کما هو ابو داود وفرمة بالقاف ای شیا بسیار مثل
 القرمصة بطرف الاصبعین فکل عن ابی قتیبة فرمته بالقاف والقفا المعبیة ای قطعة من القرص وهو القطع
 والقصة بفتح القاف وتشبه بالعمامة ای حصة تشبه الرقبة الصنایة ای الحیض بالغض وقیل القصة شی ای شیا خفیة لا یخرج
 من قبل النساء فی آخر من کونه علامة لمرئین وقیل هو الابيض یخرج فی آخر الحیض فی الحیط القصة فی حدیث عائشة رضی الله عنهما
 فیسأل به الراس وهو ابیض یضرب لونه الى الصفرة اراست انما لا یخرج من الحیض حتی تری البیاض الخالص ویخرج من
 الطین بالجمود ایضا فی السوط القصة البیض الذي فیسأل به الراس وهو ابیض یضرب لونه الى الصفرة قد یسألون فیها
 الموحدة وسکون الباء الاخرة وضم اللام وسکون الواو وفي آخره نون وهو الذي یقال له الطنن وهو لونه لدرجة
 هم وذر الا يعرف الاسماع فی هذا الذي جعلته عائشة یغیر الا يعرف الاس من حیث السماع فیجعل علی انها سمعت
 من النبی صلی الله علیه وسلم لان العقل لا یتدی لشی هذا وقال الاثرانی وهذا الذي قلناه ندب علما یقاتل
 مقصوده هو الذي قاله لا یتدی الیه الاس طریق السماع من النبی صلی الله علیه وسلم الذي ذکرنا او مجرد اصوب
 ولا یقال ان قوله علیه السلام دم کمحیض اسود غبط محترم یدل علی ان هذه الاشیا لبست بحیض وهو اقوی من
 فعل عائشة ربه فلا یجوز تركه به لانا نقول تحضیر الشی بالذکر لا یدل علی نفی ما عده وقد عرف فی الاصول
 هم وضم الرحم منکوس شی هذا جواب عن قول ابی یوسف لانه لو کان من الرحم لثاخر خروج الکدر عن البیضاء
 وتقریه ان یقال نعم هو كذلك اذا لم یکن المخرج من اغسل وضم الرحم منکوس یعنی من الاسفل لمن الاس علی
 فیخرج الکدر او لا ثم الصافی کاجرة اذا انقلب سفلهما فانه یخرج الکدر او لا وان من خاتمة الطبیعة انما ندب الکدر
 او لا کما فی الفصد والبول والغالب قلت علی هذا الخرج الصا ولا ثم الکدر لا ینبغی ان یکن الکدر حیضاً
 فیخرج الکدر او لا شی نتیجة قوله وضم الرحم منکوس هم کاجرة اذا انقلب سفلهما شی هذا شبهة الرحم بکجرة
 اذا انقلب هی بکسین سفلهما فانه ج اذا کان فیها شی من المائعات یخرج الکدر منها او لا والرحم كذلك لان فی

وهذا لا یتر

لانه لم یأخر

لرحم منکوس

فیخرج الکدر

او کما کجرا اذا

انقلب سفلهما

۹

من أسفل والتشبيه بالجرة الموضوعة بهذا الالبابجرة المطلقة لان التشبيه لا يكون الا في صفة مخصوصة كما في قوله
 زيد كالاسد فان التشبيه فيه في الشجاعة مطلقا واعلم ان المرأة في جوار اخلاوة فرجها جوار خالها داخل بمنزلة الدبر
 وانما خرج بمنزلة الالبتين فاذا وضعت الكرسفة في الخارج فابتدأ السجائب لدخل منه كان ذلك حيفا وان لم يدخل
 الى الخارج وان وضعت في الفرج الداخل فابتدأ منه لم يكن ذلك حيفا لانه بمنزلة قمعية الذكر وان نفذت البلية
 الى السجائب فخرج فخرج كان الدبر باليا على راس الفرج او بماذا ياله يكون حيفا لظهور البلية وان كان منتقلا
 لم يكن حيفا وعلى هذا التفصيل اذا نشئ الرجل حليلا يقبضه فاقبلت وبذلك اكله او لم يستطع الكرسف فان سقط فهو
 حيف كيف ما كان لظهور البلية وكذلك الحكم في النفاس ومن محمد بن سنان انه كان يكره للمرأة ان تضع كرسفا في الفرج
 الداخل لانه يشبه النكاح بيد او لوقعت الكرسف في اول الليل ونامت فلما أصبحت فطفت الكرسف فزاد البياض
 الخالص ليزمها فصار العشاء لانا يتقنا بطهر من حيث وضعت الكرسف ولو كانت طاهرة عين وضعت الكرسف
 ونامت ثم أصبحت ووجدت البلية على الكرسف فانما تجمل حائضا من قرب الاوقات وهو ما بعد الصبح انما يتبين
 والاعتيا حتى ليزمها فصار العشاء ان لم يكن صلت هم واما الخفزة فالعجم ان المرأة اذا كانت من ذوات الاور
 شى اى الحيف هم تكون حيفا شى هذا احد الوان الحيف فاذا ذكره بجملة التصيلية وقدر ذكرنا انها
 ستة فذكر منها الثلاثة اولها وهي الحمرة والصفرة والكدرية وذكرنا الرابع وهو الخفزة ولم يذكره للمؤمنين
 وهما الاسود والترتية وقال صاحب الدرر اية وانما لم يذكر الثلاثة من الوان الحيف لان الثلاثة متداخلة في
 الثلاثة المذكورة لان الحمرة اذا اشتدت صارت سوادا والخفزة قريبة الى الصفرة والترتية تكون داخلية في الحمرة
 اذا رقت الحمرة تغرب الى الترتية قلت ليس الامر كذلك فانه ذكرنا الرابع وهي الحمرة والصفرة والكدرية والخفزة
 واما الاسود فلانه اصل في باب الحيف معمود فاستغنى عن ذكره واما الترتية فانها نادرة فذلك تركها واما الخفزة
 فقد اختلف فيها مشائخنا فمنهم من اكرم وجودها حتى استبعد نهر من سلام حين سئل عنها فقال كانا اكلت فصيلا
 فذكر ابو علي الدقاق ان الخفزة نوع من الكدرية واشار المصنف الى ان العجم من الذين يهين المرأة اذا كانت
 من ذوات الاور ان تكون الخفزة حيفا ثم اشار الى سبب كون الدم اخضر بقوله هم ويجعل ذلك على فساد الغذاء
 شى بمعنى يجعل لانها اكلت فسادا ففسد مما فصار لونه اخضر ولهذا قال ابو نصر كانا اكلت فصيلا
 هم وان كانت شى اى المرأة هم كبيرة شى اى انسته هم لا ترى غير الخفزة شى لا يكون حيفاهم
 تحمل شى ما اثره من الخفزة هم على فساد المنبت شى بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة

واما الخفزة
 فالصحيح
 المرأة اذا كانت
 من ذوات
 الهرة تكون
 حيفا ويجعل
 على فساد الغذاء
 وان كانت
 كبيرة لا ترى
 غير الخفزة
 تحمل على
 فساد المنبت

وفي آخره ما يشهد من فوق وهو موضع النبات والجمع انه يحل المتخضرة على انها لم تكن في الاصل وما كان في الاصل
 في الاصل ليكون احضارهم اعم ان في قوله وان كانت كبيرة اشارة الى الياس وان لم يكن هناك و قد ذكرنا
 في اول الباب ان الكلام في الحيف فقال ابو نصر بن سلام ست سنين قبل سبع سنين وقال محمد بن مقاتل سم
 سنين ثوبه اخذ اكثر الشايخ وهو قول الشافعي ومحمد وقال ابو علي الدقاق ثلثي عشرة سنة اعتبارا للعاو
 في زماننا كذا في المحيط وفي البحار في وغيره قالت عائشة رزاذ بلغت تسع سنين فمى امرأة قال ابن تيمية
 ورواه القاضي ابو يعلى باسناد صحيح يعني اذا عاشت وعن ابن عمر رز قال اذا انى على السجدة تسع سنين فمى امرأة
 ذكره ابن مردويه في الدارقطني عن ابن عباس والمبلى قال ادركت قبا يعني المبالغة امررة صارت جدة وبها
 بنت ثمانى عشرة سنة ولدت تسع سنين بنتا فولدت بنتها تسع سنين ابنها وهو جريح على غير مائة اكل فيما واما
 لم يذكر الراوى لنفسه ما عن السنة واجتماع سنة من الزيادة من لا تمنع قوله صارت جدة في ثمانى عشرة سنة لا يكتمل
 ان يكون تبرك لكسرين او شك في قدره وقال الاسبغاني انبة لابي طهيب البلخي صارت جدة في ثمانى عشرة سنة
 وهو بالتفسير الذي تقدم واعلم انه بقي من الانواع العشرة ثمانى احد بها وقت ثبت الحيف والاخر حكمه للمفسر
 ذكره عليه ما ياتي من قريته المأثورة فلا يكون الا بالبروز وعن محمد انها اذا احست بالبروز ثبت حكم الحيف
 والنفاس ايضا بالبروز وخمرة الاختلاف نظر فيما اذا توفيات المرأة ووضعت الكيسف ثم احست
 ان الدم نزل منها فادخلت الكيسف قبل غروب الشمس فلدوم تام عند محمد وعن ابن تيمية ثم البروز
 انما لم يحجوا بوجوه البكارة اعتبارا بنواقض الوغور والاختصاص بين الشيب ويستحب للبكر حالة الحيف
 واما في حالة الطهر فيستحب للشيب دون البكر ولو صلنا بغية كرسف جاز وفي المنية قيل في بنت سبع سنين
 ما تراها حيا لقوله عليه الصلوة والسلام امرهم بالصلاة اذا بلغوا سبعا والامر للوجوب الصحيح انه استثناء ولا
 للاستصحاب لغيره فاعلى الصلوة وتبلغوا بها كما يؤمر المراهق بالغسل من اجماع تخلفا به ولما لم يؤمر بوضوءه بوجوب
 التسع فانه عليه السلام نبى بعائشة رز وهي بنت تسع سنين والظاهر ان كان بعد بلوغها وفي الاسبغاني عن
 ابى نصر بنت ست لورات الدم من غير فترة مضى وما دون الست اجماع انه ليس بحيف وبنت ست اتفاق انه
 حيف ويختلفون فيها بينها وفي المنية الصغيرة بعد الوجع ذلك منها حيفا به بالغة وتبقى اجماعا لا للشك لايف الشريعة
 وهي غير صالحة وفي المحيط انبة ثلثي عشرة اذا رأت الدم من غير دار فهو حيف عند بعضهم وفيه الكبيرة العجوز
 لورات الدم في مدة الحيف فهو حيف كما لورات على الدوام كان حيفا فاعطاه مينا لا يمنع حيفا لان في اباسا

فمضى بها الدم كان حيفا ولم يكن أكثرت لما بين من عود الدم وروية السليل عليه السلام عاصمت وولدت
 وهي بنت تسعين سنة أو ثلثي وثمانين وروية ذكرها عليه السلام ولدت يكلبي عليه السلام وهي بنت ثمان وتسعين
 كذا روى عن ابن عباس بن رفر وهما بالبليغ للاعتداد بالاشهر ان الاثرى الدم في سن لا يحيف في مثله غالبا لا يقيظ ليل
 قوله ان ارتبتم وقال محمد بن مقاتل الرازي قاضي بغداد واحد وخمسون سنة وما تراه بعده لا يكون حيفا وهو قول ابن ابي
 الازهراني والثوري وابن المبارك وانشأه ابو الليث ونهرون يكلبي وبه قال احمد بن ابي اسحاق فبان حكم به
 ثم رات الدم لا يكون حيفا قال في المحيط وهو الصحيح لان الاجتهاد لا يقتضى الاجتهاد ومثله لانه يجوز ان يكون الدم
 بعد ذلك فاسدا وانقل كان مجوز فلا يوجد الاملى وجه الامحار وقيل ان رات سائلا كما تراه في حيفا فهو حيف وان رات
 بلة يسيرة ولم يكن حيفا بل يكون ذلك من نقى الرحم وقيل ان رات اسود او احمر يكون حيفا ومعه وانفصر لا يكون حيفا ولو
 انشأه هذا النسا ما كان حسنا الا في بطلان الاعتداد بالاشهر وقيل في حد الاياس تعتبر اقرا وامن قرا اجتهاد وقيل تركها انما
 الطبائهم باختلاف البلدات والاهوية والازمان الاثرى ان النعمة تبطل الاياس والفقر يسرع به وعن محمد بن قنبر
 بستين سنة وعن في المولدات تسعين سنة وفي الروميات خمس وخمسين سنة لان الروميات النعم من المولدات فكن
 اسرع كسر من المولدات وعن احمد بن مسعود في العمريه ستون في العربية وكن عاشره رنر كن ترى المرأة في بطنها ول
 بعد خمسين سنة وقال صاحب الامم لم اتفق على سنة قلت قال ابن تيمية رواه الدارقطني في مسنده عن عاشره رنر
 وفي المحيط انتهى عامة المشايخ خمس وخمسين سنة وهو اعدل لا يتوال في سائر الاوقات واقرب لعادات وفي روي
 يقدر للاياس مدة فاذا غلب على ثلثها انما اكثرت اعتدت بالاشهر ثم رات الدم في انشاء الشهر انتقض ماضى من عدتها وبعد
 انها لا تبطل وهو المختار ولو انها لم تحف قط وقد بلغت سبعا تحيف انشاها فية غالبا يكلم باياسا وفي اجماع الصغائر
 بلغت ثلاثين سنة ولم تحف يكلب باياسا هم فلا يكون حيفا ش نتيجة قوله وان كانت كبرية آه وفي بعض النسخ باراد
 ولا يكون حيفا ويكون عطا على قوله يكل على فساد المنبت هم والحيف يسقط ش سن الاستطاعهم عن اجماع الصلوة
 ش هذا شروعي في بيان حكم الحيف الذي هو من العشرة التي ذكرنا في اهل الباب قال السفهاني وغيره اى احكامهم
 اثنا عشر ثمانية يشترك فيها الحيف والنفس من اربعة محقق بالحيف دون النفس ما الثمانية ترك الصلوة لاني تضار
 وترك الصوم لاني تضار وحرمة الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمة مس المصن
 وحرمة جماعا وانكاس وجوب الغسل عند انقطاع الحيف واما الاربعة المنصوصة فانقضت العدة والاستبراء والحكم بوجوب
 والفصل بين طلاق السنة والبدنة فالسبعة الاولى تعلق ببروز الدم عند باو بالاحساس عند محمد والثامن هو حكم

فلا تكون
 حيفا والحيف
 يسقط عن
 الصلوة والصوم

بل هو مطلق والاربعه الباقية متعلقان بالقضاء وهو وجوب لا انفصال مع الثلاثة من الاربعه المخصوصه ثم ويحرم
 عليها شئ اى على المأثض ثم الصوم شئ فان قلت قال في الصلوة تستقطب في الصوم يحرم لما ذكره من الفائدة
 قلت انما تستقطب في الصلوة على الغرض اى الى زيد فان عند نفسه لوجوب ثاب على العصى والمجنون واسما تعاقب
 الصالح لا يجاب لكون سقط بالغدر المستقطب يقتضيه سابقه الوجوب اما على قول عامة المشايخ لا يجب فيكون المراد
 من قوله فيسقط يمنع وانما في الصوم فلم يقل يسقط اشارة الى ان الصوم يقضى ويل هو على التراخي ام على الفور
 ففى الحديث الاصح عند اكثر المشايخ انه على التراخي وعند ابى بكر الرازى على الفور والمبتدأة اذا رأت دما
 تركت الصلوة والصوم عند اكثر شيوخ بخارى وعن ابى حنيفة لا تترك حتى يسير الدم ثلاثة ايام ثم وقضى الصوم
 ولا تقضى الصلوة شئ بذات الفائدة الاسقاط والتحريم ثم يقول عائشة رضي الله عنها كانت احدا على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا طهرت من حيضها تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة شئ هذا الحديث اخرجه
 الأئمة الستة فى كتبهم من حديث معاوية بنت عجب رضي الله عنها وتبين بلفظ سلم قالت يعنى معاوية
 سألت عائشة رضي الله عنها يا اباي المأثض تقضى الصوم ولا تقضى الصلوة فقالت احرورية انت قلت
 صيت بمجروية ولكني اسأل قالت كان قضينا ذلك فبذره بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلوة وفى رواية البخاري
 كما يخفى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما يامرنا او قالت ولا نفعله وفى رواية المسلم قد كانت احدا نأخذ
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا يومر بالقضاء واللفظ ابى داود وعن معاوية ان
 امرأة سألت عائشة رضي الله عنها تقضى المأثض الصلوة قالت احرورية انت لقد كنا نحيض على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلا تقضى ولا نؤمر بالقضاء وفى رواية اخرى لا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلوة وفى رواية اخرى
 كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فيامرنا بقضاء الصوم ولا يامرنا بقضاء الصلوة عن معاوية للعدوية
 ان امرأة سألت عائشة رضي الله عنها تقضى المأثض الصلوة اذا طهرت فقالت احرورية انت قد كنا نحيض على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تطهر فيامرنا بقضاء الصوم ولا يامرنا بقضاء الصلوة وفى رواية ابن ابي عمير
 معاوية للعدوية عن عائشة رضي الله عنها ان امرأة سألتها تقضى المأثض الصلوة قالت لما عائشة رضي الله عنها احرورية
 انت قد كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطهر ولم يامرنا بقضاء الصلوة قوله احرورية انت المرأة
 لا استفهام على سبيل الانكار اى بهذه الطريقة المحروية وبست الطريقة والمحروية طائفة من الخوارج السبيل الى
 حروية على سبيلين من الكوفة ثم قد قهر كان اول اجتماعهم فيما على على ربه وقيل انما خرجت عن الجماعة

دعهم عليها

الصوم يقتضيه

الصوم وكيفية

الصلوة

لفعل عكسه

كانت

احدا على عهد

رسول الله

عليه السلام

اذا طهرت

من حيضها

تقضى الصيام

ولا تقضى الصلوة

وخالفت السنة كما خرج بمور لا رمن جماعة المسلمين وقيل كانوا يرون على السكاك تضار الصلوة ويشدوا في ذلك كانوا يتعمقون في امور الدين حتى خرجوا منه والسنة ايضا كانوا تعققت في سواها فاذ لك قالت اما عائشة رزح ورية انت فان قلت وجوب تضار يثني على وجود الادارة في الاحكام فكيف تخلف هذا الحكم ههنا قلت الاصل هذا وكنت ثبت على خلاف القياس هم ولان في تضار الصلوة حر جاش هذا دليل على وجود المخرج هم تضار عنما شئ اى تضاعف لصلوة لانها خمس صلوات في كل يوم وليلة هم ولا مخرج في تضار الصوم شئ لانه في السنة مرة واحدة مع النظام النفل ليه فوجب هم ولا تدخل المسجده شئ اى لا تدخل الساجد المسجد وبه قال مالك الشورى وابن راهويه وهو مروي عن ابن مسعود رفرهم وكذا الجنب شئ اى كما نفض لا يدخل المسجد بجنب ايضا هم لقوله عليه الصلوة والسلام فاني لا اهل المسجد كما نفض ولا جنب شئ هذا شرط من حديث رواه ابو داود وابنه عن حديث وجاية قالت سيدة نشته رفر تقول جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوه بيوت اصحابنا شارعة في المسجد فقال وجوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يضع القوم شيئا رجاء ان ينزل لهم رخصة فقام اليم بعد فقال وجوا هذه البيوت عن المسجد فاني لا اهل المسجد كما نفض ولا جنب واخرجه البخاري في تاريخه الكبير وفيه زيادته وذكره بعد حديث عائشة رفر عن النبي صلى الله عليه وسلم سدوا هذه الابواب لا باب لي بكر ثم قال وهذا الصحيح وقال ابن القطان في كتابه قال ابو محمد عبد الحق في حديث جسرته هذا انه لا يثبت من قبل اسناده ولم يبين ضعفه وليست اقول انه حديث صحيح وانما قول انه حسن لان ابا داود يروي عن سعد وهو يروي عن عبد الواحد بن زياد وهو ثقة لم يذكره بقاوع وعبد الحق صحيح به في غير موضع من كتابه وهو يروي عن قليب بن خليفة قال احمد ماري به باسائل عنه ابو عاتم الرازمي فقال شيخ قليب بنهم القاف ويقال اقلب ايضا وهو يروي عن جسرته بفتح الجيم وسكون السين المهمله بنت وجاية بكسر الدال بخلاف واحدة الدجاج قال احمد تابعيه ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال البخاري ان قليب اسع من جسرته بنت وجاية فان قلت قال اعطاني وضعفوا هذا الحديث وقالوا ان اقلب راوية مجبول لا يصح الامتجاج بكهنية قلت قال المنذري فيما قاله نظر فانه اقلب بن خليفة ويقال اقلب كذا يرمى ويقال الداهلي كنية ابو حسان حديثه في الكوفيين يرمى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد ويؤيد به الرواية مارواه ابن ماجه في سننه عن ابى بكر بن ابى شيبة والطبراني في معجمه عن ام سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة هذا المسجد فنادى باعلى صوته ان المسجد لا يمل بجنب لا احاقف قوله

ذلك وقضيه
الصلوات
لتضعفها
ولا حرج في
قضيه الصوم
ولا تدخل
المسجد كذا
المجنب لقوله
عليه السلام
فاني لا اهل
المسجد
ولا جنب

من المكلف تملك هذا اختياره وظاهر المذهب ان العترة على استئصال الماء الكافي لكن لما كان يعود مبنيا عند ذلك ساء مبنيا باعتبار عاقبة وقال الزمخشري من فطر الصلوة بالمسجد مع ما بعده فمقتضىه لا تقربوا المسجد مبنيا للمجاذين فيه اذ كان الطريق الى الماروا كان المار فيه وقول الشافعي ليس في الصلوة بمسجد سبيل انما عبور السبيل في موضعها وبول المسجد قلنا عبور السبيل هو السفر في الصلوة حينئذ عبور سبيل فانه رفع قوله اما اذا حملنا الصلوة على المسجد بمازنا فليس له جواب عن قوله تعالى حتى تعلقوا بالقبول فان حمل الصلوة على المسجد معناه قد جمع بين الحقيقة والمجاز وفي التجار من عن ابى هريرة رفعه قال اقيمت الصلوة وعدلت الصفوف قيا فخرجت اليكنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام في الصلاة ذكرنا جنب فقال لنا مكانكم ثم رجع فانتقل وخرج اليكنا ونظر فكبرنا وصلينا معه وقال ابن كمال في شرحه قال ابو حنيفة رفعه اذ كان المار في المسجد يحتمل الجنب ويدخل المسجد فيخرج المار عنه قال وهذا الحديث يدل على خلاف قوله انه لما لم يلزمه التيمم لم يخرج كذا من المضطر الى المرو فيه جنب لا يحتاج الى التيمم قلت هذا الحديث لم يرد في دخول المسجد وانما ورد في خروجه منه واخرج ضد الدخول فلا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالات الشاذة المطابقة والتضمن والا لترام فثبت ان الحديث لا يدخل على اباة الدخول بوجه وانما يدل عليه القياس اذ لم يذكر الفرق بينهما وقوله هذا الحديث يدل على خلاف قول الى حنيفة ممن حمل مرافقه واصوله وليس في الحديث نفى التيمم بل هو سكوت عنه فلهذا عليه السلام تيمم ثم خرج ولا يلزم من عدم الصريح بتركه عدم وقوعه واختلاف فيمن اوجب في المسجد بل يخرج لوقته وتيمم ثم يخرج فان قلت روى سعيد بن منصور عن جابر رفعه قال كنا نمر بالمسجد مبنيا فاجازين وعن عطاء قال رايت جالسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمون في المسجد وهم جنبون اذا توضؤوا ووضوا للصلوة رواه سعيد والابو ولدت لاجته في ذلك على جواز كيث الجنب في المسجد لا على جواز دخوله فيه لانه لم ينقل انه عليه السلام لم ذلك منهم فافترسهم عليه هم ولا تقولون شي اى انما فترسهم بالبيت شي اراد به الكعبة المشرفة وهو من الاسرار الغالية كالنعم والصق وكذا كل الجنب لا يطوف بالبيت فان قلت عدم جواز الطواف بالحائض بالبيت فهم من قوله ولا يدخل المسجد لان الطواف لا يكون الا فيه قلت نعم فهم كمن يضرع في التمر لا بطريق المطابقة وبى الدلالة الحقيقية بما يقتضيه حاله الشرع في الطواف بعد الدخول فبما جاء الى ذكر المنع عن الطواف قصد وجوب خروجه وانما ذكره مع ظهوره كالتأويل لما جاز فيها الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فان الطواف اولى وجوب خروجه وانما ذكره لان الطواف لم يكن في المسجد فانه لا يجوز مع انه عارض لم يكن في زمان ابراهيم الخليل عليه السلام واسماصل ان حرمة الطواف على الحائض والجنب لدخول مقتضى فيه

لأنه قولهما المسبح ولما يجب عليهما بما أخرجهما لأن الطواف في المسجد يشترط هذا التعليق لقوله ولا يطوف
 قال الأكل ولو سئل بقوله لأن الطواف بالبيت صلوته كان شمله واندرفع السؤال فقلت كون الطواف بالبيت
 صلوته ليس بطريق الحقيقة ولما يجوز من شأهم ولا ياتحار وجهنا شئ اى ولا يأتى اسمائهم من وجهنا بمعية
 وفيه رخصة الأدب حيث ذكره بطريق الكناية عن الشك من قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يلغرن شئ هذا
 عن القربان في حاله ان يحض فيقف في التيميم فلا يجوز اجتماع عليه اجماع المسلمين واليهود والمجوس خلافا لجماعة
 وذكر القريب عن مجاهد قال كان انا في الجاهلية يحتملون النساء ويأتون في ادبارهن في مدته والنسارى يمتنعون
 في فروعهم في ذلك الحين والمجوس واليهود يتغالون في تجنب الحيف وجها من في مدته ان يحض فامر الله تعالى بالبعد
 بين ذلك قال غيره واليهود يعتزلون النساء بعد القطع الدم وارتقاء سبعة ايام اعتزال الا يطوفن فيه الى
 حدان احداهم لو لم يس ثوب مع ثوب مرة لنفسه مع ثوبه وان ذلك من احكام التوراة التي بايدرس وان فيها
 ايضا من مص عظما او وطى قبر او حرم ميتا عند موته فانه يصير من النجاسة بحال لا يخرج له منها الا بربا بالحقرة التي
 كان الامام الصادق في تحرقها وهذا نص من تيد اولونه ثم اعلم انه لو وطى اسمائهم مع العلم بالتيميم فليس عليه
 الا التوبة والاستغفار عندنا وهو قول عطاء الشيعي والنخعي والزهري ومكحول وسعيد بن جبيرة وحاد وربعته
 ويحيى بن سعيد والبولنجيني والليث وملك والشافعي في الجدي واهم في رواية وحكاة اسطخا في عن كثر العلماء
 وقال بعض العلماء تجب الكفارة وينا لاني الاقبال فوضعه في الادبار وهو القول القديم للشافعي ومكي ابن المنذر
 عن ابن عباس وقفاة واخسن الاوزاعي واحمد في رواية واسلمق وعن سعيد بن جبير ان عليا عتق رقبة وعن
 الحسن البصري ان عليه ما على المباح في نهار رمضان واحتج من اوجب لدنيار او نصفه بحديث صفية عن عثمان بن
 جبر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا وقع الرجل بالمرءى حائض فليتصدق بدنيار او نصفه لدنيار
 رواه ابو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه والبيهقي ثم اعلم البيهقي باشياء منها ان جماعة روه عن شعبه
 موقوف على ابن عباس وان شعبه رجع عن رفعه ومنها انه روى مفصلا ومنها ان في سنة اضطر بالانه روى
 بدنيار او نصفه دنيا على الشك وروى يصدق بدنيار فان لم يجد نصفه دنيا وروى يصدق بخمسة دنيا
 وروى يصدق بنصف دنيا وروى في النفقة بمن ان يصيبها في الدم او في انقطاع الدم وروى انه اذا
 كان دما او حمرا او اذا كان اصفر نصفه دنيا وروى ان كان الدم فليطأ فليصدق بدنيار وان كان
 اصفر نصفه دنيا وارجوا من ذلك كل ان اسما اخرجه في مستدركه وصححه وكذا ابن القطان صححه وذكره كمال

لان الطواف في المسجد
 ولا ياتحار وجهنا قوله
 نيكلا ولا تقربوهن
 حتى يظهرون

عن ابي داود ان احمد قال ما احسن حديث عبد الحميد وهو راواه ابو داود وحدثنا مسدد وقال حدثنا يحيى عن شعبة
قال حدثني الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن نعيم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي ياتي امرته
وهي حائض قال يتصدق بدنيا را ونصف دينار قيل لا احمد ان ذهب ليه قال نعم ثمانون كفارة ولكن سلنا ابن شعبة جمع
عن نفع فان غيره رواه عن الحكم مرفوعا وعن عمرو بن قيس السيلاني الا انه اسقط عبد الحميد وكذا اخرجه من طريق الحكم
وعمر بن الخطاب وكذا رواه قتادة عن الحكم مرفوعا وهو ايضا اسقط عبد الحميد مقتضى القواعد ان رواية الرفع شبهة بعدوا
لان زيادة ثقة فان قلت فعل هذا يشترك الوجوب قلت يحل على الاستحباب كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من
ترك الحجمة بغير عذر فليصدق بدنيا فان لم يجد نصف دينار رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه واحمد فان قلت
ما القرينة على ان الامر للاستحباب قلت التخصيص بين الدنيا ونفعه اذ لا تحميه في جنس لواحد بين الاقل والاكثر
وامر ابو بكر بن زبير بالاستغفار وان لا يعود واجت من اوجب لعنق بحديث ابن عباس جابر بن عبد الله بن جابر
صلى الله عليه وسلم اجبت امراتي وهي حائض فامره بعتق نسمة وقيمة النسمة يومئذ دينار ثمانين ضعيف ولين سلنا
صحة فالامر للاستحباب كما ذكرنا وكذا كفارة في الوطئ بعد انقطاع الدم قبل الغسل عند الجمع خلافا لقتادة والاذاعي
وبذلك اذا وطئ عامدا لما بالمرءة ثم فان وطئها ناسيا او جاهلا بل او بانها حائض لاشئ عليه وقال بعض اصحابنا بحديث
يحيى عن قول القديم عليه السلام كفارة كذا في شئ الوضوء قال ابو حنيفة وهو رواه عن ابى يوسف يجوز الاستمناء بالمرءة
بما فوق السترة وما تحته الركبة وتجرم المباشرة بين السترة والركبة بدون الازار وهو قول سعيد بن المسيب
وسالم والقاسم وشريح وطاوس وقتادة وسليمان بن يسار والملك الشافعي ونحو ذلك البغوي عن اكثر العلماء
وقال محمد بن جابر الاستمناء بما دون السترة بلا ازار ويجب عليه اجتناب شعار الدم وهو قول عطاء الشعبي النعمي التميمي
واحمد وابن الصغ المالك والي ثور وشقيق وابن المنذر وداود واحمد جابر بن عبد الله عن ابن عباس في قوله تعالى فاعتزلوا النساء
في الحيض اي فاعتزلوا الخ فزوجهن وقوله عليه الصلوة والسلام اضعوا كل شئ الا الكحل رواه الجماعة وفي نسخة
وابن ماجه الابحار ولها ما روى في الصحيحين عن عائشة رفر قالت كانت احدانا او كانت حائضا فاراد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يباشر امرانا ان تترز ثم يباشرنا وعن ميمونة نحوه رواه البخاري ومسلم وفي رواية كان
يباشرنا فوق الازار يعني في الحيض والمراد بالمباشرة التقابل البشرة بين علي اي وجها كان واجواب عن احمد
المذكور انه محمول على القبلة والمس للوجود واليد ونحو ذلك وفي النوادر امرأة تحيض من دبر بالامتناع الصلاة
لان ليس بحيض ويستحب الانتسال عند انقطاعه ويستحب للزوج ان لا ياتجها لميل لحي نصف الوجه في الغسل فانه لا يغسل

وليس للعائض

والجنبة النفساء

قراءة القرآن

نفس على قصد القرآن ودون قصد الذكر والشأن وكذلك لا قراءة التوراة والانجيل والزيورلان الكل كلام الله لا يملك
منها يعرف وبقال الحسن قتادة وعطاء ابو العالين والغني والزهري وسحق وابونفور والشافعي رفر في اصح قوليه هو
قول عمر بن علي وجابر بن ابي رزوا باحسان سعيد بن المسيب حماد بن ابي سليمان داود وعمر بن عباس كالمذبحين
ولو علم الصبيان حرفة فاعلها باس به ساجدهم لقوله عليه الصلوة والسلام اتقوا الله انفس ولا يحب شيئا من القرآن
هذا الحديث روى عن ابن عمر وعن جابر بن ابي رزوا عن ابن عمر فخرجه الترمذي وابن ماجه عن اسمعيل بن عباس عن موسى
بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله انفس ولا يحب شيئا من القرآن ولا الهبة
في سنة وقال قال النجاشي لما بلغني عنه ان روى هذا اسمعيل بن عباس عن موسى بن عقبة واعرف من حديث غيره واسمعيل
مسكرا الحديث عن اهل السجاء اهل العراق ثم قال وقد روى عن غيره عن موسى بن عقبة وليس بصحيح قال ابن الملق
هذا حديث تفرد به اسمعيل بن عباس رواته عن اهل السجاء ضعيفة لا يتجسس بها قال احمد ويحيى بن معين وغيرهما من الحفاظ
وقد روى هذا عن غيره وهو ضعيف وقال ابن ابي حاتم في علله سمعت ابي وذكر حديث اسمعيل بن عباس هذا فقال انما
انما هو من قول ابن عمر قال ابن عدي في الكامل هذا الحديث لا يروى عن غيره اسمعيل بن عباس ومنه
احمد والنجاشي وغيرهما هو موقوف على ابن عمر واما حديث جابر بن رزوا الدراطيني في سنة في آخر الصلوة من
حديث محمد بن الفضل عن ابي عبد الله عن جابر بن رزوا عن ابن عدي في الكامل واهله محمد بن الفضل اخطأ
في تضعيفه عن النجاشي والنسائي وابن معين فان قلت اذا كان الامر كذلك فلم يبق في الحديث المذكور وجلا للاستلال
في المذهب قلت روى حديث صحيح في منع الجنب عن القراءة اخرجنا لا ريب من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله
بن سلمة بكسر اللام عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز الا تجزوه من القرآن شيئا ليس الجنب انما
حديث مسند صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه واما في المستدرک وصحة قوله لا يجوز رواته ابي داود ولم يكن يجوز ويجوز
الاول من الخبر بالاراء الملهمة وهو المنع والثاني بالاراء من جزمه بمعنى منع الفضا وكلاهما من باب نهى عن فعله ليس
بمعنى غير الجنب انما هو هذا الحديث يقول احمد شين الاولين هو وهو شى اى الحديث المذكور هو جهة على انك روى الى انفس
فانه يجوز له انفس لكونه منادى ومحتاج الى القراءة ما يبره عن تحصيل الطهارة بخلاف الجنب فانه قاد عليه بفعل ولا يبره
ش اى الحديث المذكور بطلان ش اى بعونه وشموله من يتناول ما دون الآية ش لان قوله ش اى في سائر النسخ
يتناول ما دون الآية فمنع قراءة كالاتيهم فيكون جهة على الطهارة روى في اباحة ش اى في اباحة ما دون الآية قلت
فعلها روى ان يقول هذا الحديث ما ثبت عندى وعندى حديث ما يدل على ما ذهب اليه وهو ما رواه احمد في مسنده

لولا صلى الله عليه
وسلم لا تقرا القرآن
والجنب شيئا من القرآن
وهو جهة على ما لا
في الحائض هو باطل
يتناول ما دون الآية
فيكون حجة
على الطهارة
في اباحته

حدثنا عمار بن حبيب حدثني عامر بن الصمت عن ابي العريف الهذلي قال اثناني على رضى الله عنه يومئذ لم يخفض
 بوجهه شق ثلثا وغسل وجهه ثلثا وغسل يديه ثلثا وناولنا فيه ثلثا ثم مسح براسه ثم غسل رجليه ثم قال هكذا رأت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما ثم قرأ القرآن ثم قال هذا من ليس يحب فاما يحب فلا آية
 ورواه الدارقطني موقوفاً بغية هذا اللفظ وفيه ثم قرأ صدر من القرآن ثم قال اقرأ القرآن ما لم يصيب منك حنة
 فان اصاب فلا ولاحرا وقال واحد قال الدارقطني هو صحيح عن علي بن ابي طالب قلت كيف يسا عد هذا الحديث الطحاوي
 قلت ساعدته المرفوع ظاهرة واما الموقوف فعليه فان قال الطحاوي تمنع كون ما دون الآيات من القرآن لوجود هذا القول
 في كلام من لا يعرف القرآن من الاعراب فلا مثل قوله الحمد لله ولحمه الله الا اذا قصد الشخص به قراءة القرآن قال فقيل
 ابو الميث في كتابه العيون لا يقرأ بحسب آية كاملة ويجوز اقل من آية ولو انه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء وشيا
 من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرو به القراءة فلا بأس به قال الاترازي وهو المختار وقال الهذلي لا يقرأ
 بهذا وان روى في العيون وغيره او روى اسما مضى بان العزيم لو كانت صغيرة من القرآن لكان ينبغي اذا
 قرأ الفاتحة في الاولين بنية الدعاء لا يكون يجزيه وقد انعموا على انما يجزيه واجاب باننا اذا كانت في محلهما
 لا يتغير بالغير حتى لو لم تقرأ في الاولين فقرأ في الآيتين بنية الدعاء لا تجزيه هم وليس لهم شئ اى للمعنى
 والمحجب النفسا هم من المصحف لا بغلافه شئ وكذا من لم يقرأ المكتوب عليه آية من القرآن هم ولا اخذهم
 فيه سورة من القرآن الا بغير شئ اى ولا من لم يقرأ المكتوب عليه آية الا بغيره واد بالسورة الآيات من قبل
 ذكر الكل واردة الجزلان السورة تستكمل على ما فوق الآيات فاذا جعل السورة قيدا يلزم منه عدم كراهته من
 الذي عليه آية ومع هذا هو كراهه به قال بن عمرو وعطاء بن الحسن ومجاهد وطاؤوس وملك والشافعي والثوري لاؤا
 واهم وسحق وابو ثور والشعبي وابن سيرين ونهضة سعيد بن جبيرة ومحمد بن ابي سليمان والظاهرية وحملوا
 قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون على الكرام البررة وتعلقوا بكتابة النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل وذكر ابن ابي
 في مسند ابن سمعان سمع بن جبيرة رفع مصحفه الى غلام وهو مجوسى ومنع الحكم بن الحسن المصنف بباطن الكلف خاصة هم وكذا الحديث
 لا يمسه المصحف الا بغلافه شئ اى لا يجوز للمجافى والمحجب النفسا من المصحف الا بغلافه كذلك لا يجوز للميث
 ان يمسه المصحف الا بغلافه لم يقله صلى الله عليه وسلم لا يمسه المصحف الا بغيره شئ هذا الحديث رواه نعمته من الصحابة
 الاول عمرو بن حزم اخرج حديثه النسائي في سننه في كتاب لهيات وابو داود في المراسيل من حديث محمد بن بكير
 بلال عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده

فليس لهم

من المصحف

الا بغلافه

ولا اخذهم

فيه سورة

من القرآن

الا بغيره

وكذا الحديث

لا يمسه المصحف

الا بغلافه

لقوله

عليه السلام

لا يمسه القرآن

الا بغيره

أخذوا بقول محمد كذا في الذخيرة وكذا في لهما ان يحسب كما يكملها ما عليه سورة من القرآن واما الاذكار فلم يرفعهم بسبب ما لا يوجب
عند عامة المشايخ ان لا يس الجاهل كما في غير وكذا في كتابة القرآن وسائر الله تعالى على ما يسطو ويفرش وكتابة القرآن على
الحايت الجدران ليست بمستحبة وكذا في كتابة سورة الاخلاص على الدرابهم حين تغرب في الفجر قبل الاذكار ومن حوشت
المصحف في البياض لزمى لا كتابة عليه واما المكره من موضع الكتابة لا غير الصحيح منعه لانه تتبع للقرآن ولا بأس ان
يلقن الكافر القرآن لانه ربما اسلم اذا عرف منجاسته وكذا في المسافرة بالقرآن الى دار الحرب هم ثم احدثوا اجنبية محلا
اليد فيستويان في حكم المس شش هذه اشارة الى بيان اشتراك محدث واجنبية في حرمة المسن فترقا في حكم القرارة
بين صورة الاشتراك بقوله ثم احدث واجنبية محلا اليد اس نزل بها يعني شيت حكم احدث واجنبية في اليد تسمى
كلها في حكم المسن بوجوه حرمة للمحدث واجنبية بين صورة الافتراق بقوله هم واجنبية محلت الفم شش اى انزلت بهم
دون احدث شش يعني لم ينزل احدث بالفم هم فيقرة فان شش اى احدث واجنبية هم في حكم القرارة شش حيث
جازت قرارة المحدث لانه لم يثبت حكم احدث في الفم لهذا لا يجب تسليده ويثبت حكم اجنبية فيه وانما وجب غسله فلم تجز
قرارة اجنبية فان قلت احدث في الفم ايضا لان المراد اوصافه في كل احدث جميع البدن لا في الجزى ولكن لا تفصل
على غسل الاغصار الثلاثة في مسح الرأس ثبت تقبلنا قلت هذا واثبت ضعيف لهذا استغنى عن غسل فليكن الفم لانه باطن فم
اجنبية واجنبية فانه حدث فمى كل الفم لا يغاب من وجهه لهذا لا يجب غسله وقال في الاسلام في شرح الجامع الصغير فان اجنب
فميترا او يد يمس او غسل المحدث يد يمس لم يتعلق القرارة ولا المس لاجنب لا المس للمحدث يد يمس لانه ذلك
لا يجزى رجو او لا راد الا في غسله وخلافه شش اى خلاف المصحف اشارة الى بيان الخلاف الذي يجوز من المصحف به
لانه قال وكذا المحدث لا يس المصحف للاغتلاف واختلاف المشايخ في فقال بعضهم هو اجماع الذي عليه وقال بعضهم هو اكم
وقال بعضهم هو غير الذي يعني الكيس الذي يوضع فيه المصحف وهو الصحيح اشارة الى بقوله وخلافه هم ما يكون متجا فبما
شش اى متباعدا عن المصحف وهو الكيس في اصل مادته من الجفاف بالمدين جفا يجف وجفا وتصل معناه البعد والفرق
ومنه متجان في جنسهم عن المضاع اى بعدت عن مضاعهم هم دون ما هو متصل شش اى بالمصحف هم كالمحدث المشرك
اى المصروف في فقال مصحف مشرك اى مضموم شرزا جزاءه اى مسد وبعضها من الشيراقول ليست بمرتبة في العباد
مصحف مشرك اى مضموم الكرايس ولا جوب بعضها الى بعض مضموم الطرفين فان لم يفهم طر فاه فهو مشرك ششين وليس
مشرك شش من اشيرة وهو فارسية والشيراز الذي يوك المستبر من اللين اصله شرزالا تشد يد قلبت احد الدائنين بار
الخطا خرون كما في قيراط وديبا ج اصلا فيم توط وديبا ج بالتشديد هم هو الصحيح شش اى المذكور هو كون الخلاف بينا

ثم المحدث

والاجنبية

حلا اليد

فيستويان

في حكم المس

والاجنبية

حلت الفم

دون احدث

في حكم القرارة

وعلاؤه

فيا

ما يكون متجا

عنه دون

ما هو متصل

كالمحدث

هو الصحيح

ويكونه مسبا لكم
هو الصحيح كانه
تابع لمصنفه
كتب للشيعة
لاهلها حيث
يرخص في مسبا
بالكم لان فيهم
ولا بأس من قطع
الى الصبيان
الذين تقويم حفظ
القرآن في الامر
بالطهارة حرجا
بهم هذا هو الصحيح
واذا انقطع الحنف
لا ينفذ في الامام

من المصنف هو الصحيح لانه منفصل عنه ولما لا يدل في بيع المصنف الا بالكرم وكبره مسبه بالكرم اى من المصنف
بكم الماسم هو هو الصحيح لانه تابع لشمس اى كون مسبه بالكم كبره بابو العيص في المحيط لا كبره مسبه بالكم عند عامة المشايخ
لعدم المسن لا يدن الحرم هو المسمى به اسم لهياشدة باليد لا حائل ولما لا وقعت امراته اجنبية في وطن من غوث
حل للامني ان يانف باجيد باجامل ثوب كذا لا تثبت حرمة المصاهرة بالمس بجامل وفي الزخيرة عن محمد لانه لا بأس
بالكم وقيل عنه روايتان من خلاف كتب الشريعة حيث يخص الالبها في مسبا بالكم لان فيه ضرورة شمس وهذا قول متأ
المشايخ وذكره بعضهم في الزخيرة وكبره لهم من كتب الفقه والتفسير والسنن لانها لا تخلو عن آيات من القرآن ولا بأس
بمسبا بالكم بلا خلاف وفي الايضاح بين الكافرين مسه وان انتقل في القواعد النظرية النظر الى المصنف لا كبره المسب
واسما نصف وكبره للمحدث كتابة القرآن عند محمد وهو قول مجاهد والشعبي وابن المبارك وانهذا الفقيه ابو النيث قال
ساج الشريعة وعليه الفتوى ومن الى يوسف لا بأس به اذا كانت العفة على الارض من لانه تابع لليد شمس اى لان الكم
تابع لليد ولما لا يوسطه على النجاسة وسجد عليها لا يجوز وكذا لو قام تحت ثوبا مستقلا على النجاسة وكذا لو حلف لا يمس
على الارض فجلس على ثياب على الارض ينسج خلاف كتب الشريعة مثل كتب التفسير والسيرة والحدود والقواعد
ذكر الله تعالى حيث يخص الالبها في مسبا بالكم لان فيه ضرورة مسه لان مسبا بالكم ضرورة وهي مدفوعة وقد
ذكرنا الان هم ولا بأس برفع المصنف الى الصبيان شمس المحدثين اى لا بأس بالطهارة من يدفع المصنف
الى الصبيان المحدثين هم لان في المنع شمس اى في منع دفع المصنف اليهم من تفريع حفظ القرآن شمس لان حفظ
في المصنف كالنقش في الحجر والمخط في الكبر كالنقش على المدرهم وفي الامر بالتطهير حرجا بهم شمس اى في امر الاولياء
بتطهير الصبيان حرجا بهم اى مشتقة وكلفه والضمير فيهم يرجع الى الصبيان واعادة الاكل الى الاولياء حيث حال
حرج بالاولياء والمحدثين الذين اوجبنا قلنا على ما لا يخفى ثم اعلم ان ذكر المصنف بهذه المسئلة اعنى دفع المصنف
الى الصبيان مع انهم غير مخاطبين بشبهة ترد وهي ان الدافع البالغ الى الصبي المحدث يجب ان لا يدفع اليه كما يجب
ان لا يلبس لذكرهم الحري وان لا يسقيهم الخمر ولا يوجه الى جنة القبلة في خضار حرجا بهم ثم اشار الى دفع تلك الاشياء
بقوله لان في المنع تفريع حفظ القرآن آه وحاصل هذا الكلام ان كل ذلك ممنوع غير ان دفع المصنف يعلق امره
وهو حفظ القرآن مختلف عد من امثالنا فهم وبذا هو الصحيح شمس اى الذي ذكرناه من جواز دفع المصنف
الى الصبيان وهو الصحيح واحترز به من قول بعض المشايخ ان ذلك كرهه بنا على ان الدافع مكلف بعدم الدفع
قال ابي القاسم وهو اذا انقطع دم الحنف في اقل من عشرة ايام شمس مثلاً انقطع ومما تسعة ايام ومما تسعة ايام

بجاء

او نحو ذلك احوال ان هذه الايام كانت عاداتهم لم يمسحوا بها حتى يغتسلوا في اى محل لم يلزم وجوب ان يطهروا حتى
تغتسل هم لان الدم يدريش بكسر الهمزة وسكون الهمزة من اى سائل هم تاروه بقطع تارة اخرى فلا بد من الاغتسال في
جانب الاغتسال شئ اى انقطاع الدم بوجوده وازاد على زمان عاداتهم من بدو الاغتسال بصيرة وحرصا من طهارته
حقيقة وفي البدنية اذا كانت المرأة متبذرة او زارت عادة فانقطع دمها على العادة او فو قها اما لو انقطع الى ما دونها
كبره وطمها الى تمام العادة وان اغتسلت وفي المحيط لواء انقطع دمها دون العشرة ولكن بعد مضي ثلثة ايام من اغتسلت
او مضي عليها الوقت كره وطمها الزجج والزنج يزوج اخر حتى تاتي عادتها بغتسل اما لو انقطع على راس عادتها
اخرت الاغتسال الى آخر الوقت قال السندواني تاخر في هذه الاحوال بطريق الاستحباب ومما دون عادتها بطريق
هم ولو لم تغتسل شئ اى هذه المرأة التي انقطع دمها لا اقل من عشرة ايام هم ومنى عليها اذنى وقت الصلوة
شئ وهو قدر ان تقول فيه الله بعد الاغتسال عند هذا عند ابى يوسف قدر ان تغتسل الله كبره هم بقدر ان تغتسل على الايام
والعزيمة شئ وهو قول الله والله كبر على الاختلاف المذكور هم حل وطمها لان الصلوة عادت ونياني وطمها شئ
لانها اذا ذكرت من الوقت ما يسع الاغتسال والعزيمة فطمها فطها لان الاغتسال يحكم بها انها واذا بقي من الوقت
ما يسع نية العزيمة فطها اذا ذكرت من الوقت وهو طهارته فطمها فطها لان الصلوة عادت ونياني وطمها شئ
لا يفقر الى القدرة على الاداء الا ترى ان النائم اذا استيقظ نجا طيب الفضا بخلات ما اذا بقي من الوقت ما يسع نية العزيمة
والاغتسال لانه لا يحكم بها رتاهم فطرت مكاش اى من حيث الحكم لاس من حيث الحقيقة لان الشرع اذا حكم عليها
بوجوب الصلوة ولا يصح حال كونها حائضا اذن انه حكم بطهارتها وفي بعض النسخ او يمضي عليها وقت صلوة كامل قال السفنا
فقد قلت قوله كامل المكان صفة لوقت يجب ان يكون مرفوعا وان كان صفة لصلوة يجب ان يقال كامل فاما وجه قلت
صفة لوقت وانجراره للجار كما في جميع حرب قلت هذا السؤال مع جوابه لا طائل تحته لانه لم يعبين حربا كامل متى يقصر
تشبيها بوجه صحت ان غريب من هذا ان الاكل اخذ السؤال من السفنا في فقال ان كان كامل صفة للوقت كان مرفوعا
وليس بمرعى يجعل الاصل اذ التشبيه المذكور عدم كونه رافعا فاسد من وجهين احدهما ان هذا ثابت في حال النسخ والثاني
على تقدير الثبوت هو اللفظ النبوى حتى يراعى فيه الرواية فانه انت الكمال وابع نفسك من نقص هم ولو كان نقطه
الدم دون عادتها فوق ثلث شئ اى ثلثة ايام هم لم يقرب بها حتى تغتسل عادتها وذكر قولنا في الشئ
مستغنى عنه كونه خرج من الغالب هم وان اغتسلت شئ واصل بانقله هم لان العود شئ اى عود الدم في العادة
غالب فكان الاحتياط في الاجتناب شئ من القران هم وان انقطع الدم شئ اى دم المرأة هم لعشرة ايام شئ

لعمري وطمها
حتى تغتسل
لان الدم يدريش
تاروه بقطع
اخرى فلا بد
من الاغتسال
في شئ من ماء
طهارته
حقيقة وفي
البدنية اذا
كانت المرأة
متبذرة او
زارت عادة
فانقطع دمها
على العادة
او فو قها
اما لو انقطع
الى ما دونها
كبره وطمها
الى تمام
العادة وان
اغتسلت وفي
المحيط لواء
انقطع دمها
دون العشرة
ولكن بعد
مضي ثلثة
ايام من
اغتسلت او
مضي عليها
الوقت كره
وطمها الزجج
والزنج يزوج
اخر حتى
تاتي عادتها
بغتسل اما
لو انقطع على
راس عادتها
اخرت
الاغتسال الى
آخر الوقت
قال السندواني
تاخر في هذه
الاحوال بطريق
الاستحباب
ومما دون
عادتها بطريق
هم ولو لم
تغتسل شئ
اى هذه
المرأة التي
انقطع دمها
لا اقل من
عشرة ايام
هم ومنى
عليها اذنى
وقت الصلوة
شئ وهو
قدر ان
تقول فيه
الله بعد
الاغتسال
عند هذا
عند ابى
يوسف قدر
ان تغتسل
الله كبره
هم بقدر
ان تغتسل
على الايام
والعزيمة
شئ وهو
قول الله
والله كبر
على
الاختلاف
المذكور هم
حل وطمها
لان
الصلوة
عادت ونياني
وطمها شئ
لانها اذا
ذكرت من
الوقت ما
يسع الاغتسال
والعزيمة
فطمها فطها
لان الاغتسال
يحكم بها
انها واذا
بقي من
الوقت ما
يسع نية
العزيمة
فطها اذا
ذكرت من
الوقت وهو
طهارته
فطمها
فطها لان
الصلوة
عادت ونياني
وطمها شئ
لا يفقر الى
القدرة على
الاداء الا
ترى ان
النائم اذا
استيقظ
نجا طيب
الفضاء
بخلات ما
اذا بقي من
الوقت ما
يسع نية
العزيمة
والاغتسال
لانه لا
يحكم بها
رتاهم
فطرت
مكاش اى
من حيث
الحكم لاس
من حيث
الحقيقة لان
الشرع اذا
حكم عليها
بوجوب
الصلوة ولا
يصح حال
كونها
حائضا اذن
انه حكم
ببها رتاهم
وفي بعض
النسخ او
يمضي
عليها وقت
صلوة كامل
قال السفنا
فقد قلت
قوله كامل
المكان
صفة لوقت
يجب ان يكون
مرفوعا وان
كان صفة
لصلوة يجب
ان يقال
كامل فاما
وجه قلت
صفة لوقت
وانجراره
للجار كما
في جميع
حرب قلت
هذا السؤال
مع جوابه
لا طائل
تحته لانه
لم يعبين
حربا كامل
متى يقصر
تشبيها
بوجه صحت
ان غريب
من هذا ان
الاكل اخذ
السؤال من
السفنا في
فقال ان كان
كامل صفة
للوقت كان
مرفوعا وليس
بمرعى
يجعل الاصل
اذ التشبيه
المذكور عدم
كونه رافعا
فاسد من
وجهين احدهما
ان هذا ثابت
في حال النسخ
والثاني على
تقدير الثبوت
هو اللفظ النبوى
حتى يراعى
فيه الرواية
فانه انت
الكامل وابع
نفسك من
نقص هم ولو
كان نقطه
الدم دون
عادتها فوق
ثلث شئ اى
ثلثة ايام هم
لم يقرب بها
حتى تغتسل
عادتها وذكر
قولنا في الشئ
مستغنى عنه
كونه خرج
من الغالب هم
وان اغتسلت
شئ واصل
بانقله هم لان
العود شئ اى
عود الدم في
العادة غالب
فكان الاحتياط
في الاجتناب
شئ من القران
هم وان انقطع
الدم شئ اى
دم المرأة هم
لعشرة ايام
شئ

أقلت قيد الانقطاع مستغن عنه لان الدم اذا انقطع لعشرة ايام حل وطهبا قبل الغسل كذا لو لم ينقطع لكنه ذكره لانه وقع في
 مقابلة قوله واذا انقطع دم يحض لاقبل من عشرة ايام واخرجه مخرج المعتادة ثم حل القربان قبل الانقطاع لتامم العشرة
 من مبنينا وقال زفر والشافعي واحمد والملك وابو ثور رز لا يكمل قبله وان انقطع ومما لاكثر الحيف لقوله تعالى حتى يطهرن حتى
 اى يغتسلن في قال داود وغسلت فرجها من الدم بعد الانقطاع على طهبا ومن طأ ومن مجاهدون نوات حل وطهبا قلنت
 قراره التشديد يقتضى حصة الوطى الى غاية الانقطاع وقراره التخييف يقتضى حصة الوطى الى غاية الطهر ولو انقطع الدم
 فحلنا قراره التشديد على ما اذا كان الانقطاع لا قبل من عشرة وقراره التخييف على ما اذا كان الانقطاع لعشرة ايام فحلنا
 للتعارض بين القرائين حل وطهبا قبل الغسل لان الحيف لا يزيد على العشرة ش اى لا زيادة للحيف على العشرة لا سيما
 اكثر الحيف الميزر مذهب معنى الزيادة هم الا انه ش استثنائين قوله حل وطهبا والغيمه في ان الشان هم الاستيناب
 قبل الاغتسال للمنى في القارة بالتشديد حتى يطهرن لان ظاهر المنى فيما يجب به الوطى قبل الاغتسال في السالمين
 باطلا فانه يجب ليزه زفر والشافعي زفر والمروان المنى قوله تعالى ولا تقربوه من حتى يطهرن فانه قري بالتشديد والتخفيف
 وقد ذكرنا الآن لان التوفيق بين القرائين وفيما قلنا يكون لكل قراره فائدة وفيما قال زفر والشافعي رز فائدة واحدة
 في القرائين الاول اولي غير انما ومبنا الغسل في الصورة الاولى واستحسانه في الثانية احتيا فاعيد لظن المن فوضا ثانيا
 ثلثا فانه اولي واحب ممن فوضا مرة فمروغ القرانية اذا انقطع ومما في ادون العشرة ولم يبق من الوقت الا قدر
 ما تغسل على وطهبا قبل الاغتسال وتزج بغيره وتجل نعتها بغسل الانقطاع ولو اسلمت بعده تقوم وتعلمي وياتيها زفر
 ولما ان تخرج وتقطع الرجعة ان كان اخر عرتها لا تخا فخرجت من الحيف بغسل الانقطاع لان الاغتسال لا يعرض عليها لاننا لا نعلم
 بالشرائع ولكننا لا نقر القرآن ما لم تغسل لانها بمنزلة الجنب بده تدل على ان الكافرة اذا اجنبت ثم اسلمت يزينها الاغتسال
 ولو اسلمت ثم انقطع ومما في المسئلة سواد قال ش اى قد رزى هم والطرا اذا غفلن من الدين في مائة اى يحيف فموش اى الطهر
 المتكفل بمبناهم كالم التوالى ش اى بكل المتوكل لان ليس لهم معتبة معتدة مستبارة رات بوا واما وثمانية طرا ويدا واما
 قال كل حيف لان الطهر فاسد فبغيره كذا واوران بوا واما وتسعة طرا ويدا واما لم يكن شيئا منها فبغيره كذا في البسوطا هم قال
 رضى الله عنه ش اى قال المصنف هم هذا ش اى هذا التكملة حمى الرويات من ابي حنيفة رز ش الروايات
 من ابي حنيفة في هذا خمسة وواحدة خمسة من اصحابه وهم ابو يوسف ومحمد وزفر واخمس بن زياد وعبد الله بن المبارك وروى
 كل واحد منهم في هذه المسئلة واية والمذكور مبرور واية محمد بن ابي حنيفة ومسل ذلك ان الشرطان يكون الدم محيطا بطهبا
 العشرة فاذا كان كذلك لم يكن الطهر المتكفل فاصلا بين الدين والا كان فاصلا وعلى هذه الرواية لا يجوز بدايها

حل طهبا
 قبل الغسل
 الحيف لا يزيد
 على العشرة الا
 ان لا يحجب
 قبل الاغتسال
 للمنى في القارة
 بالتشديد
 بالمشديد
 تا والطهر اذا
 غفل بين
 الدين
 مذهب الحيف
 فهو كالم
 المتوكل
 هنا كذا
 الروايات
 عن يحيى

مبنى

أو لا ختمه بالطهر قال لأن الطهر لم يحيف فلا يبدأ بالشئ بما ضاده ولا يختم به ولكن المتكلمين من الطرفين يجعلونها
 كل قلنا في الزكوة وإن كمال النصاب أحد شرط لوجوب الزكوة ونقصان في خلال الحول لا تقرب وينبغي
 هذا من المسائل ما ذكرناه لأنهم وجهه شئ أي لوجوب الحول في ذلك عن أبي حنيفة رزاهم أن استيعاب لهم
 مدة الحيف ليس بشرط بالأجاء فيعتبر أوله وآخره شئ نتيجة عدم اشتراط استيعاب لهم مدة الحيف هم كالنصاب في
 باب الزكوة شئ أي إذا كان الاستيعاب غير شرط فيها كمال النصاب في أول الحيف وآخره كما ذكرناه لأنهم
 وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله شئ الضمير عن قوله وهو يرجع إلى متعلق بكلمة عن في قوله
 وعن أبي يوسف تقديره وأما الذي عن أبي يوسف وهو مروي عن أبي حنيفة رزاهم ولا يقال إنه إنما قيل المذكور لأنه
 في حكم الملقوب به بعد عن أصحاب المتعلق كما عرف في موضعهم وقيل هو آخره قوله شئ به جملة معية بين قوله عن
 أبي حنيفة رزاهم وبين قوله أن الطهر وكلمة أن مصدرية والفاعل فيه متعلق بكلمة عن التقدير وهو رواية منبت عن أبي حنيفة
 كون الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً غير فاضل فإذا كان كذلك يكون قوله هم أن الطهر شئ في محل الرفع لأنه
 فاضل وقوله هم إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً شئ جملة نافية فيها معنى الشرط وقوله هم لا يفصل شئ جملة
 محل الرفع لأنها خبر أن أي لا يفصل بين الدين هم وهو كذا كالم التوالى شئ أي المتتابع والمتوهم هم لأنه
 طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم شئ المستمر لأن أقل مدة الطهر خمسة عشر يوماً متوهم مبتدأة رات يوماً ما وأربعة عشر
 يوماً طهر أو يوماً ما فالعشرة من أول ما رات عند أبي يوسف حيف يكمل بيوغها به وكذلك إذا رات يوماً ما و
 وستة طهر أو يوماً ما والطهر إذا كان بخمسة عشر يوماً قاصداً يكون فاصلاً لكنه لا يتصور
 ذلك إلا في مدة النفاس لأن أكثر الحيف عشرة هم والاخذ بهذا القول شئ أي لا أخذ
 بقول أبي يوسف هم أي شئ على المفتي المستقيم لأن في قول محمد تفاصيل شيق نبهنا بمصداق الحيف
 القاصرات العقل هم وتما يعرف في كتاب الحيف شئ أي تمام ما ذكر من قوله هذا إحدى الروايات يعرف في
 كتاب الحيف لمحمد وسببين ذلك بتوفيق الله تعالى وقد قلنا أن الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله خمسة وقد ذكرنا
 قولين وثبتت ثلاثة الأول قول زفر فانه روى عن أبي حنيفة رزاهم إذا رات في طرفي العشرة ثلثة أيام ما فاض
 حيف إلا فلا لأن الطهر يجعل باتباع الدين فلا بد من أن يكون من نفسها صاحبين للحيف في وقت الحيف وعبارة المحيط
 قال زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا رات أقل الحيف في العشرة يحصل حيفاً ولا عبرة بالطهر في العشرة حتى
 لو رات يوماً في أولها ويومين في آخرها وما وطرا بينهما كان الكل حيفاً وكذا اليومين في أولها ويوماً في آخرها وأما لو كانت

وجهه ان
 استيعابهم
 الحيف ليس
 بشرط بالأجاء
 فيعتبر أوله
 وآخره كالفصل
 في باب الزكوة
 وعن أبي يوسف
 وهو رواية عن
 أبي حنيفة رزاهم
 وقبل هو آخر
 أقواله بالطهر
 إذا كان أقل من
 خمسة عشر يوماً
 لا يفصل هو
 كذا كالم التوالى
 كانه طهر فاسد
 فيكون بمنزلة
 الدم والمخضبة
 القوامية تسمى
 معدن في كتاب الحيف

رات يوما في اياما ويوما في آخرها فلو كان اقل منهما وان رات يوما في اولها ويوما في آخرها ويوما في وسطها بين ايامها
 فبعض الشاقي قول الحسن بن زياد فانه - ومنه في حقيقته ان النظر المتأمل بين الدين اذا كان دون ثلثية
 ايام لا يصح فاصلها ان كل واحد من المدة الى فاذا بلغ النظر ثلثية ايام لم يلبسها كان فاصلا على كل حال مثله مسبوقة روايات
 يوما ويوما ويوما في اياما فالا لاجب حقيقته فكل لورات سائنة وثلثية ايام غير سائنة طرأ سائنة وما فالكل حقيقته في رات
 يومين وثلثية ايام طرأ يوما والممكن شئ من حقيقته على قول لان النظر المتأمل ثلثية ايام وان رات ثلثية وثلثية
 طرأ وثلثية واما فالحقيقته عند الثلثية الاولى لانه اسرها امكانا اثبات قول ابن السباك فانه روى عن ابى حقيقته روى
 ان المروى في اكثر الحقيقته اذا كان مغل اقله فالنظر المتأمل لا يكون فاصلا وان لم يكن شئ من حقيقته مثله لورات يوما
 وثلثية طرأ يوما والممكن شئ من حقيقته على هذه الرواية لان المروى من رات ثلثية وثلثية وثلثية يومين ما
 وسبقه طرأ يوما وسبقه طرأ يومين واما فالعشرة حقيقته فمذاهب الروايات انتمت المروية عن ابى حقيقته وفيها المستطاع
 اختلاف المشايخ في فصل هذه الجملة على قول محمد بن هرون او اجتمع طرأ من سبقتان ومما لا يوافقها الا طرأ المروى بطريقه سئلوا
 كالدوم المتبالي ثم بل يتعدى حكمه الى النظر الاخر قال ابو زيد يتعدى وقال ابو سهل الغزالي لا يتعدى وجه الاصح في رات
 في الحديث بيان ذلك مسبوقة روايات يوما وثلثية طرأ يوما وما فاعلى قول ابى زيد العشرة كلها حقيقته عن محمد بن علي بن ابي
 سهل حقيقته السبعة الاولى ولورات يوما وثلثية طرأ يومين واما وثلثية طرأ يوما ما على قول ابى زيد العشرة
 حقيقته لا ستوارا دم الطرأ على قول ابى سهل حقيقته الستة الاخيرة اليوم ثلثية وان رات يوما وثلثية طرأ يوما واما
 وثلثية طرأ ثم استمر بها الدم فعلى قول ابى زيد يوجب ما اول الاستمر الى ما سبق فمكون العشرة كلها حقيقته وعلى قول
 ابى سهل حقيقته عشرة بعد اليوم والثلثية الاولى فان اول الاستمر ستة حقيقته لورات يومين واما وثلثية طرأ يوما واما
 وثلثية طرأ ثم استمر بها الدم فعلى قول ابى زيد حقيقته من اول مارت فيكون اول يوم من الاستمر من جملة حقيقته ما
 تمام العشرة وعلى قول ابى سهل حقيقته ستة ايام من اول مارت فلا يكون من اول الاستمر حقيقته وكذلك لورات يوما
 وثلثية طرأ ويومين واما وثلثية طرأ ثم استمر بها الدم وفي المحيط رات يوما واما وثلثية طرأ يوما واما فالاجبة حقيقته عند كل
 الاذ ولان الطرأ فاض من ثلثية ايام فلم يفضل وعذره في الدم فاض متبعه فلا يتبع غيره ولورات يومين واما وثلثية طرأ وثلثية
 واما فالعشرة حقيقته عند الكل الا الحسن فان عنده الثلثية حقيقته اليومان استحقاقه لانه وجد الفاصل عنده وكذلك لورات
 يوما وثلثية طرأ ويومين واما فالستة حقيقته لانها ثلثية طرأ فاصلا بين الدين عندهم وغيره ليس بشئ من
 ذلك بحيث لو وجد الفاصل بينهما او لورات يوما وثلثية طرأ يوما واما والممكن شئ من حقيقته

حيثما عند محمد وزفره الحسن اما عند محمد فلان الطهارة ثلاثة ايام وهو غالب على الدين فصاها صلا وكذا عند الحسن
 قد وجد الفاصل عند زر فلم يوجب الصالح للمحيط في لورات ثلاثا وما يسته طراويو ما قد عند محمد والحسن الثلاثة الاولى
 حيف لان الطهارة اكثر من الدين فيفضل بينهما لوجود الفاصل في اليوم الاخير استحضته وكذلك لورات يواد ما يسته
 طراويو ثلاثة وما قال الثلاثة الاخرة حيف عندها وعند الكل حيف في المستلتمين في لورات ثلاثة وما يسته طراويو ثلاثة
 في الثلاثة حيف عندها لان عدد الدين في العشرة اربعة وعدد الطهارة فيكون الطهارة فيفضل بينهما والثلاثة
 الاخرة استحضته لانه لم يتخلل بين الدين طهر صحيح وعند الحسن وجد الطهر الصحيح لكن الطهر الاخير لا يصلح للمحيط فيكون
 يصلح لكان اولى لانه اسرع مما كانا وعندهما العشرة من اول مرات حيف الباقي استحضته وقال تاج الشريعة
 في الاقوال الستة صورته تنجز في الاقوال الستة متباعدة رات يواد ما واربعة عشرة طراويو ما وثمانية طراويو ما و
 وسبعة طراويو يمين وما وثلاثة طراويو يمين وما و يمين طراويو يمين وما فمذرة خمسة واربعون يونا في العشرة الاولى
 والاربعة حيف عند ابى يوسف والى حيف في آخر القصور الطهر عن خمسة عشرة لوما هو كالمستوال عندها وجواز
 بدارة الحيف وختمه به عندها والعشرة بعد الطهارة الاولى حيف في رواية محمد لا حاطة الدم بطرفيه في العشرة والثقة
 بعد الطهارة الثالثة حيف عنده فيمسك عند الحسن لاربعة الاخرة حيف لقصور الطهر فيها من الثلاثة هم وائل الطهر
 خمسة عشرة لوماش اى الله الذى يكون بين المحيضتين به قال الثوري والشافعي رز قال ابن المنذر ذكر ابو ثور
 ان ذلك لا يختلفون فيه فيما يعلم وفي المذهب الا يعرف في خلافا وقال الكامل اقل الطهارة عشرة يوا بالاجماع ونحوه
 في المتن في قال القاضي ابو الطيب جميع الناس على ان اقل الطهارة خمسة عشرة يوا قال النووي روى
 دعوى الاجماع غير صحيح لان الخلاف فيه بين العلماء مشهور فان احمد واسحاق ابى العباس في الطهارة اقل احمد الطهر
 بين المحيضتين على ما يكون وقال سلمى توقيت الطهارة خمسة عشرة يوا غير صحيح وقال ابن عبد البر ما اقل الطهارة ثمانية
 قول لكث اصحابه فروى ابو القاسم عن عشرة ايام وروى ايضا عن ثمانية ايام وهو قول سمعني وقال عبد الملك
 بن الناجشون اقل الطهارة خمسة ايام ورواية عن مالك هم ويكذب روى عن ابراهيم النخعي روى عن ابي بصير
 في الكتب المتعلقة بنفسه الاحاديث والانباء وقال بعض الشرائع الظاهريين سمع من الصحابي وهو سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم ان منسبته على الكذب قلت يا رسول الله انما ثبت النقل عنه وقال الاكل الفراهيدي فيقول عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قلت يا ايها الناس انما يصح انما ثبت عنه اولاً ولم يثبت تكليفه ليقال الفراهيدي فيقول في هذا مثل ما يقال ثبت
 ثم انقضى واجتمع بعض اصحابنا في ذلك بما روى ابو طوار عن ابي سعيد اخذ من جعفر بن محمد عن ابي بن جبر عن ابي

واقل الطهر
 خمسة عشر
 يوما هكذا
 نقل عن
 ابراهيم النخعي

انه قال اهل الحيف ثلاث والكثرة عشرة واهل الميدين خمسة عشر يوم او فيه كلام ومثله عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم من روى الى داود النخعي ذكره في الامام ويحكم في ابى داود ووقى المحيطان
 حال تمام الشهر في حق الائمة الصغيرة مقام الطهر والحيف في النصف الى شين ينقسم اليها نصفين فينبغي ان يكون
 نصف الشهر في حق الائمة والصغيرة مقام حيفة ونصف طهر الا انه قام الدليل على نقصان الحيف عن النصف فينبغي الطهر
 على ظاهر القسمة وبذا الاستدلال منقول عن ابي منصور الماتريدي في المبسوط مدة الطهر نظيرة الاقامة حيث
 انما تعبد بالان ساطع من الصوم والصلوة ولذا قد رنا اقل مدة الحيف ثلاثة ايام اعتبارا باقل مدة السفر فان كان
 يكثر في الصوم والصلوة وفي كل واحد منهما نظر الحيف نعم وان شئ اى وان كان اقل الطهر خمسة عشر يوما
 لا يعبرن الا بوقتها شئ اى من حيث التعيين على الساعات لان القدرات لا ابتداء للعقل فيها هم ولا غاية لاكثر
 شئ اى لاكثر الطهر ومعناه انه فصل وتقوم ما ترى الطهر وان استغرق عمرها لانه شئ اى لان الطهر
 يمتد الى سنة وستين شئ ومن النساء من تحيف في الشهر مرة ومربعين ومن من تحيف في شهرين مرة
 فلا يتقدر بتقدير شئ لانه لا بد من فصل تحت الضبط هم الا اذا استمر بها الدم شئ استثناء من قوله فلا يتقدر بتقدير يعني
 في وقت استمرار الدم بالغاية هم فانه يتج الى نصف لعادة شئ اى فانه يتج عند الاستمرار الى نصف لعادة فكلون له
 عادة عند ذلك عن نيابة العلماء خلافا لابي عصمة سعد بن معاذ الرازي وابى حازم القاضي فانه لا غاية لاكثر عندنا
 على الاطلاق لان نصف المقادير بالساعات والساعات مبنية على هذا اذا بلغت اسرارة فترات عشرة واما سنة او سنتين
 طهر ثم استمر بها الدم فعند طهرها مارات وحيفة عشرة ايام تدخ الصلوة في اول زمان الاستمرار عشرة ايام
 وفصل سنة او سنتين فان طلقها زوجها منقضى عدتها بثلاث سنين او ست سنين وثلاثين يوما واما العامة فعند فصلها
 في المقادير فقال محمد بن شجاع طهر باسعة عشرة يوما لان اكثر الحيف في كل شهر عشرة والباقي طهر تسعة عشرة يتبين
 وقال محمد بن سلمة طهر باسبعة وعشرون يوما فاما ونحنا اقل الحيف ثلاثة ايام فيرفع عن كل شهر متبقى سبعة وعشرون يوما
 وقال محمد بن ابراهيم الميالي طهر باسعة اشهر الا ساعة وعليه لاكثر لان اقل المدة التي يرتفع الحيف فيها ستة اشهر
 وهو اقل مدة الحمل الا ان عليه الاصل ان مدة الطهر اقل من مدة الحمل فقص منه شيئا يسيرا وهو سبعة اشهر
 بتسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات ليزان يكون وقوع الطلاق عليها في حاله الحيف فاحتاج الى ثلاثة اشهر
 اشهر الا ساعة وكل حيف عشرة ايام وقال اسماكم الشهيد طهر باشهران وهو رواية بن سامة عن محمد لان العادة
 ماخوذة من العادة والحيف هو الطهر لا يتكرر في الشهرين عادة اذا الغالب ان النساء يحيفن في كل شهر مرة واحدة

ولنه لا حيف
 الا حقيقة ولا
 غلبة لاكثر
 لانه يعتدلى
 سنة وستين
 فلا يتقدر
 بتقدير الا اذا
 استمر بها الدم

شهرين فحد طهرت في ايام عادتها والعادة لمقتل بمرتين فصارت تلك الطهارة لها فوجب التقدير به وهو اختيارنا في سبل
 قال الامام برهان الدين عمر بن علي الفتوى على قول اسماكم الشهيد لانه يسير على المفتي والنسار وقال بن مقاتل البراءة
 وابو علي الزقاق تقدر طهرا بنصب لعادة سبعة وخمسين يوما لانه اذا زاد على ذلك لم يبق في الشهرين ما يحصل ميعضا
 تمتصع هو بالكثره وقال الزعفراني اكثر الطهر في مقيما تقدر بسبعة وعشرين يوما لان الشهر في الغالب يشمل على ثلثي
 والطره اقل بحيثيف ثلاثة ايام فيبقى الطهر سبعة وعشرين يوما حتى لو رات مبتدئة عشرة وما ونية طهر انعم استبرأ بالانكسار
 فعند ابي عصمة تدعى من اول الاستمرا عشرة وقيل ستة كذا اذا رات ان لا غايه للطهر عنه وقال في الاستمرا عشرة
 الطهر الذي يصلح لنصب لعادة شهرا كامل وهو الذي ذكرناه في حق العادة اما في حق سائر الاحكام لم يقدر الطهر شي
 بالاتفاق بل تجتنب ابداء ما يجنبه اسما لنفس من فزاره القرن ومسه ودخل المسب ويحذر ذلك لا يتجاوز وجهه فيقتل
 لكل صلاة فقل بالفرن والوتر وتقرأ برفق بما قد راجحوا به الصلوة ولا تزيده وقيل تقدر العاشرة وسورة لانها
 واجبتان وان حجت تطوف طوان الزيادة لانه ركن ثم تعيد بعد عشرة ايام وتطوف للصبر لانه واجبت تعوم شهر
 رمضان لا تتناول ما ناطا به ثم تقضي خمسة وعشرين يوما لا تتناول انها حاضرت في رمضان خمسة عشر يوما خامسة
 عشرة في اوله وخمسة في آخره وبالعكس لا يتصور ميعضا في شهر واحد اكثر من ذلك ثم يجزئ انها حاضرت في القضاء
 عشرة فيسلم في خمسة عشر بيقين هم ويعرف ذلك في كتابا بحيثيف شش لما كان الاقوال في المسئلة المذكورة
 كثيرة قال ويعرف ذلك في كتابا بحيثيف الذي صنفه محمد بن الحسن كتابا يستقل في احكاما بحيثيف هم ودم لا يستح
 كالرياء والراحم لا يمنع الصلوة ولا يمنع الصوم ولا الوطئ شش اي ولا يمنع وطئ الزوج ايا بالايضا ويؤول
 اكثر العلماء وتقدم بن المنذر في الاشراف عن ابن عباس بن الحسين عطا وسعيد بن جبيرة وفتادة وحادي بن ابي
 وبكير بن عبد الله المزني والثوري واسحق وابي نوري وقال ابن المنذر وبه اقول وتكفي عن عائشة والمنعفي والحكم
 وابن سيرين منع ذلك قال البيهقي وغيره ان تفصيل المنع عن عائشة ليس بصحيح عن ابل يوقول الشعبي ادرجه
 بعض الرواة في حديثها وقال احمد لا يجوز الوطئ الا اذا خاف العنت وفي رواية لا ياتيمان وجهها الا ان يطول في
 بان دم الاستمرا كاحيف حتى يجيب غسله من البدن الثوب المنع في احيف بمعنى الاوى وهو موجود فيهما شش
 اسما لنفس واجتج المصنف لنا ولربنا فتونا بحديث عائشة رز وهو قوله لم يقله عليه الصلوة والاعلام توخا في تفصيل
 وان قطر الدم على الحصى شش هذا الحديث اخرجه ابن ماجه في سنه من حديث وكيع عن الامش عن حميد بن ثابت
 عن عروة بن الزبير عن عائشة رز قالت جارت فاطمة بنت جهميش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله

يعرف ذلك
 في كتابا بحيثيف
 ودم الاستمرا
 كالرياء والراحم
 الصوم والصلوة
 ولا الوطئ لقوله
 عليه السلام
 فرضا على من
 وان قطر الدم
 على الحصى

ابى امرؤ القيس سمعته قال انا فادع الصلوة قال انما ذلك عرق ليس يا حبشي ايجنني الصلوة يا امم نيك انك ثم غشي وصلى
 وكونه لكل صلوة وان قطر الدم كذا الخرج اخرج في مسند وواخرجه ابو داود ولكن لم يقل فيه وان قطر الدم على الحصى
 ولم يثبت عروة فيه كما نسب ابن ماجه بانه عروة بن الزبير اصحاب لا طرقت لم يذكره وفي ترجمته عروة بن الزبير
 ذكره وفي ترجمته عروة المزني معبد بن ابى اوفى في ذلك على قول ابن المديني الى جبيب بن ابى ثابت لم يسمع عن
 بن الزبير ورواه احمد والحق بن راهويه وابن ابى شيبة والبخاري مسانيدهم ولم يثبت عروة ولكن ابن ماجه والبخاري
 اخرجه في ترجمته بن الزبير عن عائشة روى في لفظ لابن ابى شيبة بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله
 وان قطر الدم على الحصى ورواه الدارقطني في مسنده وقال عروة بن الزبير في بعض الفاظه وضعف الحديث بحال وروى
 سفيان الثوري بن جبيب بن ابى ثابت لم يسمع عن عروة بن الزبير ثم نقل عن ابى داود انه ضعفه باسنادهما
 ان حفص بن عبات روى عن ابي العيش فوقفه على عائشة روى واكثر ان يكون مرفوعا ووقفه ايضا اسباط بن محمد عن
 القصار ورواه مرفوعا اول واكثر ان يكون عنه الوضوء عند كل صلوة وبان الزهري روى عن عروة عن عائشة وقال في
 وكانت تغسل لكل صلوة طلت حاصل الكلام ان قصدهم البطل احتجاجة الحديث فيما ذهبوا اليه بهذا الحديث ولكن
 لا يمشي به منهم لانهم تعلقوا في هذا ما رواه الاول انهم قالوا ليس فيه وان قطر الدم على الحصى يجوب عنه ما ثبت ذلك
 في رواية ابن ابى شيبة وفي رواية الدارقطني ايضا الثاني قالوا ان عروة لم ينسب الا ابن ماجه اجاب عن ان لا يثبت
 منسب في رواية وكذلك البخاري في رواية الثالث قالوا ان جبيب بن ابى ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير اجاب عنه
 ان ابا عمر قال وجيب بن شريك انه ذكر عروة وقد روى ابو داود في كتاب السنن وقد روى حمزة الزيات عن جبيب
 عن عروة بن الزبير عن عائشة روى حديثا صحيحا وهذا شد نظاير على ان جيبا سمع من عروة وهو مشتب فيه من
 من ينفى وايضا جبيب لا يذكر له عروة لرواية عن ابى بكر بن عروة واجل واقدمهم شيوتا الراجح قالوا انه موقوف
 والجواب عنه ان كان هنا قد روى مرفوعا من جهات ثقات مثل وكيع ومثله فقد رواه ايضا ثقات كرواية وكيع
 مرفوعا عن الاعشى مثل الحريري وسعيد بن محمد الوراق وعبد الله بن نيرة مرفوعا لا ركب روى واعلى الاعشى الرقيم بن جرب
 على مذاهب الفقهاء واهل الاموال ترجع روايتهم لانه اذ يافقه ثقة ويحكي رواية من وثقه على عائشة انما سمعت من النبي صلى
 عليه وسلم فروية مرفوعة واقولت به مرة اخرى هم فاذا عرف حكم الصلوة ثبت حكم العدم والوطي بنتيجة الاجماع شمس هذا جواب
 عن سوال مقدّمه يريد ان يقال انكم قلتم ان دم الاستمانفة لا يمسح للصلوة والصوم والوطي ودليلكم لا يدل الا على ان
 الصلوة فقط فاجاب عن بان حكم الصلوة هو جواز ما مع سبلان ودم الاستمانفة اذا عرف فانه كالعدم في حكم الصلوة

والمعروف
 حكم الصلوة
 ثبت حكم
 الصوم والوطي
 بنتيجة الاجماع

مع الشائعات التي جازع فيها كونه منافيا للطهارة التي هي شرط الصلوة مثبت حكم الصوم والوطي مع عدم المنافاة بينهما
 وبينه وذلك لان الصوم نقيض لفظ الدم والوطي نقيض تركه الدم قال المصنف ثبت حكم الصوم والوطي نتيجة
 الاجماع وقال صاحب الدرر المشتهر قال فان الاجماع على ان دم العرق لا يمنع الصلوة والصوم والوطي بخلاف دم لم
 فانه يمنع منحا فلما لم يمنع بذا الدم الصلوة على انه دم عرق فلا يمنع الصوم والوطي بدلالة الاجماع وفي الكافي تفسير
 نتيجة الاجماع بدلالة غير صحيح لفظا لا معني والتفسير بالحكم اشد طباقا وقال الشيخ عبد العزيز رحمه الله قد يجوز ان يقتضيه
 من حيث ان دلالة النص والاجماع لا يكون الا به ويستعمل ان يثبت قبل ذلكا نتيجه والنص والاجماع اصل لوفت
 بالحكم لا وجه ان دلالة النص والاجماع لا يكون الا كذلك فلذلك فسرته بالدلالة قلت حكم الصلوة لم يثبت ابتداء بالاجماع
 وانما يثبت بالنص فكيف يكون حكم الصوم والوطي بدلالة الاجماع مع انه روي خبر صحيح يجوز على المستماتة روي انه ابوداود
 وغيره من حديث عمر بن الخطاب عن بنت عمار انها كانت مستماتة وكان زوجها يمشي باو في لفظه قال كانت مستماتة
 مستماتة وكان زوجها يمشي باو روي البيهقي ايضا وغيره روي عنه طلحة بن عبد الله روي انه روي عن ابي داود
 ايام شس التي هي اكثر ايام في السنة لا تخلو امان تكون معتادة او مستبداة او مختلفة العادة واشار الى القسم اول
 بقوله هم ولما عادة مستماتة ويخاف شس اى دون العشرة بان كانت عادت حاشية ايام او سبعة ايام او ثمانية
 ايام او تسعة ايام فزاد الدم على عادتها وعلى العشرة ايضا هم روي الى ايام عادتها شس بانفاق اصحابنا فيكون
 احيى ايام عادتها وازاد على عادتها المعروفة الى ما فوق العشرة الى ان ينتهي يكون استماتة وهو معنى قوله هم
 والذي زاد شس يعني على العادة المعروفة هم استماتة شس فيصير حكمها حكم المستماتات ولما زاد اول
 عادتها المعروفة دون العشرة فقد اختلف في المشايخ فذهب ائمة البلخ الى انها تؤمر بالاعتسال والصلوة لان
 حال الزيادة متروكة بين احيى في الاستماتة لانه اذا انقطع الدم قبل العشرة كان حيا وان جاوز العشرة كان استماتة
 فلا تنكح الصلوة مع التردد وقال مشايخ نجا روى لا تؤمر بالاعتسال والصلوة لانها عادت باسما ايضا بيقين دليل قبله بغير
 وجه رويته الدم قائم فلا تؤمر حتى يتبين امره فان جاوز العشرة امرت بغسل ما تركت من الصلوة بعد ايام عادتها وعلى
 المجتبى وهو الصحيح وقال الشافعي روي انه زاد على عادتها يميز باللون فان كان اسود غليظا او احمر غليظا او احمر غليظا
 حيفها ولا عبرة للايام وان لم يكن اسود وكان دم الاستماتة وان لم يكن التمييز باللون بان لم يكن اسودا غليظا او احمر غليظا
 بل يشبه كاهن في تعبه الايام فتردى الى ايامها وفي اكلية معتادة تميز وهي التي ترمى في بعض الايام ما اسود وفي بعضها ما
 احمر وجاز الدم الاكثر فحيفها الاسود والقول عليه السلام دم احيى اسود فمذا يقى لظاهره كون غيره مفضا قال ابن

ولوزاد الدم على عشرة

ايام ولها عادة مخرقة

ودها ردت الى ايام

عادتها والذي ادا

والاصحوى تقدم العادة على التيمية وقال مالك لا اعتبار للتيمية لا العادة فان لم يكن لها تميز استطرت بقدر زمان العادة
 بثلاثه ايام الى ان تجاوزت عشرة واكانت غير متميزة فحيثما ايام عادتها لم يقل عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة
 ايام اقوالها شاذ هذا الحديث روى من جدهدى بن ثابت وعائشة روى وام سلمة وسودة بنت زمعة رضي الله عنهن
 اما حديث جدهدى فرواه ابو داود والترمذي وابن ماجة من حديث شريك عن ابى اليعقوبان عن جدهدى بن ثابت بن
 عن جدهدى بن ابى بنى صلى الله عليه وسلم قال المستحاضة تدع الصلوة ايام اقوالها ثم تغتسل وتغسل قال الترمذي هذا حديث
 تفرد به شريك عن ابى اليعقوبان قال وسألت محمد بن فضال عن ابى اليعقوبان عن جدهدى بن ثابت عن ابى
 عن جدهدى بن ماسمه فلم يعرفه وذكرته له قول بكى بن حنين ان احمد دينا فلم يعابره وقال ابو داود حديث جدهدى
 بن ثابت هذا ضعيف لا يصح ورواه ابو اليعقوبان عن جدهدى بن ثابت عن ابى بن ماجة عن شريك هذا حديث جدهدى بن
 الاخرى فاضى الكوفة فحرم فيه غير واحد ابو اليعقوبان اسمه عثمان بن عمر الكوفي ولا يثبت بحديثه قلت قال ابو نعيم وقال غيره
 يكفى ان جدهدى اسمه قيس بن علقم لا يعام من جده وذكر ابن حبان في الثقات ان ثابتهما بن جدهدى بن
 انى البراء بن عازب عن بكى بن حنين قال شريك صدق ثقة وقال احمد بن عبد الله الجعفي كوفي ثقة واما حديث عائشة
 فرواه الدارقطني في معجمه الصغير من حديث يزيد بن هارون اخبرنا ابو اليعقوبان عن عبد الله بن شريك القاضى عن قدامة
 مسروق عن عائشة روى عن ابى بنى صلى الله عليه وسلم انه قال فى المستحاضة تدع الصلوة ايام اقوالها ثم تغتسل مرة ثم
 ترضأ الى مثل ايام اقوالها ورواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابى عوانة عن بشام بن عمرو عن ابى بن ماجة عن عائشة
 سئل ابى بنى صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال تدع الصلوة ايام اقوالها ثم تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضأ عند
 كل صلوة واما حديث ام سلمة روى فرواه الدارقطني في سننه من حديث معقل بن اسد اخبرنا وهب بن ابى ايوب عن سليمان
 بن يسار ان فاطمة بنت ابى جدهدى سمعت ام سلمة ان سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تدع الصلوة
 ايام اقوالها ثم تغتسل وتستغفر ثوبت قال الدارقطني رواه كثر ثقات ورواه ابن ابى شيبة في مسنده حدثنا يزيد
 بن هارون حدثنا حجاج بن نافع عن سليمان بن يسار ان امرأته امت ام سلمة تسأل لما رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن المستحاضة فقال عليه الصلوة والسلام تدع الصلوة ايام اقوالها ثم تغتسل وتستغفر ثوبت فتوضأ لكل صلوة وتغسل
 الى مثل ذلك انتهى وفيه المرأة جى فاطمة بنت ابى جدهدى بن ماجة روى ابى الدارقطني المذكورة واما حديث سودة رضي الله
 فرواه الطبراني في معجمه الاوسط من حديث الحكم بن عيينة عن ابى جعفر عن سودة بنت زمعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المستحاضة تدع الصلوة ايام اقوالها التي كانت تجلس فيها ثم تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضأ لكل صلوة قوله تدع الصلوة

قوله عليه السلام
 المستحاضة تدع
 الصلوة ايام اقوالها

والاقرار بجمع قري بمعنى الخيف قوله تستفر اي تستفرجا بوث هو ما نحو من تعذر الدابة التي تجعل تحت دنها وقوله تستفر
من لدغ وبيد الرخصة ومعناه تستعمل طيبا في الثوب تنزيل به الرخصة وقد يسمى الثوب طيبا لانه يقوم مقام الطيب واضح
ما روى في هذا الباب روى ابو داود وداود بن عبد الله بن سلم عن ملك عن نافع بن سلمان بن ايسار عن ام سلمة رضي
زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان امرأة كانت تراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لما ام سلمة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تنظري عدة الليالي والايام التي كانت تحيض من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها
فلتترك الصلوة قدر ذلك من الشهر فاذا خلعت ذلك فلتغتسل ثم لتستفر ثوب ثم لتصل ورواه مالك في موطاه واتفق
في مسنده واحمد في مسنده والسنن في مسنده باسانيد صحيحة على شرط البخاري ومسلم وقد مر في اول الباب بما فيه
من الحان والاحكام هم ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به مثل هذا دليل آخر تقديره ان
يقال الزائد على العادة يجانس الدم الذي يدل على العشرة من حيث الندرة ومن حيث كونه زائدا على العادة الموقوفة
ولا يجانس الواقع المعروفة الا من وجوه واحد وهو انها وقع في المدة الاصلية للخيف وهي العشرة فكان اسما تماما وقع
خارج العشرة اولى وبوجهين قبل ان يلحق اى يلحق بالزائد على العشرة وقال لا تترامى نظر عندي لان للمعاك ان يقول
كما ان النجاسة حصلت بين الزائدين فكذلك حادثة بين ما رأت في معرفتها وبين الزائد الى العشرة لان كل واحد منهما
في مدة الخيف بل المجانسة هنا اكثر لان احد الزائدين في مدة الخيف الاخر في غير ما قلت لو تأمل لا تترامى في هذا وجه
فكرته لم يقل في هذا التعليل نظر عندي والتأمل فيه يثبت عن هذا النظر بما قرناه الان وقال الاكل عورثان الزائد
على العادة يمكن ان يكون حيفا بخلاف الزائد على العشرة فانها تجانس ان قلت هذا الذي ذكره سأل صاحب الدابة
بقوله فان قيل الزائد على العشرة لا يمكن ان يكون حيفا والزائد على العادة يمكن ان يكون حيفا فكيف تجانس ان غم
اجاب بقوله قلت في مسئلتنا لا يمكن ان يكون عليها حيفا لان ما زاد على العشرة استماخه متيقن واما في ايام حيفا خيف
يقينا حيفا زاد الى تمام العشرة ان احتقنا وبما بعده كان استماخه وان احتقنا به ما قبله كان حيفا فتوقع الشك في كونه
حيفا فلا تترك الصلوة بالشك لان وجوب الصلوة كان ثابتا متيقن فلا تتركه لا متيقن في تجانس من حيث عدم الصلوة
وجوب الاكل غير هذا ولطعن احد النجاس بين الزائد من الوجوه بين الزائد والعادة من وجه فكان الاول اولى وجوه
بما قرناه ولا وقال مما حبل ليراه ايضا فان قيل كيف يكون وجوب الصلوة بمتيقن فانما لا تجب عليها في الاصل في ايام
حيفا فلتنا وجوبها عليها بمتيقن نظر الى انقضاء العدة وفي كون ما زاد على العادة حيفا شك فلا يزول ذلك لمتيقن
هم وان ابتدأت شئ اى المرأة هذا مشرف في بيان حال المرأة المتبدأة وقد ذكرنا ان المرأة لا يغلو امان يكون

ولا ان لا يدخل على العادة
يجلئ ما زاد على
العشرة فيلحق به
وان ابتدأت

مع البلوغ مستحبة

مستحبة او مستبذة او مختلفة العادة وقد ذكرنا في العادة وبنينا في بيان المبتدئة وقوله ابتدأت على صيغة المبني
للفاعل ويريد على صيغة المبني للمفعول بضم النون قال لا تترامى والاول اوجبه عندي الثاني اوجبه لان المأثرة
مبتدئة على صيغة المفعول فلذلك اختار صاحب لنا صيغة المفعول في ابتدأت هم مع البلوغ شئ يعني كما
بلغت استمر عليها الدم وهو معنى قوله هم مستحاضة شئ وهو نصب على الحال المقدرة اي حال كونهما مقدرة للاستحاضة
وذلك لانه لم يثبت الاستحاضة حال ابتداء ربهما الدم ولكن يعلم عند الزيادة على العشرة فيكون العشرة في كل الشهر
والباقي وهو الزائد على العشرة استحاضة وعند الزيادة الشافعي ربهما الدم الى اقل الحيف لانه متيقن والباقي مشكوك به
قال احمد وفي قول الشافعي ربهما حيفها بنسبة عشرين تحاد في قوله الاخر بالوسط وهو مستحب وسبع واية قال الثوري
واحمد في رواية وعند مالك تفقد ما دام ياتيهما ولتستظهر بعد ذلك ثلثا لثلاثة ايام لم تجاوز ذلك مجمل خمسة عشر يوما
مالك واية اخرى انها تجلس ما دام الدم ثلثا لثلاثة ايام الى ان يبقى خمسة عشر يوما وهو رواية عن احمد فان قلت كيف يكون
نصب لعادة في المبتدئة قلت اول ما رأت المبتدئة وما تترك الصلوة كما رأت عند شائخنا وعند ابن مغيرة ربهما
لا تترك حتى يستمر بها الدم ثلاثة ايام والاول اصح ولورات خمسة وثمانية عشر طهر ثم استمر بها الدم فانها تترك الصلوة
من اول الاستمرار خمسة عشر يوما وذلك عادتها لان الانتقال عن حالة الصغر عادة في النساء فتصل بمرة
واحدة واما الانتقال عن العادة الثانية في العادة ليس بعادة لما فلا يحصل بالمرة عند ابن حنيفة ومحمد واية قال بعض
الشافعية وهو رواية عن احمد وفي اشهر الروايتين لا يثبت الا بالكرار ثلثا وقال ابو يوسف الشافعي ثبت بمرة واحدة
وقال مالك يثبت بمرة لكن اذا اختلف بالزيادة والنقصان ثم استعصفت جلست اكثر ما كانت تجلس ثم تستظهر بالثلاث
ثم اعلم ان العادة على نوعين صليية وحليية فالاصليية على نوعين احدهما ان ترمي دين الصلوة طهر في الصلوة متعقبين
على اللولبان رأت مبتدئة ثلاثة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام
بما الدم فانها تترك الصلوة من اول الاستمرار ثلثا وتصل خمسة عشر يوما لان ذلك صاعدا لثلاثة ايام بالكرار وكذا لورات
ثلاثة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام
فتصل من اول الاستمرار ستة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام
بشيء فاربعة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام
وتصل خمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام
فغنداني يوسف ايام حيفها طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام وخمسة عشر طهر اربعة ايام

برؤية الخالف مرة واحدة عندهما فيكون حيفهما ثلاثية وطرا خمسة عشر فمارات في المرة الثانية فالايوم الرابع
 من طرا والمارات ستة عشر فاربعة عشر منها ببقية طرا واوليان من حيفهما الثاني وذلك ستة عشر وقيل عادت
 اقل المتين فتمت من اول الاستمرار ثلثية وتصل خمسة عشر لان العادة في المبتدئة توه تحصل بمره واحدة واما العادة
 الجعلية فهي اربع ثلثية واما طرا فمختلفة ثم استمر بها الدم بان رأت خمسة دما وسبعة عشر طرا واربعة دما
 عشرة عشر ثلثية واما خمسة عشر طرا قال بعضهم تجعل مادتها اوسط الاعتدال فتخرج من اول الاستمرار اربعة وتصل
 ستة عشر وقال بعضهم اقل المتين ثلثية من اول الاستمرار لانه وتصل خمسة عشر والفتية على هذا الامة
 على النصارى مبتدئة رأت ثلاثة دما وخمسة عشر طرا واربعة دما وستة عشر طرا وخمسة دما وسبعة عشر طرا ثم استمر
 الدم فعادت حيا اربعة في الدم وستة عشر في الطرا اتفاقا مبتدئة رأت ثلاثة دما وخمسة عشر طرا واربعة دما
 ستة عشر طرا وثلثية واما خمسة عشر طرا فانها تخرج الصلوة من اول الاستمرار ثلثية وتصل خمسة عشر تلك العادة جمانية
 وقال مشايخ سماعي ينقص العادة الاصلية بالجعلية وتقاله الخائنة العادة الاصلية في ان ينقص ستة عشر ثلثية الجعلية
 الابدية ستة وسبعة وثمانية ويكرر فيها بخلاف العادة الاصلية مزار الان سبعة وثمانية تكرار باسنة والعادة
 الاصلية تنقص بالتكرار بخلافها لكونها مختلفة متفاداة في نفسها يكون العادة الثانية جعلية الاصلية هي حيفها
 عشرة ايام من كل شهر شئ ففي الشهر الاول تكون العشرة من اول مارات حيفها واثاني الشهر ستة عشر فكلها
 حكم الطاهرات لكنها تفسد كل صلوة ثم بعد ذلك حيفها ايام من كل شهرهم لانها حيفها فلا يخرج عنه
 بالشك شئ اى عرفنا الدم المرئي في العشرة حيفا فلا يخرج عن كونه حيفا بالشك لاننا يقينا بالدخول فيه والايام
 صالحة لفاذا احتجنا وزاد الدم العشرة يتقينا بخروجها فكانت ظاهرة حكما

فصل الفصل منها فصل لا ينون ومنها فصل ينون لان الاعمال يكون الابدال العقدة التي كيف عقد هذا الفصل لاحكام
 الاستقامة وقد صاع على النفاس لانها اكثر وقواهم المستحاضة مشش مبتدئة وقد تكلنا فيما في اول الباب مقتضى
 هم ومن سلس البول شئ وكلمة من موصولة عطف على ما قبله وسلس البول كلام اضافي مبتدئة وخبره مقدمه بقرينة
 واجملة صلة الموصول مستغنى به عن الاستغناء بالبول بالكلية بل شئ سلس البول كلام اضافي مبتدئة وخبره مقدمه بقرينة
 وفلان سلس البول بالكلية اذا كان لا يستمسك سلس البول بالكلية سلس الفتح من باب علم يعلمهم والاعراف الدائم شئ بالرفع
 عطف على ما قبله وهو دم الانف لا يرقى الى السكس هم والخرج الذي لا يرقى شئ بالرفع ايضا عطف على ما قبله

حيفها جعلية
 ايام من كل شهر
 استمر ثلثية
 عرفه حيفها
 بغيره عتبا
 والذين اعلمهم
فصل
 والمستحاضة
 ومن يفسد
 البول والنفاس
 بالاشهر والخرج
 النفاذ كبره

يتوضأ في كل صلاة
كل صلاة
بماء أو ماء
في الوقت
من الغسل
والنوازل

يقال رقي الدعاء في قمار وتواهي سكن في ذلك لدمهم يتوضئون شجاعة في محل الرفع على انفسهم المبتدأ المذكور
اعني قوله المستأففة وما انيفت عليه هم ابوت كل صلوة شجاعة في اللطيل هم فيصلون بذلك الوضوء في الوقت
ما شاءوا من الغرض النافع شجاعة في الاوراع والليت واحم بكذا ذكره عن ابي الخطاب في الهداية ولم يحك
خلافا وفي المعنى لابن قدامة متوضأ لكل صلوة وبه قال الشافعي وابو ثور وعزى به الى اصحابنا ايضا وهو غلط منه
وقال ابن قيمه اكراني في بذه روايته عن احمد وقال لا يكف لاي صلوة على المستأففة ومن يمسك البول ونحوه وقبول
ربعية ومكرمة والبول اما الوضوء به يستحب لكل صلوة عنده وذكره في التمهيد وذكر كثير من اصحابنا في كتبهم عن انسابه في كل
صلوة وقال الثوري والمستأففة متوضأ لكل صلاة وهو نهى ب الشافعي ثم ايضا كما ذكره الآن وقال النعماني
في آخر وقت الظهر وقت العصر في آخر وقت الغسل في آخر وقت المغرب قبل وكذا في العشاء والفجر
وعن ابن عمر وجوب الغسل عليهما لكل صلوة وهذا لا يجب عليهما الغسل الا مرة واحدة نحو وجههما عن الحيف وهو قول عامة
اهل العلم من الصحابة والتابعين من بعدهم كل وابن سعد وابن عباس وعائشة وعروة وابي سلمة وعبد الرحمن الشافعي
واحمد والماكي في رواية وقال بعضهم تغسل كل يوم خمس مرات في ذلك عن عائشة ربه وابن عمر والنسائي سعد بن المسيب
وقال بعضهم تجتمع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل قبل الصبح بغسل آخر من قال بوجوب الغسل لكل صلوة
بما روت عائشة ربه ان ام حبيبة بنت جحش استحيضت فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بان تغسل لكل صلوة
واجاب عن ذلك ربه الم فاعلموا الامم عن الحق عن الزهري واما سائر اصحاب الزهري فانهم يقولون فيه عن عروة عن عائشة
عن ام حبيبة بنت جحش استحيضت فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انها يورق وليس باحيضة فامر بان تغسل
وتغسل ففهمت عنه ذلك فكانت تغسل لكل صلوة وقال ابو عمر في التمهيد عن عائشة ربه انها التت بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم في المستأففة منها متوضأ لكل صلوة فافقوا بذلك بعد وفات النبي صلى الله عليه وسلم دلت على منع ما روت
عنه عليه السلام اذ لا يسوغ لها خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحكي ذلك على الاستحباب وعلى الثانية ايام ما روت
فانهم قالوا قلت روى ابو داود وان امرأة كانت تربي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم امر بان تغسل عند كل صلوة فقلت اجاب النور عن ذلك ان الاحاديث الواردة في سنن ابى داود والبيهقي
وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بان يغسل لكل صلوة فليس فيها شيء ثابت وقدين البيهقي ومن قبله ضعفا واخرج
من قال تغسل في كل يوم مرة في ابي وقت شارح من النهار ساراه ابو داود في سنة من حديث مفضل اخفى عن علي
قال المستأففة اذا انقضت حيفها اغتسلت كل يوم لاجل الاحتياط واما الصوف التي فيها السم والزرنيخ فان بها

يبرئهم الدم وينشفه ومقتل بالعين الملهمة واللقاق واجتمع من قال بانها تغتسل من طهارة ما رواه مالك من سمى مولى
 الى بكري بن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب رحمه الله عن الاستحاضة فقال تغتسل من طهارة طهارة مطلقا صلوة قال
 كان عليها الدم استفتت ارجوب من ذلك ان اباءه قال قال مالك ان لا ينقض حديث ابن المسيب من طهارة طهارة
 الميعة انها ميمون طهارة طهارة الملهمة ولكن ابوهم دخل فيه فعلى الناس من طهارة طهارة بالمعزة قال لا يغتسل من طهارة طهارة
 لا يغتسل من وقت صلوة الطهارة شيئا ولا اعلم قوله الا احد من الفقهاء وانما ميمون طهارة طهارة بالمعزة فيها وهو انقطاع
 دم الحيض فذهب ارجوب من طهارة طهارة بالمعزة فيها في بعض الاحوال لبعض النساء وهو ان تكون المرأة
 قد نسيت الايام التي كانت عادت عليها ونسيت الوقت الغيا الا انها تعلم انها كلما انقطع دمها في ايام العادة كانت وقت الطهر
 فمذ يميز ممانا تغتسل عند كل طهر وتوضأ لكل صلوة وما بينهما وبين الطهر من اليوم الثاني فقد يغتسل ان يكون سعيد
 بن المسيب سائل من امرأة بذه حالها فنقل الراوي ارجوب لم ينقل السؤال على التفصيل وفي الاستدراك ليس فذلك
 وهم لانهم عن سعيد معروف من مذمومة في الاستحاضة تغتسل كل يوم من طهارة طهارة وذاك رواه ابن عيينة عن موسى
 مولى ابى بكر بن عبد الرحمن قالت سألت سعيد بن المسيب عن الاستحاضة فقال تغتسل من طهارة طهارة مطلقا لكل صلوة
 فان كان عليها دم شددت وصلات واجتمع لك فيما ذم فيه من الاستحاضة ليس عليها وضوء بارواه في الطهارة
 عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قالت فاطمة بنت ابى حبيش يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى لا اطهر فاق الصلوة قال انما ذلك عرق وليسيت باحقيقة فدمي الصلوة واذا برت فاغسل عنيك لدم ثم صلي فدم
 الجماعة وجه التمسك به انه عليه السلام قال لما فانتسلي وصلي ولم يذكر الوضوء لكل صلوة واجوب عنه الوضوء مذكوره في
 غيره على ما ذكره هم وقال الشافعي رحمه الله توضأ الاستحاضة لكل مكتوبة لقوله عليه الصلوة والسلام المستحاضة توضأ
 لكل صلوة شئ الحديث اخرجه ابن ماجه من حديث شريك عن ابى اليفطان عن عدي بن ثابت عن ابيه عن عبد الله بن
 مولى الله عليه وسلم قال المستحاضة تبرع الصلوة ايام اقراها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلوة ولقيل ولقوم ورواه ابو داود
 ونقطه والوضوء عند كل صلوة وله شواهد منها ما اخرجه ابو داود وابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت جارت فاطمة
 بنت جبيش احدثت وفي آخره فانتسلي وتوضأ لكل صلوة ومنها ما اخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث فاطمة بنت
 ابى حبيش وفي آخره فانتسلي وتوضأ لكل صلوة ومنها ما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده من حديث جابر بن عبد الله
 امر المستحاضة بالوضوء لكل صلوة هم ولان اعتبار طهارتها شئ دليل عقل اى طهارة المستحاضة هم لفروقة
 ادوار المكتوبة فلا تبقى شئ اى الفروقة هم بعد الفراغ منها شئ اى من المكتوبة وقال اللاترا في جواب

وقال المشافعي

تتوضأ الميعة

لكل مكتوبة

فعله عليه السلام

المستحاضة

لكل صلوة

كل اعتبار

طهارتها

ضروري اذ لم يكتو

خلو تبقى بعد

الفراغ منها

دليل الشافعي طرمان طهارة الاستحاضة ضرورية لكن لا سلطان لا ضرورة لها في حكم ادراك مكتوبة اخرى فقلت للشافعي
ان يقول بعد التسليم انها ضرورية كيف يمنع عدم الضرورة في لفظها مكتوبة اخرى ومطلق الضرورة موجودا في كل مكتوبة
تقدير الطهارة في المكتوبة وانما ضرورة كف ذلك الضرورة لانه ليس من المعقول انما ضرورة من ثم انما ضرورة
هذا القول ولا نسلم انما ضرورة كف الضرورة عند الشافعي رضي الله عنه وقيل لهما ادراك النواقل ما شاربت بالاتفاق
ولاشافعي رتب ان يقول لا ضرورة في النواقل بعد ادراك الفرض ولكن هي تابعة للفرض فيدخل في حكم مكتوب بعد الفرض
بمخلاف مكتوبة اخرى لانها عبارة اخرى مستقلة يحتاج الى طهارة اخرى لكون الطهارة ضرورية في حق الاول فلم يفتوا
الى غير ما تخم قال الا ترازس انما نقول بل بقيت الطهارة بعد المكتوبة الواجبة ام لا فان قلت نعم فنقل نص الفرض
والنواقل وان قلت لا فنقل لا تصلي الفرائض والنواقل اصلا الا بوضوء جديد فاشافعي رتب ان يقول هذه الترتيب وروى
فان لم اقل الا انها تصلي فوضوء واحد مع تبعية النقل ثم لا تصلي فوضوء آخر الا بوضوء جديد لان الشارع لما سقط حكم
سلطان الدم الضرورة استجابة الى ادراك فرض الوقت الذي هو الاصل سقط كذلك في حق التبع بمخلاف فرض آخر كما
ذكرنا فافاد كان الامر كذلك كيف يقول الا ترازسي وهذا الا لزام شي يسكت بعضهم وقد اورد الاكل ههنا اي اذا
على الشافعية لمخلفان الصلوة في قول عليه السلام لكل صلوة اعم من ان تكون مكتوبة او غير مكتوبة فانحصارها بالمكتوبة
تحكم ثم اجاب عن ذلك بان الصلوة مطلق وهو منصرف الى الكمال والكمال هو المكتوبة ثم رتب ان هذا بان الصلوة عام فكل
كلمة كل فاما ما ذكرتم قلت فلم ان يقولوا سلمنا اليوم ولكنه يحتمل التخصيص ههنا التخصيص موجود وهو الضرورة المخوفة
الصلوة مع سيلان الدم مع ان القياس لا يقتضي الجواز اصلا ولكن انصم حكم عليه الضرورة فيقتصر عليها ولا يتقدر بقدر
والجواب مسكت وروى لفظ هذه الصلوة متقدمة بالوقت في حديث آخر بل ما تقرر عن قريب ثم اجاب لاكل الجواب
آخر وهو ان الطهارة بعد ادراك المكتوبة ان كانت بتميز فسات الفرائض والنواقل في جواز الادراك بها الا فلا شافعي
وفيه نظروا في التنظير وان يقال نعم باقية بالنسبة الى النواقل دون الفرائض هم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام على
تتروا الوقت لكل صلوة ش قال بعضهم هذا غريب يعني باللفظ الوقت لكل صلوة قلت ليس كذلك لانه لا يلزم من عدم طهارة
عليه ان يكون غريبا بل روي هذا الحديث بهذه اللفظة في بعض لفاظ حديث فاطمة بنت ابى حشيش في وقت
كل صلوة ذكره ابن قدامة في الفنى ورواه الامام ابو حنيفة بهذا المستحاضة تتوضى الوقت لكل صلوة ذكره المشيخي
في المبسوط وروي ابو عبد الله بن بطه باسناده عن حمية بنت محمش ان عليه الصلوة والسلام امره ان يتنسل الوقت
كل صلوة والغسل يعني عن الوضوء فبطل الاشتراط لكل صلوة هم وهو المراد بالاول ش هذه اشارة الى الجواب على رتب

ولنا قوله
عليه السلام
المستحاضة تتوضا
لوقت كل صلاة
وهو المراد بالاول

به الشافعي رضي عن كون الوضوء للصلاة أي الوقت وهو المبدأ بالحدث الأول وهو اتجبه بالشافعي رحمه الله لأن اللام
تستعمل للوقت يقال آتيك الصلوة النظر أي لوقتها بش لأن اللام كثيرة الاستعمال في الوقت ورد ذلك في الكتاب
والسنة وتعارف الناس بالكتاب فتقول تعالى يختلف من بعدهم خلف فنعوا الصلوة أي وقت الصلوة وما السنة
فتقول عليه السلام جعلت لي الأرض مسجدا وطورا فأيما ذكرته الصلوة يثبت أراد وقت الصلوة لأنه فعلة فعمله لا يسبقه لأن المذكر
هو الوقت لا الصلوة وقال عليه الصلوة والسلام إن الصلوة أو لا وأخر كوقتها وأما عارفت الناس فيقال آتيك الصلوة النظر
أي لوقتها فيمنع ذلك كون ما رواه الشافعي رحمه الله وما رواه أنه في نفسه بالوقت فيعمل المتأمل على المفسر وبذا هو التوفيق بين المتنين
وفعل التعارض فإن قلت لم لا يتحقق لكل قلت لأنه يلزم ترجيح المتأمل على المفسر ولأن الوقت أقيم مقام الاداء بتبديل
هذا دليل عقلي تقريره أن الشرع اسقط اعتبار السجدة للحاجة إلى الاداء والناس يختلفون فيه فمنهم المطلق ومنهم المتقدر ومنهم
من يرى الاداء في أول الوقت ومنهم بالعكس ومنهم من يحتاج إلى تأخير المانع منه بعد المأهنة ومنهم من يؤسس إلى
عادة الصلوة وفعل الوضوء فذلك جعل الوقت مقام الاداء ليستوى الكل في بقائه تيسير للام على المأمور فاداء حكم
على الوقت وسقط اعتبار الحدث وإذا أقيم شيء مقام شيء آخر يكون المنظور إليه بذلك الشيء فيكون المنظور إليه من حيث
فيكون الطهارة بآية ما دام الوقت باقيا فتقدير الله إياها بوقت وفعل الخروج فإن قلت إذا قدرت لها مرة كل شخص ما إذا
ارتفع المخرج قلت هذا ممنوع لا إذا قدر ذلك وقدر الفراغ منه وأوجب عليه وضوء آخر كل ما يصلح من تقاضا وأوجب
أو قدر في وقتها ويكتوبه أخرى في وقت آخر تحقق المخرج في موضع التخفيف وذلك باطل ولأن الوقت معلوم ولا يتفاوت
والاداء غير معلوم فيكون في تقدير الطهارة ببعض أعماله هم فيدرك الحكم عليه شيء أي على الوقت وأراد بالحكم جواز الصلوة
بدليل آخر إن الأصول شاهدة لا اعتبار الوقت دون فعل الصلوة لأننا وجدنا فيها رخصة مقدرة بالوقت وجواز المسح على الخفين
ولم تجد رخصة مقدرة بفعل الصلوة وقال الطحاوي وقد بينا قوى من جهة النظر ذلك أننا عدا ما لا يحدث ما يخرج خارج
أو خروج وقت فخرج الخارج معروف وخروج الوقت وانقضاء المدة حدث في المسح على الخفين فخرجنا في هذا الحدث
المتنوع فيه فجعلناه كالحدث المختلف فيه الذي أجمع عليه ووجدناه لم يلزم عليه ولم يجعله كالمحكم عليه أصلا لأننا لم نجد له
من الصلوة حدثا قط وأجاب بعضهم عن حديث الذي اتجبه بالشافعي رحمه الله أنه ضعيف وقال اتفاق الحفاظ على ضعف الحديث
الذي فيه الوضوء لكل صلوة مكاه التودي في المذهب قلت هذه اللفظة معنى قوله وقضاه لكل صلوة معلقة منذ التجارى عن
مروءة في صحيحه أخرجه الترمذي عن أبي معاوية متصلا ثم قال في آخره حديث حسن صحيح وقال ابن رشد في قوله أخرجه
قوم من أهل الحديث هذه الزيادة يعني توفيا لكل صلوة وقال في موضع آخر صحيحا أبو عمر بن عبد البر وذكر البيهقي عن شافعي

كان اللام

تستعمل

لوقت

يقال آتيك

لصلوة النظر

أي وقتها

ولأن الوقت

أقيم مقام

الاداء بتبديل

فيها

الحكم

عليه

انه قيل له ويناية عليه السلام امر المستحاضة بتوضا لكل صلوة قال نعم قد رويتم ذلك وبنقول قيا ساعلى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما يخرج من دبره واذكر اذ فرج ولو كان مغصا كان احب لينا من لقياس قلت يلزم على
 قيس الشافعي ان لا تنقض المستحاضة بفرغ احد الوضوء مما يخرج من احد السبلين فان قلت الفرق ان الشافعي المستحاضة
 بعد الغرض موهوب وقائم قلت فواجب ان لا يصلي بعد ذلك نافله ثم ان خصص العموم وجوز من النوافل ما شاء فربما قيل
 لكل صلوة فرض فلما مضى ذلك فلو مضى ان يفرض الوقت ويقول التقدير وقت كل صلوة على انما تقول قد روي ذلك على ما ذكرنا
 فان قلت ذكر البيهقي قوله صلى الله عليه وسلم انها امرت بالوضوء اذ انت الى الصلوة وعلى من الى بكرة الفقيه انه قال في غير
 عليه الصلوة : السلام ان الله تعالى امر بالوضوء اذ اقام الى الصلوة لا دخول وقت الصلوة او خروجه قلت ظاهر وهو
 بالاجل بين الغضار وانما يبر بالوضوء من قام الى الصلوة وهو فرض ومن قال بانقضاء طهارتها عند خروج الوقت
 او دخوله لا يبر بالوضوء وعنده ذلك وانما يقول طهارتها مقيدة بالوقت على مقتضى ما مر فاذا خرج الوقت ودخل على حسب
 اختلافه عمل على حكم الحديث السابق فاذا اراد الصلوة بعد ذلك فقد ارادتها وهو بهي محذرة فتومر بالوضوء على ذلك كما
 ونظير ذلك ما سأل على الخلف اذ انقضت مدته فانه ينقض طهارته بلا خلاف وان كان لم يقم الى الصلوة ولما انقضت الشافعي
 طهارتها في حق النوافل وان كان في ذلك مخالفة لطرد الحديث اعني قوله صلى الله عليه وسلم انها امرت بالوضوء اذ
 الى الصلوة فلذلك خصه بنفي طهارتها في حق الصلوة كلما ما دام الوقت باقيا عملا بحديث المستحاضة بتوضا لكل صلوة
 بانقضاء الوقت كما ذكرنا في فروع المستحاضة تسوئ بالشد والتيمم وحشو فرجا بقطعة او خرقة دفعا للنجاسة وتقليمها
 الا ان يكون صائما ويضربها ذلك وفي حديث اسم سلمة رضي الله عنه ثوب هوان يرتشد ثوبا بغيره بمسك موضع الدم
 وفي حديث حمزة بنت جحش فباحي قالت انها اشج شعبا الحديث رواه ابو داود والترمذي واحمد وصححه وفي المبسوط
 وشرح المصنف للكرخي القدوري قالت فاطمة بنت قيس لم يذكر في المستحاضات والشيء في حمزة لفاطمة فالوهم
 بيننا في موضعين في جعل فاطمة بنت قيس المستحاضة وفي نسبة شد وتقصيبهما تيميم ولا تجزى حديث فان غلب الدم
 وخرج بعد الشد لم يقرب في الوقت لما روت عائشة رضي الله عنها قالت عتكف امرأته من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فكانت
 ترمى الدم الطيب تيممها وهي تصلى رواه النجاشي وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه يسلس البول وكان يداويه بالاستطع فاذا
 غلبه تووضا ولا ياتي بها اصاب ثوبه وعمره كان يصلي يعقب ما رواه احمد والداقطنى وفي الذخيرة اذا احتشيت فوجها وغطته
 من الخروج لا يفتقض وضوءا في حديث الروايتين وفي السجود قال لا يفتقض ولم يحكم خلافا وفي المبسوط والمبسوط
 وغيرهما اذا اصاب ثوبها من ذلك الدم فعليها ان تغسلها بان كان مقيدا بان لا يصير مرة اخرى حتى لو لم يغسلها وجوز

من قدر الدرهم لم يجز ما وان لم يكن مقيد بان كان يصيبه مرة بعد مرة اخرى اجزا باق ولا يجب غسله ما دام القدر
 حاشا ومثله سلس البول والبرج السائل وفي الميط وقبل اذا اصاب خارج الصلوة فغسله لانه قادر على ان يغتسل بماء
 في قرب طاهر وفي الصلوة لا يمكنه التفرغ عنه فسقط عنه وفي سحابة او رباط او امتنع من السيلان لا ينتقض الوضوء بخبر
 من احدث الى احدث فان نشفت الدم في الخرقة فهو سائل وكان محدثا فاقبل الردي يقول في الدم ونحوه عليه غسل
 ثوبه عند وقت كل صلوة مرة كالوضوء وغيره من المشايخ قال لا يلزم ذلك وكذا لا يلزم عندنا اما في السيلان
 وغسل الدم ولا بد الا الاستنجاء لوقت كل صلوة للبرج ثم الطهارة اذا وقعت السيلان لا ينتقض بها
 في الوقت وينتقض بحدث آخر وعند خروج الوقت وشرط وقوعها السيلان ان لا يكون السيلان مقارنا لما
 او طاريا عليها وهو يحتاج اليها لاجله وعند خروج الوقت يظهر حكم الحدث السابق حتى يغسل التي هو فيها عند خروجه فيها
 ويستقبل ولا يميني ولو كانت نافذة يجب تقصير الصلوة فيها ولو لم يزلها لاجل تجزئته وصال من الاجزاء ينتقض
 ولو توفضا لهما فانقطع احدهما فهو على وضوءه ما بقي الوقت وعلى الآخر ان يخرج ان يخرج فيهما زياتين الوضوء او ينقطع الدم
 من جنهما صم واذا خرج الوقت بطل وضوءهم واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى شمس اى اذا خرج وقت صلوة القدر
 بطل وضوءهم وانما في بطلان الى المخرج جاز لانه لا يوصف بذلك فضلا عن ان يكون حدثا وانما لا ينتقض
 بالحدث السابق لكن اثره يظهر عند ذلك لان الوقت مانع فاذا زال اثره لم يبق اثره في قيام مقام الصلاة في حق اصناف الحكم
 وقال الاكل قبل قوله واستأنفوا الوضوء مستدرك لان بطلان الوضوء يستلزمه قلت هذا السؤال مع جوابه لسفنا في
 ولكنه قال في الجواب قال شيخنا في جوابه جاز ان يبطل الوضوء تحت صلوة ولا يبطل تحت صلوة اخرى ولا في جميع الاستنسا
 في حق تلك الصلوة كما قال الشافعي رضي بطلان طهارة المستحاضة للكلية بعد اتمامها ويقار طهارتها للوضوء في ذلك
 قوله في التيمم ايضا وكما قال بعض اصحابنا في حق التيمم لصلوة الجنابة وفي المصنف بقائه تيمم في حق جنابة اخرى
 لو حضرت هناك على وجه لو شتمت بالوضوء تقوية صلاة الجنابة ويبطل في حق غير ما ذكر صاحب الدرر اية ايضا في ذلك
 ثم قال في جوابه قال مولانا حافظ الدين في جوابه ما قال الشيخ السفنا في وبه الشيخ عبد العزيز ولكنه لم يذكر في قوله
 وكما قال اصحابنا الى آخره ثم قال الاكل وفيه يحمل كما ترى ارادوا بعمل ان الكلام في الوضوء لا في التيمم قلت فيها
 قال فعل لانه نظر في ذلك بما قاله الشافعي رضي في الوضوء رواه التيمم فانما الوضوء لا ينفك عنه فانما هو ثم قال الاكل
 يجوز ان يكون تأكيد قلت انما يصح ذلك لو كان في قوله بطل ونحوه احتمال لعدم بطلان بوجوه من الوجوده وقال ايضا
 ويجوز ان يكون كالتفسير الاول ثم علمه لعله لا يجدي قلت انما يصح ذلك لو كان قوله بطل وضوءهم احتمالا او يسما

والاخر

الوقت

بطل

واستأنفوا

الوضوء

اصناف

اخرى

ومن وجه فاعلمنا ان التقصير في الطهارة في حق المسح وانما ليس التقصير في الطهارة انما يكون عملا بالاشياء
وفي عكسه لا يكون عملا بهم وبدخولهم عند زفرهم الكدش اي منقضى بدخول الوقت فقط عند زفرهم وبما كان
عند ابى يوسف رحمه الله شئ يعني منقضى بامى شئ كان من الدخول والخروج عندهم ووافاة الاختلاف في النظر
الا فممن قوضا قبل الزوال كما ذكرنا شئ يعني ثمة الاختلاف انما نظر في الصورتين احداهما فممن قوضا قبل الزوال
ثم دخل الوقت لا منقضى طهارته واصل بها النظر عند ابى حنيفة ومحمد خلا فالابى يوسف قوضا لوجود الدخول بالخروج
والثانية هي قوله هم وقبل طلوع الشمس شئ اي لو قوضا قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر ثم طلعت الشمس منقضى
طهارته عندهما لوجود الخروج وكذا عند ابى يوسف لوجود احداهما من خلا فالزفر لغيرهم الدخول فالتنقذ لم يحضر
القائمة في الصورتين لان في الاولى دخولا بالخروج وفي الثانية خروجا بلا دخول هذا ظاهر كلام المصنف وقال
المحققون من مشايخنا مثل فخر الاسلام ومن تابعه على قول ابى يوسف لا منقضى طهارته بدخول بالخروج وانما منقضى
بمخرج بلا دخول كما هو قولهما وفيما اذا قوضا المستحاضة قبل الزوال ودخل وقت الطهارة احتج الى الطهارة بالاب
النظر عند لا لكون طهارتها منقضى بدخول الوقت بلا طهارة لان طهارتها ضرورية ولا ضرورة في تقدير طهارته
على الوقت وكذا ذكر فخر الاسلام ايضا في طرق زفرهم ايضا وقال فخر السائل ان زفرهم يجعل خمسة مخرج حاشا بل
جعل لدخول حاشا وليس كذلك بل الصحيح من مذهبه ان شئ من ذلك ليس بحدوث وانما لم ينقضى الطهارة بطلوع الشمس
عنده لان قيام الوقت جعل عند او قد بقيت شبهة حتى لو قضى صلوة الفجر قوضا ما من شئها فكان كمال الخروج
بدخول وقت آخر ولم يوجد بيقين شبهة فصحت لتعارك حكم العذر تخفيفا وقال السفاني وبهذا التقدير يعلم ان العلماء
الاربعة كلهم متفقون على ان الحديث السابق انما يعمل عند خروج الوقت لا غير الا عند ابى يوسف تقدير طهارته غير
معتبر لعدم الحاجة فيجب عليها الوضوء ثانيا بعد خروج الوقت وعند زفرهم يوجد الخروج من كل وجه ما لم يدخل
وقت مكتوبة اخرى فلذلك يجب عليها الوضوء بعد دخول الوقت عندهم لزم قرآن اعتبار الطهارة مع الثاني شئ
وهو سيلان الدم هم لم الحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر شئ اي الطهارة قبل الوقت فان قيل فيعتبر
كيف يوصف بالانقضاء عند دخول الوقت اجيب بان عدم الاعتبار قبل الوقت انما هو بالنسبة الى الوقتية تقديره
مقام الاداء فلا تعتبر قبله وبعده قلت هذا السؤال والاجواب للسفاني ذكرهما الاكل في شرحهم ولا بى يوسف
ان الحاجة شئ الى الاداء هم مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله وبعده شئ اي فلا تعتبر الطهارة قبل الوقت
ولا بعد الوقت هم ولما شئ اي ولا بى حنيفة ومحمد هم انه شئ اي ان الشان هم لا بد من تقدير طهارته

وبدخول الوقت
عند زفرهم وبما كان
كل عند ابى يوسف
وافاة الاختلاف
لا يظهر الا بيقين
قوضا قبل الزوال
كما ذكرنا ادخل
طلوع الشمس
زفرهم ان اعتبار
الطهارة مع الثاني
للحاجة الى الاداء
ولا حاجة قبل
الوقت فلا تعتبر
وكذا في بيان الحاجة
مقصورة على الوقت
فلا يعتبر قبله ولا بعد

على الوقت ليتكمن من الاداء ش لان الشرح امر بالصلاة في اول الوقت ولهذا استغرق جملة الوقت بالصلوة فحيث
ان يمكن من ذلك لا يمكن منه الاتية بغير المطارة على الوقت فلو كان دخول الوقت انقضاء المطارة لما انتفع بالتقديم
فان قلت قوله لا بد من تقديم المطارة يورث بوجوب التقديم لان لفظة لا بد تيسر في الوجوب وليس كذلك قلت فيه
استماع والمضاف محذوف تقديره لا بد من جواز تقديم المطارة هكذا دخل الوقت ش الكاف فيه للمفاجاة وكذا
ما صدر به وليست الكاف للتبشير لتفاجي تمكن الاداء بدخول الوقت لان الوقت قائم مقام الاداء وتقدمها
على الاداء واجب فكان تقديمها على غلغ وهو وقت الاداء جائز ولهذا قال بعضهم على قياس قولهما لو تضافت للصلاة
قبل العصر جاز ان تصل العصر وقال بعضهم لا يجوز لان هذا دخول شتمل على الخروج وتبطل لا بالدخول واليهما
يقولون فتدبرهما اي عند ابى حنيفة ومحمد ليس لان يصلي العصر على ما يجي عن قريب هم وخروج الوقت دليل على ان
ش يعني ان خروج الوقت يدل على انقضاء المطارة والقضاء بالايستدعي بقا المطارة فنجعل الحديث السابق
في انقضاء المطارة وما دون اول الوقت فيدل على تحقق الاحتياج وتحقق الاحتياج يستدعي ثبوت المطارة فكان خروج الوقت
الذي لا يستدعي بقا المطارة احتق بان يضاف اليه انقضاء المطارة من الدخول الذي يستدعي بقاها فظهر انما
الحديث عنده ش اي عند خروج الوقت هم والمراد بالوقت وقت المفروضة ش المراد بالوقت الذي اعتبر في وقت
ودخول وقت الصلوة المفروضة هم متى لو توفنا المعذور لصلوة العيد لان يصلي الظهر ش اي بذلك الوضوء
وليس بنا باضمار قبل الذكر ان قوله توفنا يدل على الوضوء كما في قوله تعالى لا اعدوا له اقرب للتعقيب هم عند ما ذكر
اي عند ابى حنيفة ومحمد وانما خصهما بالذكر مع ان الحكم عند الكل كذلك لما انما اشبهته به وعلى قولهما حيث جاز تقديم
الوضوء على الوقت وما قالوا بان تقاض بالدخول هم وهو الصميم ش احتراز عن قول بعضهم انه ليس لان يصلي الظهر
لان خروج وقت صلاة واجبة لان صلوة العيد واجبة هم لانما ش اي لان صلوة العيد وانما ذكر الضمير اما
باعتبار المذكور اما باعتبار لفظ العيد هم بمنزلة صلوة الغيم ش من حيث اننا ليست بمفروضة وقالوا فلا سلام
البرزوي في شرح السجدة الصغير فان توفنا صاحب الغد يوم العيد بعد طلوع الشمس لصلوة العيد بل يصلي به الظهر
فتدبر ليس لذلك ثم قال ولا رواية فيه وقيل بل هي صلوة الضحى في الاصل فاشبهه سائر الايام هم ولو توفنا
للضحى في وقت واخرى فيه ش اي لوضامة اخرى في وقت الظهر هم للصوم ش اي لاجل صلوة العصر
فتدبر ش اي عند ابى حنيفة ومحمد ليس لان يصلي العصر ش اي بذلك الوضوء هم لان تقاض
ش اي لا تقاض ذلك الوضوء هم بخروج وقت المفروضة ش وهو صلوة الظهر فان قلت ما الفائدة في قولهم

على الوقت ليتكمن من الاداء
كما دخل الوقت
وخروج الوقت
دليل على انقضاء المطارة
فظهر انما
عند ابى حنيفة
وقت المفروضة
حتى لو توفنا المعذور
لصلوة العيد
ان يصلي الضحى
عند ما هو هو الصحيح
لانها بمنزلة الصلوة
الضحية ولو توفنا
موت للظهر في وقت
ولخرج فيه بعد
فقد هذا الوجه
ان يصلي العصر
لاستقاضه بخروج
وقت المفروضة

بالحديث

في وقت النظر قلت لتيسر ان ليس بين وقت النظر وبين وقت النظر وقت ممل كما هو في جبل الحسن بن زيا وقادر ورمي
عن الى حذيفة انه اذا صار النخل قائمه يخرج وقت النظر ولا يدخل وقت النظر وهو الذي تسميته بين الصلوتين وليس
هذا بصحيح هم المستحاضة هي التي لا يضي عليها وقت الصلوة الا اذا حدث الذي تبليت به يوجب فيه شيء اسي في الوقت
هذا التعريف المستحاضة بعد ذكر احكامها وكان ينبغي تقديم تعريفها على بيان احكامها ثم هذا الذي في حق الدوام والبقا
واما اشتراط استيعاب الوقت بالسيلان لثبوت الغرض ليس بشرط عند المصنف هو الذي ذهب اليه صاحب البدائع وقتنا
قاضي خان المفيد المريد والنباح وآمننا قلنا بكذا الكلام وعليه بالوراث الدرم في اول الوقت ثم انقطع فتوضات على انقطاع
ودام الانقطاع حتى خرج الوقت فانه لا تنقضي طهارتها ولو لم يورل كلامه بما ذكرنا لما كان تنقضي طهارتها المستحاضة
بخرج الوقت فلما جسد العناية المذكورة لم يبق هذا الا ان ذكر في آخر خبره وقتنا وهي المزمع في وقت الواقعات
والحاشي وغيره فلو ثبت جامع النكاح والاشي المستحاضة بالوقت بالسيلان فلا يثبت حكم الاستحاضة
حتى يستمر الدرم في وقت صلوته كالم في ذكر في الخبرية ولو سال الدرم في وقت صلوته فتوضات ومملت ثم خرج الوقت فخل
وقت صلوته اخرى وانقطع وهما ودام الانقطاع الى آخر الوقت فتوضات وعادت تلك الصلوة وان لم ينقطع في
وقت الصلوة الثانية حتى يخرج الوقت لا تعيد بالان في الوجه الاول لم يستوعب السيلان وقت صلوته فلم يكن باستحاضتها
وفي الوجه الثاني تستوعب جميعها باستحاضتها وقال تاج الشريعة في حاشية المصنف الاستحاضة هذا المستحاضة بقا ولم يفر
الى شيء غير ذلك وكذا لك السفناتي وصاحب الدرر اية ولم تعرض عليه الا تراسي فاذ قال هذا الذي قاله صاحب الهداية
فيه نظر عندي لان التعريف ينبغي ان يكون جامعاً وانما هو ليس بجامع لان حقيقة المستحاضة لا يوجد بهذا القول حتى
يوجد الاستغراق في الابداء وليس بجامع لدخول الحائض تيمم لان الحائض قد يكون بهذه المثابة بان لا يضي عليها وقت
صلوة الا اذا حدث الذي تبليت به يوجب فيه وقت النظر وضعيف لان انما يلزم ما ذكره لو لم يحل كلامه على ما بعد الثبوت اسي
بعد ما ثبت انها مستحاضة لاننا ذكرنا ان حده الذي ذكره في حق الدوام والبقا وكذا قال الامام حميد الدين الغزالي في شرحه
هذا المستحاضة بقا انما في قوله مستحاضة ابتداء فالشرط ان يكون الحدث مستغرقا بجميع الوقت حتى لو لم تستغرق
كل الوقت لا يكون مستحاضة وانما تستغرق به لا تحتاج الى الاستغراق بعد ذلك بل وجوده في الوقت مرة كاف وقال
الان تراسي وبعد ان قال فيه نظر وهذا الذي قال الامام حميد الدين لاننا قال هذا المستحاضة بقا رآه وذلك يقتضي تعدد
حقيقة الشيء وهو فاسد واخذ الاكل منه فقال ويلزم اختلاف حقيقة الشيء بالنسبة الى السامعين والحقائق تختلف
قلت هذا العجب من العجب ان عدم جواز اختلاف الحقائق بالنظر الى ذات الشيء واما بالنظر الى صفاته فلما علم من

والمستحاضة
هي التي لا يضي
عليها وقت
صلوة الا اذا حدث
الذي تبليت به
يوجب فيه

الان ذات المستحاضة من سيل ودماء في غير اوقات معلومة ومن غير عرق كيف واما صفتها التي هي التعريف الشرعي فقولنا
 ذكره المصنف مع قيد في الدوام والبقا واما كونه مستحاضة ابتداء فله شرط آخر على ما ذكرناه ثم طول الاثر ان يمتد
 حد الاستحاضة وادعى انه وقع في غايه من الانوار الربانية والاسرار الالهية وكذلك طول الاكل فيه وقال في جعل العيوب
 ان يقال في تعريفها الى آخر ما ذكره وطوبى ما ذكره بما خاف من التطويل لما فيها من التعسف هم وكذلك كل من هو في من
 ش اي في معنى المستحاضة ان يكون حكمه حكم المستحاضة هم وهي من ذكرناه ش اراد به قوله ومن يسل البول
 والرحا لدائم والبرج الذي لا يراه من به ان يطلق بطن ش عطف على قوله من ذكرناه واستطلاق البطن عبارة
 عن الاسهال وقال الجرجيري استطلاق البطن فيه هو وانفلات يريح ش عطف على ما قبله والانفلات خروج الشئ
 قلته اي بفتة كذا قال الطريزي هم لان الفروية بهذا ش اي بما ذكر من الانفلات او بما ذكر من الاحداث ثم تحقيق
 وهي ش اي الفروية هم نعم الكل والله اعلم ش اي تشتمل كما ذكر فيكون حكم الكل حكم المستحاضة وليعرف المفرد
 بمن حصل به دوام حدث وقت معلومة كاملة ثم لا يغلو عنه منذ توخا فيه

وكذا كل من هو
 معناه وهو من
 ذكرناه ومن به
 استطلاق بطن
 وانفلات يريح
 لان الفروية بهذا
 يستحق وهو ثم الكل

فصل في النفاس

والنفاس هو الدم
 الخارج عقب الولادة

فصل في النفاس اي هذا الفصل في بيان احكام النفاس آخروه عن بعض والاستحاضة قلته وقوم النفاس كالبشر
 ولادة المرأة مصدر سمي به الدم كما يسمى بالحيمض وذكره المطري واما ما ذكره من تنفس الرحم فخرج النفس الذي هو لولم
 ومنه قول ابراهيم النخعي ليس بالنفس سائلة اذ ماتت في المار لا يفسد واما باليس له دم سائل وهو عرق فيصير في الصحا
 جعل حديثا من النبي صلى الله عليه وسلم ومنه قول الشاعر عذ تسيل على احاسيد نفوسنا به وليس على غير السيف تسيل
 والنفس ذات الشئ ومنه جاز زيد نفسه في التاكيد فسمى المولود ونفسا وقومها من نفس منقوسة والنفس الروح يقال تحو
 نفسه اي روحه النفس العين يقال اصابته نفس اي عين النفس العاني النفس قدر ولتة يدلف بها الاويم من قرنه وغيره
 والنفس التحريك واحدا للنفاس النفس بجرته وفي المغرب لنفاس مصدر رقت المراتم بضم النون وفتحها اذ اولدت في
 نفسا ومن نفاس قول ابى بكر رغان هانفت اي حاضت والغيم فيها خطأ وفي الدرر اية واما اشتقاقه من تنفس الرحم
 او خروج النفس بمعنى الولد فليس بذلك في المعجزة مشتق من نفس الرحم او خروج النفس والولادة على ما قال الشاعر
 اذ نفس المولود من كل خالد بهد بهد اكرم لنا طوبى من قريب بهد واما النفاس ففي الولادة قال الجرجيري ليس في الكلام
 من فعلا يجمع على فعال غير نفاس وعشر اوجه في السامع من البها ثم قلت ويجمع ايضا على نفسان بضم النون وقال صاحب المطالع
 وبالفتح ايضا ويجمع ايضا على نفس بضم النون وقال صاحب المطالع وبالفتح ايضا ويجمع ايضا على نفس بضم النون الفاء
 ويقال في الواحد نفسى شل يسرى ونفسى بفتح النون ايضا وامر بان نفسا وان هم النفاس بالدم الخارج عقب الولادة

شئ الوافى والنفاس او الاستفتاح كذا سمعته من سائذى الكبار ولم اراه فى الكتب فى الامان من كونها للعطف وقد يتوهم
 شتى بين المعطوف المعطوف عليه وبذلك الذى ذكره المصنف هو حد النفاس اصطلاحا قد ورد عقيب لولادة وفى بعض النسخ
 عقيب لولد وفى بعضها هو الدم الخارج يعقب لولد وهذه الجملة منفعة الدم لانه لم يرد به تفسير معين فهو فى معنى النكرة
 محالة لكل قلت انما قال بكذا للدفع قول من قال لان الدم معروف بالالف واللام الجملة لا تكون منفعة للدم لان
 ائى لان النفاس هم ما خرج من نفس الرحم بالدم او من خروج النفس شئ بالسكون هم بمعنى الولد او بمعنى الدم شئ
 وقد ذكرنا هذا من قريب هم والدم الذى تراه احوال ابتداء شئ اى قبل خروج الولد او حال ولادتها قبل
 خروج الولد او حال اكتمل استخاضة شئ وليس يحيف هم وان كان ممتد شئ اى وان بلغ نصاب يحيف
 وهو ثلاثة ايام فليس يحيف وبه قال سعيد بن المسيب كسج الاوزامى وعطاء محمد بن المنكدر وجابر بن زيد والشبى
 وكحول والزهرى والحكم ومحمد والشورى واحمد والبولثر واليومئذ وابن المنذر هم وقال الشافعى رحمه الله يحيف شئ
 وهو قول الاصحاب وبه قال محمد بن وهاب والليث وعن الشافعى رضى الله عنه دم فاسد وفى شرح الوعيز ما تراه احوال على
 ترتيب يحيف فى القديم هو دم فاسد اى استحاضة وفى الجديده هو حيض ولا فرق على القولين بين ما تراه قبل حركة الحمل
 او بعد او قبل القولان فيما بعد حركة الحمل ما قبل حركة فمى كالحياى ونفى الحملية والذى يخرج مع الولد فيه وجمان حيا
 ان نفاس وانثى انه يحيف وفى شرح العدائى لابى الخطاب ما تراه قبل الوضع باليومين والثلاثة نفاس شئ كالمعطوف
 والصوم وبه قال سحاق وقال الحسن الاوزامى دم المطلق المتتابع نفاس ما قبله فاسد وان خرج بعض الولد فالدم
 قبل انفصاله نفاس عند احمد وان قل وان الفتنة مفضة او ملقة فليس بنفاس وفى المفضة عند روايتان اذ المفسر
 بعض خلقه وعندنا ان خرج اكثر الولد يكون نفاسا والا فلا وفى المفيد النفاس ثبت بخروج اقل الولد عند ابى يوسف
 وعند محمد بخروج اكثره وكذا ان انقطع الولد منها وخرج فمى نفاسا وخروج اكثره وكذا عند محمد ولا يكون
 نفاسا والسقط ان استبان بعض خلقه يكون به نفاس على ما يجرى عن قريب ان شاء الله تعالى وقالت الشافعية فى
 شرح المذهب ان وضعت بحال لم يتصور بعد صورة آدمى والقرابى قلن انه لحم آدمى ثبت حكم النفاس قلو شربت دواء
 فاسقطت جنبنا ميتا حتى صارت نفاسا لا تقضى صلوة مدة نفاسها وان كانت عاصية عندهم على الاصحاب وكذا فى
 شرح المذهب للثوومى وهو ينقض قاعدة تتم فى منع الرخصة بالمعصية هم اعتبارا بالنفاس شئ اى الشافعى اعتبر
 ما تراه احوال حيا اعتبارا بالنفاس يعنى ان نجار الولد فى البطن لا يمنع كون الدم نفاسا ولذا يكون الرضى بين الجنين
 نفاسا عند ابى حنيفة رحمه الله والى يوسف فلا يمنع كونه حيا هم اذ هما جميعا من الرحم شئ كلمة اذ للتعليل اى لان الدم لانه

لانه صافى

تنفس الرحم بالدم

او مخرج الدم

بمعنى الولد

والدم الذى له

الحامل ابتداء

او حال ولادتها

قبل خروج الولد

استخاضة وان

كان ممتدا وقال

للشافعى يحيف

اعتبارا بالنفاس

اذ جاعا من الرحم

تراه اسما لودم النفاس كلاهما من الرحم والدم من الرحم خفيف هم ولثان باكمل يسند الرحم من خلقا للولد لان النقبه في السفلى فلا يخرج مع وجود الاسود هم كذا العادة في الامم كذا عادة الكلدان بذكر كليلاتيرك ما فيه هم والنفاس بعد افتتاحه في اى بعد الافتتاح فم الرحم هم بخرج الولد في هذا جواب من اعتبار الشافعي رحمه الله بالنفاس هم ولذا في اى ولكن النفاس بعد الافتتاح فم الرحم بخرج الولد كان نفاسا بعد خروجه بعض الولد في ولذا كان ابتداء النفاس من خروجه بعض الولد هم فيما يروى عن ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله في روى المصنف عن ابى حنيفة ورواه احمد في روى اية خلف عن ابى يوسف عن ابى حنيفة او اخرج اكثره وعن محمد بن وعنه كل واحد واختاره القدرى اكثر حيث قال واما تراه اسما ل حال ولادتها قبل خروجه اكثر الولد استقامته وروى في سلم عن محمد بن خروجه الراس ونصف البدن او الرجليين واكثر من نصف البدن ولاجل هذه الاختلافات اجمع المصنف الصغير هـ لان في اى فم الرحم هم ينتج فيتنفس به في اى بالدم ولذا في باب العايد واخذه بار من حديث سالم عن ابنه هوان بن عمر بن وهان بن مطلق امراته وهى حائض فسال عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليد اجها ثم ليس كما حتى انظر ثم تحيض ثم تطهر ثم انشأ اسكبا وانشأ طلقا قبل ان يمس فتكلم لعدة التي امر الله تعالى ان تطلق بها النساء فسقط عليه ومنها حديث ابى سعيد اخذ روى في سببا او طاس لا توطن حامل حتى تستبكر بحقيقة روى ابو داود ومنها حديث روى في بن ثابت روى في قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ياكل لاحد اسقى ما يدرع غيره ولا يقع على امته حتى تحيض ويؤمن حملها ورواه احمد فعمل عليه السلام وجوده يحض علما على برارة الرحم من الحمل في الحائضين ولو جاز اجتماعهما لم يكن دليل على البقاء ولو كان بعد الاستبراء بحقي احتمال اكل لم يكل ولو كان الامه في امره لا يقع وتؤمن الاجازة روى عن ابى حنيفة قال ان الله تعالى رفع الحيف من الحمل وجعل الدم زقا للولد في اى خفيف من شايين وروى بالرقم والدرقني باسنادا هاجم عانته روى في اسما ل ترمى الدم فحالت اسما ل التحيض وتغتسل وتغسل وتقول تغتسل استحباب لكونها مستحقة ولا يعرف عن غيرهم خلاف الا عن عائشة روى في فانه قد ثبت معنا رواية اخرى انها قالت اسما ل لا تغسل وروى عن عائشة روى في ان اسما ل قد تحبل وعن النقول به كذا يقطع حيفا ويدفعه والاختلاف في طرياق الحيف على الحمل ولذا لم يكن الذي تراه اسما ل قبل الوضع حيفا ولا نفاسا عن محمد بن الشافعي كذا ذكره في العدة والاعطال من غير تنقذ به العدة الا في صورة غريبة في احد الوجوه ان من طلق اسما ل ثم وطئها مبشدة وجبت العدة في القول الذي لا يتداخل استران فلو عاضته وهى حامل تنقذ اسدة للشبهة هم والسقط في باحركات الثلث في السنين هم الذي استبان في اى عمرهم بعض خلقه ولد في وارتفع ولعل في خبره

وَلَمَّا نَبَا بِالْمَوْلَى
يَلِدُهَا أَوْ الْرَحِمَ
كُدِّى الْعَادَةَ وَالْفَقَا
بَعَثْنَا خَبِيرًا
لِلْمَوْلَى فَلَمَّا كَانَ
فَقَامَا بِعِزٍّ مَرُورٍ
بَعَثُوا الْوَلَدَ فِيمَا
مَوْضِعُ الْإِسْمَةِ
وَكُنَّ لَا يَنْفِقُونَ
فَيَنْفِقُونَ بِهِ لِسْتَطِ
الَّذِي سَبَّان
بَعْضُ خَلْقِهِ

أعني قوله السقط وبعض خلقه كالاصبع والشعر والنظف هم متى تغيرت الصلاة به شيء أي بالسقط هم نفسا وتغيير الأمانة
 لهم ولده وبكثرة العدة تنقضي به شيء أي في أمومية الولد إذا وجد الدعوة من الولد وأما انقضاء العدة ففي تعليق الصلاة
 بالولادة لأنه ولد ولأنه ناقص الخلق ونقصان الخلق لا يمنع ثبوت أحكام الولد كما لو ولدت ولد ليس له بعض أطرافه فإن
 لم يغير شيء من خلقه فلا نقاس لأن هذه علة أو مضغطة فلم يكن لدم الذي عنه نقاسا ولكن إن أمكن جعل المراد من الحيض دم الرحم
 حيفا بأن تقدمه طهر تام حمل حيفاها إن كان ثلاثية أيام والأفوه استخاضته ثم المسئلة على وجهين أما إن تسمى الدم
 قبل اسقاط السقط أو بعده فإن رأت قبله وقد استبان بعض خلقه ما تركت من الصلوة والصوم لأنه يتبين أنها
 كانت حلا وان لم يستبين خلقه فإن كانت رأت قبل السقط ثلاثية أيام وقد وافق أيام عادتها وكان مرقا عقيب طهر
 صحيح فهو حيض لأنها متبين أنها لم تكن حلا ومارتة بعد السقط استخاضته وإن رأت قبل السقط يوم أو يومين تكمل ثلاث أيام
 مما رأت بعد السقط والباقي استخاضته أو إذا رأت الدم بعد اسقاط السقط ولم تر ما قبله فإن أمكن جعله حيفا يجعل حيفا
 والأفوه استخاضته وإن كان السقط لا يدري بأنه كان مستبين الخلق أو لم يكن فإن سقطت في المخرج فهو على وجهين
 أما إن رأت الدم قبل اسقاط السقط أو بعده فإن رأت بعده واستمر الدم فهي مبتدأة في النقاس صاحبته عادته في الحيض
 والطهر كان عادتها في أيض عشرة وفي الطهر عشرة من فقول على تغيير السقط مستبين الخلق هي نفسا ونفاسا يكون
 أربعين يوما وعلى تغييره أن السقط لم يكن مستبين الخلق لا يكون نفسا ويكون عشرة أيام عقيب لاسقاط حيفا وإذا
 وافق عادتها وكان ذلك عقيب طهر صحيح فترك هي الصلوة عقيب لاسقاط عشرة أيام متبين لأنها إما حائض
 أو نفسا لأن السقط إن كان مستبين الخلق فهي نفسا والأفوى حائض فلم تجب عليها الصلوة بكل حال ثم تغتسل وتصل
 عشرين يوما بالوجود لو قت كل صلوة بالشك لترد حالها فيه بين الحيض والنقاس ثم تترك عشرة أيام متبين لأن فيها
 إما حائض أو نفسا ثم تغتسل تمام عدة النقاس وإحييف فإن رأت الدم قبل الاسقاط منظر إن رأت ثلثا أيام
 وما قدر ما يتم به حيفاها لا تدع الصلوة فيما رأت قبل الاسقاط بكل حال لأنه إن كان السقط مستبين الخلق لم يكن رأت
 قبله حيفا وإن لم يكن كان حيفا فتدع حالها بين الطهر والحيض فلا تترك الصلوة بالشك لو رأت قبل الاسقاط عشرة أو ثمانية
 اسقطت صلت تلك العشرة بالوجود ثم غسلت وصليت بعد السقط عشرين يوما بالوجود بالشك لترد حالها فيه
 بين الطهر والنقاس ثم تترك الصلوة عشرة متبين لأنها فيها إما حائض أو نفسا ثم تغتسل وتصل عشرين يوما بالوجود
 بالشك لترد حالها فيه بين الطهر والنقاس ثم تغتسل وتصل عشرة لترد حالها فيه بين الطهر والحيض ثم تغتسل وبكذا وبها
 إن تغتسل في كل وقت لم تؤجر أنه وقت خروجها من الحيض والنقاس هم وأقل النقاس لأحد له شيء وهو قول أكثر أهل العلم

حتى تصير به
 نفسا وتغيير
 الأمانة ولديه
 وكذا العدة تنقضي
 وأقل النقاس
 لأحد له

منهم عطاء والشعب والملك الشافعي واحمد وسحق رضي الله عنهما قال الثوري يعني قولهم لاحد الاقله انه لا يتقيد بساعة ولا ينصفها بل
 يكون مجردة وقال اما المطلق جماعة من اصحابنا ان اقله ساعة ليس معناه الساعة التي هي جزء من اثني عشر جزءا
 من النمار بل المراد النطفة فيما ذكره الجمهور نذر هو العيص وحكي ابو ثور عن الشافعي ان اقله ساعة وكذا وقع في بعض
 نسخ المزني و اشار ابن المنذر الى ان الشافعي في ذلك قولين فقال الثوري اقله ثلاثة ايام قال الحنفى وقال المزني
 اقله اربعة ايام كقول الحنفى اربع مرات وروى عن ابى حنيفة ان اقله خمسة وعشرون يوما ذكره ابو موسى في معجمه
 قال وليس المراد بدائه اذا انقطع وخصا لا يكون نفاسا بل المراد انه اذا وقعت حاجته الى نصب العادة في النفاس فغير
 عن ذلك اذا كان عادتها في الطهر خمسة عشر يوما او نصب لها دون ذلك دى الى الفصل العادة فمن حمله ان الدم
 اذا كان محيطا بطرفى الاربعين فالطهر المتخلل بينهما لا يكون فاصلا طلال الطهر او تصير حتى لو رأت ساعة وما وربعين يوما اعتدلت
 طهر ثم ساعة كان الاربعون يوما نفاسا عنده وعندهما ان لم يكن الطهر خمسة عشر يوما كذا ذكر ان كان خمسة عشر يوما
 فصاعدا يكون الاول نفاسا والاخر خفيف ان امكن ثلاثة ايام والا كان استحاضة ويروى اية ابن المبارك عنه من
 ابى يوسف انه قد رآه بعد عشرة يوما ليكون اكثر من اكثر كيف في حق الاخبار بانقضاء العدة اما لو انقطع دون
 ذلك فلا خلاف انه نفاس وذكر شيخ الاسلام في بسوط اتفق اصحابنا ان اقل مدة النفاس ما يوجد فانه كما يلد
 اذا رأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فانه تقوم وتصل فكان ما رأت نفاسا لا خلاف في هذا بين اصحابنا انما اختلف في ما
 اذا وجب اعتبار اقل النفاس في انقضاء العدة بان قال لها اذا ولدت فانت طالق فقالت انقضت عدتي اتمني
 يعتبر لا اقل النفاس مع ثلاث حيف عن ابى حنيفة يعتبر اقله خمسة وعشرون يوما وعند ابى يوسف باحد عشر يوما وعند مالك
 واما في حق العيص والصلوة فاقوله يوجب ولو ولدت امرأة ولدت ولم تدر ما فتد ابى حنيفة وزفر بن نفاسا وعليها غسل
 احتيا طلال خروج الولد لا يخلو عن قليل الدم ظاهر فيحاط في ايجاب الغسل واكثر المشايخ اخذوا بقول ابى حنيفة
 وبه كان يقضى الصلوة والشهيد وهو الاصح عند مالك والشافعي يرفو في رواية الحسن عن ابى يوسف هي ظاهرة وذكره في
 املاته فلا يغسل عليها الدم كذا نقل عن محمد وبعضهم اخذوا بقوله وفي المفيد والسادى هو الصحيح ثم لان تقدم
 الولد علم ش اى اماره ظاهرة هم على الخروج ش اى على خروج الدم هم من الرحم فان شى هو
 تقدمهم عن استدراجهم على عليه في الحيف ش كذا وقع في بعض النسخ باضافة استدرا الى قوله ما جعل كلمة
 موصولة وقوله في الحيف جملة وقعت ما لا من قوله والنتيجة الصريحة كذا عن استدراج على عليه بخلاف الحيف
 انقله عن امتداد الثوري اى عن امتداد دم قوله جعل على جملة وقعت موصولة لقوله استدراج على عليه بل على

لان تقدم الولد
 حكم الخروج من
 حيزه فالتحق عن
 امتداد جعل
 عام عليه
 بجمله الحيف

من قلت الشئ بالدين وغيره قلنا وتطليقت به فاطميت به والورس يفتح الواو وسكون الراء في آخره وسين مبدئية
 يكون بالسين يخرج على الراء بين اشتار والصيف يتخذ منه الحرة للوجه وقال ابن الورس بنت اصغر يصنع في الراء
 بكسر الراء وسكون الميم وفي آخره ثمانية مثلت يري في مراعي الابل ومهون لبعض يفتح احوار المهلة وسكون الميم وفي آخره
 ضا موحدة ومهون النبت ومهول الابل كالفائدة للانسان قوله كالفن يفتح الكاف واللام ومهوشى بجلو الوجه كالمسح
 ومهولون بين السواد والحرة وروى في هذا الباب حديث اخر منها رواه ابن ماجه باسناد عن النضر بن ابي نضر
 صلى الله عليه وسلم وقت لنفسه رابعين يوما الى ان ترمى الطهر قبل ذلك رواه الدارقطني في سننه ثم قال لم يرد عن
 حميد بن عمار بن سليم وهو ضعيف ومنها رواه اسحاق في مسنده عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص قال وقت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم للنفس رابعين يوما وهو مرسل لان الحسن لم يسمع عن عثمان بن ابي العاص
 ومنها رواه اسحاق بن عمار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنظر النفس رابعين يوما الى
 فاذا رأت الطهر قبل ذلك فهي طاهرة وان جاوزت الاربعة في بمنزلة المستحقة فتنفس وتغسل فان عليها الدم وقد
 لكل صلوة رواه الدارقطني ايضا وقال عمر بن الخطاب بن حصين بن ابي عمار بن عثمان بن ابي نضر
 حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنفس رابعين يوما واخرجه ابن حبان
 في كتاب المغفار قالت وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنفس رابعين يوما الى ان ترمى الطهر فتنفس وتغسل فان عليها
 زوجها في الاربعة في اسناده عطاء بن عجلان وهو كوفي ضعيف ومنها حديث جابر بن عبد الله الطبري في الاوسط قال
 وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم رابعين يوما ومنها حديث ابى الدرداء روى ابن جرير في تاريخه ابن عدي في الكامل قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنظر النفس رابعين يوما الى ان ترمى الطهر قبل ذلك فان بلغت الاربعة يوما ولم ترمي
 فتنفس وتغسل وهي بمنزلة المستحقة وفي اسناده العلاء بن كثير ضعيف وبه الاحاديث يسند بعضها ايضا وهي حجة على الشئ
 ومن وافقه من ان اكثر النفاس ستون يوما وعلى كل من قال غير الاربعة وكل ابن المنذر مثل هذا عن عمر بن عباس
 وانس وثمان بن ابي العاص عائد بن عمر واهم سلمة ولا يعرف لهم مخالف في هذا وهم وقال ابو عبيد وعلى بن ابي حمزة
 وقال الحق بن ابي النضر الجهمي عليه السلام ولا يصح في ذلك من جعله الى شهرين شته وآخا يروى عن بعض التابعين قال الطحاوي
 ولم يقل بامتين احد من الصحابة وآخا قاله بعض من بعدهم وروى ايضا مثل مذمبنا عن ابى الدرداء ومغاد واهل
 وابى هريرة رضي الله عنهم وهو ش اى حديث ام سلمة روى حمزة على الشافعي رحمه الله في الاعتبار
 اى في اعتبار النفاس هل الستين شش يوما وعلى من ذهب الى غيره ايضا وقال النووي تضعيف حديث ام سلمة

وهو حجة عند الشافعي
 روى في اعتبار الستين

مروود في الحديث جدي وبقية الاحاديث من هذا الباب قلت قد قلنا ان بعض ما يثبت بعضا فلا يفيد قولك هم وان
 جاؤا بالدم الاربعين وكانت شئ اى واسمال، نعم قد كانت هم قد ولدت قبل ذلك لما عاده شئ اى واسمال
 ان لما عاده مئنة هم في النفاس ردت الى ايام عادتها شئ فان كانت عادتها في النفاس عشرة من او ثلثين
 او خمسة وعشرين فزات اكثر من عادتها فان لم تجاوز الاربعين فالكل نفاس وان جاؤت الاربعين بان زمت
 واربعمين فنفاها ما كانت عليه ولو الباقى استخاضه سوا كانت ختم بعرقها بالدم او بالطرأ ان كان بعد ما عبد الله
 وعنده محمد ان ختمت بعرقها بالدم هكذا ان ختمها بالطرأ فليأخذ كانت عادتها في النفاس ثلثين فولدت ان الدم
 عشرة من انقطع فزات الطهر عشرة ايام تمام ولو تعاقب في النفاس ثم رأت الدم حتى جاؤا الاربعين فانما ترد الى مفرطه كقول
 في كذا نفاسا في قول ابي يوسف وان حصل ختمه بالطرأ وعنده محمد نفاسا عشرة ون يومين ايام الروية لانه لا ينجم النفاس
 بالطرأ وان كانت مبتدأة بان كان ذلك دل ما ولدت والدم ستم نفاسا اربعون يوما والزمنا عليها استخاضه
 ولو انقطع الدم دون الاربعين فبان جميع ذلك نفاس سوا كانت مبتدأة او معتادة واذا انقطع الدم في
 اغتسلت وصلت بنا على الظاهر فان عاد الدم في الاربعين امادت الصوم وعنده الامام ملك النصار الفاضل بين الدينين
 مدة النفاس طهر فصل وقصوم ولا تقصير بعد الدم وبقية قال احمد وان كان انقطع دون اليوم وعنده اذا كان يوما كاملا
 ولا شافعي قولان احمد ما نه طهر والثاني نفاس هو المشهور بطريق جمهوره وقال النووي في الدم الثاني وجان احمد
 مثل قول ابي يوسف ومحمد في الوجه الآخر وهو قول ابي العباس شريح الدمان نفاس كما لو كان الطهر اقل من خمسة
 عشر وعمره ان كان النقاء يومين او ثلثية فهو نفاس وان تطاول فهو غير ثم قيل في حاله الطلق بوقى بقية
 فيعمل تحتها وقيل يحفر لها حفرة فيجلس عليها وتصل كسلا يومين ولدها هم لما بينا في كيف شئ وهو قوله في نفس كغير
 اذا تجاوز الدم على عشرة ايام ولما عاده معروفه ونحو ردت الى ايام عادتها والذي زاد استخاضه هم وان
 لم تكن لما عاده شئ بالكانت مبتدأة هم فابتدأ نفاسها اربعون يوما لانه امكن جعله نفاسا شئ
 جعل الاربعين فلو انقطع الدم دون الاربعين فالكل نفاس سوا كانت مبتدأة او معتادة وعنده الانقطاع فيما دون الاربعين
 فتغتسل وتصل بنا على الظاهر فان عاد الدم في الاربعين امادت الصوم هم فان ولدت ولدين في بطن واحد ففان
 من لولده الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله شئ وبقية قال ملك احمد في امع رولته وهو امع الوجه الثاني
 وصح ابن الحارث امام الحرمين في القرائي وفي المداية وللشافعي ثلاثة اقوال احدى وجها وهو الاصح انه يعتبر من الاول
 ابتداء المدة وبقية قال ابو اسحاق ملك احمد في الاصح والثاني انه يعتبر ابتداء المدة من الثاني وبقية قال ابو القاسم

واوجا وزالدم الاربعين
 وكانت ولدت قبل ذلك
 ولها عاده في النفاس
 ردت الى ايام عادتها
 لما بينا في الحيض ان
 لم تكن لها عاده فابتدأ
 نفاسها اربعين يوما لانه
 امكن جعله نفاسا فان
 ولدت ولدين في بطن
 واحد فنفاهما من الولد
 الاول عند حنيفة وابي

وان كان بين الولدين
اربعون يوما وقال محمد
من الولد الاخير وهو
زفره لاهلها حاصل بعد
وضع الاول فلا يقيده
نفساء كما انها لا تحيض
وهذا تنقضي العدة
بالاخير بالاجتماع ولها
ان الحامل بما لا تحيض
لا سند اذ فم الرحم
عند ما تكونا وقد انفتح
فجره لاول نفس لادم
مكان فأنشأ العدة فخلقت
بوضع حمل مصدا إليها
فيشادل الجميع

يعتبر ابتداء ما من الاول ثم تستأنف من الثاني ثم وان كان بين الولدين اربعون يوما
قال بعض المشايخ فيها اذا كان بين الولدين اربعون يوما ان النفاس فيه يكون من الولد الثاني عند ابى حنيفة
وليس به الصحيح وانما الصحيح ما اختاره المصنف لان أكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت فلا تجب لنفاس بعد
ولو كان بين الولدين ثلاثون يوما فنسب الولد الثاني عشرة ايام وان ولدت ثلاثا ولاديين الاول والثاني قبل
من ستة اشهر وبين الثاني والثالث كذلك ولكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر والصحيح ان يجعل كحل واحد
هم وقال محمد بن حماد بن النضر بن الولد الاخير ش اى نفاسها من الولد الثاني هم وهو ش اى قول محمد بن حماد
قول زفر بن محمد بن النضر ش وقول داود ش وبه قال بعض المشافعية هم لانها حال بعد وضع الاول ش اى الولد
الاول هم فلا تنصير نفاس ش لان الحمل من الثاني واقع فخرج الدم من الرحم فلا يكون نفاسا بالاول لاول
هم كما انها لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالخير ش اى الولد الاخير هم بالاجماع ش لان الولد الاخير هو المعبر عنه
النفساء العدة فكذا النفاس هم ولها ش اى لابی حنيفة وابى يوسف رحمته هم ان الحامل انما لا تحيض
لا سند اذ فم الرحم على ما ذكرنا ش عندنا خلافا للشافعية هم وقد انفتح ش اى فم الرحم هم بخروج الولد
ش اى الولد الاول هم ونفس ش اى الرحم هم بالدم فكان نفاسا ش لان اخراج من الرحم بعد ولادة
يكون نفاسا هم والعدة تعلقت بوضع كل مفاس اليها ش اى الى المرأة بواجاب عن قياس محمد بن النضر
على النفساء العدة ووجه ان العدة تنقضي بوضع حمل لقوله تعالى واولات الاحمال اهلن ان يضعن حملن فحمل
اسم لكل ما في البطن وما بقي الولد في بطنها موجودا كانت حاملا فلا تنقضي العدة حتى تضع الجميع ولهذا قال
ان كان حملك غلاما فانت مرة فولدت غلاما وجارية لم تعتق لان الغلام صار بعقل كامل والشاة لا يكون كل حمل
هم فتناول الجميع ش اى كل حمل فاما تضع الجميع لا تنقضي العدة فموضع امرأته ولدت في عزة رمضان
فماست رمضان كله ثم ولدت آخر فيما بعد رمضان لاقبل من ستة اشهر من رمضان قضت صوم النصف الاول
ومصلحة النصف الاخير لان الولد الثاني من علوق حادث لا يخلل بين ولادة الولدين اقل مرة الحمل وهو ستة اشهر
والمرأة لا تقل من ستة اشهر فعملنا جعلت في النصف الاخير من رمضان وهو ما يحتمل لا يكون نفاسا وكانت
طاهرة في النصف الاخير فتقضي ما تركت من الصلوة فيه الا ان تكون انقضت على رأس النصف الاخير لان الاعتسار
يشترط بوجاز الصلوة وتنقضي صيام النصف الاول لان صومها لم يصح فيه ولا تنقضي صلواتنا لانها كانت حائضا فيه ان كانت
انقضت يوم الفطر وصامت شوال فبنت رمضان وصلمت قضت صوم يوم واحد وصلوة خمسة عشر يوما لانها قضت

صيام رمضان في شوال وهي طاهرة فيجب بها الى يوم الفطر وعليها قضاء وصلوات النصف الاخير من رمضان لانها كانت طاهرة ولم تقبل اوصلت من غير انتقال فروع آخر ولو خرج ولد بائنا من قبل او دبر لاتبصير نفسها ولو سأل الدم من الاسفل صارت نفسها لانه وجد خروج الدم من الرحم عقيب لولادة ولو كانت معتدة متنفضة عدتها لانها وضعت حملها وتصير سجارية امه ولو لم يلد *

باب الانجاس وتطهيره باى ذهاب فى بيان احكام الانجاس من بيان احكام تطهيره وارتفاعه على انه
غير متبدل مخدوف اى يذوب ويجوز نصبه بقدر خرابه باب الانجاس قال تاج الشريعة قد يحذف المضاف كما فى
قوله تعالى فنبقت قبضته من اثر الرسول وقوله باب الانجاس من قبيل القسم الثانى اى باب بيان انواع الانجاس
قلت لا حاجة الى ذكر التمسك لافظ الانجاس بشموله لانواعه وكونه من القسم الاول اولى ولما فرغ من بيان النجاسة
الحكمية وتطهيرها شرعى فى بيان النجاسة الحقيقية وتطهيرها ولما كانت الاولى اقوى واكثر قد ماعلى الثانية والنجاسة
جمع نجس يفتح النون وكسرة الجيم ويسكون الخفاف فتح النون وكسرة النون مع سكون الجيم وكلما استعملت فى اللفظ قاله
بعض الشراح قال الاكل الانجاس جمع نجس يفتح النون ويسكون الخفاف وهو كل مستقذر وهو فى الاصل مصدر رحم استعمل اسما قال الله تعالى
انما المشرك نجس قال تاج الشريعة الانجاس جمع نجس بكسرة الجيم وهو الشئ الذى اصابته النجاسة والنجس بالفتح كلى
استقذرته وقال صاحب لاراية وهو فى الاصل مصدر والمراد به هنا الاسم قامت قدرات ما بين احد منهم حقيقة يؤمن
وهو من باب علم تعلم نجس نجس نجسا يفتح فو نجس بكسرة الجيم وفتحها وفى دستور اللفظ نجس بكسرة الجيم نجس نجسا بالفتح
وسكون الجيم وهو مصدر وكذلك نجس نجاسة وكذلك ذكره فى باب فعل يفعل بالضم فيها وفى العباد بالفتح والنجس بالضم
والنجس بالفتح الطهارة ونجس نجس يفتح سمع ونجس نجس مثال كرم كرم واذا قلت جل نجس بكسرة الجيم فثبت جموع
واذا قلت نجس بفتحها لم تكن ولم تجمع وقلت رجل نجس رجلان نجس رجال نجس امرأة نجس نساء نجس يقال نجس ونجسه
تنجيسا فمن هذا ان قول الاكل الانجاس جمع نجس يفتح النون ويسكون الخفاف والصحيح والعيم قال تاج الشريعة فانهم شتموا نجس يطلق
على الحقيقة والسخرى على النكح والنجس يطلق عليها قوله وتطهير اى وفى بيان تطهير الانجاس والتطهير انفسه بالازالة نجس
اضافة الى تطهير اليها وانفسه باثبات الطهارة فالمراد طهارة عمدا كالبدن والثوب المكان لان نجاسة هذه الاشياء بمجاورة
النجاسة فاذا زالت طهرت الطهارة الاصلية وهذا لانه لا يمكن تطهير عين النجاسة فلا بد من التاويل فذكر احوال اربعة لمحل
عكس قوله فى البئر نزحت فانه ذكر المحل اربعة احوال والنجاسة محل معنى اذا علمت بالمحل يوجب الاختلال بالثوب الى اربعة
ويصح محال التعظيم له سبحانه وتعالى هم تطهير النجاسة شئ اى تطهير محل النجاسة لان النجاسة اثبتت فيها صفات الطهارة

باب

الانجمن

وتطهرها

تقرير الخامسة

اصلا بل ثبتت في عملها باز التماسه فخذت المضاف واقام المضاف اليه مقام : انما انشا الغسل لانه اضافته الى
ضميمة النجاس هم واجب شئ اى فرض وبذلك قالوا الزكوة واجبة وانما ذكر لفظ الواجب ليشمل الكل اذ الغسل
بما لا يصلح من بدن المصل وقوبه المكان الذي يصلح عليه شئ كله من تتعلق بقوله تطهير النجاسة وهو في
الاصل لا بتدبير الغاية ولكن الاتق هنا ان تكون للماء وزنة وبذره ثمانية اشياء الاول بدن المصل فان كان عليه نجاسة
اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وفيما دونه يجوز ويكره الثاني النجس كذلك ويحسب بخلط النجاسة وتخفيفها وقال ابو
زهبة لكانت اصحابنا ان ازالوا النجاسة من البدن والنجس سنة وليست بفرض وقال هشام يعيد صلوته في النجاسة
والنجاسة في الوقت وبعده وهو قول ابى قلابه والشافعي واحمد وابى ثور والطبري وقال ابو عمر روى ابن عمر وسعيد
بن المسيب عطا وطائوس ومجاهد بن السبع والزهرى ويحيى بن سعيد في الذي يصلح في الشئ النجس لا يعلم الا بعد طهارة
انه لا إعادة عليه وقيل قال سحن بن زهوية وعن الحسن في الشئ يعيد في الوقت وفي جسده في الوقت وبعده الكفائت
المكان والمعدة في طهارة المكان تحت قادم المصل حتى لو افترق الصلوة وتحت قدميه اكثر من قدر الدرهم من النجاسة
فصلوته فاسدة فلذا اذا كان تحت احدى قدميه وهو الاصح وقيل يجوز ان كان في موضع السجدة ودون التمام
ففى رواية محمد بن ابي حنيفة انه لا يجوز وهو الاصح وهو قولنا وفى رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة انه يجوز ان كان
في موضع يديه او ركبتيه يجزى عنه اذا خلا فالشافعي وزفرجه ولو صلى على مكان طاهر وسجد عليه لكان اذا سجد وقم
غيا بة على الارض النجسية جازت صلوته ولو اقمته على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم تحول منه الى مكان طاهر
جازت صلوته الا ان يكث على بساط وفى طرف من نجاسة قيل يجوز في الكبير دون الصغير وحده اذا رفع احد
طرفيه لا يتحرك الطرف الآخر وان تحرك صغيره الاصح انه يجوز مطلقا ولو قام على النجاسة وفى رجله جربان او غلطان لم تجز
صلوته ولو فرش عليه صلى عليها جازت لانه بمنزلة ما لو بسط الشئ الطاهر على الارض النجسة وصل على عليها جازت للثبوت
والاجرة اذا كان احد وجهيها نجسا وقام على الوجه الطاهر وصل عليها ان كانت مفروشة جازت وان لم تكن مفروشة
روى عن محمد بن ابي حنيفة انه لا يجوز وعن ابى يوسف انه يجوز ولو سجد على مكان نجس ثم اعاد السجدة على مكان طاهر جاز وعن
محمد بن سجد على ميت وعليه لب ان كان لا يجدهم الميت جاز وان وجد حجه لا يجوز هم لقوله تعالى وثيابك فطرس
اى طر با من النجاسة والامر للجواز قال ابن عباس ابن زيد واخسن ابن سيرين غسلوا بالماء لغسلها من بدن
ومن التقدير وقال الاكل فان قيل قال المفسرون معناه فقصر فلا يتم وليلا على ازالة النجاسة اوجب بان ذلك
مجاز والاصل هو التحقيق على ان تقصير الثياب يستلزم الطهارة فيكون امر بتطهير الثوب تقصيرا فقلت اخذ

والجيب من عتيق

المصل وقوبه

والمكان الذى

يصلح عليه فطرس

وثيابك فطرس

واذا وجب
الطهارة
وجبت البدن
والمكان كان
استعمال حالة
الصلوة يشق
الكل ويجوز تطهير
بكل ماء وكل مكان
ظاهر على التمسك

ويأتي وجوب طهارة البدن والمكان هم واذا وجب التطهير في اي تطهير المصلى بما ذكرناهم في الثوب
ش اي في اشترط طهارة ثوب المصلى بما ذكره من الآيات واسعدت هم وجب في البدن ش اي وجب تطهير
في بدن المصلى هم والمكان ش اي وفي المكان الذي يصلي عليه هم لان الاستعمال ش اي استعمال المصلى
هم في حالة الصلوة يشتمل الكل ش اي الثوب البدن والمكان وجب ذلك ان التمسك بالنص يكون بطريق يثبت
بالعبارة والدلالة والاشارة والافتقار ثم وجب تطهير الثوب ثبت بالعبارة والبدن والمكان بالدلالة وبذلك لان
تطهير الثوب لنا وجب للصلوة لاننا مناجاة مع الرب وهي اعملى حالة العبد فيجب ان يكون المصلى على حسن حاله وذلك
في طهارته وطهارة ما عليه وقدر وجب عليه تطهير الثوب بالنص مع قصور اتصاله وتصور الصلوة بدونه في الجملة فلان
يجب عليه تطهير بدنه ومكانه مع كمال اتصاله بما لقيامه بهاء وعدم تصور الصلوة بدونهما بطريق الاول ويستدل ايضا
في وجوب طهارة الثوب كما روى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثوبه غسل ما رأت والفتح المارة ومثله عن ابي هريرة
ذكرهما ابو عمر في التمهيد استدلال في وجوب طهارة بدن المصلى بقوله صلى الله عليه وسلم في الذي توفض والفتح فيجب
ارواه مسلم والمراد من النسخ الغسل والليل عليه رواه البخاري غسل ذكره وتوفضاً وقد ذكرنا ان النسخ كثرة الصلوات
في وجوب طهارة المكان بارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال جعلت لي كل ارض طيبة سجداً ولهموا
قال في الامام هذا حديث صحيح اخرجه الامام ابو بكر بن ابى ولما في سنة فدل على اشترط طهارة مكان الصلوة
الطهارة الثياب للقيم ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في الاماكن السبعة رواه ابن ماجه لانها من الطهارة
ولما حمل عمر بن عمر من محقرة بيت المقدس التراب الزبل الذي كان عليها نهي الناس ان يصلوا عليها حتى يصبوا ثياباً عليها
رواه حرب باسناده فافادتها من الزبل وانما مانعة من جواز الصلوة عليها هم ويجوز تطهيرها ش اي تطهير الثياب
وقد ذكرنا ان المراد به اما المصل او الازالة وانما قال ويجوز ولم يقل ويجب لان استعمال عين المار ليس بواجب عند
ابى حنيفة والى يوسف جيل ازالة النجاسة واجبة بما يمانع ظاهر من ذلك على ما ياتي الآن هم بالمار ش
البار متعلق بالتطهير هم وكل مانع ظاهر يمكن ازالته ش اي ازالة النجاسة بالمانع الظاهر وشروطه ثمانية اشياء
في جواز استعمال غير المار في ازالة النجاسة الاول كونه مانعاً بسل كالمخل ونحوه لانه اذا كان نجساً لم يتجلكا ليس ونحوه
لا يجوز الشرط الثاني ان يكون المانع ظاهر لان النجس لا يزيل النجاسة وقال الاكل قوله طاهر امره من بول يابوكل
يخرج ان الاصح ان التطهير لا يحصل به وقيل يحصل حتى لو غسل الدم بذلك رخصاً فيه لم يغسل ثقت لادبته تخصيض لا يخرج
بالظاهر عن بول يابوكل محمد فان المار المستعمل ايضا مانع ولكنه غير ظاهر على احدى الروايات عن ابى حنيفة كما مر بان

فما مضى الشرط الثالث ان يكون المائع الطاهر منزلا كالمخل وما الورود ونحوها واستوعب عن العزيم والذكر
واللبن نحوها فان بها يسط النجاسة ولا تزول قوت الذخيرة وروى الحسن بن عمار عن ابي يوسف لغسل اليرمق
بدهن او زيت حتى اذ يبل ثوبه جاز به شدة روايته بشرع في اللبن وفي بول ما يوكل به تختلف المشقة فيه
او يصح انه لا يطهر ذكره الشرح في الحيط وفي اللبن واما في بعض النسخ الحيط والماء المستعمل ولا تجزى الا في
عن ابي حنيفة انه طاهر وفي شرح ابي ذر ويجوز ان لا النجاسة بالماء المستعمل ونحو ذلك مما اذا عصر الفرس كثر التعلق
وسائر النجاسة بالاشجار والبطيخ والقتار والمصابون بالاعطاش والانهرة وما اختلفت والعيون واللسان وكلما خط
طاهر وغلب عليه اخرج من طبع الماء وسار مقيد اقوى في حكم المائع ذكره الطيحي وفي المنع عن احمد ما يدل على
ذلك وتمن ابي يوسف انه لا يجوز في البدن الا الماء ومثله في ابي حنيفة ذكره في العيون ثم ان المصنف ذكرنا ما
ذكره القدر وروى وهو انه لم يفرق بين الثوب والبدن قال ويجوز تطهيره بالماء ويجعل مائع على ما ياتي الان هم
كالمخل وما الورودش والماء المستعمل بين الطاهر والمائع المزيل هم ونحو ذلك شش بالمعطف على قوله
كالمخل وانما افرده لغيره وان كان المعطوف عليه اثنان باعتبار كل واحد منهما ثم اذا عطف شش كالمخل وسائر
وقد ذكرناه وقولنا وعصر من باب الانفعال وهو للمطهر فانه يقول عصر طايح النجس الواو وقوله من طارد
بالكسر لانه طارد الاول وهو بالفتح لانه طارد الثاني هم وهذا شش اي جواز تطهير النجاسة بالمائع الطاهر المزيل
هم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد وزر والشافعي رحمهما الله لا يجوز الا بالماء شش وبقول
مالك ما عاتى الفقهاء هم لانه شش اي لان الماء هم تنجس بادل الملاقات شش يعني لا تخلط بالنجاسة هم
والنجاسة لا ينجس الطهارة شش لان الماء صارت نجسا بملاقات النجاسة فلم يبق له قوة الازالة هم الا ان هذا القياس
تمسك في الماء للضرورة شش هذا جواب عما اورد على ما قاله محمد بن قيس لا يرد ان يقال ان الذي قلناه هو القياس
في الماء ايضا ومبني ان لا يجوز ان النجاسة بالماء ايضا وتقديره الجواب ان الحكم في الماء ثبت بخلاف القياس
لاجل الضرورة وللظن وسرعة اتصافه وسائر هذه المانعات لانص فيما يقتضي على العمل القياس يورده قوله صلى الله
عليه وسلم غسلية بالماء فلا يجوز بغيره لان الامر للوجوب لان الله تعالى ذكره الماء في معرض الاثنان والافان فقال
ونزل لكم من السماء ماء ليطهركم به فدل على اختصاص الطهارة ولان النجاسة الحقيقية تمتع جواز الصلوة فلا تزول
بغير الماء قياسا على النجاسة الحقيقية هم ولما شش اي لابي حنيفة وابي يوسف هم ان المائع قاطع شش من
قلع الشيء واقطعه اذا ازال من موضعه من باب فعل ففعل بالفتح فيهما وكانت العلة في الماء الازالة هم والطهارة في الماء

كما تخلد ماء الورود ونحو ذلك

عما اذا عصر احصا وهذا

عند ابي حنيفة

داين يوسف قال محمد

وذروا الشافعي لا يجوز

الا بالماء لا يتنجس برك

الملقات النجاسة لا يطهر

الا ان هذا القياس ترك

في الماء للضرورة ولما

ان المائع قاطع لطهارة

بعلة اللعق والازالة من غير الماء كاعلى يشاكله في الازالة بل اولى واقرى لان اعلى قطع النجاسة من الماء
 لانه يزيل اللون والدمس من الشدة والجمجمة وفي الالوان بالازول بالماء وما الوردي يزيل العين
 والرائحة من النجاسة للمياه ورة من بنجاب عن استدلال محمد ومن معه بقوله لم الماء بول الملقاة فغير
 ان النجاسة لم تجس محل بعيد بل كانت للمياه ورة وان كانت نجسة بول الملقاة هم فاذا انتهت اجزاء النجاسة
 من بنجاء اجزائها المتناحية لتركها من جواهر لا تجزى هم ببقى من اى المحل هم طاهر اش لزوال النجاسة
 بالعدالة اذ اعصر يخرج منه ويصير باقية من اجزاء النجاسة هكذا في المرة الثانية والثالثة الى ان يزول
 محل الاجزاء فيبقى المحل طاهرا لا انتقال النجاسة الى الماء جزاء فجزى لان الشئ الواحد محال ان يكون في محله
 في حالة واحدة والحكم اذا ثبت لمعنى يزول بزوال ذلك المعنى وانما الوقوع محل النجاسة ببقى الثوب طاهر
 وقال الاكل لا يقال لتبليس بالقطع لا يجوز لان النفس يقتضي النفس بالماء قال صلى الله عليه وسلم اغسلوا بالما
 قلت هذا السؤال لا تراعى وتقرير الجواب ان يقال ان اقتضاء النفس بالماء لذاته ام لغيره فان قلت
 لذاته فلا نسلم لان المعنى ان اقترض موضع النجاسة وصلى بذلك الثوب ففعل ان استعمال عين الماء ليس بواجب
 وان قلت لغيره وهو التظهير فيقول نعم ولكن يحصل الطهارة بغيره كاعلى فانه اذا غسل كبري يحصل التطهير كما يحصل الماء
 قال من الغيرة فان تمت كان النفس لا يجزى من النجاسة فقلت ولذا اذا زالت النجاسة الغيرة
 ببول ما ياكل كبري يكون حكم ذلك الشئ بعد الغسل حكم بول ما ياكل كبري لا يمنع جواز الصلوة ما لم يبلغ ربع الثوب
 فان قلت محمد ومن معه اجتبا بالسجد ايضا وجمالا يحجب الالباب المعقول قلت باكتفاء بذلك بل احتجابا
 ايضا وهو ما رواه البخاري في صحيحه عن جابر قال قالت عائشة رضي الله عنها ما كان احدنا الا لا ثوب واحد تحب فيه فاذا احسبنا
 بهم كيف قال تريقا فمضت ينفذ به وروى ابو داود وعنه مجاهد قال قلت ما كان احدنا الا ثوب واحد فيه تحب
 فاذا احسبنا شئ من دم بلبه يريتهما ثم قضت ينفذ به ولو كان الدم بالذك يريتهما لا يطر لكان ذلك كثره اللجاسة
 ومع الكثرة لا تصف والمغف والقصع احكم بالظفر ومنه قصع القملة فان قلت بعد قولنا في قوله صلى الله عليه وسلم
 اغسلوه قالوا الامر بالوجوب قلت لا نسلم انه امر بالنسل بالماء بل الامر متعلق بنفس النفس والاباحة بوصفها بقوله
 فانكبحون باذن الله من متعلق الامر بالاذن والاباحة بنفس الكاح فثبت بهذا ان يجوز ان يكون احدهما واجبا والاخر
 سببا فان قلت نعم على النفس بالماء قلت هو مفهوم اللقب وهو غير محتم ولا نه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا
 ولان تخصيص الشئ بالذكر لا ينفى الحكم عما عداه عندنا فان قلت غسل باعلى وما الوردي واغلاف اعضاء المال

جدة القلع والاذالة
 والنجاسة للمياه
 فاذا انتهت اجزاء
 النجاسة ببقى طاهرا

وهي منى عنها قلت اتحاق المال لغرض صحيح يجوز فلا يكون انما عنه والماء بعد الاخر في الاواني يكون مملوكا قال
 فلا يجوز استعمال انما عنه المال ولا يفرق في المال فيما اذا كان الماء عذرة فوق الغسل ولو سلم منع استعمال الغسل في
 ازالة النجاسة فاذا استعمل فيها لم يلزم كالماء المنوع من استعماله لاجل العطش لو تضافه وترك التيمم جاز وكذا المنفعة
 فروع الماء القليل اذا ورد على النجاسة نجس بالماء وقال احمد ان كان ارضا فهو طاهر وفي غير الارض نجس
 وقال الامام مالك لا فرق بين رداء الماء على النجاسة وورودها على النجاسة على الماء لا نجس فيها الا بالتغيير وقال
 الشافعي من ان ورود الماء على النجاسة لا يوجب نجاسة وورودها على الماء دون القليلين نجاسة ان كانت النجاسة
 يسيرة هم وجاب كتاب شمس اى مختصر القدوري وهو قوله ويجوز تطهير بالماء وكل مانع آه هم لا يفرق بين
 الثوب والبدن شمس لانه اطلق في قوله ويجوز آه ولم يقيد الثوب هم وهو شمس اى عدم الفرق هم قول
 ابى حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن ابى يوسف رحمه الله وعنه شمس اى وعن ابى يوسف هم لا فرق
 بينهما شمس اى بين الثوب والبدن بغير الماء هم فلم يجوز في البدن بغير الماء شمس وهو رواية النجاشي ابى مالك
 عنه لان غسل البدن طريقه العبادة فاختلف بالماء كما لو صور وغسل الثوب طريقه ازالة النجاسة لا بعبادة فلا يكره
 بالماء وقال الاثراني وذكر في بعض نسخ القدوري الماء المستعمل فقال كالتحل وما روى الورد والماء المستعمل فقال يفرق
 البغدادي في الشرح الكبي للقدوري واما جواز الماء المستعمل فلا يراه طاهر على رواية محمد بن ابى حنيفة بمنزلة الغسل
 هم واذا اصاب نجس نجاسة لما جرم شمس اى نجسة وانما النجاسة نجاسة بعد ذلك ولو لم يجز على الامام
 كالمروث والعذرة شمس بفتح العين المهملة وكسرة اللام المعجمة وهي الفاظ التي اقيها الناس هم والدم والنجاسة
 شمس اى يثبت هم فذلك في الارض بازش منها قيود الاول قيد النجف لان الثوب لا يطهر بالانفصال الا في النجاسة الثانية
 قيد بما جرم لان الما جرم لا يطهر بالذلك ان نجف الا اذا اتفق بين التراب ورمل نجف بعد ذلك الثالث قيد بانجاس
 لان ما جرم من النجس اذا اصاب نجف لم ينجس لا يطهر بالذلك لا على رواية عن ابى يوسف الرابع قيد بالذلك بالانفصال
 يطهر انما قال محمد لا يطهر بالذلك الا في المنع على ما يكره هم وهذا استحسن شمس اى يجوز في الصورة المذكورة
 استحسن اى استحسان الاثر على ما ياتي وفي المحيط ذكر في ايجان النجاسة التي اما جرم اذا اصاب نجف نجسا او نجسا
 بعد ما يثبت نظري قولهما قال القدوري هذا في حق الصلوة والماء اصاب الماء بعد ذلك يعود نجسا في رواية
 اذا مسح بالتراب نظري ذلك وايضا قال محمد لا يجوز شمس اى قال زفر الشافعي في السجدة وما لك في العذرة
 والبول داما في ارواش الدواب روايتان احدهما انفصال والثانية مسح وقال الشافعي في القبر هم اذا دلك بالارض

وجاب الكتاب لا يفرق
 بين الثوب والبدن
 وهذا قول ابى حنيفة
 واحدى الروايتين
 عن ابى ي سمع وعنه
 انه فرق بينهما فلم يجز
 في البدن بغير الماء اذا
 اصاب نجف نجاسة
 جرم كالمروث والعذرة والدم
 نجف فذلك بالارض جاز
 وهذا استحسن قال محمد لا يجوز

قالوا اريناك القبة فالتفتا معا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جبرئيل عليه السلام اتانا في قماخبرنا
 ان فيها قدرا وقال اذا جازاها حرك الى المسجد فليظن فان راي في فعله فقد الاوذي فليبره يصنع فيهما رواه
 جزيان في صحيحه لم يقتل ولم يصل فيها رواه عبد بن حميد والحق ابن جويته وابو يعلى الموصلي في مسانيدهم بخبر ابن ابي
 رجة عنه وابو القاسم احمد مدرية البصري وابو نصرته احمد المنذرين مالكا البصري واما حديث عائشة روى رواه
 ابو داود واليضا عن محمد بن الوليد خبره سعيد بن سعيد بن ابي سعيد رضى الله عنه عن القعقعي بن حكيم عن عائشة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بمفاهه ولم يذكره لفظه ورواه ابن عدي في الكامل عن عبد الله بن زياد بن تيمان القرشي مولى
 ابي سلمة عن سعيد القبري عن القعقعي بن حكيم عن ابي جعفر عن عائشة روى قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يطأ طمعه
 في الاوذي قال التراب لما طوى وعبد الله بن زياد وضعه البخاري ذلك احمد بن حنبل روى الدارقطني مسند الى
 سامة وهو ضعيف وقال ابن الجوزي قال ابن مالك هو كذا قال احمد بن حنبل روى في قوله الاوذي روى ابو داود البخاري
 يعلى النعل النعل النعل وتصغيره بالفتحة وقال ابن الاثير هي التي يلبس في المشي مملوكة باللات لال باللام وبتا بالهمزة
 ظاهر فانه قال فان طوى وطوى روى في نيل نجاستها وكان الاوذي على البيت على ظاهره وقال جزيان
 يمسح القدر في نعله ونفخه بربيع فله روى مثله من عروة بن الزبير وكان النعل يمسح النعل في الخف يكون في النعل
 عن ابي السبيعي في القيم وقال البرثري في الخف النعل اذا مسحها بالارض حتى لا يبقى لبري بها ولا اثر رجوت ان يجزبه
 فان قلت الحديث مطلق فلم يقيد به ابو عبيدة بقوله النجاسة التي لها جرم قلت التي لا جرم لها خرجت بالتعليل هو
 قوله صلى الله عليه وسلم فان التراب لما طوى روى منزل نجاسته ونحن نعلم يقينا ان النعل والخف اذا شرب البول
 او انخر لا يزيل بالمسح ولا يجزبه من اجزاء السجدة فكان اختلاف في الحديث معصروا الى الاوذي الذي يقبل الازالة
 بالمسح حتى ان البول او انخر لم يستجد بالربل او التراب نجف فانه يطهر ايضا بالمسح على ما قال شمس الائمة وهو الصحيح
 فلا فرق بين ان يكون جبر النجاسة منها او من غير ذلك اذ ذكر الفقهاء ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن الفضل
 عن ابي حنيفة روى عن ابي يوسف مثل ذلك لانه لم يشترط ان نجف فان قلت لعل الاوذي المذكور في الحديث كان
 طينا قلت الاوذي في لسان الشرع يحل على النجاسة كناية عن عينها ولو كان طينا لصرح باسمه ولم يذكره بالكناية
 لما فيه من اللبس يدل عليه قوله فان لارض لما طوى فان قلت الحديث لم يفصل بين النجاسة التي لا جرم لها وبين النجاسة
 جرم فان اسم الاوذي يطلق عليها وكذلك لم يفصل بين الرطب اليابس فيتم فصله ثم قلت بل فصل الحديث بين الرطب
 واليابس بالتعليل الذي ذكرناه ايضا فان قلت حديث ابي سعيد ساقط العبارة لانه عليه السلام لم يستقبل القبلة

على غير الثوب الذي يخلع فيه ورد هذا ما وقع في صحيح مسلم كنت اؤكل من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحصل فيه
 روعته الى داود ويصل فيه وان يرفع احتمال غسله بعد الفرك وحمله بعض المالكية على الفرك بالآر ويرده صاحب ايضا القدرين
 والى لاحك من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بما وبظفره واما الآثار في ذلك فتذكره روى ابن ابي شيبة في مصنفه
 سأل رجل عمر بن الخطاب فقال اني اهلك على خنقة فقال ان كان ربطا فامسكه وان كان يابساً فامسكه ان خفي عليك
 غارسية عن عمرو عانته رزاهما يغسلان المني من الثوب عن ابى هريرة في المني يصيب الثوب ان رأيت فامسكه لا فاسل
 الثوب كذا روى الطحاوي وعن جابر بن سمرة انه سئل عن الثوب الذي يباح المني فيه قال لا ان ترى منه شيئاً
 فيمسكه لا يغيره قال لان النقص لا يزيل الاثر وسئل النضر بن قيس عن ثوبه ما يباح المني فيه قال لا يغسله ولا يمسح به
 ان المني بمنزلة البول فهو لا يصح ما به والثابتون قد غسلوا المني واما غسل الثياب منه وهذا الزالة الجاسته هم ظالمون
 المني طاهر من النقص الشافعي وكل صاحب البيان وبعض الرواسية يمين قولين ومنهم من قال قولين في مني المني فظ قال
 النودمي الصواب انهم يطهرون منه وسينها والمسلم والكاف فيهما يوجبون منيما برطوبته فربما ان قلنا نجاستها كما لو كان
 ولم نسل ذكره وفي مني غير الآدمي ثلاثة اوجه احدها ان الجميع طاهر الا مني الكلب انتموه الثاني ان الجميع نجس الثالث
 ان مني ما يوجب كحة طاهر وغيره نجس احدث مع الشافعي في اصح قوله في حجة الشافعي بمرادى عن عائشة رفقاً كنت
 اؤكل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصل فيه ولا يغسله واه الطحاوي واخرجه الزبيري قال كنت اؤكل المني
 من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما غسل وروى ابو بكر بن خزيمة عن عائشة رفقاً كنت اؤكل المني من ثوب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصل وعن عائشة رفقاً كانت تحت المني من ثياب وهو في الصلوة قال البيهقي لو كان المني
 نجساً لما جازت الصلوة معه وكان عليه السلام يسلب المني من ثوبه بعد ان الاخر ثم يصل فيه واه احمد وعن ابن عباس روى
 قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال هو بمنزلة الماء والبصاق وانما يكفى في كل نجاسة يجره
 او بارتزة واه الدارقطني وقال ولم يجره غير الحق الا رزق عن شريك عنه الله وقال الا تراه في المني عند الشافعي
 طاهر لانه اصل الانبياء ولم يذكر له سببا غير ذلك من حديثه واثر ثم قال في جوابه قلنا اصله لا داعي ايضا فمروء
 وقرعون وغيرهما وهذا ليس بشديد والذي قاله غير ان المني اصل البشر والطهر خلق من البشر فكان طاهر الطهر
 وايضا هو في بني آدم كما رابيض في الطيور وهو خارج من حيوان فكان المني طاهر كما لبيض في ايضا ان حرمة الرضاع
 شملت بجمرة النسب اللبن الذي يحصل به الرضاع طاهر والمني الذي يحصل به النسب ولا يراه اصل الرضاع محمولة
 ومن ذلك قالت المالكية رزاهما يغسلان المني لسنن الشافعية وقال النودمي في الشرح المذهب ان المني محل كراهة في وجهه

وقال الشافعي
 النى طاهر

قالوا

فقالوا الكلب يملك بعض المالكية أجواب عن هذه الاشياء فنقول اما حديث عائشة رضي الله عنها الذي فيه لا يغسله فقد قال الطحاوي
وليس في هذا عن رواية دليل على طهارته وقد يجوز ان يكون كانت لفعل به هذا فيطهر بذلك الثوب المني في نفسه نجس كما
قد روي فيها اصحاب الفعل من الاذى حيث قال فطهورهما التراب فكان ذلك التراب يجوز في غسلها وليس في ذلك
دليل على طهارة الاذى في نفسه فكله كذا روي في المني على انه قد روي عن عائشة ما يدل على ان المني كان عند انجسها
وهو ما رواه الطحاوي ثنا ابن ابي داود وقال ثنا متذخر قال ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن عبد الرحمن بن قاسم عن ابيه
عن عائشة رضي الله عنها قالت في المني اذا اصاب الثوب ذرية فاغسله وان لم تره فالغسل وبذا استامع جميع قلت هذا لا يجوز
وعوى لان الطحاوي بعد ان روى هذا الحديث قال ما في ذلك ليل لانه لو كان حكمه عند با حكم سائر النجاسات لكان
والبول الدم لا مرث نجس الثوب كله ولما كان الحكم بما اذا كان موضع من الثوب غير معلوم الغسل ثبت بذلك ان حكمه
كان عند با بخلاف سائر النجاسات قلت قد روي في ذلك ما كثر فيه من العمارة وهي التي ذكرنا ما عن قريب فكل ما يدل
على نجاسته كما ذكرنا على اننا نقول ان الغسل ياتي بمعنى العصب الغسل في حديث ومحمض القصة بالماء ثم تغسله اي تقتله فان
قلت لما اختلفت الاحاديث والاشارة في حكم المني لم يدل دليل قطعا على نجاسته ولا على طهارته قلت في مثل ذلك يرد
الى النظر والقياس فنقول المني حدثنا خارج عن السبل وكل خارج ممن سبل نجس المني نجس فان قلت او ثبت كنجاسته
كان الواجب غسله مطلقا طبيا كان او باسبا كسائر النجاسات قلت نعم كان القياس يقتضي ذلك لكنه ترك فالا حاشا
الواردة بالفكر في يابسة واما حديث عائشة رضي الله عنها الذي فيه انها بوزن لة الماء والبصاق فالجواب عنه انه موقوف والمني
انه مرفوع فانه يشهد لنا من جده لانه امر بالاطهارة ومطلق الامر للجوب التشبيه بالبصاق والماء ويشهد له سقوط الاحتياط
واما الجواب عن كونه اصل البشر فانه لا يفي النجاسة كالمضغة والعلقة وقال النووي المني يستحيل في الرحم فيصير علقته
وهي الدم الغليظة فهي نجاستها وجمان قال ابو حنيفة نجسة وقال الصيرفي طاهرة فاذا استحالت بعد وصارت قطعة لم يرد
المضغة فالذهب عندهم القطع بطلانها كالولد وقيل فيها الوجوه ان قلت لم يسمع هذا الذي ذكرتم في الجواب
ولا يلزم الزاكن بالعلقة والمضغة قطعا قلت قال ابو اسحاق العوفي المني يخرج من الدماغ بعد الفجر ويصير وما امره
فقال النظر الى ان اصل الى الكلتين فنفضجانه ثم مبعثانه الى الاثنيتين فنفضجانه منيا ابيض فاذا كان كذلك ثبت ان بطلان
من الدم وهو نجس النجس لا يقلب عندهم طاهرا الا بالرجس اذا صار قلعين او اخر اذا اتملعت بنفسها وذكرنا الاكل
للسا فمضى حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال المني كالمخاط فاسطه عنك لو باذخره لم يحصل جباة انه موقوف فلا يصح ان يخرج
قلت يعني عند الفم فمضى وكان ينبغي ان يستدل بحديث من الاما حديث المرفوعة الصيرفي التي ذكرها ثم يجب عنه فكيف

الواردة

یذکر لہ اثر و جلا یقول بہ قہذاً عجیباً فہو من تصدی لشریح مذہبہ ہم و الحجۃ علیہ ش اسی علی الشافعی رضی اللہ عنہ
 ہم بار ویناوش و ہو حدیث عائشہ المذکورہ قال الاکل فان فیہ اذا استدال الشافعی بحديث و نحن بحديث فما
 وجہ قول المصنف الحجۃ علیہ بار وینا و فالجواب ان وجہ ذلک ان حدیثہ لا یدل علیہ لان قولہ کما لحاظ لا یقتضی ان یرکون
 لما بہرہ بخلاف ان یرکون لتبہیہ فی اللزومۃ و قلۃ التداخل و ہما بہ بالفکر و الامر بالاماط مع کونہ للوجوب یستدعی ان یرکون
 نجسا لان اذا الیس خمس لیسست بواجبہ قلت ہذا السؤال انما یراد ان لو کان الشافعی یرى بالاثار المذکورہ لیسول بہ
 نعم لو ذکر لہ حدیثا من الاحادیث کان یتوجب السؤال و تشبہ ابن عباس لہ بالاماط انما کان فی النظر و الشباعت لانی احکم لیل
 ما ذکرنا من الادلۃ علی نجاستہ و الامر بالاماط لیسکن من غسل محلہ ہم و قال علی اللہ علیہ وسلم و انما یغسل الثوب من خمس
 و ذکر منها المنی ش ہذا دلیل آخر علی نجاستہ المنی و ہذا قطعہ من حدیث واہ الدارقطنی من حدیث ثابت بن حماد عن
 علی بن زید عن سعید بن المسیب عن عمار بن مرزوق قال مرزوق رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم و انما سقی رطلہ فی رکوعہ اذا تمحمت
 فاصابت نجاستہ سقی ثوبہ فی فاقبلت فاسلما فقال یا عمار انما سکت لادمو عک لا بمنزلہ الماء الذی فی رکوکہ لایغسل الثوب
 من خمس من البول الغائط و المنی الدم القی و فی الاسرار و غیر مکان القی و جلا استدلال بہ ظاہر و ہو انہ یدل علی نجاستہ
 فان قلت الاستدلال یقتضی غسلہ طبا و یاسا و یستمر فایمن بہ فکان مشروکا قلت حدیث عائشہ رحمہ فی جواز ذلک لیس
 و یجوز ہذا علی الرطب و فی قیامہ لیل کمد شین الثیابہ یغسلون ما یخرج من خیشومہ فان قلت قال الدارقطنی لم یرہ و حدیث
 عمار غیر ثابت بن حماد و ہو ضعیف جدا و رواہ ابن عدی فی الکامل قال لا اعلم و ہی ہذا الحدیث عن علی بن زید غیر ثابت
 و حماد و رواحدیث فی اسانید الثقات و ما لہا و ہی مناکیر و معلومات و قال البیہقی ہذا حدیثہ باطل انما رواہ ثابت بن حماد
 و ہو مستہم بالوضع عن حماد بن زید و ہو غیر محتج بہ قلت علی بن زید و ہی لا سلم مقرونا بہ و قال العیسی لایس بہ و فی موضع آخر
 مکتب حدیثہ و ہی لا حکم فی المستدرک و قال الترمذی صدوق و انما ثبت فلم یرتہ احد بالوضع غیر البیہقی مع انہ ذکرہ
 فی کتابہ المعروف و لم ینسب الی الوضع و انما حک فیہ قول الدارقطنی و ابن عدی و قال البیہقی ہذا حدیثہ بن حماد کان ثقہ و لا یعرف
 انہ روى غیر ہذا الحدیث و لم یتتابع و رواہ الطبرانی فی معجم الکبیر حدیثا الحسن بن احمق الترمذی ثنا علی بن یحیی ثنا ابراہیم
 بن زکریا العیسی ثنا حماد بن سلیم عن علی بن زید بسند او متنا فان قلت کلہ متخصص لا احصہ فیہ لان الغسل یجب فی غیرہ
 کما ذکرہ غیرہ فی معنیہ فیلیق بجا کانی قولہ لا تودوا بالیسف و قد اکتفی الخوض غیرہ لما ان فی معنہ ہم و لو اصاب المنی
 البدن قال مشائخنا ش ارادہم مشائخ نجاشی و سمرقندہم یطہر بالفکر لان البلوی فیہ شد ش اسی لان البلیۃ
 فی البدن شہد من البلیۃ فی الثوب فلما طہر الثوب بالفکر طہر البدن بالطریق الاولی و دفعنا للوجہ و عن ابی حنیفہ رحمہ اللہ

والحجۃ علیہ

ساررینہ قال

علیہ السلام

انما یغسل

الثوب من

خمس و ذکر

منہا المنی و

اصاب البدن

قال مشائخنا

یطہر بالوضوء

لان البلوی فیہ

شد من البلیۃ

شجره داو اكسن عنه انه شجره اى ان البدن هم لا يطر الا بالنسل شجره ذكره في الشمس لا تمتد الشمس في البسوط
 هم لان حرارة البدن جاذبة شجره تجذب طوبى المني هم الى نفسه فلا يعود المني الى الجرح شجره بالبدن يزيل
 بالفكر مثل ما يزيل في الشوكة المني ليج لا يتداخل اجزاء الشوكة لا تقبل فاذا لم يسجد يذهب الى نفسه فاذا فكر
 زال بالكلية فان بقي المني منه قليل وان ممنوع بخلافه لم يذهب فيه يجذب كذا في جامع الكردى هم و البدن
 لا يمكن فكره شجره لانه متعذر فاجتمع الى المار لا يستجابه هم والنباست اذا اصاب المار او السيف الكنى بمسحاة
 لا تتداخل النباست شجره لعقل تمام لانه مقيد بل يقبى على ظاهره هم و على ظاهره يزيل بالسحش ولا يتبع
 الا القليل وهو غير مستبر ولا فرق بين الرطب اليابس والعذرة والبول وذكر الكردى في مقفده وذكر في الاصل ان السيف
 والسكين اذا اصابا بول او دم لا يطر الا بالنسل وان اصابا عذرة ان كان طبقة فلهذا ان كان يابسة طهرت
 عندهما وبه قال مالك وعند محمد لا يطر الا بالنسل وبه قال زفر والشافعي والامام مالك قال لا تراهى قال شجره
 برهان الدين البحر نفعى انما وضع السلسلة في المرأة والسيف احتراز عن احميد الذي عليه جاز بان لا يطر الا بالنسل
 قلت ذكر في البدنية والذخيرة والمنافع قصصا بالذکر لكونها مصقولة لا تدخل للشرب فيها حتى لو كانت قطعة
 غير مصقولة واصابها نجاسة لا يكتفى بمسحها وفي جامع الكردى الشرط ان مسح مخففا غير مشق لا يطر و من لم يمسح
 ذبح شاة وسحق السكين على صوفها او ما يزيل طهر وفي العملية ذكر القاضي حسين لو سقى السكين بما نجس ثم غسل يطر
 ودون باطنه والحد في تطهيره ان يمسح بما طهر مرة اخرى ومجد الغسل كفى في تطهيره لانه ثبت النجاسة وزبر التحذير
 وهذا عند الشافعي وعند ابى يوسف يمسح السكين بالماء الطاهر ثلاثا ويخفف في كل مرة وعند محمد لا يطر الا بول
 الايضاح السيف يطر بالمسح لان الصابون كانه يقتل الكفار سبعون ثم مسح بها ويصلون معا ولان الغسل
 يفسد بافكان في تركها ضرورة وفي القنادى ايضا وكذا يمسح السكين بلسانه حتى يذهب ثلث الدم وطهره وعند ابى يوسف
 السيف اذا اصاب دم او عذرة فمسح بخرقة او ترب يطر حتى لو قطع به بطيخة او غيره كان طاهرا و اباح الاكله وفي الحديث
 وسكينه ان تصاب بدم بالمسح بالتراب في المحيط والفتية ادمت النجاسة رطبة لا تطر الا بالغسل فان جفت او خففتها
 بالمسح بالتراب وغيره يطر باحت وطاهر بالمسح هم وان اصاب الارض نجاسة نجفت بالشمس ذهب ثلثها شجره
 قيد انجفات الشمس وقع اتفاقا لان الغالب نجف الارض بالشمس وليس احتراز على انجفات بامر آخر لان الارض اذا
 بالنار او بالريح هم جازت الصلوة على مكانها شجره اى مكان النجاسة التي نجفت وبهذا الكلام يشير الى انه
 لا يجوز التعيم وهو ظاهر الرواية وروى ابن طاووس النخعي عن اصحابنا انه يجوز التعيم لانه يطر كذا في البسوط

ان لا يطر الا بالنسل
 لا جرحه اثره البسوط
 حذو فلا يعود
 ان الجرح البسوط
 فلهذا النجاسة اذا
 اصابته اثاره السيف
 التي يمسحها لانه
 لا تمسح لخلها
 النجاسة وما
 على الظاهر يزيل
 من بالمسح وان اصاب
 الارض النجاسة
 انجفت بالشمس
 وذهب اثرها
 جازت الصلوة
 على مكانها

النخعي

وادبارها في اوقات نادرة ولم يكن على السيد ابواب حتى تمنع عن عبورها فيركب هذا تاويل بعد هذا الا ان قول السيد
 ليس طرفا لقوله يقتل وتدرج وحده بل انما هو طرف لقوله يقول وقيل وتدرج كلها ايضا لقوله لم يكنوا يشربون
 يعني ذلك يمنع التاويل لانها لو كانت تبول في موطنها ما كان يحتاج الى ذكر الرث وغيره واذا قلنا فليكنوا
 ابواب على هذا لقوله باب ظهور الارض اذ امست فهذا ايضا يراد عليه هذا التاويل الظاهر انما كانت تبول في المسجد
 ولكنها منشفة فظهر فلا يحتاج الى رث الماء وانما حصل الخطا في على هذا التاويل الفاسدة منعه هذا الحديث ان لا يكون
 حجر الخفنية عليه السلام قال قلت اجبروا علينا بما رواه سلم عن انس بن مالك قال بينما نحن في المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذ جاء امرأتي فقامت تبول في المسجد فقال اصحابي سأل الله صلى الله عليه وسلم من قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تزروه فتركوه حتى يبال ثم امر رجلا فمد يده فمس على رقبته عليه السلام فخرجوا فقالوا يا رسول الله انما كنا نرى انك
 قد جره الناس فلما سمع صلى الله عليه وسلم فلما مضى بول امرأتي صلى الله عليه وسلم بذنوب من امرأته حتى انما خرج
 النساء في وادين واجته رضى الله عنهما ايضا قوله لا فاعل من مدينه وسنائه الكف من الثاني ما كيد لقوله لا تزروه
 بقرينة الزاويل الزاويل المسمى اي لا تقطعوا عليه بول فست بالسين المسمى ويرد في الجمع بمعنى الاول العيب المتعل
 بمعنى الثاني العيب المنقطع قوله في طائفة من المسجد اي طائفة منه والذنوب بفتح الذال المعجمة الدلو الكبير وقيل لا يسمى
 قوله بالاذان انما غلبت نحن ما تركنا العمل ونحن نقول ايضا يصيب لما اذا كانت الارض رخوة حتى ينقل منها فاما
 لم يبق على وجهها شئ من الجاسته وينقل لما يركب بطهارتها ولا يعتبر فيه العذر فانما كانت الارض صلبة فانما كانت الارض
 صعبة انما في اسفلها خفيفة ويصعب لما عليها ثلث مرات وينقل الى الخفيفة ثم يمس الخفيفة والكانت مستوية بحيث
 لا ينزل عنها الماء لانها لا تملأ لعدم الفأدة بل يحفر عند ابي حنيفة لا تحفر الارض حتى تحفر الارض الى الموضع الذي وصلت
 اليه الندوة وينقل الزرابي وليست على السطح ما رواه الدارقطني باسناده الى عبد الله قال جاء امرأتي فبال في المسجد فامر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بكانه فاحفر فصب عليه لوسن ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابي عيسى عن عمر بن
 دينار قال قال امرأتي في المسجد فاراد ان افيضوه فقال صلى الله عليه وسلم احفروا مكانه واطرحوا عليه من ما عليكم الوضوء
 واما من قال قلت الاول من فرغ من العيص لان في اسناده معان بن مالك ليس بالقوي وقال ابن خراش محمول انما
 مرسل تركتم الحديث الصحيح قلت لا نعم ذلك فانا قد علمنا بالكل فعلنا بالصحيح كما اذا كانت الارض صلبة وعلمنا بالضعيف
 تركنا فاما اذا كانت الارض رخوة للعل بالكل اولي من العمل ببعض الاجمال ببعض فان قلت كيف تحملن الارض فيه
 على الصلابة فهو رواه الامر بخفر يدل على انها كانت رخوة قلت كيف يتحمل ان يكون يصبان في الواحدة كانت الارض صلبة

منه جمع و ايه ١٢

وانما
 لا يجوز
 التيمم
 صله
 يصعد
 ثبت
 بنص
 فلا
 ما
 ثبت
 بل
 وقد
 وما
 دون
 من
 التحسين
 المخلط

وفي الاخرى كانت رخوة هم واما لا يجوز التيمم طهارة الصلوة ثبت شرطا من كتاب فلا يتبادر ما ثبت بالحدوث
 شس هذا جواب عن قول زهري والشافعي ولذا لا يجوز التيمم بغيره بوجوب ان طهارة الصلوة باليد هي وجوب الطهارة
 ثبت ببعض الكتابات بمقوله تعالى فيتميم صعيدا طيبا فلا يتبادر ما ثبت بوجوب الواحد كما لا يجوز التوجع الى اعظم المكان
 ورواية قوله صلى الله عليه وسلم اعظم من البيت ولان التيمم قائم مقام الوضوء فلما كان قليل النجاسة ما نال بالوضوء
 ما نال بالوضوء بطريق الاول والمراد من النص عبارة الكتاب فلا يباحض ما ثبت بوجوب الواحد بخلاف شمس طهارة فان
 ذلك ثبت بدلالة النص فحينئذ يعارض بما ثبت بوجوب الواحد لان العبارة فوق الدلالة فان قلت ان ثابت بها قطع
 كالثابت بالعبارة فكيف يجوز معارضة خبر الواحد للدلالة قلت النص الوارد في طهارة المكان منقطع بل انقص من النكاح
 القليلة بالاجماع فعارضه خبر الواحد بخلاف النص الوارد في التيمم قطعي بلا معارضة خبر الواحد وقال الاكل فان
 قلت اليس قد تقدم ان طهارة المكان ثبت بدلالة قوله تعالى وثيابك فطهر والنجاسات بالدلالة كالنجاسات بالعبارة
 فيكون قطعيا حتى ثبتت اعمد والكفارات بدلالة النص فوجب ان لا يجوز الصلوة عليها كما يجوز التيمم بها اجيب
 بان الآية هنا طهارة لان المفهوم من تناسلها في تفسيرها قيل المراد به طهارة الثوب قيل تفصيله المنع عن التلذذ او اغتسال فان
 العرب كانوا يجرون اذ ياتون التيمم او قيل المراد به طهارة النفس عن المعائب الاطلاق الرديئة واذا كان كذلك كان ظني
 ولذا لا يكفر من اكره شمس طهارة الثوب هو خطأ وتكون الدلالة لذلك قلت لا بد ان معنى الآية هنا لان من نفس
 بطلان الثوب هو الذي يقتضيه اللغة والبقية التفاسير لا تنافي معها الا بغيرها فالتفسير بل فيها تفسير بل المقصود فكيف يكون هذا
 ظني الدلالة وكل واحد من هذه المعاني خلاف المعنى اللغوي غير قطعي فكيف يصير القطع بهذا فاعيدوا الجواب اسدي
 ان يقول خص من هذه الآية غير حالة الصلوة والنجاسة القليلة والنجاسات التي اعدت للدخول والبروز واعمالهم
 ظني فيجوز تخصيصه بخبر الواحد فان قلت النص لا عموم له في الاحوال لانها غير اخذ فيه وانما ثبت ضرورة ولا
 عموم لما ثبت في الضرورة والخصوص يستدعي سبق العموم قلت لا نعم عدم في الاحوال لانه لما قال وثيابك
 فطهر تناول تطهير الثياب في كل حال تلحقها بخصوص بعد ذلك فصارت ظنية الدلالة فافهم وقد رويهم شمس كلام
 انما في ابتدا وخبره ياتي والمراد به الدرهم الشميلة لانه في موضع يسمى الشميلة وفي المغرب الشميلة من الدرهم
 متدار عرض الكف وفي المحيط الدرهم ما يكون مثل عرض الكف وفي صلوة الاحاد الدرهم الكبير الشقال ومعناه ما يبلغ ذر
 شقالا وفي بعض الكتب قدره بالدرهم النبط وعند السيرسي درهم يعبر به درهم زانة وفي الاسرار دون الدرهم ما يعبر
 جواز الصلوة لكن تكره الصلوة معها وما دونه شس اي ما دون قدر الدرهم وهذا الخبر لا يفيهم من النقص المخلط

شك من البيان هم كالدّم والبول والخمر وغر الدجاج وبول الحمار في غير الحي وبولها ومرة كل شيء كبوله
 مع جازت الصلوة معه ش. جازت الصلوة جلته فعلية في محل الرفم على انحاء المبتدأ لاعن قوله وقدر الدرهم
 قوله مع اي مع قدر الدرهم وما دونه هم وان زاد لم يحز ش. يعني وان زاد النجس المعلق على قدر الدرهم لم يحز
 صاوته هم وقال زفره الشافعي قليل النجاسة وكثيره بأسوار وفي المبسوط وقال الشافعي اذا كانت النجاسة كبشة
 يقع البصر عليها يمنع وفي الحلية النجاسة دم وغير دم فغير الدم اذ لم يترك البصر فيه ثلاث طرق احد باعني الشافعي
 لا يعنف الثالث قولان اما الدم فيعنف عن القليل من دم البراعيث والكثير في كثير وجبان اصحمانه يعنف عنه
 وقال الاصطخري لا يعنف وفي دم غير ثلاثه اقوال اصحمانه يعنف عن المقدار الذي يتعافاه الناس منهم والما
 لا يعنف عن شيء منه وفي القديم يعنف عما دون الكف وعن كالك يعنف عن سبيل البرسم ولا يعنف عما حاش وغيره
 في دم الحفص وايمان احد لهما انه كثير والثانية ان يستوى فيه قليل وكثير وكل عن احده قال الكثير حاش
 وكل عن الاخر ان يعنف عن النقطه والنقطتين اختلف عنه فيما بين ذلك قال النووي اتفق اصحابنا ان يعنف
 عن قليل الدم وفي كثيره وجبان مشهور ان احدهما قال الاصطخري لا يعنف عنه وجمعا باتفاق الاصحاب يعنف عنه
 وبول بن شريح وبلى الحق وسائر اصحابنا والقليل ما يعنفه الناس اي عدوه وعفوه والكثير ما غلب على الثوب طبعه
 وقيل في القليل قدر ما دون الكف وفي الجدي وجبان احدهما الكثير انظر للمناظر من غير تامل والقليل في ذره وجمعا
 الرجوع الى العادة وبذر الاقاويل في دم غيره واماني دم نفسه فخر بان احدهما يخرج من شره فله حكم دم البرعيث
 بالاتفاق والثاني ما يخرج من الغصه فضية طريقان هم لان النص موجب للتطهير ش. النص بغير قوله تعالى وثيابك
 فطهر وغيره من الاحاديث هم لم يفصل ش. بين القليل والكثير الا ان الشافعي ومن معه لم يعتبر الا ان اخذه بعين
 لعدوم امكان الاحتراز عنه هم ولنا ان القليل لا يمكن التوزع عنه فيعمل غواش اجماعا لان ما علمت بلميته تقطعت
 فضية واما السحدث فانه لا تجزى ولا حرج في تكليف ازاله هم وقدرناه ش. اسي القليل الذي هو خلاف الكثير
 بقدر الدرهم ش. الشافعي ان كان النجس في اجرم وقدر عرض الكف ان كان ما على ياتي هم اخذ عن
 موضع الاستنجاء ش. اخذ من مضروب لا مضروب مطلق قال الاكل مفعول مطلق من قدرناه لان فيه معنى الاخذ
 قلت لاسن ان يقول تقديره وقدرناه حال كوننا اخذنا من اخذ في موضع الاستنجاء والموضع هو موضع الاستنجاء
 موضع خروج الحدث روى عن ابراهيم النخعي ارادوا ان يقولوا مقدار المقدع واستقبحوا ذلك فقالوا مقدار
 الدرهم فان قلت النص وهو قوله تعالى وثيابك فطهر لم يفصل بين القليل والكثير فلا يعنف عن القليل قلت

كالدّم والبول
 والخمر
 وخر الدجاج
 وبول الحمار
 جازت الصلوة
 معه وان لم
 له بخبر وقال
 زفره الشافعي
 قليل النجاسة
 وكثيره بأسوار
 كان النص
 المرجح
 للتطهير
 يفصل بينهما
 ان القليل لا
 التميز عنه
 فيجعل عفوا
 وقد رآه
 الدرهم اخذ
 عن موضع
 الاستنجاء

يبلغ وزنه مثقالا ونصفا مثقالا على انه مفعول يبلغ ومعناه ما يصل اليه كما في قوله بلغتك المكان كذا معناه بلغت
اليه كذا لك اذا شارفت عليه من قوله تعالى فاذا بلغن اجلن اي قاربته وشارفن عليه هم وقيل شس فاعلم
ابو جعفر المندداني هم في التوفيق بينهما شس اي بين الروتين المذكورين هم ان الاول في الرقيق شس
اي ان الرواية الاولى وهي اعتبار الدرهم من حيث المساحة في الجبس الرطب المانع هم والثانية في الكثيف شس
اي والرواية الثانية وهي اعتبار الوزن في الجبس المسبك كالعذرة وهو الصريح نص عليه في المحيط لان التقدير بالعرض
في المسبك يبيع وفي جامع الكردسي وهو المختار في المبسوط والخلاصة الدرهم يكون من القدر المعروف في البلد المندد
المنقطع علما كالنسيطة وغيره وقيل يعتبر به وضعف هم وانما كانت نجاسة هذه الاشياء شس يعني الاشياء المذكورة
كالدوم والبول والخمر ونحوها هم مغلفة شس يعني موصولة بالغلاف هم لانها شس اي لان هذه الاشياء هي
نجاستها هم تثبت بدليل مقطوع فيه شس اي بنص واراد فيه بلا معارضة نص آخر كما نحر مثلا فان نجاسته بنسبة
للقول حسب اي نجس لم يعارضه نص آخر فان قلت لا ينظر من الآية دلالة ظاهرة على نجاسة الخمر لان النص عند اهل اللغة
القدر ولا يلزم ذلك لنباسته وكذا الامور بالاجتناب لا يلزم فيه النجاسة قلت لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالرؤفة وقال انما جس او كرسى على ان الرس الجبس فان قلت على من ربيعة وادوانا قال انما طاهرة فاعلم
الرطوبة ان يكون نجسا مخففا قلت نقل ابو جسامه الاجماع على نجاستها وادبعها النجاسة المغلفة فان قلت يلزم
بما ذكرت ان يكون ما عطف على الخمر في الآية نجسا قلت القرآن في النظم لا يوجب لقآن في الحكم ويكون المراد
من قوله بدليل مقطوع به الاجماع كالدوم مثلا فانه حرمته فاشبهه بنس القرآن ونجاسته مجمع عليها باختلاف وهو توقيفية
والمراد من الدم المسفوح وفي البخاري والرازي كونه طعنا ان يكون سالما عن الاسباب الموجبة للتحفيف من
معارض النضين وحازن الاجتهاد والفروقات المحققة قلت لا يلزم من سلامته ما ذكر ان يكون مقطوعا به لان
خبر الواحد سالم عن ذلك لا يكون احكم الثابت به وحده متطوعا به وعلى هذا الاصل الاختلاف بين ابى حنيفة ومالك
فان التعليل عند ابى حنيفة يثبت بنس فعله نجاسته من غير معارضة نص آخر في طهارته والتحقيق يثبت بتعارض النصين
وعندهما التعليل يثبت بما وقع الاجماع على نجاسته والتحقيق بما وقع الاختلاف وفائدة الاختلاف تظهر في مثل الرث
فخنده بنس مغلفا حديث ابن مسعود عليه السلام لم يعارضه غيره وعندهما مخفف لانه عند مالك طاهر ومن الاشياء المذكورة
فيما مضى البول وهو على انواع اربعة الاول بول الآدمي الكبير تحكمه بنس مغلفا باجماع المسلمين من اهل اسن والاعتد
والثاني بول الشاقي الثاني بول الصبي الذي لم يلحم فكذلك عند جميع اهل العلم فاطلقت

وقيل في التفتيش
بينهم ان كان
في الرقيق شس
في الكثيف
واذا كانت
نجاسة
هذا الاشياء
مغلظة له
تثبت بدليل
مقطوع به

الا نقل عن داود الظاهري ببهاره ولا يعبر خلافة وعند الشافعي بخمسة خفيفة وقال الا وراعي لباس بول الصبي
 ما دام يشرب اللبن لا ياكل الطعام فهو قول عبد الله بن وهب صاحب الامام مالك اجتوا في ذلك باعاديث ضعفا
 ما رواه البخاري وسلم واللفظ عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول في الصبيان فيترك عليهم
 فاني بصبي فبال عليه فدمعي بارغا فبعده بوله ولم يغسله قلنا لم يغسله محمول على نفي الباقية فيه ما ورد في الاماديث من الغنم
 المراد بالصبي قال في المعلى في شرح صحيح الساني بال في ثوبه عائد الى الصبي يغذي في حمله عليه السلام على ثوب نفسه فنفسح ثوبه
 خوفا من ان يكون طارئا على ثوبه ويوبعيد لان الانا جارت مرتبة بان المراد بالبنى سلى الله عليه وسلم والثالث
 بول الحيوان الذي لا يוכל لحمه كالحمار نجس منقذ عنه ما وعنه الشافعي وعند الامام مالك الفقهاء كانه يومئذ عليه السلام
 استنزهوا وحكي عن النعمي طهارة وهو مروي وروى عن ابن حزم الظاهري عن داود ان الاول كلها والارواح كلها
 طاهرة من كل حيوان الا آدمي وهذا في نهاية الفساد والرابع بول الحيوان الذي يוכל لحمه فحكمه ان نجس عن ابى حنيفة
 وابى يوسف الشافعي وغيرهم على ما يأتي تفصيلا في النجاسة وقال مالك عطاء الثوري النعمي وزوجه واحد بوله وروى
 طاهر ان اختاره الروباني وابن خزيمة من اصحاب الشافعي هكذا احكام النودي والصلوب في منبهت فزان روى عن
 مخنف كنديه بل يوسف ومحمد وعنده محمد واليثة بول طاهر وروى هذا المكان ش النجس هم خفيفا كقولنا ياكل
 لحمه ش كالابل والبق والغنم هم جازات الصلوة مع حتى يبلغ ربع الثوب ش اى الى ان يبلغ النجس الخفيف
 ربع الثوب هم يروى ذلك عن ابى حنيفة ثم ش اى يروى جواز الصلوة مع النجس الخفيف بالم يبلغ ربع الثوب
 رواه احمد رحمه الله عن ابى حنيفة ثم هم لان التقدير فيه ش اى في النجس الخفيف هم بالكثير الفاضل ش في
 منع الصلوة وذلك لان الكثير يستكثره الناظر ويستغفنه هم والربع يلحق بالكل في حق بعض الاحكام ش كالحرام
 واكتشاف العورة وفي حق الحرم وغيره هم عن ش اى عن ابى حنيفة ثم هم ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة
 كالميزر ش لانه اقهر الثياب وفيه الاحتياط ويقرب منه ما قال ابو بكر الرازي يعتبر السرويل احتياطا هم بول
 ربع الموضع الذي اصاب كاللؤلؤ والدرع ش قال في المحيط وهو الاصح وكذا قال في النخبة هم وعن ابى يوسف
 شرب في شرب ش اى شرب طلاء وشرب عرضا اخذنا في بطن نخفين يعنى ما يلى الارض من تحت فان بطننا يبلغ شرب
 في شرب فنجوز تقدير الكثير الفاضل به وعن محمد بن القاسم ينعى قدم في قدم قاله في شرح الطحاوى وعن ابى يوسف
 ذراع في ذراع ذكره في المفيد وفي الذخيرة ما روى ابراهيم عن محمد ان الكثير الفاضل في الخف لكثيره وراى
 نعل الخف والقديمين لاسدامة الضرورة في ذلك لاسيما في حق سوا من الدوار وفي المبسوط روى عن محمد بن ابي

وان كانت مخففة
 بول ما ياكل لحمه
 جازت الصلوة
 حتى يبلغ ربع الثوب
 يروى ذلك عن
 ابى حنيفة والى
 فيه بالكثير الفاضل
 والربع ملحق بالكل
 في بعض الاحكام
 وعنه ربع دنة
 ثوب تجوز فيه
 الصلوة كالميزر
 دقيل ربع الموضع
 الذي اصاب كالذي
 والذخيرة عن
 ابو يوسف شرب في

نحو

لا يمنع وان كان كثير من حشائمه ويصنع آخر قوارضه في كان بالاسم انما يخرجه من انفسه المنة تعالى
 فوامى في الطرف والحانات بالاروث والناس فيها بلوى فخلية وقال سوار عليها طين بخاري وانما قصدا
 شنى الناس الدواب يخلط فيها شل ويا مصر خلد المدا من غير انما يمشى على حدة ابن آدم فان البلوى
 اقل عن ابى حنيفة انه كره ان يجذل لك حدا وقال الفاش يخلط باختلاف طباع الناس توقف الامر فيه
 على العادة وما يستغفنه المبتلى به كما هو دأبه هم وانما كان شى بمعنى بول ما يוכל بحره منحنفا عند ابى حنيفة
 وابى يوسف لكان الاختلاف في نجاسته شى على اصل ابى يوسف فان تخفيفه باعده انما يشأ من
 سوغ الاجتهاد هم اول تعارض النصفين شى على اصل ابى حنيفة ونبينا حديث الاستنساخ من البول
 وحديث العزيم فان تخفيفه باعده يشأ من تعارض النصفين هم على اختلاف الامة شى اى اصل ابى
 واصل ابى حنيفة في بول ما يוכל بحره تعارض النصفين اصل ابى يوسف اختلاف العلماء وكل منهما على صفة في تخفيف
 بول ما يוכל بحره فان قلت اصل محمد ايضا شل اصل ابى يوسف فلم يذكر محمد معه قلت لان الكلام في البول ما يוכל
 بحره بول ليس بحسب غنة محمد وكان اصل ابى يوسف وحده في بذه المسائل فذلك لم يذكر معه وقال السنناني
 وانما اخر اصل ابى حنيفة رعاية لقوم اصل الالفان فانما تراعى الاترى ان الله تعالى ان خلق السموات
 عن خلق الارض في سوية طه في قوله تنزلنا من خلق الارض السموات الطه وفي غير استمر كانت ذكر خلق السموات
 فخلق الارض نحو الحمد لله الذى خلق السموات والارض وغير ذلك من الآيات وقال الاكل ارى ان تعديمه
 ما كان ينافي ذلك ولعل من باب الترتي قلت هذا الذى ذكره انما يراعى في كلام النصفين البلقا ولا يراعى ذلك في
 عبارات الفقهاء بل هم مسامحون في عباراتهم فذكر القائلون مخالفة لقواعد الصرف ومصطلحات النماء لان كل
 مقدر وهم لان المسألة كما استعد على ذلك في مواضع من الكتاب ان شاء الله تعالى هم واذا اصاب ثوب من ارث
 او خشاير البقر شى والانتشار جميع فحتى يكسر غلام المبيدة وسكون النار المثلثة قال ابو جهمى انتمى للبقرة قلت لكل
 حيوان ذى نطق وانتمى بالنفع مصدر فحتى البقرة فحتى غنما شى باب ضرب يغرب ضربا هم كثر من قدر الدرهم لم يجره
 فيه عند ابى حنيفة لان النصف لو اردني نجاسته شى اى نجاسته انتمى هم وهو شى اى النصف هم مازى
 انه صلى الله عليه وسلم وبى بالروثة وقال بذارجس اوركس شى الحديث اخرجه البخارى وتمامه عن عبد الله بن
 بن لاسود عن ابي عبيد بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى العائكة فامرني ان اتبعه بثلاثة ارجاء فوجدت
 والتمست الثالث فلم أجده روثة فأتيت بها فاخذها البحر بن والقي الروثة وقال بذارجس ورواها بن مائة

واذا كان منحنفا
 عند ابى حنيفة
 وبى يوسف ممكن
 الاخذ ولو كان
 او لتعارض النصفين
 على اختلاف الاصحاب
 واذا اصاب الثوب
 من الرثا اوصى بخله
 البقرة كثر من قدر الدرهم
 لم يجر الصلوة فيه
 عند ابو حنيفة
 لان النصف الوارث
 في نجاسته وهو ما
 روى الله عليه
 السلام روى ما يوجب
 وقال هذا راجح
 او ركس

حتى يمشي

عند أبي حنيفة

روى يوسف

وعنه محمد

لا نسم وان فخر

لان بول ما يركل

لحمه طامع

مخفف بخاسته

عند أبي يوسف

وكحه ما كره عند

واسم عند أبي حنيفة

فالتخفيف لتعارض

الاثنان اصابه

حر ما لا يركل لحم

من الطيور الذرية

الدهم اجزاء الصلوة

عند أبي حنيفة

روى يوسف

وقال محمد لا يجوز

فقد قيل ان

في الخامسة وقد

قيل في المقدار

هم حتى يمشي شئ اى حتى يصير فاشا بان يبلغ ربع الثوب هم عند أبي حنيفة وروى يوسف شئ وكل واحد
سماشى على اصلا ما عند أبي حنيفة فالفرس غير ما كول وبول خمس مخفف لتعارض الآثار ولولا التعارض لكانت
مغلطا على اصلا ما عند أبي يوسف فلانه ما كول وبول مخفف وبقى الكلام فى قول محمد فخره بول الفرس طامع
بقوله هم وعند محمد لا يمشي شئ اى لا يمشي حوازا الصلوة هم وان فخر شئ يعنى وان صار فاشا بان زاد
على الربع هم لان بول ما يركل لحم طامع وشئ اى عند محمد هم مخفف بخاسته شئ اى بخاسته بول الفرس
هم عند أبي يوسف شئ على ما ذكرنا و اشار الى معنى كل من بقوله هم وبول ما كول عند هاشم اى تحم الفرس
ما يركل عند أبي يوسف ومحمد وكل سماشى على اصلا وبقى الكلام فى قول أبي حنيفة اشار الى بقوله هم واما عند أبي حنيفة
فالتخفيف شئ فى بول الفرس هم لتعارض الآثار شئ فان حديث العربيين يدل على طمارة البول فى الجملة
وحديث استنزه هو من البول يدل بعمومه على خاسته البول مطلقا فان قلت التعارض انما يتحقق ان جهل
التاريخ وفى حديث العربيين دلالة التقدم لان فيه المثلية فيكون منسوخا فلا تعارض بين الناسخ والمنسوخ
قلت اجاب لا كل اخذ من كلام السفناني قوله لا سائبان فيها تعارضا ولكنه فى بول ما يركل لحم والفرس عنده
غير ما كول والكل اية فيه كراهية التحريم فيكون بوله نجسا مغلطا ثم اجاب عنه بالمخضة بان حرمة الفرس عند
لم تكن نجاسة بل تحريم اعم لتعليل مادة الجمادى وكان لحم طامع لا كذا قال بطمارة سورة ولكن يتحقق التعارض
فى بوله فيكون مخففا قلت طول الاكل بما يشوش الناطر وعلامته الجواب ان يقال ذكر فخر الاسلام فى الجامع الصغير
ان الفرس يركل بحمما وهو قوام جميعا يعنى عند أبي حنيفة ايضا يركل وانما كره للتميز وهو المحابى عن قطع ما به نجسا
والكل اية لا تمنع الابانة كاكل لحم البقرة الجلالة قبل التنقية فان بوله كبول ما يركل لحم وقيل اراد بالتعارض
تعارض الآثار فى الجملة روى انه صلى الله عليه وسلم عن عويم بن ابي حنيفة روى انه صلى الله عليه وسلم اذن
فى كحم الخيل فهذا لا يوجب قولنا فى تخفيف بوله لانه ما كول من نجس فلا يكون كبول الكلب اسما هم وان اصابه خمر
ما لا يركل لحم من الطيور شئ اى وان اصاب الثوب خمر ما لا يركل لحم من الطيور مثل الصقر والبارى والشاين
ونحوها هم اكثر من قدر الدرهم شئ اكثر منسوب لانه حال من اخبرهم اجزاء الصلوة فيه شئ اى فى ذلك لا يخفى
هم عند أبي حنيفة وروى يوسف قال محمد لا يجوز وقد قيل شئ قائما اكثر منى هم ان الاختلاف فى النجاسة شئ
يعنى انه طامع عند هاشم ونسب عند محمد كالدبر هم وقد قيل شئ قائما اوجز الهندوانى هم فى المقدار شئ يعنى انه
نجس بالاتفاق لكنه تخفيف عند أبي حنيفة غليظ عند هاشم والبول يوسف مع أبي حنيفة على رواية الكرخى ومع محمد على

رواية الهندواني كما هو صريح في المنظومة والمختلف ولا يقيم بذات من لفظ المداية بل الذي يقيم منه ان ابا يوسف
 في اجماع الصغير مع ابي حنيفة على الروايتين جميعا ومثل فخر الاسلام قول ابي يوسف في اجماع الصغير مع ابي حنيفة
 على رواية خفة نجاسته انحرز وعلى رواية طهارته وهو الاصح شئ اسي كون الاختلاف في المقدار وهو الاصح
 نص عليه في اجماع قاضيهما والميوط لانه مما حال طبع احوال ان ينقذ فسادا ولكن ذكر في المبسوط ومحيط النسي
 خلاف هذا فقال ليس لما ينقل من الطيور متن وضعت رائحة ولا نجي شئ من الطيور عن المساجد فخرنا ان فخرنا
 طاهر ولان لا فرق في انحرز بين ما ياكل لحمه وبين ما لا ياكل لحمه وفي المجتبى قيل خروا عما نجس ان كان سلطانا كثر
 علفها وقال النووي خروا عما نجس طاهر للبلوى وخروا وما القروا الفارغة وبولها نجس وعن محمد بن ابي اسحق
 ببول السنو الذي يتبادر من البول على الثياب لا بأس بالبلوى وعن محمد بن ابي اسحق ببول طاهر وبولها
 وفي الايضاح ببول النجاسة خروا ما ليس بشئ التعذر لا تضره خروا عما نجس وبولها وبولها وبولها وبولها
 للضرورة شئ اسي محمد يقول بتجفيف النجاسة انما يكون للضرورة هم ولا ضرورة ههنا لعدم المناظرة
 اسي لعدم مخالفة هذه الطيور التي لا ياكل لحمها مع الناس لا تأوى البيوت هم فلا تخفف شئ بل تغلف بجلات مما
 والعصفر لوجود المناظرة فيها هم ولها شئ اسي لابي حنيفة وابي يوسف هم انما شئ اسي ان هذه الطيور هم
 تترك من الموضع شئ بالاذن المبيحة من ذرق يذرق ويذرق من باب نصرته وضرب يفرط معناه ذرق
 وذرق الطائر خروا هم والتامى عنه متغذر شئ اسي التعطف عنه صعب لانه ياتي بغتة من غير روية هم فمحققه
 الضرورة شئ فمحققه للبلوى هم لو وقع شئ خروا من هذه الطيور هم في الاناء قليل يفسد شئ اسي يفسد ما
 في الاناء رسوا اركان ما وغيره من المائعات وقال في ابو بكر الاعمش لا مكان حول الا بالتعطفية ونحوها هم
 وقيل لا يفسد شئ قلنا الكرخي هم تعذر صون الاواني عنه شئ اسي عن الخبز المذكور ولهذا قالوا لا يفسد
 خروا الدجاج لانه لا ضرورة فيه حيث يمكن صون الاواني عنه هم وان اصابه شئ اسي الثوب هم والمسك
 او لعاب البغل او احمار الكثر من قدر الدرهم اجزات الصلوة فيه شئ اسي في ذلك الثوب هم اما دم السمك فليس
 برم على التحقيق شئ لان الدم على التحقيق يسود اذا شمس ودم السمك يبيض ولهذا ياكل تناوله من غير كراهة
 ولان طبع الدم حار وبلع المار بارد فلو كان للسمك دم لم يدم سكونه في المار وفي بسوط شيخ الاسلام انه لا
 اسي ما يتغير وقال بعضهم هو دم ولكن طاهر لانه لو كان نجسا لامر بالطهارة فصا بكمه حكم الكبد والطحال ودمه يتغير
 في العروق كذا في الايضاح وقيل انه ما يكون لان الدم لا يكون في قان قلت اثبت لمصنف اولانه ودمه ثم

وهو الاصح هو يفرط
 ان التجفيف للضرورة
 ولا ضرورة لعدم
 المناظرة
 ولا يخفف دلها انها
 تترك من الموضع
 والتامى عنه
 متعد فمحقق
 الضرورة ولو وقع
 في الاناء قليل يفسد
 وقيل لا يفسد
 لتغيره ولا يفسد
 وان اصابه شئ
 السمك او من لعاب
 البغل او احمار الكثر
 من قدر الدرهم
 اجزات الصلوة
 اما دم السمك فليس
 ليس بدم
 التجفيف

خلو يكون نجسا
وعن أبي بصير
انه اعتبر فيه
الكثير الفاحش
فلم يعتبر نجسا
واما العلب البعل
والحمام فلا منه
مسكوك فيه
فلا ينقض فيه
الطاهر فان استنجم
عليه البول
مقتل رأس لا ير
فذلك ليس بشئ
لانه لا يستطيع
الاستماع قال
والجني اسنة يرون
مرئيه وغير مرئية
فكل من رأى شيئا قطعا
بزواله عنه كان نجاسة
حلت المحل بان يبين
قوله بزواله لان يبقى
من اثارها على شئ لانه
لان الحصى من فوج

وبذا تناقض قلت اجاب لا تترامى بانه اراد بالاثبات صورة الدم والنفي حقيقة الدم حلت يجوز ان يقال
ان الاثبات بالنفي الى قول من قال انه دم حقيقة والنفي بالنسبة الى قول الجمهور انه ليس بدم على التحقيق وقال
ابو بصير في قول والشافعي بغير سماعا قاسا لدمه وروى عن عبيد ودم البق والبرغوث ليس بشئ وقيل قال
مالك احمد في رواية لانه ليس بصفحة والسفوح ودم الحدة والاورغش لانه دم سائل وما يبق في العروق والحم
طاهر لا يمنع جواز الصلوة وان كثر لانه ليس بمسند واما هذا اجل تناوله وعن ابى يوسف انه معفو عنه في النجاسة
لعدم الاحتراز فيه وان الثوب هم فلا يكون نجسا بشئ هذا نتيجة قوله فلا لانه ليس بدم على التحقيق فاذا لم يكن
وما حقيقة فلا يكون نجسا فلا يمنع الصلوة هم وعن ابى يوسف انه اعتبر فيه شئ اى في دم السمك هم
الكثير النجاش فاعتبر نجسا شئ منقلا للضرورة وبه رواية المصنف عنه هم واما العلب البعل والحمام فلا يشكوك
فيه شئ كسور با ومغنة الشك تقدم هم فلا يتنجس به الطاهر شئ اى لا يتنجس بالشكوك فيه الثوب لطاهر
فخرج جواز الصلوة وان كثر وعن ابى يوسف ان العلب البعل والحمام نجسان جواز الصلوة اذ اكثر لان العلب
يتولد من اللحم النجس هم وان اتفح شئ اى وان ترش شئ وهو بالضا والمجدة وسائر المصلحة هم على شئ
اى على المصلحة هم البول شئ اراد بالبول الذى اجمع على النجاسة بالغليظ هم مثل رسول لابرش بكثرة
وفتح البار الموصلة جمع ابرة اخياط هم فذلك ليس بشئ شئ اى ليس بشئ معتبر ولا مانع من جواز الصلوة
معه فان قلت بذات شئ لانه موجود فكيف يصح نفية قلت من النفسية يعلم جوابه وفى الكافي المانع من شئ رسول السنة
يمنع لعدم الضرورة وعن الفقيه ابى جعفر ما قال محمد فى الكتاب مثل رسول لابر دليل على ان اسباب الاخذ
من الابر معتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر اسبابهم فمالا يخرج ولو اتفح ويرى اثره لا بد من غسله وان لم يزل
حتى صلى به وهو محال لوجع كان اكثر من الدم اعا وكذا ذكر البقالي والمجذوبى فى جامعهم لانه شئ اس
لان الشان هم لا يستطيع الاستماع عنه شئ خصوصا فى مهبل لرباح هم قال شئ اى القدورى هم وانها
فربان شئ اى نوعان هم مرئية شئ اى يرى بالعين يدك بالنظر كالدم والعذرة والاخر لا يرى و
لا يدرك بالنظر وهو معنى قوله هم وغير مرئية شئ كالبول ونحوه فاما كان منها شئ اى من النجاسة هم مرئية
فقطا ترابزا وال عينها شئ اى عين النجاسة من غير اشتراط عدديه هم لان النجاسة حلت المحل باعتبار
فترول بزوالها شئ اى بزوال العين فى بعض النسخ بزواله بالضمير المذكور اى بزوال العين ايضا هم الا ان
من اثره ما يشق ازاله لان الحصى من فوج شئ الكلام فى المواضع الاول فى الاستئذان قال الشافعى بالنقض ان المستنقع

معدوم غير ذكروا لفظا لان اشتغال العين باليدح لانه ليس من جنسه فكان تقديره طهارته زوال عينه واثره
 الا ان يبقى من اثره ما يشق ازالته ثم استشكل بان حذف المستثنى منه في مثبت فلا يجوز فلا يقال في
 الا يزيد ثم استدرك ذلك بان هذا لا يجوز عند استقامة المعنى وعند عدم الاستقامة يجوز بقولك ان
 الا يوهم كذا لانه يجوز ان يقرأ الايام كلها الا يوهما بخلاف خبره في الا يزيد فانه لا يستقيم ان يعبر به كل يستثنى
 تزيد وهذا من قبيل ما يستقيم فيه المعنى فان قولك طهارته زوال عينه واثره في جميع الصور لاني صورته
 تشق ازالته اخره مستقيم وهو صاحب لدراية اخذ هذا في شربه واما الاكل فانه قال وهذا اشتغال العين
 من العين فيكون مقطعا قلت لم يكن له حاجته الى ادعائه حذف المستثنى منه ولا استشكل واجاب عن بل لا
 بهنا ان يقول الا بهنا اشتغال من قوله فترول بزوالها والمعنى فالنجاسة لا تبقى بزوال عينا كما حصل لفظ
 باني في قوله تعالى وبالي الله الا ان يحرمه على معنى لا يريد بها بمعنى واحد وكذلك بهنا معنى قوله فترول
 فلهي في وجده الشرط في هذا الاستثناء وهو كون الكلام غير واجب فيكون معنى في زوال النجاسة فلا يبقى النجاسة
 نزول عنها لا بقار اثره بالذي يشق ازالته فانه معنوي فيجب كلام الاكل وهو اشتغاله العرض من العين فافهم
 قول السفناني لان اشتغال الاثر من العين باليدح الثاني ان المراد من الاثر هو اللون والرائحة وتعرفهم المشقة
 بالاحتياج في قلعه الى شئ آخر نحو الصابون او الحصى وغيره او من قال الاكل ما يشق ازالته بالاحتياج الى الازالة
 الى غير الماء كالصابون والاشنان قلت هذا التفسير ليس بشئ لان المعنى ليس على هذا بل المعنى الذي يقتضيه الكلام
 عدم ازالته الاثر بالماء لا يضر الدليل عليه حديث خولة بنت قنادة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم كعب
 فقال غسله فقلت فغسل غسله فقال صلى الله عليه وسلم ولا يفرك اثره اخرجه ابو داود في روايته ابن الاعراب
 في الصحيحين من طريقين قال ابراهيم الحاربي لم يسمع خولة بنت يسار الا في هذا الحديث ورواه الطبراني في الكبير
 من حديث خولة بنت حكيم ورواه ابن ابي ربيعة حيث عزاه الى ابني دودو وليس كذلك فادرا باداود واما
 رواه من حديث خولة بنت يسار كما ذكرنا ولان الاثر هو الميزل كان ذلك ضرورة فيستطبعها حكم النجاسة
 ولان الاثر عبارة عن اللون والنجاسة ما كانت باعتبار اللون بل باعتبار العين والذوق لا لاق فان قلت روي
 ابو داود عن معاذة قالت سألت عائشة رضي الله عنها عن ثوبها الدم قالت تغسله فان لم تجب
 اثره فغيره بشئ من صبرة وفي رواية الدارمي باصفار الزعفران فهذا يدل على ان الاحتياج الى شئ غير الماء
 قلت هذا موقوف وايضا فلا يدل على ان الاحتياج المذكور ضروري واما امرت عائشة بغير ذلك فغيره لان

لا لادان فان ذلك يشق وفيه خرج وهو دفع فان قلت روى البوداؤو وغيره من حديث ام قيس بنت
 محسن يقول سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم يحض يكون في الشوital حكمه يضرع وما وسدر تقيده اضافة
 سيد الى المارقلت انما امرها بما لقت في الانظار وتقطع اثر الدم يحض لا غير واسم ام قيس اسمته
 قال السبط وقيل خزامه ويعني تهاير يحذر وال العين قال الكوفي في شرح الجامع الصغير الثوب صابته نجاسة كثيرة
 تفصل وجبته احتسالم كمن طماكم وقال الا تارسي في هذا الموضع الا اذا لم يقه ما في ازالته مشقة بان لا يزول
 بالماء العرن كاللون فيعفى عن ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في دم يحض مية ثم اقرضيه ثم غسله بالماء لا يضر
 اثره قلت لم يبين احد هذا الحديث ولا من حرجه ويخرج بنما ما واحد يث رواه ابو داود ومن حديث ثابت بن كبر
 قالت سالت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ارايت احدنا اذا اصاب
 ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع قال حيث شئت اقرضيه بالماء ثم اغسليه ليس فيه ولا يضر كثره الموضع الثالث
 فيه اشارة الى ان عين النجاسة اذا زالت بمرة واحدة لا يحتاج الى غسل بعده اشارة الى بقوله هم وبزاش
 اى انظر القدورى هم يشير الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين من اى عين النجاسة هم وان ذلك
 بالنسل مرة واحدة شش كلمة ان وصلت بما قبله والمطوف عليه في الحقيقة محذوف تقديره ان لم يزل وان
 زالت هم وفيه كلام شش اى اختلاف المشايخ وقال المنذواني والطحاوى يغسل مرتين بعد زوال العين
 وقال بعضهم نظير وان كانت بمرة واحدة كذا في المبسوط وفي جامع الكورى يغسل ثلاثا بعده وكذا عن حماد
 يغسل ثلاثا بعد زوال العين وذكر في الجامع الكبير وماليس بمرئي شش اى الغسل الذي لا يرى بالعين
 هم نظارته ان يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انه قد طرش لان الظن اهل في الشرع فان قلت غلب الظن
 او المجهول طردوا ظن قلت غسلها مثل المار الذي جرى على الثوب لغرض غلب على ظننا زوال نجاسته زوال اعتداله
 ولا نجاسته بهناهم لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزوال الشش يعني لا يعلم تطعا و يقينا بزوال ليس
 بمرئي هم فاعبته غالب الظن كفاي امر القبلة شش اذا اشتبهت هم وانما قدره بالثلاث شش يعني انما قدر
 المشايخ المتقدمون بالثلاث هم لان غالب الظن يجعل عندهم شش اى عند الثلاث هم فاقوم السبب لظاهر
 شش وهو التناقض مقام شش يعني المار الذي غلب الظن ثم يبرئ شش اى جبر التيسير لاجل التيسير وهو منصوب في مفعول
 هم ويتأيد ذلك شش اى يتأيد تقدير الثلاث هم بحديث المستفيضة من منامه شش وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغسل يده في الاثار حتى يغسلها ثلاثا وتقدره من افعير من الاكل

هذه ليشيكون الله

لا يشترط الغسل

معدن وال

العين وان نزل

بالغسل مرة واحدة

وفيه كلهم

مهر في فطهارته

ان يغسل حتى

يغلب

على الغاسل

انه قد طرش

لا بد منه الاطهر

وكيفية طرد الله

فلم يدر الب

الظن كذا في التيسير

واضاف في الثلاث

لان غالب الظن

يجعل عند تقدير

الظن وقت التيسير

ويتأكد ذلك بمقد

المستفيضة من

المستفيضة من

والأبحاث في أول الكتاب قد شرط ثلاث في النجاسة الموهومة ففني النجاسة المتحققة أولى هم ثم لا بد من العلم
في كل مرة شش لأن العصر له قوة الاستخراج هم في ظاهر الرواية شش احترازاً عما روي عن محمد بن غير رواية
الأصول أنه إذا غسل ثلاثاً وعصر في الثالثة يطهر ثم اعلم أن اشتراط العصر فيما ينصرف بالعصر إنما لا ينصرف كما حفظ
إذا تجست بمائع واجردوا حمداً والكسكين الموهومة ما يجس الحصى إذا تجس فغسل يوسف فغسل ثلاثاً ويجف في كل مرة
فيطهر قال محمد لا يطهر إلا لأن النجاسة لا تنزل إلا بالعصر ولا يوسف أن التجفيف يقوم مقام العصر في الاستخراج
إذا لا طريق سواء هم لأنه هو المستخرج شش أسي لأن العصر هو الذي يستخرج النجاسة فمروغ إذا انضغ من
الغسالة المنفصلة من المرة الأولى وجب غسل ثلاثاً في ظاهر المذهب في رواية الطحاوي رحمه الله مرتين وفي
المرة الثانية يغسل مرتين بعضه وفي الثالثة مرة وعند الشافعي وأصحابه على اعتبار العود والنفع شرطاً عند
في جميع النجاسات ذكره ابن قدامة في المغني والنووي وفي شرح المذهب يغسل جنب في عشرة أباريق أو لا يجزئ
غسله عند أبي يوسف وعند محمد يخرج من الثانية طاهر سواء كان على بدنه نجاسة حقيقية ولم يكن فأكفأت
على بدنه منها شئ فالجاء الثلاثية نجاسة وبأبعد باستعماله وإن لم يكن فالجاء الثلاثية مستعملة وكذا لو أدخل يده
في عشرة أو في فطره عند جها ولا يطهر عند أبي يوسف وفي عشرة جاز فغل يطهر عند أبي حنيفة ثم ولا يطهر عند محمد كذا في
وقعت فارة في خمر ومات ثم صارت آخر خلا قيل يباح أكله وقيل لا وقيل إن أتخمت لا يملك الأصل هذا إذا أخر
قبل أن يصير آخر خلا ولو صارت خلا فارة فيها لا تعمل ولو وقع الكلب في العصير ثم تحمض ثم غسل يجب أن يكون نجاسة
ولو وقع خر الفارة في زفر خطه وطلعت لم يحز أكلها ويفسد الدهن من الحسن بن زياد وقال محمد بن مقاتل الرازي
لا يفسد الدهن لا الحنطة لم يتغير طعمه في المرغيا في يدي خر الفارة من نخبر ولو كل إذا كان صلباً ولو وقع
في الدهن أو المار لا يفسد وكذا في الحنطة إذا كان قليلاً وفي مسائل الشيخ الزاهد أبي حفص لا يفسد ما عمل لا الزر
وعن أبي إسحاق الضرير لو كان لي لشربة وبول المرة تجس لا قولاً شاذاً والدودة الساقطة من السيلين نجاسة وذكر الشيخ
أبو حفص في غريب الرواية أنها طاهرة وإن سقطت من اللحم فهي طاهرة أيضاً وجرة البعير بكسر الباء وتشديد الراء
ما يخرج من جوفه من الاحتراز بنجسته وبه قال الشافعي وأصحابه لو شرب من العصير لا يجوز شربه قال محمد بن مقاتل
لا بأس بشربه قال أبو الليث هذا خلاف قول أصحابنا بنجاسة النجاسة إذا انجمد ثم سأل نجس قال في المرغيا
لا نجس في الصبيح موضع الحجامه سبع ثلاث خروق رطاب يجوز به عن الغسل ذكره أبو الليث وعن أبي يوسف يشترط غسل
أصبع النجس إن كانت نجاسة يابسة ولكنه إن كانت رطبة أجزأ عليه المار ثلاث مرات وفي الذخيرة لا يطهر عند أبي يوسف

تغلب

من العصر

في كل مرة

طاهر دائماً

لا من المستحق

محلًا فالحمى والبساطة يجعل في منزلهما يطهر العذرة اذا اصارت ترابا قيل تطهر كما سماه الميت اذا وقع في الملاء
حتى صار لهما عند محمد قال في الذخيرة عندهما وعند قول ابي يوسف نجس كذا السقيح العذرة اذا احترقت بالنار
ومار ما وافق على هذا الخلاف وفي الفتاوى راسا لشاة اذا احرق حتى زال الدم تطهر وكذلك القنبر الغنسة
نزول بالاحراق وعند الشافعي اعيان النجاسة لا يطهر بالاحراق بالنار وقال في المحصر من مذهبهم ما ذهبه الاشيا
طاهرة وفي دكان النجاسة وهران مشهور ان عند محمد وفي الذخيرة لا توقيت في ازالة النجاسة اذا اصابت
او الاجزاء او اواني بل يغسل حتى يغلب على كل النجاسة طهارتها ولا يبق لها رائحة ولا طعم ولا لون وسواء كان في
من خذف او غيره او كانت قد تجمعت او حذفت ومن محمد ان الخنزير لا يطهر ابد في المني في غايته ثم لو
نجمت مرات تطهر اذا لم يبق لها رائحة الخنزير ان بقيت لا ولو صب الماء في الخنزير ثم صارت خلاطة في العيون ثم خففت
المنجسة قبل ان تنفع الغسل ثلاثا وتوكل اذا لم يبق لها رائحة ولا طعم وفي شرح الطحاوي لا يكل وهو قول محمد
وان لم يبق في الخنزير حتى استمر يطبخ بعد ثلاث مرات تنفع في كل مرة ويخفف بعد كل طعة ومن ابي حنيفة اذا
لم يبق في الخنزير الا بقول محمد ولو وقعت الخلطة في الخنزير ثم قلبت لا تطهر ابد والذقيق اذا اصابته الخنزير لا يكل
وليس له حيلة وفي الذخيرة صب خمر في قدر قبل الغليان يطهر اللحم الغسل ثلاثا وبعد ولا يطهر قيل يغسل ثلاث
مرات كل مرة بما طاهر ويخفف في كل مرة ويخفف بالزبد والخمر الذي عجن بالخمر لا يطهر بالغسل ولو صب فيه خل
وذهب اثره لا يطهر ولو صب فيه بخرنجس وشعره بيان خلطه ببول الخنزير ولم يغسله فزال العيون التي للون
فوطاه وهو الصحيح قال صاحب سماوي خان قلنا لا يطهر وكان على شعره الحلية لا يزيله حلقها بل يغسلها فاذا انصل
عاد الصلوة وكذا على البدن وان كان مالا يصل كالوسم فان امن التلف يزيله من قطعة وان جاوز وكان غير
اكره عليه تركه ان كان هو الذي فعل فوجان ولو غسل يده من دهن نجس طهرت ولا يضره اثر الدهن على الاثم
ولو نجس الغسل كغسله ويصحب عليه الماء ويغسل حتى يعود الى المقدار الاول بكذا يفعل ثلاثا وعلى هذا الدرس نجحت اذا
اترزا وفي الاحكام ومصب الماء على جسده ثم صب الماء على الاذاريحكم بطهارة امرأه تتجرت بالنور ثم ستمت بخرقة
مبتلة بنجاسة ثم حرقت فيه فان اكلت حرارا النار العلة قبل الصاق الخنزير بالنور لا ينجس الخنزير المسك حلال على كل حال
يوكل في الطعام ويجعل في الادوية وان كان اصله ما على ما قيل بعد واما الزناد الخان لبن سنور في الجرح طاهر
وعرق سنور برسي كما قيل فوالعرق غير ما كحل اللحم الذي صلبه معه حلية اكثر من قدر الدرعهم لا تجوز صلوته
ان كانت مذبوحة واما قبيص الحية فحقه اختلاف المشايخ فقيل انه نجس وقيل انه طاهر وادار شمس لا نمت

الى الصميم من طاهر المار الذي يسيل من فم النائم طاهر في الاصح

فصل في الاستنجاء ارمي هذا الفصل في بيان الاستنجاء واحكام الكلام فيه انواع الاول انه ذكر في الفصل في
هذا الباب ان الاستنجاء ازالة النجاسة العينية فذكره اشق وايضا اتبع المصنف تحية القدوس وهو جامع محمدا
في انه لم يورد عند ذكر السنن الوضوء وقيل فيه اوجه اخرى وطائل تحتها الثاني في معنى الاستنجاء وبيد على وزن
استفعال تقول استنجى يستنجى استنجاء والسين فيه للطلب به على تسعين احدهما مخرج نحو استنجيت
طلبت منه الكتابة والثاني ان يكون تقديرا نحو استنجيت التودد من سائط فليس هنا طلب مخرج بل المعنى له
اول المطلق ويجعل حتى يخرج ونزل ذلك منزلة الطلب فان قلت الاستنجاء من سياقلت من الثاني فان
لم ينزل تليطف حتى ينزل النجوس حتى تنزع هذا به التحقيق هنا واكثر الشراح قالوا السين للطلب سكتا عما ليس
ذلك يفيد المقصود على بالايضا والنجس ما يخرج من البطن يقال نجى وانبجى اذا احدث نجس النجاسة لنفسه
ينجو وقال الاصمعي استنجى اى مسح موضع النجس وغسله ولهذه المادة معان يقال نجوت من كذا انجما نود ونبجاء
مقصود العبد منجاة ونجوت ايضا نجى جردواى اسرعت ونجست استنجى اى اسرع ونجوت فلان اذا اسكت
ونجوت حلا البعير عنه واحدم ان اسكت والما المقصود جلد اسكت النخل اذا انقطعت رطبها عن الاصمعي وقال ايضا نجى
اشعوان الشجرة اذا قطعها باليد والقصر والجمع نجى والنجى السحاب الذى انصاه والجمع نجى بالسر النون والمجاة المكان
المرفق لا يعلوه السيل والنجى السقيين قال بخرته نجوا سارته وكذلك نابتة والنجوى اسم ومصدر وفى المعنى نجى
وانجى اذا احدث واحد من العجوة وهو المكان المرتفع لانه يسهل بها وقت قضاها ساجته ثم قالوا استنجى اذا مسح
موضع النجس وهو ما يخرج من البطن وغسله وقيل من نجى بجلد او امر قلت يمكن ان يرعى المعانى المشهورة فى
لفظ الاستنجاء فى هذا الباب لثاني ان معنى الاستنجاء والاستطابة والاستجار وكلها عبارة عن ازالة النجاسة
من البسليين عن مخرجه فالاستنجاء والاستطاف كيانا بالمار وغيره كالمجر ونحوه والاستنجاء نحيى بالاجار ونحوه كيانا
وهى احصا الصغار الاستطابة اعم من الطيب لانه يطيب نفسه بازالة النجس قلت فعلى هذا الاستطابة اعم
ولقى الاستنجاء والاستطاف والاستبراء والاستنزه فالاستنجاء رقى ذكرناه والاستطاف طلب النظافة بالجر والماء
او نحوهما وقال بعضهم يدان يدك مقعدة حتى تدبىب لراحة الكريمة وذلك بيده اليسرى وقال بعضهم يدان
ان يدك مقعدة حتى تيقن انها قربت للنجاف وقال بعضهم يدان يمشق بالمشقة او بانحوت حتى لا يقطر من
من المار المستعمل على الثوب اما الاستبراء فهو طلب لبرائة وهو ان يرضى برجله على الارض حتى ينزل عنه برائة

فصل

في الاستنجاء

نفي عن البول في المغتسل رواه ابو داود والنسائي والدارمي وعن عبد الله بن معقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير فان عامة الوساوس منه اخرج الاربعة ويكتنن القعر في قنطرة حاجرة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس على قبر متغوط او قبول فكانما جلس على حبة اخرج ابو جعفر النعماني ما جاء من الذكر عند دخول السحار فليقل الى احوذك من نخبث وانجاست اخرج البجاعة وانجاست غنمته وانجاست جمع غنمته فاستغاد عليه السلام من ذكر ان ابن ابي عمير قال انما شتم وقال الخطابي وعامة المؤمنين يقولون بسكون الباء وهو غلط والصواب نعم قلت يجوز تشكيها تخفيفا وذكر ابو عبيد بالسكون ومعناه الراء والكفر او الشيطان ونحن على رفق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستر بابين ابين وعورات بني آدم اذا دخل الكعبة ان يقول بسم الله اخرج ابن ماجه آسنه كسب السيل انجاست عن عائشة رفق قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من السحار قال غفر لك اخرج الاربعة وروى البيهقي من جهة ابن خزيمة زيادة غفر لك بناء الياء غفر وقال الخطابي قيل في سبب غفر لك في هذا الموضع قولان اقدمهما انه استغفر من ترك ذكر الله تعالى في البيت على السحار فان قيل انما هو بوجوبه فكيف يستل المغفرة قبل المخرج الى الصلاة من قبل نفسه الثاني استغفر خوفا من تعصيه في شكر الله تعالى من خلاصه من الاذى وغفر لك مصدر منصوب بتقدير اسالك واغفر غفرك وعن امية بنت ربيعة قال كان لعلي عليه السلام قمح من عيدان بول فيه وضعت تحت سريره رواه ابو داود والنسائي والبيهقي والعيذ ان يفتح العين المملة وواحدة عيذانه وهي النخل الطوال المتجودة هم الاستنجاء شربا قال مالك ابن سيرين وسعيد بن جبيرة المزني وقال الشافعي واجب من البول والغائط وكل ما يخرج من السبيلين وهو شرط في صحة الصلوة ويقال احمد وحسن داود وابو ثور واخلاف سبني على غفر القليل من النجاسة وعدم عقوبه وقد تقدم هم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب عليه شئ اى على الاستنجاء والدليل على موافقته عليه السلام احاديث كثيرة منها ما رواه ابن ماجه في سننه من حديث عائشة رفق قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من غائط قط الا امر ونهض ما اخرج ابو داود من حديث ابي هريرة رفق قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتى السحار اتميته سارني ثورا وكوة فاستنجنى ثم مسح يديه على الارض ثم اتميته بما رآه في ثوبه وما اخرج البخاري ومسلم من حديث انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل السحار فاحسن ما علمه من رواه من ما روى عنه فيسبغ بالماء رفق قلت موافقة النبي صلى الله عليه وسلم على فعله يدل على وجوبه فكيف قال المصنف الاستنجاء سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم والى عليه فكان ينبغي ان يكون واجبا قلت عادة المصنف

استنجاء
سنة لان
النبي عليه
السلام واظبط
عليه

على هذا الاصطلاح انه محمول على النية على السلام بل على السنة لكن مراده السنة المذكورة وهي في قوة الواجب كذا
ليس بواجب مطلقا بل تارة يكون واجبا وتارة يكون فرضا وتارة يكون سنة وتارة يكون مستحبا وتارة يكون
برعة اما الواجب فهو ما اذا كانت النجاسة مستحبة فاما الفرض فاما النجاسة اكثر من قدر الدرهم
واما السنة فهي ما اذا كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم فلا يستنجي حيفه منه واما المستحب فهو ما اذا بال وجه
لم يغسل قبله دون دبره واما البدعة فهي ما اذا خرج من غير السبيلين شئ او خرج يرح من دبره او دودة
فلا يستنجي فيه بدعة ثم ان المصنف اطلق كلامه ولم يبين اى نوع من الاستنجاء يستعمله وكذلك لم يبين ان بالماء
او بالبحر ونحوه وفي مبسوط شيخ الاسلام الاستنجاء نوعان نوع بالبحر والمد ونوع بالماء والاستنجاء بالبحر او بالماء
مقامه كالاعيان الطاهرة والعود والخزقة سنة لانه عليه السلام فعل على سبيل المواظبة وكذلك الصحابة رضي الله عنهم
اتباع الماراد بانه عليه السلام كان يستنجي بالماء مرة وتركه اخرى وهو عدا لا بد وبكذا روى عن بعض الصحابة
قال مشائخنا انما كان ذلك اذ بانى الزمان الاول واما في زماننا سنة حتى قيل للمفسر البصري رحمه الله كيف
يكون سنة وقد فعله عليه السلام وتركه اخرى وكذا الصحابة كعب بن سعد ورفاعة بن سماعة اجمعون بعدوا
وانتم تشبهون ولا خلاف في الافضل قلت فعلى هذا قول المصنف الاستنجاء سنة محمول على الاستنجاء بالبحر ونحوه
ومع هذا اذا تجاوزت النجاسة المخرج اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الا بالماء كما يصح بعبارة قريب وقال الاكل
في هذا الموضع وبه سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم اخطب عليه الصلاة والسلام مع ذلك ترك دليل السنة قلت
من ذكر من الصحابة والتابعين انه عليه السلام ترك الاستنجاء في الجملة حتى قيد بهذا القيد ولم يقل ترك عن عليه السلام
وفي الكافي اجاب عن هذا السؤال وقال والدليل ان المراد عدم الوجوب لان قدر الدرهم معفو يعلم ان الاستنجاء
ليس بواجب قال صاحب الدرر في فية تامل فان عندنا نعم قدر الدرهم غير معفو بل نقول نفس المواظبة دليل
السنة وعدم الترك لم يثبت فلا يدل على الوجوب عدم فعل الترك لا يدل على عدم تملك الاشكال يا دالان
المواظبة مع عدم الترك يدل على الوجوب قول نفس المواظبة دليل السنة وعدم الترك لم يثبت فية نظر
لان نفس المواظبة قليل الوجوب ان لم يثبت عدم الترك لم يثبت الترك ايضا وذكر المواظبة من غير قيد نفهم
منه الوجوب ان كان نفس الامر يحتمل الترك وعدمه الاحتمال الثاني عند غيره دليل لا يعتبر ولا يترك لانه
صريح اللفظ ما ترموهم فافهمهم ويجوز فيه الجرح اى يجوزنى الاستنجاء استعمال الجرح واما مقامه
شئ اى ويجوز ايضا ما قام مقام الجرح والمد والترات العود والخزقة والقطن والجملة ونحو ذلك في المفيد

ويجوز
فيه الجرح
دمام
مقامه

تأمل

وكل شئ طاهر غير مطعوم يعمل على الجور عن ابن عباس رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم حاجته فليستنج
ثلاثاً أحجاراً وثلاثاً أعواداً وثلاثاً عشيات من التراب وادوا الدراقطنى وبقال مالك والشافعى وقال
أهل الظاهر لا يجوز تغيير الأحجار ونبط في تمذيب الشافعية بكل جلد طاهر من زيل العين ليس جرم ولا جز من جلود
قالوا وسوار في ذلك الأحجار والاشباب الخرق والحذق والأجر ليس فيه سرقين ما شبه ذلك لا يشترط استنجية
جنيبيل يجوز في الغسل جنباً آخر ويجوز أن يكون الثلاثة جواراً وشعبة أو خروقة نفس عليه الشافعى هم يمسحون حتى يغتسل
أي يمسح الموضع إلى أن ينقيه ويولغهم الياء من الانتقار وهو التنظيف أصله من نقي الشئ بالكسرة حتى بالفتح نقا
بفتح النون فهي نقي أي نظيف والنفار ممدود والنفاة والنقا مقصورا لكثيب من الرمل ونقاوة الشئ بغير لونه
نياره وكذلك النقاية فإن قلت يمسح فيه فغيره ان أحد ما ضمير فرغ متكلن في الآخر منصوب طاهر وليس لها مرجع
وهو انما قبل الذكر وهو لا يجوز قلت يجوز إذا قامت قرينة لعدم الالتباس وهما تفصل الاستنجاء وهو يستنجى من
وموضع الاستنجاء وليس لهذه بحكمة كل من الأعراب لانها ابتدائية هم لان المقصود من الاستنجاء هو الانتقار
أي التنظيف هم فيعتبره هو المقصود وش فلا حاجة إلى غير المقصود وكيفيته الاستنجاء ان يكبس معاً على يساره
سوفاً من القبلة والريح والشمس والقمر مئة ثلاثة أحجار يد يد برأحدها ويقبل بالثاني ويد برأ بالثالث وقال الفقيه
أبو جعفر ندى الصيف وفي الشتاء يقبل بالاول ويد برأ الثاني ويقبل بالثالث لان نصيبتي الصيف يدان وان
الشتاء يد واحدة تفصل في الاوقات كلما يكمل يفعل الرجل في الشتاء وفي الصيف المقصود هو الانتقار فينجس ما هو المني في الإسلام
من زيادة التلوث وفي الدرية ولنا كيفية الاستنجاء هو ان ياخذ الذكر بشماله ويمره على جوارده ياتي من الارض ولا
ياخذ الجوز بمنى الذكر به لانه عليه السلام منى عن الاستنجاء باليمين ومسح الذكر به واما صفة المار فموان يستنجى سيد المني
بعد ما رخص موضع الاستنجاء كل الادخال حتى يتم التنظيف اذ لم يكن صاعاً ويستنجى بالصبي او الصبيعين وثلاثة أصابع
عرضاً يعضونها لابر وسما احترازاً عن الاستمتاع بها ويصعد اصبع الوسطى على سائر اصابعه صعوداً قليلاً في ابتداء
الاستنجاء وليس موضع ثم يصعد غيره وليس موضع ثم يصعد غيره ثم سبابة وليس حتى يطلع من قلبه فانه قد رخص
من لم يدخل اصبعه في دبره لا تظناً قال لا سيما في هذا غير معروف وقيل ذلك يورث الباسور فيقضى صومه
لان اصبعه لا يخلو عن بله ويبدأ فيه بالنسل حتى لا يتلوث يده فان كان لا يمتنع ان يقوم عن موضع الاستنجاء
حتى ينشف الموضع بخرق كمالا فصل المار بالطن فيفسد صومه والمرأة كالرجل الا انها تقعد بين جلبيها وتغتسل
ما ظهر منها ولا تدخل الاصابع في فرجها وقيل يستنجى برؤس اصابعها لانها تحتاج في تطهير فرجها انما في قبيل فليستنجى

يسمى

حتى ينقيه

لان المقصود

هو الانتقار

فيعتبر

ما هو

المقصود

وليس فيه
عدد من
وقال
الشافعي
لابد
من الثلث
لقوله
عليه
السلام
وليس ينجم
منكم
بثلاثة
بحار

وقيل يقرض اصابعها والعذر الاستنجي باصبعها قال زوال عذرها في النظر المرأة تصعد بصرها ووسطها باولا
مسعودون الواحدة كيلا يقع في قلبها فينزل فيحب النفس في اجماع الاصغر لما ان تغسل ياتقع من فرجها على ارجلها
قال ابو طيع وقد مر اصبعها في فرجها قال محمد بن سلمة قول ابى طيع اجل ولو جرت بالاشجار على الخف
يحكم بطهارته وكذا لو دخل من جانب خرج من جانب آخر وفي موضع استنجى الى كشف العورة يستنجى بالبحر لا الماء
ولو كشف العورة الاستنجاء صار فاستوا وكشفه عند الشافعي وجها قال علي بن ابي هريرة يقع حجر على مقدم
الصخرة اليمنى ويمر الى موخرها ثم يدبر الى موخرها ويمر عليها الى الموضع الذي بدأ وياخذ الثاني فيمره ثم يقدم
صخرة اليسرى ويمر الى موخرها ويدبر الى اليمنى على ما ذكرنا وياخذ الثالث فيمره على الصفتين المسج وقال الحق ياتخذ
جميع الصفتين حجر المس الاول اصح وينبغي ان يضع الحجر على موضع طاهر بالقرب من النجاسة وان كان يستنجي
من البول مسك ذكره باليسار ومسح على الحجر والثيب البكر سوار والصحيح والواجب ان تغسل باخر من فرجها عند جلوسها
وذلك دون البكر كذا في الحلية والاستنجاء على شط النهر يجوز عند شاطئ نجرى خلا فالشافعي العراق ولو خرج
دبره وهو صائم فغسله لا يقوم من مقامه حتى يشق بخرقة قبل رده وهو جائز في الدم والماء وما ياكل ذلك اذا
خرج من السبلين في جوامع الفقهاء خرج من فرج بخرق او دم حبيب غسلة وقيل يجوز الحجر في الكل وفي العينية اذا
اصاب موضع الاستنجاء برغما من خارج اكثر من قدر الدم بطير الحجر وقيل الصحيح ان لا يطهر الا بغسل والاستنجاء
من لريح والنوم بالاجماع هم وليس فيه شئ اى في الاستنجاء بالحجر ونحوه هم عدد من شئ اى عدد فيه
شئ لان النجاسة حريية فكان المقصود زوال عينها وحقيقتها فلا يعتبر بالعدد في ذلك اسما من ان المقصود
هو التفتية دون العدد حتى اذا حصلت التفتية بالمرء الواحدة لا يحتاج الى الثانية واذا لم تحصل التفتية بثلاث مرات
يزاد على الثلاث هم وقال الشافعي لا بد من الثلاث شئ اى من ثلاثة اجزاء هم لقوله صلى الله عليه وسلم ليس ينجم
بثلاثة اجزاء شئ هذا الحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه واحمد في مسنده وهم
بلغفط وكان يامر بثلاثة اجزاء تمام الحديث عن ابى هريرة روى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اؤكلهم
بمنزلة الوالد اعلمكم فاذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يبطش بميمية وكان يامر بثلاثة اجزاء
ونحن عن الروث والبرث واخرج البيهقي ايضا في سنة بلغفط الكتاب روى الدارقطني ايضا بلغفط الكتاب من حديث
ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى احدكم حاجته فليستنجم بثلاثة اجزاء وثلاثة اعدا
او بثلاث حفنات من تراب قال رفعة بن صالح وهو احدر رواية افحش به ابن طاووس فقال اخبرني

ابن عمر بن عباس بن عبد المطلب قال لا تقضي لم يسنه عن المعمرى وهو كتاب لم يسنه احد رواه ابو احمد بن الحسن
 وغيره برواية عن طاؤس مرسلا ليس فيه ابن عباس وقد رواه ابن عيينة عن سلمة عن طاؤس قوله وحديث آخر
 في هذا الباب رواه ابن عمر في الكامل عن حماد بن بجم حدثنا قتادة بن حذيفة عن خالد بن الحنفى عن ابي السائب ان النبى صلى الله
 عليه وسلم قال اذا دخل احدكم الصلاة فليستج ثلثة احوال وضعف احمد بن بجم عن ابن عيينة عن النعمان بن عبد الله بن
 بنى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ذهب حدك الى الفلانة فليذهب به ثلثة احوال فاحملها
 عنه وقال اسناد صحيح واهل الطبراني في معجمه عن ابي ايوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا تقوض احدكم فليستج ثلثة احوال فان ذلك كافيه هم والنقل في صحيحه عليه سلم من استج فليذهب به ثلثة احوال فاحملها
 ومن لا فلاح له في شئ الحديث رواه ابو داود وابن ماجه عن حديث ابن هبيرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من استج فليذهب به ثلثة احوال فاحملها عنه في مسنده والبيهقي في سننه وابن حبان في صحيحه
 والحديث في الصحيحين دون هذه الزيادة عن ابي هريرة مرفوعا من استج فليذهب به ثلثة احوال فاحملها
 لا فلاح له عليه اى فلا اثم عليه ولفظ الحديث فقد حسن لفظ الكتاب فحسن المعنى صحيح قريب فان قلت قال البيهقي
 بعد ان روى هذا الحديث ان صح فان ما راو بعد الثلاث ثم استدلى على هذا التاويل بحديث اخرجه عن ابي هريرة
 مرفوعا اذا استجركم فليذهب به ثلثة احوال فاحملها عنه واما ترى السموات سبعة والارضين سبعة والطوائف ثلثة
 قلت هذا ما كبره فكيف يقول ان صح وقد رواه ابن حبان ومحمد بن ابي بكر بن عمار في صحيحه لانه وعوى
 من غير دليل ولو صح ذلك يلزم منه ان يكون التور بعد الثلاث مستحبا لانه عليه السلام مقتضى هذا التاويل وعندهم
 لو حصل التقارب بالثلاث فالزيادة عليها ليست مستحبة بل هى بدعة وان لم يحصل التقارب بالثلاث فالزيادة عليها
 واجبة لا يجوز تركها ثم حديث الامام ترى السموات سبعة على تقدير صحة لا يدل على ان المراد بالتور ما يكون بعد الثلاث
 لانه ذكره من افراد التور او لاراد بذلك السبع مخصوصا لهما للزم ذلك جوب الاستحباب بالسبع لا بما مور به
 في ذلك الحديث فان قلت قال الخطابي وفيه وجه آخر وهو رفع الحجج بالزيادة على الثلاث وذلك ان مجاوزة
 الثلاث في المارعدوان وترك للسنة والزيادة في الاجمال ليست بعدوان وان صارت شفعاً قلت هذا الوجه
 لا يغنى عن هذا الكلام على الا ينفى على الغطن والاضا مجاوزة الثلاث في الماركيف يكون عدوانا اذا لم يحصل التقارب
 بالثلاث والزيادة بالاجمال وان كانت شفعاً كيف لا يصير عدوانا وقد نص عليه الابنارى فانهم قلت نحن استدللنا
 بحديث اخرجه البخارى في صحيحه حدثنا ابو نعيم حدثنا حماد بن عيسى عن ابي اسحق قال ليس ابو بصيرة ذكره ولكن كعب بن جابر

ولكن
 قوله
 عليه
 السلام
 من
 استج
 فليذهب
 به
 ثلثة
 احوال
 فمن
 فعل
 حسن
 ومن
 لا فلاح
 له

عن ابيه انه سمع عبد الله يقول الى النبي صلى الله عليه وسلم الغايط فامرني ان آتية بثلاثة اجمار فوجدت حمون
والتمست الثالث فلم أجده فوجدت روثه فاتيت بها فاذا بحجرين والقي الروثه وقال هذا كسر جباله لال به
ظاهر لانه انقي بالحجرين ولم يفتح ثامنا وقال الطراوى حديث عبد الله دليل على ان الثلاثة ليست بشرط بيان
صلى الله عليه وسلم تعدل لخالط في مكان لم يكن فيه حجارة لقوله لعبد الله ناو لني ثلاثة ولو كان بحجره حجارة لما اجمار
ان بنا وله غيره ومن غير ذلك لكان ولما اقتصر على الحجرين دل ذلك على ان الاستعبار يجوزى بها ما يجوزى من الاستعبار
اذ لو لم تجزى الثلاثة لما اكتفى بالحجرين ولما امر عبد الله ان ياتيه بالثلاث وقال ابن القصار قد روى في بعض الآثار
لا يصح انه ان يجزى ثالث قال ولو صح ذلك فالاستدلال لنا بصح لاه صلى الله عليه وسلم اقتصر للمؤمنين على حجرتين وثلاثة
يحصل لكل واحد منها اقل من ثلاثة اجمار ضرورة ولا يقتصر على الاستعبار لاحد المؤمنين وتترك الآخر ولعل ذكر
الثلاثة خرج مجمع الغالب في الاكتفاء بحصول الانعبار بها لا يخرج الشرط او عمل الثلاثة على الاستعبار لان الثلاثة
متركة عند من حتمت ان يكون الواحد اذا كان له ثلاثة احرف فيقوم مقام الثلاثة فكذلك يقوم الحجا او الحجان اذ حصل لهما
مقام الثلاثة بحصول المقصود من الانعبار فلا معنى للحمل على نقطة الثلاثة مع حصول المقصود والمقصود من الشرع ومن محمد
لا يجوز بحرف لثلاثة احرف فان قلت يحصل الوتر المطلق على المقيد وهو الثلاثة قلت هذا النوع على اسلنا ولكن سلنا
نقد يقع المخرج على ما ذكره فاشفى وجوب الاستعبار بثلاثة اجمار وبين ان المراد بالامر بالاستعبار بالثلاث ان قلت
قد فهمنا ان النسي للمنى الكراية وتركها لا يمنع الجواز قلت ونحن فهمنا ايضا ان المقصر من الامر بالثلاثى تحصيل
ان الاله النجاسة وجعلها وتحققها فاد حصل ذلك كفى فان قلت يحصل قوله ومن افلا حرج على ترك الوتر بعد الثلاث
قلت هذا فاسد لانه ان حصل انعبار بالثلاث فان زاد على الثلاث لا يكون مستحبية عندكم وان لم يحصل بالثلاث فان زادت
واجبة عندكم كما قرأناه عن قريب فان قلت قال ابن المنذر قد ثبت انه قال لا يكتفى احدهم دون ثلاثة اجمار قلت انما
ذلك لكن سلنا فمناه لا يكتفى لاقامة الامر المستحب ايضا قد تركوه في الحرف لثلاثة احرف وايضا فانه صلى الله عليه وسلم
قد اكتفى بحجرين ولم يطلب لثلاثى ولانه اذا زالت بالاول لا يكون الثاني والثالث استعبار لانه ازاله ولم يزل
فان قلت الثلاثة يعبر كالاقرار في العدة لان فراغ الرحم يحصل بالواحد قلت نحوه فيفسد انى باب لعدة بالصغير
والاستسنة وعدة الوفاة قبل الدخول بخلاف ما نحن فيه فانه لا يجب بخروج الصوت والريح والدودة والحصاة
وجواب خزان العدة على خلاف القياس فان قلت الاخر لا يستعمل الا فى الواجب قلت باطل بدليل ما خرج من النكاح
عن ابى بردة في الاضحية قال مندى جذعة قال اذ جعلا ولن يجوزى احد بعدك والاضحية غير واجبة عندكم كل من يفتى

لعل مثل
فيه رجال
يجعون ان
يتبعون الخ
الماء شوي
لاب وقيل
سنة في ثقتنا
ويستعمل
الماء الى ان
يقع في غالب
ظنه انه قد
ولا يحد بل ان
الاذا كان
موسوسا
فيقن بثلث
في حقه

وتمثال جريانه ووجهنا وواو ظهورا وبه قال رافع بن خديج عن ابن شاذان كان يستنجي بالحوض ثم يقول تعالى في
رجال يجعون ان يتطهروا في احوالهم كانوا يتبعون الحجارة بالمارش اراد بالاقدام اهل قبا وقال الشيخ
لما نزلت هذه الآية قال صلى الله عليه وسلم يا اهل قبا يا هذا الشأن الذي انهي عليكم قالوا ما من احد الا وهو ينجس
بالمار وفي رواية قال يا معشر الانصار ان الغرض وجل قد اشنى عليكم فما الذي نقصون عند الوضوء او عند النكاح
وقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم منع الغائط بالحجارة الثلاثة ثم منع الاحجار المار بقتل النبي صلى الله عليه وسلم
رجال يجعون ان يتطهروا واجتاج الطحاوي للاستنجاء بالمار بقوله تعالى ان الله يحب المتطهرين
يعني المطهرين بالمار قال هكذا عطاء وشك من علي بن ابي حمزة عن حماد بن عيسى عن ابي الحسن ابي النضر
استعمل الحجر والمد والبول في غسله ثم قال صلى الله عليه وسلم كان في مثل مقعدته ثلثا نارا واه ابن ابي
وعن عائشة قالت من ازواجك ان تغتسلوا اثر الغائط والبول بالمار فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك وان استنجى منهم رواد احمد والترمذي وصححه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
فما جهر بالحجارة بالمار رواه ابو بكر الاسمعي وفي المحيط ليس فيه عندنا لازم بالمار كان ادباني عن حماد بن عيسى
عليه وسلم ما رآته شرا اليه بقوله هم يبلون من زماننا في رواية علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله في الحديث
الجمع بينهما فاذا اقتصر على احدهما فالمار اولي وان اقتصر على الحجر جاز وفي شرح الوجيز لو كان الخارج من السبيلين
ما رواه كادهم والقيح فقيه قولان احدهما ان تعيين ازالت بالمار لان الاختصار على الحجر تخفيف على خلاف القياس
فيقتصر على ما نعم به البلوي فلا يلحق به غيره اثنان انه يجوز الاختصار على الحجر وهو الاصح نظر الى المخرج وفي البسوط
استنجى من الغائط والبول والمذي والودي والمنى والدم الخارج من السبيلين دون سائر الاحداث في الدار
لكن ليس لفعل افضل اذا نقض بالاجمال ان النص ورد على هذا الوجه هم يستعمل المار الى ان يقع في غالب ظنه انه قد
ش اى يستعمل المستنجى المار الى وقوع غلبت ظنه ان الموضع قد طهر واشار بهذا الى ان العدد فيه ليس بشرط
ونه عليه ايضا بقوله هم ولا يقدر بالمرات ش اى ولا يقدر استعمال المار بالعدد بل الاعتبار بغلبته الظن
هم الا اذا كان ش اى يستنجيهم موسوسا ش بكسر السين على صيغة الفاعل لانه هذا الذي يلقى الوسوسة في جلده
والوسوسة حديث النفس وقال لا تترامى ولا يقال بالفتح قلت لا مانع من ذلك لان صاحب الكتاب
قال الوسوسة انما الذي يرمى في المرأة فابقاع الشيطان شيئا في قلب المؤمن فهي وسوسة فتأمل وتجا
للفتح بابا الشيطان الذي يوسوس في هذه السمات ليس وهما ان هم يفقد بالثلاث في حقه ش

أدى في حق الموسوس وذلك كما في غير الرواية هم وقيل بالبيع ش وقيل بقدر في جميع مرات اعتبار الأيدي
التي يدور في ولوع الركب كذا قال الأثر في الأكل البقاء قلت أصحنا ما اعتبره والبيع هناك فكيف يعتبرون بهذا
أو قيل بالبيع وقيل بالشر وقيل بقدر في القبل بالثلاث وفي المقتلة بالخمس روى صاحب عن أحمد عن أبيه أنه قال
أقل ما يقدر من المار في الاستنجاء سبع مرات وفي الحديث يفرض ذلك لي رأي المتبلي به هم ولوج وزن النجاسة مخزجا
لم يحجز إلا المار ش هذا قول محمد في اشتراط المار لانه النجاسة وفي المحيط أنها يجب غسلها عند محمد لانه يزيل قدر الأوج
وفي الذخيرة بما جاوز موضع الفرج وزاد على قدر الدرهم فانه يغسل إجماعا ولا تكفي له الحجاز وكذا الوضوء على قدر الدرهم
من لبول في طرف الأليل وان كانت الزيادة على قدر الدرهم مع موضع السرح يجوز فيه كجر عند جماعة عند محمد لا يجوز
إلا المار وكذا روى عن أبي يوسف أيضا وكانت النجاسة في موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فأنها جازية بالاجابة
ولم يغسلها بالمار قال الفقيه أبو بكر لا يجوز فيه عن أبي شعاع يجوزيه وبهذا من النجاسة فاصلة فائدة فكلما إذا كانت
تحت إحدى قدميه وهو الأصح وقيل خمسة وإذا كان في موضع السجود من القدم ففي رواية عن محمد بن أبي حنيفة
انه لا يجوز وهو الأصح وهو قولنا وفي رواية أبي يوسف وأبي حنيفة انه يجوز وان كان موضع يديه أو كتيبه يجوز فيه
خلافا لما في وزفر ولو صلى على مكان طاهر وسجد عليه لكن إذا سجد وقع شيئا على الأرض النجسة جازت صلاته ولو وقعها
على مكان طاهر ثم تحول إلى مكان نجس ثم تحول منه إلى مكان طاهر جازت صلاته إلا ان يكثرت وبوصل على بساط
وطرف منه نجاسة قد يجوز في الكبير دون الصغير وحده إذا رفع أحد طرفيه إلا إذا كان أحسن وجهها نجسا فقام بالار
ثم انفضه وفي رواية له فان رايت فيه ما قلته فطهره بشي من المار وينفض المار به فصله فيه ورواه ابن أبي شيبة
في مصنفه وفيه قال أقرنيه بالماء وغسله وصلى فيه ورواه الامام أبو محمد عبد الله بن علي بن جابر وفي كتاب المفتي وفي
رواية حميد وأقرنيه ورشيه بالماء قوله حميد من حيث يحتمل من باب نصرة من الطحاوي قال الفقيه في التساوي به
ناخذ وفي الملقطات لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من خارج الدرهم لم يلزم الطهر بالماء وقيل العيم انه لا يلزم
ذكره المرفعيان والتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة في حق العود وان زاد على قدر الدرهم
لم يرد منه فيما إذا جلس هذا المستغني فيما قيل بل تجس على عن الفقيه أبي جعفر انه قال لا تنس فله وجوب وان قيل نجس فله
وجوب وهو العيم وذكره في المبسوط انه يتجس لم يذكر خلافا هم وفي بعض النسخ ش أي في بعض نسخ القدر
لم يحجزه إلا المار ش أي الظاهر المنزلة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف هم بهذا ش أي في الأثر الذي قاله المار وال
المائع هم يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير المار ش فقوله المار يدل على ان إزالة النجس لا يتحقق إلا

وقيل

بالسجدة

جلزيت

فجاسة

مخزجا

لحيز لا

الماء

وفي بعض

الاستنجاء

وهذا

يتحقق

لخلاف

الطريقين

في تطهير

العضو

بغير

الماء

على ما بينا وهذا
 لأن المسح غير
 مزيل إلا الكثرة
 في موضع الاستنجاء
 فلا يتعداه
 يعتبر المقدار المانع
 وله موضع الاستنجاء
 عند أبي حنيفة
 أبي يوسف لا يسقط
 اعتبار ذلك الموضع
 وعند محمد
 مع موضع الاستنجاء
 اعتبار الإيساء
 للمواضع لا يستنجى
 بغير ذلك ولو فعل
 يجزئ كحكموا المقصود
 ومعنى النسيء الروث
 المجاسة في العظم
 كونه زادا الجني كالمطعم
 لأنه أمانة وأسر

لا يجوز إلا بالماء وقد لا المانع يدل على أن ما زاد لا يجوز بالمائع المزيل هم على ما بينا في أول باب الاستنجاء
 وبإشاش أي بذل الذي قلنا من اشتراط المائع إذا جاوزت الغباسة مجزاهم لأن المسح غير مزيل شش بالحكمة
 هم إلا أنه كقضي شش أي بالمسح هم في موضع الاستنجاء شش بضرورة والثابت بالضرورة يتقدر بقدر ما
 فلا يتعداه شش أي فلا يتعدى موضع الاستنجاء إلى غيره ثم المعبر في المقدار المانع ورأى موضع الاستنجاء
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يسقط اعتبار ذلك الموضع شش فكان ظاهر الحكم بقبول العبرة لما عداهما فان كان
 أقل من درهم لا يمنع وإن كان أكثر يمنع وموضع آخر فإنه لم يسقط اعتبار شش ما هم وعند محمد موضع الاستنجاء
 شش أي المعبر عند محمد عند الله تعالى في المقدار المانع موضع الاستنجاء هم اعتبار إيساء الموضع شش يعني
 أن في سائر المواضع قدر الدرهم عقوفا إذا زاد عليه يكون مانعا فإذا في موضع الاستنجاء يعني أن يكون قدر الدرهم
 عقوفا وما زاد عليه يكون مانعا فكذا في موضع الاستنجاء هم ولا يستنجى بغير ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل في ذلك
 شش أي من الاستنجاء بالعظم والروث وفيه أحاديث فروى البخاري في جزء خلق من حديث أبي هريرة قال
 لا يستنجى النبي صلى الله عليه وسلم بغير شش يعني بغير شش من حديث البخاري في جزء خلق من حديث أبي هريرة قال
 من طعام الجني روى الجماعة غير البخاري من حديث سلمان بن رزق قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما تقول
 القلب بغير هذا وبول وإن يستنجى بغيره وفيه أحاديث فروى البخاري في جزء خلق من حديث أبي هريرة قال
 حديث الوضوء بالتميم وفيه سألوه إذا نزل قال كل غليم وكلمة علف ودواكم ثم قال لا يستنجى بالروث ولا بفعل
 فإنه زادواكم من الجني هم ولو فعل بجزيه شش أي ولو فعل بالاستنجاء بالعظم والروث بجزيه ولكنه يكرهه وقال مالك
 إذا كان العظم طاهرا أو قال الشافعي لا يجزئ هم كقول المقصود شش وهو انقار الموضع هم ومعنى النسيء في الروث
 الغباسة وفي العظم كونه زادا الجني شش أشار بهذا إلى أن النسيء يعد في غيره فلا ينبغي المشروعية كما لو تضاف
 منصوص استنجى بغير مقصود هم ولا يستنجى بطعام لأنه أمانة وأسر شش وبها حرام ولا نسيء النبي صلى الله عليه وسلم
 نسيء عن الاستنجاء بالعظم كونه زادا الجني ففي زاد اللانس بالطريق الأولى وكبره الاستنجاء بعشرة أشبار العظم وأقبح
 والروث والطعام والكموم والرجاج والورق الشجر والشعر ولو استنجى بها بجزيه مع الكراهية خلافا للشافعي روى
 واحد في الطعام والعظم والروث وفي سقوط الغرض بالطعام وجمان عند الشافعية مطعوم وفي المبسوط كبره
 بالآجر والخرف الغمر وليس له قيمة أو حرمة كرمته الديباج والأحار شش وفي النسيء يستنجى بثلاثة المار فان لم يجد
 فلا يجزئ فان لم يجد فثلاثة الكف من تراب لا يستنجى بأسوا ما من القنطرة والقلن وكبره لانه روى في الحديث أنه

لا يستنجى بغيره ولو فعل بجزيه شش أي ولو فعل بالاستنجاء بالعظم والروث بجزيه ولكنه يكرهه وقال مالك

بورش النعش وعنده يجوز الاستغفار بقطعة من الخشب من الذهب الفضة في اظهر الروايتين كما يجوز بالقطعة
من الدباج عنه وروى الدارقطني من حديث رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل ان يستطير لصلته
بعضه او روثه او جلد قال الدارقطني لا يصح ذكره بحمد وقال ابن قطلان في رواية مجاهد وهو لا يمينه شئ اى ولا يمينه
بيمينه هم لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستغفار باليمين شئ اخرجها بما عده في كتبهم صلوات الله عليهم
حديث ابى حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بال احدكم فلا يمس ذكره بيمينه واذا انى اغلار فطاح
بيمينه واذا شرب فلا يشرب لنفسه ولا لجماعة غيره البخارى في حديث سلمان بن رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم في
عن الاستغفار باليمين قوله لا يمس ذكره هذا اذا كان في اغلار وعلى الاطلاق ما روى عن عثمان بن ابي
ولا تمنيته ولا سميت ذكرى يميني منذ يا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا على الكرام اليمين اجلال
صلى الله عليه وسلم وهو من باب الادب عند الفقهاء بالاكل بالشمال لا يحرم عليه طهارة

كتاب الصلوة

اى هذا الكتاب في بيان احكام الصلوة فارفع كتابك ان خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ محذوف
اى كتاب الصلوة هذا ويجوز نصب الكتاب على تقديره فقد كتاب الصلوة وهو مضمي نفسية الكتاب في اول الكتاب ولما
فرغ من بيان الطهارات التي فيها شروط الصلوة شرع في بيان الصلوة التي هي شروطة فلذلك خربا عن الطهارات
لان شرط الشئ لبقه وعلمه تبع ثم معنى الصلوة في اللغة العامة الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم اى ادع لهم
وفى الحديث اجابة الدعوة وان كان صائما فليصل اى فليدع بالخير والبركة ومنه قول الانشاسه وحيث بانها
وابرو او عليها ختمه وقابلها الريح في دعائها وصلى على دعائها واسمها يصنع الحزنة يقول دعائها بالسلامة والبركة
واصبا اسم من اسماء الحزمية بها تلوح في الشعر فان الصبغة بين الشعر قوله ابرو اى اظهرها بقوله واسم ضبط
الاترازي بالشين المجرية وهو غلط وانما هو بالسين المملة قال الجوهري في فصل الرجل ارسم الرجل كبر ودعى ثم
قال الاعشى وقابلها الريح الى آخره ومادة من الرسوم بالملهمة واما الرسم بالمعجمة فمعناه انتم وهو قريب من معنى كرم
بالملهمة ولكن مهننا لا يصلح ان يكون قوله ارسم بالمعجمة لان معناه دعى عطف على قوله وصلى ومضى ايضا معنى انتم
في آخر البيت الاول وسميت الصلوة الشرعية صلوة لاشتغالها عليه قالوا هذا هو الصلوة قال الجوهري من ابل اللغة
وقيل هى مشتقة من صليت العود على النار اذا قومت قال النووي وهذا باطل لان لام الكلمة من الصلوة واو دليل
الصلوات ونى صليت يار فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الاصلية قلت دعواه بالبطان غير صحيح

ولا يمينه

لان النبي عليه

السلام يحيى عن

استجابته

كتاب

الصلوة

لان اشتراط اتفاق الحروف الاصليه في الاشتقاق الصغير دون الكبير الاكبر وايضا فان الجوهري ذكر مادة
صلح ثم قال الصلوة الدعاء وهو اسم يوضع موضع المصدر تقول صليت صلوة ولا يقال تصليت وصليت على النبي
صلى الله عليه وسلم وصليت العصا بالنار اذا نبتت وقومتها وقال قيس بن زمير فلما فعل بامركم واستدبره
فما صليت عصاكم المستقيم والمصلح الى السابق وصليت النور وغيره اصلية صليا مثال ربيت ميا اذا شويت وبل
فلان بالنار بالكسر صلي صليا احرف وامطليت بالنار وتصلطيت بها وذكر غير ذلك ولم يفرق بين مادة
الواوية والمادة اليازية وفي الحقيقة ما يفرق بينهما الا بالبر والكناية الى الجمع والتفسير فان قلت الصلوة لو كانت الواو
كان ينبغي ان يقال صلوات ولم يقل ذلك قلت هذا لا ينبغي ان تكون الواو لانهم يقلبون الواو يا اذا وقعت
رابعة وتقبل الصلوة مشتقة من الصلوة بين ثنية الصلوة وهو ما عن يمين الذنب وشمال قال الجوهري قلت
هما الغلمان النائيان عن العجزة وقال المطرزي الصلوة هو العظم الذي عليه اللتان لان المصلح يحرك صلوة
في الركوع والسجود وقيل مشتقة من المصل وهو الفرس الثاني من اغيل السابق لان راسه قد يكون في السابق
وقيل ان اسمها في اللغة التعظيم وسميت العادة المخصوصة صلوة لما فيها من تعظيم الرب عز وجل وقيل في الرواية
وقيل من الثوب من قولهم شاة مصاية وهي التي قربت الى النار وقيل من اللزوم قال الزجاجي يقال صلي
وامطل اذ لم يقلل على الاقبال على الشيء واكثر غير واحدة لبعض هذه الاشتقاقات لان لام الكلمة في الصلوة
واو وفي بعض هذه الاقوال ياء فلا يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف قلت الجواب عنه ما ذكرته واما معناها
الشعرى فقولنا عبارة عن الاركان المعهودة والافعال المخصوصة قال الاكمل رحمه الله سميت بالصلاة لاشتغالها
على المعنى اللغوي فهو من المنقولات الشرعية فقلت اذا كان فيها زيادة مع بقا اللفظ يكون تفسيرا لا نقلا لانه
لا يراعى المعنى اللغوي في النقل وفي المعنيين يكون باقيا ولكنه زيد عليه شئ آخر فوجب وجوب صلوات الخمس
او قاطتها وشراطها ستة الطهارة وسر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية وكيفية الاحرام وانما عُدوا
عن الشرط مع انه سبب لا شرط لا لاداءه وسبب للوجوب اركانها القيام والقراءة والركوع والسجود والنفقة
الاخيرة مقدار التشهد وحكمها سقوط الواجب بالاداء في الدنيا وحصول الثواب للموعود في الآخرة وحكمها
تعظيم الله تعالى بجميع الاركان بالاعضاء فاعلموا بانها تنزه عن عبادة الاوثان قولوا وفعلا وهيتة وثبوت
نفس الصلوة بالكتاب السنة والاجماع اما الكتاب فنقول لئلا نل ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اى
نرفضا موقوتا وغيره من الآيات واما السنة فحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نبى الاسلام

الحسين

على خمس صلوات ان لا اله الا الله و اقام الصلوة و ايتا الزكوة و صيام رمضان و حج البيت من استطاع اليه
سبيلا متفق عليه اما الاجماع فقد اجمع الامة من زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكليف منكر
ولا ورود لمن انكره غيرهما فقد كلفوا خلاف و اما فرضية الخمس فنقول تعالى حافظوا على الصلوات الصلوات الوسطى مع ما اقل
و هذه الآية قاطعة الدلالة على فرضية الخمس لان تعالى فرض جميعا من الصلوات الصلوات الوسطى مع ما اقل
جميع صحيح معروضة هو الرابع دون الثالث و ما قيل ان اللام اذا دخل على الجمع يراد به الجنس لا يستقيم هنا
لانه انه يراد بالجنس اذ المكنى ثم معروفة فهو منه و ههنا يرجع الى المفروضات في الشرع و لمن سلم حمله
على الجنس لا يمكن حمله على اقل الجنس ههنا بالاجماع و لا على كلمة بالاجماع فعلم ان المراد اقل الجمع الذي يصح
به الوسطى خمس على ان اكثر اهل اللغة لا تصير للجنس بل بمنوال اللام بل يقبى جمعا كما في انواع الجمع و هو اعتقاد
صاحب لكشاف و المفتاح في لا يرد الاشكال و هو قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون و اراد به المغرب العشاء
حين تصبحون اراد به الصبح و عشيا اراد به صلوة العصر و حين تظهرون الظهور اما من السنة فحديث طلحة بن
عبد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب قال جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من اهل نجد فذكر ان
يسمع دوى صوته و لا يفهم ما يقول حتى دنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يسأل عن الاسلام
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في النوم و الليلية فقال بل على غير ما قال لا الا ان يطعم
رواه البخاري و مسلم قوله تارة الراس الى متفشي الشعر و طلحة بن عبد الله احد العشرة المبشرة بالسنة فضل
يوم الحمل لعشرة خلون من جمادى الاولى سنة ست و ثلثين و دفن بالبصرة فان قلت متى فرضت الصلوة
وكيف فرضت قلت جاء في سند البخاري بن ابى اسامة من حديث اسامة بن زيد بن جبريل عليه السلام
اتاه عليه السلام في اول ما اوحى اليه فعمله الوضوء و الصلوة و ابن ماجة بلفظ عني جبريل عم الوضوء و ذكر كذا
ان الصلوة قبل الايام كانت صلوة قبل غروب الشمس و صلوة قبل طلوعها قال الله تعالى و سج سجدة ربك
بالعشاء و الابحار و ذكر الحكيم الترمذي ان اول فرض كتب على هذه الامة الصلوة و اليها مسئولون عنها
يوم القيمة في اول حشر من الحشر السبعة و في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن فرضها ركعتين ركعتين
في الحضر و السفر فارق صلوة السفر و زيد صلوة الحضر و في الصحيح فرضت صلوة بمكة ركعتين ركعتين فلما باجر
فرضت اربع و اخرجت في صلوة السفر و في رواية بعد الهجرة بسنة و في مسند احمد فرضت ركعتان ركعتان
الا المغرب فانما كانت ثلاثا و قال ابن عمر روى عن ابن عباس ان الصلوة فرضت في الحضر اربع و في السفر

ركعتين وبذلك قال نافع وابن جبير وأحسن بن جميع ولا خلاف في أن فرض الصلوات الخمس كانت ليلا للعلماء
 وروى البيهقي عن طريق موسى بن عقبة عن الزهري أنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل خروجه
 إلى المدينة بسنة ونحن السيرة فرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحسن بيت المقدس ليلة أسرى قبل
 ثمانية عشر شهرا وقال القسبي وعياض لا خلاف أن خديجة صلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد فرض الصلوة
 وإنما توفيت قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل بخمسين والعلامة مجمعون أن فرض الصلوة كان ليلة الأسر
 فكان قلت ما حكم في كون الظهر والعصر والعشاء أربع ركعات والصبح ركعتين في المغرب ثلاثا قلت كل صلوة صلوات
 بنى فالغز صلوات آدم عليه السلام حين خرج من الجنة وأعلنت الدنيا عليه من الليل فلما انشق الفجر صلت ركعتين الأولى
 لشكر الله تعالى من خلقه الليل والثانية لشكر الرجوع من ذلك المكان فكان متطوعا عليه وفرضا علينا والظهر صلوات
 إبراهيم عليه السلام حين أمر بذي الجودى ذلك عند الزوال الأولى لشكر الزوال والثانية لمجيء الغداة إلى مكة
 رضي الله تعالى والرابعة لشكر العبر لده وكان متطوعا وفرضا علينا والعصر صلوات يوسف عليه السلام حين أسبى إلى مصر
 من أربع كلمات فلهذا الظهر والعتمة سموت وطلعت الليل المغرب صلوات يعيسى عليه السلام الأولى لغنى الأولوية
 من نفسه والثانية لغنى الأولوية عن الله والثالثة لاثبات الأولوية الله تعالى والعشاء صلوات موسى عليه السلام
 حين خرج من لباس من دخل الطريق وكان في غم المرأة وغم أخيه بارون وغم غرق فرعون وغم ولادة وشكر الله تعالى
 حيث سماه من الفرق واغرق عدوه فلما سماه الله من ذلك كله وبؤدى من شاطئ الوادى صلى ربنا شكريا

فأمرنا بذلك ليخزيانا الله من شر الشيطان

باب المواقيت

باب المواقيت أي هذا باب في بيان مواقيت الصلوة فأعرب بشل أعرب كتاب الصلوة المواقيت جمع ميقات
 والميقات ما وقت به أي حدد من زمان كواقيت الصلوة أو مكان كواقيت الاحرام ويقال المواقيت جمع وقت
 على غير القياس يقال وقت الشيء بوقته ووقته إذا بين حده والتوقيت والتوقيت أن يجعل للشيء وقت يخص به
 وهو بيان مقدار المدة وأصل ميقات موافاة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها قال الجوهري الميقات الوقت
 المفروب للصلاة والموضع أيضا يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه ولما كانت الصلوات
 قسمين الأول لازمة لا تحسن في الجمعة والعيد والثاني عارضة كصلوة الجنازة والكسوف والاستسقاء ونحو ذلك
 يلزم بأوقاتها ووقت فبعضها يتكرر في سنة مرة وبعضها في الجمعة مرة وبعضها في كل يوم خمساً كان موقعه الأوقات
 أهم محال الصلوات ولأن التوقيت سبب السبب ليقدم على السبب فذلك بدأ المصنف بباب المواقيت

في وقت الفجر إذا
طلع الفجر الثاني ش قد علم بيان وقت الفجر وكان الواجب ان يبتدئ وقت الظهر لانها اول صلوة امر فيها
جبرئيل عليه السلام ولكن وقت الفجر وقت متفق في اوله واخره ولان صلوة وجبت بعد الزوم والنوم فلو ان
فكان ايراده باول وقت نجا طيل لمرادها اذا انطاب على البيت فان العمل النائم ولان صلوة الفجر اول
من صلاها آدم عليه السلام حين ابط من الجنة كما ذكرنا عن قريب فان قلت كيف قلت وقت الفجر وقتها يختلف
في اوله واخره وقد قال ابو سعيد الاصطري من الشافعية اذا اسفر نخرج الوقت وتكون الصلوة بعد طلوع الشمس
فقلت هذا القول خارج للاجماع فلا يلتفت اليه وقال ابن المنذر يجمع اهل العلم على ان يصلي الصبح قبل طلوع الشمس
يعلمها في وقتها ولان صلوة الفجر اول خمس في الوجوب ولم يختلفوا في ان الصلوات الخمس في ليلة الاسرى فالظن بوقت
ليلة وجوبها وذلك لما روى الشيخ بن مالك قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات ليلة الاسرى خمسين
صلوة ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي يا محمد ان لا يبدل القول الذي وان لك بمائة وخمسين سنة وادركت
واحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقال السهرجي والشافعية بدو الصلوة الظهر لانه امة جبرئيل عليه السلام
ثم قال ولاننا انما عليه السلام بدأ بالفجر لئلا يسل بالمنية وهو متأخر عن الاول الذي هو فعل جبرئيل عليه السلام
ونافخ بعبدة فابدا استعماله ترتيبه فقلت بذكر محمد في اصل اصحابه الصغيرة بصلوة الظهر وقال الا لا يراى لانها اول
صلوة الفجر فالصاف متخوف قوله اذا طلع الفجر الثاني اى الصادق وفي البكرة اختراع المشايخ في ان الفجر الاول
طلوعه ولا يستطيعه واقشار وهم وهو ش اى الفجر الثاني هم البيان المتعريف في وقت ش اى في وقت الصادق وهو
طرفوا حية قال ابو بصير الالفاق النواحي الواحدة افاق وان في مثل عشرة وعشر قال كل استرزه عن الفجر الكاذب فسر
ايضا على ما ياتي عن قريب ومتصوده ههنا بيان الفجر الثاني وهو الفجر الصادق الذي يدل به وقت صلوة الصبح
وهو الفجر المعترض اى المنتشر في الافق عرضا لا يزال يزداد وسمى الصادق به لانه صدق عن الصبح هم واخر وقتها
ش اى آخر وقت صلوة الفجر هم ما لم تطلع الشمس ش المراد به جز قبل طلوع الشمس في البدرية في قوله ما
لم تطلع الشمس اطلاق اسم الكل على البعض لان قوله ما لم تطلع الشمس تناول من اول الوقت الى ما قبل طلوع الشمس
والمراد به جز كما ذكرنا حديث امة جبرئيل عليه السلام فانما اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليوم الاول
حين طلع الفجر في اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس تطلع ش حديث امة جبرئيل عليه السلام واد
بما تحته من الصلوات ثم منهن ابن عباس وعبد الله بن مسعود وابو بصير وعمر بن حزم وابو سعيد اخذوا

اول وقت الفجر اذا اطلع
الفجر الثاني وهو المعترض
في الاخر واخر وقتها ما
تطلع الشمس لحديث امة
جبرئيل عليه السلام
فانه ام رسول الله عليه
السلام في اليوم الاول حين
الظهر في اليوم الثاني حين
اسفر جدا وكادت الشمس تطلع

والش بن مالك بن عمرو بن زياد وابو جوسي الاشعري والبربر ابن عازبل واحد ش ابن عباس فرواه ابو داود
والترمذي عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امنى جبرئيل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى الظهر في الاولى
منها حين كان النقي مثل الشوك ثم العصر حين كان ظل كل شئ مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس
وافطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم العلم على الصائم وصلى
المرّة الثانية الظهر حين كان ظل كل شئ مثله لوقت العصر بالاسم ثم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثليه ثم
صلى المغرب لوقت الاول ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض ثم
انفتحت الى جبرئيل عليه السلام فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك الوقت فيما بين هذين الوقتين قال لا
حديث حسن رواه ابن حبان في صحيحه واحاكم في مسنده وابو بكر بن خزيمة في صحيحه فان قلت في هذا حديث الحسن
بن احمارث تحكم فيه او قال متروك كحديث ولينه النسائي وابن معين وابو حاتم الرازي قلت هذا الحديث
هو العمدة في هذا الباب مثل ما لا الامتة صححه وعبد الرحمن بن احمارث وثقه ابن سعد وابن حبان فقال
ابن عبد البر في التمهيد قد تحكّم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا الكلام لوجه لا روية كلهم مشهور ان يعلم
واخرجه محمد الرزقي عن الثوري عن عبد الرحمن بن احمارث باسناده عن العري عن عمر بن نافع بن حبيب بن معمر عن
عن ابن عباس نحوه واهما حديث جابر فرواه الترمذي والنسائي عنه واللفظ لجابر جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله
عليه وسلم حين غاب الشمس فقال قم يا محمد فصل الظهر حين غاب الشمس ثم مكث حتى اذ كان في الرجل مثله جاز العشاء
ثم يا محمد فصل العصر ثم مكث حتى اذا غابت الشمس جاز فقال قم فصل المغرب فقام فصلا بين غابت الشمس ثم مكث اذا
غاب الشفق جاز فقال قم فصل العشاء فقام فصلا باثم جاز حين بلغ الفجر بالصبح فقال قم يا محمد فصل الصبح ثم جاز حين
في الرجل مثله فقال قم يا محمد فصل الظهر ثم جاز حين كان في الرجل مثليه فقال قم يا محمد فصل العصر ثم جاز المغرب حين
غابت الشمس ثم جاز اذا انزل عنه فقال قم يا محمد فصل المغرب ثم جاز جاز العشاء حين ذهب ثلث الليل الاول فقال
قم يا محمد فصل العشاء ثم جاز الصبح حين اسفرت الارض فقال قم يا محمد فصل الصبح ثم جاز ما بين هذين وقت كل واحد
الترمذي قال محمد يعني البخاري حديث جابر اصح شئ في المواقيت ورواه ابن حبان في صحيحه واحاكم في مسنده كونه
صحيح الاستناد ولم يخرجاه حديث كسين بن الاصم وهو من جملة رواة ثقة النسائي وابن حبان ورواه احمد بن
بن راجوه فان قلت قال ابن القطان في كتابه هذا الحديث يجب ان يكون مرسل لان جابر لم يذكر من حديثه ذلك
واجاب لم يشأ بذلك صفة الاحكام لما علم انه انصاري وانما صحت بالمدينة ولا يلزم بذلك من حديث ابن عباس

والتي هدية قاتلها رويها ائمة جبرئيل عليه السلام من قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت هذا رسال غيظا مني
ثم بعد ان يكون جابر سمعه من تابع غير صحابي وقد اشهر ان مر ايل الصماتة مقبولة والجملة فيه غارة واما حديث ابن
فرواه بن راهويه موطئا ورواه في سننه سند صحيح ثم قال انه منقطع لم يسمع ابو بكر من ابني مسعود واما هو بلطخ
فقلت ابني بكر بن عمار بن عمرو بن حزم وابو مسعود اسمه عقبة ابن عمرو الانصاري وحديث ابني مسعود هذا في الصحيحين الا انه
غير مقيد ونظما عن ابني سعيد الانصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نزل جبرئيل عليه السلام
فاخفى فطبت معي ثم جاء مرة اخرى فاخفى فطبت معي وبحث باصابعه خمس صلوات ثم قال بهذا امرت بيني وبينكم
غير ذلك اما حديث ابني هريزة فعند البراء والنسائي والحاكم في مستدركاها حديث عمرو بن حزم فعند عبد الرزاق
في مصنفه وعنه رواه الصحيح بن راهويه في مسنده واما حديث ابني سعيد كذا في مسنده والطحاوي في
شرح الآثار واما حديث الشنفذ الدارقطني في سننه قال ابن القطان في مسنده محمد بن سعيد وهو مجبول والرواي
عنه ابو حمزة او ريس بن يونس بن ساد الفراء لا يعرف عاده واما حديث ابن عمر فعند الدارقطني ايضا ورواه ابن حبان
في كتاب التصغير وانه محبوب بن بكير احدث روايته واما حديث بريدة فعند مسلم ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم
عن وقت الصلوة فخرج مطبولا واما حديث ابني موسى الاشعري فعند مسلم الا ان فيه انة اخر المغرب في اليوم هكذا
وان ذلك كان في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ثم الكلام في حديث
ابن عباس قوله انني جبرئيل عليه السلام عند البيت اراد به الكعبة ثم قال الله تعالى واعترض النودى صلى الله
في قوله هذا الخبر عند باب البيت وقال المعروف عند البيت ليس له وجه لان الشافعي يكثر اوجه فقال شافعيون ان البيت
بن عبد العزيز عن عبد الرحمن بن اسحاق وقيد انني جبرئيل عليه السلام عند باب البيت وكذا رواه البيهقي والطحاوي
ايضا في شرح الآثار انني جبرئيل عليه السلام مرتين عند باب البيت قوله حين زالت الشمس ورواها انما انما
عن كبد السعاري في قوله قد انشر اك هواه سوار النعل التي تكون على وجهها وقد رويها ليس على معنى التقدير ولكن
زوال الشمس لا يتبين الا بالماي من النعل وكان يحكى هذا القدر والنعل يختلف باختلاف الامكنة والاشجار
وانما في ذلك في مثل كفة من البلاد التي ينقل فيها النعل فاذا كان المول النما واستوت الشمس في ذلك لم يشي
من جوارها نخل فكل بلد يكون اقرب في خط الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه اقصر وكل ما بعد عنها
الى جهة الشمال يكون الظل فيه اطول قوله حين كان غلة شدة وفي بعض الرواية حين صايل شمس شدة قوله حين غاب الشفق
وهو البياض عند ابني حنيفة على ما ياتي في قوله حين حرم الطعام والشراب على الصائم وهو اول طلوع الفجر والظلمة

ثم قال في آخر
الحديث يابن
هليل
الوقتيني
وقت لك
ولا تمك
ولا معتبر
بالفجر الكاذب
وهو اليأس
الذي يبدؤ
طولا ثم يقبه
الظلام لقوله
عليه السلام
لا يغركم الزوال
ولا الفجر
المستطيل
وإنما الفجر المستطيل
في الإفوت

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هو الغر الصادق وقد فسره المصنف بقوله ام اي المنته فيها ش اي في الاق واما انث الغير فيها الى معني الناحية وعليه
 قول ابن عباس بن يحيى بن محمد بن علي بن سلمه وانت لما ولدت اشرفت الارض وفسدت بترك الاق وبتوابعات لغوي في هذا
 ويجوز ان يكون الاق واحدا وجعا كما نكلك والمستطير المنته المتفرق في نواحيها والاستطارة والتطارة المتفرق والذباب المستطير
 للطلب كما يطلب الطير في نواحي الاق هم واول وقت الظهر ش اي اول وقت صلوة الظهر اذا زالت الشمس ش
 وزوال الشمس عبارة عن ميل الشمس الى الشمال الى العين المستقبل القبلة وفي المبسوطة اختلاف في اول وقت الظهر بدخل بزوال
 الشمس نقل من بعض الناس لا يفعل اذا صار الشئ بقدر الشراك وقال النووي عن ابني الطيب هو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء لا انه
 جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول حين زالت الشمس ش قد تقدم في حديث ابن عباس اي جبرئيل عليه السلام
 عند البيت مقيم ففعل في الظهر حين زالت الشمس قد تقدم ايضا حديث جابر بن جابر جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم حين زالت الشمس خرج الترتدي وغيره وفي حديث عمر بن حزم قال جابر بن جابر جبرئيل عليه السلام فصل النبي صلى الله عليه وسلم
 وصلى النبي بالناس من حين زالت الشمس الظهر في حديث بيده ثم امره بالظهر حين زالت الشمس عن طر السمار واه عبد الرزاق
 في انج مسلم عن عبد الله بن عمرو بن لعاص مرفوعا وقت صلوة الظهر اذا زالت الشمس لم يصف وقت العصر وقد روي الترمذي عن ابن عمر
 مرفوعا ان للصلوة اولاد وان اول وقت صلوة الظهر حين زالت الشمس اخر جبرئيل عليه السلام في حديث ابني موسى الاشعري
 ثم امره فقام بالظهر حين زالت الشمس فان قلت جابزة عليه السلام قال ان النبي جبرئيل عليه السلام عند البيت مقيم
 فصل الظهر في المرقا الاول حين كان النبي مثل الشكر فقلت هذا محمول على الفراغ منها والاحاديث المذكورة محمولة على الشروع
 فيما توفيها بين الاحاديث ويدل عليه قوله تعالى اقم الصلوة لدك الشمس اي لزوالها وبوقول ابن عمر واي عباس بن الش وعاتته
 واحسن البصري وقال النووي المراد بان حين زالت الشمس كان النبي حينئذ مثل الشكر ان رايه لانه اخر الى ان صار مثل الشكر
 وهو اصدى النفل وهو يكون على وجهها والمعنى ان النفل قد رجع حين وقع على النفل والظل من اول النهار واذ النفل لا يكون
 الا بعد الزوال لان ظل فاراي رجع والنفل منه مغناه الرجوع والمراد به من رجع الظل من جانب المغرب الى جانب المشرق
 هم واخر وقتها ش اي آخر وقت الظهر عند ابني ميفة ثم اذا صلا كل شئ مثليه ش قال الاكل قوله آخر الوقت اولا
 عمل كل شئ مثليه في شام لان آخر الشئ من فاذا صلا كل شئ مثليه خرج وقت الظهر عنده واكدوا صا مثليه عند جهام قال
 وما ولي آخر الوقت الذي يتحقق عنده خروج الظهر بدليل قوله فيما بعد واخر وقت المغرب حين تغيب الشفق تحقيق اخر وقت
 بناء كلامه السفاقي فاذا اخذ منه ولمح كلامه ان آخر الشئ من اجزاء ذلك الشئ فيكون وقت الظهر باقيا عنده عند مثليه
 المشتمل برواية المتطوعة يقتضي ان لا يتحقق وقت الظهر على القولين على هذا التقديرين الذي في المظنوه هو قوله

اي المنته فيها
 اول وقت
 الظهر اذا زالت
 الشمس كإمامة
 جبرئيل عليه السلام
 في اليوم الاول
 حين زالت
 الشمس واخر
 وقتها عند
 ابني حيفه لا
 شئ
 اذا صلا كل
 مثليه

عن يساره فهو الزوال و آصح ما قيل في معرفة الزوال قول محمد بن شعاع انه يزور شعبة في مرض مستودع ومخطا على راس النخل فلما
فجعل ما بلغ النخل علامات ما دام النخل يتقصص من الخط والعلامات فانها لم تنزل فاذا وقعت ولم يزد ولم ينقص فموقت الزوال انما
فاذا اخذ في الزيادة فقد زالت الشمس وقال السرخسي والرخيما في هذا هو الصحيح وفي الميسرة الزوال يختلف باختلاف الاكمة والا
زمنة وقد قيل لا بد ان يتجلى لكل شئ في الزوال في كل موضع الاكمة وضعا والمدينة في الطول ايام السنة فلا يتبع بكرة وضعا فليس
على الارض وبالمدينة انما انظر الشمس محيطان الاربعة وعلى كل ابي جعفر الراسي ان عند طول النهار في الصيف لا يكون بكرة نخل على الاشجار
عند الزوال بسنة وعشرين يوما قبل انتماء الطول بسنة وعشرين يوما بعد انتماء الطول وفي هذه الايام اذا لم ينقص من شئ من الاشجار
لم تنزل فاذا راي النخل بعد ذلك فان الشمس قد زالت ومن انما اذا لم يكن النخل في يوم واحد في السنة تواما الزوال في نفس الا
الذي لا يظفر فانه يقدم على ما ينظر انما فلا اعتبار له واما في حق ما الحكم ولولم يوجد بالقرن لموقت الوقت والغنى والامثال فليعتبر بقامه
تجارت كل انسان سنة اقدم ونصف بقدره قال الطبري حاشية الشانج سبعة اقدم من طرف سمت المساق وستة ونصف من
طرف الانجماء وآية شال بقالي في الاربعين وعلى ان قد ات في المنقح عن ابي العباس السبغي على وجه التقريب ان الشمس تنزل
في نصف خريزان و يوجبون على قدم وثلاث و هو اقل ما ينزل عليه الشمس في نصف تموز و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في
قدم ونصف وثلاث وفي نصف ابر و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار
على اربعة اقدم ونصف وفي نصف اذار و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار
و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار و يوجبون في نصف اذار
اقلهم العواق والشاهد ابيهما من البلدان فاذا اردت معرفة ذلك فقف على الارض مستوية وعلم الموضع الذي انتهى اليه ذلك ثم
ضع قدمك اليمنى بين يدي قدمك اليسرى والعق عقبك باهماك فاذا بلغت ساقه هذا القدر بعد انتماء انتماء فموقت الوقت الذي
زالت عليه الشمس وجبت معلومة الظه قبل طول الا بازن سنة اقدم ونصف بقدرهم لها ش اى لابي يوسف ومحمد بن عيسى
هم امة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول في العصر في هذا الوقت ش اى الوقت الذي جعل ابي عيسى وقت الظه وهو اذا صار
نخل كل شئ مثله واختلف الشيخ الهادي في هذا الموضع ففي بعض ما في اليوم الاول في هذا الوقت وفي بعض ما في اليوم الثاني اى المدة الظه
وفي بعض ما مدة العصر في اليوم الثاني هم ولد ش اى لابي عيسى هم قوله صلى الله عليه وسلم ابرو واما الظه فان شدة الحر من فنج
جهنم ش هذا الحديث اخر جبريعة عن خلق كثير من الصحابة وبينهم جميع ذلك في فضل بيان الاوقات المستوية وبقي المصنف
رواه البخاري في صحيحه حديث الامام عن ابي صالح عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابرو واما الظه
شدة الحر من فنج جهنم قوله ابرو واما من الاراد والغنج بالفار وسكون اليا رة آخره مخوف وفي اخره حار وهو مطويح والحرقه حار

لها اسات جبرئيل
في اليوم الاول
منعصر في
هذه الوقت
ولا ياتي حقيقه لا
قوله عليه السلام
ابر واما الظه
فان شدة
الحر من فنج
جهنم

قال

ويقال بالوافاقية المقدرة تقويم اذا علمت وتخرج التنبؤ والتنبيل اى كانا من جنسهما واما ما وجدنا من حديثه في دياره من ان
 شىء يعنى وقت مبرور من كل شىء مثله اذا جازهم واذا تعارضت الآثار لا يتغنى الوقت بالشك شىء هذا جواب
 عن سؤال مقدرة تقويم وان يقال بغيره حديث البراء حديث امانه جبريل عليه السلام لان امانته في صوته العصر في اليوم الاول
 فيما اذا صار من كل شىء مثله ذلك على خروج وقت الظهر وحديث البراء يدل على عدم خروج وقت الظهر لان اشتد او لم يكن
 الى ذلك الوقت وتقرير الجواب ان الآثار اى الاحاديث اذا تعارضت لا ينفعى الوقت الثابت بيقين بالشك والممكن ثانيا بيقين
 وقت العصر ثابت بالشك فان قلت بل في التاخير في تحديد قلت روى ابو داود والسنن في حديث ابن مسعود وكان
 قد مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر في الضيف ثلثة اقسام هذا يدل على التمهيد اعلم ان خبر الاثر يختلف في الاقليم والبلدان
 ولا يستوى فيه جميع المدن ومما ذكره ان امانته في نول الشمس وتقرير هو زيادة الزوايا الشمس في الساعات والخطوط على كانت
 على محاذات الزوايا في مجاز اقرب كانت اقل من كانت فخص ومن محاذات كانت الزوايا في مجاز افر كان اقل من كان
 خلال الشىء في الشا ابدأ طول من خلال الضيف في كل مكان وكانت صوة رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة والمدينة ثلثة اقسام
 وهما من الاقليم الثاني وذكروا ان الشكل فيما في اول الضيف في شهر ارملة اقسام خمس وثبت ان كل صفة اذا اشتد او خف
 عن الوقت المعهود قبله فيكون اقل من ذلك خمسة اقسام واما النفل في الشدة فافهم بذكر ان الله في تشرع الاول خمسة اقسام
 او خمسة وثم في كان من سبعة اقسام او ستة وثم في يقول ابن مسعود في هذا التقرير في ذلك لا فافهم دون سائر الاقاليم بل ان
 التي من خارج عن الاقليم الثاني هم والاول وقت العشر في اى اول وقت المعصر اذ خرج وقت الظهر في الضيف شىء اى في حقيقته
 في الرواية المشهورة في قول صاحبها في الزوايا من كل شىء مثله سوى في الزوايا دخل وقت العصر عند ما اذا صار من كل شىء مثله وانما قيل
 قول في حقيقته في الرواية المشهورة في قول صاحبها في الزوايا من كل شىء مثله سوى في الزوايا دخل وقت العصر عند ما اذا صار من كل شىء مثله وانما قيل
 الخلف في وقت الظهر في كل وقت اعرفت هذا على التفسير في القولين قال الشافعي واخبرنا ازاوية الشافعي في يدخل اول وقت
 واختلاف الشافعية في جوده الزيادة على ثلثة اوجه بالخل في الشدة والاقاوت قد دخل قبل جعد الزيادة بمجرد المثل
 فكذا في التباينة من وقت الظهر الثاني انما من وقت الظهر وانما يدل بانه ما خلف القول جبريل والنبى صلى الله
 عليه وسلم الوقت فيما بين وبين ثلثة اقسام ليست من وقت الظهر ولا من وقت العصر بل هي وقت مغل فاعلم من الوقتين هم
 واخر وقتها ما تقرير الشمس شىء اى آخر وقت العصر وبل الشمس هو قول اكثر اهل العلم بانه قال الشافعي في الضيف الذي نفس عليه
 وقال الحسن بن زيد في تفسير الشمس الى العصر فكماء عند فاضى خائف وقال الشافعي العبرة في تفسير الضيف عند ما يكون في الضيف من
 وقال النعماني في الضيف وقال الاصطحي ان ما دخل كل شىء مثله خرج الوقت بعد ما لم يكن في الضيف

واشد الحرف

ديارهم في هذا الوقت

واذا اقلعت

الكانت لا يقضو

الوقت بالاضافة

والاول وقت العصر

اذا خرج وقت الظهر

على القولين

واخر وقتها ما لم

تقرير الضيف

هم لقد صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها شي. هذا الحديث رواه الإمامة الستة
 فالنجاري عن حميد بن محمد بن مسلم عن مالك بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الرحمن بن الاعرج عن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من العصر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك العصر ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن
 تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومسلم بن يحيى قال قرأت على مالك إلى آخره نحوه والترمذي عن اسحق بن موسى الانصاري عن عيسى بن
 عن مالك إلى آخره وابن ماجه عن محمد بن صالح عن عبد العزيز بن محمد الداودي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن حميد بن سعيد
 وعن الاعرج بن محمد بن عيسى بن أبي هريرة عن داود بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك ومن أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك والنسائي من حديث
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه واخرجه ابن ماجه ايضا من حديث عائشة رضى الله عنها ومسلم ايضا وابن
 بعلل الفلاح فيهما من صلى العصر ركعة قبل أن تطلع الشمس لم تنقض الصلوة ومن صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس لم ينقضها
 وفي لفظ فقد أدرك الصلوة كما وفي لفظ وليتم الباقي وفي لفظ من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدركها واخرج النسائي عن حماد بن
 هشام حدثني إلى عن قتادة عن عمرو بن تميم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم ركعة من صلاة العصر
 ثم طلع الشمس فليصل إليها أخرى واخرج ايضا من هام قال سئل قتادة عن رجل صلى ركعة من صلاة العصر ثم طلع الشمس
 فقال حدثني مجلس من إلى رافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تيمم صلوة وجب الاستدلال بهذا الحديث
 على وجوبه الأول انه يدل على ان آخر وقت العصر هو غروب الشمس ان الذي يرخس صلوة العصر من صيرورة كل شيء
 مشكيا غير مغرط به قال زفر مالك في رواية ابن ذئب عنه وذلك ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم فقد أدركها أي أدرك
 وجوبها حتى إذا أدرك العشي قبل غروب الشمس سلم الكافرا ووافق المجهلون أو طرأت السحابة بسبب عليه صلوة العصر ولو كان أبو
 الذي أدرك ركعة من العصر في الأبرار وكذا كل شيء قبل طلوع الشمس فإن قلت قيل في الحديث ركعة فيصنع ان لا يعتد بها
 قالت قيدا لركعة فيه خرج مخرج الغالب فإن غالب ما يمكن معرفة الادراك بركعة ونحوها حتى قال لبعض الشافعية انما أراد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكر الركعة البعض من الصلوة لانه قد روي عنه انه من أدرك ركعة من العصر ومن أدرك ركعتين
 من العصر ومن أدرك سجدة من العصر وأشار إلى بعض الصلوة مرة بركعة ومرة بركعتين ومرة بسجدة والتكبير في حكم الركعة لانهما
 بعض الصلوة فمن أدركها فانه أدرك ركعة فإن قلت المراد من السجدة الركعة على ما روي مسلم بن حذيفة عن أبيه عن جده عن عائشة رضى الله عنها
 عن ابن ذئب والسياق كله لمرة قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير حدثني عن عائشة رضى الله عنها قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس ومن صلى العصر قبل أن تطلع فقد أدركها

لقد رواه عليه السلام
 من أدركت
 ركعة من العصر
 قبل أن تغرب
 الشمس
 فقد أدركها

والسجدة اثنان في الركعة قلت فسر السجدة السجدة وكذا في الصلاة لا بد ليعبر بكل واحد منهما عن الآخر واما ما كان فالمراد ببعض الصلاة وكبر
 بشيئ منها وهو يطلق على الركعة والسجدة وما دونها مثل تكبيرة الاحرام وحديث من ادرك سجدة رواء احمد عن ابى هريرة قال في الركعة الثانية
 ان الوقت الذي يدرك فيه قبل غروب الشمس لو كان جزاء السجدة لا يسع فيه الا اذ وقت وجوب الصلاة عليه لان محض قولنا فقد اذركم بها
 كما ذكرنا وقال زفر المجدد يسع فيه الا اذ حقيقة وعن الشافعي قولان فيما اذا ذكر دون ركعة تكبيرة مثل احدى هاتين الركعتين في الركعة
 يلزم وهو اصحهما الوجه الثالث فيه دليل صريح في ان من صلى ركعة من العصر ثم خرج الوقت قبل سلاسل لا تجل صلوة وبهذا الاجماع واما
 في الصبح فذلك عند الشافعي والظاهر احمد رضي الله عنهما وعندنا في حنيفة تجل صلوة الصبح بطلوع الشمس فيها وقامت الشافعية اتخذت
 حجة على ابي حنيفة حيث عمل في العصر ولم يعمل في الصبح قلت من وقف على ما ذكره عليه ابى حنيفة عرف ان الحديث ليس بحجة عليه تارة
 حديث هو حجة عليه ثم قول لا شك ان الوقت سبب للصلاة وطرف لما يمكن لا يمكن ان يكون كل الوقت سبب لانه لو كان لذكر
 يلزم تأخير الاداء عن الوقتين ان يحصل بعض الوقت سببا وهو الجزاء الاول لسلامته عن الزحام فان اتصل بالاداء فتركت الصلاة
 ولا ينقل الى الجزاء الثاني والثالث والرابع وابعده الى ما يمكن من من قد التزم الى آخر جزاء من اجزاء الوقت ثم هذا الجزاء كان
 صحيحا بحيث لا ينسب الى الشيطان ولم يوصف بالركعة كما في الغزو حيب عليه كمالا حتى لو اعترض الفساد في الوقت بطلوع الشمس في
 خلال الغزو فلا تأخير لان ما وجب كمالا لا يتأدى بالتأخير كالصوم المفذور المطلق وصوم القضا لا يتأدى في يوم النحر
 والتشريق وان كان هذا الجزاء ناقصا بان صار منسوباً الى الشيطان كالعصر في وقت النحر وجب ناقصا لان نقصان السبب
 يؤثر في نقصان السبب نسوا في نقصان نقصان لانه ما يلزم كما اذا ذكر من صوم يوم النحر واداه فيه فاذا غابت الشمس في أثناء الصلاة
 لم يقصد العصر لانه ما بعد الغروب كمال كما دل فيه لان ما وجب قضاء في كماله بطريق الاول فان قلت يلزم ان يقصد العصر اذا
 شرع فيه في الجزاء الصحيح ودفعنا الى ان غرت قلت لما كان الوقت تبعا لقيامه كل الوقت فيبقى الفساد الذي يصل فيه بالنهار
 لان الاحترار من الاجبال على الصلاة متقدرا واما الحديث الذي هو حجة عليه في حقه واما سلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
 قال وقت صلاة الصبح من صلاة الغداة ثم طلعت الشمس فاذا طلعت الشمس فاستسك من الصلاة فانها تطلع بين قرني الشيطان وقال الحسن
 وروى هذا الحديث ابي حنيفة من ادرك كان قبل غروب الشمس فاستسك من الصلاة في الاوقات المذكورة ثم داه وقت المغرب في الشفق
 ش اى اول وقت صلاة المغرب وقت غروب الشمس قال بعض الشراح وبهذا اجماع وعند الشيعة لا يدخل وقتها حتى يشكك في
 قلت وعند طائفة وعطاء بن ابي رباح وروى بن مزاحم وقت المغرب حين طلوع النجم اى اجتمعت الشيعة بما روى ابي اسحق
 عليه وسلم صلى المغرب عند شكاك النجوم واجتمع طائفة من معبري زمانه سلم من حديث بصرة الغفاري قال صلى بنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم العصر فقلت ان هذا الصلاة غرقت على من كان قبله فضعوا انفسهم حافظ عليها كان لمن الامر متين ولا سبب بعد جها

داوود وقت

المغرب في الغزاة

الشمس

مضى يطلع الشاهد النجوم واخرج النسيان والطراوى ايضا وابو يعقوب يفتق النهار المودعة وسكون الصا والمعلو وسر حديد يقيم كاهن
الملة وفتح اليهم وسكون اليا اذ اخرجوا كوف وقيل جميل بايهم والاوّل اصح قوله المصنف يفتح الميسين وسكون اعمار الملة وفي آخره
نفاذ جيزه ووجه الموضع الذي ترمى فيه لابل المصنف وهو بارطع وابو يعقوب اثبات كالمثب ولام المظفر واذا جواب عن حديث ابن
ما قال الترمذي باطل لا يعرف ولو لم يمتدح على الجواز عن حديث مسلم ما قال الطحاوى وكان قوله عندنا والله اعلم ولا يصح
حتى يرمى الشاهد بكميل ان يكون ذا احوال حديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره الحديث وهو من رواية ويكون ايضا
بواويل ولكن لا يرواه عن الحديث فاعلم ان الشاهد بعد النجم فقال ذلك من رايه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تواترت
الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يصلي المغرب اذا توارت الشمس بحجاب قبان قلت اذا كانت الزمان
عن ثقة يعمل بها حينئذ اذا لم تحم القما الا انما العصبية وقد حكاه ثقات الاثبات الصموية صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب مضطرب
غروب الشمس حيث كان على عميد حيث قال الترمذي خبره وقال الفظة ما لم يخرجه المغرب الى ان يشتبك النجوم بوا
ابو داود واذا كان في سنة كذا وقال صحيح على شرط مسلم ثم اخرجوهما ما لم يشفق ش ويقال الترمذي واحمد وابو داود
وداود وابن المنذر وهو قول الشافعي في القديم واشاره من سمي الى الحديث من اصحابه كابن خزيمة وخطابي والبيهقي
والبنوعيين في التهذيب والفرغلي في الانبار ومحمد بن علي وابن الصلاح وقال الترمذي هو الصحيح وقال الشافعي مقدار
فيه ثلاث ركعات ش اي قال الشافعي وقت صلاته المغرب قد رايه يصلي فيه ثلاث ركعات وهو قوله المجيد وقال الفقيه
في وقت المغرب قولان احدهما انه يتم الى غروب الشفق واليه ذهب شيخنا الثاني اذا مضى بعد الغروب وقت وضوءه
وافتان واوقات وقد خمس ركعات فقد انقضى الوقت كذا في الوسط ويقال ويضغى ان يكون سبع ركعات لا يصلي
ركعتين عند غروب قبل فرض المغرب ومقدما واكثر سورة المجموع من الاكل في حق الصائم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع العشاء
واحدكم صائم فادوا قبل ان تصلوا وهو قول الاوزاعي وقال الاكل ما ذكره المصنف من جنة الشافعي رضي الله عنه ليس بمان
قلت ما التزم المصنف ان يذكر فيه الشافعي رضي الله عنه وغيره من الثمالين على وجه الكفاية على ان الذي ذكره هو الذي
ذكره في اعلية وعن الامام مالك ثلاث روايات احدها كقولنا والثانية كقول الشافعي رضي الله عنه في الجدي والثالثة تتبع
الى طبع الفجودى قول عطاء وعاوس رضي الله عنهما لان جبرئيل عليه السلام ام في اليومين في وقت واحد ش
ولو كان الوقت يتم لم يوم جبرئيل عليه السلام في اليومين في وقت واحد لانه كان يعلم اول الوقت وآخره ولم لنا
قوله صلى الله عليه وسلم اول وقت المغرب بين غروب الشمس واخر وقتها جبرئيل الشفق ش هذا الحديث بهذه العبارة
منه واحد ولكن معناه رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم

واخر وقتها
ما لم يغب
الشفق فقال
الشافعي لا مقدار
ما يصلي فيه
ثلاث ركعات
لان جبرئيل
عليه السلام
ام في اليومين
في وقت واحد
ولنا قوله عليه
السلام
اول وقت المغرب
حين تغرب الشمس
واخر وقتها
حين يغيب
الشفق

عن وقت الصلوة الحديث وفيه وقت صلوة المغرب اذا غابت الشمس لم يسقط الشفق وفي رواية ما لم يغيب الشفق ولو
 انقضى حديث ابي موسى رضي الله عنه ان سألوا ابي البني صلى الله عليه وسلم فساله عن مواقيت الصلوة اعمد حديث فاقام
 المغرب حين وقعت الشمس ثم اقره فاقام العشاء حين غاب الشفق وفيه ايضا حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت صلوة المغرب اذا زالت الشمس حديث وفيه وقت صلوة المغرب ما لم يغيب الشفق
 ومارواه شمس ابي والذي رواه الشافعي رضي الله عنه من امامة جبرئيل عليه السلام في اليومين في وقت واحد كان
 لا يخرج من الكراهة شمس لان تاخير المغرب الى آخر الوقت مكره ونسقط التعلق به وجواب آخر ان معناه بدار في اليومين
 حتى غربت الشمس لم يكره وقت الفراغ فيتم ان يكون الفراغ عند غيب الشفق ويكون بين هذين الشاروا الى ابد الفاعل
 في اليومين والى آخر الفاعل في اليوم الثاني وفي المبسوط والاسرار ومجتمعا ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم
 قال وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق بالشارب المثلثة ابي ثورانه واقتضاه في رواية ابي داود ونور الشفق بالشارب وهو
 بمعناه وهو صحيح في امتداد وقت المغرب حتى يغيب الشفق قال النووي وهو الصواب الذي لا يجوز غيره والا ان التاخير من
 اول الغروب مكره فذلك لم يخرجه جبرئيل عليه السلام فانه اتاه ليعلمه المباح من اللغات الا ترى انه لم يخرجه على الغروب
 والوقت باق ولا العشاء الى الثلث فكان بعد وقت العشاء بالاجماع على ان المصير على ما روينا او لم يكن لان كان بالمدينة
 ومارواه كان بكرة واخر ابن عمر رواه باسحق بن بري بنحاطة العاصم رقبته وعمر رضي الله عنه راي بنجران اعني قتيبة بن حم بن شريك
 هو البياض الذي في الافق بعد احمراره عند ان حذفت شمس وهو قول ابي بكر الصديق والنس ومعاوية بن جبل وما كثر من ذلك
 في صحيحهم حديث رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما به قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وزفر والمزني وابن المنذر
 والخطابي واختاره المبرور والعلقب رضي الله عنهم هم وقال الشافعي ابي يوسف ومحمد رضي الله عنهم هم وهو شمس الشفق
 وهو احمر شمس وبه قال مالك والشافعي وداود ومن اخذوا البياض في البياض وهو في الصور هم وهو شمس ابي
 قولها هو كون الشفق احمر هم رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه شمس رواه عنه ابن عمر هم وهو شمس ابي قولها هو
 هم قول الشافعي رضي الله عنه شمس وعن الصحابة قول عمر بن عبد الله وشاذ بن اوس وعباد بن مسعود رضي الله عنهم
 والصنف الذي بين البياض والاحمر المذهب عندهم انها ملقبة بالبياض وقيل الشفق اسم للحر والبياض لكن يطبق على احمرها
 وبياضها غير واضح كالفرس ونقل ابن عمر عن ابي ثورانه غاب الشفق وهو احمر في السفر والبياض في السجدة ونقلوا عن الخليل
 والفرقة المكرمة وقال الازهرى الشفق عند الغروب احمر وقال الفرار يقول العرب على فلان ثوب صبيغ كانه الشفق
 هم لقوله صلى الله عليه وسلم الشفق هو احمر شمس هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه من حديث عتيق بن يعقوب شمس

ومارواه كان

التحريم الكلي

تم الشفق

هو البياض

الذي في الافق

بعد احمره

عند ابي حنيفة

وعندهما

هو البياض وهو

رواية سنن

ابي حنيفة

وهو قول الشافعي

لقوله عليه السلام

الشفق المجرى

مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفق أحمره وذكوه كذلك في كتاب غير ما في موصول
بالإسناد فقال جواب في أصل أبي بكر أحمد بن عمرو بن جابر المكي رضي الله عنهم بخط يده بنا على ابن عبد الله الطالبي ثنا أبو
ابن سفيان السلمي حدثني عتيق بن وقال حديث غريب ورواه كاهن ثقات واخرجه في سننه موقوف على ابن عمر وعلى
أبي هريرة وقال البيهقي في المعرفه روى هذا الحديث عن عمرو بن علي بن عباس وعبد بن الصامت وشاذ بن اوس
وإلى هريرة رضي الله عنهم وللعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء ورواه ابن عساکر عن حديث إلى خرافة وجملة مثالا
لما رفته المخرجون من الموقوفات وقال النووي روى هذا الحديث مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس في
هم دلالة أي ولابي حنيفة رضي الله عنه هم قوله صلى الله عليه وسلم وأخروا وقت المغرب إذا سود الأفق ش هذا
بهذا اللفظ غريب لم يرد كذا أو نأروى ابوداود رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال نزل جبريل عليه السلام
واخبرني بوقت الصلوة الحديث وفيه يعطى العشاء من أسود الأفق ورواه ابن حبان في صحيحه وقد استدل غيبة
لأبي حنيفة رضي الله عنه بحديث النعمان بن بشير أنه قال أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلوة صلوة العشاء كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها حين سقط القمر لثالثه رواه ابوداود والنسائي وأحمد رضي الله عنهم وروى
بسقوط القمر لثالثه اللام في الموضعين التوقيت أي لوقت سقوط القمر لثالثه كما في قوله تعالى أقم الصلوة لكل شهر
أي لوقت دلكما وسقوط القمر وقوم للفروب ولغير القمر لثالثه من الشهر على مضي ستة وعشرين درجة من
غروب الشمس وقال السروجي وقد جاز في الحديث وقت العشاء إذا ما انطام الغراب قيل أي الكيال الصغار قال
صاحب الدرر أيتوني رواية إذا دارهم الليل يستوى الأفق في الظلام وأنا يكون ذلك إذا ذهب البياض كله فقلت
لم يبين كل منها حال بحيث الذي رواه ولا مسمى رواه وقال الشافعي بالبياض الباقى لأنه مشتق من الزيادة ومنه شقفة القلب
وهي رتة القلب ويقال ثوب شقيق إذا كان رقيقا ولان القمر يكون قبل حرقته بياض الفجر فكانت أحمره والبياض
في ذلك وقتا للصلوة واحدة وهي الفجر فإذا خرج وقتها نظر على ذلك ان يكون أحمره والبياض في ذلك المغرب
وقتها واحد أو قالو البياض يبقى إلى نصف الليل ثم لا يذهب البياض في ليالي الصيف بل يترقى في الأفق ثم
يجتمع عند الصبح وقال الخليل بن أحمد رأيت البياض بركة ليلنا فما ذهب إلا بعد نصف الليل فقلنا ان صح هذا فهو
محمول على بياض البحر وذلك غيب آخر الليل وأما البياض الذي هو رقيق أحمره فذلك يتاخر بعد ما ثم غيب
في المبسوط قال أبي حنيفة رضي الله عنه أحمره أثر الشمس والبياض أثر النصار فما لم يذهب قبل ذلك لا يصير ليلنا
مطلقا وقوله أوسع للناس وقول أبي حنيفة رضي الله عنه أحوط قبل يؤخذ بقوله في الصيف لقمر الكليات قال

ولابي حنيفة
قوله عليه السلام
والوقت للمغرب
إذا سود الأفق

الى ثلث الليل او نصفه وفي الشارح لقوله بطولها وعدم تقارب البياض التبتة كذا في المجتبى هم ومارواه موقوف على ابن
 عمر رضي الله عنه ش اى ومارواه الشافعي رضي الله عنه موقوف على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوف على
 واما حال المصنف ومارواه ولم يقل ومارواه بصريح الجمع وان كان ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهما يشايران
 هذا الحديث الزا ما لم يجر على الشافعي رضي الله عنه لان المرسل عنه وليس بوجه فكيف يمكنه ان يكون على الخصم بخلاف
 ابى يوسف ومحمد رضي الله عنهما فانما يقولان بوجه المرسل والسند جميعا فان كونه موقوفا على الصواب لا يكون قاطعا
 وايضا قول الصما في محمول على الشارح عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه لا يقلد احد منهم اصلا فانهم قد فعلوا عنه
 الشارحون فقلت ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله عليهم جميعين متفقون عنه في هذه المسألة والثلاثة احتجوا بهذا الحديث
 بنا على انه مرفوع والا لا يزم فيه للوجه ليس على الشافعي رضي الله عنه وحده بل الا لازم على الكل من جهة من ابى حافيه
 ثم ان الحديث لما نظره موقوف عند ابى حافيه رحمه الله خصه بذكر الشافعي رضي الله عنه لانه ليس بوجه عنده فذلك
 اقره الغير الذي في روى واما عند ابى يوسف ومحمد رضي الله عنهم فهو حجة وليس في هذا الموضع امر شكلي حتى يقول بغير
 عن الشارح وقال الاكمل قوله صلى الله عليه وسلم الشفق هو الحجة موقوف على ابن عمر رضي الله عنه والموقوف على
 حجة قلت هذا الكلام من بعد جرد الان منه بوجه الموقوف وهو ايضا في حكم المرفوع لانا لانظر في الصعابة الاصل فانه
 هم ذكره مالك في الموطأ ش اى ذكر هذا الموقوف الامام مالك بن انس رضي الله عنهما في موطأ وقال لا تتراس
 ولم يصح وفي هذا النقل عن الموطأ نظر لان مالك لم يذكر فيه هذا الحديث بل قال قال مالك رضي الله عنه الشفق هو الحجة
 التي في المغرب فاذا هبت الحجة خرج وقت المغرب قلت هذا الذي ذكره في موطأ مالك رضي الله عنه من رواية
 يحيى ولو نظر في غيره لما اكمل ان كذا وكذا موطأ منها الموطأ من رواية محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله
 هم وفيه اختلاف الصعابة رضي الله عنه ش اى وفي الشفق اختلاف الصعابة وقد ذكرنا من قريب هم واول
 وقت العشاء اذا غاب الشفق ش اى اول وقت الآخرة عند غيوبة الشفق هذا اجماع على اختلاف في الشفق
 هم وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر ش اى وآخر وقت صلوة العشاء عند طلوع الفجر الصادق وهو ايضا اجماع على ما نقل
 غير الا تتراسي فانه قال في باب الثلث او النصف يخرج الوقت وتكون الصلوة بعد ما تقصر هم لقوله صلى الله عليه وسلم
 وآخر وقت العشاء ما لم يطلع الفجر ش هذا الحديث الذي بهذا العبارة لم يرد وهو غريب وفي المبسوط روى
 ابو هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر الثاني والمحب من اكثر
 الشراح انهم يستدلون بهذا الحديث فينبون روايته الى ابى هريرة رضي الله عنه ولم يصح هذا الاستدلال ولا الكلام

وما رواه موقوف

على ابن عمر ذكره

مالك في الموطأ

وفيه اختلاف

الصعابة واول

وقت العشاء

اذا غاب الشفق

واخر وقتها

ما لم يطلع الفجر

لقوله صلى الله عليه وسلم

واخر وقت

العشاء

حين

لم يطلع الفجر

في شرح الآثار ما كنا كلاما مستقصا قال رحمه الله في مجموع الأحاديث ان آخر وقت العشاء حين يطالع الفجر وذلك ان
 بن عباس بن ابي موسى الاشعري الباصيعة عنده روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا ثعلبة الليثي قال
 ابو هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا جعفر النخعي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا جعفر النخعي روى
 ثعلبة الليثي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا جعفر النخعي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا جعفر النخعي روى
 فثبت بذلك ان الليثي كل وقت له ولكنه اعلی اوقات ثلاثه فاما من حين يدخل وقتها الى ان يمضي ثلث فجل
 وقت صليت فيه واما بعد ذلك الى ان يتم نصف الليثي ففى الفضل دون ذلك وتلك ما بعد نصف الليثي فدونه ثم ساق
 سنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر بن الخطاب الى ابي موسى وصلى العشاء الى الليث ولا يفصلما وسلم في وقت الليث
 عن ابي ثعلبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم نكاح ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى فدل
 بقا الاول الى ان يدخل وقت الاخرى وهو طلوع الفجر الثاني هم وبوش اى قوله وآخر وقت العشاء حين يطالع الفجر
 هم جعفر بن الشافعي رضى الله عنه في التقدير بباب ثلث الليث ش اى في تقدير آخر وقت العشاء بباب ثلث الليث
 قال الاكل وتوجه ذلك انه يدل على قيام الوقت الى الفجر وحدث امامه جبرئيل عليه السلام يدل على آخر الوقت هو
 ثلث الليث فتعارضا فاذا تعارضت الآثار لا يفتى الوقت الثابت يقينا بالشك او يقول امامه جبرئيل عليه السلام
 لم يكن لفتى ما وراء وقت الامامة عن وقت الصلوة بل لا ثبات ما كان فيه الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم ام في اليوم
 حين اسفر والوقت يعقب بعده الى طلوع الشمس واذا لم يكن للنفس يقى ما رويها سالما عن المعارض فيكون حجة
 قلت الذي قاله كل غير محمول ولا مطابق لنفس الامر من وجوه الاول ان يمنع المعارفة لان الحديث الذي ذكره المصنف
 غريب والذي استدلل به الشافعي رضى الله عنه من امامه جبرئيل عليه السلام في اليوم الثاني من ثلث الليث صحيح فكيف
 يتأتى فيه المعارضة آتية ان الشافعي رضى الله عنه لم يقل ان وقت العشاء مقدر بباب ثلث الليث في الجواز
 وتحريره فذهب ما ذكره في الحكيمة ان آخر وقت العشاء المختار الى نصف الليث في القديم وبه قال احمد رحمه الله
 في رواية وفي نسخة الى ثلث الليث وبه قال مالك واحمد رحمهما الله في رواية وقت الجواز الى طلوع الفجر لم يكن
 بيننا وبينه خلاف في الجواز فكيف يكون ذلك الحديث الغريب حجة عليه وذكره في شرح الوجيز ان وقت العشاء
 ممتد الى طلوع الفجر وقال السرخسي رضى الله عنه وآخر وقت العشاء الى طلوع الفجر الثاني اجماع لم يخالف فيه
 غير الاصطفي فلا يعبر خلافه فان قلت قالوا قال الشافعي رضى الله عنه في باب استقبال القبلة او من غير ذلك
 فلا رابا لافاته وهو يوجب قول الاصطفي قلت في جلوه على فوات وقت الاختيارى وما روى الاكل الاول المصنف

وهو حجة
 على الشافعي
 في تقديره
 بباب
 ثلث الليث

وهو مجتهد الشافعي رضي الله عنه ولم يتامل فيه ورجع فيه الى كتب مذهب الشافعي رضي الله عنه بما قاله من غير تحقيق الثالث ان قوله واذا لم يكن للنفي بقى ما روينا سالمنا من المعارض وما بقى بالمعارض من المعارض التي هي متباينة الشيء بالشئ بالردو والمنع وانما بقى من الردو والمنع فافهم واللاترازي ايضا حكمهنا قريبا من كلام الأكل وقلنا في نفي ذلك كذلك هم واول وقت الترتيب بعد العشاء واخروا ما لم يطلع الفجر ش قال المنايع والمنافع والمنتقى قوله اول وقت الترتيب بعد العشاء على قولها اما عند ابى حنيفة رضي الله عنه فاول وقتها اذا غاب الشفق وقتها واعدوا الفرض فرض صلاة علة علة واما عند جاسنة على ما يحكى في غير محرابي باب الوتر ثم يقول صلى الله عليه وسلم في الوتر فصلوا ما بين العشاء الى طلوع الفجر الحديث ابو داود والترمذي وابن ماجه رضي الله عنهم حديث غاربه بن خراجه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله امركم بصلوة خير لكم من حر النعم وهي الوتر فليعلموا كم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر وبقر من لفظ المصنف اخرجوا الحكم في المستدرک في كتاب الفضايل من طريق ابن ابي عمير حديثي عبد الله بن عمر ان ابا تميم اتى الى عبد الله بن مالك رحمهما الله اخبره انه سمع عمر بن العاص يقول سمعت ابا بصرة الغفاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله تعالى اذا حكم صلوة وهي الوتر فصلوا فيما بين صلوة العشاء الى صلوة الصبح وسبغى مزيد الكلام في باب الوتر ان شاء الله تعالى هم قال رحمه الله ش ابي قال المصنف رحمهم الله عند ما واعدوا ابى حنيفة رحمه الله وقد وقت العشاء ش ابي وقت الوتر وقت العشاء والوقت اذا جمع صلوتين واجبتين كان وقتا لها الا انه يرد عليه سوال وهو ان وقت الوتر لو كان وقت العشاء لما جاز تقديمه على العشاء فاجاب من ذلك بقوله هم الا انه ش ابي الا ان الوتر هم لا يقدم عليه ش ابي على العشاء هم عند التذكية للترتيب ش يعني اذا لم يكن ناسيا للترتيب وعلى هذا اذا اؤمر قبل العشاء بمتعدا اعدا الوتر بخلاف وان اوتر ناسيا للعشاء ش ثم ذكر لا يعيد عنده لان بالنسيان يستحق الترتيب ويعيد ه عند ما لا سنة العشاء ولو قدم الركعتين على العشاء لم يجز عدا ما كان او ناسيا فكذاك الوتر وقال السفناني عدم جواز تقديم الوتر على صلوة العشاء للاجل وجوب الترتيب عند ذلك وقت الوتر لم يدخل وهذا الاختلاف يفتي على اختلاف آخر بينهما وهو ان الوتر فرض علة عند ابى حنيفة رحمهم الله والترتيب بين الفرائض واجب عند التذكية عندنا وعندهم الوتر سنة فكان تبعاً للعشاء * * * فصل من اى هذا فصل في بيان الاوقات التي تستحب فيها الصلوات وقد قلنا ان الفصل مما قصر لا يني * *

اول وقت

الوتر بعد العشاء

والترتيب

الوتر

في الوتر فصلوها

صاين العشاء

الى طلوع الفجر

قال هذا

وعند حنيفة

وقته وقت العشاء

والا انما يقدم

عليه عند التذكية

لترتيب

فصل

وهما يسل بينهما الاعراب بعد العقد والتركيب ولما فرغ من بيان مطلق الاوقات واصلا شرع في بيان الاوقات
 التي بها الكمال وبها النقص وجعل لكل منها فصلا على حدة وقدم الاوقات المستتمية على الاوقات المكروية
 وهذه هي المناسبة او القول ان الاستحباب والكراهية متفان للصلاة والموصوف يمتنع تقديم على الصفة والصفة
 المستتمية مقدمة على الصفة المكروية وهذا هو الوجه في تقديم مطلق الوقت ثم ذكر الوقت المستحب بعده ثم
 ذكر الوقت المكروه بعده ويستحب الاسفار بالقبول والاسفار كبسة لينة من اسفر الصبح اذا اضار واهلها
 اذا اضار في الاسفار وفي المعارضة الاسفار قوة السفر من سفر امرى كيشفت وتبين وسفر المرأة وجهها كمشفت
 ويقال الاسفار قوة الضور ما خفف من الاسفار يقال اسفر مقدم راسه من الشعر اذا بقى اصله والسفر بيان النجاء
 واسفر وجهه حسنا اي اشرق قلت اسفر يحيى متعبا الى ابي لهب ويحيى لانما فاسفر الصبح لازم واسفر بالصلاة متعب
 لان الباء للتعدية ثم ان المصنف اطلق الاسفار بالقبول بناء على ما ذكره في المبسوط فانه قال فيه وفي المفيد ايضا
 والتفتة والغنية الاسفار بالقبول انفسل عن التغليس في الاوقات كلها وفي المحيط والبدائع اذا كانت السمار
 مضحية الاسفار افضل الامايج بعدد لفته فان التغليس هناك افضل ولا يوغر بما يحث يقع الشك في طوعه
 بل سفر حتى ولو لم يفسد صلوة امكنه او اذ بان وقتها في فتاوى قاضي خان قرأته مسنونة ما بين اربعين اية
 الى ستين مع ترتيب القراءة وقيل تؤخره لان الفساد موهوم فلا يترك المستحب لاجل ذروى الطمأنينة بانه
 عن السائب بن يزيد قال صليت خلف عمر بن الخطاب الصبح فقرأ بالبقرة فلما استقرأ استشعر فقرأ الشمس فقالوا
 طلعت فقال لو صليت لم يجدنا فاقفنا ثم اخلاق المصنف بقوله ايضا يدل على ان الدوام والاسفار ويجمع
 بينهما تطويل القراءة وفي المبسوط والبدائع قال الطحاوي ان كان من عزمه التطويل بالقراءة شرع بالتغليس
 ويخرج منها بالاسفار والاشهر بالاسفار وزعم انه قول ابي حنيفة والبي يوسف ومحمد رحمهم الله وظاهر الرواية
 هو الاول وفي الاسرار لايس التاخير على ان ينأى في بيته بعد الغزى يحضر المسجد اول الوقت ثم ينظر الصلوة فيكون
 ثواب المصل بالانتظار قال صلى الله عليه وسلم اماكم في صلوة ما انتظر في الصلوة في الصلوة وبلغه من الكلام بالغة والكلام
 اثم عليه ويشقيل بالذكرو التعبيج بالخصى مادام متضا بالكنوز في المسجد ثم يصل آخر الوقت فسلط الدمار قليلا عاودة
 فقلع الشمس هم لقوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالبر فانه اعظم الاجر في هذا الحديث روى من جماعة من الصحابة
 بالغاء مختلفه وبلغ المصنف رواه الزبيري في مسنده من حديث بلال بن ابي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اسفروا بالبر فانه اعظم الاجر واخرجه الطحاوي ولقد بالجل اصعبا بالصبح فانه خير لكم في رواية ابو بوب بن مسعود

ويستحب الاسفار
 بالبر لقوله عليه
 السلام اسفروا بالبر فانه
 اعظم الاجر

قال يحيى بن يحيى وقال النسائي مشروك الحديث قال قلت كيف اخرج الطحاوي هذا واجتبه في منزهة قلت
كان مرضيا عنده وقال ابن عدي اعلمه من حيث اقلت احاديثا بالمتكبر جدا ونقول غدا زيادة وتأكيده لان الاحاديث الصحيحة
كثيرة ومن الصحابة الذين رووا حديث هذا الباب ابو هريرة الاسلمي اخرج الطحاوي والنسائي والطبراني جميعا
ولفظ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترقب من الصبح فينظر الرجل الى المجلس الذي يعرفه فيعرفه
وابو هريرة بالزواجر ابو اسامة بن زيد بن عبيد بن بركة ومنهم محمد بن اسد بن ابي اسد بن ابي اسد بن ابي اسد بن ابي اسد
في كتاب الصلوة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعوا بالصبح فكلموا بالصبح قال سمعوا بالصبح فكلموا بالصبح قال سمعوا بالصبح
وذكر ابن ابي عاتم ان البخاري قال محمد بن اسد بن ابي اسد بن ابي اسد بن ابي اسد بن ابي اسد بن ابي اسد بن ابي اسد بن ابي اسد
وقول البخاري اولي واستتم قتادة بن النعمان اخرج حديثه البزار والطبراني في الكبير من حديث فلان بن سليمان ثنا
عاصم بن محمد بن قتادة بن النعمان رضي الله عنهم من ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالفرقة اعظم الاجرم واللاجور والرجل فثقت وسمعتهم ابو الدرداء اخرج ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن يحيى ثنا
ابو زرعة ثنا سليمان بن عبد الرحمن بن الدمشقي عن محمد بن شعيب سمعت سعيد بن مسهر يحدث عن ابي الزاهد عن ابي الزاهد
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اسفروا بالفجر فتمنوا او ستم رافع بن خديج رضي الله عنه اخرج حديثه الطحاوي
والطبراني في الكبير والترمذي من محمود بن اسد عن رافع بن خديج رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اسفروا بالصلوة الفجر فانه اعظم الاجور ولفظ الطحاوي اسفروا بالفجر فكلما اسفروا فانه اعظم الاجور كما في لفظ
نور دابة الفجر فانه اعظم الاجور واخرجه ابو داود ولفظ اصحاب الصبح فانه اعظم الاجور كما في لفظ
مسئل الى داود وقال الترمذي حديث رافع بن خديج واخرجه ابن حبان في صحيحه ومنهم رجال من الانصار من اصحابنا
صلى الله عليه وسلم اخرج حديثهم الطحاوي والنسائي رضي الله عنهم كلاً ما عن زيد بن اسلم عن جماعة بن عمرو عن
رجال رضي الله عنهم من قومه من الانصار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما سمعتم بالصبح فهو اعظم الاجور ومعلوم
رضي الله عنه اخرج حديثه الطبراني مرفوعا اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجور كما في لفظ
حديثه الطبراني في الكبير قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجور واللاجور
بنو زيد بن السكن اخذت اسما بنت زيد بن السكن ومنهم مروة بن عبد الله رضي الله عنه اخرج حديثه الطبراني
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالصلوة الصبح فانه اعظم الاجور قوله اسفروا امر من الاسفروا وقد
فسرناه عن غريب والامر فيه الوجوب فلا يترك من الاستجاب قوله اعظم فعل التفضيل فيفضي اجر من احدهما كل

من الآخر فان صيغة افضل يقتضيه المشاركة في الاصل مع رجمان احد الطهرين لظهور الاستغفار على التبيين والظهور
 يخرج اول الوقت من ايد سجد الاشتقاق والفرو طوره يكون غفيا جدا لا يدرك الاطراف ممن يعلم علم المواقف ثم
 يدرك الاشغال فلا شغل ثم ينظر لعموم الناس وقال ابو بكر بن الغزالي من صلحها بالمنازل قبل تبينه وظهوره للابصار
 فهو مبتدع فان اوقات الصلوة ملقت بالادوات المبتدعة للعامة وانما حجة العالم والجاهل في الحرم والعهد واما
 جعلت المنازل يعلم قرب لصباح فكيف الصائم ويتأهب للصلاة ولازم لوجوب من النبي صلى الله عليه وسلم امر
 بالتعجيل على واما الموجود من فعل والفعل يطرأ اليها احتمالات كثيرة ودو الامور بالاسفار والاهل والى العمل
 فان قلت الامر بالاسفار محمول على ليلتي السفر فانه لا يتأتى السفر الا بالاشغال في الاسفار قلت التيقيد على العمل
 ولا يجوز التحفيس بدون المخصص ويصل هذا ايضا ما رواه ابن ابي شيبة رز عن ابراهيم النخعي باجماع اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر فان قلت قال الخطابي يحتمل انهم لما
 امروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الاول والثاني في طلب للصلوات وقيل انهم صلوا بعد الفجر الثاني واصحابها فان
 اعظم الاجوركم قلت هذا باطل لا اصل له اذ لم يقل انهم امروا بالتعجيل ولم يقل انهم صلوا صلوة الصبح قبل طلوع الفجر الثاني
 بعد الفجر الكاذب ولو صلوا قبل الفجر لا يعتد بها فكيف يكون له اجر فان قلت قال النودبي يوجب على نية ولا تصلح
 قلت رتب الاجر على الصلوة دون النية والصلوة اذ لم تقع فلا اجر له فيها وعليها الوزر البقاء الفرض ولان
 في الاسفار تكثير الجماعة وتوسع الاحلال على المناجم والضعيف في ادراك فضل الجماعة فكان افضل وادعى هم
 وقال الشافعي رضي الله عنه يستحب التعجيل في كل صلوة شئ يعني انما يستحب في اول وقتها وهو اذا تحقق
 طلوع الفجر وروى قال احمد بن حنبل في امكنية الافضل تقديم الفجر في اول الوقت وروى قال مالك وروى ابو ثور وروى
 واحسن رضي الله تعالى عنهم اجمعين في رواية وفي شرح الوجيز الافضل عند تعجيل الصلوات ويستحب تعجيل الشافعي
 على احد القولين حجج الشافعي رحمه الله بقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم وفيما قلنا انما السارعة
 وتجديت ما نشتد رضي الله عنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء فتدققر لنا النساء
 متلفعات برؤوسهن ثم ينظرون لا يعرفن من الغلس رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي رضي الله تعالى عنهم اجمعين
 ويروي متلفعات بالعين المهمل بعد الفجر والمعنى تقاربات الا ان التلفع يستعمل مع تعجيل الراس والموطع
 موطع بكسر الميم وسكون الراء وروى الباقين من صوف او غزير وقيل سدا ثم قرأ ان كان كلمة ان مخففة من قوله
 عند البعيرين واللام هي الفارقة بينهما وبين النافية وقال الكوفيون ان نافية واللام بمعنى الاكراه وان جازا

وقال الشافعي
 يستحب التعجيل
 في كل صلوة

الجمعة

أكثرهم الغسل في الليل نجا عليها بياض الفجر والغسل مثل ذلك إلا أن الغسل لا يكون إلا في آخر الليل
والغسل يكون في أول وآخره وبهذا الحديث يعتمدونه بهم واجتمع أيضا بسند أسامة بن زيد عن الزهري في
سندته إلى أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نزل جبريل عليه السلام
فأخبرني بوقت الصلوة الحديث وقيامه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح مرة بغسل ثم صلى أخرى فأنزل بها
ثم كانت صلوة بعد ذلك الغسل حتى مات لم يعد إلى أن يسفر رواه أبو داود رضي الله عنه وقال الخطابي
هذا حديث صحيح الإسناد وتجدد حديث هشام عن ثقاته عن أنس عن زيد بن ثابت رضي الله عنه لا نعظم جميعين
قال استحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلوة قالت كم كان قرأ ربنا ما قال فمسوا آية
رواه مسلم وتجدد حديث القاسم بن عطاء رضي الله عنه عن أم فروة وكانت ممن بايعت النبي صلى الله عليه وسلم
قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل قال الصلوة لأول وقتها وتجدد حديث علي رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا علي ثلاث لا توخرن الصلوة إذا أتت أو تجازت إذا حضرت والآن إذا أوتيت
كفوا وتجديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوقت الأول رضوان الله
ويوطئ رحمة الله وآخر الوقت عفو الله وأجواب من الآيات أن المسارعة لهذا السبب العبادة لا التعجيل فيها
في غير وقتها أحسن وأيضا المسارعة إلى المصطفوة تكون في المسارعة إلى شيء الذي هو أفضل عند الله وذلك
في كثير من جماعاته لاني تقريبا وذلك لا يكون إلا في التفتيش وعن مشايخنا أن المرأة أن تعجل في
بغسل لانه اقرب إلى الستة وفي سائر السلوات ينظرون حتى تفرغ الرجال من الحمامة وقيل الأفضل لها
في الصلوات كلها أن ينظرون فراغ جماعة الرجال كذا في القنينة وعن حديث عائشة رضي الله عنها أنها
أجوبة الأول أنه لا حاجة لهم فيه لأنهم كانوا يصلون صلوة الصبح بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن
مصلح يعرف بها الرجل جليسه في نصف الليل والغسل حينئذ يتم في وقت الاسفار في الابنية ويقال
بما ثبت غلس في النهار إذا كانت فيه ثلثة وظلمة يسيرة والمرأة إذا تلفعت بمرطها وغطيت راسها
لا تعرف لذلك إذا كان مع قليل ظلمة الليل وهو الغسل المذكور الثاني أن العلة لعدم معرفتهم المنته
بالمرط لا الغسل دل عليه ما رواه البخاري من هذا الحديث فيه يرجع إلى ما يعرف من أحد الثقات أن
فعله صلى الله عليه وسلم قد اختلف في النقل في الاسفار كما ذكرنا من الاحاديث للظن فوجعت إلى الأمر
بالاستبراء للصبح والاهتمام فيه الوجوب فلا يترك الاستبراء الرابع أن حديث عائشة رضي الله عنها

كان في الابداء من يصف النساء السجدة ثم انسخ ذلك عن امر القار في البيوت وقول ابراهيم النخعي رضي الله عنه
اجتمع اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنبير يدل على النسخ لان اجتماعهم على خلاف كان
صلى الله عليه وسلم فعله لم يكن الا بعد نسخ ذلك وثبوت بخلافه وقال ابو حاتم مكيته حديثه ولا يحتج به وقال النخعي
والدراطيني رضي الله تعالى عنهما ليس بالقوي ومن الثاني ان يكره ان يكره بن ابي سعيد رضي الله عنه حديث عن اسامة
بن زيد ثم تركه باخره فلم يجر حجة فان قلت قال الحارثي في كتاب النسخ والمنسوخ حديث الغلس ثابت
وانه صلى الله عليه وسلم داوم الى ان فارق الدنيا ولم يكن صلى الله عليه وسلم يدوم الا على ما هو الاصل
ثم روى حديث ابن مسعود الذي رواه اسامة بن زيد المذكور فقلت به وهذا ما اخرج البخاري وسلم عن عبد الله بن
بن زيد عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم جميعين قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوته غير
وقتها الا مع جميع فانه يجمع بين المغرب والعشاء يجمع وصلى صلوته الصبح من الغد قيل قالت العلماء نفى وقتها
المقادير كل يوم الا انه صلى الصبح قبل الفجر وانما غلس بها حداويه خبره واية البخاري والفجر حتى شرع وهذا
دليل على انه صلى الله عليه وسلم كان يسفر بالفجر انما صلى بالغلس على ان اسامة قد روى ما ذكرنا
واجاب عن حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه انه مكاه فضل واحد فيه تغليس ونحن لانكر ذلك وقد كان
يفعله احبانا تعليما للحوار وغير ذلك من الاسباب ولا يجوز ان يكون قد اخرجوا السجدة الى آخر الوقت وهذا
ثم كنز قد رآه خمسين آية مرتلة بعد الوضوء ودخول السجدة وخروجها في غير ذلك في غير وقت الاسفار والحوار
عن حديث ام فروة انه ضعيف مضطرب لانه يرويه القاسم بن عثام والقاسم لم يدرك ام فروة وهي بنت
ابي قحافة اخت ابي بكر الصديق رضي الله عنه لانه قيل فيه نظر لاسنخا الضاربة وقيل في كونها الضاربة نظر والحوار
عن حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه يروي عن عبد الله بن معبد الجعفي قال ابو حاتم هو مجهول غريب
واجاب عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما في رواية يعقوب بن الوليد وهو ضعيف وقال احمد كان يعقوب
بن الوليد من الكذابين الكبار يضع الحديث وقال متروك الحديث واجاب عن حديث ابن مسعود انه
في رواية ابراهيم بن زكريا قال ابو حاتم هو مجهول وحديثه هو منكر وقال ابن عدي يحدثن عن اشقات
بالاباطيل وقال احمد هذا لا يثبت هم واجبة عليه ش ابي علي الشافعي رضي الله عنه هم ما رويناه ش
يعني قوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بها الفجر فانه اعظم الاجرة وقال الاكل قال العنفت واجبة عليه ما رويناه والحوار
يعني من حديث رافع بن خديج قلت ليس لرافع بن خديج ذكره هنا فمن اين تعد به واسد حديثه رواه جاعة غير انهم

الجمعة عليه
مادوسية

بلى الجواب الذي فسرناه وكونه حجة عليه انه امر واقله الذنب وتذكرناهم وانرويه ش اي والذي نرويه
 ايضا حجة عليه وهو حديث النسي نسي الله عنه الذي ذكره الان في الابراذ بالظهر والابراد بالظفر في الصيف
 وتقديره ش في ايامهم الشار لما روينا ش وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابرو بالظفر فان شدة الحر
 من فيج جنم وقدمه ذكره في الباب الذي قبل هذا الفصل وحديث الابراذ بالظفر رواه جماعة من الصحابة في
 ابو هريرة حدثنا الامتة الستة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فابردوا عن الصلوة
 فان شدة الحر من فيج جنم وابوسعيد الخدري روى حديثه البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابرو بالظفر
 فان شدة الحر من فيج جنم وعمر بن عبد بن عتبة روى حديثه الطبراني والمغيرة بن شعبه روى حديثه احمد وابن ماجه و
 ابن حبان وقدره استحي الارزق وشريك بن حمار عن قيس عن ذى رواية لخلال وكان آخر الامم من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الابراذ وسئل البخاري عنه فعد ومخفونا وذكر الميمني عن احمد انه رجع صوته وقال
 ابو حاتم الرازي وهو عندي صحيح واعلمنا معين بما رواه ابو عوانة عن طارق عن قيس عن الميمني وهو قال قال ابو
 عند قيس عن الميمني مرفوعا لم يفتقر الى ان يحدث به عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو قومي ذلك عنه وان اباعوانة
 اثبت من شريك ومخفون روى حديثه ابن ابي شيبة والحاكم والبيهقي رضي الله تعالى عنهم عن طريق القاسم بن
 صفوان عن ابيه بلطاذ ابرو بالظفر والظفر والظفر من عباس روى حديثه البزار بلطاذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في غزوة تبوك يوخز الظفر حتى يترد ثم يعطى الظفر والعصر احدث وفيه عمر بن صبيان وهو ضعيف وعبد الله بن عمر
 روى حديثه البخاري وابن ماجه ولفظ ابرو بالظفر وما شئت رضي الله تعالى عنهم اجمعين روى حديثه ابن حبان
 بلطاذ ابرو بالظفر في الحر وهو ورواية النسي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في الشتاء بكبر
 بالظفر واذا كان في الصيف ابرو بعباش اخبره البخاري عن حديث خالد بن دينار قال صلى بنا آدم اجمعة
 ثم قلت لانس كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى الفرض قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا اشتد البر وجعل بالصلوة واذا اشتد الحر ابرو بالظفر فان قلت يعارض هذا حديث ابن السخري عن حميد بن
 عن حبان بن احمد رضي الله تعالى عنهم اجمعين قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكلنا اليه حر الرضا
 فلم يشكنا امي لم يزل شكوا ناداهم في السلب قلت هذا منسوخ بين نسخة البيهقي وقال الطحاوي روى الله
 يدل على السنة حديث المغيرة كنا نفضل بطماجرة فقال لنا ابرو واتقوا ان الابراذ كان بعد التبريد والتبريد
 ما لم تنفخ الشمس في اشتار والصيف ش اي ويستحب تاخير صلوة العصر وهو قول ابن مسعود والي بهجة

وما نرويه و

الابراد بالظفر

في الصيف

وقد حجة اشتار

لما رويناه ولو رواية

النسي قال

كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم

اذا كان في الشتاء

يكبر بالظفر واذا

كان في الصيف

وتأخير العصر

تخير الشمس

في الصيف

والى طاعة عبد الملك بن محمد و ابراهيم النخعي والثوري وابن شبرمة رضى الله تعالى عنهم اجمعين ورواي
عن احمد وقال الليث والاوزاعي والشافعي والسنحى الافضل تعبيلها وهو ظاهر قول احمد اجماعا بما رواه
السنحى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والعصر من تفتت حبيذ فيذهب الذي اذهب الى
العوالي فيأتيهم الشمس مرتفعة اخرجوه والعوالي اربعة اسيال من المدينة وقيل ستة اسيال وعند
مالك يستحب تاخيرها قليلا لمافية من كثير النوافل لكراهتها بعدد شئ اى لما في تاخير العصر من التكبر
على كثير النوافل وبعده يكره التنفل وكثير النوافل افضل من المبادرة الى الاداء في اول الوقت وكفى
للصنف بالدليل القاطع فما رواه ابو داود وروى الله عنه من حديث زيد بن عبد الرحمن عن ابن سنان عن
جده قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس مضارفتيه
وتروى رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بتأخير هذه الصلاة يعني العصر اخرج
الدارقطني وغيره وعن ام سلمة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد تعبيل للعصر منه
اخرجه الترمذي من حديث اسمعيل بن علي رضى الله عنه ورواه ايضا عن ابن شريح عن ابي طيكة عن
ام سلمة رضى الله تعالى عنهم اجمعين نحوه فدل على انه كان يعمل الظهر ويؤخر العصر مكسب ما يفعل اولئك
وتروى الطحاوى عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والعصر
طال في حجرتي قال الطحاوى الشمس لا ينقطع منها الا عند قرب الغروب وعن انس كان صلى الله عليه وسلم
يصلي العصر والشمس بغير رداء الطحاوى ورواه احمد رضى الله تعالى عنهما وقال تواترت الانباء عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه من بعده التأخير ما لم تغرب الشمس وانجواب من حديثهم
ان الطحاوى وغيره قال ادنى العوالي ميلان او ثلاثة فيمكن ان يصلي العصر في وسط الوقت وياتي العوالي
والشمس مرتفعة وفي المبسوط وحديث انس قد كان في الصيف وياتي مثله للتعبيل او كان ذلك في
وقت مخصوص لعذرهم والمعتبر فيه تغير القمر من شئ اى البيرة في تغير الشمس هو تغير قمرها واختلافها فيه
فذهب المصنف الى ان تغير القمر بان لا تحار فيه الابصار وهو معنى قوله وهو شئ اى القمر
هم ان يصير بحال لا تحار فيه الا عين شئ يعنى لا يحار العين في النظر اليه لئلا ياب ضوءه وعن النخعي
تغير الضوء قلنا تغير الضوء يتحقق بعد الزوال وقيل ان تغير الشعاع على المحيطان وقيل توضع شمس
في الارض المستوية فان ارتفعت الشمس على جوانب فقد تغير الشمس وان وقعت في الشمس فلا يتغير في المحيط

لمافية من تكبير
النوافل لكراهتها
بعدة والمعتبر
تغير القمر
وهو ان يصير
بحال لا يحار
منها كالمثلين

تغير بالبصرة او حمرة وفي المقياني اذا كانت الشمس مقدار ررح لم يتغير ودون قدر تغير وقيل ان كان
 يمكن النظر الى القرص من غير كلمة مشتقة فقد تغيرت هم هو الصحيح ش اي تغير القرص وهو الذي فسره وهو
 قول الشعبي هو الصحيح واحترز عن بقية الاقوال التي ذكرنا باوقال الاكل هو الصحيح واحترز عن قول سفيان
 وابراهيم الغني رضي الله تعالى عنهما ان المصنف تغير الضور الذي يقع على الجدران قلت اخذنا من صاحب
 الدراية فانه قال وبه اخذنا حكم الشهيد والصواب ان المصنف احتراز به عن بقية الاقوال كما ذكرنا ولا يفيد
 تعيين احد الاقوال المذكور في الاحتراز هم والتاخير اليه مكره ش اي الى تغير القرص مكره وفي القنية
 بذه الكراهية هو كراهية تحريم قالوا اما الفعل تغير مكره لانه ما مور بالفعل ولا تستقيم اثبات الكراهية للشي
 مع الامر به ويستحب تعجيل المغرب ش اعاد الفعل لما بعد المعلوم عليه ويستثنى من ليلية النحر اذا
 قصد له دلفته فانه لا يستحب تعجيلها وفي الآخر اختلاف ويقال الا ان يكون التاخير قليلا وفي السنة لا يكره
 في البقرة والمائدة او كان يوم غيم ولو اخره لتطويل القراءة فيه خلاف وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي
 الله لا يكره التاخير بالمغرب الشفق وفي المبسوط كان عيسى بن ابان رضي الله عنه يقول الاول في تعجيلها
 للآثار ولكن لا يكره تاخيرها مطلقا الا ترى ان تغدير السفر والمرض يؤخر المغرب لجميع بينهما وبين العشاء فاعلا
 فلو كان المذهب التاخير مطلقا لما اخرج ذلك بعد السفر والمرض كما لا يباح تاخير العصر الى تغير الشمس
 واستدل فيه باروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قرأ سورة الاعراف في صلوة المغرب ليلية وبجواب
 عن هذا ان فعله صلى الله عليه وسلم هذا كان من باب المد والمدة من اول الوقت الى آخره معفوم لان تاخير
 مكره ش اي لان تاخير المغرب مكره للحديث الذي ياتي هم لما فيه من التشبيه باليهود ش اي لما في
 تاخير المغرب من التشبيه باليهود والمرافعة يؤخر ون المغرب حتى تشبك الجفون وقد اوردت في الاستنباط
 تاخير المغرب لان تاخير مكره بان كل ما كان يكون تاخير مكره لا يتلزم ان يكون تعجيلها مستحبا يجوز ان يكون
 مباحا الا ترى ان تاخير العشاء الى النصف الاخير مكره ويلزم من ترك الاستحباب لان التاخير الى
 نصف الليل مباح ولما فطن المصنف ذلك اراد ان يبرهن فقال لما فيه من التشبيه باليهود لان التاخير
 باليهود فمكره مستحب لان الاباحة فيه قد منحرف الى المسامحة وذكره الا ترى الايراد المذكور بقوله لا نسلم
 ثبوت الاستحباب من نفي الكراهية ثم اجاب بقوله لا شك ان استغفار احد التقفين مستلزم لوجود الآخر
 بالتعجيل اذا انتفى الكراهية ثبت الاستحباب ضرورة واجاب السفناقي بان الاستدلال على ثبوت المدعى

هو الصحيح
 والتاخير اليه
 مكره ويستحب
 تعجيل المغرب
 لان تأخيرها
 مكره لما فيه
 من التشبيه
 باليهود

بكم الفضل تقيم فيما لا واسطة بينهما ولا يستقيم فيما فيه الواسطة وعن هذا افرق الاستدلال في حق المغرب والعشاء الا ترى انك لو قلت هذا متحرك لانه ليس بسكن ليعني لو قلت هذا ابغض لانه ليس باسود ولا يبعج لجواز ان يكون الصفر وغيره وقال الاكل وما ذكره في النخاية وغيره في جواب هذا السؤال مبينا على امر الفضل والنقيضين لا يتشبه قلقت من يقول الفضل من على جواب السفنا في رد بقوله او النقيضين على كلام الاثر هم وقال صلى الله عليه وسلم لا تزال امتي بخير ما عملوا المغرب واخره والعشاء رشح هذا الحديث له اصل ولكن بغير هذه العبارة روى ابو داود وروى الله عنه في سننه من حديث محمد بن اسحق عن زيد بن ابي حبيب عن مزينة بن عبد الله بن ايوب رضي الله تعالى عنهم جميعين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال امتي بخير ما عملوا المغرب والمطلوب حتى تشبكت النجوم فمخفرا وتامة عن مزينة بن عبد الله رضي الله عنه قال قدمنا عليهما ابو ايوب غازيا وعقبت بن عامر يومئذ على سفر فاخر المغرب فقام اليهما ابو ايوب فقالوا له ما هذه الصلوة يا عقبة قال شغلنا قالوا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخير آه ورواه السكاك في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم واخرجه ابن ماجه عن العباس بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنهم جميعين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال امتي بخير ما عملوا المغرب حتى تشبكت النجوم والمطلوب من الفطرة الست كما في قوله صلى الله عليه وسلم عشرة من الفطرة وتوكل ان تشبكت النجوم فكلية ان مصدرية والتقدير الى ان اشتباك النجوم يقال اشتباك النجوم اذا تشرت جميعها واختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها وجه التمسك ان التاخير لما كان سببا لزال الشئ كان التعميل سببا لاستجلائه وكلية ما في المتن توقيت الفعل بمعنى المصدر الى زمان فعمل للمغرب وقال الاكل واعترض على المصنف في تاخير الحديث عن الدليل العقلي واجيب بانه فعل ذلك لان الحديث فيه دلالة على تاخير الشئ فكله الفصل بينه وبين المدلول بدليل عقلي ثم قال وليس بباطل قلقت هذا الاعتراض وجوابه لا تراهي فاما قال فان قلت قدم صاحب الهداية الدليل العقلي على النقل وكان محققا ان يعكس قلقت وقع في خاطري الامام الرباني ان صاحب الهداية انما اخرا الحديث عن الدليل العقلي وذكره متصلا بما له تاخير العشاء لان الحديث فيه استحباب تاخير العشاء ايضا فكله ان يحصل بين الحديث وبين مسئلة تاخير العشاء قلقت وقع في خاطري بالامام الرباني ان هذا الجواب غير طائل كما اشار اليه الاكل والجواب الطائل انما اخرا من الدليل العقلي لانه دليل استحباب تعجيل المغرب ودليل ايضا للدليل النقلي لانه ملل كرهية التاخير

وقال عليه السلام
لا تزال امتي
بخير ما عملوا المغرب
واخره والعشاء

لاجل التشبيه باليهود فانهم يؤخرون المغرب الى اشتباك النجوم كما روى انه صلى الله عليه وسلم قال
 بمحو المغرب ولا تشبهوا باليهود فانهم يؤخرون حتى يشمل المدلول ودليله العقل ايضا وكان ذكره على الطريقة
 المعهودة من تقديم المدلول واماخير الدليل فافهمه قال شئ من القدر روى رحمه الله هم واماخير العشاء الى
 ما قبل ثلث الليل شئ اى يتعبد تاخير صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل وفى بعض نسخ القدر روى ان
 نصف الليل وعن الطحاوى التاخير الى ثلث الليل مستحب ووجهه قال مالك واكثر اصحابه والتابعين
 ومن بعدهم قاله الترمذى والى النصف مباح وما بعده مكروه وقال الشافعى رضى الله عنه فى القديم تقديمها افضل
 من ههنا صحيح كسائر الصلوات وفى السجدة تاخيرها افضل ما لم يجاوز وقت الاختيار وعلى آئین المنذر ان المنقول
 عن ابن مسعود وابن عباس رضى الله تعالى عنهما الى ما قبل ثلث الليل وهو مذاهب اشعق والى ثلث الليل
 ووجهه قال الشافعى رضى الله عنه فى كتبه الجديدة وفى الاطراف القديمة تقديمها وقال النووى وهو الاصح وقيل لا
 فى الكافي تفصيل التاخير قال ووجهه قوى ودليلاهم لقوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتى لاخرت العشاء
 الى ثلث الليل شئ روى هذا عن ابى هريرة وزيد بن خالد الجعفى وعلى بن ابى طالب وابى سعيد الخدرى
 رضى الله تعالى عنهم اجمعين وروى ايضا فى هذا الباب عن ابن عباس وابن عمر وانش وابى هريرة روى
 وجابر بن سمرة فحديث ابى هريرة رواه الترمذى وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر بن سعيد الخدرى
 عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنهما اجمعين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتى
 الى آخره وفى آخره واخفف وقال الترمذى حديث حسن صحيح وحديث زيد بن خالد رواه الترمذى فى العلوة
 والعشاء فى الصوم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك
 عند كل صلوة واخرت العشاء الى ثلث الليل الحديث وقال الترمذى حديث حسن صحيح وذكره شيخه علام الدين
 الترمذى فى قوله هذا الحديث تمامه لابي داود رضى الله عنه ولم يخرج منه الافضل السواك ولم يذكر فيه
 تاخير العشاء والعجب من اصحاب الاطراف كابن عساكر والكاظمى المرنى حيث لم يعبأ على ذلك واما تأخيرها
 المنذر روى حيث بين ذلك وقال حديث الترمذى شغل فيه على الفضلين فضل السواك وفضل الصلوة واعجب
 من ذلك ما ذكره النووى فى ان خلافة مقدمه على فضل تاخير العشاء وغراه لابي داود والترمذى روى
 وحديث على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه رواه البزار بسنده عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ولاخرت العشاء الى ثلث الليل قال ولا نكلمه

قال

وتأخير العشاء

الى ما قبل ثلث

الليل لقوله

عليه السلام

لولا ان اشق

على امتى لاخرت

العشاء

الى ثلث الليل

من على الابهذ السناد وحديث ابى سعيد رواه ابن ابى عاتم سمعت ابى وذكروا حديث مروان الطارقي
 عن محمد بن عبد الرحمن بن عمران عن سعيد المقبري عن ابى سعيد الخدري رضى الله تعالى عنهم جميعا قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لافترت العشاء الى ثلث الليل قال ابى انما
 هو عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ابن ماجه هذا الحديث من رواية
 داود بن ابى هند عن ابى نصره عن ابى سعيد رضى الله تعالى عنهم جميعا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى المغرب ثم لم يخرج حتى ذهب شطر الليل ثم خرج فصل بهم وقال لولا الضعيف ولا السقيم لاجتبت
 ان اؤخر هذه الصلوة الى شطر الليل وحديث ابن عباس رواه البخاري وسلم رضى الله تعالى عنهم جميعا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افر العشاء حتى ذهب من ما شاء فقال له عمر رضى الله تعالى عنه
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم نام النساء والصبيان والولدان فخرج لولا ان اشق على امتي
 لامرهم ان يعملوا هذه الساعة وحديث ابن عمر رضى الله عنه رواه مسلم قال كل ثلثا ذات ليلة تنظر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الآخرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل او بعده
 فلا يدري اى شئ تشبه في الابد او غير ذلك فقال حين خرج انكم ينظرون صلوة ما ينظر باهل دين غيركم
 ولولا ان اشق على امتي لصليت بهم هذه الساعة ثم امر ان اذن فاقام وصلى وحديث انس رضى الله
 عنه رواه البخاري وسلم قال افر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال
 صلى الناس وناموا اما انكم في صلوة ما تنتظرون يا وحديث ابى بردة رضى الله عنه رواه البخاري وسلم
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب ان يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة وحديث جابر
 بن سمرة رضى الله عنه رواه مسلم قال كان صلى الله عليه وسلم يؤخر العتمة فاق قلت كيف ثبت الاستحباب
 بهنا والسنن في السواك مع ان لولا فيهما على شق واحد قلت اتفنى الامر في السواك لما نفي المشقة ولولا امر
 لكان واجبا غلبا المتفنى الامر لما نفي المشقة لم يزم فوات ما دون نقص الامر وهو السنة والمتفنى لما نفي
 هو التاخير ومفسر التاخير لم يدل على الوجوب بل يدل على الندب والاستحباب وقال الاترازي
 وصاحب الدرر اية وايضا وجدت المواظبة في السواك ولم توجد في التاخير فقلت فعله هذا كان بينه
 ان يكون السواك واجبا على نذهب بعضهم ولان فيه شئ اى في تاخير العشاء هم قطع الشئ
 بفتح الهم وهو المأثرة لاجل المواظبة وقال ابى الاثير السمر من المسافة وهي الحديث بالليل وابل السمر

ولا يقطع السمر

وزالتم وحده لكونه من غير ان يتحد لكون فيه وجاز بسكون الميم فيكون مصدرهم المنهي عنه شئ
 اى السمر هو الذى نهى عنه ثم بعد شئ اى بعد العشاء واحديث الذى فيه النهى عن السمر واد الائمة الستة
 فى كتبهم من حديث ابى بردة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يستحب ان يؤخر العشاء حتى
 يدعوننا العتمة وكان يكبره النوم قبلها واحديث بعد ما وقال الطحاوى انما يكبره النوم بعد ما لمن شئ
 فوت وقتها فوت الجماعة منها واما من دخل المنقر من يوقظ لوقتها يباح له النوم وعن ابن مسعود وغيره
 قال حدث لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم السمر بعد العشاء رواه ابن ماجه رحمه وقال يعنى زجرا
 عنه ونمنا عنه وجذب بايجم والادال الملية وفى آخر بابا موحدة قال ابن الاسير وفى حديث عمر بن الخطاب
 عنه جذب السمر دمه وعابه وكل غائب جادب وقد اجاز العلماء السمر بعد العشاء فى النجى واستدلوا على
 ذلك بما اخرج البخارى ومسلم عن سالم بن عبد الله رضى الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ذات ليلة صلوة العشاء فى آخر حياته فلما سلم قال ارايتكم ليلتكم هذه فان على راس مائة سنة
 لا يبقى ممن هو على ظهر الارض وروى الترمذى فى الصلوة والنسائى فى المناقب عن ابراهيم بن علقم
 عن عمر رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسم من المكى بمرضى الله عنه ليلة فى الامر
 من امر المسلمين وانا معهما وقيل فى الصيف تعجل شئ الى العشاء وفى المحيط والبدائع ويؤخر العشاء
 الى ثلث الليل افضل وتعجل فى الصيف هم كىلا تتقلل الجماعة شئ قال شيخ الاسلام وتاخير العشاء
 الى ثلث الليل افضل عند علمائنا فى الشتاء من التعجيل فى الوقت وفى الصيف التعجيل من التاخير وكذلك
 ذكر التفصيل بين الشتاء والصيف فى فتاوى قاضيان كىلا يتقلل الجماعة لان الليل قصير والنوم غالب
 وقال الاترازى قال بعض الشارحين كان من حق هذا القول ان يؤخر عن التقاسم اجمع من قوله و
 تاخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل وقوله والتاخير الى نصف الليل وقوله والى نصف التاخير مكره او يقوم
 على التقاسم اجمع اقول ليس كما قال الشارح بل كلام المصنف وقع موقعه واجاب عنه لانه لو اخرج من جملة التقاسم
 لكان ان المراد من هذا التعجيل هو التاخير الى ما قبل ثلث الليل لانه تعجيل ايضا بالسنة الى نصف الليل
 والى نصف التاخير فلما ذكر هذا القول بعد ذكر ثلث الليل لانه تعجيل لم يفهم منه الا التعجيل فى اول الوقت
 اما التقديم فلا معنى له لان المصنف انما قال باللفظ قيل فى المصنف وانما يستعمل لفظ قيل اذا سبق قبله قوله
 اخر يعنى ان تاخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب فى الصيف والشتاء وقيل فى الصيف يعجل لا يؤخر انتهى

المنهى عنه بعد

وقيل فى الصيف

تعجل كىلا

تتقلل الجماعة

والتأخير
الى نصف
الليل صباح
لان دليل
الكره وهو
تقليل الجماعة
عارضه دليل
الندب هو
قطع السم
بواحدة فثبت
الاجابة الى
النصف الى
النصف الاخير
مكره لما فيه
من تقليل
الجماعة وقد
انقطع السم

قلت اراد بعض الشارحين السفن في فانه قال نقل ما نقله عنه لكنه قال في آخر كلامه لما ان هذا النقل
في حق الشارح لا في حق العيصي وترك بقية كلام السفن في وبقى كلامه وليس كذلك على ما لا يخفى
هم والتأخير الى نصف الليل صباح ش اى تأخير صلاة العشاء الى نصف الليل صباح لا يتم فيه
وقد مر بان الخلاف فيه هم لان دليل الكراهية وهو تقليل الجماعة عارضه دليل الندب وهو قطع السم
بواحدة ش بقاء الثاني ش اى سمرة واحدة بخلاف الموصوف وفسر تاج الشريعة بقوله اى
بالكلية ومعناه بالفا سية يكبار واخذ عنه هذا التفسير الاكل وصاحب الدراية وفي بعض النسخ
بواحد بغير تاء الثاني ش قال صاحب الدراية اى بواحد من الناس وهذا عبارة عن المبالغة في
قطع السم لانه لما انقطع بواحد كان منقطعاً بأثنين وما فوقه أيضاً وقال الا تراهى بواحد اى بغير
عشرون شخص واحد بالغة في نفى السم على وجه العموم لان السم اذا كان منفي عن واحد كان منفي عن الجميع
لان الكثرة اذا وقعت في موضع النفي عمت قلت هذه التفاسير كلها ليست بظاهرة اما تفسيرنا بالثبوت
فانه ليس ما يقتضيه معنى الكلام الا اذا قدرنا الموصوف كما ذكرنا واما تفسير صاحب الدراية لفظ بواحد
بغير تاء بقوله بغير واحد من الناس فهو ايضا خلاف الظاهر واما تفسير الا تراهى فابعد من الكل لانه
اين الكثرة التى وقعت في موضع النفي حتى يعم فثبتت الاجابة الى النصف ش هذه نتيجة الكلام الذى قبله اى
اجابة التأخير الى نصف الليل هم والى النصف الاخير مكره وش اى تأخير الى النصف الاخير من الليل
مكره هم لما فيه ش اى في التأخير الى نصف الليل الاخير هم من تقليل الجماعة ش وفي القينة
كرهية التأخير الى نصف الاخير للتحريم هم وقد انقطع السم قبله ش الواو فيه الحال والغالب ان السم
لا يكون في النصف الاخير يثبت الكراهية لبقائه وليما سالما عن المعارض وقال الاكل واعترضه بتجليل
في اول الوقت فانه صباح ودليل الكراهية وهو تقليل الجماعة سالم عن معارضته دليل البجم واجيب
بان المعارض هناك ايضا موجود وهو قوله تعالى وصاروا الى مغفرة من ربكم فان المسارعة الى العبادة
بعد وجوب السبب مندوب لهما لو لم يكن فيها التأخير يعنى تكثير الجماعة فكان فيه تعارض دليل الندب
وهو المسارعة الى العبادة مع دليل الكراهية وهو تقليل الجماعة فثبتت الاجابة لذلك بخلاف تأخير العشاء
الى نصف الاخير فان دليل الكراهية فيه سالم عن معارضته دليل الندب اصلاً لانه ليس فيه المنازعة والاعراض
ولا تكثير الجماعة ولا قطع السم لانقطاعه قبله قلت اخذ الاكل هذا من السفن في وقال صاحب الدراية فثبت

هم ويستحب في الوتر لمن كان صلوته الليل شئ اى لمن له الفة وعادة بالصلاة في الليل ان يوحده
الوتر الى هم آخر الليل شئ في غالب النسخ ويستحب في الوتر لمن يالف الصلوة آخر الليل فعلى هذا يجوز في
لفظ آخر النصب على الظرفية والتقدير يوتر في آخر الليل وهذا روى ويجوز الرفع ايضا بان يكون مغفلا اقيم
مقام فاعل يستحب وهذا روى ايضا وقال الا تزدى وغيره عندي الاول هو الاول لان في الثاني يحتاج
الى التاويل والاصل عدم التاويل فقلت اراد بالاول الرفع وبالثاني النصب ونحوه من كلامه بان الانسان
في الاول على وجه الجواز فلا يخرج عن التاويل هم وان لم يثن بالانتباه او تر قبل النوم شئ لان من
ليس له الفة بصلوة الليل آنا آخر الوقت لا بأس من القنوت الغلبة النوم هم لقوله صلى الله عليه وسلم من خان ان
لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل شئ احمد بن حنبل روى مسلم عن عائشة
عن ابى سفيان عن جابر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بد لى بكر رضى الله تعالى عنه
متى توتر قال اول الليل بعد العتمة قال احدث بالزلفى ثم قال لعمر رضى الله تعالى عنه متى توتر قال
آخر الليل قال اخذت بالقوة هم واذا كان يوم غيم شئ يوم من نوع لانه اسم كان والغيم السحاب فيدنا قال
ان الذى ذكره في قبله من استحباب فيما اذا كانت السماء مضيئة اما اذا كان يوم غيم هم فالاستحباب في الفجر والظهر
تاخير باش قوله فالاستحباب خبر كان دخول الفاعل عليه هم معنى الشرط في كل ما قولنا في غير الصلوة في هذه الاوقات
الثلاثة وفي الدنيا حج والمحيط والخفة والقنوة وغيره ان كانت السماء مضيئة فكل صلوته او لها حين جلت يقال
غابت السماء وانما غابت بالاعلال واغتمت بالتحجيج على الاصل اذا كان بها غيم وفى المبسوط المستحب قبل الفجر
فى كل وقت ولم يذكر تاخير فى يوم الغيم وقال القاضي الفاضل فى روى اجماعه على استحباب تاخير الغيم
والمغرب فى الغيم وتبجيل العصر والعشاء قال ابن المنذر عن عمر اذا كان يوم غيم فاخره والظهر وعجلوا العصر
وقال المصنف لا يبيع الكبيرة فى الغيم الا بصلوة العصر والعشاء هم وفى العصر والعشاء تعجيلا شئ اى
ليستحب فى صلوته العصر والعشاء تعجيلا وتوحيد الضمير باعتبار لفظ الصلوة المقدرة فى العصر والعشاء
كما قدرنا هم لان فى تاخير العشاء تعجيل العشاء على اعتبار المطر شئ اى على اعتبار وقوع المطر وهو
الطين والغيم الرطب سبب للمطر وتكاسل الناس فى الخروج الى المسجد مترغبين بقوله صلى الله عليه
وسلم اذا بليت النعال فالصلوة فى الرجال هم وفى تاخير العصر توهم الوقوع فى الوقت المكدوش وهو وقت
اصفر الشمس هم ولا توهم فى الفجر لان تلك المدة مديدة شئ يعنى ما بين التنوير وطلوع الشمس مديدة

ويستحب في الوتر

لمن يالف صلوته

الليل آخر الليل

فان لو شئ بالانتباه

او تر قبل النوم

لقوله عليه السلام

من خان ان لا

يقوم آخر الليل

فليوتر اوله

طعمه ان يقوم

آخر الليل فليوتر

آخر الليل اذا كان

يوم غيم فالاستحباب

فى الفجر والظهر

والمغرب تاخيرها

وفى العصر والعشاء

تعجيلا كما شئ تاخيرها

لقليل الجاعة على

اعتبار المطر وتأخير

العصر توهم الوقوع فى الوقت

المكدوش ولا توهم فى الفجر

لان تلك المدة مديدة

يؤمن ان الوقوع الاذواق طلوع الشمس هم وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في التأخير في الكلش اي في الصلوة
روى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان كان يوم غيم فالمستحب في جميع الصلوة التأخير كما في المبسوط وفي
البدائع وهو اختيار الفقيه الجليل ابي احمد العياشي لان في التردد بين الاذواق القضاة في العمل
بين الصحة والفساد وانشأوا في ذلك بقوله هم للاحتياط في الصحة والفساد هم الا ترى انه يجوز الاول
بعد الوقت لا قبله ش ومعه بذلك وجه الاحتياط وذلك لانه اذا اخرج في يوم الغيم صلوة من الصلوات
بوقت بعد خروج الوقت فصلوة جائزة تستقط عنه الفرض بخلاف ما اذا عمل وقتها قبل دخول الوقت
فانها فاسدة فيجب عليها الاعادة

فصل في الاوقات التي تكبر فيها الصلوة ش اي هذا فصل في بيان الاوقات التي تكبر فيها الصلوة
ولقب الفصل بما يكبر مع ان فيه ما لا تجوز الصلوة فيه باعتبار الغالب ولان علته الجواز مستلزم لمكراهته
والافق من بيان احد قسمي الوقت شرع في بيان القسم الاول هم لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس
ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها في الشفق والظهور في الشفق
ويجمع على الثمانية وقال ابو هريرة رضي الله عنه في الظهيرة المأجزة يقال اتمية حر الظهيرة حين تمام قائم الظهيرة
وقال المأجزة والبرصفت النهار عند اشتداد الحر قوله لا تجوز الصلوة قال تاج الشريعة اذا اريد
منها الفرض بخلافه الجواز مطلقا وان يراد غيره فعنه المكراهية والكرهية مطلقا على الجواز وعلى غيره
ويجوز اطلاقها على الفرائض والواجبات التي لا تجوز في الاوقات وعلى الفعل الذي يجوز وقال السرخسي
والمراد من قوله لا يجوز لا ينبغي ان يفعل ولو فعل يجوز وقال صاحب الدرر في فضله لا تجوز الصلوة اي لا تجوز
فعله ولو شرع يلزم كما في البيع الفاسد لان النهي عن الافعال الشرعية لبعض المشروعية وفي الزاد اذ ساء
الفعل فقلت فعل هذا المراد من قوله لا تجوز الصلوة نوع مخصوص وهو الفرض وليس المراد من الصلوة حتى لو صلى النفل
في الاوقات المكروهة تجوز لانه ادى كما وجبت لان النافذة تجب بالشرع وشره حصل في الاوقات المكروهة وانما
قال الامام الاسعدي في شرح الطحاوي ووصلى التطوع في هذه الاوقات الثلاث فانه يجوز بكبره وقال الكرخي ويجوز في
اذا تقدم قال الاسعدي ان لا يفضل لان القطع ويقضيها في الوقت المباح وانما لا تجوز الفرائض في هذه الاوقات لانها وجبت
كلا فلا يأتى بالنافع ان قلت قوله لا يجوز اذا استعمل في هذه الجواز بالنسبة الى الفرائض في المكراهية بالنسبة الى النفل
وصلوة المجازاة وسجدة التلاوة يكون معاينين حقيقة والمجازة تكتفى على غيره هذه الرواية لا يلزم ذلك لان في غير هذه الرواية

وعن ابي حنيفة رضي الله عنه التأخير في الكل
للاحتياط الا ترى انه يجوز
الاداء بعد الوقت لا قبله
فصل في الاوقات التي
نكره فيها الصلوة لا تجوز
الصلوة عند طلوع الشمس
ولا عند قيامها في الظهيرة
ولا عند غروبها

لا يجوز النفل ايضا واما على ظاهر الرواية من ان النفل يجوز مع الكراهية فلا يستقيم الا اذا كان راداً على حكمه
مطلقاً كما ذهب اليه البعض وفي المبسوط والمحيط الاوقات التي تكره فيها الصلوة خمسة ثلاث منها لا يصلح فيها
احد الصلوة عند طلوع الشمس الى ان يبيض وعند زوالها وعند غروبها والعصر يومه ولا يتطوع بعد
طلوع الفجر الا بركعتيه الى ان ترفع الشمس ولا يتطوع بعد صلوة العصر وذكر في التحفة والقنية والمفيد
ان الاوقات التي تكره فيها الصلوة اثني عشر وقتاً ثلاثة منها تكره لبعض في الوقت وهي المذكورة آنفاً
ففي هذه الثلاثة يكره التطوع التي ليس فيه سبب في جميع الايام والاكنة ولو شرع فيما صح شرعه
وجاز ادائها فيه وفي المحيط في الرواية المشهورة لكن الاولى قطعاً وادائها في وقت غير مكره قال في المحيط
ولو قضاها في غير وقت مكره جاز وقد اساء خلافاً لزمه وكذا ما لا سبب كركعتي الطواف وتيمية المسجد وجدة
التلاوة وصلوة الجنائزة والمنذورة في هذه الاوقات والاولى ان لا يؤخر صلوته الجنائزة لان تأخيرها
مكره وفي المفيد ان حضرت في وقت مستحب لا يجوز فيها سجلات ما ذكره ونص الكرخي على انه لا يجوز فيها
صلوة الجنائزة ولا سجدة التلاوة ولا يقضى فرضاً ولا يصلح تطوعاً وكذلك اداء فرض العصر عند تغير الشمس
ولا يصلح الفرض عند الطلوع والزوال واما قضا الفرائض والمنذورة وقضا الواجبات الفاتية وسجدة
التلاوة في وقت غير مكره والوتر من ذلك لا يجوز في هذه الاوقات في البواقي من اثني عشر مبنى في وقت
وهي تسعة بعد طلوع الفجر وبعد فرض المغرب قبل الطلوع وقبل الصلوة العصر وبعد الغروب قبل المغرب
وعند الخطبة وعند الاقامة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وخطبة الاستسقاء كذا في التحفة ولكن
بلفظ الكراهية وفي المحيية ولا تنفل بعد صلوة الجمع بعرفات والمزدلفة وذكر وانها الصلوة قبل العيدين
حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه قال ثلاث اوقات يحسن ان يصلي فيها وان تقرب
فيها موتاً ناعند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تغرب حتى تغرب الشمس
هذا الحديث رواه مسلم والاربعة من حديث موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن عقبة بن عامر الجنيني رضى
قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمانا ان يصلي فيها او تقرب فيمن موتاً ناعند طلوع الشمس
بازية حتى ترتفع وبين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وبين تنصيف الشمس للغروب حتى تغرب
وان تقرب فيها المراد منه الصلوة على الميت على ما ذكره المصنف عن قريب قوله تنصيف اي تميل للغروب
وقد وقعت هذه اللفظة ههنا ثابتهن وان سمين وقعت تبار واحدة واصلة ثابتهن لازم من تنصيف ويجوز

الحديث
عقبة بن عامر
قال ثلثة
اوقات
فهي
رسول الله
عليه السلام
ان يصلي
تقرب فيها
موتاً ناعند
طلوع الشمس
حتى ترتفع
وعند زوالها
حتى تغرب
وبين تنصيف
للغروب
حتى تغرب

ايضا التائب على الاصل ويجوز فيه حذف احد هاتين في قوله تار الخط اصله تنطق فحذفت احد التائين وثلاثة
حذف يضيف اى مال يقال حذفت الشمس وضيقت وتضيفت اى مالت للغروب قوله حتى ترتفع اى الشمس
وحد الارتفاع الذى يباح فيه الصلوة اختلفوا فيه فى الاصل اذا ارتفعت الشمس قدر ربح او محين تبا
الصلوة وقال الفضل ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرصها فاشمس فى الطلوع ولا تباح الصلوة
فيه فاذا عجز عن النظر يباح وقال ابو حفص السكندر يولى بطلت ويوضع فى ارض مستوية ما دامت الشمس
تقع على حيطها حتى فى الطلوع واذا وقعت فى وسطه فقد طلعت وعلت الصلوة كذا فى المحيط فان قلت التخصيم
بالثلاث فى العدد يقيد الانحصار عليه وقد ذكر تسعة اوقات لا يجوز فيها النفل وتلك التسعة غير هذه الثلاثة
فيلزم منه ابطال العدة قلت انما يلزم هذا ان لو كان المزدحم مثل حكم المزيدي عليه فالثلاثة المنصوصة حكمها
ان لا يجوز الفراغ والى النوافل ايضا فى بعض الروايات وما غلبه فليس فى معناها لانه يجوز قضاء النوافل
وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة فيها بخلاف الثلاثة المذكورة فان ذلك لا يجوز فيها واذا كان المعنى يمتنع
لا يلزم الا بطلان بل يكون كل واحد منهما ثابتا به ليل على حدقه فاما الثلاثة المذكورة فحديث عقبة رضى الله
واما غيرهما فاحاديث اخرى مثل لا صلوة بعد الغروب حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس فان قلت اذا
لم تجز الفراغ فى هذه الاوقات فلو شرع فيها ثم تم عليه ان ينقض وضوءه فقلت لا ينتقض لان شرعه لم يصح
فلا تصادق بتمتته صلوة شرعه وقال فى نوادر الصلوة من الصلوة لو طلعت الشمس وجب فى خلال الصلوة العجز
ثم تمتم قيل ان يسلم فليس عليه وضوء الصلوة اخرى اما على قول محمد فلا نه صار خارجا عن الصلوة بطلوع الشمس
وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وفى الرواية الاخرى وان لم يصير خارجا من حد التحريم
فقد فسدت صلوة بطلوع الشمس لانه لا يجوز اداء الفعل فى هذا الوقت كما لا يجوز اداء الفرض فالضحك
فى هذه الحال وادى الضحك فى الصلوة الجنازة فلا يجعل حدا وعلى قياس قول ابى يوسف رحمه الله ويلزم
الوضوء نصوصا على الرواية التى رويت عنه انه يصير حتى تطلع الشمس ثم يتم الفريضة فعلى هذه الرواية
ان ضحك صادف حرمة صلوة مطلقة وكان حديثا هم والمراد بقوله وان نقبر صلوة الجنازة شس المراد قبله
وغيره صلوة الجنازة المراد من قول عقبة رضى الله عنه وان نقبر فيها الصلوة على الجنازة
يقال قبر يعقبر من باب نصر ينصر ومصدره يعقبر بمعنى مدفن الميت ايضا قبر يقال قبره اذا دفنه وقبره اذا جعل
قبره اى فيه وقال ابن السكيت قبرته اى جعلت له قبره فيه وقوله تعالى ثم اماتة فاجبروا اى جعله

والمراد بقوله
وان نقبر
صلوة الجنازة

ممن يقبر ولم يجعله يلقي للكلاب فأكرمه الانسان بالقبر وقال ابن الاعرابي اقبروا امرئنا نجفرا قبره فان قيل
 قلت ذكر القبر واردة الصلوة من ابي قبيل من المجاز او الكناية قلت قال قال في البسوط وهو من باب الكناية
 المأذمة بينهما وقال الا ترازى هو كناية لانه ذكر له ودين واردة المردوف قلت المراد من الملازمة المذكورة
 ما يكون بين اللازم والمزوم على سبيل التبعية لان الكناية ان يذكر في اللازم ما هو تابع ودين ويراد به
 ما هو متبوع ومردوف فان قلت ما هذا الداعي اى هذه الدعوى فلم لا يؤخذ بظاهره فيكون دفن الميت في
 هذه الاوقات الثلاثة مكروه ما قلت اختلف العلماء في هذا الباب فان قلت طائفة بظاهره وقالوا يكبره ودفن الميت
 في هذه الاوقات الثلاثة وقال البيهقي رحمه الله ونسبه عن القبر في هذه الساعات لا يتناول الصلوة على الجنازة
 وهو عند كثير من اهل العلم محمول على كراهية الدفن في تلك الساعات وكذلك حمله ابو داود ورضي الله عنه على الدفن
 فانه بوب عليه في كتاب الجنازة فقال باب ما جاز من الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها ثم روى حديث
 عقبه المذكورة وذو حجب اهل العلم الى كراهية الصلوة على الجنازة في هذه الاوقات وروى ذلك عن ابن عمر
 وهو قول عطاء والتخفي والاوزاعي والثوري وقيل قال ابي حنيفة واصحابه واحمد واسحق وكذلك حملته الترمذي
 رضي الله تعالى عنهم على الصلوة و بوب على باب ما جاز في كراهية صلوته الجنازة عند طلوع الشمس و
 غروبها ونقل عن ابن المبارك ان قال يعني ان يقبر فيها موتا ينعى صلوته الجنازة انتهى وعن الشافعي رضي الله
 عنه انه كان يرى الصلوة على الجنازة اى ساعته شام من ليل او نهار وكذلك الدفن اى وقت كان من ليل ونهار
 في احكام بن بريدة قال بعض العلماء لا يصل على الجنازة في الاوقات الثلاثة المذكورة في حديث عقبه رضي الله عنه
 الا ان ينحرف عليها النتن وقيل لا يصل عليها عند الغروب والطلوع فقط ويصل بعد العصر ما لم تغرب الشمس ويصل الصبح
 ما لم تسفر وقال ابن عبد الحكم يصل عليها في كل وقت كالارض وقال الليث يكبره الصلوة عليها في الاوقات التي
 يكبر فيها الصلوة وقال عطاء والتخفي لا يصل عليها في الاوقات الخمسة المنع عنها فان قلت بل جاز ما يدل على
 هذا العمل فقلت نعم روى الامام ابو حفص محمد بن شايف في كتاب الجنازة من حديث خارجة بن مصعب عن ليث بن
 سعد عن موسى بن علي بن رستم الله قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصل على موتانا عند غلات
 طلوع الشمس الى آخره هم لان الدفن غير مكروه اى لان دفن الميت في هذه الاوقات المذكورة غير مكروه
 هم والحديث باطلا فثبت على الشافعي رضي الله عنه في تخصيص نهار النصف والنوافل بمكة شمس واختلف نسخ الحديث
 في هذا الموضع فلذلك تردوا الشرح فيه ولم يوردوا كناية في خصوص ما تحريمه بذهب الشافعي رضي الله عنه بالصلوة

لان الدفن
 غير مكروه
 باطلا فثبت
 على الشافعي
 في تخصيص
 دبكة

في كتب اصحاب المعتمدة عليها فقال السفناتي في شرح قوله واحديث باطلا حجة على الشافعي رضي الله عنه في
 تخصيص الفرائض والنوافل بركته وفي بعض نسخ الهداية لم يذكر الفرائض وذكر بركته بالبار في بعضها لم يذكر
 النوافل والصحيح من الرواية ان يذكر الفرائض ويذكر مكرمة بدون البار ويقال في تخصيص الفرائض وبركته
 ليكون اداء الفرائض في جميع الامكنة وتعميم جواز الفرائض والنوافل بركته وذلك انما يعاد فمما الذي ذكرت
 وبكذا كان بخط شيعي فان عند الشافعي رضي الله عنه يجوز الفرائض والنوافل فان شمس الائمة المشي
 ذكر في المبسوط حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه وغيره من الاحاديث ثم قال والامكنة في هذه النية
 عندنا العموم الا انما وقال الشافعي رضي الله عنه لا بأس بالصلوة في هذه الاوقات بركته حديث روي في انهي
 الابكة انتهى كلامه وقال تاج الشريعة قوله وتخصيص الفرائض اى الشافعي رضي الله عنه يقول بعدم كراهية
 الفرائض في هذه الاوقات قوله ومكة اى تخصيص مكة فان عنده ينصرف هذا النية الى مكة حتى لا تكون النوافل
 فيها انتهى وقال صاحب الدراية قوله حجة على الشافعي رضي الله عنه وتخصيص الفرائض ومكة وقال الشافعي رضي
 يجوز في هذه الاوقات الفرائض ومن النوافل بالسبب كتحية المسجد وكعتي الطواف وكذا في المجموعه فقول
 انتهى وقال الاترازي قوله واحديث باطلا حجة على الشافعي رضي الله عنه في تخصيص الفرائض ومكة وفي
 بعض النسخ وبركته بالبار والصحيح ان يذكر ومكة بلا بياينة ان الشافعي يحبس الفرائض من جميع الصلوة
 ويقول ان النية وروفي حق النقل لافي حق الفرائض بدليل قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة
 او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها فاعلم ان الفرض ليس بمنى عنه حتى يجوز الفرائض في الاوقات
 المكروهة بل كراهية في جميع البلدان اما النوافل فاستحبابا كره في هذه الاوقات الابكة فان مكة محفوفة من
 سائر البلدان لما روى ابو داود ورضي الله عنه النية عن الصلوة في هذه الاوقات مقرنا بقوله الابكة فاذا
 يجوز الفرائض في جميع البلدان في مكة وغيره لان الفرائض خصت من جميع الصلوة ويجوز النوافل بمكة
 خاصة لان مكة خصت من جميع البلدان وعلى هذا التقدير لا يفهم الا على رواية مكة بدون البار فافهم انتهى
 قال الاكل ما ينفرد ان اراد بقوله لا يجوز الفرض وحده وان النقل جائز مكره ولم يتم جعل الحديث
 حجة على الشافعي رضي الله عنه في تجوز النوافل وان كان مراده عدم الجواز في الفرض والنقل جميعا
 لزم عليه النقل عن الكرخي والاسيبجاني وهوان النوافل تجوز وتكره وان كان الجواز مع الكراهية فما لم
 يكن الحديث حجة لنا على الشافعي رضي الله عنه الا اذا ثبت ان اصحابنا يقولون بالسجدة مع الكراهية

بالحجوز بلا كراهة فالحال ولم الطلع على ذلك فيما وجدته من النسخ وإن كان عدم الحجوز في الغرض والحجوز في النقل
مع الكراهية فإن في بعض الروايات لزوم اختلاف معنى اللفظ للعدم أدنى لا على سبيل الكتابة وبغيره جاز
وإرى أن المراد عدم الحجوز في الغرض والنقل على بعض الروايات ولا يلزم ما نقل عن الكرخي والاسبيعي بأن
لأنه اختار خلافه وإذا ظهر لك ما قرناه بين لك أن التعمية الصحيحة هو أن يقال حجة على الشافعي رضي الله
في تخصيص الفرائض بكلمة لأنه هو الذي يفيد ما ذكرناه من تدهبه وإن كان فيه طار دون ما عداه وهو ما وقع
في بعضها من قوله في تخصيص الفرائض والنوافل بكلمة وفي بعضها في التخصيص بكلمة وفي بعضها ولم يذكر النقل
قلت هذه الترويدات والتعريفات والبعثية كلها من عدم الوقوف على نص مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه
وعدم الرجوع إلى أصح كتب أصحابه فتقول مذهب الشافعي رضي الله عنه جواز الفرائض في هذه الأوقات
ومن النوافل ما لا سبب لغيره المسجد وكعتي الطواف دون النوافل المطلقة وفي كتبه يجوز النوافل المطلقة
أيضا وقال النووي في الروضة يجوز في هذه الأوقات قضاء الفرائض والسنن والنوافل التي تأخذها
الإنسان ورد له ويجوز صلوة الجنازة وسجود التلاوة وسجود الشكر وكعتي الطواف وصلوة الكسوف
ولا يكره فيها صلوة الاستسقاء على الأصح وعلى الثاني يكره كصلوة الاستسقاء ويكره كعتي الأحرام على الصحيح
فالتعمية المسجد فإن اتفق دخول الغرض كدرس علم أو عتكاف أو انتظار صلوة ويجوز ذلك ثم يكره وإن
دخل لا يحتاج بل يصل في الغية فجهان قسمها الكراهية انتهى فإذا عرفت هذا عرفت أن نقل الشافعي عن غيره في
بقوله فإن عند الشافعي رضي الله عنه تجوز الفرائض في هذه الأوقات في جميع الأكلنة دون النوافل في
كلمة تجوز الفرائض عنه والنوافل ليس كما ينبغي وكذلك ما قاله لا ترازمي فإذا تأملت كلامها بالذي قلناه
أننا عرفت أن نقلها عن مذهب الشافعي رضي الله عنه ليس على ذلك وكذلك ما قاله الأكل بقوله تبين
أن النسخة الصحيحة التي أخذوا الأقرب إلى المطابقة ما قاله صاحب الدراية ثم فسر النسخة التي سبقت قوله
وأما حديث بالطلاق يعني بكونه متناولا للغرض والنقل حجة على الشافعي رضي الله عنه وتخصيص الفرائض بالحجوز
في هذه الأوقات أي فرض كان وفي أي مكان كان وقوله والنوافل أي وفي تخصيص النوافل بالحجوز فيها
حال كونها فيما يكره أي نقل كان ولا يدل هذه العبارة على الحجوز النقل الذي لا سبب في غير مكانة نقلت
كلها فاحترق على الدلالة على ما ينبغي ثم حجة الشافعي رضي الله عنه ما ذهب إليه قوله صلى الله عليه وسلم
من نام عن صلوة أو نسيتها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها جعلت وقت التذكير وقتا للفاقة مطلقا

قوله في جواز النفل بركة ثم قال الله تعالى الوارد في حديث عقبته رضى الله عنه الابكة وقوله صلى الله عليه وسلم
 يا بني عبد مناف من ولي منكم من امور الناس شيئا فلا يمنعن احد اطراف هذا البيت وصلى اى ساعة شيئا وله
 في الجمعة حديث ابى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في نصف النهار الا يوم الجمعة
 ابو الخليل عن ابى قتادة رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال الجمهور
 مستحسن الا يوم الجمعة واجاب عن ذلك اما حديث من نام عن صلوة الى آخره فهو مخصوص بحديث عقبته رضى الله
 والدليل عليه ما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تغسل من غزوة فغير نساء
 بنيلة الحديث وفيه فناموا فلما انقطع آخر الشمس وفي رواية انهم اذ قد بدا جانب الشمس فادروا واظلم
 شيئا ثم نزلوا للصلوة وانما تغسل في حال طلوع الشمس فلو جازتضار المكتوبة في حال طلوع الشمس لما احسروا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الانقباه وعن الثمالى ان الاستنثار الوارد في حديث عقبته رضى الله عنه
 الابكة غريب لم يرد في المشاهير فلا يرد عليه او يحتمل انه كان قبل النهي وعن الثمالى ان ابدا وودى رضى الله
 في ابادة الدعارى معنى صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر بن العريبي هذا الحديث لم يصح وعن الرابع ان الاني
 قوله الا يوم الجمعة بمعنى الا يوم الجمعة كما في قوله تعالى الاخطا اى لاخطا وعن الشافعى رضى الله عنه وخبر
 ابى قتادة انه منقطع لان ابى الخليل لم يسمع من ابى قتادة قاله ابو داود وقال الطبري رحمه الله في حديث
 بن ابى سلمة وهو ضعيف مره وفي المعنى عن ابى سعيد وكننا منى عن ذلك يوم الجمعة وعن سعيد المقبرى
 ادرت الناس وهم ينون عن ذلك واباه فيها عطا في الشار دون الصيف وفي بقية الاوقات
 يوم الجمعة وجمان عند الشافعية رضى الله عنه احد هما يجوز لكل احد وفي بقية الاوقات يوم الجمعة
 والاخر لا يجوز الا في وقت الاستوار يوم الجمعة دون بقية الاوقات يوم الجمعة روى عن بعضهم تخصيص النشار
 من بقاء الشعائر وبترجيحها قال صاحب المذهب وغيره فان قلت يعارض حديث عقبته رضى الله عنه
 قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر بانه ان هذا يقتضيه انه
 لو شرع في صلوة الفجر وطلعت الشمس في ظلالها لا تفسد الصلوة كما ذهب اليه الشافعى رضى الله تعالى
 قلت انه لبيان الوجوب يادراك جز من الوقت قل اوكثر ونذهب مالك في هذا الباب انه يقضى الفرض
 في هذه الاوقات الثلاثة ولا يصح التوافل ولو كان لها سبب او لا وبه قال احمد رحمه الله ان اجاز
 ركعتي الطواف وصلوة الجمعة مع امام يحى خوف الفوت واختلف الرواية عن مالك رحمه الله عنه

في صلوة الكسوف وسجود القرآن في وقت النسيء هم وجبة على ابي يوسف رحمه الله في اباحة النفل في يوم الجمعة ش وجبة عطف على قوله سجد على الشافعي رضي الله عنه روى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا بأس بالصلوة هم وقت الزوال **سبب** واستدل على ذلك بحديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه وقد ذكرناه من قريب مع الجواب عنه هم قال ش امي القدوري يعطون على اول النفل هم ولا صلوة جنازة ش اي ولا تجوز صلوة الجنازة في الاوقات الثلاثة المذكورة هذا محمول على جنازة حضرت قبل العصر لان الصلوة تجب بحضورها كاملة ولا تؤدى بالنقص حتى لو حضرت جنازة في هذا الوقت جازت الصلوة مع الكراهة لانها اديت ناقصة كما وجبت هم لما روينا ش وهو قوله وان تغيب فيها موتانا هم ولا سجدة تلاوة ش عطف على ما قبله امي ولا تجوز سجدة التلاوة وهذا اذا كان قبل او مع قبل هذا الزمان فسجد في هذا الزمان بعد اجزاء النقص عن الكمال اما لو تلى في هذه الزمان فسجد جازت لانها اديت ناقصة كما وجبت هم لانها في معنى الصلوة ش امي لان سجدة التلاوة في معنى الصلوة من حيث انه يشترط لها ما شرط للصلوة من الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ويقال باعتبار حصول التشبه لعبادة الشمس انه يحصل بعد بالشمس باحوال ايضا كذا في المبسوط وقال الاكل فان قيل ما بالعلم تلحق بها في قوله صلى الله عليه وسلم من نكس عنقه فقهته فليعد الوضوء والصلوة جميعا فينقص وضوء الفاحك في سجدة التلاوة كما في الصلوة واجب بان الالام في قوله فليعد الوضوء والصلوة للبعد لانه انما يعيد الصلوة التي وجدت فيها القنينة للتمسك والمعبود صلوة ذات تحريرة وركوع وسجود والسجود المجرد ليس في معناه من كل وجه فلا يلحق به قلت هذا السؤال والجواب للسفنا في هم الا عصر يومه عند الغروب ش هذا اشتنا من قوله ولا عند غروبها يعني لو صلى عصر يومه عند غروب الشمس جازت صلوة هم لان السبب ش امي سبب وجوب الصلوة هم هو اجزاء القائم من الوقت ش الذي يوصله بالاداء هم لانه لعلق بالكل ش امي لان السبب لعلق بكل الوقت جملة هم وجبة الاداء بعده ش امي لوجب اداء الصلوة بعد ذلك الوقت لوجب تقويم السبب بجميع اجزائه على السبب فلا يكون اداء هم ولو لعلق بالجزء الماضي ش امي ولو لعلق بسبب الوجوب بالجزء الماضي من الوقت فالمودى ش بكسر الدال هم في آخر الوقت قاض ش لانه ادى بعد خروجه الوقت فيكون قضاء هم واذا كان كذلك ش امي واذا كان الالام كما ذكرنا من ان السبب هو احواله القائم في آخر

سجد
تحت على ابي يوسف

في اباحة النفل

يوم الجمعة وقت الزوال

قال دلا

صلوة جنازة

لما روينا ولا يصح

تلاوة ولا بها

في معنى الصلوة

الا عصر يومه

عند الغروب

لان السبب

هو الجزء القائم

من الوقت لانه

لو لعلق بالكل

لوجب الاداء

بعد ولو لعلق

بالجزء الماضي فالمودى

في آخر الوقت

قاض واذا كان

كذلك

هم فقد ادا بالشئ اى ادى الصلوة التى هى العصر كما وجبت شئ اى بانتهاء الاداء بها فان كان
 وقتها صحيحا بان لا يكون موصوفا بالكرامة ولا منسوب الى الشيطان كالنهر مثلا وجب المسبب كما فلا يتبادى
 ناقصا وان كان فاسدا اى ناقصا بان يكون منسوب الى الشيطان كالعصر يتنافى وقت الاصفر وجب لغير
 به ناقصا فيجز ان يتبادى ناقصا لانه اداءه كما وجب هم بخلاف غير ما من الصلوة شئ يعنى غير العصر
 لانها وجبت كاملة فلا يتبادى بالناقص شئ لان ما وجب كاملا لا يتبادى بالناقص وقال الاكل قوله
 لان السبب هو الجزر القائم من الوقت فيه لتسامح لان السبب اما اول جزر والذي على الاداء الجزر
 والمضيق او كل الوقت عند خروجه قلقت المراءى بالجزر القائم من الوقت الجزر الباقي من آخر الوقت لان
 السببية تنتقل من جزر الى جزر والسبب هو الجزر القائم وقال صاحب الكافي ما قاله قال مودى في آخر الوقت
 فاضى اشكاله لانه مودى باعتبار بقاى الوقت وايضا يلزمه على تقدير جواز قصر العصر في هذا الوقت لان الجزر
 القائم من الوقت ناقص فيجب به العصر ناقصا فينبغي ان يكون كعصر يومه و آجاب عن الشيخ عبد العزيز في الاول
 بان كلامه فيمن اخرا العصر الى الغروب ولا شك ان السبب في هذا هو الجزر القائم من الوقت وهو المعبر عنه
 بالجزر المضيق وعن الثاني بان الجزر اذا تعين السببية بحيث لا ينتقل الى غيره وكان التاخير عنه تقويتا
 للوجوب كما يجوز الاخير من الوقت في الصلوة والجزر الاول من اليوم في الصوم قال الاكل ورد عليه
 بان القوات بالتقويت عن الجزر الاخير من الوقت انما هو باعتبار خروج الوقت لا باعتبار تعيين السببية وكذا
 الجزر الاول من اليوم لان وقت الصوم كل النار فاذا فأتى البعض فأتى الكل قلقت لان سلم ان التقويت
 بجزر اعتبار خروج الوقت بل به وباعتبار الجزر الاخير للسبب الا ترى انه اذا اشترع في صلوة النظر الى الجزر
 او العشار في الجزر الاخير ثم خرج الوقت كان ذلك اداء ناقصا فلو اسلم الكافر عند غروب الشمس يلزمه
 اداء العصر فان لم يتمكن حتى غربت الشمس بل يلزمه اداءه لا فومعنى على خلاف في ذلك ثم اعلم انه لا بد من محل
 جزر من الوقت سببا للوجوب فقال فمسل لا ية النسري سبب لوجوب الجزر الاول من الوقت فصار السبب حكم الجزر
 وصحة اداء الواجب ولكنه وجوب توسع وهو الامح وبكذا نقله علاء الدين اسحاق السمرقندي في المسبب ان
 والتقويم لا ي زيد ومن الناس من نكح ان الاداء لما لم يلزم في اول الوقت لم يكن وجوب الصلوة متعلقا
 باوله وان غلط ويتعين وقته بالفعل كالغفارة وفى منصرف السردى الوجوب باول الجزرية من اول الوقت
 فلا فالبعض مشائخنا والقاضى عبد الجبار انكر ان قوله من قال الصلوة في اول الوقت تقع فلا قال هذا الاصح

فقد اداها كلها
 وجبت بخلاف
 غيره من الصلوة
 لانها وجبت
 كاملة فلا تنقأ
 بالناقص

وقال شمس الامنة ومن مشايخ العراق من يقول الوجوب لا يثبت في اول الوقت وانما تطلق الوجوب باخرة
 ويستدلون عليها بما لو عاجزت في آخر الوقت فانه لا يلزم ما مضى تلك الصلاة اذا طرأت بالمعنى
 اذا سافر في آخر الوقت فعلى ركعتين فلو كان الوجوب باول الوقت لما سقطت الصلاة
 بذلك وكذا لو مات قبل خروجه من الوقت لا تكون الصلاة ديناً في ذمته ولا شيء عليه ثم عند
 مشايخ العراق اختلاف في صفة المردى في اول الوقت فمنهم من يقول هو قفل يمنع لزوم الفرض
 في آخر الوقت اذا بقي على حال يلزمه الاداء بان لا يعارضه جنون او حيف وغير ذلك فيه
 لا يمكن ثم نزل الاداء في اول الوقت لا الى تضار ومنهم من قال المردى في اول الوقت
 وقوفه على ما يظهر من حاله في آخر الوقت فامتنعه به تجبيل الزكوة قبل التحول وفي المرفئنا
 الالكثير اصحابنا الوجوب يتعلق بمقدار التحريمه وقال زفر جرحه الله بمقدار ما يودي الصلاة وهذا القول
 من القدرى رحمه والاوّل اختيار القاضي ابى زيد الديوبسى رحمه وذكره في الميزان عن الكرخي ثلاث
 روايات عن اصحابنا فروى الشيخ ابو بكر الجصاص رحمه ان الوقت كله وقت العرض وعليه اوادوه
 في وقت مطلق من جميع الوقت وهو مخير في الاداء فيتعين الواجب بالاداء ويضيق الوقت فان اداء
 في اول الوقت يكون واجبا وان آخره لا يثبت وهو الرواية على المعتمد عليها ويرى ايضا ان الاداء
 في اوله وقت ان بقي الى آخر الوقت بصفة التكليف يقع واجبا فان فات شي من شرائط التكليف
 يكون قفلا وفي رواية اخرى عنه يقع قفلا في اول الوقت فاذا بقي الى آخر الوقت وصفت المكلفين
 يكون ذلك سقطا لا يثبت من قال هذه الرواية مجهورة وعند الشافعي رضي الله عنه لما يفرض الوجوب
 في اول الوقت لزوم الاداء على وجه لا يتغير بتغير حال فيعذر لك تعارض احمض والقرو قال النووي
 تجب الصلاة باول الوقت وجوباً موسعاً ويستقر الوجوب بالمكان فعلمنا قالوا ومن ابى حنفية رحمه الله في رواية
 كذا هي بنا وهي غريبة قلت ان اراد بعلق الوجوب باول الوقت وجوباً موسعاً فوالله المذهب الصحيح

عننا وليست هذه الرواية بطريفة وان اراد استقرار الوجوب بامكان فعلها فليس هذا رواية
 عن اصحابنا الاغريبه ولا مشهورة وقال ابن بطال مكي ابن القصار عن الكرخي عن ابى حنيفة
 رضي الله تعالى عنهم اجمعين ان الصلوة في اول الوقت تقع نفلا قال والفقهاء باسرها على
 خلاف قوله قلت هذا قول ضعيف نقل عن بعض الاصحاب كما ذكرنا وليس منقولاً عن ابى حنيفة
 رحمه الله ثم اعلم ايضا ان الواجب الموسع الذي هو الفاضل عن الواجب لا يتعين بعض جزاءه
 يتعين العذر رضا بان يقول عينت هذا للسببية ولا تعدياً بان ينوي ذلك وذلك لان تعين الاسباب
 والشرائط من وضع الشارع ولللبس للعبء ذلك وانما للعبء اختيار فضل فيه رفيق وليس ذلك
 بتعيين جزاءه بل لا يتيسر فيه الاداء بل لا الاختيار في تعينه فعلاً بان يؤدي الصلوة في اى جزء
 يريد فيتعين بذلك الفعل ذلك الجزاء وقتاً لفعله كما في خصال الكفارة فان الواجب احد الامور
 من الاعتاق والكسوة والاطعام لا يتعين شئ منها بتعين المكلف قصد ولا قضاء بل يحتاج الى ما شاء
 فيفعله هو الواجب بالنسبة اليه ثم قال شئ اى المصنف رحمه الله ثم والمراد بالنفي المذكور في
 صلوة الجنازة وسجدة التلاوة شئ اى في قول القدوري رحمه الله ولا صلوة جنازة ولا سجدة تلاوة
 هم الكراهية شئ مرفوع لانه خبر المبتدأ وهو قوله والمراد هم حتى لو صلاها في شئ نتيجة الكراهية
 اى لو صلى الجنازة في وقت من الاوقات الثلاثة ثم اتمى سجدة فيه شئ اى اتمى اى اتمى
 في وقت من هذه الاوقات ثم فسجد باجاز شئ اى فسجد للتلاوة وفيه جازت هم لانها اديت
 ناقصة شئ اى لان كل واحدة من صلوة الجنازة وسجدة التلاوة اديت حال كونها ناقصة
 هم كما وجبت شئ اى كما وجبت ناقصة هم اذ الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة شئ كلمة
 اذ للتعليل اى لان الوجوب حصل بحضور الجنازة وبوقوع التلاوة وفي الوقت الناقص
 اذ قد مر الكلام فيه مستوفى عند قوله ولا صلوة جنازة ولا سجدة تلاوة هم ويكره ان يتنقل

قال وهو المراد بالنفي المذكور

في صلوة الجنازة وسجدة

التلاوة الكراهية حتى

اوصلاها فيه وتلى

سجدة فيه وسجدها

جاءه في الحديث ناقصة

كما تجب اذ وجب

حضور الجنازة والتلاوة

ويكره ان يتنقل

بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس ارادته اذا طلع الفجر وصلى صلوة الفجر
 يكره لان يصل الى ان تطلع وبعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس ثم لما روى انه صلى الله
 عليه وسلم نبى عن ذلك من لا روى مسلم من حديث ابى امامة رضى الله تعالى عنه وفيه نقلت
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبرني عن الصلوة قال صلى الصبح ثم اقصر عن الصلوة
 حتى تطلع الشمس فانها تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها ثم صل فان الصلوة مشهودة
 محصورة حتى يستقل الظل كالمرج ثم اقصر عن الصلوة فانها حينئذ تسبح جهنم فاذا قبل الفجر
 فصل فان الصلوة مشهودة حتى تقضى العصر ثم اقصر عن الصلوة حتى تغرب الشمس فانها
 تغرب بين قرني شيطان اسند حديث بطوله وروى اسحاق بن راهويه رضى الله تعالى عنه
 في مسنده ثم البسقي من جهة حديثنا وكيع ثنا سفيان الثوري اخبرني ابو اسحاق عن
 عاصم بن ضمرة عن علي رضى الله تعالى عنهم اجمعين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصل ركعتين دبر كل صلوة مكتوبة الا الفجر والعصر واخرج البخاري عن معاوية
 رضى الله تعالى عنه قال انكم لتصلون صلواتي لصحت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فما راينا به يصليها ولقد نبى عنهما بعض الركعتين بعد العصر وروى مسلم عن ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهما عن حفصة رضى الله تعالى عنهما قالت كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يصل الا ركعتين نيفتيتين وروى ابو داود عن يسار مولى ابن عمر رضى الله تعالى
 عنهما اجمعين قال واتي ابن عمر اخبرنا صلى الله عليه وسلم بعد طلوع الفجر فقال يا يسار ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خرج علينا ونحن فصل هذه الصلوة فقال ليبلغ شاذكم فما بكم لا تصلوا بعد الفجر الا ركعتين
 واخرج الطبراني عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتي الفجر واخرج ايضا عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضى الله

بعد الفجر حتى تطلع

الشمس وبعد العصر

حتى تغرب الشمس

ما روى الله عليه

نفي عن ذلك

انه صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة اذا طلع الفجر الا ركعتين ومثله من ابى هريرة رضي الله عنه
 وقال ابن ابي نبال رضي الله تعالى عنه في شرح البخاري توالت الاحاديث عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه نهي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر وكان عمر رضي الله تعالى عنه يغرب على الركعتين
 بعد العصر بمحض من الصحابة من غير تكبير فدل ان صلوة صلى الله عليه وسلم مخصوصة به دون امة ولده
 ذلك على ابى طالب وعبد الله بن مسعود وابو هريرة وسهية بن جندب وزيد بن ثابت وسليمان
 عمرو وكعب بن مرة وابو امامة وعمر بن عيينة وعائشة والصالحى واسمه عبد الرحمن بن عتيقة و
 عبد الله بن عمر وعاصم بن البصري وسعيد بن المسيب والعلاء بن زياد وحميد بن عبد الرحمن
 رحمهم الله تعالى اجمعين وقال النخعي كانوا يكرهون ذلك فان قلت اخرج البخاري وسلم
 عن الاسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدرهما سرا ولا علانية ركعتان قبل صلوة الصبح وركعتان بعد العصر وفي لفظ لهما ما كان النبي
 صلى الله عليه وسلم ياتي في يوم بعد العصر الا ركعتين وروى ابو داود ومن حديث
 قيس بن عمر رضي الله عنهما وقال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد الصبح
 ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ركعتان فقال الرجل اني لا امكن صليت الركعتين اللتين
 قبلهما فصلتهما الآن فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا روى ابو داود وقال قيس بن عمر
 رواية قيس بن عمر بالقاف قلت اسنوت القاعدة ان المسح واستحاطة اذا انقضت جعل استحاطة متأخرة
 وروى كثير في الاحاديث التي ذكرناها انفا بالعمل عليها واما حديث الاسود عن عائشة رضي الله
 صلى الله عليه وسلم فيه مخصوصة بالدليل عليه ما ذكرنا ان عمر بن الخطاب كان يغرب على الركعتين بعد العصر بمحض
 من الصحابة من غير تكبير وذكر المادري من الشافعية رضي الله عنه وغيره ايضا ان ذلك من خصوصية صلى الله
 عليه وسلم وقال الخطابي ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا به دون الخلق قال ابن عتيق رضي الله عنه

لا وجه له الا هذا الوجه وقال الطبري فعل ذلك بيننا لانه ان نسيه كان على وجه الكراهة لا التعميم وقال الطبري
الذي يدل على الخصوصية ان ام سلمة رضي الله تعالى عنها التي روت صلاتها اياها قليل لما انفعتينها اذا فاتتا
بعد انصرف قالت لا واما حديث قيس بن عمر قال لا امام اسناده غير متصل ومحمد بن ابراهيم لم يسع من قيس وقال ابن
حبان لا يكل الاحتجاج ثم قسمه بعض الفاظ الاحاديث المذكورة قوله تطلع بين قرني شيطان اختلافه على وجوه
فريقين منها مقارنة الشيطان عند رويها للطلوع والغروب وقيل قرنه قوته من قوله انما مقرن لهذا الامر اي بطوله
يرى عليه وذلك لان الشيطان اغايتولى امره في هذا الاوقات لانه يسول لعبدة الشمس ان يسجد والماني هذه الاوقات
وقبل قرنه حزبه واصحابه الذين يبيدون الشمس يقال هؤلاء اقرن لمي قوم يهتدون اخره قيل ان هذا ينشئ وتنبه وذلك ان
انما خير الصلوة انما هو من تسويل الشيطان لهم وترثينه ذلك في طلوعهم وذوات القرون اغا تعالج الاشياء ويدهمها
بقرنها وكما نعلم لما وافقوا واخره من اوقاتها بتسويل الشيطان لهم حتى اصغرت الشمس صار ذلك لهم بمنزلة كمالها
وذوات القرون بقرنها وتدهمها بارا واما قلت يكن عمل الكلام على حقيقة ويكون المراد ان سجدة البقرة عند عزها
وكذا عند طلوعها لان الكفار يسجدون لما حينئذ فيقارنها لتكون الساجدة والماني مودة الساجدين له ويحيل نفسه
بولا عوانه اغا يسجدون له فيكون له ونفسه تسلط قوله مشهودة اي تشبه بالملكوت وتحضر بقوله بمرامى معه ولا باب
بان يصلي في ذين الوقتين شمس اراو الوقتين بالمد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس بالمد صلاة العصر قبل غروب الشمس
هم الفوائت شمس بالنصب معمول يصلي هم ويسجد لتلاوة ويصلي على البازة لان الكراهة شمس الى صلاة في ذين الوقتين
هم كانت لحق الغرض لصغير الوقت شمس من بعدهم كالمشغول به شمس اي بالغرض فلم يميز الفعل فيما لان الفعل التقدير
بالغرض اولى من الفعل الحقيقي بالثقل هم للمعنى في الوقت شمس يعني ليست الكراهة في ذين الوقتين بالنقل للمعنى في الوقت
بمعنى ليست الكراهة في ذين الوقتين لمعنى في نفس الوقت بل ثقل الوقت بالغرض ولهذا الوابد والعصر في اول
الوقت ومعه الى المغرب لا يكره بالاتفاق فلو كانت الكراهة لمعنى في الوقت لكان هذا مكرها وتلاوة لا بمعنى في الوقت
كما يكره قوله لم الغرض وفيه اشارة الى ان يفرق بين النسي الوارد في ذين الوارد في الاوقات الثلاثة المذكورة
بان ذلك لمعنى في الوقت وهو كونه منسوب الى الشيطان فيظهر في حق الغرائض والنوافل وغيره او هذا المعنى ثقل
الوقت بالغرض كما ذكرنا ثم غلم يظهر في حق الغرائض شمس به نتيجة ما قبله ذلك ذكره بالغرض اي غلم تظهر الكراهة
في حق الغرائض فجازت الغرائض في عام وفيما وجب ليعنه شمس اي لم تظهر الكراهة ايضا فيما وجب ليعنه ثم سجدة التلاوة
شس لكون وجوبها غير متوقف على فعل العبد بل وجوبها بالسلم فصارت كسائر الغرائض فان قلت قد ذكر في الاصل

ولا بأس

بان يصلي

في هذين

الوقتين

الصلوات

ويجوز للتلاوة

ويصلي على الجنازة

لان الكراهة

كانت لحق

الغرض لصغير

الوقت

كالمشغول به

لا المعنى في

الوقت فلم يظهر

في حق الغرضين

وفيما

وجب

لعيته

كسجدة

التلاوة

وظهر في
حق المندوب
لانه تعلق
واجبه بسبب
من جهته
وفي حق ركعتي
الطواف وفي
الذي شرع فيه
ثم افسده
لان الوجوب
وهو ثم الطواف
وصيانته للشي
عن البطلان
ويكره ان ينقل
بعد طلوع الفجر
باكثر من ركعتي
الفجر لانه
عليه السلام
لم يزد عليهما
مع حرصه
على
الصلاة

ان سجدة التلاوة وجبت بقسرة مقصودة حتى جازت اقامة الركوع مقامها بخلاف سجدة الصلاة وهذا الوجه انها واجبة لغير
قلت اراد بواجب بعينه هنا ما شرع واجبا ابتداء لانه شرع لفعل في الاصل ثم صار واجبا لعارض كالنذر ثم هذا الواجب قد يكون
قربة مقصودة بذاتها وقد لا يكون كالصلاة والصوم وسجدة التلاوة من حيث انها وجبت ابتداء كانت واجبة بعينها ومن
حيث انها وجبت موافقة للابراود فما لعله للكفار ولم يكن مقصودة بنفسها كانت واجبة مقصودة لنفسها لعدم التناهي الاثر
ان صلاة المازنة عرفت من هذا ان الفعل مع انها وجبت لغير ما هو لصاحب الميت ولكنها لما شرعت ابتداء مع جعلها جزءا
لعينها من هذا الوجه لم تظهر في حق المندوب شي اى ظهرت للركابة في حق المندوب من الصلاة في بدين الوقيين هم لانه
تعلق وجوبه بسبب من جهة ش اي من جهة النذر لان جهة الشئ نصار كالصلاة التي شرعت فيها منطلقا ما اذا كان كذلك
يكره او ار المندوب في بدين الوقيين لا يقال الضمير في جهة الغار قبل الذكر لاننا نقول قوله المندوب ريدل على التا ذلان النذر
فما يحرم به ومن ابى يوسف ليكره المندوب في بدين الوقيين لانه واجب بالنذر هم وفي حق ركعتي الطواف شي اى ظهرت للركابة
ايضا في حق ركعتي الطواف حتى كرهه او ر ما في بدين الوقيين لان وجوبها لغير ما هو بغيره ثم الطواف الحاصل بفعله وقال الشافعي يجوز
في بدين الوقيين ركعتا الطواف وتحمية المسجد وكل فعل ليس بسبب كركعتي الوضوء ومن الرواتب والمندوب تعلق في الهبوط
ان ركابته ركعتي الطواف بالاشهر وهو ما روي من عمر بن الخطاب بالبيت اسبوعا بعد صلاة الفجر ثم خرج من مكة حتى كان
بذي طوى فطلعت شمس ففعل ركعتين ثم ذهب فقال ركعتين مقام ركعتين فقال آخر ركعتي الطواف الى ما بعد طلوع و
عوى يصرف ولا يصرف وهو بضم الطاء اسم موضع مكة ولو افسدته الفجر ثم قضا با بعد صلاة الفجر لم يكره ان يلو طواف
يجوز ولو شيع في النفل قبل طلوع الفجر ثم طلع قبل قطعه فالاصح انه تيمه ولا يوجب من سنة الفجر في الاصح هم وفي الذي شرع
فيه ثم افسده شي اى وكذا ظهرت للركابة في النفل الذي شرع فيه حتى كره قضاؤه في بدين الوقيين هم لان الوجوب لغيره
تعليل للمسلتين جميعا ومعنى الوجوب لغيره انه يجب في الاصل فنقلهم وهو ثم الطواف شي يرجع الى قوله وفي حق ركعتي الطواف
وصيانة المودى يرجع الى قوله وفي الذي شرع فيه ثم افسده والمودى ففتح الدال فان قلت ركعتا الطواف اجبتا عندنا
فوجب من جهة الشيع بعد الطواف كوجوب سجدة التلاوة بعد التلاوة فينبني ان يبق بها سجدة التلاوة في بدين الوقيين
وتقول المصنف بان الوجوب لغير الطواف فيقفن بسجدة التلاوة فان وجوبها للتلاوة وهي فعل ايضا قلت قد تجب السجدة
بتلاوة غيره اذا سمع من غير قصد ولا لذلك ركعتا الطواف هم ويكره ان ينقل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر لا عليه السلام
لم يزد عليهما شي اى على ركعتي الفجر لانهما هما الصلاة المذكورة هم ثم حرم على الصلاة شي اى حرم النبي عليه الصلاة والسلام
ان تارة قال الاثر اني ولو لم يكره فعل قلت بذا يعني على مسطرة الحديث الذي فيه مدح زيادة النبي صلى الله عليه وسلم ركعتي الفجر

وكذا قال الاكل ان الترك حرمه عليه السلام على احراز فضيلة النفل دليل الكراهية وقد ذكرنا فيما مضى من حديث مسلم الذي رواه عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله اطلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين وهذا يدل على انه عليه السلام ما كان يزيد على ركعتي الفجر حرمه على احراز فضيلته انوافل وفي المجتبى ويخفف القرارة في ركعتي الفجر لقول ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيها بقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وفي المبسوط لشيخ الاسلام والنفى عاصي ركعتي الفجر فيه حق ركعتي الفجر للنفى في الوقت وفي التجنيس للمصنف يطرح آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام افضل لانه وقع في التطوع بعد الفجر لا من قصدهم ولا يتنفل بعد الفجر وبطل الغرض ش اي قبل صلاة المغرب هم لما فيه من تاخير المغرب ش وتاخير المغرب مكره فيكره ما يكون سببا لتاخير فان قلت روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان المودون اذا اذن امام الناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتدون السؤال حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فليصلون ركعتين قبل المغرب ولم يكن بين الاذان والاقامة شئ قلت حل ذلك على ان اول الامر قبل النبي اذ قبل ان يعلم ذلك رسول الله منهم وقال ابو بكر بن الغرابي اختلف الصحابة فيها ولم يفعل بعد هم احد وقال النخعي فيها بعة وقال عميرة كان ذلك في اول الاسلام ليعرف خروج الوقت النبي عنه ثم امر واتجمل المغرب وروى ابو داود من طاووس قال سئل ابن عمر عن ركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها وروى عنه عليه السلام بين كل اذانين صلاة انشاء الا المغرب قال الخطابي يعني الاذان والاقامة وعند بعض الصحاب الشافعي يتوجب ان يصلي ركعتين قبل المغرب هم ولا اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة ش اي ولا يتنفل ايضا اذا خرج الامام من بيت الخطبة يوم الجمعة لاجل الخطبة هم الى ان يفرغ ش من الخطبة هم لما فيه ش اي لما في التفل دل عليه قوله ولا يتنفل هم لما فيه من الاشتغال من استماع الخطبة ش وهو مكره كراهية تحريم وقال ابو بكر بن الغرابي والمجهور على انه لا يفعل وهو الصحيح لان الصلاة حرام اذا شاع الامام في الخطبة بوجوه ثلاثة من الدليل الاول قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تفرح والقرآن في الصلاة لا يشرع الا في شئ الامام فيه اذا دخل عليه بغير فرض الثاني صح منه عليه السلام من كل طريق ان قال اذ قلت لصاحب الامام يخطب انصت فقد نوت فاذا اكل الامام بالمعروف والنهي عن المنكر الاصل ان الغرضان في المسئلة يحرمان في حال الخطبة فانفل اولى بان يحرمه الثالث لو دخلوا الامام في الصلاة لم يركع والخطبة صلاة من وجه يحرم فيها من الكلام والجلل يحرم في الصلاة وذهب الشافعي واحمد واسحق الى جواز تحية المسجد بركعتين كحديث

ولا يتنفل

بعده الفجر

قبل الفجر

لما فيه

من تاخير

المغرب

ولا اذا

خرج

الامام للخطبة

يوم الجمعة

الى ان يفرغ

من خطبته

لما فيه

من

الاشتغال

عن

استماع

الخطبة

جابر بن سمير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة اذا جاز رجل منه بدعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اصيلت قال قال
ثم فارك وهو حديث الشقي الجارى وسلم عليه وهذا الرجل هو سيلك الغلفاني بين ذلك سلم وغيره قلت هذا الحديث
لا يعارض الاصول من اوجه عدة انه خبر واحد يارضه اخبار اقوى منه فوجب تركه والشأن في تحيل ان يكون في الوقت
الذي كان الكلام ميا حافي الصلاة لانه لا يعلم تاريخه الثالث انه عليه السلام كلم سيلكا وقال له قم واحم برحط منه فوض
الاستماع فانه اقوى في هذا الباب الرابع الخطر مقدم على الاباحة الحسن ان سيلكا راى اذاعة فاراد عليه السلام ان
يشهره فيرى حاله فيعتبر به او يتصدق عليه نصف حاله والبذاعة على التواضع في اللبس وعدم الرمية وروى البذاعة

من الايمان واصله من بذلان الناس اذا سقم الناس في فضل

باب الاذان اي هذا باب في بيان احكام الاذان لما ذكره الاوقات التي هي تحصيل اسباب وفي الحقيقة
اعلام ذكر عقيبها الاذن الذي هو اعلام لتلك الاعلام وقام الاوقات لما ان فيها معنى السببية والسبب يقدم على العلامة ثم
الاذان في تفسيره ثمة وشروطه ثبوت وسبب ووصف وكيفية محل شتم فيه وقت وسنن لما يجب على سامعه ان يفسره ثمة
ثم هو اعلام قال الله تعالى واذن من الله ورسوله من اذن يؤذن ما دينا واذنا نائل كله كيكه تعليمه وكلاما فانا الاذان
والكلام اسم مصدر القياسي وقال الهروي الاذان والافين والتافين بمعنى وقيل الاذان الموزن فيل بمعنى مفضل
واصله من الاذان كما نأتي في اذان النكس بصوته ما دعواهم الى الصلاة واما تفسيره فلهذا قوله اعلام مخصوصا وقات
مخصوصة واما سبب ثبوته فمأواه ابو عتيقة روى عن علقمة بن مزينة عن ابي زيد عن ابيه قال ستر انصارى على النبي
صلى الله عليه وسلم فراه حزنا وكان الرجل واعلام فخرج الى بيته واهتم لكره عليه السلام فلم يقابل اطعام فاما
آت فقال التلم حزن النبي صلى الله عليه وسلم من ما ذا هو من هذا الناقوس فمره فيعلم بالاذان وذكره آه وروى
ابو داود وفي سنة قال اهتم النبي عليه السلام للصلاة كيف يجمع الناس لما وقيل له انصب اية عند حضور الصلاة فاذا
راؤا اذن بعضهم بعضا فلم يعجب ذلك قال فذكر له القنع يعني الشور فلم يعجب ذلك فقال هو امر اليهود وقال فذكر له
الناقوس فقال هو من امر الانصارى فانه عرف عبد الله بن زيد وهو منهم لهم رسول صلى الله عليه وسلم فاهى
الاذان في منامة فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجره فقال يا رسول الله اني بين النائم واليقظان
اذا تاني آت فاني الاذان فقال وكان عمر رضى قد راه قبل ذلك فكلته عشرين يوما ثم اجبر النبي صلى الله
عليه وسلم فقال انك ان تخبر فقال بن عبد الله بن زيد فاجتبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاناظر يا امر
به عبد الله بن زيد فافعله قال فاذن بلال رضى ابو داود ايضا من حديث عبد الله بن زيد رضى قال لما امر

بن محمد الواسطي شاداد ووردين المنذر من محمد بن علي بن الحسن بن ابيه من جده عن علي بن علي ابني طالب ر
قال لما اراد الله تعالى ان يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان اتاه جبرئيل عليه السلام بآية يقول لما
البراق فذهب يركبها فاستعصبت فقال لما استكني فوالله ما ركبت عبدكم على الله من محمد قال فركبها حتى انتهى الى
الحجاب الذي يلي الرحمن تبارك وتعالى فبينما هو كذلك اذا خرج ملك من الحجاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا جبرئيل من هذا قال والذي بيك بائع اني لا قرب لخلق مكانا وان هذا الملك ما ريت منذ خلقت قبل سبعمائة
فقال الملك الله اكبر الله اكبر قال فقبل له من وراة الحجاب صدق عبيدي انا اكبر انما اكبر ثم قال الملك شهد ان لا اله الا الله فقال فقبل له من وراة الحجاب صدق عبيدي ان لا اله الا الله انما قال الملك شهد ان محمد رسول الله فقبل له من
وراة الحجاب صدق عبيدي انا ارسلت محمد اثم قال الملك حي على الصلوة حي على الفلاح ثم قال الملك الله اكبر الله اكبر
فقبل له من وراة الحجاب صدق عبيدي انا اكبر انما اكبر ثم قال لا اله الا الله قال فقبل له من وراة الحجاب صدق عبيدي
ان لا اله الا الله انما قال ثم اخذ الملك بيد محمد عليه الصلاة والسلام فقام اهل السامرة فيهم آدم ونوح عليه السلام وقال البر
هذا حديث لم نعلمه يرمى بهذا اللفظ من على نعم الاله الا اسناد ورواه الاصمعي في كتاب الترمذي والترمذي قال حديث
حزيب لا يعرفه الا من هذا الوجه قال في الامام الجليل الصحيح ان بداو الاذان كان بالمدنية وروى ابن شاذان بسنده عن
قال لما اسرى بالبني سلم اوصى اليه الاذان فنزل فعلمه بلا وافي رواية طلحة بن زيد قال انسا في شروك وسنهم
من قال الاذان نزل من فخر الصلاة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسهوا
الى ذكر الله اراد بهذا الاذان عند صعود الامام على المنبر للخطبة وقال الشيباني تفسير قوله فاسهوا الى ذكر الله
امسوا اليه وكذا كان يعمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه والمراون ذكر الله صلاة الجمعة وعن سعيد بن المسيب موعظة الامام وعن
بعضهم الخطبة والصلاة وسنهم من قال انه اخذ من اذان ابراهيم عليه السلام في الحج واذا في الناس بالحج يا توكل بحالا
وعلى كل شام قال فاذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل نزل به جبرئيل عليه السلام على النبي حتى قال له يدي
اذن جبرئيل ووافي السور السابعة فسمعه عمر بن الخطاب ولا سنا فاة بين هذا الساب فليجعل كل ذلك كذا في المبسوط قال ابو بكر
الارزي رحمه الله في احكام القرآن ليلة اسرى به كان بكه وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدنية بغير اذان وباسب
الاذان فدخل وقت المكتوبة واما وصفه فقوله هم الاذان ستة اش عند اكثر الفقهاء وذكر محمد بايد على وجوبه
فانه قال لو ان اهل قرية ابدتة اجمعتوا على ترك الاذان لكانت عليهم ولو تركوا احد من قرية وجبته وانما يتاقل ولا يضره
على ترك الواجب كترك الصلوة وسن الزكاة وقيل الاذان عند محمد رحمه الله من فروض الكفاية وفي المحيط والفتحة

الاذان
سنة

والاذان سنة مؤكدة وفي البدائع وعامة مشايخنا قالوا الاذان والاقامة سنتان مؤكدة تان لما روى
ابو يوسف عن ابي عبيدة انه قال في قوم صلوا في المصنعة بغير اذان واقامة انهم اخطوا السنة واسموا
سماه سنة والقولان متعاربان لان السنة المؤكدة بمنزلة الواجب في الاثم وانما يقاتل على تركه لانه من شيا
الاسلام وخصائص الدين قال قاضي خان من سنن الصلاة بالجماعة وانما من الشياير حتى لو اجتمع اهل مصر
او قرية او محلة على تركها اضرهم الامام فان لم يفعلوا قاتلهم ولم يحك خلافا ونذهب لشافعي واسمى ان سنة
قال النووي وهو قول جمهور العلماء قال ابن المنذر فرض في حق الجماعة في المفرد والسفر وقال مالك
يجب في مسجد الجماعة وفي العارضة وهو على البلد وليس بواجب في كل سجدة ولكنه يجب في مساجد
الجماعات اكثر من العدد وقال عطية وجاهد لا تقع صلاة بغير اذان وهو قول الاوزاعي ومنه تعاد في الوقت
وقال ابو علي الاصلح هو فرض في الجملة وقال النووي هما سنتان عندنا كالفرض كفاية عند احمد قال
الحلي علي وقالت الطاهرية هما واجبان لكل صلاة واختلفوا في صحة الصلاة بدونها وقال داود وهما
فرضا الجماعة وليس بشرايط لهما وقال امام الحرمين لا يقاتل على تركها الا اذا قلنا انها من فرض كفاية في وقت
الفرض عندنا ضمنية بالاذان لصلاة واحدة في اليوم والليله وعن كحول انها من سنن المدي وتركها فضلة
يتناولون على الضلال كذا في المحيط لمصلوات الخمس والجمعة شذرا محمدا الذي شرع فيه الاذان ولا يشتر
بغير الصلوات الخمس بل اختلف والجمعة ايضا قال في المنافع خص الجمعة بالترك لانها تشبه العيد من حيث اشتراط الامام
او المصرا ويكون ذكر الجمعة وان كانت داخلية في الخمس بقى قول بعض اصحابنا في حيث قالوا انه فرض في الجماعة
دون ما سواها اي دون ما سوى الصلوات الخمس والجمعة كالوتر وصلاة العيد والكسوف والكسوف والاستسقاء
وصلاة الجنازة والسنن والنوافل والتراتيج والصلاة المنذورة وصلاة النسي في الصلاة للزلازل و
الاقتراع وقال النووي في المذهب ولكن ينادى للعيدين والاستسقاء والكسوف والتراتيج الصلاة جامعة
ولا يشترط ذلك وصلاة الجنازة على اصح الوجهين عندهم وبه قطع الدلمي والحاملي والبنوي وقيل الفرض في الجماعة
والمذهب الاول عندهم قالوا النووي وقول صاحب الدفاتر وفي المنذورة يؤذن ويقيم ان سلك بها سلك
صاحب الشرح هو غلط منه وعن معاوية وعمر بن عبد العزيز سانتان في العيدين هم للنقل المتواتر شذرا لورؤ
انقل المتواتر من زمان النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الائمة انهم اذ انوا والصلوات الخمس في يومنا هذا
ولم يؤذن عليه الصلاة والسلام ولا اذن الائمة بغير الصلوات الخمس والجمعة هم وصفة الاذان وسرقة شش

للمصوت

الخمس

والجمعة

لاسطها

للتنقل

المتواتر

وصفة

الاذان

معروفة

الاذان عرفا حقا الله اكبر الله اكبر الله اكبر لم يذكر فيه ترجيعا ومنها اذان بلال رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
 رضي الله عنه بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم او مضرا وهو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باطلاق اهل الاسلام الى ان توسع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومؤذن ابن بكر الصديق رضي الله
 عنه ان توفي ابو بكر الصديق رضي الله عنه من غير ترجيع والعجب بين الاثر اذ في حديث يقول ولنا حديث
 عبد الله بن زيد الذي هو اصل الاذان ولم يذكر فيه الترجيع وهو معنى قول صاحب الهداية انه
 لا ترجيع في المشايير وقد ذكرنا ان المراد من المشايير الاثار المشاييرة وهو جمع فوق واحدة لان
 حديث عبد الله بن زيد واحد فكيف يطلق عليه المشايير والعجب منه ما ذكره صاحب الامر ورتبه
 الاكمل حيث ذكره في شجره وهو ان النبي عليه الصلاة والسلام امره بذلك لكثرة رويته في قصته
 وهي ان ابا محذورة كان ينعض رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الاسلام بعضا من يداها
 اسلم امره رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرك اذنه وقال له ارجع وادع بها صوتك اما يعلم انه
 لا حياة من الحق اولين يده محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكرير كلمات الشهادتين قلت في بعض
 فانه خفض صوته عند ذكر اسم الله ايضا بعد ان رفع صوته بالتكبير ولم يتقل في كتب الحديث انه عرك
 اذنه والمشهور انه عليه السلام امره بالتكرار حالة التعلم فحسن فعله وهو كان عادة النبي عليه الصلاة
 والسلام في التعليم فظن انه امره بالترجيع وقال ابن السامان في التاويل اشبه فان ابا محذورة انطلق
 في ايمانه من ان يبقى معه حيا من توبه او كراهته لكن ذكر مسلم في حديثه ثم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا يامر في به وقال ان ابا محذورة لما لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان كافرا وكار بالرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اذانه اعاد عليه الشهادتين وكذا ثبت منده
 وحيث قلما يذكرها على اصحابه المشركين فانهم كانوا ينظرون منها خلاف فخرهم من غير ما فيها من الاذان
 وليس الامر كذلك بدليل انه عليه الصلاة والسلام لم يامر به بلال الا انه وقال ابن الجوزي لا يخفى في
 ان بلال كان لا يرجع ويقال اذان ابلي محذورة عليه اهل مكة وما ذنبنا عليه بل بدنية وهو اولى
 به من احد ما يكون العمل على المتأخر من الامور والثاني ان اذان بلال بحضرة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مطلع عليه مقرر واذان ابلي محذورة بكلمة غائب عنه عليه الصلاة والسلام فلهذا لا يعلمنا
 من الاذان ونزل عليه ان الشافعي لم يجعل من اركان الاذان بل جعله من سنة على المذهب الصحيح عندنا

فان قلت اذان ابى محذورة بعد فتح مكة وحديث عبد الله بن زيد في اول شروق الاذان فيكون منسوخا
قلت ليس قد رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وبلاى يؤذن منه بالمدينة بعد رجوعه الى ان توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم بلا ترجيع فقد امره عليه الصلاة والسلام على الاذان الذي هو اذان عبد الله
وفى المنافع تعارف من زمان النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا يعنى اذان بلال من غير ترجيع
والعرف ما استقر في النفوس من جملة مضاع المنقول وتلقية الطبع السليمة بالقبول هم وكان مارواه
تعلما فقلنا ترجعناش اى وكان مارواه الشافعي من حديث ابى محذورة لابل التليم له حيث كرهه فقلنا
ابو محذورة انه ترجيع وهو في اصل الاذان وقدم الكلام فيه مستوفى هم ويؤيدش اى المؤذن بالترجيع
الحالية والمقالية ذلك عليه فلا يكون انما قبل الذكر من في اذان الفجر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم ثم
لان بلا لان قال الصلاة خير من النوم حين وجد النبي صلى الله عليه وسلم راقدا فقال عليه السلام ما آن
هذا جعل في اذانك شىء هذا الحديث رواه الطبراني في معجمه الكبير حدثنا محمد بن علي الضائع المكي ثنا يعقوب
بن حميد ثنا عبد الله بن وهب عن يوسف بن يزيد عن ابو هريرة عن حفص بن عمر عن بلال رنا انه اتى النبي
صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح فوجد راقدا فقال الصلاة خير من النوم مرتين فقال عليه السلام ما آن
هذا يا بلال اجعل في اذانك واخرجه الحافظ ابو الشيخ في كتاب الاذان ثم حدثنا عبدان حدثنا محمد بن موسى
البحري حدثنا خلف الخزان يني البكا قال قال ابن عمر رضي الله عنهما الى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه
بالصلاة فوجد راقدا قد اغشى فقال الصلاة خير من النوم فقال اجعله في اذانك اذا اذنت للصبح فحصل
بلال يقول لما اذ ان الصبح وروى ابن ماجه في سننه حدثنا عمرو بن رافع حدثنا عبد الله بن رافع حدثنا عبد الله
بن المبارك عن حمير بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصلاة
الفجر فحصل هو نائم فقال الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم فاقرت في تاذين الفجر فثبت الامر
على ذلك وروى ابن حزم في محججه والدارقطني ثم البيهقي في ستمان حديث ابن سيرين عن انس قال من
اسنة اذا قال المؤذن في اذان الفجر على الفلاح قال الصلاة خير من النوم هم فخص الفجر بـ شىء
اى بقوله الصلاة خير من النوم هم لانه شىء اى لان الفجر هم وقت نوم وتغلة شىء لان اخر الليل على النوم
ولا سيما اذا سهر اول الليل هم والاقامة شىء شىء الاذان في هيتهم هم الا انه شىء اى الا ان المؤذن
هم يزيد نياش اى في الاقامة هم بعد الفلاح فقامت الصلاة مرتين هكذا فعل المنزل من السامش بين اقام

دكان ماسر واد
تعلما فقلنا ترجعنا
ويؤيد في اذان الفجر
بعد الفلاح الصلاة
خير من النوم
مرتين لان بلالا
قال الصلاة خير
من النوم حين
وجد النبي
عليه السلام راقدا
فقال عليه السلام
ما احسن مثلي بالال
اجعله في اذانك
وتخص الفجر لانه
وقت نوم وغلة
ولا اقامة مثل الاذان
لان يؤذنه فيها
بعد الفلاح قلنا
الصلاة مرتين
مكذاف فعل الملك
النازل
من السماء

بعد الاذان مثنى وفسر اوصى بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين وروى ابو داود وواسنادوه الى ابن
 ابي ليلى قال اختفت الصلاة ثلاثية احوال قال وحدثنا اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقد
 اعجبني ان تكون صلاة المسلمين او المؤمنين واحدة حتى لقد سميت ان ابش رجلاني الدور ينادون بخير الصلاة
 حتى سميت ان امر رجلا لا يقومون على الاطعام ينادون المسلمين بخير الصلاة حتى يقيموا او كادوا ان يقيموا فجاء
 رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني لما ربيت لما ربيت من اهتمامك رايت رجلا كان عليه ثوبين
 اخضرين فقام على المسجد فاذن ثم تقدم ثم قام فقال اللهم الا ان يقول قد قامت الصلاة ولو لان تقول
 الناس قال ابن التثني بعد اذ كان في اوله لم يقل عمر واخذ فربلا فليؤذن قال فقال عمر انما قد رايت مثل
 الذي راى ولكن لما سبقت آتيت واخرجه احمد في مسنده مطولا وفيه اذا رايت شخصا عليه ثوبان احضر ان
 فاستقبل القبلة فقال الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله مثنى حتى فرغ من الاذان ثم اسهل ساقه ثم
 قال مثل الذي قاله غيره ان يزيد في ذلك قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فكان بلال رضي الله عنه اول من اذن بها الحديث قوله ابن ابي ليلى هو عبد الرحمن واسم ابي ليلى يسار قوله
 اجلت الصلاة ثلاثية احوال اهي غيرت ثلاث تغييرات ارجو ان تكون ثلاثا وتفسيرها كما ينبغي في سند احمد وفيه
 عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ساذن بن جيل رضي الله عنه قال اجلت الصلاة ثلاثية احوال فانها احوال الصلاة
 فان النبي عليه الصلاة والسلام قدم المدينة وهو يخطب سبعة عشر شهرا الى بيت المقدس ثم ان الله عز وجل
 منزل عليه قد نرى قلبك جهم في السماء فقلنا ليلك قبالة رضىها الاية فتوجه الى مكة فذا حول وكانوا يجتمعون
 الصلوة ويؤذن بها بعضهم بعضا حتى يقيموا او كادوا ان يقيموا ثم ان رجلا من الانصار يقال له عبد الله بن زيد
 اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رايت شخصا عليه ثوبان اخضران الى قوله فكان
 بلال اول من اذن بها كما ذكرنا عن قرب قال فمضى عمر بن الخطاب فمضى الله عنه فقال يا رسول الله صلى الله
 وسلم انه قد طاف بي مثل الذي طاف به غيراه سبتي وذهبان حولان قوله وحدثنا اصحابنا ان اراد به الصحابة
 فتوقد سبع من جماعة من الصحابة فيكون الحديث سندوا الا فهو مرسل قاله المنذر حتى قلت بل اراد به الصحابة
 بذلك ابن ابي شيبة في مصنفه فقال تناوكت في الاعمش من عمر بن مسروق عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال
 حدثنا اصحاب محمد بن مسلم ان عبد الله بن زيد الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 رايت في المنام كان رجلا قام عليه برودان اخضران فقام على حايطة فاذن مثنى واخرجه البيهقي في سننه

من وكيع قال أنا مام وهذا رجاله رجال الصحيح وهو متصل على مذهب الجماعة وعدالة الصحابة رضي الله عنهم
وان جملة اسماهم لا تعرف قوله او من المؤمنين شك من الراوي قوله ان ابش اي لا فرق من البش وهو المشرك
وكلمة ان مصدرية قوله في الدوراي القبايل قوله يحيى الصلاة اي بوقتها قوله على الاطام جمع اطعم بضم الهمزة
والطاء وهو بناه مرتفع واطام المدينة انيتها المرتفعة وفي الصالح الاطام حصون اهل المدينة قوله حتى تقف
بفتح القاف من النقص وهو الضرب بالناقوس قوله او كاد وان يقضوا بضم القاف لانه من نقص نقيض من با
تصريف وهو شك من الراوي والمعنى او قربوا من نفس الناقوس لان كاد من افعال المقاربة قوله في رجل
من الانصار هو عبد الله بن زيد الانصاري وهو مفسر في حديث احمد قوله كان عليه ثوبين احصيرين ورواية
احمد كما ذكرنا كان عليه ثوبان اخضران وهو القياس لان ثوبين فاعل كان وهو اسم فليكون مرفوعا وخبره
قوله عليه ووجهه رواية ابى داود وان صحبان يكون كان زائدة هي اي التي لا تحتل بالمعنى الاصلي ولا يميل
في شيء اصلا ويكون نصب ثوبين بالفعل المقدور والتقدير رايت رجلا ورايت عليه ثوبين اخضرين قلت اذا كان
بالشديد لا يحتاج الى هذه المكلفات اللهم اذا صحت الرواية فكان الناقض قوله ثم تعدت عدة بفتح القاف لانه
المرة بنا واما القعدة بالكسر فليست قوله قال ابن الشثي هو محمد بن الشثي احمد بن شريك بن داود وقوله ولم يقل عمر
وهو عمر بن مروان احمد بن شريك بن داود وقوله فمر بلا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم يحاطب بعب الله
بن زيد الانصاري قوله فقال هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه اما ما يقع الهمزة في انا وكيفية اني سمعت على
صيغة المجهول قوله استحييت ان اذكر سياقي فان قلت من هو الملك الذي قال المصنف بهذا الفصل الملك النازل
قلت قد قيل جبريل عليه السلام وقيل غيره والاول اظهرم وهو المشهور شريك بن قيس الملك النازل من
السما هو المشهور وفيه من تكرار الكلمات الاقائمة كما في قوله قد قامت الصلاة مرتين ثم هو حجة على الشثي
في قوله انها فرادى فرادى الا قوله قد قامت الصلاة ش اي ثم نزل الملك النازل من السماء في الاقامة شثي
شثي حجة على الشثي في قوله ان الاقامة فرادى فرادى بضم الفاء جمع فرد على غير القياس كما يقع فردان والفرادى
الوتر قوله الا قد قامت الصلاة يعني هي مرتان وبه قال احمد وقال الشثي في التقديم ثم نظا الاقامة ايضا مرة
بوجه قال ملك لماردي من محذرة انه عليه السلام قال الاذان شثي شثي والاقامة فرادى فرادى ومن ابن عمر
رضي الله عنه انه قال كان الاذان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة فرادى فرادى وملك
انه عليه السلام امر بلالا ان يشفع فيه ويوتر في الاقامة ولان المقصود بالاذان اعلام من تكبر الله والقضاء

وهو المشهور

ثم هو حجة

على الشافعي

في قوله انها

فرادى

فرادى

الا قوله

قد قامت

الصلاة

حمزة قال علي بن رسول المدني عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة تسع عشرة كلمة والجواب عن
 الثالث ان هذا داخل في باب الترجيح لاني باب تصنيف لان عدة الشيخ عدالة الراوي وترك النقل باليدين لوجود
 ما هو ارجح منه لم يزل من مصنفه الا ترى ان الاحاديث المنسوخة كلها لم تكن اذا كانت روايتها واحدة ولا لامليل بها لوجود
 النصح والافعال الاموال الى الترجيح فقد يختلف الناس فيه قلت وله طريق اخرى عند ابى داود واخرجه عن ابن جريح
 عن ثمان السائب وفيه وعلمني الاقامة مرتين ثم ذكر باسفة وله طريق اخر عند الطحاوي اخرجه عن شريك بن عبد
 العزيز بن ربيع قال سمعت ابا حمزة يوزن ثمن ثمنى ولقيتم ثمنى ثمنى وقل الامام عن يحيى بن معين
 عن عبد العزيز بن ربيع ثقة وحديث اخر اخرجه عبد الرزاق في مصنفه اخرنا به عن عمار بن ابراهيم عن الاسود
 ان بلال كان يثنى الاقامة وكان يدا بالكبيرة ويختم بالكبيرة او من طريق عبد الرزاق رواه القسطنطين في مصنفه
 والطحاوي في شرح الآثار قال ابن الجوزي في التحقيق والاسود لم يذكر بالاقامة قال صاحب
 التحقيق وفيما قاله نظر وقد روى النسائي الاسود عن بلال حديثا وحديث اخر اخرجه الدارقطني في سننه باسناد الى
 بلال انه كان يوزن بيمينه صلى الله عليه وسلم ثمنى ثمنى ويقيم ثمنى ثمنى وفيه زياد البكائي وثقة احمد وقال ابو ذر
 صدوق واجتبه مسلم ويرد لهذا التعليق ابن حبان في كتاب المصنف في الحديث زياد وفيه اذا والصاروس
 الطحاوي عن حديث وكيع عن ابراهيم بن اسمعيل عن مجمع ابن جارية عن يزيد بن سلمة بن
 الاكوع رضي الله عنه كان يثنى الاذان والاقامة حديثا محمد بن خزيمة ثنا احمد بن شيبان ثنا حماد بن سلمة بن
 حماد بن ابراهيم قال كان ثوبان رضي الله عنه يوزن ثمنى ويقيم ثمنى حديثا يزيد بن سنان حديثا يحيى بن سعيد
 القطان ثنا قطن بن خليفة عن مجاهد قال في الاقامة مرة مرة ثمنى واحدة الامم اذان الاصل النقلة قلت
 قد ظهر لك بهذه الدلائل ان قول النووي في شرح مسلم وقال ابو حنيفة الاقامة تسع عشرة كلمة وبذلك السبب
 شاذ قلت رائد لا يفتت اليه وكيف يكون شاذ وان وجود هذه الاحاديث والاشبار لا يحتمل فان قلت قولنا
 رضي الله عنه بلال الحديث في حكم المرفوع وقال النووي قول الصحابي امرنا بهذا او نينا عن كذا او امر الناس
 بذلك ونحوه كلمة مرفوعة سواء قال الصحابي ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم او بعد وفاته قلت من
 الاطلاق فيما وجوه الاحتمالات قوله سواء خير مسلم لم يزل يقول الصحابي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من كذا ويكون الامر والناهي امر الخلفاء الراشدين فان قلت حديث ابى حمزة لا يوزن حديث انس بن مالك
 من جهة واحدة فضلا عن الجهات كلمات ان الجماعة من الحفاظ ذهبوا الى ان هذه اللفظة في ثنية الاقامة غير

محمودا ثم روى عن طريق أخرى عن عبد الملك ابن أبي حمزة روى عنه أباه أباه أبو حمزة روى عنه يقول ان النبي عليه السلام امره ان يفتح الاذان ويوتر الاقامة قلت قد ذكرنا ان الترمذي وابن حزمه وابن حبان صحوا هذه اللفظة فان قلت قلنا ان هذه محفوظة وان الحديث ثابت ولكن نقول انه منسوخ لان اذان بلال هو اخر الاذنين قلت لا نسلم انه منسوخ لان حديث بلال انما كان في اول ما شرح الاذان كما دل عليه حديث انس وابي حمزة روى كان عام حنين وبنينا مدة مديدة ثم دبر في الاذان شئ القتل ترك التجميل يقال ترسل في قرابة اذا لم يجعل ومنه على ركاب ابي اسد ومقيقة الترسيل طلب الرسل ومنه الرسل وهي المدينة والسكون هم ويحذر في الاقامة شئ من المذموم وهو السمرقة وهو من باب نصره في الفتاوى في النكحة التي ترسل ان يفصل بين كلمتين سلمية والمحرمان يفصل بينهما ولا يفصل لوتر ترسل فيها او حذر فيه او ترسل في الاقامة وحذر في الاذان جاز لم يحول المقصود من قوله عليه الصلاة والسلام لبلال رضي الله عنه اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاحذر شئ من حديث اخرجه الترمذي عن عبد المنعم بن نعيم النخعي بن مسلم عن الحسن بن عطاء بن جابر رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاحذر اجل بين اذانك واقامتك قدر ما يضرخ الاكل من الكلب والشارب من شربه والمضطر اذا دخل لعنائه حاجته وادبره المتعوط قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه الا من به الوجه من حديث عبد المنعم وهو اسناد مجهول انتهى وعبد المنعم هذا ضعفه الدارقطني وقال ابو حاتم انكر الحديث به لا يجوز الاحتجاج به واخرجه الحاكم في مستدركه عن عمرو بن قنادة البزازي بن نعيم النخعي بن مسلم به متواتر هذا الحديث ليس في اسناده مطعون فيه غير عمرو بن قنادة ولم يخبر به قال الذهبي قال الدارقطني عمرو بن قنادة تركه وروى احمد بن حنبل واذا اقامت فاحذر الجاء الملهية وكسر الذال البعثة ابي اسيد قال ابن فارس كل شئ است فيه نقه حمزة وتعلمه انها الريح والارواح وقد روى الاثراني هذا الحديث في شربه وقال روى الترمذي وغيره ولم يبين حاله ثم وهذا بيان الاستحباب شئ اي هذا الذي ذكر من ترسل الاذان والمحرر في الاقامة بيان الاستحباب وفي الكافي وساد ذكره في المتن مشيرة الى عدم الكربة حيث قال وهذا بيان الاستحباب وفيه نظرهم ويستقبل بها القبلة شئ اي بالاذان والاقامة قال ابن المذركبي اهل العلم على ان السنة في الاذان تقبل القبلة لان كل واحد منها مشتمل على الدعاء والثناء والشهادة بالوحدانية والرسالة واصل الداميين والذاكرين استقبال القبلة ولا ينافي بينهما الصلاة في استقبال القبلة كما في الصلاة ويجوز ان يكون التبع مقابلة كسنة النظر وحجاب الملوكة هم لان الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة شئ بعده في حديث عبد الرحمن

ويترسل

في الاذان

ويعذر

في الاقامة

بقوله

عليه السلام

اذا اذنت

فترسل

واذا اقامت

فاحذر

وهذا بيان

الاستحباب

ويستقبل

بها القبلة

لان

النازل

من السماء

اذن

مستقبل

القبلة

بن أبي ليلى من معاذ وقال فيه فانتقبل القبلة وقال الله أكبر الله أكبر الله أكبر أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود وروى
سنه قوله مستقبل القبلة حال من الضمير الذي في أذن ثم ولو ترك الاستقبال شئ من استقبال القبلة
ثم جاز لحصول المقام شئ وهو الأعلام ثم ذكره لمخافة الله شئ أراد بالسنة ما روى من حديث الزوايا
الذي تقدم ثم ويجوز شئ أي الموزن وليس بانما قبل الذكر معلوم ثم وجه للصلاة والعلاج شئ
يعني عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح ثم مينة ومينة شئ يسكون المينة في مينة وسكون السنين في مينة
ولفتح الأول فيها والمينة خلاف الميرة وهما منصوبان على الظرفية وقيل فيه لف ونشر مرتب وذلك لأن
مينة يرجع إلى حي على الصلاة وميرة يرجع إلى حي على الفلاح وقيل كل واحد من المينة والميرة ينصرف
إلى الصلوة والفلاح جميعا بأن يقول حي على الصلاة مينة ثم يقول ميرة ثم يقول حي على الفلاح مينة ثم
يقول ميرة وقيل الأصح هو الأول ثم لأنه خطاب للقوم فيوهم شئ فيه فان قلت فان كانت أذان الجوز
لقوم كان ينبغي أن يوجه من كان وراؤه من القوم لأنهم يصفون به قلت في ذلك الله أعلم بالصواب
فيه بما يحصل لهم من بلوغ الصوت عند تحويل الوجه بمينة وميرة وعن المالكي لو صلى وحده لا يقول والصحيح
أنه تحول لأنه ستة فيوتى بها على كل حال قالوا الوافون لمولود يوتى به يقول وجه مينة وميرة كذا في المحيط
وذكر الترمذي أنه لا يحول في الأقامة إلا لئلا ينظرون ثم وان استدار في صومته فحسن شئ أي وإن
استدار الموزن في صومته وهي الموضع العالي على رأس الماذنة يقف فيها الموزن يؤذن وقال الأثر
الصومعة ما على رأس المنارة من الماذنة قلت الصومعة في الأصل للنصارى والواو فيه زائدة وإنشأ
الديقق الحمد والرأس يسبح مصمما ومنه الصومعة لأنها وقية الرأس وروى حوقلة وقال المالكي واستدار
في صومعة فهو ظاهر قلت الظهور من أين أتى والكلام في الاستدارة حسن الحسن يرجع إلى شئ آخر فنفتر
الامر أما الأول فقد روى الترمذي حدثنا محمود بن غيلان ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثوري عن عوف
بن أبي حمزة عن أبيه قال رايت بلا لا يؤذن ويدور ويتجفاهه وهذا وإن عناه في أذنيه وقال الحديث حسن
صحيح فان قلت روى أبو داود وحديث عوف بن أبي حمزة عن أبيه قال آتيت النبي صلى الله عليه وسلم
بكرة وهو في بته محرأين آدم أحد حديث وفيه رايت بلا لا يخرج إلى الأبطح فاذا فلما جى على الصلوة
جى على الصلوة جى على الفلاح جى على الفلاح كوى عنقه مينا وشمالا ولم يسد روقا وقال البيهقي الاستدارة
في الأذان ليست من الطرق الصحيح في حديث أبي حمزة عن سفيان بن عوف عن حجاج بن أسامة

ولو ترك الاستقبال

جاز لحصول المقام

ويذكره لمخافة

السنة

ديجوز وجهه

للصلوة والعلاج

بمينة وميرة

لأنه

خطاب

للقوم

فيلجهم

وإن استدار

في صومعة

خسرة

٥ ٥ ٥

٥ ٥ ٥

عن عروة والحنان غير صحيح به ومحمد الرزاق وجه فيه ثم اسند عن عبد الله بن وليد عن سفيان بن عيينة
 الاستدارة وقد رويناه من حديث قيس بن الربيع عن عون فيه وفيه ولم يستدركت كونه مخبراً في الصحيح
 غير لازم وقد صححه الترمذي كما ذكرناه وهو اقرب الى الصحة والوجه ان عبد الرزاق متردك متابعه موثق
 ايما كما اخرج ابو عوانة في صحيحه عن مرسل عن سفيان بن عيينة وتابعه ايضا عبد الرحمن بن ممدى اخرج ابو نعيم
 في مستخرج على كتاب النجاشي وان تومعه ان سفيان بن عيينة من حجاج بن ارطاة فقد جاء مصححاً بما اخرج
 الطبراني عن يحيى بن آدم عن سفيان بن عروة بن ابى جحيفة عن ابيه قال رايت بلالا اذن فاصبح فاههنا
 وهننا وقال يحيى قال سفيان كان حجاج بن ارطاة يذكر عن عون انه قال واستدركني اذانه فلما قمنا
 عونا لم يذكر فيه واستدركنا ايضا فقد جاء الاستدارة من غير جهة الجرح اخرج الطبراني ايضا عن زيد بن
 بن عبد الله عن ادريس الاودبي عن عون بن ابى جحيفة عن ابيه قال اتيانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وحضرت الصلاة فقام بلال فاذا ن وجعل اصبعيه في اذنيه وجعل يستدير و اخرج ابو الشيخ الاصبهاني ان
 بلالا اذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالبطي ففعل فوضع اصبعيه في اذنيه وجعل يستدير يمينا وشمالا واخرج ابن ماجه
 بنظير لما نقل عن حجاج بن ارطاة عن عون بن ابى جحيفة عن ابيه قال اتي النبي صلى الله عليه وسلم بالبطي وهو في قبة
 ثم اذ خرج بلال فاذا ن فاستدركني اذانه وجعل اصبعيه في اذنيه في سنن الدارقطني من حديث كامل ابى
 اسلمة عن ابى صالح عن ابى هريرة رضي الله عنه امر ابو عذرة ان يستدير في اذانه واما الكلام في الثبوت
 وهو قوله فمن يتحمل ان يكون معناه وان استدركني صومعة فاذا ن احسن ويتحمل ان يكون معناه فاستدارة
 وموافق في الوجه فان قلت اذا كان الامر كذلك كان ينبغي ان يقول ان استدركني صومعة فاستدرة
 للاحاديث التي ذكرناها قلت لما كان فيه تفصيل على مسائل لما يحسن على ان احسن من لوازم السنة فذكر
 اللازم واراد الملزوم فانهم هم ومراده شئ اى مراد محمد بن الحسن رضي الله عنه في الجات الصغرى في قوله
 وان استدركني هم اذ لم يتطوّل لوجه يمينا وشمالا ثبات قدسية مكانها شئ لانه اذ لم يتطوّل اخرج رآه
 من الصومعة شئ بدون الاستدارة مع ثبات قدسية هم كما هو الاستدراك شئ يعني كما هو تحويل الوجه هم في
 الاذان شئ يمينا وشمالا بدون الاستدارة وعدم الاستدارة يدل على ثبات القديس ثم بين المصنف
 اتساع الصومعة بقوله هم بان كانت الصومعة متعة شئ لان من الاتساع لا يكون الاستدارة مع ثبات
 القديس هم فاما من غير حاجة فلا شئ اى ما في غير حاجة الاستدارة فلا يكون معناه هذا ان يكون اذ كانت

ومما اذا الد
 يستعلم قول الوجه
 يمينا وشمالا مع ثبات
 قدسية مكانها
 كما هو السنة
 بان كانت
 الصومعة متعة
 فاما من غير
 حاجة
 فلا

العلوه صغيرة بحيث يمكن تحويل لوجه واخراج الراس فيها يمينا وشمالا ثبات القدمين وبه قال المغني
والا وراعي وابو ثور ورواه في رواية وقال ابن سيرين يكره الالتفات وهو قول الامام ملك الان يريده
اسماعيل الناس وعند الحسن والشافعي لا يستدبرهم والافضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه بذلك شئ
اي يجعل اصبعيه في اذنيه هم امر النبي صلى الله عليه واله بالارضي الله في هذا الحديث اخرجه ابن ماجه في سننه عن عبد الرحمن
بن سمي بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه واله حديثي ابي عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه واله
اجتمع اصبعيه في اذنيه وقال انه ارفع لصوتك واخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الفضائل عن عبد الله
بن عمار بن سعد القرط حديثي ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه واله بالان يجعل اصبعيه في اذنيه
وقال انه ارفع لصوتك تخففه وسكت عنه واخرجه الطبراني في مجموعه من حديث بلال ان رسول الله صلى الله عليه واله
عليه وسلم قال لا اذا اذنت فاجعل اصبعيك في اذنيك فانه ارفع لصوتك وقال ابن القطان بن عبد الرحمن
هذا وابوه وجده كلهم لا يعرف لهم حاله وقال السريدي في النهاية روى ابن حبان انه عليه الصلوة والسلام
امر بلال ان يجعل اصبعيه في اذنيه تلت ليس هذا ابن حبان صاحب الصحيح وانما هو ابن حبان بالياء آخره الحرف
ويروى ابو الشيخ الاصبهاني رواه في كتاب الاذان وابو حاتم بن حبان بالياء الموصدة صاحب الصحيح ورواه
ابو بكر بن زهير بن حدیث عن ابن ابي عمير عن ابيه قال رايت بلالا يؤذن وقد جعل اصبعيه في اذنيه وروى
ابو الشيخ الاصبهاني في كتاب الاذان عن يزيد بن ابی زید عن عبد الرحمن بن ابی لیلى عن عبد الله بن يزيد
الانصاري قال اتهم رسول الله صلى الله عليه واله الاذان بالصلوة الحديث وفيه حتى اذا كان قبيل الفجر رايت رجلا عليه
ثوبين اخضرين وانا بين الناييم واليقظان فقام على سطح المسجد فعمل اصبعيه في اذنيه وناوى الحديث يزيد
بن ابی زید وشكك فيه هم ولا يخفى اى والان جعل اصبعيه في اذنيه هم ابن ابي في الاعلام شئ لانه اندي
لصوته كما ذكره النبي عليه السلام وفيه فائدة اخرى وهي انه انما لا يسمع صوت الاذان والاقامة بصم او
بعد فيستدل بوضع اصبعيه على اذنيه على ذلك وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان في حديث ابی محذورة
ضم اصابعه الاربع ووضعها على اذنيه ورواه احمد وشكك عن ابن عمر وحكاها في المغني وروى ابو يوسف
عن ابی حنيفة انه ان جعل احدی يديه على اذنيه فحسن هم وان لم يفعل فحسن شئ قال صاحب الدرر اية
اى الاذان حسن لا ترك الفعل لانه امر به النبي صلى الله عليه واله وسلم بل لا خلاف لما سبق به ان يوصف تركه بالحسن
لكن لما لم يكن من السنن الاصلية لم يورثه زواله في زوال من الاذان فكان معناه ان الاذان به

وألا فضل لمؤذن

يجعل اصبعيه في اذنيه

بذلك امر النبي عليه السلام

بل لا لادراكه ابلغ

في الاعلام وان لم

يفعل فحسن

احسن من تركه من تبعه الاكل على ذلك وقال السروجي ان الاذان بدونه احسن قال تاج الشريعة قريبا
منه ثم قال وانما كاذك لانه ليس من السنن المشهورة في الاذان وهو غير مذكور في حديث البر ويا ويوم
السبب انما نشرع الاذان والكل اخذوه من كلام السفناتي واسناد احسن الى الاذان مذكور في الفتاوى
الطهية قال الشيخ فليهدنا ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران عمار واعدى عمار الى الراكه فعد الى
تخليص نفسك للسنة النبي صلى الله عليه وسلم يعني يظهر من حيث ان العدول بالغير من الظاهر الى المدلول
الظاهر وقال الاترازي ويجوز ان يقال ان الافضل جعل الاصبعين في الاذنين وذلك يقتضي الفضل
والافضل من فاذا كان فعله افضل يكون تركه فاضلا حسنت الكمال انما خرجوا من الدائرة لان التركيب
وان كان غريبا فلا يقتضي مناهة ذلكا ويلات بيانه ان قوله لم يفعل فيه ضمير مرفوع يرجع الى المؤذن ومفعوله
محذوف والتقدير وان لم يفعل المؤذن جعل الاصبعين في اذنيه وقوله نحن جواب الشرط تقديره فمؤذن
والمعنى عدم فعله من لان الجزاء ترتيب على الشرط والشرط هنا عدم الفعل فكيف يكون ذا احسن فيكون نظيره
ما ذكره وان لم يفعل خيرا فالما هو موجود وهذا في غاية الجائز قوله من قال لم يكن من السنن الاصلية الى اخره
غير موجه لان مراد هذا القائل ان السنة على نوعين شئ صديقه شئ فخرية وهذا لم يقل به احد بل كلامه به النبي صلى الله عليه وسلم
فعله سنة اصلية وكيف لا يكون من السنن الاصلية وقد روى جماعة من اهل الحديث اخبار كثيرة وفيها امر
النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقد ذكرنا نبذة من ذلك وقال السروجي اي الاذان بدونه حسن ايضا غير
الاذنية يكون بدونه سنة وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل بذلك احد وكذلك قول تاج الشريعة لانه ليس من السنن المشهورة في الاذان
غير سديد لانه كيف لا يكون من السنن المشهورة وقد روى جماعة من الصحابة وقول السفناتي وشارحه ان الاذان مذكور في كلام
الفتاوى الطهية كلاما طائلا تحت لانه نسبة حسن الى الاذان غير متبعة ولا مستغربة عن ثبت ذلك في الفتاوى الطهية ثم قوله
وقال الشيخ الى اخره كلامه والله لا يخفى ذلك على من لا اذني ذوق من احوال التركيب وكيف يكون نظيره ما قال عليه السلام
ان عمار واعد لان مناهة ان عمار الفارابي اكثر اهل بيتكم كلمة الكفر فعد اليها وانت مطمئن بالايان وقصيره
بقوله ان عمار الى الراكه فعد الى تخليص نفسك تاويل بعيد ولكن سئلنا ان تقدير الخبر مثل ما قال ولعله لا يقتضي
نفسه الايمان ما هو اكره به من اي كان وقول الاترازي ويجوز ان يقال الى اخره خارج عن الدائرة
بالكفاية لان الذم ذكره قط لا يقتضي التركيب ذكرا لم قاله من قول المصنف والافضل للمؤذن
ان يجعل وذلك لان الافضل افضل التفضيل وهو يقتضي العاقل فاذا كان فعله ذاك افضل كان

فأضلا ونحن نقول تركه غير فاضل لأنه ما سوريه فكيف يكون تركه فاضلا ولا مخصص بهذا الا ان يقول تقديره تركه
وان لم يفضل وضع اصبعيه في اذنيه بل وضعهما عليهما فحسن ذلك لأنه روى احمد في حديث ابى مخنف
ضم اصابعه الاربعه ووضعها على اذنيه وقد ذكرنا هذا فيما مضى وذكرنا ايضا ان ابا يوسف روى عن
عن ابى حنيفة انه ان جعل احدى يديه على اذنيه حسن فهذا يزيل الاشكال هم لانها ليست بنسبة صليته
اي لان هذه الفعلية ليست سنة اصلية قال تاج الشريعة وغيره لانه لم يذكر في اصل الحديث وهو حديث
الرواية قلت هذا غير صحيح لانا قد ذكرنا انما الشيخ الاصمعي روى حديث عبد الله بن زيد وفيه فقام على
سطح المسجد فعمل اصبعيه في اذنيه ونادى وقال الاتراى السنة نوعان المدي وتاركها متبع فلا يكون تركها
حسنا وزايدة وتركها تركا كون سنة لان الانسان يتقيل من تركها وفعلها وما لا يكون بدعة لا يكون حسنا
وهذا معنى قوله لانها ليست بنسبة اصلية اي ليست من سنة المدي الى آخره قلت تفسيره وقول المصنف لانها
ليست بنسبة اصلية فتقوله اي ليست من سنة المدي غير صحيح فاذا لم يكن من سنة المدي يكون فعلا بدعة
ولم يقل به احمد لانه ما سوريه في احاديث وردت به وكيف يكون اتصافها بانها ليست من سنة المدي
بل تفسير كلامه هو الذي ذكرناه ثم اعلم ان ما قد ذكرنا في اول الباب ان للاذان تفسيرات كثيرة وثبتت
وسبب ووصف وكيفيته ومحل شرع فيه ووقت وسنن وفيما يجب على سائر الناس الاذان في حوزة السنة
المكتوبة واما سنة فتسبب انواع يرجع الى صفة الاذان ونوع يرجع الى صفة المودون فالذي يجب الى
نفس الاذان ان يرتفع المودون صوته وجا في حديث ابى مخنف ان من صوته من صوته ومن صوته
وفي حديث عبد الله بن زيد انهم على بلال فانه اندى صوته منك ولان المقصود منه الاعلام وهو اتم
فيه ولهذا كان الافضل ان يودون في موضع يكون اسمع بحجر ان كالمأذنة ونحو الحديث ابى بردة الاسكي
قال من السنة الاذان في المنارة والاقامة في المسجد رواه ابو الشيخ الاصمعي والحق ان الاذان والقائم
قام بن محمد الرازي المني ان يحل نفسه لانه يخاف حدوث الفتق والضعف في الصوت قال عمر
رضي الله عنه لابي مخنف انما خشيت ان تفسق مريضا وهو ما بين السرة والعانة والمريط بغير علم ففتح
الراء وسكون اليا اخر الحروف يد ويقصر وذكر النووي في شرح المذهب ويحجر بالاقامة ودون الجهر بالاذان
وان يفضل بين كلمتي الاذان بسببته بخلاف الاقامة روى مالك موقوفه قال ابو جهمي وعوام الناس
يقولون الله اكبر بفهم الراء وكان ابو العباس المبرقع الرازي الاولي وسكنا في الثانية فيحكما بالاذان

لانها ليست

بسنة

اصلية

لالتقاء الساكنين بقوله تعالى ام اعدوا ذكر ابن بطه عن ابى نعيم النخعي قال ابن شيبان مجبر ومان
كانوا لا يعرفونها الا اذ ان الاقامة وحكاها ابن الانبارى عن اهل الكوفة قال معنى لابل الكلام بضمه
بعض مقدم بل بالاسكان على نية الوقت لكن يعق في كلمات الاذان حقيقة وفي الاقامة نوى
الوقت وفي المجتبي المدنى اول التكبير كغيره وفي اخره خطأ ولا باس بالتطريب في الاذان وهو تحسين
الصوت من غير تغيير وان تغير لمن وان مكره وعن اكلوا لى انما يكره التكبير في الشنا ودون الدعاء
والفعل واذا كره التكبير في الاذان ففى قراءة القرآن اولى ان يترتب بين كلمات الاذان
والاقامة حتى لو قدم البعض على البعض ليس بالعدم ثم يؤذن وكذا الوتوب بين الاذان
والاقامة في الفجر نظن انه في الاقامة فاقما ثم يذكر قبل الشروع في الصلاة فالافضل ان ياتي بالاقامة
من اولها الى اخرها ولو اذن فلفظه الاقامة ثم علم بعد الفراغ فالافضل ان يعيد الاذان ويستقبل
الاقامة مرة واحدة للمواظاة وكذا اذا اخذ في الاقامة نظن انها الاذان ثم علم بمبتهى بالاقامة فان علم
بعد قوله قد قامت الصلاة انه في الاذان يتم الاذان ثم يعيد وفي المحيط لوجيل الاذان الاقامة لا يقبل
ولو جعل الاقامة اذنا استقبال وفي البدايع لم يثنى عليه في الاذان والاقامة ساعة او ارتد عن
الاسلام والعباد بالندم ثم اسلم او احدث فذهب وتوضا ثم جاء فالافضل بهو الاستقبال ولو اذن
ثم ارتد فان تبادر اعدوان لم يبادر اعتدوا به بجهول الاعلام به ويكره له ان يكلم في اذنه واقامته
لانه ذكر اعظم كخطبة قال الاوزاعي لم نعلم احدا اعتدى به ففعل ورخص فيه الحسن وعطاء وقتاده وعروة
وروى من سليمان بن حرب حكى عنه الاثر من ان اليسير من الكلام يبرء الطويل وعن احمد اباحته
في الاذان ودون الاقامة والبطلة الزهرى بالكلام وهو ضعيف ويكره له رد السلام فيه وقال النوفلي
يرى انه يؤذن قايما للجماعة ويكره اذنان القاعد قال صاحب المحيط والاسبغالي والوترى القيام سنة
اذان الجماعة ويكره تركه من غير عذر وروى قال عطاء قال الامام ملك لم ار احدا فعله وان اذن لنفسه
فلا باس بان يؤذن قاعدا من غير عذر ثم انقاسته الاذان وعدم الحاجة الى اعلام الناس
ولا باس ان يؤذن راكبا لقوله عليه السلام اذن يا اخا صا او قال وانا راكب على راحلة فلو نزلت روي
الطبراني وقال ابن المنذر ثبت ان عمر كان يؤذن على البعير ونزل للاقامة ويكره في ظاهر الرواية
في السحفر ان يؤذن راكبا وعن ابى يوسف لا باس به ثم الموزون نعت الاقامة على مكانه وتهيما ماشيا

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يجتنبها على مكانة سواء كان الموزن اما او غيره كذا روى عن ابي يوسف
وقيل فيما ما شيد عن الغيبة ابي جعفر المدواني فيه اذا بلغ قد قامت الصلاة فهو بائع ان شاء الله تعالى
وقف اما ما كان او غيره وبه اخذ ابو اليث ومار وروى عن ابي يوسف اصح ذكره في البدل ويكره ان يؤذن
في مسجدين لان التفضل بالاذان غير مشروع والثاني نافذ وفي الذخيرة اذن رجل واقام اخر ان غاب
الاول لا يكره وان كان حاضرا ملحقا بالوحشة بذلك يكره وفي القدر روى ان اذن واحد واقام اخر
فلا بأس به وروى عن ابي حنيفة انه يكره من غير فصل وان رضى به لا يكره عندنا وفي ابو بصير الذي
اذن اولي بالاقامة والملحق له وان اقام غيره باذنه جاز فان قلت روى الترمذي وابن ماجه عن ابي
صلم ان اقامه اذن ومن اذن فهو يقيم قلت في رواية عبد الرحمن الامريتي ضعيف يحيى بن سبيد
القطان وغيره وقال احمد لا الكتب حديث الامريتي واسم الصدائي يزيد بن الحارث وقيل زياد نسبة
الى الصداع بضم الصاد وتخفيف الدال الملهتين وبالمذهب هو من اليمن وقال الشافعي يستحب ان يكون
الموزن هو الذي يقيم واما الذي يرجع الى الموزن فهو ان يكون ذكرا بالغا قاصحا تقيا عالما بالسننة
ومواقيت الصلاة جهرا بصوت مواعظا على الاذان في الصلاة الخمسة ولا يتأخر عليها ولو فصل لا يفتي
الاجرة لقوله عليه الصلوة والسلام لثمان بن ابي العاص وان اتخذ موزنا لا يأخذ على اذانه اجر واد
ابوداود والترمذي وابن ماجه وبه قال الاوزاعي واحمد وابن المنذر ورفض فيه مالك وبعض الشافعية
ولو علموا حاجته فلا بأس بان يمينه من غير شرط ولو قسم القوم لم يحجز ولو فعلوا ذلك ضربوا بينا ما يطاوعا
مسجدين ويشترط ان يكون نكلا واحدا امام وموزن وان اذن صبي لا يعقل او مجنون يعادله لم يثبت
كصوت الطير ولا يعادله اذان الصبي العاقل وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية انه
قال اكره ان يؤذن من لم يحتمل لان الناس لا يبعدون باذانه وبه قال مالك والثوري
ورفض عطاء والشيباني وابن ابي ليلى فيه ويكره اذان السكران ويستحب اعادة ذكره اذان الفاتح
ولا يعاد وان اشترط عليه اجر فهو فاق وفي السب والاعرابي وولد الزاني والاعمى وغيرهم اوجب ذكره
في الذخيرة والبدل وفي المحيط يكره اذان الاعمي وبه قال الشافعي وقال النووي لا يصح اذان الاعمي
عند ابي حنيفة وداود ومالك والشافعي قلت نقله عن ابي حنيفة في صحيحه فان قلت ابن ام مكتوم اذن مؤذني
ابن علي عليه وسلم وكان اعمي قلت هو كان يعرف الوقت باذان بلال لانه كان اذا نزل بلال

صدموه واما الذي يرجع الى سماعه فهو ان يجب عليه الاجابة قال بعضهم الاجابة بالقدم لا باللسان
وهو المشي الى المسجد ولو كان حاضرا في المسجد معين سمع الاذان فليس عليه اجابة فان قال ما يقوله قال
الثوابان لم يقله فلا اثم عليه ولا يكره له ذلك وفي قاضي خان يستحب لمن سمع الاذان ان يقول كما يقول المودون
وفيه وفي الذخيرة الا عند قوله حي على الصلوة حي على الفلاح فانه يقول عند بايتين الكلتين لا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم ماشا الله كان وفي المحيط يقول مكان قوله حي على الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ومكان قوله حي على الفلاح ماشا الله كان وما لم يشأ لم يكن وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبرزت
وجبه الوجوب قوله عليه الصلوة والسلام اذا سمعتم الاذان فقولوا مثل ما يقول المودون رواه الجماعة من حديث
ابي سعيد الخدري وعن معاوية بن وهب الى قوله اشهد ان محمدا رسول الله واذا قال حي على الصلوة قال ولا حول
ولا قوة الا بالله رواه البخاري وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام قال اذا سمعتم الاذان
مثل رواية معاوية رواه مسلم وحديث عمرو وسعاوية تفصيل حديث المذري وبع قال مالك والشافعي ومنهم من
قال يقول في الكل مثل ما يقول المودون منهم البخاري وروى غيره ان احمد بن حنبل وقيل يجمع بينا للحدثين ابو مسعود
في الصلوة قال مالك يقول مثل قوله في التكبير والشهادتين في النافلة دون الفريضة وهو يقول الليث
وقال سحون الا يقول في فريضة ولا نافلة وهو يقول الشافعي وروى ابو مسعود عن مالك يقول فيها وقال
الطحاوي عن اصحابنا ما يدل على انه لا يقول المصلي لان كلامه يحرم في الفريضة والنافلة وفي المنية اجابة
المودون بـ الصلوة ووجه الاستحباب رواية عبد الله بن مغفور رضي الله عنه قال كنا نسمع منا ويا يقول الهد
الكبر فقال عليه السلام على القطرة فقال اشهد ان لا اله الا الله فقال عليه السلام خرج من النار فابتدعناه
فاذا هو صاحب ماشية او ركعة الصلوة فصلي قال الطحاوي فندار رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع المناوي
تاجاب نعيه قال فدل على ان الامر بالاستحباب واصابة الفضل ويستحب له ان يتابع المودون في الفاظ الاقامة
الا في الجملة وفي كلة قد قامت الصلوة يقول اقامها الله وادامها وفي القيد ما دامت السموات والارض و
وفي حديث شهر بن حوشب عن ابي امامة او بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اقامها وادامها وقال في سبأ
الاقامة بنحو حديث عمر رضي الله عنه في الاذان رواه ابو داود والمتابعة لكل سماع من محدث وجنب
وحايض وكبير وكذا الصغير على وجه الاستحباب لانه ذكر وكذا في الطواف ويستثنى منه المصلي ومن به على الخطاء
والجمل وفي المحيط والبدائع لا ينبغي للسان ان يتكلم في حال الاذان ويشغل بالاستحباب والاجابة وفي المصنوع

لو كان يقرأ القرآن في المسجد لا يقطع يقطع في بيته ولا يرد السلام وفي الخلعة يرد وسر وجواب العطسة
 يكون سر او تسع مودنا بعد مودن قال النووي لم ار فيه شيئا لا صحابا قال والمختار ان يقال تخفيف الاول
 قلنا زيادة الفضل والثواب في المبالغة لا تخفى هم والتثويب في الفجر ش اي التثويب في صلاة الفجر
 وهو مبتدأ والتثويب في الصلاة الرجوع ومنه الثواب لانه سبعة على يد الله وهو مود الى الاعلام بعد
 الاعلام وتفسيره عند المصنف ان يقول المودن هم على الصلاة حتى على الفلاح مرتين بين الاذان
 والاقامة ش بذلك في ذكر محمد في الجات الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة وهذا التثويب محدث اشد علماء
 الكوفة بعد هذا الصحابة بطور التواني وتغير احوال الناس ولم يبين التثويب القديم وفي الاصل
 كان التثويب في صلاة الفجر بعد الاذان الصلوة خير من النوم مرتين وفي المحيط روى عن ابي حنيفة
 هذا وقال الطحاوي التثويب القديم للشافعي والمسألة فيما بيني على القديم وبه قال مالك واحمد وقال الشافعي
 الجدي ان بين الاذان والاقامة وهو المودى عن ابي حنيفة ومحمد وعن ابي حنيفة قوله الصلاة خير من
 النوم بعد الاذان لانيه وهو اختيار ابي بكر بن الفضل البخاري وفي رواية البخاري عن اصحابنا انه
 في الاذان وكذلك عن الطحاوي لقوله عليه الصلوة والسلام ما حسن هذا جعل في اذناك قال فخر الاسلام
 البرزوي الصحيح انه كان بعد الاذان هم حسن ش خبر المبتدأ اعني قوله والتثويب فان قلت هذا الذي
 ذكره محدث كما قلنا وكيف سمي حسنا قلت لما روي انه عليه الصلوة والسلام انه قال ما رآه المسلمون حسنا فهو
 عند الله حسن هم وكره ش اي التثويب بين الاذان والاقامة هم في سائر الصلوات ش وقال الارناؤذ
 لقوله عليه الصلوة والسلام بلال ثوب في الفجر ولا ثوب في العشاء قلت هذا الذي لم يرد على هذا الوصف
 ومع هذا هو لا يقطع وليلا لا ترك التثويب في العشاء فقط فليست يتبدل بهذا على ترك التثويب في الظهر ولم يصر
 والمغرب والذي ورد فيه حيان ضعيفان احدهما للترمذي وابن ماجه عن ابي اسرائيل عن الحكم بن عتيبة
 عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن بلال قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اثوب في شي من الصلوات
 الا في صلاة الفجر قال الترمذي هذا الحديث لا نعرفه الا من حديث بني اسرائيل الملائي وليس بالقوي ولم
 يسمعه من الحكم انما رواه عن الحسن بن عماره عن الحكم والثاني اخرجه البيهقي عن عطاء بن السائب عن
 عبد الرحمن بن ابي ليلى عن بلال قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اثوب الا في الفجر
 قال البيهقي وعبد الرحمن لم يلق بلالا وقال ابن السكن لا يبيع اسناده ورواه الدارقطني من طريق

والتثويب في الفجر على
 الصلوة حتى على
 الفلاح مرتين
 بين الاذان والاقامة
 حسن لان
 وقت نوم وغفلة
 ذكره في
 سائر
 الصلوات

خري من عبد الرحمن وفيه ابو سعيد البقال وهو ضعيف وفي المسبوط روى ان عليا رضي الله عنه
راى نوزا ثوب ناشد فقال اخرجوا هذا المتبذع من المسجد وقال مجاهد دخلت مع ابن عمر رضي الله
مسجد افصلى الظهر فسمع الموزن ثوب فغضب وقال قم حتى تخرج من هذا الموضع هذا المتبذع وما كان للتبذير
على عبد النبي صلى الله عليه وسلم الا في صلاة الفجر وفي الحلية ولا يستحب في قول الشافعي في غير اذان الصبح
هم ومعناه ان اي معنى التثويب هم يعود في الاعلام بعد الاعلام مثل وبذا اعناه الشافعي وفي
اللفظة التثويب الربيعي مطلقا لما ذكرناه هم وهو يشي اي التثويب هم على مسب ما تثار فوه شش
اي ما تثار فيه اهل كل بلدة من التثويب او قوله الصلوة او قوله قامت قامت لانه للصلوة في الاعلام
وانما يحصل ذلك بالتأثير فوه هم وبذا شش اشارة الى قوله والتثويب في الفجر على الصلاة في الفلاح
مرتين الا اذان والاقامة تثويب هم انما علموا الكوفة بعد عبد الصمات شش اي بعد زمانهم هم لتغير حال
الناس شش وهو توابعه وكما علم في باب العبادة هم ونحو الفجر شش اي خص علم الكوفة الفجر
التثويب يعني لم يثوبوا الا في الفجر فانه هم لما ذكرنا شش وهو قوله لانه وقت نومه وغفلة هم والمتأثر
استنوه شش اي العلم المتأثر وان استنوه التثويب هم في الصلاة كلها ظهور التثويب في الامور
الدنيوية شش فعلى هذا استنبط المتأخرين انما تأيد اعداءه وفي جامع البرهان ترك سائر الاوقات في
في زماننا ترك وقت الفجر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قلت استحسان المتأخرين التثويب في كل الصلوة
ليس بليغ معين ولا شرط غير ذلك اللفظ بل ما ذكرنا واستعارف وفي شيخ مختصر الكرخي للقدوري وهو ثوب
وهو قائم كالاذان في قول ابى حنيفة وابى يوسف قال الحسن وفيه قول ليكت بعد الاذان ساقه ثم
يقول مى على الصلوة مى على الفلاح وبه نأخذ وان صلوا ركعتي الفجر بين الاذان والتثويب فلا باس
وفي قول ابى حنيفة وقال ابن شجاع عن ابى حنيفة التثويب الاول في نفس هذا الاذان وهو الصلوة
خير من النوم مرتين والثاني فيما بين الاذان والاقامة هم قال ابو يوسف رحمه الله لا رى باس بان
يقول الموزن لا يمر في الصلوات كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته مى على الصلوة
مى على الفلاح الصلوة يركع اذ شش قول ابى يوسف هذا يتعلق بالتثويب الحديث في سائر الصلوات
بزيادة اختصاص بمن يكون مثقلا بامور المسلمين قال الشافعي قد روى عن عمر رضي الله عنه انه لما كثر تشبهه
غضب من يخط عليه صلاته وفي جات قاضي خان ما قاله ابو يوسف في امره انه لا يفي امره زمانا لانه

ومعناه العود الى الاعمال
وهو على حسب ما تثار
وهذا التثويب حديثه
عند الكوفة بعد
عبد الصمات لتغير
الناس في الفجر
لما ذكرناه المتأخرون
استحسنوا في الصلوات
كلها الظاهر التثويب في الاذان
الدنيوية وقال ابو يوسف
لا بأس بان يقول الموزن
لا يمر في الصلوات كلها
عليك ايها الامير ورحمة الله
وبركاته مى على الصلوة
مى على الفلاح

يشعرون بالنظم لأمور المسلمين هم واستبدعهم محمد رحمه الله تعالى أي استبدعهم ما قاله أبو يوسف في
 قال أنا لابي يوسف حيث خص الأمر بالتقريب والذكر وباليعلم وقيل أنا استبدعهم محمد لما بينهما من
 الوثنية يوليه ما قال في الجائع الصغير محمد عن يعقوب ولم يقل عن أبي يوسف ولكن لا يلحق أنه
 وهو كما قال بل تاب ورجع والبشر لا يخلوا عن هذه الحالات كذا في الحميدة هم لأن الناس سواسية
 في أمر الجماعة شئ أي متساوون في أمر الجماعة فلا يخص به الأمر وفي المغرب يقول هم سواسية
 أي سواء وجليلان أي مثلهما وفي الصحاح هم سواء فلا يخص به الأمر وفي الجمع وأساء وسواء
 أي أشبهما وشئ ثانية على غير قياس وتقول جاني هذا الأمر سواء وإن شئت تقول وإن هم سواء
 للجمع وهم سواسية هم وأبو يوسف خصهم بذلك شئ هذا مقدار من جهة أبي يوسف يعني تخصيصه
 الأمر بذلك أي يقول الموزن السلام عليك أيها الأمير إلى آخرهم لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين
 كيلا تقوهم الجماعة شئ أي الصلاة بالجماعة وأما قوله يقول بأمور المسلمين لأن الأمر بالاشتغالين
 باللهو والطرب لا يشوب لهم الأمر المعروف والفيضة هم وعلى هذا شئ أي على ما ذكره أبو يوسف
 من زيادة اشتغال الأمر بأمور المسلمين هم القاضين والمفتين شئ لأنهم مشغولون بأمور المسلمين
 القاضين بفضل الأحكام والمنشئ لمقاتلة الفتن والجمعة إلى الكتب يشوب لهم كيلا تقوهم الجماعة هم
 ويكسب شئ أي الموزن هم بين الأذان والاقامة شئ أراد أن الوصل بينهما مكره وإن الموقر لأن
 إعلام الناس بدخول الوقت ليتنبهوا للصلاة بالطهارة فيحضر المسجد لاقامة الصلاة وبالوصل ينتهي
 هذا المقدم وذكر التمر تاشي في جامعهم أنه يعقد مقدار ركعتين أو أربع أو مقدار ما يفرغ الأكل من الكفا
 والشارب من شربة والحاقن من قضاء حاجته وقيل مقدار ما يقرب عشرة أيات ثم يشوب ثم يعقد كذا في
 المجتبى وفي شرح الطحاوي يفضل بين الأذان والاقامة مقدار ركعتين أو أربع يقرب في كل ركعة
 ثم عشرة أيات في غير الموزن للناس ويعقد لضعيف المستقبل ولا ينظر رئيس الجماعة والكبير بالأيرون
 لأن في هذا المسجد وناجته هم لأن في المغرب شئ يعني لا يفضل بين الأذان والاقامة في وقت صلاة المغرب
 لأن تأخير ما ذكره هم وهذا عند أبي حنيفة شئ أي اشتغالهم بالمغرب عند أبي حنيفة هم وقال لا شئ
 أي أبي يوسف ومحمد مجلس في المغرب أيضا جلسته خفيفة شئ وفي مقدار الجماعة بين الخطبة هم لأنه لا بد
 الفصل أو الوصل مكره شئ اتفاقهم ولا يقع بالسكينة لوجود ما بين كلمات الأذان ففضل الجماعة ما بين الكلمات

واستبدعهم محمد لأن لنا

سواسية في أمر الجماعة

وأبو يوسف خصهم

بذلك لزيادة اشتغالهم

بأمور المسلمين كيلا تقوهم

الجماعة وعلى هذا القاضين

والمنشئ ويجلس بين الأذان

والاقامة لأن المغرب هذا

عند أبي حنيفة وقال مجلس

في المغرب أيضا جلسته

لا بد من الفصل إذا وصل مكره

ولا يقع الفصل بالسكينة

كلما كان في الصلاة بالجماعة

بين الكلمات

الخطبة بين

وواصل الذنب ان العلماء اتفقوا على انه لا يعمل الاقامة بالاذان بل يفصل بينها لكنهم اختلفوا في مقدار
 الفصل فنجد في حنفية المستحب ان يفصل بينها بسكوت يسكت قايما ساعة ثم يعظم مقدار السكوت عنه قد رتب
 فيه بقراءة ثلاث آيات قصار واية طويلة وروى عنه مقدار ما يحط ثلاث خطوات وعندنا يفصل بينهما
 بحسبة نيفقة مقدار الجسنة بين الخطبتين وذكر الامام اكلوا في الخلاف في الانصليته حتى عندنا في حنفية
 ان ليس جائزا لافضل ان لا يجلس وعندنا على العكس ذكره الامام الترمذي في حنفية ان التامخ
 المذكور في اي تأخير صلاة المغرب كبره بالانحلاف من يكتفي بادن في الفصل بين الاذان والاقامة ومعه
 ما ذكرناه من قربهم احترازه من اي هذا التأخير المذكور واحترازه من مطلق بتقدير احتراز
 احترازه او نحو ذلك من المكان في سلسلتا مختلفات من اجواب من جهة ابي حنيفة عن قولنا في الفصل
 بين الاذان والاقامة مقدار الجسنة بين الخطبتين وتقدره ان القياس غير صحيح لان المكان اى مكان
 الاذان والاقامة فيما نحن فيه وهو من قولنا في سلسلتا مختلفات بسكوت الامام لان مكان الاذان غير مكان
 الاقامة والمكان بين الخطبتين متغير فلا يقاس عليه من ذلك النعمة شىء من السكوت في الاذان اى
 في الاقامة شيئا من محتاجان من نيفق الفصل شىء اى اذا كان الامر كذلك نيفق الفصل بينهما بسكوت
 لو توعدا بين شيئين محتاجين من ولا كذلك الخطبة شىء لان مكانها متغير فلا يقاس الفصل بين الخطبتين
 بمجر السكوت لانهما توعدا بين كلمتا ايضا فلا بد من الجسنة من وقال الشافعي يفصل بين شيئين
 اى يفصل بين الاذان والاقامة بصلاة ركعتين من اعتبار ايسار الصلوات شىء اى قايما عليها و
 مذمب الشافعي ما ذكره النووي فانه قال ويستحب ان يفصل بين اذان المغرب واثامتها وصلايتها بالعبادة
 او سكوت او نحو هذا بالانحلاف فيه عندنا ونقل المصنف عن الشافعي ما ذكره فيه نظر فان قلت ما مقدار الفصل
 بين الاذان والاقامة في سائر الصلوات في المغرب قلت لم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الفصل وروى الحسن
 عن ابي حنيفة في المغرب مقدار عشرين آية وفي الظهر مقدار ما يصلح اربع ركعات يقرأ في كل ركعة قد عشرين آية
 وفي العصر مقدار ركعتين يقرأ فيهما عشرين آية والعشاء كما نظره وان لم يفصل بثلثين مقدار ذلك وبذلك ليس
 بتقدير لازم فينبى ان يؤخر الاقامة مقدار ما يحضر القوم من مراعاة الوقت المستحب وروى محمد بن حبان في
 يسه من ابي هريرة انه عليه الصلاة والسلام قال لبلال اجعل بين اذانك واثامتك نفسا بقدر ما يفرش
 المتوضي من وضوءه في ممل بالمعنى من عشرين هم والفرق قد ذكرناه شىء هذا اشارة الى قولنا ان التأخير

ولا في حنفية ان
 التأخير مكره
 فيكتف بادن الفصل
 احتراز عنه والمكان
 في مسكتا مختلف وكذا
 النعمة نيفق الفصل بسكوت
 ولا كذلك الخطبة قال
 الشافعي يفصل بين شيئين
 اعتبارا بيسار الصلوات
 والفرق قد ذكرناه

بجلافت سائر الصلوات فان التأخير فيها ليس بركوه والاستقبال بالركعتين يردوي الى التأخير فذلك لا يفضل منهما
ومن هذا قلنا ايضا ومقتضى بعد الغروب قبل الغرض لما فيه من تأخير المغرب وذكر الامام المجهوب والمروان قول
عليه الصلوة والسلام بين كل اذانين صلاة ماسوى المغرب قلت هذا الحديث اخرجه الامة الثلاثة في كتبهم من
مبداء ابن المنفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين كل اذان صلاة قال في الثالثة لمن شاء وفي
النهار صلى الله عليه وسلم قال قبل المغرب ثم قال قبل المغرب ثم قال في الثالثة لمن شاء اكرهته ان يتخذ بالناس سنة ليس
فيه هذا المغرب والذي فيه الا المغرب رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما من ابن مهان بن عبد الله العدوي ثم عبد الله
بن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند كل اذانين ركعتين الا المغرب رواه الزايز في سننهما
لا نعلم رواه عن ابن بريدة الاحباب بن عبد الله ومورجل مشهور من اهل البصرة بالاسبوع وذكر ابن الجوزي هذا
الحديث في الموضوعات ولعل سفیان القلاس انه قال كان حبان هذا الكذاب قال يعقوب بن يوسف
يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد بن يحيى بن معاوية الجعفي وام سعد حبيبة بنت ملك بن يحيى عمرو بن نوف وسد بن
حبيبة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وانما ذكرنا ابو يوسف باسمه دون كنية لانه ذكره محمد في الجلباب الصغير كذلك
حتى لا يتوهم التسوية بين الشيخين بذكرنا با حبيبة رضي الله عنه ثم رايت با حبيبة يوزن في المغرب يقيم
ولا يكسب هذا الفيد ما قلنا في شيء يعقوب ما رواه عن ابي حبيبة رضي الله عنه من عدم ملبوسه في اذان المغرب ما قلنا به و
ان لا جلوس عنده في اذان المغرب ثم وانما السبب في يفيد ايضا ان السبب هم كون المؤذن عالما بانتهال
اي احكام الشيخ هم بقوله عليه السلام ويوزن لكم خياركم ثم هذا الحديث رواه ابو داود وابن ماجه بن حريش
حسين بن عيسى بن الحكم بن ابان عن مكرمه عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
خياركم ولياكم اقرؤكم في الامام وروى ابراهيم بن ابي يحيى عن واو بن حصين عن مكرمه عن ابن عباس
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يوزن لكم غلام حتى يتعلم لا يوزن لكم خياركم ولم يعزه وعن عمر
رضي الله عنه لو اطلق الاذان من الخليفة لاؤنت وانما الخليفة انما اذنه ذكره في الغائت والمغربين قوله خياركم من
كان عالما باحكام الشيخ هم ويوزن للفاتية ويقيم ثم يعني اذ اقامته صلاة وادان ايقضها يوزن ويقيم ثم
لانه عليه السلام تعني الفاتية التمرس باذان واقامة ثم وهو روى هذا الحديث ابو هريرة وعمران بن حصين
وعمر بن امية الغفري وذاو عمرو بن عبد الله بن مسعود وبلال رضي الله عنه فحدث ابي هريرة رواه ابو داود
في سنة حدثنا موسى بن اسماعيل ثنا عمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة في هذا الخبر يعني قصة التمرس

قال يعقوب رأيت الجلباب
يؤذن في المغرب يقيم
ولا يجلس بين الاذان
والاقامة وهذا يفيد
ما قلناه ان المسجدين
المؤذن عالما بالسنة
عليه السلام ويؤذن لكم
ويؤذن للفاتية ويقيم
عليه السلام قصة الخبر
ليلة التخليع باذان اقامته

قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحولوا سننكم كما تكلم الذي اصابكم فيه الغفلة قال فامر بلال ارضى الله عنه
 فافون واقام وصلى وحديث عمران بن رواه ابو داود ايضا وفيه ثم امره فافون وصلى ركعتين قبل الفجر ثم اقام
 فصلى الفجر وحديثه وابو داود ايضا وفيه ثم امره فافون ثم توخى ركعتين الفجر ثم امره فافون اقام الصلاة وصلى
 بهم صلاة الفجر وحديثه عن عمرو بن رواه ابو داود ايضا وفيه ثم امره فافون ثم اقام النبي عليه الصلاة والسلام ركعتين عند تحلل
 لبالي اقام الصلاة ثم صلى وبعده غير عمل وحديث ابن مسعود رواه ابن حبان في صحيحه وفيه ثم امره فافون ثم اقام
 نفسي بنا وحديث بلال رواه البزار في مسنده عن بلال انه لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر حتى طلعت
 الشمس امره رسول الله صلى الله عليه وسلم فافون ثم صلى ركعتين ثم اقام بلال فصلى بهم النبي عليه الصلاة والسلام ركعتين
 فمده الا عاودت كل هذا بل صلى الاذان والاقامة معا وشد الاثر في من سهر به بحديث ابن قتادة وكذلك الاكل
 في شهره اخرجه البخاري وفيه ثم بلال فافون بالصلاة فتوضا فلما ارتفعت الشمس افاضت فامر صلى بالناس جماعة قلت
 وليس فيه الا الاذان واستشهدا بها به غير وفان قلت قد جاني حديث اخرجه النسائي يدل على الاقتصار على الاقامة
 وبعده ما رواه عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عن بلال قال شغلنا المشركون يوم المندق عن صلاة النظر حتى غابت الشمس فنزل الله
 وكفى الله المؤمنين القتال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال اقام لصلاة الظهر فصلا كما كان يصليها لوقتها ثم اقام فصلا
 كما كان يصليها لوقتها قلت هذا لا يمنع الاذان يجوز ان يكون قد اقتصرت على بعضهم بالزيادة او بل بالقبول وفيه إشارة الى الاذان حيث
 كما كان يصليها لوقتها ما علمت عليه الصلاة والسلام لو قضاها بالاذان والاقامة لكل صلاة ثم اعلم ان التمسك بموازيل
 في آخر الليل منزلة لا يردم والاشارة يقال منه عرس تمر ليا ويقال فيه عرس المهرس افتح الراد موضع التمسك فان قلت
 بانه العرس في اذن وقعت ووقعت مرة او اكثر قلت اخرج مسلم بن حديث ابى هريرة قال يدل على ان الفقه كانت بخبر
 وبذلك صحه ابن ابي عمير وغيره من اهل المنار من اهل قول ان ذلك كان بين فضل من خبر وقال ابن عبد البر هو الصحيح وقيل
 من خبره من حين وفي حديث ابن مسعود ان ذلك كان عام المدينة وفي حديث عطاء بن يسار ان ذلك في غزوة تبوك
 قال ابن عبد البر حسبهما قال الاصل لم يرض تلك النبي عليه الصلاة والسلام الا مرة وقال ابن ابي عمير في ثلث نوازل
 متخلقة هم وهو حجة على الشافعي في الكفاية بالاقامة ش اى الحديث المذكور الذي فيه قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان اقامته
 حجة عليه فيما رواه فيه فان قلت فلما شافعي ان يثبت بل رواه النسائي الذي فيه الاكفاة بالاقامة وقد ذكرناه انفا
 قد مر في حديث الصحابة المذكورة من ذكر الاذان والاقامة ولعل بالزيادة اولى والجواب عن حديث النسائي قد ذكرناه
 انفا وقال الاكل لا يقال قد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امره فافون بدون ذكر الاذان لاننا نقول العمل بالزيادة

وهو حجة
 الشافعي
 في الكفاية
 بالاقامة

لا يسلط الجاهل فلهذا يسقط ما هو من موازهما ولا يكره لهم ترك الإقامة والمسافر وحده لو ترك الإقامة تركه ولو لم يتركه
لو تركه لما يكره لان المقيم قد وجد الاذان في حقه والمسافر لم يوجد في حقه شي من ذلك الا انه مذكر في ترك الاذان
دون الإقامة وفي المغني الذي يعلى في بيته بجزيرة اذان المصنف وقاسمها وبه قال الشعبي والنخعي ومكرته ومجاهد والاسود
ورحمه وقال سيبون تكفيه الإقامة وهو قول مالك والاوزاعي وسعيد بن جبير ومنه الشافعي يؤذن على المصوم ولو سلى
في سجدة باذان وقامته لا يكره لانه ان يسجد سجدة واحدة في سجدة واحدة ان كان سجدة ليس له اهل بل كان على شوايح
الطريق لا يكره لانه اذا كان الإقامة فيه وفي المجتبى قوم ذكر وانفساد سلامتهم في المسجد في الوقت تقضوا بها إقامة
فيه لا يسجدون الا اذان والإقامة وان تقضوا بعد الوقت تقضوا في ذلك المسجد باذان وإقامة هم ومنه ان
يؤذن ويعتم على طهرش لان الاذان والإقامة ذكر شريعة تحتها طهارة فان اذن على غير وضوء جاز به
قال الشافعي واحد وعامة اهل العلم وعن مالك ان الطهارة شرط في الإقامة ودون الاذان وقال الاوزاعي
وحظا وبعض اصحاب الشافعي يشترط فيها هم لا يذكروا ليس بصلوة فكان الوضوء فيه استحبابا بالماضي القارة شئ اى لان الاذان وذكر
الوضوء فيه استحبابا كافي قراءة القرآن والاشكال القارة افضل من الاذان فاذا جاز بلا طهارة فالاذان دلي قوله استحبابا
وذكر المصنف واردة الفاعل المفعول من باب المبالغة فان قلت روى الترمذي من حديث ابى هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤذن الا مؤذني قلت قال الترمذي الاصح انه مؤذوف على ابى هريرة وهو
منقطع ايضا لان الزهري لم يذكر ابى هريرة وليا رضى ايضا ما رواه الشيخ الاصمباني في الفاظ من دليل قال حتى اؤنث
اسد يؤذن الا وهو طهره وبه يقتضى الاستحباب هم ويكره ان يعتم على غير وضوء لما فيه من شئ اى لما في فعل
الإقامة بغير وضوء هم من الفصل بين الإقامة والصلاة شئ بالاستئصال باعمال الوضوء والإقامة شرعت متصلة
بالشروع في الصلاة هم ويروى شئ الراوى وهو الكرخي هم انه شئ اى غير الشان هم لا يكره الإقامة ايضا
لانما اند الاذانين شئ فالاذان لا يكره بلا وضوء وكذا الإقامة هم ويروى شئ الراوى وهو الكرخي هم انه يكره
الاذان ايضا لانه يصير داعيا الى ما لا يجب بنفسه لان المؤمن يدعون الناس الى التماسك الى الصلاة فاذا لم يكن تلبس
وخل تحت قوله تامة من الناس بالبر ومفسون انفسك هم ويكره ان يؤذن وهو جنب رواية واحدة شئ قد ذكرنا
ذكر شريف فيكون مع اخلافة الحديثين الواحد في وهو طاهر ودرواية منسوبة على المحدثين وانما وضعها بواسطة
اشارة الى انه لم يرو عن احد من اصحاب عدم كراهية اذان الجنب هم ووجه الفرق على احد الراويين شئ اى بين
اذان الجنب والمحدث على الرواية التي لا يكره اذانه ان كان ثوبا بصلوة شئ في اخلافتان بالتكبير يؤدى ان

وليس ان يؤذن بغير
على طهر فان اذن على
غير وضوء جاز لانه ذكر
وليس بصلوة فكان الوضوء
فيه استحبابا كافي القارة
ويكره ان يعتم على غير وضوء
لما فيه من الفصل بين الإقامة
والصلاة وبه لا يكره الاذان
ايضا لانه اذا كان في
انه يكره الاذان ايضا لانه
يصير داعيا الى ما لا يجب
ويكره ان يؤذن وهو جنب
واية واحدة وجه الفرق
على احدي الراويين هو
ان الاذان بغيرها بصلوة

بجماعة لم يثبت بالباب ان الحروف قال كان جماعة من النساء استنعتا عيشة رضى الله عنهما لا اذان واقامته ولا شائنة
 في جماعة النساء ثلثة اقوال اجمعوا على ان نصفه في الايام المستقيمة لان الاقامة دون الاذان والثاني انه لا اذان الا اقامة
 والثالث انه يستحب الاذان والاقامة وفي شيخنا ابو جعفر ولا يخص هذا الخلاف فيما اذا صلح جماعة او وحدهن هم ولا يؤيدون
 لصلاة قبل دخول وقتها وتعادى وقتها ان وقع قبلت لان الاذان لا اعلام وقبل الوقت تحصيل هذا بالاجماع
 الا في اذان الغيرة فانهم اختلفوا فيه اشارة اليه بقوله هم وقال ابو يوسف ويحوي قول الشافعي يجوز للغيرة في النصف
 الا انهم من الليل شمس ويروى الاصح من اقوال الشافعي وبه قال مالك واحمد وقال في العارضة عند المالكية
 يؤذن لها عند الغنص صلاة العتمة وقيل من ثلث الليل وقيل من سده قال لقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح
 نزل ربنا الى السماء الدنيا حتى يصيف الليل وروى اذا ذهب ثلث الليل وروى اذا بقي ثلث الليل فيؤذن له
 بينما على النقلة قبل فيكون هذا الاذان فيما اعلام بوقت نزوله سبحانه الى سماء الدنيا لا الصلاة الصحيح والقول الثاني
 ان الشافعي قبل طلوع الفجر في السحر ويطع الغنوي وصحة القاضي كمين والمتولى وقال النووي وهذا ظاهر المنقول من بلال
 وابن ابي عمير وقول الثالث يؤذن لما في الشافعي بقي من الليل وفي الصيف نصف بقي منه والرازي من
 ثلث الليل اخر الوقت المختار والاسم مجمع الليل وقت الاذان الصحيح كراه امام الحرمين وصاحب العدة قلت اعلم
 اسي الاذان تقدم عندهم اذان المغرب ام اذان الصبح اذ كان جميع الليل ملام الاذان الصحيح فيخذه لا يعرف احد
 من الاخر قال النووي في هذا القول ضعيف الرواية بل هو غلط وقال امام الحرمين لو لا الحكاية التي على له وانه لا يعمل الا بالاجماع
 عنده لما احتج بقوله وكيف يحسن اذ عاد لصلاة الصبح في وقت الدعاء الى المغرب هم لتوارث اهل الحرمين شمس
 ابي ابل كونه والمدنية ولقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى ابن عمر ان بلالا يؤذن ليلى فكلوا واشربوا حتى يؤذن
 ابن ابي عمير مكنونهم رواه الشعبي عن مكنونهم رواه جماعة غيره من سلا قال صاحب الامام ابو الصبح هم والجمعة على الكل
 اذ روى الكل ابو يوسف والشافعي ومن تابعهما وقال الاكبري في الجمعة على ابي يوسف والشافعي واهل الحرمين هم قوله
 عليه الصلاة والسلام بلال لا يؤذن حتى يتبين لك الفجر كذا يرويه عن عائشة اخرج هذا الحديث ابو داود وعن
 شاذل عن بلال انه وسكت عنه وقال ابن القطان وشاذل جهمول لا يعرف بغيرة رواية جعفر بن مرهم واعلم به
 بالانقطاع ومعنى قول ابى داود وشاذل لم يدرك بلا قوله يتبين لك الفجر حتى يظهر وروى ابو داود عن حماد
 بن سلمة عن ابي جابر عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع فينادي ان
 العبد نام ثلاث مرات فرجع فنادى الا ان العبد نام فان قلت اخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه

ولا يؤذن اذ كان في وقت
 وقتها ويعد في الوقت
 لان الاذان للاعلام
 وقبل الوقت بتحصيل قال
 ابو يوسف وهو قول الشافعي
 يجوز للغيرة في النصف الاخير
 من الليل لتوارث اهل
 الحرمين الجمعة على الكل
 عليه السلام بلال لا يؤذن
 حتى يستبين لك الفجر
 هكذا امد يد به عرضا

ص

قال ان بلال الايودون بديل الحديث وقد مضى الان وفي الصحيحين ايضا من ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ذنان بلال وابن ام مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلال الايودون بديل فكلوا واكلوا يودون ابن مكتوم وهم عمر وابن قيس قيل عبد الله زائدة الوشحي السامري ابن خال نبيجة ام المؤمنين رضي الله عنها اتخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة مرة في غزواته وشبهه القادسية وشبهه بهاني خلافة عمر رضي الله عنه قلت قال الطحاوي وكان ذلك من بلال خطأ على من طلع الفجر والدليل عليه حديث لا يترجم من ان بلال فان في بصره سواد استدل عليه حديث اخرجه ومعه من حديث ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البلال انك تؤذن اذ كان الفجر ساد ولما ليس في ذلك الصبح هكذا استمر فما قال الطحاوي فاجر عليه الصلوة والسلام ان كان يؤذن بطلعي ما يرى ان الفجر وليس في الحقيقة بفجر وروى الطحاوي ايضا من حديث حفصة رضي الله تعالى عنها كان الايودون حتى يصبح فان قلت اخرجه ابن حزمية في صححه من عائشة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابن مكتوم ينادي بديل فكلوا واشرعوا حتى يؤذن بلال وكان بلال الايودون حتى يري الفجر فان قلت قال ابن حزمية هذا الجدل لا يعساو وهر ابن عمر لجواز ان يكون عليه السلام جعل الاذان بين بلال وابن ام مكتوم نوابت فاحر في بعض الليالي بلال ان يؤذن بديل فكلوا انزل بلال مسل بن ام مكتوم فاذن في الوقت فاذا جابت نوبة ام مكتوم هم والمساقر يؤذن ويقوم بقوله عليه الصلوة والسلام لا نبى ابى ملكة اذا سافر فاذا ناء واقبماش هذا الحديث خروجا للآية الشبهة فيهم مختصرا وطولا من ملك بن ابي اسحق قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم انا وصاحبي وفي رواية اخرى في رواية لانس ابن عمر قال فلما اردنا الانصراف قال لنا اذ احضر الصلوة فاذا ناء واقبما وليوكما اكلما كانت انظر في كلام الشرح انا قالوا منا وقال الشافعي في ذلك لم يلحق في المبسوط بخطاب غير انا قال وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الملك بن الحويرث وابن عمر اذا سافر فاذا ناء واقبما وليوكما اكلما قررنا وكذا ذكرني الجليل الصغير لغير الاسلام والا امام المحجوبين بايوافق المبسوط ولكن ذكرني الجليل الصغير وفي الاسلام والا امام المحجوبين بايوافق المبسوط ولكن ذكرنا الاسلام وليوكما اكلما ساعته ان الاكل نعل بضع اسفنا في سكنت انسيا به فقل صاحب لدراية ما ذكره في المبسوط وسكت وقال الاثر ارحم يروي ابو داود وفي سننه باسناده الى ابي قتادة عن ملك بن الحويرث ان النبي عليه الصلوة والسلام قال له ولصاحب اذا احضرت الصلوة فاذا ناء فاقبما وليوكما اكلما ثم قال فبحر ان لسيدي اهل الاخيرين صاحب الاخر ويجوز ان يكون لنية الحويرث ابا ملكة ولكن مبسوط شغل الآية ولفظ الجليل الصغير لغير الاسلام خير من ذلك حيث قال يروي عن النبي عليه الصلوة والسلام قال للمالك بن الحويرث وابن عمر اذا سافر فاذا ناء واقبما وليوكما اكلما ساعته فليجوز تسمية الابن الابن والابن عمته في قول صاحب لدراية بطريق الغلب على اعتبار ان ابن العمحجوبين

والمسافر يؤذو^ن

وَيَعِيشُ لِقَوْلِهِ

عليه السلام لا

ابی مدیکہ

اذا سافرتم فاذا نزلوا

يسمى انما لان المحرر ان يسمى بالجماع اطلقت هذا الكلام لا يصدر الا من ليس له ادنى مس من من الحديث اما السفلى في فاته
 صدر كلامه باليسر الحديث ثم لعل الحديث الذي وقع في الكتب الستة بصيغة التمريض واما الاكل فانه قد روي ومضى
 واما صاحب الدرر فانه لا يصرح بان لا يشي سلة طلبة الحديث ومنها لم يحجز اصلا واما الارزقي فانه قد دعاه
 الصريفة حفظا كثيرة الا انه ذكر الحديث الاول ثم كثر ما سأل له الحديث عليه بتاويل عجبة فيمنه فبقوله فقال المحرر ان يسمى صاحب الارزقي
 صاحب اسنان الناس الجانب واما ابن محمد واما عبد الله بن علي الرويات الثلاثة وليس مراده اصلا ان كان خاه من النسب انما
 على الارزقي على ذلك قول صاحب الحديث لا يملكه فادله بالناويل المذكور في صحيح الكلام الحديث وهو غلط في نفس الامر
 والصواب مالك بن الحويرث وصاحب له وابن عمر او ابن عمر رضي الله عنه على الروايات الثلاث ثم ذكر الارزقي غلط بقوله
 يجوز ان يكون كنية الحويرث بالمليكة وبه الملقب به اسد افرغ غلط على غلط اسم ذكره كلامه بقوله ولكن غلط مسطور
 الاية الى اخره الذي صواب وادله بقوله فعلى هذا يجوز تسمية الابن الى اخره توفيقا بين لفظ الحديث ولفظ صاحب الحديث والوجه
 بهنا ولا توفيق الاكل وقبح الاصل على الغلط على ان صاحب الحديث ذكر في الحديث في كتابه ليعرف على الصواب فقال في
 السيف المحلى لان الاثنين قد يراد بهما الواحد قال الله تعالى فيجب بينهما للولود والمرجان والمراد بهما وقال عليه السلام
 لما كان بن الحويرث وابن عمر او اسافا فاذنا واثما والمراد بهما احبا واثما فله نظر ايضا فان تركهما جميعا كرهه في فان
 ترك المسافر الاذان والاقامة جميعا كرهه تركه اياهما في امة السنة هم وان التقى بالاقامة جاز لان الاذان اختصاصا بالاقامة
 والرفعة حاضرون والاقامة لا اعلام الا فتش اي لا فتش الصلوة والشرع فيها هم وهم ش اي الرفعة بعضهم
 مع رفيقهم اليه يجتاجون ش اي الى اعلام الا فتش يجتاجون وروى عن علي رضي الله عنه المسافر بالخيار انشاء
 اذن وانشاء اقامته ولو لم يزد والقوم جازون في السفر يجازون ان الناس في المصطفى ثم استثناهم بانواع المكاسب
 والحرف لا يعرفون وقت الصلوة وفي الاقامة لا فرق بين المسافر والمقيم وان صلى في بيته في المصطفى باذان
 واقامة فيكون الاذان على بيته المامة ش بالاذان الاقامة هم وان تركها جميعا جاز ش اي وان ترك المصطفى في بيته
 الاذان والاقامة جميعا جاز لان موزن المحي تأب عن بل الحياتي الاذان والاقامة لانهم هم الذي يصحبه لما كان
 اذنا واقامة كاذان الكل واقامتهم بذلوجه الفرق بينه وبين المسافر الذي يصلي وحده وترك الاقامة فانه يكره
 له ذلك ومن عطاس نسي الاقامة اعاد وقال الا وراعي بعيد باق الوقت وقال مجاهد في الاقامة في السفر فيه وعن
 علي بن الجعد عن ابي حنيفة وابي يوسف صلوات الله عليهما في المصطفى والعصر جماعة باذان ولا اقامة اخطا والسنة واثموا
 يدل على وجوب الاذان هم لقول ابن مسعود رضي الله عنه لاذان المي كفيئنا ش هذا غريب والمصنف اخذ من المعصوم

فان تركهما جميعا
 يكره ولو امكن
 جاز لان كل واحد منهما
 الغائبين الرفعة حاضرون
 والاقامة لا اعلام الا فتش
 وهم اليه يجتاجون فان
 صلى في بيته في المصطفى
 باذان اقامة ليكون الاذان
 على هيئة الجماعة وان
 تركهما جاز لقول
 ابن مسعود في اذان
 المي يكفي

بجاء عبد المصطفى
ان يقدم الطهارة
من الأحداث ولا
على ما قد مناه
الله تعالى فيظهر

المذكورة لاسان الصفات الميزة اذ ليس من الشرط ما لا يكون متقدما حتى يكون اقترانها وهو قريب من اسلوب قولهم
يحكم بها النبيون الذين اسلموا او قال صاحب لدراية اشرز بقوله مقدمها من العنقدة الاليرة فانه اختفى في ركنيتها كذا
وذكر في الاصلاح وعن ترتيب اقول الصلوة فيما لم يشع كمر الترتيب لركوع على اقراره وسود على الركوع فانه شرط
جميع لو ترك الترتيب لا يجوز صلاته وعن مراعاة المقدس مقام الامام وعن مدم ذكر فايته قبلها وهو صاحب ترتيب
وعن عدم محادة المرأة فان هذه الاشياء شروط فتقدمها وفي البدرية بذاقيد تصدى لا اتفاقي لان في هذا الباب كرك
الشرط المتقدم لا المتوسط فان قلت ما وجه المناسبة بين هذا الباب وبين ما قبله قلت لما ذكر الطهارة وهي شرط الصلوة
وذكر الاوقات فعيها كونهما اسبابا بشرط وطا ذكر الاذان كونهما علما على الاوقات شخ في بيان بقية هم على المصطلح
ان يقدم الطهارة من الاحداث والانجاس شخ الاحداث مجمع حدث والانجاس مجمع نجس فان قلت لانا الاحداث
الاصغر والاكبر والجمع من اين جاء قلت ذكر كرت الانجاس لمناسبة اياها ويجوز ان يذكر الجمع ويراد به الاثنان وهو
كثير لا نكر وانما جمعه باعتبار تعدد اسبابه وقال الاثر اني قيل انما ذكر الاحداث لانها اقوى لان قليلا ليس
بمعنى بخلاف القليل من الانجاس وفيه نظر عندي لان القطرة من الخمر والدم والبول اذ وقعت في البيض
والجنب او المحدث اذ ادخل يد في الائمة وليس والاولى ولي ان يقال فيه ليس فيه تقديم لان الواو المطلع يجمع
قلت نظره فيه نظر لان مراد القليل من كون الاحداث لا يعني قليلا هو ما اذا بقيت لمة ولو كانت سيرة في بان
يحبب او في اعضاء المحدث لا يعني بخلاف القليل من الانجاس وان ما دون الدرهم منه معفو كما عرف في موضع
فيكون الاحداث اقوى من الانجاس من هذه الخثية وقوله والاولى ان يقال ليس فيه تقديم ليس بحجة لانه يقدم ثم يذكر
وفائدة التقديم لا يتطلب وهو ما ذكره فيما مضى من بيان الطهارة من الحيث الاكبر والاصغر وما ذكره في بيان الطهارة
من النجاسة لم يخلطوا الخفف على الترتيب المكان فان قلت لما كان علم ما تقدم كونها شرط الصلوة فلم اعادها قلت ليكون
الباب شتملا على جملة الشرط هم قال انه تعالى وثيا بك فظهر شخ انما ذكر هذه الالية الكريمة لانها تدل بعبارة على تقديم
الطهارة من الانجاس وبدلا لهما على تقديمها على الاحداث قال المصنف رحمه الله في تفسيره وامر امدان كون ثيا بظاهرة
لان طهارة الثياب شرط في الصلوة لا يبيع الابها وهي الاولى والاب في غير الصلوة ويتبع للمؤمن لطيبان يحل بخلاف
امر بتقصير ما دنفه العرب في تطهير الثياب وجرهم الذبول وذلك مما لا يؤمن معه لصاحبة النجاسة وقال اباهم فتارة
والصفاك والشجي والزهرى وثيا بك فظهر من الرمس والاثم والعصية وقيل ارادوا بغيرك من الذنوب يعني من كل
بالثياب لانها يشتمل عليه وقال ابن سيرين وابن زيد بن ثيا بك واغسلها بالماء وطهرها من النجاسة وذلك ان الثياب

كانوا لا يتكلمون فاحرم بطرس ثيابه وذكر فيها وجوبها كثيرة هم وقال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا واش ذكر هذه الالاء
بعبارة على تقديم الطهارة على الاحداث وقال الا ترائي لو لم يور ود صاحب الهداية قوله تعالى وثيابك فطهر
وقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا المكان احسن للاختصار ففهم ذلك من قوله على ما قدرناه وكان من مقابلة
اوردان يور والليل على مجموع مدعاه لئلا يكون البيان متناظرا ومعلوم ان ذلك لان قوله تعالى وثيابك فطهر دليل
تقديم الطهارة من الانجاس قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا دليل تقديم الطهارة من الحدث الاكبر وبقي تقديم الطهارة
من الحدث الاصغر ولم يذكره وبعبارة الوضوء قلت الدليل على جميع مدعاه قايما وببينة شاف وذلك ففهم من قوله
وثيابك فطهر لانا قلنا ان بعبارة يدل على تقديم الطهارة من الانجاس وبعبارة على تقديمها على الاحداث وهي
تتناول الحدث الاصغر والكبر وقوله ولم يذكره ليس كذلك بل ذكره على طريقه ما ذكرنا ولكنه لم يذكره هم وليتصور
شغب لرا لانه عطف على قوله ان يقدم وتقدره وان يسترهم بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما
يوارى عورتكم عند كل صلوة من اراد بالزينة يوارى العورة وبالمسجد الصلوة نفى الاول اطلاق اسم الحال
على المحل في الثاني اطلاق اسم المحل على الحال لوجود الاتصال الذي بين الحال والمحل وهذا لان خذوا الزينة
نفسها وهي عرض بجال فاريد محلا وهو الثوب مجازا وكانوا يطوفون عراة يقولون لان عبد الله في ثياب ذنبا فيها
فنزلت لايقال نزول الاية في الطواف فليدفع ثبوت الحكم في الصلوة لانا نقول البينة بمسوم الغنم لا يتجسس سبب
وهنا الغنم عام لانه قال عند كل مسجد ولم يقل عند مسجد الحرام قول بمسوم ويقال انه وان كنتم من قبيل لطلاق السبب
على السبب لان الثوب سبب الزينة ومحل الزينة الشخص وقيل الزينة ما يزين بين ثوب غيره كما في قوله تعالى ولا يبين
زنتهم فعلى هذا يصح ما ذكره ومن التاميل وقال الزينة هي الزينة ما يزينت بالمرأة من ثياب او كل ما غشي عن ابدا
الزينة نفسها ليعلم ان النظر لم يحل اليها وقيل اراد موضع الزينة لان النظر الى الزينة حلال بالاجماع والاستسار لا يحل
المسجد بدليل جواز الطواف عراة فانما فطن من هذا ان سره للصلوة لا الاجل الناس حتى لو صلى وحده ولم يستر عورته لا يجوز
صلاته وان لم يكن عنده احد هم وقال عليه الصلوة والسلام لا صلاة الا بغير الانجاس اي بالنعمة من هذا الحديث انزج
ابو داود والترمذي وابن ماجة عن حاد بن سلمة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت المارث عن عائشة رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة عايش الا بغير الانجاس وقال الترمذي حديث حسن رواه ابن ماجة
مجان في صحيحهما ونفعهما لا يقبل الله صلوة عراة قد حانت الانجاس رواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح
على شرط مسلم ولم يخرجه واخرجه عن حماد بن سلمة عن حماد بن عيسى عن النجاشي عليه الصلوة والسلام

وقال الله تعالى واذ
كنتم جنبا فاطهروا
وسيد عورته لقوله تعالى
خذوا زينتكم عند كل
مسجد اي ما يوارى عورتكم
عند كل صلوة وقال
الانجاس لا صلوة لما مضى
الانجاس اراى للبالغة

قال الاصمطولي لم يرض الامام قلت هذا مثل لفظ المصنف وهذا قد دل على ان تراش ستر العورة في الصلوة وتستر العورة شرط لصحة الصلوة فترضاها ونفعلها عندنا وبه قال الشافعي واحمد وعامة الفقهاء واهل الحديث وقال بعض المالكية هو واجب وليس بشرط لصحة الصلوة وقال ابن رشد في القواعد ما ظهر مذهب ملك ان ستر العورة من سنن الصلوة وقال بعضهم هو شرط عند المذكورين النسيان وعن اشهب بن مسلم عينا ما عدا في الوقت وحكي ابو العز بن المالكي انه يجب ستر جميع الجسد قالوا وجوبه لا يحض الصلوة قلت ستر العورة عن العيوب واجب بلا خلاف فان قلت الحديث خبر واحد فلا يفيد الغرض قلت هو قطعي الدلالة لا دالة المصنف على الشبوت لكونه خبرا واحدا لم يجمع تحصل الدلالة على الافتراض واما الالية فهو قطعي الشبوت دون الدلالة ولهذا لا يرد ما قيل ان الالية تغيد الوجوب في حق الطواف فلو فادت الغرضية في حق الصلوة لكان لفظ هذا مستلزما في الوجوب والافتراض وهذا لا يجوز قوله بخلاف الجواز البعثة وهو ما تعلى به المرأة راسا قوله اي البانعة تغنيها عن البانعة وليس من متن الحديث وهو مجاز عن البانعة لان الحديث يستلزم البلوغ فيكون هذا اطلاق اسم المأزوم على اللازم ويقال ان حقيقة المايض مجوزة حيث لا يجوز لها الصلوة اصلا فيصير الجواز لطريق اطلاق اسم السبب هو ان يحض على السبب هو البلوغ هم وعورة الرجل ماتحت السرة الى الركبة مش سحيت العورة عورة القبح ظهورها ومنه الكلمة العوراء وهي البقعة وعور العين نقص وعيب فيها قوله عورة الرجل كلام اضافي مبتدأ وقوله ماتحت السرة خبره وكلمة الى بمعنى من على ما ذكر وجهه من قرب بقوله عليه الصلوة والسلام عورة الرجل ما بين سرة الى ركبة مش في هذا الباب عايدت كثيرة منها ما اخرج الدرار قطعي في سننه عن سواد بن داود وعن ثمر بن شب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اصابكم الحديث وفيه فلا تظن ما دون السرة وفوق الركبة من العورة وهذا المعنى يقرب لفظ ثعل المصنف ورواه احد في سننه ولفظان ما مثل من سرة الى ركبة من العورة وسوار بن داود وكنتية العقيلي ورفعه ابن معين وابن حبان وقال احمد شيخ بصري لا يابا به ومنها ما اخرج الحاكم في المستدرک في حديث مبداء بن جعفر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين السرة الى الركبة عورة وسكت عنه وقال الزهري في تحفه الطننه من فوفان اسحق بن واحد متر وكذا اكرم ابن جوشب تهم بالركب وجمان رواة ومنها ما اخرج الدرار قطعي في سننه من حديث ابى ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما بين فوق الركبتين من العورة واسفل السرة من العورة ويروي ما دون سرة حتى يجاوز ركبة هذا الغريب بهذا اللفظ ولكن معناه لا يخرج من الاحاديث المذكورة هم وهذا مشاي وبالحدیث المذكور هم متبين ان السرة ليست من العورة مش لانه قال ثمر سرة الى ركبة وقال ما دون سرة والمقصود من ذلك ان لا يكون السرة عورة هم خلافا لما يقوله الشافعي في ان سرة العورة

وعورة الرجل ماتحت
السرة الى الركبة
لقوله عليه السلام
عورة الرجل ما بين
سرة الى ركبة
ويراي ما دون
سرة حتى يجاوز
دكبته وهذا
يبين ان السرة
من العورة

قال النووي في عورة الرجل خمسة اوجه جميعها المنصوص انها ما بين السرة والركبة وليست من العورة ثمانية منها ثمانية اوجه
كما الرواية عن ابي حنيفة ثمانية السرة دون الركبة رابعها كسرة النظار قول الشافعية من صحابنا ثمانية اقبل
الدبر فقط حكاه الرافعي عن الاصطحي قال النووي هو ثمانية مشكوك به ورواية عن احمد حكاه عنه في المغني وقال ابو
تول بن ابي ذيب وداود ومحمد بن جرير قال ابن حزم المذكور وخلفه الدبر هم والركبة من العورة خلافا لابي حنيفة
اي خلافا لشافعية فان الركبة ليست من العورة عنه في قول لما ذكرناهم وكلمة اني عملها على كلمة مع عمل بكلمة
حتى ش وكلمة الى الكلام اضافي مبتداء وقوله نعلمها جملة من الفصل والفاعل والمفعول في محل الرفع على الجزية
قوله على كلمة مع التي هي المعطاة قوله ملاصق على المصدرية وبهذا جواب عن سؤال يفتقر بقرينة
ان يقال ان كلمة الى في قوله الى الركبة في الحديث لغاية وهي في هذا الموضع لم يعم اليها فلا يدخل وقصر الجواب
على هذا الموضع على معنى ان في قوله تعالى اموالكم الى اموالكم اي من اموالكم وفيها لتعارف من كلام صاحبنا
والسائر من ظاهرين قوله ما بين سرة الى ركبته وبين قوله ما دون سرة حتى تجاوز ركبته وقال ابو حنيفة المشايخ قوله
الى ركبته غاية لا يسقط لان قوله ما بين سرة تناول تحت السرة فاجزأ ما تحتها فقيت الركبة تحت العورة وفي شئ
المجمع والغاية قد تدخل في الاصل والوضع موضع الاحتياط فقلنا بانما عورة يخرج بتقليدنا من العمدة يتعين وفي
الدراية وجانب الكروية الركبة حركة من عظم الساق والفتحة فيكون المحرم من الساق الى الركبة والمحرم من الركبة
المصغرة في التقيس الركبة الى آخر القوم مفعول واحد والاول اسع الانساني الحقيقية لغير عظم الفخذ والساق واغاص
النظر اليها من الرجال التعذر التمييز وعلا بقتوله عليه السلام الركبة من العورة هم او خلاش وظف على قوله عمل بكلمة
حتى وبهذا جواب بان وتقليده ان قوله عليه الصلوة والسلام ما بين سرة الى ركبة يدل على ان الركبة ليست من العورة
لحقية الى وقوله عليه الصلوة والسلام حتى تجاوز ركبته يدل على ان الركبة من العورة وبهذا تعارض ظاهرنا فينا
الى على حالنا ساقا ويصل حينئذ في كون الركبة من العورة بحدوث آخر وهو هم بقوله عليه السلام الركبة من العورة
ش وقال الاكمل وفيه نظر لان حتى اذا دخلت على الفعل كانت بمعنى الى في مثل هذا الموضع فلا فرق بينهما وان
يفتي ان يقول وعلا بقتوله عليه السلام بالواو لان المعارضة قارية بكل سماع الجواب من الاول ان معنى الى ان
مع وخول الغاية ومعنى الثاني بان كلمة اولنغ الحاد لا ينع الميع فلا يكون منافية قلت الى اذعلة على المعصاة المصغرة
ثلاثة شئان مرادفة الى نحو حتى يرجع اليك وهو مرادفة في التعليقية نحو اسلم حتى تدخل الجنة ومرادفة الى
الاقتضاء وقوله مع وخول الغاية لا طائل تحته لانه اذا كان بمعنى الى يكون لغاية ثم كونه لغاية لا بد من

خلافا لما يقول الشافعية
والركبة من العورة
خلافا ايضا لانه ايضا
كلمة الى محفلة بك
كلمة مع عمل بكلمة
حتى وعلا بقوله
عليه السلام الركبة من العورة

وبدون الحجة كلها
عورة الاجمها
وكفيها لقوله
عليه السلام
المراة عورة مستورة

قضية على دخول ما بعد ما على عدم الدخول ايضا وان لم تكن قضية الاصح ان لا يدخل كما عرف في موضعه ثم
الفرق بينهما بجواز وقوع المصوب بعد ما في الحديث وعدمه في كالي والنصب بان مصفرة لا تنقض حتى لا ينصب
اذا كان متقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمان الحكم فان نصب واجب ولا يجوز الرفع ايضا وفي الحديث ان نصب
سقين لان الرفع انما يجوز بثلاثة شروط وان يكون حالا او ماضيا او بالمال والثالث ان يكون سببا عما قبلها والثالث
ان يكون فضلا فان اردت التحقيق فليرجع الى مكانة ثم الحديث وهو قوله عليه السلام الركبة من العورة اخرجه الدارقطني
في مسنده عن النضر بن معمر عن الفرري عن مقبة بن علقمة سمعت عليا رضي الله عنه يقول قال عليه الصلوة والسلام الركبة
من العورة وقال النبي النضر بن معمر رواه وقال ابن حبان لا يحتج به ومقبة بن علقمة ضعيف ابو حاتم الرازي
واخرجه البيهقي في الخلاصيات من جهة ابراهيم بن اسحاق القاضى عن مقبة بن سفيان عن ابن جريح عن النبي عليه
الصلوة والسلام قال المرأة من العورة قال هذا مفصل مرسل هم وبدن الحجة كلها عورة مش في بعض النسخ
كل عورة والا لاول بالنظر الى الحرة والثاني بالنظر الى البدن ويذكر في الميزان الاول لان التاكيد للبدن الثاني لاختلاف
المخالف اليه كما نفي قولهم مصفرة اصابعهم الا وجهها وكفيها لقوله عليه الصلوة والسلام المرأة عورة مستورة
ش اخبرني الشيخ البرزنجي في اخر الرضاع عن جابر بن عبد الله عن ميمون بن مهران عن ابي الاحوص عن ابن بك
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه الصلوة والسلام ان قال المرأة عورة فاذا خرجت استترتها شيطان
وقال حديث من صحح غريب واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابي الاحوص به وزاد انها لا تكون الى الله اقرب منها
في تعزيتها واخرجه البزار ايضا في مسنده وليس بلفظ مستورة عند احد منهم وقال الاكمل وقوله عليه الصلوة والسلام
المراة عورة مستورة غير معنى الامر وشك في قيد التاكيد وقيل معناه من خفيها ان تستر قلت لاحاجة الى هذا التأويل
لانه عليه الصلوة والسلام اخبر ان المرأة عورة فمن ضرورة ذلك ان يكون النظر اليها حراما قال صاحب الدراية
قوله عليه السلام عورة مستورة اخبرنا ونحن نشاهد ما غير مستورة وقد معصم عن الكذب والخلف نجل اخباره على
سني الخبر لا تترار عنها فحملناه على ايجاب التسترى يجب عليها التستر وفي البازية والكافي معناه من خفيها ان تستر
كما يقال الله سبحانه من حقه ان يعبد لا لاجل اجتهاد وان قلت الخبر لا يدل على المبالغة ومعناه قد ذكرناه
والتأويل الذي ذكرناه انما هو بعد صحة قوله مستورة ولم يمعن ذلك وقوله وكفيها يشير الى ان ظهر الكف عورة
وهو ظاهر الرواية لان الكف عورة لا يتناول ظهره قال الاكمل قلت الكف اسم مظهر اليد وباطنها الى الرست وكونه
لا يتناول ظهر اليد عورة لا يجزئ من حيث يعرف ولا اعتبار لما قاله الشيخ وقدره في ابوداود وفي المراسيل

عن قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الجارية اذا عانت لم تسلم ان يرى منها الا وجهها وبداها اي
 المعصم ومضط اليد تين اول ظاهر الكف وباطنه هم استثنى العفوين ش اي استثنى النبي عليه الصلوة والسلام المعفون
 ووجه الوجه والكفين وقوله المرأة عورة وعود الصغير الى النبي عليه الصلوة والسلام انما يصح اذا ثبت في الحديث الاثبات
 وكيفية هم للابتداء وبداها ش اي هذا التكميل للاشياء اي لوجود الابتداء بالظاهر الوجه والكفين من ناوله الابتداء في
 وفي كشف وجهها فموصفا عند الشهادة والمحاكمة والكحل وفي المحيط الا الوجه واليدين الى الرقيقين والقديمين الى
 الى المبعوثين وفي التورى جميع بدن الحرة عورة الاثنية اعضاء الوجه واليدان الى الرقيقين والقديمين وفي نبات
 البركة عن ابي يوسف نبات النظر الى ذراعيها وكذلك يلبس النظر الى ثيابها لانهما في الدنيا وفي الحديث من الربل
 وقال ابو بكر بن عبد الرحمن الشافعي الحرة كلها عورة حتى ظفرها لقوله عليه السلام المرأة عورة ومن جحد في غير
 روايتان هم قال ش اي المصنف رحمه الله تعالى هم وذا ش اي فقط الله وري في قوله وبدون المرأة
 الحرة كلها عورة الا وجهها وليكنها هم تفصيل ش اي نص هم على ان القدم عورة ش لانها ليست بمبتذنة
 هم ويروي ش الراوي هو الحسن عن ابي حنيفة هم انها ش اي ان القدم هم ليست بعورة ش لانها تنبت
 بابتداء القدم اذا مشيت حافية او متعلقة فربما اتجهوا كنف على ان الاشتباه لا يحصل بالنظر الى القدم
 لما يحصل بالنظر الى الوجه فان لم يكن الوجه عورة مع كثرة الاشتباه فاقدم اولى هم وهو الاصح ش
 اي كون القدم ليست بعورة هو الاصح وفي ش الاقطع والصح انها عورة بطاير الخبر وقال المصنف في والاشجابه
 في ش مخفف الطحاوي وقدم فيها عورة قال المصنف في حق النظر والطحاوي لم يجعلها عورة في حق الصلوة
 وقال الاخرى ليست بعورة في حق النظر وقيل لا تكون عورة في حق الصلوة ايضا وفي المفيد في القديمين اختلاف
 المشايخ وقال الثوري رحمه الله تعالى والمزني القديمان ليسا من العورة وقال الثوري في قول عند الخراساني
 وقيل وجهه ان باطن قدميه ليس بعورة هم فان صلت ش ذكر بانها اقرب هذه المسألة التي هي من مسائل الجاهل
 الصغير على ما قاله المصنف من قوله ويروي ان القدم ليس بعورة وهو الاصح لان مسلة الياسع الصغير يدل على جواز صلوة
 مع كشف ما دون رجلي الساق فكانت القدم مكشوفة لا محالة هم قلت سابقا ش اي والمال ان ثلث ساقها هم وبها
 ش اي ويروي سابقا قيل اذا كان الرب ما هنا فانه مني عن ذكر الثلث فما فائدة ذكره واجب باجوبة الاول قاله
 الاثراني المانع هو الكثير لا القليل والثلث كثير استدل الاجمعيث الصغير به قوله عليه السلام والثلث كثير ما الرب في كثير
 شك لم يثبت بالراي ولهذا ذكره طحاوي لا شك قلت هذا ليس مستديرا لان الرابي سواء شك كثيرا او لم يشك فانه اقل من

واستثناء العفوين
 بابتداءها حال
 وهذا تفصيل
 على ان القدم عورة
 ويدويها ليست
 بعورة وهو
 الاصح فان
 صلت ودب
 ساقها

الثالث ان الشئ لا يوصف بالركعة الا اذا كان مقابلا لموضع الشئ في التماسح لهداية انه اورد على الوجه لبيان قوله
 ابي يوسف لما ان منه الركن والثالث غير مانع قلت هذا ليس بشئ الا ان منه ازا لم يحث الثالث فالركن بالطريق الاول
 الثالث قاله ابو ايضا ان محمد اورد في الكثير لانه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الركن كثير وروي ايضا عنه
 عليه السلام انه قال الثالث كثير كما في الوصية فمرو وبنينا فذكرنا قلت هذا ايضا فيه نظرا لانه يبنى على صحته رواية لشرة الرب
 كما في الفتاوى الطهرية فان ابا حنيفة سئل من هذه المسئلة على هذا الوجه فاوردوه كذلك في الكتاب قلت هذا ليس بشئ
 الا ان كان شيئا ان يكون ايراد على ما اجاب ابو حنيفة فان فخر الاسلام والشفقة ابو الهيثم لم يذكر لفظ الثالث في الجات
 العترة وقال فيقول عن يعقوب بن ابي مينة في المرأة تقطع ورب ساقا مكشوف انها تعيد لما من قال في المباشرة قيل هذا
 خطأ من الكتاب وكذا ذكر صدر الاكمل جوابا من الاجوبة بان قال انه سمع من الكاتب ولما لم يكتب فخر الاسلام وعامة
 المشايخ لعدم الفائدة ثم قلت لا يلزم من عدم كتابة فخر الاسلام وعامة المشايخ عدم اضافته عنه في جميع الاساس قالوا لا
 بالمشك وقع من الراوي عن محمد بن يعقوب والشك من الراوي عن محمد لا يستلزم وقوعه من المصنف حتى يذكره على هذا الوجه
 انسان عقل صاحب لدراية من ان الركن مانع فاذا كان كذلك كانت مانية الثالث بطريق الدلالة وما ثبت بالدلالة
 بالتحقق عليه لا يكون قبيحا قال الله تعالى يوم غير على الكافرين فيسير ونقد الاكمل منه ايضا قلت هذا قياسا غير
 صحيح لان قوله فيسير ليس بالشيء الذي ذكره وانما معناه فيسير على الكافرين كما
 فيسير على المؤمنين فاجب هذه التلكة ذكر وان كان مستغنى عنه عند ذكره فيسير
 حقيقة او هو غير لا يرجح ان يكون فيسير المايرجي بتفسير العيسير من الامور الدين او اليها المزمع في تفسير
 الثامن قاله صاحب لدراية واخذ عنه الاكمل بان الركن مانع قياسا واثنان استسا افاوردوه عن القياس مستحسانا
 التاسع اورد ايضا بان الركن مانع من القدم والثالث مانع لاجل القدم قلت هذا ان الوجهان لا باس بهما كمشي
 تش غير فتور وثلاث ساقها مقيدة بالصلاة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله وان كان اقل من الركن لا تعيد
 شئ اي وان كان الذي مكشوف من ساقها اقل من ساقها لا تعيد الصلاة والا اصل ان الكثير من مكشوف العورة
 مانع والتعليق غير مانع والركن وما فوقه كثير وما دونه قليل عندنا وقال الشافعي لو اكشف شئ من لمورة في الصلاة بطاعت
 صلواته لا يعنى من شئ منها ولو شجرة من اس كحرة او مظرة منها وعند احمد يعنى عن القليل ولم يحده بشئ بل جعله كثيرا
 فاحش في النظر والقليل لا يخش ويرجع فيه الى العادة ثم قال ابو يوسف اذا كان شئ من الاكشاف ثم اقل
 من النصف لا تعيد الصلاة لان الشئ انما يوصف بالكثير اذا كان ما يقابل اقل منه او ما شئ كلمة اذا لتقليل ثم

مكشوف او ثلثها كتحيد
 الصلوة عند ابي حنيفة
 ومحمد وان كان اقل
 من الركن لا يعيد قال
 ابو يوسف لا تعيد ان
 كان اقل من النصف لا يعيد
 انما يوصف بالكثير اذا
 يقابله اقل منه اذ

وإنما شئ اى الصلة والكثرة هم من سماء المقابلة شئ قال الاكمل يريد به تعاقب الاصلان فيفسر هكذا الا ان
 به من تعاقب التضاد ولهذا قال في الشرح ان التعاقب بينا تعاقب المضدين ليس بشئ ايتما عمانى محل واحد فان
 الشئ الواحد يجوز ان يكون قليلا بالنسبة الى شئ وكثيرا بالنسبة الى غيره فقلت التعاقب بالذات في اقسام اربعة تعاقب
 اعدام والملازمة وتعاقب المصلح الاسباب وتعاقب التضاد وتعاقب التضائيف هكذا ذكرى سمي التعاقب بالعرض وهو تعاقب
 بين الوحدة والكثرة فان تعاقبا للملزمين بالذات بل بالعرض وما ذكرناه من الاربعه تعاقب بالذات على ما عرف في منته
 وقال السفناتى مع ذكره في المبسوط الصلة والكثرة من الاسماء المشتركة فان الشئ اذا قوبل باهو اكثر منه يكون قليلا
 واذا قوبل بما هو اقل منه يكون كثيرا انما صححنا لان الكثير انما اتحققت القليل باعتبار التعاقب واللايس لهذا
 الاسم هكذا الكثير فكانت الصلة والكثرة من سماء المقابلة وكذلك الشئ الواحد لما اطلق على معينين مجتمعين باعتبار
 مقابلين كان شئ كل منهما قات اما اطلاق المقابلة بينهما فنعم ولكن الكلام في ان المراد منهما ما هو وما لا يتحقق في كون الصلة
 والكثرة من الاسماء المشتركة فلا وجه له اصلا لا لغة ولا اضلالا حالان قوله لان الشئ الواحد مراد ما قاله لان مراد
 الشئ الواحد ان كان قليلا فلو لم يكن مشتركة في تعنيده وكذا اذا كان مراد به الكثير فذلك وبهذا ظاهر لا يخفى هم وب
 النصف عنه شئ اى من ابى يوسف هم روايتان شئ في رواية الجات العينية جعل النصف في علم القليل في رواية
 الاصل جعل في علم الكثير هم فاعتبرنا من غير ابى يوسف هذا بيان بقرينة الروايتين فذلك ذكره بافتاء اى اعتبر
 ابو يوسف الخرج اى خرج النصف عن حد الصلة في كونه مانعا وبه ليس بخارج عنه لان القليل اعم لما يعاقب الكثير
 وايضا يعاقب بهما ليس بكثير لانه نصف والنصف اسم لان الجزئين المتساويين فلا يكون قليلا او القليل عموما فلا يمكن قليلا
 يكون خارجا عن حد الصلة فيكون مانعا او عدم الدخول في ضد شئ ان ابى يوسف اعتبر عدم دخول النصف ضد
 اى في ضد القليل وهو الكثير فيكون غير كثيرة لان الكثير اسم بيان وقول المصنف في ضد هو عند ابن رعين على نفس
 المقابلة بالعدد وليس كذلك كما ذكرى تعاقب التضائيف هم ولما شئ اى الابى حنيفة ومحمد هم ان الرب كى
 حكاية الكل شئ وفي بعض النسخ حكاية الكل اى يقوم مقام الكل في مواضع كثيرة من الاحكام واسماء الكلام
 كما في سح الراس شئ فان سح راس يقوم مقام سح كل الراس في الغرض هم والحق في الامر شئ فان
 المحرم اذا طلق راسه تباعدت كمالا اذا احتق كماله ولما في الثوب الذي ربه طاهر لا تجوز صلاته عيانا كما لو كان
 كله طاهرا وان كان اقل من الرب كمالا لو كان كله نجسا ومحمد ابى يوسف في الاصحى في اعتبار ما زاد عليه نصف النصف
 في المباعدة وان في فوات النصف بينهما روايتان وقال الاكمل واعتبر بان اعتبار هذا بسح الراس غير متقوم لان

من اسماء المقابلة
 وفي النصف عنه
 روايتان فاعتبر
 الخرج عن القلة
 اعدم الدخول في
 ضد دله ان الرب
 يحكي حكاية الكل
 كما في مسند الرازي

واحدة زيجوله هو الصحيح من قول الصدر الشهيد فان هذه الشبهة انزل ليس بعورة وهو رواية المتقي ذكره في
 واما الشعر المترسل الى اسفل من الاذنين فمعي كونهما عورة روايتان واختيار الرابي الليث انه عورة احتياطا وعند
 الرابي عبد الله للشيخ ليس بعورة والاحتياط فيها ذهب اليه ابو الليث وما ذهب اليه للشيخ يقتضي جواز النظر الى صدرها
 الاجنبية وطرف ناحيتها وهو امر يودي الى الفتنة وتؤدي المرأة الحرة ان كانت ناهية فمعي بقدر ما وان تدل فمعي
 عورة على حدة فتعتبر بعها وانما وضع غسله في الجنازة لكان الكحل في شئ هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان
 يقال لو كان الشعر النازل عورة باعتبار ان من بدنها لوجب غسلها في حالة الجنازة وتقريرة الجواب ان سقوط غسله
 ليس باعتبار انه ليس من بدنها بل هو من بدنها لا اتصال بها ولكن غسله في الجنازة انما سقط لاجل المخرج في بعضها
 اياها بخلاف الرجل فان المخرج فيها ليس بالثقلته والامام ليس على الرجل فوق ليرى على النساء الاغسله الى ان
 والانهما رجلا او دخول الحمام بلا خيشة في المخرج من البيوت فان قلت ما ذكره الساجد وهو عورة قلت لانها لم
 تدخل في الاستثناء لان الامامة لم تجز بارزها وهو العورة الغليظة على هذا الاستئناف مثل عورة الغليظة هي
 القبل والبرء او بهذا الاختلاف المذكور فيما تقدم من اكتشاف النصف والرقب يعني ان المخرج المكشوف منها
 ترايد على النصف ليكون ما هنا ابن يوسف ومنه ما هو المخرج رجبا كما هو في الكفاية ما هنا ما هو المخرج من مخرج
 العلماء العورة الغليظة حكما حكم الحقيقة واختلاف في الكل واحد والعورة الحقيقية تمامه التبعيل الى بعض
 الشائع قد روي في الغليظة بانها على قدر الدرهم احتياطا لما في النجاسة الغليظة ولذا في الحقيقة بالرب والاحتياط
 الاول ولو نظر الى داخل فرج امرأة بشهوة حرمت عليه امها وبنتها ويصير محرما ولا تقصد صلاته وفي الاجابة
 قصد صلاته ايضا وذكر ابن شجاع ان من نظر من رقبته الى فرجه لم تجز صلاته وفي نوادر مشاهير او كان قميصه
 محلول الجيب فانفتح حتى راي عورة نفسه تجل صلاته واحاد وان لم يترك الثوب برة حتى لا يراها ولو نظر في
 نظره في الرواية جعل تراه من نفسه شرط ومن الاصحاب من قال ان كان يثقب الثوب يجوز صلاته لانها تستر ما قال
 بعضهم لا يجوز ولا تنفع الحمية وفي الذخيرة وعامة الاصحاب جعلوا استتر شرط من غير الامن نفسه لانها ليست
 بعورة في حق نفسه لانه يحل له مسامه النظر اليها وبالاول قال الشافعي واحاد وروي ابو شجاع انما سمع عن عفته
 وابي يوسف انه لو كان محلول الجيب فنظر الى عورة نفسه لا تقصد صلاته ولو نظر المصلي الى عورة غيره لا تقصد
 صلاته عند الرابي حقيقة مع قال الرافعي في هو توطئه لو صلى في قميص واحد لا يرى احد عورته لكن لو نظر انسان
 من تحت راي عورته فمعي ليس بشئ والثوب الرقيق الذي يصف ماتحة لا يجوز فيه وهو قول الشافعي واحاد

واما وضع غسده في الجنازة
 المحرم والعورة الغليظة
 هذا الاختلاف

لمشوق العورة سني مراتبته صلت بغير قناع جازت استجابا بقوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة لمريض
 الا بقناع فهو موه ان غير الى ابيض صلاتها تحته بغير قناع ولو كانت عريانة لومر باعادتها والصغيرة جلا لباس
 بانظر اليها ومنها وقال الشافعي يتوسى في العورة اسحر والعبد والعبي وكاهن الذودى ولنا رواه ابن عباس
 رضي الله عنه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم فرج بين فخذي الحسن فيل زبرته ذكره الطبراني في معجمه الكبير
 لا تجب تتركب في العلو والى خير باوبه قال مالك والشافعي وعامة اهل العلم وقال احمد لا تقع صلاته بدون
 ثوبين المتكبين ولو ثوب رقيق ليضع يده تحت في طاهر يذهب عنه ابن قدامة في المشغ وقال ابن المنذر يوجب
 تتركب العلو في الصلوة من القدرة عليه بقوله عليه الصلوة والسلام لا يعطى الرجل في الثوب الواحد ليس على
 عاتقه منه شئ من ثوبه قلنا قد عارضه قوله عليه الصلوة والسلام ان كان الثوب واسعا لم يغط به وان كان ضيقا
 فارتز به رواه البخاري وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في ثوب واحد وكل من ثوبين رواه
 هم والذكر بعينه بنظر اوده من ثوبان يغم الى اثنين احتياطا لما في الحديث وكذا الاثنين شئ اى وكذا حكم النصيبين
 حكم المذكور حيث لا يغم كل منهما الى الاخر حتى يمنع الكشف الرغ من كل واحد من الذكر والاثنين هم وهذا هو الصحيح
 شئ يمينه اعتبارا لكل واحد منهما بانظر اوده من غير ضم الى آخره هو الصحيح من المذهب واحترزه معاذ كبر بعض الشيوخ
 ان الاثنين مع الذكر عضو واحد فعملوا بما لذكر اودن الملة عضو على حدة والركبة مع الفخذ على ما هو المختار في
 الفتاوى من ان رجلي الركبة لو كانتا مع الصلوة وكعب لم اوده فكما حكم الركبة واما من سرة الرجل وعانة
 حول يمين البدن عضو على حدة هم دون الضم شئ اى دون ضم الذكر الى اثنين على ما ذكرناه هم قال شئ اى
 القدر روى هم وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة شئ عورة منسوب لامة خبر كان قال بعض الشيوخ
 قلت يجوز الرغ ايضا على ان تكون كان تامة وان كانت عورة الامة ما هو عورة الرجل لان علم العورة في الامة
 اعطى فاذا كان الشئ من الرجال عورة كان من الامة عورة بالطريق الاولى هم ونظر باوبتها عورة شئ يمينه
 بذان العضوان ايضا عورة من الامة لانها محل من الشهوة وقال المرفي في العورة من الامة اربع النظر والبلن
 والغنى والركبة قلت وايضا اليه المدبرة وام الولد والمكاتب والمستسعاة ومن كان في رقتها شئ
 من الرق ففى معنى الامة لم يستساعة عند حارة ولم يستساعة الممونة اذا اعتقها الرابن فهو حرة بالاتفاق فذكرنى الجاهل
 وقال الشافعي في اصح اتوال الامة كالرجل والى بعضها حرقها وجبان في الحادى واحد جلا طرة وعندا محمدا محمدا
 من ابي حامد عورة الامة كعورة الرجل وهو الاظهر عند من حتى لو اختلف فيها ما بين سرتها وركبتها فصلا بالاطلاق

والن كراحتها بالفل
 وكذا الاثنين هذا
 هو الصحيح دون الضم
 وما كان عورة من
 فهو عورة من الامة
 بطنها كظهرها عورة

نفي

انكشف ما عدا ذلك سمعت وفي الباب من عورة الامة ما عدا الراس واليدين الى المرفقين والرجلين الى الكعبين
 ابن سيرين ام الوليد مهاجرة راسها في الصلوة واذا رجع الامة سيدا او سواها قال الحسن البصري يزيها ستر
 راسها ولم ينفذ احد من العلماء وفي البسوط عتقت الامة او المدبرة او الكاتبة او ام الوليد في صلاتها فاخذت ثوبا
 بعمل يسير قيل ان تودى ركنها لا تغسل صلاتها والا فسدت وكذا الوضوء في صلاتها واذا رجع الرجل وقال
 زفر تغسل في الكل ولو صلت شهرا بغير ثياب ثم طمعت بالثوب من ثيابها في عورة الرجل في السفنات ولو كان
 عليها ثوب او مقنعة نصف تحتها في عريانة ويقال ان الشافعي وفي احكامه عورة الامة كعورة الرجل على ظاهر المذهب
 وبعض اصحابنا قال جميع بدنها عورة الامم موضع التعليب منها في الشتر او الكراس والساق والساق وقال بعضهم
 عورتها كعورة الحرة الا انها يجوز لها ان تكشف راسها ولو كان مغطيا او نعلها رقيقا في كالمرة على ظاهر المذهب
 وعن ابن سيرين ام الوليد تصلي بخمار وهي عورة رواية عن احمد ويكي عن مالك ايضا ولو اتمعت الامة في الصلوة
 ورأسها مكشوف وبها كستره عورة بعبادة بطلت صلاتها وفي الحادي فيه اختلاف والصحيح انها تبطل بغيرها على
 اخذ الثوب في المال والثاني يبطل بالمضي وبطل العمل وانظرت من ثيابها ولها الامة فاما من غير ابن سيرين
 عملا فيه وجهان احدهما لا تبطل صلاتها والثاني تبطل بطلت بغير الصلوة نعم وبسبب الاعادة قولان
 وقيل يجب الاعادة قول واحد او الاول اصحهم وما سوى ذلك من بدنها شئ ابي وما سوى ذلك من عورتها
 مثل عورة الرجل وبطنها وظهرها ليس بعورة يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتقي كمال بخمار يا وفاء بن
 باحواء شئ هذا الاثر غريب قال السرجي وفي الكتاب وغيره من كتب الفقه عن عمر رضي الله عنه انه قال لامة الق
 منك الحاراة لم اجده في كتب الحديث والاثر قلت سمعنا روي عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا عمر بن قنادة عن
 ان عمر رضي الله عنه ضرب امته لال انس راسها مقنعة فقال كشي راسك لا تشبه بالباير وعن ابن جريج عن عطاء
 من عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان مني الامام علي الجلابيب ان يثيبين بالباير قال ابن جريج وحدثني عن
 ضرب مقنعة امته ابي موسى الاشعري في الجلابيب ان تجلبب ومن ابن جريج عن ثاب ان صفيته بنت ميمونة قالت
 ضربت امرأة حمزة بجملة فقال عمر رضي الله عنه من هذه المرأة فقيل له جارية لفلان رجل من بني فاسر اسلم
 مغلطة فقال ما حملك على ان تخونني وهذه الامة وتبكيها حتى سمعت ان اتبع لها لجليلها الاشيب الامام من الموصفات
 وروي محمد بن الحسن في كتاب الاماثر اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال كان يعزب الامام ان يثيب ومن يقول لا يثيب بالباير وقال البيهقي الاشارة الى ما سمعته قوله

وما سوى ذلك سر

بها ليس بعورة لول

عمر بن الخطاب

يا وفاء بن

يا وفار يفتح آل ال الملهة وفي اخره رادكسورة ومننا وياستنه وبي سعد ولت عن وفرة اى منتنه وبي منية من
الكسرة ويقال الدفء ادم وفرة قوله القى مجزوم عند الكونيين وعلامة جزمه حذف النون وعند البصريين بنى
على الجزم هم ولا نفاش اى ولان الامة هم تنجى لى جنة المولى فى ثياب منتهاش بفتح الميم وكسرة قال صاحب
الدرية قال فى المغربين المنته المنته بفتح الميم ونقصه خطأ قال شمس من شياخه قال الاصمعي المنته بفتح
الميم هى المنية واليقال منته بكسرة فعلة الزمخشري عنه وهو من من يقوم خدمهم عادة مثل اى فى عارة
اصحاب اى فى عادة اصحاب الامام هم فاقبره عالم بذوات المحارم فى حق جميع الرجال مثل يميني يجوز ان
ينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والراس والصدر والساقين والعصدين فكذا يجوز ان ينظر الا
جنس من الامة الى هذه المواضع وفعل المخرج لان البعض من غير استئذان واحتشام هم قال شمس اى بعدد
رحمة الله هم ومن لم يبدى بيزيل به النجاسة صلى منتهاش اى من النجاسة وكلمة بابا تقصر لتناول المعاكبات
كذا ذكره الشرح ويجوز ان يكون بالمد ولكن الاول اولى للمعوم هم ولم يبدى شمس اى الصلوة وقال شمس
يعيد وفى قول يعيد عرياناً وهو بظا بفتح هاء وقال ملك يعيد فى الثياب النجسة ولا يعيد ثم الذمب عندنا ان ازارته
النجاسة من الثوب والبدن والمكان شرط لصحة الصلوة عند القدرة ولا فرق بين العلم والجهل والسيان فى النفس
والفصل وصلوة الجنائز وسجدة التوبة والشكر وبه قال الشافعي واحمد ومجموعرافعها من السلف واختلف
وقال النووي من ملك فيها ثلاث روايات اشهر لانه لا تصح مع النسيان والجعل بموقوف الشافعي فى التقديم وفى الثانية
والثالثة ارا التماسه عنده ونقل عن ابن عباس وابن جبر وعطاء بن رباح اى الحكم المذكور او اجواب المذكور
هم على وجهين شمس احد ما هو قوله من ان كان رجب الثوب او اكثر منه شمس اى اكثر من الربط طار به الصلوة فيه شمس
اى فى هذا الثوب هم ولو صلى عرياناً لا يجوز به شمس ولو قال فلو صلى بالقاء وكان اولى على الاصح شمس لان رجب شمس
يقوم مقام كماله شمس خفيه عاره وهو بظا هو الوجه الثانى هو قوله من ان كان الطاهر اقل من الربط فكذلك شمس اى
فاحكم فيه كما حكم فى الاول هم عند محمد وهو احد قولى الشافعي شمس تقول ملك واحمد وقال النووي فان وجد ما يستر به
القبل والدبر بغيره وجهاً لهما يستر به القبيل لان الدبر يستر بالايدين والثانى يستر به الدبر لانه افحش فى حاله الربط
والسجود ومثله فى المنى من الحجاب طهلاً وتعللاً واحول اصحابنا يفتحنه التخيير فى ذلك لان كل واحد منهما
عورة فليطه هم لان فى الصلوة فيه شمس اى فى الثوب الذى الطاهر منه اقل من الربط هم ترك فرض واحد
بهو ازاله التماسه هم وفى الصلوة عرياناً شمس اى حال كونه عرياناً هم ترك الفرض شمس هو ستر

ولا نفاشهم الى جنة
مولى كما فى بناء
عادة فامادة فاعيد
حاله بذاوات
المحامد فى حقهم
الرجال دفعا للفرق
قال ولو لم يجد
يرى به النجاسة
صلى معها ولم يعد
هل على وجهين
ان كان رجب الثوب
او اكثر منه طاهر
يعيد فيه ولو صلى
عرياناً لا يجوز له
الستر يوم مقام
وان كان الطاهر
قل من الربط فكذلك
محمد وهو احد قولى
الشافعية لان فى
الصلوة فيه ترك
فرض واحد
الصلوة عرياناً
العنصر وض

العورة والقيام والركوع والسجود وان السرة اقوى لوجوبه في الصلوة وغيره بخلاف النجاسة حيث لا يلزم اذ لم يتركها
ولا الصلوة ولهذا اذ اطاف عاريا يلزمه دم ولا يلزمه اذ اطاف بثوب نجس هم ومنه ان حنيفة وابي يوسف
يختارون ان يصلي عاريا ما وجد ان يصلي فيه شئ اى في ذلك الثوب الذى اقل من ربعه طهرش وهو افضل
شئ اى فعله به هو افضل وهو الصلوة بعلمهم لان كل واحد منهما شئ اى من ترك سرة العورة وازال النجاسة
هم بائع جواز الصلوة حالة الاختيار شئ اى في حالة القدرة عليها ويستويان شئ اى في محل الرغى على
انما خبرته او مخدوف تقديره واستويان وانما قدرنا كذا ليكون حلف جملة اسمية على جملة اسمية اى تسوي سوت
والنجاسة هي حق المقدار شئ اى الكلام له وجهان احدهما ان يكون معناه ان التقليل من كل واحد غير مانع
بالمعنى مانع فلما كان كذلك ثبت المساواة بينهما في الماهية من غير رجحان احدهما على الاخر فيختار ما يشاء والوجه
الثاني ان يكون معناه في مقدار الرغى فان المانع في النجاسة انخفاقة مقدار الربع وكذلك المانع في العورة النج
فما استويان في المانعة وفي المقدار استوي اختيار المصل ايضا في ان يصلي فيه او يصلي عاريا واستار اليه بقوله
فيستويان في حكم الصلوة شئ اى يكون مية لزمين الصلوة في ذلك الثوب وبين الصلوة عاريا وترك الشئ اى خلف
لا يكون تركا هذا جواب عما قال محمد ان في الصلوة عاريا ترك الفروض شئ اى في ترك لوجوبه واختلف وهو
الايمانهم والا فضيلة شئ اى اجاب عن قول السائل سلمنا انه اتى بغيره ترك فشرنا ولكن لان المساواة بينهما فان خشيته
السرة اقوى من خشيته ترك احتمال النجاسة ومن اين الافضلية فاجاب عن ذلك واقام دليلا على قوله وهو الافضل بقوله
والافضلية اى لو ان الصلوة في ذلك الثوب افضل هم لعدم اختصاص السرة بالصلوة شئ اى في سرة العورة لا يخص
بالصلوة حيث يجب ستره في غير الصلوة فكانت رعايته ما كان واجبا واما اولى ما كان واجبا في حال ودون حال
ومن لم يجد ثوبا شئ اى لم يجد ثوبا صالحا لا طاهر ولا نجس اى على ثوبه شئ اى على حال كونه عاريا تام فاعاد يوسى
بالركوع والسجود كما عاذا ايضا حال وكذا قوله يوسى فمدة ثلاثة احوال اما المتابعة او تارة وتغيير العقود ومن كان
الاسلام على السفدى بان يدر رجليه نحو القبلة ليكون اقرب الى السرة وما ذكره المصنف به هو معنى ابن عباس بن عمر
وعطاء وعكرمة وقتادة والاوزاعي واحمد وقال المزني يصلي قاعا قاعا قال مجاهد اذ فرغ من ركعتين وركعتين
وابن منذر يصلي قاعا ركعتين وقال النووي على الخراسانيين فيه ثلاثة اوجه احدها وجوب القيام كما ذكرنا من
الثاني وجوب العقود لقول المزني والثالث التخيير والمذهب الصحيح عندهم الاول هم كذا افعلا اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم شئ اى قال الزبيدي غريب قلت روى الملال باسناد عن ابن عمر رضي الله عنهما انهما سمعا رسول الله

وعند ابي حنيفة وابي يوسف
يختارون ان يصلي عاريا ما
وجد ان يصلي فيه شئ
ابن ان يصلي فيه وهو
لان كل واحد منهما
جواز الصلوة حالة الاختيار
ويستويان في حق المقدار
فيستويان في حكم الصلوة
وترك الشئ اى خلف لا يكون
تركا والا فضلية
لعدم اختصاص السرة
بالصلوة واختصاص
الطهارة بها ومن لم يجد
ثوبا يصلي عاريا قاعا يوسى
بالركوع والسجود هكذا
فعلها اصحاب رسول الله
عليه السلام

بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما
 المسلم الاعمال بالنيات مثل نية الكتاب وفي رواية الأعمال بالنية ومنى الأعمال بالنيات حكم الأعمال وثوابها بمقتضى
 بها ومن جملة الأعمال على الصلوة والابتداء بالنية لأن ابتداء الصلوة بالقيام وهو يومه كثير والعبادة فالتابع
 بالنية الميزة للعبادة عن العادة فاشتدلت النية فان قلت كيف يصح الاستدلال على شرطية النية او على عدم
 الفصل منها وبين التعمية بهذا الحديث فان قوله عليه السلام الاعمال من قبيل الاقتناء على مذهب ابى زيد ومن قبيل
 المحذوف على مذهب الشيخين وعلى المتقدمين لا محذور له وحكم الآخرة وهو الثواب مراد بالاجماع فما يكون حكم الدنيا
 وهو الجواز والفساد لا محذور له ولا مقتضى ولا للمسلم بل قلت الجواز في حكم الآخرة ايضا اذ الثواب يتبعه
 بالجواز اذ الثواب يردونه وقيل بعد كون العمل متعبا بالنية احكام نوعان فقلنا يمكن ان النية بتوقعه متغيرا شرعا
 هم ولان ابتداء الصلوة بالقيام اليها وهو متغير وبين العبادات والعبادة ولا يقع التميز بالنية والمقتضين
 النية على التمييز كالتقديم عند شىء اى كالموجود عند التكبير ثم اذ لم يوجد ما يقطع شىء اى يقطع التقديم
 من النية ثم وهو شىء اى الذى يقطعهم على اليليق بالصلوة شىء مثل ان ينوى في شىء شىء فالتابع
 بالآخرة شىء اى بالنية المتأخرة ثم من شىء اى من التعمية هم عند شىء اى عن التكبير وفى بعض النسخ لم يذكر
 فوظفه ومنه على هذه النسخة الاستمارة بالنية المتأخرة من التعمية وعلى النسخة الاولى جعل المتأخرة صفة مستطرفة
 ثم بينها بقوله منها لذا قاله الاثر انى قلت الواجب ما ذكرته فلا يحتاج الى التكليف فان قلت لفظه عنه ثانيا فذكر
 قلت لان لفظه عنه على تقدير كونهما من النسخة يكون بدلا عن الضمير الذى فى منها الذى هو كناية عن التعمية
 فانهم لان ما مضى شىء يعنى من الاجزاء هم لا يقع عبادة لعدم النية شىء والاجزاء الباقية مبينة عليه فلم
 يجرؤ به قال الشافعى وعن الكرخى يجوز بالآخرة ما دام فى الشاء وقيل الى التعوذ وقيل الى ما بعد الفاتحة
 وقيل الى الركوع وهو مروي عن محمد وفى القنينة عن الحلواني كبر ثم غفل من النية ثم نوى الجوز وفى المحيط
 لونهى بعد قوله بعد قوله الكبر لا يجزئ منه اى حذيفة وفيه ايضا عن محمد لو خرج من منزله يريد الغرض فى الجماعة
 نظر انتهى الى الامام كبر ولم يحضره النية وقت الشروع بجوز ومثله عن ابى حنيفة وابى يوسف وذكر الطحاوى ان النية
 تكون مما اطلق للتكبير باللسان قال وهو الاحوط ولا يجوز بعد التكبير يكون متلوما وقال الشافعى يجب ان تكون النية
 متعارفة للتكبير ولا بعده وقال النووي وفى كيفية المعارنة وجبان احد بما بحث مبتدى النية بالتكبير
 مع ابتداء التكبير باللسان وايفرغ منها ففرغ منه قال واصحها لا يجب بابل لا يجوز رسا لا يحل اول التكبير

كان ابتداء
 بالصلوة
 بالقيام
 وهو متروك
 بين
 العادة
 والعبادة
 كالتقديم
 على النية
 والمقدم على
 التكبير كالتقديم
 عند الاذاعة
 يوجب ان يقطع
 وهو على ما يلقى
 بالصلوة ولا يقبل
 بالمتأخرة منها
 عند الاذاعة
 لا يقدم على تقديم
 للنية

من تمام النية واختار امام الحرمين والنفرا في انه لا يجب الترتيق وتحقق المقارنية وانه يمكن المقارنية العرفية
العامة حيث لا بد مستحضر الصلوة غير غافل منها في الصوم يجوز للضرورة شئ من اجاب عن سوال مقدّر
تقديره ان يقال كان القياس على ما ذكرت في الصلوة ان لا يجوز النية المتأخرة في الصوم ايضا لا شئ من النية
متأخرا وتقرير الجواب ان ما ذكرت في الصوم يجوز النية المتأخرة لاجل الضرورة لان قران النية بوقت فجاء
الصبح فيه حجب يعلم كونه وقت نوم وعمله بخلاف الصلوة فان الشروع فيها حال اليقظة في الحكم على القياس
وهو ان تكون النية مقارنته بالشروع هم والنية هي الارادة شئ من تفسير النية اي الارادة المجردة القاطعة
هم والشروط ان يعلم بقلبه اي صلوة هي شئ لان النية هي الارادة كما ذكره والارادة لابد ان تكون بشئ
مفهوم يقع التمييز بين غيره والتمييز لا يكون الا بعلم وعلامة علمه انه اذا قيل عن ذلك امكنه ان يجب على
الغور فان توقف في الجواب لم يكن عالما به فعلم من ذلك ان العلم غير النية ولكن شئ لها وقال شيخ الاسلام الامام
ان العلم لا يكون نية لانه غير ما لا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نزلوا او كيف فتناول قول المصنف والشروط
تصعب بعد العلم قلت اني كلام المصنف ما يشير الى هذا والاصح ما ذكرته اولاهم بالذكر باللسان فلا يتبرر شئ
يعني في الجواب لانه كلام وليس نية ومن على القالب باللسان يوجب عن ذلك هم وكثير شئ اي الذكر باللسان
هم الاجتماع عزيمته شئ اي الاجتماع نية به وذكرني في بعض الكتب ان الذكر باللسان مستحب وعبرة المسبوط انه
حتم وعند بعضهم انه سنة مؤكدة وكلمة وذكرني جات الكردي انه يكره الذكر باللسان عند البعض لان عمر
رضي الله عنه اكره على من سب من ذلك منه والان النية على القلب واليد مطلق على الضمير فالايضاح في حق غير مفيد
فكره هم ثم كانت الصلوة نفلا كفي مطلق النية شئ وهذا بيان كيفية النية لان النية لها اصل ووقت
وكيفية وقد بين المصنف اصلها بقوله هم والاصل فيه شئ بين وقتها بقوله والمتقدم على التكبير الى آخره وشئ
هذا في بيان كيفية النية لان الصلوة التي يدخل فيها ما فرض او غيره فان كان غير الفرض بان كان نفلا فكيفية
مطلق النية لانها للتميز عن العادة وهو يحصل بطلاق النية بان يقول نويت ان اصلي والان العمل بمعموم انما اذا
متعدا الى الجمع بين الفريض والنوافل في تسمية واحدة لا يجوز فيكون المراد احدا فاما كان صرف اسم الصلوة
الى الفعل اولى لانه اذني لان النقل شريع في كل الاوقات فكان بمنزلة الحقيقة وغيره بمنزلة المجاز والكلام
على الحقيقة كما ذكره شيخ الاسلام هم وذكر ان كانت سنة شئ اي وكذا كيفية مطلق النية كانت الصلوة سنة لان
استعمل ايضا كونه نية او عبادا شئ من التكليل الفريض وقوله سنة شئ من سائر السنن وكذا الترتيب هم في بعض

في الصوم مجزئ
للضرورة والنية
على الارادة مطلق
ان يعلم بقلبه
اي صلوة هي
امسا الذكر بها
للسان فلو
معتبر به
يخص ذلك
لاجماع
غرضه
شأن كانت
الصلوة نفلا
يكفي مطلق
النية
كذا اذا كانت
سنة
في الصحيح

بني شيخنا

أحرز به ما ذكره بعض المشايخ لأنه لا بد من أن ينوي سنة الرسول أو فيها صفة زائدة على النقل المطلق كما في الفرض
 منى التجهيز الاحتياط أن ينوي متابعة الرسول وبه قال الشافعي فإنه ذكر في شرح الوجيز أهمية النواقل فربما كان
 ما يتعلق بسبب أو وقت في شرطية نية فعل الصلوة والنعين في نية كسنة الاستسقاء والحنوف والعبد والرواية والنعني
 وغيره وفي الرواية تعين بالاضافة فيقول سنة الفجر أو الظهر أو العصر والمغرب والعشاء وفيما عداها يكتفى بطلاق النية
 هم وإن كانت فرضاً شائياً أي وإن كانت الصلوة فرضاً من الفريض هم فلا بد من تعيين الفرض كما يظهر مثلاً في قول
 نويت ظهر اليوم وعصر اليوم أو فرض الوقت أو ظهر الوقت فإن نوى الظهر لا يجزئهم لاختلاف الفروض
 ش لأنما تنوع فلا يحصل التميز في المحيط لو نوى الظهر دون ذكر اليوم والوقت لا يجزئ لأنه ربا كان عليه صلوة فاته
 فلا يتعين ما لو نوى فرض الوقت يجزئ وخارج الوقت لا والاولى أن يقول ظهر اليوم سواء كان الوقت خارجاً أو داخل
 وفي المجتبى لا بد من نية الصلوة ونية التعيين حتى لو نوى الفرض لا يجزئ ولو نوى فرض الوقت أو فرض
 يجزئ وإن ظهر أنه خرج الوقت والصحيح أنه لا يجزئ ولو نوى الظهر لا يجزئ قبل لا يجزئ ولا يصح أنه يجزئ وإن ظهر أنه خرج
 الوقت فالصحيح أنه لا يجزئ ولو نوى الظهر لا يجزئ ولا يصح أنه يجزئ وفي فتاوى السفناني وعند الشافعي ينوي الظهر
 المفروضة وقال ابن أبي بريدة من أصحابه يجزئ نية الظهر أو العصر كما هو متبناه وفي المجتبى وفي الشافعية فرض
 الصلوة ونية استقبال القبلة اختلاف المشايخ ولم يذكره في كتاب الرواية فعند الغضائري وعند الطائفة من أتى فحين
 وإن تركه لا يضري المزاينة وهو الصحيح وبعض المشايخ قالوا إن كان يعنى في الحجاب فكما قال المادى وإن كان يعنى
 في العصر فكما قال الفضل كذا في شرح الطحاوي ولو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجزئ وإن شك في خروجه
 فنوى فرض الوقت جاز وعند الشافعي لا يجزئ في أصح الوجهين وفي جات الكوردي ينوي أبعده ولا ينوي فرض الوقت
 لأنه مختلف فيه وينوي الوتر لا الوتر الواجب لأنه مختلف فيه وفي صلوة الجبارة ينوي الصلوة لله تعالى والده عالميتهم
 وإن كان شائلاً المصلحهم مقته بغيره ينوي الصلوة التي شرع وفيها مشابهة شائلاً أي ينوي أبعدها متبعة الإمام فإذا
 نوى صلوة الإمام هل تجزئ في حال في المنع لاضداد التجزئة ومثال في شيخ الطحاوي أجزاء وقام
 مقام متين وقيل يحتاج المقته إلى أربعة أشياء ونية الصلوة وتعيينها ونية الاقته أو نية القبلة والصحيح ما ذكر
 أو لا وفي المرحوم في يحتاج المقته إلى ثلاث نيات أو لما ينوي أي في ثانياً ينوي الله تعالى في الثمانية ينوي استقبال
 عزمة القبلة والمقته يحتاج إلى أربع نيات الثلاث منها تقدمت والرابعة ينوي أنه أقدم من بطلان والافضل أن يقول
 سن هو أمي أو بهد الإمام جاز ولا يجزئ ترك نية الاقته أو نية الإمامة لتمام ليست بشائلاً

وان كانت
 فرضاً
 فلو بد
 من تعيين
 فرض
 كما يظهر
 مثلاً
 خلاف
 الفروض
 وإن كان مقته
 بغيره
 لا يجزئ
 الصلوة
 ومثلاً
 بعته

لا بد من
فاد
الصلاة
من جهته
فلويد
من الصلاة
قال
وميتقبل
القبلة
لمنوله
نقل
ضروبا
دم
مكم
شطر

عند عامة الفقهاء وقال ابو جعفر الكبير الكرخي لا بد من اربعة قال احمد وامامية امامة النساء فيها خلاف سياسته
انشاء الله تعالى في باب الامامة وفي المقيدي يقول المقتدى اللهم اني اريد ان اصلي فرض الوقت مستقبل القبلة مقتديا
بهذا الامام او بالامام ولو نوى الاقتداء بهذا الامام ولم يتعين الظاهر ونوى الشروع في صلاة الامام اختلف فيه
المشايخ قبل الامام بجزية والاصح انه بجزية وفي المحيط لو نوى الظاهر ولم يظهر الوقت قبل لا يجز به المطلق وقبل تجز به اذ انما
مارضته وقتية والركعات والسجدات ليست بشيء عندنا وهو المذهب عند الشافعي وكذا انية استقبال القبلة عندهم ولو نوى
الظاهر فلا يؤمنها لا تستعد صلواته عند وقتها صلواته وليؤنسية التغيير ولو نوى المكتوبة فظن انها قطع فاقطعها على نية التطوع
فان صلواته المكتوبة لان الشرط قران المرتبة بادل العبادة اذ قرانها يجيها تعذر ولو شيع فبها على انما شيع فاذا اجازية
الاصح ولو ظن انها احدية فاذا هي ثمانية يصح وفي المسبوق والذخيرة لو اقتدى بالامام بنوى صلواته ولم يدركها انما هو بجزية
تجزية ولو لم ينو صلواته ولكن بنوى الظاهر والاقتداء به فاذا هو في الجملة لا يصح لانه بنوى غير صلاة الامام وفي غير رواية
ابي سليمان اذا نوى الامام بجمعة فاذا هي ظهر جازت قال شمس الامنة وهو الصحيح ولو نوى الامام ولم يخطب بالانه زيد
او عمر وجاز الاقتداء ولو نوى الاقتداء به ويطن انه زيد فاذا هو عمر وصح ولو قال اقتديت بزيد او نوى
الاقتداء بزيد فاذا هو عمر والصحيح اقتداء به وفي الذخيرة قال شمسنا الان افضل ان ينوى الاقتداء بعد
كبار الامام حتى يكون مقتديا بالمصلي ولو نواه حتى وقف الامام موقوف الامامة جاز عند عامة علمائنا وبما كانت
يعني الشيخ ابو اسماعيل الزاهد واليكم عبد الرحمن قال ابو سهل الكبير والفقهاء عبد الواحد والفاضل ابو خزم وكل من اتبعه
بجاءه لا يجوز وقال الفقيه الزاهد ابو القاسم بنو الاقتداء بعد قوله المدي قبل التباير ان كان الامام قال امدا قبل ان يكبر وانكبر لم يكبر
قوله المدي جازم وان فخرنا قبله بنو يوسف في رواية خلف بن ايوب عنه قال ان هذا الامام اليك وجده رجل خلفه ففزع منه قبل الامام قال
يبيد بعده والميخنة بملك التجرمة هذا يقتضي انه لو دفعه فميكبوزهم لانه لم يفسد الصلوة من جهة الامام فلا بد من التزمه
شئ اي يلزم فساد صلوة المقتدى من جهة الامام لانه خاص فلا بد من التزام الضروري وضرب النفسا ولا يجوز ان حقيقة
بدون التزمه فشيعة رافضة المتابعة هم قال شئ اي القدر هي هم يستقبل القبلة شئ استقبال القبلة شرط الصحة ان فرض
والواجبة الا في حال الخوف هم لقوله تعالى فلو اوجوكم بكم شطره شئ اي شطر المسجد لظنهم وشطره نحوه وجته وقد هي اتقاء
وعن علي رضي الله عنه شطره قبله قال الله تعالى فلو كنتم قبلة ترفنا باهم بالتوجه شطر المسجد المرام نزل على ان استقبال
القبلة فرض ليعال شيئا كنتم في برا وجبر واروتم الصلوة فلو اوجوكم بكم لظنهم ووجهه وعن البراء بن عازب رضي الله
انه عليه الصلوة والسلام لما قدم المدينة صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهرا وسبع عشر شهرا وكان يوجه ان تكون قبلته

قبل البيت وان اول صلوة سلاما بالصلوة العدة وصلى معه قوم فخرج رجل ممن صلى معه فمر على اهل بيته وهم يركعون
وقال اشهد الله بعد صليته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان تداروا كما هم قبل البيت ان ربنا بي في آيتين قال
البقا وقيل ثمانية عشر شهرا وشكل عشرة اشهر وقيل تسعة اشهر وفي رواية اخرجا وفي صلوة الصبح وتعلق بها سائل
اصولية وفروعية اما الاصلية فقبيلوا جزا الواحد وجواز نسخ الكتاب والسنن المتواترة عن الطائفة وجواز نسخ السنة بالكتاب
عند الشافعي وليس بظاهر وكلم النسخ لا يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب جواز مطلق النسخ وجواز الاجتهاد زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسخ منه واما الفرعية فالوكيل اذا لم يعلم بعزل فهو باق على وكالته والاشهاد
اصابت كشفة الراس طلت بالعتق في اثنا صلواتها اذا استترت راسها من غير تران لان لم يطل بمضي صلواتها
قبل عليها بالعتق وجواز الاجتهاد في امر القبلة ومن لم يعلم بفرض الله تعالى ولم يبلغ الدعوة ولا امكنه الاستسلام
من غير ولا يلزمه الفرض قال الطحاوي ونزلت على نبي الله صلى الله عليه وسلم في دار الجحيل واطراف بلاد الاسلام بحيث لا يجدون غيره
شأن الاسلام الا يجب عليه ان يقضي الصلوة والعيام وفي غايه الشافعي ما لك هم ثم من كان بكاه ففرضه اصابتة غير ذلك
اي هم المصل الذي كان فاضا في مكة ففرضه في استقبال الكعبة سواء كان بين المصلي وبينها حائل يبرأ منه ولو
لم يكن حتى لو اجتمع زملي وبان خطا ووقال قال الرازي لم يرد ذكره عن محمد بن عيسى بن فاطمة بكاه وبالمدينة لا الا عاقبة
عليه وهو الاقضية يجب ان يكون بالمدينة والموضع التي عرفت صلواته عليه السلام فلو كان كذلك لان قبلتها مسلمون في عشرين مائة
عليه الصلوة والسلام بذلك يقول قال ابو البقاء قباية المدينة من وضع جبرائيل عليه السلام محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عرفه انه مناسب الكعبة وقيل كان ذلك بالمعانية بان اشفط الجبال فوافوا ليت المواعيل فاضى عليه السلام الكعبة فوضع
القبلة عليها وقال ابو عبد الله البرجاني وبهوشج القدر ورمى الفرض اصابتة منها في حق الحاضر والغائب ذكره
في الذخيرة وغيره ومن كان غايبا عنها مثل اي عن الكعبة هم فرضه اصابتة جهتها مثل اي حجة الكعبة لان الطاعة
بحسب الطاق وبه قال جمهور اهل العلم منهم الثوري ومالك وابن المبارك واحمد واسحاق وابوداود والمزني وربيعة
في قول اخرجه الترمذي ذلك عن عمرو بن علي وابن عباس بن عمر رضي الله عنه وفي اشمكية من كان غائبا ولم يجد من يفتي
بالقبلة اجتهد في طلبها وفي فرضه قولان قال في الامام فرضه اصابتة العين والاجتهاد والثاني ما نقله المزني خاصة
اجتهاد وهو قول البايتين من اصحابه وفي الدراية ومن كان بكاه وبنيه عشرين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كالاندية
فالاصح ان حكمه حكم الغائب ولو كان الحائل اصليا كالجبل فله ان يجتهد والاو لى ان يعيى على الجبل حتى تكون صلواته
الى الكعبة يقينا وفي النظم الكعبة قبله من في المسجد الحرام والمسجد قبله من بكاه ومكة قبله الحرم والحرم قبله العلم

شخص كان
بمكة ففرضه
اصابتة
ومن كان غائبا
فخففه
جهتها

فيجعلون الجدي خلف القضاة استقبال القبلة وهو نحو الجدي إلى جنب القطب يعرف القبلة قال ونحن نجعل الجدي خلف
 الاذان اليمنى وكان الشيخ ابو سنة و الماتريدي رحمه الله يقول النظر إلى مغرب الشمس في طول ايام السنة وإلى
 مغربها في اقصر ايام السنة ثم شرح الثخين عن يمينك والثلث عن يسارك فتكون استقبال القبلة وذلك الوضع انتهى
 ويقال اول مسفرة القبلة كثيرة منها الشمس من طلوعها ومغربها والقمر في سيرة ومنازلها والنجوم في طلوعها ومغربها
 والرياح في مهاياها والانهار في مجاريها والجبال في وجوها والمجرى اما الشمس فمن اشككت عليه القبلة وكان
 بالمشرق يجعل الشمس خلفه في اول النهار وبقائه وجهه في اخره وان كان في المغرب فعلى العكس وان كان
 بالشام يجعلها في اول النهار على جانبه الايسر وفي آخر النهار على جانبه الايمن وان كان باليمن فعلى العكس
 يجعلها واما القمر فانه يطلع في اول الشهر على يمينه المصطفي ويتخلف مطامع في اليمين فربما كان مع قرب شقة
 اليسرى وربما كان الى يداها باقرب وتطلع في ليلة ثمان وعشرين ربيعاً لئلا تغمى على سيرة المصلي وتيل في
 الليلة السابعة يكون في القبلة ويغيب الهلال في الليلة الاولى على معنى ستة اشباع ساعة واما النجوم فاقوى
 الدلائل واتوا بالقطب الشمالي وهو نحو صغير في باب الدش الصغرى بين الفتردين في سهل الشام على مرتفع
 الانبياء شادوا لا ينفادوا اكثر استدلال الناس على الجهلات في البر والصحرا الكون غير ذليل عن مكانه وحوله كوكب طلبة
 ونقيقة تسمى السمكة وفان الرجى تدور حول القطب ابد القطب الرحى والفتردين يكونان اعلاه في اول
 الليل ثم خيز لان عنه كلما قصر الليل واذا اقوى نور القمر حتى لا يعرف موضع في الفتردين واما سهل اليمن فانه
 لا يرى بالاندلس الا سرجا اسنان لا تخفاه ويرى مع الفجر في اخر السماء في السادس والعشرين من سوى بعض من يطلع
 فيه ظهوره كان يصلي الفجر صلى الله عليه وسلم قبيل هجرة ابي المدينة وهو ما بين الركبتين الياسنة
 والعراقي ويقال القطب الشمالي في داخل الخيفة عند رجل الفتردين عند رتبة الجدي وهو مقابل القطب الجنوبي
 والقطب الذي بين الجدي والفتردين يكون خلف اذن المصلي اليمنى اذا كان بالمشرق وخلف اذنه اليسرى
 اذا كان بالمغرب وبين كفيه اذا كان بالشام وخلف كفيه اليسرى اذا كان بارض جعته وغروب بابت نغش خلفه ونظروا
 ومطلع القمر ببقا وجهه ويصلي اهل ديار مصر على حد استوان مشرق الشتاء والا اهل استوان فانها اشد سرياً من
 البلاد الشمالية تقرب من الجنوب والقطب قبالة وجهه اذا كان باليمن واما الريح الاربعية ريح الشمال والجنوب
 والصلبا والدبور فيقابل اركان الكعبة فاصبا شرقية تقابل الركن العراقي الذي به الحجر الاسود وسميت الصبا
 تعبيراً لوجه الكعبة ومهبها ما بين الركن اليماني والركن العراقي الى مصلي ادم عليه السلام وهو وسط الكعبة

والتشمال شامية تقابل الركن الشمالي والركن الغربي والركن الجنوبي التقابل الركن الشمالي وجبال الميرة
الى ما بين الركن الشمالي والغربي سميت بالديور لانها تأتي من وبر الكعبة والجنوب جبالية لانها تقابل الركن الشمالي بمصبا
جبال الركن الغربي والركن الشمالي الى مصلى البني عليه الصلوة والسلام قبل الجعرة ويمسها بالجنوب لانها تستقبل الجانب
الامير من الكعبة فاصبا تقابل الديور والتشمال تقابل الجنوب وكل ربح بين ربحين من هذه الارباع الاربعه تسعي
ريجا واما الانهار والمياه فانها تحمل جارية من منية المصلى الى بصيرة على انحراف قليل بقرب من كنفه اليمنى وتنفذ
من الماء الى اليسرى كدجلة والفرات والنهران وغيره من الانهار احد جاجز لسان والاخرى بالشام يسمى الناعى
ويقال لها العارض لانها تخرج من الجبلان الماء لانها تخرج من منية المصلى الى يمنة ولا اعتبار بالانهار الخريفة وهو في الناعى
بمسبها جات وتيل منصرف الى البحر الى الشمال على خلاف الانهار واما الجبال فخرجها مستقبل البيت واما الجعرة
فانها تكون ممتدة على كنف المصلى اليسرى الى القبلة ثم تلتوى راسها حتى يصير آخر الليل على كنفه اليمنى وقال
المخزومي في قبلة البشر الكعبة وقبلة اهل السماء البيت المعمور وقبلة الكرويين والرسى وقبلة حلة العرش العرش
ومطوب الكل وجهه تعالى اسم والاستخبار فوق التحري شخص اى طلب خبر القبلة من غير فوق التحري اذا كان
المخبر من ذلك الموضع واما اذا كان مسافرا في الجبل ففى التحفة اذا كان في المغارة والسماء مضحية وله
علم بالاستدلال بالجوم على القبلة لا يجوز التحري والتحري فى المنة طالب بالامر من وهو والاهوا فى الشئ يقع
على انفس الامر من والا جاجز لرباى من تقدير الوقوف على حقيقة قاتل الجعرة يكون حجة على النفع فذلك
تلك ان الاستخبار فوق التحري كما فى خبر روية الدلال ورواية الحديث والتحري حجة حطاني غير ولا يجوز التحري
المحارب وقال النووي احب اعتماد بالايحوزها الاجتهاد وقال ونقل صاحب الشايل اجماع المسلمين على ذلك
فان علم ان الخطا بعد ما صلى لا يعيد باشى الصلوة التي صلاها وبه قال مالك واهل المذنبى هم وقال الشافعى يعيد باذن
استدبر بشىء من طاهر فذهب وقول الاخر كذا منها وفى الحلية هو المختار وقيد بالاستدبار لان فى اليتامى من القياس
لا يعيد اتعاهاهم ليقبضه بالخطا وتكلمه من اداء الفرض يقيين فيعيد كما لو التحري فى ثوبين احدهما نجس ثم طهر بعد الصلوة
فى احدهما بالتحري ان نجس فيا ز يعيد الصلوة اجماعا وكذا التحري فى الاولانى قلنا الاجتهاد ويقوم مقام احصاء الكعبة
عند الجوز من التوجه الى عيها بخلاف الشوب النجس والماء النجس لا يتم مقامه الطاهر نظاهر ولان الجاهل
الاجتهاد فى القبلة امس اذ لو لا ما سحت الصلوة اصلا بخلاف الشوب والماء فان يكتنه ان يعلى عاريا وباتيم
فلا صلوة وجوده ونهاه ونحن نقول فى وسعه الا التوجه الى حجة التحري شخص ان ليس من هذا الجعرة الا التوجه

كلا لا يستحار

فوق التحري

فلن علمونه

اخطا بعد ما

صلا لا يعيد

وقال الشافعى

يعيد بها اذا

لتيقن بخطا

ومن يقول

ليس وسعها

التوجه الى التحري

الى جهة التحريم لان المقصود من طلب الجبهة عند الامين الجبهة الا انه امر بالاطلاق حتى يمشي الى الاستدراك والابتداء ثم بالتحريم فاستقام
 عنه فالزمن من الفرض هو التكليف مقيد بالوسع ش قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها قال الاكمل قيل
 بهذا الصريح جوابا للشا فنه انه قلت هذا هو كلام السفاقي فانه قال فان قلت هذا التعليل لا يكون جوابا كما ذكره
 الشافعي فان كان يقول سلمنا ان التكليف مقيد بالوسع لكن هذا حال العمل فان كان ميل حال توجه الخطاب بالاعتل
 كافي وسع ولا ياتم بان فعل عند ظهور الخطا فاما اذا ظهر خطأ او يقينا كان فعله كذا فعل في حق وجوب الاعادة كفا في
 التحريم في توبين احدنا خمس فانه يعيد الصلوة هنا ويخص جوابه بان القبلة من قبيل بائحمال الانتقال لانها تعلقت
 من بيت المقدس الى الكعبة ومن الكعبة الى الجبهة ومنها الى سائر الجهات اذ كان راكبا فان فعل حيث ما توجهت اليه جلة
 فيعيد باصلي الى الجبهة بالتحريم اذ استحكم راسه فيتحقق فرض التوجه الى تلك الجبهة فكما يدل الراي فيه بمنزلة الضغ
 فيعمل بنفي المستقبل ولا يعمل به بطلان الضغ كفا في النسخ الحقيقي بخلاف النجاسة ونحوها لا يحتمل الانتقال من محل
 الى محل فلم يحرك العمل بالابظاير ما دوى اليه تحريمه فاذا ظهر ما هو اقوى منه البطلان لا غير قابل للانتقال هم فان ملوك
 ش يعني خطاوه هم ويعني الصلوة ش اي والحال انه في نفس الصلوة هم استدراك القبلة ش بلا استيفاء لان
 اهل قبلها سمعوا بتحويل القبلة استدراكوا اليه واثبتهم عليه الصلوة والسلام ش هذا الحديث اخرج النجاشي ومسلم
 من الملك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال بينا الناس في صلوة اصبحت فجاءوا اذا جاءهم اتفقوا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآنا وقد امرنا ان نستقبل القبلة فاستقبلوا وكان في وجوههم
 الى الشام فاستدركوا الى الكعبة واخرج مسلم عن انس في يوم ركوع في صلوة الفجر واخرج النجاشي عن البراء قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يجبه ان يكون قبلته قبل البيت فانه صلى ما ول صلوة صلاها العصر ومنه قوم الحديث
 وفي نفا آخر له وهم ركوع في صلوة العصر وروى ابن سعد عن الواقدي ثمانية من صلح لمولى القومة قال سمعت
 محمد بن عبد الله بن سعيد يقول صليت القبايتين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرفت القبلة الى البيت ونحن في
 انظرنا استدراك رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدراكه من قوله تعال يا ايها الذين آمنوا انقلبوا على اركانهم من قري المدينة
 قال ابو جهم من العرب ان يصرفه ويجعل ذكره او منهم من يؤنسه فلا يصرفه قوله استدراكوا اي داموا من لدوران
 وفي الكافي كيفية الاستدراك ان يبدأ من الجانب الايمن لامن الجانب الايسر هم وكذا في قول رايه الى جهة اخرى توجه
 اليه من صورته صلى بالتحريم ركعة الى جهة ثم تبين خطاوه في الصلوة حول وجهه الى تلك الناحية وبقي على الاول ولا يبدأ
 عليه استيفا فاما وبه قال ابن ابي موسى والاسدي من استحب ان يلهو لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير فتنش

والكيفية مقيد
 بالوسع وان
 علو ذلك المصلحة
 استدراك القبلة
 لان اهل قبله
 لم يسمعوا بتحويل
 القبلة استدراكوا
 كقوله من في
 الصلوة استدراكوا
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وكذا اذا تحول
 لايه الى جهة
 اخرى فوجه
 اليها لولا العمل
 بالاجتهاد فيها
 يستقبل من
 غير فتنش
 المودى قبله

المودى قبل ش المودى بفتح الدال قوله قبل اى قبل تحريمه الى جهة اخرى وهو فى الصلوة لان قبل الرأى بفتح
النسخ فيقبل فى المستقبل لاني الماضي كما فى النسخ وكذلك الامة اعتقت فى الصلوة انها تأخذ قنما ما وتبنى ولو شك
وصلى من غير تحريم فهو على الفساد والمتمتعين بالصواب بعد الغرض ولو علم فى الصلوة انه اصاب بقبلة فعليه ان يتقبل
صلاته لان حاله قويت بالعلم وبهارة القوى على الضيف لا يجوز ذكر ذلك الا بسجاني والمرفياني وروى عن ابى يوسف
جواز البناء ولو كان فى الرواية الى جهة فتر كما وصلى الى غير بافانه لا يجوز صلاته وان اصاب بقبلة لانه تولت
القبلة المتعينة عليه وكذا لو اصاب فى انشائها يتقبل وفى رواية ابى سليمان عن ابى يوسف انه يجزئه لانه ادر ك
المطلوب من الاجتهاد وفى المحيط لو كان بجبهة من مياله عنها فصل على التحريم لا يجزئه الا اذا اصاب بقبلة لم يحول
المقصود ولو قام الى الصلوة الى جهة من غير شك ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يطمئنه فساد فوجب
عليه الاعادة وان علم فيها استقبال صلاته ولو صلى بالتحريم فى احد ثوبين ثم تحول تحريم الى الثوب الاخر فكل صلوة
صلاها فى الثوب الاول يجزئه وان علم النجاسة فى الثوب الاول اعاد وفى المرفياني صلى بالتحريم فى المغارة
والسما وصحبه وهو لا يعرف الجنوم فبين انه اخطأ القبلة قال ليزيد بن يحيى يجوز وقال غيره لا يجوز وفى قتادى
السفنا فى تحريمه ولم يقع تحريمه على شئ قيل يجوز الصلوة وقيل يصلى الى السج جبات وقيل يحجر وفى المحيط دخل
مصر وعار الحار بى بالتحريم وبه قال الشافعى ولو دخل سجد الاحواب له وصحبه انه لا يجزئه التحريم الا ان
اصاب لوسا لهم ولم يجزئه التحريم وصلى جازهم ومن ام قوما فى ليلة مظلمة فخرجوا القبلة وصلى الى المشرق وقر
من خلفه وصلى كلوا احد منهم الى جبهه وكلم خلفه لا يعلمون ما صنع الامام اجزاهم ش اى الصلوة فان قلت قوله
لا يعلمون ما صنع الامام بشكل لانه يجوز ان يعلموا حال الامام بصلوته لانهم فى صلوة الليل دليل قوله فى ليلة
قلت فيمكن ان يكون الصلوة قضا او تيرك الامام المهناسيا او يكونوا قد عرفوا الامام بصلوته انه قد اجمعهم ولم
لم يميزه ومن صلوة الى اى جبهه توجبهم لوجود التوجه الى جهة التحريم ش وجهه التحريمى التبعية وقد علم
هم وبهذه الحال لانه غير مائة ش لان جهة تحريم كل واحد قبله لافلا باس بالاختلاف هم كما فى جوف الكعبة بالاعت
ش فافلا يعرفون ذلك وبه قال الشافعى وقال بعض اصحابه عليهم الاعادة كذا قال الامام ارمى واخذ عنه
الاكل هم ومن علم منهم ش اى من القوم المقدين هم بحال الامام تفسد صلاته قال السفنا فى هذا القيد
وهو علم المقدي حال كونهم مأمومين ليسين بلانهم فى سبق فساد صلاتهم فانه لو علم حال الامام قبل الاقدا
فاعلم كذلك وان كان الامام فى وقت الاقدا على مصلحته قال الاكل فية نظر لان قوله ومن علم منهم حال

ومن ام قوما
فى ليلة مظلمة
فخرجوا القبلة
وصلى الى الشرق
ونحوه مائة
صلى الى جهة
منهم الى جهة
وكلم خلفه
لا يعلمون
الامام اجزاهم
لدرجة التوجه
الى جهة التحريم
وهذه الحال
غير مائة
كما فى جوف
الكعبة ومن علم
منهم بحال
تفسد صلواته
لانه لم يقد
امامه على
الخطا

انما علم بان يكون علم قبل الاقامة و بعدة قلت في نظره مخالفة امامه في الكعبة لان صلوة الكل الى
 مقابلة هم فكذا لو كان مقدما عليه شئ اى فكذا الحكم لو كان المأموم متقدما على الامام هم لترك فرض المقام
 اى لترك المأموم فرض مقامه هو تأخره عن الامام

باب في صفة الصلوة اى هذا باب في بيان صفة الصلوة ولما فرغ من ذكر الوسائل و هى الشتر وطوال الاسباب
 شخ في بيان ما هو المقصود من ذكره وهو صفة الصلوة والوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والوزن الزينة

يصف وصفا وصفته من باب فعل مضارع يعنى العبد من الماضي وكسفى المستقبل واصل يصف يوصف خذت
 الواء لو وقعها بين الياء والكسرة واصل صفة وصف خذت الواو تبع الفعل وعوض عنها التاء فصارت صفة على وزن
 فاعلة وجعلت التاء فى آخره لان العوض لا يكون موضع الموضع فان قلت تاتى قول فى تحته وراث فان اصله وخرمة
 ووراث قلت هذا بديل وليس بعوض كما عرفت فى موضعه فان قلت لم لا يجوز ان يقول واحدة ليلالزم الجمع بين العوض
 والمعووض فان قلت تاتى قول فى حجة من ان فيه الجمع بين المعوض والمعووض قلت هذا ليس بمصدر رجا على فعله

ويجوز ان يقال وان كان مصدر لم يحذف منه المعوض تنبيها على اصله كما فى قوله واستحوذتم ان الصفة والوصف
 متا و فان هذا بل اللامنة وعند التكليف الوصف كما فى قوله كذا ما لم يوصف بالوصف المعنى القام بذاته
 فان قلت قال باب صفة الصلوة ولم يقل باب وصف الصلوة قلت ظهر لك جوابه بذكرنا ان كنت فى ذكره وت قال
 الكامل انما بان المراد بالصفة بنا الية الحاصلة للصلوة باركانها وعوارضها قلت ليس المراد الحاصلة وانما المراد
 وصف تلك الية والوصف هو حفظ الواصف بدلوله فاطلق الصفة واريد به الوصف اطلاقا لا اسم المدلول

على الدار فان قلت ما يدر الاضافة فى صفة الصلوة قلت اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات
 جزء الصلوة فان قلت الصفة عرض الصلوة كذلك كيف يقوم العرض بالعرض قلت جاز ان يوصف العرض
 بالصفات الثابتة كاللونية واتحالة البقاء فيقال السواد عرض ولون مستقبل البقاء وانما لا يوصف بالصفات
 الزائدة على الذات كالبقاء والحياة والقدرة مع ان الانفلال الشرعية لما حكم الجواز لم يترك ذلك يوصف

بالصوت والاضداد والجواز والبطان ونحو ذلك على ان بابا مختلف فيه هم فرائض الصلوة ستة شئ انما يرضى جمع
 فريضة وصى ثابت بدليل تعليل الاشبهة فيه قوله ستة اى ستة اشياء وكان ينبغي ان يقول ست لان ثابته امتدود من
 الثبات الى الستة بخلاف ثابته سائر الاسماء فيقال المذكور تبارك الشافى والمكثوث يدون ان رقت قول ثلاثه رجال
 وثلاث نسوة الى عشرة رجال وعشرة نسوة وفى بعض النسخ فرائض الصلوة ستة سوى على القياس وما يؤول

وكذا لو كان
 متقدما
 على الامام
 لتركه
 فرض المقام
باب
 صفة
 الصلوة
 فرائض الصلاة
 ستة

استحسنه الاولي على ان المراد بالفريض الفروض جميع فرض والارد من الصلوة الفرض لان القيام في النافذة ليس بفرض فان قلت لم يقل اركان الصلوة قلت لان الفرض اعلم من الاركان لان الفرض يطابق على الركن والشرط ايضا وايضا لو قال اركان الصلوة لكان خرج منها التحريم لانهما شرط على قول عامة المشايخ لا ركن ونقل عن فخر الاسلام انها ركن ولذلك اختلفوا في ركنية القعدة الاخيرة فان قلت فعلى هذا كان ينبغي ان يذكر التحريم مع الشرط قلت انما هو ذكرها مع الاركان لشدة اتصالها بالصلوة فيحتج بها منها وليست كسائر الشرط فان قلت كيف ينبغي ان يكون الفرض سبعة لان المخرج عن الصلوة بفضل المصل ففرض قلت اراد بها الفريض التي اتفقت عليها اصحابنا الشاشة على ان الكرخي نقل عن ابى حنيفة انه ليس بفرض والشرط ما يتوقف عليه الشرط وهو خارج عن ماهية والركن ما يتوقف عليه وهو داخل في ماهية والفرض اعلم منها ونقل عن مولانا حميد الدين رحمه الله يشترط البتة الشئ ستة اشياء العين وهو عبارة عن ماهية الشئ والركن وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الاثر الثابت به والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة ههنا والاركان القيام والقراءة الى اخر ما ذكر والمحل الادعى المكلف والشرط التقدم من طهارة البدن والثوب وغير ذلك والسبب الاوقات هم التحريمه شئ اى اول الفريض التحريمه وهي تكبيرة الافتتاح والتحريمه جعل الشئ محرما والماهية التحقيق الاسمية قاله الاكمل احسن من صاحب الدراية قلت الظاهر يكون للافراد وانما اختصت التكبيرة الاولى بهذا الاسم لانها تحرم الاشياء المباحة قبلها بخلاف سائر التكبيرات كذا في المحقق هم بقوله تعالى وربك فاعلم المراد بكبيرة الافتتاح شئ اى افعاليه للتبكية كما قال والذي ربك فاعلم الاكمل دخلت هنا لفظة الشرط كما قال اى شئ كان فلا تقع تكبيرة وقعت فقله عن الكشف والامر للموجب والالكان يجب فيه الا في افتتاح الصلوة والمعنى على حقيقة خص ربك بالتكبير وهو الوصف بالكبرياء وان يقال العدا كبر اعلم ان ثبت فترتبة التكبيرة الاولى بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى وذكر اسم ربك فعلى نزلت هذه الآية في التكبيرة الاولى وقوله تعالى ربك فاعلم والمراد به في الصلوة او لا يجب خارج الصلوة باجماع اهل التفسير اما السنة فاروى عن ابى هريرة وابى سعيد الخدرى رضي الله عنه انه قال عليه السلام قال مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه الترمذي وابن ماجه على ما ذكره انشاء الله تعالى واما الاجماع فلا نرى خلاف احد في وجوبه كذا في مسبوطين الاسلام قلت ما ذكر في مسبوطين السبعة في التكبير فلا بد فيه للشرع في الصلوة الا على قول ابى بكر الاصم واسماعيل بن عتيبة فانها يقولون لان يصير شرنا خارجا عن النية والادكار التكبيرة والقراءة عند ما نية الصلوة والمراد بكبيرة

التحريم
لقوله تعالى
وربك
فكبر
به تكبيرة
الاختصاص

الاقتباس اى بالجماع ائمة التفسير ولان سائر التكبيرات ليس بفرض بالا لاجل تعقيد هذه الفرضية فلا يعودى الى التسليل
 الفرض هم والقيام مثل الفرضية الثانية هي القيام في الصلوة الفرض لان القيام في النافلة ليس بفرض على ما تقدم هم
 لقوله تعالى وقوموا لله خاشعين وجعل الاستدلال ان الله تعالى عز وجل امر بالقيام والامر للموجب وليس للقيام واجب
 خارج الصلوة فكان واجبا فيها ضرورة والنقل خارج الدقة تناول الامر اليه قوله خاشعين حال من التفسير الذي في قوموا معنا
 السالكين وقارئين الكلام يدل عليه حديث زيد بن ارقم رضي الله عنه قال كنا نكلم في الصلوة حتى نزل قوله تعالى وقوموا لله
 خاشعين فامرنا بالسكوت وهذا من الكلام رواه البخاري في تاريخه وغيره من بابة وقيل معنى القنوت الطاعة لقوله تعالى الباقين من المؤمنين
 وقيل القنوت المنسجعة اى خاشعين من ابن عمر رضي الله عنه العتق طول القيام في الصلوة هم والقرأة مثل اى الفرضية
 الثالثة وقراءة القرآن هم لقوله تعالى فاتقوا ما بين يمين القرآن مثل بالاستدلال انه امر بالقرأة والامر للموجب فلا يجب
 خارج الصلوة بالا لاجل غيب في الصلوة والاعتبار كما تقدم عن ابن عباس ان القرأة ليست بفرض في الصلوة لانه فرق
 للجماع وكذا نقل عن الحسن وسفيان بن عيينة الكلام في اضراب النوافل وكذلك يجزى بل في فرض في جميع الصلوة او ههنا ثم
 الامر بالقرأة اعم من ان تكون قرأة الفاتحة او غيرها قلان فتشترط قرأة الفاتحة لجواز ان يطلق القرأة كما هو جدي في
 الفاتحة يوجب في ضمن غير ما من السورهم والركوع مثل اى الفرضية الرابعة الركوع هم والسجود مثل اى الفرضية الخامسة
 السجود هم لقوله تعالى واركعوا واسجدوا مثل انما في قوله واركعوا اسجدوا لانهما ليست في القرآن وجب الاستدلال في تمام
 الان وقيل كان الناس اهل ما اسلموا يسجدون للاربعين ويركعون بالسجود فامر وان تكون صلواتهم بركوع وسجود وقوله
 يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم اى اتقوا وابعادوا في ركوعكم وسجودكم وجعل الله تعالى لذكره
 الزم محضه هي هم القعدة في آخر الصلوة مثل اى الفرضية السادسة السجود في آخر الصلوة هم مقدار التشديد
 اى مقدار ما ياتي فيه كلتي التشديد والاصح قدر ما يمكن فيه من قرأة التشديد اى قوله عبده ورسوله وذكر القولين في
 الدنيا ياب وقال في المحيط بكون جملة الفروض دون الاركان وبه قال المشافى واحمد وغيره ما وقيل بنحو ستة و
 قال مالك هم لقوله عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشديد اذ قلت هذا لم فعلت هذا فقد تمت صلاتك مثل
 اخرجه ابو داود وفي سنة حدثنا عبد الله بن محمد السبيلي ثنا زهير بن الحسن عن القاسم بن محمد قال اخذ طلبة بيدي في حديثي
 ان عبد الله بن مسعود اخذ به وانه رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ به عبد الله فعلمه التشديد في الصلوة فذكر
 مثل حديث وهما الاصح اذ قلت هذا وتغنيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
 فاقعد وكذا رواه احمد في مسندهنا الفضل بن وكين الملاي ويحيى بن ادم قال اخذنا زهير بن معاوية بن حجاج بن

والقيام
 فعلوا وقوموا
 لله خاشعين
 والقرأة
 فعلوا فاتقوا
 ما بين يمين
 القرآن
 والسجود
 فعلوا واركعوا
 واسجدوا
 والقعدة في
 آخر الصلوة
 مقدار التشديد
 لقوله عليه السلام
 لابن مسعود
 حين علمه
 اذ قلت هذا
 او فعلت هذا
 فقد تمت
 صلواتك

فذكر التشديد بحرفه وفي آخره فاذا قلت هذا فقد قصيت ما عليك ان شئت ان تقوم فقم وقول ابي واودع ذكر الشئ
ومار حديث الامش اراد به ما رواه اولادنا مسد وثنا يحيى عن سليمان الاعمش قال حدثني السفيان بن سليمان عن
عبد الله بن مسعود قال اذا جلست رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة قلنا السلام على النبي عاده السلام
على فلان وقلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقولوا السلام على النذ فان الله هو السلام ولكن اذا جلس احدكم
فليقل التحيات والصلوات والطيبات سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
واظنهم اذا قلتم ذلك ساء كل عبد صلى في السماء والارض شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم يخرج احدهم
من الدعاء المحجب فيدعوا به ثم اعلم ان صاحبنا قد بلغنا الحديث الذي ذكره في الكتاب في السائل الاول انتهى اياه على فرضية مقتضى
الاخيرة وذلك لانه عليه الصلوة والسلام على الصلوة بالقعود والالتزام الفرض الاية فهو فرض فهو حجة على ملك حيث
لم يفرض القعدة الاخرية فان قلت كذا ولاجل السبق وليس فيه دلالة على ما ادعيت قلت معناه اذا قلت هذا وانت قاعد
او قعدت ولم تقل نصار الخ في القول لاني الفعل اذا الفعل ثبته في الما لين وتحقيق وجوب الاستدلال ابداء عليه السلام
علق تمام الصلوة بالفعل فقرأوا ولم يقرأ الا لانه مطلق باحد الامرين من قراءة التشديد والقعود واحداً وهو القعدة لم يشترع
بدون الاخر حيث لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخرية والتقدم على ذلك الاجماع وكان الفعل موجوداً على تقدير
القراءة البتة وكان هو المعلق به في الحقيقة لا سلكاً احده الآخر وكلما علق شئ لا يوجب بدون الفعل وتام الصلوة
واجب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فالقعدة واجبة اسي فرض فان قلت هذا خبر واحد وهو بطرقة لا يقيد الغرضية
فكيف يستحق هذا التكليف العظيم قلت ان قوله تعالى اقيموا الصلوة محمل وخبر الواحد محمل بياناً له والمحمل من الكتاب والمقصد
البيان الظني يقتضي الفرضية لان الحكم بعد يكون مضافاً الى الكتاب لا الى البيان في الصحيح فان قلت لم لا يكون الامر
في القراءة ويكون فرضاً قلت لان نفس القراءة ليس محمل بل هو خاص فتكون الزيادة عليه شياً بخبر الواحد وهو كماله
وبناء جواب آخر وهو ان خبر الواحد ان كان متعلقاً بالقبول جازاً ثبات الركنية به بنسبة الطريق الاولى ان ثبتت به الغرضية
لان درجات الركنية اعلى وقدرها ركنية الوقوف بعمرات تقول عليه السلام الحج عمرات والوقوف على اركان الحج الاحادية
والقعدة الاخرية فرض والمصنف صرح بحيث ذكر ما في العمريض فجاز ان ثبتت بحرفه بالقبول وذكر في الايضاح انما
الاخرية فمن جهة الفرض وليست من الاركان لان ركن الشئ ما يفرضه ذلك الشئ وتفسير الصلوة بالقبول بالقبول وانما
يقع بالقيام والقراءة والركوع والسجود وجه القعدة من جهة الاركان لتوقف الحث عليها وانما تقدمت الركنية
في القعدة لانها احببت لغيرها لا لبعدها لان الصلوة التعظيم وهو القيام وزاد بالركوع وتيناهي بالسجود وقعدة

فخرج فافهم فان قلت هذا الكلام اعني قوله او اقلت بداه مدرج وليس من كلام النبي عليه السلام فقال البيهقي
بين في كتابه بآية بن سوار في رواية عن هير بن معاوية ونفصل كلام ابن مسعود ومن كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو ان
تقول من جملة من كلام النبي عليه السلام ورواه ابن ثوبان عن الحسن بن الحسن بن الحر وانه من كلام ابن مسعود رضي الله عنه
وقال ابن حبان بعد ان اخرج هذا الحديث في صحيحه وقد اوجهم هذا الحديث من طريق الصناعات ان الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ليست بغير فائدة قوله او اقلت هذا زيادة اخرجه ابن هير بن معاوية في الخبر عن الحسن بن الحر قال ذكر بيان
ان هذه الزيادة من قول ابن مسعود ولا من قول النبي عليه السلام وان زهير اورجه في الحديث ثم اخرجه عن ابن
ثوبان عن الحسن بن الحر عن ابي الحسن بن حمزة بن سند ومثناه في اخره قال ابن مسعود فاذا فرغت من صلاتك فاشئت
فاثبت وان شئت فانصرف ثم اخرجه عن حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحسن بن الحر وفي اخره قال الحسن بن زهير
ابان بهذا الاسناد وقال فاذا اقلت هذا فان شئت فقم قال محمد بن ايان بن حبيب وقال الدارقطني في سننه هذا ان
اخرجه هذا الحديث بهذا الوجه بعضهم في الحديث عن زهير وصلى عليه كلام النبي صلى الله عليه وسلم ونفصله بآية بن سوار عن
زهير بن جهملة من كلام ابن مسعود وهو ان شئت بالصواب قلت الجواب عن جميع ما ذكره من وجوه الاول ان ابا داود وروى
هذا الحديث وسكت عنه ولو كان فيه ما ذكره لم يثبت لان عاقبة في كتابه ان يابح على مثل هذه الاشياء الثاني ان ابا زيد
الدبوسي من علمه وغيره وان هذا الزيادة رواها ابو داود والطحاوي وروى ابن داود البستي وسهم بن ابيهم
ويحيى بن ابي بكير ويحيى بن يحيى النيسابوري في آخرين متصلا فراهية من واه فصولا لا يقطع بكونه مدرجا
لاحتتمال ان يكون نسبة ثم ذكره فسمعه هو لا متصلا وهذا مستغفرا وجدا في كتاب النسائي
من حديث الاقرقي عن عبد الله بن عمر عن النبي عليه السلام انه قال اذا حدث الرجل في اخر صلاته قبل ان يسلم فحازت
صلاته الثالثة ان عبد الرحمن بن ثابت الذي ذكره البيهقي قد ضعف ابن معين هو بنفسه ذكره في باب التكبير اربعاً وذكره
عنان بن الربيع الذي روى عن عبد الرحمن بن ثابت ضعفه الدارقطني وغيره فمثل هذا لا يعقل روايته الجامع الصغير الذي
جملوا هذا الكلام بالحديث وعلى تقدير صحة السند الذي روى فيه موقوفاً فراهية من وقت لا يعقل سبأ روايته من رفع لان
الرفع زيادة مقبولة على ما عرف من هذا ما قبل الفقرة والاصول فيعمل على ان ابن مسعود رضي الله عنه مسعود بن النبي
عليه السلام فراهية بذلك مرة واحدة في مرة اخرى وهذا ولي من جملة من كلامه اذ فيه تحققة الجامعة الذي وصلوا ولعن
سلماً حصوله الوهم في رواية من ادرجه لا يتبين ان يكون الوهم من زهير بل ممن واه عنه موقوفاً والثانية ان هذا
في نافي فرضية الصلاة على النبي عليه السلام في الصلاة لانه عليه الصلاة والسلام ملق التمام بالقول وهو وجه

على الثاني

على الشافعي واليضا انه عليه السلام علم التشهد لعبد الدين مسعود ثم امره عقبته ان يتخذ من الدعاء ما شاء ولم يعلم الصلوة عليه
 ولو كانت فرضا للعلمه فموضع التعليم لا يوزن لبيان الواجب واليضا علم النبي عليه السلام لا يراى اركان الصلوة لم يعلم
 الصلوة عليه ولو كانت فرضا للعلمه وكذا لم يروى في التشهد احد من الصحابة فمن اوجبها فقد خالف الاثر وقد قال جماعة من اهل
 العلم ان الشافعي خالف الاجماع في هذا المسألة مقتضى ما ينهزم بن المنذروا بن جبريل الطبري والعلوي وسياقي فزيد الكلام
 فيه اشارة ان هذا ينافي فرضية السلام في الصلوة لانه عزم المصلي على القعود وقوله ان ثبت ان تقوم وان ثبت ان
 تقعد وهو حجة على الشافعي ايضا حيث اقرض السلام الرابعة استدلالا بـ ابو يوسف ومحمد في المسائل الاثني عشرية ان
 الصلوة لا تبطل فيها لانه عليه السلام علم تمام الصلوة بالقعود ولم يعلق عليه شيئا واعترض العوارض قبل السلام كما عارضها
 بعدهم علم تمام بالفعل شيئا يعلق عليه السلام تمام الصلوة بالفعل هم قرا ولم يقرأ الا في التشهد ولم يقرأ في مكان الفعل
 هو الا اقرم وون القول لان الفعل قوي سن القول فكان عتبارا رواه اولى بدليل ان القادر على الفعل العاجز عن
 القول يلزمه الفعل كإحدى والعاجز عن الفعل والقادر على القول لا يلزمه القول كالعاجز عن القعدة فتعاقبت الفرضية
 بالقوي وهو بالفعل وون القول ولانه ثبت باتفاق الاخبار انه عليه السلام باسلم الابد القعدة والامر بالصلوة
 مجمل فيكون فعلا بيان الاشارة الى الجارية وذكر في القرآن اقيموا الصلوة ولم يعلم تمامها في اى وقت فالذي يتبين
 تمامها في القعدة فان قلت فمبنى بان كان ينبغي ان تكون القعدة الاولى فرضا ايضا لانه عليه الصلوة والسلام في
 بها وقال صلوا كما رايتوني اتيتموني في نصارى ما لمجمل الكتاب ايضا قلت روى انه عليه الصلوة والسلام صعب عن القعدة
 الاولى فاعلم بذلك فلم يفعل فمبنى ليس هو فدل على انها ليست بفرض في الدراية ان الفرضية لا تثبت ابتداء بخبر الواحد
 اما البيان في صحيح كما في نسخ الراس التحقيق في هذا الموضع ان القعدة فرض على الاعتقاد بخبر الواحد ثبت هذا الخبر
 كما لو تضمنه ابي حنيفة لانه في درجة الواجب لئلا يكفر منكر فرضيتها كما لاك والى كبر الاحم والزهرى لانها عند جميع سنن
 الامتداد ارفع السلام والان الاتيان بالسلام واجب ومحل القعدة في او القعود وغيره فيتعذر ربه ثم قال فثبت
 اى القعود ربه ثم وما سوى ذلك فهو سنة مثل اى وما سوى ما ذكرنا من اقر ايضا السنة فهو سنة وفي المجتبى يحتل
 ان يكون ذلك اشارة الى الفريض المذكورة واليه ذهب لكثير الشارحين يحتل ان يكون اشارة الى قدر التشهد
 فيكون اخبارا عن القعود الذي يصلى فيه على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويسلم وهو الاشارة ان الفقهاء جعلوا
 افعال الصلوة اقساما واجبات فالواجبات ثمانية وهي المذكورة في الكتاب والسنة بافعال النبي عليه السلام على
 الموطئة ولم تترك الابدركا لثنا والقعود فيه بغير الركوع والسجود والاداب بافعال النبي عليه السلام الموطئة

علق التمام
 بالفعل
 قوله لا يجوز
قل
 وما سوى
 ذلك فهو
 سنة

ولم يترك البعد كما نشأوا السجود في ركعتي الركوع والسجود والارباب ما فعلوا النبي عليه السلام مرة او مرتين كزيادة
السيمايات فيها والزيادة على القراءة المستوية هم اطلقوا في القدرى هم اسم السنة وفيها شئ اى والحال ان السنة
هم واجبات لقراءة الفاتحة ونظم السورة اليها مثل اى الى الفاتحة او ثلاث ايات ويكره نظم آية او آيتين ليهانص على
ذلك في الذخيرة والمرفوعة في كل ركعة مكررا او مرات للترتيب فيما شئ مكرره من الافعال شئ اى في الذي شرح حال كونه مكررا
اراد به السجود لانه شئ في كل ركعة مكررا او مرات للترتيب فيه واجبة حتى اذا ترك سجدة من الركعة الاولى لا تقصد
صلاته ويجوز قضاءه في الثانية وفي المواشي لو تذكر في الركوع الثاني انه ترك سجدة من الركعة الاولى فانه يخط
من ركوعه فسجد لا يلزمه عادة الركوع وكذا الترتيب فيما بين الركعات ليس بفرض فان المبسوط اذا قام على
توضاء راسبق به يعلى اول صلاته عند ابي حنيفة وابي يوسف وفي المالكية الترتيب فرض فيها اتخذت شرعية
في كل ركعة كالقيام والركوع واتخذت شرعية في جميع الصلوة كالقعدة حتى لو تعدد تشهد ثم عاد الى السجدة
الصلواتية وتذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة نقض ما ادى قبله من الركوع هم والقعدة الاولى من عند المالكية
وعند الطحاوي والكرخي سنة وفي الترمذي القعدة الاولى في الفرض واجبة وكذا القراءة تشهد فيها وهو
المختار وقيل سنة وهو الاقوى وعند بعضهم واجبة قال في المحيط وهو الاصح وقال ملك الجلسة الاولى سنة
ولو تعدد كما تقصد صلاته ذكره في التمهيد فان قلت لو لم يذكر قراءة التشهد في القعدة الاولى وهي واجبة ايضا
كذا اذكره في باب سجود السهو من الكتاب قلت لم يلزم ذلك جميع الواجبات قال السفاني قلت يجوز ان يكون ترك
هذه الاشارة الى انها سنة كما قال البعض كما ذكرناهم وقراءة التشهد في القعدة الاخرة شئ وعن ابي يوسف
روايتان هم والقنوت في الوتر في المبسوط قنوت الوتر سنة وتكبيرات العيدين وفي المبسوط سنة هم والجمعة
فيما يجهر شئ اى في الصلوة التي يجهر فيها كالغرب والعشاء والصبح هم والمخافت فيما كانت فيه شئ اى في الصلوة
التي يخاف فيها بالقراءة كما ظهر والعصر ينافي حق الامام دون المنظرهم ولهذا شئ اى ولا جمل وجوب
بذه الاشياء المذكورة هم يجب سجدة السهو كما شئ اى يترك بذه الاشياء المذكورة سائيا يجب سجدة السهو
لان سجود السهو لا يجب الا بترك الواجب هم بذه هو الصحيح شئ اى وجوب سجود السهو بترك كل واحد من الاشياء المذكورة
هو الصحيح واخرجه ما ذكر في المبسوط من جواب القياس في تكبيرات العيدين والقنوت اذا ترك كما لا يجب سجود السهو
وكذا القياس في قراءة التشهد في القعدة الاولى لما انها اذكار وهي الصلوة على الافعال فلا يدخل كثير نقصان
وفي الاستحسان وجوب سجود السهو تصانف الى الصلوة حيث قال تكبيرات العيدين وقنوت الوتر وتشهد الصلوة فاذا

مطلق اسم السنة فيها
لما كان ركعة واحدة
وفرض السجدة معها
ومرعات الترتيب
فيما شئ مكررا
الافعال والقعدة
الاولى وقراءة التشهد
في الاخرة والقنوت
في الوتر وتكبيرات العيدين
والجمعة فيما يجهر فيها
فيما كانت فيه
ولهذا يجب سجدة
بتركها هذا هو الصحيح

الحسين

تحصل نقصان تركها بغير السهو وثالث الافتتاح لا تقتضى الى الصلوة وفي الجوازية قوله هو الصحيح آخره من قول السعدي
 ان تركها بغيره والخالفه بما يجره ويحتمل لا يحجب السهو لانها ليسا بمقتضويين فكانا كالقومة بين الركوع والسجود قبل قتل
 بالجهر الاستعاذ وهو مقصود بالخالفه وفيه ايذاء للآخرة فاذا اتعلق بهما معنى مقصود فصلا مقصودين بنيتها
 فيعلق تركها بسجود السهو وفيه نظر ونقص ايضا في المحيط على وجوب سجود السهو بترك القومة ولم يحكم فيه خلافا ثم وثبتا
 سنة شئ اى التسمية بهذه الواجبات سنة هي في الكتاب شئ اى في القدر ورى هم لما ان ثبت وجوبها بالسنة شئ
 اى للاجل ان اثنان ثبتت وجوب هذه الاشياء معنى بطريق الاطلاق اسم السبب على المسبب مجازا وقال لا كمال قيل
 قوله وتسميتها سنة اهل السنة سجدة لا يلزم من الجمع بين الحقيقة والمجاز لا حينئذ يكون المراد السنة والواجب ايضا لا ثبت
 بالسنة ايضا قلت هذا السؤال للاترازي حيث قال في شرحه بيانه ان لفظة السنة اذا اريد به السنة تكون الحقيقة
 واذا اريد به الواجب يكون مجازا وهما اراوا صاحب القدر ورى بقوله وما سوى ذلك فهو سنة الواجب والسنة
 جميعها لانه لم يرد به الواجب وحده او السنة وحدها بل الواجب عنه وقد سكنت عنه اشارة جون ثم قال لا كمال اوجب
 الى آخره وهو جواب الاترازي فقال قلنا بين الحقيقة والمجاز في محلين مختلفين يجوز على نذهب بعض العارفين
 من اصحابنا والشيخ ابو الحسن العرقي منهم فلا يرد على هذا السؤال ايضا ثم قال لا كمال وتخلط ظاهره والمثل ان ليس من
 باب الجمع بينهما بل المراد بقوله فهو سنة ثابتة بالسنة والواجبات والسنة المذكورة في هذا الباب واخره ثبتت هذه
 اللفظة بطريق الحقيقة هم قال واذا اشترع في الصلوة كبر اى اذا اراد الشروع في الصلوة قال الله اكبر لان التسمية
 ليست بعد الشروع بل الشروع يتحقق بها وقوله في الصلوة اعم من ان يكون فرضا او نفلا وهذا عند العامة وقال
 ابن المنذر وشذ الزهري وقال يدخل فيها بغير النية قال ولم يقل احد قلت قال في المبسوط وشرح مختصر الكرخي
 هو قول اسمعيل بن علي وابي بكر الاصم وقال ابو عمر في التمهيد وهو قول الاوزاعي وطائفة قال في المبسوط
 والوترى الاخرس والامى الذى لا يحس شيئا فيصير شارعا فيها بالنية ولا يلزمه تحريك اللسان وهو صحيح من قول احمد
 خلافا للشافعي وعن الحسن وعطاء وابن المسيب وقناة والكلم والاوزاعي فيمن شئ التكبير اى تكبيرة الركوع فيقوم
 مقامه واللاترازي هنا سؤال وهو ان استعارة المسبب للسبب لا يجوز فليف جازمها وواجب بان عدم الجواز
 ان يكون اذا لم يكن المسبب خاصا بذلك واما اذا اختص به فيجوز والشروع في الصلوة تنخص بالارادة لا يكون بدو
 فجاز ارادة الارادة منه جازا قلت هذا من قبيل قوله تعالى واذا قرأت القرآن اى اذا اردت قراته فيكون اطلاق
 الملائم وم على الارز هم لما لو ناس اراوه قوله تعالى وربك فكبرم وقال عليه السلام تحمينا التكبير شئ هو مطلق قوله

وتسميتها
 سنة في الكتاب
 لما ثبت
 وجوبها بالسنة
 واذا اشترع في
 الصلوة كبر
 لما توافقت
 عليها
 التكبير

لما تكرر الحديث رواه خمسة من الصحابة رضي الله عنهم الاول علي بن ابي طالب رضي الله عنه اخرج حديثه ابو داود
والترمذي وابن ماجه عن وكيع عن صفيان عن عبد الله بن محمد بن عتيق عن محمد بن الحنفية عن علي بن ابي طالب
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وقال الترمذي بهذا الحديث
اصح شئ في هذا الباب واسن وعبد الله بن عتيق صدوق وقد تكلم فيه بعض اهل العلم من قبيل حفظ وسمت محمد
بن اسمعيل يقول كان احاط به بل واسحاق والحميدي يتحجون بحديثه قال محمد بن عتيق قال الحديث ورواه احمد وابو
ابن شاذان واسحاق بن راهويه والبرزاني مسانيدهم وقال النووي في الخلاصة وهو حديث حسن لما في ابو سعيد
الخدري رضي الله عنه اخرج حديثه الترمذي وابن ماجه من حديث طريق بن شهاب ابي صفيان العدوي عن ابي نضر
عن ابي اسحاق الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم
ورواه الهالك في المستدرک وقال حديث صحيح الاسناد وعلي شرطه مسلم ولم يخرجوا الثالث عبد الله بن زيد اخرج حديثه
الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه الاوسط عنه وفيه الواقدي وتغريبه ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء
وفيه محمد بن موسى بن سليمان قاضي المدينة واعلم به وقال انس سرق الحديث ويروي الموضوعات عن الاثبات الثالثة
عبد الله بن عباس رضي الله عنه اخرج حديثه الطبراني في الكبير من حديث عطاء عن ابي عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
نحوه الخامس جابر بن عبد الله رضي الله عنه اخرج حديثه احمد والزار والبطراني من حديث مجاهد عن النبي
صلى الله عليه وسلم وفيه ابويحيى العتاب وهو ضعيف قوله تحريمها مبتدأ وخبره التسليم والتحريم مصدر من حرم بالتحريم
وهو منمنان الى فاعله وهو الصلوة ولا يقدر له مفعول لان المقصود اثبات التحريم لهما لا ليقاعه على شئ اخر لان
ذلك غير شرط وكذلك الكلام في قوله وتحليلها التسليم فان قلت كيف قلت انه اضاف الى فاعله قلت لان الصلوة
هي التي تحرم وتحلل وقال الازهرى اصل التحريم المنع يسمى التكبير تحريما لانه عين المحصر من الكلام والاكل وشتر
وغيره اهام وهو شرط عندنا شئ اي تكبيره الشرع شرط في خارج الصلوة هم خالفنا لما في شئ فان عنده ركن وبه
قال مالك واحمد واخرون هم حتى ان من يحرم الفرض بازان يودي بهما شئ اي تنكك التحريم هم التطوع شئ
لان التحريم لما كانت شرطا بازا او الفعل تحريمية الفرض وعندنا شئ لما كانت ركننا فلهما خبر وكذلك اذا لم يركن
يدينه نجاسة فالقبا حذو فرقة منها وشرع في التكبير قبل ظهور زوال الشمس ثم ظهور الزوال عند فرقة منها او
او ماشوق العورة فسترها بعل لیسر عند الفراغ منها او شرع في السنة قبل السلام من غير تحريمية يصير شرا عافيا
عندنا خلافا له وقال شرف الائمة يصح بنا العصر على تحريمية الظهور وبناء الفرض على تحريمية النقل وعلى العكس

وهو شرط
عن شاذان
لشاذان
حتى ان
يحيى الفهرست
كان الحديث
بها المنقطع

والعقود على الاداء لان التكبير شرط وجا قاله شرف الامة يحصل الجواب عما قاله الامل تا طلع من السفناني وهو
ان الاقسام العقلية اربعة بناء على الفرض على الفرض وبناء النفل على النفل وعلى الفرض وهو المذكور
في الكتاب فلي يجوز غيره من الاقسام الباقية او لا وما قوله واما بناء الفرض على النفل قبل لم توجد فيه رواية ولو نظر
عدم الجواز في رواية اخرى فلي يجوز غيره رواية غير صحيحة لانه روى عن ابي الجار جواز ذلك ذكره في
الدرية هم هو يقول شراي الشافعي يقول الاستدلال بما ذهب اليه من شيطر لما شئنا للتجربة هم
وما شئنا طيب الاركان شئنا مثل استقبال القبلة وسر العونة والطهارة والنية والوقت هم وبذات الية الرتبة
شراي الاشارة لما شئنا ما شئنا طيب الاركان الصلوة علامة كونها ركنا كساير الاركان هم ولاناه عطف
الصلوة عليه شئنا الغير في انه يجوز ان يعود الى المد وعطف ايضا على صيغة المعلوم اسي ولنا ان المد شئنا
عطف الصلوة عليه اسي على الكاويج والركن الضمير الشان وعطف على صيغة المجهول في النص وهو قوله
وذكر اسم ربه فصل وعطف الصلوة يحذف الفاء على الذكر والذكر الذي تعقبه الصلوة بما فصل ليس الا التحية
بالا لتمام تحقيقه في النص ان يكون التكبير خارج الصلوة او التكبير مرتين بالاجماع فيكون الصلوة المعطوفة
خارجة عنه وهو معنى قوله ومقتضاه المنايرة شئنا بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان ركننا لما جاز ذلك
لان يلزم عطف الكل على الجزء وفيه عطف الشئنا على نفسه لاشتغال الكل على جزية هم ولما شئنا شراي ولاجل ان
التكبير الشئنا شئنا هم لا يتكرر لكون الاركان شئنا شئنا كل صلوة كالرعي والسجود فلو كان ركننا
كما كثر الاركان فان قلت ان الصلوة ركن فلا يشترط تكرارها قلت القراءة متكررة ايضا بدليل اقرضها في الركعة الثانية كما في
الاولى في الفرض وفي غير كل الركعات هم ومراعاة الاشارة لما يتصل بها من القيام شئنا في الجواب عما قال الشافعي
يشترط التكبير ما يشترط ساير الاركان يعني مراعاة الاشارة لما قبل القيام الذي يقبل بالتكبير الابعة عما يجب لفاء
في النص فلو لم يشترط ما يشترط في الصلوة يورس ذلك الى الفضل عليه وبينها وبذلك يشترطه الماشي فانه يافت
حكم المولى في حرمان الزكوة للاتصال به لانه في الجارية قال صاحب الدرية وبذا منقوض بالنية فانما شئنا
بالاجماع ويشترط لهما ما يشترط ساير الاركان قلت النية امر بالطني فلا يورس لهما على الامور الظاهرة هم قال شئنا القدر
هم ويرفع يديه مع التكبير شراي يرفع المصلي يديه صاحب التكبير وقال في المحيط بجعل باطن يديه استقبال القبلة ناشئة
الا صانع يديه كدش ابى به ربه عنده كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كان للصلوة تشترط صاحب رواد الترمذي
وبين خزيمة في الصحيح وفي السبوط لا تكلف برفع الاصابع عند الرفع ومعنى الحديث المذكور ناشر الى الكف وقال

وهو يقول
انه يشترط
لها ما يشترط
لساير الاركان
وهذه النية
الركنية ولنا
انه عطف
الصلوة عليه
في قوله تعالى
وذكر اسم ربه
فصل ومقتضا
ما خالفه لهذا
لا يكره كذا
الامر كان
حالة الشرايط
لما اتصل
من القيام
وبدنه بدنه
مع التكبير

شيخ الاسلام فمن الناس من قلن ان اراؤنهم اصابع ان يفجر بين الاصابع تفريجا وهو غلط ولكن اراؤنهم
 الى الطلعي كما يكون في الثوب اي لا يرفع يديه وضمو متين بل يرفعهما مضبوطين حتى تكون الاصابع مستقبلة
 القبلة باللفظ ونشر الاصابع فيه سنة واخراج اليدين عن الكبريت سنة اذالة لتكبيره وفي الماوي لما ورد
 يحمل بطن كل كف الى القبلة وقيل يحمل بطن كل كف الى الاخرى ثم وهو سنة تش اي رفع اليدين سنة
 في اول الصلوة عنه وهو الصحيح روى ذلك من ابى حنيفة نفا فان تركه قيل ياتم وروى من ابى حنيفة ما يلى
 على هذا القول فانه قال ان تركه جاز وان رفعه كان مغفل وقال الصغار ان اعتاد تركه اثم ونقل القدوري
 عن الزيدية انه لا يرفع يديه عند الاحرام ولا نقل بخلافهم ونقل من الحسن المروسي ان ترك رفع اليدين في تكبيرة الاحرام
 تبطل الصلوة وبه وروى بالاجماع وذكر في القواعد لابن رشد من المالكية رضي الله عنه ان رفع اليدين فخر
 وعند اراؤنهم من اصحاب الظاهرية فمنهم من اوجب في تكبيرة الافتتاح فقط ومنهم من اوجب فيه وعند الاختلاف
 لا ركوع والاتلاف منه ومنهم من اضاف الى ذلك السجود ايضا بسبب اختلافهم في المواضع التي يرفع فيها من الايدي
 عليه الصلوة والسلام واطلب عليه تش اي على رفع اليدين في اول الصلوة وهو اظبط عليه السلام معروفة
 في الاحاديث صفته صلوة عليه السلام منها حديث ابن عمر اخرج فيه الامية السنة في كتبهم من سالم عن ابيه عن عبد الله
 بن عمر رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلوة رفع يديه الحديث ومنها حديث ابى
 حميد الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه وسياقي قريبا اخرجه الجائز
 الاسلام ومنها اخرجه الطحاوي في شرح الامار من على رضي الله عنه من النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا قام
 الصلوة كبر ورفع يديه وذو منكبته والعجب من لاكمل يقول رفع اليدين في اول الصلوة سنة بخلاف لان النبي عليه
 عليه السلام واطلب عليه التل وهو علامة السنة بخلاف ما اذا كان بلا ترك فان ذلك دليل الوجوب قلت كيف يقول
 واطلب عليه التل فمن اين اخذ هذا وجميع الاحاديث التي رويت في صفة صلوة النبي عليه السلام يدل صريحا على
 رفع اليدين في اول الصلوة حتى قال ابن المنذر لم يختلف اهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه
 اذا افتتح فلذلك ذهب قوم الى وجوبه كما ذكرنا وقال قوم بخلاف يدل على عدم الطلحة فان فيه خلافا وان كان
 الجمهور على خلافه والعجب من الاترازي ايضا يقول رفع اليدين سنة لان النبي عليه السلام علم الاعرابي واجبات
 الصلوة ولم يذكر رفع اليدين قلت كيف يدل هذا على سنة رفع اليدين بل يدل هذا على انها سنة غير سنة
 من يرفع من عدم ذكره المرفق فيه عدم نوبه سنة ومع هذا هو شراج الكتاب وصاحب الكتاب في وادي وبهوى واد

دهو سنة
 كان النبي
 عليه السلام
 واطلب عليه

قال السخاوي فان قلت المواظبة دليل الوجوب فكيف استدل بها على السنة ثم اجاب بما عمله ان المصنف تارة
في آخر باب اوراك الرخصة لا سنة دون المواظبة ثم قال هو المواظبة انما تكون دليل الوجوب لو كانت من غير
وثبت لالتزم بها فان شمس الائمة السخري قال في تعليق هذه المسئلة ان النبي عليه الصلوة والسلام علم الاجابة
الصلوة ولم يذكر رفع اليدين لانه ذكر الواجبات وادخل على رفع اليدين عند التكبير فدل على السنة قلت هذا جيب
ما ذكره المصنف الا ان الرخصة في اي موضع ثبتت في اي موضع ثبتت ذلك ومن واه من الصحابة وقد قلنا ايضا في مقصده
الا على هم وهذا اللفظ شمس اي لفظ القدر وسرى في قوله ويرفع يديه مع التكبير يشير الى اشتراط المقارنة بين
اي مقارنة الرفع مع التكبير لان كلمة مع لقمران وقال الصغار شيخ الاسلام خواهر زاده ويرفع يديه قارنا للتكبير
وهو المروي عن ابني يوسف شمس اي الرفع مع التكبير مروي عن ابني يوسف اي كان يقول ذلك فيما روى
عنه هم والمحملي عن الطحاوي شمس اي عن الامام ابني جعفر احمد بن محمد بن سلامة الازدي الطحاوي المحملي عبارة
عن الفعل يعني انه كان يفعل كذلك فيما حكى عنه وبه قال احمد وهو المشهور عن مذاهب ملك هم والاصح ان يرفع
اولا ثم يكبر شمس اي الاصح في المذهب ان المصلي يرفع يديه اولاً ثم يكبر قال في المبسوط وعليه التمسك شيخنا ولا يشترط
فيه ثلاثه اوجه احدها انه يشرى بالتكبير بالالدال الثاني ان يرفع اليدين والاشارة يكبر ويداه قارناناً خذو تكبيرهم
لان فعلهم في الكبرياء عن غير الله تعالى شمس لان في تعقيب الرفع في التكبير بادعائهم سوى المدح والتكبير ثبتت السنة
هم والنفي مقدم على الاثبات شمس كما في كلمة التوحيد وتقابل ان يقول ثبت التقدم في كلمة التوحيد ضرورة
لانه لا يمكن الحكم بالنفي والاثبات معا بخلاف ما نحن فيه فان النفي بالفعل والاثبات بان قول عين
القرآن ثم الحكم في رفع اليدين الاشارة الى نقل ما سوى المدح وراؤهم كانه يشير به الى المعنى الى الاخره و
باليسرى الى الدنيا قايلاً بلسان حاله نبذت ما سوى المدح الدنيا والاخرة وراؤهم وانقضت منهما واقبلت الى
عبادة المدح وجل والدال اكرام وهو اعظم من يودى هذه المقادير وقال محمد بن ابني حجة المالكي علم رفع اليدين
ان يراه الاصح فيعلم وخوله في الصلوة وقال ابن بطال رفعاً تعييد وقيل اشارة الى التوحيد وقيل هو ان يناد
في غير طلوع كبر بعد التمهيد اليدين وكبير للافتتاح مرة واحدة وقال الرافضية يكبر ثلاث مرات وهو باطل وقال
الويزري ياتي بالتكبير بينة تعظيم الله تعالى وقيل يحصل بنية التعظيم باختصاص ذكر الله تعالى عند الافتتاح ويكون
ذلك بنية كونه بنية التعظيم ويرفع يديه حتى يجاوز بابها يديه شمس اذ يرفع يديه الاذن معلق الفم وفي المحيط
ويرفع يديه هذا اذ يرفع يديه حتى يجاوز بابها يديه شمس اذ يرفع يديه الاذن معلق الفم وفي المحيط

وجعل الفقه
يشير الى الشرح
المقارن وهو
المروي عن ابني
يوسف شمس
عن الطحاوي
ولهذا هم انه
يرفع يديه
اكرامه ليكون
لان فعله في
الكبرياء عن
غير الله تعالى
والنفي مقدم
ويرفع يديه
حتى يجاوز
بابها يديه
شمس اذ يرفع
يديه الاذن
معلق الفم
ويرفع يديه

والدارقطني في سننه والطحاوي في شريحه الامايركهم من حديث يزيد بن ابى زرياد عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن البراء
ابن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى رفع يديه حتى تكون ابهاماه ذواته وذو الابرص
فيه ثم يمد يده في الكلام فيه مستقصي واحديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في المصلى قال لا يركع في المصلى
ثم البسقي في سنة من حديث العلان سمعيل العلان عندهنا حفص بن غياث عن عاصم الاحول عن انس قال رايت رسول
صلى الله عليه وسلم كبر فنادى يا باهية اؤنيه ثم ركع الحديث وقال الى المصلى ساءوه صحيح على شرط الشيخين ولا اعلم له غيره
في نسخة جاهد في باب حديث ملك بن الحويرث وابى هريرة ايضا ما حديث مالك بن الحويرث فاخرجه ابو داود وعنه
قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه اذا ركع واذا رفع راسه من الركوع حتى يبلغ بها فروع اؤنيه وانج
مسلم والنسائي وابن ماجه والدارقطني واحديث ابى هريرة فاخرجه النسائي وابو داود من حديث بشر بن سعد قال
قال ابو هريرة كوكبت قد ادم النبي صلى الله عليه وسلم رايت ابطه يعني اذا كبر فرفع يديه وجه الاستدلال به اؤمن يرفع
يديه الى منكبيه لا يرى ابطه ولا يرى الامن يرفع يديه الى اؤنيه ثم ولان يرفع اليه لا علام الا اضم شئ في الاضم لا يمس
بكمية الامام ولا يعرف شروعه فيكون يرفع اليه لا علام وهذا هو الحكم في الرفع وقال السفناني قلت كان سبب عليه ان
يقول ورفع اليه لا علام الا اضم ايضا زيادة قوله ايضا لرفع القناتن ضرورة لانه ذكره الا ان سبب رفع اليه في
الكبرياء من غير الله تعالى فلا يكون لغيره حتى يكون تخصيصه بزيادة وانما يكون بغيره معه اذا كان له معان ومنه
والا علام وهو سمعيل يذكر قوله ايضا الا ان المصنف اتبع شمس الاية السخرى كذلك ذكره فان واهتم ترك التكليف
لتفهم المعاني والمعناني يحصلان باذكاره وافلا حاجة بعد ذلك الى زيادة التكليف ونقل الاكمل هذا الكلام منه
ثم قال ان كان يوم حول ان المعلول الواحد لا يكون له عتاتان فقلت لا حاجة الى ما ذكره لان الكلام ان كان
في الصلاة فكل من يثبت بعل شئ وان كان في المصلى فجزان يكون اعادة وثنتين بافوتها ثم قال لا اقل قيل لو كان لا علام الا اضم
لما اتى به المنع وجب بالاصل هو الاداء بالجملة قال الله تعالى واركعوا لله ركعتين فيكون الانفاد اذ ادى الى حكمته حكم
لا تفي كل ضرر وان قيل فليزج بالاجبان الاياتي بالقتبي اجيب بان الاصح يجوز ان يكون في آخر الصفوف قلت هذا ان السلطان
جوابها لتاج الشريعة هم بها خلفاء من رفق اليردين الى اصل الاؤنيه من داروا بحيل على طاعة الله تعالى في ادائه المشافعي
من حديث ابى حميد مجبول على العذر وهو عند البروق والطحاوي ربه الربح الى المنكبين كان بعد ذلك والاقوال
ثم آتية من العام المقبل وعليهم الكسبية والبرفس فكانوا يرفعون ايديهم فيها واثار شريك في صلوة فاخرجه وائل بن حجر
في حديثه هذا ان رفقهم الى منكمبهم انما كان لان ايديهم كانت حينئذ في ثيابهم واخرجه انهم كانوا يرفعون اؤنا كانت

كان رفع اليه
لا علام الا اضم
وهو ما
قلنا هو
سواء يحل
على حالة
العذر

والله اعلم
بما فيها
خبر
منكيتها
وهو الصحيح
لاننا استوفينا
فان حال
بدل التكبير
الاصحاح
اد اعظم الحق
البر الكماله
والله اعلم
بما فيها
من اسم الله
الجليل
اجزاء عند
حقيقه
وقال ابو
ان كان
التكبير
لا قول الله
البر الله
والله اعلم

ايهم ليست في ثيابهم الى هذا وانهم فاعلمنا روايتهم كذا ما فيها من الرغ ان كانت اليدان في الثياب لعل البر الى
ما استطلع اليه وهو المكان وانما كانتا يديتين رفعهما الى الاذنين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلت لاجابة الى هذه التكلمات وقد صح الخبر فاعلمنا وما قاله الشافعي فاختار الشافعي حديث الى حميد واختار صاحبنا حديث
وهل في غيره وقد قال ابو عمر بن عبد البر اخلف الاقار من النبي عليه الصلوة والسلام وعن الصحابة ومن بعدهم
في كيفية رفع اليدين في الصلوة فروى عنه عليه السلام هذا فوق الاذنين من الراس وروى عنه انه كان
يرفع يديه هذا اذ روى عنه انه كان يرفعهما حذو منكبيه وروى عنه انه كان يرفعهما الى صدره وكلما اثار
محفظة مشهورة انتهى وبها يدل على التوسعة في ذلك وقال الاثر ارمي بعد ان ذكر حديث البراءين ما ذاب
ولهذا ثبت قول الشافعي في رفع اليدين الى المنكبين قلت هذا كلام غير موجه وكيف ثبت هذا الضعف وثبت
ذلك في الحديث وشبه هذا الضعف في الحقيقة الى الحديث واحديث صحيح كما ذكرناه هم والمرأة ترفع يديها حذو منكبيها
ش وفي الحقيقة لم يذكر في ظاهر الرواية حكم المرأة وروى الحسن عن ابي حنيفة انها كالرجل لان ليها اليسا
بعورة وروى محمد بن مقاتل عن اصحابنا انها ترفع يديها حذو منكبيها كالرجل عند الشافعي وقال في الرقعة
لانها لا تفتح بطيها في السجود فكذلك في الاقحام وعن ام الدرداء وعطاء الزهري وحامد وغيرهم ان المرأة ترفع
يديها الى ثدييها ونفس حال المارد على القبض الشيخ وتبقى حال الرجل على البسط والتفخي وعند احمد في رواية
ترفع المرأة دون رفع الرجل وفي اخرى لا يرفع عندهم هو الصحيح ش يرفع يديها حذو منكبيها وهو الصحيح و
اكثره عن رواية الحسن عن ابي حنيفة انها كالرجل هم لانها استر لها ش اي لان يرفع يديها حذو منكبيها استر
للمرأة لان يسنى امر على استرهم فان قال بدل التكبير ش يعني ان قال المصنف عوض قوله الله اكبر فنية اشارة
الى ان الاصل فيه التكبير هم الله اجل واعظم ش كلاهما افضل التفضيل من الجليل والعظيم ومعها ما واحد
هم او الرحمن الكبير ش اي قال الرحمن الكبير موضع الله اكبر هم اي او قال بدل الله اكبر الله الا الله هم او غيره من
اسماء الله تعالى ش اي او قال غير ما ذكر من اللفاظ المذكورة بان قال لا الة الا هو او قال تبارك الله او قال
سبحان الله او ذكر اسم من اسماء الله التسعة والتسعين هم اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد ش وهذا جواب قوله الله اكبر
هم وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان نجس التكبير لم يجزه الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله
يجوز الا ان يات به احد من هذه الالفاظ الثلاثة وان لم يكن جاز ولم يذكر المصنف الا هذه الالفاظ
الثلاثة وكذا ذكره في البسائر والمفيد والاسبغاب والتحف واليسابغ وذكر

في المبسوط اربعة الفاظ هذه الثلاثة والرابع المد الكبير دون الالف واللام والمحق ما ذكره فيه وفي قاضي خان
 روى عن الحسن بن حنيفة ان كان يحسن التبيين كره وقال السخري الاصح انه لا يكره وذكر القدر روى ايضا انه كره
 الافتتاح الابقوله المد الكبير في النذرة لو افتتح بصلوة بالتبديل او التمجيد او التسبيح يصيبه شرعا في اصوله عندنا
 ويكره قال وهو اللام كرهه المنة المتواترة وقيل لا يكره ما ذكره المرعشي فيهم وقال الشافعي لا يجوز الا بالاوليين
 ش وهو المد الكبير والمد الاكبر وهو الصحيح من مذهبه ولو قال المد الكبير واجل واعظم جاز عند الشافعي وكذا المد الكبير
 كبير والمد الكبير من كسني ولو قال المد الجليل اكبر ايزاه في اصح الوجوهين ولو قال المد الذي لا اله الا هو الملك
 القدر وسلكه لا يجوز به بخلاف عند جم وعلى الرافعي وغيره وجها ان يتعذر بقوله الرحمن اكبر او الرحمن البر ولو
 قال الاكبر المد مثله سوا غيره ترتيب جاز عندنا وعنده احمد لا يجوز وذكر في وسط الشافعية انه لا يجوز كما قال
 احمد وقال الامام ملك لا يجوز الا بالاول ش وهو قوله المد الكبير وبه قال احمد وادوم لانه ش اي
 لان لفظ المد الكبير هو المنقول ش اي عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين هم والاصل في
 التوقيف ش اي الاصل في المنقول التوقيف على الفعل ولم ينقل غير لفظ المد الكبير فان قلت ان في المطرسة
 ما يوجد ما ذهب اليه طائفة من حديث رفاعه بن رافع ان رجلا دخل المسجد فجلس الحديث وفيه قال النبي عليه السلام
 لا تم صلوة لاحد من الناس حتى يتوضو ويضع الوضوء وموضع ثم يتقبل القبلة ثم يقول الله اكبر قلت قد ثبتا
 عليه السلام صلوة ونفي قبولها وتجوز ان تكون الصلوة جائزة ولا يكون المقبولة ولا يلزم من الجواز القبول
 وعندنا لا يكون صلوة ولا حجة بهم وقال الشافعي او قال الالف واللام ش يعني في لفظ الاكبر الذي يكون
 هم الخ في النساء لا يقيدها المصنف مقام ش اي مقام المعرف مقام المنكرهم وابو يوسف يقول ان افضل ش
 اي صيغة افضل التي للتفضيل هم وفيه لا ش اي وان فيهما اي صيغة هم في صفات المد والسواء ش لان لا يرد
 بالافضل اثبات الزيادة بعد الاشتراك في اصل المعنى لما يرد ذلك في قولك زيد افضل من عمرو ولما كان كل واحد
 في صفاته كذلك وهو جازب جاز الفعل ايضا بخلاف ما اذا كان لا يحسن ان يقول الله اكبر لانه لا يقدر الا على المنة
 ش يعني الله اكبرهم وللماش اي والى صيغة ومحمد بن التميمي هو التعظيم لغة ش اي من حيث اللغة كما في
 قوله تعالى فلما رايتك اكبره اي عظمته وربك فكل اي فظ فكل لفظ دل على التعظيم وجب ان يجوز الشروع به والان التكبير
 ما وجب بعينه حتى يقتصر على لغة اكبر بل الواجب تعظيم الله تعالى بجميع البدن والاسنان فصرناه الى جميع الانواع والالوان
 على التثنية والتعظيم لله تعالى والاصل في خطاب الشروع ان يكون مفهوم معلومة مقبولة والبقية على خلاف

وقال الشافعي
 لا يجوز الا بالاول
 وقال سلافة
 لا يجوز الا بالاول
 لانه هو المنقول
 ولا اصل فيه
 التوقيف
 والشافعي يقول
 ادخال الالف
 واللام اصله
 في النساء مقام
 سفيان
 مقامه فاقول
 يقول ابن ادم
 وفيه لا ش
 الله تعالى
 محذوا ما اذا
 كان كالحسن
 لا شك في ذلك
 الاعلى
 ولهم ان
 التكبير
 هو التعظيم

جاء لان نيته تمتوا وان لم يحسن العربية كبريائه عندنا وبه قال الشافعي واحمد في المجرى وقال في الجامع
 لا يكبر لغة العربية بل يكون علمه حكم الاخر سمع الاخرس لا يلزمه تحريك لسانه وشيئة منده فكلما قال الشافعي وفي
 وجه العربية في العربية يتبين لزوم ان الكتب بما وبعد بها الفارسية اولى من التركية والمندية وفي الجواهر
 الاكبر يدخل بالنية والعاجز بمثلها بالنية ليس عليه فطق آخر يفتح الصلوة به عوضا عن التكبيرة قال ابو بكر من المملوكية
 وقال ابو الفرج يدخل بالحرف الذي دخل به الاسلام وقيل يدخل بلسانه هم وهو حاصل شئ اى التعظيم صلاته
 باذكر من الاضغاط هم وان الفتح الصلوة بالفارسية شئ اى اللغة الفارسية وهي اللغة التي تسمى في ابن
 الناس بالعجمية بان قال موضع المد اكبر هذا في بزرگ هم او قرأ فيها شئ اى في الصلوة هم بالفارسية شئ
 بان قرأ بها موضع فمكنا وسر موضع جزاوسك اطل موضع مند ونحو ذلك هم او ووجه وسمى بالفارسية شئ
 بان قال بنام هذا في بزرگ هم وهو يحسن العربية شئ اى والحال ان المصطلح الكبير او الفارسي في الصلوة
 او الذبح اشارة يتمكن من التلغظ باللغة العربية هم اجزاء عند ابي حنيفة وقال لا يجوز في الاثني الذبيحة خاصة شئ
 يعني عند هال لا يجوز في الافتتاح والقرأة عند القدرة الاثني الذبيحة وانما يجوز هم وان لم يحسن شئ اى وان
 لم يحسن العربية هم اجزاء شئ لجزء وقيل الخلاف في الاعتداد بها ولا تعقد صلاته بالاتفاق ولو لم يكن
 ذلك تلاوة القرآن لما جاز عند المجزأ التفسير والنشأ والشعر قال في المحيط ولما لا يجوز للجنب والمريض قراءة
 القرآن على نظم القرآن بالفارسية وقال ابو سعيد البراذعي انما يجوز ابو حنيفة القراءة بالفارسية لا غير ما
 من الاسس بقرب الفارسية بالعربية لانه ورد انما لسان اهل البصرة والصحيح ان الخلاف في الكل وقال بعض
 مشايخنا انما يجوز اذ كان على نظم القرآن وقيل يجوز كيف ما كان نقله الصغار وقيل انما يجوز اذ كان ناكسا وسوق
 الا خلاص ما اذا كان ممن نقض الا يجوز قولهم اتهموا يوسف فقرا كاشت يوسف راقعة صلاته والاصح انه
 يجوز في الكل وفي المستصفى الشرط ان لا يحذف منها حرفا وتيقن انه في العربية قال فخر الاسلام الشان
 نعمن لا يمتهم في دينه وقال محمد بن الفضل البزار في هذا الخلاف فيما اوجز على لسانه من غير قصد فمن
 تعد ذلك فهو زنديق او مجنون فالمجنون يدلي والزنديق يقتل لان الاخلال بالنظم على القرآن
 كالاخلال بالنسج حتى لو يعم منه شعر او قرأة فسدت صلاته لانه من كلام التاسم على هذا لو خطب يوم
 الجمعة وكبر او تشهد او قمت ولو اذن او اقام بالفارسية قيل في الخلاف وقيل لا يجوز بل خلاف
 الا ان يكونوا قد اذعنوا واذلك واجمعهوا اذ لا يمان والذبح والسلام ورواه ابي لسان كان ذكره

دهو حاصل

فان اتم الصلوة

بالفارسية

او اذ كان كافرا

او لم يحسن العربية

اجزا همند

ابى حنيفة

وقال لا يجوز

الاثني الذبيحة

وان لم يحسن

العربية

اجزالا

في الياسية وفي المبسوط روى الحسن عن ابي حنيفة ان من اذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذن
بجاز والاغلا وفي المبسوط وفي الشهد روايتان عن ابي حنيفة وتفسير القرآن لا يجوز لانه غير مقطوع
به ولو قرأ مثل قوله عليه السلام عن ربه المعلوم لي وانا اجزي به ومثل قوله بالقرب المقربون
بشيء أحب الي مما افترقت عليه لا يجوز ولو قرأ من التوراة والانجيل والزبور لم يجز سواء كان
العبرية او اللاتينية ليس بقرآن هكذا غسل محمد وقالوا هذا يشير الى انه لا بأس للمجيب ان يقرأها و
النوادر لا يكره وقيل ان كان معناه من القرآن يجوز عنده وان كان معناه معنى التبرج لا يجوز ولو بعد
صلاته وان كان يعلم معناه فقدت صلاته وفي الروضة لو قرأ من التوراة والانجيل والزبور ما كان
تبرجا وتحميدا وتعليلا للبراءة ومن غيره لا يجزئ وعند الشافعية براءة الفارسية وعند العجوة
وعنده وبه قال مالك واحمد وفي الكافي لو قرأ بقرأة شاذة لا تقصد صلاته بالاتفاق ولو قرأ بقرأة
اليست في مصحف العامة قرأة ابن مسعود وابن ابي كعب رضي الله عنه تفرد صلاته عند ابي يوسف
والاصح انه لا يفسد ولكن لا يعتد به من القرأة هم اما الكلام في الانتفاع بشي اى في افتتاح الصلوة
فمحمد بن ابي حنيفة في العربية ومع ابي يوسف في الفارسية نشي يعني يجوز عند محمد لكل سم من اسمائهم
ومع ابي يوسف في الفارسية يعني لا يجوز عند محمد كما لا يجوز عند ابي يوسف الا اذا كان عاجزا عن العبرية
هم لان لغة العرب لما من المزية شئ اى من الغفيلة يقال له عليه مزية ولا ينسى منه فعل والمبطل
هم باليس لغيره شئ اى لغة العرب كقولهم عليه السلام انا عربي والقرآن عربي ولسان اهل السنة
عربي فذكره السقفاقي ثم قال ذكره عليه السلام في معرض الاثر وتفضيل لسان العرب على سائر اللسان
هم واما الكلام في القرأة فوجه قولهما شئ اى قول ابي يوسف ومحمد ان القرآن اسم لمنظوم
عربي شئ والعربي اسم شئ مخصوص بلسان العرب لان المعنى للاختصاص بلسان دون لسان
فكما كان مخصوصا بلسان العرب لم تجز القرأة بالفارسية هم كما نطق به النض شئ وهو قوله تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا والمراود بالعربي فظهر هم الا ان عند البعض من القرأة بالعبرية كيقيني بالمعنى شئ
للضرورة كيلا يلزم تخليف بالشئ في الوضوح وصار كمن عجز عن الركوع والسجود فانه جاز له الايام هم
الايام بخلاف التسمية عند الذبيحة وهذا في الحقيقة جواب عن ايراد روى قوله ما وهو ان القرآن
لما كان اسما لمنظوم عربي كان الامر يقيني ان لا يجوز التسمية ايضا عند الذبيحة بالعبرية وتقرر الجواب

اما الكلام
في الافتتاح
فمحمد بن
ابن حنيفة
في العربية
ومع ابي يوسف
في الفارسية
لانه لغة العرب
من لغة العرب
يعود الى الكلام
في لغة فوجه
قوله ان القرآن
اسم لمنظوم
عربي كانه
به لا يخفى
عند الفقهاء
بالمعنى كما
في التسمية

ان المراد بالتسمية المذكورة ان الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فلا يتوقف على العربية هم لان
 الذكر يحصل بكل لسان بشر سواء كان يحسن العربية او لم يحسن في قولهم جميعا وكذا تلك الشهادة عند الحكم
 واللعان والعقود وتصحح بالاجماع والعجينة قوله تعالى وانه نفى زبر الاولين ولم يكن فيها هذه اللغة من العربية فتعين
 ان يكون بناء فيها والمقر وبالفارسية على سبيل الترجمة يتصل على سنانة فكان جائزا لما قد بان قلت قوله تعالى انما انزلناه
 قرآنا عربيا يحكم الابطال التاويل وقوله تعالى نفى زبر الاولين محتمل لان بعض المفسرين ذهب الى ان الضمير يبنى عليه السلام
 فكيف تترك الحكم قلت هذا بعيد يقتضي الة التقيد اللغوي بتقليد الفارسية قوله تعالى وانه لتزيل ربنا لمن
 والكلام المجرى يصحون عن ذلك فان قلت سلمنا تساوي الاحكام لكن يكونان متعارضين فمن أين يترجم
 المحجة قلت اعمال الدالين ولو كان بوجه اولي من اعمال احدنا فيقول قوله وانه نفى زبر الاولين على حالة
 الصلوة لانها حالة المناجاة والاشتغال بغيرها من يدب بالرقعة ويكمل قوله انما انزلناه قرآنا عربيا على غير حالة
 الصلوة هم ولهذا نشأ اي ولكون القرآن لم يكن في الذر بهذا النظم يجوز نشأ القراءة بالفارسية هم عندنا
 ش عن العربية لانك ان العجز لا يحل غير القرآن لانهم الا ان نشأ اشتباها في قوله وانه نفى زبر الاولين على حالة
 منيا في اللغة المتواترة في القراءات العربية يجوز القراءات في لسان كاش بالتركية او الهندية وغيرهما من اي لسان كان
 على قوله الاول هم سوى الفارسية ش لاني غير اللغة الفارسية ولهذا ليس بانتمنا بل معناه كما يجوز عنده لفظا
 يجوز زبانه وايضا حسن لسان كان لكن هذا على قوله الاول هم هو الصحيح ش اي جواز القراءة باسمي لغة كانت و
 احقر زبانه عن قول ابني سعيد البردعي فانه قال انما يجوز بوجه حقيقة القراءة بالفارسية دون غيرهما من الالمنة
 بقرب الفارسية من العربية هم لما تلوها ش وهو قوله تعالى وانه نفى زبر الاولين فانه لما لم يكن فيها بلمنة اخر
 كذلك لم يكن بالفارسية هم والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات ش لان الاعتماد على المعنى عند النقل هو المختلف
 في الاعتقاد ش اي اختلاف المذكور في ان القرآن بالفارسية بل يترجم عن القراءات بالعربية ام لا فتدلى الحقيقة
 على قوله الاول يعتد منها وعند جالاهم ولا خلاف بينهم انه لا فساد في الصلوة قال الا ترى ولى فيه نظرا
 القراءة بالفارسي كيت بقراءة القرآن عند جالاهم لا فساد في الصلوة قال الا ترى ولى فيه نظرا
 مصلوة قلت هذا نظري صحيح لان كون القراءة بالفارسية غير قراءة القرآن ليس على اطلاعهم ولهذا يجوز
 عند اجمع عند جالاهم ايضا فلم يكن من كلام الناس من كل وجه ويروي رجوعه ش اي رجوعه الى حقيقة
 هم في اصل المسئلة ش في القراءة بالفارسية هم الى قول ابني يوسف ومحمد رواه ابو بكر الرازي

لان الذكر يحصل
 بكل لسان كاش
 حقيقة قوله
 تعالى وانه نفى
 زبر الاولين على
 ضما بجهة اللغة
 وانه لا يجوز عند
 العجز الا لانه يصير
 مسئلة في اللغة
 السنة المتواترة
 ويجوز بانى لسان
 كان سوى الفارسية
 هو الصحيح
 لما تلوها والمعنى
 لا يختلف
 باختلاف اللغات
 والفقهاء لا اعتداله
 ولا خلاف في انكشاف
 ويروي رجوعه
 في اصل المسئلة
 الى قولهما

وعليه كاعتقاد
والخطوة الشبه
على هذا الاختلاف
في الاذان هي
الاعتقاد في حق
الصلوة قبل الله
لغرض الاختلاف
مثوب بجلسته
فلم يكن عظيما
خالصا انما
بقوله لله فقد
قبل يجزيه كان
معنا بالله قد
قبل يجزيه كان
مضاهيا لله
يجز فكان سوا
قال يعتمد
بني يعني على
اليسرى لله

وغيرهم وعليه الاعتقاد في اي قول بالرجوع بالاعتقاد والتمسك به منسبة الاجماع فان القرآن اسم
المعنى عينا بالاجماع وهو المصلحة في يوم الجمعة والتشهد في اي قراءة التحيات في الصلوات هم على ان
الاختلاف في بني بنجر عند بني حنيفة خلافا لما هم في الاذان يعتبر المتعارف في بني عرف الناس فان
عربيا فهو المعتبر وان كان بلسان آخر فذلك المعتبر لان المقصود من الاذان الاعلام وهو يحصل بجاهل المتعارف
وقال الاكمل قوله وفي الاذان المعتبر المتعارف قيل جواب عما يقال قراءة القرآن في الصلوة لكونها ركنا عظيما
خطا من الاذان لكونه سنة والاذان لا يجوز بغير العربية فكيف جازت قراءة القرآن وجها لنا لاننا لم
جواز الاذان مطلقا بل يعتبر فيه المتعارف فان كان رضي المدعي روي عن حنيفة لوان بالفارسية والناس يعلمون
اوان جاز وان كانوا لا يعلمون لا يجوز لعدم حصول المقصود وهو الاعلام قلت قلتم كلام صاحبنا بانه هم
قال في المصنف او قال محمد في الجاهل والقدرى لم يذكر هذه المسئلة وليس في بعض النسخ قال هم ولو لم
الصلوة باللام افعز في الجوز في وقتنا هم لانه في اي لان اقتضاه بهذا هم مشوب في اي مشط هم
بساجدة فلم يكن تعظيما خالصا والاعتبار بالتعظيم المألوف هم ولو قال اللهم شئ يعني افتتح بقوله اللهم هم
فقد قيل يجزيه شئ وهو قول اهل البصرة لان سناه يا امد هم فتحتم في كراش وقيل لا يجزيه هم وهو قول اهل الكوفة
ش لان سناه يا امد سناه هم بنجر شئ اي قصدنا بالخير هم فكان سوا الاش فلم يكن تعظيما وقد حققناه فيما مضى عن ترك
هم قال شئ اي القدرى هم ويتجه بیده اليمنى على اليسر شئ الاعتقاد والاعتقاد قال الجوزي اعتمدت على شئ
الحكايات وتفسيرهما ومما كان وضع بوسط كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى وقال الاثر ازي وما قيل يتجه يعني يقصد
والاثر ازيه عند الاثر ازي وما قيل يتجه يعني يقصد وضع يده اليمنى فنية نظرت قايلا اسقنا في وفي هذا النظر ضعف
لان اسقنا في نقل عن الديوان يعني احمد قصد وقصد يتعبد بدون الباء فاذن يكون الباء اريه وفي هذا النظر ضعف
عن محله ثم ان لوضع اليد اربعة اوجه اصل الوضع وصفته ومكانه ووقته اما الاول فمذنا يرفع ويد قال الشافعي
واحمد وسماق وعامة اهل العلم وهو قول علي وابي هريرة والنخعي والثوري وحكا ابن المنذر عن مالك الاشجار
المصنف الى هذا يقول ويتجه يده اليمنى على اليسرى وعند ملك في المشهور يرسل يده وهو قول ابن الزبير
وابن سيرين وعليه عمل اهل العرب وقال الاثر ازي غير بين الوضع والارسال وقال البلث بن سعد بن سلمة
فان طال على ذلك وضع اليمنى على اليسرى لا تسلم واما الاشجار وبه ضعف الوضع وهي ان المصلي يضع يده على كفه
على سنته اليسرى يكون الرشد وسط الكف وقال الجوزي لم يذكر في كتاب الرواية الوضع قبل وضع كفه اليمنى

على كفة اليسرى وقيل ذراعية اليمين والاصح وضعها على المفضل وقال الاسجاني عند ابى يوسف يضع يده اليمنى
 رتبه يده اليسرى وقال محمد بن فضال كذلك ويكون الرتبه وسط الكف وقال ابو جعفر النعماني قول ابى يوسف
 اجب الى لان فيه وضعا وزيادة وفي المقييد ياخذ بالخصر والابهام وهو المختار لانه لزم من الاخذ بالوضع وفي الدرر
 لما ذكر كونه اليمين كفة اليمين وفيه قال الشافعي واحمد وداود وقال ابو يوسف ومحمد يضع باطن اصابعه على الرتبه
 طولا لا لا يقبض ولا تحسن كثير من مشايخنا يجمع بينهما بان يضع باطن كفة اليمنى على كفة اليسرى ويعلق بالخصر والابهام
 على الرتبه واما الثالث فكانه اشارته اليه بقبوله ويضعها اي يضع يده تحت السرة تشبهاً بوضع يده على الصدر وذكره
 في المأوى وفي الوسيط تحت صدره وفي رواية بن الماجشون عن مالك يضع اليمنى على المصم والكعب من اليسرى تحت
 صدره وهو مخير في رواية اشبههم بقوله عليه السلام ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة تشبهاً بقبوله
 على بن ابى طالب رضي الله عنه واسناده الى النبي عليه السلام غير صحيح وانما رواه احمد في مسنده والدارقطني في مسنده
 من جته في سننها وعزاه عند اسحاق في احكامه لابى داود وليس بموجود في احد نسخ ابى داود ولذلك لم يغيره ابن
 عساکر وفي الاختلاف اليه ولما ذكره المذري في مختصره وانما يوجد في النسخته التي هي من رواية ابن داود ومن تحت
 عبد الرحمن بن اسحاق الواسط عن ياد بن زيد السواي عن ابى جعفر عن علي رضي الله عنه انه قال السنة وضع الكف
 على الكف تحت السرة وقال احمد وابو جعفر عبد الرحمن بن المارث البوشيتي الواسطي مكره الحديث وقال ابن سريج
 ليس بشيء وقال النجاشي فيه نظر وزياد بن زبير لا يعرف وقال النوي في الخلاصة في شيخ مسلم به حديث ضعيف
 متفق على ضعفه وقول علي رضي الله عنه اي من السنة هذا لا فائدة في المرفوع عندهم وقال ابن عبد البر
 في السطر واعلم ان الصواب اذا اطلق اسم السنة فالماوريه سنة النبي عليه السلام وكذا اذا اطلقا غيرهما بالضعف
 الى صاحبها كقولهم سنة العنبر وما اشبه ذلك وهو يشي اي حديث علي رضي الله عنه هم حجة على مالك في الارباب
 ش اي في ارسال البيهقي ونجته الشافعي في الوضع على الصدر اي في وضع اليدين على الصدر
 فان قلت كيف يكون الحديث حجة على الشافعي وهو حديث ضعيف لا يقدوم الحديث الصحيح والافار التي اتجه بها مالك
 والشافعي به حديث واهل بن حجر اتجه به ابن خزيمة في صحيحه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده
 اليمنى على يده اليسرى على صدره وفي الامام روى سليمان بن موسى عن طاوس قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يضع يده اليمنى على صدره وهو في الصلاة وروى ابو هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام يضع يده
 على السرة ومنها قوله تعالى فصل لربك وانحر اي ضع يدك على صدرك وعن علي رضي الله عنه فسر هذه الآية

تحت السرة

لقوله عليه

السلام ان

من السنة

وضع اليدين

على الشمال

تحت السرة

وهو حجة

على مالك

في الارباب

وعلى الشافعي

في الوضع

على الصدر

وضع يده اليمنى على اليسرى على صدره واخرج الطير الى من حديث معاوية رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان اذا كان في صلاته رفع يديه قبال اذنيه فاذا اكبر ارسلهما ثم سكنت ورجعا انه يضع يمينه على
شماله فاما انفس الوضع فانه ثبت من طرق كثيرة وكونه جمة على ملك والمحدث الذي يتعلق بالذي اخرج الطير
من كعب بن جعد وكذا به شعبة ويحيى القطان واما كون الشافعي محججا بها فظاهر لانه متعلق بحديث واصل تعارضه
الاحاديث الاخر وحديث طاووس ومرسل وهو لا يرى الاستدلال به على ان حديث سليمان بن موسى يكتفي به وحديث
ابي هريرة في ظاهره في كون اضافي هذا الباب واستدلاله بالاية غير ظاهر لان المروني قوله وانحر الاضحية بعد صلاة العيد والذي رواه عن
علي رضي الله عنه يعارضه حديث الكتاب وروى البيهقي من حديث عمر بن الخطاب البكري عن ابي الجوارح عن عبد الله
بن عباس فحصل ركبك وانحر وضع اليمنى على الشمال في الصلوة وقال الترمذي بعد ان اخرج حديث قبيصة بن بلب
عزبه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنها فياخذ شماله يمينه حديث بلب حديث حرج العمل عليه عند اهل العلم
اصحاب اليمنى صلى الله عليه وسلم والتما بعد من لجرهم يرون ان يضع الرجل يمينه على شماله في الصلوة وراى البعض
ان يضعها فوق السرة وراى بعضهم ان يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم ولبعضهم الماء واسمير يزيد في ثياب
تجارة الترانى عقت يزيد في ثياب وراى في ذلك وفساد بعض الثفاف بعد النون وبعد الالف فادقها في ثياب
فان ثبات الوضع على الصدر في الخشوع وفيه حفظ نور الايمان في الصلوة فكان اولي من اشارته الى العورة بالوضع
تحت السرة وقال الماروني في الماوي وضع اليدين على الصدر بالوضع في الخشوع ووضعهما على العورة فالتواضع
تحت السرة اقرب الى التعظيم وبعدهن التشبيه بالكتاب واقرب الى ستر العورة وحفظ الازرار عن مسقطها ومقار الماروني
منهج ووضعهما على العورة الايض فوق الثياب وكذا الروكان بغير حائل لان العورة ليس لها حكم العورة في حق نفسها بلها
يضع المراء يد يها على صدرها وان كان عورة وما قلنا اقرب الى التعظيم كما يفعل بين يدي الملوك وفي وضعهما على الصدر
تشبه بالنساء قد سبق في اشار المصنف الى ذلك بقوله ثم ملان الوضع ثم ابي وضع اليدين ثم تحت السرة اقرب الى التعظيم
وهو المقصود من ابي التعظيم من وضع اليدين هو المقصود في هذا الباب ثم ثم الاعتماد على هذه اشارة الى بيان القسم
الرابع وهو وقت وضع اليدين وقد ذكرنا ان الوضع اليدين اربعة اوجه نفس الوضع وصفته وكان قد ذكرناه
والرابع وقت الوضع واشار المصنف الى ذلك بقوله ثم الاعتماد على اعتماد يده اليمنى على اليسرى ثم سنة القيام
عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لا يرسل حاله انما يشاء ابي حاله قسرة له بجانك اللهم وعن محمد بن سنة القراءه فانه
اخذ في القراءه اعتمرهم والاصل في هذا الباب هم ان كل قيام فيه ذكر سنون يعمد والافلاش ابي وما لا يكون

ولان الوضع
تحت السرة
اقرب الى
التعظيم
وهو المقصود
في الاعتماد
سنة القيام
عند الخليفة
وابي يوسف
حتى لا يرسل
حالة الثقل
والاهل الكلي
قيام فيه ذكر
مسنون يعمد
وما لا يكون

فيه ذكر سنون لا يمتنع فيه هو الصحيح من قول اصحاب الفضل كافي على النسفي والامام ابى عبد الله الخ
 وغيره حيث قالوا انه لا يمتنع في كل قيام سواء كان فيه ذكر سنون او لا تحقيقا لحلاف الروافض لم يمتنع فيه فان لم يمتنع
 اليدين من الصلوة فمن شأنا نعم من كل الصلوة فيعتد بهم في حالة القنوت وصلوة الجنازة فيشبهه بحسب الأصل
 المذكور فذلك ذكره بالفارسي فيضع يديه ولا يركع في حالة قنوت لانه ذكر سنون وكذلك في صلوة الجنازة
 هم ويرسل في القنوت فيشأى في القنوت من الركوع لانه ليس فيه ذكر سنون هم وبين تكبيرات الاعيان فيشأى يرسل في التكبيرات
 تكبيرات العيدين وارأوبه التكبيرات الزوايد التي لا ذكر فيها يمينها ولا قنوت في الايض يمينها باتفاق بين علمائنا المشايخ
 وفي الذخيرة يرسل في القنوت عنده بعمل محمد وعليه الاعتماد وقيل يعتد به وقال ابو علي النسفي والحاكم عبد الرحمن الكاتب
 واسماعيل الزاهد اصحاب محمد بن اسفل وقيل معنى الارسال ان الايض يمينه على يساره في القنوت والقنوت وصلوة
 الجنازة وقيل ان طلبها حالة الداء وعند بعضهم يوسنة القيام مطلقا وقال ابو القاسم الصغائر يرسل الى ان يشعشع
 في الدنيا والسيح واختار الطحاوي انه يضع يمينه على شماله كما يقع من التكبير وفي صلوة الجنازة وعند القنوت يحسب
 عن ابى يوسف ومحمد انه يضعها وهو اختيار شيخنا فيتم قنوت وذكر الكرخي عن اصحابنا انه يرسلها وهو رواية الحسن بن عرفة
 وفي الجامع الاصغر عن ابى سمية اذا رفع رأسه من الركوع يطين قايما ويضع يده اليمنى على اليسرى حتى يحيط المسجود
 قيل لانه اطال القيام لم يمتنع في القنوت فيقول سبحانك اللهم وسبحك اوشأى ثم يقول المصلع بعد الشروع
 بالتكبير سبحانك اللهم وسبحك اوشأى ثم يقول سبحانك اللهم وسبحك اوشأى ثم يقول المصلع بعد الشروع
 وعنده العمل عند اهل العلم من التابعين فيغيرهم وقال محمد بن علي اهل المدينة سبحانك اللهم وسبحك وتبارك اسمك
 وجل ثناؤك ولا اله الا انت فذكرهم وعن ابى يوسف انه يضع اليدين فيشأى ان المصلع يضع اليدين فيقول سبحانك اللهم الى آخره قوله هم
 وجبت وجبوا شأى وقامه وجبت وجبوا للذي فطر السموات والارض عنيقا وانا من المسلمين ان صلاتي
 ونسكبي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك اخرجت وانا من المسلمين اللهم انت المالك لا اله الا انت ربني
 وانا عبدك ظلمت نفسي اعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لانه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاصح الاطلاق
 لا يسجد لغيرك الا انت واصرف عني سيئتي لانه لا يصرف عن سيئتي الا انت لبك وسعديك واخبرك في يدك واثبت لغيرك
 اليك وانا بك واليك تباركت وتعاليت استغفر لك والتوب اليك رواه البخاري وابو داود والترمذي وابن ماجه
 عن ابى يوسف يقول وجبت الى قوله وانا اول المسلمين لم يصح المصنف ان المصلع يقول وجبت بعد التثنية لا وقبل
 التثنية بعد التكبير قال في المرافع واصح يقول المصلع بعد التثنية قبل القنوت وقال في شرح الطحاوي انشاء قدم

وهو الصحيح

في معنى حاله

القنوت وصلوات

الجنازة وقيل

في القنوت

وبين تكبيرات

الاصغر

في كل صلاة

اللهم وسبحك

الى آخره وعن

ابى يوسف

قول المصنف

وجب الى آخره

على طائفة النبي

عليه السلام كان

يقول في كل

ذلك على التسبيح او اخره وكذا في شرح الاقطع حيث قال قال ابو يوسف يجمع بين هذا وبين قوله وجهت تقدم ايها الشاكر
وفي الدراية وجعل البداية بجماعك اللهم اولى وفي رواية اخرى وفي رواية يبرأ يا بياضه قوله بجماعك مخصوصا بالمصداق
بجماعك لم يفسد في معنى بجماعك يجمع الا بك ونحوك بجماعك والاصل اجمع بجماعك الله الا انه ترك فعله وجعل علما
للتسبيح فلم ينفذ ولم ينفذ من المصادر والتسبيح تنزيه من صفات النقص فان قلت لو كان بجماعك علما لما اضيف او العلم
لا يضاف الا ان كان ما لا يواحد قلت انما يكون على هذا المكنى مضافا اما اذا اضيفت فلا واستعماله مع غيره مضاف قليل
قوله وبجهدك سمعت وعن ابي حنيفة اذا قال بجماعك اللهم وبجهدك يحذف الواو ونقد اصحابنا كذا في فتاوى انطية قوله وتبارك
اسمك اسمى تعظيم من اسماء المحمودين وصفاتهم والبركة اليه الكثرة الدائم قبل في شقته من ترك المان في المحض والواو
وكذا ومن ترك الابل وهو الثبوت والاستمرار كانه قال وادم نبيك وكثير تزياد قوله وتعالى جبرك ابي علا حلالك
وعظمةك وعز ملكك وسلطانك وقيل عمالك قوله وجهت وجهي للموعدة اليه محذوف وقوله للذين حال من الياء وكذا
كان قيل اقبت ناشعا او نهقا وقوله فطر ابي خاق والفطر اتها واشتق وانتهى عنه قوله جفيا الخفيف المايل والمراود
المايل الى الحق وقال ابو عبد الحفيظ المايل والمراود الى الحق وقال ابو عبد الحفيظ من كان على دين براهيم قوله
ونسكى بعضهم النون والسيد في الطاعة والعبادة وكلها اقرب الى الله تعالى والنسك بسكون السين باهت بالشرعية والنسك
العاود وقد شك بنك شكا شل نصير نصير اذ ارفع والنسك الذبح والحي والماات مصدر لان قوله وانما من السيل انما يقو
كذلك لا يلزم الكذب ومن قال انا اول المسلمين قيل يفسد صلاته للكذب وقيل لا تشدد لارادة في القرآن قوله ليسيك
من التلبية وهي اجابة المنادى اى اجابته لك يا رب وهو ما خذ من لب بالمكان واللب على كذا اذا لم تقارنه لم يستعمل
الا على لفظ التلبية في معنى التكرار اى اجابة بعد اجابة وهو منصوب على المصدرية ليعامل لا يظن كانه قلت الياء بعد
الباب والتلبية من ليسيك كانه ملبس لا اله الا الله قوله وسعدك ان ساعدت طاعتك ساعدت بعدد ساعدت ولا ساعدا
بعد سعاد وهو من المصادر المنصوبة بفعل لا يظن في الاستعمال قال الخزني لم يجمع سعدك بغيره اقول ولشعر
ليس اليك قال النووي في خمسة اقوال للعلماء احدى الاقرب اليك قال الخليل والنصرين شميل واسحاق بن ربيعة
ويحيى بن سمين والازهرى الثاني لا يضاف اليك على المنزلة فلا يقال يا خالق القرفة والواو نيزور رب الشر وان
كان يقال يا خالق كلشي فهو مروي عن الخزني وغيره قلت هذا قول اصحابنا الشافعية والشر لا يصعد اليك وانما
يصعد الحكم الطيب والعمل الصالح الرابع الشر ليس شر بالنسبة اليك فانك او جدته بحكمة بالغة وانما هو شر بالنسبة
الى المحذوقين والواو ليس بكاه السحاب ان قولك فلان الى نجي فلان اذا كان عداوه فيهم قوله وانما بكيتك

في محل الركن على الجبهة قوله واليك عطف على قوله كبر اى وانا اليك والاسمى وانا ما تسمى اليك تروى عليك من قوله كبر اى
على رضى الله عنه انه عليه السلام شذذ غريب بن حديث على رضى الله عنه وانه من هذا الايدل على الجمع بين سجائكم
العلم وبين وجبت وانا يديل على وجبت وانه لان معنى قوله كبر اى كان البنى صلى الله عليه وسلم
يقول وجبت ولا يلزم من ذلك قوله سجائكم منه وكان ينبغي ان يستدل المصنف لابي يوسف فيما ذهب اليه من الجمع بما
يجريه عبد الله بن عمر رضى الله عنه اخبره الطبراني في معجمه عن محمد بن السكيت عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا افتتح الصلوة قال وجبت وجبى للذى فطر السموات والارض خفيها مسلما وانا من المشركين سجائكم اللهم وسجدك و
تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ان صلوتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت
وانامن المسلمون فى اسناد عبد الله بن عامر صفه جماعة كثيرة وعن ابن معين ليس بشئ وروى البيهقى من حديث جابر
بن عبد الله رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة قال سجائكم اللهم وسجدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجبت وجبى اه وروى اسحاق بن راهويه فى كتاب الجاهل عن علي بن
ابى طالب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يجمع فى اول صلوة بين سجائكم اللهم وسجدك وبين وجبت وجبى اه
آخرها قال اسحاق واخبرنيهما السبلى انتهى وقال ابو جهم هذا حديث باطل موضوع لا اصل له لانه من رواية خالد بن
القاسم المدائنى واحاديثه متقدمة ولهاش اى ولا يثبتها ومحمد بن روايه النسب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
افتتح الصلوة بكبر وقرا سجائكم اللهم وسجدك الى آخره شذذ هذا الحديث رواه الدارقطني من حديث حميد بن انس كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة كبر ثم رفع يديه حتى يجاوزى باهامه اذنيه ثم يقول سجائكم اللهم وسجدك
اه واخرج من طريق آخر عن عابد بن شبيب عن انس بن مالك النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة كبر ثم يقول
سجائكم اللهم اه خوجه ولا يزيد على هذا شذذ اى ولا يزيد الفصل على سجائكم اللهم اه هم رواه شاذى واه واه يوسف
هم محمول على التجدد وهو الاستقبال بالنوافل بالليل فى النوافل ستة واصل التجدد السجدة وما ذهب اليه ابو نعيم
ومحمد بن عيسى عن النسب عن ابن سبيح وروى سبيح بن زيد وجابر بن زيد وعائشة رضى الله عنهم قالوا كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة كبر قال سجائكم اللهم فان قلت اخرج البخارى وسلم عن انس رضى الله عنه انه قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم وعثمان بن عفان القراءاة بالحمد لله رب العالمين قلت هذا محمول على انتقال القراءاة وقال الشاذى
رحمة الله عليه انه كانوا لا يقرؤن هم وجل ثناؤك لم يذكر فى المشايخ اى لفظ جل ثناؤك فيما روى سجائكم
اه لم يذكر فى الاخبار المشهورة وقال السرموى وراوى محمد بنى كتاب الحج على اهل المدينة وقد ذكرناه عن غيره

دهم اولى
النسب النبى
عليه السلام
كل اذا افتتح
الصلوة كبر
وقرا سجائكم
لا لله الا هو
الى آخره ولم يرد
على هذا وما
رواه محمول
على التجدد
وقوله جل ثناؤك
لم يذكر فى المشايخ

الشيعة اى ملاكوا واهل البيت فاعلموا انهم اول النون اصليته والماء والالف زائدة وعلى الثاني اصليته والنون والالف زائدتان يمنح الصرف والرجيم المطرود وقيل الرجيم بالفتح شبه قوله من همزة بدل اشتغال من الشيطان وهو جميع همزة وهي يايوسوس به قال تعالى وقيل رب اعوذ بك من همزات الشياطين همزات خطراته التي يحيط بها القلب الانسان وقيل رب اعوذوا وبالغفره فقالوا همزة المنة بضم الميم وسكون الواو وفتح التاء الشدة من فوق وهي الجنون قوله ونهضنا بالاربعين الكبر كان قوله للانسان من الاشهاد والحيلا غيتما ظم في نفسه كالذي نفع فيه قوله ونهضت حال ابو داود ونهضت الشعر انما هي بلاية كالشي بنهضه للانسان من فيه كالرزية قبل اراو به الجرح وهو الاشهاد لما في التبريل قال المد تالي ومن شر الغفارات في العقد هم الاول ان يقول استعذ بالله ليقف القرآن من لان المذكور في القرآن فاستند وهو احسن الاستعاذة فاذا قال استعذ بحصل الموافقة للقرآن واختلف القرآن في صفة الاستعاذة واختار ابو عمرو وعاصم وابن كثير وعوف بن عبد من الشيطان الرجيم به اخذ اصحابنا والشافعي والشرعيل العلم من الشافعي انه الافضل من اربعة من طريق بيرة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو قول احمد لكن اوسع اخوانه هو الصحيح العليم واختارنا في ابن عامر والكسائي اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان هو السميع العليم وهو قول سفيان الثوري واختار حمزة استعذ بالله من الشيطان الرجيم وهو قول ابن سيرين وكل ذلك ورد في الحديث ويقولون همزة نفعتي ولكن ورد في اكثر الاخبار والآثار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فلهذا قال المصنف هم ويقرب منه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم من استعذ بالله لان المزة قريبة من الشافعي ومعنى كل منها طلب الاعادة منها قال بعض الشراح فاعلموا ان معنى الطلبي استعذ بالله بخلاف اعوذ هم ثم التعوذ في القرارة دون الشفاء عند ابى حنيفة ومحمد لما لو ناس وهو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم جعل جعل الاستعاذة جزءا والقرارة القرآن فيكون تجا للقرارة والثناء وعند ابى يوسف تنج للثناء لانها شرعت بعد الشفاء هم ياتي بالسبوق دون المقدسي ش ثمرة ما قبل في قرارة للقرارة فالمسبوق عليه القرارة فمات به و عند ابى يوسف ياتي بالمقدسي لا ينج هم ويؤخر عن كليات العيد فانا لان ابى يوسف رحمه الله تعالى ش اى يكون الاستعاذة عن كليات الزوايد فياى بها بعد الكليات عند ابى يوسف ياتي بها عقيب الشفاء بعد تكبيرة الاقمت وقال صاحب الخلاصة الامم قول ابى يوسف وهذا الخلاف لما ريت بين ابى حنيفة ومحمد وبين ابى يوسف لما ذكره المصنف في بعض نسخ العقود في حاشية النسب كما لمسبوق والمنظومة وشرهما بين ابى يوسف ومحمد يذكر قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى هو التعوذ في الركعة الاولى لا غير الاخذ ابن سيرين والشافعي على الذهاب ذكر النوى واليهما بالثناء والتعوذ فيهما

ولا اولى ان يقول
استعذ بالله
ليؤاخذ القرآن
ويهرب منه
لعوذ بالله ثم
التعوذ به للقرارة
دون الشفاء
عند ابى حنيفة
ومحمد لما لو ناس
حتى ياتي به
للسبوق دون
المقدسي في
عن تكبيرة
العيد خطا
لا يوسف

على رواية الطحاوي الاحتمال كونها آية ثمانية فحرم عليهم قراءتها احتياطاً لما في انما من الفاتحة ام لا قال الشيخ ابو بكر الرازي
عن اصحابنا رواية منسوبة انما من الفاتحة او ليست منها وذكر النسفي في اصول النسخة من الرازي ان الصحيح من الغريب
منذ آية شتره لمفصل الامن اول السورة ولا من آخرها وقال الشافعي انما من الفاتحة قولاً واحداً ووجه قال ابو ثور
قال احمد بن حنبل في رواية انما من الفاتحة دون غير ما يجب قراءتها حيث يجب قراءة الفاتحة وفي رواية جوي الاصح انه لا فرق بين الفاتحة
وغيرها في ذلك وان قرأ بها في اول القراءة لقرأتها في اول السورة وللفضل بين السور وليس من القرآن الا في
الخل فانها بعض آية منها الثالث انما ليست من دل كل سورة منذ ما وقال الشافعي واصحابه من اول كل سورة
على الصحيح من الغريب عندهم ووجه قال عطاء والزهرى وعبد الله بن المبارك وهو مذهب ابن كثير وعاصم والكسائي من قرأ
وواقعه حمزة على انما من الفاتحة خاصة ووجه قال الشافعي في قول في الحديث قال الربيع بن ابي نعيم في التفسير شافعي انما من
الفاتحة ومذهب باقي القراء لمذهب مالك لكن يلزم قراءتها قالون ومن تابعه حتى الشافعي ومن تابعه يحيى بن الجوزي
عائشة رضي الله عنها عليه السلام قرأ الفاتحة فقال بسم الله الرحمن الرحيم وعد آية منها واحتج اصحابه بما رواه الشافعي
عن مسلم بن ابن جريح عن عبد الله بن ابي مليكة عن ام سلمة ام المؤمنين قالت قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاتحة
الكتاب فبعد بسم الله الرحمن الرحيم آية الحمد رب العالمين آية الرحمن الرحيم آية اياك نعبد و اياك نستعين آية ابد الصراط المستقيم
آية صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آية ذكره فخر الدين الرازي في تفسيره الكبير وفتح الباري
الشيخ في تفسيره عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اقبل بحديث قد ذكرناه عن ترمذي الجواب
ان هذه الاحاديث اما حديث عائشة فاصح ما رواه مسلم بن عبد بن سلمة عن ابي الجوزي عن عائشة رضي الله عنها قالت
كان رسول الله يستفتح الصلوة بالتكبير والقراءة الحمد رب العالمين وهذا ظاهر في عدم كون التسمية من الفاتحة فان
قلت ما يدعي على ايراد اسم السورة قلت لا يعدل عن حقيقة اللفظ وظاهره الا بدليل فان قلت ابو الجوزي لا يعرف
سماعه عن عائشة ولكن سلم فاذا روى عن عائشة انه عليه السلام كان يحكم بها قلت كيفيانه حديث او عدم مسلم في صحيحه و ابو الجوزي
اسمادوس بن عبد الله الربيعي ثقة كبير لا يكثر سماعه عن عائشة رضي الله عنها وقد احتج به جماعة وبديل بن مسرة تاهي
صغير جمع على عدالة وثقة وقد حدث عنه هذا الحديث الائمة الكبيرة ولما قاله العلماء بالقبول ولهم حكم فيه انهم حرموا روى
عن عائشة ثمن الجوزي بلا شك نيزا لكن من عبد الله بن سعد وهو كذاب رجال الاصيل الاحتجاج به ومن العجب البعد
في الحديث الصحيح والاحتجاج بالباطل واما حديث ام سلمة فليس صحيح لانه يرويه عمر بن مروان البجلي عن ابن جريح قال
يحيى ليس بشي رواه حديث برة فقد ذكرناه في من العلل وانا استدلنا بما مضى لانه يدل على ان التسمية من القرآن

شينا معا بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال روي يحيى بن الامام القنوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وسبحنا
 الله وبحمده وايمين ورواه عبد الرزاق في مصنفه ثنا محمد بن حماد بن كوكلة قال قال عوف بن سفيان
 الله ربنا ملك الحمد ثم قال انا الشوري عن صفور عن ابراهيم قال خمس خفيهن الامام فذكرها وزاد بها ملك الحمد
 وسبحنا وروى ابو معمر عن عمر بن الخطاب انه قال يخفى الامام اربعة القنوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وايمين
 وربنا ملك الحمد وقال الشافعي رحمه الله وسبحنا بالتمتية عند الجهر بالقراءة **شش** فقال ابو
 قال الشوري يجهل بالتمتية حيث يجهر بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعا قال وعلى هذا اكثر علماء الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم من فقهاء الاكابر اما الصحابة فرواه ابو بكر الخطيب البندادي عن ابى بكر وعمر وعثمان وعمار بن
 ياسر والنسائي وابي هريرة وغيرهم حتى ذكر عبد الصمد بن المغفل الذي ذكر الجهر به على ابنه واما التابعون ومن بعدهم
 فمن قال بالجهر فهو لا يمكن ان يذكره واويوس من ان يحصوا قال عمر بن عبد البر في الاعتلق وقد روى عن عمر
 وعلى وعمار الجهر بها والطرق عنهم ليست بالقوية قال وكذا اختلف عن ابى هريرة وابن عباس والاشعث عن
 ابن عباس الجهر بها وقال ابن ابى ليلى ان شاذ بهر بها واثنا عرفت قلت قال الترمذي والعل عليه اي على
 ترك الجهر بالبسط عند ذكر اهل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كابي بكر وعمر وعثمان وعلى ومن بعدهم
 من التابعين وقال ابو عمر وابن المنذر بهو قول ابن مسعود وابن الزبير وعمار بن ياسر وعبد الصمد بن المغفل
 والحكم واسحق الشعبي والنخعي والاوزاعي وسعيد بن جبير وعبد الصمد بن المبارك وقنودة وعمر بن عبد العزيز
 وسليمان الاعمش والزهري ومجاهد ويحيى بن جعدة وحاول في ملان في البعيد والامام ملك واحد اساق و
 قال ابو الخطاب والعمل عليه عند اهل المدينة وبذا نقل خلاف قد ليقت الى العيصية هم ما روى ان النبي
 عليه السلام جهر في صلوة بالتمتية **شش** عن اكثر الشراح بهذا الحديث الى ابى هريرة رضي الله عنه وروى له في
 عن الملا عن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ام الناس
 جهر بسم الله الرحمن الرحيم ورواه ابن عدي فقال فيه سر عوف جهر وروى النسائي في سنة من حديث ابيه
 الترمذي قال صليت في ابى هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بام القرآن حتى قال غير المخطوب عليهم
 والضالين امين وفي آخره فلما سلم قال لا في اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن حبان
 في صحيحه وابن خزيمة في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال انه على شرط الشيخين لم يخبر به والدارقطني في سننه
 قال حديث صحيح ورواه كثرهم ثقات جميع على طاعتهم حتى بهم في الصحيح وروى الدارقطني في الصانع خالد بن

وقال الإنسان
بجهر بالسمية
عند الجهر القرف
لما هي ان
البنى عليه
السلام جهر
في صلوته
بالسمية

عن شعبه بن ابى سعيد المقبري عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علمني خير عمل علم الصلوة فقام فذكر لنا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فبالحكمة في كل ركعة وروى البطراني في الاواسط بن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يقرأه المشركون ويقتولون محمد يذكر اليا مائة وروى الحاكم في مستدركه من حديث علي وعماران النبى عليه السلام كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم وقال صحيح الاسناد ورواه الدارقطني في سنة من حديث جابر عن ابى الطفيل عن علي وعمار ونحوه وروى الدارقطني ايضا عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم قال صليت خلف النبى عليه الصلوة والسلام وابى بكر وعمر رضى الله عنهما وكانوا يكبرون بسم الله الرحمن الرحيم واخره بالليل من طريق اخر من حديث مسلم بن حسان قال صليت خلف ابن عمر فسمعتهم يقولون الحمد لله في السورتين فقلت له فقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قبض وخلف ابى بكر رضى الله عنه حتى قبض وخلف عمر رضى الله عنه حتى قبض فكانوا يكبرون بسم الله في السورتين فلاح الجهر بها حتى اموت واخرج الدارقطني عن ابى بصير عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى جبرئيل عليه السلام عند الكعبة فبسم الله الرحمن الرحيم واخرج ايضا من حديث الحسن بن عباس كان مر ساقا قال صليت خلف النبى عليه الصلوة والسلام فبسم الله الرحمن الرحيم في صلوة الليل وصلوة العداة وصلوة الجمعة وروى الحاكم في مستدركه والدارقطني في سنة من حديث محمد بن المتوكل بن ابى السري قال صليت خلف العترة بن سليمان من الصلوات الا احصيا الصحيح والمعتبر فكان يكبر بسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعد ما وقال المتهملون ان اقتدى بصلوة ابى بكر وقال ابى مالك القرظي اقتدى بصلوة النضر رضى الله عنه قال النضر القرظي اقتدى بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه الحاكم من طريق اخر عن محمد بن السري ثنا اسمعيل بن ابى اويس ثنا مالك عن سعيد بن انس رضى الله عنه قال صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر وعثمان وعلي رضى الله عنهم فكانوا يكبرون بسم الله الرحمن الرحيم قال الحاكم واخرجه شاذل واخرجه الطيب بن طريق اخر من حديث حميد بن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر بسم الله الرحمن الرحيم عن هذه الاحاديث اما حديث ابى هريرة الذي روى عنه العلماء وروى عنه اويس اسمعيل بن اويس فهو غير صحيح بل لا يثبت في الفقه ما رواه النضر واثبت اويس فيمنع من هذا وثق منه انه لا يثبت فيه وقد ضعفه احمد وابن معين وابو حاتم الرازي فان قلت اني لمسلم في صحيحه قلت بنار علي ان جهر الكلام في الرجال الا لفظ العدالة والاحاديث واولا فبسم الله الرحمن الرحيم في سنة

أو لم يسلّم كلام النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من كلامهم ومع ذلك لم يترك حديثه لكلام الناس فيه بل المقرّ به
 بالثقة الثقات أو رواه مسلم الحديث في صحيحه من طريقه وليس فيه وذكر البسطة واما روايته في صحيحه المجهول عنده في
 مسامحة البسطة في ما تفرّد به في صحيحه من بين أصحاب أبي هريرة يعني المدونة ثم إن ما فيها من صاحب وثائق وثابت
 من ثقة أصحاب أبي هريرة أنه حديث عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يجرى بالبسطة في الصلوة فالتجاري
 وسلم من ضاع من ذلك البسطة في حديث أبي هريرة الذي رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه كان يكره في كل صلوة من
 المكتوبة وغيره ما يكبر فيه من يقوم ثم يكبر فيه من يكبر ثم يقول حين يصرف والذي يقتضي بعده الاقتران بينهما
 لصلوة رسول الله عليه الصلاة والسلام أن كانت هذه لصلوة حتى فارق الدنيا وليس في هذا الحديث
 ولا في الأحاديث التي صححت عن أبي هريرة ذكر للتسمية وهذا ينبغي على الظن أنه وجه على أبي هريرة فإن قلت في صحيح
 نسخة والزائدة من الثقة مقبولة قلت ليس ذلك مجعلا على أبي هريرة خلاف مشهور من الناس من يقول زيادة
 الثقة مطلقا غير مقبولة منهم من قبلها والصحيح التفصيل وهو أنها تقبل في موضع أو كان راويها ثقة حافظا
 ثباتا والذي لم يذكرها شيئا ودون في الثقة كما قيل للناس زيادة الكافي بن الحسن قوله من المسلمين في صدقة الفطر
 أجمع بها الكثر العلماء ونقل في موضع آخر القرائن يحتمل في موضع يخرجهم عنها كزيادة الكافي في موضع يوجب
 أن يكون جعلا في موضع يخرجهم عنها كزيادة الكافي بن الحسن قوله من المسلمين في صدقة الفطر
 فضعف من زيادة في صحيحه في الحديث مما توقف فيه بل يوجب على الظن ضعفه وعلى تقدير صحته فلا يخرجهم
 بالجرم لأنهم قالوا نقل باسم عبد الرحمن الزعيم وذلك اعتمد من قرائنها له أبو هريرة على من لا يرى قرائنها فان قلت
 قال في الأشباه مصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت أراها أصل الصلوة ومقارها وهياتها والتشبه
 بالثقة في أن يكون من كل وجه بل يكفي في غالب الأفعال وذلك محقق في التكبيرة وغيرها دون البسطة واما
 الحديث الذي فيه علمني جبريل عليه السلام أن أسأله ساقط وان خالد بن إلياس جميع على ضعفه فعلى حد متكرر
 الحديث وعن ابن معين ليس بشيء الا يكتب حديثه وعن النسائي سترك الحديث وعن ابن حبان يروي الموضوعات
 عن الثقات واما حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه لم يذكر له كان في فرض أو نقل فان قلت ذل الدار قطني
 حديثين عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام بهر بهم اسم الرحمن الرحيم والثاني أن ثقة الصلوة بهم اسم الله
 قال الترمذي أسأله ليس بذلك والاول لا حاجة فيه فان قلت قال النووي في صحيح مسلم قال عليه السلام إن
 على أنفا سورة فقل باسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتكم الكافور ثم أراه قال وهذا تصحيح ما جهر خارج الصلوة فلماذا في الصلوة

كسائر الآيات تلت هذا الاجتماع في غاية السقوط فلهذا كتبه القياس من مخالفة الموضوع لصحاح واما حديث
 علي وعمران في الاول عبد الرحمن بن سعد المودون وقد ضعف ابن معين لما قال الحاكم صحيح الاشارة لعقبة
 الذهبي فقال هذا جزاء كاذب موضوع وفي الطريق الثاني جابر الجعفي وقد كذب ايوب وليث بن ابى سليمان
 وعن ابى حنيفة ما رايت الكذب من جابر الجعفي ما اتيت به بشي من راي الاثاني فيه باثر واما حديث ابن عمر
 فله طريقان الاول رواه الدارقطني وفيه شذوذ من كسرت قد ضعفه الدارقطني وفيه جعفر بن محمد بن مروان فقال
 فيما الدارقطني لا يثبت فيه ذلك بطمان هذا الحديث والطريق الثاني رواه الخطيب فهو ايضا باطل لان فيه
 عباد بن زياد الاسدي وقال الخطيب محمد بن النيسابوري هو مجمع على كذبه قال ابو حاتم كان عن رزاس الشيبه
 واما حديث عثمان بن بشير فانه حديث متكرر موضوع ومن رواه يعقوب بن يوسف النخعي وهو ليس بشعور و
 احمد بن حنبل ضعفه الدارقطني وسكت الدارقطني والخطيب غيرهما من هذا الحديث بشي من كذا الحديث بعد روايته لم
 يثبت جدوا وقد تعلق ابن الجوزي في هذا بطريق حليفه وهو تقيصره فان الطحاوي روى في صحيحه وثقة احمد
 وابن معين ويحيى القطان مكانه اعتمد على قول السعدي فيه وهو رافع عن ثقته وليس كذلك لما ذكرنا واما حديث
 الحكم بن عمر فهو حديث باطل لوجوده الاول انه ليس بذي راي ولا في البربرين احدا منه الحكم بن عمر بل لنفسه في الرواية
 سوى ابن حبيب الراوي عنه لم يكن صحابيا بل هو محمول لا يثبت به شيء وقد ذكرنا الخطيب في مجمع البكيرة الحكم بن عمر
 وقال في سنن الشمال ثم روى في البصيرة عشرة حديثا متكررا وكما سن روايته موسى بن ابى حبيب عنه وروى
 ابن عدي في الكامل فخر بن عثمان بن حديثا ولم يذكر فيها هذا الحديث والراوي عن موسى بن ابراهيم بن اسحاق
 البصري الكوفي قال الدارقطني متروك الحديث الثاني على ان يكون هذا الحديث عنه فان الذين رواه نسخة
 موسى عن الحكم لم يذكر هذا الحديث فيها التبعين محمد وابن عاصي والبطائفي وانا رواه ما علمنا الدارقطني ثم لم يثبت
 الثالث ان الدارقطني وهم فقال ابراهيم بن حبيب وانا هو ابراهيم بن اسحاق وتبعه الخطيب ورواه واهنا ثانيا
 فقال الضبي ما ضاها البصيرة والبار الموحدة وانا هو الضبي نسبة الى حبيبين واما حديث النضر بن النضر عن النضر
 معارض جارا واهنا ابن خزيمة في فخره والبطائفي في معجمه عن معمر بن سليمان عن ابيه عن الحسن بن النضر عن النضر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسيرون في الزعم في الصلوة وابا بكر وعمر رضي الله عنهما وتولوا في
 الصلوة راو جارا ابن خزيمة والحديث الذي رواه الحاكم وقال انا فذكره ثانيا فقال الذهبي في منقحه واما نسخة
 الحاكم يوروني كتابا يشي هذا الحديث الموضوع فانا هذا بابا واما ما كذب وقال ابن الهيثم وسقط منه وتوقف

الحاكم لا يارض بآبته في الصحيح خلافا لما عرف من تشابه وكيف واصحاب النسخ في الصدرة الثقات فلا اثبات
 يرون عنه خلاف ذلك ان شعبة سأل قتادة عن هذا فقال انت سمعت ان يذرك ذلك فقال نعم واخره بالتلفظ
 الصحيح المنافي للبحر واجتبت الشافعية ايضا بالآثار ومنها ما رواه البيهقي من الخلافات من حديث عمر بن زرارة
 سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه قال صليت خلف عمر بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه قال صليت خلف عمر بن عبد الرحمن بن ابري
 بهرهما قلنا هذا مخالف للصحيح الثابت عن عمارة كان اليهم وروى الطحاوي اسناده عن ابني واصل قال كل عمر على
 رضي الله عنهما لا يكرهان وقد روى عبيد الله بن عمر عن علي بن عمر عن ابيه ايضا عدم اجماع فان ثبت اليهم يحل على انه
 فعله مرة التعليم ومسبب من الاسباب ومنها ما رواه الخطيب بن طريق الدارقطني بسنده عن عمار بن عبد الرحمن عن الزبير
 عن سعيد بن المسيب ان ابا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم كانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم قلنا هذا باطل
 وعثمان بن عبد الرحمن هو الذي اجمعوا على ترك الاحتجاج به قال ابن ابي حاتم سالت ابني عنه فقال كذاب وسب
 الحديث وقال ابن حبان يروى عن الثقات الاشياء الموعظوات لا يحل الاحتجاج به وقال النسائي سئل عن الحديث
 ومنها ما اخرجه الخطيب ايضا عن يعقوب بن عطاء بن ابراهيم عن ابيه قال صليت خلف علي بن ابي طالب وحدثه
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم قلنا هذا لا يثبت وعطاء بن ابراهيم لم يلق عليا
 ولا صلى خلفه قط واكمل فيه على انه يعقوب فقد ضعفه غيره واحمد بن ابي حاتم وقال احمد بن حنبل الحديث واما شيخنا الخطيب
 فهو ابو الحسن ابن احمد الاصمعياني الاعمش يروي عن ابيه عن ابي علي فقد تكلموا فيه وذكر انه كان يركب الاشياء
 ونقل الخطيب عن احمد بن علي الكلباني قال كنا نسبح بن عطاء الاصمعياني جواب الكذب ومنها ما اخرجه الخطيب ايضا
 من طريق الدارقطني عن الحسن بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن بن الحسين بن ابراهيم بن اسبغ عن علي بن ابراهيم بن ابراهيم
 قال صليت خلف ابني سید المزدجي وابن عباس بن ابي قتادة وابي هريرة رضي الله عنهم كانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم
 قلنا هذا ايضا لا يثبت والحسن بن الحسين بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن بن الحسين بن ابراهيم بن اسبغ عن علي بن ابراهيم بن ابراهيم
 اسمه وهو ايضا شعبي ضعيف ومجهول ابراهيم بن يحيى قد روى بالرفض والكذب وصلى ابن شهاب مولى السيرة قد علم
 فيه ما لم يكن وغيره من الائمة وفي ادراكه الصلوة خلف ابني قتادة بن نضر وهذا الاسناد لا يجوز الاحتجاج به واما ما ذكرناه
 في احاديث الجهر على النبي عليه السلام واصحابه لان الشيعة ترمي الجهر وجملة الذب الطوائف فوضعت في ذلك احاديث
 وكان ابو علي بن ابي هريرة احد اعيان اصحاب الشافعية تترك الجهر بها وهو يقول الجهر بها صار من شعار الروافض
 وغالب احاديث الجهر يروي في روايتها وهو منسوب الى الشيخ واما التابعين في ذلك فليس بحجة مع انها قد اختلفت

محمدي

فروى عن غير واحد منهم الجهر وروى عن غير واحد منهم تركه والواجب في ذلك الرجوع الى الدليل لا الاقوال
 هم قلنا وهو معمول على التعليل في الجواب مما نتج به الشافعي ان روى ان عليه السلام بهن صلواته بالتسمية ويريد
 ان عليه السلام والصلوة ناجها لاجل تعليلها بما ليس او يقال ان معمول على الجهر الذي يسهل القارى ويقول
 ان معمول على وفوقهما اتفاقا ويقال كان الجهر ابتداء قبل نزول قوله تعالى ادعواكم لضمة واخفية فكان معمول
 به من بالثناء والقراءة ايضا حتى نزل قوله ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت قلت كل هذا لا يجزى ولا يرضى به
 ولا يفيض وكانت الطريقة في ذلك نتج المصنف ضرورة لمدح الجهر وروى من الاحاديث الصحيحة ثم يجب ما نتج به
 به من وروى الاحاديث والاخبار المتناقضة فنقول وبالله التوفيق قد ذكرنا ان التسمية اربعة احوال بل هي من
 القرآن ام لا وهل هي الفاتحة ام لا وهل هي من كل سورة ام لا فلهذا الثلاثة قد ذكرنا وبقي الرابع وهو ما
 بل يجهر بها ام لا فقال الشافعي ومن يجهر بها ونحوه فنقول لا يجهر بها روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث شعبة
 سمعت قتادة يحدث عن انس رضي الله تعالى عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخفت ان يكره
 ومرو عثمان رضي الله عنهما فلم ارفع احد منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ المسلمين فكانوا يفتنون القراءة
 بالحمد لله رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم في اول القراءة ولا في اخرها واه الناس في كسنة احمد في مسنده و
 ابن حبان في صحيحه والدارقطني في مسنده وقالوا فيه كانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وروى
 ابن حبان ويجهرون بالحمد لله رب العالمين وفي لفظ ابن حبان والنسائي ايضا فلم نسمع احدا منهم يجهر
 بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ ابى يعلى الموصلي في مسنده فكانوا يستفتحون القراءة فيما
 يجهر به بالحمد لله رب العالمين وفي لفظ الطبراني في معجمه وابى نعيم في الحامية وابن حزم في
 مختصره والخلفاء على روى في شرح الآثار فكانوا يسهرون في بسم الله الرحمن الرحيم ورجال هذه الروايات
 كلهم ثقات مخرج لهم في الصحيحين وكل الفاظه ترجع الى معنى واحد يصدق بعضها بعضا ولا يفتقر
 خلا ولا كانوا لا يفتنون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم واتشافي فلم اسمع احدا يقول او يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم والثالث فلم يكونوا يقرؤن بسم الله الرحمن الرحيم والرابع فلم
 اسمع احدا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم والخامس فكانوا لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم والسادس
 كانوا يسهرون بسم الله الرحمن الرحيم والسابع فكانوا يفتنون القراءة بالحمد لله رب العالمين روى الترمذي
 والنسائي وابن ماجه من حديث ابى نعيم عن حماد بن عيسى عن عيسى بن عاصم عن حبان بن عبد الله بن مغفل قال سمعت ابى اناقول

قلنا هو معمول

على التعليل

بسم الله الرحمن الرحيم فقال ابي بنى اياك واحديث فاني لم ار احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 البعض اليه الحديث في الاسلام يعني منه قال وصليت مع ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم اسمع احدا منهم يقول
 انت اذا صليت تقول الحمد لله رب العالمين قال الترمذي حديث حسن فان قلت قال النووي في الاحتجاج وقد طعن
 حفاظ هذا الحديث وذكروا على الترمذي كابن خزيمة وابن عبد البر والطيب قالوا ان ما روى علي بن عبد الله بن المغفل فهو مجهول
 قلت رواه احمد في مسنده من حديث ابي نعيم عن عبد الله بن المغفل قال كان ابونا اذا سمع احدا منا يقول بسم
 الرحمن الرحيم يقول ابي بنى صليت مع النبي عليه السلام وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم اسمع احدا منهم يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم ورواه الطبراني في مجمع عن عبيد بن يزيد عن عبد الله بن المغفل عن ابيه مثله ثم اخبرني
 عن ابي سفيان طريق بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن المغفل قال صليت خلفا امام محمد بن مسلم بن عبد الرحمن بن مسلم
 فلما فرغ من صلوة قال اذا احمر عن هذه التي راكبا ظهر بها فاني قد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر وعمر
 في بكة وابها فقول لا ثلاثه روى ابو داود الحديث عن عبد الله بن المغفل عن ابيه وجم ابو نعيم وابو سفيان طريق العدوي
 اما ابو نعيم فقد وثقه ابن معين وغيره واما ابو عبد الله بن زيد فاشهر من ان يثنى عليه واما ابو سفيان مهران فكثير
 ولكنه يثبته ما تابعه عليه غيره من الثقات وهو الذي سمي بن عبد الله بن المغفل يزيد كما هو عند الطبراني فقد رايت
 البلاء عن ابن عبد الله بن المغفل بروايته في الاثلاثه عنه وقد تقدم في مسند احمد عن ابي نعيم عن عبد الله بن المغفل
 وبنوه الذين يروى عنهم يزيد وزياد ومحمد والنسائي وابن حبان وغيرهم يحدثن عن ابيهم هو الا سمع منهم ليسوا
 مشهورين بالرواية ولم يروا احدا منهم حديثا مشكرا ليس له شأدا ولا تابع حتى يخرج منه وانما روى ما رواه غيره من
 الثقات فاما يزيد فهو الذي سمي في هذا الحديث واما محمد فروى له الطبراني عنه عن ابيه قال سمعت النبي عليه الصلوة
 والسلام يقول ما من امة هبت غائبا لرعيته الا حرم الله عليها الجنة واما زياد فروى له الطبراني عنه عن ابيه فرواه لا بعد
 وفاته لا يصحاحه ولا يثبته العدول ولكنه كبير الغنى والفقهاء العيين بابكته فهذا حديث صحيح في عدم اجماع التسمية
 وهو ان لم يكن من مقام الصحيح فلا يزل عن درجته احسن وقد حسنه الترمذي والبيهقي في صحيحه لا سيما اذا قدمت
 شواهده وكثرت متابعاته فان قلت تركوا الاحتجاج به كما ان ابن عبد الله بن المغفل قد احتجوا بما رواه ابو نعيم بن المغفل
 بما علم هو ان موضوع البيت لم يحسن في تضعيفه هذا الحديث غير ان بعد ان روى في كتابه العرفه تفرقه ابو نعيم
 وابن عبد الله بن المغفل لم يحتج بهما صاحب الصحيح وكل ذلك لاجل التعصب والتحامل وقول تفرقه غير صحيح فقد اجمعت
 بن بريده وابو سفيان كما ذكرنا وعدم احتجاج صاحب الصحيح لا يستلزم تضعيف هذا الحديث الصحيح واما ما رواه

اما

احاطة الاحاديث الصحيحة ومن هذا ما بنى عليه كثير من المايرو على ابي حنيفة من جهة فيذكر الحديث ثم يعبر
 بذكره فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم الا اذا آمن بغيره وقال بعض الناس وكذا في غيره اليه ويشيع
 به عليه وسلم حديثنا صحيحا في البهجة يذكره في صحيحه هذا ابو داود والترمذي وابن ماجه في استكمالهم على الاحاديث
 السقيمة والاسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئا ولو لا انها عندهم واهية بالكتابة لما تركوها وقد قصر الناس على
 منها حديث ابي هريرة وهو اقوى ما فيها عندهم وقد بنا ضعفه من وجوه هم لان الناس في الصدقة انبراه عليه الصلوة
 والسلام كان لا يخرجها من حديث انس رضي الله عنه اخرجها البخاري وسلم وقد ذكرناه عن قريب فان قلت روى عن
 انس ان كان ذلك في الجملة فروي احمد والدارقطني من حديث سعيد بن جابر بن علقمة قال سألت انس الانساني سؤل ابي حنيفة
 عليه وسلم بغير اسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين قال انك لتأتني من شيء احفظه واسألني احد قبلك
 قال الدارقطني اسأله صحيح قلت ما روى من انكاره لا يوافق ما ثبت منه خلافا في الصحيح ويحتمل ان يكون انس نسبي
 في تلك الحالة لكبره وقد وقع مثل ذلك كثيرا في يومنا من سئل فقال عليكم باسمي فاسأله فانه حفظ ونسا كلامي
 حدث ونسبي ويحتمل انه انما سأل عن ذكره في الصلوة اصلا لانه الجهر بها واخفاها فان قلت يجمع بين الاحاديث بان
 يكون انس لم يسمعه لبعده لانه كان صبيا يومئذ قلت بذا مردود لانه عليه السلام باجر الى المدينة ولاش يومئذ
 عشرين سنين ومات عليه السلام وله عشرين سنة فكيف تصور ان يصلي خلفه عشرين سنة فلا يسمعه يوما من الدهر كجهر
 بعيد بل يستحيل ثم قد روى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وسورجل في زمان ابي بكر وعمر وشهد
 في زمان عثمان رضي الله عنه في زمانهم ورواية الحديث فان قلت احاديث الاخفاء شهادته على النفي واحاديث
 الجهر شهادته على الاثبات والاثبات مقدم على النفي قلت هذه الشهادة وان ظهرت في صورة النفي فمعناها الاثبات على
 ان هذا مختلف فيه فالأكثر ان على تقديم الاثبات وعند البعض سواء وعند البعض الثاني يقدم على المثبت واليه ترجع
 الاثرى وغيره فان قلت روى الاخفاء اثنتان من الصحابة انس وعبد الله بن المغفل وروى الجهر اربعة عشر صحابيا
 فيقدم الجهر لكثرة الرواة قلت الاعتماد على كثرة الرواة انما يكون بعد صحة الدليلين فاخاويث الجهر ليس فيما صحح
 بخلاف ما روى في الاخفاء فانه حديث ثابت صحيح مخرج في الصحيح والاسانيد المعروفة واليسيرة المشهورة مع ان
 اسنافية لا يرون التخرج لكثرة الرواة واحاديث الجهر وان كثرت روايتها كلها ضعيفة وطهر واحاديث الجهر
 الاحكام وقد عرف تسالها وتعيم للاخاويث الضعيفة بل الموضوعية وقال ابن دحية في كتابه المعلم المشهور يجب على
 اهل الحديث ان يحفظوا من قول الحاكم ابي عبد الله فانه كثير الغلط ظاهر وقد فعل عن ذلك كثير من مخالفيه وفعله

لان انشأه
 لخبرانه عليه
 السلوك كان
 لا يجهر بها

سنة ذلك والدار قطفه ملاكت بين الاحاديث الضعيفة والغيرية والشاذة والمعللة وكلهم فيه
من حديث ابو جعفر في غيره وعلى ان الما دخل مصر سال بعض اهلها تصنيف شي في اهلها بالسلطة تصنيف فيه بخلافه وغير
المالكية فاقسم عليه ان يخبره بالصحيح من ذلك فقال كل ما روي عن النبي عليه السلام في احواله فليس بصحيح واما عن الصحابة
فمنه صحيح وضعيف والصحيح فانه شي مشبه بالمطابقة فانه قد سجا وزعن حد التامل القصب اتج بالا حاديث الموضوعة
من علمه بذلك وروى الثعلبي عن عكرمة انه قال لا يعطى خلف من لا يجهر بالسلطة وعارضة رواية الطحاوي باسناد
عن عكرمة عن ابن عباس الجهر بمسند الرمن لرحيم قال ذلك فعل الاعراب وسئل الحسن عن الجهر بمسند الرمن الرحيم
وقال انما يفصل ذلك الاعراب وقال ابو عمر عن ابن عباس الجهر فيها قراءة الاعراب ارجو جملتهم وعن النخعي ان الجهر بها
بدعة ونقل السرخسي عن ابن الجوزي والثعلبي في ان يعقل جرحه ولا تعديله لان قوله ونقله يدل على طاعة دين
والعجب من الثوري ايضا في ذكر الاحاديث الضعيفة وانصر لها وتحملها ولم يذكر ما قيل فيها فان كنت لا تدري
قلبك مصيبة في وان كنت تدري فاما مصيبة اعظم وقال الاكل في هذا الموضوع فان قيل فيه الاخبار بالسلطة
باتعمم بالابوي الى اخره ذكره في شرحه قلت اخذ جميع ذلك من السفناتي وسع هذا فليس ذكره توفيقا بين الاحاديث
الواردة في الجهر والاخفاء على طريقة اهل هذا الفن وقد ذكرنا الذي هو الاصل فلما نظر فيه نظرهم ثم من بين حفيظة
انه شئ ابي ان المصلي على الاياتي بها شئ ابي بالتسبيته هم كافي اول كل ركعة شئ وهذه رواية الحسن عن حفيظة
وروي عن ابي حفيظة ان المصلي اذا سعى اول صلوة فانها لا يعيب بالانها شربت لا فتاح الصلوة هم كالقعود شئ
اي كقراءة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فانها تقرأ باحدة في اول السورة اتفاقا هم وعنه شئ ابي وثن
ابي حفيظة هم ياتي بها شئ ابي ان المصلي ياتي بالتسبيته في اول كل ركعة وهذه الرواية رواها ابو يوسف عن حفيظة
وفي تقنية الفتاوى والاصل ان ياتي بها في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا اختلاف فيه ولا تختلف الرواية
عنهم ومن قال مرة فقد غلط على اصحابنا غلطا فاحشاعرفه من تامل كتب اصحابنا لكن الخلاف في الوجوب فنجدنا
ورواية المصلي عن حفيظة انها تجب في الثانية كوجوبها في الاولى ورواية الحسن عنها انها لا تجب الا عند افتتاح
الصلوة وان قرأها في غير محض الصحيح انها تجب في كل ركعة حتى لو سعى عنها قبل ان تقرأ السورة وفي المجتبى واما
وجوبها خارج الصلوة فالحق انها تجب اجمع القراءة انه ليقر بها اول الفاتحة وكذا في سائر السور الا عند غيره
وابي عمر وحم احيا طائش ابي على سبيل الاحتياط لانها اقرب الى تسابته المصحف لان طلبة عادة الفاتحة قلدا
احاديثها وروى الحسن عن ابي حفيظة ان قرأها عند السورة فحسن هم وهو قولهما شئ ابي قول ابي يوسف ومحمد

شعوب في حفيظة
انه لا ياتي بها
في اول كل ركعة
كالقعود وعنه
انه ياتي بها
احتياط وهو
قولهما

هم ولا ياتي بها شئ اى بالتسبيته هم بين السورة والفاصلة لان محمداً اول الصلوة هم الامم محمد فانه
 ياتي بها في صلوة المأثمة شئ اى فان الصلبي ياتي بالتسبيته بين الفاتحة والسورة في الصلوة التي شئت
 فيها القراءة اتباعاً لمصنف وانما اذاجه فلا ومنه الشافعي لا يجوز الصلوة بدون التسبيته فذلك قالوا الاجود ان يا
 بهاني كل ركعة وهو المنقول عن ابن عباس ومجاهد وذلك للاحتياط وقال حميد الدين الاحتياط فيه لان عند سبده
 ابي وقاص تسبيته المقتضى مفسدة الصلاة لكن لم يقيد بذلك لان افساد الصلوة لها بعيد متى آتت بقراءة البعيد خلف
 الامام فيما ينفدت واعتبر خلاف الشافعي لان من غيرهم ولم يقيد بخلافه في اجماعه لانهم اذ افسدوا الصلوة لم يبعدوا عن التسبيته
 شئ اى القدر يروى هم ثم يقرأ فاتحة الكتاب شئ اى ثم يقرأ فاتحة الكتاب والثناء والتكبير والتسبيته بقية السورة فاتحة
 الكتاب هذا البيان الواجب من القراءة دون الركركن والثناء على ما ياتي في الشارح انما ياتي هم وسورة تنزل اى بقية السورة
 هم من القرآن او ثلاث ايات من اى سورة شارش اى او يقرأ ثلاث ايات مع الفاتحة واليا زينه من اى سورة
 شارش او هذا ايضا بيان الواجب من القراءة هم وقراءة الفاتحة لا تسعين ركناً عندنا شئ اى من حيث الركنية ويجوز
 ان ينصب على الحال وقال ابو بكر بن الرازي رحمه الله لا خلاف بين الفقهاء في جواز الصلوة مع الفاتحة ووجه ما يروى
 مثل غيره من ابن عباس بن ابراهيم والشعبي وجابر بن زيد وسعيد بن جبير ورواه مالك في روايته هم
 كذا ضم السورة اليها شئ اى الى الفاتحة هم خلافاً للشافعي في الفاتحة شئ اى لقراءة الفاتحة عنده ففرض حتى
 لو لم يقرأ بطلت صلاته ولو ترك حرفاً منها وتشد يد اعمد لا يجوز صلاته ولو ترك التشديد من لفظ الله فان كان
 عجزاً بطلت صلاته وان كان ناسياً به لم يسجد وسهو ولو ترك من اياك بعد فان تعد ذلك وعرف معناه كفر لان الالباب
 ضوء الشمس قيل الشمس وان كان ساهياً او جاهلاً بسجد السهو كذا في تتمم وعندهما تشدداً لو ترك التشديد من
 اياك ومن رب العالمين يعني والمتمم ان لا يبعد صلاته ذكره في المأثمة هم ولما كان فيها شئ اى خلافاً لما كان في
 الفاتحة وضم السورة اليها ونصب خلاف ذلك على هذا الوجه غير صحيح لان صاحب الجواهر قال وضم السورة الى الفاتحة
 سنة عندك خلاف انقلبه عنه مجاباً وقال غير المشهور عن ذلك جعل لم القرآن ركناً ولم يقلل احد ان ضم السورة
 الى الفاتحة تركن فيما علمته واكثر الشراح سكتوا عن هذا ونسبوا الى مالك قوله لا وهو لم يقلل به على انه روى عنه ان ما به
 في هذا كذا من اياك هم قوله عليه السلام الا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها شئ اى الحديث روى بوجه
 مختلفة عن ابي سعيد فاقطع الكتاب رواه ابن عدي في الكامل في لفظ امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 قراءة الفاتحة وما تيسر من لفظ التمجيز صلوة الا بفاتحة الكتاب ومعها غير ما روى في لفظ وسورة في فريضة او فيه

ولا ياتي بها
 بين السورة
 والفاصلة
 الا عند محمد
 فانه ياتي بها
 فصولاً للمأثمة
 ثم يقرأ فاتحة الكتاب
 وسورة ولف
 آيات
 من اى سورة شاء
 فقرأ الفاتحة
 والتسعين ركناً
 عندنا وكذا ضم
 السورة اليها خاف
 للشافعي في لفظ
 ولما كان فيها
 قوله عليه السلام
 لا صلوة الا
 بلفظها كتاب
 وسورة مع

ورواه الترمذي وابن ماجه عن حديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقام الصلوة الطموس
وتحرم بها والتكبير وتحملها التسليم والصلوة لمن لا يقرب اليه وسورة في فريضة او غير هذا اللفظ الترمذي و
اقتصر ابن ماجه على قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بها بكه وسكت عنه الترمذي وهذا معلول بالي فيفيلو وقال عبد الحق في
الكافي لا يصح هذا الحديث ما رواه ابن ابي شيبة واسحاق بن راهويه في مسندهما البجلي في مسند الشافعيين
من حديث ابي نصره عن ابي سعيد لا صلوة الا بام القرآن وسما غير ما روى ابو داود وابن ابي نصره عنه قال
امر ان لا يقرأ بها فاتحة الكتاب وما تيسر ورواه ابن جبان في صحيحه ولفظ اخر ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
ابن ابي عمير في الكتاب وما تيسر ورواه ابن احمد وابو يعلى في مسندهما قال الدارقطني في علمه بايريه قتادة وابو نعيم
السعدي عن ابي نصره عن فروماة وقفه ابو سلمة عن ابي نصره بهذا قال اصحاب شعبة عنه ورواه ربيعة عن عثمان
بن عمر عن شعبة عن ابي سلمة مرفوعا ولا يصح رفعه من شعبة وروى البجلي في مسند الشافعيين من حيث عبادة
الصلاة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وايتين من القرآن ورواه
ابن عدي عن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم لا يتجزي صلوة الا بقراءة فيها فاتحة
الكتاب وايتين فصاعدا وفيه عمر بن يزيد قال ابن عدي ضعيف منكر الحديث ورواه ابو يعنى في تاريخ الاصبهان
من حديث ابي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتجزي صلوة الا بقراءة فيها فاتحة
الكتاب وثني منها وروى ابو داود ومن حديث رفاعه بن ابيغ قال جابر رجل ورسول الله صلى الله عليه وسلم
بالسج المسجل الحديث وفيه رواية اخرى وتوجهت الى القبلة فقرأت ايام القرآن وجاهش الله ورواه احمد ايضا
في مسندهم ولا شافعي رحمه الله قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب من هذا الحديث اخرجه الائمة
الائمة في كتبهم من حديث محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة
للمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب ورواه الدارقطني بلفظ لا يتجزي الصلوة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب وقال اسناد صحيح
واخرجه ابن جبان من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتجزي صلوة الا بقراءة
فيها فاتحة الكتاب قلت وان كنت خلف الامام قال فاخذ بيدي وقال اقرأ في نفسك وجدا لا تسلال بالحديث المذكور
فلا هو وهو نفى عن الصلوة عن الجواز لا بقراءة فاتحة الكتاب هم وانما قوله تعالى فاقوا وما تيسر من القرآن من وجه
الاستدلال بانه ان الله تعالى امر بقراءة ما تيسر من القرآن مطلقا وتفسيره بفاتحة الكتاب زيادة على ما يطلق
وقد لا يجوز لانه نسخ فيكون ادنى ما يطلق عليه القرآن فرضا للمؤمنين ما سورا به فان قرأته لصلوة لم يمت بفرض

هذا حديث
في نسخة
لا صلوة
فاتها
بها

هذا حديث
في نسخة
بها

هذا حديث

هذا حديث

تتميل ان يكون في الصلاة فان قلت هذه الآية في صلوة الليل وقد شئت فراغتها وكيف يصح التمسك بها قلت انما
 ركنا لم يصير شواخدا وانما نسخ وجوب قيام الليل دون فرض الصلاة وشراؤها وسائر احكامها ويدل عليه
 امر بالقرآن بعد النسخ بقوله فاقروا ما تيسر منها والصلوة بعد النسخ ثبت فعلا وكل من شرط الفاتحة في الفرض لعدم
 بالفصل ايضا الاعتبار بمجموع اللفظ لا بخصوص السبب القول المنقول على ما عرفت في موضعه فان قلت كلمته ما
 مجمل والمحدث مبدع المبدع يقتضي على الوجه قلت كل من قال هذا يدل قوله على عدم معرفته بانول الفقه لان
 كلمته ما من اللفظ العام سبب العمل بمجموعها من غير توقف ولو كانت مجملة لما جاز العمل بها قبل البيان
 كسائر مجملات لغير القرينة والحديث ومعناه اى شئ يشاء ولا يسوغ ذلك فيما ذكره فيلزم التمسك
 بالقرآن الحديث وانما عننا انما يتحمل على الخاص مع الناس من الاحتمالات فان قلت هذه الحديث مشهور فان العلماء
 اتفقت على القبول فيجوز الزيادة بمثلنا الاسلام ذلك لان المشهور ما تلقاه التابعون بالقبول وقد اختلف
 المتابعون في هذه المسئلة ولما سلمنا انه مشهور فالزيادة بالجزم المشهور لا يجوز اذ كان محكما اما اذا كان محتملا
 فلا وهذا الحديث محتمل لان شتاه نفى الجواز يستعمل النفي الغضيلة لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة لجاز السبيل
 في المسي ولا معارض لما روى انه عليه السلام قال لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وغيره وروى في الصلاة
 الا بقراءة ولو بغائمة الكتاب وقد ذكرناه عن قريب وروى انه عليه السلام علم الاعرابي الصلاة الى ان قال
 ثم اتسألت ما تيسر او اسكت من القرآن فان قلت نفى الجواز اصل فيكون هذا المذهب قائما لا نسلم ان
 الاصل هو المراد بالحديث لجواز ترك الاصل بدليل يقتضي الترك فان قلت اخرجه مسلم وابوداود
 وغيرهما من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرب
 فيها بام القرآن فمى خارج غير تمام فهذا يدل على الركنية قلت لا نسلم ذلك لان معناه ذات فمضى
 اى نقصان صلوة ناقصة وهذا الايمان قد ثبت بالنقصان لانفسنا ونحن نقول به لان
 النقصان في الصف الثاني الذات ولهذا قلنا بجوب الفاتحة فان قلت قوله تعالى فاقروا ما تيسر من غير
 وهو ما دون الآية فان المصنف ذكر في فصل القراءة اذ في ما يجزى من القراءة عن ابى حنيفة انه لا يركن
 الآية خارج بالاجماع فاذا كان كذلك يجوز تخصيصه بغير الواجب القياس ايضا فان القرآن يتناول ما هو جزم عرفا
 فلا يتناول ما دون الآية فان قلت هذا يستقيم على قوله لا انما قالوا لا فرض القراءة تلاياتا تعسا لا واية لم يأت على
 قول ابى حنيفة لا يستقيم لان الفرض يتبادر عند الآية القصيرة وهي ليست بجزء فان قلت استظهر في ان الآية

القصيدة كالتين او اكثر ولا يتاوى الغرض بآية هي كلمة واحدة كص من وقال من بينا بان في الصحيح فاذا كان كذلك لم يدخل ما دون الآية في النص قال الاثراني فان قلت ان ما كان مستدلا على ركبة الفاتحة ونظم السورة جميعا بقوله الاصلوة الابناتمة الكتاب وسورة معها فما جواب قلت جواب هو الذي سمع من رونا على الشافعي فلا عيبه في قلت هذا السؤال غير موجه ايضا لان ما كان قاطع لم يقل بركبة في الفاتحة كما ذكرناهم فالزيادة عليه شئ على النص من غير الواحد شئ وهو الحديث المذكور لا يجوز في الشئ الا نسخ كما ذكرنا لان خبر الواحد دون نص الكتاب والنسخ لا يجوز بما دون النسخ كقول تعالى انسخ من آية او نساها مات بخبر منها او مثلها فان قلت ما معنى النسخ منها قلت الذي كان مشهورا قبل الزيادة لما كان بعضه بعد الزيادة لزم تبديل الكل الى البعض وليس معنى النسخ الا التبديل فان قلت تبس عام فقال المنخفض بالزيادة عليه وبذلك على آية مطلق والمطلق خاص لا عام منه فقلت كانه اراد العام المطلق وهو العام غير المخصوص هم لكنه يوجب العمل بشئ اى لكن الحديث المذكور يوجب العمل به وبين ذلك بقوله هم قتلنا بوجوبها شئ اى قلنا لوجوب قراءة الفاتحة ونظم السورة حتى ياثم كما اذا عذر بغيره سجود السهو في شئ والحاصل انما نحن علمنا بالعدل باستعمالنا بالقرآن والحديث واشتباها فنفية مطلق القراءة بالنص وجوبية قهرا في الفاتحة ونظم السورة بالحديث وهذا هو العدل في باب اعمال الاخبار وليس من العدل ان يعمل باحد ما وسيل الاثر وبهنا وثيقة وهي ان الحديث الذي رواه ابو هريرة وهو الذي اخرج ابو داود والبيهقي في الاوسط انه قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا وى لاصلة الابرة فاتحة الكتاب عما اذا ترك على فرضية فاذا وى الفاتحة وليس لك مذنب في نظم ولنا جواب وهو ان الحكم ثبت بقدر دليله وخبر الواحد ليس يقضي فلا تثبت به الفرضية نعم ثبت به الوجوب ونحوه يقول به فان قلت انهم يقول الغرض الواجب عندي سواء قلت ح التراء فقلت فان قلت الحديث مجمل لان نصبه ليقضي معنى الذات ومعلوم بثبوتها حسا قلت قد اجيب عن هذا والتحقيق ان قدر نفى الاجزاء يلزم به نفى الكمال ايضا فيلزم نفى مستثنى قبله للمنافعة فتعين به نفى الكمال هم واذا قال الامام ولا الضالين قال امين شئ اى قال الامام عقيب والاراضالين امين وقال الاثراني خلافا لما لك قلت لم يقل مالك بان الامام لا يقول امين ولكن يقولها على وجه الفضيلة ودون السنة على ما حكاه القاضي ابو محمد من ذكره في الجواهر هم ويقولها الموتهم شئ اى يقول المتقدم ايضا امين والاثرائي يقول هذا ما كان المتقدم في علم التصريف بقوله وسوان الموتهم من تيم به اى المتقدمين يجوز ان اسم الفاعل ويجوز ان يكون اسم المفعول لان التقدير مختلفان كان اللفظي يحتاج الى ان التقدير اسم الفاعل من مجموع كسمة الميم

والزيادة
عليه مجبر
الواحد
لا يجوز ذلك
يوجب
لعمل فقلت
بوجوبها
واذا حل الحكم
ولا الضالين
قال امين
ويقولها
المؤخر

الواحد

سن حدیث الزہری عن سید بن المسیب عن ابی ہریرۃ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا قال الامام غیر
المغضوب علیہم ولا المضالین فقولوا آمین فان الملکۃ تقول آمین وان الامام یقول آمین فمن وافق تأمینہ تأمین الملکۃ
انصرف ما بعدہ من ذبیہ ورواہ عبد الرزاق فی مصنفہ اجبرنا عن الزہری ومن طریقہ رواہ ابن حبان فی صحیحہ بسندہ
موسندہ والدریث فی الصحیحین ولیس فیہ فان الامام یقول آمین ہم ویخفونہا شیء امی یخفی الامام والقوم جمیعہما غلطۃ آمین
وبہ قال الشافعی فی قولہ البیداء والمالک فی روایۃ وعند الشافعی بہ الامام بہ وبہ قال احمد وعطاء وداؤد ولما روی عن ابی ہریرۃ
انہ قال کان اذا سن البنی علیہ الصلوٰۃ والسلام من غلغلتہ حتی کان فی المسجد فحجبتہ وفی روایۃ بحجبتہ وبہ اختلاف
الاصوات وروی عن بعض اصحابہ قال کنت اسمع من الائمۃ بن الزبیر یون بعدہ یقولون آمین ویقول من خلفہم
آمین حتی یکون المسجد خجبتہ وکذا روی عن عاصمۃ کذا ذکرہ صاحب لہ رایتہ منہم قلت حدیث الجہر بالتائین رواہ ابو داؤد
والترمذی عن سفیان عن سلمۃ بن کبیل عن جبرین عنہ عن وائل بن حجرہ واللفظ لابن داؤد وقال کان رسول اللہ
صلی اللہ علیہ وسلم اذا قرأ ولا المضالین قال آمین ورفع بہا صوتہ وقال حدیث حسن واخرجہ ابو داؤد و الترمذی
سن طریق اخر من علی بن صالح وایقال السلام بن صالح الادمی عن سلمۃ بن کبیل عن جبرین عنہ عن وائل بن حجرہ ان
صلی اللہ علیہ وسلم انہ صلی فیہم آمین وسلم من عبد الجبار وشوالہ انتہی وعلی عنہ وروی النسائی تأقیبۃ شمس
ابو احمد عن ابی اسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن امیۃ قال صلیت خلف رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فلما
انقضت الصلوٰۃ کبر ورفع یدیه حتی عافیا فانیہ ثم قرأ فاتحۃ الکتاب فلما فرغ منها قال آمین ورفع بہا صوتہ وروی
ابو داؤد وابن ماجہ عن میسر بن رافع عن ابی عبد اللہ بن عمر عن ابی ہریرۃ قال کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
اذا تمی غیر المغضوب علیہم ولا المضالین قال آمین حتی تسمع من الصف الاول وزاد ابن ماجہ فیرفع بہا المسجد
ورواہ ابن حبان فی صحیحہ الحاكم فی مستدرکہ وقال علی شہرۃ الشحین ورواہ الدارقطنی فی سننہ قال اسنادہ حسن
وروی اسحاق بن راہویہ فی مسندہ اجبرنا عن النضر بن سہیل حدیثا ہارون الاعور عن ہارون بن سلم عن ابی اسحاق
عن ابن امام الحسین من امراتہ انہا صلیت خلف النبی صلی اللہ علیہ وسلم فلما قال ولا المضالین قال آمین فسمعتہ
وی فی صف النساء کما الحدیث الاول الذی رواہ الشافعیۃ من حدیث ابی ہریرۃ و فیہ حتی کان المسجد خجبتہ
قلیل کذلک لفظ بل لفظ فی زیادۃ ابن ماجہ فیرفع بہا المسجد کما ذکرناہ و بہو حدیث ضعیف و فی اسنادہ بشر بن
الحارثی ضعفہ البخاری والترمذی والنسائی واحمد وابن معین قال ابن القطان فی کتابہ بشر بن رافع ابو الاسباط
الحارثی ضعیف و بہو روی ہذا الحدیث عن ابی عبد اللہ بن ابی ہریرۃ و ابو عبد اللہ ہذا لا یعرف لہ حالہ ولا روی

قال
ويعفونها

وسمى ايضا الله التشديد قال وروى ذلك عن الحسن بن علي القاسمي عياض عنه انها مرويّة وقال ابن ابي شيبة
 وغيره من اهل اللغة على ان التشديد لثمة العوام وهو خلاف المذاهب الاربعه واختلف الشافعية في بطلان الصلوة
 بذلك وفي التفسير لوقال آيين بتشديد الميم في آيين لا تشديد لشار اليه المصنف بقوله هم التشديد في خطا ش
 ابي تشديد الميم فيه ولكنه لم يذكر منها فساد الصلوة به هنا لان فيه خلافا وهو ان الفسا وهو قول لسبب حذيفة وعندنا
 لا تشديد لانه يوجب في القرآن تشديد وهو قوله تعالى ولا ايمان بالعبية الحرام وعلى قولها الفتوى فلذلك لم يتغير على الفسا
 منها واما معنى آيين رواية واصلة فوزن ليس من وزن كلام العرب وهي مثل باييل وتباييل واصلة بالعدس تجب عاينها
 وهو اسم من اسماء الله تعالى الا انه لا يتطابق لانه لو فاقم المد مقامه فلذلك لم يجر جماعه القصير فيه فاعاد الممر وفيه المد
 وهو مفعول فعل مثل صممتني سمكت ويوقف عليه بالسكون فان وصل بغيره لم يجر لا التقاء الساكنين فيلحق طلب اللفظة على
 البناء كالمين وكيف او مناه فليل لكن كذلك وقيل لعقل وقيل لا يجب رجاءنا وقيل لا يقدر على ذرايعه وقيل على المد
 على عباديه يرفع بغيره الآفات وقيل هو كثر من نوز العرش لا يعلم ما وليه الا الله وقيل اسم من اسماء الله تعالى قال
 النووي وهو ضعيف وفي المنافع قيل هو محسوب بغيره عن ابي زهير النخعي قال وقف رسول الله عليه السلام على
 رجل الخ في الدعا فقال عليه السلام وجب الختم فقال رجل من القوم باي شي نختم فقال بآمين فانه ان تختم بآمين
 فقد وجب رواه ابو داود وابو زهير سمعنا وفي الحديث لا خلاف ان آيين ليس من القرآن حتى قالوا بارئنا من قال انه
 منه وانه مسنون في حق المنكر والامام والمأموم والقاري خارج الصلوة واختلف القراء في التامين بعد الفاتحة
 اذ اراوا ختم سورة الهمزة والاسم انه ياتي بها فروع عيني ان يراجع الصلوة بين قدسية في القيام وهو افضل
 من ان يجسمها نصبا والرواية ان تمكن على هذا القدم مرة وعلى الاخرى قلص عليه عن ابي حنيفة ومحمد في صلوة الاكثر ولم
 يرو عن ابي يوسف خلافا وفي النسبة اى الاستراحة من جل الى رجل اخرى كمرورته وشك في الغيباني وكذا القيام على
 احدى الرجلين لا العذر وفي الوقفات ينبغي ان يكون بين قدمي الصلي قد راجع اصابع اليد لانه اقرب الى الخشوع ولما
 من قوله عليه الصلوة والسلام الصلوة للعباب بالعباب اجتماعهما ثم كبر ويكبر شي اى بعد الفراغ من قراءة الفاتحة
 وختم السورة كبر ويكبر وبهذا يقتضي ان يكون التكبير في محل القيام وهذه رواية القدوري وبها قال بعض شائخنا
 وفي الجاب الصغير كبر مع الاخطا ش وهذا يقتضي مقارنته التكبير للركوع لان كلمته مع المهاراة وبها قال بعض شائخنا
 واما صاحب الجاب الصغير لان وابدا وقع نوع مخالفة بين رواية الجاب الصغير ورواية القدوري التصريح بلفظ
 الجاب الصغير في شخ الارشاد وينبغي ان يكون بين حاله شخا وحالة الرخ لاني حالة الاستواء ولاني حالة تمام الانحنا

والتشديد برفقة
 خطا تلحق
 قال
 ثم يكبر ويكبر
 وفي الجاب الصغير
 ويكبر مع الاخطا ش

تقال

وقال بنو الامية لا يكبر حال ما يرفع راسه من الركوع لانه روي انه عليه السلام فعل هذا وان الحديث
الذي ياتي لانه عليه الصلوة والسلام كان يكبر عند كل خفض ورفع والمراد بالخفض الرفع ابتداء كل ركعة وانتهائه و
سغاها الصلوة فممن يروي قصة هذا القدر من العبادة لا يقال اذا كان المعنى هذا فليكبر عند رفع الراس من الركوع
الا فانقول المراد من التكبير لا يخفى جزم من اجزاء الصلوة خاليا عن الذكر فبعد الركوع الامام سبيح والمقتدى بسبح والنفير
يا قبيح فلا يخفى ذلك الجرح من الذكر فليكن التكبير لا محل بهام لان النبي عليه الصلوة والسلام كان يكبر عند كل خفض ورفع
من هذا دليل قوله ثم يكبر والحديث رواه الترمذي والنسائي من حديث عبد الرحمن بن الاسود بن علقمة رواه عنه
عبد الله بن مسعود وقال كان النبي عليه الصلوة والسلام يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود والوكبر وعمرى
منه قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه احمد وابن في شيبه وهاق بن اسوية والدارقطني في مسانيدهم والطبراني
في معجمه واخرج البخاري ومسلم عن ابي مسلمة عن ابي هريرة انه كان يصلي بهم فليكن انخفض ورفع فلما انصرف قال
ان في الاصل صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي النه طاسر انك رجلا الله تعالى عن ابن شهاب السري عن
ابن الجوزي عن ابي طالب بنى الصلوة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلوة كلما خفض فليكن تكبير
صلوة حتى تفتي الله عز وجل وقد قلت كشيء انخفض والرفع وتكبير لا شافني في هذا كما ذكر في الباب الصغير وقال
الطحاوي يخبرنا كذا في خزانة الاسل الاكبر وحصل القراءة بتأخير الركوع وعن ابي يوسف رجا فعلت وربا تريت
وقال ابو حفص فعلها وصلوا وربان ابا يوسف ترك الافضل خلافا للائفة وفي المجتبى وانما في وقت الركوع
والاصح ان بعد الصلوة من القراءة وقال ان نفى في حالة الخروج حرف او كلمة عن القراءة لاهل به ثم هذه التباينات
كلها سنة منها المجهود من الصحابة والتابعين والعلماء من بعد ثم وقال ابن المنذر روي قال ابو بكر الصديق
وعمر بن الخطاب وجابر والشعبى والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وما لك والشاشي رحمه الله
وروي عن سعيد بن ابي عمير عن عبد العزيز بن طيس البصري انه لا يشيع الا تكبيرة الاحرام لم يفظه ونقله ابن المنذر ايضا
عن ابي القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر ونقله ابن بطال في شرح البخاري عن جماعة منهم معاوية وابن سيرين و
سعيد بن جبير وقال البغوي اتفقت الامة انها سنة وليس كما قال وقد قالت الطائفة واهلها رواية انها سنة
هم ويخفف التكبير عند فاش اي لا يدعى غير موضع اليد والهدف في الاصل الاستقاط ويتبرع عن ترك التكبير في التخييل
في القراءة هم لان المدنى اوله خطا من حيث الدين لكونه استغفها امش امش في اول التكبير وهو الهمة فاذا ما
عامة الاخير فلا يجوز صلوة لا وثيقا كافي كبرياء الله تعالى باستغفها منه كذا قاله الاثر الرسمى والذي قاله المص رحمه الله تعالى

لان النبي عليه السلام
يكبر عند كل خفض
ورفع ومجرب
التكبير حذفا
لان المتك في اوله
حفظا من حيث
الدين لكونه
استغفها ما

خمسة اربعين في حق المنفرد واما الامام فلا ينبغي له ان يطول على وجه ميل القوم وقال الشوري
 يقول الامام خمساً تسكن القوم ان يقولوا ثلاثاً وفي شرح الطحاوي قيل يقول الامام ثلاثاً وقيل يقول
 اربعاً لكن المقتضى من ان يقول ثلاثاً وفي التمهيد مقتضى يسبح الى ان يربف الامام رأسه وفي التمهيد
 ان زاد على الثلاث حتى ينتهي الى اثني عشرة فهو افضل من ذلك الامام ليكون جميع الجمع قلت ينبغي ان يكون عبا
 قال وعند صاحب الجليل سبع لانها عدد كامل وعندنا اثني عشرة لانها راحة وسباً واذا ترك التسبيح اصلاً او
 به مرة فقد روي عن محمد بن كير وفي الماوي التسبيح في الركوع لكي يكون قل من ثلاث حتى لو رفع الامام رأسه
 اتم المقتضى تسبيح ثلاثاً روي كذا عن لم غيناني وقال ابو الليث الصبيح انه تابع للامام وقال في الوبري يقول
 الامام في ركوعه سبحان ربني العظيم ثلاثاً على توره حتى يتمكن القوم من ان يقولوا ثلاثاً قبل رفع رأسه عن
 الحسن البصري سج التسبيح التمام سبع والوسط خمس اذناه ثلاث وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يسبح
 عشرة تسبيحات وقال الشافعي واحداً للمخبري واحدة ولجميع مدة كان آتياً بسنة التسبيح عند جوار الكمال ع
 احد عشرة هم لقوله عليه السلام اذ اركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربني العظيم ثلاثاً وذلك اذ انما
 في الحديث رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عوف بن عبد الله عن ابن مسعود رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربني العظيم وذلك لو
 واذا سجد فليقل سبحان ربني الا على ثلاث مرات وذلك اذناه هذا لفظ ابني داود وابن ماجه وانما لفظ الترمذي
 اذ اركع احدكم فقال في ركوعه سبحان ربني العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك اذناه واذا سجد فقال
 في سجوده سبحان ربني الا على ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك اذناه وقال ابو داود وهذا من سبل
 بن عبد الله لم يذكر عبد الله بن مسعود وقال الترمذي في الحديث ليس سناؤه بمقتضى عون لم يلق عبد الله
 حماد بن ابي كمال الجمع شئ في تفسير المصنف بمعنى قوله وذلك اذناه بقوله ابي كمال الجمع جميعاً بين لفظي الطينين
 فان تحسن الائمة قال في مبسوطه لم يرد بهذا اللفظ اذ في الجواز انما المراد باني الكمال فان الركوع والسجود
 به يجوز بدون هذا الذكر وقال شيخ الاسلام في مبسوطه يريد به اذني من حيث جمع العدد وان اقل جمع العدد
 ثلاثاً وهو المصنف جميع بينهما فقال ابي كمال الجمع قلته اخذها من كلام السفناني وليس له وجه لان الجمع ليس
 لذكر في الحديث ولا له معنى بل الصواب اذني كمال الائمة او اذني كمال التسبيح ثم قال الاكمل فان قيل المشهور
 في مثل اذني الجمع ثلاثاً فما معنى كمال الجمع فالجواب ان اذني الجمع لغة يتصور في الاثنين لان فيه جمع

لقوله عليه
 السلام اذ اركع
 احدكم فليقل
 في ركوعه تسبيح
 ربني العظيم
 ثلاثاً وذلك
 اذناه اذني
 كمال الجمع

واحد واحد والما لم يفتوا لان فيه معنى كجمع لفظة واحدا واحدا وشيئا فان قيل كمال الجمع ليس بذكر ولا يكمل جمع
 الى غير ذلك راجع بان يفتى ذكره دلالة بذكر الشاثل ثلث اذا اطلق الجمع لا يراوبه المعنى اللغوي وقوله والما لم يفتوا
 ليس كذلك بل الشاثل اقل الجمع وكما ليس له نهاية فموضع متعلقة بالركوع قال مالك ليس عندنا ذكر ركعة وفي الركوع
 والسجود والركوع قول الناس في الركوع سبحان ربى العظيم وفي السجود سبحان ربى الاعلى وقال الاعرج وان قالوا جاز قول
 صاحب المنظومة في مقام الملك وترك تسبيح السجود ليعسد ليس مذموم والنقل به منه غير صحيح وعند ابى صالح
 البلخى لم يذ ابى حنيفة ذكر التسبيحين في الركوع والسجود وثلث مرات فرض ذكره قرأة القرآن في
 الركوع والسجود بالاجماع الائمة الاربعة وفي المحيط متى ملاءمة قال محمد مملها عند الركوع وقال ابو يوسف عند
 السجود وقيل هذا بعيد لان وضع اليدين على الركبتين سنة فلا بد من مملها للموضع وفي الروضة يذكره ان يركب
 ركبة فيه شبه القوس عند اهل العلم وفي الذخيرة سمع الامام في الركوع ففحق النعابل منتهى قال ابو يوسف
 سألت ابا حنيفة وابن ابى عمير عن ذلك فكلما قال ابو حنيفة خشى عليه مرا عطيما يعني الشكره وروى هشام
 عن محمد انه ذكره ذلك وعن ابى مطيع انه كان لا يرمى به باسا وبه قال الشعبي اذا كان ذلك مقدار التسبيحة
 او التسبيحين وقال بعضهم يطول التسبيحات ولا يزيد في العدد وقال ابو القاسم معنا لان كان الجاني
 عنيا لا يجوز وان كان ميتا يجوز استظهاره وقال ابو الليث ان كان الامام عرف الجاني لا ينتظره وان
 لم يعرفه فلا بأس به اذ فيه اعانة على الطاعة وقيل ان اطال الركوع لا دورا له الجاني خاصة ولا يزيد اطالة الركوع
 التقرب الى الصدق تعالى فهذا مذكور وقيل ان كان الجاني ختم ليلما لا يكره دفعا لشبهه ومن ذلك الامام في الركوع
 فقد ادرك الركعة بخلاف القوم وفي قول ابن ابى ايملى ورواية عن الحسن وظاهر قول احمد اذا ذكره في الثانية
 الركوع يصير ذلك الركعة وعن ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا ان وجدتم وقد رفعوا ركعتين
 من الركوع كسبر وسجد ولم يقدر بها وعن ابن عمر وابن المسيب وميمون من يكبر قبل ان يركعوا بركعتين
 فقد ادرك الركعة ويأتي بتكبيره اخرى للركوع فان اقتصر على الاولى جاز وروى ذلك عن عمر وزيد
 بن ثابت وابن المسيب وعطاء بن رستم والنخعي وميمون بن مهران والحكم والثوري ومالك والشافعي
 واحمد وعن عمر بن عبد العزيز ان عليه تكبيرتين وهو قول حماد بن ابى سليمان شيخ الامام هذا اذا نوى
 بالاول الافتتاح وكذا لو نوى بهما الركوع عندنا جاز ولغت نيته ذكره في المحيط والمريض في وعند
 احمد لا يجوز وان لم ينو الركوع ولا الافتتاح جاز عنده وان نواها جازا لثغافا وفي الذخيرة

مسلم هذا الكلام لا يقال في الفرض اتفاقا هم لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يجمع بين الذكرين مثل يعني سمع الله من حمده وربنا لك الحمد واخرج البخاري ومسلم عن ابي هريرة قال
كان النبي عليه الصلاة والسلام اذا اقام الصلاة يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
حين يركع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يركع حين يسجد واسجد واخرج البخاري عن
ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح رفع يديه حذو منكبيه وفيه وكان اذا رفع راسه من الركوع
قال سمع الله من حمده وربنا ولك الحمد واخرج مسلم عن عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا رفع راسه من الركوع قال سمع الله من حمده اللهم ربنا لك الحمد ملا السموات وملا الارض فلا
ما شئت من كشي بعدهم ولان ش اى ولان الامام حم عرض خيرة فلا ينسى نفسه ش ليل لا يدخل تحت قوله
اتعالى اما من الناس بالبر وتنشون انفسكم وفي فتاوى النونية كان الفضلي والطحاوي وجماعة من
المتأخرين يميلون الى قوله وهو قول اهل المدينة فاخترنا وقولهما وفي المحيط قولهما واية اسحق
عن ابي حنيفة هم وله ش اى ولابي حنيفة هم قوله عليه السلام اذا قال سمع الله من حمده قولوا ربنا لك الحمد
ش روى هذا الحديث عن انس وابي هريرة وابي موسى ابني سعيد الخدري رضي الله عنهم اما حديث الشيخ ابي هريرة
فرواه البخاري ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا اللهم
ربنا لك الحمد واما حديث ابي موسى الاشعري فرواه مسلم والنسائي وابن ماجه واحمد عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله لكم واما حديث
ابي سعيد الخدري فرواه الحاكم في مستدركه عن سعيد بن المسيب عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا قال الامام الله اكبر فقولوا الله اكبر واذا قال سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد وقال
حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجوا هم هذه قصة ش اى هذه الكلمات المذكورة وهي الحاشية
قصة اذات قصة لا تسمى بغير التمجيد للامام والتعظيم له ما هو هم وانها ش اى ولان القصة
هم تنافي الشكر ش اى تقطعها كما في قوله عليه السلام البنية على المدعى واليهين على من انكر وقال الاكل
فان قيل هذا الحديث بعينه ما روى عن ابن مسعود اربعين في حق الامام وحديثها التمجيد واجب بانه قال في
الاسرار غريبة قلت هذا اخذه من السفناتي ولكن الاخذ والماخوذ منه لوما تامل هذا الموضع لم يورد هذا
السؤال ولا الجواب منه لانه ساقط جدا فمن اين المعارضة ههنا والحديث المذكور في الصحيحين وما روى

لم يروى ابو هريرة
ان النبي عليه السلام
كان يجمع بين الذكرين
ولا ننس من غيره
فلا ينسى نفسه
ولا يحنف
قوله عليه السلام
اذا قال الامام
سمع الله من حمده
قولوا ربنا لك الحمد
هذه قصة
تنافي الشكر

عن ابن مسعود وموقوف عيسى مع انه لم يصل الى الصلوة عنه وقال الاكل ايضا و بان الرجحان بحديث
 القسمة لانه مرفوع الى النبي عليه الصلوة والسلام برواية ابى موسى الاشعري رضي الله عنه قلت انما يطلب الرجحان
 من البرين اذ كانا ثابتهين فظهر التعارض بينهما واما اذا كان احدهما مرفوعا صحيحا والاخر موقوف فالمثبت صحته
 فكيف يقال بالرجحان هم ولهذا اشى ولاجل كون القسمة تنافي الشك فيهما لايأتي الموضع بالتسميع عندنا
 لان الذي اصابه من القسمة التعميد لا التسميع معه خلافا للشافعي ش فان عنده الموضع يجمع بينهما وروى
 من ابى حنيفة ان الامام والموضع يجمعان بين التسميع والتعميد كما هو مذاهب الشافعي وذكر الاقطع هذه الرواية
 في شرحه للقعودي وروى غيره رواية شاذة هم ولان يقع تعميده من دليل آخر اشى ولان الشان يقع تعميده الامام
 هم بوجه تعميد المقدسي وهو خلاف موضوع الامامة من لان الاقتداء عقودا فافتة ومتابته لا مسابقة وفيه
 نظر لا يمكن مقارنة تعميد الامام بتعميد المقدسي وفيه نظر هم والذي رواه شى الى حيث الذي رواه ابو هريرة ان
 النبي عليه الصلوة والسلام كان يجمع بين الذكرين هم محمول على حالة الغفلة اشى على حالة الانفراد النبي عليه السلام في صلوة لتصل حقيقة
 بين الحديثين هم والمخبر يجمع بينهما شى اشى بين التسميع والتعميد هم في الاصح شى اشى في الاصح من الروايات
 من ابى حنيفة فانه جاء عن ابى حنيفة في رواية ذكرها الصدوق في شى الجابج الصغير ان المنفرد ياتي بالتسميع لا غير وجاء
 في رواية رواها الحسن عنه انه ياتي بها كما هو مذاهبنا وجاء عنه في رواية انه لا يجمع بينها وأشار المصنف الى ان الاصح
 من هذه الروايات هو رواية يجمع بينها وفي شرح الاقطع الاصح انه لا ياتي بها وروى المصنف عن ابى يوسف من يجمع
 انه ياتي بالتعميد لا غير قال في المبسوط وهو الاصح قال قاضي خان وعليه اكثر مشائخنا هم وان كان يروى الاكثاف
 بالتسميع ويروى بالتعميد من كنهه ان واصلة بما قبلها وأشار بهذا الى ان ههنا روايتين أحسن من احدهما الا
 بالتسميع والاخرى بالتعميد وان الرواية التي رويت بالجمع بينها هي الاصح من ايتين الروايتين ورواية الاكثاف
 بالتسميع هو رواية النواور ورواية الاكثاف بالتعميد هي رواية الجابج الصغير والامام بالادلة على ابى حنيفة
 هذا جواب عن قولنا انه حرص غيره فلا يثبت نفسه تقريره لاننا لم نذكر ان الامام يثبت نفسه لانه ياتي بالتعميد ايضا بالادلة غير
 عليه اشى على التعميد لان الدال على الكيفية علم بالحديث فان قلت مثل هذه الدلالة موجودة وفي حق المنفرد ايضا
 فينبغي ان يلتزم هو بالتسميع قلت لادلالة على الكفاءة المنفرد بالتسميع من جهة الشارع بخلاف الامام فانه قام
 الدليل على تركه التعميد في حقه وفي التبعي ثم في الرواية التي يجمع بينهما ياتي بالتسميع حال الرفق هم ثم اذا استوى قائما
 شى قال ربنا لك الحمد ثم اذا استوى قائما هم كبر وحج شى اشى بعد فراغ المصلي من الركوع اذا استوى حال كونه

ولهذا لا ياتي للرواية
 بالتسميع عندنا لكونها
 للشافعي لكونه يجمع
 بتعميد لا بجمع
 المقعد وهو موقوف
 موضوع الامامة
 وملهذا لم يحمله على
 حالة الاكثاف والنفرد
 يجمع بينهما في الاصح
 وان كان يروى الاكثاف
 بالتسميع ويروى
 بالتعميد والامام
 بالادلة عليه في
 قال فلهذا استوى
 قائما كبر وسجد

فانما تصبها يقول المدرك ويؤى للسجود وهم بالتكبير والسجود فلما بينا شرا رابعا بين التكبير قبل هذا بقوله لا اله الا الله
عليه السلام كان كبر عند كل خفض ورفع وبين السجود في اول الباب بقوله اركعوا واسجدوا هم واما الاستواء فاما لميس
بفرض شش وهو الذي يسمى القنوت هم وكذا الجالسة بين السجود شش اي ليست بفرض هم والطائفة في الركوع
والسجود شش اي وكذا الطائفة في الركوع ليس بفرض في نفس الركوع ونفس السجود والطائفة صدر من اطمان
الرجل اطمينا تاما وطائفة اي سكن هو طين الى كذا وكذا طابان بالباء الموحدة على الابدال وهذا من يد الرباعي
واصله طان على وزن فعل ففعل الى باب ففعل بالتشديد في الاصل الاخير فصار اطمان واصلا اطمان ففعلت
حركة النون الاولى الى العزلة واوشت النون في النون مثل اشتر اصد اشعر وروبا مية تشع على ما عرف في نحو
هم وهذا شش اي الذي ذكرنا من عدم فرضية القنوت والجلسة والطائفة هم عندني حذيفة ومحمد شش وبقال
بعض اصحابك فاذ لم يكن هذه الاشياء فرضا عندنا في سنة وهذا في تحريك الجواني وفي تحريك الكرخي وابنية وبسبب
سجود السهو كما وفي الجواهر لما كتبه لوطم يرفع راسه من ركوعه وجبت الا عادة في رواية ابن القاسم عن ملك
ولم يخبرني في رواية علي بن زياد وقال ابن القاسم من يرفع من الركوع والسجود راسه ولم يعتدل يجزيه يوسف راسه
ولا يبعد وقال اشهب الايجرية قال ابو حنيفة ان من كان الى القيام اقرب الاولي ان يجيب فان قاتا بوجوب
الاعتدال بسبب الطائفة وقيل لا يجب هم وقال ابو يوسف يفترض ذلك شش اي المذكور من القنوت والجلسة
والطائفة وفي التمهقة فقال ابو يوسف فرض طائفة الركوع والسجود مقدار التسبيحة واحدة وفي الاسبيحاني الطائفة
ليست بفرض في ظاهر الرواية وروى عن ابني يوسف انها فرض قال ابو الليث رحمه الله لم يذكر الاختلاف في مكانها
ولكن تلقيناها من ابني جعفر وكذلك لم يذكر في الاثار هم وهو قول الشافعي شش اي ما ذهب اليه ابو يوسف هو
قول الشافعي وبه قال احمد ايضا وقال امام الحرمين في قلبي شش من وجوب الطائفة في الاعتدال وسببها
عليه الصلوة والسلام لم يذكر باني الاعتدال قاتما وانما ذكر باني غير قاتما في الركوع لوجوب فرضت عابضة
من الانتصاب سجدتي ركوعه وسقط عنه الاعتدال فان زالت العلة قبل بلوغ جبهة الارض وجب ان ترتفع
في تصب قاتما ولعقد ثم يسجد وان زالت بعد قطع حاله ان كان عالما بحجته وقال في المفيد والمنافع ونحو
المسئلة لم يمت بتعديل الاركان وقال الشيخ من ترك الاعتدال تمايزه الا عادة وقال ابو الليث تمايزه الا عادة
وتكون الثانية هي الفرض هم لقوله عليه الصلوة والسلام ثم فصل فانك لم تقبل قال لا عني عني ان الصلوة
شش اي الحديث اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي وابوداود وعن ابني بريدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

اما التكبير والسجود

فلما بينا وآما

لاستواء قاتما

فليس فرضا وكذا

الحجسة بين

السجود والجلسة

في الركوع والسجود

وهذا عند المجنف

ومحمد وقال ابو يوسف

يفترض ذلك

كله هو قول الشافعي

لقوله عليه السلام

ثم فصل فانك

ثم فصل قال

لاخر احب لي

الصلوة

صلى الله عليه وسلم قال لا تجزئ صلوة لا يقترن الرجل فيها طهر في الركوع والسجود قال الترمذي حديث حسن صحيح وأما
 حديثه فافترجه البخاري وبعد قوله هكذا قال حديثه ما صليت له صلوة وربته قال ولو مت مت على غير سنة
 محمد عليه السلام هم ولما شئ اى ولا في حديثه ومحمد هو ان الركوع وهو الاستخار شئ يقال ان شئ نحن من الكبر
 وكنت استخلة انما كنت الى الارض هم والسجود هو الانخفاض شئ وامسا سجدته بالارض عند سجود افضه
 عند في حديثه والمزيد على ذلك للاجل وترك المكمل ليكون مقسلا وهذا لان الامر بالفعل يوجب حمل الفعل من
 الهم والسجود عند السجود اذا حلف لا يركع بالاستخار وهم منه شئ اى من حيث اللغة وهو يوجب الى المذكورين في المقام
 الركنية بالا وفي فيها شئ اى باذني الاستخار والانخفاض الركوع والسجود والركنية لا تثبت الا بالنص انا وروى
 بالركوع وهو الاستخار والسجود وهو الانخفاض هم وكذا في الانتقال شئ اى وكذا الظمانية في حال الانتقال
 من كرك الى كركينى ليست بفرض هم اذ هو شئ اى الانتقال هم في مقصود شئ اى لذاته وانما المقصود اداء الكرك
 وفي الخلاصة والاعتدال في الانتقال سنة بالاتفاق هم وفي آخر ما روى في تسمية اياه صلوة حيث قال وما نقصت من هذا شيئا فقد
 انقصت من مذكور شئ اى تسمية النبي صلى الله عليه وسلم به مبتدأ والغير في اياه يرجع الى اعرابى وقوله صلوة منقوبة لانه
 منقول فان التسمية وقوله في آخر ما روى في جعل الركن لا نأخذ وقعت خبر المبتدأ وروى يجوز ان يكون على صفة معلوم
 اى راداه ابو يوسف ويجوز ان يكون على حقيقته بالمجهول اى فرادى من حديث الاعرابى وتقرير الجواب عنه ان النبي
 عليه السلام سمي ما جعل الاعرابى في صلوة حيث قال وما نقصت من هذا فقد نقصت من مذكور تلك تعديل
 مقصود لما ساه صلوة كما لو ترك الركوع والسجود وقال الاكمل ولانه لو كان فاسدا كان الاشتغال به عبثا وكان تركه
 عليه السلام على الفرض منه ايا كان الحديث بمنزلة الاكراه من الوجهين قات لقائل ان يقول الاسلام تسمية اياه
 صلوة يرجع الى ما صلا الاعرابى او الابل يرجع الى الصلوة التى صلا بعد قوله والذي يثبتك بالحق بنينا ما اى غير انما
 يارسول قال اذا قمتم الى الصلوة فكلوا الى آخره وقد ذكرناه عن قريب على ان اصل الحديث في الصحيحين وليس فيهما ذكر تسمية
 الصلوة كما ذكرناه من سلمنا ذلك فيجوز ان يكون تسمية صلوة باعتبار ما عند الاعرابى من جهة انه صلوة وتبديل الاكمل بقوله ولانه لو
 فاسدا الى آخره غير سديد ولا موجب من وجود الاول ان قوله لو كان فاسدا لم يكن غير صحيح لانه كان فاسدا ولما امر بان
 صلوة صحته بعد تعليمه اياه الثاني ان قوله كان الاشتغال به عبثا وتركه عليه السلام وما يفرغ منه حراما ليس كذلك لانه
 عليه السلام منه من تقريره خبر على الاشتغال بالعبث وتركه على المرام وانما كان عليه السلام يرمقه حتى ينظر كيف يصلي
 كما ذكرناه فيما مضى من قريب وفى الحديث متى فعل ذلك ثلاث مرات ولو كان فعل الاعرابى عبثا وتقريره عليه السلام

ولهما ان الركوع
 هو الانخفاض
 هو الانخفاض
 لغة فليعلق اثر
 بالادنى فيهما وكذا
 في الاشتغال اذ هو
 غير مقصود
 آخر ما روى تسميته
 اياه صلوة حيث
 قال وما نقصت
 من هذا شيئا
 فقد نقصت
 من صلواتك

عليه غير جائز لكان عليه السلام منه في المرة الاولى وعلله الصلوة الكامية بعد ما وانما جبر عليه لانه ربما يتبدى
الى الصلوة فيصحبه ولم يكن عليه لانه كان من اهل البادية ومنه جم غفيرا وغلظ فلو اومه ابتداء لكان يقع في خاطره شيء
وكان المقام مقام تعليم وارشا وفتح فكنه عليه السلام في نماز ذلك ثلاث مرات لذلك المعنى الثالث ان قوله فكان
المبني شيعته لا يقتضيه بطلان ما ذكرنا من جلة ما قال ابو يوسف في هذا الموضع ان القنوت والجلوس والطمأنينة
فرض النهار من كان الصلوة فوجيدين الايتاوى باوفا ما يطلق عليه الاسم بل بزيادة توجد بعد قياسا على القيام
والقراءة والقعدة الاخيرة والان الركوع ركن شيعه فيتعجب فوجب ان يكون رفع الرأس لثاقيا على السجدة واجابوا
بان اعتبارها بالقيام فالركن في القيام عندنا ما يطلق عليه اسم القيام وانما التقية بسبب القعدة الا ترى ان شيعي
سقطت القعدة كان نفس القيام كيفية كما في الثالثة والرابعة وفيمن ادركه الامام في الركوع وانما القعدة فذكرنا
عندنا فيما اوفا ما يطلق عليها اسم القعدة وذلك لآية وما دونها وان كان قمرنا حقيقة فليس بقران كما حتى
حلت قمرته للجنب والحيض وانما القعدة فانما لم كيف فيها باوفا ما يطلق عليه الاسم لان النحر يخرج يلاقي القعدة
وتوصل بها والجزء الذي يلاقيه القعدة يخرج من ان يكون مملوكة والباقي مما لا يطلق عليه اسم القطع واذا جوبت
الزيادة فقد رت بالقدرة الذي وروى الشيخ بخلاف غيرنا من لا يركن فانه لا يتقبل بها فيبقى القدر الذي
وجدنا ركنا وما قوله لان الركوع ركن شيعه فيتعجب فقلنا رفع الرأس في السجدة ليس بفرض وانما الفرض هو الاشتغال
لانه لا يكفيه اداء الثانية الا بالاكتمال لا يكفيه الاشتغال حتى لو اكتمل الاشتغال من غير الرفع بان سجد على وسادة
فازيلت الوسادة حتى سقطت جبهة على الارض اجزاء هكذا قال القدروسي في التجرير وانما في الركوع فالاشتغال
اي السجود يمكن من غير الرفع فالحاصل الرفع ركناهم ثم القنوت شيعي اي بعد الركوع هم والجلوس شيعي اي بين
السجدين هم سنة عندنا شيعي اي عندنا حنيفة ومجربا اتفاق الروايات وفي المحيط للاعتدال في القنوت والجلوس
سنة قرالتشيعه هم وكذا الطمانينة شيعي اي وكذا الاطمينان في الركوع وسجودهم سنة عندنا هم في تحريك الجهراني شيعي وهو
اشيع ابو عبد الله الجهراني تلميذنا شيعي اي بالركوع وهو تلميذنا شيعي اي الحسن الكرخي وجه تحريك الطمانينة شرعت
الاكمال ركن وما كان شيعه ومعية للاكمال فهو سنة لا واجبة كطمانينة الاشتغال فعلى هذا لا يجب سجود السجود كما هم
وفي تحريك الكرخي واجبة شيعي الطمانينة لانها شرعت للاكمال ركن مقصود ونصارت كطمانينة القعدة هم حتى يجب
سجدة السجود كما شيعي اي تبرك الطمانينة هم عنده شيعي اي عند الكرخي وسئل الزهري عا لايتم الركوع والسجود
ايشتغل بالمطوعات ام بقضاء ما عليه بالاعتدال على قول ابي يوسف والشافعي قال ما دام الوقت يومه بالاعادة

ثم القنوت والجلوس
سنة عندها
وكذا الطمانينة
في تحريك الجهراني
وفي تحريك الكرخي
واجبة حق
يجب سجدتنا
السجود كما
عندنا

انجزنا التورى به ونفظة كانت يداه خروا فنيه والعجب من المتراسى انه يقول فى هذا الموضع قال فى شرح الاقطر
واكل بن حمران البنى عليه السلام كان اذا سجد وضع جبهته بين كفيه وهذا التفسير منه وجهين الاول انه نسب الحديث الى
ما ذكره الاقطر فى شرحه ولم ينسب الى غيره والثانى المذكور بهما اتفاقا وضع الوجه بين الكفين فى السجدة ووضع يديه
خذه الاولين فذكر وايل اند جا وترك الاخر ثم قال والذى روى انه وضع يديه خذرا عنك بيمينه يحكى انه فعل ذلك حالة
السجدة فقلت بذروا البخارى فى حديث ابى حمزة عليه السلام ما سجد وضع كفيه بين يديه وكبى يديه ورواه ابو داود والترمذى
ونفظة ما كان اذا سجد فأكب كفيه جبهة ونفخ يديه عن جنبيه ووضع كفيه بين يديه وكبى يديه ورواه الشافعى بن والى باب
الذى قال المتراسى عن بن الميث ليس بكاف والاحسن ان يقال ان الذى روىنا اولى بالاخذ من حديث ابى حمزة
لان فى سند طبع بن ابى سليمان وهو وان اخبر له الامامة الستة فقام من كبار العلماء فانهم تكلموا فى فضله النسابة
وابن ميمون وابو جامة وابو داود ويحيى القطان والشافعى قال الذى فى ميزانهم قال شئ اى القورى
هم سجد على الله جبهة ثم وضع يديه على كفيه ثم سجد على الله جبهة ثم وضع يديه على كفيه ثم سجد على الله جبهة
السجود عليه جامة فى كتاب واحد وروايتان كالمسبين ثم فوجئ بينهما قيل يقدم اليه على الالف وقيل يقدم الالف
عليها كما قال الاسيبابى هم لان البنى عليه السلام واناب عليه شئ اى على السجود وعلى الالف واليه فوجئ عليه
عليه السلام على ذلك ففهم من حاوثة جادت فى هذه الباب بنما يش ابى حمزة ورواه البخارى فى نسخة وفيه ثم سجد
الله جبهة ثم سجد على الله جامة ورواه النسابة كذا فى كتابها حديث وأمر رواده ابو يعلى الموصلى فى نسخة والطبرانى فى
سبعة وفيه كان البنى عليه السلام وضع الله على الارض جبهة ومنها حديث ابن عباس رضى الله عنهما رواده ابن عدى
فى الى مل وفيه عن البنى عليه السلام من لم يصق الله جبهة بالارض اذا سجد لم تجز صلوته وفيه الفعجاك بن حمزة قال
ابن عيسى ليس شئ ومنها حديث عائشة رضى الله عنها اخبرته الدارقطنى قالت ابصر رسول الله صلى الله عليه وسلم لمرة
من اية تقلى والاتفق انهما الارض فقال بانها تضبى انقب بالارض فانه لا صلوة من لم يضع انقبه بالارض مع جبهة
فى السماوة وفيه ثابت بن عمر والشيبانى وهو ضعيف هم فان اتقصر على احد ما جاز عند ابى حنيفة يثبت الاقتصار على
الالف والجبهة يجوز عند حنيفة مع سلقا لكن بلا عند يكره وفى المسبوط السجدة جازع عن ابى حنيفة وتكره وفى
التجديد لموضع جبهة على جرة غير ان وضع اليه على الارض يجوز والافلا ابو حنيفة يقول بنبى ان يضع شئ
مقدار الالف حتى جازع والافلا وفى التبرك والتحق ان وضع الجبهة وحدها من غير عذر يجوز عن ابى حنيفة كذا فى
وفى الالف وحده يجوز الكراية والمستحب الجمع بينهما فى حالة الاختيار بلا خلاف وفى المصنف والمزيد وضع الجبهة

قال عبد
عليه جبهة
كان البنى عليه
الصلوة طلب
عليه فان قصر
على الحسن
جواز عند
ابى حنيفة

الحسن

قال شيخنا

ووجهها اذ الانف وجوه كثيرة ويخبرني عنه فان قلت قال ابن المنذر لا اعلم احد سبقه الى هذا القول ولا تابعه عليه على ذلك عند المتوسعي في شرح المذهب وابن تيمية في المعنى قلت ذكر الطبري في تهذيب الامامان حكم الجبهة والاف سبوا وقال ابو ثوبان سئل عن سبوا على الانف وقال البيهقي لم يسمع قال ابو بلال سئل ابن سيرين عن الرجل يسجد على الفخذ فقال او ما تقر بخبرون لا اوقان سجدا فاعلم مدحهم بحمد ورجعهم على الاوقان في سجود فاذ استسقط السجود على اللذان بالاجماع بصرف الجوار الى الانف لانه اقرب الى الحقيقة لعدم الفصل بينهما بخلاف الجبهة اذ الانف فاصل بينهما فكان من الجبهة وقال نفق الدين العبد وهو قول مالك وذكر في المسبوط جواز الاوقان على الانف عن ابن عمر رضي الله عنهما قال في العارضة في بعض طرق حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبوا الجبهة او الانف وقال بعض شيوخنا ان المراد من ذكر الجبهة والانف السجدة في سبوا الجبهة او الانف في رواية المذكورة وقول ابن المنذر لا اعلم الا في سبوا الجبهة او الانف في رواية المذكورة وقول ابن المنذر لا اعلم الا في سبوا الجبهة او الانف في رواية المذكورة وقول ابن المنذر لا اعلم الا في سبوا الجبهة او الانف في رواية المذكورة وقول ابن المنذر لا اعلم الا في سبوا الجبهة او الانف في رواية المذكورة

وكذا لا يجوز
الاقتصار
على الانف كما
عن ربه واثمة
فصوله عليه
الكلام امرت
ان اسجد
على سجدة
اعظمه و
منها الجبهة

فمن لم يتناولها فلم يكن الاثف محلا للسجدة فلهذا لم يقرض في الكتاب تصحيح الجبهة بقوله وعد منها الجبهة
ولم يردوا ان كانت فكانت لغيا لمحيية الاثف للسجدة ليفيد التخصيص فلبس لم يكن محلا لا يقع الفرض بوضع
المنتهى واهم والى حقيقة رضي المدعي ان السجود وتحقيق بوضع بعض الوجوه لان السجود مني عن الموضع على
الارض تعالى سجدت النامة اذا وضعت جراتها على الارض فاذا كان كذلك يتحقق بوضع بعض الوجوه على الارض
هم وهو المأمور به في كل شيء اى وضع بعض الوجوه على الارض ولو لم يرد به لانه عليه السلام بين عن محل السجدة
هو الوجه ولا يمكن بكلمة فيكون بالبعض ما هو لها والاثف بعضه هم الا ان الذي ذكره في خارج شئ عن رادة
البعض هم الاجماع شئ فتعين الجبهة والاثف والاتقار على الجبهة يجوز بالاتفاق لكونها بعض الوجوه وسجد اثم
الاتقار على الاثف لانها بعض الوجوه وسجد الا ان ذكره لما في اللفظة السجدة هم والمذكور فيما روى الوجه في المشهور
شئ هذا جواب عن الميراث الذي استجبه ابو يوسف ومحمد بقرينة ان الذي ذكره في الميراث الذي روى في
الوجه موضع الجبهة وهو الذي رواه اصحاب السنن الاربعة من حديث العباس بن المطلب بن سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد سجد سبعة اراوه وجهه وكفاه وكفاه وقت رواه ورواه
ابن حبان صحيحه والمالك في مسنده ركه وسكت عنه ورواه البرزاني في مسنده باللفظ امر العبد ان يسجد على سبعة قال
البرزاني وقد روى هذا الحديث سعد وابن عباس ابو هريرة وغيرهم ولا نعلم احد قال اروا الا المعايير قلت قد قلنا
ابن عباس ايضا اخرجه ابو داود في سنة عنه مرفوعا امرت ان اسجد وربا قال امرني بك ان اسجد على سبعة ارباب
وقالها سعد ايضا كما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده والطحاوي في شرح الآثار من حديث عبد الله بن جعفر
عن اسمعيل بن محمد عن حماد بن محمد عن ابي عبد الله بن ابي وقاص عن النبي عليه السلام قال امر العبد ان يسجد على سبعة
ارباب فذكر باللفظ السنن وزاد اليها لم يفعله فهذا سقط واخطا المتن في ان عزاه في مختصره وهذا الحديث المتعارف
وسلم اذ ليس فيها لفظ ارباب اصلا وقول المصنف رضي الله عنه في المشهور عنه لفظ لان المشهور به ذكر الجبهة
ولم اجد احدا من اشراف حقايق هذا الموضع فان قلت فذكر الاثف في رواية مسلم حيث قال امرت ان اسجد على سبعة
لجبهة والاثف واليدين والركبتين والتقدمين قلت الاثف تلحق للجبهة الا ترى كيف اصحابنا تشيرون فقالوا ان
عظم الاثف مبتدیان من قرنة الحاجب وينتهيان الى الموضع الذي فوق الثنايا والارباعيات فعلى هذا يكون
الاثف والجبهة التي هي اعلا المذواحل وهو المعنى المشار اليه في حديث عبد الله بن طاووس عن ابيه قال
عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واشار بيده على انفه والركبتين والاطراف القدمين واليدين

ولا جبهة
ان السجود
يتحقق بوضع
بعض الوجوه
وهو المأمور به
لان الحدوث
خارج الاجماع
ولذلك كونه
على الوجه في المشهور

الاصح

الشباب والا شعرة فقد سوى بينها ولان اعضا السجود سبعة اجزاء ولا تكون سبعة الا اذا كانت الجبهة والارض
عضوا واحدا والارباب جميعا بكنس العزقة وسكون الراد وهو العضو فان قلت حديث العباس بن عبد المطلب
خبر والمعاد الامم والايام الكذب قلت لا نسلم ذلك ويجوز ان يكون خرج مخرج الثالب وانما ظاهر حال المصطلح
الايمان بالسنة فلا يلزم منه الامر وجعل الميم في الامم خلاف الاصل فيمنى الواقتات لو لم يضع يديه وركبته على
الارض عند سجوده لا يجزى قال كذا قال ابو الليث قال وقتوى مشائنا على الميزان حتى لو كان موضع ركبته
نحسا يجوز وقال في الذخيرة لم يصحح ابو الليث هذه الرواية وفي عمدة الفتاوى اى يصح ان موضع الركبة لو كان
نحسا لا يجوز وكذا موضع اليد قال هذه العلامة فيمريدة فانه لو صلى واقفا احدى رجليه يجوز وواضعها
على النجاسة لا يجوز ولو رفع اصابع رجليه في سجوده لا يجوز قال في الذخيرة كذا ذكره الكرخي في كتابه
في مختصره وللشافعي في وجوب هذه الاعضاء قولان اشهرهما انه لا يجب اى لو وجب الاتمام بها اذا سجدت الجبهة
ونفس في الاالى ان وضعها يستحب قال ابو الطيب مذهبنا شافعي انه لا يجب وهو قول عامة العلماء قال صاحب
المذهب والبنغوى هذا القول هو الاشهر ومحم الجرجاني في التمهيد والروبانى في الحلية وعند زفره واحدا
وعند احمد في الانف روايتان وروى الترمذى احمدان وضع منه يقولنا هم وضع اليمين والركبتين شتمه
شتر حرز بقوله عندنا عن قول زفره فانه عنده واجب وهو احد قول الشافعي رحمه الله وقد استوفينا الكلام
فيه انما لم نتحقق السجود ونهائش اى دون وضع اليمين واما الركبتين فاذا تحقق فلا يشترط وضعهما
واما وضع القدمين فقد ذكرنا القدر ان فرقة في السجود شتمه فقد ذكره القدورى والكرخي وكما مضى وضع القدمين على الارض
حال السجود فرض وذكر الجلالى في صلوة سنة وما ذكره القدورى فيمنى انه اذا رفع احدى رجليه لا يجوز
وفي الخلاصة لو رفع احدى رجليه يجوز ولم يذكر الكراهة وذكر الكراهة في فتاوى قاسم خان و
في الجامع التبرك لم يضع القدمين واليدين جاز وفي المحيط لم يضع ركبته على الارض عند السجود ولا يجوز هم فان
سجد على كور عامسة شتمه كور العامسة دورها اذا درها على راسه كذا في المغرب وفي الصالح الكور مصدر كور
العامسة على راسها كور العامسة دورها اذا درها على راسه كذا في المغرب وفي الصالح الكور مصدر كور
جاز شتمه شتم ذلك فلا يصح صلاته وقال بالجواز على كور العامسة والقلمسوة والكلم والذيل والدواة كسن
وعبد المدين يزياد الانصارى الطمى ومسروق وشريح والنفخى والاوزاعى وسعيد بن المسيب والزهرى
وكمحول والامام مالك واسحاق واحمد في اصح الروايتين عنه قال صاحب التمهيد من الشافعية

ودفع المدين

والركبتين سنة

عند التحقيق

السجود ونها

واما وضع القدمين

فقد ذكرنا القدر

ان فرقة

في السجود فان

سجد على كور

عامسة او فاضل

فوجب له جاز

وبہ قال اکثر العلماء قال الشافعی واحد فی روایۃ لا یجوز علی کورہا وکذا ظہر تھا وطرہا وعلی کہہ وفی التیس
والخمسین والثلث فیما اذا وجد حجر الارض اما بدوہ فلا یجوز اجما عاوتہ ووجدان الحجر قالوا لہ لو بان
فیثقل راسہ بلع من ذلک وفی التعلیل لوسجد علی کورہما تہ ذکر ہنا ان یجوزہ و ذکر محمد فی الآثار انان وجد
مسلمو الارض اجزاہ قال وہذا یصلح ان یکون تفسیر الذلک وقال الشافعی اذا سجد علی الجہتہ بحال یصل بہ
یتحرک بکرتہ فی القيام او القعود لا یجوز واقفوا علی سقوط مباشرۃ الارض فی بقیۃ الاعضاء غیر الجہتہ لحدیث ابن مسعود
رضی اللہ عنہ قال رأیت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یصلی فی التعلیل فی النقیۃ واداہ ابن ماجہ وسئل انس رضی اللہ عنہ
رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یصلی فی التعلیل قال نعم تفق علیہ فی الرکبتین ولی لانما عورۃ فلا یشفان قال ابن تہیمہ
سقوط مباشرۃ الیہین قول اکثر اہل العلم واحتج الشافعی بقولہ علیہ السلام مکن یتبک وانک من الارض فی روایۃ یحیی
بہتک من الارض وعاروی حباب قال شکونا الی النبی صلی اللہ علیہ وسلم وارضوا فی جباہنا فلیثم کنا الہم تہ شکونا الی
النبی صلی اللہ علیہ وسلم انہ قال ترب جبینک باریاح فامرہ بہ ترب جبینہ وولینا یا قی الان مع الجواب عن عاوتہ
حم لان النبی علیہ الصلوۃ والسلام کان یسجد علی کورہما تہ نفس ہذا الحدیث رواہ ابو ہریرۃ وابن عباس
وابن ابی اوفی وجابر والنس ابی عمر رضی اللہ عنہم فی حدیث ابی ہریرۃ رواہ عبد الرزاق فی مصنفہ خبرنا عبد اللہ
بن محمد بن زید بن الاصح انہ سمع ابی ہریرۃ یقول کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یسجد علی کورہ
عمامتہ وحدیث ابن عباس رواہ ابو نعیم فی الحلیۃ فی ترجمہ البرہم بن اوہم رضی اللہ عنہ وحدیث عبد اللہ
بن ابی اوفی رواہ الطبرانی فی المعجم الاوسط عنہ رأیت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یسجد علی کورہما تہ
وحديث جابر رواہ ابن عدی فی الکامل نخوہ وحدیث انس رواہ ابن ابی حاتم فی کتابہ العلل عنہ انہ علیہ صلوۃ
والسلام سجد علی کورہما تہ وحدیث رواہ الحافظ ابوالقاسم ہام بن محمد الرازی فی ذمہ عنہ انہ
علیہ السلام کان یسجد علی کورہما تہ فان قلت قال البیهقی فی المعرفۃ واما ما روی ان رسول اللہ صلی اللہ
علیہ وسلم کان یسجد علی کورہما تہ فلا یثبت منہ شیء وفی حدیث ابی ہریرۃ عبد اللہ بن محمد بن زید
جابر بن عمر بن رستم ضعیف وقال ابو حاتم حدیث انس منکر قلت حدیث ابن عباس بن ابی اوسن وحدیث
ابن جلدو الضعیف سید بالقوسی وانخرج البیهقی فی سننہ عن بشام عن الحسن قال کان اصحاب رسول اللہ صلی اللہ
علیہ وسلم یسجدون وایدیہم فی ثیابہم ویسجد الرجل منہم علی عمامتہ و ذکر البخاری فی صحیحہ تعلیقہا فقال و
قال الحسن کان القوم یسجد علی العمامۃ واقفۃ وروی ابن ابی شیبہ فی سننہ عن ابی ذر قال رأیت

لان النبی
علیہ الصلوۃ
کان یسجد
علی کورہما

ابن ابي ليلى يمسح على كور عمامته هم ويروي انه عليه السلام صلى في ثوب واحد حتى بلغت حوله الارض و
 برد ما شق ذلك الحديث رواه ابن عباس ورواه ابن شبيب في مصنفه عنه انه عليه السلام نحوه ورواه احمد
 واسحاق بن راهويه وابو يعلى في مسانيدهم والطبراني في معجمه وابن عدي في كماله وبعينه اخرجه الآثم
 الستة في كتبهم عن بكر بن عبد الله المزني عن انس قال كنا نضلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة
 الحر فاذا لم نستطع اخذنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود والى ابواب عن حاويث الشافعي انها محلاة
 وما روينا بحكم المجلس المحتل على الحكم او يقول بوجوبها وهو وجهان اجمع الارض حتى اذا امت جها لا يجوز
 الا بدليل ما لو سجد على البساط يجوز بالاجماع وحديث حبان ليس فيه ذكر المبالاة والانف في مسانيد
 المشورة وان ثبت فهو محمود على التأخير لكنه حتى يبر ولا مضاد ذلك يكون في ارض الخياط ليط
 الصغير ويقال انه منسوخ لقوله عليه السلام برءوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جنهم ويدل عليه ما روى
 عبد الله بن عبد الرحمن قال حيا نارسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بيني في مسجد بني عبد الله
 فرائته واضعا يديه في ثوبه اذا سجد رواه احمد وابن ماجه تان قلت هذا محمود على الثوب المغفل
 الذي لا يتحرك بحركته قلت هذا بعيد لقائمة الثياب عندهم ويقرب لسط ثوبه فسجد عليه اذا انما فيه
 لا تعقيب فرفع لوضعه كيفه وسجد عليها جاز ذكره في عدة المفتي وروي ابن عساكر ذلك عن عبد
 بن عمر وفي الذخيرة قال عبد الكريم الفقيه لا يجوز وقال غيره يجوز قال المرغيناني هو الاصح ولو بسط
 له على النجاسة وسجد عليه قبل سجود وهو الصحيح وقيل لا يجوز وفي الذخيرة والواقعات لو سجد على
 ظهر من بهو في صلته يجوز للضرورة وعلى ظهر من يصلي صلوة آخر لا يجوز لعدم الضرورة وسجود
 على فخذه من غير حاجة لا يجوز على المختار وبعد يزحجوز على المختار وان سجد على كتفيه لا يجوز بعد
 وبغيره لكن يكفي الايام وفي الذخيرة لو سجد على ظهره بسبب الزحام ذكر في الاصل انه يجوز وقال الحسن بن الزيادة
 لا يجوز وروي الحسن بن عيينة في نسخة انه انما يجوز اذا سجد على ظهر المصل وقال الشافعي لو سجد على ذيل غيره او ظهر رجل وامرأة
 او دابة او حمار او كلب عليه ثوب تصح صلته ولذا ان سجد على ميت وعليه لب لا يجد حجم الميت يجوز وفي المجتبى اذا سجد
 على الثلج او الحشيش الكثير او القطر المجامح يجوز ان اعتد حتى اذا استقر جبهته وجد حجم الارض جاز والافلا
 وفي فتاوى الى خفض الباس ان يصلي على كحل او البرد والشعر والكدس والتبن والذرة ولا يصلي على
 الارز لانه لا يمسك ولا يجوز على الثلج المنحال والجنس ما شبهه حتى تليده كبد جبهه ولو سجد على ظهر ميت عليه

وهو في انفسه
 السلام صلى
 في ثوب واحد
 يبقى بفضله
 حوله الارض

البرهان وجد بوجه جازوالا فلا وقيل ان كان مشوا لاجاز وان لم يكن عليه انارو في النظم لو تبدل الارض
والبساط عليه الاشجار الاربعية وصلى عليه لا يجوز وعلى قطعة جهر كجوه في الماء كالمسقية وقيل ان لا يجوز اذا اطلت
طرفاه وفي بساط كبير ولو كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين بعد ركبته او بشين منضوبتين يجوز
وان زاد ولم يجز ويجوز السجود على جلد وسخ خلا فاما لك وقال الراضة لا يجوز الا على ما اخرجته الارض
من قطن او كتان او خشب او قصب وخشيش لا يجوز على ما يتخذ من الحيوان فافهم ويدري ضبيعية ش الاثبات
وفي المنزلة ابتداء الضبيعين فترجمهما والضعيف بكسول الهاتقال الا تراهي بالسكون لا غير وسنة المبسوط
شرح الاسلام في لنتان الضم والسكون ومما انعقد وهل ضيق الرجل وسطه وباطنهم قوله عليه السلام واجتنبوا
ش هذا عزيب لم يروى عنه فاعلموا انارو في عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن ابي بصير عن
البكري قال را في ابن عمر رضي الله عنهما وانا اصلي الا اتجاني عن الارض بذراعي فقال يا ابن اخي لا تبسط
بساط السجود وادعهم على بيتك وابد ضبيعيك فانك اذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك ورفع ابن حبان في صحيحه
بلفظ وجاف ضبيعيك وكذلك الحال في المستدرك صحيحه عن ابن عمر فروع لا تبسط بساط السجود الى آخره هم ويروي
وابد من الابداد وهو المحدث هذه الرواية ليست لها اصل ولا لها وجود في كتب الحديث وكان ينبغي ان يكتفي
بذلك رواه النجاشي ومسلم من حديث عبد الله بن لك بن جحيفة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
اسجد تخلى في سجوده حتى يري فوج ابطيه والوضع البياض فروي ايضا انه عليه الصلوة والسلام كان اذا سجد
بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه وينون ذلك لان ابن بكيمه ليس صفته لما لك وبكيمه اسم عبد الله وقيل
ام مالك الاول صح وكفي بضم الباء الموحدة وفتح الميم الملهمة وجارواه الشاذ عليه السلام قال اعتدلوا
في السجود ولا يبسط احدكم ذراعيه انساب الكلب رواه الجماعة وجارواه ابو حميد في صفته صلوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال واذا سجد فجه بين فخذه غير حامل لبطنه على شئ من فخذه رواه ابو داود وروى
مسلم انه عليه السلام ان يفرش ذراعيه لفرش السجود وفي سنن ابى داود وابن ماجه عن من فرشته السجود
هم والاول ش وهو قوله وابد ضبيعيك هم من الابداد وهو الاظهار ش يقال ابد يد يد ابد من باب
الافعال بالكسر وسباني لبطنه عن فخذه ش ابي ساعد وثلاثه جفي يقال جفي السجود عن ظهر الفرس جففته
انا اذا رفعت وجافه عنه تيجاني في الفرس ش ابي ما قال الله تعالى تجاني جنوهم ابي متبا هم لا عليه السلام
كان اذا سجد جاني ش عن فخذه حتى ان بهيمة لو ازلت ان تمر بين يديه لم تمش بذلك في اخره سلم

يتقضي
نحوه عليه السلام
وايد ضبيعيك
وروي بساط
من الابداد وهو
المحدث
الاصح
منه
عليه السلام
في السجود
ان يفرش
ذراعيه لفرش

عن

عن زيد بن الاصم عن سمينة رضي الله عنها ان النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا سجد الى بيت
 وهو مسند الى بيته ان تمر تحت يديه ورواه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه وقالافيه بهيمة
 باليار اسكنه بعد الماء المكسورة والصواب بهيمة بضم الباء تصغير بهيمة والبهمة واحدة البهم وهي
 صغار الغنم والمفرج جميعا وربما خص الغنم بذلك كذا في الجملة واقصر الجوهري على اولاد الغنم
 وخصه القامح عياض باولاد المعرم وقيل اذا كان شئ اسمى المعلى هم في الصف لا يجانسه كسلاوي
 جاره شئ اذا كان في الصف ازواحام وقرب البعض من البعض واذا لم يكن كذلك لا يترك السنة
 لانه لا يذاري في الروضة ان ايمى فاستعان بركبة فوضع ذراعيه عليها فلا باس بهم ويوجه
 اصابع رجليه نحو القبلة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا سجد المومن سجد كل عضو منه على وجه
 من اعضائه القبلة ما استطاع شئ هذا الحديث غريب نعم جاز في رواية النسائي من عبد الله بن عمر
 عن ابيه قال من سنة الصلوة ان يعصب القدم اليمنى واستقباله باصابع القبلة ما استطاع
 والجاوس على اليسرى وبوب على باب الاستقبال باطراف اصابع القدم للقبلة عند القعود
 للشهد وجاءني حديث ابي حميد الذي اخبره البخاري واستقبل باطراف اصابع رجليه القبلة هم ويقول في
 سجوده سبحان ربني الاعلى ثلاثا وذلك ادناه شئ ما يثلاث مرات وقال الشافعي يفيض الى ذلك وهو الافضل اللهم
 سجدت ربك امنت ولك اسلمت سجد ومجى للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله من الخلق
 الحديث على رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام كان اذا سجد قال ذلك رواه مسلم قلنا هذا وامثاله محمودة
 على النوازل لان بابها واسع قوله شق سمعه وبصره ايمى تغذها ومعنى تبارك وتعالى وقال ابن الانباري
 يترك السجود بتوجيهه وذكر اسمه وقال الليل تجي وقيل اسحاق واحسن في القين ايمى المصورين المقدين
 فخرج وفي الايمى جاني لو خفف سجوده وهو الى القعود اقرب يجوز وان كان الى السجود والارض اقرب
 لا يجوز روى ذلك عن ابي حنيفة وقال محمد بن مسلمة لو رفع راسه وهو لا يشكل على النوازل في راسه
 لا يجوز ذكره في العيون وروى الحسن بن ابي حنيفة انه اذا رفع راسه من السجود مقدار ما يمر الحنجرة وبين
 الارض جازت صلاته وروى ابو يوسف عنه اذا رفع مقدار ما سمى برافعا جاز لوجوه الفصل من سجدين
 قال في المحوط وهو الاصح بخلاف الركوع حيث ترجح بالاكث وقيل اذا ازيلت جبهة من الارض ثم عادت جاز
 ذكره المصنفاني وفي الروضة لا يجوز ذلك عنها جاز وفي جمل النوازل يتجنب البكاء في السجود لانه تعالى ان

وقيل ذلك
 في مسند
 كذا
 جاز
 اصابع رجليه
 نحو القبلة
 لقوله عليه السلام
 اذا سجد المؤمن
 سجد كل عضو منه
 فليوجه من
 اعضائه القبلة
 ما استطاع
 ويقول في سجود
 سبحان ربني
 الاعلى ثلاثا
 وذلك ادناه

بقوله عليه السلام
 واذا سجدوا سجدة واحدة
 فليقل في سجدة
 سبحان ربّي الاعلى
 ثلثا وذلك ادناه
 اى اذا كمال الجمع
 ويستحب ان يزيد
 على الثلث في الركوع
 والسجود بعد ان يخلو
 بالوتر لانه عليه السلام
 كان يختم بالوتر وكان
 اماما لا يزيد
 على وجه على القدم
 حتى لا يؤدي الى التنفير
 ثم تسبيحات
 الركوع والسجود سنة
 لان النص

يقول في سجدة واحدة ويسأل النظر الى اربعة الالف فيه وفي فتاوى العظمية وليس بين السجدين ذكر
 مستوفى وعن من بن الى طبع ان يقول سبحان الله وبحمده استغفر الله العظيم وعند الشافعي يستحب ان يقرأ
 في كل سجدة سبعين سجدة من الماروسى حديثه انه عليه السلام كان يقول بينهما اللهم اغفر لي وارحمي واهدني واختر
 وعافني وارزقني وفي تنعيم ولا يتعين على دعاء ولكن يستحب ان يدعو كما وردت به السنة قلنا هذا كل واحد
 في التسجدة في الفرائض والامرية واسع فان قلت ما الحكمة في تكرار السجود دون الركوع قلت مذ سبب الغفوة
 انه تسبب لا يطلب فيه المعنى كما هو الركعات وسجدة الثانية فرض كالاولى بالاجماع والجاووس بينهما قد ترجح
 واما عند اهل الحكمة فقد اختلفوا فيه فقليل رغبوا لليطان فانه امر بالسجود فلم يفعل فخرج من سجدة وتبين ترغيبه
 واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم في سجود السهو وقال هاسجرتان ترغيبا لليطان وقيل الاولى اشارته
 الى ان خلق من الارض والثانية اشارته الى انه يعود اليها قال تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم وقيل
 لما اخذ الله الميثاق على ذرية ادم عليه السلام حيث قال واذا خذ ربك من بني ادم اهرهم بالسجود
 تصديقاً لما قالوا لسجد الملكة والمؤمنون كلهم ولم يسجد الكفار فلما رفعوا رؤسهم وادعاهم لم يسجدوا
 سجدوا فاما ناسنا لما وقعهم الله تعالى نصار المفروض سجدتين وذلك ادناه وقد استقصينا الكلام
 فيه عند ذكر الركوع هم بقوله عليه السلام اذا سجدتم فليقل في سجود سبحان ربّي الاعلى ثلاثا وذلك اذا
 اى اولى كمال الجمع ش وقدم تقدم الحديث هناك ووقع في اكثر النسخ اذا سجدتم بواو العطف عطف
 على قوله عليه السلام اذا ركع احدكم الا انها في حديث واحد وانما ذكره المصنف مقطعا لان نصف الركوع ونصف
 السجود هم سجدتان يزيد على الثلاث ش اى ثلاث تسبيحات بان يقول خمسا او سبعا او تسعا وهي سنة عند كثير
 العلماء وقال ابو مطيع تلميذى حذيفة بن حريش ولم يخرجه اقل من ثلاث فقال احمد واد ورجب مرة اذا امر
 لا يوجب التكرار الا ان عند احمد اذا تركه ناسيا لا تطل صلوة ومنه ولو كان عاذا في الركوع والسجود لم
 ان يغمم بالوتر ش اى بعد ان يغمم تسبيحا بالواتر كما قلنا هم لان النبي عليه السلام غم بالوتر ش يعني في
 تسبيحات الركوع والسجود وهذا الحديث غريب جدا هم وان كان المصلى اماما لا يزيد على وجبيل القوم ش
 بعضهم لا يرون الا الاموال والقوم منصوب على المفعولية هم حتى لا يردى الى التنفير ش اى حتى لا يرد مجاورة
 عن الثلاث الى تنفير الجماعة ومنه ان يقول الامام خمسا حتى يكمل القوم من الثلاث هم ثم تسبيحات
 الركوع والسجود سنة ش عند اكثر العلماء والان معنى الكلام فيه هم لان النص ش وهو قوله تعالى

اركعوا واسجدوا هم تنا و لهاش اى تنا ول الركوع والسجود وهم دون اتينا تماش اى لم يتناول
 متبقيات الركوع والسجود هم فلا يزال على النض من سجدة الواحد وهو قوله عليه السلام اجعلوا فى ركوعكم
 واجسادكم فى سجودكم قالوا انما قال ذلك حين نزل قوله تعالى فوج باسم ربك العظيم وسج باسم ربك الاعلى
 وانما لا يزال على النض من سجدة الواحد لانها تكون نسيما فلا يجوز وليزيد انه عليه الصلوة والسلام لما علم الاعلى
 واجبات الصلوة لم يعاين متبقيات الركوع والسجود ولانه ذكر جابر على كل حال فيكون كالتامين وبعده الا ان
 مبنى النض على الشهادة والاعلان وبني التطوعات على الخفية والكتان هم والمرأة تتخفف فى سجودها
 وتزلق بطنهاش اى تصلى هم بفريقها لان ذلكش اى لا تخفى من الازدحام استه لهاش اى لا
 مبنى حالها على الستة هم قال ش اى القدر ورسى هم ثم يرفع راسه من السجدة ش وقد بدى مقدار
 الرفع ويذكره المصنف على ما يجي الا ان وتوله هم ويكبش حال هم لما روينا ش اشار به الى تولد
 البنى عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع فماذا اطلقن جالساش اى حال كونه جالسا قبل السجدة الاولى
 هم كبر وسجدش السجدة الثانية وقد ذكرنا ان الجالوس بين السجدين قد يستتبه هم بقوله عليه السلام فى حديثه
 ثم ارفع راسك حتى تستوى جالساش وقد تقدم حديث الاعرابي مستقفا وفيه ثم اجلس حتى تظلمن جالساش
 النساءى ثم ارفع راسك حتى تظلمن قاعا وعند البيهقي حتى تظلمن جالساهم ولو لم يستجروا جالساش
 اى لو لم يستوى فى الجالوس بعد السجدة الاولى وسجد سجدة الاخرى هم اجزاء عند ابى حنيفة ومحمد وقد ذكرناه ش
 لى قوله واما الاستواء فاما فليس يفرض وكذا الجالسة بين السجدين هم وقد تقدموا فى مقدار الرفع ش
 علمنا فى مقدار الرفع الذى يكون فاصلا بين السجدين فقال بعضهم اذا زال جهته عن الارض غم اعدوا
 جازوا عن القدر ورسى اوفى ما يطلق عليه اسم الرفع وهو رواية عن ابى يوسف وفيه قول اخر قد ذكرنا ما
 عن قريب واشار المصنف الى الاصح من ذلك بقوله هم والاصح اذا كان الى السجود واقرب اليك زش اى
 سجودهم لا بعد ساجدا وان كان الى الجالوس اقرب جازش لانه بعد جالسا فتتق السجدة الثانية هم قال
 ش اى القدر ورسى هم واذا اظلمن ساجدا كبر وقد ذكرناه ش اروا جازا عليه الصلوة والسلام يكبر عن كل
 خفض ورفع وسنه حديث مسلم بن ابى هريرة رضى الله عنه ان كان يكبر كلما خفض ورفع ويحدث ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك هم واستوى قاعا على صدره قد روى ولا يقيدش يعنى بعد رفع راسه من السجدة
 الثانية وفى محل النزال جلسته للاستراحة ثم روى عنه نالان الصحابة رضى الله عنه كانوا ينفخون على صدورهم

تناولها دون
 تسليحاتها فلو
 يزداد على النض
 تتخفف من سجودها
 وتزلق بطنها
 لان ذلك استبرها
 قال ش روى
 ويكره لما روينا
 اطاعت جالسا
 كبر ومحمد بقوله
 عليه السلام
 ش لما روى
 روى حتى تستوى
 جالسا ولو لم يستوى
 جالسا ولو لم يستوى
 اخرى اجزاء عند
 ابى حنيفة
 ومحمد وقد ذكرناه
 وكلموا فى مقدار الرفع
 ولا هم اذا كان الى
 السجدة اقرب
 بعد ساجدا وان كان الى
 الجالوس اقرب جازش
 بعد جالسا فتتق
 قال ش روى
 كبر وقد ذكرناه
 قاعا على صدره
 ولا يقيد

اقدامهم ولا يعقد بيديه على الارض شئ بان يعقبر راحتيه على الارض مخصوص عليه عن ابي حنيفة وفي
 الحديث لا بأس بان يعقد على الارض عند النعوض من غير فصل قال لك نيفض على صدور قدسية من غير عقاد
 وهو قول احمد رحمه الله وقال الشافعي يجلس جلسة خفيفة ثم يفيض يعقد على يديه على الارض لما روى ابن
 النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك شئ اسي الاعتماد على الارض والمروى منها ما اخرج ابن الجارري عن مالك بن النوير
 انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في الوتر من صلوة لم يفيض حتى يستوي فاعلم وقال النووي وقال
 الاكثر لا يتب ذلك اسي البلية بعد السجدة الثانية قال مكاد بن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس
 وابي الزناد والنوري والنعمي ومالك وسحاق واحمد وقال الثمان بن عباس ادركت غير واحد من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يفعل هذا وقال احمد اكثر الاما ديث على هذا ولم يذكر ذلك في حديث المسي في صلوة وقال
 ابو اسحاق المروزي والشافعي ان كان ضيقا جلس لا سترقة وان كان قويا لا يجلس قال الامام حميد الدين
 في شرحه ناظرا عن شمس الائمة الملوئي المذاهب في الافضلية معني اذا جلس لا بأس به عندنا واذا لم يجلس لا بأس
 به عند الشافعي هم ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يفيض في الصلوة
 مستمرا على صدور قدسية شمس هذا الحديث رواه الترمذي عن خالد بن اياس عن صالح بن مولى
 الثوير عن ابي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفيض في الصلوة على صدور قدسية
 وقال الترمذي هذا الحديث عليه العمل عند اهل العلم فان قلت خالد بن اياس ضعيف ضعفه النجاشي
 والنسائي واحمد وابن معين قلت قاله الترمذي ومع ضعفه كتيب حديثه وليقويه ما روى عن الصحابة في ذلك
 فاخرج ابن شعبة في مصنفه عن عبد الله بن مسعود انه كان يفيض في الصلوة على صدور قدسية ولم يجلس واخرج
 نحوه عن علي وابن الزبير وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم واخرج ابن شعبة قال كان عمر وعلي واصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم يفيضون في الصلوة على صدور اقدامهم واخرج عن الثمان بن عباس قال ادركت غير
 واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا رفع احد راسه من السجدة والثاني في الركعة الاولى
 وتنفض كما هو ولم يجلس واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر نحوه واخرج
 البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود ويقوم على صدور قدسية في الصلوة ولم يجلس
 اذا صلى في اول ركعة حتى يقضي السجود وما رواه محمود على حاله الكبرش وما رواه الشافعي وهو
 مالك بن النوير محمد بن علي فعلم عليه السلام بعد ما كبر وسن وفيه تأمل لان نهي ما عمر النبي عليه السلام

ولا يعقد بيديه
 على الارض فقال
 الشافعي لا يجلس
 خفيفة ثم يفيض
 معقد على الارض
 لان النبي عليه
 السلام فعل
 ذلك وكذلك
 ابن هزيمة ان النبي
 عليه السلام
 كان يفيض في الصلوة
 على صدور قدسية
 وما رواه محمود
 على حاله الكبر

ثلاث وستون سنة وفي هذا القدر لا يجوز الرجل عن النعوض اللهم اذا كان بعد من شرب وجراحة او نحوها والليل
الثاني اوجه وهو قوله هم والان هذه فتحة استراحة والصلاة ما وضعت لها شئ اى للاستراحة بل اى
مشقة في نفسها ولان الله على غيره صلواته فيكون ساقيا على ما قالوا الوكل على حائل او على عصى بخلاف ما لو
اعتمد على ركبتهم ويعمل في الثانية شئ اى يفعل المصلى في ركعة الثانية هم مثل ان فعل في الاولى شئ اى
في الركعة الاولى هم لان الله شئ اى لان الركعة الثانية وذكر الضمير باعتبار الخبر وهو قوله هم كذا الركعتين
وكرر القيتنى عادة الاولى وكان ينبغي ان يزا عليه ولا ينوى ولا يكبر لاحرامهم الا انه لا يتحقق ولا يتوهم لانها
لم يشتر ما الامر ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي في الركوع والرفع منه لقوله عليه السلام لا ترفع
الا يدي الا في سبع مواطن تكبير الافتتاح وتكبير القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الاربعة في الحج والذي يروى من الرفع
محمول على الابتداء كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه شئ اى لان المصلى لا يقول سبحانك اللهم وهذا
يسمى الاستفتاح وعلى هذا قيل لكل صلوة مفتتح واقتراح واستفتاح فمفتاح الصلوة الطهور واقتراحها تكبيرة
الاحرام واستفتاحها سبحانك اللهم واخره التزمذي ايضا وبشيء ابى هزيمة اخرج ابن ماجة والطحاوي عنه
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرف يديه في الصلوة هذا التكبير حين يفتتح الصلوة وحين يسجد
يسجد وبحديث واثر بن حجر قال رايت النبي عليه الصلوة والسلام حين يكبر للصلوة وحين يسجد وحين يركع
راسه من الركوع يرف يديه ثلاثا في اخره ابو داود والنسائي وبشيء علي بن ابي طالب رضي الله عنه اخرجه الاربعة
وفيه ورف يديه حذو تكبيرة ويضع مثل ذلك اذا قضى قرأته اذا اراد ان يركع ويضعه اذا فزع ورف من الركوع
واجب اصحابنا يروي بن جرير بن عازب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر الافتتاح الصلوة يرف يديه كما يكون
ابها ما قربا من محمى اذنيه ثم لا يعو واخره ابو داود والطحاوي من ثلاث طرق ابن ابي شيبة في مصنفه ومحمد
بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يرف يديه في اول تكبيرة ثم لا يعو واخره ابو داود
والطحاوي وابن ابي شيبة في مصنفه وبالحديث الذي ذكره المصنف ولكن بنى اللفظ الذي ذكره في رواية ابن ابي
سليمان في كتابه المصنف في رفع اليدين وقال قال وكعب عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن في افتتاح الصلوة وفي استقبال القبلة وعلى
الصفا والمروة ويحج وفي المقامين وعند الجمرتين رواه البزار عن فيهم عن ابن عباس وعن نافع عن
ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم قال ترفع الا يدي في سبع مواطن افتتاح الصلوة واستقبال البيت والصفا والمروة

ولان هذه تعدد
استراحة والصلاة
ما وضعت لها
وفعل في الركعة
الثانية مثل ما فعل
في الركعة الاولى كانه
تكرار لا يكون كانه
لا يستغفر ولا يعو
لا نهى الله عن الصلاة
واحدة ولا يرف يديه
لا في التكبير الاول
خلوفا للشافعي
في الركوع في الرفع
منه لقوله عليه
السلام لا ترفع يدي
الا في سبع مواطن
تكبيرة الافتتاح
القنوت وتكبير العيدين
ذكر الاربعة في الحج
والذي يروى من الرفع
محمول على الابتداء كذا
نقل عن ابن الزبير

بهذه الزيادة فسقط ايضا بذلك كلام الخطابي لم يقل في هذا ثم لا يبعد وغيره كركب الان شر كما قد توقع مذهبكم
 الدار قطنى من اسمعيل بن زكريا بن يزيد بن زكريا ونحوه اخرجه البيهقي في الخلافات من طريق النضر بن شميل
 عن اسمعيل بن محبوب بن يوسف بن سحاق عن يزيد بن بقط رفع يديه عند اذنيه ثم لم يبعده واخرجه الطبراني في الاوسط
 حديث حفص بن عمر ثنا حمزة الزيات كذلك وقال لم يروه عنه الا حفص بن عمر بن محمد بن حرب فان قلت تفرد به
 يزيد بن ابى زكريا وهو ضعيف قلت لا نسلم ذلك لان عيسى بن عبد الرحمن واهل الصنائع ابن ابى اسلمى فلذلك اخرجه
 الخطابي وسي اشتهر الى ان يزيد قد توقع في هذا وما يزيد في نفسه فهو ثقة يقال جازله الحديث وقال يعقوب بن
 سفيان هو وان تحمهم فيه لتغيره فهو مقبول القول عدل ثقة وقال ابو داود وثبت الا اعلم احد ترك حديثه وغيره
 احب الى منه وقال ابن مالمعين في كتاب النقات قال احمد بن صالح بن يزيد ثقة ولا يعجبى قول من اكلمهم فيه وخرج حديثه
 ابن خزيمة في صحيحه وقال الساجي صدوق وكذا قال ابن حبان وخرج مسلم حديثه في صحيحه واستشهد به البخاري
 فاذا كان حاله كذلك جاز ان يسجل امره على انه حدث ببعض الحديث تارة وبجملة اخرى او يكون قد نسى ولا يتم
 ذكره فان قلت ان عارضونا برواية ابراهيم بن بشار عن سفيان بن عيينة بن يزيد بن ابى زكريا بجملة عن عبد الرحمن بن ابى اسلمى
 عن البراء بن عازب قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه واذا اراد ان يسجد واذا
 رفع راسه من الركوع قال سفيان فلما اتى بالكوفة سمعته يقول يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يبعد ونظمت
 انهم يرفعون قلت هذا لا يخفى لانه لم يروه هذا المتن بهذه الزيادة غير ابراهيم بن بشار كذا قال الشيخ في الامام عن ابي الحكم
 وابن بشار قال النسائي في الميسر بالقوى ورواه احمد واما شديدا وقال ابن معين ليس بشي لم يكن كذا عند سفيان
 وما رايت في يده فلما قط وكان يركب على الناس لم يقبله سفيان واما رواه البخاري وابن البار ورواه غيره فجاز
 ان يكون وجهه في هذا فان قلت قال ابن القدامة في المغني يروي عن يزيد بن ابى زكريا ورواه غيره فجاز
 فاحا وبنات ترجم عليه بجملة الاسناد وعند اكثر الرواة ووطن الصدوق في الكشي بالقوى والخطاط من بعد والمثبت بخبر عن
 شيئا بده وواه والناس في لم يروا شيئا فلما يروى بقوله ورواه حديثنا فصول في روايتهم ونصبوا الى الرفع على ما يميز
 المختلف فيها والمختلف فيهم روايتهم في غيرهم فوجب تقديم حديثنا لضعفها وخصوصها على احاديثهم العامة
 التي الانص فيها كما تقدم الى انص على العام والنس على الظاهر المحتمل والسلف من الصحابة والتابعين تهموا بها
 قبل ذلك كله على قولنا قلت حديث ابن مسعود صحيح على التردد وغيره وما يذكره الرواة في الترجيح انما يكون ان كان
 راوى الخبر واحدا ولو سمي الخبر الذي يتعارضه صفة اثنان او اكثر فالذي نحن فيه روى عن جماعة عبد الله

بن مسعود والبرابن حازب وابن عباس وابن عمر وعبد بن الزبير رضي الله عنهم في تساوت الاخبار في نطق الصديق
 بقوله لم وبعد الخط ولا نسلم تقديم خبر الميثب على خبر الثاني مطلقا واذا كان خبر الثاني عن دليل يوجب العلم يتساو
 مع الميثب في تحقيق المعارضتين فيما نعلم يجب طلب المعارض فان كان خبر الثاني لا عن دليل يوجب العلم فيقدم خبر الميثب
 كما في حديث بلال انه عليه الصلوة والسلام لم يصل في الكعبة مع حديث ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام لم يصل فيها
 عام لم يخرج فانهم اتفقوا انه عليه الصلوة والسلام دخلوا المسجد الاخرة واحدة ومن ثمة انه لم يصل فيها فانه لم يجهد وليا لا يجوز
 للعلم لانه لم يجران صلوة فيها والاخر عائن ذلك وكان الميثب اولي من الثاني واما الذي نحن فيه عن دليل يوجب العلم
 به لان ابن مسعود وشاهد النبي صلى الله عليه وسلم واعنيه انه رفع يديه في اول تكبيرة ثم لم يرفع في تساوي في القوة والضعف
 فكيف يرجح الاثبات على النفي وكما ان الناصح يوجب الحكم فماتنا وله مطلقا فكذلك العام يوجب له نياتنا وله مطلقا و
 كل واحد من المدينتين نص كيف يقال والنص يقدم على الظاهر المحتمل واحاديثنا ايضا عمل بها السلف من
 الصحابة والتابعين وقد ذكرناه عن قريش فان قلت حديث ابن مسعود رضي الله عنه معتبر فيه جازوا والترك
 بسنده عن ابن المباركة قال لم يثبت عندي حديث ابن مسعود انه عليه السلام لم يرفع يديه الا في اول مرة و
 ثبت حديث ابن عمر انه رفع عنده الركوع وعند الرفع وعند القيام من الركعتين وقال المنذري ومحمد الرحمن
 لم يثبت من طائفة قال وقال الحاكم عاصم بن كليب لم يخرج حديثه في الصحيحين كان يترفع الاحكام منه دينا بالمسنة وان لم يترفع ثم لا يعود
 غير منقطع قاله البيهقي من الحاكم قلت عدم ثبوت الخبر عند ابن المباركة لا ينعى ثبوته عنده غيره فقد قال الترمذي حديث ابن مسعود
 حديث صحيح وصححه ابن خزيمة في المحلى وهو يروي عن عاصم بن كليب وقد وثقه ابن مبيد الخج له مسلم فلا يسال عنه للاتفاق على الاحتجاج
 به وقول المنذري غير قاطع فانه عن رجل مجهول وهو قول عيب لانه لم يعلل برجل مجهول شديد النفي وقال الشيخ
 في الامام ثبتت هذا القائل فلم اجد له وقد صرح في كتاب المتقن والمفتن في ترجمة عبد الرحمن بن ابي
 سنان اياه وعلقته وكذا قال في المحال سمع حاشية واباه وعلقته بن قيس وما صح بن كليب وثقه ابن معين انه
 من رجال الصحيح وقول الحاكم ان حديثه لم يثبت في الصحيحين غير صحيح فقد اخرج له مسلم حديثه عن ابي برة عن
 علي الهذلي فان قلت الحديث الذي ذكره المصنف فيه الحكم عن نعيم قال النجاشي قال شعبة لم يسمع الحكم
 من نعيم الا اربعة احاديث ليس في بعضها فهو مرسل وغير محفوظ لان اصحابنا في خالفوا وايضا فهم قد خالفوا
 في الحديث ولم يثبتوا عليه في تكبيرات العيدين وكبيرة القنوت قلت قول شعبة مجرود وعوى ولكن سلمنا في
 الثقات مقبول صحيح به وكونهم لم يثبتوا عليه في تكبيرات العيدين وكبيرة القنوت لا توجب المنع لانه لا يثبت

الذي لا يدل على العصفان قالوا هذا الحديث رواه غيره واحد موقوفوا ابن أبي ليلى لم يكن بالناظر فقلت
ابن أبي ليلى لم يكن كبا التاميين اذكر ما تروى عن رجل من الصحابة رضي الله عنهم قال لم يعمل شيء شابه ما
يعرف من فنان قلت حديث جابر بن سمرة لا يدل على ما روى عنه لانه لم يروى عنه في غيره ولا في غيره ولا في غيره
كانوا يشيرون بايديهم الى الجانبيين يرون بذلك السلام على من على الجانبيين والدليل عليه رواية مسلم ايضا
من جابر بن سمرة انه قال لما اذا صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
عليكم ورحمة الله وبركاته الى الجانبيين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم ورحمة الله وبركاته عليكم
كما هنا اذنا جليل شمس انما يعني احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم على اخيه من يمينه وشماله وقال النووي احتجاجهم
بحديث جابر بن سمرة من عظم الاشياء وواقع النواع الجملات باسنة لان الحديث لم يروى في رفع الايدي في الركوع
والرفع عنه ولكنهم كانوا يرفعون يديهم في حالة السلام من الصلوة ويشيرون بها الى الجانبيين يريدون
بذلك السلام وبذلك خلاف ما في الحديث ومن ادنى اختلاف باهل الحديث قال وشهد من النجاشي قلت
في الحديث الاول انكار لرفع اليد في الصلوة وامر بالسكون فيما فكيف يدل هذا على الايام باليد والاشارة
بما بعد السلام لما في الحديث الثاني وليس فيه ذكر رفع الايدي ولا الامر بالسكون اذ اخرجوا من الصلوة بسلام
وحديث انكار لرفع اليدين والامر بالسكون مقيد بدخول الصلوة وحديث انكار الايام والاشارة بالايدي
مقيد بحال السلام الذي اخرجوا من الصلوة والمقيد بقيد لا يندرج تحت مقيد اخر بقيد اخر فالديث الثاني
غير الحديث الاول قطعاً فكيف يجعل بعونه تحت بيان تحتها في الحديث الذي يحيل احدها على الآخر بلا دليل
مع انكاره فادعنا ما بين متقابين هو الذي اتى به عظم الاشياء وواقع النواع الجملات باسنة على ان الثوري
وما لك بن النسيخ امام جليل في حديثه واعلم بالسنه وقد رفع اليدين في الصلوة الا عند التمجيد وبهولته
ابن القاسم عنه ورواية متقدمة على المالكية على جميع اصحابه حتى كانت القضاة بالضرع يكتبون في تعاليمهم
ان لا يحكموا الا برواية ابن القاسم والذي روى عن الرفع محمول على الابتداء باجواب عما احتج به التامضي من
الذي روى من رفع اليدين في الركوع وفي الرفع سنة واراد بقوله محمول على الابتداء انه كان في ابتداء الاسلام
ثم الشيخ كذا نقل عن ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما وابن الزبير من الاسماء العالية على بعض مسلمة المسلمين
به كان عمر ابن عمر رضي الله عنهما في الزبير بن العوام نقله البعض ان ابن الزبير رضي الله عنه في الصلوة
من الركوع وعند رفع الارس من الركوع فقال لا تفعل فانك تفتي في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

ثم ترك قال ابن الجوزي في التحقيق زعمت السنيّة ان ابا واث الرفع منسوخة بعد ثنين روى ابا حنبل
عن ابن عباس قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه في الركوع وكلمها رفع ثم صار الى احتضار الصلاة وترك
ما سوى ذلك والثاني روى عن ابى الزبير انه رأى رجلا يرفع يديه في الركوع فقال سرفان هذا شي فحدث رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم تركوه وهذا الحديثان لا يعرفان أصلا وانما المنعوط عن ابن عباس وابن الزبير خلاف
ذلك فخرج ابو داود وعنه يعمون لكن لا يراى ابن الزبير وصلى بهم شية كنيته عن يقيم وعنه يركع وعنه يسجد
قال تذهبت الى ابن عباس فخرجت بذلك فقال ان اصلنا نسل الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقصد بصلاة
عبد الله بن الزبير ولو سمع ذلك لم ينجح وعوى السخ لان شرط الناس ان يكون اتوى من المنسوخ قلت قولك لا يعرفان
اصلا لا يستلزم عدم معرفة اصحابنا باو وعوى الثاني ليست بحجة على لم يثبت واصحابنا الاعتناء بالايرون الاحتجاج
بالم ثبت عنه حمته لان هذا الم الذين قالوا سلم اليه في رواية يروى من عدم الرفع عند الركوع وعند الرفع
منه روى الطحاوي رحمه الله عن ابن ابي داود وقال ابن ابي عمير بن عبد الله بن يوسف قال ثنا ابو بكر بن عباس عن
حسين بن مجاهد قال سمعت ابن عمر يقول يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى من الصلاة قال الطحاوي يروى هذا
ابن عمر قد رآه راى ابني صلى الله عليه وسلم يرفع ثم تركه هو الرفع بعد النبي عليه الصلاة والسلام فلا يكون ذلك الا وقد
ثبت عنه وشيخنا قد كان راى ابني صلى الله عليه وسلم فعلا واسنادا رواه الطحاوي صحيح واخرجه ايضا ابن ابي شيبة
في مصنفه ثنا ابو بكر بن عباس مجاهد قال ما رايت ابن عمر يرفع يديه الا في اول ما يفتح فان قلت هذا حديث مسند لان
طحاوي قد ذكرنا راى ابن عمر يفضل ما يوافق ما روى عنه من النبي عليه السلام من ذلك قلت يجوز ان يكون
ابن عمر فعل ما رواه طحاوي فضلا عما قبل ان يقوم الخبة عنده منسوخة ثم قلنا الخبة عنده منسوخة فيه له وفعل ما ذكره عنه
مجاهد وكذا ينبغي ان يحل ما روى عنهم وينبغي منهم التوجه حتى يتحقق ذلك ولا اكثر الاكثر الروايات واما الجواب عن
احاديث المنعوط فيقول اما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فانه روى عنه خلاف ذلك فقال الطحاوي اما ابن ابي عمير
الى اخر ما ذكرناه الا ان واما حديث ابى حميد الساعدي فان ابا داود وقد اخرجه من وجوه كثيرة لو اخذها عن احمد
بن حنبل وليس فيه ذكر رفع اليدين عند الركوع والطريق الذي فيه عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء
قال سمعت ابا حميد في عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وعبد الحميد عندهم ضعيف فكيف يجوز ان
في مثل هذا الموضع في معرض الاحتجاج على خصمهم وقالوا عبد الحميد لم يلق مطعون في حديثه روى ذلك عن يحيى بن معين
وهو اصح في هذا الباب فان قلت عبد الحميد من رجال مسلم واحتجت به الاربعة واستشهد به النجاشي في الصحيح

وعن احمد بن يحيى وثقة قلت ان سلماً ذلك ولكن الحديث مسلول بحجة اخرى وهو محمد بن عمرو بن عطاء لم يسم
 بهذا الحديث حتى يسميه بن عبد الله ولا يسمي في هذا الحديث مثل قتادة وغيره وذلك لان سنده لا يقبل ذلك لان الاقتادة تقتضي
 مسامحة الراوي على ما كان قال الشيعيون من عدي وقال ابن عبد البر الطحاوي قيل توفي بالوفاء سنة ثمان مائة ومحمد بن عمرو بن عطاء
 توفي في خلافة وليد بن يزيد بن عبد الملك وكانت خلافته في سنة خمس وعشرين ومائة ولهذا قال ابن خزيمة وعلموه
 يعني عبد الحميد فان قلت قال البيهقي في المعرفة حكم البخاري في تاريخه انه سمع ابا حميد وابا قتادة وابا عباس
 وقوله تقتضي على رواية شاذة رواه الشيباني والشيخ الذي اجمع عليه اهل التاريخ انه بقي الى سنة اربع وخمسين وتقبل
 عن ابن خزيمة والواقدي والليث وابن سنان قلت القائل بان لم يسمي بن ابي حميد وهو بن الحبة في هذا الباب وهو قول
 ابن خزيمة من عدي وهذا صحيح ابن عبد البر الكيف يقول البيهقي بذه رواية شاذة فلم يسمي بن ابي حميد وهو بن الحبة في هذا الباب وهو قول
 شاذة بل هي شاذة بلا شك لان قول الراوي على قول الشيباني والشيخ بن المنذر سمى وفي هذا الحديث علة اخرى وهي
 ان ابن خزيمة بن محمد بن عمرو بن عطاء وبن ابي حميد رجل مجهول بين ذلك اطلقا وسي نقول حديثا مسيل بن سليمان ثياجي
 وسعيد بن ابي ربيعة قال ثنا عطاء بن خال قال حدثنا محمد بن عثمان بن عطاء قال حدثنا رجل انه وجد عشرة من
 اصحاب النبي عليه الصلاة والسلام جالساً الى بيت وعطاء وثقة بن معين وعنه مسالحي وليس به بأس وقال
 احمد بن اهل كفة ثقة صحيح الحديث والدليل على ان بينهما واسطة السبب ما تقدم بن حبان اخرجه في الحديث في صحيحه بن
 طريق عيسى بن عبد الله بن محمد بن عطاء بن عباس بن سهل الساعدي انه كان في جافق البصرة وهو ابو اسحق
 وابو حميد اساعدي الحديث وذكر المنزلي ومحمد بن طاهر القدسي في اطرافنا عن ابي واو واخرجه بن ابي اسحق
 فظهر من ذلك ان هذا الحديث مقطوع ومقطوع بالسند والمتن ايضا واما حديث ابي هريرة فانه من طريق اسمعيل
 بن عباس عن صالح بن كيسان وجماله يجهلون اسمعيل بن ابي ربيعة عن غير الاشيايين حجة فكيف يثبتون على
 خصمهم بما لا يوافقونهم عليه لم يسمي في رواية وقال وتمام اسمعيل في الاشيايين غاية وغلط عن المدنيين قال
 النسائي ضعيف وقال ابن حبان كثير الخطا في حديثه فخرج عن حد الاقتباس وقال ابن خزيمة لا يثبت به واما ما
 واصل بن جعفره ضاوه مارواه ابراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم انه لم يكن راى النبي عليه السلام
 فعل مما ذكرنا من رفع اليد من غير تكبيرة الاحرام بعد اتمام سجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم
 بافعال من واصل وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ان يلبس المهاجرون ليفظروا عنه وكان عبد الله
 اكثر الولعج على رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل بن جابر سلم في الحديث في سنة تسع من الهجرة وبين

السلامة ما اشتمل على عشرة من سنة فتح حفظ ابن مسعود ما لم يحفظه وأكمل واشتماله ولهذا قال ابراهيم الخليل
 حين قال ان والا حدث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رفع
 راسه من الركوع ان كان وأمل رآه مرة يفعل ذلك فقد رآه كعب بن عبد الله عيسى بن مرة لا يفعل ذلك فان قلت ما ذكرتموه
 من ابراهيم لم يذكره عبد الله لان عبد الله توفي سنة اثنين وثلاثين من الهجرة بالمدينة وقيل بالكونة وولد ابراهيم سنة
 خمسين كما صحح ابن حبان فان كانت عادو ابراهيم اذا ارسل حديثا من عبد الله لم يسمه الا بعد صحته عند من ارادوه
 عنه وبعد كتمان الرواية عنه ولا شك ان خبر الجماعة اقوى من خبر الواحد والاولى وما حديث علي رضي الله عنه المذكور فقد رآه
 عنه ما ينافيه ولما رآه ايضا فان حاصم بن كليب روى عن ابيان عليا رضي الله عنه كان يرفع يديه في تكبيرة
 من الصلوة ثم لا يرفعه فقد روى الطحاوي وابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه والبخاري رضي الله عنه ان يرفع يديه في
 صلي الله عليه وسلم يرفع ثم يركب الركوع وهو الرفع بعد الركوع لا يجوز ذلك الا وقت ثبت عنه في رفعه في غير تكبيرة الاحرام
 الا ان يراه من المنكر بالصحة وحديث حاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم وفي مسند ابى بكر بن ابي شيبة من عبد الله
 بن المبارك عن الامام عن الشعبي انه كان يرفع يديه في اول تكبيرة ثم لا يرفعهما في ابقى وعن شيبة عن ابى اسحاق
 قال كان اصحاب عبد الله واصحاب علي رضي الله عنهما لا يرفعون ايديهم الا في افتتاح الصلوة وقال وليع
 ثم لا يعودون وعن ابراهيم انه كان يقول اذا كبرت في فاتحة الكتاب فارفع يديك ثم لا ترفعهما في ابقى وبغيره
 عن ابراهيم لا ترفع يديك الا في افتتاح الاولى وعن طلحة عن شيبة كان لا يرفع يديه الا في ابداء الصلوة وعن يحيى
 بن سعيد عن اسمعيل كان يقيس يديه اول ما يدخل في الصلوة ثم لا يرفعهما وعن مسلم بن الحنفى قال كان ابن ابي ليلى
 يرفع يديه في اول شيء اذا كبر قال عبد الملك ورايت الشعبي وابراهيم وابا اسحاق لا يرفعون ايديهم الا حين
 يفتتحون الصلوة وذكر ذلك كله ابو بكر بن ابي شيبة ويكنى في المسبوطان الا وراعى ابا حنيفة في المسجد الحرام
 فقال ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع وقد حدثني الزهري عن سالم
 عن ابن عمر انه عليه السلام كان يرفع يديه عند جاف فقال ابو حنيفة حدثني حماد عن ابراهيم النخعي عن حلقته
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يرفعهما
 قال عجا من ابى حنيفة احدية حديث الزهري عن سالم وهو يحدني حديث حماد عن ابراهيم فاشترى الى طوائف
 فقال ابو حنيفة ما احاد فكان انفتحة من الزهري واما ابراهيم فكان انفتحة من سالم ولولا سبق ابن عمر لكانت بان
 حلقته انفتحة من ابي عبد الله فخرج بفقه رواة فسكت الا وراعى رحمه الله قلت لا في حنيفة ترجع آخر

فی کلام العرب وفي المغربین الصلوة رحمة قال الله تعالی ان الله ما لکتم لیسوا وعلی النبی یا ایها الذین آمنوا صلوا علیه وسلموا تسلیا ای تیرحمون وعن الانسری الصلوة من الما لکتم وفاء واستغفار ومن رحمة وعن ابن المبارک فی قوله اولئک علیهم صلوات من بهم ای رحمتی وقوله فی التشهد التیمات مد والصلوات ای الثناء آسن والحمد والتسبیح مد تعالی هم والطیبات مثل ای الطیبات من الکلام مسر وفات الی الله تعالی وعن الیث وحسن الکلام وافضل مد تعالی وعن شتا عن الفقهاء التیمات مد ای العبادات القبولیة مد تعالی لا یستحقها غیره والصلوات ای العبادات البدنیة مد تعالی والطیبات ای العبادات المالیة مد تعالی یعنی لم یجع الله تعالی الا یتستحقها غیره وهذا علی مثال من یدخل الملوک لیقیم السلام والتنازل والتمتع یوم فی الذی یرثه ثم یبذل المال هم اسلام علیک ایها النبی ورحمة الله وبرکاته او من یدخل من تعالی علی نبیه علیه السلام یملک المخرج فانه علیه السلام لما قال التیمات مد والصلوات مد والطیبات مد الله تعالی من تعالیة بقوله السلام علیک ایها النبی ورحمة الله وبرکاته والزیادة ولما زاد علیه السلام بهذه الالفاظ اشهر کما الی الله علیه السلام امته فیه بقوله السلام علینا وعلی عبادنا الصالحین ثم لما سمعت الملائكة بذلك فرحوا وقالوا اشهدون لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله و ذکرین الا انتم افروا وسمی فی کتاب العبادات عن النبی علیه السلام ان قال الماعز بن یزید الی الله افر فی جبریل علیه السلام ان اسلم علی ربی فقلت کیف اسلم فقال قل التیمات مد والصلوات والطیبات قال فقلت فقال جبریل علیه السلام السلام علیک ایها النبی ورحمة الله وبرکاته فقلت اسلام علینا وعلی عبادنا الصالحین فقال جبریل علیه السلام اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله هم وهذا تشهد عبد الباقی مسعودی فی امته فانه قال اخذ رسول الله صل الله علیه وسلم یدعی وعلنی التشهد کما کان یعلنی سورة البقره وقال قل التیمات مد الی آخره ثم تشهد ابن مسعود و آخره لا اله الا الله عن ابن مسعود والفاظ المسلم قال علنی رسول الله صل الله علیه وسلم التشهد کما یعلنی السورة من البقره فقال اذا قلنا مدکم فی الصلوة فلیقل التیمات مد والصلوات والطیبات السلام علیک ایها النبی ورحمة الله وبرکاته السلام علینا وعلی عبادنا الصالحین فاذا قلنا اصابت کل عبد صالح فی السما والارض اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله زانو فی رواية الترمذی وابن ماجه یتخیر احدکم من لدنا عجب الیه فیه عو بهم والا فندبنا ثم تشهد بن مسعود رضی الله عنه هم اولی من لا فندب تشهد بن عباس رضی الله عنهما ثم تشهد قال الترمذی اصح حدیث عن النبی علیه الصلوة والسلام فی التشهد حدیث ابن مسعود والعمل علیه عند اکثر أهل العلم من الصحابة والتابعین ثم اخرج عن معمر بن مفضل قال رايت النبی صل الله علیه وسلم فی المنام فقلت لان الناس قد استغفروا فی التشهد

والطیبات
السلام علیک
ایها النبی
الی آخره وهذا
تشهد
عبد الله بن
مسعود
فانه قال اخذ
رسول الله
الله صل
وسلم
وعلمنی التشهد
کما کان یحکمنی
سورة البقره
وقال قل التیمات
لله الی آخره
ولا اخذ بهذا
ادنی من اخذ
بتشهد لیسوا

الترقي سالت النجاشي فقال هو خطا والماست تشهد محمد بن الخطاب رضى الله عنه واوله المالك في الموطا اضرنا
 الزهري من عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري ان سنان بن عبد الله بن الخطاب وبنو علي المنيعة وعلم الناس
 التشهد يقول قولوا التحيات بعد الزكيات بعد الطيبات الصلوات بعد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 اسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم ان المالك الا بعد واشهد ان محمدا عبده ورسوله وهذه الصلوة صحيح والاسلام
 تشهد ابن عمر واهل الطحاوي بسم الله التحيات والصلوات بعد الزكيات بعد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
 وبركاته السلام علينا وطلوعا واداء الصالحين شهدت ان لا اله الا الله شهدت ان محمدا رسول الله
 اسلم تشهد طر فقه المدونة ذكره الكرخي التحيات بعد الصلوات والطيبات والصلوات الزكيات و
 انما من تشهد ثمرة التحيات الطيبات الصلوات السلام والمملك الله والتاسع تشهد ابن الزبير بسم الله وبالله
 غير الاسماء التحيات الصلوات الطيبات تشهد ان لا اله الا الله ثم ان في الامر واقله الاستحباب يشهد
 في تشهد ابن مسعود في ان في تشهد ابن مسعود حقيقة الامر وهو قوله عليه السلام قل التحيات بعد الى آخره واللام
 مراتب واقام الاستحباب والترجيح تشهد ابن مسعود وجوه كثيرة الاول هو ما ذكره واشتافى هو قوله هم والالف
 واللام شلى ولان فيه الالف واللام وهو مطلق على قوله الامر فذلك نصبهم وبالله استغراق يش
 اى والالف واللام المستغرقين بلفظ سلام بدون الالف واللام مكررة في الثلاث في زيادة اشارة اليه بقوله
 هم وزيادة الواو شلى واو اللفظ فيها يصير كل كلام على حدة ان اللفظ للمغايرة وبغير الواو يصير الكل
 شلى واحد البعض صفة بعضهم وشلى اى الواو هم تجديد الكلام شلى اى الاستينافه بمعنى ان الكل لفظ شلى نفسه
 هم كما في القسم شلى يعني اذا قال الرجل والله الرحمن الرحيم يكون بينا واحدة واذا قال والله الرحمن
 والرحيم ثلاث واوقات يكون ثلثة ايمان والرابع فيه التاكيد اشارة اليه بقوله هم وتاكيد التعليم شلى نصب
 تاكيد اى ولان فيه تاكيد التعليم وهو قوله علمني التشهد كما يعادني سورة من القرآن وهذه الوجوه الاربع التي
 ذكرها المصنف وبهنا وجوه آخر الاول فيه الاخذ باليد فان ابا حنيفة قال اخذنا بيدي فقال ماخذ
 ابراهيم بيدي وقال ابراهيم اخذ علقمة بيدي وقال علقمة اخذ ابن مسعود بيدي وقال ابن مسعود
 اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد الثاني انه علق تمام الصلوة به فحل على ان تمام
 الاية جبرونه انما الثالث ان تشهد ابن مسعود واحسن شاذ كذا قال التمه الى ميث وهم يجمعون عليه وقد ذكر
 في الصحيحين الرابع ان عامة الصحابة اخذوا به فانه روى ان ابا بكر رضى الله عنه علم الناس على نبذ رسول الله

لان فيه
 لهم واقله
 الاستحباب
 والالف
 واللام وها
 للو مستغرق
 وزيادة للواو
 وهي لتجديد
 الكلام
 كما في
 القسم
 وتاكيد
 التعليم

صلی الله علیه وسلم تشهد ابن مسعود ویکذا روی سلمان الفارسی وجابر وسعد ویرضی الله عنهم الفاس
ان فی تشهد غیره ونعتکما بالنسبوس تقدیم اسم الله فانه اذا تقدم علی الذمیع فی ابتداء الکلام وستی آخر کان
مجملا وازالة الاجمال باول الکلام ولی التبیان ان التبیان عام شمل کل رتبة الصلوة وغیره واول ذلک عند
وجود الوان فان کان بغیر الوان وصارت الصلوات مفضة واما لا فلا یکون عاما التماس ان موافق لایقاس
لانه ذکره محتمل مشروط فی آخر طرفة الصلوة فیکون بالواو کلا لا یفتتاح اعتبارا لآخر الذکورین
الآخر التماس لیس فیها اضطراب ولا وقف وحیث ابن عباس یضطرب جدا وبنو ان مسلما باء ودرم یاة مثل
ما ذکرنا والترمذی ذکر الاسلام منکروا الشافعی واحد رویاه مثل الترمذی وقالوا ان محمد اولم یدکرا واشهد وروی
ابن ماجه کلم کلمه قال واشهد ان محمد عبده ورسوله والنساء فی کلمه صحیح کلمه السلام وقال وان محمد عبده
در سوله وقال الترمذی حدیث حسن صحیح غریب وهو موقوف ایضا قال الطیالوسی رواه ابن حجاج عن عطاء
ابن عباس یوقوفوا والذي رواه مرفوعا ابوالزبیر والیکافی الا عشر لا یستقروا ولا سفیر ولا اشبا هم من
روی حدیث ابن مسعود والناشر فی تشهد به عبد الله علی اصحابه جید فخذ علیهم بالواو والالف واللام لیوافق
لفظ رسول الله صلی الله علیه وسلم وقال عبد الرحمن بن زید کنا نخط عن عبد الله التشهد کما یحفظ حرونی انظر
ویدا یمل علی ضبطه ولا یجد مثلک بغیر فصاوات الوجوه فی ترجیح تشهد ابن مسعود اربعة عشر وجماعتان قلت قال
الشافعیة تشهد ابن عباس لندی اختاروا الشافعی رواه مسلم قلت لیس الا کمزاجه لان مسلما روی السلام معروفا
فی الکتابین وذهبهم فیکر فیها وروایة الترمذی والشافعی واحد ولم یخرج لک اخذ من الترمذی الخالص الصحیح فی کتابه
یکلف یعارض الجمع علی طریقه مثل هذا فان قلت قالوا فیه زیادة المبارکات وهی موافقة للفظ القرآن فی قوله تعالی
حیمه من عند الله مبارک طلیته قلت فی حدیث جابر زیادات فان كانت علة الترجیح هی الزیادات فحدیث جابر ولی فان
قلت حجة البیعی تعلیم النبی علیه السلام لابن عباس فهو حدیث النسخ متأخر من تعلیم ابن مسعود قلت هذا شی لان احدا
من معتمدی واولی الامر لم یقل بترجیح روایة ابن عباس والعباد لم یغیر الصلوة واحدهم علی روایة ابن بکر لصدقه
وعمر وثمان وعلی وعبد الله بن مسعود وغیرهم کبار الصحابة عند التعارض ویجوز ان یکون تعلیم ابن مسعود
بعد تعلیم ابن عباس لانهم من صنفه متأخر تعلمه وسامعه من فیه وقد اخذوا بروایة غیره وترکوا روایة فی حدیث
مواضع منها انهم اخذوا لیرث ابی قتادة فی القراءة فی النظر والنصر ورجوه علی روایة ابن عباس هم ولا یرید
علی بذاتی القعدة الاولى شی ای لایزیه المصلی علی التشهد الذکور فی الاعتقاد الاولی من امثلة الشیخ والریاضیة وبقال

کتاب

ع

حقوق

العتق

الاولی

احمد واسحاق وهذا ذهب عطاء الشيبى والنسبى والثورى فى القديم وعن عمر بنى المدينة انه كان اذا تشهد قال
 بسم الله خير الاسماء وعن ابنة ابي جابر الدار فية جابر الدار وقال زدت فيه وحده لا شريك له وقال ايوب وسعيد بن
 يقول عمر بنى التميمية وبه قال مالك وابن المدينية وقال الشافعى فى الجديد يعلى على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفى الصلوة
 على الاول خلاف عندهم يقول ابن مسعود بنى المدينة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد فى وسط الصلوة
 و آخر فاذا كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من التشهد وان كان فى آخر الصلوة دعا لنفسه ماشا من البيت الى
 الحديث رواه احمد فى مسنده من حديث ابن مسعود انه قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم آه وبها جبه على التماس
 فيما ذهب اليه فان قلت روى عن ام سلمة رضى الله عنها من حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فى كل ركعتين
 تشهد وسلام على المرسلين على من يتبعهم من عباده الصالحين قلت هذا محمول على التطوع اذا اكمل شفع منه
 صلوة على حدة قوله وان كان فى آخر الصلوة الى آخره لما روى النجاشى وسلم عن ابى هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اذ فرغ احكم من التشهد الاخير فليستعذ بالبدن اربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر
 ومن فتنة المسيح والمات ومن شرفقته المسيح الدجال فروع بل يشبه بالسجدة اذا انتفى الى قولنا شهد ان لا اله الا الله فقال
 بعض مشايخنا لا يشهد لان فى الاشارة زيادة لا يحتاج اليها فيكون تركه اولى وفى المدينية والوقت
 وعليه الفتوى وفى الذخيرة وهو ظاهر الرواية وقال بعض مشايخنا وبه قال الشافعى وفى الفتاوى والاشارة
 فى الصلوة الا عند الشهادة فى التشهد وانه حسن وفى الذخيرة لم يذكر محمد الاشارة فى الاصل وذكر محمد بنى
 غير رواية الاصول حديثا انه عليه السلام كان يشهد قال محمد بنى بضع بضع النبي عليه السلام قال وهو قول ابى حنيفة
 ومثله فى المحيط وفى الفتاوى قال ابو بكر بن سعيد الاشارة عند قوله اشهد ان لا اله الا الله حسن الفتى الائمة
 الثلثة على اصل الاشارة بالسجدة ثم كيف يشهد بغير خفضه والتى فيها وكما قال الوسطى بالا بهام ويقسم السجدة
 ويشهد بها كذا روى الفقيه ابو جعفر انه عليه السلام فعله كذا وهو احد وجوه قول الشافعى وفى تسمية اصحاب الشافعى
 لما فى كيفية قبض الاصابع ثلاثة اقوال احمد بانه يقبض الاصابع كلها الا السبعة ويشبه بها فعلى هذا فى كيفية قبض
 وجها واحدا يقبض كانه يقبض ثلاثة وخمسين مهور رواية ابن عمر عن النبي عليه السلام والتا فى يقبض كانه يقبض ثلاثة
 وعشرين مهور رواية ابن الزبير عن النبي عليه السلام والتا فى انه يقبض النصف والنصف والوسطى ويرسل الابهام
 والسجدة وبه رواية ابى حميد الساعدي عن النبي عليه السلام والقول الثالث انه يقبض النصف والنصف والوسطى ويرسل الابهام
 والوسطى والابهام ويرسل السجدة وبه رواية واكمل بن محمد بنى المدينة عن النبي عليه السلام وبه الاخبار ترد على ان فعله

لقوله
 بسم الله
 علمنى
 رسول الله
 صلى الله
 عليه وسلم
 التشهد
 فى وسط
 الصلوة
 فاذا كان
 وسط الصلوة
 ختمت اذا
 فرغ من
 التشهد
 واذا كان
 آخر الصلوة
 دعا لنفسه
 بما شاء

فقرن
الركعتين
الآخرين
بفاتحة
الكتاب
وحداهما
لحديث
ابي قتادة
ان النبي
عليه
السلام
قرأ في
الركعتين
بفاتحة
الكتاب
وهذا بيان
لما فضل
وهو الصحيح
لان القراءة
فرض في
الركعتين

عليه السلام كان يفتتح فكيف ما فعل ابراهام ولو تركه لاشئ عليه وفي الحديث العمل بها اولى من الركوع ويكره
ان يشير بالسبابة سنن ابي بن لقول عليه السلام ادا واحد ولا يتحب تحريك صانع عن بعضهم بقوله من قوله
لا والوضع عند قوله الامم ليكون النصب كالنفي والوضع كالاشهاد والمسجبة بكسرة الباء سميت بهما لانها
يشار بهما الى التوحيد ويقال لها السبابة ايضا لانهم كانوا يشيرون بهما الى السب في الخوضات ونحوها هم قال
اسي القدوري هم ويقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب وحدثنا في الايضاح المشهورة منها نيابة
قال الشافعي على الاظهر وهو قول احمد لكن قراءة الفاتحة عند ما واجبه وعند مالك تجب في كل ركعة على
الاظهر وهو قول احمد الرواية المشهورة وفي الاكثر في رواية وبه قال اسحاق وقال المغيرة تجب في كل ركعة
في ركعة واحدة وفي المنى وعن احمد والنخعي والثوري لا يجب الا في ركعتين هم حديث الى قتادة رضي الله عنه
ان النبي عليه السلام قرأ في الاخيرتين بفاتحة الكتاب شش وقراءة اسم المارث بن زبيل المسلمي الانصاري
وقال الكلبى وابن اسحاق اسمهم ان توفي بالكوفة في سنة ثمان وثلاثين وصلى عليه على رضي الله عنه و
حدثه هذا الخبر عن النجاشي وسلم عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الركعتين الاوليين من الفطحة والحمد بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الاخيرتين بفاتحة الكتاب وسورتين
الاية احيانا ويطلق في الركعة الاولى ما لا يطلع في الثانية وكان في الصحيح ورواه ابو داود والنسائي وابن
ايضا وروى اسحاق بن راهويه في سننه عن رفاعه بن رافع الانصاري قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرأ في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخيرتين بفاتحة الكتاب وروى الطبراني
في معجمه الاوسط عن جابر رضي الله عنه قال سنة القراءة في الصلوة ان يقرأ في الاوليين بام القرآن وسورة
وفي الاخيرين بام القرآن واخرج ايضا عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
الركعتين بفاتحة الكتاب هم وهذا من ابي الذي ذكره القدوري من انه يقرأ في الاخيرتين بفاتحة الكتاب ورواه
هم بيان الافضل شش واشار به الى انه ليس سنة فان قرأ فقد اتي بالافضل وان ترك فلا شئ عليه هم ويصح
شش احقره عارضي الحسن عن ابي حنيفة ان قراءة الفاتحة واجبة فيما حتى يجب تركها ساجدا وسجودا
لان القراءة فرض في الركعتين شش الاوليين دون الاخيرين فان قلت ظاهر قوله عليه السلام الاصلوة
الافاتحة الكتاب يقتضي ان يكون قراءة القرآن واجبة في الاخيرتين كما روى الحسن عن ابي حنيفة قلت خص
من انزل الركوع والسجود فلهذا الاخرين ان قراءة الفاتحة التعديمية موجودة في جميع الصلوة على ما قال النبي

في صحيحه

عليه السلام القراءة في الاولين قراءة في الاخيرين كذا في البنازية وفي المحيط عن الحسن عن ابي حنيفة في
 في الاخيرين ثلاث تسبيحات وقراءة الفاتحة افضل لمولود لم يقرأ الا لم ينج كان مسيما كان مستورا ولو كان ساهيا
 فعليه السهولان القيام في الاخيرين مفتوحا وتبعا ما اخذوه عن الذكر والقراءة جميعا كما في الركوع والسجود وعن
 السجدة يوسعه يسبح فيها ولا يسكت الا اذا اراد قراتهما جميعا كما في الركوع فاقراهما على جهة التثنية لا القراءة
 وقال ابو جعفر قراءة عاذا في المجمع وتخير المصلي بين قرائتها وتسبيح والسكوت والايضا السهولان على ما يتك
 من بعد ان اشار الله تعالى في باب النوافل فان قلت قلت على ههنا ما معناها وبذلك تعلق قلت لكلمة
 على معان منها ان يكون الاستدراك والاخبار كما في قوله فلان يقرأ على انه كريم وههنا كذلك لا يقرأ
 او لان القراءة فرض في الركعتين ولكنه لم يبين وجهه ثم استدرك اني عني فيا تاتي واما متعلقه فمضى
 تقديره والتحقق على ما يتك والبيان في فريضة القراءة في الركعتين على ما يتك فانهم قالوا ان الكلام
 في هذا المقام من انوار البية التي هي من بعض الانامهم قال شيخنا في القواعد في ركوعهم وطمس في الاخرة
 اي في القعدة الاخرة وهم كما يحسن في الاول مشي بل هو في القعدة الاولى مفتحة ثم غير متورك وانما قال
 في الاخرة وكون الثانية تسليما بعد الفجر وقعدة المسافر لانها آخرة وليست ثالثة وفيه خلاف الشافعي وان كان كما
 بناه هم لما روينا من حديث ابن شبيب بن جهم وعائشة رضي الله عنهما عن عائشة قالت قلت لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان كانت ناس من المؤمنين لم يقرأ في القعدة الا عن عائشة قالت في المصنف في القعدة
 في الجاهل شيئا من ذكره ما عن عائشة وبعدها عن وائل وههنا كذلك فان قلت انما اراد بذلك بنية الجاهل
 وانما اراد اليسرى وذهب اليسرى وهذا لم يقدم الا عن عائشة قالت اليسرى ان يريد بقوله كما جالس في الاول
 عدم الحالات اسئلة اذكر انهم خصص في التكبير منها بنية الجاهل هم ولا ننسكس اسئلة ولان الجلوس
 على تلك الصفة ثم شق على البدن فكان من التوركش وهو ان يضع اليدين على الارض ويخرج رجليه من الجانب الايمن
 وهذه البنية اخف من البنية التي اختارها اصحابنا وفضل العبادة اشتقها من الذي يميل اليه شئ الى التورك
 هم تلك شئ بن النس وهو من بعد ما ذكرناهم والذي يروى ان شئ اي ان النبي صلى الله عليه وسلم هم متورك
 شئ يعني في قعدة في الصلوة هم صفة الطحاوي شئ هذه الحكمة خبر البقرة اعني قوله والذي وهو جواب من حديث
 التورك الذي رواه عبد المير بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء بن ابي حميد الزهري وفي حديثه ان كان سبي
 التي في آخرها التسليم اخر رجل اليسرى وقعدة متورك كما على شدة الاليسر وضعه الطحاوي لان عبد المير ضعيف عنه فقلت

على ما يتك من بعد
 ان شاء الله تعالى قال
 في الاخيرة كما جالس في الاول
 لما روينا من حديث ابن
 وعائشة رضي الله عنهما
 البدن فكان اهل من التورك
 الذي يميل اليه شئ الى
 يروى انه عليه السلام قد تورك كما ضعف

او يعمل على حالة البكوة يشهد
وهو واجب عندنا وصلى على النبي
عليه السلام وهو ليس بفريضة
عندنا خلافا للشافعية فيها
لؤلؤه عليه السلام اذا قلت
هذا وفعلت فقد تمت صلواتك
ان شئت ان تقوم فقم وان
ان تقعد فاقعد

المريث وتدينه واستغنى فيما تقدم هم اصيل على حالة الكبريت جواب آخر من المريث المذكور وهو على طريق التسليم
يعني ولو لم يكن ان حديث عبد الحميد صحيح فهو محمول على ان النبي عليه السلام انما ترك بعد ما كبر واسمهم ثم تشهد
لينة فرائضنا لمدنا في القعدة الاخيرة ايضا هم وهو واجب عندنا شاي تشهد واجب عندنا وما كان
سنة فيه وفي القعدة والاول سنة ومن اشنا في ركن فيه من جهوسه بخلاف التشهد الاول فانه سنة عندنا مع جهوسه
وقال احمد التشهد واجب ولم يقل ركن كالتأني عنده وقال ابو البقاء الواجب دون الركن عند احمد وكل
ركن واجب وليس كل واجب ركنا وصلى على النبي عليه السلام شاي على طريق السنة وهو مطلق على قوله وتشهد
وهو ليس بفرض عندنا شاي في الصلوة وتذكير الضمير باعتبار المذكور وهو قوله وصلى على النبي عليه السلام
خلافا للشافعية فيها شاي في التشهد والصلاة على النبي عليه السلام ودل على التشهد قوله وتشهد
وعلى الصلوة قوله وصلى هم لقوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم
وان شئت ان تقعد فاقعد شاي في الحديث اخرج ابو داود في سننه وكتبت فينا الكلام فيه جازي اول باب صفة
الصلوة والطهارة في وقتها وشئت لابن مسعود رضي الله عنه ولم يذكر النبي عليه السلام فيه الصلاة عليه
ولانه لما علم الامر في فرض الصلوة لم يعلله اياها ولو كانت فرضا لعلها فان اشجع الشافعية بقوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فتقول الامر مطلق فلا يجوز تقييده بحالة الصلاة لئلا يلزم بطلان
صيغة الاطلاق والامر لا يقتضي التكرار فيجب الصلوة على النبي عليه السلام في العمرة واحدة سواء كانت في الصلوة
او في غيره وان اشجع بار واه ابن ماجه عن ابن عباس بن سهل بن الساعدي عن ابيه عن جده عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال صلوا له في كل صلاة ولا وضوء له في كل صلاة ولا صلوة له في كل صلاة ولا صلوة له في كل صلاة
عليه السلام لا صلوة له في كل صلاة الا انصار ورواه اليكم في المستدرک فتقول هذا حديث ضعيف وعبد الله بن مسعود
يا فتوى وقال ابن حبان لا يخرج من الصلاة الا انصار عن ابن عباس بن سهل بن مسعود عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام لا يخرج من الصلاة الا انصار عن ابن عباس بن سهل بن مسعود عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا له في كل صلاة ولا وضوء له في كل صلاة ولا صلوة له في كل صلاة ولا صلوة له في كل صلاة
عليه السلام لا يخرج من الصلاة الا انصار عن ابن عباس بن سهل بن مسعود عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا تشهدت احكمكم في الصلوة فليقل

اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحمهم وارحم آل محمد كما صليت وباركت ورحمت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم اللهم محمد بن عبد الله ورواه الحاكم في المستدرک اسناده صحيح مقصود فيقول فيه رجل مجهول وقال القاضي عياض
في الشفاء وقد شد الشافعي فقال من لم يصل على النبي عم في التشهد الا فيه فصوله فاسدة وعليه الا حادثة و
لاسلافه في هذا القول ولا سنة يتبعها وقد اكره عليه هذا القول جماعة وشتموا عليه منهم الطبري والمعتزلي وغيره
من اهل نازية الخطابي وقال لا اعلم له فيها قدوة هم والصلوة على النبي عليه السلام خارج الصلوة واجبة
لقولك تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه لكن هم امامة واحدة كما قاله الكرخي ش لان الام لا يقتضي التكرار
هم او كلما ذكر النبي عليه السلام ش او اجبته كلما ذكر النبي عم وسعدهم كما اختاره الطحاوي ش وفي شيخ
الجمع والفوتوي عند عامة العلماء بالاستسباب كلما ذكر عليه السلام وقال فخر الاسلام في الجاني الكبير كراسته
واجب لفظ السنة اذ به قوام الدين واشترئ وفي ايجاب الصلوة عليه مدة العمر وقيل في جوابه يسبب التمثل
كما في سجدة التلاوة اذ اتحد المجلس الا لا يستحب تكرار الصلوة بخلاف السجود وفي المجتبى واختلف في تكرار
العجوب في الصلوة عليه السلام اذ اكره ذكره في مجلس واحد والصحيح انه يتكرر العجوب وان كرر في المجلس
كراتية اسجدة في مجلس واحد وكذا في الصلوة والسين التمجيد في المسبب لكل مرة وفي الصلوة يسر
لكل مرة ولو تكرر رسم العدد في مجلس واحد كفيته شناه واحد وفي مجلسين لكل مجلس ولو تركه لا يبقى عليه دين لكن
الصلوة على النبي عليه السلام لو تركه بقي عليه دين لانه ما سوره بالصلوة وغيره ما سوره بالتلاوة فقلت كونه ما سوره
بالتلاوة انظر ولا يسبب على النبي عليه السلام ان يصل على نفسه فكيفنا المنة الامر بذا جواب عما قاله الشافعي ان
الامر للعجوب وخارج الصلوة غير مراد فتعين الصلوة وتقدر به ان يقال نعم الامر للعجوب ونعم فعله محبوب
وبهو العجوب اما بالصلوة عليه في العمر مرة كما قال الكرخي او كلما ذكر اسمه كما قال الطحاوي هم فكيفنا المنة
الامر ش يعني علمنا بمحبته والمنة الثقل هم والفرض المروي في التشهد بهو التقدير ش اسي لفظ الغرض
الذي روي في تشهده ابن مسعود في حديثه الآخر هو معنى التقدير وذا اجوب عما قال الشافعي جاءه في حديث
ابن مسعود انه قال كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على عبد السلام على جبريل وميكائيل
فقال عليه السلام فقولوا التحيات بعد الى آخره فعلم به هذا ان التشهد فرض وتقدير الجواب ان المراد بقوله
قبل ان يفرض اسي قبل ان يفرض لان الغرض ياتي المعان كثيرة منها معنى التقدير كما في قولك تعالى فلفظ
ما فرضتم اسي قدرتم قال ودعاش عطف على قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم هم جاشاوش

والصلوة على النبي
عليه السلام خارج
الصلوة واجبة
امامه واحد كما
قاله الكرخي او كلما
ذكر النبي عليه السلام
كما اختاره الطحاوي
فكيفنا مؤنة الامر
المروي في التشهد
هو التقدير قال
ودعاش

أي بالذي شاهد بما يشبه الفاظ القرآن مثل اراوبه كون لفظا عاما مودع في القرآن وليس المراد حقيقة المشابهة لان القرآن جملة لا يشابه شي من كلام الناس ومن ذلك قال في المحيط وجانب الصغير اوسع في الصلوة بكل شيء من القرآن ونقل عن الفضل انه كان يقول كل دعاء في القرآن اذا دعى بذلك لا يفيد صلوة كما اذا قال اللهم اغفر لي ولو الذي لانه في القرآن وكذلك اذا قال اللهم اغفر لابي ولو قال اغفر لاني واغفر لبي قدس لانه ليس فيه وعن الماواني ولو قال اللهم اغفر لاني لا تقصد ولو قال اللهم زمني عدسا ولا يقصد لانه عين اللفظ ليس فيه ولو قال اللهم ابرقني من بعد ما دقتنا منها وفومها وعدسا وبصلما لا يقصد لانه مينة في القرآن وفي المحيط بما يشبه الفاظ القرآن من الدعوات اللهم اغفر لي ولو الذي ولين دخل يتي موتنا وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب وقوله رب اجعلني يقيم الصلاة ومن ذريتي الآية وقوله رب اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية وقوله ربنا فطنا لنا انفسنا وقوله ربنا انك من تدخل لنا الآية قالت هذه كلها من القرآن وكيف يقال فيها بما يشبه الفاظ القرآن اللهم ان يراد بها نفس الدعاء لا قوة الآية انهم في الادعية الماثورة من شئ بالنصب عطف على الفاظ القرآن أي بما يشبه الادعية الماثورة أي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز جرد الادعية عطف على القرآن لانه مجرور باضائة الفاظ اليه ومن الادعية الماثورة ما روي في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد التشهد اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة الدجال واعوذ بك من فتنة المحي والمات والادعية الماثورة كثيرة هم لما روينا من حديث ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم اخبر من الدعاء الطيبها واعجبها اليك من استأثر بهذا الى الحديث المتقدم عن ابن مسعود وعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في وسط الصلوة وفي آخرها فاذا كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من التشهد واذا كان آخر الصلوة دعى نفسه بآشاء لا يتيم وليله وان راو بان في حديث ابن مسعود الآخر ثم التزم من الدعاء اعجبه اليك فتدعوه وفي رواية ثم تخبر من المسئلة ماشاء فلذلك لم يتم وليله ولا سيما عند التجرى لم يتخذ ليل من الكلام ماشاء ذكره في الدعوات وفي الاستئذان بل كل دليل لا شافني وجهه في اباة الدعاء بكلام الناس نحو اللهم زمني امرؤة حسنا وعطني بستانا انيقا ولو استدلل المصنف بحديث ان صلواتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس لكان اصاب ولم ار احدا من المشركين حقق هذا الموضوع فأكثر منهم لم يذكر واشياء من ذلك واعتمد بعضهم وقال ولعله سقط من النسخ واراوه

بما يشبه الفاظ القرآن
والادعية الماثورة لما روي
حديث ابن مسعود
قال له النبي عليه السلام
شأنك من الدنيا
اجبها واعجبها اليك

حديث ان صلواتنا هذه الحديث ومنها شئ اخر من السهو وهو تانيث الصغير في قوله اطيبها واغلبها
والصحيح من الروايات اطيبها واعجبها وقال الاثران في صحيح ابن التانيث فسطح تاويل له
او الاوحيث قلت عدم صحة الرواية بالتانيث من هذا تاويل وكذا كمال اول الاكل وقال صاحب
الدراية تذكير الصغير في الرواية الموثوق بها وكذا لفظ المبسوطين وفي بعض نسخ الدراية اطيبها
واعجبها بالتانيث على تاويل الكلمة وليس بصحيح قلت هذا امتداد حسن الظاهر ان الامر
كما قال ثم من قوله اطيبها احسنه ومنه اعجب الذي يليق بها طهره ثم يبدأ بالصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى الاجابة يقول ابن مسعود ابدأ بالتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم بالصلوة على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه عليه السلام من خواص حضرة تعالى ومن في باب الملكات
شئ فلابد من تحته لخواص حضرة لينال شرف القبول والنبي صلى الله عليه وسلم من خواصه فلا بد من تحته
عليه صم ولا يدعوا بما يشبه كلام السكادش فسرنا صاحبنا لما لا يستعمل سؤاله من غير الله تعالى خواصه كذا وزجوني
امارة وما لا يشبه كلام الناس لا يستعمل سؤاله عنهم كقولهم اللهم اغفر لي كذا في الايضاح وقال الفضل بالايوب جدي
القران فقصص صلاته واستحال سؤاله من الله باذنه في الجنازة وقال بعض الشراح في قوله ولا يدعوا بما يشبه
كلام السكادش كمال وهو انه بعد ما قد قدر التشديد لا يلحقها فساد ويخرج منها بكلام الناس قليل يريده فساد التحية
حتى لا يجوز لغيره الاقدار به بعدهم وتقوية احاديث السلام او فساد اصل الصلوة لو كان ترك سجدة تلت مرادة
اذا كان وجود ذلك قبل ان يقع جاز التشديد ولهذا قال في الينابيع ان وجود ذلك قبل ان يقع يفسد سجدة
بطلت صلوة وان وجد بعده تمت وعليه يحمل اطلاق غيره وقال ابن بطال قال ابو حنيفة لا يجوز ان يدعوا
في الصلوة الا بما يوجب في القرآن او روى عليه قوله عليه السلام في سجوده اعوذ بربكم من سوء الخلق وسوء الخلق
من عقوبتك وبك منك لا احصي ثناء عليك كما اثنيت على نفسك قال وهذا ما ليس في القرآن فسقط قول الخافق
قالت ما بعده من زوق العقوبة وما اقل ورعه وابو حنيفة الا يشترط ان يدعوا بما يوجب في القرآن بل يشترط ان
يدعوا بما يشبه الفاظه ومن كان بهذا الفهم وحده علم فقه خفة كيف يقدم على ذكر هذا باب العلماء فلهذا يشترط الاصل ان
يقدر على فقهه ولا يوثق بقوله فان قلت روى عن ابن عمر انه قال اني لا اعمد في صلاتي فسر حماد بن عيسى في قوله
ان صحيح ذلك غير محتمل على انه ما يلحق الحديث او ما روى وقال احمد لا يجوز الدعاء الا بالادعية الماثورة والموافقة

ويبدأ
بالصلوة
على النبي
عليه
السلام
ليكون
اقرب
الى الاجابة
ولا يدعوا
بما يشبه
كلام الناس

تحرره عن
الشمس لهذا
يا أيها المحدث
الحق في ذلك
يستعمل سوله
من العباد
كقولهم اللهم
رزقني خلوقة
يشبه كلامهم
وما يستعمل
كقولهم اللهم
اغفر لي ليس
من كلامهم
وقال اللهم
ارزقني من
قبيل الأول
هو الصحيح
لاستعمالها
فيما بين العباد
يقال رزق
الأمير الجيوش

المقرآن وان لم يكن في القرآن وهو قول النخعي ومالك وس وقال العذري من انشاء فنية قيل لا يجوز ان يطلب
منه الا يجيبين وعلى الامم المزمين على والده ان كان يحيل الى من ان يقول اللهم ارزقني خاومة صفتها كذا وتقبل
الصلاة وتقال النخعي في شرح المذهب يجوز ان يدعو في الصلاة بكل ما يجوز من اجاب من الله تعالى ويقول اللهم
ارزقني مالاً وداراً وبستاناً ثانياً قفاً وسباً طيباً وجارية مسنة صفتها كذا وكذا انشاء يريده ويطلبه ولا يشبهه ولا يخلط
من السجود الملك فلاما ولا يتلخلل عنونه بشي من ذلك وبقا ابو ثور واسحاق والملك وقال ابن سيرين يجوز
الدعاء في المكتوبة بامور الاخره فاما الدنيا فلا هم ترزا من انفسا وشي اى احرازنا عن فساد الصلاة او فساد التسمية
وتقال الفتناء اى تحمزا عن فسادوا الذين المتأقفي لكلام الناس جميع الصلاة بالاتفاق لا يبعد التشديد بان عندنا
على هر وكذا عندنا في حقيقة لان كلام الناس صنع منه فتم صلوته لوجود الصنعهم ولما لا يأتي بالماثرة المحفوظات
عند الرقاة المقبول بينهم هم وما لا يستعمل سوالهم العباد كقولهم اللهم رزقني فلاة من ايامهم هذا الى بيان
ما يستعمل وما لا يستعمل ونظر الما لا يستعمل يقول اللهم رزقني فلاة من ايامهم العباد هم شبه كلامهم شمس اى فيه
كلام العباد فيقبل صلوته بذلك اذا كان قبل قعوده قد التفت اليها فذكرناهم وما يستعمل كقولهم اللهم اغفر لي
من كلامهم فلاة بقل صلوته هم وقولهم اللهم ارزقني من قبيل الاول شمس اى من قبل الما لا يستعمل
العباد ولا يجوز ان العباد هذا اللفظ هم هو الصحيح شمس فاذ كان من قبيل الاول التشديد صلوته من قبيل الما لا يستعمل
الرزاق هو الله تعالى وهو موجود في القرآن ذكره في البسوطهم استعملنا فيما بين العباد وشي الاستعمال
بذه الكلمات بين العباد وبين ذلك بقوله هم يقال رزق الامير الجيش شمس فاذ كان كذلك فلا يجوز ان العباد
وقال الاترازي في غير نظر عندي لان ما بعد التشديد موضع ال عاده وهذا عا فيجوز بخلاف قوله اللهم رزقني فلاة
لا يشبه كلام الناس فاجتبر من كلامهم فلاة في نظر لان ما بعد التشديد لا يغير اللهم رزقني فلاة ونحوه كما ذكرنا
عن قريب وقال الاترازي ايضا اما قوامهم رزق الجيش فلاما نسلم ان اسناد الرزق الى الامير حقيقة بل هو
مجاز فاما الرزق في اللغة ما يتقرب به قال الجوهري والرزق المطا ايضا فعلى هذا الاسناد المذكور حقيقة الامار
فروع اختفا في كيفية الصلوة على النبي عليه السلام وعن كعب بن عجرة قال قالنا يا رسول الله امرنا ان نصل
عليك وان نسلم عليك فاما السلام فمقدرة فاما كيف فصل عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كماليت
على ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم كنه حميد مجي رواه الجماعة وعن ابن حميد الساعدي
انهم قالوا يا رسول الله كيف فصل عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد وذر ريت كما صليت على

فان

فان

ابراهيم وبارك على محمد وازواجه وزريته كما باركت على ابراهيم ائمة محمدية اخرجها الله عن ابن اجمعة
وعن ابني سفيان والاصحابي انه قال اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عبادة فقال للبربر
بن سعد ما هذا الذي فعلت عليك يا رسول الله فكيف فعلت عليك يا رسول الله فقلت عليه السلام حتى تنفوا انما لم يسمعه
ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا لا فذكر معنى حديث كعب بن عجرة زادني اخوه في العلمين ائمة محمدية اخرجوه
سليم وابوه واؤوه والتمه في السليمان على رضى الله عنه ان النبي عليه السلام عذبني في يدي وقال عذبني كل
في يدي وقال هكذا نزلت من عند ربى اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم ائمة
محمدية محمدية اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ائمة محمدية محمدية
علي محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ائمة محمدية محمدية وعلى ابن سفيان وابن عباس
رضي الله عنهم انتم قالوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال عليه السلام
قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم في العالمين ائمة محمدية محمدية وعلى عن محمد بن عبد الله بن عبد الله كان يقول لاصحابه ارحم محمد وآله وكان يقول
عليه السلام في الصلاة على محمد وآله لا سيما في صلاة التيمم ثم لم يزل يقول عليه السلام لا تعالوا
عليه بل اعلموا عليه وفي رواية اخرى ان الامم حروا بين طريقي ابي هريرة ولا عبيته على من اتبع الاثر
ولان الله لا يفتني عن حبه العرفان فانه كيف قال كما صليت على ابراهيم ائمة محمدية ودون المشبهة به وهو كرمه على الله
من ابراهيم عليه السلام قلت جالعه باجوبة الاول كان تركه قبل ان يبين الله جلاله ومنه لته واذا قال له
رجل يا خيرة الكبرية فقال له ذلك ابراهيم فما اثنى الله منته ليه وكشف عن مرتبة التي الدعوى وان كان قد انكسر
المزيد الثاني ان ذلك تشبها لاصل الصلوة باصل الصلوة لا القدر بالقدرة كما في قوله تعالى اكتب عليكم الصيام
كما كتب على الذين من قبلكم ان المراء اصل الصيام الا عليه ولا وقت الثلثة انه سوال للتسوية مع ابراهيم فما يريده
عليه غير ما ذكره ان التشبيه وقع في الصلوة على الاول لا عليه صلى الله عليه وسلم فكان قوله اللهم صلى على محمد
مقطوعا عن التشبيه وقوله وعلى آل محمد تشبها بقوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ائمة محمدية
على محمد بالصلوة على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ومنهم الذين يسمون ابراهيم عليه السلام بما زادوا في القابلات
اجمعة بالجملة وقد ذكر ان يكون الال الرسول بالابراهيم الذي يسمون الانبياء عليهم السلام كان ما يفرق من ذلك ما رواه
الرسول عليه السلام فيكون زائدا على اصل الابراهيم عليه السلام والذي يحصل من ذلك هو انما الرخصة

هذا الحديث في الصلاة على محمد وآله

والرخوان ومن كان في حقه البشركان افضل السائل ان التشبيه وقع في رعاؤنا في خير السائلين في الدوام
 الناس له سال صلوة ومحمد بها خليل فليت حتى اعطىها قبل موعده التاسع شيخ ذلك الامم لينا واذلك فضل
 العاشرة ان بذ الصلوة امر بها التكرار بالنسبة الى كل صلوة في حق كل مصل فاذا اتقنى في حق كل صلوة حصول
 صلوة مستوية للصلوة على البراهيم عليه السلام كان لا يصل للبنى صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى جميع الصلوات اضعافا
 مضاعفة فلا يبقى للية العدو والاحياء فان قلت لم يصل براهيم عليه السلام من بين سائر الانبياء وعليهم السلام ذكرنا
 في الصلوة قلت لان النبي عليه السلام راس لبيدة المعراج جميع الانبياء والمرسلين وسلم على كل نبي ولم يسلم عليهم على
 امته غير ابراهيم عليه السلام فامرنا النبي عليه السلام ان نصل على عليه في آخر كل صلوة الى يوم القيمة مجازاة على حسنة
 فان قلت نحن امرنا بالصلوة عليه ثم نقول اللهم صل على محمد وآل محمد فقلت ان النبي عليه السلام طاهر
 لا عيب فيه ونحن فينا العيوب والقفاض فكيف ينبغي لمن فيه عيب على طاهر فقال امرنا ان نصل على عليه لكونه صلوة
 من طهر على بنى طاهر فان قلت ما معنى سواها الصلوة عليه من المدينا التي قلت معناها اللهم اعظمه في الدنيا باعلا
 كلمته وادام شريعته وفي الآخرة يرفع درجته وتكبره فرغ آخر لو ترك بعض التشهد واتى ببعض يجوز في ظاهر الرواية
 وقيل يجوز على قول أبي يوسف ولا يجوز على قول محمد وذكره المرفعياني واذا فرغ من التشهد والصلوة على النبي
 عليه السلام فان نفسه والمؤمنين والمؤمنات ولو اديره المؤمنين ولا يفيض نفسه بالعباد وقراءة الادعية الماثورة
 التي فيها صلوة الامم مستحبة وقالت الطائفة بعد الصلوة بذكرهم بعد دعاءهم الى طاهر الامم ثم يسلم عن يمينه
 فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اي بعد فراغ العمل من التشهد والصلوة على النبي عليه السلام والدعاء لنفسه والمؤمنين
 يسلم والحمد لله ان السلام من من محض القوم بعد عذبة عنهم والقادم على حصة رب العالمين ثم تعالينا جات بمنزلة
 التائب عن الخلق ويحضرهم عند التعليل والسلام من من محض القوم بعد عذبة عنهم وشروط اكل عقيم بغير من وسنة ان يقول العمل بآية
 لان يوم الامال بها وانه مخاطب القوم المشاركين في الصلوة فينبغي عليهم ان ياتي بآية الكلام فيه من قرينة في الخط
 والمرفعياني في المتن ان يكون السلام في التشهد والتسليم بالالف واللام ويكون الثانية انخفض من الاولى ولو سلم
 عن يساره والا يسلم عن يمينه لم يكمل ولا يصح التسليم عن يساره ولو سلم تلقا ولم يسلم على يساره وهو موسى عن
 على رضى الله عنه وهو الصحيح قول احمد وقال ابو موسى لو سلم عن يساره او لا اجزاه ويكره لو سلم التسليم عن يمينه
 او عن يساره او تلقا وجه اجزاه ويكون تاما كالتسليم ولو سلم التسليم قال القاضي ابو محمد وغيره من المالكية
 لا يجوز وقيل بجزيه وفي حل النوازل لو قال السلام ودخل رجل في صلوة الا يصير خلافت به هذا ان لم يخرج

ثم يسلم
 عن يمينه
 فيقول السلام
 عليكم
 ورحمة الله

لا يتوقف على حكم ولو سلمت ما وجهه عليه وسلم عن يسارته مثل ذلك مثل ابي وسلم عن يسارته مثل ما سلم عن يمينه
وقال ابن المنذر اذا قول ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وابي
رضي الله عنهم وقول الشعبي والثوري وعطاء علقمة والا سود وثابت بن عبد الحارث واسحاق وابن ابي ليبي ابو ثور
واحمد قالوا تسليمة واحدة فقط متعلق بيمينه الى يمينه شيئا قليلا وروى ذلك عن ابن عمر والانس عاتية
رضي الله عنهم وهو قول الكلب والليث والاوزاعي والمشافعي فيه ثلاثة اقوال والصحيح المشهور ونحوه الجريش قول ابي
وامشاف في تسليمة واحدة قال في القديم والثلاثان كان منفردا وفي جماعة قليلة ونقله عنه فواحدة والثلاثان
فقاله في القديم والواحدة متقا وجهه على ذلك عن النعوى وفي البسوط ابن سيرين ان المقتدى يسلم ثلاث تسليما
احد من يريه وسلام الامام وهذا ضعيف هم لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم
من يمينه حتى يري باض فخره الايمن عن يساره حتى يري باض فخره الايسر
عن ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يري باض فخره الايسر
ولفظ ابي داود وابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يري باض فخره الايسر
ورحمته السلام عليكم ورحمة الله وهو لفظ الترمذي الا انه ترك حتى يري باض فخره ورواه ابن حبان في صحيحه
لفظه ثم يسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وكان في النظر الى باض فخره الايسر
ورواه مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنهم قال كنت اري رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسلم من يمينه وعن يساره حتى اري باض فخره وروى احاديث في التسليمة الواحدة منها ما اخرج ابن ماجه عن
عن عبد الميمون بن عباس عن ابي سعيد بن جده سهل بن سعد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمة واحدة
لا يزيد عليها وقال الدارقطني عبد الميمون ليس بالقوي وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به ومنها ما اخرج ابن حبان
في الكامل عن عطاء بن ابي سفيان عن الحسن بن سفيان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة لا يزيد
عليها قال الدارقطني قبل وجهه وقال عبد الحق عطاء ضعيف قد روى ومنها ما اخرج البيهقي في المعرفة من حديث حميد بن
انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة ومنها ما اخرج الترمذي وابن ماجه عن نعيم بن محمد
عن هشام بن عروة عن عاتية رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلوة تسليمة واحدة متعلقا
ورواه الحاكم في المستدرک وقال علي بن ابي حمزة قال صاحب الصحيح وزهر بن محمد وان كان من جال الصحيحين لكن
منكر وهذا الحديث منها وقال ابو حاتم هو حديث منكر وقال الطحاوي في شرح الامثال وزهر بن محمد وان كان من

وسلم عن

يسارته مثل

ذلك لما روى

ابن مسعود

ان النبي

عليه السلام

كان يسلم

عن يمينه

حتى يري

بياض فخره

الايمن

ورواه

حتى يري

بياض فخره

الايسر

في الصحيحين

وغيره

وحي عليه السلام
الاولى من
على عينية
من الرجال
والنساء والمغفلة
وكذلك
في الثانية
لان الاعمال
بالنيات
ولا ينوي
النساء
في نهائنا
ولا يكثر
لنفي صلوة
هو الصحيح

تقدم على من سلمته بعد ذلك قال ابن معين والديث اصله الوقف على عائشة كذا رواه المغفلة وقال ابن عبد البر
في التبيين لم يرفع الا زهر بن محمد وحده وهو ضعيف عن الحسن بن كثير الخطابي لا ينجبه و اجاب بعض اصحابنا من حديث
عائشة بانها كانت تعف في صف النساء ومن حديث سهل بن زياد كان من جملة الصبيان فيجمل على انهما لم يسمعا التسليمة
الثانية من انه عليه السلام كان يسلم الثانية فنعف من الاول وقال النعماني لا يقبل صحيح الحاكم حديث عائشة في قوله لا
على التسليمة واحدة شي ثابت واجاب بعض من اعاد حديث التسليمة الواحدة بانها محمولة على الجواز واحاديث التسليتين على
بيان افضل الكمال وبعضهم قال في احاديث التسليتين زيادة محمولة على مقبولة من العمل هم وينوي في الاول
شي اي في التسليمة الاولى ولا بد من النية لان السلام قربة وهي لا تكون الا بالنية هم من على عينية شي ففتح الميم
في محل النصيب لانه مفعول ينوي هم من الرجال والنساء والمغفلة شي كلمة من البيان والمغفلة جمع حافظ وهم الملائكة
وانما قدم بني آدم على المغفلة اتباعا للجامع الصغير والقروسي وفي الاصل تقدم المغفلة على بني آدم وقال المصنف
وفي تقديم بني آدم عليه على انهم افضل من الملائكة وهو المذهب عند اهل السنة خلافا للمعتزلة قلت هذا ليس علم الخلاف
وانما فيه تفصيل على ما عرف في موضعه وفي الدراية ينطبق لبعض مشايخنا ان ما ذكر في البسوط بناء على قول ابي حنيفة الاول
في تفصيل الملائكة على البشر وما ذكر في الجاهل الصغير بناء على قوله الاخر في تفصيل البشر عليهم وليس كما ظن لان الاول
لا وجوب الترتيب وان سلم على جماعة لا يمينه ان يرتب اليه هم وكذلك في الثانية شي اي وكذلك ينوي من جنس
من الرجال والنساء والمغفلة في التسليمة الثانية هم لان الاعمال بالنيات شي والسلام عمل فلا بد من النية فان
قلت مستعجلة اشترط النية في الوضوء مع وجود هذا الحديث فكيف استدلت به قلت اما استدلنا من العمل به هناك كما ذكرنا
الزيادة على الكتاب وبهنا ما جعلنا بالشرط وانما اخذنا بنظام ففعله على النية فلا يلزم ذلك الميزورهم ولا ينوي
انفسا من في نهائنا شي لعدم حضورهم الجماعات لانهم ممن من ذلك في هذا الزمان لظهور الفساد وظلاله يصح
خطاب الغائبين وقيل ينوي بالتسليتين جميع المؤمنين والمؤمنات لانه بالتحريم حرم عليه الكلام وهو اختيار
الحاكم الشهيد وفي الحق وهو اختيار الحاكم النخيل قال شمس الائمة هذا عن نافي سلام التشديد بالسلام على
يفرض الى ضربين لاجل الخطاب قلت وعلى هذا ينبغي ان ينوي المؤمن من الجن ايضا وقد مضت الشافعية على
هذا في تبهم وقد يهمل السنة اعتقاد وجودهم والامن لا شرة له في صلوة شي اي ولا ينوي ايضا من
لا شرة له في صلوة هم هو الصحيح شي واخر زهر بن محمد قول الحاكم ان ينوي من شدة ترك ومن الاشارة في صلوة
وقال ابو الباق في جامعنا شي تركه جميع الناس لانه قل ينوي احد برط وفي المجتبى قبل ينوي بالسلام الاول

ومواكبهم عبادته فخالصة وتمامها محض مقصود بعينه ومحل لانه يروى مع تقابل القبلة فخرها واما السلام
فترددوا في اشارة من صلح بنا لكن كونه خطأ بالاقوم خرج الى كلام الناس وكذلك كان محظوظا في محظوظ في الصلاة ويروى
مع الانحراف من القبلة واما خرج من العبادات فلما تردد واما جعله فوق النفل وكون الفرض فكان واجبا فلم
يصح قياسه بالتكبير فان قلت ههنا اشكال على قول ابى حنيفة يقول المخرج من الصلاة بفعل المصلى فرض في فعله
المصنف والتجيزية نافية فكيف يتم الاستدلال على مذهبه قلت قال الاخرى المخرج منها بفعل المصلى ليس بفرض منه
اذ لو كان فرضا لاختص بما هو قربة كالمخرج من الحج ولما كان الحدث العمد من جاز قال شمس الأئمة والصحيح ما قاله الاخرى
وقول ابى سيدة البرقي واكثر المشايخ وهو ان المخرج منها بفعل المصلى فرض ليس بمقصود من ابى حنيفة قال الجواب
على قول ابى سيدة انما صار فرضا لاداء صلوة اخرى لان ادائه لا يمكن الا بالمخرج منها فقال فرضا لاجل صلوة
اخرى لا لاجل هذا الاستدلال على مذهبه فحق مذهب ابى حنيفة وابو حنيفة يمسك في المسألة بحديث الاخرى
حيث علمه النبي عليه السلام ولم يذكر لفظ السلام وبالقياض على التسليم الثاني فانه ليس بفرض اجامه فخرج المخرج
يتابع الامام في التشهد الى قوله عبده ورسوله بخلاف وفي الزيادة ذكر القدر وروى انه لا يتابعه واليه مال الاخرى
وخوارجهم وروى ابراهيم بن رستم عن محمد بن يونس عن عطاء بن رستم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم يسكت وعن هشام بن قنبر عن محمد بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسكت في التشهد الى ان
يسلم الامام وقال الاسمي للسكوت في الصلاة بالاستماع يعني لان يكره التشهد بعد مرة قلت يشكل عليها ان قيام
فان المتقدم يسكت فيه من غير استماع وقيل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم هو بالنيابة انشائي
بالدعوات المذكورة في القرآن مثل الآيات الذي اولها ربنا وان شاء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم اذا سلم الامام
لا يصلي بالقيام وينظر بل يفعل الامام بعضا يشبه فاذا اتقن فخره يقوم الى قضا ما سبق به ولا يسلم الامام قال
البرقي في نظره مكث حتى تقوم الامام الى ان يتلو عدان كان بعد الطلوع في وقت صلاة الحرب ان كان لا يتلو
بعد ولو قام قبل سلامه جازت صلوة وتكون سيدا وعند الشافعي يقوم بعد التسليمتين نفس عليه في مختصر الجوهري
ولو قام بعد التسليم الاول جاز ولم يذكر المصنف ان المتقدم يسلم فمن ابى حنيفة روايتان في رواية يسلم
الامام كالتكبير وفي رواية يسلم بعد سلامه وقال الشافعي المتقدم يسلم بعد فراغ الامام من التسليم الاول فلو سلم
مقارنا بسلامه ان قلنا ان نية المخرج بالسلام شرط الاخرى كما لو كبر الامام لانه قد صلوة الجاهل حتى اذا
تبطل صلوة وان قلنا ان نية المخرج غير واجبة فمخرجه كما لو كبر معه وفي وجوب نية المخرج من الصلاة بسلام

باب صلواته
١١

و

في

وجهاً واحداً يجب وبالثاني لا يجب لذاتي تتمم وذكر في المبسوط المتقدم يخرج من الصلوة بسلام الامام وقيل هو قول محمد ما عندنا يخرج بسلام نفسه وانظر شرة الخلاف من ان تقاض الوضوء بسلام الامام قبل سلام نفسه بالتحقة فعنده لا يتقضى

فصل في القراءة اسي هذا الفصل في بيان احكام القراءة في الصلوة انما جعل احكام القراءة بفصل على حد الزيادة احكام فخلقت بها دون غير من احكامها الجهر ومنها القرب فالاول يرجع الى الصفات والثاني الى الذات وكان ينبغي تقديم بالذات على باب الصفات ومنها قدم بالنكس لان الجهر يتعلق بالاداء الكامل والقدر يتصل الكامل وان تضمن كان التعلق الكامل بالذي هو الاصل اولى بالتقديم ويجب بالقراءة مثل اي وجه الصلوة والقراءة هم في الجهر والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء اثنان مثل ابي المصلي هم انا ما ينبغي في الاخيرين مثل اي في الركعتين الاخيرتين من العشاء ولطيفة على اكثر من المغرب لانه يفهم من قوله الاوليين في المغرب بلان التخصيص على شئ بالقراءة بالجهر في الثالثة فان قلت فعلى هذا ما كان يحتاج الى ذكر قوله ونعني في الاخيرين قلت يكون ذلك للتاكيد هم هذا هو المتوارث مثل اي الجهر في المواضع المذكورة والاخفاء فيما ينفي هو المروي عن النبي عليه السلام المتوارث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كما روى الدارقطني في سننه من حديث قتادة عن انس رضي الله عن ان جبرئيل عليه السلام اتى النبي عليه السلام بركة حين رآه الشمس فامر ان يكون للناس بالصلوة حين فرشت الصلوة عليه ثم قام جبرئيل عليه السلام امام النبي عليه السلام وقام الناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة فقام الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله عليه السلام ياتهم بجبرئيل عليه السلام ثم امهل حتى دخل وقت العصر فصلى بهم اربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة ياتهم المساء برسول الله صلى الله عليه وسلم وياتهم رسول الله عليه السلام بجبرئيل عليه السلام ثم امهل حتى دبت الشمس حتى صلى بهم ثلث ركعات يجرى في الركعتين بالقراءة ولا يجهر في الثالثة ثم امهل حتى ذهب ثلث الليل فصلى بهم اربع ركعات يجرى في الاوليين بالقراءة ولا يجهر في الاخيرين بها ثم امهل حتى اذ اطلع الفجر صلى بهم ركعتين يجهر فيها بالقراءة قال الدارقطني ورواه سيبويه عن قتادة مرسل وفيه مرسلان آخران اخرجه ابو داود في مسنده احد باعينه عن الآخر عن الزهري وذكرهما عبد الحق في احكامه من جهة ابني داود وقال انه مرسل اصح هم وان كان شئ ابي المصلي هم منفر وانه من غير ان شاهده واسم نفسه شئ اسم نفسه تفسير لقوله به قال تاج الشريعة وقال الهفناقي انه ذكر قوله واسم نفسه فحين احد الجواب هو ان مقتدره وعونه لما قال ان شاهده به وعليه فيقول بسبب ان الجهر

فصل

في المترأة

قال

ويجهر بالقرآن في

الحمد والركعتين

الاوليين من المغرب

والعشاء ان كانا

ويجزي في الاختيار

هذا هو المتوارث

وان كان منفردا

فهو مخير ان شاء جهر

واسم نفسه

العدم فائدة الجهر فانه للاسراع وليس منه احد يسمعه فاجيب بان فائدة الجهر حاصلة ههنا ايضا بقدره
وهو ان يسمع نفسه فيجهر لذلك والثاني ما ذكره فخر الاسلام في بسوطة الجهر كل الجهر لانه ليس منه
احد يسمعه بل ياتى باذن الجهر فكان معناه على هذا ان شارب جهر وسمع نفسه ولا يسمع غيره لما ان
التخصيص في الرواية يدل على تقيدها وانه في الغالب قلت كلام تاج الشريعة اوجه واسطى
ما لا يخفى هم لانه شش اى المتفرد هم امام في حق نفسه شش لان الامام يقرأ وهو ايضا يقرأ
والامام غير مقتد بغيره فكل ذلك هذا كهم وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه شش فيتخير
ويسمع بغيره الياء من الاسراع والضعيف المشككين فيسبح الى المتفرد والبارز يرحل الى من هم
والافضل فهو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة شش وهذا لو اذن واقام كان افضل وفي
الذخيرة الافضل ان يجهره في الاصح وقال القزويني في شرح مختصر الكرخي لا يزال في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع
غيره وفي النوافل النهارية يخافت ويخجل بالليل وفي المحيط والجهر افضل لانها اتباع للقرآن فطاعتها طاعة
وفي الذخيرة الافضل في النوافل الليل بان تكون بين الجهر والمخافة فان قلت اذا كان المتفرد اماما في حق
نفسه فلما انجزت المخافة في حق نفسه قلت لان القراءة لا دون غيره فكانت مخافة كجهرهم ويخفيها الامام شش
القراءة هم في الظهور والعصر شش لان الاصل فيه ان الكفار كانوا مستدين لا ذوي في الظهور والعصر ترك الجهر فيها
لئلا يفرحوا ثم ثبت بدورته وان زال الغد بكثر المسلمين فان قلت لماذا جهر في الجمعة والعديد فان قلت لانه
عليه السلام صلاها بالا بالنية وذكر ابو بكر بن ابى شيبة في سننه ان جناب ابن المارث كان يجهر بالقراءة في الظهور
والعصر من محمد بن مزاحم قال حدثت خلف سعيد بن حمير فكان الصف الاول يفتقون قراته في الظهور
وكان الاسود وعلقته يجهران بالقراءة في الظهور والعصر ولا يسمعون وعن جابر بن سالم التميمي في الحكم والسلام والقاسم
ومحمدا ومجاهدا وطعن الرجل يجهر في الظهور والعصر فقالوا ليس عليه سحر وقراءة ان شاء جهر في الظهور والعصر
يسجد وروى ابو حفص بن شايب بن اسناده عن ابى هريرة عن ابى بنى عليه السلام انه قال اذا رايتهم من سجدة القراءة
في صلوة النهار فاجبروه بالتفرد وروى ابى شيبة في مصنفه عن يحيى بن شيبة قالوا يا رسول الله ان ههنا قوما
يجهرون بالقراءة بالنهار فقال رسولهم بالجمع والجمع وان كان يفرق شش كلمة ان للوصل الى وان كان الامام يقرأ بفرقة
وعن ابى بكر بن الجهم بفرقات لانه يروى جميع عظيم كمان في الجمعة والآن ياتي مستوفيا هم لقوله عليه السلام صلوة النهار
بما شئت هذا ليس بميث من النبي صلى الله عليه وسلم قال النووي في الروضة هذا باطل ليس الاصل ودواعي الجهر الزايق

لانه امام في حقه
وان شاء خافت لانه
ليس خلفه من يسمعه
دا لا فضل في حق
ليسكون الاداء
على هيئة الجماعة
ويخفيها الامام في الظهور
والعصر وان كان
بجهرته لقوله عليه
السلام صلوة النهار
بما شئت

في الصلاة

في مصنفه من قول مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال قال مجاهد صلوة
النهار عجا و في الذخيرة عن ابن عباس قال صلوة النهار عجا وجعل في المغربين وفي الفائق صلوة النهار عجا ومن
كلام الحسن البصري واذا استدلل باصحابنا لان الحسن لما كان من القرن الاول ومن ذلك ابا بصير الصاحب رضي الله عنه
جعلوا كلامه كالسبع من رسول عليه السلام هم اى ليست فيها قراءة مسبوقة من اى ليست في قراءة النهار
قراءة بالجر والجر بالثانيث الا بحسب ما بالجر من كونها ان الذي لا يكلم واخيه ولهذا لا تزع قول ابن بك
رضي الله عنه فان قال لقراءة في باقين الصلوتين فلهذا يش بان قراءة فيها وان ما رواه النجاشي في صحيحه عن عبد
بن سبرة قال قلنا لمجان بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا كم كنتم تقرأون
فذلك قال بانظر لبيته هم وفي رواية خافنا لك شىء هو يقول بالجر بالجمع بعرفات هم والحجة عليه ما رواه
ابى الحجة على لك ما رواه وهو الذي ذكره صلوة النهار عجا قال الامم واورد عليه بان ليس بحديث وانما هو
من كلام الحسن البصري لمن سلم فهو عام فخص منه الجمعة والعيد فجوز تخصيصهما بالقياس على الجمعة واجب باننا
ملاوا الكتبهم ونقلوا ان ابن عباس كان يفسره بعد القراءة وليس له من اهل الابواء والمحدث ولو ثبت اسناده
عنهم لما انفكوا ذلك فليس العيدان والجمعة منصوصة لان الجمعة فرضت بالجمعة وكان نسخا المستفصلا والنسخ
بالقياس لا يجوز وكذا الاعياد فثبت في نظر لان اهل الحديث المبقون على ان المذكور ليس بحديث مرفوع كما ذكرناهم
في حجة الجمعة والعيدين لورود النقل المستفيض بالجمعة من اى النقل الشان المتشبه ليقال بان حديث مستفيض
اى منه غير منه ما رواه الباقية الا النجاشي من حديث حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسم الله ربك الا على الذي قبل انك حديث العاشية ومنه ما رواه
مسلم عن ابى واخيه الليثي قال سألني عمر كان يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في النجاشي وانظر فقال كان يقرأ
بجفاف والقراء الحمد واقتربت الساعة وفي الثاني كان يصلي خاف النبي عليه السلام الظهور فسمع منه الآية بعد
الآيات من سورة لقمان والذاريات ومنه ما رواه البيهقي عن النجاشي عن ابي بن عثمان قال البهي في صلوة
العيدين من رتبة والفرج في العيدين الى الباقية من السنة هم وفي التطوير بالنهاية خاف من اى يخفى تمام حتى
يكراه الجهر الا المذكورهم وبالليل يخبر اعتبارا بالفرض في حق المنفرد من اى في التطوع بالليل تميز التطوع بين
الجهر والاختفاء ولكن الجهر افضل كذا في البسوط فثبت المنفرد وكذلك التمييز او غلبة الجهر كذا في
هم وذا من اى اعتبارا بالتطوع بالليل فيمنع المنفرد من اى لان التطوع هم كمل لى اى لا من

اى ليست

فيها لغة

مجموعة

وفي عرفة

خلاص

لما لك

والحجة عليه

ما رواه

ديجر

في الجمعة

والعيدين

لورود النقل

المستفيض

بالجمعة في النجاشي

بالمصنف

وفي الليثي

اعتبر بالفرج

فجود التميز

لانه مكمل له

فبصيرت
 بعلوهم
 فانتها لغتها
 فضلها
 بعد ظلم
 الشمس
 ان فيها
 حوكما
 نفس
 رسول الله
 صل عليه
 وسلم
 -سين-
 بنى الفجر
 نارة الغري
 بمحاجة
 وان
 كان
 حكا

وروى ان العبد اول ما يحاسب من الصلوة فان كان ترك منها شيئا يقال انظر الى جدي هل تجدون لنا فائدة
فان وجدت كملت انظر الى منها وادخل الجنة هم فيكون تبعاله شئ اى اذا كان التطوع كمالا للفرض فيكون التطوع
تبعاً للفرض والنبوة تستدعى ان يكون الحكم فى التالى كالحكم فى المتبوع فيما يصلح تبعاله كالجندي يصير متبعا فى المعازة
للقائمة امامه فى المصروفات فلو انما قبلنا فيما يصلح تبعاله احرار من حكم الجواز والفساد فانه اذا صلى الاربع قبل الظهر ثم
شرب فى الظهر وانسد بالاربع الى ذلك الى فساده استتبعها وان كانت شرب متعتا التكميل للفرض ايضا لان لكل واحد
منها تحريم مبتدأ غير منتهية احدا على الاخرى وقولنا غير منتهية احرار من صلوة المقعدة حيث تعسف بفساد صلوة
الامام وان كان لصلوة كل واحد منها تحريمية مبتدأة هم ومن فاته العشاء شرب هذا الى قوله ومن قراء فى ههنا
ليس فى بعض النسخ والصواب ذكره بالما ان ذلك من اصل مسائل الجاهل الصغير حيث قال فخر الاسلام فى جامعه
بזה سلسلة الكتاب والمصنف التزم ذكر مسائل قوله من فاته العشاء اربع ما قلتم عشاء ثم منعه من العشاء ان ام فيها جهر
ش اى بالقرأة وبه قال ابو ثور واحمد وابن النضر هم كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر غداة
ليلة التمسيس بجاعة ش اى كما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرأة حين صلى صلوة الفجر تقضى غداة ليلة التمسيس
بجماعة كما فى حديث ابى قتادة فانه عم قضى الفجر بطلوع الشمس فيه وما يقطعهم الاخر باثم اذن بلال بالصلوة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما يصنع كل يوم ردا له وسلم واحمد وفيه دليل على الجهر
فى قضاء الغداوات وروى محمد بن الحسن فى كتابنا لانا راجعنا ابو جعفر عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم بن محمد بن عيسى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يحرسنا الليلة فقال رجل من الانصار شرب انا يا رسول الله احرى سلم
فجرهم حتى اذا كان من الصبح غلبته عطاشا فاما استيقظوا الا اجر اشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ وتوضأ
اصحابه وام المؤمنون فاذا صلى ركعتين ثم اقيمت الصلوة فعلى الفجر باصحابه وجهر فيها بالقرأة كما كان يصلى بها
فى وقتها وروى كفى فى المواعين يزيد بن اسلم قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة فذكر الحديث
فى نومهم وتياممهم وصلواتهم ثم قال عليه الصلوة والسلام يا ايها الناس ان القبط اراو حنا ولو شئنا مارو وها فلما
رتد احدكم عن الصلوة اوفيه ما ثم فرج اليها عليه صليها فى وقتها هذا الذى رواد محمد بن الحسن من سلمان بنى رواية محمد
التصريح بالجهر فى رواية لك كان حمد على الجهر ويمكن على ههنا الاركان قوله التمسيس نزول المسافر اخر الليل
نزلة للنوم والاستراحة فقال من عرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس ليرس
فى الحديقة عرس النبى صلى الله عليه وسلم وصلى فيه الصبح ثم رجع هم وان كان وحده ش اى وان كان الذى

فما تهلوه بالشارع وعلى بعد طلوع الشمس مدوم خافت شئ اى اخفى بالقراءة هم قماش شئ اى فوجوا الحتم
 اى الوجوب وانتم مصدر شئت عليه الشئ اى اوجبه هم ولا يتحتم شئ اى بين الجهر والمخافة هم هذا صحيح
 اى الاغتصاب صحيح وانما ذكره في الاسلام في شرح الجامع الصغیر ان المخافة ليست بتحتم بل لان كبره ان شاء الله
 افضل وكذا ذكره شمس الامنة السرخسي والتمهتاشي والمحبوبي وقاضى خان في شرحهم للجامع الصغير وقال
 قاضى خان ولو صلى وحده خافت لان الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت ولا يجزى بعد خروج الوقت وقال بعضهم
 يتخير بينهما والجهر افضل كما في الوقت وهو الصحيح لان القضاء يكون على وفق الاداء وفى الاداء المنفعة وتخيرها والجهر
 افضل فكذا فى القضاء وقال الشافعي لو فاتته صلاة الليل وادى قضاها بالنهار او على الكس لا يعتبر وقت
 القضاء وهو ظاهر من بينه فان قضى بالنهار لم يرد ان قضى بالليل يجرى وقال بعض اصحابنا يعتبر وقت الغوات فان كان
 في صلاة الليل جهر فيها وان كان في صلاة النهار سرفها كذا في تتممهم لان الجهر ينقص اما بالجاعة قماش
 اى لان الجهر بالقراءة مخفوف بل فى الصلاة بالجاعة على سبيل الحتم اى الوجوب هم او بالوقت شئ اى واما
 ان ينقص بوقت الصلاة هم في حق المنفرد على وجه التخيير بين الجهر والاغتصاب ولم يرد جوازه شئ اى احد المذكورين
 واما اى الجاعة والوقت في حق المنفرد فاحصل ان سبب الجهر بالجماعة وذلك حتم واما الوقت وذلك فيه
 خيار للمنفرد بين الامرين الجهر والى فيه والمنفرد والقاضى لم يرد جوازه في حق الجماعة ولا الوقت فلا يجزى وقال
 الاثراني قول صاحب الهداية ممنوع عنى بان يقال لا تسلم ان الجهر ينبغي انما ما قال من السبب لان الحكم
 جازا ان يكون معلوما ليعمل شئ وكيف يقال مثل هذا والقضاء يحكمى النيات والمنفرد كان سئل عن الجهر حال الاداء
 فكذا حال القضاء الاثرى انه يردون ويقبحون في القضاء فكما في الاداء قلت اخذ الامل كلام الاثراني في انتم
 اجاب عنه بعبارة غير عبارته فقال بعد ذكر التعليل للمصنف وبين بان السبب ليس بمنع في ذلك لم لا يجوز
 ان يكون موافقة القضاء الاداء سببا للجهر ايضا في حق المنفرد ويكون ان يجاب عنه بان ما ذكره للمصنف من
 سبب الجهر ثابت بالاجماع ولا يفسد على ما جعلها سببا يكون اثبات سبب بالرأى ابتداء وهو غير ان الى الشك
 في وضع الشرع وهذا باطل وعلى هذا حل المصنف على الحكم بكونه حتما هو الصحيح فيكون معنى قوله
 هو الصحيح بخلاف الصحيح وراية لا رواية فان اكثر الروايات على الجواز قلت في دعوى الاجماع في الاول
 فظهر لا يخفى وفي بقية من اتفق في ذلك فان عن الشافعي الاعتبار بوقت القضاء وعند الجمهور في الاعتبار بوقت
 الاداء وقال بعضهم القول بان الجهر سنة الوقت مردود بفعل النبي عليه السلام وقوله فان اكثر الروايات

خلفت
 حتما
 ولا يتخير
 مو
 الصحيح
 لان الجهر
 يختص
 اما بالجملة
 حتما
 او بالوقت
 فحق
 المنفرد
 على
 وجه
 التخيير
 ولم
 يوجد
 احد
 هما

على الجواز يدل على وجود الرواية على الجواز فكيف يقول سني الشيخ رواية لا روايته هم ومن قرأ في المشا
في الاوليين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لم يبد في الاخيرين مثل اى لم يقرأ فاتحة الفاتحة في الركعتين
الاخيرين وفي الذخيرة بينه قوله لم يبد اى لم يقض وقال عيسى بن ابان ينبغي ان يكون الجواب على عكس
لان قراءة الفاتحة واجبة فيقضى وقراءة السورة سنة فلا تقضى الا بتجاوزها ولى بالقضاء ومن
ان روى عن ابي ابي القعقعي اما الفاتحة فكلما قال مسمى رحمه الله واما السورة فلا نها مرتبة على الفاتحة على
وفق السنة وهي واجبة ايضا بدليل وجوب سجود السجدة كهاهم وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها مثل
اى على الفاتحة بينه لم يقرأ السورة هم في الاخيرين الفاتحة والسورة وهرش بينه
بالفاتحة والسورة في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن ابي حنيفة وابي يوسف انه جهر بالسورة خاصة لانه
في الفاتحة مودعة صفة ادائها وفي السورة قاضية جهرها بالسورة كما يجهر في الاداء ولا يكون مع الجهر في جهر
والمخافة في ركعة واحدة صورة حقيقة وذلك غير مشروع ووجه ظاهر الرواية وهو الجهر بها ان قرأ فاتحة السورة
واجبة وقراءة الفاتحة في الشفع الثاني غير واجبة فكان مراعاة صفة الجواب ولى فاذا جهر بالسورة
يجهر بالفاتحة كيف يختم صدرة القراءة في قيام واحد كذا في الجان الصغير لقاضي خان وذكر شيخ الاسلام
في المبسوط ان الظاهر من الجواب الجهر بالسورة والمخافة بالفاتحة لان السورة قضا وقامت بعقده جهر
فيقضى كذلك والفاتحة اداء وقد شرع ادائها على سبيل المخافة وكذلك ذكره الامام الترمذي فيقال وهو
الصحيح ما ذكره البخاري وهو جهر بالسورة دون الفاتحة وكان ما ذكره المتن من الجهر بها جميعا لما انفردوا به
الكتابين وبرواية خير الاسلام الميفا وسواها لما ذكره الامام قاضي خان في بسوط الشمس لا كنه هم وبداش
اى قضا السورة دون قضا الفاتحة هم عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقضى واحدة منها
ش اى من الفاتحة والسورة هم لان الواجب اذا فاتت عن وقتها لا يقضى الا بدليل ش وهما لم يوجبوا بدليل
لان من شرط الدليل ان يكون له مثل حتى يصرح ماله الى ما عليه والسورة غير مشروعة في الاخيرين حتى يصرح
الى ما عليه الا ترى ان الصلوة اذا فاتت عن ايام التشريق يتخير في غير ايام التشريق
بلا تكبير لانه لا تكبير له في سائر الايام هم ولما ش اى لابي حنيفة ومحمد هم وهو الفرق بين الوجهين ش احاد التواتر
هو قراءة السورة في اولى المشايخ دون الفاتحة والوجه الاخير هو قراءة الفاتحة وحدها في الاوليين هم ان
قراءة الفاتحة شرعت على وجهيتها عليها السورة ش بيني شرعت قراءة الفاتحة في الركعتين الاوليين على

ومن قرأ الفاتحة
في الاوليين السورة
ولم يقرأ الفاتحة
الكتاب لم
يعد في الاخيرين
وان قرأ الفاتحة
ولم يزد عليها
قرأ في الاخيرين
الفاتحة والسورة
وجهر بها
عن البيهقي
ومن قرأ وقال
ابو يوسف
لا يقضى واحدا
منهما لان الواجب
اذا فاتت عن وقتها
لا يقضى الا بدليل
وكهما هو
الفرق بين الوجهين
ان قراءة الفاتحة
شرعت على وجهيتها
عليها السورة

وجرت على ترتيبها قراءة السورة الا ترى انه اذا نسي القامتة تذكر ما قبل الركوع او فيه تقيدها ولا يبيد سورة
 هم فلو قضاها ما شئت اى القامتة هم في الاخيرين بترتيب القامتة على السورة ثم يبنى بقية القامتة عليه السورة
 وهذا من اى ترتيب القامتة على السورة فمختلف الموضوع لان الموضوع ترتيب السورة على القامتة قال الاكمل في نقص ترتيب القامتة
 التي في الشفع الثاني اى آخره قلت هذا اخذ من السفنا في ملخص بيان النقص في من قوله خلاف الموضوع هو ان ترتيب القامتة
 في الشفع الثاني على السورة في الركعة الثانية من الشفع الاول مشرووع ويحصل الجواب ان الذي ذكره على
 وجه الداء وليس الكلام فيه وانما الكلام في قراءته القامتة على وجه قراءته القامتة بخلاف ما اذا ترك السورة
 في الاولين فانه يقرأ في الاخيرين القامتة والسورة ايضا بل لا يمكن نقضها من اى قضا السورة في
 الاخيرين ثم على الوجه المشرووع من اى وهو ان ترتيب السورة على القامتة وانما هما اليها هم ثم ذكر ترتيب
 اى ذكر محمد رحمه الله من اى في الجامع الصغير ما يدل على الوجوب من وهو قوله في الاخيرين
 القامتة والسورة فان كانت كيف يدل هذا على الوجوب قلت لانه ذكر باعنا الجوز والاضباب في الوجوب دليل
 الامر على ما عرف في اى ان قضا السورة في الشفع الثاني واجب هم وفي الامس بالخط الاستقامة من اى
 وذكر في المبسوط وهو قوله احب الى ان يقتضى السورة في الاخيرين هم لانها من اى لان السورة وبيان
 وجه الاستجاب وهو ان السورة هم فان كانت مؤخره من اى القامتة هم فيكون مؤخره بالقامتة من الاول لو قرا
 الفصل بالقامتة الثانية اى سعة غير موصولة بالقامتة لان السورة في الثانية والقامتة في الاولى
 هم فلم يكن مراعاتها من اى مراعاة السورة هم من كل وجه من في القضاء ولم يذكر الوجه الاخر وهو ان يكون
 متقدمة على القامتة لبعده لانه يقتضى الى اخره من اى وهو تقديم السورة على القامتة وان ذهب اليه
 بعضهم وسيجبر بها من اى بالقامتة والسورة اذا قضى السورة في الشفع الثاني هم بهو الصحيح من اى
 عمار وى ابن ساعد عن ابى حنيفة وابى يوسف انه يجهز بالسورة لا القامتة وقدر الكلام فيه يتفق هم لان
 اجمع بين الجهر والخفائة في ركعة واحدة شئ من اى غير موجه بحسب الظاهر من وتغيير النقل وهو القامتة اول
 من هذا جواب سؤال مقدرة تقديره ان يقال سلمنا ان اجمع بين الامرين شئ لكن لا سلمنا ان ارتفاع هذا الشفع
 يخصه فاقامته لانه لا يلزم اجمع بينهما قال هشام في رواية عن محمد انه لا يجبر لصلا وتغير الجواب ان فيما قال مشاك
 تغيير صفة الواجب الى صفة النقل وفيما قلتم تغيير صفة النقل الى الواجب وتغيير صفة النقل احق وكان هذا
 التغيير اول من في ذلك التغيير هم ثم الخفائة ان يسمع نفسه من اى اشارة الى بيان الاختلاف في هذا الخفائة

فلو قضاها في الاخير
 ترتب الفلانة
 على السورة وهذا
 خلاف الموضوع
 ما اذا ترك السورة
 لانه لم يكن قضاها
 على الوجه المشرووع
 ثم ذكره ههنا ما يلى
 على الوجوب وفي الامس
 بلفظة الاستجاب
 لانها كانت
 مؤخره فتغير موضوعه
 بالقامتة فلم يكن على
 موضوعها من
 كل وجه يجبر بها
 هو الصحيح كى الجمع
 بين الجهر والخفائة
 في ركعة واحدة شئ
 وتغيير النقل وهو
 الفلانة الى ثم
 الخفائة ان يسمع

والجهران يسمع
غياؤه من عند
الفقيه الجهر
الهندواني رة
لان مجر حركه
السلك كالمسحوق
قراءة بدوت
الصوت وقال
الكرخي لا ادنى
الجهوان يسمع
دادنى للثاقته
تقصيم
الحروف
لان القراءة
فعل للسلك
دون الصالح
دنى هظ للكتا
اشارة الى
هذا

والجهر يقال عدلها فتش ان يسمع القارى نفسه لان ما دون ذلك مجر وليس بقراءة هم والجهر ان يسمع غيره
ش سوا كان ذلك الغير فى الصلوة بجنبه او خارج الصلوة هم وهذا ش اى الذى ذكرنا من جمل المجامع فلهم
عند الفقيه الجهر النذرانى رة السلك اى هذا الامام فى جهره نسبة الى هندوان رة الله تعالى عليهم لان مجر حركه اللسان
لا تسمى قراءة بدون الصوت ش الواصل الى اذنه فهو كما ترى جمل كل احد من المجامع والجهر من الكيفيات المستمرة
وقال الاكل قال الهندواني مجر حركه اللسان ليس يمدون الصوت قراءة يعنى بالذنه ولا عرفا وفيه نظر فان من
راسى السلك الاطروش بحركه شفعية يجزئ عنه انه يقرأ وان لم يسمع منه شى قلت فى نظره نظر لان السند وانى باقيد قوله
بالذنه ولا يعرف كذا لانه ليس المراد من القراءة افادة الخطاب والاطروش قارى وان لم يسمع المجامع قراة ويعرف
السند وانى قال الفضل والشافعى وشروطه المسمى واحمد خرج الصوت من الغم وان لم يصل الى اذنه ولكن
بشرط ان يكون سموا فى الجوز حتى لو ادنى احد جاعه الى فيه يسمع وقال الكرخي ادنى الجهران يسمع نفسه وادنى
المجامع يسمع الحروف شعل وبه قال ابو بكر البليغ المعروف بالاعمش وهو قول كاك ايضا واكتفى بجمع الحروف فى
الذنية ولا بد من تحريك اللسان وتصح الحروف حتى قال الكرخي لا يجزئ الا تحريك اللسان قالوا وقول الكرخي قيس
واسمهم لان القراءة فعل اللسان ودون الصالح ش بكسبه لصا وتغنيف اليم وهو خرق الاذن ويقال الاذن
نفسها قال الجهرى وباسين نفسه فالكرخي كما ترى جمل المجامع من الكيفيات البصيرة والجهر من الكيفيات المستمرة
قال الاكل واعترض عليه بان الكتاب يوجبها تصحيح الحروف ولا تسمى قراءة بعدم الصوت وهذا فاسد لانه لم يعمل ش
الحروف مطلقا قراءة بل تصحيح الحروف باللسان قراءة الا ترى الى قوله لان القراءة فعل اللسان قلت المراد من فعل
اللسان تحريكه كما ذكرناهم وفى لفظ الكتاب ش اى وفى لفظ مختصر القدرى وقيل المراد منه المبسوط وقيل الجاهل الصغير
والاول اظهرهم اشارة الى هذا ش اى قول الكرخي حيث قال فى مختصر القدرى وان كان مستقرا فهو غير
ان شارجهما ش نفسه وان شاء خافت وجه الاشارة اليه انه جعل ادنى المجامع ما دون اساع النفس كما ترى فعلم
تصح الحروف كاف وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا صح الحروف ولم يسمع نفسه بل تجوز صلواته ام لا فلهذا الكرخي يجوز وعند
الهندواني لا وما عبارة مختصره فى الاصل ان شاء قرأ فى نفسه وان شاء جهر يسمع نفسه وهذا يدل على ان القراءة فى نفسه
غير اساع نفسه لوجوبه ان جهره ان جعل اساع نفسه جهر او القراءة فى نفسه مخافة والجهر ليس من المجامع فلا يكون له اساع
على كل الباقين او نقول جعل اساع نفسه قراة فى نفسه وقسمه الى قسمين قسمه الى اساعه وان شاء لو كان اساع
نفسه واخلا فى القراءة فى نفسه وكان مستقرا من قوله ان شاء قرأ فى نفسه فيكون قوله وان شاء يسمع نفسه

حكمه اذ خالفوا عن الغاء ما ذكره في غير متبر في هذا الباب لانه امر منه وبين ربه وقال الخليلي الاصح انه لا يجوز للمسلم نفسه ويسمع من يقره وفي المرفي في قال ابو جعفر اسلم نفسه لادبته هم وعلى هذا الاصل شئ اى وعلى هذا الاختلاف المذكور هم كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق شئ بان قال لامرأة انت طالق ولم يسمع نفسه يقطع الطلاق عند الكرخي خلافا للمندوباني هم والعراق شئ بان قال لعبد هانت حر ولم يسمع نفسه لعقيق عند الكرخي خلافا للمندوباني هم والاستثناء شئ بان قال لامرأة انت طالق ان شاء الله او قال لعبد هانت حر ان شاء الله وعرفت ان شاء الله ولم يسمع نفسه لا يقع الطلاق والاعتاق عند الكرخي وعند المندوباني يعيان في الحال وكذلك الخلاف في الشرطهم وغير ذلك شئ مثل الایلاء واليمين والكبيرة واحرام الحج والتسمية وجوب سجدة التلاوة ونحو ذلك يتعلق بالنطق وان تكلم في صلوة ولم يسمع الحروف لا يفسد وان صح الحروف لا يفسد وعلى قول محمد بن الفضل لا يفسد والبس على اختلاف المذكور وقيل الصحيح في البس ان يسمع المسترعي وفي النصاب ينكح الغضاض عن الامام يسمع قتره جل او رجلا في صلوة النخاسة قال لا يكون جهرا او البهران يسمع لكل هم وادنى ما يجوز من القراءة في الصلوة آية شئ اى قراءة آية سواء كانت طهوية او قصيرة وهم عند ابى حنيفة شئ رضى الله وسور واية عن احمد وذكرنا في المعنى هم وقال الثعلبي آية قصار واية طهوية شئ اى وقال ابو يوسف ومحمد وادنى ما يجوز من القراءة في الصلوة قتره ثلاث آيات قصار واية طهوية وهو رواية عن ابى حنيفة هم لانه لا يسمى قاريا بدونه فاشبهه قراءة ما دون الآية شئ اى لا يسمى قاريا غير ما دون المذكور من ثلاث آيات واية طهوية لانه ما سور بالقراءة المطلقة والمطلق ينصرف الى التمام وتجارى الآية القصيرة لا يسمى قاريا غير ما يجر الصلوة بذلك التقدير كما لا يجوز اذا قرأ ما دون الآية هم وذلك اى ولا يجزئهم قوله تعالى فاتمروا بما تيسر من القرآن من غير فصل شئ بانه ان لم تدن الى امرنا بالقراءة مطلقة وبالطهوية تناول بالطلاق عليه اسم القراءة مقصورة لا يشتملها قصد الخطاب لاحد والاجاب ولا تعد التبعين من غيره وفي رواية عتبة واحدة لان ما دونها يوجد في كلام الناس فلا يطلق عليه اسم القرآن وهذه الرواية هي المذكورة في المتن والحاصل ان في ذلك عن ابى حنيفة ثلاث روايات الاولى رواية الاصل بقول الصاجين والثانية رواية القدر وره وهو ما يتناول اسم القراءة قال القدر وره هو الصحيح وهو قول ابن عباس فانه قال اتقوا ما منكم من القرآن فليس من القدر ان يقطعه وانما قاله في الينابيع وهو قتره آية اى آية كانت قصيرة او طهوية ولو كانت الآية قصيرة كلمة واحدة مثل مدهتان او حرفا واحدا مثل قاف او صا او فون فان كل واحد منهما آية عند بعض القراء اختلف الشايع في قال المرفي في الاصح انه

وعلى هذا

لا اصل كل ما

يتعلق بالنطق

كالطلاق

والاستثناء

وغير ذلك

وادنى ما يجوز

من القراءة في

الصلوة آية

عند ابى حنيفة

وقال الثعلبي

آيات قصار

واوكة طهوية

لا يسمى قاريا

بدون خاشبة

ما دون الآية

ولم يقله في

خاتمة ما كتبه

من القرآن من

غير فصل

الا ان مكدون
الاية خارج
ولاية ليست
في معناه
وفي السفر غير
في لغة الكتاب
واي سؤله
لما روى
ان النبي عليه
السلام قرأ في
صلوة الفجر في
سفره بالمحود
ولان السفر اشرا
في اسقاط
الصلوة فلاون
يجوز في تخفيف
القراءة
اول

الاجزية وقال الحافظ المنيسي عا والاقا يوفى في رواه المعنى عن يوسف اذا كان الرجل الاكبر الاقول الحمد
ربنا انما في غير ما رواه في كل ركعة ولا يكبرها ويجوز صلوة وسبق قول ابن حنيفة كوني فتاوى لم يرضنا في لقوة الآية
الكرسي والارائة بنون الفاتحة الصحيح عن ابن حنيفة انه لا يجزئ فان ذلك عن القاضى عا والدين وعامة المشايخ على
جواز دلو قسرية الكرسي والكرسي في ركنين خلف المشايخ في قول ابن حنيفة قيل لا يجزئ لانه لم يقم في كل ركعة
آية تامة وقيل يجوز لان بعضنا يزيد على ثلاث آيات قصار ولو قرأ نصف آية مرتين وكلمة واحدة من آية مزارعتي بلغ
قراءة تامة لا يجزئ وفي الفتاوى السني قراءة ثلاث آيات قصار وآية طويلة واحدة بالاجماع وقد ثبت رجوع الى حنيفة في
آية وفي البديهة هذا اصل الجواز اما الكراهية ثابتة ما لم يقم الفاتحة مع ثلاث آيات وفي شرح الطحاوي قراءة الفاتحة
وهو ما سماه آية او اثبات كبره وفيه وسكو اراية طويلة بمنزلة ثلاث آيات في من اقامت السنة حمد الان ما دون الآية
خارج من باب جواب سؤال مقدور وبيان يقال لو كان المراد من قوله ما يتسرن القرآن مطلقا من غير فصل لجاز ما دون
الآية كما جاز الآية لان اطلاق ما دون الآية خارج عن الاطلاق لان المطلق ينصرف الى الكامل والكامل من القراءة
ما هو قرآن حقيقة وحكما وما دون الآية وان كان قرا حقيقته فليس يقربان حكمهما الا ترى انه يجوز قراءة للجنب والمائض
بذلك في العيون والتميم فانما يعرف المطلق اليرحم والآية ليست في معناها مثل في معنى ما دون الآية فاذا كان كذلك
لم يحج قيا ساهم في السفر غير الفاتحة الكتاب وصى سورة شادش قدم كالم القراءة في السفر من انزل العوارش به
اليت بالتأخير لانه نظمة قاية القراءة فكانت له مناسبة للحكم التي قبله وهو قراءة الآية الواحدة او لان احكام قراوة الحنف
كثيرة فاراد ان يقرأ فيها بعد الفراع من التعليل هم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قرا في صلوة الفجر في سفره
بالمعروفين من الحديث رواه ابو داود وفي سنة في فضائل القرآن والنسائي في الاستماع ومن حديث القاسم سمعوا
سماوية عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال كنت قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتته في السفر فقال لي يا عتبة لا تعلمك
خير من قولك قرا في السفر فقلت نعم قل اعوذ برب الان قال قل فلانزل صلوة الصبح صلى بها صلوة الصبح لانه
الحديث والقاسم هو عبد الرحمن القرشي الاموي مولاهم النسائي وثقة ابن معين تحم فيه غير واحد قاله المنذري ورواه
ابن حبان صحيحه والحاكم في مستدركه ولان السفر اثر في اسقاط شرط الصلوة فلاون في تخفيف القراءة اولى اثر
السفر نظمة تخفيف فاذا لم يكن عليه تخفف القراءة وان كان السافر امرا لان السفر اثر في اسقاط الركعتين من الرباعية
للتخفيف وتأثيره في تخفيف القراءة التي هي جزء من الصلوة اطهر روى الى التخفيف قال الامام فان قيل هذا التعليل
مخالف لما ذكر في طرق ابن حنيفة في مسألة الاراء في باب الانحسار حيث استدلل بهنا بوجود تخفيف ثانيا وما ذاك بهنا

ما

وجه التوفيق
 انه في ما يلين
 سانه وبالك
 اربعين لوسا
 ماين حنين
 الى ستين قبل
 ينظر الى طول
 الليالي وقمرها
 والى كثره
 الاشغال
 وقتها
 قال في الشعر
 متى ذلك كنت
 في سعة الوقت
 وقال في المصل
 اودى لوقت
 لا اشتغال فيفقر
 تحزن على الملال
 والعصر العشاء
 سواء يقر
 فيها باوساط
 المفصل

من المتأويل في القصة في الفجر في السفر والمخرو والاشترى ان ابا بكر رضي الله عنه قرأ في الفجر سورة القدر فقال لم
 عمر رضي الله عنه كادت ان تطلع بانفسه رسول الله فقال لم تجدا فانا غليلين عمر رضي الله عنه قرأ سورة يوسف
 فلما انتهى الى قوله والشكوى وخرقني الى المدحفة العبرة فركع وروى عن ابي سويده قال خرجنا من عمر رضي الله عنه
 حجا فاصلى بنا الفجر لم تكلف دلائل فركش ومن بن زيون قال صلى بنا عمر رضي الله عنه في السفر فقرأ قل يا ايها الكافرون
 وقل هو الله احد ومن الامش عن ابراهيم قال كان صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤون في السفر بالسور القصار عن
 ابي وائل قال صلى بنا ابن مسعود في السفر الفجر يا عمر بن الخطاب لم تكلف دلائل فركش ومن بن زيون قال صلى بنا عمر رضي الله عنه في السفر فقرأ قل يا ايها الكافرون
 ووجه التوفيق ش ابي بن ابراهيم التي رويت وقد ذكر وجه ذلك بثلاثة اوجه اوجه اولها انهم ادش ابي الامام هم يقرأ
 بالاربعين ش في سعة طول القصة والامام هم مائة ش ابي ثانيا او اكثر لان الاربعين هم الزاد والعباد غلاة فيلطمهم
 التعليل ويصح الامام في ثمانية اقل من الاسفارهم وبالكسالي ش ابي ويقرأ بالكسالي وهو جميع كسلان هم من اربعين
 الى خمسين ش ابي من اربعين آية الى خمسين آية ولا يزيد على هذا لانه ثقل عليهم فقامت فيهم ش ابي ويقرأ
 باوساط الناس لهم اربعين وبالكسالي جليل بين هؤلاء وهؤلاء وهو جميع ووسطهم باين خمسين ش ابي خمسين
 آية الى ستين آية هم قليل ينظر الى طول الليالي وقصر ما ش يتقصر الى ما في الصيف ويقرأ فيما اربعين آية وفي الخريف
 خمسين آية هم الى كثره الاشتغال وقتها ش هو الوجه الثالث من جود التوفيق وهو انه ينظر الى كثره اشتغال
 الناس قلما لان التطويل عند الاشتغال الكثرة يودي الى ترك السنة وهما وجوده اخرى الاول ينظر الى حال الامام في
 الطول والقصر بحسب القدرة الثاني ينظر الى حال الامام من الصوت يقرأ مائة وان كان خلاف ذلك لا يزيد على الاربعين
 الثالث ينظر الى حال الوقت بحسب الامر الزيف هم قال ش ابي في الجانب هم وفي الظاهر ش ذلك ش ابي يقرأ في صلوة
 الظهري ش ما قرأ في صلوة الفجر وقد روى انه عليه السلام كان يقرأ في الظهري لم يقرأ في السجدة وروى انه كان يقرأ في
 الفجر لم يقرأ في السجدة وروى انه كان يقرأ في ركعتي الظهري ش ما يقرأ في الفجر هم استواءهما في ستة الوقت ش ابي استواء
 الظهري والعصر في ستة الوقت هم وقال في الاصل ش ابي قال محمد بن ابي بصير هم وروى عن ش ابي اوليقر في الظهري
 ما يقرأ في الفجر هم لانه ش ابي لان الظهري وقت الاشتغال ش بخلاف الفجر هم فيخصص عنه ش ابي عن الفجر هم تحزنا
 الملال ش ابي احتراز عن الملال المفضية الى تقليل الجماعة هم والعصر والعشاء سواء ش يعني يتساوىان في حكم القصة
 هم يقرأ فيما باوساط المفصل ش واوساط المفصل من كورت الى الضحى وطول المفصل من الحرات الى والسماء ذات الكبر
 والقصر من الضحى الى آخر القرآن كذا في جانب المحمدي وقاضي خان الاله ذكر في جامع قاضي خان قليل اول

على ادراك الجماعة ش
قال دلت على الظاهر
سواء وهن عند
ابن حنيفة كما دلت
وقال محمد لا يحب
ان يطلع الركعة
الاولى على الثانية
في الصلوات كلها
لما روي ان النبي
عليه السلام كان
يطلع الركعة الاولى
على غير هاتين الصلوات
كلها ولها ان الركعتين
استقرى في المستحق
القرآن فيستويان
في المقدار
الفجر لا يركع
نوم وغفلة والحديث
محمول على الاطالة من
للتأني في التعمد والتمية
ولا اعتبار الزيادة
بما دون ثلث ركعات
امكن لاحد ان يركع
من غير حرج

على ادراك الجماعة ش اي الما قبل الاعانة للناس على ادراك الجماعة لان وقت الفجر وقت نوم وغفلة فاستحب
اطواله الركعة الاولى ليدرك الناس الجماعة هم قال وركعتا الفجر سواء ش اي الركعتان الاوليان من الفجر
ستويان في الاطالة والقصر لهما استويان في وجوب القراءة وليستويان في مقدارها اذ الترجيح خلاف الاصل بخلاف
صلوة الفجر لما ذكرنا وقد ذكرنا من قريب حديث جابر بن سمرة ورواه عليه السلام في الظهر والعصر والمساوات البروج وما
في المطارق وهما متقاربتان هم وهذا عندنا في حنفية والابن يوسف ش يعني استواء ركعتي الظهر وغيرهم وقال محمد بن
احمد لعل ان يطول الركعة الاولى على الثانية في المساوات كلها ش وفي حال الشورى واحد هم لما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها ش روي النجاشي ومسلم من حديث
ابن عباس ورواه في الفاظ النجاشي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الاوليتين بقراءة الكتاب وسورة يمين وفي
الركعتين الاخرتين بقراءة الكتاب ويطول في الركعة الاولى لا يطيل في الثانية وكذا في العصر في الركعتين الاولى والى قوله
يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة هم ولما ش والابن حنيفة والابن يوسف هم ان الركعتين ستويان في حق
استحقاق القراءة فيستويان في المقدار ش يعني ان القراءة كما فرضت في الاولى فرضت في الثانية فثبت استواءهما
في استحقاق القراءة فينبغي ان يستويان في حق المقدار ايضا بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة ش هذا جواب عن قول
محمد بن قاس سائر الصلوات بالفجر فان اطالة الاولى على الثانية مسنونة بالاجماع واما الفجر فانه في وقت نوم وغفلة
بخلاف غيرهما فان الناس فيها على علم واعتدال فاقاس على الفجر لوجوه الفارق وفي جامع المحجوبي الجملة والكثير غير ذلك
في هذا الحكم سواء هم والحديث محمول على الاطالة من حيث الشار والتعوز والبسلة ش هذا جواب من جهة ابن حنيفة
والابن يوسف عن الحديث الذي اتي به محمد وهو ظاهر وفيه نظر من وجهين احدهما انه اتي به بالحديث المذكور ولم يرد عليه
والابن يوسف لا يلقون وكان ينبغي ان يذكر لهما حديثا يثبت من جهة والثاني ان المراد من الاطالة هي الاطالة
في نفس القراءة والثناء والتعوز والتمية ليست من القراءة وهذا هو جواب شاف وقدر اتي ابو حنيفة والابن يوسف
بما رواه ابو سعيد الخدري انه عليه السلام كان يقرأ في الركعتين الاوليتين في كل ركعة قدر ثلثين آية وفي الاخرتين خمس
عشرة آية وقال نصف ذلك في العصر في الركعتين الاوليتين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخرتين قدر نصف ذلك
رواه ابو احمد وملاية به بالزيادة والنقصان بل دون ثلث آيات بعد علم كان لا احترام من غير حرج ش ولا حرج في ثلث
آية او اثنين في الركعة الاولى على القراءة في الركعتين الثانية وكذلك على المكس كذا الاجرة في نقصان آية او اثنين من ذلك والحاصل
ان المقدار في الزيادة والنقصان على واثنية آية من غير حرج في اعتبار التساوي على حقيقة وقد روي ابن عباس

يكون ليتيم بآية العذاب والزمه او الرجا هم وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها بحيث لا يجوز
غيره بل في الصلوة من الصلوات اى صلوة كانت قراءه سورة من القرآن بعينها للصلوة بحيث انه لا يجوز
غيره باذنا قرا من ذلك الغير وفيه نفي قول الشافعي رحمه الله ان عنده الفاتحة فرض على التيمم في الصلوات
حتى اذا ترك الفاتحة لا يجوز الصلوة وقوله لا يجوز غير ما يجوز فيه الوجهان احدهما ان يكون
يجوز بالتخفيف وغيره بالرفع فاعله والجملة بقي في محل النصب على الحال
والآخر ان يكون من باب التفصيل وغيره بالنصب على المغوليت والضمير في
لا يجوز على ما يرجع الى المصلي الذي يدل عليه قوله قرا سورة لان التقديم قراة المصلي سورة فالمصدر
مضاف الى مغوله وطوى ذكر الفاعل هم لاطلاق ما تلوناش وهو قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن
فانه مطلق ولا يجوز تقييده بنحو الواحد هم ويكره ان يوقت شئ اى يعين هم شئ من القرآن شئ من الصلوات
شئ من ما اخذ من قراة السجدة وهل اتى على الانسان في نحو كل جمعة ومثل تعيين قراة سورة الجمعة
والمنافقين في صلوة الجمعة هم لما فيه شئ اى في توقيت السجدة من القرآن شئ من الصلوات هم من
رجع اليه في شئ لان المواظبة على تعيين شئ من القرآن شئ من الصلوات يجب بالباقي القرآن من غير تعيين
فقد غل تحت قوله تعالى وقال الرسول يا رب ان قومي اتخذوا هذا القرآن مجو لا يسمعون له وكادوا عرفوا عنه
هم وايها الم تفصيل شئ اى ولما فيه من ايام تفضيل المعين على غيره والقرآن كلام الله تعالى كله سواء في
التفصيل قال السفناتي ههنا سؤال ولم يخف ان هذه المسئلة والتي قبلها في ابدار حكمها واجب لفظا بحسب
يصير فاعلم ان اولها فاعلم فيه واجاب بجوابين لمحض الاول ان المسئلة الاولى من مسائل القدر وهي الثانية
من مسائل الجان الصغير والمصنف التزم ذكر مسائلها كانت في نظر لا يعني والثاني ان في الاولى تعيين السجدة
في مطلق الصلوات ولا يقرأ غير ما في كلاما وفي الثانية تعيين سورة معينة صلوة معينة لكانوا ناشدا ولور والاصل
في ان شئ من قراة فاعلمه وذكر في الجواب الاول ان المصنف قد التزم الايمان بمسائل القدر وهي مسائل الجان
الصغير اذ اختلف الروايات فقلت ليس ههنا اختلاف الروايتين وانما هو اختلاف المكيين وقال الاثراني
فانهم فرق ما بين هذه المسئلة وبين المسئلة المتقدمة وقد خطب خطب عشرة اذرك متن في فترتها كنه من تصدى
للتدريس قلت هو فيما ذكره لانه لم يفرق بينها بوجه ما واطن انه على المسئلة الثانية على انه اذا اخطأ على بعض
واذا اذ قرا احيا تاتر كادى النبي صلى الله عليه وسلم كان ليرأس سجدة وهل اتى على الانسان في صلوة الغير فيكون

وليس في شيء من الصلوات
قراءة سورة بعينها لا يجوز
غيرها الاطلاق ما تلونا
ويكره ان يوقت شئ
من القرآن شئ من الصلوات
لما فيه من هجر الباقي واجها
التفصيل

مستحب للكل واما فذلك قال من تصدق للتدبير لم يقل من تصدق للشر ثم ذكر السفناتى سوالا اخر فخصه
 انه حكم كراهته للتعين من جانب واحد فلهذا من الجانبين بالطريق الاولى لان الكراهية ما جاءت الا من جانب
 التقدير وواجب بالخصوص بطريق المنع لانه يجوز ان يكون للتعين من الجانبين فائدة لزيادة التبرك بفعل البني
 صلى الله عليه وسلم فذلك وكون الآخر حتى ان الشافعي رحمه الله يرى استحباب الثاني وكون الاول لان فيه عبرا
 للباقي من غير تعين من التبرك فيه الاول وكون الثاني وقد تكلم بهنا من غير تحريم يعلم ذلك بالوقوف عليه واما
 فيه ثم قال لا سيما في والطاوى هذا الذي ذكرنا وادواته واجبا لا يحرم غير الا واما في القراءة لغيره فذكره
 ابا القاسم في تلك الصلاة تبركا بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بها وانما سببها اولا لاجل تيسر عليه فلا كراهية
 في ذلك لكن مشبه بان يقرأ غير اعيان الكلامين الى بل الغنى لانه لا يجوز فيه ذلك وغالب العوام على اعتقاد بطلان الصلاة
 تبرك سورة السجدة وكون سورة بل التي رواها عنهم على هذا الالتزام الشافعية قراءة سورة السجدة وقال الطحاوي
 قرا النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة بين ما ذكر فيها ومن النعمان بن بشير انه عليه السلام كان يقرأ في الركعة
 الثانية بل اناك حديث الشافعية فيعمل على ان يقرأ في سورة وبعدها مرة واستدل النووي بحديث ابن عباس
 الذي اخبر به مسلم والبوداؤود والترمذي والنسائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر يوم
 الجمعة قبل السجدة بل اتي على الانسان حين من الدهر على سنينة قراءة ايتين السورتين في صبح يوم الجمعة وكذلك
 استدل بما رواه مسلم والبوداؤود والثاني بحديث ابن عباس انه كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة النجم
 وادواتك الشافعية قال فيه دليل لمن ينهوا وذهب موافقينا وذهب محمد بن هذيل الا ما روينا في الصحيح المروية عن طريق
 ابن عباس في بريرة رضي الله عنهم فالت والاعلاق بيننا وبينهم في الحقيقة لان الباطنية انما كرهوا الملائمة
 انوا لم يعتقدوا الجواز فيه والشافعية لم يذكروا مثل هذا ما اذا اتفقت الازمنة والارزاق على سورة مينة لاحوال الوجوه
 التي ذكرناها الا ان غلظت وهم لا يقر لموتهم خلف الامام شمس الجلال امام اوسه وقال ابن السبكي عروة بن
 الزبير وسعيد بن جبير والترمذي والشافعية والثوري والنسائي والاسود وابن ابي ليلى واحسن بن حنبل اذا كان
 يصبح قراءة الامام وقال ابن تيمية وبه قال الاوزاعي وابي حنيفة وابن المبارك والامام مالك واحمد وفي
 الجوابه تحجب قراتهما في السجود انهم وقال ابن عبد الله بن عبد الحكم وابن حبيب الا يقرء في الجهر ولا في
 السرهم خلافا للشافعية في الفاتحة شمس فعندية يجب على المأموم قراءة الفاتحة خلفه السجدة والجهرية وبه قال لا يثبت
 ابا القاسم في القبر لا يجب في الجهرية فقله ابو حامد في تعليقه وعلى الرافعي وجهان لا يجب في السجدة وقال النووي

ولا يقرأ الموت

خلف الامام حراما

للساكن في الفاتحة

فانما يجب فيها حديث شفع اي الشافعي ثم ان القراة ركن من الاركان فبشر كان فيه شفع اي شفع كمال الامام والمصدق
في ترك الركن كما يشترط كان في سائر الاركان بخلاف ما لو ادرك الامام في الركوع لان الملك الحائز حالة الضرورة ولم
يزكر احد من الدلائل القطعية لانه ذكر في باب صفة الصلوة ما احتج به الشافعي بمن الحديث وقد بسطنا الكلام فيه
هناك ومن جملة ما احتج به من المنقول ما رواه عباد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الزهراني قال سمعت ابا بصير يقول لا يفتات الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بارواه ابو داود والترمذي وحسنه وتواتر
له البيهقي حديث ابي هريرة ان النبي عليه السلام قال من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خالف ففصل
لابي هريرة ان يكون ولا الامام فقال انما في نفسك يا نارسه الحديث رواه ابو داود وفيه نظر
فمن علاج غير تام وفيه نظر ابن عدي كل صلوة لا يقرأ فيها لفتات الكتاب واثبتني في علاج وفي رواية
الطبراني كل صلوة لا يقرأ فيها لفتات الكتاب فني تخرجه وفي رواية اخرى لابن عدي باسناده الى ابن عمر
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ المكتوبة الا بفتات الكتاب وثلاث آيات فصدا وقد بسطنا
عن هذه الاقايد وما جاز في هذا الباب من نحو ذلك في باب صفة الصلوة هم ولنا قوله عليه السلام من كان لم
امام فقرأه الامام له قراة شفع في الحديث رواه ابن عدي جابر بن عبد الله بن عمر وابو سعيد الخدري عن ابي بصير
وابن عباس عن ابن عمر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فان قراة الامام له قراة واما حديث ابي هريرة عن ابي بصير
الدارقطني في سننه عن محمد بن الفضل بن عبيدة عن سلمة بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عليه وسلم قال من كان له امام فقرأه له قراة وعن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراة واما حديث ابي هريرة عن ابي بصير
الدارقطني في سننه عن محمد بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
نحوه وسواء ما حديث ابن عباس فانما هو الدارقطني ايضا من حديث ما سمع من عبد الله بن عمر عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
او جهر واما حديث ابن عباس فانما هو الدارقطني ايضا من حديث ما سمع من عبد الله بن عمر عن ابي بصير
صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراة فان قلت حديث جابر رضي الله عنه فيه جابر يعني

له ان القراة ركن من
الادكان فيشتركان
فيه ولنا قوله عليه السلام
من كان له امام فقرأه
الامام له قراة

نيس ابو حنيفة جابر بن عبد الله وقد رواه جرير وسفيان الثوري وسفيان ابن عيينة وابو الاحوص وشعبة
وزائدة وزهير والبرقاني وابن ابي ليلى وقيس وشريك وغيرهم فاسلوه فقلت الزيادة من الثقة مسبوقة
ولين سلمنا فالمرسل عندنا حجة فان قلت حديث ابن عمر فيه محمد بن الفضل وهو متروك وقال الدارقطني رفعه
وهم قلتم نحن نخرج بالموثوق لان الصحابة عدول فان قلت حديث ابى سعيد اخبره ابن عدى عن اسمعيل
بن عمر وهو ضعيف قلت هو بن طريق الطبراني والضعيف كاذب فان قلت حديث ابى هريرة فيه محمد بن عباد الراسي
وهو ضعيف وكذلك حديث ابن عباس وحديث النضر قلت قد ذكرنا ان الضعيف قد يعقبى بالصحیح وليقبى بعضها
ببعضهم وعليه اجماع الصحابة رضي الله عنهم شئ احمى على ترك القراءة خلف الامام كما مر في حديث عبادة الصامت
وحديث ابى هريرة رضي الله عنه لا يجتمع الاجماع مع خلف بعض قلت سماه اجماعا باعتبار اتفاق الاكثر فانه يسمى اجماعا
عندنا وقد روى نسخ القراءة عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرقضي والعبادلة الثلاثة واساسهم عند اهل
الديث وقيل بما يجره حد ومن ائمتي في ذلك الزمان عن الثمانين فكان اتفاقهم بمنزلة الاجماع وذكر الشيخ
الامام عبد الله بن يعقوب الحارثي السدي في كتاب كشف الاسرار عن عبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيه
عنه عشرة باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاون عن القراءة خلف الامام اشبه النبي ابو بكر الصديق وغيره
بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص عبد الله
بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم فقلت ثبت بنقل الاحاد
ولهذا لم يرد مخالفة جابرا فلا يمتنع نقل البعض بخلافه فنقل حديث بالاحاد ولا يمتنع نقل حديث آخر معارض له ثم
لما ثبت نقل الامام بن ترجح ما قلنا لانه موافق لقول العامة وظاهر الكتاب والاحاد في المشهورة ويجوز ان
يكون رجوع المخالف ثمانيا فتمت الاجماع ان قلت لما ثبت مني العشرة المذكورة ولم يثبت رد احد عليهم عند
توفر الصحابة كان اجماعا سكوتيا فان قلت قوله عليه السلام قراءة الامام له قراءة معارض لقوله تعالى فاقروا فانما
تركه بخبر الواحد قلت جعل المتقدم قاريا بقراءة الامام الا ما يتم فلا يزم الترك وانقول انه خص منه المقتضى الذي
ادرك الامام في الركوع فانه لا يجب عليه القراءة بالاجماع فجوزنا لزيادة عليه حينئذ الخبر الواحد فان قلت قد حمل الحديث
في كتاب المفترضة حديث من كان له امام فقرأه الامام له قراءة على ترك الجهر بالقراءة خلف الامام وعلى قراءة الفاتحة
دون السورة واستدل عليه بحديث عبادة بن الصامت المذكور فيما مضى قلت ليس في شئ من الاحاد
بيان القراءة خلف الامام فيها جهر والفرق بين الاسرار والجهر لا يصح لان فيه استقاط الواجب بمحتون على

وعليه

اصحاح الصحابة

صحيح

قال ابراهيم بن الحارث وفي حديث عبادة بن محمد بن اسحاق بن يسار وهو دلس قال القوي ليس فيه الا التذليس قلنا الدلس اذا قال عن فلان لا سمعته بحديثه عن جميع المحدثين مع انه قد كذب ما لك وضعه احمد وقال لا يصح الحديث عنه وقال ابو زرعة الرازي لا يقضي له بشئ هم وهو ركن مشترك بينهما ش جواب عن قول اشافى القراءة ركن وتقريره سلنا انهاركن لكن مشترك بينهما اي بين المتقدم والامام هم لكن خطأ المقتضى الانصات وهو الاصناف ش اي السكوت هم والاستماع ش بنى على قوله لا فرق بينهما فيكون قوله والاستماع عطف تسييري وقال ابن الاثير يقال انصت يصت انصاتا اذا سكنت سمع وقد نصت انقتا وانصت اذا سكنت فعول لازم ومتقد ويقال الانصات والسكوت والاستماع شغل السمع بالاستماع هم قال عليه السلام واذا قرى فانصتوا لشئ وتسام الحديث قال عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكلبوا واذا قرى فانصتوا واذا قال سمع المد من حمده قولوا ربنا لك الحمد رواه ابو هريرة واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه فان قلت قال ابو داود ويزيد الزيادة فانصتوا بحفظه والتوجه عندنا من ابى خالد قلت تعقبه المذري في مختصره وقال وهذا فيه نظر فان ابى خالد الاخر بذا هو سليمان بن حبان وهو من الثقات الذي احتج بهم البخاري ومسلم ومع هذا لم يفرق بينه وبين الزيادة بل تابعه عليهما ابو سعيد محمد بن سعد الانصاري الاسلمي الذي نزل بغداد وقد اخرج مسلم هذه الزيادة في صحيحه في حديث ابى موسى الاشعري رضي عن حديث سليمان اليماني عن ستابة ابى سعيد ابى خالد حاروا والنسائي في سنة اخرنا محمد بن عبد المدين المبارك ثنا محمد بن سعد الانصاري حدثني محمد بن عجلان عن زبيد بن ابي ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكلبوا واذا قرأ فانصتوا فان قلت قال البيهقي في المعرفة بعد ان روى حديث ابى هريرة وابى موسى قد اجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في حديث ابو داود وابن حاتم وابن معين والحاكم والدارقطني وقالوا انها ليست بحفظه قلت يرد ذلك ما رواه في بعض النسخ مسلما هذه الزيادة عقيب هذه الحديث وصح ابن خزيمة حديث ابن عيلان المذكور فيه تلك الزيادة فقال مسلم هو صحيح عندي يعني الحديث الذي رواه ابو هريرة المذكورة فقلت لم يضعه هنا فقال ليس كل شئ عند صحيح وضعه هنا انما وضعت هنا واجمعوا عليه وبذا مسلم جل من جبال ائمة الحديث واهل النقل قد حكم بصحة بذا الحديث وروى هذا الكلام البيهقي وامثاله هم ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد بن ابي الحسن المقتضى الناحية احتياطاً ورفعا للعلماء فيما يروى بعض الشيوخ عن محمد وفي الذخيرة لوقرة المقتضى عطف

وہو لکن

مستفاد از

بینہما کی

حضرت مقتدرؑ

الانضامات

والاستقام

قال عليه السلام

واذا قرأ

فَانْصِتُوا

وَتَسْكُنُوا

1. 1

21

6.

الامام في صلوة لانه يجب فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابو حفص وبعض مشايخنا لا يكره في قول محمد بن الحسن
كلامه ومرواه في حالة المفارقة دون الجهر وفي شرح الجالس للامام ركن الدين علي السعدي عن بعض مشايخنا
ان الامام لا يحل القراءة عن المقتدى في الصلوة المفارقة هم ويكره عند جالس اي عند ابني حنيفة و ابني يوسف
هم لما فيه من الوعيد ش اي الماني في الاستيعاب وهو القراءة خلف الامام فقد اخطا طريق الفطرة رواه ابن ابي شيبة
وروى عن سید رحم قال ودت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجرة ورواه عبد الرزاق في مصنفه الا انه قال
في فيه جهر وروى عن محمد بن الخطاب انه قال كنت في فم الذي يقرأ خلف الامام جهر رواه عبد الرزاق ومحمد بن
احسن البغدادی عن عبد الله بن قيس قال خلف الامام لا يقرئ من وراءه عن زيد بن ثابت من قرأ خلف
الامام فلا صلوة له وقال السدي تقدم صلوة في قول عدة من الصحابة وعن البلخي احدى ان يلازمه من الراء
وقيل ينبغي ان يكسر لسانه فذكر ذلك الرازي في احكام القرآن وفي شرح التاويلات عن سعد بن ابی وقاص روى
من قرأ خلف الامام لا صلوة له وروى ايضا عن من ذلك جماعة من الصحابة وروى الطحاوي في شرح الامانة
عائنا يونس بن عبد الاعلى ثنا عبد الله بن وهب ابر في عروة بن شبيب عن بكر بن عبد الله عن حميد بن مسعود انه
سأل عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رجل يقرأ في الصلاة خلف الامام في شيء من الصلوة وروى حميد بن
الحسن في موطاه عن يونس بن عيينة عن ابني منصور عن ابني وائل قال سئل عبد الله بن مسعود عن رجل يقرأ خلف الامام
قال انصت فان في الصلوة تقاضا وكيف في الامام وروى ابن ابي شيبة في حقه عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام
ان يسهو ان خافت فان قلت روى ابو داود والترمذي والنسائي مرة حديث ابني هريرة انه عليه الصلوة والسلام
انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال بل قرا سمى احدكم انما فقال رجل نعم يا رسول الله فيما يسهو فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم قول الزهري فلم يجعل الحديث حجة قال احمد باسنا احاد من اهل الاسلام يقولون ان
الامام اذا جهر بالقراءة لا يجرى صلوة المأموم بالمقرء وبابن ابي شيبة عليه الصلوة والسلام والتابعون وهذا ما كفي
اهل الحجاز و هذا الثوري في اهل العراق و هذا الاوزاعي في اهل الشام و هذا الليث في اهل مصر قالوا الرجل أو امامه
ولم يقرأ هو صلوة باطلة وفي المناصرة يقال لا شافعي عجبا لك كيف تقدم المأموم على القراءة في الجهر لسانه القرآن
الامام ام لا يعرض عن اسماءه ام يقرأ اذا سكنت فان قال يقرأ اذا سكنت قيل له فان لم يسكت الامام وقد اجتمعت
الامة ان سكوت الامام غير واجب فتمت يقال ليس في استماعه لقراءة القرآن قراءة منه وهذا كاف لمن اضعف
وفهم قد كان ابن عمر بن الخطاب خلف الامام وكان اعظم الناس اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم

ويكره

عندهما

لما فيه من

الوعيد

وقال الذين كفروا لا تنفعنا هذه القرآن والعرفانية وهذا من المعنى بل هو لو كان من الاول يقال والنوايهم من
وقال ابن السكيت وغيره من الاول اللغو ومصدر الثاني المعنى ففي هذا المعنى عن جميع انواع الكلام
حال الخطبة وطبقه اذا اراد المعنى عن الكلام ان يشبه اليه بالسكوت ان نعمة فان تعد نعمة فليغتمه بكلام مختصر
ولا يزيد على اقل ممكن وانتاعوا فيه بل هو حرام ام مكره كراية تزيين فيما قولان للشافعي وقال القاضي قال كذا
وابو حنيفة والشافعي وعامة العلماء يجب الانصات للخطبة ولكن عن النعني والشعبي وبعض السلف انه لا يجب الا
اذا تلى فيها القرآن ثم وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام ثم ادى وكذلك يمتنع وينعت ان صلى الخليل
على النبي عليه السلام فخطبة ثم انصتاع ثم في الخطبة والصلاة على النبي عليه السلام ليس بفرض
الا في العمدة واستماع الخطبة فرض فلا يجوز ترك الفرض لاقامة ما ليس بفرض وسال ابو حنيفة ابانيف
اذا ذكر الامام فملى يذكرون ولا يصحون على النبي عليه السلام قال اجب الى ان يمتنعوا ويصنعوا ولم يقل لا
يذكرون ولا يصحون فقد امن في العبارة وانتم من ان يقول ولا يذكرون ولا يصحون على النبي عليه السلام
وعن ابى يوسف يصلي في نفسه واختاره الطحاوي كذا ذكر في المحيط ثلث عند الطحاوي يجب الصلوة عليه
كما سنعمله اختاره قول ابى يوسف وكذا الحكم التشييت ورد السلام لا ياتي بها حال الخطبة والمسلم نفع عن السلام
فلا يكون الجواب فرضا كذا الوقر القران فسلم عليه لا يرد الجواب وكذا الوسلم على المدرس في حال التريس الى ان
لا يرد الجواب وكذا الوسلم السائل على انسان لا يرد الجواب لان مقتضوه المال دون افشاء السلام ذكره الجوزي
وقال النووي قوله والامام يخطب دليل ان وجوب الانصات والمعنى عن الكلام انما هو في حال الخطبة فتمت
في هذا وجوب مالك والجمهور وقال ابو حنيفة يجب الانصات بخروج الامام قلت اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه
عن علي وابن عمر رضي الله عنهم انهم كانوا يكرهون الصلوة في موطن الزهرى قال خرو وجوب قطع الصلوة وكلامه
يقطع الكلام ثم الا ان يقرأ الخليل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلي السات في نفسه
هذا المشاء من قوله وكذلك ان صلى عليه اذا قرأ الخليل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
يصل السات في نفسه لان الخليل على عن الداء يصلي وعن ملايكته انهم يصلون وعلى امر الله بذلك وهو قد فعل
بذلك فكان على القوم ان يتشاوروا فان قلت توجب عليه امر ان احدا صلوا عليه وسلموا تسليما لا امر الاخر قوله تعالى واذا
قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال مجاهد نزلت في الخطبة الاشتغال باحد جايضت الاخر قلت ذاصلي في
وانصات وسكت يكون ايتا بموجب الامر من فان قلت الجمهور على ان الآية نزلت في استماع القران في الصلوة قلت

وكذلك

ان صلى على

النبي عليه السلام

فخطبة

الآن يقرأ

الخطبة قوله

تعالى يا ايها

الذين امنوا

صلوا عليه

فيصلي السات

في نفسه

الخطبة بآيات من القرآن والمطبة كالصلوة لأنها تقوم مقام الركعتين ثم يختمون في النسي من الميزان اى ختاف
 الشايع المتأخرون في البعيد عن النبوة وهو الذي لا يسبح الصوت فمن فضلى بن يحيى سحر كاشفة ويقر القرآن ومن
 محمد بن طه للانصارى الانصاف الاولى واختاره المصنف فلذلك قال هم والاحوط هو السكوت اقامته لفرض الانصاف
 والله اعلم بالصواب ثم وكذا روى عن ابى يوسف وقوله الاحوط افضل التفضيل وقال الطبري قوله لم يحوطوا على فرض
 في الاحتياط اذا وظيفه اخبر من الاختصار قلت وفيه الشذوذ انه مخالف للقياس لان القياس ان يقال فيه شذوذا
باب في الامامة اى في باب في بيان احكام الامامة وجب المناسبة بينه وبين الفضل الذي قبله عنوان
 ان يكون جهناك افعال الامامة من وجوب الجهر والمخافة وسنة قراءة الامام وسهنا ذكره في شرحه وعقبة الامامة بها
 على اى صفة شرعت فان قلت لم ذكره هنا بالباب وبنيناك بالفضل قلت لان الباب يحجب الفضل وفيه احكام
 كثيرة تابعة للامامة واحوال المقعدة بين فلذلك ذكره بالباب هم بالمائة سنة موكدة ثم قال الا ترى
 بينى سنة في قوة الواجب وهي التي تسميها الفقهاء سنة المدي وهي التي اخذها موسى وتركها خلافة وتاركها
 يستوجب اساقه وكرامته وقال صاحب الدرر اية تشبه الواجب في القوة وكذا قال الاكمل وكذا ابا جعفر
 السفناني قلت فيه التاويلات غير طائفة لان فيه مسائل تختلف فيما بين العلماء وذهب المصنف الى انها سنة
 موكدة وهو قول الكرخي والقدرى وكذا قال في شرح كبر خواهر زاده وفي الفقيه الجامة واجبة وتسميتها سنة
 بموجبها سنة وفي البدائع تجب الجمعة على الرجال العقل البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة
 من غير حرج وقيل انها فرض كفاية وبه قال الطحاوي وهو قول الشافعي وقال النووي هو الصحيح
 عليه الشافعي وهو قول ابن شريح وابى اسحاق ومحمد بن القاسم من الشافعية وقال النووي وفيه سنة
 وفي وجه فرض عين لكن ليست شرطا لصحة الفرض وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والرافعي وهو قول عطاء
 والاوزاعي وابى ثور وهو الصحيح من مذاهب احمد وقوله الاخر لا يصح الصلوة بركها وبه قال داود والظاهرى ومجاهد
 وفي الجواهر عن مالك سنة موكدة وليست بالواجبة الا في جنة ومضى قاضي خان ابو الوليد وابو بكر عن بعض ابن ميمون
 انها فرض كفاية وفي النسخة الجماعة غائب على من قدر عليها من غير حرج وتسقط بالمعذر حتى لا تجب على المريض والاعمى
 والارمن ونحوهم اذا لم يجد الا على قايده الزمن من يحمله وكذا اذا وجد اعذاره في حقيقته وعند حاجته قال محمد لا تجب
 الجمعة ولا الجماعة على المريض والمقعود والزمن والاعمى وتقطع اليد والرجل من خاف ان يقطع الرجل والمقطوع
 الرجل والمفلوج الفسى لا يتطلىح المشي وان لم يكن به الم واشتد الكبر العاجز وقال ابو يوسف سالت اباعين عن الجماعة

والمختلف في

الناس عن النبوة

والاحوط هو

السكوت اقامته

لفرض الانصاف

والله اعلم بالصواب

باب**الامامة**

المجمعة سنة

مؤكدة

في ظنين ودر غمتهن لا احب تركها والصحيح انها تسقط بعد لطم وطمين وان فاتت الجماعة جمع باوله وصل يسمي وان صلى
جمعه جاز وفي صلاة الجلالي اذا كان سطر او برود شديد او غلة او خوف غلبت عليه لم ينع لزوم الجماعة وتقل
شرف الامة او جل عزه وقال ايضا وعمر والفاظ وغيره ما ترك الجماعة بغير عذر يوجب التعذيب ويأثم الجائر ان يكون
عزرا كما قال نعم الاثمة من شغل باله في الصلاة ليل او نهار الا بالضرورة الامام والمؤذن والجمعة ان في السكوت عنه ولا يقبل
شكوهه وقال ايضا من شغل بغيره كترار اللثة فتقوته الجماعة لا يعذر ويكرر الفتنة وطلاعة كنية يعذر وعن أبي حفص من
لا يضر الجماعة للمؤذن ان يرعد الى السلطان في امره بذلك فان ابى عذر وفي صحيح التذكرة له الاشتغال بالعلم
وغيره رسي جية ولو كان مسجدان يختارا تقدموا وان استويا يختارا لا تقترق قبل جماعة الجامع افضل بالاتفاق
ولو فاتت صلاة جماعة فصله بما في مسجده وادخلوا في مسجد اخر في بنية فلكان من تكرار الجماعة في مسجد
باذن واقامة بعد ما نزلت الجماعة وبقوله الشافعي واجمعه ما كان في مسجد واحد لا يكره تكرار الجماعة ولو صلى
فيه من ليس بالجماعة كان لا يله ان يصلي فيه باذنه وانما له ان يصلي في مسجد غيره تكرار الجماعة لا تقوم كبر
اما اذا صلى واحد بعد واحد باثنين فلابس به طاعة اذا صلى في غير مسجد الامام فان لم يرضى كان سجد الامام له
ولا مؤذن يصلي الناس فيه فزنا فلا فضل ان يصلي كل فريق باذن واقامة على حدة صلى بعض اهل السجود باذن
واقامة مخالفة ثم حضر فليست عليهم ان يصلوا حتى يرجع الا اعلان كذا في المجتبى هم لقوله عليه السلام الجماعة من غير ائمة
لا تخلف عنها الا منافق من هذا قول ابن مسعود ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم غير صحيح واخرجه مسلم من
ابن الاخير قال قال عبد الله بن مسعود لقد رايتنا وما تخلف عن الصلاة الا منافق وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم علمنا سنن الهدى وان من سنن الهدى الصلاة في السبيل يذون يؤذن فيه وانج عنه ايضا قال من سره
ان يفي الهدى بعد اسلامه فحافظ على هو الا الصلاة حيث يتبادر من بين فان الشريعة بغيرك سنن الهدى وان من
سنن الهدى ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا الخلف في بيته لركعتكم سنة بكم ولو تركتم سنة بكم فضلتهم ولقد رآنا
وما تخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف قد ل هذا
الاثر ان الجماعة سنة مؤكدة لان الحاق الوعيد ما يكون ترك الواجب او ترك السنة المؤكدة لان الحاق الوعيد
انما يكون ترك الواجب او ترك السنة المؤكدة وذلك على ان الجماعة ليست بواجبة لقوله وان من سنن الهدى الصلاة في
مسجد الذي يؤذن فيه فتكون سنة مؤكدة وذكر محمد بن عبد الله ان اهل بلدوا اجتمعوا على ترك الجماعة فنظر بهم فلما انهم
وقال الشافعي والدليل على ان الجماعة سنة مارية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الى على بابها

لقوله عليه

السلام الجماعة

من سنن

الهدى

لا يخلف

عنها الا منافق

الفضل على صلوة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة وفي رواية سبع وعشرين درجة ولم يقل صلوة الرجل وحده
 فائدة فالبنى عليه السلام اجتمع الجماعة للصلوة الاولى على انها سنة الا انها موكلة لانها من شعائر الاسلام
 ومن خصائص هذا الدين فانها لم تكن مشروعة في دين من الاديان وما كان من شعائر الاسلام فالتسك فيه الانبياء
 قلت الحديث الذي ذكره في الصحيح ما خرج البخاري ومسلم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة
 الجماعة افضل من صلوة الفرد سبع وعشرين درجة وفي لفظ تزييد على صلوة وحده سبعا وعشرين درجة واخرضا عن ابن عمر
 عنهما صلوة الجماعة افضل من صلوة احدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا وفي لفظ تفضل صلوة الجمع على صلوة الرجل
 وحده خمسا وعشرين درجة واخرج البخاري عن ابن مسعود نحوه وراوا بر داود وفيه قال صلواتي صلاة فاعلم كونهما بوجوبها
 بلغت خمسين صلوة واسنادها جيد وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وفي لفظ اخر في البخاري ومسلم ايضا عن ابي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الرجل في الجماعة تضعف على صلوة في بيته وفي سوقه خمسا وعشرين
 ضعفا وفي رواية لها بخمسة وعشرين جزءا وفي رواية لاسلم ورد واخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث
 ابي كبش رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الرجل مع الرجل او صلوة رجل واحد وحده
 الرجل مع الرجلين او من صلوة مع الرجل واحد او صلوة الرجل مع الرجلين او من صلوة مع الرجلين او من صلوة مع الرجلين
 وترجم احد الجالبيين وما لا يبيح لافضلية فيه ولا يجوز ان يقال ان افضل قد تشمل بمعنى الفاضل لان ذلك انما
 يجوز على سبيل العمارة عند الطائفة لا عند الفاضل بزيادة عدد ويؤيد هذا ما جاء في لفظ تزييد على صلوة وحده وفي لفظ
 يضعف فان ذلك يقتضي ثبوت صلوة زاو عليها وحده تضعف والعجب ان الشرح لم يفتحوا الى الاثر الذي ذكره لم يفتحوا
 بل هو موقوف او مرفوع صحيح او غير صحيح وعلى كل تقدير ينسب من هو الراوي والمروى عنه والعجب من ذلك قول
 الاكمل حيث نسب هذا الاثر الى النبي عليه السلام وهو في الدير التي اكثر علماء الحديث وجل طلابها المحدثون ثم قال
 وليس المراد بالمنافق المصطلح عليه وهو الذي يبطن الكفر ويظهر الايمان والا لكانت الجماعة فريضة لان المنافق
 كافر ولا يثبت الكفر بترك غير الفريضة وكان اخر الكلام منافقا لا اوله فليكون المراد به المعاصي قلت قوله منافق خرج
 منجبه المبالغة في التهديد وشدة الوعيد وبذلك اراد مروى عن ابن عباس ان رجلا سأل عن يقوم بالليل ويصوم ثلثا
 ولا يضر الجماعة قال موقوف في النار وليس مراده انه في النار بل كلفه وانما مراده التوقيف والتهديد والمنافق
 المصطلح الذي ذكره الاكمل انما يسمى اليوم زنديقا ولا يمكن ان يحمل لفظ المنافق في الاثر المذكور على هذا المعنى
 الذي يستحق بها النار من الامور الثلاثة والاربعه ومارك الجماعة غير داخل فيها فليترك الا المعنى الذي ذكرناه ان

وقول الأكل لان المناق كافر ليس على الإطلاق والمناق له معنيان كما ذكرنا ولا يصح ان يكون المراد منه
 بنا احد المنين على ما ذكرنا وقوله ولا يثبت الكفر به كغيره فثبتت بشي الى ان تارك الغرضية كافر وليس كذلك
 وانما ينفى الجدي على ما لا ينبغي فان قلت الحديث اخرجه البخاري ومسلم عن ابني جريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اتعلم الصلوة على المنافقين صلوة العشاء و صلوة الفجر ولو يعلمون ما فيها لا اتوا بها ولو جبروا ولقد هممت
 ان امر الصلوة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلقت برجالهم حزم من حطب لي قوم لا يشهدون الصلوة
 فاحرق عليهم يومئذ يرمي على ان الجماعة فرض لما ذهب اليه طائفة لان تارك السنة لا يحرق عليه بيته ولو كانت
 سنة ما استحق تاركها هذا الوعيد الشديد و حديث جابر لا صلوة لجا المسجد الا في السبيل قلت الاسلام والملة ذلك على ما قالوا
 لان عليه السلام قال لا يشهدون الصلوة ولم يقل لا يشهدون الجماعة وفي رواية الى قوم تخلفون عن الصلوة
 ولم يقل تخلفون عن الجماعة والصلوة فرض وتاركها استحق الوعيد على انه جاني وفي رواية لمسلم عن ابن مسعود
 تخلفون عن الجمعة الحديث ليس بوضعه بعضا فان قلت قال البيهقي والذي يدل عليه سائر الروايات انه جرم الجمعة
 عن الجماعة قلت قال النووي في الخلاصة بل باروايتان رواية في الجمعة ورواية في الجماعة وكلاهما صحيح
 سلمنا ذلك فالي ثبت خبر واحد فلا يزاو به على الإطلاق الكتاب واما حديث جابر فالمراد بنفي الكمال والفضيلة
 كما في قوله عليه السلام الصلوة للعبد الباقي ولا المارة الناضرة فان قلت لو لم يكن لما هم بالاجرة قلت ترك الاجرة
 يدل على عدم الغرضية فان قلت ما غاية العلم اذا لم يكن فرضا قلت قد هم بالاجرة ثم من بالوحى او بغية الاجابة
 على الحق رفي جواز الاجابة وله عليه السلام فان قلت قوله تعالى واكملوا نواحيكم يدل على ان الجماعة فرض
 لا يثبت ان المراد به الجماعة قلت الخطاب لليهود فانه لا ركوع في صلواتهم وقيل المراد بالركوع المنصوع وفي الآية قالوا
 فلا يثبت الغرضية هم واولى الناس بالامامة عليهم السلام في اي بالفقه وادكام الشرعية اذ كان حين من اقران
 يا يجوز به الصلوة وهو قول الجمهور واليه ذهب عطاء والاوزاعي ومالك والشافعي فان قلت في الحديث الذي
 الاقرام مقدم وهما على العكس قلت عن قريب ياتي وجه ذلك انشاء الله تعالى هم وعن ابني يوسف اقرانهم من
 امي وري عن ابني يوسف ان اقران الناس اولى بالامامة بيني وبينهم بالقرائة وكيفته اداء حرزها وما يتعلق بالقرائة
 و به قال ابن سيرين واحمد وسحاق وابن المنذر وهو احد الوجوه عندنا فثبتت لان القراءة لا بد منها
 من لانما ركن في الصلوة يحتاج اليها لا محالة في الصلوة هم والحاجة الى العلم اذا كانت ما يثبت المعنى انما
 يحتاج الى العلم بالسنة اذا وقعت واقعة من العوارض يمكن صلواته ورجا ما يفرض فيكون الاقرار اولى

واولى الناس

بالامامة

بالسنة ومن

ابن يوسف

فراهم لان

القرائة لا يثبت

منها والحاجة

الى الصلوة

اذا ثبتت بالقرائة

ومن يقول
القراءة
مفتقر إليها
الركن
واحد
والعلم لمسا
الركن
فان تساوا
فاقرأهم بقوله
عليه السلام
يؤم القوم
أقرأهم للكتاب
فان كانوا سوا
فاعلمهم بالسنة
واقرأهم كان
اعلمهم كانهم
كانوا يتلقونه
باحكامه

من العالم بالسنن ومن يقول القراءة مقتصر إليها في ركن واحد وهو القيام والعلم يحتاج إليها لاجل سائر
اركان الصلاة مثل جواب عما قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان القراءة محتاج إليها في الصلاة في ركن واحد وهو
القيام والعلم محتاج إليها لاجل سائر اركان الصلاة فكان العلم اولى وفي المجتبى الا علم بالسنن اولى اذا كان
يسجد في الفوضى انما ظهرت وان كان غيره اوسع منه وفي الشفاء عن ابى حفص الامام الذي يقرأ القليل أحب إلى
من الغاصق القاري في شرح الارشاد لو كان عالما بمسائل الصلاة يتجرب فيها غير تجبر في سائر العلوم فانه اولى
من المتجرب في سائر العلوم هم فان تساوا في القراءة او العلم هم فاقرأهم جميعا في اي فاعلمهم بالامانة اخرهم
هم بقوله عليه السلام يؤم القوم أقرأهم بكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنن هذا الحديث اخبر
الجماعة الا النجاشي واللفظ لمسلم عن ابى مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم القوم
أقرأهم بكتاب الله تعالى فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنن فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم بحجة
فان كانوا في الحجة سواء فاقدمهم اسلاما ولا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبره الا باذن
قال الاصمعي في رواية مكان اسلامنا ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه الا ان الحاكم قال عجز
قوله فاعلمهم بالسنن فانفتحت فاما فان كانوا في الفقه سواء فأكثرتهم سننا وقد اخرج مسلم في صحيحه هذا الحديث ولم يذكر
فاقدمهم فقها وهي لفظة غريبة لم يأت بها هذا الاسناد وسنده عن يحيى بن بكير ثنا الليث عن جرير بن جابر عن
الاعشى عن اسمعيل بن رجا عن اويس بن صفح عن ابى مسعود وذكره ثم اخرج الحاكم عن المجاني بن ارملة
عن اسمعيل بن رجا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم القوم أقرأهم بكتاب الله فان كانوا سواء فاقدمهم
في الدين فان كانوا في الفقه سواء فاقترأهم للقرآن ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد على تكبره الا باذن وكنت
عنه والباقيون من الأئمة يخالفونه في هذه المسئلة ويقولون ان الاقراء للكتاب الله مقدم على العالم كما هو لفظ
الحديث قال اذا اجتمع من يخلف القرآن ويؤم غيره عالم ونقيضه يفتن يسير من القرآن قدم حافظ القرآن عن يمين
ومن يقول يقدم الفقيه واجاب المصنف عن الحديث بقوله هم واقرأهم كان اعلمهم شئ يعني في زمان النبي
عليه السلام كان اعلم الصحابة اقرأهم هم لانهم كانوا يتلقونه شئ اي القرآن هم بالاحكام شئ اي باحكام القرآن
وفي المبسوط وغيره انما قدم الاقرأ في الحديث لانهم كانوا في ذلك يتفقونه باحكامه حتى روي ان عمر بن الخطاب سئله
البقر في اثني عشر سنة فكان الاقرأ فيهم هو الا علم بالسنن والاحكام وعن ابن عمر انه قال ما كانت تخل اسورة
على رسول الله عليه السلام الا ونحن نعلم امرها ونهيها وزجرها وحلها وحرامها والرجل اليوم يقرأ السورة ولا يقرأ

فقد
في الحديث
ولا كذلك
في زماننا
فقد منا
الاعلم
فان
تساودا
فأورعهم
لقوله
عليه
السلام من
صلى
خلف عالم
نقى
فكانما
صلى
خلف

من احكامها شيئا فان قلت لما كان اقراهم عليه فما معنى قوله عليه السلام فانما كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة
واقراهم بها عليهم بالسنة في ذلك الوقت لا سيما لعل ما قالوا اكلت لمسا وادنى في القرآن مع التفاد في الاحكام
الا ترى ان ابى بن كعب كان اقرا وابن مسعود كان افقه واعلم وفي النهاية اشنع بحفظ القرآن سنة ابو بكر
وعثمان وصلى وزيد وابى وابن مسعود ومن وعمر بنى المد كان اعلم وافقه من عثمان ولكن كان ليس عليه حفظ القرآن
فجرى كلامه عليه السلام على الاعم الا غالب هم تقدم في الحديث شذوذ نتيجة قوله واقراهم كان اعلمهم امي تقدم الاقرا
في لفظ الحديث المذكورهم وذكر لك في زماننا شىء امي وليس الاقرا في زماننا اعلم لان الشخص با يكون اقرا وليس له
علم بالكتاب اسلام فقد منا الاعلم شذوذ نتيجة النفي المذكور فان قلت الكلام في الافضائية مع الاتفاق على الجواز على
امى وجهه كان والحديث بعينه يدل على عدم جواز اامة الثاني عند وجود الاول لان حبيفة حبيفة اخبار وما يوفى
اقتضار الوجوب المذكور لاهم وايضا فانه ذكره بالشرط والجواز على طريق الترتيب فكان اعتبار الثاني انما كان بعد
وجود الاول لا قبله قلت حبيفة الاخبار لبيان المشروعية لانه لا يجوز غيره لقوله عليه السلام من سمع المقيم يوم الجمعة
ولين سلتنا ان حبيفة الاخبار محمولة على معنى الامر بحمل على الاستحباب لوجود الجواز بدون الاقتضاء بالاجماع فان قلت
لو كان المراد من الاقرا قوله عليه السلام يوم القوم اقراهم هو الاعلم لكان يلزم تكرار الاقرا في الحديث ليكون
اقتضاه يوم القوم اعلمهم فان استوفوا فاعلمهم قلت المراد من قوله اعلمهم باحكام كتاب الله ودون سنة ومن قوله
اعلمهم بالسنة اعلمهم بالسنة اعلمهم باحكام الكتاب والسنة جميعا فكان الاعلم الثاني في غير العلم الاول فان قلت ببيان
حديث ابن مسعود المذكور قوله عليه السلام هو الباكر يصل بالناس اذا كان من مواقرأته لاقرأته مثل ابى وغيره
وهو اولى قلت حديث ابن مسعود كان في اول الهجرة وحديث ابى بكر كان في آخر الامر وقد تغفروا في القرآن
وكان ابو بكر رضى اعلمهم وافقه في كل امره الا ترى ان قول ابى سعيد وكان ابو بكر اعلمنا واسم ابى مسعود بحقيقة
بن عامر الانصارى هم فان تساودا وافا ورعهم شىء امى فان تساودا في العلم والقراءة فاولا بهم بالامة اورعهم
في البدرية الورع الاجتناب على الشبهات والتقوى الاجتناب عن المحرم وفي الكافي المسمى الذي لا ياكل الربى
والورع الذي لا يذبح المال ببدل الما جارة والورع ليس في لفظ الحديث في ترتيب الامام وانما فيه بعد ذلك اعلم
اقدم الهجرة ولكن اصحابنا واكثر اصحابنا في سنا وامكان الهجرة الورع لان الهجرة نقطعة في زماننا وقد قال
عليه السلام لا الهجرة بعد الفتح وانما المهاجرين من جبر السيات فبعوا الهجرة من المعاصى مكان تلك الهجرة فان جبر متهم
لعموم الاحكام وعنده ذلك يزاد الورع هم لقوله عليه السلام من صلى خلف عالم تقى وكما صلى خلف نبى شىء

لا بد من كراهية وقال الحرابي وفي تنقيح كراهية الامامة ووجه الكراهية ان في تقديمه تعقيب الجاهل لان الناس
 يشككون في متابعتهم والاعرابي شغل عطف على قوله العبداني يذكره ايضا تقديم الماعزاني وهو يفتح العزوة البدي
 ويعود من يسكن البادية عربيا كان او اجماعيا وفي الكافي ويستحب تقديم العربي لانه يسكن البادية ومن لان الغالب
 فيه من البدي ش وهو مني قوله عن من بالجماعة قلت وبفتح الفيه في قوله فهم من ان المذكور واحد وان كان مراده
 يعود انضيم الى الاعرابي والعبد ما كان ينبغي ان يقول فيها بفتح الفيه فقلت كان ان واني ان يقول فيها وفيها
 ولكن كذا في خط الماني في الاعرابي معنى الجمع لان معنى بالالف واللام فيصدق على كل من يسكن البادية هم والفاستق
 لا يلزم لهم الامرين ش فيرد في فية الناس وفيه تعيد الجاهل وقال مالك تجوز اامة الناس باتمامها كالرا
 وشا رب انما الفاسق باق ويل كبر سبب سلف الصالح ففد فيه روايتان ومن احبهم روايتان في حيزا لا تقتل
 به مطلقا احبها المخرج وتلنا نحن والشافعي يجوز اامة لقبه عليه الصلوة والسلام صلوات الله على بر وفاجر ولان
 ابن عمر وانما غيرهما من الصحابة نعم والنايين صلوات الله على جميع الجماعة وغيره لانه ان كان انفق اهل زمانه من ربي
 ان محاجا كان ينبغي ان يوم الجمعة طالع الجمعة حتى لا يدفع وقت الجمعة فقام ابن عمر رضي الله عنهما فقال انما لا يكون
 عراك انما لا يشرع في الحج رضي ابن علقمة وقال ابن الجهم ان السليطنة على مالك وكونك فاه ليقه ان على نفسك
 فانه ربما قال ابن عمر انما يفتي في الصلاة بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ونلف ابني بكره عمر وعليه وانما ان الصلي
 تحفك وانت من انفق الناس واما وجه الكراهية فلما قلنا ولذا قال اصحابنا لا ينبغي ان يقتدى بالفاستق الانفي
 الجمعة لان في سائر الصلوات سجدا ما غير غير بخلاف الجمعة وكان ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي بن عتبة في قوله
 الجمعة وسائر الصلوات وكان الوليد واليا بالكوفة وكان فاستفا حتى صلى بالناس يوما وهو سكران كذا في شرح الاشيا
 وفي المحيط لو صلى خلف فاستق او متبع يكون محررا لثواب الجماعة لقبه عليه الصلوة والسلام صلوات الله على كل بر
 وفاجر والالين لثواب من يصلي خلف التقى ثم الفاسق اذا كان يوم وعجز القوم عن خذ تكميل فيه قبل ايقته حتى به
 في صلاته الجمعة ولا يترك الجمعة باسنة انا في غير ما من المكتوبات فلا بأس بان يتحول الى مسجد اخر ولا يصلي خلفه ولا يمشي
 بذلك وفي المجتبى والباسط يكره الاقتداء بصاحب البدعة وفي شرح كبريا على الجواب ان من كان من اهل قبلتنا ولم
 يدع في قوله حتى لم يحكم كغيره تجوز الصلوة خلفه وان كان يعني حتى كغيرها كما لمجي والقدري الذي قال كلفني
 القرآن والرافضة العالي الذي يكره خلافة ابني بكره والمشبته لا تجوز وبه قال اكثر اصحاب الشافعي ثم وقال القفال
 ومن تابعه يجوز الاقتداء بهم وانهم لا يكرهون وهو ظاهر فذهب الشافعي كذا في شرح الوجيز وعن ابني يوسف من اتخذ

والله اعلم
 الغالب يصح
 الجمل والفاستق
 لا تلائم كلامه

واما لك اليوم المرأة احداني فرض او نقل الثالث قول المصنف في كراهية جماعة النساء اهل الملاحة نحو عتيق اب
المحرم وهو قيام الامام وسط الصف مش فكيف يكون قيام الامام وسطهن محرما قبل فائتة عايسة وام سلمة وبركة
عن ابن عباس رضي عنهما على ما ذكرناه الان وايضا فعاقل ان يقول ارتكاب المحرم فيه في من الرجال وروى النساء اولا وكان
سلطانا لما كان يجوز الصلوة الرابع قوله هم فيكون مش يعني اذا كان الامر كذلك فيكون منهن جماعة وكيفية وكذا
في المعنى صلت عائشة بين المغرب جهت بالاجابة وسالت ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون ما كان في الصلوة
جميع فانه التشبيه فيه من كل الوجوه ظاهر ولكن كلام الشافعي في وجوبه في ذلك انما هو في التشبيه يعني كونه
المرأة الجارية لا لأنها لا تخلو عن مباشرة احدى الروايتين اقيام الامام وسط الصف او زيادة الاطلاع على العبرة
كما هي هنا وقال الشافعي قوله فيكون كالمراة في العرو الا فضل عنان يصليوا وحدها فتعوبوا بايادها وانما امرهم بترك الجارية لثقلها
بعضهم عن بعض ولا يقع بصرفهم على عورة البعض لان الستر يحيل وان الازلي للمامهم اذا صلوا الجارية ان يقوم
وسطهن ايضا ليقع بصرفهم على عورتهم وان تقدمهم جاز ايضا وما لهم في هذا الموضوع ل حال النساء في الصلوة فلا ولي ان
يصلين وحين وان صلين جماعة قامت امامهن وسطهن وان تقدسن جاز فكذا في حال العراة وكلام الاكل هنا
قريب منه بل اخذ منه وقال الاترازي قوله فيكون كالمراة اي فيكون جماعة النساء كجماعة العراة وقال صاحب الدرر
التشبيه بالمراة ليس من كل الوجوه بل في الفضايلة الاذان والافضالية قيام الامام وسطهن واما العراة في صلوات
تعودوا وهو افضل من صلوة النساء قايما قامت المصنف جعل العراة شبهة بما ياتي في التشبيه فكيف في وجوب
التشبيه اليه في الفضايلة واما في الافضالية وصاحب الدرر ان كان كذلك ولكنه راد في الافضالية الاذان والافضالية
جعله في الكراهية السادسة قوله هم وان فعلت قامت الامام وسطهن مش فية تناقض وهو ان لا يقال قيام الامام
الصف ارتكاب محرم فعمله منه عام جواز صلواتهم بالجماعة ومنه يقول بجواز ذلك فكيف ان يحاجب عنه بان يكون
المراة بالحرمة ايضا هنا النفوس وهو المنع وجه الكراهية لا يمنع ذلك الموازنة الكراهية فان قلت كيف قال قامت
الامام بنا ثمانية افضل قلت قال المطرزي في المغرب الامام من يوم به ابي يفتي به في ذكره ان كان او اشق منه
قامت الامام في وسطهن وفي بعض النسخ فان فعلت قامت الامامة وسطهن به هو غير صواب لان قوله الامام سم
لا يصح قوله بطلان نفي البسكون السين لانه طرف بخلاف جاست وسط الدار بالفتح وكل موضع يصل فيه بين
فهم ساكن وما لا يصلح فهو بالفتح ومنه يشهد في وسطه الميمان وقال الازهر في كل ما كان بين بعض من بعض
كوحط القداوة والصف والسبحة فهو بالاسكان وما كان من هذا اليمين كالدار والساحة فهو بالفتح واما جازوا

لَا تَهْمَا لَا تَخْلُو

عن ارتکاب

المحرم وهو قيام

الامام وسط

المفكر

کالعاآوان

فعلن قامت

الامام وسطين

في الفتوى الاسكان ولم يرد في الساكن الفقه السابق قوله لان عائشة رضي الله عنهما فعلت كذلك
 اعي حلت بجماعة النساء وقامت وسلمان وقد ذكرناه عن قريب وروى محمد بن الحسن في كتاب الانوار خبرنا
 ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تقوم النساء في شهر
 رمضان فتقوم وسطا وقد ذكرنا عن ام سلمة ايضا وفيه ايضا وعلى الاترازي حيث قال انها بدعة وعلى
 ايضا في انها ابتكارتها المحرم الثامن قوله ومحل فعلها الجماعة على ابتداء الاسلام قال الاترازي اعي حل
 نزل عائشة الجماعة على ابتداء الاسلام يعني كان ذلك ثم نسخ حين امرن بالوقار والقرار في البيوت وهذا
 جواب سوال مقدربان يقال لما فعلت عائشة الجماعة دل على انها مستحبة فلا يكره فاجاب عنه وقال ومحل
 ذلك على ابتداء الاسلام قلت هذا الكلام من لم يطعم في كتب القوم وامضى فيه لانه عليه الصلوة والسلام
 اقام بكملة بعد النبوة ثلث عشرة سنة كمارواه النجاشي وسلم ثم تزوج عائشة بالنبوة وبني بها وهي بنت
 تسع ووليت عند النبي عليه السلام تسع سنين وما صلت اماما الا بعد بلوغها فكيف يستقيم حمله على ابتداء الاسلام
 وتقدمي الاكل للجواب عن هذا وقال يجوز ان يكون المراد بابتداء الاسلام ما قبل بيان الانسلاخ فانه ابتداء
 بالنسبة اليه قلت هذا بعد من الاول لان هذا لم يكن في ابتداء الاسلام على ما دلت عليه الاخبار المذكورة فاذا كان
 كذلك كيف يحل هذا على ما قبل الانسلاخ اتاسع قوله ومحل في التقدم زيادة الكشف في هذا الدليل
 توكيد معنى تقدمه بالنسبة لانه بين بالنسبة في الاصل لا بالتعديل واعتبر في عليه بان المراتب اذ كانت لابسته من
 فوقها الى قدمها ولم يكن بينهما احد من الرجال فان التقدم يكون من ان لا كشف فيها فلو كانت الكراية لا يارة
 الكشف في ان يجوز هناك لانعدام العلة فاجاب عنه الاكل ان هذا من كلام السفناتي بما عرفت ان ذلك نادرا لم
 له على ان ترك التعقيم بالنسبة والتعديل لا ايضا مما قلت ان لا ينافي ان المراتب شأنها التسعة في كل الاحوال
 ولا ينافي الصلوة فصوصا اذا امت فانها تحت زعن انكشف شيء من اعضائها غاية الاحراز في لا يوجب
 اعتلاؤها عن زيادته وقوله على ان يترك التقدم الى آخره فيه نظر لانه لم يبين النسبة التي دلت على ترك التقدم
 وتقال الاكل ومنها بحث من اوجه وذكر منها ان المذهب عندنا ان اعتناء بصفة الوجوب تسقط اعتناء بصفة
 الجبر او تركه فاجاب عنه بما حمله ان الجواز ليس بمنسوخ بالاجماع وانما المنسوخ هو كون جماعة من سنن ونسب
 نظر لان من ادعى النسخ فعليه البيان وقال صاحب الدرر لانه جاعل من لو كانت مشروعة لزم تركها واشتد
 كما شاعت جماعة الذين على انها من اشعار فيختص بالاذان والخطب والمجمع والاعباد ولان جماعة من المتأخرين

عن عائشة
 فعلت كذلك
 فعلها
 لامة على
 ابتداء الاسلام
 كانت في التقدم
 زيادة الكشف

ولا يترفع عن الإمام
عن محمد بن إسماعيل
بنع اصحابه
عن عقب الامام
عن عبد الله بن الزبير
عن علي بن خلفه
عن ابي يسار مجاز
هو مسني كان
ثالث السنة
وان ام اثنين
فقد م عليهما
وعن ابي يوسف
يتوسطهما وكفل
ذلك عن عبد الله
بن مسعود مر

ثم انما لا يترفع عن الإمام في الصلاة فقلت كما توخا من حيث فقلت عن يسار ما غفني فيمنه فاذا راني من رايه فاقا
عن عينة فعليت معه اخرجوه فمخيه او طولوا فان قلت كيف يجوز اذا انفل بالجامة وانه بدعة قلت او انفل بالجامة بلا
اذان ولا اقامة بواجب او اثنين يجوز علي انما انتول المتبني كان فخرنا على النبي عليه السلام فيك في التبرك والتمتع بالمعزة فقلت ان
ابن عباس كان صبيغا فليكون مخالفا لهم واليتاخر من الامام ثم لان التاخر خلاف سنة وان كان ابن عباس في الطيل وجوز وانه امام
الاخر لان العبرة بموضع الوقوف كما لو وقف في الصف فوقف في سبوره امام سجود الامام بطوله وعن محمد بن يعقوب اذ باه عند عقب
الامام ثم كما هو المشهور من عمل الامامة هم والاول هو النفا برب ابي تمام القتيبي عن عيين الامام بدون التاخر هو ظاهر الرواية
ووجه حديث ابن عباس هم وان علي خا في يسار وجاز هو سني ثم ابي وان علي القتيبي خلف الامام وعن يسار وولي
انه وجده جاز والى ان سني ابي فاعل فعل النبي هم لانه خلف سنة ثم وهو ما ذكر حديث ابن عباس انفا وعن شيخ الاسلام
بن شاذان من قال الجواب في المنصفين وهو بالتمام عن يسار واوله وانه ترك السنة في القيام فيكون كمراد منهم
من فرق وقال المكون عن يسار وانه اقام خلفه لانه لا يلية ما كان سنة من كل وجه لانه عمل به واحد من الصعابة وهو ابن
عباس فانه قام خلفه ودعي له بالفتنة والعلو وعنه احول ووقف على يسار بطول معلومة وقال احول لو كان اتمان وكان
احد جاصيا نو قفا عن عينة فلا باس به ولو وقف خلفه توقف احدا واكثره على انه لا يصح بل يصح ليقف على يسار هم وان
ام اثنين تقدم عليهما ثم ابي وان ام بطريق تقدم عليهما وذا بعد في صنفهم ومحمد هم وعن ابي يوسف انه تروطها
ثم ابي الامام ثم ط اثنين لان الامام خلف الامام سنة الجامة واثنين ليس بجامة حقيقة هم ونقل ذلك
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ثم ابي نقل التوسطين الاثنين عن عبد الله بن مسعود وهذا متوقف على ابن مسعود
المتبني وقوله رواد سلم ثم ثلاث طرق ولم يرفعه في الاولين ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه كذا فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال التوسطين في جامعه عن ابن مسعود انه صلى بعاقرة الاسود فقام منها قال ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقال ابو عمر رفته الحديث لا يصح رفعه الصحيح عند جمع التوقيف على ابن مسعود انه صلى بعاقرة الاسود وقال المارشي حديث
ابن مسعود وسنن وراوية الى حيث الذي اخرج سلم عنه في صححه وعن البراء بن عازب عن عاتمة والاسود انها وقلنا على عبد الله فقال
اصل من خلفهم قال انهم فقام منها فعمل احدها عينية والاخر عن شتاله ثم كما هو خلفا ايدينا على ركبتنا ثم طبق بين يديه
ثم جعلها بين فخذه فقاما صلى قال كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه انما فعل هذه العادة من رسول الله
عليه السلام بكية وفيها التطبيق واحكام اخرى وحي متركة وذا الحكم من جملة ما ولما قدم النبي صلى الله عليه وسلم
الدينية تركه فان قلت ما اجاب المجنف عن حديث ابن مسعود انها قلت اجيب بثلاثة اجوبة الاول ان ابن

مسعود لم يبلغه حديث النضر رضي الله عنه الا في ذكره عقيب هذا الحديث والثاني انه قال يفتيق المسجد ويعذر اخر الامور ان
 من السنة والثالث ذكر البيهقي في المعرفة انه راى النبي عليه السلام يصلي وابو ذر عن يمينه كل واحد يصلي لنفسه فقام
 ابن مسعود وخلفهما فامى اليه النبي صلى الله عليه وسلم بشماله فظن عبد الله ان ذلك سنة الموقوف ولم يعلم انما لا يؤمهما و
 علمه ابو ذر حتى قال فيما روى عنه يصلي كل رجل مثله لنفسه هم ولنا انه عليه السلام تقدم على انس واليتم حين يصلي بهما
 وهذا الحديث اخبر به الجماعة الا ابن ماجه عن ملك بن انس عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه جازى ملكه
 وعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الطعام صنعتة فاكل منه ثم قال قوتوا افلا على كلفتم الى حصيرة لنا قد اسود من طول
 باليس مضجعة بها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم قمت انا واليتم ورايه واليتم ورايه واليتم ورايه واليتم ورايه واليتم ورايه
 بنوهم ابن ابي خزيمة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولا يصحبه وقيس اليتم اخوانس لابييه واسمه نعيم واليتم على غاب
 وكانهم للشراب وقال ابو مسعود قوله بدته ملكة والضيعة عايد على اسحق وهي جيرة اسحق ام ابيه عبد الله بن ابي طلحة
 وهي ام سليم بنت طحان زوج ابني طلحة الانصاري وهي ام انس بن مالك وقال غيره الضيعة يعود الى انس بن مالك
 ان جده وهي جيرة انس بن مالك امه واسما لملكه بنت مالك بن عدي ويؤيد ما قال ابو عمران في بعض طرق
 الحديث ان اسلمة سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يامها اخبره النساء في من يحيى بن سعيد عن اسحق بن عمار
 فذكره وام سليم وهي ام انس جاز ذلك مصرحاً في البخاري هم فهذا دليل الافضلية شش امي فغل اليه
 عليه الصلاة والسلام تقدمه على الاثنين دليل الافضلية هم والاشد دليل الاباحة شش اراد بالاشد الذي
 رواه ابو يوسف عن ابن مسعود فان قلت لم يكس قلت ترجي الفعل النبي عليه السلام على فعل غيره فروع
 ولو قام واحد بحجب الامام وخلفه صف يكره بالاجماع كذا في شرح الارشاد وفي المجتبى السنة ان يقوم
 في المحراب ليعدل الطرفين ولو قام في احد جانبي الصف يكره ولو كان السجد العينة بحجب الشوي والامام يسجد
 ليقوم الامام في جانب الناحية يستوي القوم من جانبيه والاصح ما روى عن ابي عبيدة انه قال كره ان يقوم
 الامام بين السائتين وفي رواية او ناحية المسجد او الى سارتيه لانه خلاف اعل الامة ونهى تسجوا بانه يقوم من
 بين الامام ان امكنه وان وجب في الصف فتربه سدا ولا ينتظر حتى يجي آخر فيقفان خلفه ولو لم يسجد عالم
 يقف خلف الصف سجداً الامام للضرورة ولو وقف منفردا بغير عذر تقع صايته عندنا وعند الشافعي وما لك
 وقال احمد واصحاب الحديث لا تقع صلاة واجتوز بقوله عليه السلام لا صلاة لمنفرد خلف العتف
 ولن حديث انس واليتم والمجوز وقد جوزوا اقتداها وهي منفردة خلف الصف وما روى عن الحديث

ولنا انه
 عليه السلام
 تقدم
 على
 انس
 واليتم
 حين صلى
 بهما
 فهذا
 للافضلية
 والاشد
 دليل
 الاباحة

ولا يجوز
للرجال
ان يفتوا
بامرأة
او صبى
للمرأة
فلقول
عليه السلام
لغيره
من حيث
اخر من الله
فلا يجوز
دأما الصبي
فلا يفتل
فلا يجوز
اقتداء
المفتقر به

من الحديث المأثور ان لا يجوز للرجال ان يفتوا وامرأة ولا صبى اما المرأة فلقوله عليه السلام اخر من
حيث اخر من الله فلا يجوز تقديره بغيره من غير ما هو موقوف على عبد الله بن مسعود اخرجه عبد الرزاق في مصنفه
عن سفيان الثوري عن الامش عن ابراهيم عن ابي حمزة عن ابن مسعود عن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه
ولم ار احد من شراح الهداية تعرض لحال هذا الخبر وكتب اصحابنا متبوعه وذكره الكلباسي من الشافعية في كتاب بعض ما تقدم
به احمد بن منيل وذكره ايضا بن قدامة في المغني وابن حزم في المحلى وجه الاستدلال بقوله من حيث اخر من الله قال ابو زيد
في الاسرار ان حيث عبارة من المكان ولا مكان يجب ان يحسن فيه الا مكان الصلاة قيل يجوز ان يكون حيث
للتقليل يعني كما اخر من الله تعالى في الشهادة والارث والسلطنة وسائر الولايات قلت اصل حيث ان ظرف مكان مضاف
الى الجملة تقول اجلس حيث الامير جالس وحيث جلس الامير قد يعطى الى المفرد وكقول الشاعر تغني المواضع
حيث لي العمامة قال ابو الفتح من اصناف حيث الى المفرد او مع ما ومن ذلك ضبط بعضهم اما ترى حيث سبيل فلما
يفتح ناهيت وخضض سبيل واصلة حيث سبيل بغير انشاء ورفع سبيل والخبر مخدوف اى موجود واذ ان فصلت بها
للاضافة نمننت معنى الشرط وجزمت الفعلين وفيه ست لغات بالتحركات الثلث وبأولها ومنها ومن العرب بن يعرب حيث
وعلى قراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكرة وهى للكان اتفاقا وقال الانفوش وقد ترد للزمان اقول في الخبر امر
بترك تأخير من حيث العام في الصلاة لعدم وجوب تأخير من خارج الصلاة اجماعا وحيث تأخير من في الصلاة
انظار التعيين في الجملة لان الرجال هم المأمورون في اقامة الجماعة فان جماعة النساء ليست مستحبة عن الافراد
وعند الشافعي دون استحباب الرجال والرجل هو المأطوب بالتأخير فاذا ترك ما هو يخطب به خست صلاة كما لو تقدم
على امامه ليظهر من هذا كونه امر تأخير ما هو منى عن الصلاة خلفها وله جانبها ايضا والنبي يفتي فسا والنبي ولان
في تأخيرها صيانة للصلاة عن الفساد وهى واجبة لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم واليه اشار المصنف بقوله فلا يجوز
تقديمها هذه تقيده قوله ولا يجوز ان يفتى وامرأة تقدير الكلام لما جاء الامر بتأخيرها فلا يجوز تقديمها فلم يجز الا تقديرها
وقى الاثر انى فان قيل هذا الحديث خبر الواحد وبشكل ثبت الوجوب لا العرف فلا تقصد الصلاة بتركها فلما بذلت
شهور ثبتت العرفية به فتركه مقصد وفى الحديث يسكن في المسئلة بالاجماع والفراد به اجماع المجتهدين لانه حكى عن ابن جرير
الطبراني انه يجوز ان يستأجر بالترابيح اذ لم يكن هناك قارى غير ما هم واما الصبي فلا يفتل من شى اى واما عدم جواز
جواز الاقتداء بالصبي فلا يفتل والذى يفتى به مقرر من فلا يجوز اقتداء المفتقر به شى اى بالفتل لان الفتوى
الامام متضمنة صلاة المفتى صوته وفساد القول عليه السلام الامام فاسن ولا شك ان الشىء انما يقضى ما هو دون

لا ما هو فوقه فلم يجز اقتداء بالبالغ بالصبي لهذا وجبه قال الاوزاعي والثوري وملك واحمد واسحاق وفي النفل روايتان
وقال ابن المنذر وكرها عطاء الشعبي ومجاهد وقال الحسن والشافعي قطع امامته وفي الجملة له قولان قال فوالله
لا يجوز وقال في الملا يجوز لما روى البخاري من عمر بن مسلمة قال امت علي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم و
انا غلام ابن ست سنين او ابن سبع سنين وسنة صمامي والاشهر ان عمر لم يسع من النبي عليه السلام ولم يرو عنه
وقال الخطابي كان الحسن لصيف حديث عمر بن مسلمة وقال مرة دعه ليس بغيري بين وقال ابو داود وقيل لاحد
حديث عمر وقال لا ادري ما هذا فلعلمه لم يتحقق بلوغ امر النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد خالفه اشل بصبي
وقد قال عمر وكنت اذا سمعت خربت انتي وبذا غير بالغ والعجب انهم لم يجعلوا قول ابي بكر الصديق وعمر الخطاب
وكبار الصحابة رشي الدرعه وافعالهم حجة واستدلوا بغير صبي ست سنين ولا يعرف فرائض الوضوء والصلاة
ككيف يتقدم في الامامة ومنه احوط في الدين وعن ابن عباس رضي الله لا يوم الغدام حتى يتكلم وعن ابي مسعود
لا يوم الغدام الذي لا تجب عليه الحد ودروا بها الا اثم في سنته هم وفي التراويح والسنة المطلقة شش
السنة الرواتب قبل الغرض وبعد هم جوزه شش اى الاقتداء بالصبي هم مشايخ البالغ ولم يجوزه شش اخنا
شش اى لم يجوز الاقتداء بالصبي علماء اهل بخاري وسمرقند هم ومنهم شش اى ومن مشايخ بخاري وسمرقند
هم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف ومحمد شش فقال عند ابي يوسف لا يجوز الاقتداء
وعند محمد يجوز هم والخيار شش اى للفتوى هم انه شش اى ان الاقتداء بالصبي هم لا يجوز في الصلاة
كلها لان نقل الصبي دون نقل البالغ شش لان النفل البالغ مضمون حيث يجب القضاء اذا اشد و
ونفل الصبي غير مضمون هم حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجماع شش فيكون نفل الصبي دون
نفل البالغ فلا يجوز ان يكون الا وفي نقصنا للاعلى هم ولا يبنى القوي على الضعيف شش لان نفل البالغ
القوي حيث يلزمه بالشرع ونفل الصبي ضئيف حيث لا يلزمه بالشرع وعلى هذا لا يجوز الاقتداء به ايضا
في النفل هم بخلاف المظنون شش هذا جواب عن قياس مشايخ بالغ على المظنون وتقديره قياس اقتداء البالغ
بالصبي على الاقتداء بالظان فاصد صورة المظنون ان يقتدى المتنفل من يصلي صلاة عليه يجوز الاقتداء
وان كانت غير مضمونة بالقضاء عندنا لانه شرع فيه على قصد التزام فرض اخر عليه وصورة اخرى شرع في
صلاة على من انما عليه فاقدا به تنفل ثم اشد يلزمه القضاء وان لم يلزم الامام على تقدير الفساد هم لانه
محتمل فيه شش اى لان المظنون محتمل فيه لان من زوا القضاء واجب على الظان فصار كان الامام

وفي التراويح
والسنة المطلقة
جوز مشايخ
ولم يرو عنه
مشايخنا
ومنهم من حقق
الخلاف في النفل
المطلق بين
ابي يوسف
وبين محمد
والخيار انه
لا يجوز في الصلاة
كلها لان
نقل الصبي دون
نفل البالغ
لا يلزمه القضاء
بالافساد بالاجماع
ولا يبنى القوي
على الضعيف
بخلاف المظنون
لانه
محتمل
فيه

فكان فاتحة حال الامام والمفتي فجاز الاقتداء بهم فاعتبه العارض من وهو الفطن من عدمه من في حق الاقتداء
 بالنظر الى اجتماعه وزفره احتمال صحة قول المجتهد لان في زعمه مضمونة صلاة الامام فكان هذا اقتداء بعصبي
 المضمونة اما لعصبي فليس من اهل الفطن حتى يسير حكمه الى المقدسي فكان اقتداء بالبالغ فيه في معنى
 اقتداء المفترض بالتفضل من وبخلاف اقتداء العصبي لان الصلاة متحدة من عدم الفطن على واحد منها وكان
 بناء الضيف على الضيف من ووصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء ثم هذا ترتيب القيام خلف الامام وفي المحيط
 والاستيعاب على الامام الرجال ثم الصبيان الكبار ثم النحاشي ثم النساء ثم الصبيات المراهقات من لقوله
 علي السلام يليني منكم اولوا الاحلام والنهي من روى هذا الحديث عن ابن مسعود وابو مسعود والبراء بن عازب
 فحدث ابن مسعود اخرجه مسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يليني
 منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم وحديث البراء بن عازب اخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الفضا
 من حديث عبد الرحمن بن عوسجه عن البراء ابن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتينا اذا تمت
 الصلاة فيمسح عاتقنا ويقول اقيموا صفوفكم ولا تخافوا فتمت فادبكم ويليني منكم اولوا الاحلام والنهي وسكت
 عنه وقال الذهبي في تزيين احاديث الحديث العارية للمصنف استدلال بهذا الحديث على قوله ووصف الرجال آو ولا ينفرد
 ذلك بالا على تقدير الرجال فقط ويمكن ان يستدل بحديث الى ملك الاشوري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يصفهم في الصلاة فيجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان رواه البخاري عن
 ابى امامة في مسنده واخرج ابن ابى شيبه عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام الرجال يلونه واقام الصبيان خلف
 ذلك قال الاكبر الصبيان تامة الرجال لا احتمال لرجوليتهم قلت اذا سلمنا هذا الدليل منه على كون النساء بعد
 الصبيان قوله يليني منكم الاولين فينفرد الذن من وليلي وليا وهو القرب واصل على يولي
 هذه الروايات ولو توهمنا من الياء والكسر امر الغائب من ليل لان الياء تسقط لجوامد الفاضل مثل ق على وزن ر
 وقال النووي ويجوز نبات الياء مع تشديد النون على تأكيد قلت القاعد في ذلك ان النون الموكدة اذا دخلت التاء
 لغو الياء والواو والهمزة فيصير يليني قوله اولوا الاحلام علم بعضهم الحاء وسكون اللام وهو ما يراه النائم لقوله من
 علم نفي اللام واقام تامة حلت بكذا رجاسة الياء ولكن ثبت استلزامه في يراه النائم من دلالة البدل فكان الرأ
 ين يليني الياء لقوله النبي صلى الله عليه وسلم النون من سكون الياء وهي العقل ويقال بفتح النون ايضا لانه
 نبي صاحبه عن الرزاويل وكذا لك العقل لعقد من عقال البير ويقال رجل من نبي من قوم نبي وقال ابو علي

فأعتبر
 العارض
 عدمه
 اقتداء بالعصبي
 بالعصبي
 لان الصلاة
 متحدة
 ووصف
 الرجال
 ثم الصبيان
 ثم النساء
 لقوله
 علي السلام
 يليني
 منكم
 اولوا الاحلام
 والنهي

يجوز الا يكون النفي مصدر كاللهي وان يكون جمعا قال ومناه في اللغة الشاب وحسن وقال النسيان في تفسير العلم
 بالنقل غلط من وجهين احدهما ان النكاح لم يفسره والثاني اثبات التكرار في الحديث نفى تفسير العقل من غير قابل لان
 بمعنوية وهي العقل قلت قد فسره بعضهم العقل بالحكم وليس فيه التكرار وانما هو التاكيد لان اللفظ مختلف والمعنى واحد وقد ورد
 من غير فائدة مثل هذا في الكلام الضعيف قوله واياكم من المنعوبات بالالزام كما في قوله اياكم والاسود والمعنى اتقوا انفسكم ان
 اتعصوا المعيشات الماسواق وبوئج الماء وسكون اليا واخر الحوق وباشئين الجمعة وروى هشام واصمد من الموش وبو
 الاختلاط والموشة الفتنة وبهيمه تباوش اي اختلاط واختلاف فان قلت ما وجه تخصيصه بولي الامام والمعنى انك قلت فافعل
 من احتياجه اليه ولتبايع ما سمعوا منه وضبط ما يحدث عنه والتبني على سبيل من وتبين لانه احتياجه بالاتباع وليتدى بهم من بعدهم و
 كذا ينبغي لسائر الائمة الاثارة براهية وسيرة عليه السلام في كل حال من جموع الصلوات وتجانس العلم والذكر بكمال الراجي ومجال
 كمال القابل قوله ثم الذين يلونهم من الذين يقرءون منهم في الوصف هم ولان المحاذاة مفسدة فيجوز ان يشهدوا ولي حق
 ومفيد لانه سبلة المحاذاة اي ولان محاذاة النساء الرجال مفسدة لصلواتهم فيخبر ان دفعا لفسادهم وان حادثة المرأة
 تشي اي وان حادثة الصلوات المحاذاة اي والمحاذاة في اللغة هي المقابلة بالحد واليقال عاذاه يحذيه وفلان عليه كذا فلان وفلان
 يحذيه فلان اي يقتدي به ويقال اتخذني شمالة يعني فماله اي اتخذه بي وحذوته النعل بالمثل حذوا اذا اقدرت كل واحد
 على صاحبه وفي المغرب حذوته وحاذيته اذا ضربت بحدائه وحاذي فلان عاهاهم وبها يشتركون في صلاة واحدة تش
 اي والجال الرجل والمرأة المحاذية له يشتركون في صلاة واحدة وهما شرط الاول ان يكون المحاذاة بين الرجل
 والمرأة فلو كان المحاذي صبيا لا تعد صلاة الرجل وكذلك لو كان مستبدا الثاني ان يكون المرأة المحاذية شبيها
 بالثلاث ببت يسع وقيل ثبت تشظا الى بناءه عليه السلام بعائشة رضي الله عنها وبها بلغ في التاسع والاصح ان الحسن
 ذكرت لا تعد بها بل المعيار ان يكون عذبة خضرة تحمل الجماع وان لم تكن كذلك لا تكون مشبهة بالسن الذي ذكر
 اما لو بلغت سن البلوغ ولم تكن خضرة شبي ان تكون مشبهة بالسن وبهذا التراجع فيه وسواء كانت المرأة المحاذية
 اجنبية او ذات رحم محرم او مجزرة فيفتر الناس منها وتكرهها الثالث ان تكون المرأة عاقدة الرابع ان لا يكون بينهما
 حائل لان الحائل يرفع المحاذاة والحائل ان يكون بينهما استعانة او كانت في قبته في وسط العصف وفي التجرير او مقدر
 ما يقوم به رجل آخر وفي المحيط والفيء او كان احدهما على وكان قد رقناته الرجل والاخر اسفل وفي المحيط او بينهما
 حائل او فاه مثل موزعة الرجل او مقدمته وفي الحواشي غلط من غلط الاصبع ثم المساة لكثر القوم كذا في تحقير المحيط
 قال ابو الليث هو الاصح وقيل الاصح ان الاعتبار بالاساق والكعب النحاس ان تكون الصلوات ذات ركوع ومجوز

ولان
 المحاذاة
 مفسدة
 في غير
 وان حاذ
 امساة
 ومسا
 مشابة
 في صلاة
 واحدة

حتى تكون صلاة من كل وجه وان كان ما يصليان بالايام والاعمال لها مطلق في الأصل ولانكون المحاذاة حادثة في
صلاة الحجارة السائس ان تكون المحاذاة في ركن كمال ويبنى المحال ان يشترط ان يكون الاداء في ركن كمال من غير
وعلى ان يوسف لم يوقت مقدار الركن يستوان لم تودى في شخصه برك المحيط لحوادثه اقل من مقدار افسدت
عنه الى يوسف وعنه محمد لا تقصد الا مقدار الركن وفي المحيط ذكر الجرجاني ان امرأة لو كبرت في الصف الاول
وكرمت في الصف الثاني وسجدت في الصف الثالث فسدت صلاة على من يسبقها وليسارها وعرضها في كل صف لاناواة
ركنها كما ملان اركان صلاتها في كل صف فصار كالمذبح الى صف النساء السابج ان يكون فيه نوى الامام اما
منها ونوى ائمة النساء الامراة بينهما تماذيه لا تقصد صلاة ذكره صاحب المحيط عن ابى يوسف وقال شمس الدين
الشيخ لوصفها اقتداء المرأة بالرجل في غير سنة قدرت على افساد صلاة الرجل كل امرأة متى شئت بان يقتدى بغيره
الى جنبه وفيه من الضرر ما لا يخفى وان كان المحبوب مطلقا في الكتاب يعني يجوز اقتداء المرأة بالرجل في الجملة وفيه
ولكن هو محمول عند اكثر المشايخ على وجود النية من الامام ونعم من سلم ولكن يعرق بينهما وبين سائر الصلوات
ففقول الضرر ههنا في جانبها لما لا تقصد على صلاة الميدين والجمعة والحداد ولا تجدا اما اخر يقتدى بهت انها
لا تقصد على التوفيق بجنب الامام لكثرة الازدحام في هذه الصلوات يجهن اقتداء بالرفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات
التي من شرط ذكره صاحب الدنيا وجوهان يكون الامام قد نوى امامتها وهي مسوقة اقتدت به من اول صلاة
ولو نوى امامتها الا انها لم تقتديا به في اول صلاة وصلتا تما جازة لان الركن لا يوجد في كل واحد من كل
وجه حيث انفرد في بعضها واذا وجدت الشكر من اول الصلاة توقفت بجنب الامام فسدت صلاته وصلاتها
مع القوم لها صلاة امامتهم يصح ان ذلك ليس بشرط فانه ذكر في الذخيرة وغزاة في كتاب الغنية فقال القتيبي
رجل وامراة رجل في الركعة الثالثة ثم احصا فذبحا وتوضعا ثم جاءا فيصليان فما ذن ان حادثة في الثالثة والرابعة
لامام وهي الاولى والثانية لما تقصد صلاة الرجل وان حادثة في الثالثة والرابعة لما لا تقصد صلاة الرجل
لانا سبوتان فيها وفي شخصه محيطية امته النساء القبر وقت الشروع لابلعه وتعيينه النساء بدون حفون
وقيل يشترط حضورها وفي الذخيرة ذكر في بعض الفتاوى لو ان رجلا صلى ولم يقرأ امته النساء فاقترنت به امرأة قال
ابو نضران لم تقرب يصح اقتداءها وقال ابو القاسم لا يصح اقتداءها في الوجبين وفي الاسبغالي توقفت امامه
لا يصح اقتداءها وتصح صلاته وفي الرغنية في توقفت المرأة فاصبح ان صلاة الرجل لا تقصد لانه لم يرض بالامساك
عن ابى يوسف تقصد وفي الذخيرة على عن شيخ العراق صورة في المحاذاة تقصد صلاة المرأة ولا تقصد صلاة الرجل

كحيا مناجاة المرأة فشرعت في الصلاة بعد ما شرع الرجل تأويها ما تم النساء فحذرت لنفسه صلاة الرجل وإذا كان
 حاضرة فقامت بكذايه وكان كينه ان يواخرها بالتقدم حينما خطوة أو ثلثين ثم تقدم فندت صلاته لانه لم يوجد منه
 التأخير لها وقد ترك فرض القيام التاسع ان يكون الصلاة مشتركة بمعنى تحريره واداء بان يكون اداء الامام
 حقيقة أو تقديره اما حقيقة فظاهر واما تقديره فالتأخير والعاشرة المعاداة ان يكون عضو منها كاي عضو من الجمل
 لا ينتمى طول المعادة مطلقا فيقال كل الاعضاء او بعضها ونص في تأنيده ان المعادة غير قد ما يشي من الرجل
 كما يوجب فساد الصلاة الرجل وقال المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قد ما عمل اقدم الزوج لا يجوز
 صلاتها بالجماعة وان كان قد ما خلف قوم الزوج الا انها طوية تقع راس المرأة في السجود قبل راس الزوج
 جائز صلاتها لان العبرة بالتقدم وفي الجماع لو ادركها اول الصلاة مع الامام ثم اعتدا او نام وقد فرغ الامام
 فحذرت المرأة لنفسه صلاته لان اللاحق خلف الامام تقديره ولهذا لو اقبلت يقضي ولو سجد للسجدة وكانت
 الصلاة مشتركة ولو كانا سبوقين فحذرت في قضاء ما سبق لم تقبل صلاته لعدم الاشتراك في الحقيقة ولا الحكم
 ثم الشكرية قد يكون باتحاد الفرعين وباتحاد المشروعية بالنسبة او المفرض ثم فندت صلاته شجوب
 الشراعي صلاة الرجل دون صلاة المرأة ولكن يشترط وجودهم ان نوى الامام المامتها وفيه خلاف
 زفرجه السبلي ما يأتي عن قريب انشاء الدم والقياس ان لا تقبل شراعي ان لا تقبل صلاة الرجل
 ويجوز ان يقبل لنفسه بغير التام من الاضداد يعني وتقتضي ان لا تقبل المعادة صلاة الرجل ثم وهو
 قول الشافعي شراعي القيام وهو عدم الفساد وقول الشافعي ثم اعتبارا بصلواتها حيث لا يقبل شراعي
 اعي اعتبارا شافعي اعتبارا بصلوة المرأة حيث لا يقبل لانها مشتركة لنفسه صلاة احدهما دون الآخر
 لان فساد الصلاة لترك الركن او لوجود ما ينافيها ولم يوجد وجه الاستحسان ما رويناه وشراعي
 او هو قول ابني مسعود آخر وهن من حيث احسنهن المدوجه الاستدلال بان الرجل ان اخطأ مكانة نفسته
 صلاته كما اذا تقدم على الامام وهذا لان مقامه قدام المرأة للخبير المذكور فحذرت لانه لم ترك فرض الامام
 وهو تأخير المرأة عنه فندت صلاته دون صلاة المرأة لان المأمور بالتأخير الرجل ودون المرأة ثم
 وانه من المشاهير شراعي وان الخبر المذكور من الاخبار المشهورة بهذا جواب من سवाल مقدر تقديره
 ان يقال هذا خبر الواحد لا يثبت به الفرض فكيف اثبت به فرض القيام فاجاب عنه ليقول وانه من المشاهير
 وليس من عند الواحد فيجوز به الزيادة على الكتاب ولين سأل ذلك فلا نسلم ان الفرض ثبت به ابتداء بل

قدت

صلواته

ان نوى

الامام

امامتها

والقياس

ان لا نفسه

وهو قول

الشافعي

بصلاة الله

اعتبارا

بصلواتها

حيث

لا تقبل

وجه

الاستحسان

ما رويناه

من

المشاهير

وهو المأخوذ به
دونها
فيكون
هو التارك
لفرض المقام
فقد
صلواته دون
صلواتها
كالمأموم
إذا تقدم
على الإمام
وإن لم يتوأم
منها لم تقضه
ولا تجزئها
لأن الاشتراك
دونها لا يثبت
عند اختلافنا
لنقص الأثر
أنه يلزمه الترتيب
في المقام
فيوقف
على التزامه
كلاهما

ثبت باعتبار أنه وقع بياناً لما تضمنه كتاب الله بقوله وللرجال عليهن درجة فالحق بالكتاب فاخذ حكمه أقول
هذا كله إذا ثبت كون الخبر المذكور حديثاً مرفوعاً وثبت ذلك كما ذكرناه وهو المأخوذ به ودونناش بهذا
جواب من وجه القياس وتقديره أن يقال لا يلزم من عدم فساد صلواتها عدم فساد صلواتها لأنهما متباينان
آخرهن من حيث آخرهن المدم دون المرأة ش فإن قلت إذا كان هو مأموراً بتأخيرها ما يكون بين
أيضا مأمورة بالتأخير لأن التأخير لازم التأخير فيبقى أن تعذر صلواتها فإن قلت لأننا مأمورة
بقضاء إلهي مأمورة فمنا وما ثبت ضمنا وون ما ثبت فقضاء فسدت صلواته دون صلواتها وأيضا كان
يكن له أن يقدم خطوة أو خطوتين ولاتأخر فيكون هو المقدم والى هذا أشار بقوله ثم يكون هذا التارك
لفرض القيام ش وهو تقديم عليها ثم نقض بصلواته دون صلواتها لعدم التقدير بينهما كما مأموم إذا
تقدم على الإمام ش وهذا القياس يستقيم على قول الشافعي وأحمد لأنها يقولان لفساد المأموم إذا
تقدم على إمامه فلا لما لك وإسحاق وقال الشافعي المأخوذ به بالعبث على الذنب وفي الوسط الاعتبار
بالكعب م وإن لم يتوأماتها لم يفرض ش أي لم يتوأم الإمام أمته المرأة تقضه المحاذاة لعدم الاشتراك
م ولا تجزئ صلواتها ش أي صلاة المرأة م لأن الاشتراك ش بين الإمام وبينها ما لا يثبت ودونها
منناش أي دون النية لأن نيته أمانتها بشرط لفساد صلاة الرجل عند المحاذاة عندنا م فلا فرق
برهناش فان عنده نية أمانتها ليست بشرط لفساد صلاة الرجل بعد ما دخلت في صلاته لأن الرجل
صالح أمانته الرجال والنساء ثم اقتداء الرجل به يصح بلامية أمانته وكذا اقتداء المرأة م لا ترى ش
توضيح لقوله لأن الاشتراك لا يثبت ودونها وتقديره م أنه يلزمه الترتيب في المقام ش أي لأن الإمام
لا يلزمه الترتيب في المقام أي في التقديم بالنفس وكل من يلزمه شيء فيوقف على التزامه فلا يلزمه اشتراك
في المقام م فيوقف على التزامه كالأقضاء ش فان الاقتداء بما بقي يلزم فساد صلواته من صلاة الإمام
توقف لزوم الفساد على الزام المقته نية الشروع في صلاة الإمام فان قلت فيشكل على هذا قول
أبي حنيفة رضي الله عنه في اقتداء القاري بالإمامي فان صلاة الإمامي تعسب اقتداء القاري به ومع
ذلك لا يشترط للإمامي نية أمانته القاري مع أنه يلحق بصلواته فساد من جهة عنده قلت يمنع اشتراط النية على قول
الكرخي فان عنده لا يصح بلامية أيضا ولن فيه لا يليقه الفساد بسبب الاقتداء وأما فساد صلاة الإمام في
المحاذاة بسبب الاقتداء لا يمنع توقف على الزامه كذا في بسط شيخ الإسلام ولحيظ ولكن ذكر في الكتاب ليعلم

صلاة الامام فيما اذا لم يسمع من غيره على ما بين الشارح عليه وفي الجامع المجبولي محاذاة الامر ونفس العبد
 عند البعض لما ذكر في المقطع ان الامر ومن قرنه الى قدمه مودعه هم وانما تشترط نية الاقامة اذا اتممت محاذية
 شئ اي اذا اتممت بالامام حال كونه محاذية له وهذا ان النية انما تشترط اذا كانت المحاذية ثابتة وثبت انما
 بان قامت اولاً لا يجب رجل مـ ان لم يكن بجنبها رجل شئ او كان ولكن المرأة قامت خلفه بل بشرط نية
 الامة اولاً لم ينفى رايان شئ في رواية بشرط الاحتمال تقدم المرأة فتحقق المحاذية وفي رواية لا بشرط
 لانه لا فساد في الحال وتحققه موهوم مـ والفرق على احداً ما شئ اي احدي الرواية وهي رواية العمة
 مـ ان الفساد في الاول شئ وهو ما اذا كان بجنبها رجل مـ لا مـ شئ اوجود ملزومه وهو المحاذية في
 الحال خلافاً من النية لكان الفساد بالترام مـ وفي الثاني شئ وهو ما اذا لم يكن بجنبه رجل فالفساد فيه
 مـ محتمل شئ بان شئ محاذي لنفسه ولكن الغالب ان لا شئ في الصلاة ولا محاذي قدم بشرط نية الامام
 لعدم التحقق بلزوم الفساد ومن شرط المحاذية ان تكون الصلاة مشتركة شئ اشار بهذا الى شرط
 المحاذية المفصلة وقد ذكرنا انما عشرة والمصنف ذكر بعضهما واما تركبته من التي هي التيقض فمما ان يكون
 الصلاة مشتركة لغيره تحريره واداء بان يكون خلف الامام حقيقة او تقدير اما حقيقة فظاهر واما تقدير
 فنش رجل وامرأة خلف الامام احداً فتوضعا ثم جازا وقد نفي الامام محاذية المرأة في الاداء فسدت محاذية
 الرجل لانه خلف الامام تقديره ولهذا لم يكن عليهما قراءة ولا سهو وانما يبان على اي الامام سبغ
 صلاة العبد في عدد والتكبيرات ومعلمها ولو كان اسبوعين محاذية على قضاء ما سبقنا لم تقبل مـ الا شتركة
 ولا حكم اما حقيقة فظاهر او اما حكمها فان اسبوعين نفرو في قضاء ما سبق وهذا ان عليه السهو والقراءة وانه مقيس
 على صلاة نفسه في صلاة العيد في التكبيرات مـ او محاذية الا شتركة قد يكون باسناد الغرضين واقتماء او
 المتطوعة بالتطوع او المنفرد مـ وان تكون مطلقة شئ اي ومن شرط المحاذية ان تكون الصلاة مطلقة
 اي كالمزاة في ركوع وسجود اخره بذلك عن صلاة الجنازة فان المحاذية فيها ليست بفسدة لانه دعاء وقضاء
 حق ليست لا غير مـ وان يكون المرأة من اهل الشبهة شئ اي ومن شرط المحاذية ان تكون المرأة الحية
 شتركة في الحال او في الماضي شئ ان محاذية العنيفة ليست بفسدة مـ وان لا يكون بينهما ما مل شئ اي من
 شرطها ان لا يكون بين الرجل والمرأة المحاذية حائل اي فاصل ومبزه في المحيط بقدر ذراع وان كان ال
 منه لا تكون شتركة استقصينا الكلام في هذه الشرط فيها مضي مـ لانها شئ اي بان المحاذية

وانما يشترط

نية الامة

اذا اتممت

محاذية

وان لم يكن

جنبها

رجل فيه

رواية ثان

والفرق على

ان الفساد

في الاول لا مـ

وفي الثاني محتمل

ومن شرط المحاذية

ان تكون الصلاة

مشتركة

وان تكون

مطلقة

وان تكون المرأة

من اهل الشبهة

وان لا يكون

بينهما

حائل

لانها

صم عرفت منسوبة إلى الشيخ المصنف رحمه الله تعالى وهو قوله آخره من حيث آخره من عدمه بخلاف القياس
 لأن القياس المحاذية غير منسوبة كما قال في خبر الشافعي لأن الصلاة لا تفسد إلا بركن ولو جردت إنما لم يوجد فيها
 ذلك من غير أي جميع ماورد به النص من وهاهنا نتيجة قوله بخلاف القياس في أي فيه ماورد به النص وهو الخبر المذكور
 ثم إرادة الواحد لنفسه صلاة ثلاثية واحدة من مئينها وآخر من يسارها ولو أخر عن مئينها والثنتان صلاة أربعة واحدة من مئينها
 وآخر من يسارها وهذا اللفظ الذخيرة والتحرير وفي المبسوط واحد من أحدهما والآخر من يسار الآخرى وهذه العبارة أولى
 وصلاة اثنين خلافا لما بيناهما وإن كان ثنائيا وقض في الصف امتدت صلاة منسوبة واحد من مئينها وآخر من يسارها
 ثنائية نافذة من ثنائية إلى آخر العصفوف ولو كان عطف تام من النساء خلف الإمام ووراءه صفوف من الرجال فسدت
 صلاة تلك العصفوف كلها وفي الذخيرة والمحيط والتحرير وهذا استحسان وفي القياس لنفس صلاة واحدة من الرجال خلف النساء
 للمائل في حق يأتي العصفوف ثلث هذا استحسان في الاستحسان لأن الفساد في الأصل للمحاذية استحسان والأصل
 في المائل وصف النساء قول عمر رضي الله عنهما كان بينه وبين الامامة طريق أو نهرا وصف من نساء غدير مع الإمام ذكره
 في المحيط والذخيرة وغيرهما وقال يركب بن أبي سليم وهو ضعيف عن عيسى وهو محبوب ورفقه المائل له وفي المحلى لابن
 حزم من عشرين كان بينه وبين الإمام نهرا وحائط وطريق فليس مع الإمام قال لا يسجد إلى الصف القاسم من النساء
 صلاة من خلفه ولو كان فخره عشرين صفوا وفي المقيد والمزبد ولو كان الصف عطف إذا كان في صلاة الإمام وهو الذي
 يمنع صحة الاقتداء وهو الذي لا يغير إلا بحيلة كالخبر وغيره وقيل ما تجزى فيه سواء كان فيه ما أو لم يكن ذكره في المقيد وفي
 المختصر البحر المحيط السواقي تمنع كاللنا عند أبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة وقال محمد لا يمنع الإمام تجزى فيه السفينة
 والزورق هكذا ذكر الحكم الشهيد في الفتاوى قال صاحب الذخيرة وهو الصحيح وفي المحيط وهو الأصح وعن أبي يوسف إن كان
 كمين شمس في بطنه كان عظيما ومن الشانج من قال إذا كان لا يمكن الرجل القوي أن يحاذيه بثوبته فهو مانع ولو
 لو كان على حدة عصفوف متصلة لا يمنع عند أبي يوسف خلافا للحمد وفي الجوز أن وصلت النجاسة إلى الجانبا
 يمنع ذكره الإمام أبو نصر العنار والطريق العريضة ما قربها النامة ويرى الواحد والثلاثون خاص وقيل ما قربها البقعة
 وحمل البعير والمخفر فرج آخرى وفي المحيط إذا كان يعمل في الفجر أو فيه وبين الماسة قد عصفين يمنع وأقل لا
 في الذخيرة عن الفقيه أبي القاسم الصفار مانع والبعدية وبين الماسة في المسجد لا يمنع إذا لم يشبه حال الماسة عليه و
 ولم يصلي بمنزلة المسجد هذا وفي جوامع الفقيه البيت والدار ومصلى العيد والجماعة بمنزلة المسجد كذا عن أبي يوسف
 بخلاف الصفار قال أبو الحسن على السفدي البيت لما كان المسجد للرجل كما في سجدة التلاوة وفي مختصر البحر المحيط المسألة

عرضت
 مفسدة
 بالنص
 بخلاف
 القياس
 فإدعى
 جميع
 ماورد
 به النص

بين الماتة اذ في الصغر اتمعت في البيت قال والايح اني يجوز صلاة جماعة في فان القاضي او خان السبيل والباب
 المعلق بجوز الاقامة وان لم تقبل الصفوف وهو جواب القاضي الحارثي وقيل لا يجوز به لو كان بينه وبين
 الامام حايط يجوز صلاته قال في المحيط والذخيرة اطلق محالجواب في الاصل في الحايط قالوا هذا اذا كان الحايط
 قصير مثل قامة الرجل لا يمنع من الوصول الى الامام وان كان طويلا منع وان لم يشبه عليه حال الامام كما انهم
 العظيم والطريق العريضة وفي الذخيرة اشاعت المشايخ في الفاصل القصير وغيره فقال ابو طاهر الباس القصير ما
 عليه فيه كلفه بان يحيط الرجل خطوة ويضع قدمه عليه وعن محمد بن عتبة القصير لا يشبه حال الامام عليه به وقال
 شيخ الاسلام خواهر زاده القصير حايط الصفوف لا يمنع المقتضى من الوصول الى الامام وان في الطويل تغيب
 كثير من الباب فضع الاقامة وان كان صغرى الايكامة الوصول من الامام قيل لا يمنع وقيل يصح والباب الكبير ان
 كان مسدودا قيل لا يمنع الاقامة به وبه قال الفقيه ابو بكر الاسكاف وقيل لا يمنع وبه قال الفقيه ابو بكر الاشعري وان
 كان الحايط الطويل عليه شبك فمن اعتبر الوصول قال يمنع ومن اعتبر حال اشتباه الامام قال لا يمنع فان كان الامام
 على الارض والقوم على سطح المسجد او العكس قال ان كان له منه يعين والافلا وقيل ان كان لا يشبه عليهم حال
 امامهم يعين والافلا ويجوز الاقامة بالامام وهو السبي كالمسبح ولو كان على سطح وراه حجب المسجد لا يمنع
 قال في المحيط وهو الصحيح وفي الذخيرة قال الحلواني يجوز كما لو صلى بمفرده تحت المسجد وهو يسمع التكبير من الامام
 او الكبر وقيل القاضي علاء الدين في مشرقات الفتاوى لا يجوز ولو قام على راس الحايط الذي هو المسجد ومنع
 قالوا يجوز لانه لا حائل هناك وفي فتاوى السبيل لا يشترط اتصال الصفوف والميل الى السبيل لانه في حكم المسجد واليه اشتبا
 محمد وفي السنين السلاصتين يشترط اتصال الصفوف هم قال ويكره لمن غفورا الجماعات من اي يكره للنساء
 هم يعني الشواب ممن شئ وبه جميع شابة وبه لفظة باطلا قاتمتا اول الجمع والاعباد والكسوف والاستسقاء
 وعن الشافعي يباح لمن الخروج هم لما فيه من اي في حضور من الجماعة هم خوف الفتنة شئ عليم من الفساد
 وخروج من سبب الحرام وما يقضي الى الحرم نحرهم وذكر في كتاب العلوات مكان الكراهية الاساءة والكراهية فحش
 قلت المراد من الكراهية التحريم ولا سيما في هذه الزمان لفساد اهلهم ولا باس للعبور ان تخرج في الفجر والمغرب
 النساء من الحصول الا من وفي المغرب اختلاف الروايات وفي النظرة الحق المغرب بالعشاء كما ذكره المصنف
 والمبسوط لشئ الالية وفي المختلف والعصر الحق المغرب بانظر كما في مبسوط شيخ الاسلام ومثقل ان ذلك بناء
 ان المغرب تشرفيه الفتنة ايضا كالعصر في بعض البلاد وقيل هذا كل في زمانهم ما في زماننا فيكون حذو وج النساء

ديكرة

لهم

حضور

الجماعات

يعني الشواب

منهم لما فيه

من خوف

الفتنة

ولا باس

للعبدان

عند ج

في العبد

والمغرب

والعشاء

ومذا عنه
أبي حنيفة
وقال لا يخرج
في الصلوات
كلها لأنه
لا فتنة لقلته
الرغبة فلا يكلف
كما في العيد
وله أن فرط
الشيق حامل
فتقع الفتنة
غير أن الفسق
انتشرهم
في الظهر والعصر
والجمعة أما في الفجر
والعشاء هم نائمون
وفي المغرب بالعلماء
مشغولون بالجماعة
تسعة فيمكنها
الاعتزال عن الجماعة
فلا يكره قال
ولا يصح الاعتزال خلف
من هو متعمد

إلى الجماعة لغلبة الفسق والفساد فأكبره خروجين للصلوة فلان يكره حضورهن مجالس العلم خصوصاً هؤلاء
الجماعات الذين تخلوا بحياة أهل العلم وهذا عن أبي حنيفة من إمامي هذا الذي ذكر جماعة إلى حنيفة ثم وقال يخرجون
في الصلوات كلها من إمامي قال أبو يوسف ومحمد العجائز يخرجون في جميع الصلوات ثم لأنه لا فتنة لقلته الرغبة من إمامي
القلته رغبة الرجال فيمن كان يعمل في بعض الشرح وفيه نظر لأن الحوليين منهم من يرغب في العجائز فيصير خبره وجن سببا
للقوت في الفتنة ثم فلا يكره من فتنة ما قيل يعني فإذا أمن من الفتنة فلا يكره من كان في العبد من إمامي لا يكره خروجين
في العيد وبما جمع عليه من أنه لا يكره من إمامي ولا يكره من إمامي فتنة الباطل وهو فتنة الغلبة من شيق
الفعل بالكسر إذا اشتدت عليه والفرط بالتسكين مجاوزة إلى ثم يحمل من إمامي على الفتنة ثم فتنة الفتنة من
بسبب غلبان الشهوة فتنة ذلك يعني من الخروج إلى جميع الصلوات نظراً إلى ذلك ثم لأن الفسق انتشرهم
في الظهر والعصر والجمعة ثم فلا يحصل الأمن في هذه الأوقات لأن الحوليين منهم من يرغب في العجائز وفيهم من يرغب بالعلماء
هم وإمامي في الفجر والعشاء فهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون من فتنة الأمن منهم هم والجماعة تسعة من إمامي
جواب من قيسوا بقوله كما في العيد والعجائز تبشيد الباطل الموحدة بعد إجماعهم فيمكنها الاعتزال عن الرجال من إمامي
للاعتزال لجماعة والغلبة أهل الصلاح يؤمنهم فلا يكره من فتنة ما قبله وتلكوا أن حضورهن للصلوة أو لغيرها يجمع
فروى الحسن عن أبي حنيفة أن خروجين للصلوة يقين في آخر الخوف فيصليان من وراء الرجال لأنهن من
أهل الجماعة تعالى لرجل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن خروجين لتكثير العدا ويقين في ناحية ولا يصليان لأنه
قد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحيف بذلك فأنزل من أهل الصلاة فإن قلت روى ابن عمر رضي الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا استأذنتكم نسائكم فليصلين المسجرات فأنزلن رواد الجماعة إلا ابن ماجه
قلت هذا محمول على العجائز لا يكره ما رواد البيت رحمهم الله من بن سعوذانية عليه السلام فهي النساء عن الخروج المجزئ
في تنقيتها والاصح أنه موقوف عليه والمنقلان الحقان يفتح اليم وهو الأشهر وكبشها بالفتح وكان ابن عمر رضي الله
عنه نسائهم يوم الجمعة ويخرجون من المسجد وقال أبو عمر والشيبي قلت ابن سعوذانية فبان في الميمن ما صلت
امرأة أصبه إلى المدن صلواتها في بيتها إلا في حج أو عمرة أو العمرة قد صليت من بولتها ومن أم سلمة رضي الله عنها أنه
عليه السلام قال جبر ساجدة النساء فخرجت من رواد أحمد ثم قال من إمامي القدوري ثم ولا يصلي الظاهر خلف من
هو في معنى الاستحاضة من إمامي رواد من بدلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يبرأ ومن بدس إطلاق بلين
والغلط الرشح يعني لا يجوز إلقاء الطاهر واحد من هؤلاء ثم ولا الظاهر أن خلف المستحاضة من إمامي ولا يصلي

النساء الطاهرات خلف استخافته وبكى التي يقضى عليها وقت صلاة الا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه من لان الصبح اوتى
 حال من المعذورين فلما يجوز اقتداء الصبح به لانه بناء القوي على الضعيف وهو لا يجوز وللشافعي في صلاة الطاهرة خلف
 المستخافه وجها الصبح ان يجوز كما لم يتوخى خلف المتيتم والفاسل خلف المباح وبه قال زفره خلف كل معذور لانه باهو
 ما موربه والثاني لا يجوز لانها لما رتبها ضرورة ولا ضرورة في الاقتداء به والشئ لا يتغير ما هو فوته ش وانما قلنا انها
 تقتضي لقوله عليه السلام هم والامام خمس ش والفتان ليس في الزنة فان صلاة المقتدى لا تقصر في ذنوبه
 منها ان صلاة الامام خمس صلاة المقتدى واليه اشارة بقوله هم بنى اربعين صلاة صلاة المقتدى خمس هذا
 معنى قوله عليه السلام الامام خمس ومن العلوم ان صلاة القوم ليست في ذمة الامام كما ذكرنا فيكون معنى خمس
 لصلاة لتبعية صلاةهم ومنه اذا او القس انما يتحقق اذا كان المتضمن مثله او فوته اما اذا كان وونه فلا وقال تاج الترتيب
 قوله خمس من ضمن اشئ يعنيه او اجده تحت نمته امي كنهه ووقع لقله عليه قلت الفين بكسر الضاد والمجته وسكون الباء
 الموحدة قال الجوهري ما بين الابط والكش واول العمل الابط ثم الفين ثم انحصم ولا يعل على القارى خلف الامي
 ش وللشافعي فيه قولان منصوصان وثالث مخرج عنهما الجديانه لا يصح وفي القديم يصح في السرية ودون الجرح
 وفي المخرج يصح مطلقا وشذ صاحب الحاوي فقال لا قول الشافعية اذا كان جاهلا فان علمه لا يقطع قطعا والمذهب
 ما قدناه والصحيح بطلان الاقتداء وموئديب مالك واحمد وغيرهم واختاروه المزي وبوتور وابن المنذر رحمه
 مطلقا وهو مذهب عطاء وقادة والاممي عندهم هو الذي لا يحفظ الفاتحة بكلماتها ولو حفظ جميع القرآن حتى
 الفاتحة الا تشييده منها امي عندهم وهذا بعيد من السنة والعرب وفي المغرب الامي في اللغة منسوب الى امه
 من العرب وهي لم يكتب ولم تقرأ فاستقر كل من لا يعرف الكتاب ولا القراءة فمن يعرف الكتاب ويحفظ
 جميع القرآن الاحرف من الفاتحة فكيف يكون اميا والاممي عندنا من لا يحفظ من القرآن ما تصح به صلاة
 وقال تاج الشريعة الاممي ههنا من لا يحسن قراءة شئ من القرآن منسوب الى الام امي هو كما ولدته امه وهو
 في التميز والحديث ولسان العرب من لا يحسن التخلفه واذا عرف ذلك فمن حسن فراية آية من القرآن ان
 لا يكون اميا حتى يجوز اقتداء من يحفظ التميز عند ابى حنيفة وعند ذلك حكم من كسب ثلث ايات قصارا واية
 لمولية لان فرض القراءة انما تقام بهذا القدر وما واه فصل في باب فقال صاحب الدرر اية الاممي عند الشافعي
 من لا يحسن القراءة وفي المحيط ولا يوم الاخرس الاممي ذكره الكرخي لان الاممي يقدر على التولية بجملة
 الاخرس وفي الذخيرة لا يجوز لعلمنا الثلاثة وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة ان الاخرس

كان الصحيح

افقوى

حالا

من المعذور

والشئ

لا يتضمن

ما هو فوته

والامام

خماس

معنى تضمن

صلواته

صلوة

المقتدى

ولا يصح

القارى

خلف

الا

ولا المكنتى

خلف العاد

لقن حالهما

ويحيى ان

ين المتيهم

المتوضعين

وهذا عند

ابن حنيفة

وابن يوسف

دقال هم

لا يجب

لانه

لهارة

ضروية

والطهارة

بالماء

اصلية

ولهما

انه

والامى اذا اراد الصلاة كان الامى اولى بالامانة فمذاويل على جواز اقتداء الامى بالآخرس والامى اذا اراد
الآخرس فمطلبا تاجزة بلا خلاف وفي جوامع الفقه وغيره اذا قرأ في الاولين ثم خرس او صار اميا شئت صلا
القوم وانهم يوصلونه ولو اقامت الامى بالقارى فقام سورة في وسط الصلاة قال الفضل لا تعند صلاته وقال
غيره تعند ومن ابى يوسف من يكن ويعتنيق لا يجوز امانته في حال افاقة اذا كان اكثر حاله الغيبة هم ولا المكنتى
خلف القارى شىء اى لا يصلى من عليه الثوب خاف العريان ولو قال ولا السورة العورة خلف القارى
لكان اجود لان من ستره صورته بالسراويل وغيره يسه عاريا في العرف بهذا ذكره المصنف في كفارة اليدين
في جوامع الفقه لا يصح اقتداء الصحيح الذى تؤنبه بنسبه بالكبتى بالحدث الدائم هم لقوة حالها شىء اى لقوة
حال القارى والمكنتى وهذا ظاهر ولا تظن ان الضمير ج الى المكنتى والقارى على الغناء والمعنى والمراد بقوة الحال
الاشتمال على ما تشتمل عليه صلاة الامام مما تتوقف عليه الصلاة ثم في كل موضع لا يجوز الاقتداء به بل يجوز
نثار عاصلة نفسه في رواية باب الحديث لا يكون نثار عا وكذا في روايات الزيادات حتى لو ضحك
فتمته لا ينتقص طهارته وفي رواية باب الاذان لا يصير نثار عا وتيل ما ذكرني باب الحديث قول محمد و
ما ذكرني باب الاذان قولهما بنا على ان فسدا والتحرية يوجب فسدا والتحرية في قول محمد وعلى قولهما لا
يوجب وذكرني المحيط ان القارى اذا اقتدى بالامى قال بعضهم لا يصير نثار عا حتى لو كان في السجدة
يجب القضاء والصحيح هو الاول نص عليه محمد في الأصل وقيل انما لا يلزمه القضاء لان الشروع بمنزلة النذر
ولو نذر المصلى بان يصلي بغير شراة لا يلزمه فسدا الشروع هم ويجوز ان يوم القيمة المتوضعين
وهذا من ابى حنيفة وابى يوسف شىء وبه قال جمهور الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن ابن عباس ومما
بن ياسر وجماقة من الصحابة ومن سعيد بن السيب وعطاء بن الحبحان والزهرى وحامد بن ابى سليمان واشهر
وملك والشافعى واحمد واسحق وابى ثور هم وقال محمد لا يجوز شىء وبه قال انصبي ويحيى الباقى القارى و
ومن على رضى البديع مكرهه وقال الاوزجى لا يؤمهم الا ان يكون اميرهم لانه شىء اى لان القيمة
هم طهارة ضرورية شىء ليعنى لا يعار اليها الا عند عدم الماء ويؤول كونها طهارة بروتية الماء كما قال الشافعى
انه طهارة ضرورية مع قيام الحدث ولهذا لا يؤدى به فضان عنده ولا يثبت قبل الوقت هم والطهارة بالام
اصيلة شىء لانه خلف عن الماء ولا شك ان حال من اشتمل على الطهارة الاصلية اقوى من حال من اشتمل
على الطهارة الضرورية هم ولها شىء اى ولا يبي حنيفة وابى يوسف هم انه شىء اى ان الماء

هم طهارة المطلقة من اي غير موقوتة بوقت الطهارة المستحضرة هم ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة من اي وكذا
طهارة المطلقة لا يتقدر بقدر الحاجة كاليتيم ولم يذكر المصنف استدلال الصحابة بالخبر فيقول اصح محمد فياروي
عن يحيى المدائني قال لا يوم اليتيم المتوكلين ولا المقيد المطلقين ولم يرد من اقرانه خلاف ذلك فوجب اتباعه
ولما حديث عمر بن الخطاب عليه السلام جلله امير على سيرة فلما انصرفوا سألهم عن سيرة فقالوا كان حسن السيرة
ولكنه صلى بنا يوم ما وجب فسأله النبي عليه السلام فقال اتممت في ليلة باردة حيث الملك ان اتممت ففاز
قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فثبتت وصلت بهم فتبسم النبي عليه السلام وقال ما لك من فقيه عمر بن الخطاب
ولم يامرهم باعادة الصلوة رواه ابو داود وغيره باللفظ وقال في آخره فتمت النبي عليه السلام ولم يقل شيئا
ورواه البخاري تعليقا والجواب عاروي عن علي رضي الله عنه انه اراد به نفى الفضيلة والكمال بدليل حفظ المقيد
عليه وهنالك المروفي الفضيلة بالاتفاق وفي الحقيقة هذا الخلاف بناء على ما ذكر في الاصول وهو ان التراب يرفع
عن الماء على تولما وعنده اليتيم خلف عن الوضوء فيكون اليتيم صاحب الخلف والمتوضي صاحب الاصل عنده فلا يؤمر
وعنده بما كان التراب خافعا عن الماء في حصول الطهارة فعند حصول الطهارة كان شرط الصلوة موجودا في حق
كل واحد منهما كما لم ينزل الماسح يوم الغاسلين فان قلت يرد اشكال على اصل كل واحد منهما بمسألة انقطاع
الرجعة فان محمد جعل اليتيم بنا طهارة ضرورية وفي باب الرجعة طهارة مطلقة حتى تنقطع الرجعة بمجر واليتيم من غير ان
وبها جملها قطعها هنا ضرورة هناك حتى قال لا تنقطع الرجعة بمجر واليتيم فيلزم التناقض قلت لا تناقض اصلها فانهم
اتفقوا على ان اليتيم طهارة ضرورية لانه لا يعارض اليه الا عند العجز والمطلقة بانها تقم لعدم توقفت بوقت حيز
ان الذي يلزم هذا اذا وقف على تعليلهم اندفع ذلك عنه فيما اختار اجتهاد اطلاق في حق الصلوة لدفع الرجوع
وفي حق انقطاع الرجعة جبهة الضرورة في حق انقطاع الرجعة اذا انقطع وهما في الحقيقة الثانية ما دون العجز
وقالا لم تنقطع الرجعة بمجر واليتيم من غير ان ينقطع لان الشارع لم يذكر كونها طهارة في باب الرجعة وكان المقصود
من طهارة اداء الصلوة فاما لم يترك ما هو المقصود منه لم يكن طهارة بالنسبة اليه ومحمد رحمه الله قد عمل في البايعين
جميعا بالاحتياط ففى باب الصلوة القول بعدم جواز اقرار المتوضي باليتيم يخرج عن العمد على الوجه الاكمل
وفي باب الرجعة القول بالانقطاع لانه لما انقطعت الرجعة لم يكن لها ان يراجعها ولا يكل له وطبها وانقطع الرجعة
مما لا يؤخذ فيه بالاحتياط اجماعا لا ترى انه اذا بقيت المعة على بدننا بعد الاعتسال تنقطع الرجعة عنها احتياطاً هم
الماسح الغاسلين من اي يوم الماسح على الخلف الذي غسلوا عليهم وهذا بلا خلاف فيه والمتقصد الماسح على الجيرة كالماسح

طهارة
مطلقة
ولهذا
لا يتقدر
بقدر
الحاجة
ويشعر
الماسح
الغاسلين

وان الخلف ما كان سرية
 الشئ الى القدام
 وما خلف بالخلف
 يزيله المسمي خلا
 المستحاضة لان الخلف
 لم يعتبره الشرا
 مع قيامه حقيقة
 ويصل القام خلف
 القاعد وقال محمد
 لا يقي وهو القياس
 لقوة حال القائم
 ونحن تركناه بالنقض
 وهو ما روى
 ان النسبي
 عليه السلام
 صلى آخر
 صلواته قاعدا
 او القوم
 خلفه
 قيام

منه شئ من ج

منه شئ من ج

كتاب الصلاة

على الخلف وقيل لا يجوز ذكر القولين في المحيط لان الخلف مانع سرية الحديث الى القدام شئ اي لان الخلف المانع
 من سرية الحديث فيكون هو باقيا على كونه فاسلا هم واما الخلف يزيله المسمي شئ هذا جواب عن سوال مقدّر لغيره
 ان يقال انه باق لانه على كونه فاسلا لان الخلف تمام مقام بشرة القدم والحديث قد حله وتقره بالجواب ان الذي
 قد قبل بالخلف يزيله المسمي ولان المسمي على الخلف كمنس الرجل وكلمة ما موصلة ومعلما الرفع على الابداء وخبره الجملة اعني قوله
 يزيله المسمي من خلاف المتخاضة شئ يعني لا يجوز امانة المتخاضة للطاهرة للضرورة وفي القدم ليس بقائم لمن الخلف
 سرية الحديث هم ويصل القام خلف القاعد شئ عندنا في حيفه وابي يوسف والمراد من القاعد الذي يركع ويجب انما القاعد
 الذي يركع فلا يجوز اقتداء القائم به اتفاقا وبقية قال الشافعي وملك في رواية استسنا وقال احمد والادريعي ليعلمون خلفه
 تقوموا وبقية قال حماد بن زيد واتفق وابن المنذر وهو المروي عن اربعة من الصحابة وهم جابر بن عبد الله وابو هريرة و
 واسد بن حضيفة ونيس بن حماد حتى لو صلوا اتياما لا يجزئهم ولكن عند احمد شرطين الاول ان يكون المريض امامه
 والثاني ان يكون المريض حايض زواله بخلاف الزمانه واجتوا على ذلك بحديث الش عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انما جعل الامام الحديث وفي اخره واذا صلى جالس فصلوا اجلسوا جميعين رواه البخاري وسلم هم وقال محمد لا يجوز
 شئ وبقية قال ملك في رواية ابن القاسم عنه وزوجهم القياس اشار اليه بقوله هم وهو القياس شئ
 اي الذي قال محمد هو القياس هم لقوة حال القائم شئ والقاعد ليس كالقائم فيكون اقتداءا كمال الاحمال بقا
 الاحمال فلا يجوز اقتداء القاري بالامي هم ونحن تركناه بالنقض شئ اي تركنا القياس بالنقض فان قلت ما وجه
 قوله ونحن تركناه بالنقض ولم يقل قال ونحوه قلت اشار به في العبارة ان هذا مما اختاره فاشرك نفسه في حقيقته
 وابي يوسف وهو شئ اي انهم هم ما روى انه عليه السلام صلى اخر صلواته قاعدا والقوم خلفه قيام شئ هذا الحديث
 رواه البخاري وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر في مرضه الذي توفي فيه
 باليكبر رضي الله عنه ان يجلس بالناس فلما دخل ابو بكر بن الصلوة وجده رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة قيام بها
 بين رجلين ورجلاه ميمعان في الارض فجاء مجلس من سيارا في بكر فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بالناس
 جالسا وابو بكر قائم يقيتد ابو بكر بصلوة النبي عليه السلام وقيتدي الناس بصلوة ابى بكر وهذا حديث في ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان الامام اذا جلس من سيارا في بكر رضي الله عنه ولقوله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بالناس ولقوله يقيتدي
 به ابو بكر وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس بالناس وكان ابو بكر مبغيا لانه لا يجوز ان يكون للناس اماما ويدل
 عليه حديث جابر رضي الله عنه قال شئ في رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراه وهو قاعد وابو بكر يسمع الناس تكبيره

خرج بين جريرة وتوبة وفي كلام البخاري ما يفهمه السليمان ان حديث ادا صلى جاسا فعلم جليسا فسوخ فانه
قال بعد رواية قال الحميدي هذا حديث مسوخ بانه عليه السلام اخر ما صلى صلى قاعدا وانس خلفه قيام وانما يؤخذ
بالاخر فالآخر من فعله عليه السلام هم يصلي المومي خلف شمس اي شل المومي وهذا خلاف فيه هم لا يستواءهما
في الحال شمس اي لا يستواء المؤمنين في هذا الحالة وقال الترمذي لو كان الامام يصلي قاعدا بالاياء والمقتضى
قاعدا بالاياء يصح اقتداء به ايضا لان هذا القيام ليس بركن حتى كان الاولي تركه دل عليه ما لم يجز من السجود وقدر
على غيره من الانفعال انه يصلي قاعدا بالاياء فيستوى عاليهما من الا ان يؤتم الموقوف قاعدا والامام مضطجعا
هذا استثناء من قوله يصلي المومي اي نعم لا يجوز وذكر الترمذي علم هذه المسئلة على خلاف هذا فانه قال واختلف من
يصلي قاعدا موميا من يصلي مضطجعا والاصح انه يجوز على قول محمد وكذا انظر على قولهما الجواز وذكر في المحيط ما
يوافق رواية الهداية ثم ذكر الترمذي وعلى هذا الخلاف اقتداء السليم بالاحدب الذي بلغ حد الركوع وهم لان
الوقوف معتبر فثبت بالقوة شمس دليله ان صلاة التطوع مستلقة بالاياء مع القدرة على الوقوف ولا يجوز هم ولا يصلي
الذي يركع ويسجد خلف المومي لان حال المقتدي اقوى شمس من حال الامام بقدرته على الركوع والسجود
الامام وحاصله ان حال الرাকع والساجد اقوى ولا يجوز بناء على الضعيف وفي الذخيرة لو صلى الامام قاعدا
بركوع وسجود وصلى خلفه قوم قعود بالاياء وقوم قياما بالاياء فمضلة الكل جائزة لان صلاة القاعدا بالركوع
والسجود اقوى من صلاة القاعدا والقيام بالاياء ولو كان الامام يصلي قاعدا بالاياء ويجوز ايضا وان كان يصلي
مستلقيا بالاياء لا تجوز صلاة القاعدا المومي خلفه لقوة القاعدا لان حال المستلق دون حال القاعد ولهذا لا تجوز
صلاة المنفل مستلقيا ولو كان الامام يصلي قاعدا بركوع وسجود وخلفه شمس واخرون يصلون قعودا بركوع وسجود
قوم يصلون بالاياء مستلقين على اقتضاها فمضلة الكل جائزة هم وفيه خلاف زفر بن يحيى يجوز عند زفرامة المومي
للذي يركع ويسجد لان صاحب خلف كصاحب الاصل ولهذا جازت ائمة الميتم المتوضي وبه قال الشافعي قال الماوردي
عجزة الامام من الاركان لا يمنع من الاقتداء به كالتقديم وفي المتن لا يؤتم المصلي او العاجز من الركوع والسجود لمن
يقدر عليه حتى قال مالك واحمد خلا فزفر الشافعي قلنا في جواب زفر لا نسلم ان الاياك ان خلف ولئن سلمنا لكان لا نسلم
انه كان في الحقيقة كائنه يودي به اركان الصلاة كما شرعت وهذا لا يودي به كما شرعت ولا يصلي المقيض
خلف المنفل وبه قال مالك في رواية واحمد في رواية ابى الحادث منه وقال ابن تيمية اخبرنا هذه الرواية الترمذي
هو قول الزهري والسنن وسعيد بن المسيب والنفخه والبي قلاية ويحيى بن سعيد الانصاري قال الطحاوي وبه قال مجاهد

ويصلي المومي

خلف مثله

لا يستواءهما

في الحال لان

يؤتم المومي

قاعدا والامام

مضطجعا لان

معتبر فيثبت

به القوة ولا

يصلي الذي

يركع

ويسجد خلف

المومي لان حال

المقتدي

اقوى من خلا

زفره ولا يصح

المقتضي خلف

المنفل

وطاوس ثم لان الاقتداء ببناء شئ اى بناء الامر وجودى لانه مباركة من متابقة الشخص اخر في احواله بعينها وهو
 مفهوم وجودى لاسلب فيه وبناء الامر الوجودى على بعدوم بعينها متحقق مع وصف الفرضية معدوم في
 حق الامام شئ فلا يمكن بناء الوجود على المعدوم مع متحقق البناء على المعدوم شئ لاستحالة ذلك مع قال
 شئ اى القدورى مع ولا يصح فرض خلف من يصح فرضا اخر شئ اى ولا يصح من يريد صلاة فرض مثلا
 صلاة الظهر خلف من يصح فرضا اخر نحو من يصح عصر او مشاء مع لان الاقتداء بشئ شئ يعني في التقرية مع
 وموافقة شئ يعني في الافعال فلا بد من الاتحاد في اشركته والوافقة لانها لا يوجد ان الاخذ اتحادا ما يجوز
 له وفعله فان قلت الشركة ليقظة المعية في الاشتراك والبناء ليقظة التعاقب وبينهما منافاة قلت الاشتراك
 بالنسبة الى التقرية والبناء بالنسبة الى الافعال فلا منافاة بينهما وحاصل الامر ان اتحاد الصلوتين شرط لصحة
 الاقتداء فلا يصح اقتداء بمصل الصلاة على العصر وعلى العكس فلا اقتداء من يصح ظهر يوم اخر ويجوز اقتداء
 القاضى بالقاضى اذا فاتتهما صلاة واحدة من يوم واحد كالاداء ولا يجوز اداء الناذر بالنذر الا اذا نذر الثاني
 عين ما نذر الاول لا اتحادهما ولو افسد كل واحد قطوعه ثم اقتدى احداهما بالآخر كما قبل الافساد ويجوز اقتداء الناذر
 بالخالف لان وجوبها عارض بتحقيق البرقيات فعلا ولا يجوز اقتداء الناذر بالخالف لقوة النذر ويجوز اقتداء
 الخالف بالنذر ولو اقتدى مقلدا بى حنيفة في الوتر مقلدا بى يوسف ومحمد عازلا لتمام الصلاة قال المنذرى ومضى
 نظيره من صلى ركعتين من العصر غربت الشمس فتدعى به انسان في الاخيرتين يجوز ان كان هذا اقتداء في حق المقتدى
 لان الصلاة واحدة ثم اذا لم يصح الاقتداء في هذه المسائل عندنا يصح شارعا في التطوع ام لا فيه روايتان
 وقال الصدوق الشهيد الاتحاد على انه لا يصح شارعا ولو كان اقتداء المقرض بالمنفل في فعل واحد قيل لا يجوز لما
 لو كان في جميع الافعال لانه بناء الوجود على المعدوم وقال بعضهم لا يجوز في فعل واحد الا ترى ان محمدا ذكر في الأصل
 ان الامام اذا رفع راسه من الركوع فجاء انسان واقتمدى به فقبل ان يسجد السجدة سبقت الامام الحدث فاستخلف هذا
 المسبوق مع الاستخلاف وياتى الخليفة بالسجدة وكيف كانا لم نفعل حتى يقعد بهما وفرضا في حق من ادرك اول الصلاة
 ومع هذا صح الاقتداء به وكذا يجوز اقتداء بالمنفل بالمقرض في الركعتين الاخيرتين وهو اقتداء المقرض بالمنفل في
 حق القراءة والصحيح الاول الذى عليه عامة اصحاب والجواب عن الاول بان السجدة فرض في حق الخليفة حتى
 لو لم يأت بها حتى خرج من صلاة فسدت صلاته وان لم يقعد له بها ومن الثانية ان صلاة المقتدى بالمنفل
 اخذت حكم صلاة المقرض بسبب الاقتداء ولهذا الزمة قضاء ما لم يدرك مع الامام من لشفع الاول ولهذا الوفاء

لان الاقتداء بعينه

وصف الفرضية

معدوم في حق الامام

فلا يتحقق البناء

على المعدوم

قال ولا يصح

فرضا خلف

من يصح فرضا

اخذ لان الاقتداء

شركة و

وموافقة

ملاحد من

الاتحاد

صلاته يلزم قضاء الاربع فتكون القراءة لفلا في حقه في الركعتين الاخيرتين لما كانت لفلا في حق امامه فكان اقتدار المتفضل بالمتفضل في حق القراءة في الاخيرتين هم وعند الشافعي يصح في جميع ذلك ش يعني يصح عند الاقتداء الذي يركع ويسجد بالموسم والمنقصر بالمتفضل واقتداء من يصلي فضا آخرويه قال احمد في رواية واخاره ابن المنذر وهو قول عطاء وطاوس وسليمان بن حرب وداود وهم لان الاقتداء عندهم ش اي عند الشافعي رحمه الله هم ادا وعلى سبل الموافقة ش وقد فعل التوافق في الافعال فجازهم وعندنا معنى التضمن مراعى ش يعني التضمن الذي دل عليه قوله عليه السلام الامام ناسخ عن ابي وهو لصحة والفساد وانما التصير صلاتهم في ضمن صلاته صحة وفساد اذ تبني صلاتهم على صلاته والاقتداء لا يصح بالمكسب اصل الفرض بحيث يكون الامام ادا وعلى المتقدمي تجزية ادا وصلاحه مع ادا للمتقدمي بناء على صلاته فرائي الاتفاق وبين صلاتهم وصلاة فلا يكمل مراعات الاتحاد مع تغاير الفرضين ولهذا لا يجوز اقتداء بصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة او على العكس فان قلت روى البخاري وسلم عن جابر رضي الله عنه ان محم كان يصلي من رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء الاخرة ثم يرجع الى قوم فيصلي بهم تلك الصلاة فلا يفسد مسلم ولا يفسد البخاري فيصلي بهم الصلاة المكتوبة قلت الجواب عنه من وجوه الاول ان الاحتجاج من باب ترك الاحتجار من النبي عليه السلام بشرط ذلك علمه بالواقعة وذا كان لا يكون علمه بها ويدل عليه ما رواه احمد في مسنده عن سعد بن رفاعه عن سليمان بن رجل عن النبي سلمة انه قال في النبي عليه السلام فقال يا رسول الله ان معاذ بن جبل ياتي بنا بعد انام ونكونا في اعمالنا بالهناء فنيادى بالصلاة فخرج عليه فيقول علينا فقال له عليه السلام يا معاذ الا تكن قناتنا اما ان تصلي معي واما ان تخفف على قومك فدل على انه كان ليفعل احد الامرين ولم يكن يجبرهما بان قال اما ان تصلي معي اي ولا تصلي بقومك واما ان تخفف على قومك اي ولا تصلي معي الثاني ان الزينة امر مبطن لا يطلع عليه الا باخبار البارئ ومن الجابر ان يكون معاذ اذ كان يجعل صلاته معه عليه السلام نية النفل ليعلم سنة القراءة منه وافعال الصلاة ثم ياتي قومه فيصلي بهم الفرض ويؤيده ايضا حديث احمد المذكور فان قلت معاذ ان ترك فضيلة الفرض خلف النبي عليه السلام ويأتي به مع قومه وكيف يفلن معاذ بعد سماعه قول النبي عليه السلام اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولعل الصلاة الواحدة مع النبي عليه الصلاة والسلام خير من كل صلاة صلاها في عمره وايضا وقع في رواية الشافعي ومن طريقه روى الدارقطني ثم البيهقي اي له تلوع ولهم فريضة رواه الشافعي في مسنده قلت قال الشيخ تقي الدين يكن ان يقال في الحديث المذكور ان مضمومه ان لا يطلي ناقلة غير الصلاة التي تقام لان المحذور وقوع الخلاف على الالية وهذا المحذور سبق مع الاتفاق في الصلاة العامة ويؤيد هذا اتفاقهم على جواز اقتداء

وعند الشافعي

يصح في جميع ذلك

لأن الاقتداء

اداء على سبيل الو

وعندنا مع

المتضمن

بالمفترض وتكونا وله النبي لما جاز طلقا وتولم وكيف المين اجازة غير موجه لان ليس لغوت الفعية على الصلاة
والسلام في سائر المية ساجدة المدينية وفعية النافعة خلفه اداء الفرض مع قومه تقوم مقام اداء الفعية
خلفه واتصال امر النبي عليه السلام في اماته قومه زيادة طاعة واما الزيادة في رواية الشافعي فليس من كلامه
عليه السلام وانما هي من الرواة وعلما من الشافعي فانما دائرة عميد ولا يعرف الا ان جسته فيكون منه ظاهرا وجهه
وعن ابن قدامة وابن تيمية الحواشي من الخطاب ان احمد قد ضعف هذه الزيادة فقال وقد سئل عن حديث معاوية
ان لا يكون مخفوطا لان ابن عثية زاد فيه كلاما لا يقوله احد قال في الصحيح قد روى الحديث منصور بن زاذان
وشعبة ولم يبقوا الا قال ابن عثية يعني زيادته لم يقطوع ولم يفعية الا انك انك مسنوخ قال الطحاوي يحتل
ان يكون ذلك وقت كانت الفعية تقلى مرتين فان ذلك كان لم يغل في اول الاسلام ثم ذكر حديث ابن عمر
رضي الله عنهما انهما كانا في يوم مرتين وقال ابن عثية العبد يندخل من وجهين احدهما انه ثبت النسخ بالاحتمال
والثاني انه لم يقر دليل على ان ذكره كان واقعا في صلاة الفعية في يوم مرتين قلت الاحتمال اذا كان ثابتا
من الدليل لم يل به وقد ذكر الطحاوي بانساده انهم كانوا يصيرون الفعية الواحدة في اليوم مرتين حتى نهوا عنه
وكذا ذكره المهلب النبي لا يكون الا بعد الاباحة والدليل عليه ان اسلام معاوية تقدم وقد صلى النبي عليه السلام
بعدين من الهجرة صلاة الخوف مرة فلو جاز ما ذكره ولم يكملها مع المعتد فلما جاز اقتدار المفترض بالمنفصل يصلي
بهم الصلاة مرتين يصلي بالطائفة الاولى صلاة كاملة فلما لم يصلي دل على عدم جواز الاقتدار المفترض بالمنفصل
الرابع يحتل ان يكون كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة النهار مع قومه صلاة الليل لانهم كانوا اهل
خدمة لا يخدمون صلاة النهار في اسناد لهم فاخر الراوي بحال معاوية في وقتين لاني وقت واحد يصلي بالمنفصل
خلف المفترض وهذا بالاتفاق وفي شرح العمدة وفيهم من لا يجوز ذلك لاختلاف الزمة لان الحاجة في
حقه الى اصل الصلاة من اي حق المنفصل مقتضى وذلك ان المفترض يشتمل على اصل الصلاة والصفة
والمنفصل يشتمل على اصل الصلاة ففي هذه الصورة تشتمل صلاة الامام على صلاة المقتدى وزيادة يرفع اقتداء
هم وهو موجود في اي اصل الصلاة موجود في حق الامام من لان المفترض من تحقيق البناء
اي بناء صلاة المنفصل على صلاة المفترض وتفسير البناء ان يحمل التوريمان تحريرة واحدة وقال تلك الزمري
لا يجوز اقتداء المنفصل بالمفترض لان الاقتدار شركية وموافقة والمغايرة بين الفعل والمفترض ثابتة ويرد ذلك
حديث معاوية رضي الله عنه فان قلت منعقة الفعل موجودة في حق المقتدى بعد دمه في حق الامام فيثبت التغاير

ويصلي المنفصل

خلف المفترض

لان الحاجة

في حق المصل المصل

وهو موجود في حق المصل

البناء

فلا يجوز الاقامة او قلت تلك ليست بعقبة زائدة بل هي عبارة عن عدم الوجوب فيقضي اصل الصلاة وهو موجود في حق
 الامام فثبتت الاحتياط فنجوز الاقتداء بالابن في كل ما لم يصرح المصنف رحمه الله تعالى بان قلت
 الاقتداء فرض في صلاة النفل والآخرتين النفل في صلاة الفرض فيكون اقتداء المقرض بالنفل وهذا لا يجوز قلت القراءة
 في الاخيرتين في النفل انما يكون في صلاة اذا كان المعالي منفردا اما اذا كان معتقدا فلا لانه ممنوع من ذلك ومن اقتدى
 بالامام ثم علم ان امامه محدث اعاد شئ اى اعاد صلاة قيد بالعلم بعد الاقتداء لانه لو علم ان امامه محدث قبل الاقتداء
 لا يصح اقتداءه بالاجماع وقال النووي اجتمعت الامة على ان من صلى مع محدثا مع اسكان الوضوء فحصلت باطله و
 وجب عليه الاعادة بالاجماع سواء قل ذلك او نسيه او جهل على المذهب وفي الوسيط النجاسة تنه في الجهد فلا يغير
 لانه شرط وان بان امامه مشرك او مجنون او صلى غير احرام او امرأة او فحش او صلى القارمى خلف الامى واعاد على الشا
 وبه قال احمد وان بان انه محدث او جنب او في ثوبه نجاسة تنقيفة او بغيره لا يبيد وان تمد الامام ذلك ففي
 الاعادة قولان من الشافعي وفي النجاسة يبيد عنهم وعند مالك ان كان عالما بنجاسة يبيد والا فلا وقال ابو ثور
 والمزني في الكل لا يبيد الا لم يعلم وقال عطاء ان كان محدثا نجاسة بطلت صلاة الماسوم وان كان غيره اعاد في الو
 وبعده لاهم لقوله عليه السلام من ام قوما ثم ظهر انه كان محدثا او جنبا اعاد صلاته واحاد واشش هذا الحديث
 لا يعرف ولكن جاز في الآثار وروى محمد بن الحسن في كتابه الآثار اخبرنا ابراهيم بن يزيد المكي عن عثمان بن عمار
 ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال في الرجل يصلي بالقوم جنبا قال يبيد ويبيدون ورواه عبد الرزاق في
 في مصنفه عن ابراهيم بن يزيد المكي عن محمد بن دينار عن ابي جعفر ان عليا رضي الله عنه صلى بالناس وهو جنب او
 محدث على غير وضوء فاعادوا امرهم ان يبيدوا وروى عبد الرزاق رضي الله عنه اخبرنا حسين بن بهران عن
 مطر عن ابي المطلب عن عبد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن ابي امامة قال صلى عمر رضي الله عنه بالناس
 وهو جنب فاعاد ولم يبع الناس فقال له علي قد كان ينبغي من صلى منك ان يبيد وقال فرجوا الى قول علي رضي الله عنه
 ولو اتج المصنف بارواه البوداود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الامام منا
 والمؤذن منكم اللهم ارشد الامة واغفر للمؤمنين المان اولى واجبه لانه يخرج من امان الامام في الجواز وانما
 بيانه انه لم يرد انه فاسد لنفسه لان كل صل فاسد لاجل نفسه فثبت ان يكون الامام فاسدا لنفسه يجوز دلالا ان يكون فاسدا وجوبا واد
 لانه غير مرد بالاجماع فثبت ان يكون منه فساد فان قلت في سنده اضطراب قلت رواه احمد في مسنده حديثا
 قتيبة حديثا عبد العزيز بن محمد بن سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرعا وهذا صحيح وقال في التفسير

ومن قد صرح امام
 ثم علم ان امامه
 محدث عاد لقوله عليه
 السلام
 من ام قوما ثم ظهر انه
 كان مجنونا او مجنونا
 وعادوا

روى مسلم في صحيحه بهذا الاسناد نحو من اربعة عشر حديثا فان قلت انهم لم يجمعوا رواهوا انش رضى الله عنه قال وقل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته فكبر وكبر ثمانية عشر اشارة الى القوم ان امكنوا انكم قد تم قرا قيا حتى اتى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اغتسل وراسه تقطرا الفضل بهم ولو لم تكن صلاتهم منقذة لم يكن استدلته القيام
 مع قوله عليه السلام لا تقوموا في الصلوة حتى تروني خرجت فدل على ان عدم طهارة الامام لا تمنع انما وصلاة
 المتقدم لم يعلم حال الامام هل كان في يده الامر قبل تعلق القوم بصلوة الامام الا ترى ان في الحديث
 جابر بن عبد الله السلام وكبر ولم يامرهم باعادة التكبير فيكون القوم يصلون بصلوة تكبيرة قبل تكبيرة الامام وهذا
 لا يصح بلا شك ولان ابن سيرين ذكر هذه القصة وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم اوى اليهم ان اعتدوا
 ولو انقذت صلاتهم لم يامرهم بالوقوف ولم يقل ان الامر بالركعة التي لا تفرق حتى تكمل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والحديث حكايته حال الاموم له فلا يجوز ترك القياس بشك فان قلت يروى عليكم سعة للترتيب والتمعية
 حيث علمتم بها بركات القياس قلت هذه حكايته قول وليس بحكايته فعل فيقع الموضع فيه لان الموضع من اوصاف
 اللفظ فان قلت هو منسوب الى الترتيب بهذا الاتهام دليله ما رواه الامام بعد ما صلى قلت ليكل هذا بما لو ظهر
 كما رواه امرأة حيث لا يصح وان هو غير منسوب اليه هناك ايضا وفي الجته ام قوامه ثم قال صليت بغير طهارة
 او مع العلم بالنجاسة المانعة او قال كنت مجوسيا لا يلزمهم الاعادة لانه صرح بكفره وقول الفاسق غيبه
 مقبول في الديانات واستدل الاترازي في المسئلة المذكورة بما روى عن سيدي بن السيب ان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى بالناس فاعادوا عاذا واقلت لعجب منه مع دعواه الغفلة يستدل بحديث ضعيف ومرسل
 ورواه الدارقطني والبيهقي عن ابى جابر البياضي عن سيدي بن السيب وقال البيهقي ابو جابر البياضي متروك الحديث
 وكان مالك لا يرضى به وكان ابن معين يرميه بالكذب وقال الشافعي من روى من البياضي بيض المدينه
 فان قلت روى عمر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته فاعادوا عاذا واقلت لعجب منه مع دعواه الغفلة يستدل بحديث ضعيف ومرسل
 بالنجاسة قبل الدخول في الصلاة فانما اخذ نفسه بالاعتناء طويلا عليه ما رواه مالك في الموطأ ان عمر بن عبد الله
 خرج الى الحرف فظفر فاذا هو قد اتم وصلى ولم ينس قال ما راى الا قد اتمت وانشدت وصليت وما انقست
 قال فمس ما راى في ثوبه ولحقه ما لم يره واقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى يتكنا وروى الطحاوي
 باسناده ان عمر بن الخطاب في صلاة المغرب فاعاد بهم الصلاة لتلك القراءة وفي فساد الصلاة بترك القراءة
 فيها اختلاف فاذا صلى فيها اخرى ان يعيد وعنه من طائفة ومجاهد في امام صلى وهو صلى غير وضوء لا ما دونها

فان قلت روى الدارقطني باسنادوه من البراهين عازب الله عليه السلام قال ايما امام علمي بالقوم وهو
 بن فقد صنعت صلاتهم ثم يقتل بن ثم بعد صلاة فان صلى بغير وضوء فقتل ذلك قلت قال ابو الفتح لا يصلح هذا الحديث
 لان في طريقه بقبية وهو مدلس وعيسى بن ابراهيم وهو ضعيف وجبريل وموسى بن جبريل والضعف كبن مراهمة فقه الاكابر
 وهو لم يلق البراهي رضي الله عنه هم وفيه خلاف الشافعي بناء على ما تقدم شش اي وفي حكم هذه المسئلة خلاف الشافعي
 بناء على ما تقدم من قريب وهو ان الاقتداء بعنده على سبيل الموافقة لا بناء على مسئلة اليمين هم ونحن
 نعتبر معنى التضمن شش في قوله عليه السلام الامام خاص من هم وذلك شش اي معنى التضمن هم في الجواز ولو لم
 شش اي لاني الوجوب والاداء وقد قرناؤه عن قريب هم واذا لم يلى امي ليقوم بقرآن وبقوم اربعين
 فصلاهم فاسد عند ابى حنيفة شش قد قرنا الامي مسد قوله ولا يعمل القاري فان الامي خلاف الشافعي
 فيه هم وقال مسئلة الامي ومن لم يقر تامة شش اي قال ابو يوسف ونجد مسئلة الامي وصلاة من لا يقر
 تامة هم لا يصدور شش اي لان الامي مذكور هم ام تو ما يصدور من شش وهم الاميون هم وغيره
 مذكور من شش وهم القاريون هم فصار شش اي لفصار حكم هذه المسئلة هم كما اذا ام القاري عراة
 شش جمع عار كقراءة جمع قاض هم ولا يبين شش بالنصب علف على عراة امي وتو ما عليهم الشيا
 بما فاس المسئلة المذكورة على هذه المسئلة فان في هذه كان لكل من يقر حكم نفسه اعتبار الكل بالبعض ففهم
 صلاة العراة كذا انك في تلك المسئلة تقع صلاة اليمين والحاصل ان صلاة من يشبه هذا الامام تقع ولا
 تقع من هو اعلى منه هم وله شش اي ولاني حنيفة هم ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها
 شش اي على القراءة بتقديم القاري هم ففسده صلاة شش اي صلاة الامام ثم بين وجه ذلك
 بقوله هم وبذا شش اي ترك الامام فرض القراءة الذي هو موجب لسناد صلاة هم لانه شش اي
 لان هذا الامام الامي هم لو اقتدى بالقاري تكون قراة شش اي قراة القاري هم وقاؤه له شش
 اي لهذا الامام هم وذلك بالحديث فلا لم يقر به لزم ترك القراءة مع القدرة ففسدت صلاة كما لو كان قاريا
 فلم يقر فاذا فسدت صلاة ففسدت صلاة الكل ومن الشيخ الى الحسن الكرخي انه كان يقول القاري والام
 يتسايان في فرض التيمية ويكتلفان في القدرة فاذا اقتدى القاري صحت تيمية وقد لزم الامام
 تصحيح صلاة الموتى فصار ملزوما لقراءة التي تقع صلاة الموتى بها وقد تركنا بانتظار صلاة فان قلت كيف
 يلزم فرض القراءة على الامي وهو غير قادر قلت يلزمه بالتزامه وان لم يلزمه الشرع كذا القراءة

وفي خلاف الشافعي
 بناء على ما تقدم ومن
 يعتبر معنى التضمن ذلك
 في الجواز والفساد اذا
 صلى امي يقوم بقرآن
 وبقوم اربعين فصلهم
 فاسد عند ابى حنيفة
 وقا لا صدق الامام من
 يقرأ تامة لانه
 مذكور هم قوما معدود
 فصار كما اذا ام القاري
 عراة ولا يبين الى انك
 ترك فرض القراءة

مع القدرة عليها ففهم
 صحت وهذا لا يقتضى
 بالقاري كون قراة تامة

فان قلت لم يلزم القضاء على المتقدمي اذا قصدوا قد صح شرعه قلت لما شرع في صلاة الامي او جهلا على نفسه
 بغير قراءة فلم يلزمه القضاء كذا في صلاة بغير قراءة لا يلزمه الا في رواية من ابى يوسف في ظاهر الرواية لانه
 فصل بين العلم وعدمه وعن الشيخ ابى عبد الله الجبلي ان صلاة الامي انما تنعقد اذا علم ان خلفه
 قاريا اما اذا لم يعلم كذا على ما ذكره عن قريب هم بخلاف تلك المسئلة شش اراد بها مسئلة امامة العارضي للمع
 والامامين هم وامامنا شش اي وبخلاف امثال تلك المسئلة كما مائة يجرى بنبأه والصحيح وامامة المولى بنابه
 والقادر على الاركان وامامة السجادة بنهما والظاهره هم لان الوجود في حق الامام شش في هذه العادة
 وهو الجراحة والاياء والاستماتة هم لا يكون موجودا في حق المتقدمي شش لان اصحاب هذه الاعذار
 لا يكونون قادرين على ازالة هذه بقدرتهم سن لا عذر له بخلاف مسئلة امامة الامي لانين والقاريين فان
 قلت هذا على اصل الى خيفة لا يستقيم لانه لا يغير قدرة الغير حتى لا يوجب الحج والجمعة على الامي وان وجبت
 قلت الفرق ان الامي لا يقدر على اتيان الحج والجمعة بدون اختيار القادر وبهنا قادر على الاقتداء بالقاري
 بدون اختيار ولابي خيفة وجه آخر وهو ان اقتناع الكل قد صح لانه وان التكبير والاقامة لا يقع الا بعد
 وصار الامي يتخلف فرض القراءة من القاري فاذا جاء او ان القراءة وهو عاجز من الوفا بما تحل فتفسر بصلاة
 وبفسا وصلاة لنفسه صلاة تقوم بخلاف سائر الاعذار فانما غاية عن الاقتناع فلا يقع اقتناع من عذره
 ابتداء هم ولو كان يصلي الامي وحده والعارضي وحده جاز شش لان الاصل ان لا يكون قراءة الامام
 قراءة المتقدمي الا ان الشرع جعل قراءة الامام قراءة المتقدمي فاذا لم يقدر فلا فاذن لا يلزم
 ترك فرض القراءة فيجوز صلاة الامي هم هو الصحيح شش اقرز به عارضي عن ابى حازم ان قياس قول
 ابى خيفة لا تجوز صلاة ثم عمل المصنف وجه لتعجيل بقوله هم لانه شش اي لان الشان هم لم يغير منها شش
 اي من الامي والقاري هم رغبة في الجماعة شش لانها لم يرغب ابى الجماعة وعلى كل واحد وحده ولم يتبرؤ
 القاري في حق الامي لان الغرض من قراءة الامام قراءة المتقدمي مقصور على الجماعة وحضور من ليس بينه
 وبين المصلي جامع الاقتداء اكلا حضور والمرد من صلاة الامي وحده والقاري وحده ان يكون في مكان
 واحد بان يصلي الامي وحده كمنب القاري فيج تنفذ صلاة وقيل لا وبه قال ملك وفي الذخيرة القاري اذا
 كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامي في المسجد يصلي صلاة الامي جازة بلا خلاف وكذا اذا كان
 القاري في غير صلاة الامي جاز للامي ان يصلي وحده ولا ينظر فراغ الامام وفي المحيط ذكر الكرهي في مختصر

بخلاف ذلك
 للسئلة اماما
 لانه ان الموجه
 في حق الامام
 لا يكون موجبا
 في حق المتقدمي
 ولو كان يصلي الامي
 وحده والقاري
 وحده جاز هو الصحيح
 لانه لا يظهر
 منها رغبة
 في الجماعة

لواقتدى القارى بالامى ولم ينو ايمانه لا تقصد صلاته لانه مقتضى صلواته من جهة القارى فلا بد من التزامه كالقراءة
وقيل تقصد وان لم ينو ايمانه وفى المحيط لم تعلم الامى سورة فى خلال صلاته تقصد صلاته ولا ينوي بالامى القارى ثم تعلم
سورة قيل لا تقصد وقيل تقصد عن عامة المشايخ وفى الذخيرة ذكر هذه المسئلة فى الكتب المشهورة فالاول قاله ابو بكر
بن محمد بن الفضل والثانى قاله ابو بكر بن محمد بن عامر وعامة المشايخ وان كان اماما ومنفردا فنقل سورة فى وسط
صلاة لا يبنى وروى هشام بن محمد انه قال عامة اصحابنا على ان الاخرس اذا ام الايمين والتارين فصلاهما
تامة وقال الفقيه ابو جعفر لم يرد ذلك ايا عنيقة لانه فاعلم فى ذلك فى ذلك القارى اذا اقتدى بالامى بل يصير
شارعا فى الصلاة وذكر محمد بن ابي الجراح الصغير وهذا الفصل اختلف فيه الاصحاب قال بعضهم لا يصير شارعا حتى لو كان
فى السجود لا يجب القضاء وقال بعضهم يصير شارعا لم تعلم تقصد حتى يجب قضاء التطوع قال فى الذخيرة والصحيح هو الاول
وذكر القدرى فى شرحه ان القارى اذا دخل فى صلاة الامى تطوعا ثم انسد بالزمه القضاء عند زفره الممد
قال ولا رواية من ابي عفيفه يبنى سبقة الحديث تقدم الامى فى الركعتين الاخيرين وقال زفر لا تقصد فى هذا الفصل
م فان قرا الامام فى الاوليين ثم قدم فى الاخيرين اميا فسدت صلاتهم شش وكذا روى عن ابي يوسف
فى غير رواية الاصول م وقال زفر لا تقصد لادنى فرض القراءة شش لئلا يفرض فى الايمن
وقد روى نصارى الامى والقارى بعده سواء ولان كل ركعة صلاة حقيقة فلا تخلوا عن القراءة اما حقيقة او
تقدير شش لئلا يجوز خلوا عن القراءة بالحدث فشرط فيها القراءة اما حقيقة واما تقدير او كلاهما انتف
فى حق الامى نصارى استخلافه استخلاف من لا يصح الامامة فاشبه استخلاف العبي والمرأة فنسبت صلاتهم م
ولا تقدير فى حق الامى لان عدم الاهلية شش اى لا يمكن تقرير القراءة فى حق الامى ولا شئ منها موجود
فى حق الامى اما حقيقة فظاهر واما تقدير فلعدم الاهلية والشئ اى ما يقدر اذا امكن تقديره م وكذا على هذا
لو قدره فى التشديد شش اى وكذا على هذا الاختلاف لو قدم الامى فى التشديد لئلا فسدت صلاتهم خلافا لزفر
هذا اذا لم يقدر التشديد اما اذا قدر التشديد بالاجماع لكذا ذكر فى الاسلام لان هذا من فعله وهو شارعا
فانقطعت صلاته واما الاختلاف فيما ليس من فعله شش ملوع شش وقيل تقصد صلاتهم عند ابي عفيفه وعندنا
لا تقصد والصحيح هو الاول ولو ان القارى قرا فى الاوليين ثم نسى القراءة فى الاخيرين وصار اميا فسدت
صلاة من ابي عفيفه وتقبلها وعلى قولها لا تقصد وبني عليها استسناا وهو قول زفر وفى الاصل الامى
اذا افتتح صلاته وقعد قد التشديد وسلم ثم تعلم السورة ثم تذكر ان عليه سجودا فسوف انه لا يعود صلاته

هذه قراءة الامى فى
الاوليين ثم قدم
فى الاخيرين اميا
فسدت صلاتهم
وهذا زفر لا تقصد
لشكوى خريف القراءة
لأنه لا يركع صلاة
تخلو عن القراءة اما حقيقة
او تقدير او كلاهما
الامى لا يفسد اهلية
ذكرها هذا لا يقدح
التشديد والله اعلم
بالصواب

ثم جازية عند الكل شس يجب ان لا يتكلم الا في الاجتماع وان ليله او نهاره حتى تكلم مقدار ما يجوز به الصلاة فان
 قصر لم يعذر عند تعالى وبه قالت الائمة الثلاثة ذكرنا ثم تماشى ولو حضر الامي على قارى يصلي فلم يقدر به وعلى
 وحده اختلفوا فيه والاصح ان علماته فاسدة نوى الاقتدار بامام على من انما الصلي فاذا هو غائبة جاز ولو نوى
 الاقتدار بالاصلي فاذا هو غائبة لم يحسنه وفي فتاوى الصغرى اقتدى بامام وفي زعمه انه فلان ثم ظهر انه غير مجزئ
 وان اقتدى بفلان لم يجزئ غيره لا يجزئ اقتدى مسبقا لمسبق في قضاء ما سبق لا يجوز وكذا لا يجوز قنلا
 الاصح باللاحق كذا في الخلاف شك في امام ومنه امامه جاز اقتداره به اشتراك في نافذة ثم اقتداره
 احدا بواجبه وان لم يشترك لم يصح شس في ظهر الامام متلو عاتم قطعاً واقتدى يصلي ظهر ذلك اليوم جاز تكلم الامام
 في شس التراويح ثم امهم في ذلك جاز وكذا الواقدي في سنة التشاويصن الصلي التراويح وفي سنة بعد النظر
 بين الصلي الرابع قبل النظر ولو علميا النظر ونوى كل واحد امانته صاحبه صحت صلاتهما ولو نوى الاقتدار صحت
 وفي الخلاصة وانحرانته اربعة مواضع لا يتابع المقتدى بالامام اذا فعله لوزا وسجدة في صلاته لا يتابعه ولو زاد
 في تكبيرات الميتمية لم يخرج عن اقاويل الصحابة ولو فرغ لا يتابعه ولو كبر خسا في صلاة الجيزة لا يتابعه
 ولو قام الى الخامسة ساها بعد ما قد قدر التشهد على الرابعة لا يتابعه فان لم يقدر الامام الخامسة بالسجدة وعاد
 وسلم سلم المقتدى معه وان قيد الامام الخامسة بالسجدة سلم المقتدى ولا يتابعه ولو لم يقدر على الرابعة وقام الى
 الخامسة ساها وتشهد المقتدى وسلم ثم قيد الامام الخامسة بالسجدة فسدت صلاتهم وستة اشياء اذا لم يفعلها
 الامام فعلم المقتدى اذ لم يرف يديه عند الافتتاح يرفعا المقتدى وكعب ولم يكبر المقتدى ولم يسبح في الركوع
 والسجود يسبح المقتدى ولم يقل سبح المدين حمده يقولها المقتدى ولم يكبر عند الانحطاط لم يكبر المقتدى ولم يقرأ التشهد
 تشهد المقتدى ولم يسلم المقتدى ونسى الامام تكبيرة التشهد لم يكبر المقتدى والله تعالى اعلم بالصدق والصواب

باب الحديث في الصلاة اي هذا باب في بيان احكام الحديث الواقع في الصلوات ووجه المناسبة بين الباب
 ان الباب الاول في بيان احكام المأموم والامام ومن جملة الاحكام المتعلقة بالامام سبق الحديث اياه فخرج
 الى بيان احكامه واما وجه المناسبة بينه وبين الفصول السابقة هي ان المذكور فيها احكام السلامة من العوارض
 في الصلوة في حق الامام والنفر والجماعة والمذكور هنا بيان احكام العوارض المستلزمة للنهي
 في الصلوات والسلامة هي الاصل فلذلك اخرج هذا الباب هم ومن سبقة الحديث شس كلمة من موصلة تصفت
 معنى الشرط والمعنى سبقه بدون اختياره وسبى ذلك حدثا ساويا والمثل ان الشرط سبق الحديث الخارج من بين

باب الحديث

في الصلاة

ومن سبقة الحديث

الموجب للصلاة دون غسل من غير قصد منه كالحديث اوسبيل من غيره ولم يأت بعده ما ينافي في الصلوات من توقف في نوم
 الصلوة وكلام او كشف عورة من غير ضرورة او قل فكل ما نفي الصلوة ماله منه يدعي بهذا لا يجوز له البناء فيها اذا انتفع
 البول على بدنه او ثوبه اكثر من قدر الدرهم لانه ليس من الاحداث وكذا اذا انتقض وضوؤه بالانها او بالجنون او
 العقفة لانه ليس من البدن وكذا اذا انتقض وضوؤه بالاعمار وكذا في الاحتلام وان كان خارجا عن البدن
 لانه موجب للغسل والغسل ورد في موجب الوضوء وكذا في الحيث العمدة لا تقصده والشرط السابق كما ذكرنا وكذا اذا كانت
 به جراحة او قتل فغير بائده فسال منها الدم لانه وجبها القصد بسبب الحديث وكذا في ادماء الانسان بدمه او جرحه او قطع
 الجرح من السقف فاصاب به نبال الدم لان الحديث منه بسبب غيره وعن ابي يوسف يعني في البدنة كالسادي لعدم صفة ولو عثر
 بعيش السدي فاصاب به نبال بني وقيل على الاختلاف بينهما وبين ابي يوسف فعنه يعني ولو عطس بسببه الحديث ثم اوضح فخرج
 رتب بقوة من قبل بني وقيل لا ولو سقط منها الكرسف بغير فعلها سبلوا بنت في قولهم وتجربها بنت عند ابي يوسف وعنه
 لا يفي في الصلاة من قبل بني في محل الغرض على الحال من الغرض من جواب من والمعنى من غير توقف بغير الحديث لانه اذا
 يصير موجزا للصلاة عن الحديث فتنقطع صلوة بني بنيد واثار الية بقوله الغرض وهو جزاء الشرط والجزاء لا يترافى عن
 الشرط ولو كانت في مكانة قدر ما يودي ركنا فسدت الصلاة وفي المنع ان لم يوفقا للصلاة لا يفسد لانه لم يوجز ان
 الصلاة بالحديث وفي جوامع الفقه الا اذا كانت في نومه وكنت حتى انتهى وذهب يعني ومن محمد لور ك وجده في حال نومه ثم
 اتمه وذهب جازله البناء وان ما في حال نومه كالدم وعن ابي يوسف لو احدث في سجوده فزغ راسه وكبر يريد به
 بتمام سجوده او لم يوشئ فسدت وان اراد الاغفر لا تقصد ولو قرأ اذ انا الى الوضوء لا تقصد واتيا منه لا تقصد وقيل
 على العكس والجميع الفساد فيها في المصح وقيل لورق راسه من الركوع وقال سن الدين حمده وهو حديث لا يفي قال الامام
 نص عليه في المتن ان صورة ذهابه الى الوضوء انه يتأخر ويؤخره كذا حاله في نفسه البحر المحيط وقال صاحب الطراز في
 يده على انفة يوجب انه قد عرفت فينقطع عنه الطهون قال هو مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت ذكره لمعنى على ما ياتي من
 قريب انشاء الله تعالى من فان كان المامش ليعاد الحكم الذي سبقه الحديث في الصلاة فلذلك ذكره بالغا واما فان كان
 الذي سبقه الحديث اماما استخاف من غلبته في موضعه وتفسير الاستخاف هو ان ياخذة ثوبه ويجره الى الخراب كذا في الفتاوى
 ويكون استخافا بالاشارة وفي جوامع الفقه تشير ركعة واحدة باصبع واحدة وسجد مخضوض اصبعه على جبهته ان كان واحدا
 واحدة وفي اثنين باصبعين وفي سجدة التلاوة يبعث اصبعه على جبهته ولسانه وفي السهو يشير بذلك بعد السلام بجوبل راسه
 وشمالا ولو تخلف بالكلام فسدت صلوة وصلواتهم سواء كان عامدا او ساهيا او جاهلا وذكر في الذخيرة لما لا يكون عندنا كذا اذا

في الصلاة
 فان كان
 اما
 استخاف وضو
 ضل

إذا اختلف بالكلام في قول الربيع بن أنس اختلف بالكلام بما لا اؤمده لا تبطل وإن كان ساهيا فليقل فقط ولقد مر من النص الذي يليه
 لقريبه ولقد قال عليه السلام يدينكم في كل يوم وليلة ولو لم يزلوا يصومون ولعلني وفي الغد لو قدم امرأة تقصد صلاة ولعلوة القوم وقال زهير
 لا تقصد صلاة المقدرة والنساء تنفص صلاة الرجال ونسختهم لجمعة استخلف منها فسدت صلاة تهم
 في الجمعة يجوز ولقد مر غيره ويعلمني بهم وفي الأجراس لو قدم صبيا أو محدثا أو امرأة فسدت صلاة الكل ولو اختلف صبيا أو محدثا أو
 أقرس أو امرأة أو كافرا فاستخلف الأقرس لم يجز ولو استخلف رجل جاهل أو محدث أو كافر قبل سبقه بالامام صح وكذا البعد و
 نوى الاقتداء به عند البشارة للرئيس لا يصح اقتداءه ولو قدم الامام رجلا أو تقدم آخر بنفسه أو بتقدم القوم وأتم بكل طائفة منهم
 والاول سوا ولو قدم الامام رجلا أو تقدم من قدمه الامام لا ينافي نوى القوم أن يؤموا بالآخر قبل أن ينوي ذلك وقال
 الامام الحسين ليس عندي نقل في هذه المسائل ولعل الأنظر أن التبع من تقدمه القوم إلا أن ينوي القوم أن يؤموا بالآخر قبل أن
 ينوي ذلك وفي جواب الفقه لو قدم واحدا بنفسه بشرط نيته القوم الاقتداء به ولو قدمه الامام أو القوم لا يشترط ذلك قال ابن
 بزعل ما ذكره في الأصل وفي الذخيرة الامام الحارث على أمته ولم يخرج من السجدة فان استخلف وقام غايته مقامه في مكانه
 ونوى أن يؤم الناس فيها أو استخلف القوم غيره وخرج من أمته وفي جواب الفقه لا يخرج من أمته إلا بالخرج من السجدة
 أو بقيام الخليفة مقامه لنوى أو يوم في ذلك المكان أو باستخلاف الناس غيره وفي تنبيهه أن لم يستخلف وخرج من السجدة
 ليس بصلوة القوم إذا لم يكن خارج السجدة بصفوف متصلة فان كانت وخرج ولم يتجاوز الصفوف تبطل صلواتهم من غير في صفين أو في
 جملتهم وقال محمد لا تبطل قال وأصح قولهما وكذا لو استخلف من الصفوف المتصلة الخارجة من السجدة لم يفسد سجدة غيره ولا يجوز عنده
 وفي مختصر البحر المحيط وفي السجدة يستخلف والكبير والصغير سوا إلا إذا كان مثل جامع المنصور وجامع بيت المقدس وإذا لم
 يوجد شيخ من بني ذلك فتوضأ في جانب السجدة والقوم ينفرون ويصحب إلى مكانه وأتم صلاة إبراهيم وإن لم يستخلف حتى خرج الإمام
 يتوضأ ويصلي لأنه ينفرد حتى تنقضي وقته وذكر العلوي أن صلاة تقصد الغيا وفي جامع الفقه في فساد صلوة الامام روايتان وفي
 الغيبة في المشهور من الرواية أنها لا تقصد وذكر أبو مصعب عن الصحابة أنها تقصد ويصح الاول ولو لم يكن من الامام إلا رجل
 واحد فقام تقدمه او لا وقال في السجدة تقدم بنفسه ولم تقدم وقام مقام الاول ولم تقدم حتى لو فسدت صلواته لم يفسد
 قال في الغيبة كالأمانة الكبرى إذا لم يكن في العالم من يصلي غيره ولو اقتدى الإنسان بالامام المحدث قبل خروجه من السجدة
 صح وإن كان بعد انصرافه ثم نظروا أن قدم المحدث غيبته جازت صلوة الداخل ولا يفسد وإن كان غيبته من المصلي الأمانة
 كما يصلي المرأة والامام والآخر أن استخلفه نفسه بل غافل لما ذكرنا وإن لم يستخلف وخرج من السجدة افتقد الأمانة
 فيه يقل الغيبة وقيل لا يفسد بصلوة المتقدم ويصح ولو قدم المحدث واحدا من آخر باب الصفوف وخرج من السجدة

بل ان يقوم الثاني قام الاول في نظر ان نوى الثاني الامامة من ساقته لا تقصد وتحول للامامة الى الثاني وان لم يتبين
ساقته وانما نوى ان يكون الامام مقام الاول وخرج الاول من الجهد قبل ان يعطى الى مقام الاول فسدت صلوة القوم
لان الامامة لم يحول اليه بعد. والاول بنى معلومة بكل حال فان تقدم رجلان فالسابق الى مكان الاول متعين
ان يستويا في التقدم وانما يسمى بعضهم بهذا وبعضهم بذلك فضلا الذي اتيهم بالكثر من جهة وصلاة الاقل فاسدة وعندنا
لا يمكن الترجيح وانما بما يمين فيمكن نفسه صلواتهم كما في الذخيرة وفي جوامع الفقه لو قدم كل طائفة رجلا فالجهر للكثر
وعند الاستواء لا تقصد وفي المبسوط لو قدم كل فريق رجلا فاقصدوا باحدهما الارجل او طيلين اقتديا بالآخر فضلا الجماعة
صحيحة وصلوة الآخرين فاسدة وان كانت احدى الجماعتين اكثر فقد قال بعض اصحابنا وصلاة الاكثرين صحيحة وتعين لبعضنا
في حق الآخرين كما في الواحد والثنتي قال والاصح انه لا يقصد صلاة الفرقين وفي تصرفات الفقيه ابي جعفر اذا علم ان الحدث
فاستخف ثم تبين انه لم يحدث ذلك قبل خروجه انما انما لم يقصد لم يات بالركوع جازت والافسدت قال الفقيه وفي رواية
ابن سنان عن محمد بن محمد ان قام الخليفة مقام الامام فسدت صلواتهم وفي جوامع الفقه كذا الخليفة نوى الاستقبال جازت صلاة
من سبقه وسدت صلاة من لم يسبقه ولقد صدقنا ان نسي على صلاة فغسه وسئل ابو بصير عن من استخف تقدم الخليفة
غيره من غير ان يحدث ان قد قبل ان يقوم في موضع الامام والاول في المسجد جاز ولو اقدم في الموضع بالسوا فخرج الوضوء
والتمتع بالمقترض فاحدث المسافر والمقترض لنفسه صلاة لهما لا يعطيان الاقامتهما ولو احدثت الامام والقوم فخرجوا معا
لقد صدقنا صلاة القوم دون الامام فخلو مكان الامام وتفرغ الامام ثم علم ان الذي سبقه الحدث يوضأ ثلاثا ثم قال
في التحفة وليتوبع راسه بالسبح ويخفف من يمينه فيسبح ويأتى بسائر سنن الوضوء وهو الصحيح وفي الحديث من ابى القاسم انه يوضأ
مرة مرة ولا يزيد على ذلك وان زاد فسدت صلواته وفي الجوامع التيمم للحنابلة اذا احدثت فذهب فوجد ما يكفي بوضوءه يبنى بخلان
ما اذا وجد ما يكفي في نجاسة وفي الذخيرة المرأة كالرجل في الوضوء والبناء لان كل من يتناول الرجل والمرأة وعن ابي يوسف في
غير رواية الاصول ان اكتمل الوضوء من غير كشف عورتها بان يمكن غسل ذراعيه في الكعبين ومسح راسه مع الغضار بان كان
ذلك رقيقا يعمل بها لم يأت تحت ذلك جاز فكشفنا لا شيء وان لم يمكن بان كان عينا جبهة ونحوه فحين لا يصل الى ما تحت ذلك
جاز وهو نظير الرجل اذا كشف عورته في الاستنجاء وعند مجاوزة النجاسة فخرجوا اكثر من قدر الدرهم وعن ابراهيم بن محمد لا يجوز
للرأة البناء لانا موعودة وفي مختصر البحر المحيط لو سبقه الحدث في صلاة الجماعة فبني على انه يبني وفي الاختلاف خلافا ومبنى
ش اى صلاة لم يوجد منه ما ينافي صلاة حاله بكلام ولاكل والشرب والبول والتغوط ونحو ذلك وفي التمسك
بمنع البناء والحدث والعمد والاغواء والجنون والعمدة ممدولا والاحمال والافتقار لمس مشبهة والنظر بشهوة او غفلة

وب

عادر مكانه وانما صار يخرج من المكان اذا تم في منزله صار مودعا وصلا في مكانه مع قلة المشي وان عاود الى مكانه صار مودعا
 لما في مكان واحد كثر المشي فوجد في كل واحد من الامرين جهة الكراهة وجهة الفضيلة فنصارى خراهم والمقتدى يعوذا
 مكانه مش وهو الموضع الذي سبق له الحديث فيه ولا يجوز له ان يني في منزله الذي توافيه لوجوب تسمية الامام وقال المقتدى
 المقتدى يعوذا لما لم يفرغ امامه وقال لا يسجد الى الموضع يجوز له الاقتدار بما يقدر عليه في الموضع وكذا اذا لم
 يعلم يفرغ امامه وان فرغ يتخير بين العود والاقام في مسجد اخرهم الا ان يكون امامه قد فرغ مش هذا استثناء من قوله يعوذا
 الى مكانه اراوان امامه اذا فرغ من الصلوة يجوز له ان يني في منزله لوقال الداعي واذا عاود بعد فراغ الامام فمن ابن سماعة
 انه يفسد صلاته بسؤال الشيء بلا عاقبة اعتبارا من شئ شيخ الاسلام خوارج زاده لا يفسد صلاته فان قلت للداعي في حكم المقتدى فيما يترجم
 من صلوة فاذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتدار من طريق او غير طريق ان لا يجوز في بيته قلت هي منزلة المقتدى ولكن الامام
 قد خرج من حجرة الصلوة فلا يرامى ترتيب القيام بينه وبين امامه وراى خراهم او احدث او نام هم اولوا يكون بينهما جليل مش
 وعطف على الشيء يعني ان المقتدى يعوذا الى مكانه الا اذا فرغ امامه فحينئذ لا يعوذا والا اذا لم يكن بين الامام والمقتدى عامل في
 مانع يجوز الاقتدار كما هو طريق والله اكبر فعند لا يعوذا الى مكانه وان لم يفرغ الامام من الصلوة لجواز التابعية من حيث هو فان
 قلت المقتدى اذا عاود الى مكانه قبل فراغ الامام كيف يصنع قلنا قال في شرب الطحاوي يشغل اولابا بعدا سابقة الامام في حاله يشغل
 بالوضوء وبغير قراءة لانه لا يترك فيقوم مقام قيام الامام ومقدار ركوعه وسجوده ولو زاد وانقص فلا تضره ولا يلزم له اسؤلا لانه لا يترك
 الا اذا انتهى امامه فحينئذ يني في الموضع الذي سجد امامه ثم يقضي اخر صلاته ولو لم يشغل قبلها سابق اولايات تابع الامام بما يقضي بيق
 الامام بعد تسليم الامام لان ترتيب افعال الصلوة ليس بشروط عندنا خلافا لفرقة منهم ومن ان احدث خروجه من المسجد علم انه لم
 يحدث مستقبل الصلوة مش لان الانعزال عن القبلة بلا عذر من قبله لا يستقبال هم فان لم يكن خرج من المسجد يعلى بالقبلي مش
 من مائة لان المسجد وان تبعه اتى طرفه بمنزلة مكان واحد بدليل صحة الاقتدار وهم مكره وجوب سجدة التلاوة هم والقياس
 في ما لا استقبال مش اي فيما اذا خرج من المسجد ونجا اذا لم يخرج هم وهو مش اي القياس هم رواية من محمد لوجود الافتراض
 مش اي الانعزال عن الصلوة وفي الذخيرة اي الانحراف عن القبلة هم من غير عذر مش وهذا وجه القياس وفي الجامع الصغير
 تعاقبنا ان كان يمشي في المسجد وجهه الى القبلة بان كان باب المسجد على حائط القبلة فاما اذا عرض من القبلة فسد صلاته
 وان كان في المسجد لانه انحراف عن القبلة بغير عذر وفي ظاهر الرواية لم يعضل بينهما اذا مشي في المسجد مستقبل القبلة وانحراف
 عن القبلة والاطلاق صاحب الكتاب كامل على هذا وجهه والتسमान انه انصرف على قصد الاصلاح مش اي على قصد اصلاح
 صلاة لا رضاهم الا ترى مش بنية على ما ذكره من ان انصرف على قصد الاصلاح هم انه مش اي ان انصرف الذي لم يكن

والمقتدى يعوذا

الى مكانه

الا ان يكون

امامه قد

فرغ الصلوة

بينه وبين

ومن قبله حدث

خرج من المسجد

شرب الطحاوي

استقبال الصلوة

وان لم يكن خرج من

المسجد يصلح كافي

والله اعلم

الاستقبال

عن محمد بن

من يفرغ من وجهه

لا يحسن انما انصرف

على قصد الاصلاح

الا ان يني

انه احدث هم لو تحقق ما توهمه من من طعن حصول احدث هم بني على صلاته من ولا يقطعها واتا ويل ان بين خطأ في احوال مرتبة
يقتضي بعض الاحكام كما ويل اهل البني في ما اهل الحق واما العلم ذاك ان لم توفد ونهت على الذين شيئا من ذلك هم والحق قصد
الاصلاح بحقيقة شئ اى الحق قصد الاصلاح بحقيقة الاصلاح لم يثنى ان الحديث المتوهم لو كان متققا كان بني فلذا في هذه الصورة
فان قلت اذا كان قصد الاصلاح طمعا بحقيقة بني ان مبني اذا خرج من السجدة ايضا قلت هذا ليس المطلوب بل في هذه الصورة لانه اذا خرج
يختلف المكان من غير عذر وهو بطل التوبة اشارة بقوله هم بالمختلف المكان بالخروج من السجدة لانه مكان واحد وفي جامع الترمذي
وكذا الغامض لو لم يفسد العذر وانما يفسد الصلاة لم يخرج من السجدة في العذر انما لم يجز ان كان العذر في العذر ولا يفسد الصلاة
كما في سجدة المرأة اذا نزلت من سجدة لانه بمنزلة السجدة في حق الرجل ولو جاز فانه في العذر انما لم يفسد العذر حد وان لم يكن ستره
وان كانت فمده ستره وان كان اختلف شئ اى وان كان الذي لم يثنى احدث اختلف ثم علم انه لم يثنى شئ من شئ اى احدث
وان لم يخرج من السجدة لانه شئ اى لان الذي فمده هم عمل كثير شئ لانه اختلف وشئ والعمل الكثير من غير غير ليعيد الصلاة هم
وهذا شئ اى الحكم المذكورم خلاف ما اذا لم يثنى على غير وضوء فانصرف شئ من مملوكة ابن القبله هم حيث ليعيد الصلاة وان
لم يخرج شئ من السجدة ثم اشارة الى الفرق بين السائلين بقوله هم لان الانصراف شئ اى في هذه المسئلة هم على سبيل الرضا شئ
والاعراض والناظرين بهذا الوجه بحقيقة ثم وصح ذلك بقوله هم الاترى انه لو تحقق ما توهمه من من لانه اختلفت صلاة بغير
وضوء يستقبل شئ صلاته لان الانصراف كان على سبيل الرضا هم وهناك شئ اى في المسئلة الاولى هم لو تحقق ما توهمه
شئ من بق الحديث هم لا يستقبل ما شئ اى الصلاة لان الانصراف كان على سبيل الاصلاح كما ذكرناه هم هذا هو الوجه شئ اى
هو الاصل بين السائلين وهو ان الانصراف اذا كان على سبيل قصد الاصلاح لا يستقبل لم يخرج من السجدة واذا كان على سبيل الرضا
والترك يستقبل بمجرد الانصراف وان لم يخرج من السجدة ولم يثنى وعلى هذا اذا قبل سوا فلفظه عذو فانصرف قوم فاذا اى بقراؤهم
او ابل ان لم يجزوا والعصوف بنو تسمان وان جازوا واستقبلوا واذا لم يثنى فانصرف ثم علم انه كان ما حاصرت صلاة وان
لم يخرج من السجدة وكذلك تسم اى سران فلفظه ما فانصرف فلفظه سرب وكذلك اذا راي في توبة لو ان فلفظه انما نجاسة فانصرف ثم علم انه
ليس بنجاسة لم يثنى كذلك ما شئ اى ان المدة قدمت فانصرف غسل الرطمين يستقبل وان لم يخرج لانه في جميع تعديلات
الصلاة فانقضت صلاته هم وكان العصوف في السجدة لم يثنى شئ اى البيان انه لم يكن في السجدة ما اذ يكون كنه وهو ان اذا
كان يصلي في السجدة لا يخلو اما ان يكون اما او منفرود او على التقديرين لا يخلو اما ان يكون بنية تسرة او لا يكون فان كان اما
وكان العصوف كالمسجد في حقه فاذا سبق الحديث فانه يفرق ويختلف ما دام في مكان العصوف ولم يستقبل فمطلبت صلاة لا اختلف
المكانين من غير عذر هذا اذا لم يكن تسرة فان كانت بين يديه تسرة فانه يستره التسرة اذا شئ قدومه وهو معنى قوله هم ولو تقدم قوله شئ اى

لو تحقق ما توهمه
بني على صلاته
خالق قصد
الاصلاح بحقيقة
ما لم يفسد المكان
بمخرج من السجدة
اختلف
لانه عمل كثير من
غير عذر وهذا
بمخلاف ما اذا
ض انما اختلف
غير وضوء في نصف
فانما اعلان عذو
حيث تعذر
يخرج كان لا يفسد
على سبيل الرضا
اذا انه لم يفسد
ما توهمه حيث قبله
فهذا هو الوجه
الصوف في السجدة
له حكم المسجد
ولو تقدم قد

ولو شئ قد كفى الجواز والفسا الشرة وهو معنى قوله فان لم يكن شئ فان جازها بطلت صلوته ثم وان لم يكن شئ اي شرة بين يديه
 ثم فقد لا يعصون فاعلم شئ اي فاعلمه قد لا يعصون اي فاعلمه اي خلف الامام حتى اذا كان من اخرهم عوف الى الامام ثم ادفع مثله فاعلمه ولا
 منه اذع فان لم يخرج عن المقادير من لا يتقبل ان خرج عن المقادير ولم يخلط بطلت صلاته لان الامام بقية الله في الارض
 لم يعصي من عصى الله فان قلت قد لا يعصون بالجمع باعتبار الغالب ثم وان كان شئ اي المعصية الذي سببه الحدث ثم منقوض
 فموت بجود شئ اي فاعلمه موت بجود من كل جانب شئ من جوانه فاذا رجعوا وزلزل المقدار شئ فيما كان تعدد الاعمال
 والافعال وان لم يتجاوزهم وان جاز شئ اي المعصية في اثار العباد ثم انما قال فاعلم لان مجرد النعم في صلوته
 لا يفسد بان قلت بطلت بقوله واحسن غير ذكر الامام لان الاقدام لا يكون الا في النعم ثم قلت تحمله على البدل ايضا
 فقال احسن الكلام اي بلغ او عقل ولو كلف بقوله واحسن لان كان توهم انه يعني قتل بقية قوله من اوفى عليه شئ لانما قرئ
 بحسنه اللفظ بسبب الاستلزام بل عظم بار ونيف هذا اعتبار بل العظم وعند المتكلمين هو قوله يقرى الانسان مع قتل الاعضا
 والجوارح ذوال العقل ونسأوه ولما لا يمكن الاغواء في الانبياء واوليهم من يتقبل جواب ان اي يتقبل صلوته ثم لانه
 شئ اي لان الانسان من يدير وجوده والعارض شئ اي الجوارح والاعمال والاعمال فاعلم شئ اي هذه العوارض ثم
 اي معنى ما ورد بالعرض شئ وهو قوله عليه السلام من قام او عرف في صلاته معنى ما ورد بالعرض هو التقى والرافع فاذا لم يكن
 معنى ما ورد بالعرض بقيت على اصل القياس اما الجوارح والاعمال فانما لا يشغول حتى على حاله بعد حد وثم انصاعه وهو ما جازوا من الصلاة
 مع الحدث فقد نكح القى والرافع فانه يفرق على الفور حال وقومها واما الاقدام فانه يوجب الغسل بخلاف القى والرافع فان
 وجبها الوضوء هذا اذا وجدت هذه الاشياء قبل ان يقية مقدار التشدد ما لو حدث بعده فعلامة وصلاة القوم تامة لانه يعبر خارجا
 عما به هذه الاشياء وان قلت الزوج افعلة فرض عند ابي حنيفة ولم يوجد قلت وجد لانه ما رخصها بها لانه لا بد من اضطراب وكنت
 بعد الحدث بما كنت اذا اخرج الخروج من الصلوة مع الحدث وهو منع كيف ما كان من حيث الاضطراب ومن حيث الملك ثم وكذا اذا
 توقفت لانه بمنزلة الكلام شئ فصلا كانه تكلم بعد الحدث وشظا لانه ان لا تكلم بقوله عليه السلام ولين على صلاته ما لم تكلم فان قلت ما معنى قوله
 ان القية بمنزلة الكلام قلت لان كلاما ينقل المعنى من الغير الى فهم السامع وهو قاطع شئ اي الكلام قاطع الصلاة والقية اقطع
 لانما انشأ من لادى سوي بين النسيان والعدم هذا ايضا اذا وجدت قبل القية التشدد واما اذا وجدت بعده فلا تشدد صلاة كما لو تكلم بعده ولكن
 يلزم الوضوء عند الصلاة اخرى ومنذ قول لا يلزم وهذا كذا ايضا على قولنا فاعلم على قول الثاني تشدد صلاة الامام لا صلاة القوم ثم وان
 حصل الامام من القراءة شئ حصل كسر الصا واليقال حصل كسر حصصه فمقتضى من باب علم علم عدم الحصر القمى ونيق الصدر قال تعالى حضرت
 صدرهم ومنه فاق هذا لكما عند القراءة ويجوز ان يقرأ على هيئة الجمل من صدره او اجسده من باب نصر غير ومنه ومن

الحال المستقر
 ان لو تكلف ففعل
 لا يفسد
 خلفه ان
 كان منصرفا
 سيجوز من كل
 جانب
 وان جاز في
 تمام ففعله
 او اعني عليه
 استقبل كانه يندك
 وجوز هذا
 العوارض فلم
 يكن في معنى ما
 ووجهه النص
 ذلك للقاء اتمه
 كانه بمنزلة الكلام
 وهو قاطع
 وان حصل كسر
 القراء

عن القراءه بسبب جمل او خوفهم مقدم غير واذا هم على صفة من وجب حال احمد في المفيد جعل قول ابو يوسف مع ابى حنيفة هم
 وقال لا يجوز لهم لانه من غير وجوه شمس لان المهر من غير وجوده والاختلاف ثبت بخلاف القياس في لزوم
 الوجود في الحديث فلا يجوز الاختلاف فيه في القول المأثور ليس المحصر في معنى الحديث من وجوه صواب ان الطهارة شرط لجميع الصلوات ولو
 شرط بعضها والثاني انه لا يجوز للصلاة بدون الطهارة ولها جواز بدون القراءه كما في الامي واثالث ان القراءه يجرى لها الدنيا
 بخلاف الطهارة وقال الارزقي ونقل شيخنا عن شيخنا العلامة حميد الدين الضرير انه قال في شبهه صوره المسئلة انما لا يقدر الامام على
 الاجل فجل يعوبه انه افانسي القراءه اصلا فلا يجوز الاختلاف بالاجماع لانه لا يعجز عنها ولا يوجبها الاختلاف الامي لا يجوز قلت حميد الدين بسبب
 في بياض اليسيرة فانه قال لا يجوز الاختلاف اذ كان حائضا لكن لم يجز او خوف فخصر فاما الوشي فصار اسيا لم يجز الاختلاف بما
 لانه عام القاري عملاء الامي وقال ابو بكر الارزقي انما يختلف اذا لم يكن ان يقرأ شيئا وان لم يكن قراة لا يتخلف وان يتخلف
 منه صلواته وقال الارزقي ثم عذرهم اذ اختلف كيف يصح قال بعض الشافعين تحريم صلواته بقراة الحائض بالاممي وندرسو
 لان من بهما ان يستقبل وبصره فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير قلت اربعة من الشافعين السفاقي فانه قال هكذا في شبهه
 وقال الاكل من شبه بعض الشافعين الى السهو وادوية الارزقي ثم وليه شمس اي ولا في حنيفة هم ان الاختلاف عملة الجرحش
 من المعنى في الصلاة صيانة للصلاة القوم من البطان هم وهو هنا الزعم شمس اي الجرحش القراءه الزعم لانه لا يجزى للمما في السجدة منار
 ويمنى من غير اختلاف والذي خصر فلا بد من تقديره وذكره في المعنى غالبا فلما جاز الاختلاف في الحديث لعله الجرحش في المعنى
 لوجود تلك الصلاة هم والجرحش من القراءه غير من وشي هذا جواب عن قولنا انه لا يرد وجودهم ولو قد امكنه لا يجوز الصلاة بالاجماع
 اي لا يجوز الاختلاف بالاجماع هم لعدم الحاجة الى الاختلاف شمس لوجود قراة لا يجوز الصلاة وهي اية تعقير عنه فاذا كان جرحش لا يتعد
 يرحع ويضفي في صلواته وقال في الحديث ولو اختلفت تعد صلواته هم وان سبقه الحديث بعد التسليم او ما سلم لان التسليم واجب فلا بد من التسليم
 به شمس اي بالتسليم الذي هو واجب عند الشافعي التسليم فرض قد مر بان انه وان تعد الحديث في هذه الحالة شمس لم يتعد التسليم هم او تكلموا
 عمل عمليا في الصلاة فقد ثبت صلواته لانه تعد البناء والوجود والعلل شمس وهو تعد الحديث او الكلام او مل ما ياتي في الصلاة هم لكن لا ياتي
 عليه شمس اي اعاده صلواته لان لم يبق عليه شيء من الاكراه شمس وفسا وابقى المايور في فساده في هذا وفيه من الشافعي ملكا ثم اعتمد
 صلواته لان الاسلام من الاكراه والفرع من غيرهم فان ادى الميتم لما في صلواته بطلت صلواته شمس لانه قد مر على الاصل حال
 قيام خلف قبل تمام التكليف فان قلت ليس كذلك بل انما حدث في صلواته فانهم قد مر ما وجد ما كان له ان يتوقفوا بيني على صلواته فلم
 يطل صلواته هناك بروية الما قلت التيمم يتوقف على التمسك والى ابتداء وجوده عند اصابة الماء لا يصير حجة بما في الحديث السابق اذ لا
 ليست بحديث يتوقف التيمم عند اصابة الماء انما يتوقف على ما في الحديث على التيمم لا يتوقف على التمسك او قد مر من قبل شمس اي في باب التيمم

فقد مر من الاجزاء
 عن جنة لا وحلا
 لا يجوز بحكمه
 وجوده خاضع للفتا
 وله في الاختلاف
 بعللة الجرح وهو
 الزعم والجرح عن القراءه
 غير انه خلاف الحق
 بالحائض ولو قد امكنه
 ما يجوز به الصلاة
 لا يجوز بالاجماع لعدم
 الحاجة للاختلاف
 وان سبقه العمل بعد
 التسليم في صلواته
 لان التسليم واجب
 بدعي التوضي لا ياتي
 وان تعد الحديث في
 لانه لو تكلم على صلواته
 ياتي في الصلاة تمت صلواته
 لانه قد مر على الاصل حال
 لقاطعة لكن الصلاة عليه
 لانه لا ياتي عليه في
 الاكلان قلت لا ياتي
 اسما في صلواته بطلت

الحديث شامي وعلقت العصر ثم ادا العصر ثم ادا الصلاة على اداء بالبعد الخروج من حورية الظهر لان العصر لا يتاخر في بنيه الحرة فيكون
 من حورية الظهر بغير غسل بالي ادا العصر ادا العصر فمن لا يتوسل الى الغرض الا يكون وضعا كما لا يتعال من بكن الى بكن في الصلاة
 مدرن الا كان وان لم يكن كذا في نفسه كذا باله لا يهتق الاولي من الصلوة لا يكاد الا ادا الثانية لان الترتيب عند فرض وضوء لا يخرج والاول
 على وجهه في جميعها لا يصنع بوجهه فكان فرضا وهذه الثلثة من قوله من الشيخ الامام في مفسر لما يريد في فان قلت اشكل عليه سؤلة لماذا في
 الصلاة لو عادت رجلا في هذه الحالة تمت الصلاة بالاتفاق ولا يصنع من قلت الصلاة فان باب الصلاة فلا يتحقق الا من فاعين كان من منع
 اذناه والبث في مكانه فان قلت اشكل بالاول تعلم سورة بغير اختيار قلت لا يصنع فيه فان قلت هذا الجواب في قوله قلت لا تسلم لانه لم يوجبه
 ابتداء وكون الصلاة منامة لا يفرق فان قلت على ما قرره يكون الخروج من الصلاة بعدة فرضا لغيره كالمسلي الى الجمعة فبما ان تم الصلاة في
 المذكورة لحدود المعص من الصنع وهو الخروج من الاولى كما لو دخل الجامع يوم الجمعة قبل دخول الوقت قلت الخروج من الاول كسب
 ان يكون على وجهه في جميعه قوله تعالى ولا يتعدوا اعمالكم ولان الترتيب فرض ولم يبق لهذا الخروج مجتبه فان قلت انما لم يبق مجتبه لان
 لم يكن يصنع الصلاة وكان بقاؤه يصحتم موقوف على الخروج على بقاؤه يصحتم فكذا وقلت الخروج بعينه موقوف على ما اعتبره الشرع من الصلاة
 ويلزمه بقاؤه يصحتم ثم اعلم ان العامة على قول في سيد البردي والحقا عند الصنف قول الكوفي وفي كلامه اشار الى ذلك فيقول الكوفي
 الى ان الخروج بعينه يصلي ليس بعرض بالاتفاق وانما عند في حديثه ان هذه الاشياء منيرة الصلوة ووجوبها من غير التشكك وجوده قبل
 لما في حرمة الصلاة ولما اذا انوى المسافر في هذه الحالة الاقامة اتم والمعنى بالغير يجب الصلاة بعد وجوبه على غير الصلوة الواجب
 عليها قبله فان الصلوة يجب بعد روية الماء والنقصا به مسح ووجدان الثوب وتعلم السورة بالمؤمنين والفضل واللبس والقراءة بعد ان
 كانت واجبة للعبادة التيمم المسح والبرى وعدم القراءة قبل المعنى يكون الصلاة جائزة بالاتفاق به وبعدد ما نال المسح بالبرى المسح
 بالاولياء ولما ادا هم وصلى قوله ش اي قول النبي عليه السلام من قذرت ش اي قاربت التمام بها جواب من تسكها وتقديره ان
 معنى قوله عليه السلام من قذرت بعرفة فقد تم ش اي قاربت التمام بالاتفاق بقاء فرض بعده وهو لو ان الزيادة بالاتفاق وقال عليه السلام
 فقلوا ما تكلمتم حديث ش اي الذي شارف الموت فان قلت من ش اي باب هذا قلت من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كما في قوله عمر رضي الله
 وانا ما علمنا عليه قديما من اقلنا من الليل القلي وبينه لان المعنى مجتبه من حج الدتعالى كما نقلهم والاتسلاف ليس بمفسد ش اي هذا جواب من
 سوال مقدير وعلى قوله واحد الامام القاري فاستخلف اميا تقديره ان يقان ينبغي ان لا تقبل الصلاة عندا في حديثه باستخفاف الامام
 بعد قوله الله ان لا تتكلموا على كثير من الصلاة وهو من غير خروج من الصلاة باستخفافه وتقديره الجواب ان الاستخفاف لنفسه ليس بمفسد بل
 انما استخلف القاري في صلاة لم يغيره وبني قوله من حج القاري ش اي حتى يجوز الاستخفاف في حق المصل القاري فقل ان نفس
 الاستخفاف ليس منفسم واما الغضا وضرورة حكمه ش اي ان الغضا ليس منفسم الاستخفاف بل لا مخرج وهو ضرورة حكمه ش اي

ومعذولة
 قدمت
 هربت للمقام
 ولا يستوف
 ليس منفسد
 حتى يجوز
 في حق القاري
 واما الغضا
 ضرر وتحكم
 شر
 م

م وجوب عدم ملازمة الامانة من حيث عدم شرفية الامانة القارئة وقال الشافعي والاندلسي والامام الكاساني يجوز صلاته بالانفاق لوجوب الوضوء بمسبحة مختلفة من الاعمال المختلفة وقال الاثراني في قوله لا تتخلف في المسبحة فغيره مني لاننا نقول لا تسلم ان لا تتخلف في المسبحة وقد يصح ما جاب المذاهب فيمن لم ينزل من اذاعتها فتخلف حيث قال وان كان تتخلف فلا عمل كثير فلو لم يكن الا لنفسه لم يفسد الصلاة في ذلك المسبحة لانه يتخلف في القارئة لا في الامانة التي قلت في كتابه وتؤجل منها الانزاع ويهرق من ذلك يتخلف على غير ذلك وكبره هناك اعتباره ما ذكر في البطون وهو ان العادة في الاستحباب منع منه وجوب المسبحة غير معتد به بنافس المسبحة اذا كان العذر ولا يلزم كون المسبحة اذا لم يكن عذر كونه منسوبة لعدم ومن اقتدى بالامام بعد ما صلى بكتبة مثل ابي عبد الله في الامام من مملوكة ركنه واليقظة مسبوقة بالركعة ثم فادى الامام بتقديمه اي تقدمه بركعة التي هي اجزاء من اي اداء الامام تقديمه لوجوبه ولما كانت في التوقيت من اي ان يسهل الاستحباب بالاشارة وهي فاعلم في المسبوق تسبب اختلافه فان قلت ينبغي ان لا يجوز استخفاف المسبوق لان الاستحباب من كل شيء ثبت على خلاف القياس في ذلك والمسبوق ليس بشيء فلهذا ينبغي بقاء الاستحباب كان في ذلك ركع والاولى للامام ان يقدمه كما لا اذاع على تمام صلاته من اي كان المذكر كقوله من المسبوق فكان اولى لان المسبوق اذا اتم صلوته الامام يقدمه مذكر كما ذكره الامام ابو جعفر السلام المذكر كقوله اذا اتم صلاته الامام وان استخلف في آخر ركعة اذا اتم ركعتي من صلاته في هذا المسبوق ان لا يقدمه بغيره من المسبوق لان عليه التمسك بركعة فلا يقدر على التسليم حتى يكمل عاين ان فعله قد جاز فيستأنف مذكره كما عدا تمام صلاته اما ليس له بغيره من المسبوق ان كان عاينه موفان جاز الاول وقربته الثاني فيشكل لبقاء ما سبقه من يتابعه لانه لا حق وان لم يفعل جاز قال في المبسوط لان الترتيب في افعال الصلاة ليس بشيء بل عندنا عاين فافزوز وشك في الاية جازي قلت ولما قال ابو جعفر وابو يوسف المبسوط يعلى اولام الامام آخر صلاته فاذا لم يقضي اول صلاة تقدمه اخرها على اولها في الفعل من فلو تقدمه من اي مسبوق من يتبدي من حيث انتهى اليه الامام لقيامه تمامه من اي اقيام المسبوق تمام الامام لانه على التسليم يقدمه بركعة يسلم بهم من اي بالقوم من فلو انه مثل اي بالمسبوق من عين اتم صلاته الامام فمقدمة واحدة تستعدرا من اي يقدمه او تكلم واخرج من المسبوق مملات من اي صلاة المسبوق من صلاة القوم من ان لا يفسد وجب في خلال الصلاة من في حق المسبوق من وفي حقهم من اي وفي حق القوم من وجب بعد تمام اسكانها من فالتقدم صلاتهم لان هذه الاشياء ولو وجدت في هذه الحالة من القوم انفسهم كانت لا تقدم صلاتهم فلان لا تقدمه واوجب من يلزم اولى واحرى من والامام الا ان يشاء وهو الذي قدم المسبوق من ان كان فرغ لا تقدمه صلاته من لانه كوا من القوم من وان لم يفرغ لا تقدمه صلاته من لوجوب المنافي للصلاة في وسطها وهو الا ان يشاء اي فساده صلاته هو الا ان يصح لما ذكرنا واخره من واية ابي جعفر التي هي صلاته بالامانة لا يذير كمال الصلاة فيكون كالفراغ بقعدة الامام قدر التسليم فان لم يحدث الامام الاول فمقدرة التسليم قية المعقود

وهو عدم صلاحية الامامة
ومن اقتضى بالامام بعد ما
صلى ركعة فاحدث الامام
فقد منه اجزاء لوجوب المشاركة
في التوقيت والاولى للامام ان
يقدم مذكره كانه اقدر
على اتمام صلوته ويلتزم لهذا
السبب ان لا يقدم بغيره عن
فولقد تقدمت من حيث
الي الامام اقيامه مقامه اذا انتهى
الاسبق بتمامه من كونه مملوكة
الامام فحقه واحد متعذر
او خرج عن المسبوق من صلاته
وصلوته القوم رامة لان التسليم
في حقه وجب في خلال الصلاة
وفي حقهم بعد تمام الركعات
او لاوله كان فرغ لا تقدمه
صلوته وان لم يفرغ لا تقدمه
هو الا عرفت ان لم يحدث
الامام الاول فمقدرة
تدبر التسليم

ثم فقهه او احدث معتقدا
فسدت صلوة الذي
لم يدرك اول صلوته
عند ابي حنيفة وقال
لا تقصد ان تكلم
يخرج من المسجد لم
تفسد في قولهم جميعا
لهم ان صلوة المقتدى بناء
على صلوة الامام جواز افساد
ولم يفسد صلوة الاكم فكذلك
صلوته وصار كالسليم
والكلام انه ان التقصير
لجزء الذي يلاقيه من
صلوة الاكم فيفسد مثله
صلوة المقتدى غير كالم
لا يجزى الى البناء المسبوق
الذي البناء على الفاسد فاسد
فجاء السلام لانه من الكثرة
في معناه ينفق وضوء الاكم
لوجوبه في حق من لم يصل
ومن احدث في ركوعه او سجدة
توضعا وبني لا بعد بالتي
احدث فيها لان اتمام الركعة
ومع الحديث

بعد التشديد لانه اذا وجدت التقية او احدث العيب انفسد صلاة الجميع اتفاقا ثم قد تارة او احدث تشددا فسدت صلاة الذي لم يدرك
اول صلواته وهو المسبوق ثم من ادنى حيفه من ولانفسد صلاة المذكر اتفاقا وفي صلاة الاخير روايتان ثم وقال لا تقصد
شيء اي صلاة الذي لم يدرك ثم وان تكلم شيئا اي الامام الاول ثم اخرج من المسجد لم تفسد في قولهم جميعا شيئا اي في قول
ابي حنيفة والي يوسف ومحمد لما شيئا اي لابي يوسف ومحمد ان صلاة المقتدى بناء على صلاة الامام جواز افساد شيئا اي ان
حيث يجوز افسادهم ولم تفسد صلاة الامام شيئا اي والاصل انه لم يفسد صلاة الامام ثم قلنا صلاة شيئا اي صلاة المقتدى ايضا
لانفسد لان صلاة منية على صلاة الامام ثم قلنا كالمسلم والكلام من اي مما حكم به الحكم الاسلام والكلام بعد ما قد تعد التشديد
ثم ولت شيئا اي ولابي حنيفة يعني المقتضى من ان التقية فسدت بل جزاء الذي تلاقيه من صلاة الامام شيئا لانها تبطل الصلاة وفي
شرط لصلوة ثم تفسد شيئا اي نفسها لانه من مثل شيئا اي مثل ذلك الجزاء ثم من صلاة المقتدى شيئا لانها تبطل عليها
ثم غير ان الامام لا يتجوز الى البناء شيئا هذا اشارة الى بيان الفرق الذي بين صلاة الامام وصلوة المسبوق من ان التقية لا تفسد
بجزء من صلاة كل واحد منهما ومن هذا التشديد صلاة الامام والتشديد صلاة المسبوق وذلك لان التقية وجبت في حق الامام بعد ان تمام
الاركان فبطلت عقوباتها يحتاج الى البناء ثم والمسبوق يحتاج اليه شيئا اي الى البناء ولما وجدت في خلال صلاة المقتدى ذلك الجزاء الذي
لا تفسدت صلاة اصله ثم قد روي على البناء ثم والبناء على الفاسد فاسد شيئا كان هذا جواب عما يقال لم لا تبني المسبوق ايضا
فقال كيف يبني على الفاسد جزاء جزاء الذي لا تقية التقية في خلال صلاة والبناء على الفاسد فاسد ثم بخلاف
السلام شيئا لانه لا يبطل شيئا من اجزاء الصلاة على الامام لانه لا يبطل بشرط الاداء وهو الصلاة ثم لانه من السلام ثم
وهو من انتماء ومناه تتم لصلوة ومحل اذا وجد في اوان التحليل لانه لا يتحقق الصلاة وفي الجواب المراد من السني ما يكون متققا بالشرط
الاصح التقال كالاتصال اول الانفصال كالتوضيح وفي مسوط شيخ الاسلام والسلام من لا يفسد لانه قاطع والقاطع في ادائه
وفي غير ادائه مبطل في بنيان اذا لم يكن منيا لافسادهم والكلام في معناه شيئا اي في معنى السلام لانه ناجل منيا باعتبار انكلام
لا اعتبارا ثانيا فاعلم انه معناه ولما قالوا لطف لا يكره فلا يشترطهم فيقعض فلو الامام لوجوبه والتقية في حرمته لصلوة ثم وعندنا لا ينفق لانه
لا يقطع ثم اذا فسدت لصلوة ومنها لم يفسد لصلوة الامام فلم يقطع وضوءه وجه الاستحسان انما افسدت اجزاء الملتقى لمانا لصلوة
ولو توعدنا في حرمته لصلوة فانه يقطع وضوءه ايضا على فساد ذلك الجزاء لما لم توتر في فساد باقي الصلاة لانها والاركان هم ومن شرط
في ركوعه او سجدة توضعا وبني على صلاة ولا يند بالتي احدث فيها شيئا اي الركعة التي احدث فيها او بالسجدة ولا يعتد اى لا
يقترب في بعض الفسخ ويعيد بالتي احدث فيها من الاعادة ولما قرب لان عدم الاعتد لا يتلزم الاعادة ثم لان اتمام الركعة بالانتماء
شيئا تمام السجدة بالاربع عند محمد ولم يوجد وعند ابي يوسف وان تمت بالوضع لكن الجلبة بين السجدة بين ركعتين ومنه ومنه ومنه ومنه
ومن الحديث

لا يتحقق شئ اى الانتقال لا يتحقق بغير طهارة والانتقال من ركن الى ركن فرض بالايجام فلا يتعد ركوعه وسجوده لعدم
 تحقيق الانتقال بالطهارة من فلا يبرهن بالعادة شئ ما من عادة الركوع الذى احدث فيه وليس هو الذى احدث فيه من ولو كان
 اما شئ اى ولو كان الذى احدث فيه ركوعه وسجوده اماما فقدم فيه ودام التقدم شئ نفع الدلال على الركوع شئ ينفى يكون شئ
 فيه من لانه كونه الامام بالاستدانة شئ اى بالثبات في حالته ولا يحتاج الى رفع راسه ثم انشاء الركوع لان طهارة ركوعه لا يتعد الى الغسل
 المند والركوع والسجود ابتداء فدام التقدم صار كانه ركع اصله خلف لا يلبس ثوبا وهو لا يركب دابة وهو الكها يخش بالاستدانة
 لوجوبه وليس الركوب بالاستدانة فالتن لوقال الامر ان جاستك فالت طائق فجامع وليس في الجماع لا ثبت الركعة من غير ركع وليس
 لا دام حكمه لا ابتداء قلت عدم ثبوت الركعة منه لا احتياط لان الجماع هو الابلاج والخراج وجاهلين لم يمتدتين فلا ثبت الركعة بالثبات
 ولو ذكر شئ اى يصلي من سجود او سجد شئ اى والعمال انه ذكر في الركوع وسجود ان عليه سجدة شئ يؤفعل وذكر في ذكر
 في حاله الركوع انه ترك سجدة صلاته وتلاوة او ذكر في حاله سجود انه ترك سجدة ثم فاختص من ركوعه لابل سجدة التي ذكرها ورفعه
 من سجدة من سجدة شئ اى سجدة شئ اى ذكرها من الركوع وسجود شئ ينفى ليدل الركوع الذى ذكر فيه سجدة وليس سجدة الذى
 ذكر فيه بان عليه سجدة او لى لان مراعاة الترتيب ليست بركن هم تقع الافعال بالقرن الممكن شئ
 لان مراعاة الترتيب ينافى من الافعال لا يراى وجوبه لا فرض لما ذكرنا والقدر الممكن من عادة الركوع وسجود لا يتحقق الترتيب على ما
 ان لا يكون الاول محسوبا بوجوبه بل بالقرن الركوع وسجود الى كل بعد الامكان هم وان لم يوجب اى الركعة التى
 ذكر فيه ان عليه سجدة او سجود الذى ذكر فيه كذلك هم اجزاء من لان ذكر سجود ولا ينافى الركوع ولا ينافى فيفتح الاعتقاد بغيره
 هم لان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد شئ هذا الشارة الى بيان الفرق بين بناء وبين التقدم وبين ترتيب افعال
 تذكر سجود في الركوع لا يتحقق الركوع هم لان الاعادة والترتيب في افعال الصلوة الواحدة ليست بشئ وان لم يتحقق الركوع
 الاعادة والثاني ان تمام الركوع ينفى الراس لان الركن ما يتم بالانتقال والطهارة فيه شرط وقد وجدت وعندنا في الاعادة انما
 والركوع الاول لان من اعلان مراعاة الترتيب في افعال الصلوة واجبة فينبط ما دى هم عين الى يوسف انه لم يزل عادة الركوع ان
 القصة فرض عند شئ فحيث انقضت الركوع ولم يرفع راسه فقد ترك الفرض فغلب الاعادة فان قلت الفرق بين بناء وبين اداء
 الى السجدة اصلية بعد ما تقدم قد لا تشهد فانه لا يتحقق القصة وكذا لو تذكر في الركوع انه لم يزل الركوع انما هو قراءة القرآن لقض الركوع
 قلت فان لم يتحقق القصة بالاثبات بالسجدة لانه عليه السلام صلى تمام الصلوة بالعتدة في قوله اذا قلت هذا فقلت هذا فقلت هذا فقلت
 قلنا يجوز ما ذكره من انما كان تمام الصلوة بذلك الغير وهو خلاف النص وكذلك لا يجوز تأخير القيام والركوع من السجود لان القيام
 وسيلة الى الركوع والركوع وسيلة الى سجود حتى ان من لم يقدر على الركوع ولو جازى لوجب عليه القيام والوسائل لا تتعد

دفعه فلا بد من
 الاعادة ولو كان اما
 من عدمه ودام التقدم
 شئ الركوع لا ينفى
 انما هو بالعادة
 ولو تذكر هو الركوع
 ساجد ان عليه
 سجدة فاختص من
 ركوعه لها او دفع
 رأسه من سجدة
 فسجد ها بعيدا لركوع
 والسجدة هذا بيان
 انه لا يتقدم الا فعل
 مرتبة بالقد والتمكن
 وان لم بعيد اجزاء
 لان الترتيب في افعال
 الصلوة ليس شرط لان
 الانتقال من طهارة
 شرط وقد جازى عن
 انه يلزمه اعادة الركوع
 لان القصة فرض عند

على التمام والقرارة رتبة القيام فكانت تامة لهم ومن لم يجمعهما او افاضت من اى الامام هم وخرج من مسجدنا المأموم
 امامهم تسعين بخلاف اذا كان اكثر من حديث يتناول الى الاختلاف لقطع المزمعة من نوى اوله من نوى غيره نوى يحمل ان يكون
 الامام من نوى الامام متحدا او لا تسعين كما قال العبد المذموم كما حرم ما لم يدع ما قبله اليان تعيين النوى للحوية تسعين فلذا هذا وكما قيل ان
 بين نوى هو الامامة ولا تسعين للاختلاف لصاحبه الامام له من الماتية من اى الماتية فيكون المأموم اماما من مائة الصلوة
 اى صلاة التقدير الذى صار اماما لا لزوم لتعيين اماما للمؤمن الامامة عن الامام وبذلك المعنى يوجب فساد صلاة العتدى هم وتبين ان
 لقطع المزمعة من هذا جواب عما يقال ان التعيين لا يتحقق بلا تعيين لمعين فاجاب بقوله تعيين الاول لقطع المزمعة ولا فخر من
 فكان التعيين موجودا كما فاذا تعين كذلك كان كاستحسان حقيقة يوجب منه قديم صلاة بمقتضى ما بانى وهو نوى قديم وهو الاول صلاة
 مقتضى ما بانى انما اذا استحسان حقيقة من نابع قديم صلاة بتدبير ما بانى في ذلك فى الاختلاف حكماء ولو لم يكن مفسد من اى
 غلط من يصلي الامام او امرأة قبل نفسه بصلوة من اى صلاة الامام فامته لا تقبل من لا يصلح الامامة وهو نوى قديم من اختلاف
 من لا يصلح الامامة من لانه اماما بمقتضى ما به وهو غير صالح للامامة فندرت صلاة هم وتدل لاقتضاء من اى صلاة الامام من لا يصلح
 يوجب منه الاختلاف تعديا من اى حقيقة ولا وجبها ايضا لان فيه فسادا بصلوة يكونه يعنى والمرأة غير صالح للامامة فلا معنى لادخالها
 الصلاة في صلاة الامام وندرت صلاة التقدير لا يتبقى الامام هم وهو من اى شخص هو يعنى والمرأة لا يصلح للامامة وقيل فى
 هذه المسئلة تسعين بسلامة ما بانى ان ذلك الواحد ما شتى ما كانه اتفاه وقال فخر الاسلام الامام عندنا ان نفسه صلاة التقدير
 دون صلاة الامام لما كانه فزاد حدثا ولذا قال الترمذى الامام لا تسعين لان الامام تسعين من غير منه وكذا لو
 اقتضى قديم بسلامة فى نية التسعة فحدث الامام لا يصح ان يقيم اماما للمسلمين امامته له ولو كان خلفه جماعة لا تسعين اعدتهم الا
 بتقدير الامام او القوم او بتقديره فيقتضى ان يكون خلف الامام مصلين او موقفا او القوم بصلواتهم بصلواتهم بصلواتهم بصلواتهم
 رجلا آخر فندرت صلاة الكل فان خرج الامام قبل تعيين الخليفة فندرت صلاة القوم والامام الحديث على الامامة يخرج من اى او خليفة
 او خلف القوم غير ولو اخر الامام تسعين فانت مكانه ليزعم من يصلي فليل ان يتلف كبر حبل من وسط الصلوة للمنافاة وتقديم صلاة
 كان امامه فامته ومن خلفه بايزة وكذا لو خلف الامام رجلا من وسط الصلوة قبل ان يخرج وقيل ان يوم خليفة مكانه نفسه صلاة من
 كان امامه ولو خلف القوم ابرز فندرت صلاة الكل ومن اشترى الاقل اذا كان ثلاثة فندرت صلاة الكل قال ابن تيمية الرواية
 على ان الخليفة لا يصلي اماما حتى ينوى ومن ابنى غيبة ومحمدان نوى الامامة فى الحال ما راما قبل التقدم حتى لو تيمم بصلوة فى مكانه فندرت
 صلاة امامه ولو نوى ان يصلي اماما اذا تقدم فهو على ما نوى قبل ذلك فخرج فى الايام الى ان كسب الامام ركعتين الظهر او العصر او الشا
 فاذا قضى ركعتيه او غيرها بالاعتناء وسورة وتشهد لان ما يقصده او صلوة فى حق تشهد وتغيب ركعة اخرى ليعاد فيها بقية الكتاب

ومن ام رجلا
 دخل فحدث
 وخرج من المسجد
 قال امامهم تو
 او من يركضه
 من صلاة الصلوة
 تعيينه لا يقطع
 كسر
 صلوة مقتديا
 سبعة
 بالانسان كما اذا
 حقيقة ولو لم يكن
 خلفه لا يصح
 امرأة قبل نفسه
 صلوة لا يستحلف
 على بغيره لا خاصة
 وقيل من نفسه له
 بوجلا لا يستحلف
 قصدا وهو يصلي
 للجماعة والله اعلم

الصلوة

كتاب الصلوة
 وسورة ولا يشهد وفي الثانية انشاء قراء وحى افضل وانشاء وسكت ولو ادرك منها ركعتين بقضى ركعتين في الثانية فيها ويشهد بها ولو ترك القراء
 فيها فقد صلات لان ما يقضى اول صلاته في حق القراءة وان كان امام ترك القراءة في الاولى بين قراء في الاخرتين لانهما قضا في الركعة
 واهر اذ فيها يقضى من ركعة اول صلاته في حق القراءة في المحيط لو ادرك الامام في ثالثة والعرب
 قضى الاولى والثانية بالقراءة حتى لو تركها في احداهما صحت صلاته لان ما يقضى اول صلاته في حق القراءة في حق التسديد من صلاته وبكس
 في كل ركعة احتياطا وفي بسوط اذا ادرك مع الامام ركعة من المغرب فلا علم للامام قام وقضى يصلي ركعة ويقعد ويستحسان في انكس
 يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي السبوق آخر صلاته سكتا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي قول محمد في حكم القراءة والقنوت هو آخر صلاته
 وفي حكم القعدة هو اول صلاته قبل الرضيا في محمد مع ابي حنيفة وجعل قول محمد المذكور اوله لابي يوسف وقال النووي في شرح لمحمد
 تدبيرا لثانفني ان يصلي المسبوق مع الامام اول صلاته وما يقضى اخرها وروي نحوه من غير على وابي الدرر والرضي عنه وكما
 ابن المنذر ولا يثبت منهم هذا وقال الملك الشوري ومحمد ما ادرك مع الامام آخر صلاته وما يدركه اولها ومحمد ابن المنذر من ابن عمر
 مجاهد وابن سيرين ومحمد الشري من علي واحمد بن ابي اسحق
 باب ما يفسد الصلوة اي هذا باب في بيان ما يفسد الصلوة وفي بيان ما يكره فيها وجه النسبة بين البابين من حيث
 ان كلاهما مشتمل على العوارض في الصلوة الا ان الاول في العوارض التي لا اغيار للصلاة فيها كانت مساوية وفي الثاني العوارض
 المكتسبة وقدم المساوية لانها اعرف في العارضة لعدم قدرة العبد على دفعها فان قلت النسيان من قبيل المساوية فكيف ذكره
 في هذا الباب قلت النسبة بين كلام الناسي والعاذر في الحكم من حيث ان كلاهما مفسد للصلوة هم ومن تكلم في افساد عاذا
 شس اي حال كونه عاذا اي قاصدا هم وسايسايش اي او حال كونه سايسا وفي بعض النسخ اونايسا ولم يفرق العنفا
 بين هو والنسيان لعدم التفرقة بينهما في الحكم انتهى وهو يتناول في نفسه والنسخة اما لا يتبى بالنسبة او يتبى بعد القاء والنسيان ان يخرج
 المدرك من الخيال وقال الاراذلي صورة اعتقاد ان يقصد القراءة او التسبيح فيجزي على لسانه كلام الناس وهو قائل
 ان يريد الكلام ناسيا لصلاته وفيه نظر لا يخفى هم بطلت صلاته شس جواب من هم خلافا لثانفني في الخطا والنسيان كل الشافعي كلاما
 وانثاسي لا يفسد كذا كلام الجاهل بتحريم الكلام في الصلوة بان كان حديث حمزة الاسلام ولم يطل الكلام فلو ان في طائفة تبطل صلاته
 الكلام الكثير مما يقع السجود عادة فيمكن الاخر منته وقال بعض مجاهبه لا تبطل وان كثر لاطلاق الحديث ويقول قال مالك وامرني
 رواية وعنه مثل قولنا وقال النووي في شرح المذهب ان تكلم عاذا لصلوة الصلاة تبطل صلاته بالاجماع ونقل الاجماع عن المنذر وغيره
 وكذا لصلوة لصلوة بان قام الى الخامسة فقال لمليت اربعاً ونحو ذلك وهو مذاهب الجمهور وان تكلم كذا فذلك عند الشافعي على الاصح
 وفي الثاني ونظمي لا يطلبا الا اذا طال يعرف الطول بالعرف وفي الجواهر لا يطل كذا الطلق عليه سم الكلام من غير تجريد بحروفه وقولته

باب ما يفسد
 الصلوة وما
 يكره فيها

ومن تكلم في
 صلواته عاذا او سكتا
 بطلت صلاته خلافا
 للشافعي في الخطا
 والنسيان

بكم بعض القرآن وكذا التوراة كذا من كان الصلوة ناسيا لا يكون معذورا فتبين الثاني وهو حكم الاخرة وهو العلم بالثابت
 ان المراد منه حكم الاخرة لا حكم الدنيا كان كلام الناسي ونهاضي مقصدا للصلوة لان جوازها ونسائها من احكام الدنيا وقال لا
 تقر به ان حكم الاخرة وهو الاثم مراد بالاجماع فلا يكون حكم الدنيا مراد او الارم عموم الشك والتقصه وكلها باطل قلت بهنجر
 غير كاف لان الشافعي قائل بعموم الشك على ما عرف في موضعه فان قلت اتج نعم كحديث ذي الدين اخبرنا البخاري وروى عن
 ابى هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي الشاء اما الظهر واما العصر فسلم في كلتيين فقام ذو الريد بن فقال
 يا رسول الله انصرت الصلوة ام سئيت فقال يا بقول ذو الريد بن قالوا صدق لم يقبل الا كلتيين فعلى كلتيين سلم ثم سجدت بين ثم سلم
 وفي رواية البخاري قلت له انس لم تقصروني رواية لما كان لك لم يكن قال قد كان بعض ذلك في لفظ لما صلى بنا رسول الله صلى
 عليه وسلم العصر وفي لفظ لما صلى بنا كلتيين من صلاة الظهر ثم سلم فاتاه بل من بنى سلم قلت حديث ذي الدين قد كان في وقت كان
 الكلام مباهيا في الصلاة ثم نسخ ذلك المأثر في النسخ اليدين كان علما بالكلام ولم يلم بهم بالعادة ويدل على نسو العيان اني التفت
 لم ينج رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاقا فان جلا التوراة التبيين ان صلاة يسج البعد اما ما قد تركه ذل ان عليه السلام الناس
 من تسج في الصلاة لما يتيه كان متاخرا من ذلك والدليل على كون الكلام مباهيا نسخ حديث زيد بن ارقم وحديث ابن مسعود في
 زيد اخبرنا البخاري وسلم عنه قال قال تختم في الصلاة بكلم الرجل اصاحبه وهو الى جانب في الصلاة حتى نزلت وقوموا الصائتين فانما ياتون
 نهيائنا من الكلام وحديث ابن مسعود اخبرنا الصائتة قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فزولنا فنادينا عند
 انباشتنا سلمنا عليه فلم يرد علينا فعلمنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فزولنا فقال ان في الصلاة تسلا واخبرنا ابو داود وفي لفظنا حديث
 ان لا تكلموا في الصلاة ورواه ابن جبان في صحيحه والدليل على نسخ ان الباكر ومرو وغيره من الناس تكلموا عابدين فان قلت بكون
 اسلم بعد تسخير وحرمة الكلام كانت ثابتة حين قدم من العجوة فتح فيه كانت تسج من العجوة وقال ابو هريرة في حديثه صلى بنا قات
 مناه صلى بنا ابي صاحبنا وها جاز في اللفظة كما روى من النزال بن سبرة قال قال اننا رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا وماكم كما يجي
 بنى عبد مناف الحديث والنزال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ما روى ذلك قال لقونا وروى من طائوس قال قدم علينا معا
 بن بل رضي الله عنه فلم ياذن من الخضر واستثينا وانا ما روى ذلك قال معاذا ما قدم اليه من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل ان يولد طائوس وقد شيعنا الكلام في شترنا المعاني الا ان الامام الطحاوي وروى اليدين اسمه الزيات وكنية ابو الوفاء
 وقال بعض اصحابنا منهم صاحب المبسوط ان ولا يدين قتل بيده وذلك قبل نتيجه خبر زمان طويل قلت هذا غير صحيح والذي عاين
 الاثر المحققون انه عاش اليدين عليه السلام والذي قتل في بدر وهو ذو الشمالين اسمه عير بن عمر الخزاعي وهو غير المذكور في حديث
 السهوي واقول جميع الحفاظ الا الزهري وقد انفردوا على نقل الزهري في ذلك فان قلت قال الخطابي وموى نسخ في رواية

استفتح من على صينية الغامل والغير فيه يرجع الى المصلح وهو المصنوع من ان يكون الامام او منفردا والامام ايضا يحل ان يكون
 امام نفسه وامام غيره ولكن المراد منه هنا غير امامه على ما لا يخفى على القائل من ففتح عليه ش على صينية الغامل ايضا اي ففتح
 على استفتح من في صلاة منسبت صلاة ش اي صلاة الفاتح و مراده ان يفتح على غير امامه و اشار الى ذلك بقوله ثم وسفاهه
 يفتح المصلي على غير امامه لانه ش اي لان ففتح على غير امامه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس شش فيكون مفهوما علم ان
 الاستفتاح على الربعة اقسام حسب القسمة العقلية الاولى ان لا يكون الاستفتح والفاتح في الصلاة وبذلك ليس فيما نحن فيه والثاني
 ان يكون كالتسليم في الصلاة ثم لا يجزوا ان يكون الصلوة متحدة بان يكون الاستفتح اماما والفاتح مأموما ولا يكون نفى الاول الذي هو
 بتعليم الملائكة ان التسليم ملاك كل منهما وفي الثاني الذي هو بقسم الرابع يصعد ملاك كل واحد منهما لتعليم وتعلم والاستفتاح طلب الفتح
 والاستبعاد قال الله تعالى وكلا نواي فتحون اي يستعيرون ويجوز ان يكون كل واحد منهما مراد او كونهما فتح المصلي عليه الفتح بل لا
 حاله حيث توقف بسبب التحصير كل واحد من اثنين مفرد لان الفتح ينزل منزلة قول الغافل اذا انتهت الى هذا فبعد هذا والقسم
 من غير ذلك انزل منزله ولكن قد عدل عن حقيقة هذا التاويل فيما اذا اتحدت ملاكهما بان كان الاستفتح اماما والفاتح مقتديا بالنفس
 وهو روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال صلى النبي عليه السلام صلوة فالتبس عليه فلما فرغ قال لا ابي اسئدت مفاعا فقم قال فما
 استغفرك ان نعمتها على رواد ابوداود وابن حبان وروى الحاكم عن الحسن كالفتح على الامة على عبد رسول الله وروى عن ابن مبر الحزن
 السلي قال قال علي رضي الله عنه اذا استطعتك الامام فاطمعه الاستطلاع مجاز من الاستفتاح لا شتر كما في معنى الاستعاذة وعن ابن
 رواه سير عن انما قال لعن الامام ومن عطا لابس به ومن نافع قال صلى بنابر عمر فرغ ففتحت عليه فاخذه في ذكر ذلك ابن ابي شيبة
 في مسنده وهو قول الجمهور قال بن قدامة قال ابو عبيدة ان فتح على الامام بطلت صلوة فقلت هذا ليس بصحيح وقال الاترازي ينبغي
 ان لا يجوز ان يفتح على الامام اصلا لما روي عن ابى سعيد عن الهارث عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي
 لا تفتح على امك في الصلاة قلت ذاك حديث بطون فيه لعله ابو داود في الحسن وقال لم يسمع ابو سعيد من الهارث الا بة عارضا
 ليس هذا مناسقات كان قصده من ايراد شش هذا لتحويل الكلام بلا فائدة وكان ينبغي ان يقول وماروى الهارث عن علي انه
 غير صحيح لان الهارث ضعيف وايضا قد صح عن علي خلاف هذا وقد ذكرناه ثم شرط التكرار شش وهو ان يفتح غير مرة في الصلاة
 شش اي في البطون وذكر فيه اذ فتح غير مرة منسبت صلاة وبذلك اشارة الى انه لم يكره التسليم لانه شش اي لان التكرار لم يسمع
 من احوال الصلاة فينبغي التقليل منه شش كما لم يخطووا والمخطوئين هم ولم يشترط شش اي التكرار هم في الجامع الصغير لان حكم
 الكلام نفسه قاطع وان قل شش اي الفتح يكون مفهوما بنفسه هم وان فتح على امامه لم يكن كلاما مستعانا شش اي من حيث
 الاستعانة لان القياس بلياء والطلاق بزاويل على انه اذا اقر الامام بقراءة الصلاة او لم يقرأ التسليم ملاكهما بان يفتح

ففتح عليه في صلواته
 نفسه ومعناه ان يفتح
 المصلي على غيره كما لا
 تعليم وتعلم فكان من
 كلام الناس شش شرط
 في الاصل لانه ليس لعمال
 انصلا فيصغر القلب منه
 ولم يشترط في الجوامع
 لان الكلام بنفسه قاطع
 على ان يفتح على امامه
 بل كل واحد استعسنا

والله اعلم بغير هذا ما ذكره قاضيان في فتاواه وقال وان قرأ الامام مقدار ما تجوز الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى
فتح المقتدى في مختلفه وغيره بالصحيح انه تفسد صلاة الفاتح وان لم يقرأ الامام لا تفسد صلاتهم ومن قريب يحيى من هذا الكلام فيه هم لانه
اي لان الامام هم مضطرب الى اصلاح صلاته فكان نهائش اي فتح هم من اعمال صلاته مني ش اي من حيث السنن واراد
انه اشتغال بالقراءة والقراءة من اعمال الصلوة ويؤي الفتح ش اي يؤي الفاتح الفتح هم على ما مر دون القراءة من
لانه ممنوع من القراءة دون الفتح هو صحيح ش اي اقرضه من قول بعض المشايخ انه يؤي الفتح على امامه التلاوة لئلا يكون
ببساطة عمل ليس من الصلوة وقال السدي بهذا سبيل يؤي الفتح هم لانه ش اي لان الفتح هم من خص في ش اصلاحات
الصلوة هم وقراءة ش اي قراءة المقتدى هم ممنوع منها ش اي من القراءة هم ولو كان الامام انتقل الى آية اخرى تفسد
صلوة الفاتح ش حادثة ان لم يقرأ الامام بقوله عدم الغزوة الى الفتح هم وليفسد صلاة الامام لو انه يقول ش اي يقول
الفاتح هم لوجود التلقين ش من الفاتح هم والتلقين ش من الامام هم من غير ضرورة ش اي الفتح هم مني ش اي
ان لا يعمل بالفتح ش لان الاستدراج هم والامام ان لا يلجئ اليه ش اي الى الفتح والابواب ان تيف ساكنة بقية المحصر
او ليصل الصلاة ولله في ان العمل كذلك هم بل يركع او يبا او انه ش اي او ان الركوع وهو ان يقرأ مقدار ما تجوز به
الصلوة وكلامه مطلق وبعضهم فصل فيه لاختلاف الرواية فيه فنفى بعضها اعتبر الاستباح في بعضها بغيرها من القراءة هم او انتقل الى
آية اخرى ش لان الفتح وان كان اصلا حادثة ولكنه مقيد بعبارة التعلم والتعليم فكذا في المحيط وقاضيان في جامع التلخيص
هو واستفتح بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة تنفع عليه متفقوا فيه فعيل في صلاته ولو اخذ الامام تفسد صلاة لكل والاصح انه لا
صلوة احد لانه لو لم يفتح رجا يجرى على لسانه ما يكون مفدا لان فيه اصلاح صلاته ومن ابى فغيره لا ينبغي له ان يفتح على ابيه
وان فعل فقد اساء ولا تفسد وهذا الشافعي والكل باس به هم ولو اجاب ش اي اصلي هم في الصلاة جلا لاله الامم ش
بان قيل فقدم مع الله له آخر فاجاب ان لاله الامم هم فكذا كلامه مفيد من ذي عزيمة ومحمد ش وبه قال مالك واحمد هم
وقال ابو يوسف لا يكون مفدا ش وبه قال الشافعي هم وهذا لخلاف ش اي اخلاف المذكورين هم فيما اذا اساء به جواب
ش اي جواب ذلك الرجل فخذها اذا اراد اجواب في صلاته وان اراد اعلام الصلوة فلا ومن ذا في يوسف لا يفسد
سواء اراد اجواب او الاعلام هم ش اي للابي يوسف رحمه الله انه ش اي قول الجيب بلا الله الامم هم ثانيا البعيدة فلا ينبغي
بغيره ش اي ثانيا بوضعها ما يكون من كلام الناس فيه كما ان كلام الناس لا يكون ذكرا وثنا بغيره هم ولما ش اي
للابي عزيمة ومحمد انه ش اي ان هذا الجيب هم اخرج الكلام مخرج الجواب ش بعض الميم هم وهو تمليك ش اي الجواب
متمل كلامه لا يخل الشار واجواب فكان كاشركوا واشتركون بغيره وبين اهدد لوليه بالتقدم والبرية هم من قبل جوابا كاشركوا

لانه مضطرب الى اصلاح صلواته
فكان هذا من اعمال صلواته
وبني الفتح على امامه دون القراءة
هو الصحيح لانه مخصص فيه وقوله
ممنوع عنها وكان الامام انتقل
الى آية اخرى تفسد صلاة الفاتح
وتفسد صلاته الامام لو اخذ قوله
لوجود التلقين المتلقين غير
صحة ولا ينبغي للمقتدى ان لا يعمل
بالفتح ولا يحكم ان لا يلجئ اليه
بل يركع اذا جاء او انه انتقل
الى آية اخرى فلو اجاب الصلوة
رجلا بلا الا الله فقد
مفسد عند ابي حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون
مفسدا وهذا لخلاف ثانيا اذا
اراد به جواب له انه ثانيا بصيغة
فلا يتغير بغيره ولما انه اخرج
الكلام مخرج الجواب
وهو بمحملة فيجعل
جوابا كالتشبيث

بمراد به الجواب اوله كمين لنية تعبد وان لم ير ولا تعبد وكذا لو ادون وعبد في يوسف اذا قال عبي على الصلاة تعبد ولو سمع احراب
 عليه السلام فصل عليه تعبد وان لم يعلية لا تعبد ولو جرى على لسانه نعم اذا كان ذلك عادة لا تعبد والاولا من القرآن ولو ادون او سمع
 بالغايرة فمن ابى يوسف انه تعبد وذكره التتالي في جانب القدسية الصلة قوله يا ايها الذين آمنوا فرغوا من الصلاة وقال ليكن ذكره يا سيدي عفا
 ان لا يغفل ولو قيل ان تعبد لا ينفك عن الشاء والدعاء ولو قوا الامام آية الرحمن والعباد فقال تعبد
 صدق الله تعبد وقد اساء ولو وسوس له الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان في امر الاخرة لا تعبد وان كان
 امر الدنيا تعبد وفي الواقعات المريض يقول عند القيام والاشغال يسلم الله لما يلقيه من الوباء والالتفات وفي رواية الغني قيل ان تعبد
 قيل لا تعبد ولو لم يفته عرق فقال يسلم الله تعبد عند البنية ومحمد بن يعقوب بن عيسى من القرآن للحمى وكما تعبد بهم ولو قال عند
 رواية الملا ابن بنى وبرك الله تعبد وذكره كماله الغنياني ولو قال في الصلاة في ايام التشرع الله اكبر لا تعبد ولو سمع الصلاة في الصلاة
 من الامام ولا الضالين فقال ابن تعبد صلاة عند المتأخرين وعند ابى فنيق لا تعبد في الذخيرة لو اسن بدارجل ليس في الصلاة
 تعبد ومن صلى ركعة من الظهر ش يعني اذا صلى ركعة من صلاة الله هم ثم افتتح العصر ش يعني افتتح ركعتا ما نياهم او انكسر
 ش او افتتح التطوع هم فقد نقص الظهر لا يشرع في ركعة في غير ش اي في غير الظهر وارادوا بالغير العصر والتطوع وفي بعض النسخ
 شرع في اي في العصر والتطوع هم فيخرج منه ش اي من الظهر لا يشرع في التطوع فاذا خرج شرعوا ففتحت الركعة
 بالوداد من الظهر ضرورة ومن ضرورة خروج عن الاول بمنزلة المتأخرين اذا تابعا ثابتهن آخر فتعبد بالبيع الاول والاسنة انما البيع الثاني
 وصورة انه نوى العصر وقال الله اكبر من غير ش اليمين وهذا في حق من لا ترتيب عليه بكثرة الغويات او يضييق الوقت او بالانسان
 لان صاحب الترتيب اذا انتقل من الظهر الى العصر لم ينقل الى العصر بل الى الغل لان العصر لا يشرع قبل الظهر في حقه وفي الحق
 افتتح باللسان وقال الله اكبر لا يفتتح ظهرو ولا بدت الية الذكر باللسان وفي جامع الترمذي ش وس الامة وعلى هذا من كان الكثرة
 وكبر نوى النافذة او على العكس او في الظهر كبر نوى الجبهة او على العكس او كان منفردا فكب نوى الاقتدار او مقتديا فكب بالتفرد والامة
 يخرج من صلاة وقال الشافعي واحمد في قولهما ان المنفرد او النوى الدخول في صلاة الامام مع دخوله فيها ويجوز به ما سبق فتاخر
 قبل امامه وعندنا يخرج من صلاة وكذا لو كان منفردا فقدم برجل فتعبد ثانيا لا جله فوعلى الافتتاح الاول ان يكون الشيطان
 امراة هم ولو افتتح الظهر بعد ما صلى من ش اي من الظهر ركعة في ش اي في الركعة التي صلاها في عين ركعة لم يسمع في ش
 التي هي فيها هم ويجوز في تلك الركعة ش اي وكتفي بالركعة الاولى هم لانه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلكان نية ونوى في عين
 على حاشك لانه نوى تحصيل الماحل حتى لو صلى بعد ثلث ركعات يخرج من عهد الفرض ولو صلى اربعا على من ان لا اراد
 انقصت ولم يقعد في الثالثة فسدت صلاة لانه ترك العدة الاخيرة وفي الخلاصة هذا اذا نوى قبله المونوى بلا سبابة بان قال

ومن صل ركعة
 من الظهر ثم انتح
 العصر او التطوع فقد
 نقص الظهر لانه
 فيخرج عنه ولو اقتصر
 بعد صلته ركعة في
 ويجزئ بذلك الركعة
 لانه في الشروع في عين
 ما هو فيه فلكان نية ونوى في عين
 على حاله

في المصنف كروية ولا نظر بجائزته حتى انما كانها كانت ترعى بالكره وتعلي خلف من يصلي الصلاة كروية وروى عن ابن عباس بن
 قال نعم انما امر المؤمنين بان تؤم الناس المصنف وان يؤمنا لا نعلم ذكره ابو بكر ابي داود وباسناده واثنية ائمة فقيل انه سنو
 وقيل انه مخصوص بلقب علي السلام وذكر ابو عمر في التمهيد عن شيبان عن مالك ان هذا كان في النافذة وشكل لا يجوز في الفرض وذكر من محمد
 بن اسحاق انه كان في الفرض وقال ابو عمر في لا علم خلا فان مثل هذا العمل كروية فيكون الخافي النافذة واما منو خا قال وروى ابا
 بن نافع ان مثل ذلك يجوز في حالة الغفوة فعمل على الغفوة ولم يفرق بين الفرض والنفل وقال شمس الائمة فاذا باغت المرأة بول
 باش لا يكون سيئة لانهما اشتغلت نفسها باليس من عمل صلاتها وفيه ترك سنة الافتاء وفعلة عليه السلام كان في وقت كان العمل صلاتها
 في الصلاة او لم يكن الاعتناء بسنة قيامه ولو نظر في مکتوب شيبان اي ولو نظر الصلاة في مکتوب من الفقه وغيره وليس المراد منه المكتوب
 من القرآن لانه لو نظر في مکتوب وهو قرآن ونهه لاختلاف لاعد فيه انه يجوزهم ونهه في البيع انه لا تقصد صلاته بالاجماع شيبان في البيع
 احتراز عما قال بعضهم شيبان ان العبد على قول محرم قيا ساعى مسالة اليمين اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان ففتر فيه حتى تمه ولم يقرأه ابدا
 حيث شئت عنده بالفهم جعل الغنم منزلة القرآن والبيع لا يفسد عند محمد كما لا يفسد عند ما هم بخلافه اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان حيث
 يثبت بالفهم عند محمد شيبان اثار بهذا الفرق بين مسالة الصلاة ومسالة اليمين هم لان المقصود هناك شيبان اي في مسالة اليمين
 هم الغنم شيبان لان المراد من عدم تواتر كتاب فلان في العرف ان لا ينفه ولا يطلع على اسراره مجازا ويثبت اليمين على العرف
 هم انما مسالة الصلاة فبالعمل الكثير شيبان اي فساده الصلاة متعلق بالعمل الكثير والغنم ليس بها كثيرا ليعتد الصلاة ولا ينفه الغنم كهم
 النطق ولهذا لو كان مکتوبا على مبراة انت طالق او على مبراة انت حرة ففتر ففهم لا يقع الطلاق ولا العتاق ما لم يقطع بذلك
 بخلاف اليمين كما ذكرنا وما ثبت الفرق بين الساليتين لم يصح القياس هم وان حرت امرأة بين يدي العمل لم يقطع الصلاة شيبان قال
 عاتة الفقهاء وروى عن انس وكحول وابي الاحوص وحسن وعكرمة يقطع الصلاة الكلب والحمار وعن ابن عباس يقطع الصلاة الكلب
 الاسود والمرأة المحاليف ذكر ذلك ابن ابي شيبة في سننه ولعبد ابوداود وقال احمد في المشهور عنه يقطع الصلاة مروه الكلب الاسود
 اليهم وفي رواية يقطعها الحمار والمرأة ايضا والبعم الذي لا يخالط لونه لون اخر فان كانت بين عينيه كسان نيا لغان لونه لا
 يخرج بذلك من كونه بهما في قطع الصلاة وحرة الاصطفا به ويل تله على مذهبه ولا فرق بين الفرض والنفل في البيع وان كان
 قايما بين يديه ولا يقطع في احدى الروايتين عنه ذكر ذلك كذا في المعنى وفي جامع شمس الائمة عند بل النافذة تعفد الصلاة برك
 المرأة بين يديه وفي الكافي عند اهل العراق تعفد بركه والكلب والمرأة والحمار وفي الحلية قال احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود
 وفي قاي من الحمار والمرأة شي وقال الاثراني وانا فيه بالمرأة وان كان الكلب في الرجل كذلك لما ان المرويين يدي العمل
 يشتركون العمل لم ينفه من الاثم والغالب في النساء الحمل وقال الاكل وانا ذكره المسالة وان لم يعيد من الصلابة شي يوجب نسا

ولو نظر في مکتوب ففهمه
 فالتصميم انه لا تقصد
 صلوة بالاجماع بخلاف
 ما اذا حلف لا يقرأه
 كتاب فلان حيث
 يبحث بالفهم
 عند محمد لان
 المقصود هناك
 الفهم اما مسالة
 الصلاة فبالعمل
 الكثير ولم يوجد
 وان حرت امرأة
 يدي المصلحة
 لم يقطع الصلاة

صلاة القول انما جهن مرد المرأة بين يدي المصلي فيصلي صلاة قلت اما كلام الاترازي فانه في مسنده ولم يقل احد ان
 هذه المسائل ما ذكره فان اسلم لما كان فيها خلاف بين السلف والخلف ذكرها اترار من خلاف الجماعة الذين ذكرناهم من لاهوتهم وانما
 من بعدهم واما كلام الاكل فانه اخذ من ينفاتي وهو قريب الما قد هم لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة مرد وشي شمس هذا الحديث روى
 من ابى سعيد الخدري وعبد الله بن عمرو ابى امامته والنس جابر بنى الحديث الخدري رواه ابو داود وفي نسخة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شى داود واما استظهر فاما شيطان فيماليدين سيد فقال ولكن كلاما اخرج لمقرنا بالجماعة من اصحاب الشيعة
 وحدث بن عمرو الدار قطنى في نسخة غير ان رسول الله عليه السلام واما بكر ومحمضى الله قالوا لا يقطع صلوة المسلم شى داود واما استظهر وقوله
 لك على بن عمر بن موطا ووقف البخارى على الزهرى وحدث ابى امامته رواه الدار قطنى عنه من النبى عليه السلام قال لا يقطع الصلاة شى
 وحدث انس رواه الدار قطنى ايضا عن ان رسول الله عليه السلام صلى بالناس الحديث وفى اخره فقال النبى صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة
 شى وروى ابن الجوزى فى العلل المتناهية هذه الاما وحدث الثمانية من طريق الدار قطنى وقال لا يصح مناشئى قال فى التحقيق فى حديث بن
 عمر بن ميم بن زيد الجوزى قال احمد والنساي هو ترك وقال بن معين ليس شى وفى حديث ابى امامته غير من معدان قال احمد ضعيف
 نكر الحديث وقال يحيى ليس بثقة وفى حديث انس مخبر بن عبد الله قال بن عدى يحدث عن الثقات بل لجليل عاتة يارويه نكره من موضوع وقال
 بن حبان لا تكمل الرواية تعقبه صاحب التتبع وقال انه وهم بن محمد بن احمد بن عبد الله بن حمزة الراوى من محمد بن عبد العزيز بنى الله عليه السلام
 بن عدى ولا بن حبان بل ابن حبان كره فى الثقات وقال النساي هو صالح واما ضعف بن عدى بن محمد بن عبد الله الكوفى المعروف
 بالماجى وهو تابع عن ابن حمزة روى من الكرم الليث وغيره ما وحدث جابر رواه الطبرانى فى معجمه الاوسط عنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قائما قد شب شاة تمر بين يديه فساها حتى الزقما بالما يطتم قال لا يقطع الصلوة شى داود واما استظهر وقال
 افرويه ميسى بن ميمون وقال ابن حبان ميسى بن ميمون يروى العجائب لا يكمل الاحتجاج به فان قلت انهم اخرج بارواه مسلم عن
 عبد الله الصامت عن ابى ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع صلوة الرجل اذ لم يكن بين يديه من خراجل المرأة والجماع
 والكلب الاسود قلت اما لاسود من الاحمر قال ابى ابن اخى سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سالتنى فقال الكلب الاسود شيطان
 وروى مسلم ايضا من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلوة المرأة والكلب والجماع وفى ذلك شمس بن
 اترار وروى ابو داود والنساي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما فاقطع الصلاة المرأة بالبيض والكلب قال يحيى بن
 سعيد لم يرفعه غير شعبة احمد رواية قلت اخرج البخارى فى صحيحهما من عروة من عاتية رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلى وانا متفرقة بين يديه كما تعرض جنازة وفى قطع المسلم قال قالت عاتية رضى الله عنها لا يقطع الصلوة قال قلت المرأة والجماع فقال
 ان المرأة كدابة سؤلة لى بين يديه رسول الله صلى الله عليه وسلم متفرقة كما تعرض جنازة وهو ايضا وروى البخارى ايضا عن انا

لقوله عليه السلام

لا يقطع الصلوة

مرد وشى

[illegible]

و اما یا تم اذا سرق
موضح سجد ۴ علی
ما قبل ولا یکن بینما
حائس و یجادی اعضا
الما را اعضاء و لو کان
یصل علی الدکان
و یشک لمن یصل
فی الصعاء آن محمد ^ص
سنة لقوله علی السلام
اذا صل احدکم فی ^ص
فلیمعل بین
یده سنة

بهذا اللفظ ولكن وحى فيه من ابى هريرة وابى سعيد الخدري ومن محمد وسبرة بن عبد الحميد وسهل بن ابى خزيمة رضى الله عنهم ابى هريرة
 رواه ابو داود وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فليصل تقاء وجهه شأفان لم يؤد فليغيب مصافان لم يكن معه
 عصا فليخط خطا ولا يعزو ما مر اناه وحدث الخدري رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا صلى احدكم فليصل الى سترة وليدن منها ولا يصح احدا من يديه فان جاء احدكم فليقلع فانه يشيطان وحدث بن عمر رواه بن جابر
 في صحيحه والحاكم في مستدرکه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليصل الى سترة ولا يدع احدا من يديه وزاد بن جابر
 فان ابى فليقلع فان معه القرين وحدثه رواه البخاري في تاريخه عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم احكمكم في صلواته واليسم وحدث
 سهل بن ابى خزيمة رواه في مستدرکه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليصل الى سترة وليدن منها قال كفى لها
 ثم قوله سترة اعم من ان يكون عايطا او سارية او شجرة او عودا او ما يجرى مجراؤه ولا يكون من تراب المسار وقبل محمد بن عثمان
 يعني في الصحراء ان يكون بين يديه شئ مثل عصا او شجرة فان لم يجد له شئ من هذه الاشياء فليقلع من الارض فليضعه بين يديه
 من الموضع العشرة اى مقدار السترة قدر ذراع او ثلثي ذراع او مقدارها وذرعت فليضعه بين يديه السترة الى ما بين يديه
 على الذراع كما في قولك اخذته بذرهم فليضعه على الذراع على الدرهم فيقدر في كل موضع ما يلائم من العمل
 والاعذار ليعطف على المذوق ولتقديره على الذراع مقدرا فليضعه على الذراع على الدرهم فليضعه على الذراع على الدرهم فليضعه
 يكون انما شئ موخرة الرمل شئ هنا غريب بهذا اللفظ ولكن سئلوا عن ذلك من عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم اذا جعلت بين يديك شئ موخرة الرمل فلا يرك من مدين يركب واخرجت ايضا عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يقطع العملاء المرأة والحمار والكلب وبقى ذلك شئ موخرة الرمل واخرجت ايضا عن ابى ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم يصلي فانه يستريح اذا كان بين يديه شئ موخرة الرمل واخرجت ايضا عن عائشة رضى الله عنها قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في عروة توك عن سترة العبط فقال شئ موخرة الرمل وهو بضم الهم وكسرة الفاء وتشديد الهاء خطأ وبن خزيمة
 العريفة التي يجاذى راس الاراك وخره الرمل ليعرفه وتوستره انسان جالس كان سترة وان كان قائما اتخافوا فيه ولو استر بدابة
 فلما باس بهم وقيل ينبغي ان يكون غلط الامسج شئ هنا هو الفاس من الموضع العشرة ولم ار احدا من الشرح بين هذا الغلط
 هو وانما هو ان شيخ الاسلام فانه قال في مبسوط في حديث ابى حنيفة انه عليه السلام صلى الله عليه وسلم على جميع البهائم وبن يديه سترة ومقدار العشرة طول
 ذراع فخط مسج لقول ابن مسعود رضى الله عنه يجزى من السترة السهم وفي الذخيرة طول السهم قدر ذراع وعرضه قدر راسج واختلاف
 شايخنا فيما اذا كانت السترة اقل من ذراع وقال شيخ الاسلام وضع فناء او حجب بين يديه وارفع قدر ذراع كان سترة با غلاف
 وان كان دون ذنفيه غلاف وفي غريب الرواية انه الكبر ليس السترة كالطريق وكذا الحوض الكبير وذكر ذلك في مختصر البحر المحيط وقال فانه

ومقله

ها اذا دأع

فضلا

لقوله عليه

السلام

العجرا

كم اذا يصل

في الصحراء

ان يكون

اساء

مثل

موخرة الرمل

وقيل

يليه

ان يكون

في غلط

الاجمع

بجز الفتنه العالیة والوسادة بخلاف السوق وجوز فی البقرة السرة بالحيوان العاشر بخلاف البخل والبخل والجور فظهر
 الرطل وضع وجهه وتروفي مینه وبتن البراة واختلفوا فی البقرة فایم ولا یکنون ولا یایکون فی دبره ولا کافرتی کلامه هم
 لان ما دونه شای ما دون غلظ الاسنح هم لا یبدون والمناظر من لیکیش ای لا یظهر له لرتقه هم فلا یحصل المقصود من
 وهو السرة وعدم ايقاع النار فی الاثم هم ولیرب من استرة ش هذا هو السادس من المواضع العشرة هم لقوله علیه السلام
 من علی السرة فلیکن مناشی روی بذالحدث فمست من الصابة سهل بن ابی نضیة وابوسعید الخدزی ویرب من علم وسهل بن
 سعد وبریرة فمذیت سهل بن ابی نضیة اخرجه ابوداود والنسائی وغنیة عن ابی بنی حلیه السلام قال اذا مضی احدکم الی سرة فلیکن
 شما لا یقلع الشیطان علیه صلوة رواه ابن حبان فی تیسرته قال ابوداود واختلف فی اسناده ورواه الحاکم فی مستدرکه وقال علی بن
 البخاری وسلم وحدث ابی نضیة اخرجه ابن حبان فی صحیحه عنه قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا مضی احدکم الی سرة فلیکن
 شما فان الشیطان یرمیه وینها ولا یرح احلیم بن یدیه وحدث جیم بن سلیم اخرجه الطبرانی فی معجمه انه ان رسول الله صلی الله علیه
 وسلم قال اذا مضی احدکم الی سرة فلیکن شما لا یرح الشیطان مینه وینها ورواه ابن الزبیر ایضا فی سنده وقال علی بن حنبل البخاری
 وسلم وحدث سهل بن سعد اخرجه الطبرانی ایضا فی صحیحه نحوه سواء وحدث بریرة اخرجه البزار فی مسنده نحوه سواء هم یجعل السرة علی
 حاجبه الایمن او علی الایسر ش هذا هو السابع من المواضع العشرة والایمن فضل هم ویرد الالترش ای یجعل السرة علی الایمن
 الایمن او علی الایسر ورواه الحدیث اخرجه ابوداود بن محمود بن خالد الشقی قال شما علی بن عباس شما ابو عبیدة الولید بن کل
 من الملب بن شجر البانی عن صباقة بنت المقداد بن الاسود عن ابیها قال باریت رسول الله صلی الله علیه وسلم یصلی الی عود
 ولا عود ولا شجرة الا جعله علی حاجبه الایمن او الایسر ولا یقیم له ممدا اخرجه احمد فی سنده والطبرانی فی معجمه بن عدی فی کلم
 واهله بالولید بن کامل وقال بن القطان فی علقان فی سنده لان فیة ثلاثة مجاہیل بعبادة یجوز الحال ولا اعم احد اذکرها
 والملب بن جحر ولید بن کامل بن اشیر بن الذین ثبت عند الترمذی عندهم وبنی انما با علی بن سکن داود فی سنه کذا ابا
 سعید بن عبد الغزیز ایضا ابوسعید شاسم بن عبد الملک تابعیه عن الولید بن کامل فذا الملب بن جحر الطبرانی فی مسنده بنت المقدم
 بن معمر بن ابیها قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا مضی احدکم الی عود او ساریة او شی فلیجعل یتعجب مینه ویجعل علی حاجبه
 الایسر قال بن السکن اخرجه ابوداود وحدث بن روادیه علی بن عباس عن الولید بن کامل فیرایا اسناده وسننه فان من صباقة
 بنت المقدم بن حدیک بن ابیها وذلك فیصل فیرا قوله ولا یصل له بعد الیمن لم یصله بعد الیمن ابیها بعد الیمن فیرا قوله
 هم وبترة الامم سرة القوم ش هذا هو الثامن من العشرة هم لانه علیه السلام صلی الله علیه وسلم یصلی الی غزوة ولم یکن للقوم
 سرة ش الحدیث اخرجه البخاری وسلم من ابن ابی حنیفة من ابیه ان البنی صلی الله علیه وسلم صلی بهم با بعلما وبن یدیه

لان ماله
 لا یبدون والمناظر
 من یبد
 فلا یحصل المقصود
 ویقرب من
 السرة لقوله
 علیه السلام
 من صلی الی
 سرة فلیکن
 منها ویجعل
 السرة علی
 الایمن او علی الایسر
 کلایم بن یدیه
 کلایم بن یدیه
 السرة لا یصل
 ولید بن جحر
 وبترة الامم
 سرة القوم
 لا یصل له بعد
 الیمن فیرا
 صلی الله علیه وسلم
 غزوة ولم یکن
 سرة

غزوة والمرة والماريرون من ورأيها قوله ولم يكن للمقوم ستره ليس من هذا الحديث وكفى ان يكون من الضعف وهو الاظهر ولم تعرض
الى هذا احد من ائمة الحديث وقصه عظيم قوله في غزوة النخيل لاننا اسم من مكره وهي شبهة الكاذبي معاذات نرج
والزنز الحديدة التي في اسفل الرمح وفي الكافي لواريد غزوة النبي عليه السلام يكون غير معروف لتأنيث والعلية يجوز بالنصب والمجر
وقال الاثاري وقيل في بعض ائمة ان كان المراد غزوة النبي عليه السلام يكون غير متصنف فليس بشي لاننا لما كانت اسم
تسأل غزوة النبي عليه السلام وغيره فلم يكن فيه العلية قلت يريد بها الخطأ على صاحب الكافي والذي قاله ليس بشي لان
المراد ذكر اسلاح النبي عليه السلام قالوا كانت مرتبة دون الرمح يقال لما الغزوة فكانت بالعلية صارت علما لما كانت فيها
العلية والتأنيث ملائم فيهم ويظهر الغزوة دون الالتقاء والخطش بهذا التاسع من ائمة اراد اذا لم يكن الغزوة
لكون الغزوة صلبة لا يتغير الالتقاء واذا لم يسهل الالتقاء فاولى ان يستلخصهم لان المقص لا يحصل بغير المقصود وهو
فلا يحصل بالالتقاء ولا الخط وفي بسوط شيخ الاسلام انما يندرج اذا قالت الارض رخوة فاما اذا كانت صلبة لا يمكنه دفعه وضعا
لان الموضع قد روى كماروسى الغزوة لكن يمنع لولا لا عرضا ليكون على شال الغزوة والخط روى عن ابو بصيرة عن محمد اذ لم
يكسب ستره قال لا يخط بين يديه فان الخط وتركه سوا لانه لا يبدد والناس من يبيد وقال الشافعي بالعراق ان لم يجد ما يغز
يخط خطا طويلا وبه اخذ بعض المتأخرين الحديث الى هريرة رضى الله عنه انه عليه السلام قال اذا صلى احكمكم في الصلوة فليقتصد
بين يديه ستره فان لم يكن فليخط خطا آخر وفي جامع الترمذي عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
كالجواب وقال امام الحرمين استقرت الامة ان الخط يعني وقال السروحي اذا لم يجد ما يغزوه او يصنع به يخط بين يديه
خطا لمنع هو الظاهر وعليه الاكثر من اصحابنا ومن غيرهم وقال السروحي لما اخذ بالخط قال المصنف في هو الصحيح وفي المحيط
الخط ليس بشي وفي الواقتات هو المختار وكذا لا يعتبر الالتقاء وهو المختار وفي الذخيرة للقرافي الخط باطل وهو قول الجمهور
جوز به اشبه العتبة وهو قول سعيد بن جبير والاوزاعي والشافعي بالخط فان قلت روى ابو داود وسنن
ابن هريرة رضى الله عن رسول الله عليه السلام قال اذا صلى احكمكم فليصنع قلعا وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع معصافا فان لم
يكن معه معصاف فليخط خطا ثم لا يفهم امامه ورواه ابن ماجة وابن ابي شيبة ايضا قلت قال مبتدئ منع جماعة ولا يكتب هذا
الحديث وقال ابن حزم في المحلى لم يصح في الخط شي ولا يجوز القول به وفي الذخيرة هو مطعون فيه وقال سفيان لم يجز شيئا
يشبه هذا الحديث ومير المارشي اي يديه هم اذ لم يكن بين يديه ستره او مزينة وبين ائمة شمس هذا هو العاشر من
الواضع العشرة وفي البسوط ينبغي ان يدفع المار من نفسه لئلا يتغلبه بالاربع او باخذ طرف ثوبه على وجهه ليس فيه شي
من العلام ومن الناس من قال ان لم يقف باسارته جاز دفعه بالقتال كأنهم اخذوه بعوم قوله عليه السلام قادر

وليت

الفرز

دون الالتقاء

والخط

لان المقصود

لا يحصل

به وبذلك

المراد

لم يكن

بين يديه

ستره

او امر

بينه

وبس

لعلوه
عله
السلوة
فأمره
سلطنة
وبيداء
بلاشاة
كافعل
رسول الله
بدلدى ام
سائلة فها ويدر
بالتبسج لما
رويت من
قتل ويكوه
لجيم بينهما
لان بلصدها
كفالية

لاستطعم فانما هو شيطان وبار وحي البخاري وسلم من حديث ابي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي عليه السلام قال اذا كان
اصركم يصلي فاما يصلي بين يديه وليدراه ما استطاع فان ابى فليقله فانما هو شيطان واخرج مسلم نحوه عن بن عمر روى
وقال الغضالي معناه ان الشيطان هو الذي يحمله على ذلك ومعنى القائله الدع النيف ويجوز ان يراد بالشيطان نفس المار
لان الشيطان هو المار والنجس من البن والانس ومعناه منه شيطان بائنه كك بربيل حديث بن عمر فان معناه القرون رداه سلم
واحمد وقيل فعله فعل الشيطان ويقال انه كان في وقت كان اهل فيه بما في الصلوة وقيل منه القائله ان لفظ عليه بعد
فراعه وقيل يدع عليه بقوله تعالى فاتهم الله تعالى هم لفظه عليه السلام فاذا ما استلهمش قد مر هذا عنه ذكر قوله عليه
السلام لا يقبل الصلوة من روضي ويدفع بها قال امام الحرمين لا ينبغي دفع المار الى من حقيقته بل لوى ويشير فرق
في صدر من يديه وفي الكافي للرواني بدفعه ويعبر على ذلك وان اوى الى قتله وقيل يدفعه وقفا شيدا المشدن الله
لا ينبغي انى ما يشد صلواته وهذا هو المشهور عن ملك واحمد وقال فان شئنا ما زعم لم يقبل صلواته وان تجاوزه لا يرد القام
من آداب ملك وبه قال الشافعي واحمد وقال بن مسعود وصالح بن حيث ثناء وان مزين يديه بالايوشرفه بالاشارة كما
قال المالكية ودفعه برجله والصفحة الى استرة هم كما فعل رسول الله عليه السلام لولده ام سلمة رضى الله عنه شش
انما الحديث رواه ابن ماجه في سننه عن ام سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة ام سلمة فمزين يديه
عبد الله وعمر بن ابي سلمة فقال بيده فرج فمرت زينب بنت ابي سلمة فقال بيده هكذا مضت فلما صلى النبي عليه السلام
قال هذا غلب وذكر الشراح هذا الحديث كذا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في بيت ام سلمة فقام عمر بن مزيه فأتى
اليه النبي عزم ان وقف فوقه ثم قامت زينب بغير اشار اليها ان تقى فابت ومرت فلما فرغ من صلواته قال بن اغلب
وقيل ان النبي عليه السلام قال فاقصات العقل فاقصات الدين مواجب كرسف يغلبن الكلام ويغلبن القيام وكرسف
اسم عابد بن بني اسرائيل فقتله النساء وفي كتاب البصم لابن سابين قالوا يا رسول الله من كرسف قال رجل كان يهدى
على سائل البقرتين عاكفرا لاند العظيم في سبب امرأة وشققتا فدارك الله ما سلف منه فآب عليه ام اودع بالتبشش
يخبرني من دفعه بالاشارة ودفعه بالتبشش ويكن ان يقال ان لم يدفع بالاشارة او ما فيه دفعه بالتبشش فيقول سبحانه
لما رويان من قبل اراوه ما ذكره قبل من قوله عليه السلام اذ اناب احدكم فليتبسج وها في حق الرب لما النساء فان من
لقله عليه السلام فاما التصفيق للنساء والتصفيق والتعفين يعني ولان في صوتهما من قننه فلهذا من التبشش هم ويكره الجمع بينهما
ش اي بين الاشارة والتبشش هم لان باءها كناية شش وفي المبسوط قال في الكتاب واجب ان لا يجمع بينهما ومنهم من قال
واستحب ان لا يفعل واما الاثنان الموعود فذكرهما فاعاد بهما ترك الشرة والاصل فيها انه يستحب وقال ابراهيم النخعي كانوا يجمعون

أدعوا في عماران يكون بين أيديهم بالسترهم وقال عطاء الباس تبرك الستره وصلى القاسم وسالم في العماران إلى غير سترته وذكر
 كلمة بن أبي شيبه في صفة والاخر اذا كانت الستره منه وفي مقبرة عندنا تبطل صلاته في احوال واكثر العوارض عن احمد ذكرها في
 وشك الصلاة في الثوب المعصوب عنده

فصل في العوارض بالسكون لان الاعراب لا يكون الا بعد المقدرة والتركيب وبيان العوارض التي تعينها فاعلموا

تدعاهم ويكره المعلى ان يجثت بثوبه او بمجده شس الواو فيه واو الاستقاح والاعطف ولا يغبره لعدم ما يقتضيه كذا سمع عن
 بعض شيوخ الكبار وقال السفاقي قدم هذه المسئلة لما ان هذه كليتة وغيره الوضوء لان تعقيب المحصى والفرقة والتحصن من انواع البعث
 والحكي مقدم على نوحى وقال الترازى ايضا وانما قدم هذه المسئلة لكونها كالحكي لما بعده قلت لاسلم انما كاية او كالكليتة لان الحكي
 لم يعمم شتره بين افراده والبعث بالثوب او بالجد لا يشترط ما بعده من تعقيب المحصا وغيره والذي يقال فيه انه انى غير ما قوله
 ان يجثت كلمة ان مصدرية وتقدره ويكره البعث في الصلاة وفي الذى فيه غرض ولكنه ليس بشيء في السفة ما لا غرض فيه البعث
 كل عمل صحيح ليس فيه غرض صحيح فان قلت بين التعريفين منافاة قلت هذا اصلاح ولانواع فيه فبدر الدين الكردى صلح بك
 وحميد الدين بهذا قال تاج الشريعة البعث الفعل فيه غرض غير صحيح لقوله عليه السلام ان العكره كانه لا شئ وتامه ان العكره
 كالمثلث البعث في الصلاة الوقت في العوم الغضك في المقايه ولم ارجح احد من اشرار بين اصل هذا الحديث وعاله غير ان صاحب
 الحديث قال رواه ابو هريرة كذا في المبسوط وقال السرخسى وكذا في الحديث في كتب الفقه كالمبسوط وغيره مات رواه القعقاعى
 في مسند الشباب من طريق ابن المبارك عن اسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار عن يحيى بن ابي كثير مرسل قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العكره كالماء وذكر الذهبي في كتابه الايزان وعدة من تكرار اسمعيل بن عياش قال ابن
 فاهر في كلامه على احوال الشباب هذا حديث رواه اسمعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار وسعيد بن يوسف عن يحيى بن ابي
 كثير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قطع وعبد الله بن دينار شامى من اهل حمص وليس من المكى قلت اسمعيل بن عياش
 عالم الشام واحد شيوخ الاسلام روى عنه شس سفيان الثوري ومحمد بن اسحاق بن عياش بن عيسى بن سعيد والاعش وهم
 شيعة وقال يعقوب السنوى تكلم قوم في اسمعيل بن عياش وهو ثقة عدل اعلم الناس بحديث الشام اكثرنا تكلموا فيه قالوا روى
 عن ثقات المجاز وعنه بن ميسن ثقة وعبد الله بن دينار الهزلى وقال الاسدى الحمصى وعنه بن ميسن وقال ابو يعلى بن ميسن
 الحافظ هو عندي ثقة ويحيى بن ابي كثير ابو نصر البجلي في احوال اعلام روى عن جماعة من اصحابه مرسل وقدمى انصارى في
 يعلى بكهة ولم يسمع منه فاذا كان الامر كذلك لا يشترط هذا الحديث من مراسلات التابعين وهي حجة عندنا ثم المراد من البعث في الصلاة
 فعل وليس نهما لعدم الخشوع والرفق التقرع بذكر الجاه وقال الزهرى الرفق كلمة جامدة لكل ما يرد الرجل من المراء

فصل ويكره للصل

ان يجثت بثوبه او عيش
 لقوله عليه السلام
 ان الله تعالى كوه
 لكم مثلثا

وقال ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في قوله تعالى اعلموا ان الله اعلم الغيوب ان الله اعلم الغيوب ان الله اعلم الغيوب
 والاعمال فذكر في الاخرة واليقظة للعبث هم وذكر منها العبث شئ اي ذكر النبي عليه السلام من الثلث التي كرهها للعبث في الصلاة
 هم ولان العبث خارج الصلاة حرام فمما تلحق في الصلاة شئ فيه نظر فان العبث في الصلاة مكره فمما راجح الصلاة يكون
 تاركها لا يولي ولا يحرم ذلك عليه ولما قال في الحديث الذي ذكره كره لكم انما وذكر منها العبث في الصلاة فمما عليه رتبة التبرك
 في الصلاة فمما تلحق بغيرها فان قلت نعم ما ذكره يعني ان يكون لبيت مفسد للصلاة كالعمامة فليست به فذكر العبث لانه لا يكون
 اعتناء لطلبه لكونه عملا كثيرا واما العمامة فليست بمفسدة للصلاة لا باعتبار انها حرام بل باعتبار انها تفتقر الصلاة وهي شرط الصلاة
 ولما لا يفسد النظر الى الغيبة في الصلاة وان كان حراما ولا يوجب الحرام لان نوع عبث شئ وهو خلاف ما مشروع وقدره الثابت
 في الصلاة بقوله قد افعل المومنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والحاصل في هذا الباب ان كل عمل يفسد الصلاة لئلا يباس ان يفسد
 وكل عمل ليس بمفسد فذكره ان الثبوت بهم الا ان لا يكتسب من السجود شئ من العبث من تولد ولا يوجب وهو الغنى الثابت والغير المرفوع
 في الايكلة يرجع الى الحما والنعوب يرجع الى الصلبي هم فيسوية مرة شئ اي فان ليتوبه لانه جواب النفي هم لقوله عليه السلام مرة
 يا ابا ذر والافذر من شئ الحديث لم يرد بهذا اللفظ الذي ورد واخرجه احمد في مسنده عنه قال سالت النبي عليه السلام من كل شئ حتى
 سالت من مسح الحصى فقال واحدة او دوع واخرجه عبد الرزاق ايضا في مصنفه واشبه كذلك وقال الدارقطني في عمله ابن ابي نجح رواه
 من مجاهد عن ابي ذر مسلا وروي الائمة التسعة في كتبهم عن مصعب ان النبي عليه السلام قال لا تسبح الحصى وانت تعصى وان كنت فلا بد
 فاعل فواحدة ولفظ المصنف منقول من المشايخ شتم شئ الائمة الكردى انه قال سال ابو ذر البجلي عن تسوية الحجر لغير التسوية يا ابا ذر
 مرة او ذر قوله ذراي مع اي امرك وهو من يذوق قدرته فافهمه ولا يتسل وكذلك قالوا في ما مضى من لحن وروى في القرآن ما وملك
 ربك بالتخفيف وهي قراءة شاذة وعصيب بن ابي فاطمة العدوي من مباحرة الجسته شدد بدرا وكان على قائم رسول الله عليه السلام
 واستعمله ابو بكر وعمر رضي الله عنهما من بيت المال وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنه هم ولائمة اصلاح صلاة شئ اي ولان في تعذيب
 الحصى عند عدم التمكن من السجود وصلاح الصلاة وهو التمكن من السجدة على الارض هم ولما يفرق اصابع شئ اي لا يفرق اصابع
 وهو مضاعف من الفرقة وهي نقص الاصابع لان يديه بايديهما حتى يصوت وتقال نطق وقرن اذا نقص اصابعه فمما راجع اصلاح الصلاة
 الطابق وقال تاج الشريعة وانما يكره لانه عمل قوم لوط فيكون التبتية بهم قلت نعم في ذكره خارج الصلاة ايضا وقال شيخ الاسلام كره في
 الفرقة خارج الصلاة فانما ملقين الشيطان والاطلاق لائمة الاربعة وغيرهم في كراهة فرقعة الاصابع وشيكما في الصلاة
 وقال بن حزم ان تعدد فرقعة الاصابع وشيكما في غير النقص فصلاية الصلاة بالسلام لقوله عليه السلام لا تفرق اصابعك وانت تعلى شئ
 الحديث رواه ابن ماجة في سننه من الحارث من ملى رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال لا تفرق اصابعك وانت تعلى في الصلاة وانت

وذكر منها العبث في الصلاة
 ولان العبث خارج الصلاة
 حرام فمما تلحق في الصلاة
 ولا يفسد الحصى لانه نوع عبث
 فان لا يكتسب من السجود شئ
 من العبث من تولد ولا يوجب
 وهو الغنى الثابت والغير
 المرفوع في الايكلة يرجع
 الى الحما والنعوب يرجع
 الى الصلبي هم فيسوية
 مرة شئ اي فان ليتوبه
 لانه جواب النفي هم
 لقوله عليه السلام مرة
 يا ابا ذر والافذر من شئ
 الحديث لم يرد بهذا
 اللفظ الذي ورد واخرجه
 احمد في مسنده عنه
 قال سالت النبي عليه
 السلام من كل شئ حتى
 سالت من مسح الحصى
 فقال واحدة او دوع
 واخرجه عبد الرزاق
 ايضا في مصنفه واشبه
 كذلك وقال الدارقطني
 في عمله ابن ابي نجح
 رواه من مجاهد عن
 ابي ذر مسلا وروي
 الائمة التسعة في
 كتبهم عن مصعب
 ان النبي عليه
 السلام قال لا
 تسبح الحصى
 وانت تعصى
 وان كنت
 فلا بد
 فاعل فواحدة
 ولفظ المصنف
 منقول من
 المشايخ شتم
 شئ الائمة
 الكردى انه
 قال سال ابو
 ذر البجلي
 عن تسوية
 الحجر لغير
 التسوية يا
 ابا ذر
 مرة او
 ذر قوله
 ذراي مع
 اي امرك
 وهو من
 يذوق
 قدرته
 فافهمه
 ولا يتسل
 وكذلك
 قالوا في
 ما مضى
 من لحن
 وروى في
 القرآن
 ما وملك
 ربك
 بالتخفيف
 وهي
 قراءة
 شاذة
 وعصيب
 بن ابي
 فاطمة
 العدوي
 من
 مباحرة
 الجسته
 شدد
 بدرا
 وكان
 على
 قائم
 رسول
 الله
 عليه
 السلام
 واستعمله
 ابو بكر
 وعمر
 رضي
 الله
 عنهما
 من
 بيت
 المال
 وتوفي
 في
 خلافة
 عثمان
 رضي
 الله
 عنه
 هم
 ولائمة
 اصلاح
 صلاة
 شئ
 اي
 ولان
 في
 تعذيب
 الحصى
 عند
 عدم
 التمكن
 من
 السجود
 وصلاح
 الصلاة
 وهو
 التمكن
 من
 السجدة
 على
 الارض
 هم
 ولما
 يفرق
 اصابع
 شئ
 اي
 لا
 يفرق
 اصابع
 وهو
 مضاعف
 من
 الفرقة
 وهي
 نقص
 الاصابع
 لان
 يديه
 بايديهما
 حتى
 يصوت
 وتقال
 نطق
 وقرن
 اذا
 نقص
 اصابعه
 فمما
 راجع
 اصلاح
 الصلاة
 الطابق
 وقال
 تاج
 الشريعة
 وانما
 يكره
 لانه
 عمل
 قوم
 لوط
 فيكون
 التبتية
 بهم
 قلت
 نعم
 في
 ذكره
 خارج
 الصلاة
 ايضا
 وقال
 شيخ
 الاسلام
 كره
 في
 الفرقة
 خارج
 الصلاة
 فانما
 ملقين
 الشيطان
 والاطلاق
 لائمة
 الاربعة
 وغيرهم
 في
 كراهة
 فرقعة
 الاصابع
 وشيكما
 في
 الصلاة
 وقال
 بن
 حزم
 ان
 تعدد
 فرقعة
 الاصابع
 وشيكما
 في
 غير
 النقص
 فصلاية
 الصلاة
 بالسلام
 لقوله
 عليه
 السلام
 لا
 تفرق
 اصابعك
 وانت
 تعلى
 شئ
 الحديث
 رواه
 ابن
 ماجة
 في
 سننه
 من
 الحارث
 من
 ملى
 رضي
 الله
 عنه
 ان
 النبي
 عليه
 السلام
 قال
 لا
 تفرق
 اصابعك
 وانت
 تعلى
 في
 الصلاة
 وانت

متركون وكذا بين النبي قوله انك لا تقاطع الحب من سرقة وفي الصلاة النقص بسجودك والاعاء انك
 يتقيه على الارض ونصيب ركبتيه لغباش الاقواء في ليلتي النباقي للتهين بالارض ونصيب السائقين ووضع اليدين على الارض كما
 يفعل الكلب وعند الفقهاء مختلف فيه وفي التوفيق اختلفوا في تفسير الاقواء فقتل ان نصيب قدسية كما يفعل بسجود ووضع اليدين على
 عقبيه وقال الكرخي هو ان يقبض على عقبيه ناصبا عليه وقال الطحاوي رحمه الله الاقواء ان يضع اليدين على الارض واضعا يديه عليهما
 ونصيب قدسية بركبتيه الى صدره وهذا شبه باقواء الكلب في البسوط وهو مر والفقهاء وهو اللاح لان اقواء الكلب يكون كذا
 وفي الكافي الا ان اقواء الكلب في نصيب اليدين واقواء الاموي في نصيب الركبتين الى الصدر وقال النووي في اللاح في الاقواء
 انه الملبوس على الوكيلين نصيب القدمين والركبتين قال وضم الى ذلك ابو عبد الله وضع اليدين على الارض القعود على اطراف
 الاصابع قال والصواب هو الاول وانشأ في فخلط فثبت في صحيح مسلم ان الاقواء سنة نبيا عليه السلام وقال القاضي ميان
 في شارق الانوار الذي قاله ابو عبيدة اولى والالية بافتح الية الشاة قال ابو حمزة ولا الية ولا الية فاذا ثبت قلت
 البيان فلا يلحقه الماء قال ترجع الباء الى الجاء ايضا بالحق الماء كما في قوله وانف لتيك وبسطا لتيك
 بفتح الواو وسكون الطاء وفي آخره ما هو غرر وهو تخافا متهمة وقوله لغباش غلب على مصدرية هم هو لغباش اي الذي ذكره
 في تفسير الاقواء هو الصحيح واخره مما قيل الاقواء ان نصيب قدسية كما يفعل بسجود ووضع اليدين على عقبيه لان الكلب لا يقبض كركبه
 وانما يقبض مثل ما ذكر في الكتاب الا انه نصيب يديه والاموي نصيب ركبتيه الى مساه كما ذكره في الكافي وقال النووي الاقواء على
 نوعين احدهما مستحب والاخر منهي عنه والنهي ان يضع اليدين على الارض ونصيب ساقيه والمستحب ان يضع اليدين على عقبيه ركبتيه
 في الارض فهذا الذي رواه مسلم عن طاووس قال قلت لابن عباس في الاقواء على القدين فقال هي السنة فقلت له انما رواه
 حتما بالرجل فقال بل هي سنة نبيك عليه السلام ومنعته العباد ونفس الشافعي على استحبابه من استحبته وقد غلط فيه جماعة منهم
 ان الاقواء نوع واحد وان الاقواء في غير موضع حتى ادعى بعضهم ان حديث بن عباس منسوخ وهذا غلط فاش فانه لم
 ينعذر الجمع ولا تاريخ فكيف يصح النسخهم ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام الله ولذا لو لم يكن كلاما لكانا منسوخا ثم لو رده به
 بطلت صلواته وبه قال الشافعي وما كان احمد وابو ثور واسحاق واكثر العلماء وهو مروى عن ابني ذر وعطاء بن رستم والثوري وكان
 سعيد بن المسيب الحسن بن قتادة لا يرون به باسا وكان ابو هريرة في الصلاة وسيدته ثم لم يحجب بعد الفراغ وذكر الوفا
 والهاوي انه عليه السلام سئل عن سجود بعد فراغه من الصلاة لئلا في المني وفي التاية للسجدة ويرد بعد السلام من سجدة وطا
 والنسخي والثوري وهو قول ابني ذر وعذابي منيفه يرويه في نفسه وعذابي يوسف لا يرويه في الحال ولا بعد الفراغ ويكرهه السلام
 على العمل والقاري والذاكر والمجالس للفقهاء وهم ولا يرويه لانه سلام مني ش اي من حيث للعني اراد ان يوب من الراد بالان

ولا جعاع
 ان يضع اليدين
 على الارض
 وينصب
 ركبتيه
 نصبا
 الصحيح
 كذا في السنن
 بلسانه
 لانه كل
 ولا يرد
 نسخ
 لانه سلام

حاصلا ان يجمع شتد في المحيط العنق ان يصغره حول راسه كعقبة النساء ويجمع شتد فيقعد في موضع راسه وفي
 البسوط مقعد ان يجمع شتد على استه وقيل ان يشده على القفا كيلا يصل الا في اذنه وفي الصباح مقص الشعر
 صفه وليه على الراس وللمراة عفتة ومجمعا مقص جميع الشعر على الراس وقيل لئلا دخاله اطرا انه في اصوله ولها
 سبعة يجمع به الشعر ثم ان سلاطة يجمع مع الكراهة واجتاج بن جرير الطبري بصحتها بالاجماع العلماء او على بن
 المنذر الا عادة عليه عن الحسن البصري والفق المجهول من العلماء ان النبي لكل من سلك ذلك سوا تعبه الصلاة
 او كان كذلك فيما لم يأت أخر وقال مالك رضي الله عنه النبي لم يعزل ذلك الصلاة ولا يصح الاول لا لطلاق الحديث ثم نقدر وهي
 ان عليه السلام نهي ان يعلى الرجل وهو مقصوش شئ الحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه اجزا مسفيان الثوري عن محمود
 بن راشد عن رجل عن ابي رافع قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعلى الرجل وهو مقصوش واخرجه بن باجة في مسند
 عن شعبة عن نخول بن راشد سمعت ابا سعيد يقول ريت ابا رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد راى الحسن بن علي
 رضي الله عنه وهو يعلى وقد مقص شعره فاطلقه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعلى الرجل وهو عاقص ورواه ابو داود
 عن عمر بن موسى عن سعيد بن ابى سعيد القبري عن ابيه انه راى ابا رافع مولى النبي عليه السلام مكره بن علي رضي الله عنه وهو
 يعلى وقد غرغره في ثغافها ابو رافع فالتفت اليه الحسن بنعذبا فقال له ابو رافع اقبل على مالك ولا تعقب فاني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك كعل الشيطان ورواه الترمذي نحو الا انه قال فيه عن ابي رافع ولم يقل راى ابا رافع
 وقال حديث حسن رواه الطبراني في معجمه عن سفيان عن محمود بن اشهد عن سعيد القبري عن ابي رافع عن ام سلمة رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي ان يعلى الرجل ورأسه مقصوش ورواه اسحاق بن ربهوتية في مسنده اجزا المومل بن سميل ابا
 بنسند او تنا وبه قال اسحاق قلت للمومل بن سميل فيه ام سلمة فقال بلا شك هكذا كتبه منذ الما بكة وهذا السند رواه الدارقطني
 في كتاب العلل قال وهو المومل في ذكر ام سلمة وغيره لا ينكرها وفي صحيح مسلم عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن الحارث وهو يعلى ورأسه
 مقصوش من روافقه فقام فخل محله فلما انصرف اقبل على بن عباس فقال مالك والدي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما
 شئ هذا مثال الذي يعلى وهو مكتوف قيل الحكمة في هذا النبي عنه ان الشعر يجتمع ولذا اشد به الذي يعلى وهو مكتوف وقال ابن عمر
 رجل راهب وهو مقصوش شعره اسلمه فبجدهم كقوله كعل الشيطان بكسر الكاف وسكون الفاء مقوده واسمك كيف لمادخل سائرهم
 وقيل يعقده فاه محج البعير كبره الرويف يتجمل تحت كلفه في مجزعه ولا يكف توشيش المراد من كف الثوب القبط والغمر وان يرفعه
 من بين يديه ومن خلفه اذا اراد السجود وقيل للباس كيف الثوب ميانة من التوش وفي منظر الحسن قال كان تاج الدين لعله لغو
 حسان المندى اشهد رسله لمية في الصلاة ويقولون في اسما كلف الثوب وانه مكره وكان برهان الدين صاحب المحيط

فقده رضى
 الله عليه
 السلام
 نهي ان يعلى
 الرجل هو
 مقصوش
 ولا يعقب

وقال في كتابه وفي رواية لم يأتنا قال وهو الماحوط لما نهى عن أي كان كف الثوب ثم نوح تجبريش ولا ينفذ إلا المتجر ونوح
 في الصحيح عن ملا ووس من ابن عباس عن النبي عليه السلام أمرت أن أجد على سبعة أعظم ولا كف ثوبا ولا شعرا ولا يبدل
 ثوبه شئ لانه عليه السلام نهى عن السدل هذا الحديث رواد ابو داود وفي سننه عن سليمان الاحول من عطابي في ريل عن أبي هريرة
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغشي الرجل فاده ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في
 مستدركه وقال حديث صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه وروى الترمذي عن مسلم بن صفوان عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا قال
 لا تعرفه مرفوعا عن حديث عطابي في أبي هريرة الاس حديث مسلم بن صفوان وليس في رواية وان يغشي الرجل فاما مسلم كالمعبرين
 ويكونون بين المهملتين ضعفة البخاري والنسائي وغيرهما في سنن ابو داود والبخاري بن ذكوان المعلم ضعفة بن عيينة وابو عاتم وقال
 النسائي ليس بالقوي لكن اخبرنا ابنه النعمان في صحيحه وذكر بن حبان في الثقات مرفوعا عن أي السدل يسكون الدال في المغرب
 لفتما وروى بن باب لمطلب لهما ان يسل ثوبه على راسه وكشفه ثم يرسل اطرافه من جوانبه شئ اختلفوا في تفسير السدل فقال في شربة
 مختصر الاخر شئ ما قال الضعيف الا انه قال يسل ثوبه على راسه وكشفه بكلمة او وقال المعلى السدل ان يخرج طرفي اذراك من الجناحين جيا
 فان ضمتهما اماك فليس يسدل وقال الحسن السدل ان يفتح وسط ثوبه على عاتقه وترخي طرفيه وتروي المعلى عن أبي يوسف عن
 أبي عفيف كراهة السدل على التفتيح وعلى الازار وروى قال ابو يوسف للتفتيح بابل الكتاب وهم السدل بولن التفتيح وغيره وقيل هو جرد
 على الارض ذكره بعض المالكية وفي مختصر بحر المحيط ان السدل يريد الصدرة ولا يدخل يديه في كفيه وشده عن جازانه وفي صلاة الجلجالي
 اذا نهم طرفه فانه طين يسدل وانما هو في كراهة في الصلاة والعامة على كراهة في الصلاة الا ان كان كفته ولا يكره فيها
 فروع المعلى وقد ذكره كراهة لعل او شبه ذلك يكره وقيل لا بأس بذكره وخليفة الفهر بلا خذ ولا اعتباره وهو ان يلف لعمامة حول راسه
 وقيل ان يلف بعضها على راسه وبعضها على وجهه وفي خبر مطلوب هو ان يشد عمامة على راسه وشده بامته وقيل يشد بعض عمامة على راسه
 وبعضها على يديه ومن محمدا يلف بعضها من راسه وطرفا منها يجعل كالخبر للنساء ويكره التسليم وخليفة الالف والفهم قال في المحيط لانه يشبه
 فعل الجبين حال عبادة النيران ولا يشط ولا يتاب فان غلبه شئ من ذلك لم يفسد ما استلحاق فان غلبه فوضع فمها وكفه على فمه وروى
 مسلم اذا ثواب احكم فليسك بديره على فمه فان اشتهى ان يدخل ويكره ان يروح على نفسه بوجهه او بكفه وحكاه بن المنذر عن عطاء
 وسلم بن يسار وهنفي وملك الشافعي ورضي فيه ابن سيرين ومجاهد والبخاري كراهة احمد وابن ابي حنيفة الا ان ياتي غم شدة وفي المحيط
 ويكره ان يدخل في الصلوة وهو يدافع الانغمسين والرفق فان شغلته الالهة فام تقلمها وان مضى عليها اجزاء وقد اشد ابو زيد
 المروني والقاضي حنين بن الشافعية قال اذا نهي به مدافعة الانغمسين الى زهاب خشوعه لم تقع صلاته ونذهب الظاهرة لجلال
 الصلاة مع مدافعة الانغمسين في الصحيح عند العلماء مرة ذلك مع الكراهة فان قلت روى مسلم من حديث ما يشته عنه عليه السلام لاصلا

كلامه نوح
 خبره ولا
 يسدل
 لان عليه
 الشافعي
 عن السدل
 وهو ان
 يجعل ثوبه
 على راسه
 وكشفه
 ثم يرسل
 اطرافه
 من الجناحين
 جيا

الصلوة

في كل واحد من الاكل والشرب ثم كل كثير من الامانة فتفسد به ثم وحالة العلوة مذكورة في شمس هذا جواب عما يقال
 وينبغي ان يكون كل النامى وشهر معنوا في العلوة كما في الصيام وتقرر الجواب ان يقال لا نسلم صحة القياس لوجود الفارق
 وهو ان حالة الصوم ليست مذكورة فيجعل النسيان عذرا بخلاف حالة العلوة فانها مذكورة فلم يجعل عذرا ثم اعلم ان صاحبنا حنيفة
 اتوال في التفرقة بين العمل الكثير والقليل في العلوة انه بان القيام باليدين مائة كثيرة وان القيام بيد واحدة قليل فالم
 يتكرر وفي الذخيرة لو فعل ما يقوم باليدين بيد واحدة لا تقصد الصلاة ولوليس تقيدا او شذوذا بل تقصد ولو نزع المقيص او حل
 السراويل لا تقصد ولو سرح لحيته او لبس خفيه او اسرح دابته او نزعها او بهما او ادهن اسبه بيد بان اخذ الدهن وصبه على يده
 مسح برأسه تقصد وفي اللباس لو نزع لحام اليه واسكها او دخل خفيه وهو واسع او نعليه او زر قيعا او قبا او لبس فستوة
 او نزعها او فتح بابا او ردوا وانا في ثيابي او جعل ثيابه في سرجة لا تقصد لانه عمل قليل وفي جوامع الفقه سئل ابو بكر محمد بن شاذان
 بيده قال لا مجرد لليدين واما العبرة بكثرة العمل وقيل اعتبار لليدين وعن ابي يوسف رحمه الله ولو اخذ قوسا قرمى به تقصد الصلاة
 وقال المروزي ان كان القوس بيده والسهم في الوتر قرمى به لا تقصد وهو اختيار شيخ ابو بكر محمد بن الفضل الثاني ان المثلث كثيرا
 واستدل على هذا بما روي الحسن بن ابي نعيم انه قال اذا تروح مرتين لا تقصد ان راودفت وان قل لا تقصد وكل الساعات اجسام الدين
 الشديدة اذا حاك وضعا من جسده ثلاث مرات بدفته واحدة تقصد الصلاة وفي الذخيرة لو عبت لحيته او حاك بعض جسده لا تقصد قيل هذا
 اذا فعل مرة او مرتين وكذا الوضوء اذا وصل بين كل مرتين فان كان ذلك متواليا تقصد وعلى هذا قل القلعة وعلى هذا رمى الحجار
 الشائنة على الولا وتنت ثلاث شعرات على الولا لا تقصد ذكره في جوامع الفقه الثالث انه منقوض الى راي الصلي البستي به فان استكره
 كان كثيرا وان استغفله كان قليلا قال العلوي هذا اقرب الى قول ابي نعيم لانه منقوض في مثل ذلك الى راي البستي به ويخرج على هذا
 ما ذكره في الذخيرة انه لو تروح بكثرة ثلاثا لا تقصد ولو تروح من شعرة ثلاث شعرات تقصد ولو ضرب انسانا بيده او بسوط تقصد ولو
 رمى بالحجر لا تقصد ذكر في البسوط فان ضرب دابة مرة او مرتين لا تقصد وثلاثا ولو حرك رجلا واحد لا يحل الدوام لا تقصد و
 بعين تقصد الرابع ان الكثير ما يكون مقصودا الفاعل بان يفر له مجلسا وقال في الذخيرة دهست له هذا القائل بامارة السهانة
 بشهوة او قبلها بشهوة فسدت صلاتها وكذا الوس صبي ثديها فخرج منها اللبن تقصد وذكر العلوي عن ابي يوسف ان قليل الباشرة
 لا تقصد كثيرا يفسد وكذا البقلة والباشرة عن شربة تقصد قليلا وكثيرا وروى بن ساعدة عن ابي يوسف ان القبلة تقصد بشهوة
 كانت او غير شهوة وعن ابي يوسف لو سدت امرأة بشهوة او لم يشتهه او قبلت منه ولم يقبلها لا تقصد صلاته وفي المروزي في لو قبل امرأة
 لم يشتهها لا تقصد الخامس انه لو نظر اليه ناظر من بعيد ان كان لا يشك انه في غير الصلاة فهو كثير ففسد للصلاة ولو شك لا يفسد
 قال المروزي في هو الاصح ولو حملت امرأة ميسرها فارضعت او قطع ثوبا او غالة قال المروزي في هذا كله عمل كثير على الاقوال كلها ولو

عمل
 كثير
 وحالة الصلاة
 مذكورة

رفع عمايته فوضع على الارض وعلى راسه اوكب خطا من الالف واللام والسين والهمزة وفيه ثمان كلمات وفيه ثمانون حرفا وفيه ثمانون
او على هوشيا الاتيين الالف والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة والواو والياء
الاف والالف والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة
فان قيل فبأنه من هذه نفس الفرس نحو القبلة فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر
لم يتبدل بغيره بل هو في الأصل من القليل والكثير فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر
في تاويله قيل انه لم يتبدل من الصفوف او موضع سجوده وقال الرافعي ان في التمسك بالدين اذا اكثر فيفسد وقيل ما وليه انه اذا شئ خطوه او خطوه
فوقف ثم شئ شئ ذلك حتى اخذه وذلك قليل اما اذا شئ خطا فيفسد با وقيل اذا كان مقدارا فيكون بين بعضين لا تفسد كما لو سجد
في نصف الاول فزجه وهو في الثاني شئ الالف والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة والواو والياء والسين والهمزة
عن تهاذه انه اذا شئ مستقبل القبلة وهو خارج او خارج طاعة وعبادة وان كثر قلت الاثر المذكور رواه البخاري في باب
القبلة في الصلاة ثم قال في حديثنا الارزق بن قيس قال كنا كتاب الاموال او لجام دابة بيده فبطلت الدابة فتناو
وجعل يتبعنا وذكر الرافعي ان هذا الذي روي عنه المصنف وقيل فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر حتى ان قيل فبطلانها بوجه آخر
اسم بان اسم الحارث عن شريك البدر وفي التابيعين ابو بردة بن ابى موسى الاشعري قاضي الكوفة اسمه عامر وقيل الحارث وذكر
الشافعي في الفصل بين القليل والكثير اربعة اقوال الاول الكثير ياتى زمانه فعل ركعة يحكاه الرافعي قال النووي وهو ضعيف
او غلط الثاني ما يحتاج الى عمله الى بدنه لكنكر بعمامة وعقد ازاره وسراويله ككاه الرافعي الثالث ما يلحق للنظر اليه ليس
في الصلاة وضعفه كقتل الحية وحمل العصى الرابع هو المشهور ان الرجوع الى العرف في القبلة والكثرة ذكره في الاقوال النووي
في شرح المذهب وهو والاباس بان يكون مقام الامام في السجود وسجوده في الطلاق شئ شرع من بنات مسائل الجاهل
الصغير والمراد بمقام الامام موضع القدم وبالطابق الحراب وقوله وسجوده في الطلاق اي ورأسه في الطلاق عند السجود وبه
صورتان الاولى هذه وهو ان يقوم الامام في السجود بقدسه ولكن عند سجوده يكون رأسه في الحراب فبطلانها بوجه آخر لان
اعتبار موضع القيام للسجود لا ترى ان قدم المقتدى اذا كانت موفقة عند قدم الامام ورأسه مقدما على اسر الامام
طول المقتدى تجوز صلاته واذا كانت قدم المقتدى مقدمة من قدم الامام فلا تجوز صلاته لا ترى ان الطلوع اذا كان حله في الحرم
ورأسه خارج الحرم يكون من صيد الحرم حتى يجب الجزاء بقتله ولا ترى ان من خلف لا يدخل دار فلان فادخل جميع عضائه فيها
دون القديين لا يثبت فعلم ان الاعتبار بموضع القدم وفي البناءية لمن بعض من خلف ابا عتيبة في قوله بالباس بان يكون
مقام الامام في السجود وسجوده في الطلاق يعني لم يجعل الطاق من السجود وليس كذلك فان المراد من السجود بان يمسك بالدين

كلاهما

بل يكون

مقام

الامام

في المسجد

وسجوده

في الطلاق

وموضع سجودهم والطاق ليس بسجدة بهذا الاعتبار وبه تنفذ شبهة الصورة الثانية في قوله هم ويكره ان يقوم في الطاق
شئ اى ويكره ان يقوم الامام وحده في الحرب وتخليل هذه الصورة بشين احد ما ذكره المصنف بقوله هم لانه شبه من
هل الكتاب شئ اى لان قيام الامام في الطاق يشبه من اهل الكتاب وانشأ الى وجه التشبيه بعنهم بقوله هم من حيث تخصيص الام
بالكان شئ لانهم غير نون بابا هم مكانا والتشبيه بهم مكره قال عليه السلام من تشبه يعقوب فهو منهم ولما ذكره الاعتبار وتفتية الفهم لانه
تشبيه بهم واذا ذكره التماثل عن المؤمنين ليسار وقدمت من ابى كبرضى الدعوة انه عليه السلام قال اذا مضى احدكم فليكن اطرافه فلا يما
اليهود والتخليل الثاني ما حكى عن ابى جعفر انه قال ان حاله تشبه على من يمينه ويساره حتى اذا كان جنبى الطاق عمودان وورا
ذلك فربما يظن انما من ان يمينه او عن يساره على حاله فلا بأس لان الامام انما كان الاما يعلم بحاله فيتحقق الاتيان به وهذا العراق
لان مما يهيم بهم خوفه مطوقة بمعية باللبن والجران قلت لم اخار المصنف الوجه الاول قلت لانه مطر وخلاف الثاني لانه اذا كان
الاطلاق على حاله بالفرد لم يطرد فيه وقال شمس الائمة السرخسى من اخار الطريقة الثانية لانه مكره عند عدم الاشتباه وان كان مخاف
الامام في الطاق ومن اخار الطريقة الاولى لانه مكره في الوجوه جميعا في الثانية قال هذا هو الالصح هم بخلاف ما اذا كان سجودا في الطاق
شئ اى لا يكره في هذه الصورة وهي الصورة الاولى لما قلنا ان العبرة للفقهاء في فتاوى الولولوى اذا اختلف السجدة
خلف الامام على يقوم للباس بان يقوم الامام في الطاق لانه تعدد الامر وان لم ينفق السجدة خلف الامام لانه ينفق للامام
ان يقوم في الطاق لانه يشبه بين المكانين انتهى وبالكراهة نفى هذه الصورة وهي ما اذا اقام في الطاق وحده قال بن سعد
واحسن البصري وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وسليمان اليتي وابى سليم ومحمد بن جرير الطبري وابن حزم وقال الطحاوى
هذا في الكوفة فاما كانت غاربه من مد السجدة لانه يشبه اخلاف المكانين ولانه يشبه على من كان في جانبى الامام فان كان
كثوف لا يشبه حاله فلا يكره وعلى الاول يكره وقال السرخسى الكراهة في الوجوه لانه يشبه اهل الكتاب والتشبيه بهم مكره خارج
الصلاة فلما ذكرنا في الصلاة بل اولى هم ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان سس قد ذكرنا ان الراوس لانه كان موضع
الترفع بشئ ليس عليه شئ الدكة وخففوا في نونه بل عليه ام زائدة وتفيد بقوله وحده لانه لو كان منه بعض يقوم لا يكره وبه قال
مالك واحمد والاوزاعى فان فعل بطل الصلاة عند الاوزاعى وهو قول ابى حازم عن عبد الله وقال الشافعى يكره ان يكون موضع
الامام والماصوم اعلى من موضع الآخر الا اذا ارادوا القيام فقال الصلاة وارادوا الما صوم يبلغ القيام فقال في المذهب اذا ذكره
ان ايقوا الما صوم اولى ولم يذكر المصنف مقدرا ارتفاع الدكان الذى يكره عليه فيقتل قدر ارتفاع قامة الرجل الذى
هو متوسط القامة فلا بأس بباد ونما ذكره في محيطه وكذا ذكره الطحاوى وبهذا عن ابى يوسف وقيل انه مقدرا بمقدار ما يقع
الامام وقيل بمقدار بقية ذراع اعتبارا بالستره قال قاضيان وعليه الاصح ولما ذكرنا شئ وقوله لانه يشبه من اهل الكتاب

ويكره ان يقوم
في الطاق
لانه يشبه
صنيع اهل
الكتاب
من حيث
تخصيص
بالكان
شئ اى لا يكره
ما اذا كان
شئ اى لا يكره
في الطاق
ان يكون
وحده على
الدكان لما قلنا

أكبره كونهما في البيت لان منزله مكان الصلوة عما يشع من دخول الملائكة فيجب وكذا يكره اتقاد الصلوة على لباس طاهر ولكن الجلبوس
والنوم عليه لباس بلان فيه تسانية لما لا تضيقها هم ولو لبس ثوبا فيه تعادير كرهه لانه يشبه حال الغنم شس وبعثنا من ثوبه شس
نوب وفضة صورة انسان واذا كان من جملة منوشه في الذخيرة وكرهه في الكتاب الصلوة بنهاية تامل لانه من شى الانما
هم والصلوة بائنة في جميع ذلك شس اى في جميع ما ذكرنا من صور الكراهية هم لاجتماع شر الطماش اى شى انط الصلوة لان الكراهية
ليس شس تزج الى الصلوة هم وتعاوى وبعثنا كرهه شس اى اتقاد الصلوة للاعتياط على وجلبس فيه كراهية وفي الكشف اما الطوان
بالبنية واجبة كوجوب اعادة الصلوة اتى مع الكراهية على وجه كرهه بنزلة من يعلى وهو حال الصنم وفي البسوط ما يدل على الاولوية
والاستباب فانه ذكر فيه القوة غير كرهه عند ما ذكره كما لا يفسد الصلوة والاولى الامادة وهذا في ترك الواجب فالاولى ان يكون
غيره كذا يك ومن شس المائنة الحسى ثم البغارى على انهما لا يترك الفاتحة يومه بالامادة ولو ترك القراءة لا يبرم فبذلك على وجوب
الاعادة في ترك الواجب لا غيرهم وهو الحكم في كل صلوة اذ يتسح الكراهية شس يكون الاداء على وجه الوجوب فان ترك واجبا من
واجب الصلوة يجب ان تعاوى القاضى التحكم على فى الدار المنصوبة لا يجوز به وبه قال احمد في محبة ولو سلمى في عمامة منصوبة او فى يده
خاتم منصوب مع وعند شس المعرى لا يصح فاني الارض التوب المنصوبتين وشس القاضى بعدد ولو جرت عليه الارض المنصوبة فالأول
فيما لا يجوز به وقال القابى لا يصح فى الارض المنصوبة وفي شرح العمدة لقاضى التحكم نصب ثوبا وكان فرضه او الصلوة بغير شرة وقته
عورة وسلمى واطالته فائنة شس ان كان الوقت تسعا والالتفد هم ولا يكره مثال غير فزى الروح لانه لا يبشس وقد جازى في
جميع مسلم بن عباس انه قال كنت لا بد فاعلمنا فاصنع الشجر والافس لفرح يكره اتقاد الصلوة في البيوت ويكره الدخول في مثل هذه
البيوت والجلوس والزيادة ولا يكره بيع التوب الذى فيه تصاوير وفي الاقيقة لا تقبل شهادة الذى يبيع الثياب الصلوة او يسهلها وفي
التصاوى الفضلى لا يكره اعانة من في يده تصاوير لانه مستورة بالثياب لا يتبين انصارت كعبه نقش خاتم وفي نوادر شسهم من محمد
الابير تصوير تامل الرجال او غير فضا والاصابع من الستائر قال لا بجره لان عمله معيته وفي التفاريق بهم بيت معصو بالاصابع
ضمن ثنية البيت والاصابع غير معصوم واللباس تقبل الميتة والعقرب في الصلوة شس فيه قال الحسن والثاني واهم وقيل يحق وانما
تقتل الميتة وانما من ثنما بغيره واحدة كالعقرب وفي البسوط والافس لانه لا تفصيل فيه لانه رخصته كاشى من الحديث والاستسقاء
من البير والتعرض روى الحسن من ابى مينة انه لو تخيف اذا ما لا يقتلها وهو قول نعمى ما لك لقوله عليه السلام ان فى الصلوة تشنفا
وفي قاضينهم قال وذكر فى كتاب الصلوة ان ثنما لا يفسد الصلوة ولم يذكر الالباب قال وذكر منها ابانة قتل العقرب ولم يذكر الميتة من
المتك من روى بينهما لقوله علم اقلوا الاسودين ولو كنتم فى الصلوة شس هذا الحديث اخبره الاربعة في شسهم من جوس من
الجمهورية رضى الله عنه وليس غير وايتهم ولو كنتم من باودة ولغظهم من ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلوا

ولو لبس ثوبا
فيه تصاوير ولو
كانت فيه صلوات
الصنم والصلوة
جائزة في جميع
ذلك لا يجتمع
شر الطماش ولا
على وجهه
مكره وهو الحكم
في كل صلوة
مع الكراهية
مثال غير
ذى الروح كانه
لا يبعد كلباس
بفضل الحية
والعقرب للصلاة
لقوله عليه
السلام اقلوا
الاسودين
ولو كنتم في الصلاة

وكن ثلث عدد
 السورة في ذلك
 ليس من الخصال
 الصلوة كما هي
 التي في سورة
 ومن ثلثها
 بذلك في
 الفرائض والنوافل
 جميعاً وأما
 سنة القراءة
 والعمل بها
 حبات به
 السنة قلنا
 يمكن أن يعد
 ذلك جمل
 الشروع في
 الصلاة
 بعد الله
 أعلم

فحشد قال ان مد السجدة في غير الصلوة بدعة وكان اسلف ليقولون تذب ولا تحصى وتسبح وتحصى وتكب باليد لان المكره العبد بالاصابع
 في حيطه يسكنه اما الغرض من الاصابع او يخطب القلب لا يكره ان في الحيط والخصاصة وفي الايضاح اشارة الى انه لا يكره العبد القلب
 ايضا لان يتشغل بالمال ونفس الاله في السجدة بالذكرا لان مد غيره مما كرهه بالاتفاق والطلق صلوة يدل على ان الخلاف في الغرض
 والنوافل واختلاف التشريح في مثل الخلاف في النوافل وانما الخلاف في المكتوبة كما ذكره المصنفاني في الجواب في الحيط
 والعبد بالسجدة في معنى التبرع ولو حررك اصابعه باليد بحركتها بغيره في غير الصلوة تصد صلوة فاذ
 لم يكن بغيره بغيره ويكره تحريك اليه في الاصابع في الصلوة عندنا وبه قال ولم يكرهه مالك وكذا زائدة يوشى اى وكذا يكرهه مالك
 من انهم لان ذلك يشاء اى عدل الاله في السجدة في السورة هم ليس من اعمال الصلوة مثل غيره وانما يشترط تقدم ومن في سبيل
 ومحمد لا لباس بذلك يشاء اى بالعدم في الفرائض والنوافل جميعا في ذكره بجملة عن اشارة الى ان خلافا ليس من الخصال
 والاسنة المذكرة في الرواية خلافا لاصحابنا قال بعضهم قالوا وكذا في شرح الجامع الصغير يحكي عن من ابى يوسف بالباس في نفل
 وشاء من ابى حنيفة ذكر في التمهيد في التجريد ذكر قول محمد بن ابي حنيفة وكذا في الجان الصغير ويرى عن بعض اصحابنا جواز مد السجدة بان
 في الصلوة هم مراعاة سنة القراءة مثل اى لاجل المراعاة لثلاثة القراءة في الصلوة وهى اربعون آية او تسون آية هم والصلوات في
 عطف على سنة القراءة اى ومراعاة العلم باجاءات السنة في الشرح كعلم ذكر ان المراءون السنة لمجا في الصلوة السجدة في تسبيحها
 عشرة عشر في الاكثار على ما هو المعروف قلت لومنه وقوله باجاءات السنة بحديث بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ايها
 ولعبد الله في الصلوة اخرج الامام عن مطابن السب عن ابي عبد الله عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي حنيفة عن من جبهه ابى حنيفة بعضهم
 انه عليه السلام كان يقول سنة في اولها الامم من كان العمل بها في الصلوة على ان عطاء السب قد اخطت في اخر عمره فلما خرج بحديثه الما اذا
 علم انه اخر قبل الاحتياط قال احمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 بعد شئ هذا جواب عمار روى عن ابي يوسف ومحمد وتقريره ان يقال يمكن للصلى ان يعد ما يريد عدوه من الاله التي يريد قوتها في
 الصلوة في سنة من بعد اذا وصل في الصلوة فان قلت هذا ممكن في عدو الاله في دون السجدة قلت يمكن بذلك في السجدة ايضا لان
 يحفظه بغيره في النوافل في موضعها او يتيقن انه في ذلك والمكره ان يعد بالاصابع كما ذكره في فاضلهم ان يستعمل بعضهم
 الاله في سنة من بعد جوارحه كقول من ابى امامه رضى الله عنه وثلاثة بن الاشعث قال صلى الله عليه وسلم عن عبد الله في المكتوبة
 ورضي الله عنه قال في الامام خيرة ابو موسى الاصبهاني باسناؤه ومن ابن ابي رباح قال كره في الفريضة ولا روى به باسنا في النوافل
 فان قلت روى انه عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم في سنة من سجدات تسنقات قلت بتسليم في سنة فتوصل على ان خارج الصلوة و
 بالباس به خارجا بالاتفاق فان قلت صرح في صلوته السجدة بالحدث قال عليه السلام للعباس بن عبد المطلب سمى الله عنه ان صلى

يقاس الاستقبال في الميادين على الاستدبار فيها قلت هذا فاسد من وجهين احدهما ان الاستقبال فوق الاستدبار في القياس لان
 ما يخطئ منه لا يوجب القبلة بخلاف الاستقبال فلا يجوز القياس عليه الثاني ان العمل باللفظ العام اولى من القياس على ما عرف وقد ذكرنا
 او غرور بريد البلا والى قبلتها غير المشرق والمغرب كالمدنية والشام ونحوهما ولما البلا والى قبلتها المشرق والمغرب فلما تاتي ذلك
 فيما كان قلت السني المذكور لاجل القبلة والاصل للملكة قلت لمتلف العلماء فيه من قال لاجل القبلة وجوب في ذلك باروى بحديث
 الخزيه الطبراني في تذييل الاثر من سماك بن الفضل عن شاذ بن المجدي عن سراقه بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 اتى احدكم الغائط فليكرم قبلته المزعزعة فلا تقبل القبلة ومنهم من قال لاجل الملكة وتجاوز في ذلك بارواه ليهتدي من حيث يخطئ
 قال قلت لشيخنا في حجب بن خلاف ابى هريرة بن عيسى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم الغائط فليكرم قبلته ولا يستدبر بها قال الشعبي
 انما كيف رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة وقال ابو هريرة اذا اتى احدكم الغائط فلا تقبل القبلة ولا يستدبر بها قال الشعبي
 قيل باجاء ما قول ابى هريرة فهو في بعض الاحوال ان دعا بوجه الملكة وجبا يعلون فلا يستقبلهم احد منهم بوجه ولا غائط ولا يستدبرهم
 وكانهم من ذره فاعا في جوت بنيت الا تقبل فيها قال البيهقي ومضى هذا بوجه من سيرة وهو ضعيف ويقال فيه الخطا باجاء المعناه وان
 ويقال ايضا انما لا ياتوا بالجمعة وتشديد اليا والظا آتوا بالحرف و يقال انما لا ياتوا بالجمعة وتشديد اليا والظا آتوا بالحرف و يقال انما لا ياتوا بالجمعة وتشديد اليا والظا آتوا بالحرف
 المسلمين وهو ضعيف والصحيح ان ذلك لحرمة القبلة ويدل عليه حديث سراقه كما ذكرنا وحدث آخره رجل الزارع عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 بول قبالة القبلة فذكره واخبر عنما اجلا لاهل المقيم من مجلسه حتى يغفر له وقيل المنع الخارج للنفس وقيل لكشف العورة ونحوها يعني
 عليه جواز الوطئ مستقبل القبلة من عل بالاول اباحه ومن عل بالثاني منعه وفي الروضة لا بأس باستقبال القبلة في حاله لانه لا يضر
 ولو تركه بعد استقبالها فاحرف عنها فلا ثم عليه يكره استقبال الشمس والقمر بالخرج وكذا الريح وفي روضته ويكره ذلك للعلمين الى القبلة
 في النوم وغيره وكذا الى المصحف وكتب الفقهاء والاستدبار يكره في رواية شمس يعني من ابى هريرة وهو الاصح هم لما فيه من
 اي في الاستدبار من ترك الغيط شمس للقبلة هم ولا يكره في رواية شمس اي عن ابي حنيفة وفي جامع الترمذي في ابى حنيفة
 في هذه المسئلة ثلاث روايات في رواية كره الاستقبال والاستدبار وفي رواية كره الاستقبال دون الاستدبار وفي رواية لم يكره
 وبه قال داود وفي كل ذلك جازت الآثار وذكر ابو اليسر الاستدبار ولو كان رافعا ثوبه قالوا ينبغي ان يكون كروا بالان حورته
 يكون الى القبلة وامانة من الاستدبار فكانه قال ذلك في حق اهل المدينة لانهم اذا استدبروا صاروا متوجعين الى بيت المقدس فيكره
 الاستدبار بغير البيت المقدس هم لان الاستدبر فربما يوزي القبلة شمس فربما يندوب لانه بدل من الاستدبر بدل البعض من المكمل
 وغيره ان كلام اصناف مرفوع لانه خبران وسني غير موازي غير محاذ للقبلة والمواناة المتعاقبة لوجهه فان كان صوته الفاء ومثل اللام
 يقال انما اذا جازية ولا يقل رزية قال الجوهري وغيره اجازة على تخفيف النعمة وقلها هم ولا تخطئ على الارض شمس اي

لا يستدبر
 يكره في رواية لما فيه
 من قراء التخطي
 ولا يكره في رواية
 لان المستدبر
 فوجه غير موزون
 ما منه
 للقبلة ويخطئ
 يخطئ الى الارض

ينزل منه من البول خط إلى الأرض غير محاذ للقبلة ثم يركبها على صفة العاصم من أن ترميه من رجليها مثل أي مقلدة
 هم وما يخط منه خط اليه مثل أي إلى القبلة لأنه توجه إليها وقال الشافعي إن ركعة ذلك كركعة في القضاء فأما في الركعة فلم يذكره
 الجماعة فوق السجدة والبول والاحتشاش أي والتخط وكون بالقبلة الناس أن المقلدة بالركعة والركعة بالركعة والركعة بالركعة
 سطح السجدة حكم السجدة لأن ثابت في العزمة والموا جميعا حتى يصح الاقتداء به مثل أي من السجدة من تحت شئ يسهل
 اقتداء من كان فوق السجدة بالامام الذي تحته إذا كان يعلم حال الامام ثم ولا يميل بالاحتكاف بالصعود واليه مثل أي بالخط
 من السجدة إلى سطحه ولا يركب الجنب فوق عليه مثل أي على سطح السجدة فعدم حكم السجدة ثابت في الموا كما في العزمة فإن كانت حكم
 السجدة الذي منه السواقي وحده الجنب قلت قال بعضهم حكم السجدة والامام ليس لها ركعة سجد فإلا بالاس با وقال البيهقي في معناه
 المشا الموقى وذكر الصمد الشهد أن المختار لا يقتوى في الموضع الذي تمتد لصلوة ابنه زهدة وميله سجد في حق جواز الاقتداء أن الفضل لا يقتضيه
 بالناس فيه ما لا ذلك ليس حكم السجدة بالسجدة الجامع وهو عظم المساجد حرمة وكذلك السجدة الذي له جماعة والامام وموذن وقامون
 والمساجد البنية على القواعد فلما حكم السجدة إلا أن الاحتكاف فيها لا يجوز لأنه ليس لها امام وموذن علمهم بالاس بالبول فوق
 بيت فيه سجد مثل لأنه لم يخلص لمدن على هم والمراد ما اعتد لصلوة في البيت مثل أي المراد من السجدة المذكورة في قوله فوق بيت
 فيه سجد هو الموضع الذي بعده المصلية في بيته التي لصلوة هم لأنه لم يأخذ حكم السجدة لبقائه على ملكته حتى أنه لا يبيع ويبيعه ويؤث
 عنه فكان حكمه حكم غيره من المنزل للسلوك فلا يكره الجماعة والبول في جوفه فضلا عن سطحه وتسمية سجد لا يفيد حكمه المساجد وأن ثانيا
 اليسر يعني وإن وعينا إلى اتحاد في البيت لأنه مستحب لكل انسان أن يبيت في بيته مكانا للصلوة ليعمل فيه النوافل والسنن قال
 تعالى في قصة موسى عليه السلام واجعلوا بيوتكم قبلة وعن عائشة رضي الله عنها قالت أم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنا السجدة
 في الدوران خلف ولطيف رواه ابو داود ونسبه سنة وروى الترمذي مرسل فقال عليه السلام لا تأخذوا بيوتكم قبورا
 وهو مباداة عن ترك الصلوة في البيت هم ويكره ان يفتق باب السجدة لأنه يشبه النسخ من الصلوة مثل أي لأن الاعتقاد في شبه
 النسخ فيكره لقوله تعالى ومن ظلم من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وقوله ان يفتق من الاعتقاد ولما يقال نطق فقولوا
 الا في لغة روية وتركه وفي الجامع الصغير ذكره خلق باب السجدة وهو على لغة المتروكة وموا باعلاق باب السجدة وقيل بالاس
 ش أي باعلاق باب السجدة إذا خيف على متاع السجدة من السرقة هم في غير ان الصلوة مثل أي غير تمام الاعتقاد وهو من
 وقيل إذا تقادبا لتمام كالعصر والمغرب والعشاء والافتق وليل العشاء والفتق إلى طلوع الفجر ومن طلوع الشمس إلى وقت
 الزوال ذكره شمس الأئمة وقاضيان في التدبير في الاعتقاد وتركه إلى اهل الحق فأنهم إذا اجتنبوا على رجل وجعله يتولى أعباءه
 امر القاضى يكون يتولى هم ولا بأس بان يفتش السجدة بالجمع والاسم إذا ذهب شئ البعض فبفتح الجيم وتشديد الصاد الممثلة

تجوزت المستقبلة أن تترك

مواضعها وما يخط خط

اليها وذكر الجماعة

عن المسجد الذي قاله

لأن سطح السجدة حكم

المسجد حتى يصح اقتداء به

من تحته كما يميل احتكاف

بالصعود واليه كما يركب الجنب

الوقوف عليه ولا بأس بالوقوف

ببيت فيه سجد والمراد بالصلوة

في البيت لأنه لم يأخذ حكم السجدة

ولن ندركه بالية يكون على

بالسجدة لأن غضب الله المصلين

وقيل كما أن من الاعتقاد على

المسجد غير أن الصلوة ولا

بالسجدة بان يفتش السجدة

بالجني والتجور

ماء الذهب

دخله لباس
فيكون الى الله
لا يجوز عليه
لكن لا يشترط
وقيل هو
خربة هذا
اذا فعل
من مال
نفسه لما
المستوى في فعل
من مل الوقف
ما يرجع الى
احكام البناء
دون ما يرجع
الى النقص
حتى لو فعل
يضمن والله
اعلم بالصواب

قال الجوهري الجصص ما يبنى به وهو حركات هو حركات بالكاف والجيم وهو الكس هو النوري يقال لبني هذا المصنوع
الجيم والساج بالجيم شجر لخط جدانبت بالسند وله قبيته اذ لفظ لا باس بليل على ان السجدة فيه وهو في الآخرة وقال السجدة في
قول لا باس اشارة الى انه لا يجوز وكيفية ان يجوز لسائر الناس قلت لقوله لا باس وفي السجدة ولايتان والانسان اما فيقول في ما
حيث يصعد السجدة وما في الاثار ان من شرط السجدة ان يكون الساجد ويرى على السجدة معجزة من جوارحه فيقول له تعالى من هذه السجدة فيقول
تقول المسلمين فقال لماذا يكون على المسلمين في البيت الوليد بن عبد الملك باليرين به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل على
عبد الغزي فقال الساجدين اخرج من الاسلام لان محمد بن عبد الله لم يزل على لباس بقوله لا باس بل لائل لا حسب هذه منها قوله تعالى
في بيوت اذن الله ان ترفع ورفعتها لغيرها والتفيعم دورى من داود عليه السلام بنى مسجد بيت المقدس اتم بناءه سليمان عليه السلام
وزنيه حتى نصب على قبة كبريت الامر وكان بعض من سبعة اميال وقيل من اثني عشر ميلا وكانت الغزلات يغزلن في منسوجها وقال
تاج الشريعة الكبريت الامر مثل لكل ما بعد وجوه ووفيات في قبة المراء منها الايات والاحكام والكعبة بالنسبة خرف ما الدنوب ما هو را
استور بالديار وكما هو امر على السجدة ايضا وفي تزيين السجدة غريب الناس في الجماعة وتظيم بيت المقدس والدخول في امره من بعده
تعالى بقوله تعالى ما سجد له من آمن بالهدى واليوم الآخر ثم ان تزيين السجدة ما داره من الاستجاب بين الكرامة قال صاحبنا ما يجوز
ولم يقولوا بالاستجاب كما قال بعضهم ولا ينفذ الكرامة لما ذكرنا كما قال بعضهم ثم ان تزيين السجدة في كيفية التزيين فيقول البعض في التكلف
لا تائق نقش وقيل ان كان بحيث يشغل به بعض كره والا فلا وقيل ان كان كثير كره وان قل لا وقيل كره في المهراب وقيل
استغفم وقوله شى اى وقول محمد بن الجايع الصغير لا باس بشيء الى انه لا يجوز عليه شى اى لا يبار عليه م لكنه لا ياتم بشى
اى تزيين السجدة ما ذكرناه وقيل هو قبة شى اى تزيين تقرب الى الله تعالى لما ذكرنا من الدلائل الدالة على انه قبة واجاب
هو لا من الاثر المذكور بان كونه من شرط السجدة لا يدل على البطالان ومن قول على بن فضال عن ابن عمر عن ابن عباس عن ابن عباس
تأويل او ما يبين نقش تشييل المسلمين من النقش والنقش ومن قول عمر بن عبد العزيز انه عرف انه كان من الاعددة في المسجد لا يصح
مع فانه ذلك ومنع ابو اسحاق المروزي تكمية الكعبة والمساجد والاشابه لقناويل الدنوب الفضة قال النخلى لا يسجد مخافة عملا على الاكرام
كما في تحمية بعض كره في الوسط وذكر صاحب الطراز من المالكية كرامته ذلك كره وذكر في الرعاية من احمد بن محمد بن عبد الله بن الزعفران
وهم محجوجون لما ذكرنا من اجماع المسلمين في الكعبة هم وهذا شى اى قوله لا باس على ما لا يكره النقش هم واذا فعل من بال نفسه
شى اى لا يقصد به القربة هم اما المتولى شى وهو الذى يخطى امر السجدة واما وقاته فمفعول من بال الوقت ما يرجع الى احكام البناء
شى شى البعديهم هم ودون ما يرجع الى نقش شى شى اى ذلك ليس لان الفعل ذلك هم حتى لو فعل بعض شى شى اى لا تقديروا
قبل بعض من بعض ايضا ومن الشيخ ابى بكر الرازى انه يقول هذا في زمانهم ما في زماننا لو صرف ما يفضل من العبادة الى النقش

بموجز قطعاً لا طراح الفاسدة من الظلمة

باب صلاة الوتر اى هذا باب في بيان احكام صلاة الوتر قال الشرح لما فرغ من بيان الفرائض متعلقاتها وكيفية ادائها
 شرع في بيان صلاة الوتر اى دون الفرض فوق الفرض على النوافل لان الواجب فوقها وهو دون الفرض
 فذكره فيها لان مقتضى ان يكون بين الفرض والنفل ولم يتميز احد لبيان وجه المناسبة بينه وبين ما تقدم من الابواب الفصل
 قلت لما كان المذكور في الباب الذي قبله بيان انفسا والواقع في الصلاة ذكره الباب مقيداً للغير من غير ذلك في غير هذا الباب
 المسئلة التي فيها اقتداء بالنسخ بالشافعي واما في غير الصحيح ففي صلاة الرجل الفرجت ذكره انه لم يعل على الوتر وانه المقدار كاف لوجه المناسبة
 هم الوترش الوتر واحد كان او اكثر وهو نفل الواو وحذائل الجواز وكسرها والحضض ونقطة اهل العالية على الناس وتيم
 بكسر الواو فيها قال النووي الفتح والكسر نشان فيه هم الوتر واجب عند ابي حنيفة ش في الميطن من ابي حنيفة ثلث روايات
 احديها انها واجب وهو اخر قوله قلت فيه هو الصحيح وقال قاضيه ان حوالا مع والثانية انه فرض وهي قول زفر وقال ابو بكر
 بن العربي في العارضة قال سمعنا والاصح من المالكية الى وجوبه يريد به الفرض في مفتي عن احمد ترك الوتر عمداً وهو
 راجل سواء ولا ينبغي ان يقبل شهادته وقد حكى عن ابي بكر ان الوتر واجب اى فرض وحكى بن البطال في شرح البخاري
 ابن مسعود وهذا حقيقة والنسخ اى واجب على اهل القرآن دون غيرهم والمراد بالوجوب الفرض واختار الشيخ علم الدين الشافعي
 المقرى اخوى انه فرض من غير اجزاء وساق فيه الاما واثبت التي دلت على فرضيتها ثم قال فلا يرتب وقته بعد انما ائتمت بالصلاة
 انفسه المانعة عليها وقال صاحب المنقوشة والوتر فرض ونوى بذكره في جزوه فساد فرض فجزوه قال شراحنا اني فرض علما
 واجب عملنا سببا وفي شرح الجمع الوتر فرض في حق العمل عند ابي حنيفة وواجب حق الاقتداء ونسبة باعتبار السبب لظهور
 انما الحسن فيه وهي عدم الكفار جاحده وعدم الاذان فيه فان قلت هذه الاما موجودة في صلاة العبدت انما واجبة قلت
 مجرود عدم الاكثار لا يدل على عدم الوجوب بل يدل المجرور وهو ان لا يكفر ولا يؤذن ولا نسلم كون صلاة العبد واجبة وقول
 البخاري لا نسلم الا اذا كان لما فان قولهم في صلاة العبد ترك الصلاة اذان واعلام غير سيدي ولا موجب لان المراد من الاذان
 المصطلح وليس فيها كذا الك والرواية الثامنة عن ابي حنيفة ان نسمة موكدة وهي قول الاكثر من العلماء وقال صاحب الدرر في
 ليس الظاهر رواية مسندة عنده لكن وهي حماد بن زيد عن ابي حنيفة انه فرض وبعده زفر وروى يوسف بن خالد التيمي ابن
 ابي حنيفة واجب هو الظاهر من نبيه وروى نوح بن مريم وقل احمد بن محمد وانه نسمة وهو قول ابي يوسف ومحمد والشافعي
 وما ملك احمد وفي التقيت فيما ثلث روايات ولا اختلف في الحقيقة بين الروايات والصحيح انه واجب وقال ابو بكر الاش تقفوا
 سئل اختلفتم فيه انه اوون درجة من الفرائض ولا يكفر جاحده وتجب القراءة في الركعة الثامنة ويجب قضاء ما بالركعة عاودا

باب
 صلوات
 الوتر
 للوتر واجب
 عند الحنفية

اولا يجوز بدو وقت الوتر ولو كان سنة كغفلة نية في الصلوة فان كانوا هم من قائلهم بالصلاح هم وقال سنة من اتقى الوتر
 وتمد الوتر سنة هم فلهذا انما السن نية من اتقى في الوتر ودين في ذلك ليقوله هم حيث لا يكفر بجاهده شرب يكون الكاف
 من الكفار اي لا ينسب الي الكفر اذا قال الوتر ليس بفرض هم ولا يؤذن له ش اي لا يؤت بغيره الا اذا كان فيه وقدم الكلام فيه
 انما قوله يذكر مصنفهما وليا من الامارة وليهما مارواه ابو داود وولهما من حديث عبد المبرن محرر عن رجل من بني كندة
 يقال له اني جيتي قال كان رجل بائناهم يقال له ابو محمد قال الوتر واجب قال فرجعت الى سباوقة بن الصامت رضي الله عنه
 فقلت ان ابا محمد يزعم ان الوتر واجب قال كذب ابو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لموات كتبسن الله تعالى
 على عباده الى بيت والحمد لله الميم وسكون النماء المبعوث وكذا الدال وقيل لغيتا وبعد باجم قيل ان هذا القيل وقيل ان البين
 من كثافته واسم شيع الغنطين محمد بن النصارى اسمه سوبون زيد بن سبيع البخاري وقيل اسمه ابن اوس فكان يدري او تها ايضا
 الا عرابي بن علي بن غير بن فقال لا الا ان التطوع وهذا يعني الفرض والوجوب وبقوله عليه السلام ثلثات هن علي فوايظ من لم يترك
 ر الوتر واخر وصلاة انهي واه احمد في سنه والحاكم في سنه ركن حديث ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ثلثات الحديث والذي وقع في كتب اصحابنا ثلاث كتب على ركنك عليك وهي كرم سنة الوتر والضحي والضحى وحبها ايضا بعد
 عليه السلام اياه على الراحلة والفرض لا يوجب على الراحلة من غير عذر والواجب من حديث عبادة انه عليه السلام اخرج من فريضة من
 صلوات ابو نعيمه لا يقول بفرنية الوتر بل بفرنية النظر مثلا وانما يقول بوجوبه والفرق بين الواجب والفرض فليسا فلا يكون
 حينئذ وجوبه عليه وقوله كذب ابو محمد اي اخطاء وسماه كذبا لانه شبهته في كونه ضارا وانما قاله باجمته وراه الى ان الوتر واجب والاه
 يخطا وفي غير موضع وعن حديث الاعرابي بانه كان قبل وجوب الوتر وفي قوله ان المذركم صلوة على يميني اشارة على انه حرة
 عن وجوب الصلوة الخمس من غير قوله تعالى قل لا اجد فيها اوصى الى محرم على طاعم طيرة الا ان يكون تيمنا او ما سنفوا واحم
 خضرنا لاية وقد حرم الله تعالى بعد ذلك لكل ذي ذاب من السباع وكل ذي ثلب من الطير وفي حديث جابر رضي الله عنه
 اخرجه سلم وغيره ويدل على تاخره انه سأل عن الصلوة والزكاة والصيام وقال في اخره والله لا يزيد علي هذا ولا نقص قال
 عليه السلام ارفع ان صدق ولم يذكر الحج فدل على انه كان قبل وجوب الحج فكذلك يجوز ان يكون سؤاله قبل ان يراعي الخمس
 فلا يكون حجة وعن حديث ابن عباس باينصيف قال الذهبي هو غريب منكر وفي سنه الذي اخرجه الحاكم واهمدين جبان
 الكشي ضعفه النساوي والدراطين وفي سنه اخرها جابر الجعفي وهو مختلف فيه وكذا اخرجه البيهقي منه ابن جبان وقال مؤيد
 مدلس اسمه يحيى بن حبه وقال النووي اما ذكرت هذا الحديث لما بين ضعفه واحدة والآخر اترابه وله طريق آخر عند ابن الجوزي
 في العمل الشناهيته فيه وصناح بن يحيى ومندل وهما ضعيفان واخرج بن الجوزي ايضا نحوه من حديث انس وفيه عبد المبرن

وكان سنة
 ظهور آثار
 التسلية
 حيث لا يكفر
 جملها ولا
 يؤذن له

وهو ساقط وقال بن حبان كان كذا في اجاب اصحابنا عن بان الحسن يقول بوجوبه لان الوتر ليس من المكتوبات بل من الواجبات
 بل واجب مختلف في ذاته وليس كل واجب مكتوب الا ترى ان الصلاة العينية وادبها ليست بمكتوبة وليس جوبها كجوب صلاة العينية
 والمجتمعة غسل الميت واجب وليس كغسل الجنابة ومعدتها الغطر واجبة وليست كالزكوات وجب تأجيلها واجبات وليست كغسل الصلاة
 لان طريق الواجبات مختلفة من اجل ان القرآن وبالنسبة الى الوتر ليس جوبه بطريق الاما وجوبه من قوله وهى لكم
 سنة بان تحقيق الثمات سنة لكم لان كل سنة سنة بالفرد واما اجتماعها فمصلحة عليه السلام اياه على الرخصة والتميز
 لا توهم عليه ما فيه تيميم على العمل لانها مريان الوتر فوهمنا على النبي عليه السلام ثم ادعى جوب هذا الفرض دون سائر الفروض
 حكمه لا دليل عليه فانما حديث بن عباس المذكور فقد بينا حاله وقال القرطبي في النهاية قال الوتر في السفر ليس واجب
 عليه في الصلاة عليه السلام على الرخصة كالتحليل في هذا المصل له وروى الطحاوي في مسنده عن ثوبان عن ابن عمر انه كان يصلي في
 راحته بوترين بالارض فيزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك وكذا عن مجاهد بن جبر عن ابي عبد الله في السفر على غير انما
 توجه وان كان السفر فزل فاروى عن ابن عمر ما يخالف ذلك كان تلي تيا كده ووجه وقال بن العوفي قال الوتر
 الوتر واجب لا يثبت بالوجوب بالقرآن فذلك لا يفيد على الرخصة قلت نقله بن ابي خنيفة في مسنده عن ابي حنيفة في السفر لا يجوز ان يترك
 قاعدت القدرة على القيام ولا على الرخصة من غير عذر واما عند جماعة وان كان سنة فلما نه عليه السلام كان نزل الوتر على
 الارض هذا الذي صح عندنا من رواية ابي خنيفة قوله عليه السلام ان لا يترككم صلاة الا وادى الوتر فمعلوم بانين المشاء الى كل
 الفجر وفي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم عن خارجة رضي الله عنها خرجت حديثا ابو داود والترمذي في طريق
 عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله لم يكمل عبادة من غير الوتر وهم في الوتر فاجابوا اننا نؤتي
 المشاء الى طلوع الفجر وقال الترمذي غريب اخرجه الحاكم في مسنده وقال حديث صحيح الاسناد ورواه ابو داود ورواه
 سننه والدارقطني في سننه والبطرقي في جملة فان قلت رواد ابن عدي في الكامل نقله البخاري انه قال لا يعرف بها
 بعض من الاون بعض يعني رواية وعله بن الجوزي في التحقيق بان بن حنبل وابو عبد الله بن اشراف نقل عن الدارقطني انه منع قلت قال
 صاحب التحقيق انما يعينه بان سمي فليس في نسخة تالمه ليش بن سعد عن زيد بن ابي مبيد به واما نقله عن الدارقطني انما يعينه عبد
 بن اشد البصري مولى عثمان ابن عفان الوادى عن ابي سعيد الخدري واما عبد الله بن اشد فموصري راوى عن خارجة
 بره بن حبان في الثقات وخارجة هو بن حنيفة العدوي والقرشي اصحابي سكن مصر هذا الحديث قوله حمر النعم فيقول
 ولين في هذا الانعام وهى المال الرعية واكثر يقع هذا الاسم على الابل والحمير والبعير والكلاب والكلاب والكلاب
 الامم اعز الاموال عند العرب فذكر ذلك عليه السلام ومن عمرو بن العاص وحقبة اخراج حديثها اسحاق بن راهوية

في حديثه
 قوله عليه
 السلام الله
 عز وجل
 الا وادى الوتر
 فصلها
 ما بين الفجر
 الى طلوع الفجر

في سنة وثمانين رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل زادكم صلوة وهي خير لكم من عمر التور وروى في كتابها من النساء الى
 طلوع النجوى في طريقه رواه الطبراني في معجمه من عباس بن فضال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اخرج حديث الدارقطني في سنة والطبراني في معجمه منه
 قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم بشيخه فقال ان الله زادكم صلوة وهي التور وفيه قال النضر بن الحارث قال الدارقطني ضعيف ومن ابى
 بصرة بفتح الباء الموحدة وسكون الضاد والمعلمة الغفاري واسمه سهل البوميد اخرج حديثه الحاكم في المستدرک من طريق ابن
 لميعة حديثي عبد الله بن بيرة ان ابا ابيتم الجنباني وعبد الله بن مالك اخبروا انه سمع عمر بن العاص يقول سمعت ابا بصرة الغفاري
 رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله زادكم صلوة وهي التور فقلوبنا ما بيننا الى صلاة الصبح و
 عنه الحاكم وعله الذهبي في مختصره بابن لميعة وله طريق آخر عند الطبراني في معجمه واهم في سنة عن ابن المبارك الماسعيد بن
 من بن بيرة عن ابي ابيتم الجنباني وبطريق آخر عند الطبراني عن الليث بن سعد عن عيسى بن نعيم عن ابن بيرة به ومن ابن عمر
 رضي الله عنه اخرج حديثه الدارقطني في غريب ما لك عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم محمدا وجهه مجردا فوضع
 النبي محمد الله واثي عليه ثم قال يا ايها الناس ان الله زادكم صلوة الى صلواتكم وهي التور وفيه حميد بن ابي ايوان الاسكندر ي قال
 الدارقطني ضعيف ومن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه اخرج حديثه الطبراني في كتابه سنة الشافعيين وعنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى زادكم صلوة وهي التور وروى ايضا من عمر بن ابي شبيب عن ابي عبيد بن جبر عن ابي هريرة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاجتمع محمد الله واثي عليه ثم قال ان الله قد زادكم صلوة فاما ما بال التور وجه الاستدلال لهذه الامايش ان في بعضها
 الامر والامر لا وجوب وهو مني قول المصنف امش اي النبي عليه السلام هم وهو لوجوب شئ اي امر الشائع فيه يدل
 على وجوب التور الذي فيه التبرج بالامر حديث ابي بصرة وهو قوله فقلوبنا ما بيننا الى صلاة الصبح واهم في سنة عن ابن عمر بن الخطاب
 انه عليه السلام قال ايكم خاف ان لا يقوم في اخر الليل فان قراه اخر الليل بغيره ذلك افضل واهم في سنة عن ابن عمر بن الخطاب
 وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اجعلوا اخر صلواتكم ورا اخرجه البخاري وسلم وروى من عبد الله
 بن بريدة عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل زادكم صلوة وهي التور وفيه حميد بن ابي ايوان الاسكندر ي قال
 مستدرکه ومحمود قوله حق اي واجب ثابت والدليل عليه بقية الحديث لانها ميب بشدة ولا يقال مثل هذا الا في حق تارك فرض
 او واجب ولا سيما وقد تكرر الكلام ثلاث مرات وشئ هذا الكلام بهذا التاكيد لم يأت في حق السنن وبهذا ما قاله الخطابي من
 قوله وقد دلت الاخبار على انه لم يروى بالحق الوجوب الذي لا يسميه غيره منها خبر عبادة بن الصامت لما بلغه ان ابا محمد رجلا من
 الانصار يقول التور حق كذب ابو محمد ثم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في عدد الصلوات الخمس منها خبر طلحة بن عبد الله في سؤال
 الاعرابي ومنها خبر انس بن مالك في فرض الصلوات لبيته الاسلا ما خبر عبادة فقد تكلنا فيه بما فيه الكفاية من قرب وايضا ما قاله

امره للرجوع
 ولهذا وجب
 القضاء بالجميع

في قوله كوجوب الصلوة ولم يقل ان ان الوتر واجب كوجوب الصلوة واما خبر طائفة فكان قيل وجوب الوتر يدل انه لم يذكر فيه الحج وقد قرأه ايضا واما حديث انس رضي الله عنه فلا نزاع فيه انه كان قبل الوجوب وما روى عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ابل القرآن اوتر واغان الصلوة وتر يجب الوتر اخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن فان قلت قال الخطابي في تحصيله ابل القرآن بالامر فيدل على ان الوتر غير واجب ولو كان واجبا لكان عاما وابل القرآن في عرف الناس ليم القرآن والحقا دون العلوم قلت ابل القرآن سبب اللقمة فيا دل كل من بعده شئ من القرآن ولو كان آية فيدل فيه الخطا وغيرهم على ان القرآن كان في زمنه عليه السلام نقرأ ما بين الصلوة في الصلوة وبذلك لا يدل القرآن لا يثبت مقتضى الاشارة الى على الوجوب والاسيا كما لا امر بالترتيب لوجه الصلاة بقوله فان الصلوة وتر يجب الوتر وما روى من ابي سعيد الخدري قال قال عليه السلام اوتر وقبل ان تصبوا رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وما روى من قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قام من تره اذ نسيه فليصله اذ اذكره رواه ابو داود والترمذي ووجوب الصلوة واجب الاداء فان قلت قال الخطابي قوله اذكركم بصلوة يدل على انها غير لازمة لهم ولو كانت واجبة لم يخرج الكلام فيه على منية لفظ الامر فيقول الزكلم و فرض عليكم ان تحذوا ذلك من الكلام قال قد روى ايضا ان الصلوة لم تكن صلوة وسنة الزيادة من النوافل وذلك ان نوافل الصلوات تنقطع لا وتر فيها فقد اذكر بصلوة وراكم صلوة لم يكونوا يصلونها قبل على تلك الصورة والبيعة وهو الوتر قلت لا نسلم ان قوله اذكركم بصلوة يدل على انها غير لازمة فليس لنا في ذلك دلالة وليس آخر على الوجوب وقد جاء فيها ذكرناه من الاعاديث ما يدل على الوجوب واما وجه الاستدلال بقوله ان الصلوة لم تكن من وجوه الاول انه اضاف الزيادة الى الصلوة على ولسن انما يعنى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني انه قال اذكركم الزيادة انما تحقق في الواجبات لانها مصورة بعد ولا في النوافل لانها لانها لانهما في الواجبات ان الزيادة على شئ انما تحقق اذا كان من جنس ذلك عليه لا يقال زاد في شئ اذا وجب بهتية مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة اذا باع والمرتبة عليه فرض فائدة الزيادة الا ان الدليل غير قطعي فصار واجبا فان قلت اسن مقدرة ايضا فذلك كانت زيادة على اسن قلت اضافة الى الواجبات اولى للاضافة باعتبارها وايضا لو اعتبر زيادة على الغرض يكون الامر معمولاً بالحقبة والانه لا يمكن جعل الزيادة على اسن لانه لا نظير له في اشهر اذا اسن توجب الغرض لا الجارية ان يكون تبنا لسنن لانه يودى في اخر الوقت وهو اخر الليل ولسن ليست كذلك وقيل افضل من وقت الوتر لغيره وكبره اداء النساء فيه اشهد الكرامة ولو كان الوتر تبنا لقسنا من حيث اسنيته لكان وقتها سبب وقت اشها وما يدل على الوجوب الوتر قوله عليه السلام الا وهى الوتر على سبيل التعريف فمذاويل على انه كان معلوما عندهم وزيادة تعريف زيادة وهو الوجوب لا الصلوة فان قلت جاء حديث من ابي سعيد الخدري رضي الله عنه من رفعوا عايدل على انه لا يلزم ان

وهذا واجب القتل
بالجمل والكلية
جاءه كان يجر
ثبت بالسنه
وهو المعنى بما روي
انه سنه وهو
في وقت المشاء
فالكتب باذانته
قال الترمذي
ركعات كالفصل
بني من بسلاوم
مسارده عاتقة
انه عليه السلام
كان يوتر بثلاث

ليكون المراد من هذا قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الى صلواتكم هي خير من عمر النعم الذي ركنتم
قبل صلوة الغرغرة اليكم وقال احدثت مجمع قلت لا تنس هذا ما ذكرنا لا يجوز ان يكون المراد منه ركعت الفجر ولهذا جاء التأكيد فيما روي
ابو هريرة عن النبي عليه السلام انه قال لا تدعوا بها وان طرقتكم انشرواها ابو داود ورواه احمد بن محمد بن عيسى بن ابي بصير وقت الفجر
هم ولهذا وجب القضاء بالاجماع شئ ابي ولابل كون التور واجبا وجب القضاء بالاجماع قال الاثراني ابي بالاجماع
اسما بن مينا طاهر الرواية فانه نقل عن ابي يوسف انه لا يقضي خارج الوقت ومن بعده قال ابي ان يقضي قبل المراد بالاجماع
اجماع السلف لكنه لم يثبت الا بطريق الاما وقلت هذا من كلام البخاري على غير ظاهر الرواية لا يصح الاستدلال به وجوبه بوجوب
تقاضي بالاجماع وذكرنا انما نفي وجوبه الطمادي ان وجوب التور اجماع من الصحابة نفي هذا الاحتجاج الى تفسير قوله بالاجماع ابي
بالاجماع اسما بن مينا على ظاهر الرواية ولهذا سقط حكم الكل ايضا وقوله وفي الجملة كلامه في هذا الموضع لا يخلو من شئ وكل جواك
هم وانما لا يكفي ما دلان وجوبه ثبت بالسنه شئ هذا جواب من قولنا ما ثبت لا يكفي جاعده اى لا كره لان الجا بدنا كغيره اذا كان كذلك
تقعا وهما ليس كغيره لان وجوبه ثبت بالسنه يعني بغير الوامد ولم يثبت بغير التور ولا بالشبهة فصار دون من الذي ثبت من
التور والشبهة فان شكا الثابت بامد هاكوكيهم وهو الغنى شئ بكسر النون وتشديد الياء اى كون وجوبه ثبت بالسنه هم بما
روى عنه انه ثبت وهو الحديث الذي رواه ابن عباس ثلاث كتب على اهلكتم عليكم هي لكم سنه هم وهو يودي في وقت
الشاء فالتنن باذان الشاء واقامته شئ هذا جواب من قولنا هم ولا يؤدون شئ اى التور يودي في وقت الشاء فالتنن
باذان الشاء واقامته هم قال شئ اى القدرى هم التور ثلاث ركعات لا يفضل منهن بسلاهم شئ بل يشهد عند الثانية
ولا يسلم ويشهد عند الثالثة ويسلم وهو قول عمر وعلى بن سعود وابي وانس بن عباس في امامته وعمر بن عبد العزيز واعاداه
الاكثر من ابن المبارك وهو قول مالك بن كعب الصيام ذكره في العارضة وقال بن جلال التور ثلاث قول خديعة وابي
والفقهاء السبعة بالمدنية وسعد بن لهيئ قال الترمذي وقد ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم الى هذا وقال الزهري التور ثلاث
في رمضان وفي غيره ولو اعادة وقال مالك لا يوتر بواحدة ليس قبلها شئ لا في السفر ولا في الحضر وقال النعدي التور اربعة ركعة
لا خلاف فيه وادنى كماله ثلاث واكثرها احدى عشرة وفي وجه ثلاث عشرة ركعة ولو زود عليها لم يصح وتره عند مجيئه وقال
بن جليل الذي اعتمده ان الفضيل ركعة الوتر ما قبلها وقال ان اوتر ثلاث ولم يسلم الفتيق عليه عندي ويعني ان يسلم في التور
وقال الاثراني ان فعل من ان لم يفعل من هم لاروت عاتقة رضي الله عنه عليه السلام كان يوتر بثلاث شئ اى ثلاث
ركعات لا يفضل منهن بسلاهم لاروي النسائي في سنه من عاتقة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في
الركعتين التور ورواه الحاكم في مسنده وقال انه صحيح على شرط البخاري وسلم ولم يجزاه ونقله قال كان رسول الله

في ترك ثلاث لا يسلم الا في اخرهن فان قلت الحديث الذي ذكره مصنفكم ان كان يوتر تسبيحة قلت وقع هذا الاحتمال فلو كان
 من النساء واما ان كان من الرجال فقلت كيف حملتم المطلق على اربعة قلت يتحمل اذا ورد النصفان في الحكم ولنا ادوات اخر تدل على ان
 الوتر ثلاث ركعات تسليمة واحدة منها رواه الاربعة من حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة
 الاولى من الوتر فاتحة الكتاب سبع اقسام بركعة الاولى في الثانية ثقل يا ايها الكافرون في الثالثة ثقل هو المصدق والموثوق
 ورواه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه ورواه ابن حبان في صحيحه وظاهر الحديث ان الثالثة تسعة
 غير مفصلة والاتصال في ركعة الوتر بقدرة او نحو ذلك فان قلت تكرارها في لفظ الدار فقلت من عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
 في الركعتين التين يوتر بعدهما سبع اقسام بركعة الاولى في الثانية ثقل يا ايها الكافرون في الثالثة ثقل هو المصدق والموثوق وقل
 بركعة الناس قلت لا يدل وقوله او بعدهما على انه يوتر تسليمة ولا شك ان الثالثة ورواهما رواه الطحاوي ايضا من ابن عباس عن
 حديث عائشة ورواه الطحاوي ايضا من حديث سعيد بن عبد الرحمن بن تومي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الوتر
 يقرأ في الركعة الاولى سبع اقسام ورواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الدارقطني ثم لم يمتنع عن
 عبد العزيز بن حماد قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك ثلاث ركعات صلاة الغروب فان قلت قال الدارقطني لم يرو عنه من الغروب
 مرفوعا غير صحيح بن ذكر ما هو ضعيف وقال البيهقي الصحيح وثقة علي بن مسعود قلت لا يصح ما ذكره من مرفوعا على ما عرفت
 الدارقطني اخرجه من عائشة ايضا نحوه مرفوعا ومما يدل على ما ذهبنا اليه حديث النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من التيسر ان يصلي الرباعية يوتر بها وسياقي في باب سجود السهو انشا الله تعالى والامام
 ايضا من الآثار فروى محمد بن الحسن موطاء عن يعقوب بن ابراهيم عن ابن مسعود قال اخذت ركعة قطروا من الطحاوي
 من حديث عقبة بن مسلم قال سألت عبد الله بن عمر عن الوتر فقال الغروب وترها فقلت نعم صلوة المغرب فقالت صدقت
 وحسنت وقال الطحاوي وعليه يعمل حديث بن عمر ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فقال شي فاذنيت الصبح
 فصل ركعة توترتك ما صليت قلت ما سئلتك في اثنين قبلها وروى ذلك الأجازة ثنا ابو بكر قد ثنا ابو داود وثنا ابو
 خالد سالت ابا عبد الله عن الوتر فقال قلنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلاة المغرب هذا قولهم ليلها وثنا
 وروى الطحاوي ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الوتر ثلاث ركعات وقال حديث ابن مزيق ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة
 ثنا ثابت قال صلى بنو انس الوتر اثنان من بينة وام ولده خلفا ثلاث ركعات لم يسلم الا في اخرهن روى ايضا من السمرقندي
 قل وثنا ابا بكر ليلها فقال حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الوتر ثلثة ركعات لم يسلم الا في اخرهن قال ثنا
 ايضا قومي من جهة النظر ان الوتر للثلاث امان يكون فرضا او سنة فان كان فرضا فافترض ليس الا ركعتين او ثلاثا

او اربعاً وكما ان اربعاً يكون اثنتين ولا اربعاً فثبت ان ثلاثاً وان كان سنة فاما ان كانت سنة الا ولما شئتم فممنوع
 بالنسبة لم تجزئ الا المغرب وهو ثلاث فثبت ان الوتر ثلاث وهذا حسن مبرر وقد ذكرنا بما جازى في كتابه النسخ والنسخ من
 جملة الترجحات ان يكون الحديث موافقاً للقياس وان الآخر فيكون المعدول من الثاني الى الاول تنبهاً ومكياً من شئ
 اى البصرى هم وجماع المسلمين على الثلاث شئ يعنى لا يفضل ميسر بسلام وروى ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا حفص بن عمر
 عن الحسن قال سمع اسد بن سنان الوتر ثلاث لا يسلم الا في اخرهن او تسع من ابي وقاص بن كثة فمكوك عليه ابن مسعود وقال
 ما هذا التيسير الا انما صلى عمر بن الخطاب على النبي صلى الله عليه وسلم وفيه البسوط من عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 ما هذا التيسير لثقتهم اولاد ديننا وعن عبد الله بن قيس قال قلت لعائشة رضي الله عنها بكى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر
 قال تساريع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشرة وثلاث ولم يكن يوتر باقل من سبع ولا باكثر من ثلاث عشرة رواه
 ابو داود وقد ثبت على الوتر ثلاثاً ولم يذكر الوتر بواحدة قد قل على انه لا اعتبار لركعة البتة وقال النووي قال صاحبنا لم
 يقل احد من العلماء ان الركعة الواحدة لا تصح الا بركعتين الا بركعة الشورى ومن الجماعة قلت عجباً للنووى كيف نقل هذا النقل
 انما ولا يروه مع علمه بطلانه وقد ذكرناه عن جماعة من الصحابة والتابعين من بعدهم انه يوتر بثلاث ولا يجوز بركعة الواحدة
 وروى الطحاوى عن عمر بن عبد العزيز انها ثبت الوتر بالمدة يقول الفقهاء ثلاثاً لا يسلم الا في اخرهن اتفاق الفقهاء بالمدة
 على شرط الثلاث تبسيسة واحدة تبين لك خطأ نقل الخلفاء من ذلك بابي خزيمة والشورى وما بها فان قلت ناقول
 في قوله عليه السلام فاذا ثبت الصبح فاوتر بركعة قلت معناه فصلته باقبلها وبعدها قال توتر بركعة باقبلها ومن يقتصر على ركعة واحدة
 كيف يوتر بركعة واحدة ليس قبلها بشئ فان قلت روى انه قال من شاء او تر بركعة ومن شاء او تر ثلاثاً او خمس قلت هو محمول
 على انه كان قبل استقرار هذه الامارات التي استقرت في الامم وكذا قول ما شئتم رضي الله عنه كان يسلم
 بين كل ركعتين يوتر بواحدة بمدة واحدة وروى ابن ابي عمير عن ام سلمة رضي الله عنها انه كان يوتر سبع ركعات لا يفضل منها تسليماً
 ولا كلاماً فممنوع انه كان قبل استقرار الوتر ثم وهذا شئ اى الاثنا عشر ركعات تبسيسة واحدة هم اهل احوال الشافعى سنن
 المنقول عنه ثلاث اقوال الاول كقولنا اشار اليه بقوله وهذا احوال الشافعى والثاني يوتر تبسيتين اشار اليه بقوله هم
 وفي قول يوتر تبسيتين شئ يعنى يعني ثلاث ركعات ولكنه يسلم تبسيتين والقول الثالث هو بانما اشار او تر بركعة
 ثلاث تبسيسة واحدة واحدة وذكروا القدر وروى في شرحه لمختصر الكرخي وعند الشافعى ان شاء او تر بركعة او ثلاثاً
 وهو افضل واخمس اوسع او بامدى عشرة هم وهو قول مالك شئ اى لا ياتى تبسيتين قول مالك قلت تبين
 نزهة الشافعى ما ذكره في الروضة الوتر سنة ومكمل بركعة وثلاث وخمس اوسع وبعده عشرة فذا اكثر من ذلك

وحكى الصريح
 لجماع المسلمين
 على الثلاث
 وهذا الحد
 قول الشافعى
 في قوله يوتر
 بتبسيتين
 وهو قول
 مالك

فما لم يستأنس القرآن وهو الصحيح فلما جئنا إلى التسمية وبنا من عاتية العلماء ولكن لما تباطأ ان يكتبوا الخاضع لنفسه او لمحب من قراية
ثم نظرنا في هذه الاحاديث من الالفاظ والحجج الى البيان فقولنا عن الجور ان يقع الحاء والمهمل وسكون الواو بعد باداء مكملة ومدود وقد
ذكرنا مسه قوفهم من حديث اي من من يوتهم وخذف للمقول كثير في الكلام لانه فخذف كذلك خذف في حقية الالفاظ والاداء في الخطاب روى
العلماء بما ينون الجمع وكذلك في سائر الالفاظ الدالة على الافراد قوله وفي اي اخفطه واصلة من تليق والامرق ومعنى الاصل اوق
قوله انه اي ان الشان قوله لا يذلل بفتح الياء ومن وايت فاعله اي ومن الياء وحسن لا يذلل من كنت له وليا فانظروا في قوله تبارك
اي انطقت قوله ربنا اي ربنا قوله وخذف بالذال المعجمة من باب ضرب يغرب اي شرع في العمل في الخيرة فعمل المعذلة والعل في المعذلة
الخدم جميع حافد وفي الصحاح ولد الولد ورجل مخوف واي مخدوم وقال الاصمعي اصل المخدوم قراية لظهور من ابن سوسو المعذلة انما
وفي الكافي ولو قال وخذف بالذال المعجمة لنفسه صلاته قوله لم يفتح الحاء وكسرها والكتبة صم ويقرأ في كل ركعة من التوراة فاستاء الكتاب
ش قراة الفاتحة في كل ركعة من التوراة واجبة بالاجماع اما عندنا في يوسف ومحمد عند الشافعي ومن يسم غلاة نزل ما عندنا في حق
وان كان واجبا لنبوة نبي الواحد وفيه شبهة ويقرأ في كل صلاة طم وسورة شس مطلقه في معنية قال الشافعي انه في التوراة وفي الاول
اما زنا وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وفي كتب الشافعية انه يقرأ في الاول في سج اسم برك الاملي
لا عليه السلام قرا كذلك وقد بين المصنف ان السورة للتعيين بقوله قل هو الله احد وفي فاقروا ما تيسر من القرآن شس وفي الثانية
مين فيه سورة متقلب الى العسر الاية مائة في التور وغيره ولان درجة التوراة تروا على درجة المكتبة ولم يوقف شس سوى
الفاحة يمكنه ان يارب بملك كنهنا كذا ذكره في مجموعه فخص القاض في المعونة الاولى منه سج والثانية بقل يا ايها الكافرون
والتوراة بقل هو الله احد والموتين وفيه قال الشافعي واما مد وقال في الذخيرة وهو قول ابي حنيفة قلت نقله عن غلط ومن الملك اقراء
في التوراة بقل هو الله احد والموتين واما اشفع فلم يلغني في شيء وحيواني ذلك بما روى ابن جابر عن عاتية ان رسول مصرى اهر
عليه سلم كان يقرأ في الاولى سج اسم برك الاملي وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد والموتين و
يروي ابو داود وعن ابي بن ابي كعب قال كان رسول مصرى اسمه يوسر سج اسم برك الاملي وقل للذين كفروا واصلوا
الصمدات اراو قتل للذين كفروا قل يا ايها الكافرون واراو بقوله واصلوا الصمدات هو المصيريل ذلك رواية النسائي
وابن ماجه وفي روايتها قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وقال بن قدامة وحديث عاتية في هذا الحديث قلت لا ينبغي شتم
ولكن لو ترك بها فقرأ بالكان حسا واما قال لا تترزى اذ لم يفعل ذلك بطريق الواجبة قلت اذا كان قصده التبرك يكون حسنا
سواء واليه الاول لان موثقة بالثبت الوجوب وذكره الاصحاح في كل ركعة من التوراة فاستاء الكتاب وسورة معها ولو
اقراء فيه سج وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد مع الفاتحة ولم يأت بها احتمال خصها للاتبك والاقول ان النبي عليه السلام

وهو في كل
ركعة من التوراة
فاتحة الكتاب
وسورة الحمد
فاقروا ما
يسرهم

لا يكره وفيه تفتة فافضل فلما احيا ما كان حسام واذا اراد ان يعين كبرش يعني يعلى الوتر فاخرج من الركعة في الركعة الثانية
كبر خلفا فابعض اصحاب الشافعي وقالوا احمد اذ قمت قبل الركوع كبر ثم اخذ في القنوت قال في معنى لابن قدامة وقدره في
عمره منى الصغرة انه كان اذا اخرج من الركعة كبر في القنوت بعد الركوع كبر حين يركع ونقل من المعزني انه قال اذا روي غنية بكبر
في القنوت ثم ثبت في السنة ولاول عليها قياس قال ابو نصر الملقح هذا خطأ من قال ذلك وروى عن ابن عمر والبراء بن عازب
نحو ذلك ومنه والقياس ميل عليه ايضا واشار اليه صنف بقوله ان الحالة قد اختلفت شئ اى لان الحالة قد اختلفت لانه كان في
حالة قراة القرآن ثم نقل الى حالة قراة القنوت والحال ان يخطى في التكبير في الصلاة فلهذا اختلفت الحالة فشرع كما في حالة
الانتقال من القيام الى الركوع ومن القنوت الى السجود فان قلت ينبغي ان يكون بين القنوت والركعة لا اختلاف لانه قد ثبت
كل التكبير لانه مما يسهل كونه ثناء واما القنوت فواجب فيه وبكم على حدة ولان رفع اليد حيث ياتي الا ان في غير شئ
بلا تكبيره كما في كبرية الانتحار وتكبيرات اليعدين هم ورفع يديه وقت شئ رفع يديه كما في تكبير الافتتاح اعلا ما لا يحرم ولا شافعي
رفع اليدين في القنوت وجها من احدى الاربع ذكره في الوسط وانظر ما ذكره في التنزيه لا يرفع وجهه قال مالك والشافعي بن سعد
والا لوروى به لاعتبار الانتقال واما المحدثين فلو قلنا انه يرفع اليمين بعد جوف التنزيه للصحة لا يرفع اليمين بقوله عليه السلام لا ترفع
الا يدي الا في سجود السجود شئ التكبير لقوله رفع يديه اى رفع يديه بعد قراة الشرة ثم ثبت والحديث المذكور يدل على
ان في الركعة الثانية الوتر بعد الفراغ عن الركعة ارفع اليدين اشار اليه بقوله هم وذكرنا القنوت شئ اى ذكر عليه السلام من
السجدة المذكورة التي ترفع الايدي فيها عند تكبير القنوت وقد تقدم الحديث في باب صفة الحديث باقية من الكلام مستوفى
وقد ذكرنا هناك ان ليس فيه ذكر القنوت فيما رواه البخاري مطلقا بل في الركعة الثانية في القنوت ورفع يديه كما ذكره المصنف
بذلك وذكره كذا مطلقا غير ان استدلاله بهنا بنا على ما ذكره هناك ولم يسمه على احد من شراح غير ان اختلف في الحال الكلام بهنا
غير تعريض عن كيفية الحديث المذكور وروى اكثر كلامه على ما ذكره المصنف وغيره فقال ولنا ان الامار لما اختلفت في نقل رسول الله
عليه السلام فحكم في قوله وهو الحديث المشهور ان يبنى صلى الله عليه وسلم في الركعة الثانية في الصلاة واربعة
في الحج اما الثلاثة فتكبير الافتتاح وتكبيرات اليعدين وتكبير القنوت واما الاربعه فتكبيرات السلام بحجود الصلوة والركعة وفي
الموقوفين عند الجتمين والتمناخ فيه خارج عن السجود الى اخر ما ذكره قلت ارادوا بالتمناخ فيه رفع اليدين عند الركوع وعند الركوع
منه وفي قوله وهو الحديث المشهور ونظر المصنف في ذلك جعله رفع اليدين منه تكبير القنوت ليس الحديث المذكور كما ذكرناه في
باب صفة الصلاة ثم قال بهنا اعني في باب صفة الصلاة فان قلت بعد جوف التنزيه في الحديث المذكور بالابواب السبعة
فما وجه رفع اليدين عند ذلك وما قلت ذلك جواب هذا في باب الوتر فان قلت هذا الحديث يقتضي ان يصار جواز رفع الايدي في

دان امراد

ان يثبت

كبره في الحالة

قد اختلفت

ورفع يديه

وقد اختلفوا

عليه السلام

لا ترفع الايدي

الا في سبعين

ذكرها

القنوت

ان يديل على ان توت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح انا كان شهر واحد او كان يدعى اهل اقامته تركه فدل على انه كان
 ثم نسخ وقال الطحاوي ثنا ابو داود والمازني ثنا ابو حنيفة عن ابن ابي عمير عن علقمة بن مرثد عن ابن مسعود قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شهر ايدى على عبته وذكروا ان فلان من اهل بيته ترك القنوت وكان ابن مسعود لا يفت في صلاته بشي قال فلان
 مسعود فخر ان توت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان انا كان من اهل بيته ترك القنوت وكان ابن مسعود لا يفت في صلاته بشي قال فلان
 مسعود فخر ان توت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان انا كان من اهل بيته ترك القنوت وكان ابن مسعود لا يفت في صلاته بشي قال فلان
 ثم اخبرهم ان الله عز وجل نسخ ذلك حتى انزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لك من الامر شي او يتوب عليهم فانه لم يلزمهم فانه لم يلزمهم
 فصار ذلك عند ابن مسعود اينا فلان من اهل بيته ترك القنوت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن مسعود لا يفت في صلاته بشي قال فلان
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن ابي بكر فاجاب في حديثه بان ما كان يفت في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعى عليه ان الله عز وجل
 نسخ ذلك بقوله ليس لك من الامر شي او يتوب عليهم فانه لم يلزمهم فانه لم يلزمهم فانه لم يلزمهم فانه لم يلزمهم فانه لم يلزمهم فانه لم يلزمهم
 قد ثبت عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يفت في الصبح بعد النبي عليه السلام فيكون الاية سمعة بحلة القنوت وكذا في البقرة في قوله
 فبسطوا يداي في كتاب المعرفة فقال ابو هريرة سلم في سورة غيبه في بن رسول الاية بكثرة لانها نزلت في احد وكان ابو هريرة يفت
 في جوفه عليه السلام وبعد وفاته قلت قيل ان يكون ابو هريرة لا يعلم قول الاية فكان قيل على ما علم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقبوه الى ان مات لان الحديث ثبت عند خلاف ذلك لا ترى ان عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن ابي بكر رضي الله عنه لما علمنا قول
 الاية علمنا بكوننا انا لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفت في الصبح فان قلت سلم وابو داود والمازني والسنائي من
 البراد بن عازب ان النبي عليه السلام كان يفت في صلاة الحج وصلاة المغرب وروى البخاري وسلم وابو داود والسنائي
 وعن ابي هريرة قال قال ابو داود رحمه الله صلى الله عليه وسلم كان ابو هريرة يفت في الركعة من صلوته الظهر وصلاة العشاء
 الاخرة وصلاة الصبح فيرد على المؤمنين ودين الكافرون قلت كلما جاء من القنوت في الصلاة انفس قد نسخ على بابنا كيف تبدل
 انشأ فيه بنو وهمل لا يرون القنوت في المغرب فينبطون بعض الحديث ويتركون بعضه بهكم فان قلت روى عبد الرزاق في
 مصنفه خبرنا ابو جعفر الرازي عن الربيع بن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفت في الفجر حتى فارق الدنيا ومن
 لم يفرق رايته الدار فمضى في سنة وفتح بن الربيع في مسنده خبرنا ابو جعفر الرازي عن الربيع بن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفت في الفجر حتى فارق الدنيا ومن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر ايدى على عبته وذكروا ان فلان من اهل بيته ترك القنوت وكان ابن مسعود لا يفت في صلاته بشي قال فلان
 الفجر حتى فارق الدنيا قال حق وقوله ثم تركه يعني تركه في القنوت في الدماء ورواه الحاكم في مستدرکه عن انس في سنة قلت
 قال صاحب التبيين على التحقيق هذا الحديث ابو داود وشيخه والوجه الرازي وثمة جماعة وله طرق في كتاب توت ابي موسى المدني

قال وان صح فهو محمول على انه ما زال لغيت في البؤا زال او على انه ما زال لطول في الصلاة فان القنوت فلفظ مشترك بين الصلاة
والقيام وبخسوع وسكوت وغير ذلك قال احمد بن حنبل ان ابراهيم كان قاتنا لعدونا فقال عليه السلام من هو قاتنا انا ابراهيم
قال ومن لغيت منكم لعدو قال لا ثم اقمي وقال وتوموا المذنبين وقال كل قاتنون وفي الحديث الفصل الصلاة طول القنوت
وابن الجوزي ضعف الحديث المذكور في تحقيق وفي العمل المتناهيته وقال وهذا حديث لا يصح قال اباجعفر الرازي اسمه موسى ابن
مايا قال بن المديني كان غليظ وقال يحيى كان غليظا قال احمد بن حنبل في الحديث وقال ابو ذر كان يترك كثيرا وقال بن
حبان كان غليظا لما كره من الشاهير ورواه الطحاوي في شرح الامار وسكت عنه الا انه قال وهو عارض باروى من
انه عليه السلام ما قنيت شرا على ابياء من العرب ثم تركت قلت وتعارفنا بعد ما رواه ابو ابي في عجزنا بعد المدة من محمد بن
عبد العزيز بن شيبان بن فروخ ثنا ما لب بن فروخ الطحاوي قال كنت عند انس بن مالك شهر بن علفي في صلاة العداة
جودي محمد بن الحسن في كتاب الامار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال لم يركب عليه السلام قنوتا في غير حق
تعارق الدنيا وقال بن الجدي في تحقيق احاديث الشافعية على اربعة اقسام منها ما هو مطلق وان سول عليه السلام قنوت
وهذا لا نزاع فيه لانه ثبت انه قنوت والثاني مقيد بان قنوت في صلاة الصبح والمغرب واه مسلم وابو داود والترمذي والنسائي
وامرؤ القيس قال احمد بن حنبل في الحديث في المغرب الا في هذا الحديث والراجح ما هو صحيح في جميعهم ما رواه ابو عبد الله
في مصنفه وقد ذكرنا الا ان قال وقد اوردنا في كتابنا الذي نفعه في القنوت احاديث انه لم يركبها بعدد منها ما اخبر عن نينا
بن عبد الله بن عاصم ان بن مالك قال ما زال سول عليه السلام يقنوت في صلاة الصبح حتى مات قال فسكت عن القدر في هذا
الحديث واجاب به بر فاخبرني ومجته باده وقلته دين لانه يعلم انه باطل قال بن حبان بن يار روى عن انس اشياء موضوعة
لا يلائم ذكرها في الكتب الا على سبيل القصة فيها فوجب الطيب ما سمع في الصميمين بن حنبل على حديثه روى انه كذب فهو
احد الكاذبين ثم ذكر له احاديث اخرى كلها من انس ان النبي عليه السلام لم يركب القنوت في الصبح حتى مات وطمس في اسانيد
اختلفت الامار والاحاديث من انس واضطربت فلا تقوم شرا حجة فان قلت حديث الصنف فيه ابو حمزة القصاب قال بن
حبان كان فاش الخطا كثيره روى من الثقات ما لا يشبه حديث الثقات وتركه احمد بن يحيى بن ميمون قلت روى الطحاوي حديث
استدل به حديثه وهو امام حبيب لا يلائم فيما يقوله ولئن قلنا فقد ورد احاديث اخرى وان كان بعضها ضعيفا لا يقوى ويؤيده منها
ما روى ابن ماجه في سنة من محمد بن علي عن ميمون بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن ابي بن ام سلمة رضي الله عنه ان سول الله
عليه السلام نهي عن القنوت في صلاة الصبح ومنها ما روى من ابن عمر انه ذكر القنوت فقال انه لم يركبها ما قنوت رسول الله صلى
عليه وسلم غير شرا واحديثه تركه واه بشرا من حرب عنه وقال البيهقي وهو ضعيف وقال النيسابوري وهو ضعيف فراه واتجه به النسايب

بن مسعود رضي الله عنه عليه السلام لم تقبض في الفجر الا بشبه اولم تقبض قبله ولا بعده يدل على ان فيه بالكلية غير شهر واحد فاحرم من
الليل عليه ما روى عن شيبان ثنا غالب بن فرقد قال كنت عند انس بن مالك شهر من علم تقبضت في صلاة العدة ولولم تقبض
منه وبالشبه لما ذكره وقال ابو ذر شيبان صدوق عن نافع بن عمر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكبر
رضي الله عنه وعمر وثمان فلم يقبضوا على علقية وسروق والاسود وعمر بن ميمون خلف عمر رضي الله عنه فلم يقبضت فان قلت
اخرت البيهقي عن طارق قال صليت خلف عمر الصديق فقلت وعمر صديق عمر قال سمعت عمر يقبض هناك في الفجر بكبر ثم قال بذه
رواية بيهقي موصولة قلت كيف يكون صحيحه وفي اسانيد محمد بن الحسن الزياتي قال ابن الجوزي في كتابه قال البرقاني كان
كذبا قال الدارقطني خطأ الجعدي بالرواية بل الروايات العجيبة من عمر انه لم يقبض من رواية ابى مالك النخعي وقد ذكرها
وروى ابن جبان في صحيحه وابي يعقوب البضا عنه ونفذت عملت خلف النبي عليه السلام فلم تقبضت وصليت خلف عمر فلم تقبضت فقلت
خلف عثمان فلم تقبضت وعملت خلف علي فلم تقبضت ثم قال يابني انما بدت وما ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا ابن ابي خال
من ابى الصالح بن مسعود بن ابي اسير عن عمر رضي الله عنه كان لا يقبض في الفجر ورواه عبد الرزاق عن ابى شيبة عن ابى خالد في التتبع
لابن جزي الطبري روى شيبة عن قتادة عن ابى السفياني عن بن عمر انه قال شيبان قال كان عبد الله لا يقبض ولوقت تقبضت
عبد الله وعبد الله يقول لو سلك الناس وادوا وشبابا يسلك عمر وادوا وشبابا يسلك وادى عمر وشبته وقال ابو اسير قتادة لم
يقبضت ابو بكر وعمر رضي الله عنهما مضيا وروى شيبة عن قتادة عن ابى مخنف قال ابن عمر الكعبة ما نهك عن القنوت قال لا
اخطفه عن احد وقال قتادة عن علقمة عن ابى الدرداء قال لا تقنوت في الفجر واخرت ابو مسعود الراسي في اصول السنة ومجل
اول حديث من قال ان القنوت محدث وان النبي صلى الله عليه وسلم قننت شهر ثم تركه وقال الترمذي حديث من صحح العمل
عنه اكثر اهل العلم ورواه الطبراني عن ابى كريب وسئل بن عمر عن القنوت في الفجر فقال لا والله لا اعرف هذا عن سعيد بن جبير قال
اشهد اني سمعت بن عباس يقول القنوت في الفجر بقية ذكره بن شدرة وقال البيهقي بن سعد رحمه الله ما قننت الا حين عاينا اؤتمنت
وابي يعين عاينا الا ولا ما لم تقبضت قال ادب في ذلك بالحديث الذي جاء من النبي عليه السلام انه قننت شهر وابعين يوما بعد يوم
ويدعوا على الخبيث حتى نزل الله عز وجل ما ليس لك من الامر شي الاية فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم القنوت فما قننت
بعدها حتى اتى الله عز وجل فقلت لم تقبضت ثم قال قننت في صلاة الفجر وكنت في صلاة الفجر بكبر من خلفه عن ابى غنيم ومحمد بن
الحق ذكر الامام ثناء اول الشافعي والنعني وغيرهما من قننت في صلاة الفجر وقال ابو يوسف تبعه شافعي قال تبع الامام
في ترك القنوت ثم لا تتبع الامام شافعي فلا يخالفه لان الاصل هو التتابع ثم والقنوت بمحمد بن قيس لان بعض العلماء يرون
القنوت في الفجر لما روى انه عليه السلام قننت في الفجر على ما روى في الحديث كبره بعضهم يقولون انه منسوخ وصار العجم متابعين

فان قننت
الامام في صلاة
الفجر بكبر
من خلفه
عن ابى حنيفة
ومحمد بن صالح
ابو يوسف
يتبعه كانه
تبع الامام
والقنوت
في الفجر
مجتهد فيه

[illegible]

في الثالثة من الوتر في شهر رمضان وقت من الامام روى عن ابي الحسن انه قيلت ثمانيا في الثانية وهو خلاف ما ذكر في كتاب العلامة وفي ابوابنا
 انما طعن في ذلك ان في الاولى والثانية والثالثة قال قيلت في الركعة التي هو فيها امتياطا وفي قوله قيلت في الكل وفي الزخيرة لو قيلت
 في الاولى ساهيا والثانية لم قيلت في الثالثة لانه لا يكرر ولو شك في الثالثة انه قيلت او لا يكرر فان لم يحضره لم يركب وفي نسخة
 لو شك انما الاولى والثانية والثالثة يصح في ثلاث ركعات بثلاث قنات وقيلت في الاولى في غير قول ابيته بل في قول ابي حنيفة
 انه قيلت في الثانية وبه قال السفي ولو شك انما الثانية والثالثة قيلت في الركعتين عند ابي حنيفة في السفي بخلاف السفي حيث لا قيلت في
 الاخرى في القضا وفي السبوط ان في القنات فتذكر بعد الركوع لم قيلت القنات عمدا وان تذكره في الركوع يعود الى القيام بها في
 وفي رواية ثم بعد الركوع صنفه كليلات العيين والقراءة كما ذكر في الزخيرة وفي رواية لا يعود الى القيام ويسقط القنات ولا يكرر
 بين وترين في ليلة واحدة كحديث طلحة بن عدي رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا وتره في ليلة روى
 الترمذي قال حديث حسن غير صحيح على بعد ذلك لا يعود للوتر مقدار القيام في القنات قد رويته او ساهيا ان قيلت
 باب النوافل اي هذا باب في بيان احكام النوافل وما فرغ من بيان الفرائض والواجبات شرع في بيان النوافل وروي
 اهم من السنن فلذلك عبر بالنوافل ثم قدم احكام السنن لانها اقوى من النوافل لانها مع نافلة وهي الزيادة ونافلة الصلاة الزيادة
 على المفروضة ونافلة الرمي ولدوله لانه زيادة على اولاده وتفضل الطهوع وتفضل في الاصل فعل الطاعة وفي الشرع والعرف
 مخصوص بطاعة غير واجبة ومن ذلك قبل يدل على الزيادة وفتح الفاء فيفتح الفاء فيفتح الفاء وهو ما جعله الامام بعض الجرح زيادة على ما يستحقه من
 ثباتها ويصح على النوافل الجرح وان الرمي الكثير العطا والزيادة لا يحاق ببعضه فان قلت ما وجه النسبة بين هذا الباب والباب
 الذي قبله فامتنعت قلت وجوه في الزيادة في كل منهما لان الزيادة على الفرائض ما صرح به في الحديث ان لم زادكم صلاة هم السنة
 لكن ان قبل الفجر شئ قبل صلاة الفجر بعد طلوعه قدم ذكر السنة على النفل لانه اطلق لقوله تعالى ثم بدا السنة الفجر لكونها اقوى من غيرهما
 روى عن عائشة في الصحيح قلت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ من النوافل اشده تيمنا من على رضى الفجر في سنن ابي داود ولما رويها
 ولو تركه لم يخل فان قلت هذا يدل على وجوبها لابل مولاه عليه السلام عليها ولما ذكر المصنف في من ابي حنيفة انها واجبة وفي
 جواز الجرح روى الحسن عن ابي حنيفة انه قال لو صلى سنة الفجر قدامه لم يجره قلت انما قيل بوجوبها لانه عليه السلام بها
 مع سائر السنن في حديث التائثرة وقالوا لعلنا انما اوصار مرجعا للفتوى يجوز له ترك سائر السنن لما جاز الناس السنة الفجر وذكر التائثرة
 في الاما في ترك الاما بغير نفل الطهوع التي بعد ركعتي الفجر لا يطهه الاساة الا ان يستحق به ويقول هذا فعل النبي واما النوافل فيمكنه وفي
 النوافل وفوائده يستحق من تركه من الصلوات الحسن لم يرها كذا في قوله لا تقاها وترك قبل الايام ثم يصح ان ياتم لانه جاز الوعيد بالتر
 ومن ابي سهل الرازي من اصحاب ابي حنيفة لو ترك الاربع قبل الطهوع والاربعة على الترك لا تقبل شهادته وفي الجرح لا تقبل الزمل

باب
النوافل
فصل
المسألة
قبل الفجر

والأدلة في الأربع قبل الظهر وقبل صلاة العصر في الأربع قبل المغرب ثم الترتيب بين السن قال المصنف في أقوالها
ركعة الغر ثم سنة المغرب لأنه عليه السلام لم يدعها في سفر ولا حضر ثم التي بعدها فأنما سنة تنفقه عليها وفي التي قبلها اختلاف قيل لبعض
أئمة الأئمة والاقامة ثم التي بعدها الشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل الشاء وقال الحسن أختامها
في أقوالها بعد ركعتي الغر قبل التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب سواء وقيل بل التي قبل الظهر هو الماصح ثم سنة في السنة
الطريقة والعادة والسير فإذا أراد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا ما ينطبق بالكتاب العزيز ولما يقال في أدلة الشراء
والكتاب وسنة أي القرآن والحديث وقال صاحب مطالع القرآن سنة الطرقي التي سمعها رسول الله عليه السلام وشرح
الاحتمال عليها ومن سنة سنة سنة أي فعل فعلا وقال قولاً قيل عليه وسلك فيه ويصح على سنن بعضهم السنن بالفتح الطرقي
وفي الصالح يفتح ليسين والنون ضمهما وضم السنين ثلاث لغات ويقال السنة في اللغة على ثلاثة معان أسيرة وصورته الوجه
وتر بالمدنية ولما خمسة أوجه في الشراء الأول ما يليق عن النبي عليه السلام من غير الكتاب ومنه الكتاب وسنة قولاً كان أو فعلاً
والثاني فعله دون قوله وعلى فعله الذي هو الواجب كقيام الليل وصلاة الغني والوتر على قول ونحو ذلك والواجب علينا
كصلاة النبيين وغيره ما صلى تأكل من المنهوبات كركعتي الغر والوتر والثالث الخماس ما واجب عليه الوتر أحياناً وإتمامه
كل أربع قبل العصر والركعتين أو الأربع قبل الشاء والأربع أو الركعتين بعدهم وأربع قبل الظهر أي أربع ركعات قبل
صلاة الظهر بعد الزوال ثم وبعد ما ركعتان ش أي بعد صلاة الظهر ركعتان في وقته ثم أربع قبل العصر ش أي أربع
قبل صلاة العصر وانشاء ركعتين ش أي وانشاء يعني ركعتين ثم وركعتان بعد المغرب ش أي بعد صلاة المغرب
في وقته ثم واربع قبل الشاء ش أي واربع ركعات قبل صلاة الشاء ثم واربع بعده ش أي أربع ركعات
بعد صلاة الشاء ثم وانشاء ركعتين ش أي وانشاء يعني ركعتين ثم والأصل فيه ش أي العدد المذكور وقال
صاحب الدرية أي ما ذكره محمد والذي قلت أولى على ما لا يخفى هم قوله عليه السلام من ثاب على اثني عشر ركعة في اليوم و
ليلته بنى الله له بيتاً في الجنة هذا الحديث روى بوجود كثرة والفاظ مختلفة عن إمام جيبه بخرجه إجماع الأئمة
عنها ما سمعت رسول الله عليه السلام يقول ما من عبد مسلم يصلي الله في كل يوم ثم اثني عشر ركعة تطوعاً من غير الفريضة
الأربعاء ليلة بيتاً في الجنة وسلم أبي داود وابن ماجه وأربعاً قبل الظهر ركعتين بعدهم وركعتين بعد الشاء
وركعتين قبل الغداة وللشافعي في رواية وركعتين قبل العصر ركعتين بعد الشاء وكذلك معاذ بن جابر في صحيحه ومن غيره
في سننه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وحج الحاكم في نكتة الروايتين فقال وفيه ركعتين
قبل العصر وركعتين بعد الشاء وكذلك عند الطبراني في معجمه وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الترمذي وابن ماجه عنهما قات

دارهم قبل

الظهر بعدها

ركعتي الغر

قبل العصر

دون صلاة

كركعتين

كركعتين بعد

المغرب أربع

قبل العشاء

دارهم بعدها

واربع ركعتين

كل أربع ركعات

عليه السلام

من ثاب على

ثاني عشر ركعة

في اليوم والليله

بنى الله له

بيتاً في

الجنة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثاب على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتا في الجنة وهي أربع ركعات قبل الظهر
 ركعتين بعد الظهر وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغفر قال الترمذي حديث حسن غريب ومحدث بن حريز
 بن عدي في الكافي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم ليلة اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة قبل الغفر وأربع ركعات قبل الظهر
 وركعتين بعد الظهر وركعتين قبل العصر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء قوله بن ثابت يعني وأربع ركعات في الثانية أي دوام العشاء
 الموابية والمدونة وقال بن الأشثر الشاذلية أحرص على الفعل والقول ولا زلتهم ونسب على نحو ما ذكر في الكتاب ش أي في نسخة
 عليه السلام عدد الركعات في قوله على ثنتي عشرة ركعة على نحو ما ذكره في الكتاب أي البسوط أو القدوري ويجوز أن يقراء في نسخة
 معينة بالجمول نفق هذا يكون المفسر غير النبي صلى الله عليه وسلم كما فسرت عائشة رضي الله عنه من غير أنه ش أي غير أن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يذكر الأربع قبل العصر ش في تفسير حديث الشاذلية أحرص على ما بيان المذكرة فيه فان المذكور في الكتاب الكثر من ثنتي
 عشرة من فلما ش أي فلما جل انه لم يذكر الأربع قبل العصر في تفسير حديث الشاذلية من سماه ش أي في نسخة في الأصل
 ش أي في البسوط وانما سماه العلم لانه منقذ لولا انهم منقذ كتاب الجاهل الصغير ثم كتاب الجاهل الكبير ثم كتاب الزيادة
 من مناش قال أبو سليمان الجوزجاني في البسوط قلت الحمد فقل قبل العصر تطوع قال ان قلت نحن قلت فكم التطوع
 قبلها قال أربع ركعات من غير ش أي غير العمل بين الأربع والركعتين قبل صلاة العصر للاختلاف المتأخر
 وهو ان ش بن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل قبل العصر أربع ركعات رواه أبو داود ورواه الترمذي وقال
 حديث حسن غريب وان عليا رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل قبل العصر ركعتين رواه أبو داود ورواه حديث حاصم بن حمزة
 عن علي رضي الله عنه وروى الترمذي عن حاصم بن حمزة عن علي رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل قبل العصر
 أربع ركعات يفضل بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين المؤمنين وقال حديث علي بن حذيفة حسن فان قلت
 كيف قال للاختلاف المتأخر ولم يقل للاختلاف الأخير لان الأخير متسل فيأمر روى من الصحابة والخبر ما روى من النبي
 عليه السلام في اصطلاح الحديثين والاختلاف ههنا في الأخير كما ذكرنا فكان ينبغي ان يقول للاختلاف الأخير قلت
 قال السفناني ناقلا من الاصحاح ولم يقل للاختلاف الأخير لان الاختلاف الرواية بين الأربع والركعتين انما جاء من فعل
 الصحابة رضي الله عنه لاسم النبي صلى الله عليه وسلم من الغنى كانوا يبتجون قبل العصر ركعتين لم يكونوا يعدون من سنة وهذا نقل من
 الصحابة فقلت في غير لان ما ذكرناه الآن بن عمر رضي الله عنه يروى نقله ونقله من الغنى بهذا اللفظ كونه مفعولا لاسم النبي صلى الله عليه وسلم
 فالصنف رحمه الله اعتمد في ذلك على ما نقل من الصحابة فقلت ذلك لاختلاف الأثر واما ما روى ان الأثر والآخر في الأصل يرجع
 الى مني وادامهم والا فضل هو الأربع ش أي الا فضل أربع ركعات قبل العصر قال الترمذي لان الفضل للأعمال أحسن

وهو على
 نحو ما ذكر
 في الكتاب
 غير أنه لم
 يذكر الأربع
 قبل العصر
 فلهذا سماه
 في الأصل
 حسنا وخيرا
 لاختلاف
 الرواية في
 هو الأربع

الصلوة

[illegible]

دلمويز گرامر

بين المصطفى والمجاهدين

کار و تجارت

10/11

موفقیت در

رَبِّ الْعَالَمِينَ

العشيرة الموحدة

2045

60-00000

انما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل صلاة من لم يمسح برأسه
 في باب النوافل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما راوا عنه ما شفعوا به ليل على ما عرف في موضع من باب الشافعي في هذا الباب ان الحسن عند
 الصلوات الخمس عشرة ركعات قبل الظهر وقال احمد بن حنبل في الشافعية من قال ان في الكمال ثمانون ركعة فاشهد ان النبي صلى الله عليه وسلم في
 ابو طي ومنهم من قال ثمانون ركعة قبل الظهر لبعاء والاكل عند الشافعية ثمانون ركعة ورواه احمد بن حنبل في مسنده عن ابي بكر بن
 العطار في الشافعية احمد بن حنبل في ابن حنبل في الشافعية من قال ثمانون ركعة قبل الظهر لبعاء والاكل عند الشافعية ثمانون ركعة ورواه احمد بن حنبل في مسنده عن ابي بكر بن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين صححه الترمذي واما
 من بعد ذلك بن سفيان قال سالت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين
 وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين ورواه احمد بن حنبل في مسنده عن ابي بكر بن العطار في الشافعية احمد بن حنبل في ابن حنبل في الشافعية من قال ثمانون ركعة
 بالقبول ولنا حديث الثابت بن ابي رباح في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل صلاة من لم يمسح برأسه ورواه احمد بن حنبل في مسنده عن ابي بكر بن
 في توقيت السنن في علم اهل المدينة وفي شرح الوجيز اختلف الاصحاب في عدد الركعات قال الاكثر من عشرة ركعات كما ذكرنا
 ومنهم من روى على عشرة ركعتين قبل الظهر ركعتين الى الركعتين بحديث الثابت بن ابي رباح في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل صلاة من لم يمسح برأسه
 المذهب وجماعة اهل الكمال ان عشرة ركعات واثم الكمال ثمانية عشرة ركعة وفي حجاب الركعتين قبل المغرب وجماة قيل باستصحابها
 وان لم يكن في الروايات لما روى عن ابن عباس قال صليت ركعتين قبل المغرب وياقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم من ايامي وروى
 انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب ركعتين او ثلثا وقال في الثالثة لمن شاء وروى في الاحتجاب لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يصلي ركعتين
 مضافا قال ما رايته احد على صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يصلي ركعتين مضافا قال ما رايته احد على صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يصلي ركعتين
 لان قيل المغرب تسج قل حديث انس واهل مسلم والحديث الثاني رواه البخاري والحديث الثالث رواه ابو داود وسكت عنه
 وقال النووي اسناده حسن في اخر عمر رضي الله عنه اخرجه الطحاوي في معاني الاثرين عشرة طرق صحاح بالفاظ مختلفة واخرجه ابن
 ابي شيبة في مصنفه واخرجه الطحاوي ايضا عن قتادة بن الوليد رضي الله عنه انه كان يصلي ركعتين في صلاة الناس على الصلوة بعد العصر فخرج
 في شعبة في مصنفه واخرجه الطحاوي ايضا عن قتادة بن الوليد رضي الله عنه انه كان يصلي ركعتين في صلاة الناس على الصلوة بعد العصر فخرج
 بعد العصر فراه عن قتادة بن الوليد رضي الله عنه انه كان يصلي ركعتين في صلاة الناس على الصلوة بعد العصر فخرج
 الفقه في صلاة ركعتين في صلاة الناس على الصلوة بعد العصر فخرج
 سنة والتزم في التماسيل عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ربي قبل الظهر ركعتين في صلاة الناس على الصلوة بعد العصر فخرج
 في باب ما رواه ابن ماجه في سننه بلفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين في صلاة الناس على الصلوة بعد العصر فخرج

خصوصاً
 عند كل صلاة
 على كل ركعة
 من مذهبه
 كما لا يخفى
 الظاهر بتسليمه
 ولحقه عندنا
 كذا قاله
 رحمه الله
 صلى الله عليه
 وسلم

الى فراشة الحديث بلوله وفي اخره حتى تقبض على ذلك وقال ابو داود وفي سماع زرارة عن عايشة نطرت اخرجه من زرارة عن سعيد بن هشام عن عايشة وقال وبه الرواية هي المصنوعة عندي فان باحاتم الرازي قال سمع زرارة عن ابى هريرة وابن عباس وعمران بن حصين بهذا صحيح له فظاهر هذا ان زرارة لم يسمع من عايشة واخرج ابو داود ايضا والنسائي في سنة الكبرى عن شريك بن ابى عن عايشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصلى بعد اربع ركعات وستا وسكت عنه وروى احمد في مسنده عن عبد الله بن الزبير بن العيص عن عايشة قالت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في العشاء ركعتين اربع ركعات واوتر بسجدة ثم قام حتى يصلي بعد بالصلاة من الليل واخرجه الزبير ايضا في مسنده والطبراني في معجمه واخرج البخاري عن ابن عباس قال كنت في بيت عائشة فموتت بنت الحارث زوج ابني عليه السلام فدخل في البيت فاصلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم جاء الى منزله صلى اربع ركعات ثم نام ثم قام وصلى ركعتين ثم نام ثم خرج الى الصلاة فان قلت اخرج مسلم عن عبد الله بن شقيق عن عايشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في بيتي صلى قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين وكان يصلي بالناس المغرب ثم يدخل ركعتين فيصلي بالناس العشاء ويدخل في بيتي فيصلي ركعتين انتهى فهذا الحديث في رواية المتقدم قلت قد وقع اختلاف كثير عن عايشة في عدد الركعات في صلاة عليه السلام في الليل فهذا ما من الرواية عنها واما ما سألنا باعتبار ما اخبرنا من حالات منها ما هو الاغلب عن فعله عليه السلام ومنها ما هو نادر ومنها ما هو حيث السامح الوقت فيه منه هم وكان عليه السلام يطالب على الاربع في بعض شئ من الحديث رواه مسلم بن حديث مسأوة انها سالت عايشة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في بيتي اربع ركعات يزيد يا شاة وفي رواية يزيد يا شاة ابو يحيى الوصلي في مسنده عن حديث عمر عن عايشة قالت سالت ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اربع ركعات ولا يفصل بينهما بكلام ولا يهتف بهن ولا يقرأ في ركعة منهن ولا يقرأ في ركعة منهن في حديثنا في فضيلة الاربع بالليل والاخر في فضيلة بالنهار فان قلت روى البخاري عن عروة عن عايشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل في ركعتين يصلي به الناس فيفوض عليهم ما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الغضي قط واني لا سمعنا وروى مسلم عن عبد الله بن شقيق قال سألت عايشة رضي الله عنها هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اربع ركعات لالا ان يكون قلت نعم لما اخبرنا في ذلك عن رواية وشاهدتها في خبره عليه السلام واخر غير عنه وقد يكون انما هو يطالب عليها وقد يكون انما هو يطالب عليها فيصلي له وهو قد عهد الناس على الذي اخبره جماعة من السلف من الصلاة بثمان ركعات وانه عليه السلام كان يصليها اربعاً ويزيد يا شاة فيصلي مرة اربعاً مرة ستاً ومرة ثمانية واقدما ركعتان وقد روى جماعة ان يصلي في وقت ودون وقت فياخذ بينهما وبين الركعتين ثم يركع ركعة واحدة فيصلي ركعة وقال النووي افضلها ثمانية ركعات وقيل اثني عشرة ركعة وفيه حديث فيه ضعف وقتها من ارتفاع الشمس الى وقت الزوال قال صاحب الحاوي ووقتها اثنا عشر ركعة في حديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حتى ترضى الفصل واده

وكان يطالب
على الاربع
في الصلوة

الاصح انهم كل من استعظم من الليل ان يسبح النجوم من جهة يسرى فينظر في السماء ويقرا ان في خلق السموات والارض والحيات التي
 في اركان الارض اثبات ذلك الصحيحين تحبب الحياة الى العبد من تحبب ايضا ان لا يقيم الليل ان يلقاها وما يملكه الدوام على مدة
 حياته يكره بعد ذلك تركه لا يقتض من غير ضرورة وتحبب ايضا ان لا يقرأ في ساعات الليل ذكره المصنف للاخير واقتضه
 الاسماوس من الطواعات ركعتا شكر الوضوء مع عقبة ابن عامر يعني ان الدعاء ان سئل المصلي الدعاء عليه وسلم قال ما من احد يصلي ركعتين
 الرضوء فيصلي ركعتين يقية بعد ركعة عليهما الا وجبت له الجنة وانه سلم وركعة السجدة عن طلحة بن المقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما من من لا يفضل من ركعتين ركعة ما عند من يحيى زيارته ذكره ابن ابي شيبة في سنة وكذا القدر من من لم يصلي ركعة كعب بن مالك كان يروي
 المصلي الدعاء عليه وسلم لا يقدم من الركعة الا انما في النسي فاذا قدم بارساء في السجدة في ركعتين ثم خمس ركعة وركعتا السجدة والاربع
 في ركعتان بالليل انما لقوله عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد لم يجلس حتى يرك ركعتين شفق عليه يعني سنة وقال احمد وقال المغيرة في
 واجبة من ذلك النسي ولعله غلط قال النووي في شرح المذهب جميع العلماء على استحباب ركعة السجدة في الركعة الاولى لا يركب لمن اراد
 الجهر في السجدة ولم يجلس ان يصلي ركعتين الا اذا لم يكن منشا او ممتدنا وفي وقت نسي او تكرار دخوله لجان جهه وفي مختص
 الجهر دخوله السجدة نسيته او الاقتراب من ركعة السجدة وانما يصلي ركعة السجدة اذا دخل غير الصلاة وكذا من نسي الركعة الاولى من ركعتي
 كيفية عما يجب من الاطعام له قول كونه وكيفية ركعة السجدة في كل يوم ركعتان قال صاحب التبيين في الشافعية لكل من نسي ركعة السجدة
 في اللبائس ارجوان يجزيه التحريم قبل مجلس ثم يقوم فيصلي ركعة العلماء على انه يصلي كما دخل نالت شافعية لمجلس طال الغفلة نالت
 ولا تعفا عليه وكذا يقتض الجهر عندهم وقال النووي لا تحصل الصلاة الا بركعة واحدة والركعة الواحدة لقولنا
 عند الشافعية يكره جلوسه من غير ركعة سواء دخل في وقت النبي عن الصلاة او غيره وان صلى اكثر من ركعتين بركعة واحدة كانت كلها
 تحريم وانفقوا ان الامام اذا كان في ركعة او اخذ الماذن في الاقامة ترك ركعة السجدة انفقوا ان يقدم الطلوع على التحية بخلاف اسلام
 على النبي عليه السلام حيث تقدم التحية عليه لان حق الدعاء على حق الانبياء عليهم السلام وركعتا الاستسماة وصلاة التسبيح وهذا ما
 ركعتين روية حديث وفيه ضعف وصلاة الزايع في اول حجة من جب اثنتي عشرة ركعة ويكون قد صام يوم الخميس من ذلك بعد
 صلاة المغرب يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب انا انزلناه في ليلة القدر ثلث مرات وقيل هو احد اثنتي عشرة مرة فاذا فرغ منها
 هو جالس في تشهد لرب السلام يقول بغير وارحم وتجا وزعموا انكم انت الاعزاء الاكرم سبعين مرة فاذا فرغ من الركعة الاولى
 صلى على النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم سبعين مرة ثم يكبر السجدة ويقول في سجوده سبح قدوس رب العالمين الملكة والرحمن سبعين مرة
 فاذا فرغ منه سأل الله حاجته وهو ساجد والصلاة في ليلة القدر من شعبان فقال ابو الخطاب محمد الدين رحمه الله فيها
 حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في العلم المشهور حديث ليلة القدر من شعبان وهو مشهور وحديث ان فيها موصوف

في الصلاة

لان فيه بزم بن اسحق قال لو حاتم كان يقبل الاخبار وليس في الحديث
فصل في مرغرية ان قول المصنفين فصل التبرؤ الى العرب انما يكون بعد التركيب ولما فرغ من بيان الصلوة فرضها
 وواجبها وانما شرع في بيان القادة لانها تختلف باختلاف الصلوة ثم القادة في الفرض واجبة شئ اى لازمة وفرضية اذ الواجب
 لو كان قطعي فلفظي فالفرض هو الواجب قطعي في حق العمل من وقت المانع من الفرض يقال المراد بقوله واجبة الفرض ممكن
 لما لم يكن جازما فيها ولم يكن فرضا في حق العمل بل هي فرض ممل وخصتها بالوجوب ونزها لاسود ونفسي والثوري كذا في ما هو روي
 من احمد وقال ابن المنذر قد روي عن علي انه قال قرأ في الاوليتين سبع في الاخرتين ثلثي بقوله في الركعتين فكل انما الظاهر في قوله
 بالاوليتين لان في كونهما في الركعتين بايديهم اكلهم قال الامام الايبا في بي شرحه اعطى وحى قال اصحابنا القادة فرض في الركعة
 بغير معينها انشاء في الاوليتين والانشاء في الاخرتين في الاول والاربع والانشاء في الثانية والثالثة وانضمها في الاوليتين
 وكذا قال القدر في شرح مختصر الكرخي حيث قال فلا فضل ان يقرأ في الاوليتين ان يقرأ في الاخرتين وفي الثانية والثالثة
 جاز وقال في خلاصة الفتاوى واجبات الصلوة عشرون ركعة في كل صلاة في الحيط في الاوليتين في الحيط القادة في الصلوة الواجب
 فرض واجبة تتبكر كروها ما انقضت القادة في الاوليتين في الغنية والتمتع وقال هو صحيح من ذهب صاحبنا حتى لو تركها في الاول
 يتعينها في الاخرتين ليست بشيء فيها حتى لا تنقض الصلوة تبرك القادة فيها وما واجبة فقال في الحيط قادة الفاتحة والسورة
 في الاوليتين في النيات القادة فرض في ركعتين غير معين لان يقرأ في اى الايتين شيئا وحى واجبة في الاخرتين من وقت التمام
 والاشغال في التمتع يجمع بين الفاتحة والسورة في الاوليتين واجبة ليس بفرض م وقال الشافعي في الركعات كلما شئ القادة فرض
 في جميع ركعات الصلوة وبه قال مالك احمد حنفي قالوا بغير نية الفاتحة في الكل لكن انما قام الاكثر تمام الكل ومن ترك في روية
 شاذة ان الصلوة صحيحة بدون القادة وقال المازني عن ابن بليون ان القرآن ليست فرضا فيما وقال ابن الماجن
 من ترك القادة في الركعة من العج او اى صلوة كانت تجزى سجدة السهو وهو بعيد من العقد والنظر قال ابن بطال قال الشافعي
 في القديم ان تركها ناسيا صحت صلاته سبعة اشرع في الحديث فانه روي عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم انما يقرأ فيها شيئا فيكمل للقول كذا في الركعة
 ولو جرد وقال قال فلان قالوا في الصلاة وقوله لم يسن تجزئ منه اى فيصير كيف يتسك بهم بقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة
 وكل ركعة صلوة شئ في الحديث رواه مسلم عن عطاء بن ابي مباح عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة الا بقراءة
 وكل ركعة صلوة فما اطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه وافضاه اخفينا وكلمة قوله لكل ركعة صلوة ليس من الحديث واستدل لال
 به الحديث للشافعي على وجوب القادة في كل ركعة ليس بقائم لا يفسد فيه تركه الا انما يتكلم على وجوب القادة الصلوة ولو لم
 استدلل به الحديث اسمى في صلوة الذي اخرج به البخاري وسلم في الميميين لان اقوم واصرح وفيه انه عليه السلام قال لا تؤتمن الى اصلها

فصل

في القادة والصلوة

في الصلوة

واجبة

في الركعات

وعلى الشافعي

في الركعات

كلها صلوة

عليه السلام

لاصلها الا بقراءة

وكل ركعة

صلوة

الصلوة ما هو ركعتين فترى في كل ركعة قول تعالى اركعوا سجدة وامروا به انكر في كل ركعة قلت وكذا
 بفعل النبي صلى الله عليه وسلم لان لم يقل منه الاكتفاء بركوع واحد ولا الاكتفاء بسجدة واحدة فاما الاخيران في
 بعض النسخ واما الاخران فبمعنى لان الالف اذا كانت ثالثة روت الى الصلوة في التشبها بغيره ورجلان واذا كانت
 رابعة قلبت بالياء غيرهما فاما في اي نية فاما الركعتين الاولىين هم في قول السقوط بالسقوط بالسرير
 على المفارقة ثم وقفه القراءة في الجهر والافتاءهم وقدره باش اي وقدر القراءة في قول السورة مع الفاتحة كما ينبغي ان
 هم فلا يفتان بهما في هذه نية المفارقة اي فاذا كان الامر كذلك فلا يفتان الاخيران بالاوليين هم والصلوة فيها روى
 اي في روى الشافعي في جواب عمار واد الشافعي من الحديث وتقريره ان قوله لا صلوة هم مذكورة صريحا فيمنع في الكفا
 وهي الركعتان عرفا في اي من حيث العرف هم من خلف اليا على صلوة من فانه لا يفتان الاخيرين لان الصلوة مذكورة فيه
 فيمنع في الكفا وهي الركعتان هم بخلاف ما اذا عطف على الصلوة فان قلت لا صلوة مذكورة في سياق النية
 فتتم كل فرض قلت تريد بذلك انما اوثر عافان اروت انية فلا يسل لذلك لان هذا ما يتحقق الدعاء وليست القراءة شرط
 في فرض من افراد الدعاء وان روت شرط بنفسه ولكن ركعة الواحدة ليست من الافراد شرعا فنية على السلام من البتة لان
 سلمنا ان الصلوة لا بقراءة لكن الكلام في ان القراءة في الاوليين قراءة في الاخيرين فان قلت لما كانت القراءة فرضا
 في ركعة لزم ان تكون فرضا في كل ركعة ثلث الملائمة متوقفة الا ترى ان الفتحة في اخر الصلوة فرض عند انصاف العلماء ولم يكن
 فرضا في كل ركعة وكذا الصلوة على السلام في الاخرة فرض عنده وليست بفرض في جميع الركعات هم قال ش اي القدوري
 هم وبه قول المصلي هم خير في الاخيرين ش اي في الركعتين الاخيرتين وبين التخيير بقوله هم ش كما ان شارة وان شار
 سج ش لان القراءة لما لم تجب في الاخيرين جاز اجمالا لا بالنية هم كذا روى من في نية رحمه الله ش اي كذا روى
 عن في نية ما لا يسكت انما التسبيح ثم قل قد سألنا عن التسبيح عليه السلام القيام ولو احال السكوت فهو افضل ولم يذكر التسبيح بعدوا في التسبيح
 وذكر الرضائي في القدوري في شرفه في التسبيح والتسبيح والبيان ان التسبيح في الاخيرين ش كما ان شارة وان شار
 وفيه لو ش فيها ولم يقرأ الا يكون سينا وان سكت فيها يكون سينا وشك في الرضائي وان لم يكن سينا تبرك بالقراءة اذا اتى التسبيح
 لان القراءة فيها شمرت على وجه الشك والذكر ولهذا التفت الفاتحة لكونها شارة والحاصل ان في كل ركعة السكوت روايتين في شرف
 نعمه كذا روى في نية من في نية ان قراءة الفاتحة افضل من التسبيح ان لم يسجد ولم يقرأ وكان سينا عليه بعد ما سمعوا ان
 تركها ساهيا في القيام في الاخيرين مقصود فلا يفتان من القراءة والذكر جميعا كركوع وسجدة قلت انما الركوع وسجدة
 المذكور لا يوجب سجدة السموات والاول مع ومن في يوسف في رواية يسجد فيها ولا يسكت الا انه اذا قرأ الفاتحة فيها

فاما الاخيران
 في حق السقوط
 بالسقوط
 العزلة وقوله ما
 فلو لم يفتان
 هم والصلوة
 في سائر
 مذكورة صريحا
 ففتان
 الكلمة وهو
 الركعتان
 عرفا كذا
 حلف كذا
 صليحون
 ما اذا حلف
 لا يصلي وهو
 بخير في الاخيرين
 معان شام
 سكت وان شام
 فزان شام
 كذا في عن ابي

فليقرأ على وجه التمام دون القراءة وبراءة بعض المتأخرين من المحابهم وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم
 شئ الضمير أي هو لا يصلح أن يرجع إلى تخيير بين الأمرين لأن الأمرين من علي وابن مسعود في القراءة وتبني فليقرأ
 صاحب الصلاة وهو أي التبني هو المأثور المروي قلت لا يصلح هذا لأن المذكور في التأشيرين وأما ما أتت إلى أحد جهابذة أهل العلم
 والنظار من يرجع إلى المذكور في الكلام القديري الذي نقله العصف والمذكور في تخيير ولكن الدليل الذي هو الأمر لا يطابق الأمر
 السلام لأن ما كانت الثابت من المصنف أن التبني هو المأثور من علي ابن مسعود ولكن ما ذكرته ولكن المصنف خطأ وسمته فلم يعجز عن
 الأوامر المأثور عن علي وابن مسعود وقدرناه ابن أبي شيبة في مصنفه من شريك عن أبي إسحق السبيعي عن علي ابن مسعود قال
 أقروا في الأمرين مسج في الآخرين من من صدقت لأبيهم ما يعمل في الآخرين من الصلاة قال سج واحد لصدده أكبر وأما من تأخر
 فهو غريب لم يثبت ولكن دي ابن عباس ما يشبهه رضي الله عنهما من قراءة الفاتحة في الآخرين قالت أقروا على حديث الثناهم
 لأن الأفضل أن يقرأ شئ هذا استفاد من قوله يخير في الآخرين وفي الدلالة كأنه أراد به نفي روايته من أبي عبيدة أن القراءة
 تجب فيها حتى لو لم يقرأ ولم يسج كان أن كان عمداً وإن كان ساهياً فعليه القراءة ولو سجد أو كمل أو كان هذا من شرح مختصر الكرمي
 قال الأثر في الأمرين الأفضل عندنا أن يقرأ خلفاً لما روي عن سفيان قال فلهذا الأفضل أن يسج ثم لا عليه السلام وأوم على
 ذلك شئ يعني على القراءة في الآخرين هذا التعليل لا يطابق قوله لأن الأفضل أن يقرأ لأن رواية النبي عليه السلام على نفي
 يدل على وجوبه ولما روي الحسن من أبي عبيدة أن قراءة الفاتحة واجبة في الآخرين وكب سجوداً بعد تكبيرة كسأها يذكره في بسوط
 وغيره وقد ذكرناه ويشهد لذلك حديث أبي قتادة رواه الجماعة إلا الترمذي أن النبي عليه السلام كان يقرأ في الظهر في الركعتين
 الآخرين بقراءة الكتاب ويطل في الركعة الأولى أما لا يطلع في الثانية وكذا في العصر وذكر أبو يحيى في تبليغ فضيلة القراءة في
 الآخرين بقوله ليكون هوياً لصلوة الجماعة بيقين وقال الأثر في الأمرين الأفضل أن يقرأ لأن النبي عليه السلام وأوم
 ملياً في أغلب الأحوال وقال الأكل لأن النبي عليه السلام وأوم على ذلك يعني تركه والأركان واجب قلت من أين هذا الأثر
 قوله في أغلب الأحوال والأكل من أين هذا قوله يعني تركه والأركان واجب قلت من أين هذا الأثر
 في الآخرين سنة وفي التعمية وشرح مختصر الكرمي أن السنة في الآخرين الفاتحة لا غير روي المعلى عن أبي يوسف أنه يقرأ فيها
 بالجمعة وسورة حماد ولما شئ أي ولكون قراءة الفاتحة على وجه الإفضاء لهم لا تجب سجدة بسجدة كباش أي تبرك للقراءة
 يعني تبرك قراءة الفاتحة قلت هذا أيضاً لا يطابق تبليغ المذكور على الأثر فيهم في ظاهر الرواية شئ آخر زب عمار روي موسى
 عن أبي عبيدة أن لم يقرأ ولم يسج عمداً وإن كان ساهياً وجب عليه سجدة السهو كما ذكرناه وقال الأكل في ظاهر الرواية
 أصح لأن الأصل في القيام القراءة فإذا سقطت ففي القيام المطلق فكان القيام المقتهى قلت كل واحد من القيام

وهو المأثور
 عن علي
 وابن مسعود
 وعائشة
 لأن كماله
 أن يقرأ
 عليه السلام
 ولو لم ذلك
 ولعن لا يجب
 السهو كماله
 في ظاهر الرواية

والأصل

والقراءة ركن متقل بذات نفسه قال ان القراءة سقطت مطلقا ولا تسلم لم يكون كقيام القعدة لان القعدة هي قارحها لان قراءتها
 الامام تنوب عن قراءتها والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع ركعات الوتر اما النفل فلان كل شفع منه صلوة على يد
 شئ لان تحريرة النفل لا تجب اكثر من كعتين على ما يجزى الان هم والقيام الى الثالثة شئ يعني القيام الى الركعة الثالثة كما
 بارك في ركعاتهم كتحريته مبتدأ شئ يعني كتحريته ابتداء بالتحريته ابتداء لا تجب اكثر من كعتين هم ولما شئ اي ولكون كل شفع
 من النفل صلوة على عدة هم لا تجب بالتحريته الاولى والاربعان في الشهور عن اصحابنا رتبة لنفس هذا وان في اربع ركعات
 حتى يمتد الى القيس بالشهور فاما اذا شفع في التطوع بطلت الرتبة لا يدرى اكثر من كعتين بالاتفاق في جميع الروايات كما
 في المحيط واقرض المشهور عن قول ابي يوسف اولافا قال يلزمه جميع انواه اعتبار الشفع بالندوة في رواية عنه يلزم
 اربع ركعات ولا يلزمه اكثر من ذلك اعتبار النفل بالقرن هم ولما شئ اي ولكون القيام الى الثالثة نية تحريته
 مبتدأ هم قائلون اي قال علماءنا رحمه الله شفع في الثالثة شئ اي ليعرف في اربع ركعات فاشاء هم بما لا يعمد اليه كمن
 كما في الابتداء فان قلت ان كان كل شفع من النفل صلوة على عدة وترك القعدة الاولى من الشفع الاول كان ينبغي
 ان لا يجوز له ان يعتد في حقيقته وافي يوسف انما يجوز ان ترك القعدة الاولى من الشفع الاول قلت الفساد هو القياس كما
 ذهب البيهقي وروى عن محمد لان كل شفع نية صلوة التحج و صلوة التطوع كما شرع كعتين شرع اربع ايضا فاذا
 اقرضك هذا ولكن الاحتسان عدم الفساد ووجوب عدة اسود السوء والتطوع كما شرع كعتين شرع اربع ايضا فاذا
 ترك القعدة وقام الى الشفع الثاني فكان ان يكمل الكل صلوة واحدة وفي صلوة واحدة من فوات الاربع لا تفرض من القعدة
 الا الاخيرة وهي قعدة انتم كما في النظر خلاف صلوة الفجر لان الفجر شرع كعتين لا غير فيتم الشفع الثاني لا يكمل صلوة
 واحدة فان قلت ينبغي على هذا ان يكون في حق القراءة كذلك حتى لا تجب القراءة في الاخرين كما في الفجر قلت اعتبر في حق
 القراءة نية صلوتين لان القراءة ركن مقصود وفي الصلوة شرعت لنفسها بخلاف القعدة لانها شرعت لفصل بين
 الشفعين فلا يكون فرضا وفي الفرض شرعت لتكمل فيكون فرضا فان قلت لو صار هذا القيام الى الشفع الثاني نية لزم
 واحدة كما نظر لما امرنا بالعود الى القعدة عند القيام الى الثالثة كما في النظر بل يوم هنا قلت له شباه شبه النظر لسان
 الفساد الى الاول عند ترك القعدة في الشفع الثاني والشبه بالفجر واليهما لم يقيد بالسجدة والشبه بالنظر لا يوم بالعود
 اذ اعيد الثالثة بالسجدة ولم يفسد توفير الشيعين واما الوتر فلا حياطه شئ اي انما وجوب القراءة في جميع ركعات الوتر
 فلا يلزم الاحتياط لان الوترية اعتقادية كذا ظلم في حق القراءة في الكل نظرا اليه بالنظر الى نية السجدة لا تجب لكنه
 يجب للاحتياط وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس و مالك و آخرين هم ومن شرع في الثالثة ثم اسند باقتضاها

والقراءة واجبة

في جميع ركعات

النفل وجميع

ركعات الوتر

اما النفل فلان

كل شفع منه

صلوة على عدة

والقيام الى

الثالثة شئ

مبتدأ لهذا

لا يجب بالتحريته

الاولى لا يعمد اليه

في المشهور

عن اصحابنا

ولهذا قالوا

سيقتصر في

الثالثة

يقول مالك

الله واما الله

فلا احتياط

قلت

شعر عن مالك

فما فيها

قضاها

وقال الشافعي لا تقض عليه شئ وبه قال احمد وكذا الخلاف في الصوم التطوع والعلماء اوردوا هذه المسئلة في كتاب
 الصوم لان الاجابة التي يحتاج بها من المجتهدين انما وردت في الصوم كان القدوري لما رأى ان الحكم المسئلة فيما كان قد
 اورد في كتاب الصلاة وتمايه لعنف رحمه الله لانه تبرع فيه شئ اى في فعله بذاهم ولا لزوم على التبرع شئ
 لقوله تعالى ما على المؤمنين من سبيل فصار كما يظنون هم وان الموكلون شئ ففتح الدال هم وقع قرينه شئ بدليل انه
 لو لم يرد هذا القدر من الموكلين يصير مثابهم فيلزمه الاتمام ضرورة مبيانية عن البطان شئ وابطال العمل حرام لقوله
 تعالى ولا تطعوا اعداءكم والاختراع من ابطال العمل فيما لا يخل بالتجوز لا يكون الا بالاتمام ومن الدليل على ان التبرع
 ما يلزم كانه لا يشرع في الحج فاذا يلزم بالاتفاق وتقياسه على الظنون فاسدة لانه شرع قطعاً لا لزوماً وكلامنا في
 شرع بذاهم وان على اربعاش اى ان شرع في الصلاة فأتى اربع ركعات وانما قيل كذا لانه لو كانت على حقيقة
 لا يتصور افساد الاخرين بعد تمامهم وقوا في الاولين وقدر شئ قيد بالقعود لانه لو لم يقعد وافسد الاخرين يجب عليه
 تعادلاً الاربع بالاجزاء هم ثم افسد الاخرين فبطلت ركعتين شئ يعني الشئ الثاني فيهم لان الشئ الاول قد تم شئ
 بالقعود هم والقيام الى الثانية شئ اى الى الركعة الثالثة هم فبطلت ركعتين بتدبيره شئ اى بطلت ركعتيه ابتداء هم فيكون
 ملزوماً فيقضى ركعتين شئ كما اذا شرع في الركعتين ابتداء فافسد ركعتين فكذا بذاهم بذاش اى بذا الذي
 فكذا تاسع قضاء الركعتين هم اذا افسد الاخرين بعد الشروع فيهما شئ بان قام الى الاخرين هم فافسد بذاش و
 افسد الاخرين هم قبل الشروع في شئ الثاني لا يقضى الاخرين شئ عند اى فينقصة ومحمهم وعن ابى يوسف انه يقضى شئ
 الاخرين هم اعتبار الشروع بالندش ووثلك لان نية الاربع قارنت بسبب الوجوب وهو الشروع فيلزم القضاء
 كما اذا نذر فان نية الاربع قارنت بسبب الوجوب هو النذرهم ولما شئ اى ولا يى غنيقة ومحمهم ان الشروع يلزم
 شئ من الاتمام هم ما شرع فيه شئ جملة في محل الغيب فعول قوله يلزمهم وبالله الامتثال لا يشئ اى الشروع يلزمهم
 ايضا الامتثال اى لا يشرع الا بالركعة الثانية حيث لا يشرع الا بالاولى بدونهما لان التبرع اى عنهما وصحة شئ الاول لا
 يتناقض بالثاني شئ اى الشئ الثاني لا يتعلق ولا يتعلق عليه فلا يلزم من لزوم شئ الاول بسبب الشروع فيه لزوم
 شئ الثاني فاذا لم يلزم الا يكون واجبا فاذا لم يكن واجبا لا يجب تعادله فظهر من هذا ان النية لم تقارن بسبب الوجوب هو الشروع
 لان الغرض من الشروع هم بخلاف الركعة الثانية شئ فان نية الاربع قارنت بسبب الوجوب فيلزم القضاء بالافساد ومن الدليل
 على ان شئ الثاني فيفسد عن الشئ الاول في التطوع ان المرأة فاذا وضعت على زوجها وهو في الشئ الاول فانقل الى
 الشئ الثاني في ثم خرجت فطلعتا يجب كمال المهر لصحة النكاح وقيل الشئ ايضا فاذا اخرج في شئ الاول فانقل الى شئ الثاني

دخال الشافعي
 لا يفسد عليه كانه
 متبرع فيه ولا لزوم
 على المتبرع ولا نكاح
 المؤدى وقدم في بذاهم
 الاتمام هو تخصيصه
 على البطان
 على اربعاش
 لا يكره وقد نذر
 افسد الاخرين
 معنى ركعتين لان
 الشئ الاول قد تم
 وللقسم الى الثلاثة
 منزلة التبرع مثلاً
 فيكون ملزماً
 اذا افسد الاخرين
 بسبب الشروع فيها
 ولو افسد قبل الشروع
 في الشئ الثاني لا يقضى
 الاخرين
 ابى يوسف كانه يقضى
 اعتبار الشروع بالندش
 ولهم ان الشروع يلزم
 ما خرج فيه ولا يفسد
 الاخرين
 تتعلق بالثاني الركعة
 الثانية

وهي صحة الاداء وان كانت لا تؤثر في ازالة صفة اصل الصلوة حتى لا يفسد بها الاداء ولا يزيل على تركه شيء اى على ترك الاداء بمعنى ان الفساد ليس بالقوى عا لاسن الترك لما ان الفساد عبارة عن نوال الوصف دون الاصل وزوال الاصل لقوى من نوال الوصف فترك الاداء او لم يوجب بطلان الترتيب فساد الاداء واولى ان لا يوجب صورة ترك الاداء ان يحرم الصلوة مقام طويلا ولم يأت بشيء من الاركان لكونهم الاداء اصلا بحيث الترتيب في الاداء من ادائه الترتيبية صحتها قبل مجي اوان القراءة لا تفسد شرع بتجزؤ اعمال الدنيا ثم يوصى بالافعال في تلك الترتيبية فان قلت ما ذكرتم تاخير لا ترك فلا يكون نفي قلت هذا ترك قبل شتمه باءاء وانما يعرف كونه تاخيرا او شتما بالاداء وقيل انتقاله به يصح المطلق اسم الترك عنه قال الشافعي في هذا قوله العلامة شمس الدين الكروى رحمه الله قال لا يخل فيه نظر لان الترتيبية هي ان يقول المسلم الفسأ لا يزيل على شيء بل لا ترك قلت لما تفرق بينه وبين اذ اسلام ان الترك لا يبطله الترتيبية كيف يسلم زيادة الفسأ على الترك فان قلت ما الفرق بينه وبين الكلام والى رث بعد فاسأ بطلان الترتيبية ووجه قلت هما من محصورات الترتيبية وارتكاب المحذور يقع الترتيبية لا يثبت انعقادها في الابتداء فيجوز ان يقطع بان يصح والفقه فيه ان الترتيبية شرط الاداء وليس الاداء لا يفسد الترتيبية كما لو وصف لا يفسد فيها الصلوة فلو تعلق الترتيبية بشئ نتيجة ما قيل في تقريرنا عدم بطلانها لانهم وعندنا في حقيقة رتبة ترك القراءة في الاوليين تعجب بطلان الترتيبية وفي احداهما الترتيبية اى ترك القراءة في احدى الاوليين لا يوجب بطلان الترتيبية ومنها امر ان احدهما ترك القراءة في الاوليين والآخر تركها في احدهما وعلى الاول يقولون ان كل شئ من التطوع صلوة على حدة يش فبأن ترك القراءة فيها لا يفسد الصلوة عن القراءة فيكون فاسدة يجب فقها وبطلان الترتيبية وحل الثاني يقولون افسادها شئ اى فساد الصلوة هم ترك القراءة في ركعة واحدة فيجوز فيه ش فان عندنا حسن البصر لا تجب القراءة الا في الركعة الاولى كما ذكرناه ففقهنا بالفسأ وفي حق وجوب القضاء ش اى قضاء الشئ الاول كما في حقهم وممكننا ابتداء الترتيبية في حق لزوم الشئ الثاني احتياطا ش في كل واحد من الحينين فالماصل ان الاداء يفسد بالنظر الى دليلنا ويصح بالنظر الى ما تنسك بحسن الفعل بها فبقا الترتيبية حتى يصح شرع في الشئ الثاني وبطلان الشئ الاول حتى يفسد القضاء كقولنا لعل على الوضوء في باب العبادة وفي مبسوط شيخ الاسلام ما قال ابو عبيدة بن كعب ان الفسأ بفسأ الاداء لم يرفع الترتيبية لانه لم يوجد القطع فعلى قضاء الاخرين بالاجماع لبقاء الترتيبية وصحة الشروع في الشئ الثاني وهذا اذا قدم بينهما لم يفتقر قضى اربعا لان عندنا لم يصح الشروع في الثاني والاخران لا يكونان قضائين الاوليين لانه بناء على تلك الترتيبية والترتبية الواحدة لا شئ فيها الاداء والقضاء فان قلت فساد الصلوة بترك القراءة في الركعتين ايضا مجتهد فيه لان ابا بكر الصم لم يركع الثانية وابن عبيدة لا يقولون بفسأ وها قلت ذلك لاختلاف لا اختلاف كونه نفعنا للدليل القاطع وهو قوله تعالى فاقروا

وفسد الاداء
لا يزيل
تركه فلا يفسد
الترتبية وعند
الشافعية
تركها
في الاوليين
يوجب بطلان
الترتبية وفي
احدهما كذا
لا يكل شئ
من التطوع
صلى على حدة
وفسادها شئ
القراءة في ركعة
ولحق مجتهد
فقهنا بالفسأ
في حق وجوب
القضاء وحكما
يقولون الترتيبية
لزم الشئ الثاني
اختيارا

وكان عندنا حديث
لا اله الا الله
محمد لا اله الا الله
لا اله الا الله
عندنا وحده لا اله الا الله
هذا الحديث في
رويت له عن
ابي حنيفة رآه
يلزمه قصه كعتين
ومحمد لا اله الا الله
عن رواية عنه
ولو قرأ في احدى
الاوليين كخبر
ابو جعفر
محمد لا اله الا الله
ولو قرأ في احدى
الاخرين كخبر
قصه ابو جعفر
ابي جعفر

هم وكذا عند ابي حنيفة شمس اي كذا عند القضي الاربع واما قال وكذا عند ابي حنيفة ولم يقل على قول ابي يوسف وابي حنيفة
لانه اشار بذلك الى ان ليس قول ابي حنيفة باتفاق وبينه وبين ابي يوسف بل انما قوله بناء على رواية محمد لان عند القضي الاربع
على ما في الآتي واما القضي الاربع عند ابي حنيفة اليها هم لان التورية باقية بين محمد عليه السلام والاوليين لان التورية قد انقضت
عندهم وشوبه قال زفر لعدم صحة الشروع عندهم وقد انكر ابو يوسف عليه السلام اي على محمد هذه الرواية عنه شمس اي عن
ابي يوسف وم قال شمس اي ابو يوسف هم رويت لك عن ابي حنيفة انه يلزمه قصه كعتين محمد لم يرجع عن روايته عنه شمس بل
قال لابي يوسف بل رويت الى ما تقول وتكلمت انت وهل هذه تورية تذكروا فخر الاسلام البزدوي في اول شرح الجان الصغير
كان ابو يوسف يتوقع عن محمد ان يروي كتابا عنه فقص محمد له الكتاب اي كتاب الجان الصغير فاسأله عن ابي يوسف الى ابي
فلما عرض على ابي يوسف اتهم وقال فخط ابو عبد الله مسائل خطأ وفي روايتها عنه فبان في ذلك محال بل فخطا موسى بن
ست مسائل احدها المسئلة وهي جل على التطوع اربعا وفي هذا الاولين من احد الاخرين لا غير وي محمد القضي اربعا وقال ابو
انما رويت لك كعتين وقال فخر الاسلام واعتمد شمسنا رواية محمد قال ايضا قيل ان يكون ما على ابو يوسف من قول ابي حنيفة
قياسا ما ذكر محمد شمسنا وذكر القياس والاستحسان في الاصل لم يذكر في الجان الصغير ولمسئلة الثانية تسامحة تونسات بعد
طالع اشهر من معنى يخرج وقت الظهر وقال ابو يوسف ناروت لك حتى تغفلت لظهور المسئلة اشترى من لي انا صافيا
اعتق ثم جاز المالك البيع بالدين وقال ابو يوسف ناروت لك لانه لا يفيد والاربع الماجرة لعادة عليها وكسج الا ان يكون
جلب فلما يجوز نكاحا وقال ابو يوسف لانه نكح ولكن لا يقر بما رويها حتى تضع حملها والي مسئلة عبد بن شمس من قبل مولاهما عند في
احدهما بطل الدم كله قال ابو يوسف ومحمد يرفع ربعه الى شير كله ويغديه بربع الدية وقال ابو يوسف اما حكيت له عن ابي حنيفة كما
مكي منها واما الاختلاف الذي رويته في عبد قبل مولاه عملا ولا تثنان فعني احدهما الا ان محمد ذكر الاختلاف فيما ذكر قوله ففسد
من ابي يوسف في المسئلة الاولى ومع ابي حنيفة في المسئلة الثانية والسابعة رجلات وتذكر لنا وعبد له لا غير فادى ابي عبد الله البيت كان
اتقته في صوته وادى رجل على البيت بانف درهم وقبيرة العبدات فقال الابن هو قتيلا يسمى العبد في تيمر وهو حر ويأخذ الغريم دينه
وقال ابو يوسف ناروت لانه عبد واداهم يسمى في تيمر قال في بسوط وغيره فاما والشافعي على رواية محمد والمذهب ان الراوي اذا
انكر رواية لا يثبت حتى يخالف لمحمد والشافعي ذكره السرخسي والبزدوي في اصول الفقه وم ولو قرأ في احد الاوليين لا يثبت في اربعا
شمس اي عند ابي حنيفة وابي يوسف هذه المسئلة السابعة وهي ان يقر في احد الكعتين الاوليين ولم يقر في الكعتين الاخرين
يقضي عند ابي حنيفة وابي يوسف اربع ركعاتهم وعند محمد كعتين شمس اي يقضي كعتين هم ولو قرأ في احدى الاخرين لا يثبت
هي المسئلة الثامنة وهي ان يقر في احد الكعتين الاخرين ولم يقر في غير ذلك شيئا هم قضى اربعا عند ابي يوسف شمس

عند أبي يوسف يعني أربع ركعات لم يطلان الترتيب وصحة الشروع ومن جازع كثر من شئ ان يفتي بما في غنيمة ومحمد
 بكعتين ليطلان الترتيب وعدم صحة الشروع وفي هذا الباب ستة عشر وجها وهي قرأ في الاولى والثانية والثالثة اواربعها او
 في الاولى وفيها والثالثة وفيها والرابعة او في الكل او في الاخرين او فيها والاولى او فيها والثالثة او لم يقرأ غير ثلثها او قرأ
 في الاولى ثم شتمها او شتمه ولم يقرأ في الثالثة او قام اليها ولم يقيد بها بالسجدة او قعد بها بالسجدة فبطلت مع الامام في التولين
 وتكون قبل ان يدخل الامام في الركعتين الاخرين يلزمه ركعتان عند أبي غنيمه ونحوه لانها معتد بها في الركعتين لا غير ولو لم يكن بينهما
 اماه الى الثالثة وقرأ في الاربع يعني اربعاً لانه ما شارعا في اتفق الثاني من الامام ولو اتفقت في الشئ فزعم فزعم ليعني
 فتكون على اياه مستأصلي جازعاً لانه لم يشترع معه في اتفق الثالث وذكره في المحيط والمكيبات تحريمه الاولى من الفضل لاربع ركعات
 طاهر الرواية وعن أبي يوسف يلزمه جميع ما تولى ولو تولى بانه ركعة وهو رواية بشر بن ابني النيسابوري اعتباراً بالانذار وعنده
 يلزمه اربع ركعات وول ما زاد عليه اسواه محمد بن ساعدية وبشر بن الوليد وفي رواية عنه يلزمه ثمان ركعات ذكره في الزيادات
 وفي منقطع البحر لو ترك القراءة في احدى ركعتي الفجر او صلوته السجدة فبطلت ولا يمكنه اصلاحاً بخلاف ما لو سجد على النجاسة فاعادها
 على موضع طاهر حيث يصح هم قال شئ اي قال محمد بن حنبل في الجامع اعنيهم وتفسيره صلى الله عليه وسلم لا يصح بعد ما ذكره
 ركعتين بقراءة ركعتين بغير قراءة فيكون بيان فضيلة القراءة في ركعات الفضل كلها شئ الكلام هنا في مواضع الاول في
 حل الترتيب قبل قوله تعالى يعني بقوله ان يكون على الا اذا كان القول يعني الحكاية ومنها القول عند وفاته يقال محمد بن
 في الجامع اعنيهم قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوته ثلثها كذا ولا يجوز ان يكون قوله وتفسيره آه تقول القول بوجه جوف
 قوله وتفسيره قوله كلام اضافي مرفوع بالابتداء وجزه محمد وكذا ذكرناه وقوله يعني ركعتين آه بيان لما في محرم في الجامع اعنيهم
 رفع هذا الخبر الى النبي عليه السلام لم يثبت وانما هو موقوف على عمر وابن مسعود رضي الله عنهما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه من غير
 ابراهيم قال قال رضي الله عنه لا يصلي بعد صلوته ثلثها بغيره من غيره من ابراهيم بن شعيب قال قال عبد الله
 على ان يصلي ثلثها وفي جامع الاسدي جازعاً في هذا التفسير بروي من ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهما في ابنايته
 عن أبي رضي الله عنه في شرح الجامع اعنيهم قوله الفقهاء ابو الليث بن الجوزي من عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم من
 رضي الله عنه لم يقرأوا الا يصلي بعد صلوته ثلثها وروي الطحاوي باسناؤه في شرح الآثار عن محمد رضي الله عنه انه كان يكره
 ان يصلي بعد صلوته ثلثها ان اختلف اور وذا بعد ان ذكر ان القراءة واجبة في جميع ركعات الفضل وما رتب على ذلك
 من المسائل الثمانية لبيان فضيلة القراءة في جميع ركعات الفضل فوضع ذلك لانه ما وروى الخبر ما قد قص منه بعض الناس
 من الفجر ثم فرض الخبر وما شمل ان وكذا يصلي ستة النظم اربعاً ثم يصلي النظم اربعاً وما شمل ان وكذا يصلي فرض النظم ركعتين في

ومن هذا كثر من
 قاله فخص قوله
 عليه السلام لا يصلي
 بعد صلوته ثلثها
 يعني ركعتين بغير
 وقيل بغير قراءة
 فكون بيان فضيلة
 القراءة في ركعات
 الفضل كلها

في السفر ثم يصلي ركعتين ولما لم يكن المومنين معه قال محمد بن ابي حنيفة ان لا يصلي بعدوا وانظرنا فله ركعتان بقراءة وركعتان
 بغير قراءة يصلي يعني لا يصلي النافلة كذلك حتى لا يكون مثلاً للغير من مثل القراءة في جميع ركعات النفل فيكون المديث بياناً بالقرنية
 القراءة في جميع ركعات النفل فان قلت كيف بيان فرضية القراءة في جميع ركعات النفل والاحمال انه غير مرفوع الى النبي صلى الله
 عليه وسلم ومن سئل رفعه وهو خير الامة فكيف اقيس الفرضية قلت اجاب لا تارزى بقوله ما ثبت به الايمان ان لا يرفع
 من نفل محل القراءة وخبر الامة يصح ان يكون ثبوتها للكتاب ثم الفرضية ثبت بقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن قلت هو كما
 قبل ذلك لانهم عندي ان ليس ثبات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاذي لم يثبت من النبي صلى الله عليه وسلم
 كيف يكون ثبوتها للكتاب قال لا كذا في الجواب يجب بانه قال بيان الفرضية ويجوز ان يكون الفرضية ثابتة بقوله تعالى
 فاقروا الحديث بيان انها فرض في التطوع كقراءة ركعة قلت هذا شك وليس كذلك لان نفل القرآن مما يستغنى عنه من البيان وليس
 بمحل اذ لو كان محلاً لقل بفرضية الفاتحة ونعم السورة على ان يكون هذا ثبوتاً لم يثبت كما ذكرنا وفي الجوازية تفسير الحديث على
 المنقول بيان ان كل شفع مرة النوافل محل فرض من القراءة باعتبار صلوة على عدة فرضت فيه القراءة بقوله تعالى
 فاقروا ما تيسر من القرآن كما يقال باعتبار السبع بالركعة ثبت لغير المعجزة بين شعبة رضي الله عنه وفرضية ثبت بقوله تعالى فاقروا
 قلت وهذا ايضا من الشرب لانه كونه اعتمد على كون الحديث مرفوعاً وايضا فان قوله بيان ان كل الفاتحة لا يحتاج الى
 هذه المقالة لانه لما ثبت ان كل شفع من النوافل صلوة على عدة فرضت فيه القراءة بقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن
 لان الامر بالقراءة في نفل الصلوة فكانت في الركعة الاولى من الفرض بالامر وفي الثانية بدلالة النفل فذلك في الشفع
 من النفل لا صلوة والقراءة فرض في الصلوة والاصل في ذكرنا من الامور محل بعضهم في الخبر على النبي عن إعادة الصلوة بسبب الوسيطة
 ذكره في الذخيرة قيل كانوا يصلون القرنية ثم يصلون بعدها اخرى يطلبون بذلك زيادة فنهى من ذلك قال لا يصلي بعد صلوة
 شكلاً ومعللاً الشافعي على المماثلة في العدد وليس بشي فانه شرع بالاجماع في ركعتي المعزج الفجر ونحوه كما ذكرنا - - -
 جاز في سفرهم على تكرار الجماعة في سجدة اهل اولى قضاء صلوة عند توبهم الفضا ويكون ميماد في الجوازية فان ذلك يذكره الله
 من تسلط الوسيطة على القلب قال بعضهم هذا حكمه بحسب وهو ما روي انه عليه السلام ليلة اتعرج عاتياً فاقروا ثم صلى الفجر
 فقال له عاتياً فوقفني بهما بين الركعتين في وقت صلوة من اليوم الثاني فقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى شاكم من الربا فلا يركع
 لا يصلي بعد صلوة شكلاً وسواء ان الفاتحة او تعينت لا تعني في اليوم الثاني في وقت تلك الصلوة من غير ذلك قلت فيه نظر لان
 هم يصلي النافلة فامتنع القدرة على القيام من سببها يجوز ان يصلي النافلة حال كونه قاعداً وسدرة على الصلوة قائماً
 لقوله عليه السلام صلوة القاعد على النصف من الصلوة القائم من ثلث الصلاة غير البهري والاربع من مجازين معين قال س

و يصلي النافلة
 قاعداً مع القدرة
 على القيام
 عليه السلام
 صلوة القاعد
 على النصف
 من الصلوة

وعنه ان من تركها او تركه في موضع القياس مبيها لان عاتية صلوة رسول الله عليه السلام في ارض
 مكة كان يتباعد في شغل الوضوء الاقترش فعمل في قول الربيع فصل من قول قيل نصب كعبه يعني في موضع القياس فبين نصب بانه في مكان
 ما بين بين يدي المقرى وعند مالك تيربع وعند احمد تيربع في حال القيام وثبتى بطريقه في الركوع والجمود وتفسيره الاجتهاد ان نصب
 يعني كونه في موضع ما يتباعد به او يديره والاراد بها مجبا يديره لان من تركه لم يتركها في حال القيام وثبتى بطريقه في الركوع والجمود وتفسيره الاجتهاد ان نصب
 في مكان اولى من غيرهم وان انتماش اى وان انت في النافذة حال كونهم قائما ثم بعد ذلك غير عذر في قتيبه لانه اذا
 تعد بعد مجاز بالاتفاق في غيرهم جازف لا يجنبه في قول مالك في الشافعي ثم وهذا استسكان في اى قول في حقيقته هو
 هم وعندنا ما في اى عذر في حقيقته ومحمد لا يجوز بهش وبه قال بعض اصحابنا فيهم وهو قياس في اى قولها هو القياس
 لان الشروع معتبه بالندش لان الشروع مبرم كالندش فاذا ند ان يصلي قائما لا يجوز له ان يصلي قاعدا هكذا
 او اشرع قائما لا يجوز له ان يتم قاعدا ولمش اى ولا في حقيقته وهو وجوب الاستسكان فيهم انش اى ان يفتي قائما لم يشرع
 فيما بقي من الصلاة وما يشرع بعد من ش اى لما يشرع في القيام في الاولى في موضع بدون القيام في الثانية دليل على انه
 فلا يكون الشروع في الاولى قائما هو بالقيام في الثانية ثم بخلاف النذر لانه القدر نصا في اى وان القياس على النذر في كل
 التزم قياسا من حيث انه فعل في حقيقته فيلزمهم حتى لو لم يفتي على القيام في ش في نذرهم لم يلزمه القيام عند الشروع في ش
 اراد به فخر الاسلام ومن افقه قال فخر الاسلام البرزوي في شرحه جامع الصغير فاذا نذر ان يصلي مطلقا لم يلزمه القيام ثم قال هذا
 هو الصحيح وقال الفقيه ابو جعفر العمري في لاروايته فيها فاذا نذر ان يصلي صلوة ولم يقل قائما او قاعدا او قال في اي حال او قاعدا ثم
 اختلف الشافعي قال فخر الاسلام لم يلزمه القيام لانه في الفعل وصف وقال الاكلى وفي قوله حتى لو لم يفتي في نظر لانه لا يشرع في
 الاستدلال على قول ابي حنيفة اخذ قوله بعض من اخر عنه بازنة كثيرة قلت ليس الامر كذلك بل في قوله حتى لو لم يفتي في حقيقته
 الذي يفهم منه وكيف لا يستدل الاستدلال فيها بقوله سائر قوله تقدم مع هذا لاروايته منه فيها فاذا نذر صلوة مطلقا لم يصلي قائما
 او قاعدا كما ذكرنا وقال الاكلى العياض وعلم ان دليل المذكور في الكتاب ايضا في قوله في الركعة الاولى بعد افتتاحها لا يجوز له ان يصلي
 يلزمه ما يشرع وما يشرع الا قاعدا وذكر في الفتاوى بطريقه ما يدل على جواز حيث قال المتطوع في الابدان والاكلى في حقيقته قائما
 وبين في المنتاج قاعدا هكذا في الاستدلال بالبرزوي الاولى لان حكم الاستدلال اخف قلت في الذي قاله من الحكم المتفاسد فيهم ثم قال
 الاكلى وفيه نظر لان كون البقاء مسل من الابدان لا يشرع فيه لكن عارضة مثل افراد مؤمن او شريع في ما يشرع
 يلزمه قلت المتطوع غير من القيام والقعود لان القيام منفعة زائدة والصلوة تجوز بدون منفعة القيام فبالنظر في هذا الشروع فيها
 باشره غير لازم والاتساق في ذلك الذي يشرع فيه بهية الصلوة انما يكون بانتهاء اجزائه فروع كونها على عاصا وحالها

لا يشرع في الصلاة
 في الصلاة
 قائما
 عند جازع
 ان حقيقته
 استسكان
 لا يجوز
 كل الشروع
 بل لا يجوز
 القيام
 باشره
 بحلول النذر
 لانه التزم
 حق في
 القيام
 شافعي

ولكن النواقل غير
مختصة بوقت
خلو الزمان والظول
والاستقبال تنقطع
النافذة وينقطع
هو عن القابلة اما
المرضى فمختصة بوقت
والسنن الرواتب فكل
صحن ان حيفه لانه
يفرز السنة الفجر لهما
كدمى سائرهما
والتيقيد بخارج
المصرف في اشتراط
السفر والمجاورة للصوم

حيث توجبت به فاذا اساءوا الفريضة نزل فاستقبل القبلة واما حديث عمران بن حثمة فان البخاري وسما اخبراه عنه قال رايته رسول الله
عليه السلام وهو على الراحلة يسبح بومى براسه يسبح بومى براسه يسبح بومى براسه يسبح بومى براسه يسبح بومى براسه يسبح بومى براسه يسبح بومى براسه
النواقل غير مختصة بوقت خلوه الزمان والظول والسنن الرواتب فكل صحن ان حيفه لانه يفرز السنة الفجر لهما كدمى سائرهما والتيقيد بخارج
اذا ارام الزول لا يقدر ان يتغير ركبا والنافذة خبر موضوع مشرووع على حساب السعة في الزمان الزول بعد صوم يوم او
ينقطع بومى اى يتطوع من من التوافقة ش بالفاق على تقدير الزول وفيه من لا يفيهم اما الفرض فمختصة بوقت ش من غير
يودى ركبا لعدم لزوم الخروج في الزول وفي الخلاصة الفتاوى اما صلة الفرض على الدابة بعد فاجزة ومن الاخذار المر
عن محمد اذا كان الرجل في السفر فاسطر سماء فلم يجد مكانا يمشى فيه نزل المصلاة فاية ليقف على الدابة تستقبل القبلة ويعمل بالانما اذا
امكنه الايقاف الدابة فان لم يكن عليه يصلي مستدبر القبلة وهذا اذا كان الطين كمال لضيغ وجهه فان لم يكن هذه المشايكة يمكن العرض بذل
صلى هناك ثم قال وهذا اذا كانت الدابة تسير بها اما اذا سيرا صاعدا فاجز التطوع والافرض ومن الاخذار للصوم المرض
والما في الباب ويتجوز تركه كذا ذكر صاحب الخلاصة ومن الاخذار كون السائر شيئا كبير لا يجوز تركه اذ انزل وفيما الخوف
من السج وفي المحيط بوجوه الصلوة على الدابة في هذه الاحوال ولا يلزمه العادة بعد زوال العذرهم والسنن الرواتب فكل ش
يعني حكم السنن الرواتب حكم النواقل في جواز الاداء على الدابة في اى بته توجبت ومن الدليل على كون السنن الرواتب نواقل انها تاتي
بطلان التيمم ومن ابى حيفه انه ينزل سنة الفجرش ولهذا لا يجوز فعلها قاعدا عند ابى حيفه وقدم انها وبتبعده في رواية
وعن محمد بن شعيب يجوز ان يكون هذا بيان الاول يعني ان الاول ان ينزل الركعتي الفجر وحل ذلك بقوله لم لانها ش اى
لان سنة الفجر كدمى غير باش اى اقواها حتى يجوز للعالم ان ترك سائر السنن لتحصيل العذر ومن سنة الفجر وفي قول الشافعي
وامدنا ان كدمى لوتهم والتيقيد بخارج المصيرش ينقل على دابة منه في اشتراط السفرش لانهم من ان يكون سفرا
غير سفر وفيه اشارة الى ما روى عن ابى حيفه وابى يوسف ان جواز التطوع على الدابة للسافر خاصة لان الجواز بالامام والمصنفين
ولاني لمخضو والصحيح ان المسافر وغيره ليدان يكون خارج لمصر واختلفوا في مقدار البعد بين مصر والمذكور في الاصل مقدار فرسين
او ثمانية وقد يقعهم بالليل ومنع الجواز في اقل منه وفي فتاوى المصنفين في والامح ان من كل موضع يجوز للسافر قصر الصلاة فيه يكون
التطوع فيه على الدابة وتقل ان كان بينهما قدرا يكون بين مصر ومصر على التبع يجوز واقول من ذلك لا يجوز وعنده الشافعي يجوز في كل
السفر وقصيره وقال مالك لا يصلي احد على دابة في السفر ولا يقصر فيه الصلوة وير عليه الا ان يورد فيما من غير عذر يرد ولا يصير
مسافرا فضا كما يتيقن وقال الطبري لا اعلم من قال ذلك الا مالك رحمه الله والمجاورة في المصيرش بالتيقيد عطف على قوله اشتراط
التيقيد ايضا بخارج المصيرش في جواز التطوع على الدابة في السفر فان قلت تخصيص بالذكر لا يدل على انفى قلت ذلك في انفس

على السرج لا يني مع ان العمل لم يوجد فعلم ان العمل الكثير ومن ابى يوسف انه يستقبل اذا نزل ايضا ش لانه بالقوى
على التعريف فصار كالمريض اذا قد على الركوع والسجود في انما الصلوة هم وكذا عند سجدة من اى كذا روى من محمد انه
يستقبل هم وانزل بعد ما على ركعة ش قبل لهذا لانه لو لم يصلي ركعة قائما ثم نزل لمتا تان لان كان هذا على من محمد غير مستقيم
لان تحريك الصلوة انعقدت للايمان فقام يصح انما ما بركوع وسجود لانه يكون بالقوى على اضعيف كذا نقل عن ابى شريح
هو الظاهر ش اى ظاهر الرواية وهو ان الركب المتطوع اذا نزل بين الركبتين يستقبل فروح لافتح التطوع على الدابة فلو
المعظم فعل مصرا قبل ان يفرغ منها وذكر في غير رواية الاصول انه يتبها واختلوا في مناهة فقبل تبها فاعاد على الدابة لم يبلغ منزله
وقيل تبها بالنزول على الارض ذكره المغني في وفي السجود يصلي على الدابة وان كان سرجه قد رواه محمد بن مقاتل الرازي
وابو جعفر النعماني يقيون ان لا يصح او كانت النجاسة في موضع جلوسه او في موضع كابتة اكثر من قدر الدرهم كمال الارض واكثر
اشاخ عن الجواز وقالوا الدابة شدة من تلك البنية ان بالمتا لا يخلو من النجاسة ويقال لا اعتبار بالنجاسة ما يلبس من جبل حيوانا
ظاهر يصلي بغير سجدة نجاسة بطلته والجواب الصحيح ان فيها ضرورة وقد ترك الركوع والسجود مع ان كان النزل والاداء على
الارض للضرورة والاركان اقوى من الشرائط فاذا سقطت فشرط طهارة المكان اولى وقيل ان كانت النجاسة على الركبتين فلا
باسمها وان كانت في موضع جلوسه شخ الجواز حمل امارة من القرية الى المصلي ان يصلي على الدابة في الطريق وانما الصلوة على
العجلة ان كان طرفا على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلوة على الدابة تجوز في حالة العذر في الفرض وان لم يكن يجوز غير ذلك
رحلان في محل واحد فاقضى احدهما بالآخرى في التطوع اجزاها وان كان في اثنين واحدا عام بوط بالآخر فذلك انما
لا يجوز وقيل بجوز كذا ما كان اذا كانا على دابة واحدة وفي المحيط الوصل في شخ محل لا يجوز الا ان يركن تحت محلة شبة لانه يكون
قولا للمحل على الارض لاعلى الدابة فيكون في المحل كالسجود على الارض والسرير وعلى ان ابى يوسف امارون الرشيد ان يصلي
ذلك فتلها صلوة اتمنازة والفعل الذي اشدته والمندور والوتر عند السجدة التي تلي على الارض وفي جوامع الحق لوجوه
رجليه واحد لها منذار كما اوضحها كشيبة فشدت صدوة بخلاف النجس اذ لم تسر وفي الذخيرة ان كانت تساق بنفسها فليس ذلك
وان كانت لتساق فزف سوط فضر بها به ونسما لا تقدر صلواته .

وعن ابى جعفر
انه يستقبل
اذا نزل ايضا
وكذا عن محمد
اذا نزل بعد
ما صلى ركعة
ولا يصح هو الظاهر
فصل
في قيام
رمضان

فصل في قيام شهر رمضان شخ اى هذا الفصل في بيان احكام قيام الناس في ليالي شهر رمضان وانما اخباره هذا
للغة هي قيام شهر رمضان ايتا على شي في شهر الذي اخرج الجماعة عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قريب الناس
في قيام رمضان من غير ان يامر فيه بغيرية فيقول من قام رمضان ايماننا واستيا باغفر له ما تقدم من ذنبه قوله ايماننا اى تصديقه
بانه حق وقوله اعتبارا بان يغفر له تعالى لا ريب ولا سمعة ووجه ذكره في بابا نوازل ظاهر المناسبة بينة وبين الفصل المذكور

٩٦٦

فما من حين ان وجوب القراءة في جميع ركعات التراويح لانما نوافل وفي البسوط اجبت الامتة على مشروعية ما لم يكن با
احدا من القبلتة الا ان وافقهم ولم يتب ان يخرج الناس في شهر رمضان بعد الشاوش اشاعت العلماء في كونها سنة
او تطوعا بقية فقال الامام حميد الدين الضرير رحمه الله عن التراويح سنة اما او يربا بالجماعة فتجب وي الحسن من ابي حنيفة
ان التراويح لا يجوز تركها وقال الشيباني صحيح وفي جوامع الفقه التراويح سنة مؤكدة والجماعة فيها واجبة وكذا في ما كتوبات
قال وذكر في الروضة ان الجماعة فضيلة وفي النخبة من كثر الشاوش ان قانما بالجماعة تست على الكفاية ومن صلى في بيت من
تارك فضيلة السجدة وفي المبطلو صلى انسان في بيته لا يافق فعلم ابن عمر ومسلم والقاسم وابراهيم فنافع فدل هذا على
ان الجماعة في السجدة كفاية اي لا يلحق بالبن عمر ومن جهة ترك السنة وهذا هو الصواب وذكر من قريب معنى قوله ان يجتمع الناس
وقوله بعد الشاوش فمضى على بهم ش اي بالناس م اما منهم من ترك ركعات سجدة وكذا في التراويح وهي
في الاصل هم للجماعة وسببت بالتروية لاسنة ركعات الناس بعد اربع ركعات بالجماعة ثم سميت كل اربع ركعات تروية ثم
لما في آخرها من التروية ليعال التروية هم لكل اربع ركعات فانها في الاصل ايصال الامة وهي لجماعة ثم سميت الاربع ركعات
التي في آخرها تروية كما اطلق اسم الركوع على الوضوء التي تقرأ في التيام لانه تنقل بالركوع وسئل العلامة التروية قبل الركوع
بالتراويح قال ذلك بطريق المجاز اطلاقا لا لاسم الاغلب عن الكل ومن ابي سعيد سميت تروية لاسنة ركعة القوم بعد كل
اربع ركعات وفي المغرب ركعت ابا جاس اي سميت بهم التروية وفي الحديث سميت تروية لاسنة ركعة مما بينما قيل لا تعاقبه
رأية لوجه في كل تروية تسليمات ثم فضيلة لجماعة شهرين ركعة وهو من بابا وبه قال الشافعي ومحمد وبقية القاضي عن جملة
العلماء او صلى ان الاسود بن يزيد كان يقوم باربع ركعات في ليلة وعندها كانت تروية ركعات لسته وثلاثين ركعة غير التروية
على ذلك يعمل اهل المدينة واتفق الاشارة فيهم بمبار واه ابي يحيى باسنا صحيح عن السائب ابن يزيد الصبي قال كانوا يقولون
على عمر رضي الله عنه بشهرين ركعة وعلى محمد عثمان وعلى رضي الله عنه شهرين ركعة وفي المعنى عن عمر رضي الله عنه انه امر اهل الان يعمل
بهم في رمضان بشهرين ركعة قال وهذا كالا لاجماع فان قلت قال في اللوطا بن يزيد بن رومان قال كان الناس في دنيا
عمر رضي الله عنه يقولون في رمضان ثلاثا وعشرين ركعة قلت قال السبيعي وثلاث من التروية ويزيد لم يدرك عمر رضي الله عنه
فيكون مقطعا والواجب عما قاله ما كان اهل مكة كانوا يقولون بين كل تروية وعليلون ركعتي الطوف ولا يقولون بعد التروية
الخامسة فاما اهل المدينة وما انهم فمخجلوا امكان كل طواف اربع ركعات فزادوا ستة عشر ركعة وما كان عليه عباد رسول الله
صلى الله عليه وسلم اولى ان يتبع من اراد ان يعمل بقول مالك يعني ان الفعل كما قال ابو حنيفة رضي الله عنه يعني
ركعة جماعة كما هو سنة وعليل الباقي فزادى كانه ليس من التروية بل هو نقل مبتدأ والجماعة فيه كروية هم وكس بن

يستحب ان يعتم

الشاوش شهر

رمضان بعد

العشاء فيهم

امامهم من

ترويات

كل تروية

بتسليمتين

ويجلس كل

تسأل أي ترك لأشياء فيه ان يكون فرضاً عليها وقوله وهو مبتدأ وخشيته موضع على التجربة معناه في قوله كذا ان صديقه وقال
الأكمل هذا الكلام على طريق السؤال والجواب فيقال فان قيل لو كانت سنة لم يلزمه النبي عليه السلام ولم يؤلف الجواب بان
العذر في ترك الواجبة قلت هذا الكلام غير بعيد لان كون الشيء سنة لا يلزم من وجوبه النبي عليه السلام عليه ولو اوجب عليه كان
واجباً واما بيان عذره في ترك الواجبة فنارواه البخاري وسلم من عروضة بن الزبير رضي الله عنه ان النبي عليه السلام صلى في مسجد
فصلي بصلوة ناس ثم صلى بن المقابلة فكثر الناس ثم بهتوا من الليلة الثلاثة فلم يخرج اليهم النبي عليه السلام فلما أصبح قال قد
أريت الذي منعتم فلم ينهني عن الخروج اليكم الا في انشئ ان يفرض عليكم وذلك في رمضان وفي لفظ لهما ولكن خشيته ان
يفرض عليكم صلوة الليل وذلك في رمضان وزاد البخاري في كتاب الصوم فتوفي رسول الله عليه السلام بالام على ذلك
ولعجب بن الأبرار في ذكر هذا الحديث وقال وهو عارضي صاحب السنن الحلال انه رآه الا البخاري وسلم كما ذكرنا وما
اصحاب الصالح ومن عبد الرحمن بن عبد القاري قال عرفت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان الى المسجد فاذا
الناس اوزارهم يتفقدون فعلى الرجل نفسه وعلى الرجل يعلى بصلوة الرطب فقال عمر رضي الله عنه هذه والتي تاملون
عنها افضل من الذين يقومون يعني آخر الليل فكان الناس يقولون اول رآه البخاري والغازي بتشييد الياء
نسباً الى الفارعة بن الدليس هم قبيلة هم وانه فباشش امي في الترويض هم الجماعة تش امي ان يعلى بالجماعة
قال ابو بكر الرازي الشوعري صاحبنا ان قاسم بن المساجد فضل منها في البيت وعلمه الامانة ولان عمر رضي الله عنه مع
الناس على اقامتها في جماعة وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن العلي عن ابي يوسف ان الكناز وها في بيته مع جماعة
سنة القراءة وشبابها باليعلى وبكذلك في المبسو وقال هو قول الكناز الشافعي في القديم وبرية وشك في جوامع
عن ابي يوسف الا ان يكون فيهما عظيم يقتدى به فيكون في حضوره المستجيب الناس فلا يعلى في بيته وقال موسى بن
ابان والتماضي بخاري بن قتيبة البلخي قاضي مصر والافرنج بن عبد الحكم واهمدين بن محمد بن ابي عمران شيخ الطحاوي
الجماعة اب والافضل بن الشوعري من جماعة العلماء وقال صاحب المبسو وهو الاصح والافرنج وداودي على بن موسى بن
فيه الاجماع واكثره وفيه اعمام صاحب الشافعي هم لكن على وجه الكفاية تش لغيرهم اعمام بها البعض بالجماعة سقط من البايعين
الجماعة لان الجماعة فيها سنة على الكفاية هم حتى لو اتبع اهل المسجد اقامتها كانوا يسكنون شش هذه نتيجة كون الجماعة في
الترويض سنة على الكفاية هم ولو اقامها البعض فالتخلف من الجماعة ذلك للمنفصلة تش يعني لو اقام بعض اهل المسجد الترويض
فالذي تخلف عنهم لا يكون سبباً بل يكون تاركاً للمنفصلة لان تبيتها بالجماعة على الكفاية والفرض على الكفاية اذا اقام به
بعض سقط من البايعين يعني السنة على الكفاية بالطريق الاول وصل المصنف ذلك لقوله لان افراد الجماعة

والسنة فيها الجماعة
لكن على وجه الكفاية
حتى لو اقامت اهل المسجد
عن اقامتها كالفواشي
ولو اقامها البعض فالتخلف
عن الجماعة تاركاً للمنفصلة
لان افراد الجماعة

يروى عنهم يختلف شئ اى عن الجماعة في صلوة التراويح منهم عبد الله بن عمر بن الخطاب واهل بيته واهل بيته عن ابيهم
انه كان يصلي الامام في شهر رمضان وروى ايضا عن مجاهد قال قال رجل لابي بن عمر على خلف الامام في رمضان قال
اقرأ القرآن قال نعم قال هل في بيتك واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر انه كان لا يقوم مع الناس في شهر رمضان
قال كان القاسم وسالم لا يقوم مع الناس وروى البيهقي في مسنده عن ابن عمر انه قال قال رجل لابي خلف الامام في رمضان
قال ابن عمر ليس اقرأ القرآن قال نعم قال تعجب كانك حاصلي في بيتك وروى الطحاوي عن الاشعث بن سفيان قال سمعت
كسرة وذاك في رمضان في زمان ابن الزبير رضي الله عنه فكان يصلي بالناس في المسجد وقوم يصليون على عدة مسجد وروى ايضا
عن ابي بصير قال لو لم يكن صلى الاسورة واحدة لكنت اردوها حب الى من ان يقوم خلف الامام في رمضان وروى ايضا
عن عروة بن سعيد بن جبير وناقلهم كانوا يصرفون من العشاء في رمضان ولا يقومون مع الناس هم والمستحب في
المجلس بين التراويحين مقدار الترويحة شئ اما قال بهذا قوله فيما معنى عن قريب يتركس بين كل ترويحة مقدار ترويحة
ليان ان هذا المجلس مستحب لانه شرح كلام القدر وروى وقال الاكل كان من فقهه ان يقول استحب في الاظفار بين الترويحة
لا يستدل بمادة اهل الحديث على ذلك اهل الحديث لا يمتنعون بذلك ان اهل كنه يطوفون بين كل ترويحة بين سبوا اهل المدينة يصليون
بذلك الى ركعات قلت هذا بقية كلام السفاني وليس اوصف حقيقة المجلس او الترويحة بين السكوت والتبديل والتباعد
فانهم لما ذكرناه عن قريب هم وكذا بين الخامسة والترويض اى وكذا استحب في المجلس مقدار الترويحة بين الترويحة الخامسة وروى
الترمذى معادة اهل الحديث شئ اهل الحرم مكة بالطواف واهل حرم المدينة باربع ركعات تطوعهم وتسبح البعض الاستسراح
على من تسليطات شئ وهو نصف التراويح وقال السخري ولو استراح الامام بعد خمس ركعات قيل لباس به قال ليس
بشئ بل فانه اهل الحديث وكذا بين الخامسة والترويض وليس يصح شئ اى الذي استحسنته البعض ليس يصح وذكر في فتاوى الكافي
الاستراح على من تسليطات ركوعه وقوله شئ اى وقول القدرى هم يوترهم شيئا الى ان وقتها بعد العشاء قبل الترويحة شئ
اى ويكون وقتها بعد العشاء قبل الترويض قال عامة المشايخ شئ اى وروى عنهم عامة المشايخ بخارى وفي العمامة قال ابي
الزهري وجماعة من الترمذى بخارى ان الليل كلما وقت قبل العشاء وبعد ثم قال وقال عامة المشايخ بخارى وقتها ما بين العشاء
والترويض قال وهو يصح والاصح ان وقتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل الترويض وبعد ما لنا من اهل سنته بعد العشاء شئ اى الى
الترويض بعد صلوة العشاء الى آخر الليل فاشبهت بطوع المنون بعد العشاء في غير شهر رمضان وقال المازني والاصح
عندي ما قاله عامة المشايخ بخارى لان الحديث ورد كذلك وكان في رضي الله عنه يصلي بهم التراويح كذلك قلت استدل على
انما يكون بين الترويحة بقوله لان الحديث ورد كذلك انما رواه حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد

يروى عنهم يختلف
في المجلس بين الترويحين
عند اهل الترويحة ولكن
فانما بين الترويحة
هل الحرمين واسكن
استراحة على خمس ركعات
ليس يصح قوله شئ
زعمهم يشهد الى ان وقتها
العشاء قبل الترويحة
عامة المشايخ زعمهم
وقتها بعد العشاء
آخر الليل قبل الترويحة
الاولى سنته بعد العشاء

بصلوة ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس الحديث الذي ذكرناه من قريب هو ايضا ذكره عند قول المصنف والشيخ عليه السلام نعم
في ترك المولوية فهو لا يدل على ما ادعاه من الصحة وان راد به الحديث الذي في صحيح محمد بن الخطاب الناس على ابن ابي كعبه وقد
ذكرناه وهو ايضا قد ذكره ايضا لا يدل على ما ادعاه من الصحة وقوله وكان ابي بصير يهمل التراويح كذلك اي كما ذكره عاتية شيوخ البخاري
فهو ايضا لا يدل على ما ادعاه من الصحة بل اللاحق ما قاله المصنف لانه صلوة الليل فجزا الى طلوع الفجر سواء كانت قبل الوتر او بعده
وفي المستحسن فعلمنا ابي بصير ليل فكثرنا في انتشاره وفي المحيط لا يجوز قبل الشاء ويجوز بعد الوتر ولم يكن فيه خلافا ولم يذكر
قدرة القراءة فيها شئ لم يذكر على صيغة المعلوم اي لم يذكر محمد بن الحسن قدرة القراءة في التراويح ويجوز ان يقال ولم يذكر القعدة
وهو الاقرب قال الاكل فوتره ولم يذكر قدرة القراءة فظاهر قلت ان ظهور بن ابي فاذ احتمل ان يكون الفاعل في الفعل امرى ان يفي
يقال لانه ظاهره واكثر المشايخ على ان سنة فيها انتم مرة شئت اختلف المشايخ في قدرة القراءة في التراويح فبقي ليقار مقادرا
يقار في المغرب تخفيفا تخفيف قال شئ السنة في غير شئ قال الشئ في غير شئ بل ما فيه من ترك النعم وهو سنة في ما قبل ليقار في غير شئ
آية في اثنين آية كما امر عمر بن الخطاب رضي الله عنه اعدا السنة الثانية على روادها يعني باسنا وده عن عثمان بن عفان الذي قال من عمر رضي الله
ثلاث من القرآن استقر انهم فامرهم قراءة ان ليقار للناس ثلاثين آية في كل ركعة وادعوا عليهم خمسة وعشرين آية وادعوا لهم بغيره
آية ومن عروة بن الزبير رضي الله عنهما من رضي الله عنه جمع الناس على قيام شهر رمضان لرجال على ابي بن كعب الساء على سليمان بن
ابي حنيفة وفي النخبة وادعوا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تقييد شهر راسا لعد قال تقييد شهر راسا لعد قال تقييد شهر راسا لعد في تقييد شهر
من غير تراويح جائز كركعة لانها شئت لاجل ختم القرآن مرة وهذا من لم يكن قاربه من النساء يصلي ستا وثماني عشرة رقة في شهر
ثم بعضهم اعدوا وقراءة قل هو الله الذي في كل ركعة وبعضهم اعدوا وقراءة سورة الضيل الى آخر القرآن وهذا حسن لانه لا يتيسر عليه
عدا الركعات ولا يتيسر في بعضها فيقرع التدبير والتفكر في اجتهاد ما قرع في كل ركعة وقيل شئت من شئت في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
كما في المغرب وقيل ثلاث آيات قصارا وآية طويلة وفي الدرية والتساخرون في زمانا فيقولون ثلاث آيات قصارا وآية طويلة هذا حسن
قال الحسن رضي الله عنه قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقام من السجدة في المكتوبة بما خلف في غير راد في المحيط الا ان فصل
ننا انان ليقار قد راد لا يودي الى تنقيح القوم لعلهم قلت ليعنف قال بخلاف هذا على ما يجرى في روى الحسن بن ابي حنيفة ان الامام ليقار في
كل ركعة من آيات يحصل النعم فيها او نحوها لان السنة في التراويح خمسة عشرة ركعة وعدد ركعات التراويح في جميع شهر راسا لعد في كل ركعة من آيات يحصل النعم فيها واليه اشار المصنف بقوله واكثر المشايخ اعدوا قال الحسن بن ابي حنيفة هذا هو الاكثر
خان قلت والادع في قوله ليعنف على ان سنة في التراويح قال في الدرية اسمى سنة انفعها والراشد بن ثعلبة كثر من يخلف في التراويح
واولهم ابو بكر الصديق رضي الله عنه وكانت التراويح تركت في الايام في بكر ومرو في الايام مرضى الله عليه وذكره

ولم يكن كرمي القراة

واكثر المشاة نحو

على ان السنة

ففيها الخنثى مرة

من حديثه بل الرمن بن عبد القاري انه قال عرضت على عمر بن الخطاب الى اخذه في رمضان الحديث فندل على انها تركت في زمان عمر
بديل ان عمر جمع الناس على اني بن كعب بنى الدعوة فذكر على ان المراد من قول المصنف ان السنة اى سنة عمر بن الخطاب من بعده من
الغمامة الراشدين فذاوروا ايضا على من قال من اصحابنا ان التراويح سنة لعمر بن ابي واوايه الباكر وعمر وليس كذلك هم خلاف ترك
لكل القوم من اى لا يترك التعميم لاجل كل القوم وفي النهاية وبفضل في التعميم من اهل الاجتهاد كانوا يجتهدون في كل
عشرة ليال وعن ابي حنيفة انه كان يجتمع في شهر رمضان احدى وثلاثين في الايام وواحدة في التراويح كذا في
فتاوى قاضي خان من جوابات ما بعث اليه من الدعوات حيث تيركها لانها ليست بسنة من قال المصنف في معنى اذا علم ان قارة الدعوات
تنقل عن القوم ولكن ينبغي ان ياتي بالصلوة لانها فرض عند الشافعي فيما لا في الايمان بها كذا في النهاية فالت في ما قاله المصنف
فقد لانه يقول لا يترك التعميم لاجل كل القوم ثم يقول بخلاف الدعوات بعد التمهيد في ترك لاجل كل القوم وكيف لا يترك
ما هو تحبب السنة محال لاجل كل القوم ثم يروي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روى الدعوات لما فورة عن النبي عليه السلام بعد
وكيف يقول انها ليست بسنة وقد روى احمد في مسنده من حديث ابي مسعود رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التعميم
وفي آخره وان كان في آخرها في آخر صلوة ومضى بعد تشهده بان شاء الصلوة يدعو ثم يسلم واخرج البخاري وسلم من في آخر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا فرغ احدكم من التشهد لا يغير ملتقوه باليمين اربع من فداي جنته ومن فداي جنته من فداي جنته
والهات من شرفه المسح الدجال انتهى فده السنة الثانية من النبي عليه السلام اذ تركت لاجل كل القوم تيركها بخبره من النبي
عليه السلام ولا يصح التوجه بجماعة في غير شهر رمضان من لانه نقل من يترقى وصحت القارة في ركعات كلها وتوذي بغير
اخوان واقامة وصلوة لفعل بالجماعة مكرهه ما خلا قيام رمضان صلوة الكسوف لانه لا يفعلها الصلوة ولو فعلوا لاشتهرت كذا ذكره
الولولجي وفي النهاية قال القاري انه لا يكره وقال الشافعي انما التراويح في غير رمضان لان الصحابة لم يجتمعوا
على التوجه بجماعة في رمضان كما اجتمعوا في التراويح فيها فترضى الدعوة كان يؤمهم في التراويح في رمضان والى الايام فيها في رمضان
ذكر في الحديث عليه اجماع المسلمين اني ترك صلوة التوجه بجماعة في غير رمضان باجماع المسلمين قال تاج الشريعة لان الصحابة تركوا
مضمونهم لم يمتنعوا على التوجه بجماعة كما اجتمعوا على التراويح وقال المازني ولله العجل التوجه بجماعة في سائر الايام من لكان النبي
عليه السلام قلت ذكرني الحاشي انه يجوز عند بعض المشايخ فروع كيفية التنية في التراويح اني في التراويح اوسنة او سنة
الوقت او قيام الليل قال الشهيد وقيام الليل في الشهر ويقال ويؤتي قيام رمضان وفي السبوطية مطلقا لصلوة التوجه بجماعة
وفي فتاوى الشهيد لو نوى صلوة مطلقة او تلوعا فحلت اشباح فيه فذكر بعض المتقدمين انه لا يجوز ذكر التراويح الا في شهر رمضان
اوسايرهن تياوي مطلقا لانه نافله لكن لا اعتبارا لان يؤتي التراويح اوسنة او سنة او قيام الليل في شهر رمضان

لا يترك لكل القوم
بخلاف ما بعث به
من الدعوات حيث يتركها
لانها ليست بسنة ولا
يجل التوجه بجماعة في
غير شهر رمضان عليه
اجماع المسلمين اكله

وفي سائر الحسن بن يحيى انتهى والصلوة كتابا ليرسله صلى الله عليه وسلم ولو صلوا بما قاما من عند قيل منسوب عن الزهري عن محمد بن
الفرج قال السرخسي وعليه الاعتماد والصحيح الجواز والتفقوا انه لا يستحب انما القدر السلف قال الشهيد الكلام فيه في موضعين في الجواز
والاكتفاء نعم من قال يجوز عندهما والايحوز عندهما اعتبارا بالفرض وقيل يجوز عندهم جميعا وهذا هو الصحيح والاما الكلام في الاستسباب
فمنه ما استحسان ليقوم القوم الا بعد اذ القيام ففضل من عند محمد بن استحب ان يقوما ايضا وذكر ابو سليمان عن محمد بن ابي
اسم قول ما جالسنا في رمضان قال ابو يونس عن فضيلة وابي يوسف قيل انما نحن قولنا لا لا يجوز عنده وهو الصحيح واذا صلوا
قاعا لغيره فلا كلام في موضعين ايضا الجواز والاستسباب الجواز في قول لا يجوز وهو الصحيح والاما الاستسباب فالحق
انه لا يستحب في جوامع الفقه صلى الله عليه وسلم قاعا لغيره عند استحباب القوم القيام عندهما والقعود عنده وان راوا على العتقين تبليغة
واحدة ان تعد على راس الركعتين الاصح الجواز عن التبليتين في الذخيرة وقال بعض المتقدمين لا يجوز الا من تبليته
واحدة وان صلى تساما وثمانيا وعشرة وقعد على كل شفع قال المتقدمون يقع على احدى السجدة هو الرابع عن ابي يوسف ومحمد
وعلى قول ابي حنيفة يقع عن العدد والجائز وهو مست وثمان على ما عرف عنده وبشر عن التلميذات انهم ليسوا رواية واحدة عنده
في رواية الجوامع اسرى ركعات تبليته واحدة وفي الذخيرة لا يجوز الا من كعتين في قول بعض المتقدمين وقال بعضهم حتى تسلم
عدوا تبليته واحدة وهو مستحب في صلوة الليل وكذا الركعتين يجوز عن تبليته فان كان لبعدهما غيرهما فاستحب ما يجوز عن استحب
وما كان في استحبابه خلاف وكان في هذا ايضا اختلاف ولو لم يقع على راس الشفع الاول القياس ان لا يجوز له بدله غير ذلك وهو
رواية عن ابي حنيفة وفي الاستحسان يجوز وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اذا بان ان لا يجوز عن تبليته
اختلاف التلميذات الاصح جوازها عن تبليته واحدة وهو اختيار ابي بكر محمد بن الفضل في التقييد في جعفر بن ابي الحسن وعليه في التبليته
قيل عند ابي حنيفة عن تبليتين عن محمد بن ابي يوسف عن تبليته واحدة ذكره في الذخيرة وقال النووي لو لم يربطها لم يصح قال في كرم
في فتاواه ولو صلى ثلثا بقعدة واحدة لم يجز عندهم وهو في خلافه على قولهما قيل لا يجوز له لان اصله انما في الدعاء في قول لا يجوز
عن تبليته واحدة كما لم يصح على قول من يقول لا يجوز عن تبليته واحدة لا لثبته بل لثبته في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة لا يلزم
سواء شفع في الشفع الثاني عاددا او سابعا عند ابي يوسف في نظر ان شفع عاددا يجب ان شفع سابعا لا يجب بالاتفاق بين
ابي حنيفة وابي يوسف لان الشفع الاول الاصح صحه وعد في الشفع الثاني مع الكمال حتى لو صلى الشراوىح عن تبليته في كل تبليته
ثلاث ركعات بقعدة واحدة جاز ويسقط عنه التراوىح وعند محمد وزواله يقطع ولو صلى الكل تبليته واحدة وقعدت بعد ذلك ركعة
الاصح ان يجزى عن التراوىح ما جالسنا في رمضان قال ابو يونس عن فضيلة وابي يوسف لم يقيد بثلث في الاقوال على قول ابي حنيفة وابي يوسف
بالاصح ان يجزى وفي الذخيرة اذا صلوا بالثلاث لم يقيد في الثانية فصلاته باطله في القياس هو قول محمد بن زفر وروايت

التي هي في رواية يوسف وعليه قضاء ركعتين في الاستسنان هو قولنا اختلف المشايخ فعد قليل يجوز عن تسليمة وقليل لا يجوز صلاة
وكذا اختلف في خيل التراويح اذا انقل ثلثا ولم يقعد في الثانية او اشرع في شفع من التراويح ثم افسده ثم قضاها فلا تسلي على عليه
واذا وقع الشك في ان الامام لم صلى مشر من اوصلي مستغنا بالصحيح من المذهب ان يصليوا ركعتين فراوى في رواية غير علي بن
ولما يروى بها جماعة بفصل بعض التسليتين عن البعض جاز من غير كراهية والافضل التسوية والاطول الثانية على الاولى في
الركعتين ان كان بآية طه طه او آيتين لا يكره واذا ذكره ولو قرأ في الثانية آياتها اكثر مما تراني الاولى وي زيد على ثلاث آيات
كان آياتها قصارا و آيات ما قرأ في الاولى طه الا ويحصل القرب بينهما في الكلمات والمحرف فلا بأس به ولو اقتدى به من يصلي
مكتوبا او تورا او نافعة غير التراويح قال في المحيطين يجوز والاصح انه لا يجوز كذا في الذخيرة وعلى هذا انما على التربة العشاء
في الصحيح لما لا يقع اذا فاتت تركوها وترويحان وقال الامام في التوريل باقى بالترويح والعتامة اوتابع امامه في التوريل
في الواقات المناطقي عن أبي عبد الله الرضا عن أبيه في تركه ثم يقضي ما فات من الترويحيات وذكر في مختصر الشيخ عن الكاظمي اذا لم يصلي
الفرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في التوريل وكذا ان لم يتبعه في التراويح لا يتبعه في التوريل وقال في غير ذلك من غير غنى في حصى
العشاء وحده فلا يصلي التراويح في جماعة لانها تتبع الجماعة ولو لم يصلي التراويح مع الجماعة فلما ان يصلي التوريل مع الجماعة
الترويح الواحدة اما ان كل واحد يتسببه قبل لا بأس به والصحيح انه لا يتسببه لكن كان كل ترويح يود بها امام واحد ولا بأس
بالترويح في مسجدين لكن يوتر في الثاني ويختلف في الامام والصحيح انه لا يكره وفي المحيط والواقات اذا صلى الامام في مسجد
في كل واحد منهما على الكمال لا يجوز لان الحسن لا يكره في وقت واحد ان يصلوا بآية يصليونها فراوى وفي ايضا دس اذا
لم يحتمل امام مسجد بل يذهب الى مسجد اخر فيحتمل قليل لا يصلي في مسجد نفسه ولو قال الامام بعد السلام ركعتين قال القوم
تمننا قال ابو يوسف لم يقبله وقال محمد بن يعقوب لم يقبله وشكنا اخره عدلان ياخذ يقبلهما وشكنا انه صلى عشرة تسليمات او تسعا
قبل يوترن وقل يصليون بجماعة تسليمة والاصح ادا لم يفرادى ولو فتحها الى التورق فابعه ثم لم يزل صلى التراويح قال الشافعي
انه جاز و يجوز اقتداء من يصلي التسليمة الاولى بغية ما قال الشافعي ايضا اذا كان امامه لما لا غيره احق فراهة وحسن مقولنا فلا بأس
ان يترك سجدا يصلي العشاء بغية وضوءه ولم يعلم ثم صلى بهم امام آخر التراويح ثم صلوا فليعلم عادة العشاء والتراويح لان
وقتها بعد العشاء وهو المنتار

باب
لأراك
الفرصة
ومن
ركعة
من الضمير
أقيمت

باب ادراك الفرصة اي هذا باب في بيان حكم ادراك الفرصة وهو النسبة بين الباين من حيث ان الباب الاول في
النافذة النوافل التي هي الكمال الفرائض وبهذا الباب يعني في ادراك الفرائض الذي هو الاداء الكامل وهو الاداء بالجماعة
وشل هذا الباب من الجماعة يصيرون ومن صلى ركعة من الفرائض الاداء شرع في صلواته الفريضة على ركعة ثم اقيمت من

اي

أي حكم ثبتت الصلوة واراو بالاقامة شرع الامام فيها لا اقامته العود فانها لو اذاع المودون في الاقامة والرجل قبال الركعة
الاولى بسجدة فانه تيمم ركعتين بلا خلاف بين اصحابنا كذا قاله اللؤلؤي وفي رواية يقيم الصلوة تمام اقيمت وانه قال في رواية ابن ابي
العوذون حتى توصلي في السجدة ثم اقيمت لا تقطع وان كان فيه اجزاء وثواب لانه لا يوجد جواز فانه الجماعة معينا فلا تقطع ونهله انشا
فيما هو اصلي ركعة من الظهر ثم اقيمت ما ذكره في تيمم قال الشافعي اصيلي ان كل ركعتين يسلم ويكونان نافلتين قال النووي
اذا دخل في فرض من الوقت منفردا ثم اقيمت الجماعة اتحب لان تيمم ركعتين يسلم ويكونان نافلتين ثم يدخل مع الجماعة فانه قد
في الفرض قولان احدهما في الجدي الاول والثاني في الفرض احدهما لا يعينه بحسب السجدة في الباقي ما يشاء وقال ابو جعفر ليس
بشيء لانه لا اصل له في الشرح وهو قوله القديم وقال النووي في احد الوجهين كلما فرض ثم في النفل لا يقطع لان النفل
ليس للكمال وانه قال لك وقال الشافعي ان خير سلام الامام قطعه وقال انجيل الحكم وسيف الدين ابوالباقي لولن ان في
الوقت منة فشرع في النفل ثم علم انه ان لم يخرج وقت الفرض لا يقطعه كما هو شرع في النفل ثم خرج الخطيب بغيره وعن احمد
المنقر واقنوي اتباع الجماعة بعد اصلي ركعتين جاز في رواية عفا فاذا صلى ركعتين سلم والاولى ان يقطع ويدخل مع الامام وانه
صلي بعده فانه يصلي ركعة اخرى صيانة للنوي عن البطالان شمس اي لابل الصيانة اي يحفظ للنوي بفتح الدال هو الركعة
التي صلاها واذلك ان التيمم يستمر عمنافان قلت كيف يجوز ابطال منة الفريضة الاقامة بسنة قلت ليس ان تقطع الاقامة بسنة
بل الاقامة الفرض على وجه الكمال لان النقص للكمال الكمال هكذا كدم السجدة فانه حرام فاذا كان لا حكم بناء على الواسعة فانه يجوز
والاصل ان تقطع الصلوة بغير عذر حرام لانه ابطال لصل لا سيما صلوة الفرض لان نقص اذا كان لا كمال يجوز لانه
وان كان نقصا بصورة الكمال معني فان صلوات الجماعة تفصل على صلوة الفرد سبع وعشرين رجة بالحدوث الصحيح فان قلت
كيف يستقيم هذا على اصل محمد فان منعه اذ اطلعت منة الفريضة لصل الصلوة فلو كان مودعي صلواته ان ابطال عند الفريضة
قلت بدليلين ندرهم في جميع المواضع انما هو ندرهم فيما اذا تمكين من اخراج نفسه عن العدة بالغي اليها كما اذا قيد الفريضة بسجدة
وهو لم يقعد في اربعة ومئتين كما في كل المضي فيها والفرق بينهما ان ابطال منة الفريضة لا حراز فضل الجماعة باطلا وان
الشيوع وابطال منة الفريضة هناك ليس باللاق من جهة جازان ثقل فعلا منها وصار كما لكاف بالعدم اذا ايسر
خلال الصوم ثم يدخل مع القوم حراز فضيلة الجماعة شمس كما هو شرع في الظهر ثم اقيمت الجماعة والاربعين يجوز قطع الجماعة
للعنفا فان المرأة اذا كانت ليغور قدر باجاز لهما التقطع وكذا النساء اذا بدت واجبة او جازت شي من ما يقطع لابل المذموم
فاذا جاز لهما الدنيا فلان يجوز لهما اربعة فضيلة الجماعة اولى هم وان لم يقيد بالاولى شمس اي الركعة الاولى من الظهر الذي شرع
فيه وحدهم بالسجدة يقطع صلواته شمس وهي الركعة الاولى التي اقيمت بسجدة هم ويشترع مع الامام شمس يعني يدخل في

يصلي اخرى

صيانة للعدو

عن البطون

تجديد على

القوم احراز

لفضيلة

الجماعة

وان لم يقيد

بالاولى بالسجدة

يقطع ويشترع

مع الامام

صلوة الامام وهذا المتفق عليه فيكون القطع ام لا فلهذا بعض المشايخ لا يقطع اذا كان قاضيا في الركعة الاولى وان لم يقيد
 بالقبول قال فخر الاسلام في شرح ايمان بصيغة كان يتلف فتوى الشيخ الامام محمد بن ابراهيم الميمني في هذا الاشبه ان يقطع
 والرياء لم ينف العقول هو الصحيح ش اي يقطع ولا يشرع مع الامام هو الصحيح واخره عن قول الميمني المذكور واما ابراهيم بن
 المنذري وبعض المشايخ قالوا يصح كعتين ثم يقطع واليدان تس الامة لازمة لانهما بين الغضابتين فعمل المصنف لما ذهب اليه
 بقوله ام لانه ش اي لان دون الركعة محل الرض ش يعني له ولاية الرض لم يقيد بالجمعة لانه ليس له حكم فعل الصلوة
 ولهذا الوجه لا يصح لا يثبت بهذا القدر ثم يقطع لاكمال ش الرض والقطع لا كمال فاجاب بما يقال انما في بقية قلت
 التي تتصفا بما يجوز الباطل انما لا يشرع في التطوع ثم اجبت الظاهر لم يقطع مع ان الرض أولى وقد روي الجواب
 ان القطع المذكور لا كمال الرض و قطع لا كمال يجوز كدهم اسجد لينا على الوجه الاكمل ثم يخلف ما اذا كان في الغل ش
 يتعلق بقوله يقطع يعني يقطع في الرض بخلاف القطع في الغل ام لا كمال ش اي لان القطع في الغل ليس لا كمال
 فلا يقطع هم ولو كان ش اي يصح في السنة قبل الظهر ش اي ولو كان شرع في السنة التي قبل صلوة الظهر ثم
 ش اي او كان في السنة التي قبل صلوة الجمعة ثم فاقم ش اي الصلوة الرض هم او خطب ش اي وخطب الامام للجمعة
 وهو ينف ولا يشرع ثم يقطع ش اي يشرع فيه هم على راس الركعتين ش اذ ان الغضبية عليهم يروى ذلك عن ابى يوسف
 رحمه الله ش اي يقطع على راس الركعتين وي عن ابى يوسف فان قطع فغضبتين غنابلي خيفة ومحمدا على قياس ما روي عن
 ابى يوسف انه يقضي اربعاً في كل تطوع فيقضي ههنا اربعاً هم وقد قيل فيما ش اي سنة الله الذي كان شرع فيه وقال
 فخر الاسلام وكان الشيخ الامام محمد بن الفضل البجلي في يقضي اربعاً لانهما بنية صلوة واحدة وجبهم وان كان قد قبل ثلثا
 ش اي ان كان يصلي قد صلى ثلث ركعات هم من الظهر فيما ش اي انهم لان لما ذكره كل ش حيث ثبت جهة العز وكم
 حقيقة فكم يتبين النقص فلذا اذا ثبت بنية هم فلا يتبين النقص ثلث ثلثه قوله لان لا كمال كل هم بخلاف ما اذا كان في السنة
 بخلاف ما اذا كان هذا العمل في الركعة الثالثة بعد ان شرع فيه هم ولم يقيد بالجمعة ش اي انما له لم يقيد بالركعة الثالثة
 بالجمعة هم حيث يقطعها لانه محل الرض ش وقد ران له ولاية الرض لم يقيد بالجمعة وفي الفتاوى لا كمال من محمد بن ابى البر
 الركعة فاما كمالها لان الرض لا يادى فاعاد في القدرة على القيام ثم يأتي بالجمعة يصح بين التواضع وتواضع الرض والجمعة
 هم وتخيير ش يعني اذا اراد يقطع فمواظبا هم انشاء عاوش اي انهم هم وقد سلم ش لانه اراد الخروج من صلوة فادى
 مقدره بالخروج من هذا المشرع الا بالجمعة فكان صلوة على الوجه المشرع ثم اذا عاد الى الجمعة قال تشهد وسلم قال بعضهم
 تشهد وسلم ثانيا لان الجمعة الاولى لم تكن قد عزم وقال بعضهم كغيره ذلك تشهد الاولى والى الجمعة فيخرج القيام وحمله

هو الصحيح لانه عمل
 الرض والقطع لا كمال
 بخلاف ما اذا كان
 في الغل لانه ليس
 لا كمال ولو كان السنة
 قبل الظهر والجمعة
 فاجابوا وخطب يقطع
 على راس الركعتين
 يروى ذلك عن ابى يوسف
 وقد قيل يتمها وان
 كان قد صلى ثلثا
 من الظهر يتم لان
 لا كمال كل فلا يحتمل
 النقص بخلاف ما اذا كان
 في الثالثة بعد
 ولم يقيد بالجمعة
 يقطع لانه محل الرض
 ويخيير ان شاء الله
 وسلم

ان خشي ان يعقوله
 ركعتين يدرك الاخر
 يصح ركعتي الفجر
 عند باب المسجد
 ثم يدخل لانه
 الجمع بين الفضيلتين
 وان خشي فوتها
 دخل مع الامام
 لان ثواب الجماعة
 اعظم والوعيد
 بالترك الذم بخلاف
 سنة الظهر
 حيث يذكرها
 في المحالين

لم يكن صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر الا ركعتين من صلاة الفجر لا تسبق له ركعة من ركعتي الفجر الا في صلاة الفجر
 شي اي الركعة الاخرى وهي الثانية وتخصيص الركعة لما ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل دار الركعة مع الامام عند الفجر فلهذا ادا اول في اول
 ثواب الجماعة حتى تم صلواته ركعة ركعة لم يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل شي اي يدخل المسجد ثم لا يركع الا ركعة واحدة
 فضيلة له وفي رواية اخرى لما كان في المسجد كان خلفه في صلاة الفجر فلهذا لا يركع الا ركعة واحدة
 عليه السلام اذا اتممت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة فصحت سنة الفجر بقوله عليه السلام لا تدعوهما وان لم تكن ركعتي الفجر او اورد
 الى بريرة وقدم فيما مضى بهذا اذا كان عند باب المسجد موضع ذلك فان لم يصليهما في المسجد خلف سارية من اربعين صنف وقال في الصلاة
 واشد ركعتي الفجر في الصلاة خلف خلف الجماعة والذي يلي ذلك خلف نصف من غير ما كان بينه وبين نصف وفي الزخيرة اربعة ركعتي
 الفجر ان يأتي بها في بيته فاذا لم يفعل فلهذا باب المسجد اذا كان الامام يصلي فيه فان لم يكن في المسجد فلهذا باب المسجد اذا كان الامام في المسجد
 وفي الداخل اذا كان الامام في الخارج وفي الجيئة وقيل بركه ذلك كله لان ذلك خير له من تركه وان كان الامام في الصلاة
 في الشورى وان كان في الشورى يصليهما في بعضى وان كان يصلي في الشورى وامرهم خلف نصف عند سارية او خلف صلواته او نحوها
 قال الشورى ان شي فوت ركعة دخل مع الامام ولم يصليهما والاصل فيهما في المسجد وقولنا انك شئت ان لا تقول يصليها خارج المسجد في غير
 الاصلية بغير شي من السنة يعني عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه كان يقول يعني ان لا يخرج ركعتي الفجر ثم قطعها ويدخل مع الامام حتى يلزمه
 بالشرع فيتمكن من القضاء بعد الفجر ولكن هذا ليس بقوي فانما وجب بالشرع ان يكون قومي كما يجب بالشرع وقوله انفس - في
 فلهذا اذا لم يكن له ضرورة لا تؤدى بعد الفجر قبل طلوع الشمس لئلا ياتي ان يخالف فوت الفرض كله وادار اليه بقوله من وان خشي فوت
 شي اي فوت ركعتي الفجر ثم دخل مع الامام ولم يصلي شي اي لم يصلي ركعتي الفجر ثم دخل مع الامام لان ثواب الجماعة غلظت شي اي
 سنة لما روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الجماعة افضل من صلوة الفرد سبع وعشرين رقة
 هم والوعيد بالترك الزم شي المويد منسوب لانه عطف على اسم ان والزم من فروع على الجزية والوعيد بقوله عليه السلام لعنتم
 ان امر رجلنا اني ان يجودوا من خلف ثم اتى قوما يصليون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرقنا عليهم واه سلم والوداد ومن اتى
 قوله هست اي قصدوا الفتنة جمع فتى قوله ان يجودوا في رواية تجود قوله ثم اتى بالغيب عطف على قوله ادم واستدل بهذا الحديث
 من قال ان الجماعة فرض عين قد مر الكلام فيها في باب الامانة فان قلت اذا ورك للامام في التشهد او اعين قلت طاهر كل الصلوات
 ترك على ان يدخل مع الامام لانه قال ان خاف ان يفوت الركعتان دخل مع الامام كذا قال في مسالة اخرى في شرح جامع
 ثم قال وكان الفقيه ابو جعفر يقول يصلي السنة الفجر ثم يشرع مع الامام عند ما وجد محمد ترك السنة وهذه فروع اعلمها
 في الحديث في التشهد في صلوة الجماعة بخلاف سنة الظهر حيث تتركها في المحالين شي اي في حال خشية الفوات وعال

شركة ولا يشرك في الاحرام وانما الشركة في المنع ولم يوجد في القيام شئ لا ليس من جنس الركوع هم ولا في الركوع من
 لا ليس من جنس القيام فلا يصير شركا بتلك الركعة فان قلت بما في الحديث من ادراك الامام في الركوع فقد ذكره وندبنا في كتابنا
 العبد في الركوع مع ان يكون في الحقيقة في القيام قلت روي ابو داود عنه عليه السلام قال انما يصح الركوع في سجدة واحدة ولا
 تعد ولا يشترط ان يكون الركعة متحدة او ركعة واحدة او اذ اتى بالركوع وبذلك لم يأت به وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا ركعت
 الامام ركعتين قبل ان يرفع اية فقد ادرت الركعة وان رفع قبل ان يركع فقد تكلمت تلك الركعة والحجوب من الحديث عن التقدير من
 مساهمة انه اذا ركع في تلك الصلوة لا في تلك الركعة وفي استشهاده وحديثه في الشركة في القيام فافترقا في تلك المسألة او ادرك الامام في الركوع
 فقال له الكمال ان قوله الله ان في قيامه واكره في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة وقال الجودي في ذلك السجدة والامام ركع فقال
 بعض مشائنا ما لا ينبغي ان يكبر ويركع ثم يركع حتى يلتحق بالصف لصلوة الركوع كما فعله ابو بكر رضي الله عنه فقال عليه السلام ركعوا
 امر حرموا ولا تعبدوا وقال شمس الامية والشراشخا على انه لا يكبر لكيلا يكون متابعا الى الشئ في الصلوة وبه قال الشافعي وقال احمد ان علم
 بالنسبة وشي اطلعت صلوة وعندها انشئت ثلث خطوات الى اليات طلعت من انما القول الاول قال في قوله لا تعد ولا تفرغ
 الى هذه الحالة ومن انشأ القول الثاني قال مناه لا تعد الى شئ منه الصلوة وهو التكبير قبل الالتعال بالصف فاشي في الركوع وانما
 لم يامر به بالعادة لان ذلك كان في وقت كان قبل في الصلوة ساجدا وفي جامع الترمذي في الركوع الى في صلوة او ادرك الامام
 في الركوع قائما ثم سجد او شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع اعتد بها وقيل لو شارك في الرفع قبل ان كان في القيام
 اقرب للبعد والاصح انه يعتد اذا وجدت الشركة قبل ان يتيمم قائما وان قل من ابي يوسف قائم شرعا فتمت الصلوة حتى كبر ثم
 وفي النوازل ان كان في القيام اقرب جاز وان كان في الركوع اقرب لا
 لا يفوت الركوع شي وان علم انه يفوت قال بعضهم شي لان الركوع يفوت الى خلف وهو التقصير وان شافعية اصلا وقال بعضهم
 لا شي اذا ادرك الامام في الركوع كبر لا فاقش فشي ثلث اربع الامام في اي حاله كان هم ولو ركع التقدي قبل امامه فادركه الامام فاجاز
 وبه قال الشافعية هم وقال زفر لا يكره من اي الصلوة ان لم يجد للركوع هم لان ما في قبل الامام في غيرته شئ يكون له ما عتد
 قال عمنا من الامام لم يقره فلا يتعدا عليهم فلكنا منه عليه شئ لان البناء على الفاسد فاسد ولان الشك في الشركة في جزء واحد
 وقد وجد في بيتنا بالامام عليه كما في الطرف الاول والصلوات شئ يعني كما صار في الطرف الاول وهو ان يركع معه ويرفع ربه
 قبل الامام وهذا لان الركوع طريقتان الشركة في احدتهما كما في خلاف بالورفع راسه من الركوع قبل الركوع الامام لانه لو
 لا شركة في شئ من الطرفين فرفع لوال الامام سجد ورفعت التقدي ربه فليكن له سجدتان في سجدته ان نوى الاول او
 لم يكن له نية يكون من الاول وكذلك ان نوى الثانية والثالثة لرحمان الثالثة ويطهر اية الثانية لتمامه وان نوى الثانية فغيره

ولم يوجد في القيام ولا
 في الركوع ولوركم المفندي
 قبل امامه فادركه
 الاكام فيه جاز وقال
 زفر لا يجزى لان ما
 اتى به قبل الامام غير متقد
 به فكذلك اما يعني عليه
 ولنا ان الشرط هو المشاركة
 في جزء واحد كما
 في الطرف الاول والله اعلم

كانت من الثانية فان شارك الامام فيها جاز وفيه خلاف زفروى عن ابي عبيدة انه لو سجد القمدي قبل رفع الامام راسه
من الركوع ثم ادرك الامام فيها لا يكرهه ومن ابي يوسف انه يكرهه وان لم يطل الركوع سجدة فنجى الامام الثانية فرفع راسه فلو ان
الامام في سجدة الاولى جثا فثابتا يكون من الثانية وان نوى الاولى لا يخرج في الذبحة لقوله ان رفع الامام قبل ان يطعن الامام
ركعا او ابدا لمعدت صلوته ويرجع ولا ينظر في رفع الامام وعنه ومن شبه لا يخرج لان الركوع او السجود قد تم فكل ركعة زيادة
في الصلوة وقال سمعون يرتج ويثني ابن الامام بقدر ما يقوم الامام في شرب التذيب للنوى ان تقدم الامام الركوع او سجود
ولم يركع الامام قبل ان يرفع راسه لا يطل صلوته مما كان او هو او في وجهه شاة منيف يطل ان يركعه وامل هو وفيه ثلاثة اوجه الصبح
استجاب عوده لقوله تعالى فما تظنون ان الله انزل في نزوله ولما انزل في نزوله فلو ان الله انزل في نزوله فلو ان الله انزل في نزوله
ان تمسك بالجماعة وان كان جالدا او ساهيا لم يطل لكن لا يتكلم في تلك الركعة فيا في سبيل السلام الامام وان رفع الامام بعد
في القيام فتوقف حتى يركع الامام ثم رفع من الركوع فاحتج في الاعتناء وفيه وجهان احدهما يطل صلوته والثاني ان يقيم بركن
لا يطل في الخلف وهو الصحيح النصوص والحاصل ان الخلف بركن واحد لا يطل على الصحيح وفيه وجهان سائرين ان يطل وان كان
بارسين يطل بركعه عند انكرا الجماعة في سجدة واحدة كذا في النيرة والوترى وغيرهما قال سلمة وابو علقمة وابن عوف في ثمان
البنية والاوامى والتورى واليوب لبيت ولكل الشافعى وقال النووي اذا لم يكن امام راتب لم يركع الركعة الثانية
والثالثة بالاجماع واما اذا كان امام راتب وليس له سجدة فافترق فيها كراته لجماعة الثانية يغيرونه ويعملون فيه فراوا خلافا
لاحد وهو قول ابن مسعود وعطاء بن ريس والشافعى والطاهرية واثار ابن المنذر وفي السجود وغيره جعل في سبيل الشافعى قول
احمد وفي النيرة واليوب والارواية فيهم كثر الاماذا سعى واحد وبنيان بعد ما سعى فيه اهل بغداد ومن جملة
لم يركع بالكلية او اوصاف رواية في سبيل الغيبة الى التمام والاجماع وقال القمدي في كتابه اذا كان السجدة في سجدة
الطريق وله قوم من فلاس تبكر الجماعة ولو سجد في غير الجماعة فلا يله الا حادثة او المنيود واجتهد فان صلى في غير الجماعة
فليس بتيقن في الجماعة ولا يغيرهم ان يعملوا الجماعة وفي المبسوط صلى في الجماعة او اكثر فقال ابو يوسف الاباس بان يعملوا الجماعة في غير الركعة
التي هي في الجماعة يغيره فان واثمته ذكره عن الوبرى وغيره وان غابته الجماعة في سجدة فلو كان في سجدة اخرى
فلم يركع في سجدة بعده وان شاء ذكرا في غير فضيلة الجماعة فلو لم يركع في سجدة فلو كان في سجدة فلو كان في سجدة فلو كان في سجدة
وقال الحسن البصري سج كان اصحابه عليه السلام اذا غابوا عن الجماعة صلوا جماعة صلوا او ادى في السجدة وقال مالك على امام السجدة
صلوا افرادى بعده ولو غاب الامام وصلوا بغيره ان كان باذنه لا تعادوا الا اميدت

باب قضاء الفوائت

اصداقنا لانه وقت الياء بعد الف لانه قلبت كما عرف في التصريف وهو متعلل على وجهه وبني الحكم ومنه ونفي سبك وفراخ
ومنه نفي ما جرت له قتل ومنه وضرب ففني عليه واسم قاض اي قابله الموت ومنه نفي تحية اي مات والما هنا ومنه نفيها اليه
ذلك الامر المعنى ومنه ثم اتفقوا على المعنى والتقدير ومنه تقاض سجد سجدات ومنه تقاضا والقدر والصلح ومنه في حديث الجديسة
قائلا سمع على ان يودوا على ما حكموا بالطلب منه نفي ومنه تقاضاه والاداء ومنه فاذا تقضيت الصلوة فانتشر في الارض وباشيا
الشرعي فالتقضاء اسقاط الواجب بل من هذا المأمور وهو جهة الاداء التلخيص الواجب بسببه الى ستمه في الاحتياط منس لا الحكم
ومما في غير الاسلام البرعوى اسم التلخيص نفس العجب بالامر ثم التقاض بسبب اي يجب بالاداء ولا بد لغير الامام القراءة اذا
تقضاء في الاقامة والصلوة مملوكة الاقامة اربعا اذا تقاضاها في اسفل قيل يجب بسبب يد وقدر في موضعه ولما كان المأمور عليه
نومين او امر وقضاء وقدر فرغ من الاداء ونشرع في التقضاء كما قاله الشرح قلت مني صلوة لمجد ولعبد من صلوة لمجد
واما النسبة بين البايعين فمن حيث وجود معنى الادراك فيها من فاتته صلوة نزل فيه عاية الادب حيث لم يقبل من تركها
ترك الصلوة لا يليق بحال المسلم معين الفلوت تعيينا لظن به وحمل الامر على اصلاح لذلك في قوله عليه السلام من ثم عن
صلوة او شيئا فان حكمه يقتصر على النوم ونسيان لانه اذا ترك فستاء ومجانبة يجب التقضاء اليها بالاجماع لكن احسنه
صاحب الشرح يخرج الباطن بالحق فاعلم انما اذا ذكرها ش سوا كان فوته ناسيا او نسيان ما عاها وجهه قال
مالك والشافعي وقال ابن حبيب لا يقضي التكم في تركها كما استد لنا رواه مسلم عن النبي عليه السلام انه قال اذا
رقد احدكم عن الصلوة اى دخل حوائطها فليعلمها اذا ذكرها فان لم يذكرها لم يقبل يقول اتم الصلوة الذي قوله لم يذكر اى اذا لم يصلو في
من جاز الخذف او من جاز الملازمة لانه اذا قام اليها فقد ذكر الميعاد وانما حصل الشارع التمام والفاعل بالاذن كذا باب
الاشتم في تمام الذي هو من لوازم الوجوب فتوهم انتفاء التقضاء وانتفاء الوجوب فامر الشارع بالتقضاء من باب التيسير الاول
على الاعلاء الذي هو التمسك وقد مر على فرض الوقت من اي قدم الفاتية على الوقتية لوجوب الترتيب على الباقي الا ان
والا نيل نيل في هذا الباب ان الترتيب بين الفوات ودين فرض الوقت تحت نيل اي واجب من هذا نيل ودين نيل
والزبدى وريته ويحيى الانصاري واليث ومالك واهمق ومن ابن عمر ايل عليه ومنه الشافعي مستحب نيل اي كثر
مستحب غير واجب وهو قول طائوس وابي ثور وندب بن القاسم ومحمون ان الترتيب غير واجب ولا شرط في الفيرة وفيها
المدة في الوجوب والافعية تقضاء لها والماصرة ونسب الطائفة قدم وجوب الترتيب واهمق ومضان وندب مالك ان الترتيب
واجب كمالا وكذا لا يقطع بالنسيان ولا يعيق الوقت ولا يكره الفوات كذا في شرح الاشارة وفي مشرب الجمع والجمع
المتقدمين نيل نيل كمالا تقوله الترتيب بالنسيان كما لفت كرتيب نيل نيل وعند احمد وندب كذا الفاتية في الوقتية فيما ثم يعلى النية

من فاته صلوة قصاصها
الاذكرها وقتها
على فرض الوقت والكل
فيه ان الترتيب بين
الفوات وفرض الوقت
عندنا مستحب وعند
الشافعي رده مستحب

